

(الجزء السادس)

من الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية  
في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان  
صاحب القدر الانعم نفعنا الله ببركته  
ومفحننا اتباع طريقته  
امين

(وبها مشه الجزء الثالث من الفتاوى البرازية) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ  
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردي الحنفي المتوفى  
سنة ٨٢٧ هـ وهو كتاب جامع لخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب  
المختلفة وورج ماساعده الدليل وذكر الائمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنتي  
عشرة وثمانمائة قبل لابي السعود المقتي لم تجمع المسائل المهمة ولم تؤلف فيها كتابا  
قال أنا أستحي من صاحب البراز بجمع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للمهمات كما  
ينبغي اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

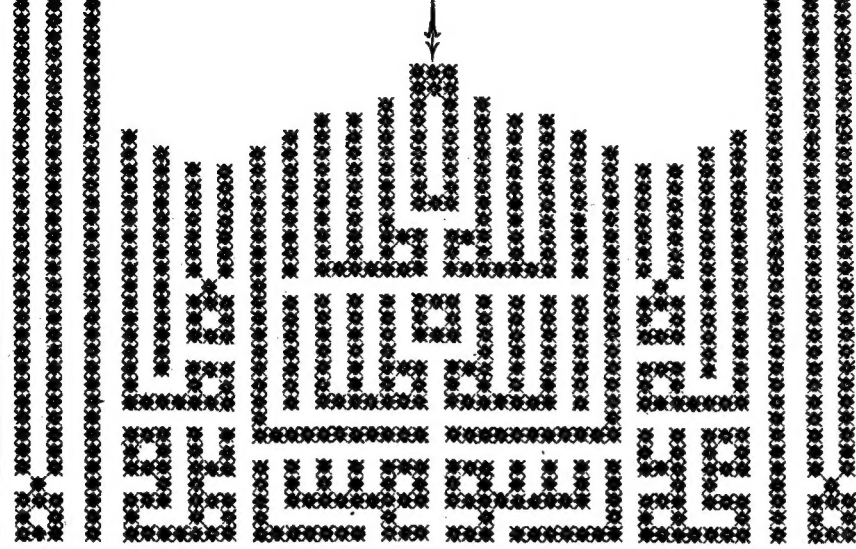
سنة ١٣١٠

هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الكفالة خمسة  
فصول الأول في المقدمة  
وفيه أحكامه والفاظه

والكفالة هي في اللغة الضم  
وذلك قد يكون في المطالبة  
لأبي أصل الدين كما في الوكيل  
مع الموكل الدين للوكيل  
والمطالبة للوكيل كذلك  
أصل الدين في ذمة الاصيل  
والمطالبة على الكفيل  
والثاني أن يكون ضما في  
أصل الدين فيكون ضم  
نتمه الى ذمة الاصيل في  
أصل الدين والاستيفاء من  
واحد كالغاصب مع الغاصب  
وبكل قائل والاحكام  
شاهد لهم لكن المختار  
أنها الضم في المطالبة لافي  
أصل الدين ثم هي تصح في  
الاعيان المضمونة وبالنفس  
عندنا قياسا على كفالة  
المال اذا حبس المكثول به  
حبس الكفيل وطول به  
وهذا اذا كان محبوسا عند  
غير هذا الحاكم أما اذا كان  
عنده يخرج من الحبس  
ويسلم اليه ثم يعيده في حبسه  
فان كفيل بنفس محبوس أو  
غائب صح فان كان المكفول  
به غائبا في بلد آخر وعلم  
به الحاكم أو برهن عليه  
أجله القاضي قدر الذهاب  
والجئته فان جاء والا حبسه  
وان كان المكفول به غائبا  
لا يعلم مكانه ولا يوقف على



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الجنائيات • وفيه سبعة عشر بابا

الباب الأول في تعريف الجنائية وأنواعها وأحكامها

وهي في الشرع اسم لفعل محرم سواء كان في مال أو نفس لكن (١) في عرف الفقهاء يراد بطلاق اسم الجنائية الفعل في النفس والاطراف كذا في التبيين • والأول يسمى قتلا وهو فعل من العبادت زول به الحياة والثاني يسمى قطعاً وجرحاً كذا في العنابة • الجنائية على نوعين أحدهما يوجب القصاص وهو العمد والآخر لا يوجبها وما يوجب القصاص فهو على نوعين أحدهما في النفس والآخر فيما دون النفس كذا في فتاوى قاضيان • القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطا وما جرى مجرى الخطا والقتل بسبب (٢) والمراد به أنواع القتل بغير حق مما يتعلق به الاحكام أما العمد فيتم بضربه بسلاح أو ما يجري مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كتحداث الخشب والحجر ولبطة القصب والثار كذا في الكافي • وموجب ذلك المأثم والقود الا أن يعفو الاولياء أو يصالحوا ولا كفارة فيه عندنا كذا في الهداية • ومن حكمه حرمان الميراث وجوب المال به عند التراضي أو عند تعذر ايجاب القصاص للشبهة كذا في شرح المبسوط • وشبه العمد أن يتمد الضرب بماليس سلاح ولا ما جرى مجرى السلاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا ضربه

(١) قوله لكن في عرف الفقهاء الخ أي في هذا الكتاب والجنائيات الحج لم تتعلق بنفس الآدمي ولا طرفه مع اطلاق الفقهاء عليها الجنائية كما في الشريعة لانية ٨١ مصححه

(٢) قوله والمراد به أنواع الخ أي فلا يرد على الحصر القتل المأذون فيه شرعا كقصاص ورجم وصلب وقتل حربي ٨١ مصححه



أثره يجعل كالموت ولا يجسسه \* وبطلت بموت الكفيل لاجتات المكفول له \* كفل بنفس ثم أقر الطالب أنه لاحق له قبل المكفول به أن يأخذ الكفيل بتسليمه ولا يبرأ \* ولو قال الطالب لاحق لي قبل المكفول به لامن جهته ولا من جهة غيره (٣) لا بوكالة ولا بوصاية ولا بولاية برئ من

الكفالة \* كفل بنفس عبد ومات العبدان كان المكفول به المالك على العبد برئ فان رقبته العبد لا يبرأ وضمن قيمته \* وعن محمد رحمه الله تعالى ادعى عليه غصب عبد فقال أنا ضامن العبد الذي يدعيه فعليه ضمانه حتى يأتي بالعبد ويرهن أنه له فان لم يأت به فاستحقه بيئته ضمن قيمته \* ادعى عليه غصب عبد وموته عنده فقال خلفه أنا ضامن قيمته يؤاخذني في الحال ولا يحتاج إلى الإثبات بالبيئته

نوع في ألقاظه \*

كفل بنفسه ثم سلمه إليه وقال دعه فأنا على كفالي أو مثل كفالي أو أنا كفيل أو زعيم أو ضمنت أو كفلت أو على أو ألقى أو بذفتم فلانرا كله كفالة وقبول كردم اختلاف فيه ومشايخ خوارزم على أنه لا يكون كفالة \* الذهب الذي لك على فلان أنا أدفعه أو أسلمه اليك أو أقبضه متى لا يكون كفالة ما لم يقبل لفظا يدل على الزم كضمنت أو كفلت وهذا إذا ذكره منخرزا أما إذا قال معلقا ما قال ان لم يؤده فلان فأنا أدفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم أن المواقف باكتساء صور التعليق تكون لازمة فان قوله أنا لا يجلي بزمه شيء

ولو علق وقال ان دخلت الدار فأنا أج بزم الحج وذ كرتمس الاسلام جواب مال تو بر من أو جواب كويم أو هرجه اتردى ايدي بر من لا يكون كفالة أيج ترار فلان است من جواب كويم فهو كفالة الحكم العرف وقيل لا ولو قال أيج ترار فلان است من يدهم لا يكون كفالة \* من وعد غيره بقضاء دينه بان قال بدهم لا يجب شيء \* ولو قال أنا ضامن لعمرة فلان أو ضامن لان أو ذيك عليه أو على منزله لا يكون كفالة ولو قال

بجحر عظيم أو خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد أن يتمدض به بما لا يقتل به غالبا والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* وموجبه على القولين الاثم والكفارة وكفارتها تحريم رقبته مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ودية مغفلة على العاقلة كذا في الكافي \* وهذا التغليظ انما يظهر في أسنان الابل اذا وجبت الدية منها لامن شيء آخر ومن موجب شبه العمد ايضاح ما الميراث كذا في شرح الميسر \* وليس فيما دون النفس شبه العمد قال القدوري في كتابه ما جعل شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس كذا في المحيط \* وانطأ على نوعين خطأ في القصد وهو أن يرعى شخصاً يقنه صيدا فاذا هو آدمي أو يظنه حراً فاذا هو مسلم وخطأ في الفعل وهو أن يرعى غرضاً فيصيب آدمياً كذا في الهداية \* وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة وتحريم الميراث وسواء قتل مسلماً أو ذنبياً في وجوب الدية والكفارة ولا ما ثم فيه في الوجهين سواء كان خطأ في القصد أو خطأ في الفعل هكذا في الجوهر النيرة \* في المتنق عن محمد رحمه الله تعالى اذا تمعدت شيأ من انسان فأصبت شيأ آخر منه سوى ماتمته فهو عمد محض وان أصبت غيره بعين غير ذلك الانسان فهو خطأ قال هشام نفسه هذا رجل تمعدن يضرب بدرجل فأخطأ وأصاب عنق ذلك الرجل فابان رأسه وقتله فهو عمد وفيه القود ولو أراد بدهذا الرجل فأصاب عنقه فهو خطأ كذا في النخبة \* في البقال اذا قصدرأسه بالعصا فأصاب عينه فعليه الارش في ماله لانه تمعدض به ولو كان له أن يقطع كف رجل في قصاص له قبله فأراد أن يضرب كفه بالسيف فأصاب اليد من المنكب فابانها فضمنه في ماله لانه عمد محض ولا قصاص فيه لانه كان له أن يقطع كفه ولورى قنلسوة على رأس رجل فأصاب الرجل فهذا خطأ قال هشام قلت رجل رمى انساناً بالسهم فأخطأ فأصاب السهم حائطاً ثم عاد السهم فأصاب ذلك الانسان وقتله قال هذا خطأ ولورى ثوباً فاضرب به رأس رجل فشججه موضحة فهو عمد ولومات من ذلك صار خطأ ذكره في العيون كذا في المحيط \* وأما ما جرى مجرى الخطأ فهو مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فليس هذا بعمد ولا خطأ كذا في الكافي \* وكمن سقط من سطح على انسان فقتله أو سقط من يده لبنه أو خشبة وأصاب انساناً وقتلته أو كان على دابة فوطئت دابته انساناً هكذا في المحيط \* وحكمه حكم الخطأ من سقوط القصاص وجوب الدية والكفارة وحرم الميراث كذا في الجوهر النيرة \* وأما القتل بسبب قتل جفر البر ووضع الحجر في غير ملكه كذا في الكافي \* ولو وطئت دابته انساناً فقتلته وهو سائقها أو قاتلها فهو قتل بسبب كذا في المضمرات \* وموجبه اذا تلف به آدمي الدية على العاقلة ولا يتعلق به الكفارة ولا حرمان الميراث عندنا كذا في الكافي والله أعلم

الباب الثاني فيمن يقتل قصاصاً ومن لا يقتل \*

يقتل الحر بالحر كذا في الكنز \* ويقتل الذكراً بالأنثى والأنثى بالذكور كذا في الخلاصة \* ويقتل الحر بالعبد والعبد بالعبد كذا في المحيط في الفضل الثامن \* ويقتل الكافر بالمسلم كذا في فتاوى قاضيان \* ويقتل المسلم بالذي ويقتل الذي بالذي كذا في الكافي \* والذي اذا قتل ذنباً ثم أسلم القاتل فانه يقتل به بلا خلاف كذا في المحيط \* ولا يقتل المسلم والذي يجري في دخل دارنا بآمان كذا في التبيين \* ولا يقتل مستأمن بمستأمن في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* مسلم قتل مرتد أو مرتدة لاقصاص عليه وكذا المسلم اذا قتل مسلماً لو هاد اخلان دار الحرب بآمان لا يجب القصاص عندنا ولو قتل المسلم أسيراً مسلماً في دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولا دية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه عليه الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيان \* ويقتل الكبير بالصغير والصحيح بالاعى وبالزمن كذا في الكافي \* رجل قتل آخر وهو في التزع قتل وان كان يعلم أنه لا يعيش كذا في الخلاصة \* ولا قصاص فيمابين الصبيان وعمد

أناضامن لعرفته أو على تعريفه أو ذكر القاضى اشناي فلان برمنست قال أبو جعفر رحمه الله تعالى كفى بالنفس وقال الفقيه لا  
والاقل أقرب الى العرف ولو (٤) قال فلان أشناس أو أشناي منست يكون كفاً بالنفس وقيل ان قال اشناي فلان

الصبي وخطوه سواء عندنا حتى يجب الدية في الحالين فيكون ذلك في ماله في فصل العمد ولا كفارة عليه في  
الخطا عندنا ولا يحرم عن الميراث عندنا والجواب في المعتوه والمجنون اذا قتل في حال جنونه نظير الجواب في  
الصبي هكذا في المحيط \* ويقتل الصحيح وسليم الاطراف بالمرىض وناقص الاطراف صورة أو معنى كالاشل  
ونحوه والعاقل المجنون ولا يقتل المجنون بالعاقل كذا في فتاوى قاضيان \* القاضى اذا قضى بالقصاص  
على القاتل فقبل أن يدفع الى ولى القاتل جن القاتل لا قصاص عليه استحساناً وتجب عليه الدية كذا في  
الخلاصة \* ولو جن القاتل بعد ما قضى بالقصاص ودفع الى ولى يقتل كذا في فتاوى قاضيان \* في العيون  
واذا قتل الرجل وله ولى فلما قضى القاضى بالقصاص قال القاتل لى حجة ثم جن القاتل قال محمد رحمه الله  
تعالى في القياس يقتل وفي الاستحسان تؤخذ منه الدية كذا في التارخانية \* وفي الفتاوى الصغرى من يجب  
ويقتل اذا قتل انساناً في حالة الافاقه يقتل كالحصص فان جن بعد ذلك ان كان الجنون مطبقاً سقط القصاص  
وان كان غير مطبق لا كذا في الخلاصة \* وفي المتنق رجل قتل رجلاً ثم عتوه وشهد عليه الشهود بالقتل وهو  
معتوه فاني أستحسن أن لا أقفله وأجعل الدية في ماله كذا في المحيط \* ومن وجب عليه القصاص اذا مات  
سقط القصاص كذا في الهداية \* ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالجدّة وان علمت من قبل  
الاباء والامهات كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يقتل الرجل بانه والجد من قبل الرجال والنساء وان علمت من قبل  
هذا بمنزلة الاب وكذا والوالدة والجدّة من قبل الاب والام فربأ وبعدت كذا في الكافي \* ثم على الاباء  
والاجداد الدية بقتل الابن عمداً في أموالهم في ثلاث سنين وان كان الولد قتل ولده خطأ فالدية على عاقلة  
وعليه الكفارة في الخطا ولا كفارة عليه في العمد عندنا وان كان الولد يملو كالانسان فقتله أبوه عمداً فلا  
قصاص عليه مملو له كذا في شرح المبسوط \* ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل أو ولد ولده وان سفل  
بطل القصاص وتجب الدية كذا في فتاوى قاضيان \* اخوان لآب وأم قتل أحدهما أباهما عمداً والاخر  
أمهما روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما دية قتله في ثلاث  
سنين اذ لم يكن للمقتولين وارث سواهما كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يقتل الرجل بعبد ولا مدبره ولا  
مكاتبه ولا بعبد ولده وكذا لا يقتل بعبد ملك بعضه كذا في الهداية \* ويقتل العبد بمولاه كذا في فتاوى  
قاضيان \* رجل قتل عبداً الوقت لا يجب القصاص كذا في الخلاصة \* ولا يقتل شريك من لا قصاص  
عليه كالأب والاجنبى والعمد والخطي والصغير والكبير كذا في التارخانية ناقلاً عن التهذيب \*  
وكلا جنبى اذا شارك الزوج في قتل زوجته وله ولدها كذا في فتاوى قاضيان \* اذا اشترك الرجلان  
في قتل رجل أحدهما بعصا والاخر بمحبة فلا قصاص على واحد منهما ويجب المال علىهما نصفان ثم كل  
واحد منهما في مال من نصف الدية يجعل كالمفردة فنصف الدية على صاحب الحديد في ماله ونصفها  
على صاحب العصا على عاقلة كذا في شرح المبسوط \* القصاص واجب بقتل كل محقون الدم على  
التأييد اذا قتل عمداً كذا في الهداية \* ولا يستوفى القصاص الا بالسيف ونحوه كذا في الكافي \* حتى ان  
من حرق رجلاً بالنار (١) أو غرقه بالماء تضرب علاوته بالسيف وكذلك اذا قطع طرف انسان ومات  
تخزقته بالسيف ولا يقطع طرفه وكذلك ان شجّه هاشمة ومات تقطع علاوته بالسيف هكذا في محيط  
السرخسى \* ومن شجّ نفسه وشجّه رجل وعقره أسد ونهشته حية ومات من ذلك كاه فعلى الاجنبى  
ثلث الدية كذا في الكافي \* ولو قتل واحد جماعة فضرأولياء المقتولين قتل بجماعتهم ولا شئ لهم غير  
(١) قوله أو غرقه بالماء على قوله ما أو ما عند الامام فلا قصاص في التفريق كافي معتبرات المذهب وبأنى  
قريباً أيضاً فيصر والمراد من عبارة هذه ٨١ مصححه

برمن است كفى بالنفس  
لوجود كذا الايجاب وقوله  
اشناس لا لعدم كلة  
الايجاب على نفسه وعامة  
المشايع قالوا وقال فلان  
اشناس أو اشناي فلان  
برمن يكون كفاً بالفارسية  
للعرف فيها بالعرية \* سئل  
ابن الامام محمد بن الحسن  
عن الجوزجاني انه اذا قال  
أناضامن لعرفة فلان فقال  
على قول الامام وأبيك  
لا يكون كفاً ولا على قول  
الثاني كفى للعرف لكن  
المشهور عن الثاني أنه  
لا يكون كفاً ولا به يقتل في  
العربي \* وقد ذكرنا كفى  
بنفسه الى شهر ثم دفع اليه  
قبل شهر برى وان أبي  
المكفول له أن يقبل لم يذكره  
السرخسى وفي شرح الشافى  
يجب تسليمه بعد الشهر كما  
لوياع فمن مؤجل \* كفى  
ثلاثة أيام لا يبرأ بمضيه  
والثلاثة لتأخير المطالبة  
قال أبو جعفر رحمه الله  
تعالى قال الفقيه أبو الليث  
الفتوى على أنه لا يصير  
كفى لا وفي الواقعات  
الفتوى على أنه يصير كفى لا  
\* كفى الى شهر طال به بعد  
شهر ويطل ما قاله البعض  
انه كفى في الحال مؤجلاً  
الى شهر دل عليه ما ذكره  
عصام أنه قال أنت طالق الى  
شهر يقع بعد الاجل الآن

ينوى الوقوع في الحال دل أنه لا يصير كفى لا في الحال وبه يقتل بخلاف قوله أمر امرأتى بيدى الى شهر حيث يصير ذلك  
الامر بيدى من الحال الى شهر لان الطلاق لا يحتمل التأقيد والامر يحتمل وكذلك الكفالة يحتمل التأقيد ولا نعتي بقولنا انه كفى بعد

الشهر وأنه ليس بكفيل للمعال إلا يرى أن الكفيل لوسم للمعال يجب على الطالب القبول ولو لم يصبر كفيلا إلا بعد الشهر لما أجبر في الحال لكن ذكر  
الشهر تأجيل للكفيل حتى لا يطالب للمعال ويطالب بعد الأجل لكن إذا عجل الكفيل يرجع (٥) عليه بدین مؤجل وإذا عجل مجبر

الطالب على القبول وقال

في الأصل الكفيل بالمؤجل

إذا عجل لا يرجع قبل الحلول

وعن الثاني رحمه الله تعالى

أنه كفيل للمعال إلى تمام المدة

فإذا مضت لا يبقى كفيلا وهو

الاشبه بعرفنا إلا أن اتفق

إذا مضت المدة يخرج منه

الحاكم عن الكفالة احترازا

عن خلاف جواب الكتاب

الإذا وجدت قرية أنه أراد

جواب الكتاب وعن الثاني

رحمه الله تعالى كفل إلى

عشرة فهو عليه إباحة

يبرئه وقال محمد رحمه الله

تعالى كفل نفسه إلى شهر

على أنه يرى إذا مضى شهر

فهو لم يضمن شيئا وفي السير

كفل إلى شهر لا يبرأ بمضيه

بل إن سلم فإذا قال على أي

يرى من الكفالة بعد فكا

قال ومثله في المنتقى قال

يذرفتم تن فلان را كه فردا بتو

تسلم كتم فكفالة مطلقة

وذكر الزمان للتسلم

لأننا قيت الكفالة بخلاف

قوله كفلت غدا وفي شرح

الحيل كفلت شهرا يطالب

به من حين الكفالة إلى شهر

ويستقط بعده فان قال إلى شهر

يطالبه بعد شهر طال الحلواني

هذا على خلاف ما ظنه

العوام أنه إذا قال من فلان

را يذرفتم آتو يك سال انه

يطالبه في السنة لا بعدها

ذلك وإن حضر واحد منهم قتل له وسقط حق الباقي كذا في الهداية \* وإذا قتل جماعة واحد أعدموا قتل  
الجماعة بالواحد كذا في الكافي \* من ضرب رجلا بتر فقتله فإن أصابه بالحديد قتل به وإن أصابه بالعود  
فعليه الدية قال رضي الله تعالى عنه هذا إذا أطابه بخدا الحديد وإن أصابه بطهر الحديد فعندهما يجب  
وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه أنه يجب إذا جرح وهو الأصح وعلى هذا الضرب بضجات  
الميزان كذا في الهداية \* ومن جرح رجلا فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص كذا في  
الكافي \* ولو ضرب رجلا بآلة أو ما يشبهها أعدموا قتل لا قود فيه وهو الصحيح وفي المسئلة وقودها القود  
وقيل إن غرز بالآلة في المقتل قتل والافلا كذا في خزائن المفتين \* ولو عضه حتى مات ذكر في الاجناس  
كل آلة تتعلق بها الذكاة في البهائم يتعلق بها القصاص في الأدمى وما لا فلا يعني لا يجب بالعض ولو ضربه  
بالسوط ووالى في الضربات حتى مات لا يجب القصاص كذا في الخلاصة \* العصا الصغيرة إذا والى به في  
الضربات حتى مات لا يلزمه القصاص عندنا كذا في شرح المبسوط \* ومن ضرب رجلا مائة سوط  
فبرأ من تسعين ومات من عشرة فعليه دية واحدة وليس عليه بضرب التسعين شيئا وظاهر الجواب في كل  
جراحة أدمت ولم يبق لها أثر لا شيء فيها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه أوجب حكومة العدل وعن  
محمد رحمه الله تعالى أنه أوجب قية أجرة الطبيب وغنى الأدوية قالوا هذا محمول على ما إذا برأ من تسعين  
ولم يبق له أثر أصلا فان بقي له أثر ينبغي أن يجب عليه حكومة العدل للأسواط ودية للقتل وإن ضرب  
رجلا مائة سوط وجرحه وبرأ منها بقليل لا أثر ينبغي بحكومة العدل لبقاء الأثر كذا في الكافي \* ولو  
خفق رجلا لا يقتل إلا إذا كان الرجل خنقا فامرر فاختق غير واحد فقتل سياسة كذا في فتاوى  
قاضين \* فان تاب من ذلك تاب قبل أن يقع في يد الإمام تقبل بوبته وإن تاب بعد ما وقع في يد  
الإمام لا تقبل بوبته وهو نظير السائر إذا تاب ذكر شيخ الإسلام في شرح زيادات الأصل أن من غرق إنسانا  
بالماء إن كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالبا وترجي منه النجاة بالسباحة في الغالب فمات من ذلك فهو خطأ  
العمد عندهم جميعا وما إذا كان الماء عظيما كان بحيث تمكنه النجاة منه بالسباحة بأن كان غير مشدود  
ولامتلقل وهو يحسن السباحة فمات يكون خطأ العمد أيضا وإن كان بحيث لا تمكنه النجاة فعلى قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى هو خطأ العمد ولا قصاص وعلى قولهما هو عمد محض ويجب القصاص كذا في  
المحيط \* ولو أخذ رجل رجلا فطعمه ثم ألقاه في البحر فربس في الماء ومات ثم طفأ ميتا لا يقتل به وعليه  
الدية معطاة وكذا لو غطه في البحر أو في الفرات فلم يزل يفعل به كذلك حتى مات ولو أن رجلا طرح رجلا  
من سفينة في البحر أو في دجلة وهو لا يحسن السباحة فربس لا يقتل به عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه  
الدية وإن ارتفع ساعة وسبح ثم غرق ومات فإن أباح حنيفة رحمه الله تعالى قال ليس عليه قصاص ولا دية  
وكذا جسد السباحة فأخذ في سبع ساعة طرح في البحر ليختص فلم يزل يسبح حتى فتر وغرق ومات فلا قود  
ولا دية ولو أنه حين طرح في الماء ولا يدري مات أو خرج ولم يزل لا شيء عليه حتى يعلم أنه قد مات ولو  
أنه ارتقى من نين أو نلانا وانغمس وبه حياة ولم يدبر ما حله ولم يقدر عليه لم يكن على الذي صنع شيء كذا في  
الظهرية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير إذا أحمى تنورا فالتقى فيها إنسانا أو ألقاه في نار  
لا يستطيع الخروج منها فأحرقته النار يجب القصاص وموضوع المسئلة يشير إلى أن الإجماع يكتفي وإن  
لم تكن فيه نار قال الباقي في فتاواه وهو الصحيح كذا في المحيط \* لو ألقاه في النار ثم أخرج وبه رمق  
فمكث أياما ولم يزل صاحب فراش حتى مات قتل وإن كان يجي مؤذي به ثم مات لم يقتل كذا في فتاوى  
قاضين \* ولو غط رجلا ثم أغلق له ماء في قدر ضخمة حتى إذا صار كأنه نارا ألقاه في الماء فسلخ ساعة ألقاه  
فمات قتل به وإن كان الماء لا يغلي غليا ناشدا ألقاه فيه ثم مكث ساعة ثم مات وقد تنفط جسده أي

وليس كذلك بل الأمر بالعكس الآن يزيد في الكفالة هر كاه كه خواهي تنوار مش فيطالبه في السنة وبعدها ولو قال هر كاه خواهي اس  
بانوسبار دشر لا يطالبه في السنة ويطالبه بعدها ولو قال هر كاه كه خواهي اس آتو تنوسبار دشر له المطالبة في السنة قال الحلواني لو قال

تن فلا راي يدرقم تاد روز بصير كفيلا بعد العشرة فاذا لم يسلم حتى مضت العشرة يرفع الكفيل الامر الى الحاكم ليخرجه عن الكفالة ولو قال يدرقم من فلا راد روز (٦) بصير كفيلا في الحال وبعد المدة لا يتي كفيلا وذ كر القاضي انا كفيل من اليوم الى عشرة ايام

فكفيل في الحال وبمضي لا يتي كفيلا عنده لانه وقتها وهي تقبل التاقيت ولو قال انا كفيل الى عشرة فاذا مضت فانا بري منها قال الفضلي لا يطالب في العشرة ولا بعدها

### نوع آخر

اذا كان المكفول له غائب فهي باطلة خلافا للثاني واجمعوا انه لو اخبر عن الكفالة حال غيبته يجوز ولو كان المكفول عنه غائبا فكفل وأجاز الطالب وهو حاضر جاز وان قبل عن الغائب في المجلس قابل بوقف وان لم يقبل عنه قابل بطل عندهما وفي بعض الكتب ان الفتوى فيه على قول الثاني ولو قال الطالب اخبرت عن الكفالة حال غيبته المكفول له ورازو قال الكفيل كان انشاء القول للطالب فان قبل أو ساطب الفضولي عن الطالب بان قال تضمن لفلان أو ضمن لفلان فقال فعلت بوقف على اجازة الغائب والكفيل انزويج عنها قبل اجازة الغائب والفضولي لو فسح الموقوف لا يصح واذا طلب المدون حال غيبه الطالب عن أنسان فكفل عني بما على من الدين اقلان فقال فعلت فان كان المدون محصا لا يصح وان كان مريضاً قال ذلك لو ان يصح استحصانا

صار به نقطة أو نضجه الماء قتل به والا فلا وان هو أخرج من القدر في هذه الوجوه وقد انسلخ ومات من ساعته أو من يومه أو مكث أياما مضين يخاف عليه من ذلك قتل به وان قاتل حتى يجي ويذهب ثم مات من ذلك لم يقتل وعليه الدية وهذا قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو ألقى رجلا في ماء بارد في يوم الشتاء فكرز وييس ساعة ألقاه فعليه الدية وكذلك لو جرده فجعله في سطح في يوم شديد البرد ولم يزل كذلك حتى مات من البرد وكذلك لو قطعه وجعله في الثلج كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلا قطر رجلا أو صبها ثم وضعه في الشمس فلم يتخلص حتى مات من حر الشمس فعليه الدية كذا في خزانة المفتين \* واذا ألقاه من سطح أو جبل أو ألقاه في بئر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا خطأ العمد وأما على قوله ما ان كان موضعاً ترجى منه النجاة غالباً فهو خطأ العمد وان كان لا ترجى منه النجاة فهو عدم محض يجب القصاص به عندهما كذا في المحيط \* واذا سقى رجلاً سماً فمات من ذلك فان أوجره إيجاباً على كرهه أو ناوله ثم أكرهه على شربه حتى شرب أو ناوله من غير أكرهه عليه فان أوجره أو ناوله وأكرهه على شربه فلا قصاص عليه وعلى عاقلة الدية واذا ناوله فشرّب من غير أن أكرهه عليه لم يكن عليه قصاص ولا دية سواء علم الشارب بكونه سمياً ولم يعلم هكذا في النخبة \* ويرث منه وكذا لو قال لا أترك هذا الطعام فانه طيب فأكله فاذا هو مسهم فمات لم يضمن كذا في الخلاصة \* ولو أن رجلاً أخذ رجلاً فقيده وحبس في بيت حتى مات جوعاً فقال محمد رحمه الله تعالى أو جعه عقوبة والدية على عاقلة والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لاشئ عليه وان دفنه في قبر حيا فمات يقتل به وهذا قول محمد رحمه الله تعالى والفتوى على أن الدية على عاقلة كذا في الظهيرية \* رجل أدخل ناعماً أو صبياً ومغنى عليه في بيته فسقط عليه البيت ضمن في الصبي والمغنى عليه دون النائم كذا في الخلاصة \* وفي جنائيات المتن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قطر رجلاً فطرحه فقام سبع فقتله السبع لم يكن على الذي فعل ذلك قود ولا دية لكنه يزروى ضرب ويحبس حتى يتوب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وأما أنا فإرى أن يحبس أبا حنيفة عوت كذا في المحيط في الفصل الثالث عشر \* ولو أن رجلاً أدخل رجلاً في بيت وأدخل معه سبعاً وأغلق عليهم ما الباب فأخذ الزجل السبع فقتله لم يقتل به ولا شئ عليه وكذا لو نكسخته حية أو لسة عته عقر لم يكن فيه شئ أدخل الحية والعقر معه أو كانت في البيت ولو فعل ذلك بصبي فعليه الدية كذا في خزانة المفتين \* أنا شق رجل بطن رجل وأخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف فالقاتل هو الذي ضرب العنق ويقتص ان كان عمداً وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نفذ في الجانب الآخر فتلنا الدية هذا اذا كان محال يعيش بعد شق البطن يوماً أو بعض يوم فان كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يتي معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي شق البطن ويقتص في العمد وتجيب الدية في الخطا والذي ضرب العنق لا يعزى وكذا لو جرح رجل جراحة مخنقة لا يتوهم العيش معها وجرح آخر جراحة أخرى فالقاتل هو الذي جرح الجراحة المخنقة هذا اذا كانت الجراحة حثان على التعاقب فان كانتا معاف كلاهما فأتلان \* وكذا لو جرح رجل عشر جراحات والاخر جرحه جراحة واحدة فكلاهما فأتلان كذا في الخلاصة \* وفي المتن اذا قطع عنق الرجل وبقي شئ قليل من الخلقوم وفيه الروح فقتله رجل فلا قود عليه لان هذا ميت فلو مات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة وورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه كذا في النخبة \* في المتن يشرى الوأيد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قطع يد رجل عمداً ثم ان المقتووعة يده قتل ابن القاطع عمداً ثم مات المقتووعة يده من القطع فمات القاطع القصاص لولى المقتووعة يده وذ كره هذه المسئلة في موضع آخر من المتن عن محمد رحمه الله تعالى وذ كرهها القياس والاستحسان فقال القياس أن على القاطع القصاص وفي الاستحسان لا قصاص

حال غيبة الطالب وان لاجنبي اختلف فيه ثم هذا يصح من المريض وان لم يسلم الدين والدائن والا مانات لا يصح \* أقر الصبي وتجيب بعد بلوغه بالكفالة حال صباه والمغنى عليه بعد فاقته أنه كفيل حال انهما لا يصح وان ادعى الطالب أنها كانت بعد البلوغ لم يقبل الا بالينة



ولأنه الكفالة من الصبي وأما من العبد فصنع بعد العتق ولا تصح كفالة الصبي المأنون والمحجور بأذن المولى أو بدون أذنه بنفس أو بمال وكذا المعتوه والمبرم وكذا الأب إذا دخل ابنه في الكفالة لا يصح وليس للكفيل أن يطالب المديون (٧) قبل الأداء وإن الكفالة بالأمر

ومع ذلك لو أدام الكفيل لس له أن يسترده مالم يؤتد المكفول عنه إلى الدائن وان تصرف فيه الكفيل ويرجع ان كان أعطاه على وجه الرسالة لا يطيب الرجح للكفيل نقدا كان أو عرضا وان أدام على وجه القضاء ان كان من النقود يطيب وان كان من العروض عندهما لا يطيب واختلفت الروايات عنه في رواية تصدق بالرجح وفي أخرى يرده إلى المكفول عنه وبطالب المكفول عنه بالخلاص ان لو زعم ان حبس يجسسه ولو وهب رب الدين الدين لاحدهما فهذا وأداء المال سواء وكذا لو مات الطالب فورثه أحدهما \* أبرأ الاصيل برئ الكفيل لأكسبه \* آخر عن الاصيل فهو تأخير عن الكفيل لأكسبه \* وان أبرأ الاصيل ورد الأبراء صح رده في حق نفسه ويطلب به \* وهل يصح في حق الكفيل اختافوا فيه \* ولو مات الاصيل وأبرأ الدائن ورده وارثه يبطل الأبراء في قول الثاني خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وان أبرأ الاصيل ومات قبل رده وقبوله فهو قبول \* وفي الكفالة بالنفس يؤخذ الكفيل بأحضاره ما أمكن \* وبطلت

وتجب الدية عليه في ماله رجل قتل ابنه لرجل عدا ثم أن أبا المقتول قطع يد القاتل خطأ ومات من ذلك كان قصاصا ولم يكن لوليه الدية على أبي المقتول كذا في المحيط \* رجل قال أنا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو خطأ حتى يقول عدا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ضربت بسيفي فقتلت فلانا أو قال وجأت بسكين فقتلت فلانا ثم قال انما أردت غيره فاصبته درى عنه القتل كذا في المحيط \* رجل قال ضربت فلانا بالسيف عدا ولا أدري أنه مات منها ولكنه مات وقال ولي القتل بل مات بضربك فإنه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن حية نهشته أو من ضرب رجل آخر ضربه بالعصا وقال الولي بل مات من ضربك كان القول قول الضارب وعليه نصف الدية كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قتل القاتل رجلا أجنبي فان كان القتل عدا يجب القصاص وان كان خطأ تجب الدية على عاقلته فان قال ولي القتل بعد ما قتله الأجنبي كنت أمرته بقتله ولا يذنب له على ذلك لا يصدق كذا في المحيط \* صفان من المسلمين والمشركون التقيافتل مسلم مسلما على ظن أنه مشرك لا قصاص عليه وعليه الكفارة وتجب الدية كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد \* قالوا انما تجب الدية اذا كانوا محتلمين فان كان في صف المشركين لا تجب اسقوط عصمته بتكثير سوادهم كذا في الهداية \* ومن شهر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله وكذلك اذا شهر على رجل سلافا فقتله أو قتله غيره دفعاعنه فلا يجب بقتله شيء ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو النهار في المصر أو خارج المصر كذا في التبيين \* ومن شهر عليه عاصيلا في مصر أو غيرها في غير مصر فقتله المشهور عليه عدا فلا شيء عليه وان شهر عليه عاصمها في المصر فقتله المشهور عليه عدا قتل به عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الاقصاص عليه هكذا في الكافي \* وان شهر المجنون على غيره سلافا فقتله المشهور عليه عدا فعليه الدية في ماله وعلى هذا الصبي والدابة كذا في الهداية \* ومن شهر على رجل سلافا فقتله وانصرف ثم ان المضروب ضرب الضارب ضربة وقتله فعلى القاتل القصاص وهذا اذا ضربه الأول وكف عن الضرب على وجه لا يريد ضربه ثانيا كذا في الكافي \* ومن شهر على غيره سلافا في المصر فقتله ثم قتل الاخر فعلى القاتل القصاص معناه اذا ضربه فأنصرف كذا في خزنة المفتين \* ومن دخل عليه غيره ليلا وأخرج السرقة فأسعه وقتله فلا شيء عليه وتأويل المسئلة ان كان لا يتمكن من الاسترداد الا بالقتل كذا في الهداية \* وأما انه لو صاح به بترك ما أخذه ويذهب فلم يفعل هكذا ولكن قتله كان عليه القصاص كذا في العيني شرح الهداية \* والله أعلم

### باب الثالث فيمن يستوفي القصاص

للأب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى فيدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص اذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا وليس لهم ولا أحدهم أن يוכל باستيفاء القصاص كذا في فتاوى قاضيخان \* والقصاص يستحقه المقتول ثم يخلفه وارثه كذا في الهداية \* واذا قتل الرجل عدا وله ولي واحد فله أن يقتله قصاصا قضى القاضي به أو لم يقض ويقتله بالسيف ويحز رقبته واذا أراد أن يقتله بغير السيف منع عن ذلك ولو فعل ذلك يعزر إلا أنه لا ضمان عليه ويصير مستوفيا حقه بأي طريق قتل كذا في المحيط \* اذا قتل ولي المعتوه فلا شيء له أن يقتل وله أن يصالح وليس له أن يعنوا وكذلك ان قطعت يد المعتوه عدا والوصي بمنزلة الأب في جميع ذلك إلا أنه لا يقتل ويندرج تحت هذا الاطلاق الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف والصبي بمنزلة المعتوه في هذا والقاضي بمنزلة الأب في الصحيح كذا في الهداية \* وأجمعوا على أن القصاص

بموت المكفول عنه ويحبس ان لم يظهر عجزه \* والكفالة إلى الحصاد جائز وتناول أول الحصاد ولو إلى أن يحيطر للسهم أو تهب الرياح \* مات ولم يترك شيئا فكفل بالدين كفيل لا تصح عنه خلافا لهما \* كل ما أمكن تحصيله من الكفيل صححت الكفالة به والا فلا نصحت بالدين



لابالبيع \* استأجر دابة إلى بغداد وخطاط النخاطة فكفل بمحمولته وخطاطه لا ولو بالخطاطة والجمولة بمحت وبالعهد باطله وبانخلاص  
أضاعتموه وقالوا تصح بانخلاص \* (٨) قال لمن يلازم غريمه خله فأنا وفيك إذا بدالك لم يكن كفيلا بالنفس \* ولو قال خل علي أن

إذا كان كله للصغير ليس للآخ الكبير ولاية الاستيفاء كذا في المحيط \* وإذا كان القصاص بين صغير  
وكبير فلكبير استيفاءه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس له ذلك إلا أن يكون الشريك بأبائه  
فيستوفيه وعلى هذا الخلاف إذا كان شريك الكبير معنوها أو مجنوناً وهو أخ له وكذلك للسلطان استيفاءه  
مع الكبير عند مخالفا لهما ولو كان الكل صغارا قيل الاستيفاء إلى السلطان وقيل ينظر إلى بلوغهم أو بلوغ  
أحدهم كذا في محيط السرخسي \* ومن قتل ولداً له للسلطان أن يستوفي القصاص وكذا القاضي  
كذا في الاختيار شرح المختار \* وإذا قتل العبد عمداً فله القصاص لسيده والمدير والمدبرة وأم الولد وولدها  
بمنزلة العبد كذا في محيط السرخسي \* رجل له عبدان قتل أحدهما الآخر عمداً فله مولى أن يستوفي  
القصاص من القاتل كذا في المحيط \* في المبسوط عديم مشترك بين الصغير والكبير فقتل ليس للكبير  
استيفاء القصاص قبل أن يدرك الصغير بالإجماع كذا في العيني شرح الهداية \* ولو كان العبد بين رجلين  
أو ثلاثة فولاية الاستيفاء لهم جميعاً لا ينفرده أحدهم وإن عفا أحدهم بقلب حق الباقيين مالا إلى القيمة  
كما ينقلب في الحر إلى الدية كذا في فتاوى قاضيان \* ومن قطع يد عبد فاعتقه مولاة فمات عنه فإن كان  
لا وارث له غير المولى فله المولى أن يقتل قاتله وإن كان للعبد ورثة غير المولى فلا قصاص على القاتل عند أبي  
حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* في نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
رجل قتل رجلاً فجاءه رجل وادعى أنه عبده وأقام البيعة فشهدوا أنه كان عبده فاعتقه وهو حر اليوم فإن كان  
له وارث قضيت لوارثه القصاص في العبد بالدية في الخطأ وإن لم يكن له وارث فله لولاه قيمته في الخطأ والعبد  
كذا في المحيط في آخر الفصل الثامن \* إذا قتل المكاتب عبداً وليس له وارث إلا المولى وترك وفاء فله  
القصاص عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو ترك وفاء وله وارث غير المولى فلا قصاص وإن  
اجتمعوا مع المولى ولو لم يترك وفاء وله ورثة أحرار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعاً كذا في الهداية \*  
ومعنى البعض إذا قتل عاجزاً ذكر في المتن أنه لا يجب القصاص كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قتل  
المكاتب عبده فلا قود فيه ولو قتل عبد المكاتب فلا قصاص فيه وكذلك إذا قتل ابنه عمداً وكذلك العبد  
المأذون إذا قتل عمداً وعليه دين فلا قصاص وإن اجتمع المولى والغرماء معاً كذا في محيط السرخسي \* وإذا  
قتل عبد الرهن لم يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن كذا في الهداية \* وإن اجتمعا كان  
استيفاء القصاص إلى الراهن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قتل عبداً بالإجارة يجب القصاص للمؤجر  
كذا في الجوهر والنيرة \* العبد المبيع إذا قتل قبل القبض عداً يبحر المشتري بين المضى والرد وإذا اختار  
المضى فله أن يقتص ولكن لا يكون له الاستيفاء إلا بعد نقض الثمن للبائع كذا في المحيط في الفصل الثامن  
\* وإن نقض للبائع هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو كذلك إن أجاز  
البيع وإن فسح فلا قصاص للبائع ووجب له القيمة وعند محمد رحمه الله تعالى يجب القيمة في الوجهين  
كذا في التبيين \* ولو قتل المبيع في يد المشتري والخيار له فله القصاص له قبض البائع الثمن أو لم يقبض  
ولو كان الخيار للبائع اتبع القاتل فيقتله وإن شاء ضمن المشتري قيمته كذا في محيط السرخسي \* وبعد  
التضمن لا قصاص للمشتري كذا في فتاوى قاضيان \* والعبد الممهور في يد الزوج والنخاع عليه في يد  
المرأة والمصالح عليه قبل القبض إذا قتل فهو بمنزلة المبيع إذا قتل قبل القبض إن رضى المستحق باتباع  
القاتل فقد تنهى ملكه وتم فيجب القصاص له وإن طالب بالقيمة فالملك قد انفسخ فيجب القصاص  
للاخر كذا في الظهيرية \* العبد المصوب إذا قتل في يد الغاصب عداً فإن شاء المالك يقتص من  
القاتل وإن شاء ضمن الغاصب قيمة عبده ثم يرجع الغاصب على القاتل بما ضمن وليس للغاصب أن يقتله  
والموصى برقبته لرجل ويخذه لالاخر إذا قتل عمداً فلا قصاص فيه إلا أن يحتمل أن يكون المستوفى عند

أوفيكه في القياس كذلك  
وفي الاستحسان كفيلا  
بالنفس وعن محمد قال  
لطالب ضمن لك ما على  
فلان أن أقضه مني وأدفعه  
اليك ليس بكفالة ومعناه  
أن يتقاضاه ويدفعه إليه  
إذا أقضه منه على هذا  
معاني كلام الناس وعنه  
أيضا غصب ألقاقتله  
المالك فقال رجل لا تقا له  
فأنا ضمن أن آخذها منه  
وأدفعها اليك لزمه وإن كان  
الغاصب استهلكه وصار دينا  
فالضمان باطل كان على  
ضمان التقاضي وإن كفل  
عن رجل مالا غير أمره فبلغه  
الخبر فأجاز ثم أدنى لا يرجع  
لأنه لم يقدمو جبالا  
ينقلب \* كفل بنفسه على أن  
المكفول عنه إذا غاب فالمالك  
عليه غناب المكفول عنه ثم  
رجع وسلمه إلى الدائن لا يبرأ  
لأن المال بحلول المشروط  
لزمه فلا يبرأ إلا بالأداء أو الإبراء  
وكذا إذا قال الكفيل إذا  
غاب عنك ولم أوفك فأنا  
ضمن المال الذي عليه أما  
إذا قال إن غاب فلم أوفك به  
فأنا ضمن بما عليه فإن هذا  
على أن يوافيه بعد الغيبة \*  
وعن محمد إذا قال إن لم  
يدفعك مديونك مالك أولم  
يقضه فهو على تمام الطالب  
تقاضى المطلوب فقال المديون  
لا أدفعه أو لا أقضه وجب  
على الكفيل الساعة وعنه

أيضا إن لم يعطك المديون دينك فأنا ضمن إنما يتحقق الشرط إذا تقاضاه ولم يعطه وكذا إذا مات المطلوب بلا أداء \* الاجتماع  
وفي الفتاوى إن تقاضيت ولم يعطك فأنا ضمن فأت قبل أن يتقاضاه ويعطيه بطل الضمان \* ولو بعد التقاضي قال أنا أعطيكم فإن أعطاهم مكانه

أَوْ ذَهَبَهُ إِلَى السُّوقِ أَوْ مَنَزَلَهُ وَأَعْطَاهُ جَازِفَانِ طَالَ ذَلِكَ وَلَمْ يَعْطِهِ مِنْ يَوْمِهِ لَزِمَ الْكَفِيلُ \* عَيْدُ مَا ذُنُوبُهُ مِنْ طَالِبِهِ غَرِمَهُ بِكَفِيلِ خَوْفَانِ أَنْ يَنْتَقِمَهُ مَوْلَاهُ فَقَالَ رَجُلٌ إِنَّ أَعْتَقَهُ مَوْلَاهُ فَأَنَا ضَامِنٌ جَازَتْ الْكَفَالَةُ \* دَفَعَ إِلَى مَحْجُورٍ عَشْرَةَ (٩) لِيَنْفِقَهَا عَلَى نَفْسِهِ فَقَالَ إِنْسَانٌ

كَفَلْتُ بِهِ هَذِهِ الْعَشْرَةَ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ ضَمِنَ مَا لَيْسَ بِمُضْمُونٍ فَانْضَمَّنِي قَبْلَ الدَّفْعِ بَانَ قَالَ ادْفَعْ الْعَشْرَةَ إِلَيْهِ عَلَى أَنِّي ضَامِنٌ لَكَ بِهَذِهِ الْعَشْرَةِ يَجُوزُ فَطَرِيْقَةً - أَنَّهُ يَجْعَلُ الضَّامِنَ مَسْتَقْرَضًا مِنَ الدَّافِعِ وَيَجْعَلُ الصَّبِيَّ نَائِبًا عَنْهُ فِي الْقَبْضِ وَكَذَا الصَّبِيَّ الْمَحْجُورَ إِذَا بَاعَ شَيْئًا فَكَفَلَ

رَجُلٌ بِالْأَدْلَى لِلْمُسْتَرَى إِنْ كَفَلَ بَعْدَ مَا قَبِضَ الصَّبِيَّ الثَّمَنَ لَا يَجُوزُ وَإِنْ قَبِضَهُ يَجُوزُ \* عَيْدُ مَحْجُورٍ اشْتَرَى مُتَاعًا مِنْ رَجُلٍ الثَّمَنَ لِلْبَائِعِ لَا يَزِمُ الْكَفِيلُ الثَّمَنَ وَلَوْ ضَمِنَ الْمَتَاعَ بَعِيْنَهُ كَانَ ضَامِنًا \* وَالْكَفَالَةُ لِلصَّبِيِّ التَّاجِرِ صَحِيْحَةٌ لِأَنَّهُ تَبَرَّعَ عَلَيْهِ وَالصَّبِيُّ الْعَاقِلُ غَيْرُ التَّاجِرِ فِيهِ رَوَايَتَانِ \* وَكَفَالَةُ الْعَبْدِ وَأَمُّ الْوَلَدِ وَالْمُسَدِّرُ بِرَجُلٍ أَوْ نَفْسٍ بِدُونِ أَذْنِ الْمَوْلَى لَا يَجُوزُ فِي حَقِّ الْمَوْلَى وَفِي حَقِّ نَفْسِهِ صَحِيْحَةٌ بِوَأَخْذِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ وَإِنْ بَاذَنَ الْمَوْلَى وَلَا دَرَنَ عَلَيْهِ صَحَّتْ بِرِضَاهُ وَيَسَاعَى فِي دِينِ الْكَفَالَةِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ

مُسْتَعْرَقٌ لَمْ يَصَحِّ فِي حَقِّ الْغُرْمَاءِ وَإِنْ أَذْنُ الْمَوْلَى فَإِذَا أَدَّى دِيُونَهُمْ أَجْزَيْهِمَا زَوَالُ الْمَانَعِ \* وَإِنْ كَفَلَ الْعَبْدُ بِأَذْنِ الْمَوْلَى بِنَفْسِ رَجُلٍ ثُمَّ أَعْتَقَهُ مَوْلَاهُ لَمْ يَضْمِنْ شَيْئًا وَإِنْ بَعَالَ ضَمِنَ الْمَوْلَى الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمَنْ الدِّينَ وَالطَّالِبُ إِنْ شَاءَ اتَّبَعَ

الاجتماع صاحب الرقبة وان لم يرض صاحب الخدمة بالقصاص فانه تجب القيمة على القاتل ويشترى بها عبد آخر ويكون حاله مثل حال الأول كذا في المحيط في الفصل الثامن \* ولو أوصى بعبد لانسان فقتل عدا قبل أن يقبل الموصي له الوصية وقدمات الموصي وترك وارثا ولا يدري أن العبد قتل بعبد لموت الموصي أو قبله لا يكون لاحدهما استيفاء القصاص وان اتفق أن الموصي مات أولا ثم قتل العبد لا يكون لاحدهما استيفاء القصاص ثم ينظر بعد ذلك ان قبل الموصي له الوصية كان له على القاتل قيمة العبد المقتول وان رد الوصية كانت قيمة العبد لورثة الموصي كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قتل رجلان رجلا فعفا الولي عن أحدهما كان له أن يقتل الآخر وكذا لو قتل رجل رجلين فعفا أحد وليي المقتولين فالولي الآخر أن يقتله كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### الباب الرابع في القصاص فيملاون النفس

ويعتبر فيملاون النفس المساواة في البذل فلا تقطع اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى ولا الصحيحة بالشلالة ولا يد المرأة بيد الرجل ولا يد الرجل بيد المرأة ولا تقطع يد الحريء بيد العبد ولا يد العبد بيد العبد فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة هكذا في فتاوى قاضيان \* ويجب القصاص في الاطراف بين المسلم والكافر يعني الذمي وكذا بين المراتين الحرتين والمسلمة والكاتبية وكذا بين الكتابيتين كذا في الجوهرية النيرة \* ولا قصاص في شيء من الشعور كذا في الذخيرة \* ولا قصاص في جلد الرأس أو البدن اذا قطع منه شيء وكذا في لحم الخدين والظهر والبطن اذا قطع منه شيء وكذا في الذنن كذا في المحيط \* ولا قصاص للطمعة ولا للكمة أو للوجه والدقة كذا في الجوهرية النيرة \* ولا قصاص في العظم الا في السن كذا في الكافي \* كل قطع من مفصل ففصله القصاص في ذلك الموضع فأما كل قطع لا يكون من مفصل بل يكون بكسر العظم فانه لا يجب القصاص عندنا كذا في الميسوط \* ومن ضرب عين رجل فذهب ضوءها وهي باقية فعليه القصاص بان تحمي له امرأة ثم تقرب منها ويربط على عينه الاخرى وعلى وجهه قطن رطب وتقابل عينه بالمرأة فيذهب ضوءها كذا في الكافي \* وتكلموا في معرفة ذهاب البصر قال محمد بن مقاتل الرازي يقابل عينه بالشمس مفتوحة فان دمعت علم أن الضوء باق وان لم تدمع علم أن الضوء قد ذهب وذكر الطحاوي أنه يلقي بين يديه حية فان رهب من الحية علم أنه لم يذهب وقال محمد رحمه الله تعالى ينظر الى البصر أهمل البصر وان لم يعم ذلك يعتبر فيه الدعوى والانتكار والقول قول الجاني مع عينه على البتات كذا في الظهيرية \* ذكر الكرخي أنه لا قصاص اذا قررت او انخسفت كذا في المحيط \* وان ضرب عين انسان عمدا فاميت بحيث لا يصير بها الا يجب القصاص عند عامة العلماء وفي كل موضع يجب القصاص لافرق بين ما حصل الضرب بالسلاح أو بشيء آخر غير السلاح كالاصبع ونحوها كذا في الظهيرية \* قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا قصاص في قلع الحدقة فان قلع حدقة انسان فقال المقلوع حدقته أنا أرضى بان يخسف عين هذا ولا يقطع حدقته أخذون حتى ذكر في المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك كذا في المحيط \* رجل أذهب العين اليمنى من رجل ويسرى الجاني ذاهبة وعينه صالحة يقتص له من عينه اليمنى وترك أعشى كذا في الظهيرية \* عن الحسن اذا فقأ عين رجل وكانت عينه حولا إلا أن ذلك لا يضر بصره ولا ينقص من شأنه شيئا فقأها انسان عمدا يقتص منه وان كان الحول شديدا يضر بصره ففقت كان فيها حكمة عدل ولو كانت عين الفاسق شديدا الحول يضر بصره ففقت عينها ليس بها حول كان الجاني عليه بالخيار ان شاء اقتص ورضى بالتقصان وان شاء ضمن نصف الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيان \* اذا كانت العين اليمنى بيضا فذهب العين اليمنى من رجل آخر فالفقأ عينه بالخيار

(٢ - فتاوى سادس)

المولى وان شاء اتبع العبد واذا أدى أحدهما رجع على الاصل ان الكفالة بامره \* كفل عن انسان بماله عليه الى سنة يجب على الكفيل مؤجلا وان كان على الاصيل جالا ولومات الكفيل يؤخذ من تركته حالا ولا يرجع وورثة الكفيل

على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته \* وعن الثاني فيمن قال أنا كفلت به على أنه متى طولبت به أو كملطوبت به في أجل شهر صحت فإذا طالب به فله أجل شهر من وقت (١٠) المطالبة الأولى فإذا تم الشهر من المطالبة الأولى لمزم التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل

إن شاء أخذ عنه الناقصة إذا كان يستطاع فيه القصاص بأن يده شيئاً قليلاً وإن شاء أخذ عنه عينه وإن كانت شحمة بيضاء لا يصير شيئاً أصلاً لا قصاص فيها فإن لم يجتر شيئاً حتى يفار رجل عين الفاقئ فقد بطل حق الأول في عينه فإن اختار المقفوءة عينه الأولى الدية ثم فاقئ جنبه عين الفاقئ إن صح اختياره ينقل حقه من العين إلى الدية ولا يطل حقه بفوات العين وإن لم يصح اختياره بطل حقه وصحة اختياره مبنية على تخير الجاني أياه أما إذا اختار بنفسه لا يصح الاختيار وفي كل موضع لا يصح الاختيار له أن يرجع إلى القصاص كذا في خزانة المفتين \* في نوادر هشام عن محمد رجه الله تعالى إذا كانت عينه اليمنى بيضاء وجنى على إنسان في عينه اليمنى فذهب عينه ثم ذهب البياض عن عين الجاني كان للجنى عليه أن يقتص من عين الجاني كذا في المحيط \* ضرب عين رجل فأيضت من ضربه ثم ذهب البياض وأبصر لاشئ على الضارب لكن هذا إذا عاد البصر كما كان أما إذا عاد دون الأول ففيه حكومة عدل كذا في خزانة المفتين \* إذا جنى على عين فيها بياض يصير بها عين الجاني أيضاً فيها بياض يصير بها القصاص بينهما كذا في المحيط \* وإن ضرب العين ضربة فأيض بعض الناظر أو أصابها قرح أو ريج (١) سبل أو شئ مما يهيج بالعين فنقص من ذلك لم يكن فيه قصاص إنما تجب فيه حكومة عدل كذا في خزانة المفتين \* في الهاروني عن محمد رجه الله تعالى في امرأة خرج رأس ولدها ولم يخرج منه شئ غير زأس فخار رجل ففقا عينه جعلت عليه الدية ولا أجل عليه القصاص ما لم يخرج مع الرأس نصفه أو أكثره كذا في المحيط \* فقا عين صبي حين ولد أو بعد أيام فقال لم يصير بها أو قال لا أعلم أبصر بها أم لا فالقول له وعليه أرش حكومة عدل فيما شأنه وإن كان يعلم أنه يصير بها إن شهد شاهدان بسلامتها كان خطأ ففيه نصف الدية وإن كان عمداً ففيه القصاص كذا في الظهيرية \* ولا يقتص من العين اليمنى باليسرى ولا من اليسرى باليمنى وإن كانت عين المقتص منه أكبر من عين الجاني أو أصغر فهو سواء يقتصله كذا في المحيط \* وإذا قطع الأذن كلها عمداً ففيه القصاص وإن قطع بعضها ففيه القصاص إذا كان يستطاع ويعرف هذا اللفظ الكرخي وكان أبو يوسف رجه الله تعالى يقول للأذن مفصل فإذا قطع منها شيئاً وعلم أن القطع من المفصل اقتص منه والمرجع في معرفة المفصل إلى أهل البصر فإن قالوا للأذن مفصل وقد حصل القطع من مفصل يقتص من ذلك المفصل فإن قالوا لا مفصل لها يقطع من أذن القاطع قدر ما قطع كذا في الظهيرية \* وفي الاجناس إذا كانت أذن القاطع صغيرة الحلقة والأذن المقطوعة كبيرة الحلقة كان المقطوعة أذنه بالخيار إن شاء ضمن نصف الدية وإن شاء قطعها على صغرها وكذلك لو كانت خرقاء مشقوقة فإن كانت الناقصة هي التي قطعت كان له حكومة عدل كذا في الذخيرة \* وإن جذب أذنه وانزع منها شحمة لا قصاص فيه وعليه الأرض في ماله كذا في محيط السرخسي \* إذا قطع كل المارن عمداً يجب القصاص وإذا قطع بعضه لا يجب وإذا قطع بعض قصبة الانف لا يجب القصاص بالاتفاق لأنه عظم كذا في الذخيرة \* وقيل في أرنبة الانف حكومة عدل وهو الصحيح كذا في خزانة المفتين \* إذا كان أنف القاطع أصغر كان المقطوع أنفه بالخيار إن شاء قطع أنفه وإن شاء أخذ أرشه كذا في المحيط \* إذا كان قاطع الانف أخشم لا يجب دالرج أو أخزم الانف أو كان أنفه نقصان من شئ أصابه خير المقطوع أنفه بين قطع أنف القاطع وبين أن يضعه دية أنفه كذا في الظهيرية \* الانف إذا قطع من أصله شئ فلا قصاص فيه لأنه عظم ليس يفصل وإذا قطع أنف الصبي من أصل العظم فعليه القصاص سواء كان يجرد الرج أم لا وفي الخط الدية ومرادهم هذا المارن وهو مالان منه كما تقدم في البالغ وهذا لأن

(١) قوله سبل في القاموس السبل محرركة غشاوة العين اه بحرأوى

فإذا دفعه إليه إن قال عند الدفع برئت اليد منه فهو برى وفيما يستقبل وإن دفعه إليه ولم يبرأ منه فله أن يطالبه ثانياً إذا كانت بكلمة كلما لأن كلمة كلما تقتضي تكرار المطالبة فيقتضي تكرار الموافاة كلما يتكرر الطلب فبالدفع إليه يبرأ عن موافاة لزمته بالمطالبة السابقة لأن موافاة تلتزمه بالمطالبة اللاحقة وانما يبرأ عن ذلك بالإبراء الصريح فإذا برئ إليه حين الدفع فقد وجد صريح الإبراء فإذا لم يصريح بالإبراء وطالبه ثانياً فله أجل شهر عند كل مطالبة لم يتصل به دفع لكن الاعتبار هو الطلب الأول بعد الدفع هو طالب بالطلب الأول وإن قال كفلت بما لا على فلان حالاً على أنك متى طالبتني في أجل شهر فهذا جائز ومتى طالبت به فله أجل شهر فإذا مضى فله أن يأخذه منه متى شاء بالطلب الأول فلا يكون له أجل شهر آخر وإن كذل به حالاً ولم يقل متى طالبتك فلك أجل شهر ثم لقي الطالب المطلوب وقال متى طالبتك فلك أجل شهر فهذا كلام باطل وله المطالبة متى شاء \* وعن الإمام رجه الله تعالى قال كفلت به اليوم على أني برى ما مضى اليوم أو قال على أني إن وافيته عند الحاكم فأنابري ممنه قضى أو وافى عند الحاكم برئ \* وكلاه ليشتري له

عظم عبداً بالث ولم يدفع إليه شيئاً فاشتراه ثم قال رجل للبائع ضمنت لك عن المشتري الألف التي لك عليه فإذا دفعها الموكل إلى المشتري فأنا منه برى فبالضمان جائز والبراءة باطلة لأنه لا عمل من البائع والموكل في هذه الألف وكريسي أنه يبرأ لكن اختلاف الجواب لاختلاف

الموضوع فانه ذكر وكان المركل رجلا للشيعة عليه ألف غيره هذا فاختلف الجواب ولهذا لا يرى أن من قال ضمنت لك غن فلان ألفا فإذا قدم فلان فانما يرى عنده ان كان فلان غريبا بالف يجوز شرط البراءة وان كان فلان (١١) أجنبيا ليس بينه وبين الطالب والمطلوب تعلق في هذا

الالف تصح الكفالة ويطل شرط البراءة وقد كرمسئلة تطبيق البراءة في المنتقى بخلافه قال لغريبه اذا جاء غدا فانت بري من هذا المال لا يبرأ وان كان أصل المال عليه من كفالة شراه وكذا اذا قال ان قدم فلان فانت بري منها وقال أيضا اذا شرط الكفالة على هذا فهو جائز وان قال بعد وجوب الكفالة هذا لا يجوز لانه براءة الى أجل وفيه كفل يعمل على أنه متى سلم اليه نفس المطلوب فهو بري من كفالة المال فهو جائز فاذا سلم نفس المطلوب الى الطالب برئ فان استوفى الطالب من المطلوب قبل تسليم النفس اليه ثم سلم اليه نفس المطلوب رجع بما أدي من كفالة الكفالة بالنفس أو ثبتت بالبينة عنه دلحا كما قال الخصاص لا يحبس فيه مما أول مرة وفي ظاهر الرواية كذلك في الاقرار أما في البينة يحبس ولو أول مرة غاب المكفول ان علم مكانه أوله خرجة معهودة في كل حين الى مكانه أمهل الحاكم الكفيل الى أن يذهب ويأتي به ان أراد الكفيل الذهاب اليه وان أبي حبسه حتى يجي به وان لم يعلم مكانه وانفق عليه لا يحبس

عظم ألف الصغير وان كان كالعصروف ولكن لا عبرة بذلك كما في سائر عظامه كذا في خزائنة المفتين \* ذكر الطحاوي في شرحه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا قطع شدة رجل السفلى أو العليا ان كان يستطاع أن يقتص منه فعليه القصاص العليا بالعليا والسفلى بالسفلى وفي القدوري اذا قطع كل الشفة يجب القصاص وان قطع بعضها لا يجب كذا في المحيط \* ولا قصاص في قطع اللسان عدا سواء قطع بعض البعض أو الكل وهو المختار للفتوى كذا في خزائنة المفتين والظهيرية \* وفي السن القصاص وان كان سن من يقتص منه أكبر من سن الآخر ولا قصاص في عظم الا في السن كذا في الهداية \* ولا قصاص في السن الزائدة وانما يجب حكومة عدل كذا في الجوهرية النيرة \* والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن الكاسر والمكسور صغير أو كبير بل على قدر ما كسر من السن ان نصف أو ثلثا أو ربعا فكذلك كذا في الوجيز لا يكره في \* ولا تؤخذ البني بالسري ولا اليسرى باليمنى وتؤخذ النية بالنيسة والنايب بالنائب والضرس بالضرس ولا يؤخذ الا على الاسفل ولا الاسفل بالا على كذا في الجوهرية النيرة \* ان كسر نصف سنه أو ثلثها أو ربعها كسرا مستويا يستطاع في مثلها القصاص اقتصر بهد وان كان كسر مثلها ليس يستوي بحيث لا يستطاع أن يقتص منه فعليه أرش كذا في الظهيرية \* وان قلع لا يطلع منه لكن يؤخذ بالبرء منه الى أن ينتهي الى اللحم ويستقط ماسواه كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو كسر بعضها فأسودت الباقية أو اجترت أو اخضرت أو دخلها عيب بوجه من الوجوه بالكسر لا قصاص وتجب الدية كذا في الخلاصة \* فان قال المجنى عليه أنا استوفى القصاص من المكسور وأترك ماسود لا يكون لذلك كذا في فتاوى قاضيان \* وفي المنتقى اذا كسر من سن رجل طائفة منها انتظر بها حولا فاذا تم الحول ولم يتغير فعله القصاص ويبرء بالبرء ويطلب لذلك طبيب عالم ويقال له قل لنا كم ذهب منها فان ذهب النصف يبرء من سن الفاعل النصف كذا في المحيط \* واذا كسر من رجل بعضها وسقط ما بقي لا قصاص في المشهور كذا في خزائنة المفتين \* رجلا ن قام في الملعب ليكر كل واحد منهما صاحبه كما هو العادة فوكزا أحدهما الآخر فكسره فعلى الضارب القصاص والمسئلة صارت واقعة الفتوى فاتفقت الفتاوى على هذا ولو قال كل واحد منهما لصاحبه (١) (دهده) فوكزا أحدهما صاحبه وكسره لاشئ عليه وهو الصحيح بمنزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعها كذا في الظهيرية \* اذا قلع الرجل ثنية رجل عدا فاقص له من ثنية القالع ثم ثبت ثنية القاصر منه لم يكن للقصير له أن يقاع تلك الثنية التي ثبتت ثانيا كذا في المحيط \* ولو نزع سن رجل فانتزع المتزوعة سنة من النازع قصاصا ثبتت سن الاول كان على النازع الثاني أرش سن النازع الاول خمسمائة ولو ثبتت سنة معوجة كان فيها حكومة العدل ولو ثبت نصف السن كان عليه نصف أرشها كذا في فتاوى قاضيان \* وان ضرب سن رجل فسقطت ينتظر حتى يبرأ موضع السن ولا ينتظر حولا الا في رواية المجرى والصحيح هو الاول لان نبات سن البالغ نادر هكذا في الظهيرية \* واذا نزع سن صبي (٢) يستأنى هكذا في السراجية \* وينبغي له أن يأخذ له من الخاني ضميما فان ثبتت مكانها كما كانت لاشئ عليه ولو لم تثبت سن الصبي حتى مات قبل تمام الحول لاشئ على الخاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل كذا في الظهيرية \* واذا ضرب سن انسان وتحرك بسبب ضربه ذكرى الاصل أنه ينتظر بها حولا سواء كان المجنى عليه بالغاً أو صبياً ثم اذا وجب الاستبراء حولا فان لم تسقط فلا شئ على الضارب وان سقطت السن في السنة من تلك الضربة فان كان عدا

(١) أعطى أعطى

(٢) قوله يستأنى أى ينتظر حولا بدليل ما قبله وما بعده كما لا يخفى اهـ مصححه

وجعل ذلك كونه وفي الخزائنة يجبر الحاكم على تسليم المكفول به الى الطالب أو يعطى الكفيل أمالا يجبره على اعطاء الكفيل فان قال لا علم لي بمكان المكفول به ان صدقه المكفول له سقطت المطالبة ولا يحبس حتى يظهر عزمه ولا يحلفه \* طلب من غيره قرض فلم يقرضه فقال

رجل أقرضه فأناضا من فأقرضه في الحال من غير أن يقبل ضمانه صريحا يصح وكفى هذا القدر \* الكفالة تبذل الكتابة ولا مال للولي على المكاتب سوى بدلها لا تصح لان (١٢) المولى لا يستوجب على عبده ديناً ولا به بصفة لا يمكن إيجاب مثله على الكفيل لانه اذا عجز

يسقط عنه بدل الكتابة ولو كان للمكاتب مال على رجل فأمره فضمته لمولاه من مكانته أو دين سوى ذلك جاز لان أصل ذلك المال واجب للمكاتب على الكفيل وهذا أمر منه أن يدفع ما عليه لمولاه ولو للمولى دين على ابنه أو عبده فكفل رجل لم يجز لان من دخل في كتابته فهو مكاتب مولاه وبذل السعاية كبذل الكتابة لا تجوز الكفالة عنده خلافاً بينهما بخلاف ما اذا أعتق عبده على مال فكفل به رجل حيث يصح \* اذعى رجل قبل صبي وكفل به رجل بغير إذن وليه جازت ويؤاخذ به الكفيل لان تسليم النفس للعواب لازم على الصبي حتى يحضران ما دونوا ويحضر وليه ان لم يكن ما دونوا فالتمز الكفيل ما هو لازم عليه وهو عما تجري فيه النيابة فان طلب الكفيل أن يحضر معه المصلي ليس له الى خصمه لم يؤخذ الصبي به وان كان للمصبي طلب ذلك لان قوله لا يلزم عليه شيئاً الا أن يكون تاجراً ما دوناً فحينئذ يكون قوله ملازماً فيؤمر بالحضور معه لانه أدخله في هذه العهدة فيؤمر بالحضور معه ليس له الى خصمه وكذلك ان لم يكن تاجراً وادعى عليه رجل ما لا يطلب أبوه من

يجب القصاص وان كان خطأ تجب الدية هكذا في المحيط \* واذا أجب له القاضي في التحريك ثم جاء المضروب قبل تمام السنة وقد سقطت فقال انما سقطت من الضربة وقال الضارب انما ضربك آخر فالقول للمضروب وان جاء بعد الحول فالقول للضارب هكذا في الظهيرية \* روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذ انزع الرجل من رجل فبنت نصفها فعليه نصف أرشها ولا قصاص في ذلك وان بنته بغيره فماتت ثم تزوجها ائراً نظرم سنة فان بنتت والاقتص منه ولا شيء على الاول وان بنتت صغيرة فعليه حكومة عدل كذا في المحيط \* اذ انزع من رجل وسن الجاني سوداء أو صفراء أو جراء أو خضراء فخير المجنى عليه ان شاء نزعها بنقصانها وان شاء ضمنه أرش سنه خمسمائة وان كان العيب في سن المجنى عليه ففيه حكومة عدل كذا في الظهيرية \* وان لم يجز المجنى عليه شيئاً حتى سقطت السن السوداء وبنت مكانها أخرى صححة فقد بطل حق المجنى عليه كذا في الذخيرة \* ولو قلع رجل ثنية رجل وثنية القلع مقطوعة فبنت ثنيته بعد القلع فلا قصاص فيه وللقطوعة ثنيته أرشها كذا في المحيط \* ولو عض يدرجل فانتزع صاحب اليد يده ووقع سن العاض لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى من أراد قلع سنك ظلماً في موضع لا يغشاك الناس فلك قتله ومن أراد أن يبرد سنك بالمبرد ظلماً فلا تقتله وان كان لا يغشاك الناس كذا في الظهيرية \* ومن قطع يده غيره من المفصل عمداً قطعت يده ولو كانت أكبر من يد القطوع وهذا اذا كان بعد البرء ولا قصاص قبل البرء كذا في الجوهرية النسرة \* وكذا في الاصابع القصاص اذا قطعت من مفصلها ولا قصاص فيما اذا كان القطع لامن المقاصل كذا في خزائن المفتين \* وفي الرجل في العمد القصاص اذا قطع من مفصل القدم أو من مفصل الورك بخلاف ما اذا قطع من غير مفصل وكذلك الحكم في أصابع الرجل ان قطعت من المفصل عمداً يجب القصاص وان قطعت من غير المفصل لا يجب كذا في المحيط \* ولا تقطع اليد بالرجل ولا اصبع من يد باصبع من رجل ولا تقطع يدان بيد واحدة عندنا كذا في المبسوط \* لا تقطع السبابة اليمنى الا بالسبابة اليمنى ولا السبابة اليسرى الا باليسرى وكذلك لا يقطع الا بهام بالسبابة ولا السبابة بالوسطى والحاصل أنه لا يؤخذ شيء من الاعضاء الا بثلثه من القاطع كذا في الذخيرة \* ولا تقطع اليد الصحيحة بالمقصصة الا باصابع هكذا في محيط السرخسي \* اذا قطع الرجل يدرجل وفيما ظفر مسوداً أو جرح فان كان فيه ظفر مسوداً فانه يجب القصاص وان لم يكن في يد القاطع ظفر مسوداً فان كان يده جراحة لا توجب نقصان دية يده بأن كان نقصاناً لا يوهن في البطش فانه لا يمنع وجوب القصاص ويجعل وجود هذا العيب وعدمه بمنزلة وان كان نقصاناً لا يوهن في البطش حتى يجب بقطعه حكومة عدل لان نصف الدية كان بمنزلة اليد الشلاء كذا في المحيط \* ومن قطع اصبعاً ثلثة وفي يده مثله فلا قصاص عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الجوهرية النيرة \* ولو قطع الكف وفيه اصبع زائدة توهن الكف فلا قصاص فيه وان كانت لا توهن الكف يجب القصاص كذا في محيط السرخسي \* ولو قطع رجل يدرجل من نصف الساعد أو برجله من نصف الساق عمداً لم يكن عليه في ذلك قصاص كذا في المبسوط \* اذا كانت يد المقطوع صححة ويد القاطع شلاء أو ناقصة الاصابع فالمقطوع يده بالخيار ان شاء قطع اليد العيبة ولا شيء له غيرها وان شاء أخذ الارش كاملاً كذا في الكافي \* وكان الصدرا الشهيدي يبرهان الأئمة انما ثبت الخيار للمقطوع يده في هذه الصورة اذا كانت الشلاء مما ينتفع به مع ذلك وأما اذا كانت غير منتفع بها فهي ليست بمثل القصاص فلا يجز المجنى عليه حينئذ بل له دية صححة كالمولم يكن للقاطع تلك اليد أصلاً وبقي كذا في المحيط \* ولو ذهبت العيبة قبل اختيار المجنى عليه أو قطعت ظلماً بطل حق المجنى عليه عندنا بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قوداً أو سرقة فانه يجب عليه أرض اليد المقطوعة كذا

رجل أن يضمه فضمنه جاز ويؤاخذ به الكفيل والكفيل بأخذ الفلام به لان للاب ولاية على ولده فيما يتقعه وهذا مما يتقعه أنه بأخذ الاب حتى يحضر ويدفعه اليه ويخاصه من ذلك لان أمر الاب لما جاز عليه صار مطلوباً لكل حق كان لابن



مطلوب بانه يومر الاب بادائه من مال الولد كما لو ثبت عليه دين بالينة والوصى في هذا كالأب والمعنوه كالصبي \* لرجل على آخر ألف وبها كفيل  
بالامر فصالح الكفيل الطالب على مائة على ابراء الاصيل جاز ثم يرجع الكفيل على (١٣) المكفول عنه بمائة لان رجوع

الكفيل باعتبار ثبوت الملك  
له وذلك بالموثوق لا بالذي أبرأ  
واسقط عنه وان صالحه  
على أن ابراء الكفيل خاصة  
بمائة من الباقي رجوع الكفيل  
على الاصيل بمائة ورجوع  
الطالب على الاصيل  
بتسعة مائة ولو صالح الكفيل  
على مائة على أن وهب الكفيل  
تسعة مائة رجوع الكفيل على  
المطلوب بالألف كله ولو  
صالح الطالب الكفيل على  
عشرة دنانير أبرأه بعشرة  
دنانير وكذا كل ما صالحه  
عليه من مكمل أو موزون  
بعينه أو حيوان أو عرض  
أو متاع يرجع بكل الألف  
على الاصيل \* ولو كان كفيل  
آخر وكل منهما ضمن عن  
صاحبه فصالح أحدهما له  
أن يرجع على صاحبه  
نصف ما صالح لان هذا  
الصلح أو البيع بمنزلة الأداء  
في حق الرجوع على الاصيل  
فكذا في حق الرجوع على  
الكفيل معه \* وفي فتاوى  
عطاه بن حزة كفيل بالمال  
لا يضمن قبول صاحب الحق  
أو قبول أحد عنه كان  
صاحب الدين حاضرا أو  
غائبا وعند الثاني لا يشترط  
القبول \* كفيل بمال ورضى  
به الطالب فلا يقبل بلزمته  
المال فهو خطأ لان الرضا  
يكون بالقلب والحاجة هنا  
الى القبول باللسان فلا بد

في الكافي \* هذا اذا كانت ناقصة وقت القطع أما اذا انتقصت بعد القطع فهذا على وجهين ان كان  
النقصان حاصلًا لا قبل أحد بأن سقط اصبع من أصابعه بأفة سماوية فالجواب فيه كالجواب فيما لو كانت  
ناقصة وقت القطع وان كانت بفعل أحد بأن قطع اصبع من أصابعه ظلمًا أو قطع القاطع اصبعًا من أصابعه  
أو قضى بها حقًا أو اجبا عليه فالجواب فيه كالجواب فيما لو فانت بأفة سماوية هكذا ذكر شيخ الاسلام  
المعروف بخواهر زاده وقد ذكر شيخ الاسلام أحمد الطواويسى رحمه الله تعالى في شرحه أنها اذا قطعت  
بقصاص فله الخيار وان قطعت ظلمًا أو بأفة سماوية فلا خيار وأشار الى الفرق فقال ما قطع قصاصه فهو  
محسوب عليه فكأنه منعها فيوجب الخيار ولا كذلك ما ذهب بأفة سماوية كذا في الظهيرية \* واذا قطع  
بدرجل عمدًا حتى وجب القصاص فقطعت يدا القاطع باكلة أو ظلمًا بغير حق يبطل القصاص ولا ينتقل الى  
الارض ولو قطعت يدا القاطع بقصاص رجل آخر أو في سرقة كان على من عليه القصاص الارض لصاحب  
القصاص الاول كذا في فتاوى قاضخان \* رجل قطع عين رجل ولا يمين للقاطع حتى المقطوع يده في الارض  
في ماله كذا في خزائن المفتين \* اذا قطع له اصبعين وليس للقاطع الا اصبع واحد فانه يقطعها وبأخذ ارض  
الآخرى كذا في الجوهرة النيرة \* قطع بدرجل من المفصل فاقتص منه وبرأ ثم قطع أحد ماذراع صاحبه لم  
يقتص منه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الاقطعين والاشلين لا قصاص وهو قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى في رواية الحسن عنه كذا في محيط السرخسي \* واذا قطع الرجل اصبع رجل من المفصل من يمينه ثم  
قطع يميني آخر أو بدأ باليد ثم قطع الاصبع ثم حضر جميعا فانه يقطع اصبعه أولاً باصبع الآخر ثم يخبر  
صاحب اليد فان شاء قطع ما بقي وان شاء أخذ يده وان جاء صاحب اليد أولاً فاقطعت له اليد ثم اذا حضر  
الاخر قضى له بالارض كذا في المبسوط \* ولو قطع رجل اصبع رجل من المفصل الاعلى ثم قطع اصبع  
آخر من المفصل الاوسط ثم قطع اصبع آخر من المفصل الاسفل وذلك كله في اصبع واحدة فان كان الكل  
حضر واوطلبوا من القاضي حقهم فان التقاضى بقطع المفصل الاعلى لصاحب الاعلى ولا يقطع لصاحب  
الاوسط والاسفل وان كان حق صاحب الاوسط والاسفل ثابتا في الاعلى ثم خیر صاحب المفصل الاوسط  
فان شاء قطع من القاطع مقصده الاوسط ولا شيء له من دية الاصبع وان شاء لم يقطع وضمنه ثلثي دية الاصبع  
فاذا قطع يخبر صاحب المفصل الاسفل فان شاء قطع ولا شيء له من دية الاصبع وان لم يقطع أخذ دية اصبعه  
بكمالها من ماله وان حضر أحدهم وغاب الآخر ان كان الحاضر صاحب المفصل الاعلى يقطع له فان  
قطع المفصل الاعلى له ثم حضر الآخر ان كان فانه ما يخبر ان كان اختار القاطع لا يضمن لكل واحد منهما شيئاً  
هكذا في المحيط \* ولو حضر صاحب الاصبع أولاً وظهر حقه ولم يخبر صاحب المفصلين ولا صاحب المفصل  
عند القاضي قضى للثالث بكل الاصبع ثم ان حضر صاحب المفصل والمفصلين قضى لهما بالارض كذا في  
شرح الزيارات للعتابي \* لو قطع كف رجل من مفصل ثم قطع يدا آخر من المرفق ثم اجععا فان الكف  
يقطع لصاحب الكف ثم يخبر صاحب المرفق فان شاء قطع ما بقي لحقه وان شاء أخذ هذا الارض كذا في شرح  
المبسوط \* واذا كان أحدهما حاضرا والاخر غائباً فانه يبدأ بحق الحاضر أيهما كان كذا في المحيط \* لو  
قطع اصبع بدرجل ثم قطع المقطوعة اصبعه يدا القاطع من المفصل خيراً فان شاء قطع يده ناقصة وان شاء أخذ  
الارض ويبطل حق صاحب الاصبع كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل  
قطع بدرجل عداً ويدا القاطع صحبة فقطع المقطوعة يده اصبعاً من أصابع القاطع ثم قطع طامع اليد  
رجل صحبة فالمقطوعة يده آخر الخيار ان شاء قطع ما بقي من يدا القاطع مع المقطوعة يده الاول وان شاء  
أخذ دية يده فان قطع المقطوعة يده آخر اصبعاً من أصابع القاطع أيضاً فقد بطل خياره ويقطع ما بقي  
من يدا القاطع له وللأول واذا قطع يدا القاطع لهما يضمن القاطع للمقطوعة يده أولاً ونصف ارض يدهم وحلاف

من أن يقول قبلت أو اخترت أو ما يجري مجراه \* وفي الزاد لا تصح كفالة المكاتب كالأصغر تبرعاً وكذا كفالة المريض تصح من الثلث اذا  
ادعى على عبده قبل وليه فكفيل به مولا ماز وكذا كفالة المولى عن عبده بمال جاز وان أدى المولى عن عبده لم يرجع قبل العتق وبعده

\* كفل المولى من عهده دين ثم أبرأ صاحب الدين المولى لم يبرأ العبد لان المولى كفيل بخلاف الهبة لا كفيل لان الهبة تملك ولا يمكن نكحها  
 الا بالتحويل الى الذمة الكفيل فلهذا (١٤) سقط عن الاصيل فأما الابراء فاسقاط محض واسقاط المطالبة بدون أصل الدين صحيح \* كفل  
 بنفس عهده وضمن مآذاب عليه وغاب العبد وهو تاجر فان المولى يؤخذ بكفالة نفسه فإذا حضر وخصوص وقضى عليه بجمال يؤخذ به المولى أيضا \* صادر الوالى رجل لا يطلب منه ما لا وضمن رجل ذلك وبذل الخط ثم قال الضامن ليس على شئ لانه ليس للوالى عليه شئ قال شمس الاسلام والقاضى يملك المطالبة لان المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية وقد مر \* الكدالة بالامر فى حكم القرض والاقرض اذا قال اخن عفى كذا فلان أما اذا قال اخن الف الف الذى فلان على لا يرجع لانه يحتمل أن يكون بالتبرع وبغيره فلا يرجع بالشك بخلاف قوله عفى لانه لفظ يدل على الضمان \* وفى المحيط أمر رجلا أن يكفل عنه فلان فكفل لا يرجع بما أذى على الأمر \* أفى العلاء أن قوله أنا فى عهده مآلك على فلان كفالة وأفى البخارى فى قوله أنا فى عهده مآلك على فلان قال لا يكون كفالة لانه قد يراد به أن يأخذ من المدين ويعطيه دينه وفى الفصول عن الديارى عهده ابن مال برمن لا يكون كفالة لانه لا يدل على شئ معام ولا على الكفالة الذهب الذى لك على فلان اذن من قبول كن لا يكون كفالة وقد ذكرناه من الزبيدي دينا من باب است فقال رجل لصاحب المال من ضمان كردم وبذرتهم كه باغ ويرافروشم واين مال يتودهم أو قال ضمانت أن أخذ المال من تركته

ففى

وأوفيك لاتصح الكفالة وان ضمن على أن يبيع مال نفسه ويوفيه هذا المقدار يصح ويجبر على البيع وقضاء المقدار \* كفل على أنه بالخيار عشرة أيام أو أكثر صح بخلاف البيع لان مبناها على التوسيع \* وكل رجل رجلان يأخذ (١٥) عن فلان كفيلا بنفسه فأخذ فلان

كفل الوكيل يأخذنه دون الموكل لانه اضاف العقد الى نفسه بقوله اكفل لي والتزم الكفيل بتسليم نفس المطلوب اليه وان كفل به للموكل أخذه الموكل لا الوكيل لانه جعله رسولا والكفيل التزم التسليم الى الموكل فان دفعه في الوجهين الى الموكل برئ والكفالة بحضرة الطالب جائزة وان كان المطلوب غائبا ويجوز الاقرار بها بغيبة الطالب وقد مر \* كفل بحضرة الطالب والمطلوب بغير أمره ثم رضى المطلوب قبل قبول الطالب يرجع ان أدى وان قبل الطالب الكفالة أولا ثم رضى بها المطلوب لا يرجع لان عملها يقبل الطالب ووقت قبوله كان الامر موجودا فيرجع وفي الثانية لم يكن موجودا فلا يتغير عن غير الموجبة للرجوع الى الموجبة \* كفل بنفس رجل لرجلين فسلمه الى أحدهما برئ من كفالة الآخر على حقه لانه التزم التسليم اليهما وكل منهما ليس بنائب عن الآخر

### في الثاني في العلقه

قال للودع ان أناف المودع وديعتك وانكر فأنا ضمن أو ان قتلت أو قتلت ابنك خطأ فأنا ضمن أو ان غضب مالك فلان أو

في ذلك وبه يفتي كذا في الظهيرة \* ولو قطع اصبع رجل عمد افشلت الكف فلا قصاص في الاصبع وفي اليد في قول أصحابنا رحمهم الله تعالى وكذلك لو قطع مفصلا من اصبع رجل فشلت الكف ففما شل من ذلك دية ولا قصاص في قولهم جميعا كذا في الذخيرة \* وان قطع اصبع افشلت بجنبها أخرى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قصاص في شيء من ذلك وعليه دية الاصبعين وقال لا يقتص من الاولى وفي الثانية أرشها كذا في الظهيرة \* في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن من قطع اصبع انسان فمقط اصبع أخرى يجنبه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب القصاص في شيء من ذلك ولكن يجنب دية الاصبعين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجب القصاص في الاصبع الاولى والدية في الاصبع الثانية وعن محمد رحمه الله تعالى يجب القصاص في الاصبعين كذا في الذخيرة \* اذا قطع الرجل اصبع انسان عمدا فان شل السكين الى اصبع أخرى يجب القصاص في الاصبع الاولى والدية في الاصبع الثانية بلا خلاف كذا في المحيط \* وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى اذا قطع مفصلا من السبابة فسقط الوسطى من الضربة قطعت الوسطى والمفصل من السبابة ولو شل ما بقى من السبابة فسقط الوسطى فاني أقطع الوسطى ولا أقص من السبابة كذا في الذخيرة \* لو أن رجلا قطع يد رجل فاقترس له فمات المقطوع الاول قتل المقطوع الثاني به وهو القاطع الاول قصاصا ولو مات المقص وهو المقطوع قصاصا من القطع فدينه على عاقلة المقص له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا شيء عليه كذا في التبيين \* من قطع يده فقتله أخذه ماسوا كانا غدين أو خطاين أو مختلفين تخلل برأ ولا الا في خطاين لم يتخلل برء فتجب دية واحدة كذا في الكافي \* وان كان قطع يده عمدا ثم قتله عمدا قبل أن تبرأ يده فان شاء الامام قال اقطعه ثم اقلوه وان شاء قال اقلوه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يقتل ولا يقطع كذا في الهداية \* وان جنى جنائتين على شخص واحد فان اتحد اجنس ابان كانا عمدا أو خطا ومات اعتبرتا واحدة وان تخلل البرء أو اختلفا ابان كان أحدهما عمدا والآخر خطا والجاني واحد أو اثنان فكل واحد حكم نفسه كذا في خزائن المفتين \* لو قطع اصبعه أو يده ثم قطع الآخر ما بقى من اليد فمات كان القصاص على الثاني في النفس دون الاول ويقطع اصبع الاول أو يده كذا في محيط السرخسي \* ولم يوجد في الكتب الظاهرة أنه هل يجب في قطع الاثنين القصاص حالة العمد كذا في الظهيرة \* واذا قطع الحشفة كلها عمدا ففيه القصاص وان قطع بعضها فلا قصاص كذا في المحيط \* ولو قطع بعض الذكرفلا قصاص ولو قطع كل الذكرك في الاصل انه لا قصاص وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن فيه القصاص كذا في الظهيرة \* والصحيح ظاهر الرواية كذا في المضمرات \* قال في الاصل اذا قطع ذكرا مولودا فان كان قد بدا صلاحه بأن قد تحرك فعليه القصاص اذا قطعه من الحشفة وفي الخطا الدية كالا وأراد بالتحرك التحرك للبول كذا في المحيط \* وان لم يتحرك فعليه حكومة العدل كافي آلة الخصى والعين كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشافعي رحمه الله

### في الباب الخامس في الشهادة في القتل والاقرار به وتصديق القاتل المدعى في الجناية أو تكذيبه

ان شهد عليه رجلان بالعمد حبس حتى يسئل عنهما فان شهد عليه رجل واحد عدل حبسه أيضا أما فان جاء بشاهد آخر أو اخلى سبيله العمد في ذلك والخطأ وشبه العمد سواء كذا في شرح المسبوط \* رجل ادعى على رجل أنه قتل أباه خطأ وأدعى أن له بينة حاضرة في المصر وطلب أخذ الكفيل من المدعى عليه ليقيم البينة فان القاضي يأمره بإعطاء الكفيل الى ثلاثة أيام ولو قال المدعى شهودى غيب وطلب أخذ الكفيل الى أن يأتي بالشهود فان القاضي لا يجيبه في أخذ الكفيل فان ادعى العمد وأراد أخذ الكفيل لا يجيبه القاضي

واحد من هؤلاء القوم فأنا ضمن صح بخلاف قوله ان غضب مالك انسان حيث لا يضح وذكر القاضي بايع فلان على أن ما صابك من خسران فعلي أو قال لرجل ان هلك عينك هذا فأنا ضمن لم تصح وعن ركن الاسلام كزن فلان را حاضر غي توأم كردن جواب ابن مال

برمن لا يكون كفالة ولو قال ان تقاضيت فلانا فليعطك فانا ضامن عليك عليه غلت المطلوب قبل ان يتقاضاه بطل الضمان هرجه ترابر  
فلان بشككده فهو على قال شمس (١٦) الاسلام لاتصح الكفالة وقال القاضي تصح ان قال لك على \* قال للطالب ان يحجز غريمك عن

الاداء فهو على العجز بالحسب  
اذا حبس الغريم ولم يؤد  
تحقق شرط الكفالة \* كفل  
عنه بمال على أن يكفل  
عنه فلان بكذا من المال  
ولم يكفل فلان قال كفالة  
لازمة \* كفل بنفسه على أنه  
ان لم يواف به يوم كذا فعليه  
المال فتواري الطالب في  
ذلك اليوم ولم يجده الكفيل  
يرفع الامر الى الحاكم  
لينصب وكيله اليه  
وكذا لو اشترى على أنه  
بالحيار ثلاثة أيام فتواري  
البائع في الثلاث ينصب  
وكيله لفيؤديه اليه كذا عن  
الامام الثاني رحمه الله تعالى  
وانه حسن \* قال ما قرره  
فلان فعلى فأت الكفيل  
ثم أقرآن له عليه كذا يؤخذ  
من تركه وكذا ضمان  
الدرك \* ضمان الجنانيات  
على قول عامة المشايخ  
لا يصح وقد ذكرنا أن غفر  
الاسلام وجاعة قالوا يصح  
وجعلوا المطالبة الحسية  
كالمطالبة الشرعية وضمان  
الخراج يصح اجاعا \* له على  
آخر مال فكفل به رجل  
على أنه ان لم يواف به غدا  
فعليه ذلك صححت الكفالتان  
استحسنانا فان لم يواف به  
حتى لزم المال لا يبرأ من  
الكفالة بالنفس وكذا لو  
قال فبني مالك عليه ولم  
يسمكم هو فاذا كفل

لا قبل اقامة البينة ولا بدعها الا أن المدعى قبل اقامة البينة يلزمه وبعد اقامة البينة يحبس القاضى زجرا  
ثم اذا عدلت الشهود وشهدوا بقتل يوجب القصاص يقضى القاضى بالقصاص بطلب المدعى كذا في فتاوى  
قاضيخان \* ومن قتل وله ابنان حاضر وغائب فأقام الحاضر البينة على القتل قبلت البينة لم يقتل ولكن  
يجبس القاتل فاذا قدم الاخ الغائب كلف أن يعيد البينة عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يعيدون كان  
القتل خطأ أو كان دين لا يبرأ على الآخر لم يعد بالاجماع وأجمعوا على أن القاتل يحبس وأجمعوا على أنه  
لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب وكذلك عبيدين رجلين قتل عمدا وأحدهما غائب فهو على هذا كذا  
في الكافي \* اذا حضرت الو رثة جميعا فادعوا دم أبيهم على رجلين أحدهما غائب والاخر حاضر وأقاموا  
البينة عليهم ما جعيا بالقتل عمدا تقبل البينة على الحاضر ويقضى عليه بالقصاص ويقتل قبل مجي الغائب  
ولا تقبل البينة على الغائب فاذا حضر وأنكر القتل يحتاج الورثة الى إعادة البينة على الغائب كذا في  
الذخيرة \* واذا شهد شاهدان على رجل أنه ضرب رجلا بالسيف فلم يزل صاحب فراس حتى مات فعليه  
القصاص ولا ينبغي للقاضى أن يسأل الشهود مات من ذلك أم لا في العمد ولا في الخطا ولكنهم ان شهدوا  
أنه مات من ذلك لم يسل شهادتهم وجازت اذا كانوا عدولا واذا شهدا أنه ضربه بالسيف حتى مات ولم يزل على  
ذلك فهذا عمد الا أن القاضى ان سألهم أن تعمد ذلك فهو وثق وكذلك ان شهدا أنه طعنه برمح أو رماه بسهم  
أو نشاب فهذا كله عمد كذا في شرح المبسوط \* وان قالوا قتله بالسيف خطأ تقبل شهادتهم ما يقضى بالدية  
على العاقلة وان قالوا لا ندري قتله عمدا أو خطأ فانه تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية في مال القاتل وهذا  
الذي ذكرنا أن الشهادة مقبولة جواب الاستحسان كذا في المحيط \* واذا شهد شاهد على رجل بالقتل خطأ  
وشهد الآخر على اقرار القاتل بذلك فهذا باطل وكذلك لو شهدا على القتل واختلعا في الوقت والمكان فان  
الشهادة لا تقبل كذا في المبسوط \* وذكر الشيخ الامام الاجل خواهر زاده في شرح ديات الاصل أنهم ما اذا  
اختلفا في المكان والمكانان متقاربان كبيت صغير فشهد أحدهما أنه رآه قتله في هذا الجانب وشهد الآخر  
أنه قتله في الجانب الآخر فانه تقبل الشهادة استحسانا كذا في المحيط \* وان اختلفا في موضع الجراحة من  
بدنه فالشهادة باطلة هكذا في المبسوط \* وان شهدا أحدهما أنه قتله بالسيف والاخر شهد أنه قتله بالبحر حتى  
اختلفت الالة لا تقبل هذه الشهادة وان شهدا أحدهما أنه قتله بالسيف وشهد الآخر أنه قتله بالسيك  
أو شهد أحدهما أنه قتله بالبحر وشهد الآخر بالعصا لا تقبل ولو شهدا أحدهما أنه أقر أنه قتله عمدا بالسيف  
وشهد الآخر أنه أقر أنه قتله عمدا بالسيك وقال المدعى أقر بما قال الا أنه ما قتله الاطعن بالبرج جازت الشهادة  
واقص من القاتل ذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف  
أو بالعصا وشهد الآخر أنه قتله ولا أدري بماذا قتله لا تقبل هذه الشهادة واذا شهدا أنه قتله وقال لا ندري بماذا  
قتله فالقياس أن لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تقبل ويقضى بالدية في ماله ولا يقضى بالقصاص  
هكذا في المحيط \* ولو شهدا على رجلين أنهم ماقتلا رجلا أحدهما بسيف والاخر بعصا ولا يدريان أيهما  
صاحب العصا لم تجز شهادتهما وكذلك لو شهدا على رجل واحد بقطع اصبع وعلى آخر بقطع أخرى من  
تلك اليد ولا يعز أن قاطع هذه الاصبع من قاطع الاخرى وكذلك لو شهدا بالخطا كذا في المبسوط \* وانا  
شهد شاهدان أنه قطع يده عمدا من المفصل وشهد شاهد أنه قطع رجله من المفصل ثم شهدوا جميعا أنه  
لم يزل صاحب فراس حتى مات والولى يدعى ذلك كله عمدا فان قضى على القاتل بنصف الدية في ماله  
وكذلك لو شهدا على الرجل شاهدان فلم يركبا ولو زكى أحد شاهدى اليد وأحد شاهدى الرجل لم يؤخذ  
القاتل بشئ وان زكوا جميعا قضيت عليه بالقصاص فان طلب الولي أن يقتص من البدن والرجل  
لم يكن له ذلك كذا في الحاوى \* ولو شهد شاهدان عليه أنه قطع يده من المفصل عمدا ثم قتله عمدا كان لوارثه

بنفسه على أنه ان لم يوافه غدا فعليه أقول يقل الاتى الذى عليه قضى الغد ولم يواف وفلان يقول لاشئ  
على والطالب يدعى ألفا والكفيل ينكر وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل ألف عند الامام خلا فالحمد \* ولو كفل بنفس رجل على أنه

ان لم يواف به غدا فالمال الذي للطالب على فلان رجل اخر على الكفيل وهو كذا جاز عند الامين \* وهنا ثلاث مسائل أن يكون الطالب والمطلوب واحدا في الكفالة اثنين وانه جاز استحسانا وأن يكون الطالب مختلفا قتبطل (١٧) الكفالة بالمال كان المطلوب واحدا

أو اثنين وأن يكون الطالب واحدا والمطلوب اثنين وهو المختلف \* كفل به الى غدا على أنه ان لم يواف به في المسجد فعليه المال بشرط الكفيل على الطالب على أنه ان لم يحضر لقبضه منه فهو بريء من الكفالة فقال كل واحد بعد الغد وابتأنا لا أنت لم يصدق كل واحد منهما فان برهن المطلوب على الموافقة برئ من الكفالتين وفيما اذا علق المال لعدم الموافقة لا يصدق الكفيل على الموافقة الا بالحنة وبيانه ما ذكرنا في نظم الفقه قال الكفيل دفعته اليك في اليوم المشروط وانكر الطالب فالامر على ما كان في الاستدعاء ولا عين على واحد منهما حالان كل واحد منهما ما كان يدعي الكفيل البراءة والطالب الوجوب ولا عين على المدعي عندنا قال بايعه فباعنا به من شئ فعلى صح فان قال الطالب والمطلوب بايعنا على كذا ولزم على كذا لا يلتفت الى انكار الكفيل ويؤاخذ به بلائنة فان نهاه الكفيل بعد الكفالة عن المبيعة ورجع عن الضمان صح نهيهم ولا يجب عليه ضمان ما لزم بالمبيعة بعده فان أنكر الكفيل

أن يقتص من يده ثم يقتله فان قال له القاضي اقتله ولا تقتص من يده فذلك حسن أيضا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بأمره بقتله ولا يجعل له القصاص في يده ولو كان احدي الجنايتين خطأ والآخرى عمدا أخذ بهما فان كانت الاولى خطأ فانه تجب دية اليه على عاقلة ويقتل قصاصا وان كانت الثانية خطأ فعليه القصاص في اليد والدية على عاقلة في النفس كذا في شرح المبسوط \* ولو شهد ا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية بخلاف المشهود بقتله حيا فلا عاقلة له أن يضمنوا الولي أو الشهود ثم يرجعون على الولي وان كان عمدا فقتل به ثم جاء بخبر الوثيرة بين تضمين الولي الدية أو الشهود فان ضمنوا الشهود لم يرجعوا على الولي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يرجعون على الولي كما في الخطأ كذا في الكافي \* ولو كانت الشهادة في الخطأ وفي المدعى اقرارا لقاتل ثم جاء بخبر فلا ضمان على الشهود وانما الضمان على الولي في الفصلين جميعا وكذلك لو شهد ا على شاهد شاهدين على قتل الخطأ وقضى القاضي بالدية على العاقلة (١) وباقي المسئلة بمحالها الا ضمان على الفروع ولكن يراد الولي الدية على العاقلة ولو جاء الشاهدان الاصلان وأنكر الا شاهد لم يصح انكارهما في حق الفرعين حتى لا يجب عليهما الضمان ولا ضمان على الاصلين أيضا وان قال الاصول قد شهدناهما باطل ونحن نعلم يومئذ أنا كاذبون قال لم يضمننا شيئا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى العاقلة بالخيار ان شاءوا ضمنوا الاصول وان شاءوا ضمنوا الولي فان ضمنوا الاصلين رحمه الله تعالى على الولي وان ضمنوا الولي لم يرجع كذا في المحيط رجل ادعى على رجل أنه شج عليه موصحة ومات من ذلك فشهد شاهدان بالموصحة والبر تقبل شهادتهما ويقضى بالقصاص في الموصحة وكذلك اذا شهد أحدهما بالسرية والاخر بالبر تقبل على الشجة لاتفاق الكل عليها حتى لو ادعى المدعي البر بطلت الشهادة التي شهدت بالسرية كذا في شرح الزيادات للعتابي \* ولو كانت الشجة شيئا دون الموصحة لا تحملها العاقلة الا باتصال السرية بها نحو السحاق وما أشبه فادعى الولي أنه مات من اولى الدية على العاقلة وجاء بشاهدين شهد أحدهما كما ادعى المدعي وشهد الاخر أنه برأ من ذلك قبلت الشهادة على الشجة وقضى بارشها في مال الخاني وكذلك لو كان الميت عبدا لرجل فادعى مولاه أن الشاح شجهم موصحة وادعى موات منها وأن له عليه القود وجاء بشاهدين شهد أحدهما كما ادعى المدعي وشهد الاخر أنه برأ من ذلك قبلت الشهادة على الشجة وقضى بارشها في مال الخاني كذا في المحيط \* ولو قتل وترك ابنين وأقام أحدهما بيعة على رجل أنه قتل أباه عمدا وأقام الاخر بينة عليه وعلى آخر أنه ما قتل أباه عمدا فلا قصاص وللأول نصف الدية على الذي أقام عليه البيعة كذا في خزائن المفتين \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات في رجل مات وترك ابنين فأقام أحد الابنين بيعة أن هذا الرجل قتل أباه عمدا وأقام الابن الاخر بيعة على رجل أنه قتل أباه خطأ فلا قصاص على واحد منهما ولمدعى المد نصف الدية في مال من أقام عليه البيعة في ثلاث سنين ولمدعى الخطأ على عاقلة من أقام عليه البيعة نصف الدية في ثلاث سنين كذا في المحيط رجل مات وترك ابنين وموصى له فادعى أحد الابنين أن فلانا قتل أباه عمدا وأقام البيعة عليه وادعى الاخر أن فلانا بيعه أو رجلا آخر قتل أباه خطأ وأقام البيعة عليه فالموصى له ان صدق مدعى الخطأ يقضى لمدعى الخطأ للموصى له بنصيب الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين ويقضى لمدعى المد بنصيب الدية في مال القاتل الذي يدعي عليه المد في ثلاث سنين وان صدق الموصى له مدعى المد فلمدعى الخطأ ثلث الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين وثلث النصف للموصى له وثلثا النصف لمدعى المد في مال القاتل وان كذبهما الموصى له لاشئ له وكذلك اذا صدقتهما وان قال لا أدري قتل عمدا أو خطأ لا يبطل حقه حتى لو صدق أحدهما بيعه

(١) قوله وباقي المسئلة بمحالها أي ان المشهود بقتله جاء محيا اه بحر اوى

(٣ - فتاوى سادس) والمنكفول عنه المبيعة فبرهن على أحدهما بالمبيعة والتسليم لزمهما \* كفل عنه بالنف على أن يعطيه من وديعته التي عندهما اذا أمر بذلك وليس له أن يسترد الوديعة منه فان هلك الوديعة برئ والقول فيه للكفيل فان غصبها



المودع أو غيره واتفقها برئ الكفيل \* ضمن ألقا على أن يؤديها من ثمن الدار هذه فلم يعها الا ضمان على الكفيل ولا يلزمه بيع الدار \* كفل  
بمال على ان جعل له الطالب جعلا (١٨) ان لم يكن مشروطا في الكفالة فالشرط باطل أى الجعل باطل والكفالة جائزة لان الكفيل

مقرض في حق المطلوب  
فاذا شرط الجعل مع ضمان  
المثل فيه شرط الزيادة على  
ما أقرضه وأنه ربا وان  
شرط فيها بطلت الكفالة  
وكان ينبغي أن تصح  
الكفالة لعدم بطلانها  
بالشرط ألا يرى أن الكفالة  
إلى هبوب الرجح تصح  
ويطيل الشرط قلنا نعم  
لأنه علقها بشرط  
للكفيل فيه منفعة لانه  
عما يتفقد بالجعل فلا بد  
من مراعاة الشرط لثبوت  
الكفالة ولم يثبت الشرط  
لما لم يستحق الجعل فلا  
تثبت الكفالة وكان  
بطلانها من هذا الوجه  
لأن حيث أنه شرط فاسد  
بخلاف الهبوب لانه شرط  
لا يتفقد به الكفيل وإذا  
خلا عن النفع لم يجب  
مراعاته كالوشرط في البيع  
مالا يتفقد به أحدهما وإذا  
لم يثبت كانت الكفالة  
مفسدة \* ان لم يوافق به متى  
دعاه فله ما عليه من المال  
قدعاه فدفعه اليه برئ قال  
السرخسي رحمه الله تعالى  
متى دفعه اليه فكأنه سلمه  
اليه في مجلسه الذي دعاه  
به وقال بكر رحمه الله تعالى  
متى دعاه اشتغل بمأه  
أسباب تسليمه اليه حتى  
نقله \* ان لم يوافق به غدا فعليه  
ما عليه فلت المكفول

يقضى له كما ذكرنا ولو كان مكان الموصى له ابن ثالث فالجواب ما ذكرنا في الوجه كلها الا في وجه واحد وهو أن  
الابن الثالث اذا صدق مدعى العمد يقضى له ما يثني الدية وفي الموصى له كان يقضى له ما ينصف الدية ثم  
في كل موضع قضى لاحدهما على العاقلة وللاخر في مال القاتل لو توى مال أحدهما وخرج مال الآخر  
ليس لصاحبه الذي توى حقه أن يشارك صاحبه فيما خرج له كذا في شرح الزيادات للعتابي \* ومن قتل وله  
ابن أو أقام لا كبرينه على الاصغر أنه قتل الاب وأقام الاصغر يئنه على الاجنبى أنه قتلته قضى للا كبر على  
الاصغر بنصف الدية وللاصغر على الاجنبى بنصف الدية وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما  
يقضى بينة الا كبر على الاصغر بالدية ان كان خطأ بالقصاص ان كان عمدا ولو أقام كل على أخيه قضى  
لكل واحد منهما على صاحبه بنصف الدية ووارثه لهما في المسئلتين كذا في الكافي \* ولو كان البنون  
ثلاثة فأقام عبد الله بينة على زيد أنه قتل الاب وأقام زيد بينة على عمرو وأنه قتل وأقام عمرو بينة على عبد  
الله أنه قتل فلهما تقبل البينات على الاتفاق ولا يجب القصاص على واحد منهما بالاتفاق ثم على قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهما على صاحبه ثلث الدية في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلة ان  
كان خطأ ويكون الميراث بينهم أثلاثا وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد  
منهم على صاحبه بنصف الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا عندهما أيضا ولو أقام عبد الله البينة على زيد  
وعرو أنهم قتلوا أباهم عمدا أو خطأ وأقام زيد وعمرو البينة على عبد الله أنه قتل أباهم عمدا أو خطأ ثم تارت  
البينة عندهما وبقيت الورثة بينهم أثلاثا وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لعبد الله  
على زيد وعمرو بنصف الدية في ماله ما ان كان عمدا وعلى عاقلة ما ان كان خطأ ويقضى لزيد وعمرو على  
عبد الله بنصف الدية ان كان عمدا في مال عبد الله وان كان خطأ فعلى عاقلة والميراث يكون نصفه لعبد الله  
ونصفه لزيد وعمرو ولو أقام عمرو على زيد البينة أنه قتل أباهم وأقام زيد البينة على عمرو أنه قتل أباهم ولم يقيم  
واحد منهما البينة على عبد الله فإنه يقال لعبد الله ما تقول في هذا فبعد هذا المسئلة على ثلاثة أوجه امان  
أدعى عبد الله القتل على أحدهما بعينه أو لم يدع على واحد منهما بأن قال لم يقتل واحد منهما أو ادعى عليهما  
بان قال هما قتلاه فان ادعى القتل على أحدهما بعينه وهو عمرو فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
يقضى على عمرو بثلاثة أرباع الدية ويكون ذلك بين زيد وبين عبد الله نصفين ان كان القتل عمدا في مال  
عمرو وان كان خطأ فعلى عاقلة وعمرو ويقضى لعمرو على زيد ربع الدية ويكون ذلك في مال زيد ان كان عمدا  
وان كان خطأ فعلى عاقلة وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو ثم ما وجب لزيد يضم الى ما وجب  
لعبد الله فيقسم بينهم وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيقضى لعبد الله على عمرو وبالقول  
ان كان عمدا ويقضى بالدية على عاقلة وعمرو ان كان خطأ ويكون ذلك بين زيد وعمرو نصفين ويكون الميراث  
بينهم نصفين أيضا وان لم يدع عبد الله القتل على واحد منهما بأن قال لم يقتل واحد منهما في قياس قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لزيد على عمرو ربع الدية ولعمرو على زيد ربع الدية ان كان عمدا في ماله ما وان  
كان خطأ فعلى عاقلة ما ولا شيء لعبد الله من الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا وعند أبي يوسف ومحمد رحمه  
الله تعالى لا يقضى ههنا بشي إلا بالدية ولا بالقصاص وكان الميراث أثلاثا وان ادعى القتل عليهما بأن قال  
أنتما قتلتما فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى لعبد الله بشي من الدية ويقضى لكل واحد  
منهما على صاحبه ربع الدية وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو وأما على قول أبي يوسف ومحمد  
رحمه الله تعالى فقد تهازت بينة كل واحد منهما على صاحبه ولا بينة لعبد الله على ما يدعى فلا يقضى بشي  
من الدية والميراث يكون بينهم أثلاثا كذا في المحيط \* ولو ترك أبنا أو أخا أو ادعى كل على صاحبه لفت بينة الاخ  
وقضى عليه ولو ترك ابنين وأقام كل واحد على صاحبه وصدق الاخ أحدهما الميقتة اليه كذا في الكافي \*

فان

عن لزمه المال بعضي الغد وان مات الكفيل قبل الاجل ان سلمه ورثته قبل الاجل او المكفول سلم نفسه

من جهة الكفيل قبل مضي الاجل برئ وقال الفقيه انما يصح تسليمه عن الكفيل اذا كانت الكفالة بأمر المكفول له والا فلا \* كفل

نفسه على أنه متى طال به سلمه اليه فان لم يسلمه فعليه ما عليه ومات المطلوب فطالبه بالتسليم وعجز لا يلزم المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فاذا لم تصح المطالبة لم يتحقق العجز الموجب للزوم المال فلا يجب (الثالث في التسليم) (١٩)

الطالب أولاً تكن وضع الدين بين يديه يبرأ قبل أولاً \* شرط الموافقة في المسجد فوافاه في السوق أو في مجلس الحكم فدفعه في السوق برئ قال السرخسي كان هذا في ذلك الزمان أما في زماننا لو شرط المجلس وسلم في السوق لا يبرأ الغلبة الفساد اذا لم يعان على الاحضار الى باب الحاكم وفي التجريد شرط تسليمه في مجلس الحكم ان سلمه في المصر في مكان يتقدر على المحاكمة برئ وان في بركة لا \* وان شرط ان يسلمه في مصر فسلمه في مصر آخر برئ عنده وعند محمد رحمه الله تعالى لا \* ولو سلمه في السواد وفي موضع لا قاضي ثم لا يبرأ في قوله \* شرط تسليمه عند الأمير فسلمه عند القاضي أو عزل ذلك الأمير فسلمه عند أمير مقام مكانه جاز ولو سلمه اليه رسول الكفيل أو وكيله أو الكفيل نفسه عن كفاله المطلوب جاز أخذ القاضي من المدعي عليه كفلاً بنفسه بأمر المدعي أولاً بأمره والكفيل اذا سلمه الى القاضي برئ كذا الى رسول القاضي وان سلمه الى المدعي لا يبرأ وهذا اذا لم يرضف الكفاله الى المدعي فان أضافه اليه بان قال اكفل للمدعي فالجواب على العكس

فان أقام الاخ البيضة على الابن انهما قتلاه بعد ان أقام كل واحد من الابن البيضة على صاحبه أنه هو القاتل فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيضة بينه والاخ ويكون الميراث له ويقتل الابنان ان كان القتل عمدا وان كان خطأ فعلى عاقلتهما الدية ولم يذكروا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة وينبغي ان عنده لا تقبل شهادة الاخ ويكون الميراث بين الابنين ويجب لكل واحد منهما على صاحبه نصف الدية وان ترك ثلاث بنين فأقام اثنتان منهم البيضة على الثالث أنه قتل أباهم وأقام الثالث بيضة بذلك على الاجنبي فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بيضة الابنين أولى ويقضى بالقصاص على الثالث للاخوين ان كان عمدا وبالدية على عاقلتهما ان كان خطأ ولا يرث الابن المشهود عليه ويكون الميراث بين الابنين المدعين نصفين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لم يترجح بيضة الابنين على بيضة الثالث ويقضى للابنين على الثالث بثلتي الدية ان كان عمدا وفي ماله وان كان خطأ فعلى عاقلته ويقضى للثالث على الاجنبي بثلث الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا واذا قتل الرجل وترك ثلاث بنين فأقام الاكبر بيضة على الاوسط أنه قتل الاب وأقام الاوسط على الاصغر بيضة أنه قتل الاب وأقام الاصغر بيضة على الاجنبي بذلك ففي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهم على الذي أقام عليه البيضة بثلث الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى للاكبر على الاوسط بنصف الدية وللأوسط على الاصغر بنصف الدية ولا يقضى للاصغر على الاجنبي بشئ والميراث بين الاكبر والاوسط نصفان ولا شيء للاصغر كذا في المحيط \* واذا أقر الرجلان كل واحد منهما أنه قتل فلانا وقال الولي قتلناه جميعا فله ان يقتلهم وان شهدوا على رجل أنه قتله وشهد الآخرون على الآخر بقتله وقال الولي قتلناه جميعا بطل ذلك كله كذا في الهداية \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لا آخر أنا قتلت وليك عمدا فصدقه وقتله ثم جاء آخر وقال أنا قتلت عمدا فله ان يقتله أيضا ولو ان الاول حين ما قال قال له أنت قتلت عمدا وحده وقتله ثم جاء آخر وقال بل أنا قتلت وحدي وصدقه الولي فعليه دية الذي قتله وله على الآخر الدية كذا في المحيط \* واذا أقر الرجل أنه قتل خطأ وأدعى عليه العمد فله الدية في ماله استسما كذا في المبسوط \* ولو أقر القاتل بالعمد وأدعى الى القاتيل الخطأ لا شيء لورثة المقتول كذا في فتاوى قاضيان \* فلو صدق الولي بعد ذلك القاتل وقال انك قتلت عمدا فله الدية على القاتل كذا في المحيط \* رجل ادعى على رجلين أنهم ما قتلا وليه عمدا بجديدة فأقر أحدهما بقتله وحده عمدا وشهد شاهدان على الآخر أنه قتله عمدا وحده لا تقبل الشهادة وله ان يقتل المقر وان كان القتل خطأ فعلى المقتول نصف الدية ولا شيء على المشهود عليه كذا في شرح الزيادات للعتابي \* لو أقر أحد المدعي عليه أنه قتله وحده عمدا وأنكر الآخر القتل ولا بيضة للمدعي كان للمدعي ان يقتل المقر كذا في المحيط \* لو ادعى على رجلين عمدا فأقر أحدهما بالخطأ والآخر بالعمد فالدية عليهم ما كذا في خزنة المفتين \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات رجل ادعى على رجلين أنهم ما قتلا وليه عمدا بجديدة وله عليهم ما القصاص فقال أحدهما صدقت وقال الآخر ضربة أنا خطأ بالعصا فانه يقضى لولي القاتيل عليهم ما بالدية في ماله ما في ثلاث سنين وهذا الذي ذكره هنا استحسن واذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة فأقر بالعمد لا يقضى بشئ واذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة وأقر بالخطأ كما ادعى يجب الدية ولو ادعى الخطأ عليهم ما في هذه الصورة فأقر أحدهما بالعمد والآخر بالخطأ فالجواب فيه والجواب فيما اذا أقر بالخطأ سواء كذا في المحيط \* ولو ادعى العمد عليه ما فقال أحدهما اقتلناه عمدا ووجد الآخر القتل أصلا يقتل المقر ولو كان المدعي يدعي الخطأ في هذه الصورة لا يجب شئ كذا في شرح الزيادات للعتابي \* لو قال رجل أنا قتلت وفلان وليك عمدا وقال فلان قتلناه خطأ وقال الولي لأقر بالعمد قتلت وحده عمدا فان للولي ان يقتل المقر عمدا وان ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة

نوع آخر \* ضمن نفس رجل وجلس في السجن فسلم لا يبرأ ولو ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ ولو أطلق ثم حبس ثانيا فدفعه اليه فيه ان جلس الثاني من أمور التجارة وشوها صمح الدفع وان في أمور السلطان ونحوها لا \* حبس الطالب والمطلوب ثم طالب الكفيل به

فدفعه وهو في حبسه قال محمد بن بركيولو قال المطالب دفعته اليك نفسي عن كفالة فلان وهو في حبسه جازوري وقد ذكرنا أن المطالب اذا كان في حيز القاضي الذي تراقع اليه (٢٠) في طلب الكفيل يخرج له الحاكم ويسلمه اليه ثم يعيده فيه \* الكفالة بالنفس يورث بان مات

المكفول له وان سلم المكفول عنه نفسه ولم يقل عن كفالة فلان لا يبرأ الكفيل \* وعن محمد بن جرجة الله تعالى حبس المكفول بالنفس بدين عليه ثم ان الطالب خاصم الكفيل في طلبه فاخرج القاضى لاجله من الحبس فقال الكفيل دفعته اليك لكفالتى ورسول القاضى معه وهو يمنع عنه بركيولو القاضى لا يبرأ \* ولو قال قدام الحاكم وهو يحاصمه دفعته اليك يبرأ ولو كان المطالب محبوسا عند غير القاضى الذي تحاصمه عنده يجبر الكفيل على تخليصه واحضاره \* ضمن عن رجل مالا أو نفسا أو اراد المطالب الخروج الى تجارة ومنعه الكفيل ان كان ضمانه الى اجل فلا سبيل له عليه وان لا الى اجل له ان يأخذه حتى يخلصه بآداء المال أو بالبراءة ولو نفسا بتسليم النفس وفي الدين المؤجل اذا قرب بالحلول وأراد المدبون المسافرة لا يجب اعطاء الكفيل وفي الصغرى ليس له مطالبة الكفيل ولم يقمده بالمؤجل \* وقال الثاني توفييل له طلب الكفيل قياسا على نفقة شهر لا يبعد \* وفي المتن قال رب الدين مديوني يريد السفر له

لا يجب شي كذا في المحيط \* ولو قال أحدكم ما قطعت يده أنا عدا وفلان قطع رجله عدا ومات من ذلك فقال الولي لا بل أنت قطعت يده ومورجله عدا وأنكر الآخر الشركة كان للولي أن يقتله وان قال الولي بل أنت قطعت يده عدا ولا أدري من قطع رجله لا يقتل الا اذا زال الابهام بان قال تذا كرت أن فلانا قطع رجله عدا كان له أن يقتل المقر ويكون هذا عذرا حتى لو قضى القاضي بطلان حقه حين أنهم تذا كره لا يعود حقه كذا في شرح الزيادات للعتابي \* رجل قتل مقطوع اليدين ادعى عليه أن فلانا قطع يده البني عدا وفلان قطع يده اليسرى عدا ومات منهم فقال المدعى عليه قطع يده اليسرى أنا قطعت يده اليسرى عدا ومات منها خاصة وأنكر الآخر كان له أن يقتل المقر وان قال الولي قطع فلان يده اليسرى عدا ولا أدري من قطع يده البني الا أنها قطعت عدا ومات من القطعين وقال المدعى عليه قطع اليد اليسرى أنا قطعت يده اليسرى عدا ومات منها خاصة لاشي على المقر ولو قال الولي قطع فلان يده البني عدا وفلان يده اليسرى عدا وقال المدعى عليه قطع اليد اليسرى قطع يده اليسرى عدا ولا أدري من قطع البني الا أني أعلم أن البني قطعت عدا ومات منها فلا قود عليه وعليه نصف الدية استحسانا والقياس أن لا يلزمه شي من الدية كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب السادس في الصلح والعفو والشهادة فيه

للأب أن يصلح فيما دون النفس واختلفت الروايات في الصلح عن النفس كذا في فتاوى قاضخان \* واذا اصططح القاتل وأولياء القتيل على مال سقط القصاص وجب المال قليلا كان أو كثيرا وان لم يذكروا حالا ولا مؤجلا فهو حال كذا في الهداية \* ولو كان القتل خطأ فقال صاحبك على ألف دينار أو على عشرة آلاف درهم ولم يسم لذلك أجلا فان كان ذلك قبل قضاء القاضى وقبل تراضيه ما على نوع من أنواع الدية فانه يكون مؤجلا كذا في الظهيرية وان كان القاتل حرا وعبد فامر الحرومولى العبد رجلا بان يصلح عن دمه ما على ألف ففعل فالألف على الحرومولى المولى نصفان كذا في الهداية \* ثم الصلح في فصل الخطا كان بعد القضاء بنوع من أنواع الدية أو بعد تراضيه ما على ذلك فان وقع على النوع الذي وقع القضاء به أو وقع التراضى عليه وكان الصلح على أكثر من الدية لا يجوز وان وقع على أقل مما وقع به القضاء فانه يجوز نسبته كان أو يدايد وان اصططح على خلاف جنس القضية به وقد صرح على أكثر مما قضى به فانه يجوز الا أنه اذا كان المقتضى به دراهم وقد اصططح على ذنائب أكثر منه انما يجوز اذا كان يدايد وان كان المصالح عليه فرسا أو حمارا أو عبدا ان كان دينافانه لا يجوز وان كان عينا يجوز وان لم يقبض في المجلس وان كان صالحه على أقل من المقتضى به فان كان المقتضى به أحدهما ذنابا والآخر دراهم فانه لا يجوز نسبته ويجوز يدايد وان كان المقتضى به دراهم والمصالح عليه عرضا من العروض ان كان نسبته لا يجوز وان كان بعينه يجوز سواء قبض في المجلس أو لم يقبض هذا الذي ذكرنا اذا اصططح بعد القضاء والرضا فاما اذا اصططح قبل القضاء والرضا ان اصططح على مال فرض في الدية ان كان المصالح عليه أكثر من الدية فانه لا يجوز وان كان يدايد وان وقع الصلح على أقل من عشرة آلاف درهم أو على أقل من ألف دينار أو على أقل من مائة من الابل فانه يجوز نسبته كان أو يدايد وان وقع الصلح على جنس آخر لم يفرض في الدية فان كان نسبته لا يجوز وان كان عينا جاز كذا في المحيط \* رجل قتل عمدا وله وليان فصالح أحدهما القاتل عن جميع الدم على خمسين ألفا جاز الصلح في نصيبه بخمسين وعشرين وللا آخر نصف الدية خمسة آلاف وروى عن أبي حنيفة روجه الله تعالى أن الصلح على أكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد منهم نصف الدية خمسة آلاف والرواية المشهورة هي الاولى كذا في الظهيرية \* ومن عقامن ورثة المقتول عن القصاص رجل أو امرأه أو أم

أو جدة أو جدة التكتفيل وان الدين مؤجلا وفي الظهيرية قالت زوجي يريد أن يغيب فخذنا نفقة كفيلا لا يجيبه الحاكم الى ذلك لانهم يحب بعد واستحسن الامام الثاني أخذ الكفيل رقة الهاو عليه القتل ويجعل كانه كفل عذاب لها عليه وفي المحيط

لأقضى، يقول الامام الثاني في سائر الدون بأخذ الكفيل كان حسنا رفقا بالناس \* كفل بنفسه على أنه ان لم يواف به فعليه ما عليه فطالبه به وهو في السواد يلزمه الكفالة بالمال ولا مهلة لمدة الاحضار وفي العتافي مات المكفول به (٢١) فسلمه الكفيل الى الوصى صح ولو الى

أوجهة أو من سواهن من النساء أو كان المقتول امرأة فعفا زوجها عن القاتل فلا سبيل الى القصاص كذا في السراج الوهاج \* ان صالح أحد الشركا من نصيبه على عوض أو عفا سقط حق الباقي عن القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية ولا يجب للعافي شيء من المال وإذا كان القصاص بين رجلين فعفا أحدهما فلا آخر نصف الدية في مال القاتل في ثلاث سنين كذا في الكافي \* ولو عفا أحد الوليين وعلم الآخر أن القتل جرم عليه فقتل فعليه القصاص وله نصف الدية في مال القاتل وان لم يعلم بالخزنة فعليه الدية في ماله علم بالعمى أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي \* رجل قتل رجلين وولم جاو أحدهما فلولى عن القصاص في أحدهما ليس له أن يقتله بالآخر كذا في الجوهر النيرة \* اثنان عفا لولى عن أحدهما يقتل الآخر كذا في محيط السرخسي \* اذا قتل الرجل الواحد رجلين لكل واحد منهم ما لولى فعفا لولى أحد المقتولين عن القاتل فلولى الآخر أن يقتله كذا في السراج الوهاج \* لو عفا لولى قبل موت المجرم جاز استحسانا أو يقتل قياسا ولو قطع اللوى يد القاتل ثم عفا عنه ضمن دية يده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في محيط السرخسي \* رجل قتل عمدا وقضى لوليه بالقصاص على القاتل فأمر اللوى رجلا بقتله ثم ان رجلا طلب من اللوى أن يعفون عن القاتل فعفا عنه فقتله المأمور وهو لا يعلم بالعفو قال عليه الدية ويرجع بذلك على الآخر كذا في الظهيرية \* لو عفا اللوى أو الوصى عن دم الصغير لم يجز كذا في محيط السرخسي \* رجل قتل عمدا فأقام أخو المقتول بينة أنه وارثه لا وارث له غيره وأقام القاتل بينة أن له ابنا فان القاضي لا يقضى بينة الاخ ويتأني في ذلك وان أقام القاتل بينة أن له ابنا وارثه قد صالحه على الدية وقبضها منه أو أقام بينة أن الابن قد عفا عنه قبلت بينة القاتل فان جاء الابن بعد ذلك وأنكر العفو والصالح كلف القاتل أن يعيد البينة على الابن ولا يقضى على الابن بالبينة التي أقامها القاتل على الاخ ولو كان للمقتول أخوان وأقام القاتل البينة على أحدهما أن الاخ الغائب صالحه على خمسة آلاف جاز ذلك فان حضر الغائب وأنكر الصالح لا يكلف القاتل بأقامة البينة واذا لم يكلف القاتل إعادة البينة هنا يكون للحاضر نصف الدية ولا شيء للغائب كذا في فتاوى فاضل خان \* واذا كان للدم وليان أحدهما غائب فادعى القاتل أن الغائب عفا عنه وأقام البينة على ذلك فأنى قبله وأجيز العفو عن الغائب واذا قضى بالعفو ثم حضر الغائب لم يعد البينة عليه واذا ادعى عفو الغائب ولم تكن له بينة فأراد أن يستحلف الحاضر فانه يؤخر حتى يقدم الغائب فيحلف فاذا قدم خلف اقتص منه كذا في المبسوط \* ولو قال القاتل لى بينة حاضرة في المصر على عفو الغائب فانه يؤجل ثلاثة أيام ولا يستوفى منه القصاص للحاضر هكذا كرسخ الاسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أن القاضي في دعوى العفو يؤجله بقدر ما يرى قال وما ذكر في الكتاب أن القاضي يؤجله ثلاثة أيام ليس بتقدير لازم فان قال بعد ثلاثة أيام شهودى غيب أو قال من الابتداء شهودى غيب فالقياس أن يستوفى منه القصاص ولا يؤخره وفي الاستحسان لا يستوفى منه القصاص الا أن يقع في علم القاضي أنه لو كانت له بينة لأقامها كذا في المحيط \* اثنان شهد أحدهما على صاحبه أنه عفا فهو على خمسة أوجه اما ان صدقه صاحبه والقاتل جميعا أو كذبا أو كذبه صاحبه وصدقه القاتل أو على عكسه أو سكا جميعا فله عفو واقع في الفصول كلها وأما الدية فان تصادقوا للشاهد نصف الدية وان كذبا فلا شيء للشاهد ويجب للساكت نصف الدية وان كذبه صاحبه وصدقه القاتل ضمن دية بينهما كذا في محيط السرخسي \* وان كذب القاتل الشاهد في شهادته وصدقه الشاهد عليه في شهادته فله عفو واقع وهل يجب على القاتل شيء من الدية القياس أن لا يجب وفي الاستحسان يجب للشاهد نصف الدية في ماله وبه أخذ علمنا الثلاثة وان لم يصدق القاتل والمشهد عليه الشاهد في شهادته ولا كذبا بل سكا الجواب فيه كالجواب فيما لو كذب الشاهد كذا في المحيط \* ولو شهد كل واحد

بطلب الكفيل الباقي يرجع بالالف وقد مر \* الطالب اذا برأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل والبايع لو أبرأ الوكيل عن الثمن يرجع الوكيل الى الموكل لان إبراء الوكيل لا يكون اسقاطا ولهذا الورقة تدبر اء الكفيل اسقاطا وله الورقة لا تدبر اء كفل بجياد أو تدعى مكسرة

بثلاثة أيام لانهم كانوا يجلسون

لو قيل الكفيل ، ولو فعل ذلك في



ولو أراد أن يحلفه ليس له ذلك لأنه لم يصح الدعوى ولو صدقه يصح وقيل لأن التناقض لا يمنع صحة دعوى الاقرار ألا يرى أنه لو كفل بالالف وأقر أن ثلثان عليه ألفا وأنكر المكفول عنه يجب المال على الكفيل ولو أدى الكفيل المال (٢٣) فأراد أن يرجع عليه بمحكم الأمر فقال المطلوب المال من عن

خرو برهن لا يقبل \* شهدا على رجل أنه كفل بنفس رجل يعرفه بوجهه ان جاء به لكن لا تعرفه باسمه يجوز كما قال عند القاضي كفلت لرجل أعرفه بوجهه لان الجهالة في الاقرار لا تمنع صحته ويقال له أي رجل أتيت به وقالت انه هذا وحلفت عليه برئت من الكفالة وفي الصغير يحبر المدعي عليه على إعطاء الكفيل بمجرد الدعوى سواء كان المدعي عليه معروفاً ولا في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى أنه اذا كان معروفاً لا يطالب بالكفيل وهذا اذا كان المدعي عليه في المصرفان كان غريباً لا يأخذ منه كفيلاً ويجوز أن يكون الوكيل والكفيل واحداً وان أعطاه كفيلاً بنفسه وامتنع من الوكيل لا يجبر ولا يأمره بالضرورة وان أعطاه وكيله بالضرورة وامتنع من إعطاء الكفيل أجبر على الكفيل وان أعطاه وكيله بالضرورة وكفيلاً بالضرورة وكفيلاً بنفسه الوكيل قبل ذلك منه في سائر الحقوق ولا يقبل في الدين فان أعطاه وكيله وكفيلاً بنفسه الوكيل وكفيلاً بالمال المدعي به لا يقبل ذلك منه الا أن يرضى المدعي وان كان الدعوى في عين يأخذ منه كفيلاً بالعين المدعي به أو

مهر مثلها وعلى عاقبتها دية الزوج وعندهما تنصح التسمية وتصير دية الزوج مهراتها وان تزوجها على القطع وما يحدث منه أو على الجنابة طأ أن برأ من ذلك صار أرش يدهم مهرها ويسقط ذلك عن عاقبتها وان مات من ذلك فان الدية تصير مهرها وتسقط عن العاقلة ثم ينظر إلى مهر مثلها وإلى الدية فان كان مهر مثلها مثل الدية لاشك أن الكل يسلم لها سواء تزوجها بعد القطع حال ما يجي مويذهب أو بعد ما صار صاحب فراش وان كان مهر مثلها أقل من الدية ان تزوجها في حال ما يجي مويذهب فالكل يسلم لها وان حصل متبرعاً بالزيادة على مهر مثلها وان تزوجها في حال ما صار صاحب فراش فانه ينظر ان كانت الزيادة من مهر مثلها إلى تمام الدية تخرج من ثلث مال الزوج فانه تبرأ العاقلة عن ذلك وتعتبر الزيادة على مهر مثلها وصية للعاقلة وان كانت لا تخرج الزيادة على مهر مثلها إلى تمام الدية من ثلث ماله فيبقى درهما يخرج من الثلث يسقط عن العاقلة ويعتبر ذلك وصية لهم ويردون الباقي إلى ورثة الزوج هذا اذا لم يطلقها الزوج قبل موته حتى مات فاذا طلقتها قبل موته قبل الدخول بها سلم لها من ذلك خمسة آلاف ان كان خمسة آلاف مهر مثلها ويسقط عن العاقلة وان كان مهر مثلها أقل من خمسة آلاف ان كانت الزيادة على مهر مثلها إلى تمام خمسة آلاف لا يخرج من الثلث ماله فكذلك يسقط عن العاقلة خمسة آلاف وان كان لا يخرج فيقدر ما يخرج من الثلث ومقدار مهر مثلها يسقط عن العاقلة ويردون الباقي إلى ورثة الزوج كذا في المحيط \* رجل شجر رجلاً موصحاً ثم عفا المشجوع عن احدى الموصحتين وما يحدث منهما ثم ماتت منها قال ان كان ذلك باقرار من الشاح فعليه الدية في ماله ولا يجوز العفو لانه وصية للقاتل واذا كان ذلك بينة فهو وصية للعاقلة فيجوز ويرفع عنهم نصف الدية ان كان يخرج ذلك من الثلث وان كانت الشجتان عمداً والمسئلة يحالها فلا شيء على الخاني لان العفو عن أحدهما عفو عنهما كذا في الظهيرية \* رجل شجر رجلاً موصحاً عمداً فغاله عنها وما يحدث منها ثم شجبه أخرى عمداً فلم يعرف عنها فعلى الخاني الدية كاملة في ثلاث سنين اذا مات منهم ما جميعاً ولا قصاص عليه فيها ولم يجزله العفو كذا في المحيط \* رجل شجر رجلاً موصحاً عمداً وصالحه المشجوع من الموصحة وما يحدث منها على مال مسمى وقبضه ثم شجبه رجل آخر موصحاً عمداً ومات من الموصحتين فعلى الآخر القصاص ولا شيء على الأول وكذلك لو كان الصلح مع الأول بعد ما شجبه الآخر كذا في خزائن المفتين \* رجل شجر رجلاً موصحاً عمداً وصالحه منها وما يحدث منها على عشرة آلاف درهم وقبضه ثم شجبه آخر خطأ ومات منها فعلى الثاني خمسة آلاف درهم على عاقلته ويرجع الأول في مال المقتول بخمسة آلاف درهم كذا في المحيط \* والله أعلم

#### الباب السابع في اعتبار حالة القتل

من رمى مسلماً فارتد المرمى اليه ثم وقع السهم فأتى الرامي الدية لورثة المرتد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا شيء على الرامي كذا في الكافي \* ولورمى اليه وهو مرتد فأسلم ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم جميعاً وكذا اذا رمى حريماً ثم أسلم كذا في الهداية \* وان رمى عبداً فاعتقه مولا ثم أصابه السهم فأتى الرامي قيمته للمولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* اذا قضى القاضي برجم رجل فرماه ثم رجع أحد الشهود حالة الرمي قبل الاصابة ثم وقع عليه الحجر فلا شيء على الرامي كذا في التبيين \* واذا رمى الجوسي صيداً ثم أسلم ثم وقع الرمية بالصيد لم يؤكل وان رماد وهو مسلم ثم تجسس والعياذ بالله أكل كذا في الهداية \* ولورمى المحرم صيداً ثم حل فاصابه السهم فعليه الجزاء وان رمى حلال صيداً ثم أحرم فلا شيء عليه كذا في الكافي \* والله أعلم

#### الباب الثامن في الديات

نضعه على يد عدل \* رجلان في سفينة ومعهما متاع نقلت السفينة فقال أحدهما لصاحبه ألق متاعك على أن يكون متاعى بيني وبينك أنصافاً قال محمد رحمه الله تعالى هذا فاسد وضمن للمالك المتاع نصف قيمة متاعه \* قضى دين غيره بغير أمره جازاً ولا تنقص بوجه من الوجوه يعود

المهلك قاضي الدين لانه متوقع ولو قضى بامرهم يعود الى حلال من عليه الدين وعلمه للقاضي مثلها \* تبرع بقضاء المهر ثم خرج من أن يكون مهر اعدا الى ملك المتبرع وكذا (٢٤) المتبرع بالثمن اذا فسح البيع ﴿كتاب الحوالة﴾ يعتقد قبول المحتال والمحتال عليه ولا تصح

في غيبة المحتال كالكفالة  
الآن يقبل رجل له الحوالة  
ولا يشترط حضرة المحتال  
عليه لصحة ما حتى لو اُحال  
على غائب قبل بعد ما علم  
صحته ولا حضرة المحمّل  
أيضا حتى لو قيل لصاحب  
الدين لك على فلان ألف  
فاحتل بها على ورضي  
الطالب بذلك وأجاز صحته  
فليس له أن يرجع بعد ذلك  
ولو قيل للدين عليك ألف  
لفلان فأجل بها على فقال  
المدينون أحلت ثم بلغ  
الطالب فأجاز لا يجوز عند  
الامام ومحمد رحمه الله  
تعالى وانها نقل وقال الثاني  
نقل الدين وقال محمد نقل  
المطالبة وعمره فيما اذا أبرأ  
المحتال المحمّل من الدين  
لا يصح عند الثاني لا انتقال  
الدين وضح عند محمد لا انتقال  
المطالبة \* يصح ابراء المحتال  
والمحتال عليه من الدين وقد  
أحال بدينه مقيدا فلم يحل  
أن يرجع على المحتال عليه  
ولو وهبه من المحتال عليه  
لا يرجع المحمّل على المحتال عليه  
والهبة كالاستيفاء والولاية  
من المحتال كالهبة \* وفي  
التجريد اذا أدى المحتال عليه الى  
المحتال أو وهبه أو تصدق به  
عليه أو مات المحتال وورثه  
المحتال عليه يرجع المحتال  
عليه في كله على المحمّل  
ولو أبرأ المحتال المحتال عليه  
برئ ولا يرجع على المحمّل

الدية المال الذي هو بدل النفس والارث اسم للواجب بالخيانة على ما دون النفس كذا في الكافي \* ثم الدية  
تجب في قتل الخطا وما جرى مجراه وفي شبه العمد وفي القتل بسبب وفي قتل الصبي والمجنون وهذه الديات  
كلها على العاقلة الا في قتل الابن ابنته عمدا فانها في مالها في ثلاث سنين ولا تجب على العاقلة كذا في الجوهره  
النيرة \* وكل عمد سقط القصاص فيه شبهة فالدية في مال القاتل وكل أرض وجب بالصلح فهو في مال القاتل  
غير أن الأول في ثلاث سنين والثاني يجب حالا كذا في الهداية \* وكل دية وجبت بنفس القتل بقضى من  
ثلاثة أشياء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الابل والذهب والفضة كذا في شرح الطحاوي \*  
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من الابل مائة ومن العين ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف وللقاتل الخيار  
بوتى أى نوع شاء كذا في محيط السرخسي \* وقالوا ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم ألفا شاة ومن الخيل  
مائتا حلة كل حلة ثوبان كذا في الهداية \* ثم لا تجب الابل كلها من سن واحد بل من أسنان مختلفة  
ففي الخطا المحض تجب المائة أخماسا عشرون ابنة مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون ابنة لبون  
وعشرون حقة وعشرون جذعة وفي شبه العمد تجب المائة أرباعا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه  
الله تعالى خمس وعشرون ابنة مخاض وخمس وعشرون ابنة لبون وخمس وعشرون حقة وخمس  
وعشرون جذعة كذا في المحيط \* ودية المسلم والذمي والمستأمن سواء كذا في الكافي \* ودية المرأة  
في نفسها وما دونها نصف دية الرجل وان كانت جناية ليس لها الرث من مقتدر الواجب فيها حكومة عدل  
اختلف المشايخ فيه قيل يستوى الرجل والمرأة فيه وقيل بنصف كذا في محيط السرخسي \* ان كان  
القتل خطأ فان كان الشريك الكبير أبا كان له أن يستوفي جميع الدية حصصه نفسه بحكم الملك وحصصة  
الصغير بحكم الولاية وان كان الشريك الكبير أخا أو عمًا لم يكن وصيا للصغير يستوفي حصصه نفسه  
ولا يستوفي حصصه الصغير كذا في المحيط \* اذا حلق شعر رأس انسان لم يثبت تجب فيه الدية كاملة الرجل  
والمرأة والصغير والكبير فيه سواء الا أنه لا يحاط بالدية حال الحلق بل يؤجل سنة فان أجل سنة ومات  
المجنى عليه في السنة والشعر لم يثبت لاشئ على الجاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى تجب حكومة عدل كذا في الذخيرة \* وفي الجانيين اذا حلقهما على وجهه أفسد المنيبت  
أو تنف فافسد المنيبت تجب فيهما الدية وفي أحدهما نصف الدية كذا في المبسوط \* وفي ثنتين من  
الأهداب نصف الدية وفي أحدهما رابع الدية وفي كلها الدية الكاملة كذا في المحيط \* واذا حلق لحية  
رجل ولم يثبت مكانها أخرى ففيها كمال الدية كذا في الذخيرة \* ويستوى العمد والخطا في حلق شعر  
الراس واللحية كذا في الكافي \* واذا حلق نصف اللحية والراس قال بعض أصحابنا يجب نصف الدية وقال  
بعضهم يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي \* ولو حلق نصف اللحية يجب نصف الدية اذا علم أنه نصف  
وان لم يعلم أن الفاتت كم هو تجب حكومة العدل وفي فتاوى الفضلي اذا تنف بعض لحية رجل تقسم  
الدية على ما ذهب وعلى ما بقي فيجب على الجاني بحسب ذلك كذا في الخلاصة \* وتكلموا في لحية  
الكومج والاصح في ذلك ما فصله أبو جعفر الهندي وفي رحمه الله تعالى ان كان النبات على ذنبه شعرات  
معدودة فليس في حلق ذلك شئ وان كان أكثر من ذلك وكان على الذقن والحنجرة عا ولكنه غير متصل ففيه  
حكومة عدل وان كان متصلا ففيه كمال الدية فان ثبت حتى استوى كما كان لا يجب فيه شئ ولكنه  
يؤتب على ذلك كذا في المبسوط \* واذا نبت مكانه أبض لم يذكروا في ظاهر الرواية وقد ذكر في غير رواية  
الأصول وقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان حرا فلا شئ عليه وان كان عبداً حكومة عدل  
وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيهما حكومة عدل كذا في المحيط \* والفقيه أبو الليث رحمه الله  
تعالى كان يفتي بقولهما كذا في الخلاصة \* روى شمس الأئمة الحوافي عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله

ولو نقد الدناير عن الدراهم أو باعها عرضا يرجع على المحمّل \* وكل دين جازت الكفالة به جازت الحوالة تعالى  
قال المحتال قبضت مالي لأنك أحتقني بدين لي عليك وقال كنت وكيلي في القبض فالقول للمحمّل \* ولو قال المحتال عليه أدبت دينك

فلى الرجوع وقال المحمّل أدبت ديناً على كذا فالقول بالاحتال عليه ولو كان للمحمّل على المحتال عليه دين فأحال ولم يقبضه بدينه فالدين على المحتال عليه على حاله وله أن يطالبه بالدين والاحتال أيضاً يطالب بالحوالة وإن قيدها بالدين (٢٥) الذي عليه ليس له أن يطالبه به ثم صحة الحوالة تعقد بقول

الاحتال عليه حتى لو جاز رجل إلى رجل وقال أأحالي فلان عليك بكذا وصدقته المحتال عليه وقبله صححت الحوالة وإن كان المحمّل غائباً وعلى العكس بأن كان خطر رجل بالمال عند رجل فأعطاه الرجل وأحاله على صاحب الخط والاحتال عليه غائب لا تصح الحوالة رب الدين أحال رجلاً على رجل وليس للمحتال على المحمّل دين فهذه وكالة لا حوالة المحتال إذا أخذ الخط من المحتال عليه بعدم قبض الحوالة ثم قيل للمحتال أنه مفلس فقال له المحمّل أبعث إلى الخط الذي أخذته من المحتال عليه وأترك الحوالة فبعث بالخط ولم يقل بلسانه شيئاً فتصححت الحوالة ولم يقل منه المال بالتغلب أو أدى المحتال باختباره يرجع المحمّل بماله على المحتال عليه وعبرة التعبد لو أدى المحمّل جاز ولا يكون متبرعاً وإن لم يقبل يجبر أو دعه عنده الفائم أحال به على غيره مقيدة بها فقال المودع ضاعت الوديعة بطلت الحوالة ولو كانت مقيدة بالغصب لا يطل لوجود الخلف باع عبداً أو أحال غيره على المشتري بالثمن ثم استحق

تعالى في هذه المسئلة تقدير حكومة العدل في الحران يقوم أبيض اللحية لو كان عبداً أو أسود اللحية فيلزمه النقصان الذي بينهما كذا في المحيط \* وإن حلق لحية أنسان فثبت بعضها دون البعض ففيها حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيان \* وفي أجناس الناطقي إذا قطع صغيرة أمر أنه أو أمر أعيرة ينبغي أن لا يجب شيء في الحال وذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى فبين قطع قرون امرأة أو حلق شعر رأس جارية وذلك ينقصها قال لاشي عليه لأنه يؤتب كذا في الظهيرية \* وإذا جبر رجلاً حتى سقطت اللحية تجب دية كاملة لأجل اللحية كذا في المحيط \* ولو حلق الشارب فلم يثبت تجب حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيان \* وهو الأصح كذا في محيط السرخسي \* وفي جنائيات الحسن وإذا حلق اللحية مع الشارب لا يدخل ضمن الشارب في ضمان اللحية كذا في المحيط \* وذكر في الهاروني لو حلق رأس رجل فقال كان أصلع فلم يثبت عليه من الدية بقدر ما زعم الخالق أنه كان في رأسه من الشعر وكذا اللحية لو حلقها وقال كان كومة لم يكن في عارضه شعر وكذلك في الطاحين والاشفار كان القول قوله مع عينة الآن قيم الجنى عليه البينة أنه كان مصحياً كذا في محيط السرخسي \* وفي الأذنين الشاخصتين في الخطا الدية كلا وفي أحدهما نصف الدية وإذا يست الأذن وانخفضت ففيها حكومة عدل كذا في المحيط \* وإذا ضرب أذن أنسان حتى ذهب سمعه تجب الدية وطريق معرفة ذهب سمعه أن يطلب غنله فينادي فإن أجاب علم أن سمعه لم يذهب كذا في الظهيرية \* وفي العينين إذا فقتا خطأ كمال الدية وفي أحدهما نصف الدية وكذلك إذا تم تفقاؤا ولكنهما انخفضتا أو ذهب بصرهما وهما فاعتنان يجب كمال الدية فيهما ونصف الدية في أحدهما كذا في الذخيرة \* وفي عين الأعور نصف الدية كذا في الظهيرية \* ولو قطع الجفون بأحدهما ففيه دية واحدة كذا في الهداية \* وفي قطع الجفون التي لا شعور عليها حكومة عدل وإن كان الجاني على الأهداب واحد أو على الجفون واحد كان على الذي جنى على الأهداب تمام الدية وعلى الذي جنى على الجفون حكومة عدل كذا في المحيط \* وفي قطع الأنف دية النفس وكذا إذا قطع المارن وهو مالان من الأنف وإن قطع نصف قصبة الأنف لا قصاص فيه وفيه دية النفس كذا في فتاوى قاضيان \* في المنتقى إذا جنى عليه فصار لا يتنفس من أنفه ولكن يتنفس من فيه فمليه حكومة عدل كذا في الذخيرة \* وفي شرح الطحاوي إذا قطع المارن ثم الأنف فإن كان قبل البرء تجب دية واحدة وإن كان بعد البرء تجب الدية في المارن وحكومة عدل في الباقي كذا في المحيط \* وفي الأصل إذا كسر أنف أنسان ففيه حكومة عدل كذا في الذخيرة \* ضرب أنف رجل فلم يجدهم راحة طيبة ولا راحة كريهة ففيه حكومة عدل كذا في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى \* وذكر في جنائيات أبي سليمان إذا أقر الضارب بذهاب الشم ففيه الدية وهو كالسمع هكذا ذكر القسدي وبه يقتضي ثم طريق معرفة ذهب الشم أن يختبر بالرائحة الكريهة كذا في الظهيرية \* وفي الشفتين كمال الدية وفي أحدهما نصف الدية العليا والسفلى في ذلك سواء كذا في المحيط \* وفي أذن الصغير أو نغمة دية كاملة كذا في السراج الوهاج \* ويجب في كل سن نصف عشر الدية ويستوى في ذلك الأنياب والضواحك والنواجذ والطواحن هكذا في المبسوط \* وليس في نفس آدمي شيء من الأعضاء يزاد أرشعه على دية النفس إلا الأسنان كذا في خزائن المفتين \* حتى لو كانت ثماناً وعشرين فعليه أربعة عشر ألفاً وإن كانت ثلاثين فخمسة عشر ألفاً كذا في الظهيرية \* وإن كانت اثنتين وثلاثين يجب ستة عشر ألف درهم وذلك دية وثلاثة أخماس دية يؤدى ذلك في ثلاث سنين في السنة الأولى ستة آلاف درهم وسبعة وستين وثلاثين وفي السنة الثانية ستة آلاف درهم وثلثمائة وثلاثة وثلاثين وفي الثالثة ثلاثة آلاف درهم كذا ذكر على هذا التفسير في المنتقى كذا في المحيط \* ومن قلع سن رجل فثبت مكانها أخرى سقط الأرض

(٤ - فتاوى سادس) العبد أو ظهر حراً وقد رفع الأمر إلى الحاكم فانه يطل الحوالة أما إذا رد عليه قضاء أو بغير قضاء لا يطل وكذا إذا هلك المبيع في يد البائع قبل التسليم إلى المشتري \* وفي المنتقى قال لا تسرع أحلى على فلان وسبكت ثم قال لم أقبل الحوالة

جائزة له على رجل ألف فاحاله بها ثم ان المحتال عليه أحوال الطالب بهم على الذي عليه المال برئ وان توى المال على الذي عليه الاصل لم يعد  
المال اليه وان مات المحتال (٢٦) عليه بلا تركة ولكن كان له كفيل بالمال ثم أبرأ صاحب المال الكفيل عنه رجوع على الاصل \*

هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه الارش كذا في  
الجوهرة النيرة \* وان نبتت الاخرى سودا بعت الارش على حاله كذا في المحيط \* ولو قلع سن غيره فردّها  
صاحبها مكانها ونبت عليها اللحم (١) فعلى القالع كمال الارش كذا في الكافي \* لو ضرب سن انسان ففحرك  
فاجل فان اخضر أو اجرت بدية السن خمسمائة وان اصفرا خلت المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب عليه  
شيء \* وان اسودت بدية السن اذا فانت منفعة المضغ وان لم تفت الا أنه من الاسنان التي ترى حتى فانت  
جماله فكذلك فان لم يكن واحدا منهم ما فقهه روايتان والصحيح أنه لا يجب شيء كذا في فتاوى قاضيان \*  
فان قال الضارب انما اسودت من ضربة حدثت فيها بعد ضربتي وكذبه المضروب فالقول قول المضروب  
مع عينه الا ان يقيم الضارب البينة على ما ادعى كذا في المصنوع \* وفي سن المملوك اذا اصفرت يجب حكومة  
العدل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه في الاصفار يجب حكومة العدل حرا كان أو مملوكا  
واذا ضرب سن رجل فاسودا السن بضربه ثم جاء آخر وزعها فعلى الاول تمام ارشها وعلى الثاني حكومة عدل  
كذا في المحيط \* وفي اللسان الدية وكذا في قطع بعض اللسان اذا منع الكلام الدية ولو قدر على التكلم  
بعض الحروف قيل يقسم على عدد الحروف وقيل على عدد حروف تتعاقب باللسان وقيل ان قدر على أداء  
أكثر الحروف يجب فيه حكومة عدل وان عجز عن أداء الاكثر يجب كل الدية كذا في الكافي \* قالوا  
والاول أصح كذا في المحيط \* والصحيح هو الاول كذا في محيط السرخسي \* واذا ادعى المجني عليه ذهاب  
الكلام يستغفل عنه حتى يسع كلامه أو لا يسمع وفي لسان الاخرس حكومة عدل كذا في المحيط \* ولو  
قطع لسان صبي ان استعمل يجب حكومة العدل وان تكلم فففيه الدية كذا في شرح الجامع الصغير للصدر  
الشهيد حاشا م الدين \* وفي اللعين كمال الدية وفي أحدهما نصفها كذا في المحيط \* وفي اليدين اذا قطعنا  
خطأ كمال الدية وفي أحدهما نصف الدية ولا يفضل اليمين على الشمال وان كان اليمين أكثر بطن من  
الشمال كذا في الذخيرة \* والاصل في الأطراف أنه اذا فرت جنس المنفعة على الكمال أو أزال جلاله قصودا  
في الادعى على الكمال يجب كل الدية كذا في الهداية \* وفي يدا المفتي ما في يدا المرأة عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وعندهما نصف ما في يدا الرجل ونصف ما في يدا المرأة كذا في السراج الوهاج \* وفي كل اصبع من  
أصابع اليدين أو الرجلين عشر الدية والأصابع كلها سواء وفي كل اصبع فيها ثلاث مفاصل ففي أحدها  
ثلث دية الاصبع وما فيها مفضلان ففي أحدهما نصف دية الاصبع كذا في الهداية \* وفي الاصبع الزائدة  
حكومة عدل كذا في الجوهرة النيرة \* وفي اليد السلام حكومة عدل كذا في المحيط \* واذا قطع الكف مع بعض  
الاصابع أو مع كل الاصابع أجمعوا على أنه لو قطعوا الاصابع كلها فائمة في الكف أن الكف يجعل تابعا  
للاصابع حتى يجب ارش الاصابع ولا يجب في الكف شيء \* وأجمعوا على أنه لو كان في الكف ثلاث أصابع  
أنه يجب ارش الاصابع ثلاثة آلاف درهم أو ثلثمائة دينار ولا يجب في الكف شيء \* وأما اذا كان على  
الكف اصبعان أو اصبع واحد أو مفصل واحد من اصبع فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
يجعل الكف تبعا والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* واذا ضرب رجل على يدا رجل  
فشلت اليد فعليه الدية كاملة كذا في خزانة المفتين \* وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فمثل ما بقي  
من الاصبع أو اليد كلها لا قصاص عليه في شيء من ذلك وفيه أن يجب الدية في المفصل الاعلى وفيما بقي  
حكومة عدل وفي الساعد اذا كسر حكومة عدل وكذا في الزنادا كسر حكومة عدل كذا في الذخيرة \*

(١) قوله فعلى القالع كمال الارش اعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية قال شيخ الاسلام ان عادت الى  
حالتها الاولى في المنفعة والجمال لا شيء عليه كالو نبت كذا في الدر المختار اه مع صحه بجرأوى

المحتال أخذ الكفيل من  
المحتال عليه بالمال ثم مات  
المحتال عليه مفلسا لا يعود  
الدين الى ذمة المحيل سواء  
كفل بأمره أو بغير أمره  
والكفالة حالة أو مؤجلة أو  
كفل حالاً ثم أجله المكفول  
له \* وان لم يكن به كفيل تبرع  
رجل ورهن له رهنا ثم مات  
المحتال عليه مفلسا عاد الدين  
الى ذمة المحيل \* ولو كان  
مسلطاً على البيع فباعه  
ولم يقبض الثمن حتى مات  
المحتال عليه مفلسا بطلت  
الحالة والثمن لصاحب  
الرهن \* قال الطالب مات  
المحتال عليه بلا تركة فالقول  
المحيل مات عن تركة فالقول  
للا طالب مع حلفه \* مات  
المحيل بعد الحوالة قبل  
استيفاء المحتال المال من  
المحتال عليه وعلى المحيل  
ديون كثيرة فالمحتال مع  
سائر الغرماء على سواء  
ولا يرجع المحتال بالحوالة وكذا  
لوقيد بدينه الذي على المحتال  
عليه لومات قبل الاستيفاء  
يتساوى المحتال مع سائر  
الغرماء \* المدينون أحوال  
به طالبه على مدونه أن  
يؤديه من دينه الذي عليه  
فلم يؤد المحتال عليه حتى  
مرض المحيل فأداه في  
مرضه ومات المحيل عن  
ديون ولا مال له سواء سلم

المدفوع للمحتال ولا حق للغرماء في ذلك وهو غريم المحتال عليه لا غريم المحيل والمحتال عليه باء  
الدين غريم من غرماء المحيل وما رمته فبالذي في ذمته بدينه فلا يختص به بل يشاركه فيه الغرماء وسلم له حصته \* أحوال البائع غريمه  
على المشتري وقبل سقط حق الحبس وأخذ المشتري المبيع قبل فقد المال الى البائع والمحتال بخلاف ما اذا أحوال المشتري البائع على غريمه

حيث لم يتمكن المشتري من قبض المبيع قبل أخذ البائع الثمن من المحتال عليه وفي التجرد جعل القول بالفرق قول محمد رحمه الله تعالى وعند الثاني يملك القبض في الوجهين وسقط حق الحبس فيهما \* أدى المال في الحوالة الفاسدة (٢٧) فهو بالخيار شاء رجع على القابض وهو المحتال وان شاء رجع على المحيل وعلى هذا إذا باع الأجر المستأجر وأحال بالثمن على المستأجر ثم استحق المستأجر من يد المشتري أن شاء رجع بالثمن على المؤجر وان شاء رجع على المستأجر القابض وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق \* ومن صور فساد الحوالة ما إذا شرط في الحوالة أن يعطى المال المحتال به المحتال عليه للمحتال من ثمن دار المحيل لانه لا يقدر على الوفاء بالثمن بخلاف ما إذا التزم المحتال عليه الاعطاء من ثمن دار نفسه حيث نصح لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما إذا كان قبولها بشرط الاعطاء عند الحصاد لا يجبر على الأداء قبل الاجل \* قال المحيل مات المحتال عليه بعد أداء الدين اليك وقال المحتال بل قبله ووثق حتى في الرجوع فاقول للمحتال لثمة \* بالاصل \* عن الثاني \* باع عبد ألف وقبل القابض أحال البائع غريمه على المشتري ثم مات المبيع في يد البائع أو فسخ بغير بيعك بمحكم أو بلا حكم بطلت الحوالة قال أبو الفضل هذا على خلاف الزيادات وان انفسخ بعد القبض

وفي اليد إذا قطعت من نصف الساعدية اليد وحكومة عدل فيما بين الكف إلى الساعد وان كان إلى المرفق كان في الذراع بعددية اليد حكومة عدل أكثر من ذلك وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل قطع في رجلين فقطع أحدهما إبهام القاطع وقطع أجنبى آخر الأصابع البواق ثم إن المقطوعة يده الذي لم يقطع أصلا قطع الكف ولا اصبع فيها ثم اجتمعوا عند القاضي جميعا فالقاضي يقضى على القاطع اليدين بدية يد واحدة وذلك خمسة آلاف درهم بين صاحبي القصاص أخماسا وبغرم الأجنبى لقاطع اليدين أربعة آلاف درهم وان اجتمع المقطوعة أيديهما على قطع الكف ثم أخذ بدية اليد قسمت بينهما أخماسا ثلاثة أخماس الذي لم يقطع الإبهام وخمساهما الذي قطع الإبهام وان بدأ الأجنبى فقطع اصبعان من أصابع القاطع ثم قطع أحد صاحبي القصاص بعد ذلك اصبعان من أصابع قاطع اليدين ثم عاد الأجنبى فقطع اصبعان من أصابع القاطع ثم أن الذي لم يقطع شيئا من أصابع القاطع قطع الكف وعليه الاصبعان فان القاضي يقضى على القاطع بدية يد واحدة ربعها الذي قطع الكف وثلاثة أرباعها الذي قطع الاصبع فان اجتمع صاحبوا القصاص على قطع الكف مع الاصبعين فالدية المأخوذة تقسم بينهما ثمانية ثمانية أعشار القاطع الاصبع ولأخر خمسة أعشار كذا في المحيط وفي الأمثلة حكومة عدل والظفر إذا نبت كما كان لشيء فيه كما في غيره وان لم ينبت ففيه حكومة عدل وان نبت على عيب فحكومة دون الأول كذا في خزانة المفتين \* وفي الرجلين كمال الدية في الخطا وفي أحدهما نصف الدية كذا في المحيط \* وفي يد الصغير ورجله حكومة إذا لم يعيش ولم يقدح ولم يجر كرها ما إذا كان يجر كرها ففيه مادية كاملة كذا في السراج الوهاج \* وفي قطع الرجل العرباء حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيتان \* وإذا قطع الرجل خطأ من نصف الساق تجب الدية لأجل القدم وحكومة العدل فيما وراء القدم كذا في الذخيرة \* وان كسر نخذه وبرأت واستقامت فلا شيء عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حكومة عدل وذكر أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى في كذب الخبيث قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من كسر عظم من إنسان يد أو رجلا أو غير ذلك وبرأ أو عاد كعنته فلم يسقط فيه عقل فان كان نقص (١) أو عظم ففيه من عقله بحسب ما نقص عما كذا في المحيط \* وفي الضلع حكومة عدل وفي الترقوة حكومة كذا في الذخيرة \* وفي ثدي الرجل حكومة وفي حلميه حكومة دون الأولى كذا في الظهيرية \* وفي إحدى ثدي الرجل نصف ذلك كذا في المحيط \* وفي ثدي المرأة الدية وكذا في حلمي ثديها وحدهما وفي أحدهما نصف الدية ولم يوجد في الكتب الظاهرة وجوب القصاص في ثدي المرأة إذا قطعت عمد أو الصغيرة والكبيرة في ذلك سواء كذا في الظهيرية \* وفي ثدي الخنثى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما في ثدي المرأة وعندهما نصف ما في ثدي الرجل ونصف ما في ثدي المرأة كذا في السراج الوهاج \* وان ضرب على الظهر رفقات منفعلة الجماع أو صار أحد بجنب دية النفس كذا في فتاوى قاضيتان \* وإذا لم يجدد ولم يمنع عن الجماع فان بقي الجراحة أثر ففيه حكومة عدل كذا في المحيط \* وان لم يكن فيه أثر الضرب فلا شيء وقال الأجرة الطيب كذا في خزانة المفتين \* وصدر المرأة إذا كسر وانقطع الماء ففيه الدية كذا في الذخيرة \* وفي الذكرك كمال الدية وفي ذكر الخصى حكومة عدل عندنا سواء كان يتحرك أو لا يتحرك وقد رخص على الجماع أو لا يقدر وهو الحكم في ذكر العنين وأما ذكر الشيخ الكبير ان كان لا يقدر على الوطء فالجواب فيه كالجواب في ذكر الخصى وذكر العنين كذا في الذخيرة \* وإذا قطع الحشفة بجنب كمال الدية فان جاء وقطع ما بين الذكرك فان كان قبل تحلل البرء

(١) قوله أو عظم بالعين المهملة ثم الناء المشددة أي الخبيث على غير استواء كذا في القاموس اهـ بحر اوى

بمحكم باقر الزبائع بالعب لا تبطل الحوالة \* وان الاحكام ولو بغير اقرار البائع لا تبطل \* أحال غريمه بكل حقه على رجل ثم على آخر بكل حقه وقبل صم الثاني وبرى الأول \* وعن الثاني المشتري أعطى بالثمن كقبول أحال الكفيل البائع على رجل فأراد البائع أخذ الثمن من المشتري

لا من المحتال عليه ليس له ذلك لان الحوالة كالشيء الذي اشتراه من الكفيل ولم يقبضه فلس له أن يأخذ الذي عليه الاصيل بالمال ما لم يتغير المبيع ودام على حاله \* ووعده أحال (٢٨) المشتري بالثمن على انسان فتبرع أجنبي بقضاء الثمن عن المشتري لم يرجع المحتال عليه على المشتري

وان تبرع عن المحتال عليه يرجع وان لم يبين فالقول للتبرع وان ميتا أو غائبا فمن المحتال عليه ما لم يعلم خلافه باقرار الدافع \* زعم المديون أنه كان أحال الدائن على فلان وقبضه وأنكره الطالب سأل الحاكم عن المديون البينة على الحوالة ان أحضرها والمحتال عليه حاضر قبلت وبرئ المديون وان غابا قبلت في حق التوقيت الى حضور المحتال عليه فان قدم وأقر بما قال المديون برئ والا أمر بإعادة البينة وان الشهود ماؤا أو غابوا حلف المحتال عليه وان لم يكن للمديون بينه وطلب حلف الطالب بالله ما احتال على فلان بالمال حلفه فان نكل برئ المطالب \* أحال على رجل نقاب المحتال عليه فزعم المحتال أن المحتال عليه بمحمد الحوالة وحلف وبرهن على ذلك لا يقبل ولا يصح دعواه لان المشهود عليه غائب \* غاب المحيل وزعم المحتال عليه أن مال المحتال على المحيل كان ثمن خمر لا يصح دعواه وان برهن على ذلك كفى الكفالة \* ولو دفع المال المحتال عليه الى المحتال وأراد الرجوع الى المحيل فقال المحيل المال المحتال به كان من ثمن خمر

تجب دية واحدة ويجعل كأنه قطع الذكمر مرة واحدة وان تخلل بينه ما برى يجب كمال الدية في الحسنة وحكومة العدل في الباقي كذا في الظهيرية \* وفي الاثنين كمال الدية كذا في المحيط \* واذا قطع الذكر الاثنين من الرجل الصحيح خطأ أن بدأ بقطع الذكمر فقبضه ديتان ولو بدأ بالاثنيين ثم بالذكمر في الاثنين الدية كاملة وفي الذكمر حكومة عدل وان قطعها من جانب الفخذ معا فقبضه ديتان كذا في الذخيرة \* ولو قطع إحدى اثنين فأنقطع ماؤه ففيه الدية ولا يعلم ذلك الا بأن يقر الخاني به كذا في خزنة المفتين \* وفي الاثنين اذا قطعنا خطأ كمال الدية وفي احدها نصف الدية كذا في المحيط \* ولو طعن بطنه برمح فصار بحال لا يستمسك الطعام ففيه الدية كذا في الخلاصة \* ولو طعن برمح أو غيره في الدبر فلا يستمسك الطعام جوفه فعليه دية كاملة وكذلك لو ضربه فسلس بوله ولا يستمسك البول ففيه الدية كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قطع فرج امرأة وصار بحال لا يستمسك البول ففيه الدية كذا في الخلاصة \* واذا قطع فرج امرأة وصار بحال لا استطاع وقاعها ففيه الدية كذا في خزنة المفتين \* واذا ضربت امرأة فصار مستحاضة ينظر حولها فان برئت والايضة بالدية وفي مسئلة سلس البول يجب أن ينظر حولها أيضا بخلاف مسئلة الطعن في البطن كذا في المحيط في المتفرقات \* وان أفضى امرأة فلا تستمسك البول ففيها الدية وان كانت تستمسك فهي جائمة يجب فيها ثلث الدية كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل جامع صغيرة لا يجامع مثلها فماتت ان كانت أجنبية تجب الدية على العاقلة وان كانت منكوحته فالدية على العاقلة والمهر على الزوج كذا في الخلاصة \* عن ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل جامع امرأة ومثلها يجامع فماتت من ذلك فلا شيء عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا جامع امرأة فذهبت منها عين أو أنفها أو أومات فهو ضامن قال محمد رحمه الله تعالى يضمن في هذا كله الا الافضاء والقتل من الجماع قال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفيما حكام هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال أيضا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* عن الفقيه أبي نصر الدبوسي اذا دفع أجنبية فسقطت وذهبت عذرتها فعلى الدافع مهر مثلها والتعزير وعن أبي حفص ان عليه الصداق في ماله كذا في الظهيرية \* ولو دفع امرأة ولم يدخل بها فذهبت عذرتها ثم طلقةا فعليه نصف المهر ولو دفع امرأة الغير وذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها وجب لها مهران كذا في المحيط \*

فصل في الشجاج في موضع الشجة الرأس والوجه الى الذقن وتحت الذقن ليس موضع الشجة كذا في خزنة المفتين \* واللحيان من الوجه عندنا كذا في الهداية \* (الشجاج عشرة) الحارصة وهي التي تحرس الجلد أي تحمده ولا تخرج الدم والدامعة وهي التي تظهر الدم ولا تسيله كالدمع في العين والدامية وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تبضع الجلد أي تقطعه والمتلاجة وهي التي تأخذ في اللحم والسحقاق وهي التي تصل الى السحقاق وهي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس والموضحة وهي التي توضع العظم أي تبنيه والهاشمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر أي تحوله والآمة وهي التي تصل الى أم الرأس وهو الذي فيه الدماغ كذا في الهداية \* ثم الجائفة التي تخرق الجلدة وتصل الى الدماغ (١) ولم يذكرها محمد رحمه الله تعالى لان الانسان لا يعيش منها كذا في محيط السرخسي \* ولا قصاص في غير الموضحة وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دون الموضحة كره محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهو الاصح كذا في التبيين \*

(١) قوله ولم يذكرها محمد الخ وكذا لم يذكر الحارصة لانها لا يبقى لها أثر في الغالب وما لا أثر لها لا يحكم لها فكان عليهم أن لا يذكرها الكتهم تأسوا بما في غالب الكتب اهـ بحر اوى

لا يسمع وان برهن. ويقال للمحيل أنه الى المحتال عليه ثم خاصم المحتال فان برهن على المحتال أن ذلك كان عن خمر يقبل ثم المحتال عليه بالخيار بين الرجوع على المحيل والمحتال \* الدائن احتال على رجل بلا أمر المديون على أن يكون المديون



بريا يجوز وكذا الاحتمال على رجل على أن الاحتمال بالخيار فهو جائز وكذا أن أحاله على أنه متى شاعرجع على الحيل جاز ويرجع على أيهما شاء \* احتال ما لا مجهول على نفسه بان قال احتلت ما يذوب لك على فلان لا تصح الحوالة مع (٢٩) جهالة المال ولا تصح حوالة أيضا بهذا اللفظ فان كانت

الحوالة مطلقة وللحيل على المحتال عليه دين أو عين في يده كان للحيل ان يأخذ منه والحوالة متى حصلت منهم يثبت الاجل في حق المحتال عليه كافي الكفالة \* ولو كان المال حالا على الذي عليه الاصل من قرض أو غصب فأحاله به على رجل الى سنة فهو جائز وان مات المحتال عليه قبل انقضاء الاجل عاد المال الى الحيل حالا فرق محمد بين الحوالة والكفالة فان التكفيل اذا كفل بدين وأحال الطالب الدين ولم يصف الاجل الى التكفيل صار الاجل مشروطا للاصيل حتى لو مات التكفيل كان الدين على الاصيل مؤجلا وفي الحوالة متى أضاف الاجل الى الدين ولم يصف الى المحتال عليه لا يصير الاجل مشروطا في حق الاصيل حتى لو مات المحتال عليه مفسلا يعود الدين الى الاصيل حالا وفي الظهيرة احتال على أن يؤديه من ثمن دار الحيل وقد كان أمره بذلك حتى جازت الحوالة لا يجبر المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع ان كان البيع مشروطا في الحوالة كافي الرهن \* اغنا عن المسئلة لانه توثيق بين الروايات

وبه أخذ عامة المشايخ كذا في المحيط \* وفي الموضحة القصاص ان كان كذا في التبيين \* وما فوقها من الشجاج لا قصاص فيه بالا جاع وان كان عمدا كالهاشمة والمنقلة كذا في الجوهرة النيرة \* وفي كل ما ذكر من الشجاج أنه لا يجب القصاص فكها عمدا وحكم الخطا سواء فيجب فيها اذا كانت عمدا ما يجب فيها اذا كانت خطأ كذا في المحيط \* وفي الموضحة ان كانت خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الآمة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية فان نفذت فهما جائعتان ففيهما ثلثا الدية كذا في الهداية \* وفي هذا كله اذا برأ ولم يبق لها أثر لا يجب شيء الا عند محمد رحمه الله تعالى فانه قال يجب مقدارا ما أنفق الى أن يبرأ هكذا ذكر شيخ الاسلام كذا في الذخيرة \* شيخ رجلا منقلة فبرأت وبقى شيء من أثرها بعد البرء وان قل فعليه أرض المنقلة لان الأرض اذا وجب لا يسقط الا اذا زال وجوبه من كل وجه هكذا في المحيط \* وبه يفتي كذا في الظهيرية \* وفيما قبل الموضحة الشجاج الست اذا كانت خطأ أحكومة العدل هكذا في المحيط \* واختلفوا في تفسير حكومة العدل فقال الطحاوي السبيل في ذلك أن يقوم ولو كان مملوكا بدون هذا الاثر ويقوم مع هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بين القعتين فان كان نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية وان كان بقدر ربع العشر يجب ربع عشر الدية وعليه الفتوى كذا في الكافي \* ولا تكون الآمة الا في الرأس أو في الوجه في الموضع الذي تخلص منه الى الدماغ كذا في المحيط \* رجل طعن رجلا في أذنه فخرج من الأخرى قال محمد رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل وان طعن في فيه فخرج من دماغه حتى نفذت من القم الى الدماغ قال محمد رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل ومن الدماغ اذا نفذت الى الفرق ففيه ثلث الدية ولوروى الزج أو السهم في عينه وأتقدها في فقهه في عينه نصف الدية وفي الباقي حكومة عدل وان أصاب الدماغ ونفذت فعليه في العين نصف الدية ومنه الى أن تصل الدماغ حكومة عدل وفي الدماغ حتى نفذت الى الفرق ثلث الدية كذا في محيط السرخسي \* والجراحات التي في غير الرأس والوجه ففيها حكومة اذا أوصحت العظم أو كسرتة اذاني لها أثر وان لم يبق الجراحة أثر فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا شيء عليه وعند محمد رحمه الله يلزمه قيمة ما أنفق عليه الى أن يبرأ كذا في محيط السرخسي \* والجائفة ما يصل الى الجوف من البطن أو الظهر أو الصدر أو ما يتوصل من الرقبة الى الموضع الذي اذا وصل اليه الشراب كان مفطرا فذلك كله جائفة وما فوق ذلك فليس بجائفة ولا يكون في اليدين والرجلين والفخذ والقم والرأس جائفة وان كانت الجراحة بين الاثنين والذ كرحتي فصل الى الجوف فهي جائفة كذا في السراج الوهاج \* وقصاص الشجة يستوفى على مساحة الشجة في طولها وعرضها فاذا كانت في مقدم الرأس أو في مؤخره أو وسطه أو جنبه فعلى مثل ذلك في الشاج في ذلك الموضع بالرأس ولو شججه موضحة فاخذت ما بين قرني المشجوج وهي لا تأخذ ما بين قرني الشاج خير المشجوج ان شاء اقتصر وبدأ من أي جانب شاء حتى يبلغ مقدار طول الاولى الى حيث يبلغ ثم يكف وان شاء أخذ الارض وان كانت أخذت ما بين قرني الشاج أيضا يفضل فان شاء أخذ الارض وان شاء اقتصر ما بين قرني الشاج ولا يزيد وان كانت في طول رأس المشجوج وهي تأخذ من جهة الشاج الى فقهه فان شاء أخذ الارض وان شاء اقتصر الى مثل موضعهما من رأسه ولا يزيد عليه وان كانت من جهة المشجوج الى فقهه ولم يبلغ من الشاج الا الى نصف ذلك فان شاء أخذ الارض وان شاء اقتصر مقدار شجته الى حيث يبلغ ويبدأ من أي الجانبين كذا في الذخيرة والمحيط \* شججه عشرين موضحة ان لم يتخلل البرء تجب دية كاملة في ثلاث سنين وان يتخلل البرء يجب كمال الدية في سنة واحدة كذا في الكافي في باب المتفرقات \* ومن شيخ رجلا موضحة فذهب عقله أو شعر جميع رأسه فلم يثبت دخل أرض الموضحة في الدية ولم يدخل أرض الموضحة في غير هذين وان تناثر بعض الشعر أو شيء يسير منه فعليه أرض الموضحة ودخل فيه الشعر وهذا اذا لم يثبت شعر رأسه

المختلفة \* كفل عن رجل بألف عليه بأمره فأحال الطالب غريمه به عليه على أن يؤديه من الكفالة جاز وان أحال على الاصيل صحت ولا سبيل للمحتال على التكفيل لانه لم يضمن والحيل والاحتال على النقص وبالنقص برى المحتال عليه \* عليه مال وبه كفيل فأحال الكفيل

الطالب بالمال على رجل وقبل المحتال عليه برئ الاصيل والكفيل الا أن يشترط الطالب في الحوالة براءة الكفيل خاصة فحينئذ لا يبرأ الاصيل  
 \* كتاب الصلح \* فيه سبعة (٣٠) فصول الأول في المقدمة وهو على ثلاثة أضراب عن اقرار وانكار وسكوت والكل جائز  
 عندنا ولا خلاف أن

صلح الفضولي جائز بان  
 يقول الفضولي أقر المذني  
 عليه بسر عندي بأنك  
 على حق في دعوائك فصالحني  
 على كذا وضمنه صح  
 وطريق الضمان أن يقول  
 الفضولي صالح من دعوائك  
 على كذا على أي ضامن أو  
 على مالي أو صالحني من  
 دعوائك على فلان على كذا  
 وأضاف العقد الى نفسه أو  
 ماله صح وطولب الفضولي  
 بالبدل ثم يرجع على المصالح  
 عليه ان كان الصلح بامر  
 والامر بالصلح والخلع أمر  
 بالضمان لعدم توقف صحتهما  
 على الامر فنصرف الامر  
 الى اثبات حق الرجوع  
 بخلاف الامر بقضاء الدين  
 ونحوه على ما عرفت في  
 الجامع \* ثم الصلح ان كان عن  
 دعوى في محدود على أحد  
 النكدين والكيلى أو الورثي  
 كالير والحديد لا يشترط  
 قبض بدل الصلح في المجلس  
 ثم المكيل والموزون اذا كانا  
 معينين أو غائبين في ملك  
 المصالح أي المذني عليه جاز  
 ويتعلق العقد بالسمى وان  
 مشارين ولم يسم قدرهما  
 جاز ويتعلق بالشارية  
 فان موصوفان في النعمة يشترط  
 بيان القدر والوصف  
 لا الاجل فلو بين الاجل  
 وزم ثم وما وقع عليه الصلح

أما اذا ثبت ورجع كما كان فلا يلزمه شيء هكذا في الجوهرة النيرة \* ولو شجر رجلا في حاجه موضحة خطأ  
 وسقط فلم يثبت كان عليه نصف الدية ودخل ارض موضحة في ذلك كذا في السراج الوهاج \* وان ذهب  
 سمعه أو بصره أو كلامه فعليه أرش الموضحة مع الدية قالوا هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
 وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشجة تدخل في دية السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر كذا في  
 الهداية \* ومن شجر رجلا موضحة عمدا فذهب عيناه فلا قصاص في شيء منه عند أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى ويجب الدية فيهما وقال في الموضحة القصاص والدية في البصر وروى ابن سميعة عن محمد رحمه الله  
 تعالى أنه يجب القصاص في الموضحة والعينين كذا في الكافي \* رجل أصلع ذهب شعره من كبر فشجه  
 موضحة انسان متعمدا قال محمد رحمه الله تعالى لا يقتص وعليه الارش وان قال الشاج رضيت أن  
 يقتص مني ليس له ذلك وان كان الشاج أيضا أصلع فعليه القصاص كذا في محيط السرخسي \* وفي  
 واقعات الناطقي موضحة الاصلع أنقص من موضحة غيره فكان الارش أنقص أيضا وفي الهاشمية  
 يستويان وفي المنتقى شجر رجلا أصلع موضحة خطأ فعليه للشجة أرش دون الموضحة في ماله وان شجه  
 هاشمية ففيها أرش دون ارش الهاشمية على عاقلة كذا في المحيط \* والله أعلم

### باب التاسع في الامر بالجناية ومسائل الصبيان وما يناسبها

رجل أمر غيره بأن يقتله فقتله بسيف فلا قصاص فيه ولا يلزمه الدية في أصح الروايتين عن أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولو أمره أن يقطع يده أو يبقأ عينه ففعل فلا ضمان  
 في الوجهين كذا في الظهيرية \* في المنتقى رجل قال اغيره اقطع يدي على أن تعطيني هذا الثوب أو هذه الدراهم  
 ففعل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم كذا في المحيط \* ولو قال بعث دمي منك بفلس فقتله يجب  
 القصاص كذا في الظهيرية \* رجل قال لا آخراقتل ابني أو اقطع يد ابني وهو مغير يجب عليه القصاص  
 وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أستحسن في ذلك وأغرمه الدية ولو قال اقتل عبيدي أو اقطع يده  
 ففعل فلا شيء عليه من الضمان كذا في الواقعات الحسامية \* ولو قال اقتل أخى فقتله والا أمر وارثه قال أبو  
 حنيفة رحمه الله تعالى أستحسن أن آخذ الدية من القاتل ولو أمره أن يشجه فشجه فلا شيء عليه فان مات  
 كان عليه الدية كذا في الظهيرية \* ولو قال لرجل اقتل أبي فقتله فعلى القاتل الدية لا يئنه ولو قال اقطع يد  
 أبي فقطعه فعليه القصاص كذا في الواقعات الحسامية \* رجل قال لعبد الغير اقتل نفسك فقتل نفسه فعليه  
 قيمته كذا في الظهيرية \* في المستقى رجل قال لا آخراجت على فرماه بجحر فجرحه جرحا يعاش من مثله ويسمى  
 جانيا ولا يسمى قاتلا ثم مات من ذلك فلا شيء على الجاني وان جرحه جرحا لا يعاش من مثله فهذا قاتل ولا  
 يسمى جانيا فعليه الدية ولو قال اجن على فقتله بالسيف لم أقتص منه وجعلت عليه الدية في ماله كذا في  
 المحيط \* ولو أمر سبي صبيًا بقتل انسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل ولا ترجع عاقلة الصبي على  
 عاقلة الامر كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان المأمور عبد ابرجع مولى له بعد ما دفع على الامر كذا في  
 شرح الزيادات للعتابي \* رجل أمر صبيًا بقتل رجل فقتله كانت الدية على عاقلة الصبي وترجع عاقلته  
 على عاقلة الامر كذا في خزائن المفتين \* وان كان المأمور عبدًا محجورًا صغيرا أو كبيرًا يخبر مولاه بين الدفع  
 والقداوم أو ابا اختار رجح بالاقول على الامر في ماله كذا في شرح الزيادات للعتابي \* ولو أمر بالغ بالغا  
 بذلك كان الضمان على القاتل ولا شيء على الامر كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أمر صبيًا بقتل دابة  
 انسان أو يخرق ثوبه أو يأكل طعامه ففعل فضمناه على الصبي في ماله ويرجع بذلك على الامر ولو أمر  
 الصبي بالغ بذلك ففعل لم يضمن الصبي كذا في محيط السرخسي \* ولو أن عبدا أدونا أمر صبيًا بتخريق

يكون عوضا فما صلح غنا صلح بدلا ولو كان البدل دراهم يحتاج الى بيان القدر لا الصفة ويقع على نقد  
 البدل الدراهم والدنانير عند الإطلاق وان اختلفت النقود فعلى الغلب وان استوت لا يصح بلا بيان ويجوز الصلح عليهم أي على النكدين

حالة ومؤجلة كالبيع والنقدان لمعتبة لا يحتاج الى ذكر القدر والصفة لتعلق العقد بالعين قال السرخسي رحمه الله تعالى ان وقع على دين وكفل فحكمه حكم الثمن وعلى عين فحكمه حكم المبيع وعلى منفعة فحكمه الاجارة وكل (٣١) منفعة تستحق بالاجارة تستحق به

والا فلا فوصالح على سكنى دار مائة سنة صرح وان ابدأ أو حتى يموت لا كفاي الاجارة وان في دار فصالح على بيت منها أو من غير هاصح وقد مر في الدعوى وإن الدعوى في دين فصالحه على بعضه جاز ولم يكن له طلب الباقي بالحجة \* في يدور بئذار وأحدهم حاضر ادعى رجل حقاقه فصالحه الحاضر جاز وهو متبرع لا يرجع به على الغائب لجواز صلح القضولى وان صالح على أن يكون حقه له لا الورثة الاخرى قام مقام المدعى على حجة المدعى فان برهن المدعى أخذه خاصة وان لم يكن له بيينة رجع بحصة سائر الورثة على المدعى كما لو اشترى عبدا من رجل هو غصب في يد آخر ان أثبت ذلك بالبيينة على الغاصب سلم له وان عجز رجع على البائع بالثمن

### ● الثاني في الدين ●

ادعى ألف درهم فصالحه على عشرة دنانير الى شهر لم يجز \* ادعى ألف درهم سود حالة فصالحه منكرا على ألف جيات الى سنة أو ألفا جيات الى سنة فصالحه منكرا على ألف سود حالة لم يجز لانه يعاوضه الجوده بالاجل وانه حرام \* ادعى ألف درهم الى أجل فصالحه

ثوب انسان أو أرسل صيدا في حاجته فغصب الصبي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بضمن الامر ولو امره بقتل رجل ففعل لا يضمن الامر كذا في فتاوى فاضيلان \* عبد ماذون صغير أو كبير أمر عبدا محجورا أو ماذونا صغيرا أو كبيرا بقتل رجل فقتله وخير المولى بين الدفع والفداء رجع بالاقل في رقبة الامر كذا في المحيط \* وان كان الامر عبدا محجورا أو مأمورا كذا في الاختار مولى القاتل الدفع أو الفداء لا يرجع على مولى الامر في الحال ولكن يؤاخذ به بعد العتق ولو كان الامر صغيرا ههنا لا يؤاخذ به بعد العتق أيضا وان كان المأمور حرًا صغيرا والامر عبدا محجورا تجب الدية على عاقلة الصبي ولا يرجعون على مولى العبد لا في الحال ولا بعد العتق كذا في شرح الزيارات للعتابي \* مكاتب صغير أو كبير أمر عبدا محجورا أو ماذونا صغيرا أو كبيرا بقتل رجل وقتل ودفعه مولاؤه أو فداءه يرجع على المكاتب بقيمة العبد الا أن تكون قيمة العبد أكثر من عشرة آلاف درهم فيشذرجع بعشرة آلاف درهم الا عشرة فان عجز المكاتب كان لمولى القاتل أن يتبع مولى المكاتب ويطالبه ببيعه وان أعتق بعد ما عجز أو قبل العجز فان شاء مولى العبد المدفوع اتبع المعتق بالاقل من قيمة عبده ومن قيمة المعتق وان شاء اتبع المعتق بجميع ذلك كذا في المحيط \* وان كان الامر مكاتبًا صغيرا أو كبيرا والمأمور صبي حرتجب الدية على عاقلة الصبي وترجع عاقلته على المكاتب بالاقل من قيمته ومن الدية لان هذا حكم جنابة المكاتب كذا في شرح الزيارات للعتابي \* فان عجز المكاتب ورد في الرق فان كان عجز قبل أن يقضى القاضى بقيمته للعاقلة بطل حق العاقلة عن المكاتب وان كان عجز بعد ما قضى القاضى عليه بالقيمة للعاقلة قبل الاداء فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى بطل حقهم عنه في الحال وتأخر الى ما بعد العتق وعلى قولهما لا يطل ويؤاخذ به في الحال كذا في المحيط \* وان عجز بعد القضاء وأدى شيئا من ذلك فما أدى يسلم لعاقلة القاتل وما لم يؤد بطل عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يطل لكن يباع بما بقي من دينهم (١) الا أن يقدم المولى كذا في شرح الزيارات للعتابي \* فان أعتقه المولى بعد العجز وبعد ما قضى القاضى عليه بالقيمة فعاقلة القاتل بالخيار ان شاء ضمنوا المولى قيمته لا غير ويرجعون بالباقى على المعتق وان شاء ضمنوا العبد وما ذكر أن لهم أن يضمنوا المولى أو العبد قولهما فاما عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى فليس لهم تضمين المولى اذ ليس لهم تضمين العبد للعالم فالمولى ما أعتق عبدا مذبونا فلهذا لا يضمن ولو لم يعجز ولكنه أدى فعتق وكان قبل قضاء القاضى عليه بالقيمة أو بعد القضاء فالعاقلة ترجعون عليه بالقيمة حاله الا أنهم يرجعون بحسب ادائهم وهم يؤتون في ثلاث سنين في كل سنة ثلث الدية ويرجعون في السنة الاولى بثلث القيمة وفي السنة الثانية بثلث آخر وفي السنة الثالثة بثلث آخر كذا في المحيط \* وان كان الامر والمأمور مكاتبين يجب الضمان على القاتل ولا يرجع على الامر كذا في شرح الزيارات للعتابي \* رجل أمر آخر أن يضرب عبده سوطا فضربه سوطا وشجه موضحة أو قطع يده فمات من ذلك فقد بطل نصف الجنابة في النفس ويلزم الحاق النصف كذا في مختصر الجامع الكبير \* رجل له عبداً مر رجلا أن يضربه سوطا فضربه سوطين وضربه المولى سوطاً ثم ضربه أجنبي سوطاً آخر ثم مات من ذلك كله فعلى عاقلة المأمور أن ترضى السوط الثاني مضر وبالسوط اوسط من قيمته مضر وبأربعة أسواط وعلى عاقلة الاجنبى أرض السوط الرابع مضر وبأربعة أسواط وثلث قيمته مضر وبأربعة أسواط ويطول ما سوى ذلك فان كان المأمور ضربه ثلاثة أسواط والمسئلة بها الهافه وكذلك الا أن على عاقلة المأمور أرض السوط الثالث أيضا وعلى الاجنبى أرض السوط الخامس مضر وبأربعة أسواط

(١) قوله الا أن يقدم أي يعطيهم الفداء والضمير للعاقلة ولو قال الا أن يقدمه أي العبد لكان أظهر

اه صحيحه

على ألف جيات حالة جاز لانه برأ من المدعى عليه كما لو ادعى ألفا جيات حالة فصالحه على ألف سود وأقل حال او مؤجل جاز ويكون برأ من المدعى \* باع عبداً بالف سود فصالحه على ألف ومائة بنهر جاز لم يجز وكذا اذا صالحه على كيلي أو وزني موصوف لانه بيع لانه قبول بالدين

وسبع مائين عنده لا يجوز ان تقدمه في المجلس وان ذكر شرائط السلم لان رأس المال دين \* له على آخر ألف غله فصالحه على نصفها جازا  
تقدمها اليه لا يجوز وفي قول الثاني (٣٢) رحمه الله تعالى الأول يجوز وان تفرق قبل قبضه فله خمسمائة \* فلو صالح عن ألف على مائة

على ان يبيع به ثوبا لا يبيع  
لاه مضافة في مضافة \* له على  
آخر ألف فصالحه على عبد  
عين جاز فالصالح ان الصلح  
على أجود أنقص قدرا من  
حقه لا يجوز وان على المثل  
أو أقل قدرا وجودة جاز \* له  
على آخر ألف فدفع المديون  
اليه نصف ما من جهة الصلح  
ياخذ الصلح ثم أراد الاسترداد  
له ذلك وان كان أعطاه قرضا  
لا يملك الاسترداد \* وعن  
الثاني ادعى عليه ألفا  
فأنكر فصالحه على مائة أو  
ادعى المديون القضاء فأنكر  
الطالب فصالحه على مائة  
جاز وبرئ عن الباقي سواء  
قال أبرأته عن الباقي  
أو لا لكن لا يبرأ فيه ما بينه  
وبين الله تعالى ان كان كاذبا \*  
له عليه ألف معاومة الوزن  
فأداه ألفا مجهولة الوزن  
لا يصح ولو على وجه الصلح  
يجوز ويحمل على انه أقل \*  
قضى دينه ذراهم فقال الدائن  
انه زبوني فقال أنفقها فان  
لم ترجع فرتها الى فأخذها  
على هذا الوجه ولم يثقل له  
الرجوع بخلاف ما اذا اشترى  
جارية فوجدها عيبا فقال  
البائع اعرضها على البيع  
فان اتفق البيع والاردها  
على فلم يثقل البيع لا يملك  
الرجوع بالعرض لان  
العرض دليل الرضا \* وفي  
السبع اقتضى من رجل

وثلث قيمته مضروبا بخمسة أسواط كذا في محيط السرخسي \* عبد بن رجلين أحدهما صاحبه أن  
يضربه سوطا فضر به سوطا ثم ضربه سوطين ثم أعتقه الضارب ثم ضربه سوطا آخر فبات من ذلك كله  
فعلى الضارب نصف أرض الثاني مضروبا بسوطا في ماله \* وعليه أيضا ان كان موسرا الشريك نصف قيمته  
مضروبا بسوطين \* وعليه أرض السوط الثالث مضروبا بسوطين ونصف قيمته مضروبا بثلاثة أسواط في ماله  
ومع ذلك كله يستوفى منه المعتقد نصف القيمة التي أحال الشريك \* وما بقي لورثة العبد فان لم يكن له وارث لم  
يرث المعتقد من ذلك وورثه أقرب الناس اليه من عصبه للمعتقد وان كان المعتقد معسرا فعلى الضارب نصف  
أرض السوط الثاني مضروبا بسوطا في ماله وعلى عاقلة أرض السوط الثالث مضروبا بسوطين ونصف قيمته  
مضروبا بثلاثة أسواط يأخذ المولى الذي لم يعتق من ذلك نصف قيمته مضروبا بسوطين وما بقي فنصفه للمولى  
الذي لم يعتق ونصفه لعصبه المعتقد كذا في مختصر الجامع \* عبد بن رجلين قال أحدهما صاحبه اضربه  
سوطا فان ردت فهو حر فضر به ثلاثة أسواط فبات من ذلك كله فعلى الضارب نصف أرض السوط الثاني  
مضروبا بسوطا في ماله وعلى المعتقد ان كان موسرا الشريك نصف قيمته مضروبا بسوطين وعلى الضارب أرض  
السوط الثالث مضروبا بسوطين ونصف قيمته مضروبا بثلاثة أسواط ويكون ذلك على عاقلة فستوفىها  
أو لبياء العبد ويأخذ المعتقد من ذلك ما غرم ويكون الباقي لورثة العبد وان لم يكن له وارث فله عاقلة  
وان كان المعتقد معسرا فلا ضمان عليه وعلى الضارب الضمان كما وصفنا كذا في محيط السرخسي \* الا  
أرض السوط الثالث كذا في مختصر الجامع الكبير \* ويكون نصفه في ماله ونصفه على العاقلة فبأخذ  
الضارب من ذلك نصف قيمة العبد مضروبا بسوطين فان بقي شيء فلورثة العبد كذا في محيط السرخسي \* وان  
لم يكن له وارث فنصفه للمولى المعتقد ونصفه لأقرب الناس الى الضارب من العصبه وهذا قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى كذا في مختصر الجامع الكبير \* ولو كانت المسئلة بجهاها ثم ضربه الاخر سوطا ثم ضربه  
الاجنبى سوطا فبات من ذلك كله فعلى المأمور نصف أرض السوط الثاني مضروبا بسوطا في ماله للشريك  
وعلى عاقلة المأمور ان كان المعتقد موسرا أرض السوط الثالث مضروبا بسوطين وسدس قيمته مضروبا بخمسة  
أسواط وعلى الآخر أرض السوط الرابع مضروبا بثلاثة أسواط وثلث قيمته مضروبا بخمسة أسواط في ماله  
وعلى عاقلة الاجنبى أرض السوط الخامس مضروبا بأربعة أسواط وثلث قيمته مضروبا بخمسة أسواط  
ويكون ما أخذ من عاقلة الاجنبى ومن الآخر ومن المأمور للعبد وبأخذ المأمور من الآخر نصف قيمة العبد  
مضروبا بسوطين ويرجع الآخر بذلك في مال العبد وما بقي من ماله فللعصبه المولى الا حر ان لم يكن للعبد  
عصبه كذا في محيط السرخسي \* وان كان الآخر معسرا فعلى المأمور نصف أرض السوط الثاني في ماله  
وأرض السوط الثالث وسدس قيمته مضروبا بخمسة أسواط نصف ذلك عليه ونصفه على عاقلة وعلى الآخر  
ما قد وصفنا اذا كان موسرا الا أن ذلك على عاقلة وعلى الاجنبى ما قد وصفنا وبأخذ المأمور من ذلك نصف  
قيمة العبد مضروبا بسوطين وما بقي فهو ميراث لعصبه المولى كذا في مختصر الجامع الكبير \* في العيون اذا  
قال لرجلين اضربا كل واحد مائة سوط فليس لاحدهما أن يضرب المائة كلها وان ضربه أحدهما  
تسعة وتسعين وضربه الآخر سوطا واحدا ففي القياس يضمن ضارب الاكثر وفي الاستحسان لا يضمن كذا  
في التتارخانية \* رجل أعطى صبيا سلاحا لم يسكه فعطى الصبي بذلك تجب دية الصبي على عاقلة المعطى  
ولو لم يسله أمسكه الختار أنه يضمن أيضا ولو دفع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه أو غيره لا يضمن  
الدافع بالاجماع كذا في الخلاصة \* ولم يرد قوله عطب الصبي أن الصبي قتل نفسه فان هناك لاضمان  
على المعطى انما أراد به أنه سقط من يده على بعض بدنه وعطبه به كذا في التتارخانية \* رجل قال لصبي  
محبورا صعد هذه الشجرة وانفض لي ثوبها فصعد الصبي وسقط وهلك كلان على عاقلة الآخر دية الصبي

وكان كذا  
يرد عليها \* اشترى منه بدراهم بخارية أو استقرض منه دراهم بخارية ولقيه في بلد آخر ولا يقدر على البضارى أحل مدة ذهابه ويستوفيه

منه بكفيل عليه دين فأعطاها في الطريق في وقت غلبة الصوم ان استولى للصوم له الامتناع عن القبض لانه كالتاوى باع ابريما وسله ثم جاء المشتري زاعما نقصانه ان كان مما يدخل بين الوزين أو يكون بسبب الهواء إلى الطلب وان (٣٣) أكثر ان سبق من المشتري اقرار

بقبض حقه لا عليك الدعوى والامتنع من الثمن قدس نقصان أو رجع ان قبل نقد الثمن أو بعده

**نوع في المشترك**

له عليه ألف إلى سنة فصالحه على أن يعطى بها كفيلاً أو يؤخره إلى سنة أخرى يجوز وكذا لو كان به كفيل فأعطاها كفيلاً آخر وأبرأ الكفيل الاول وأخره سنة يجوز ولو صالحه على أن يجعل له نصف المال على أن يؤخر عنه مابقي إلى سنة أخرى وقبل حلوله استحق لم يرجع عليه حتى يجعل الاجل وكذا لو وجد زوفاً أو ستوقه وان صالحه على عبد فوجده عينا فرتد ان عاد اليه بالفسخ يعود الاجل وان عاد بالمال حالاً وكذا لو كان بالمال كفيل أو رهن في يد المرتهن فالرهن والكفيل على حاله ولو جعل دينه حالاً فهو حال وليس يصلح لان الاجل حق المطالب وقد أبطله وكذا لو قال أبطلت الاجل أو تركته أو جعلته حالاً أمالو قال برئت من الاجل بالضم لم يسطر فلو قال أبرأتك أو برئت من الاجل بالفتح بطل الاجل ولو قال لا حاجة لي في الاجل لا يسطر ادعى عليه ألفاً فأكره ثم صالحه على أن باعه بها

وكذا لو أمره بمحمل شيء أو كسر حطب ولو قال لصبي اصعد هذه الشجرة وانقض الثمار ولم يقل لي ففعل الصبي ذلك وعطب اختلف المشايخ والصحيح أنه يضمن سواء قال انقض لي الثمر أو قال انقض ولم يقل لي كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الجامع الصغير قال لعبد الغير ارق هذه الشجرة وانقض الثمر لك أكله أنت ففعل وسقط مات لم يضمن ولو قال حتى آكله والمسئلة بخلافها ضمن كذا في المحيط ولو أمر عبد الغير بكسر الحطب أو بعمل آخر ضمن ما ولاد منه كذا في الخلاصة \* رجل جل صبياً على دابة وقال له امسكها لي ولم يكن له منه سبيل فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمله دينه سواء كان الصبي عن يركب مثله أو لا يركب وان سار الصبي الدابة فاقوطاً انساناً فقتله والصبي مستمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها وان كان الصبي عن لا يسير على الدابة لصغره ولا يستمسك عليها فدم القتل هدر وان سقط عن الدابة والدابة تسير فمات الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال سواء سقط بعد ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة أو لا يستمسك كذا في فتاوى قاضيان \* واذا جل الرجل مع الصبي على الدابة ومثله لا يضرب ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة انساناً فقتلته فالدابة على عاقلة الرجل خاصة وعليه الكفارة ولو كان الصبي يضرب الدابة ويسير عليها فالدابة على عاقلة ما جميعاً ويرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل كذا في المبسوط للرخسي \* ولو أن عبداً جل صبياً حراً على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي تكون في عنق العبد يدفعه المولى به أو يفدى وان كان العبد مع الصبي على الدابة فسار عليها فوطئت الدابة انساناً ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدابة وفي عنق العبد نصفها كذا في فتاوى قاضيان \* واذا جل الحر الكبير العبد لصغير على الدابة ومثله يضربهما ويستمسك عليهما ثم أمره أن يسير عليهما فاقوطاً انساناً فذلكت في عنق العبد يدفعه به مولاه أو يضديه ويرجع مولاه بالقل من قيمته ومن الارش على الغاصب ولو حمله عليهما هو ولا يضرب الدابة ولا يستمسك عليها فسارت الدابة فوطئت انساناً فدمه هدر وان كانت واقفة حيث أوقفها لم يصير جانيها حتى لو ضربت رجلاً يدها أو رجلاً أو كلمته لاشي على الصبي فيه والضمان على الذي أوقفها على عاقلة الآن يكون أوقفها في ملكه فحينئذ لا ضمان عليه كذا في شرح المبسوط \* رجل رأى صبياً على حائط أو شجرة فصاح به الرجل وقال لا تقع فوق الصبي ومات لا يضمن الرجل القاتل ولو قال لا تقع فوق الصبي ومات يضمن القاتل دينه كذا في فتاوى قاضيان \* صبي في يديه فخذبه انسان من يده والاب مستمسك حتى مات فدية الصبي على الجاني ويرث منه الاب ولو جنيها حتى مات فالدابة عليها ما ولا يرث الاب كذا في الواقات الحسامية \* صبي مات في الماء أو سقط من السطح فمات فان كان ممن يحفظ نفسه لاشي على الابوين وان كان ممن لا يحفظ نفسه فعليهما الكفارة ان كان في حجرهما وان كان في حجر أحدهما فعليهما الكفارة هكذا عن نصير وعن أبي القاسم في الوالدين اذ لم يتعاهدا الصبي حتى سقط من سطح ومات أو احترق بالنار لاشي عليهما الا التوبة والاستغفار واختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى على أنه لا كفارة عليهما ولا على أحدهما الا أن يسقط من يده والفتوى على ما اختاره أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* الام اذا تركت الصبي عند الاب وذهبت والصبي يقبل ثدي غيرها فلم يأخذ الاب للصبي فطرا حتى مات جوعاً فالاب آثم وعليه الكفارة والتوبة وان كان لا يقبل ثدي غيرها وهي تعلم بذلك فالآثم عليها فهي التي ضيعته وعليها الكفارة حكاية عن نصير وينبغي أن تكون المسئلة مختلفة كالمسئلة الاولى كذا في المحيط \* بنت ست سنين حمت وكانت جالسة الى جنب النار فخرجت الام بعد خروج الاب الى بعض الجيران فاحترقت الصبية فماتت لاديه على الام لكن اذا كان لها مال يعجبني أن تعتق رقبة مؤمنة والاصامت شهرين متتابعين وتكون على تأمف وندامة واستغفار لرعل الله

(٥ - فتاوى سادس) عبداً فهو اقرار بالمال بخلاف ما اذا صالحه على هذا العبد فانه لا يكون اقرار بالمال وكذا بشره اجارية له على أن لا أمره بالخيار فانتري كذلك ثم قال الأمر للوكيل رد الجارية لا حاجة لي فيها لا يكون فسخاً لانه أمر بالنقض فلا يكون نقضاً وقوله



لا حاجة في استغنامه فلا يكون نقصا باع من رجل عبد الهما بالف فأقرأ أحدهما أنه كان للشري عليه خمسة قبل البيع يرى المشتري من حصة المقر ولا شيء عليه لشريكه (٣٤) بخلاف ما لو قبض منه شيئا فإنه يشاركه فيه ولو أبرأه من نصيبه أو وهبه أو جنى عليه جناية

موجبة للأرض حتى سقط الدين لم يكن لشريكه الرجوع وكذا لو صالحه عن العبد الموجب للقصاص على مال ولو أفسده متاعا حتى صار مستوفيا في رواية أبي سليمان لا يشاركه بلا خلاف وفي رواية أبي حفص يشاركه عند محمد رحمه الله تعالى كالوعصب منه شيئا ساوى حصته ولو كان له ما على امرأتين فترجها أحدهما على حصته لا يشاركه الآخر ولو استقرض أحدهما أو اشترى بعد ثبوت الدين له ما يشاركه الآخر وإن أراد أحدهما أن يستوفي حصته على وجه لا يكون للشريك الآخر المشاركة معه يبيع الدائن من المديون كذا من زيب بمقدار ما يخصه من الدين ثم يبرئه عن نصف الدين القديم ويأخذ منه ثمن الزيب فلا يشاركه فيه لعدم الشراكة فيه

نوع فيما يشترط قبضه في المجلس

صالح من دعوى الدين على دراهم واقترا فقبل قبض بدل الصلح يجوز لانه ان عن اقرارا فاتفق عن عينيدين بزعمهما وان عن انكار في زعم المدعي كذا وفي زعم المدعي عليه بدل المال

يعقوب عنها وهذا استحباب والكلام في وجوب الكفارة ما مر كذا في الظهيرية \* وفي الاصل اذا غصب الرجل صياحرا وذهب به فمات فهذا على وجهين اما ان مات بأمر لا يمكن الاحتراز والتحفط عنه بان أصابته حتى وفي هذا الوجه لا ضمان على الغاصب بالاجماع واما ان مات بأمر يمكن الاحتراز والتحفط عنه بان قتل أو أصابه حجر أو سقط عليه حائط أو زلت صاعقة من السماء فإصابته قتلته أو نهشته حية أو أكله سبع أو تردى من حائط أو جبل فان الغاصب يضمن في قول علمائنا الثلاثة وأجمعوا على أنه لو قتل الصبي نفسه فلا ضمان على الغاصب وفي العبد يضمن مات بأمر يمكن التحرز عنه أو بأمر لا يمكن التحرز عنه كذا في المحيط \* ولو غصب صبيًا وقربه إلى المهالك فهل كان عليه دية إن كان حرا كذا في فتاوى قاضيان \* واذا قتل الصبي المغصوب رجلا لم يكن على الذي اغتصبه من ذلك شيء كذا في المحيط \* واذا أودع صبي عبدًا فقتله فعلى عاقلة القيمة وإن أودع طعاما فأكله لم يضمن وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الوجهين وعلى هذا إذا أودع العبد المحجور مالا فاستهلكه لا يؤاخذ بالضمن في الحال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويؤاخذ به بعد العتق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤاخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف الأقراض والاعارة والبيع والتسليم في العبد والصبي والخلاف في الصبي العاقل في الصحيح حتى يضمن غير العاقل بالاجماع وإن استهلك مالا من غير أيداع ضمن كذا في الكافي \* الأب إذا ضرب الابن في أدب أو الوصى ضرب البتيم فمات يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن ضربه المعلمان كان بغير ذنبهما فلا ضمان على أحد زوج ضرب زوجته في أدب فمات ضمن وعلى الأب الكفارة والدية وعلى المؤدب الكفارة دون الدية وعلى الزوج الكفارة والدية جميعا كذا في الواقع الحسامية \* والوالدة إذا ضربت ولدها الصغير للتأديب فلا شك أنها تضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد اختلف فيه المشايخ على قولهما بعضهم قالوا لا تضمن وبعضهم قالوا هي ضامنة كذا في المحيط \* رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الوالد دية ولا يرثه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرث الوالد ولا يضمن كذا في فتاوى قاضيان \* الحجام أو الفصا أو البزاع أو الختان إذا جرح أو فسد أو برغ أو ختن باذن صاحبه فسرى إلى النفس ومات لم يضمن كذا في السراجية \* البزاع أو الفصا أو الحجام إذا برغ أو فسد أو جرح وكان باذن المولى في العبد أو باذن المولى في الصبي وسرى إلى النفس ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الختان في هذا فهو لا يضمنون السراية بلا خلاف كذا في المحيط \* ذكر ابن ميمونة عن محمد رحمه الله تعالى لو أن ختانا ختن صبيًا بأمر والده فجرت الخديعة فقطعت الحشفة فمات الصبي فعلى عاقلة الختان نصف الدية وإن عاش الصبي فعلى عاقلة الختان كمال الدية كذا في محيط السرخسي \* وهذا الذي ذكرنا فيما إذا قطعت الحشفة ومات أنه يجب نصف الدية رواه محمد رحمه الله تعالى ذكر هذه الرواية في مجموع النوازل وذكر في الاصل أنه لا يجب شيء إن مات وهكذا ذكر في جنائيات العتاق كذا في الذخيرة \* والله أعلم

### الباب العاشر في الجنين

إذا ضرب بطن امرأة حامل مسلمة أو كافرة فالقتل جناية ميتا حرا ذكرًا كان أو أنثى فعلى عاقلة الغرة وهي عبدًا أو أمه أو فرس قيمته خمسة دراهم ويكون مورثا عن الولد ولو كان الضارب وارثا لم يرث ولا كفارة فيه كذا في السراجية \* وإن ألقيت ميتتين فغرتان كذا في خزنة المفتين \* والجنين الذي قد استبان بعض خلقه كالظفر والشعر بمنزلة الجنين التام في جميع الاحكام كذا في الكافي \* وإن خرج الجنين بعد الضرر به حيا ثم مات ففيه الدية كاملة والكفارة كذا في المبسوط \* إن ألقيت ميتات ماتت الأم فعليه دية

بقتل

لا مقاط الدين وقبض البدل في معاوضة يتعقد لاسقاط لا يشترط كافي الخلع والعتق على مال \* وإن وقع من

دراهم في الذمة على دناير أو عكسه يشترط قبض البدل في المجلس لانه صرف مال فان وقع من دناير في الذمة على دناير أقل لا يشترط قبضه فيه

لانه اسقاط بعض الخبز وأخذ الباقي وان وقع عن دراهم في الذمة على عشرة دراهم الى شهر جاز لانه حط البعض واخر الباقي ولو عليه مائة درهم فصالحه على خسين فضة نقدانها ان التبرم مثل ما عليه في الجودة أو دونه جاز وان أجود (٣٥) مما عليه لا لانه اعتياض عن الجودة لان الحط لاجلها

والاعتياض باطل \* عليه دراهم لا يعرفان وزنها فصالحه على ثوب أو بر جاز وان على دراهم لا يجوز قياسا كما في البيع ويجوز استحسانا لجوازها اذا كان المصالح عنه أكثر أو مثله وفساده فيما اذا كان أقل فصح من وجهين وفسد من وجه فيرجح الجواز في البيع الجواز في وجهه والفساد فيه ما فيرجح الفساد وان وقع من دراهم في الذمة على كثر رمعين ونقرا فاقبل قبض الكثر جاز لانه اشترى بالدرهم التي على المطلوب كرامعنا ونقرا فقبل قبضه وان وقع عن كثر في الذمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة جاز وان نقرا فقبل قبض العشرة بطل لان من عليه صار مشتريا الكثر الذي عليه بالعشرة \* له عليه ألف فصالحه على مائة الى شهر وعلى مائتين ان لم يعطه الى شهر لا يصح بلهالة المخطوط لانه على تقدير الاعطاء تسمة وعلى تقدير عدمه ثمانية ومن له الجهاد حط الجودة عن عليه أو أبرأه عنها جاز فاذا صالح عن جياذ على نهر جمة يجوز ويجعل حطا بصفة الجودة لا مصارفة ولا صلحا لعدم جوازه وعن محمد رحمه الله

بقتل الام وغرة بالقائها وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا ثم مات فعليه دية في الام ودية في الجنين وان ماتت ثم ألفت ميتا فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين كذا في الهداية \* وانما خرج رأس الولد وصاح بخمار جل وذبحه فعليه الغرة لانه جنين كذا في خزنة المفتين \* رجل ضرب بطن امرأة فآلقت جنينين أحدهما ميت والاخر حي فأت الحى بعد الانفصال من ذلك الضرب على الضارب في الميت منهما الغرة وفي الحى الدية كاملة كذا في الظهيرية \* في المتقي رجل ضرب بطن امرأة فآلقت جنينا حيا ثم مات ثم ألفت جنينا ميتا ثم ماتت الام بعد ذلك ولا رجل الضارب بتون من غير هذه المرأة وليس له ولد من هذه المرأة غير هذا الذي ولدت عند الضربة ولها اخوة من أبيها وأمتها فعلى عاقلة الاب دية الولد الذي وقع حيا ثم مات ترث من ذلك أمه السدس ومابقي فلاخوة هذا الولد من أبيه وعلى الاب كفارتان كفارة في الولد الواقع حيا وكفارة في أمه وأما الولد الذي سقط ميتا فان فيه غرة على عاقلة الاب خمسمائة ويكون للام من ذلك السدس ومابقي فهو للولد الذي وقع حيا لان الغرة انما وجبت بالضربة وهو حي حينئذ وترث الام من ذلك السدس أيضا ويصير ما ورثته الام من جميع ذلك لاختومها كذا في المحيط \* وان كان في بطنها جنينان فخرج أحدهما قبل موتها وخرج الآخر بعد موتها وهما ميتان في الذي خرج قبل موتها خمسمائة وليس في الذي خرج بعد موتها شيء ثم الذي خرج قبل موتها ميتا لا يرث من دية أمه ولها ميراثها منه وان كان الذي خرج بعد موتها خرج حيا ثم مات فعليه الدية وله ميراثه من دية أمه ومما ورثت أمه من أخيه وان لم يكن لأخيه أب حتى فله ميراثه من أخيه أيضا كذا في المبسوط \* واذا ضرب بطن أمه وألقت جنينا ميتا والام حية ينظر ان كان هذا الحمل خرابا ن كل الحمل من المولى يجب الغرة ذكرا كان أو أنثى وان كان الجنين رقيقا ذكرا في ظاهر رواية أصحابنا رجحهم الله تعالى أنه يقوم على الهيئة واللون التي انفصل لو كان حيا ثم اذا ظهر قيمته ينظر ان كان ذكرا يجب عليه نصف عشر قيمته وان كان أنثى يجب عليه عشر قيمتها ولو ضاع الجنين ولم يكن تقويمه باعتبار لونه وهيئته على تقدير أنه حي ووقع النزاع في قيمته بين الضارب ومولى الامة المضروبة كان القول قول الضارب كذا في المحيط \* وما وجب في جنين الامة فهو في مال الضارب يؤخذ منه حالا في ساعته ورواه الحسن رحمه الله تعالى وما وجب في جنين الحرته فهو على عاقلة الضارب الى سنة كذا في شرح الطحاوي \* وفي المتقي رجل ضرب بطن أمه وألقت جنينا ميتا وماتت الام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى على الضارب قيمة الام في ثلاث سنين كذا في الذخيرة \* وان ضرب بطن أمه فاعتق المولى ما في بطنها ثم ألفت جنينا حيا ثم مات فعليه قيمته حيا ولا يجب الدية وان مات بعد العتق كذا في الكافي \* واذا باع الامة بعد الضرب ثم ألفتها فالغرة للبايع واذا كان الاب عبدا وقت الضرب ثم عتق ثم خرج الجنين فلا شيء للاب اذا لم يمت حال الجنين وقت الضرب هكذا في خزنة المفتين \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أعتق ما في بطن أمه ثم ضرب بطنها فآلقت جنينا ميتا وله أب حرف على الضارب ما في جنين الحرته وذلك الغرة وهي للاب دون المولى كذا في المحيط \* واذا عتق أبو الجنين أو أمه قبل الضرب فهو أحق من المولى كذا في خزنة المفتين \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامته الحبل أحد الولدين اللذين في بطنك حر ثم مات فضر بطنها فآلقت جنينين ميتين غلام وجارية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى على الحبا في الغلام نصف غرة وذلك نصف خمسمائة وعليه أيضا في الغلام ربع عشر قيمته لو كان حيا وعليه في الجارية نصف خمسمائة ونصف عشر قيمتها كذا في المحيط \* والمرأة اذا ضربت بطن نفسها أو شربت دواء لتطرح الولد متعمدا أو عالجت فرجها حتى سقط الولد ضمن عاقلتها الغرة فان فعلت بغير ادب الزوج وان فعلت باذنه لا يجب شيء كذا في الكافي \* امرأ شربت دواء ولم تتعمده اسقاط الولد فلا شيء عليها كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى النسفي سئل عن مختلعة وهي حامل احتسالت

تعالى له عليه ألف فقال الدائن ان دفعت نصفها فالنصف الباقي مؤخر عنك سنة والا فالألف عليه حاله جاز قال أبو الفضل هذا على خلاف جواب الأصول \* وعن الثاني رحمه الله تعالى عليه ألف حاله قال على كل مائة منها وأنت ترى من الباقي ان أعطاه قبل التفرق فهو

بري . والابطال الصلح . وعن الامام له على آخر آتف صلحه على تسمائه على أن يعطيه الما قبل الليل فلم يعطه حتى ذهب الليل فالصلح تام وليس عليه الاسماء . وعنه انه اذا لم يعطه (٣٦) في هذا الوقت فالمال عليه على حاله ويكون على ما شرطه . ويجوز الاعتراض عن الاجل بين

الكتاب والمولى حتى لو قال لمولاه زدي في الاجل حتى ازيدك في البذل او قال احط عني من بدل الكتابة كذا حتى اترك حتى في الاجل وأعمل لك البذل صح ولا يجوز الاعتراض عن الاجل بين الحربين ولا يجوز بيع الدرهم بالدرهمين بين المولى والكتاب الصلح عن الشفعة باطل وبطل الشفعة وفي الكفالة بالنفس روايتان في بطلان الكفالة في رواية أبي حفص يبطل وبه يفتي وقد مر . المسروق منه صالح السارق على أن يعطيه مائة درهم على أن يقر بالسرقة ان كان المسروق قائما يصح والا فلا . وعن الثاني برهن الطالب أنه صلحه من الذي عليه على مائة وثوب وبرهن المطلوب على أنه أبرأ من الدين أقضى ببرهان الطالب لانه يقبل في حق الثوب فيقبل في حق المائة أيضا . ولورهن على الصلح على مائة وبرهن الطالب على البراءة فبرهان الطالب أولى لاثباته البراءة قال أبو الفضل في المسئلة الاولى بينة الطالب تقبل في حق الثبوت وبينه الطالب في حق البراءة فيحكم بالثبوت لا بالمائة . المدون بالآلف برهن على أن الطالب

لا سقط العدة باسقاط الولد قال ان أسقطت بفعلها وجبت عليها غرة ويكون ذلك الزوج كذا في المحيط . رجل اشترى بارية بألف ووطئها فحملت منه ثم ضربت بطنها بمعدة أو شربة دواء لتطرح الولد فألقت جنينا ميتا ثم استحققت الجارية فالتقاضي يقضى للسحق بالجارية وبقرها ويرجع المشتري على البائع بالثمن ثم يقال للسحق ان أمك قتلت ولدها وهو حر لانه ولد المغرور والجنين الحر مضمون بالغرة فاذا دفع بها أو فدى يقال للمشتري لما أخذت الغرة فقد سلم لك شيء من بدل الولد . ولو سلم لك الولد وأقيمته الدية بأن كان حيا لم تكن القيمة تنمها للسحق فاذا سلمت لك الغرة وهي خمسمائة وجب أن تغرم بحسب ذلك والولد الحر قيمته عشرة آلاف ان كان ذكرا أو خمسة آلاف ان كان أنثى . وخمسمائة من دية الغلام نصف عشرها من دية الانثى عشرها فتغرم بحسب ذلك . والمسحق اذا دفع أو فدى يرجع بالآل ان شاء على البائع وان شاء على المشتري فان رجع على البائع فالبايع يرجع على المشتري وان رجع على المشتري لا يرجع على البائع . وان رجع على البائع ثم اشترى من المشتري يرجع على البائع مع غرام من قيمة الولد بحكم الغرور وكذا في شرح الزيادات للعناني . واذا اشترى أمة حاملا فلم يقبضها حتى أعتق ما في بطنها ثم ضرب انسان بطنها فألقت جنينا ميتا خيرا للمشتري ان شاء أخذ الامة بجميع الثمن واتبع الجناني بارش الجنين أرض حر ويطلب له الفضل وان شاء فسخ البيع في الامة ولزمه الولد بحصته ولو كان الجنين أبا حرا أو وارثا آخر مقدم على مولى العاققة فارش الجنين له في الوجهين ولا شيء للمشتري كذا في المحيط . ضرب رجل بطن حامل بسكين فأصاب يدا الولد في بطنها فقطعها ثم ولدته حيا نصف الدية على عاقلة لانه خطأ كذا في الظهيرية . والله أعلم

#### باب الحادى عشر في جنابة الحائط والجناح والكنيف وغيرها

مما يحسدنه الانسان في الطريق وما يناسب ذلك

يجب أن يعلم بان الحائط المائل ان بناء صاحبه مائل في الابتداء ثم سقط على انسان فقتله أو أتلف مال انسان فانه يضمن سواء تقدم اليه بالنقض أو لم يتقدم . وان كان بناء غير مائل ثم مال بمرور الزمان ثم سقط على انسان أو سقط على مال فالتلفه هل يضمن صاحب الحائط ان سقط قبل التقدم اليه بالنقض فانه لا ضمان على صاحب الحائط في قول علماء الثلاثة رحمه الله تعالى . وأما ان سقط بعد ما تقدم اليه بالنقض وتمكن من النقص بعد ذلك ولم ينقض فالتقاضي أن لا يضمن . وفي الاستحسان يضمن هكذا في الذخيرة . ثم ما تالف به من النفوس تصمله العاقلة وما تالف به من الاموال فضمنه عليه كذا في التبيين . والتقدم الى صاحب الحائط في الحائط تقدم في نفسه حتى لو سقط الحائط بعد التقدم وعثر بنفضه فالتقاضي على صاحب الحائط وهو قول محمد رحمه الله تعالى وروى أصحاب الامالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا ضمان على صاحب الحائط والصحيح قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة . ولو سقط الحائط على رجل وقتله أو عثر رجل بنقض الحائط ومات ثم عثر رجل بالقتيل فلا ضمان فيه على عاقلة صاحب الحائط . ولو كان مكان الحائط جناح أخرجه الى الطريق فوقع على الطريق فعثر انسان بنفضه ومات وعثر رجل بالقتيل ومات أيضا فدية القتيلين جميعا على صاحب الجناح كذا في المحيط . والتقدم اليه صحيح عند السلطان وعند غير السلطان كذا في الكافي . وتفسير التقدم أن يقول صاحب الحق لصاحب الحائط ان حائطك مخوف أو يقول مائل فانقضه حتى لا يسقط ولا يتلف شيئا كذا في المحيط . ولوقيل له ان حائطك مائل ينبغي لك أن تهلمه كذلك مشورة ولا يكون طالبا كذا في فتاوى قاضيان . والشرط للطلب والاشهاد ليس بشرط حتى لو طلب بالتقريب من غير اشهاد ولم يفرغ مع التمكن حتى سقط وتلف بشئ وهو يقر بالطلب ضمن وفائدة الاشهاد امكان اثبات الطلب عند الجحود كذا في الكافي . وان شهد بالطلب رجلا أو رجل

صالحى على أربع مائة على أن تؤدبها اليه وأبرأ من الباقي وقال الطالب أبرأتك عن خمسمائة وصالحك على خمسمائة وبرهننا وقتنا والينة للطالب في جميع ذلك . وعن محمد رحمه الله تعالى قال لغريمه حططت عنك

خمسائة من الالف التي عليك على أن تعطيني الخمسائة الباقية أول الشهر وقال المدون حطمت بغرضي فاقول للطلوب لاقرار الطالب بالخط \* وعن الثاني ادعى دارا في يد رجل فصالحه على مال وسلم البذل ثم برهن المدعى عليه (٢٧) أن الدار له لا يقبل وان برهن على أنه كان اشتراها من

المدعى قبل الصلح بطل الصلح ورد بطله اذ كل صلح وقع بعد الشراء لا يصح وان كان شراء بعد شراء فالشاني أحق وان برهن المدعى عليه بعد الصلح على أنه كان صالحه قبل ذلك يصح الاول ويطل الثاني وكل صلح بعد صلح فالاول صحيح لا الثاني \* ادعى دينا أو عينا على آخر وصالحا على بدل وكتبنا وثيقة الصلح وذكرا فيها صالحا عن هذا الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة من الوجوه ثم جاء المدعى بدعى عليه بعد الصلح دعوى آخر بان كانت المدعية مثلاً امرأة ادعت دارا وجرى الحال كذا كرنا ثم جاءت تطلب من المدعى عليه دين المهر لا يسمع لان البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقا ولا مانع من أن يدعى واحد او يصلح عنه وعن جميع الدعاوى واختار شمس الاسلام أن الصلح بعد الانكار عن دعوى فاسد لا يصح لان المدعى في زعمه يأخذ بالاعاءة فلا بد من صحة الدعوى لينبت في حقه والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارج أن الصلح عن دعوى فاسد لا يمكن تصحيحه لا يصح والذي يمكن

وأمر أن ثبت المطالبة وثبت أيضا كتاب القاضي الى القاضي وإذا أشهد على الحائض المائل عبدان أو كافران أو صبيان ثم أعتق العبدان أو أسلم الكافران أو بلغ الصبيان ثم سقط الحائض المائل فأصاب انسا نافقه بضمن صاحب الحائض وكذا لو سقط الحائض المائل قبل عتق العبدين واسلام الكافرين وبلوغ الصبيان ثم شهدا جازت شهدا ثم ادعياهما لانهما من أهل الاداء كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يصح الاشهاد قبل أن يهيئ لانهما تعدى كذا في خزائن المفتين \* ويشترط لصحة التقدم والطلب أن يكون التقدم الى من له ولاية التفرغ حتى لو تقدم الى من سكن الدار باجارة أو عارة فلم ينقض الحائض حتى سقط على انسان لاضمان على أحد كذا في الذخيرة \* ويشترط دوام تلك الولاية الى وقت السقوط حتى لو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشهاد بدري عن الضمان كذا في التبيين \* ولا ضمان على المشتري فان أشهد على المشتري بعد شرائه فهو ضامن كذا في الكافي \* ولو جرت جنونا مطبقا بعد الاشهاد وأرتدوا والعباد بالله ولحق بدار الحرب وقضى بملقه فافاق المجنون أو عاد المرتد مسلم فرددت عليه الدار ثم سقط الحائض بعد ذلك فأنتلف شيئا كان هدرًا وكذلك لو باع الدار بعد ما أشهد عليه ثم ردت عليه ببيع بقاء أو غيره بخيار رؤية أو بخيار شرط للمشتري ثم سقط الحائض وأنتلف شيئا لا يجب الضمان الا بالشهاد مسموعة قبل بعد الرد ولو كان الخيار للبائع فان نقض البائع ثم سقط الحائض وأنتلف شيئا كان ضامنا كذا في الظهيرية \* وإذا تقدم الى المشتري الدار في حائط منها مائل وفي الخيار في الشراء ثلاثة أيام ثم رد الدار بالخيار بطل الاشهاد ولو استوجب البيع لم يطل الاشهاد ولو كان أشهد على البائع في تلك الحالة لم يضمن ولو كان الخيار للبائع فتقدم اليه فيه فان نقض البيع فلا شهاد صحیح وان أوجب بطل الاشهاد ولو تقدم الى المشتري في تلك الحالة لم يصح التقدم كذا في المبسوط \* ويشترط للضمان أن تقضى مدة يتمكن فيها من النقض بعد الاشهاد حتى إذا أشهد عليه فسقط من ساعته قبل التمكن من نقضه لاضمان ما أنتلف به كذا في التبيين \* ويشترط أن يكون التقدم والطلب من صاحب الحق والحق في طريق العامة للعامة فيكتفي بطلب واحد من العامة كذا في الذخيرة \* ويستوى أن يطالبه بنقضه مسلم أو ذمی وفي شرح الطحاوي لو كان مائلا الى الطريق العام فان الخصومة فيه الى كل واحد من الناس مسلما كان أو ذميا بعد أن كان حرا بالغا قلا أو كان صغيرا أو ذن له وله بالخصومة فيه أو كان عبدا أو ذن له موله بالخصومة فيه كذا في الكفاية \* وفي السكة الخاصة الحق لأصحاب السكة فيكتفي بطلب واحد منهم وفي الدار يشترط طلب المالك أو الساكن كذا في الذخيرة \* وفي الجامع رجل أشهد عليه في حائط مائل الى دار رجل فسأل صاحب الحائط من القاضي أن يؤجله يومين أو ثلاثة أو ما أشبه ذلك ففعل القاضي ذلك ثم سقط الحائط وأنتلف شيئا كان الضمان واجبا على صاحب الحائط كذا في المحيط \* ولو أوجله رب الدار أو أبرأه من المطالبة أو فعل ذلك سكانها صح ولا ضمان عليه فيما أنتلف بالحائط كذا في الكافي \* ولو سقط الحائط بعد مضي مدة الاجل كان ضامنا كذا في المحيط \* ولو أشهد عليه في الطريق ثم استهل من القاضي فأجله فهو باطل كذا في خزائن المفتين \* وكذلك لو لم يؤخره القاضي ولكن أخره الذي أشهد عليه لا يصح لافي حق غيره ولا في حق نفسه كذا في المحيط \* ولو كان الحائط رهنا فتقدم الى المرتهن فيه لم يضمنه المرتهن ولا الراهن وان تقدم فيه الى الراهن كان ضامنا كذا في شرح المبسوط \* قال في المنتقى رجل ادعى دارا في يدي رجل وفيها حائط مائل يخاف سقوطه من الذي يتقدم اليه فيه ويشهد عليه حتى يعتدل بينة المدعى قال يؤخذ الذي يديه الدار بنقضه ويشهد عليه بجملة وهي بمنزلة دار لم تدع مالم تزد البينة فان نقضه الذي في يديه ثم ركب البينة ضمنه الذي نقضه فقيمة الحائط كذا في المحيط \* ولو كانت الدار لصغير فاشهد على الاب أو الوصي صح الاشهاد فان سقط الحائط وأنتلف شيئا كان الضمان على الصغير كذا في فتاوى قاضيان \* ويصح على أمة أيضا كذا في الكافي \* وان لم

تصححه كما إذا ترك الحد أو غلط في أحد الحدود يصح \* وفي نظم الفقه أخذ سارقا في دار غيره فأراد دفعه الى صاحب المال فدفعه السارق مالا على أن يكف عنه يطل ويرد البذل الى السارق لان الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة برئ من الخصومة بأخذ المال وحد

السرقه لا يثبت من غير خصومة فصيح الصلح \* له عطاء في الدوان مات عن ابنين فاصطالحا على أن يكتب في الدوان اسم أحدهما وبأخذ العطاء هو والاخر لأشئ له من العطاء (٣٨) ويبدل له من كان له العطاء ما لا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح \* والعطاء للذي جعل الامام العطاء له لأن الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخل فيه لرضا الغير وجعله غير أن السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية بحرمان المستحق ولإثبات غير المستحق في مقامه \* اشترى نصف عبد مشرك فطلب الشريك شفعة من المشتري وظن المشتري أن الشفعة بالملط ثابتة فيه أيضا وصالح على أن يعطيه نصف مشركه نصف الثمن وتراضيا على ذلك جاز وصار بيعا بالمرأضة \* اتهم بسرقة وجلس فصالح ثم زعم أن الصلح كان خوفا على نفسه إن في حبس الوالي يصح الدعوى لأن الغالب أنه حبس ظلما وإن في حبس القاضي لا يصح ويصح الصلح لأن الغالب أنه يحبس بحق \* الصلح للفاسد كالبيع الفاسد لا يمكن كل منهما من الفسخ \* ادعى عليه ألفا فأشكر وأعطاه نصفها ولم يقل شيئا ثم أراد المذعي استرداده ذلك وإن كان مكان التقدر عرض لا يملك الاسترداد فالخاصل أن كل ما للمدعي حق الاخذ يتمكن من استرداد المدعي ما لم يذكر لفظ الصلح أو يدل عليه القرينة لأن في زعم المذعي أنه أخذ حقه فكيف يكون صلحا وما لا يتمكن المذعي من أخذه كالعرض يكون صلحا بالتعاطي \* ادعى عليه ألفا فأشكر فوصلح على

يسقط الحائط حتى بلغ الصبي ثم سقط وقتل انسانا كان دمه هدر \* وكذلك لو مات الأب أو الوصي والغلام صغير ثم وقع الحائط على انسان وقتله كان دمه هدر \* وان تقدم الى الصبي بعد البلوغ تقدم ما مستقبلا ثم سقط الحائط على انسان فدمته على عاقلة الصبي كذا في المحيط \* مسجد مال حائطه فالاشهاد على الذي بناه كذا في خزائن المفتين \* وفي المنتقى اذا وقف دار على المساكين فأخرجها من يده ودفعها الى رجل فجعل غلته في المساكين فأشهد على الوكيل في الحائط المائل منها فسقط على انسان فالدية على عاقلة الواقف وان أشهد على الذي له الوقف يعني المساكين فلا ضمان كذا في المحيط \* عبد تاجر له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط وأتلف انسانا كانت الدية على عاقلة مولاه كان على العبد دين أم لم يكن \* وان أتلف الحائط مالا فضمن المالك يكون في عنق العبد يباع فيه \* وان أشهد على المولى صح الاشهاد أيضا كذا في فتاوى قاضيان \* واذا تعلق في الحائط الى بعض الورثة فالقياس أن لا ضمان على أحد منهم ولكن كانت حسن فضمن هذا الذي أشهد عليه بصفة نصيبه مما أصابه من الحائط كذا في المبسوط \* حائط مائل بين خمسة نفر أشهد على أحدهم فسقط على انسان وقتله ضمن الذي أشهد عليه خمس الدية ويكون على عاقلة له وكذلك دار بين ثلاثة نفر حفر أحدهم فيها بئرا أو بنى حائطاً بغير إذن صاحبه فغضب به الناس فعمله ثلثا الدية \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عليه نصف الدية في المسئلتين كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسان الدين \* وان كان الحفر والبناء باذن الباقيين لا يكون جناية كذا في السراج الوهاج \* في المنتقى رجل مات وترك ابنا ودارا وعليه من الدين ما يستغرق قيمتها فحائط مائل الى الطريق ولا وارث لبيت غير هذا الابن فالتقدم في الحائط اليه وان كان لا يملكها وان وقع الحائط بعد التقدم اليه كانت الدية على عاقلة الأب دون عاقلة الابن كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى مكاتب أشهد عليه في حائط له مائل فان سقط قبل تمكنه من الهدم لا يضمن وان سقط بعد تمكنه من الهدم يضمن وهذا استحسان ويضمه لولي القتل الاقل من قيمته ومن الدية \* وان سقط الحائط بعد عتقه فالدية على عاقلة فان عجز ورد في الرق ثم سقط الحائط لا ضمان عليه ولا ضمان على المولى \* وكذلك اذا باع الحائط ثم سقط لا ضمان على أحد ولو لم يبعه حتى سقط الحائط فعثر انسان بنقصه وناف ضمن وان عجز ورد في الرق يخير المولى بين الدفع والفداء ولو عثر انسان بالقتيل فهلك فلا ضمان على صاحب الحائط كذا في شرح الزيارات للعناني \* ولو أشرع كنيفا ونحوه فباعه أو عتق فسقط ضمن الاقل من قيمته ومن الارش \* وان عجز ورد في الرق يخير المولى بين الدفع والفداء ولو عثر انسان بنقص الكنف يضمن المخرج وكذلك لو عثر انسان بهذا القتل فالضمان على المخرج كذا في السكافي \* لو أن رجلا أمه مولاة عتاقه رجل وأبوه عبد أشهد عليه في حائط مائل فلم يقضه حتى عتق الأب ثم سقط الحائط وقتل انسانا فدمته على عاقلة الأب ولو سقط قبل عتق الأب فالدية على عاقلة الام ومثله لو أشرع كنيفا ثم عتق أبوه ثم وقع الكنف على انسان وقتله فالدية على عاقلة الام لأن اشراع الكنف نفسه جناية وعند ذلك عاقلة مولى الام كذا في المحيط \* اذا كان الرجل على حائط له مائل أو غير مائل فسقط به الحائط فأصاب من غير علة انسانا فقتله فهو ضامن في الحائط المائل اذا كان قد تقدم اليه فيه ولا ضمان عليه فيما سواه ولو كان هو سقط من الحائط من غير أن يسقط الحائط وقتل انسانا كان هو ضامنا ولو مات الساقط نظرت في الاسفل فان كان عيشي في الطريق فلا ضمان عليه وان كان واقفا في الطريق قائما أو قاعدا أو نائما فهو ضامن لدية الساقط عليه \* وان كان الاسفل في ملكه فلا ضمان عليه وعلى الاعلى ضمان الاسفل في هذه الحالات وكذلك ان تغفل فسقط أو نام فتقلب فسقط فهو ضامن لما أصاب الاسفل وعليه الكفارة في ذلك وكذلك لو ترتدى من جبل على رجل فقتله فعليه ضمانه وملكه وغير ملكه في ذلك سواء وكذلك لو سقط في بئر احتضرها في ملكه وفيه انسان فقتل ذلك الانسان كان ضامنا لدية

جعل الامام العطاء له لأن الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخل فيه لرضا الغير وجعله غير أن السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية بحرمان المستحق ولإثبات غير المستحق في مقامه \* اشترى نصف عبد مشرك فطلب الشريك شفعة من المشتري وظن المشتري أن الشفعة بالملط ثابتة فيه أيضا وصالح على أن يعطيه نصف مشركه نصف الثمن وتراضيا على ذلك جاز وصار بيعا بالمرأضة \* اتهم بسرقة وجلس فصالح ثم زعم أن الصلح كان خوفا على نفسه إن في حبس الوالي يصح الدعوى لأن الغالب أنه حبس ظلما وإن في حبس القاضي لا يصح ويصح الصلح لأن الغالب أنه يحبس بحق \* الصلح للفاسد كالبيع الفاسد لا يمكن كل منهما من الفسخ \* ادعى عليه ألفا فأشكر وأعطاه نصفها ولم يقل شيئا ثم أراد المذعي استرداده ذلك وإن كان مكان التقدر عرض لا يملك الاسترداد فالخاصل أن كل ما للمدعي حق الاخذ يتمكن من استرداد المدعي ما لم يذكر لفظ الصلح أو يدل عليه القرينة لأن في زعم المذعي أنه أخذ حقه فكيف يكون صلحا وما لا يتمكن المذعي من أخذه كالعرض يكون صلحا بالتعاطي \* ادعى عليه ألفا فأشكر فوصلح على

صلحا وما لا يتمكن المذعي من أخذه كالعرض يكون صلحا بالتعاطي \* ادعى عليه ألفا فأشكر فوصلح على ثم برهن المذعي عليه على الايضا أو الابرأ لا يقبل وان ادعى عليه ألفا فدعى القضاء أو الابرأ ووصلح ثم برهن على أحدهما يقبل



ويرد بدل الصلح لان الصلح فدا المين والمين في الاولى كانت على المدعى عليه ففداه بالمال وفي الثانية على المدعى فلا يتصور ان يكون  
للفداء عنها فاذا ارهن على القضاء أو الابرار يتدبله \* بينهما أخذوا وعطاء وتبرع وقرض (٣٩) وشركة تصادق على ذلك ولم يعرفا

المقدار فصالحا على مائة الى

أجل جاز لان لفظ الصلح

دليل على أن الحق أكثر

وقد تبرع بالتأجيل فيما بقي

أيضا كمن له على آخر درهم

لا يعرفان مقداره صالح على

مائة وقد ذكرناه بوجهه

القياس والاستحسان \*

ادعى أجرة في يد رجل

فصالحه على ما فهمان

السمكان كانت محظورة

يمكن أخذها بلا حيلة

يجوز والا \* ادعى دارا

فصالحا على أن يسكن المدعى

عليه فيما سته ثم يدفعه الى

المدعى جازو يجعل في زعم

المدعى كأنه أعارها منه سنة

ثم أخذوا وكذلك لو تصالحا على

أن يسكن المدعى سنة ثم يردا

الى المدعى عليه جازو يحمل

على ان المدعى ابطال ملكه

عن رقبته او يني ملكه في قدر

ما شرط لنفسه من الانتفاع

كن باع دارا اجرها والمشتري

يعلم بالاجارة فانه ملك رقبته

منه وبقى المنافع على حق

البائع حتى يملك المستأجر

منه الانتفاع وكان الاجر

للبائع

الثالث في الجائر

والفاسد

صالح عن دعواه حقاني داره

على عبد عني الى أجل أو

موصوف في الذمة لم يجز ثم

ان صالحه من حقه ففقد

أقرب الحق له والقول في بيان

الحق له لانه الحمل وان صالح من دعوى الحق لم يكن اقرارا \* صالح من دعوى عبد على خدمته شهر اجاز وعلى غلته شهر لم يجز وكذا في الدار

والنخل على غلة الدار وغرة النخل لا يجوز ادعى عبدا فصالحه على دراهم أو دنائير حالة أو مؤجلة جاز كان العبد قاتما أو هالكا وعلى طعام

وان كانت البرقي الطريق كان الضمان على رب البرقي فاما الساقط والمسقوط عليه كذا في المبسوط \*  
وضع جرة على حائط فسقطت على رجل فأنلفته لم يضمن لانه قد انقطع أثر فعله بوضعه على الحائط وهو في  
هذا الوضع غير متعد فلا يضاف اليه التلف كذا في الفصول العمادية \* اذا وضع الرجل على حائط شيئا فوق  
ذلك الشيء فاصاب انسا فالا ضمان عليه اذا وضعه طولا \* وأما اذا وضعه عرضا حتى خرج طرف منه الى  
الطريق ان سقط فاصاب الطرف الخارج منه شيئا فانه يضمن وان اصاب الطرف الآخر لا يضمن وكذلك  
لو كان الحائط مائلا وكان وضع الجذع عليه طولا حتى لم يخرج شئ منه الى الطريق ثم سقط ذلك الجذع  
على انسان ومات فانه لا يضمن هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب اطلاقا من مشايخنا من قال هذا اذا  
كان الحائط مال الى الطريق ميلا يسير غير فاحش فاما اذا مال ميلا فاحشا فانه يضمن وان لم يتقدم اليه  
بالرفع ومنهم من قال الجواب كما أطلقه محمد رحمه الله تعالى لا يضمن في الحالين ولو كان الوضع بعد ما تقدم  
اليه في الحائط ثم سقط الجذع و اصاب انسا يقول بانه يضمن كذا في الذخيرة \* حائط مائل أشهد عليه  
فوضع صاحب الحائط أو غيره عليه جرة فسقط الحائط ورمى بالجرة على انسان فقتله فالضمان على صاحب  
الحائط ولو عثر بالجرة أو بنقضها أحدان كانت الجرة لغير صاحب الحائط فلا يضمن أحد ولو كانت الجرة  
لرب الحائط يضمن هكذا في الكافي \* وفي المتن في قال محمد رحمه الله تعالى حائط مائل تقدم الى صاحبه فلم  
يهدمه حتى ألقته الرمح فهو ضامن كذا في المحيط \* واذا أشهد على الرجل في حائط من دار في يده فلم يهدمه  
حتى سقط على رجل فقتله فأنكرت العاقلة أن تكون الدار له أو قالوا لا تدرى أن الدار له أو لغيره فلا شئ عليهم  
حتى تقوم البينة على أن الدار له فان أقر ذوا الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياسا  
وفي الاستحسان عليه دية القتل ان أقر بالاشهاد عليه كذا في فتاوى قاضيان \* رجل تقدم اليه في حائط  
مائلا فلم ينقضه حتى وقع على حائط خارجه وهدمه فهو ضامن لحائط الخارو يكون للبجار اختيار ان شاء ضمنه  
قيمة حائطه والنقض للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان ولو أراد أن يجبره على البناء كما كان  
ليس له ذلك ولو جاء انسان وعثر بنقض الحائط الاول فالضمان على عاقلة المتقدم عليه وهذا قول محمد رحمه  
الله تعالى وان عثر بنقض الحائط الثاني قبل تضمين صاحب الحائط الاول او بعده فلا ضمان على أحد  
كذا في المحيط \* ولو كان الحائط الثاني ملك صاحب الحائط الاول أيضا يضمن صاحب الحائط من عثر  
بالثاني كذا في فتاوى قاضيان \* حائطان مائلان أشهد عليهما فسقط أحدهما على الآخر فهدمه فالتلف  
بوقوع الاول والثاني أو بنقض الاول فعلى مالك الاول وماتلف بنقض الثاني فهو مدر كذا في الكافي \*  
ولو كان مكان الحائط الاول جناح أخرجه رجل الى الطريق ووقع على حائط مائل لرجل تقدم اليه ووقع  
الحائط على رجل فقتله أو عثر رجل بنقض الحائط بعد ما وقع على الارض فذلك كله على صاحب الجناح  
كذا في المحيط \* واذا مال حائط لرجل بعضه على الطريق وبعضه على دار قوم فتقدم اليه أهل الدار فيه  
فسقط ما في الطريق منه فهو ضامن له وكذلك لو تقدم أهل الطريق اليه فسقط المسائل الى الدار على  
أهل الدار فهو ضامن كذا في المبسوط \* حائط طويل وهي بعضه ولم يبق الباقي فسقط الواهي وغير الواهي  
وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط ما أصابه الواهي منه ولا يضمن ما أصابه غير الواهي وان كان قصيرا كان  
ضامنا لكل كذا في الظهيرية \* حائط مائل لرجل أخذ القاضي صاحبه بالهدم فضمن رجل أن يهدمه  
بأمره فهو جازو وللضمين أن يهدم بغير اذنه ذكره في المتن كذا في المحيط \* واذا شهد على رجل في حائط  
مائلا شاهدا فاصاب الحائط أحد الشاهدين أو أباؤه أو عبيد له أو مكاتبوا لا شاهد على رب الحائط غيرهما  
لم تجز شهادته هذا الذي يجزى الى نفسه أو الى أحد من لا تجوز شهادته له نفعا كذا في المبسوط \* رجل تقدم  
اليه في حائط مائل لا يخاف أن يقع على الطريق لكن يخاف أن يقع على حائط له آخر صحيح لا يخاف

ان مقبوضا قبل التفريق جازعنا اودينا وان مؤجلا ان العبد فائما يجوز عينا كان اودينا فائما به انه عين بدين وان هالكالا لانه دين بدين وفي الثياب المؤجلة ان فائما يجوز (٤٠) وان هالكالا وان كان المدعي به كيليا او وزيا فاصالحا على دراهم اودنا ورتق فامن غير قبض

ان كان ادعى بramerينا وقال  
غصبني هذه الحظوة بعينها  
صح لان ادعى ديناه له على  
آخر ألف فقال له أبر أنك  
عن نصفها أو حططت  
عند نصفها على أن تعطيني  
الباقى ولم يوثق له فأعطاه  
الباقى اليوم وأولابرى عن  
النصف وجعل المسئلة فى  
الجامع الصغير على ثلاثة  
أنواع \* أذا الى خمسمائة غدا  
على أنك برى من الباقى  
على أنك إن لم تعطيني  
خمسائة غدا فالألف عليك  
على حاله فالامر كما قال أو  
قال أذا الى خمسمائة غدا  
على أنك برى من الفضل  
فان أعطاه برى مطلقا وان  
لم يعطه ببرأ عند الثانى رجه  
الله خـ لا فاهما ولو قال  
أبر أنك عن النصف على أن  
تعطيني النصف غدا حصل  
الابرام مطلقا أده النصف غدا  
أم لا ولو قال ان أدبت الى  
النصف فأنت برى من  
الباقى فهذا باطل لبطلان  
تعلق الاراء بالشرط

الرابع في الصلح عن النكاح  
والوديعة والعارية

صلح المودع مع المودع لا يخلو  
من وجوه الاول أن تكون  
الوديعة قائمة بعينها وهي مثلا  
مائة درهم فصالحه على مائة  
ان كان المودع منكر الها  
يجوز قضاء الادانة لو حود

وقوعه فيقع الصحيح في طريق المسلمين ولم يقع المائل ولكن وقع الصحيح بنفسه فانما انسانا وعثر بنقصه رجل كان هديرا كذا في المحيط \* لقط له حائط مائل فاشهد عليه فقط الحائط وأتلف انسانا كانت دية القليل في بيت المال وكذا الكافر اذا أسلم ولم يوال أحد فهو كاللقيم كذا في فتاوى قاضيان \* حائط أعلاه لرجل وأسفله أخرفال فتقدم الى أحدهما ضمن المتقدم اليه نصف الدية اذا سقط كله وان سقط أعلاه وقد تقدم اليه ضمن صاحب العلو دون صاحب السفل كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر الرجل قوما يهدمون له حائطاً فقتل الهدم من فعلهم رجال منهم أو من غيرهم فالضمان عليهم والكفارة دون رب الدار كذا في المبسوط \* حائط رجل فسقط قبل الشهادته أشهد على صاحبه في رفع النقض عن الطريق فلم يرفع حتى عثر به آدمي أو دابة فعتب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* قال في المنتقى رجل أخرج من حائط (١) فريزان كان كبيراً ضمن ما أصاب ذلك وان كان صغيراً سبى لم يضمن كذا في المحيط \* ولو تقدم الى رجل في حائط مائل له عليه جناح شارع قد أشرعه الذي باع الدار فسقط الحائط والجناح فان كان الحائط هو الذي طرح الجناح كان صاحب الحائط ضامناً ما أصاب ذلك ولو كان الجناح هو الساقط وحده كان الضمان على البائع الذي أشرعه كذا في المبسوط \* رجل لسفل ولا خرعلو وهما مخوفان تقدم الى صاحبهما فلم يهدما حتى سقط السفل فرمى بالعلو على انسان فقتله فدية المقتول على عاقله صاحب السفل وضمان من عثر بنقص السفل عليه أيضاً ومن عثر بنقص العلو فلا ضمان فيه على أحد كذا في المحيط \* سفل لرجل وعلو لا خرعهي الكل فاشهد عليهما ثم سقط العلو وقتل انسانا كان الضمان على صاحب العلو كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الجامع الصغير رجل أخرج الى الطريق كنيفاً أو ميزاباً أو بئراً دكاناً أو جرسناً فلكل واحد من عرض الناس أن يقطع ذلك ويهدمه اذا فعل ذلك بغير إذن الامام أضرب ذلك بالمسلمين أو لم يضرب ويستوى في هذا الحق المسلم والكافر والمرأة ما ليس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق هكذا في الخلاصة \* فان كانت هذه الاشياء قديمة لا يكون لاحد حق الرفع وان كان لا يدري حالها فانها تجعل حديث حتى كان للامام حق الرفع كذا في المحيط \* هذا اذا بنى على طريق العامة بناه لنفسه وان بنى شيئاً للعامة كالسجود وغيره ولا يضرب لا ينقض كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى كذا في النهاية \* وان أخرج في الطريق الخاص في سكة غير نافذة فلكل واحد من أهل السكة اذا كان له المرو وتحت هذه الاشياء حق النزاع ومن ليس له حق المرو وتحت هذه الاشياء من أهل السكة فليس له حق النزاع وان كانت هذه الاشياء قديمة فليس لاحد حق النزاع وان كان لا يدري حال هذه الاشياء تجعل قديمة كذا في المحيط \* اذا أراد رجل احداث ظله في طريق العامة وذلك لا يضرب بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن اسلك واحد من أحاد المسلمين حق المنع وحق الطرح وان أراد احداث الظله في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعلمه عندنا بل يعتبر فيه الاذن من أهل السكة وهل يباح احداث الظله على طريق العامة ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أنه يباح ولا يأنه قبل أن يخصه أحد وبعد الخاصة لا يباح الاحداث والانتفاع ويأنه يترك الظله كذا في الفصول العمادية \* وليس لاحد من أهل الدرب الذي هو غير نافذة أن يشرع كنيفاً ولا ميزاباً الا بآذن جميع أهل الدرب أضرب ذلك بهم أو لم يضرب هكذا في الخلاصة \* قال في الاصل اذا وضع الرجل في الطريق حجراً أو بئراً فيه أو أخرج من حائطه جذعاً أو صخرة شاخصة في الطريق أو أشرع كنيفاً أو جناحاً أو ميزاباً وظله أو وضع في الطريق جذعاً أو وضمان اذا أصاب شيئاً وأتلفه الا أن المتلف اذا كان آدمياً فانه

(١) قوله افريرا في القاموس افريرا الحائط بالكسر كنفه معرب ٥١ وقوله بالكسر أى كسر الهمزة وقوله كنفه بضم الكاف جمع كنف تأمل ٥١

الفضل في الواقع \* وان كان مقرا ومنكرا وبرهن المودع على ذلك لم يحجز \* وان لم يبرهن على الوديعة جاز لانها قطع  
 خصومة \* وان على عرض يجوز مطلقا \* وان صالح عن مائتي درهم وديعة على عشرة دنانير ان على انكارها صالح الصلح اذا تفرقا بعد قبض  
 يجب

محکم

الدنانير سواء كانت الدراهم حاضرة في المجلس أو غائبة \* وان على اقرارها ان الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جازا اذا جدد المودع قبضها وقبض المالك الدنانير \* وان لم يجد قبضا فالصلح باطل \* وان الوديعة غائبة عن مجلس (٤١) الصلح فالصلح باطل \* الثالثة

يجب الضمان على عاقلة وان جرح آدميا ولم يلقه ان بلغ رأسه أرض الموضحة فانه يجب على العاقلة وان كان دون ذلك فانه يجب في ماله ولا كفارة عليه ولا يحرم عن الميراث اذا كان المقتول مورثه وان أصاب مالا وأتلفه فانه يجب في ماله ذكر المسئلة في الأصل مطلقة وأنها على التفصيل ان فعل ذلك بغير اذن الامام يضمن وان فعل باذن الامام لا يضمن قال مشايخنا وانما يجوز للامام ان يأذن بذلك اذا كان لا يضر بالعامه بان كان في الطريق سعة فاما اذا كان يضر بالعامه بان كان في الطريق ضيق لا يساح له ذلك ثم ما ذكر من الجواب في الكتاب اذا فعل شيئا من ذلك في الطريق الاعظم أو في الطريق في سكة نافذة فاما اذا فعل شيئا من ذلك في الطريق في سكة غير نافذة فعطب به انسان ينظر ان فعل ما ليس من جملة السكينة لا يضمن حصه نفسه و يضمن حصه شركائه وان فعل شيئا هو من جملة السكينة فالتقياس كذلك ايضا وفي الاستحسان لا يضمن شيئا كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى عبد تاجر عليه دين أولاد بن عليه أشرع كنيه فامان داره فعطب به انسان فهو في رقة العبد قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان فعل ذلك باذن المولى فالضمان على عاقلة المولى وان فعل ذلك بغير اذنه فالضمان في رقة العبد وان حفر العبد فيها بئر أو بنى فيها بناء باذن المولى أو بغير اذن المولى فعطب به انسان فلا شيء عليه وان فعل المولى ذلك بغير اذن العبد فلا ضمان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو ضامن في القياس لكنني أدع القياس ولا ضمنه وكذلك الزاهن اذا بنى في دار الزاهن أو جفر فيها بئر أو ربط فيها دابة بغير اذن الميرث لم يضمن شيئا كذا في المحيط \* واذا استأجر رب الدار العمل لاجراء الجناح أو الظلة فوقع فقتل انسانا قبل أن يفرغوا من العمل فالضمان عليهم دون رب الدار في لزومهم الدية والكفارة وحرمان الارث وان سقط ذلك بعد فراغهم من العمل فالضمان على رب الدار استحسانا وفي القياس هذا كالأول كذا في الكافي والمبسوط \* وهكذا في السراج الوهاج والجوهر النيرة \* ولو سقط من أيديهم أجر أو حجارة أو خشب فاصاب انسانا فقتله فانه يجب الدية على عاقلة من سقط ذلك من يده وعليه الكفارة كذا في السراج الوهاج \* ومن أشرع ميزا في الطريق وسقط فاصاب انسانا فان علم أنه أصابه الطرف الداخل الذي يلي الحائط فلا ضمان عليه وان أصابه الطرف الخارج ضمن وان أصابه الطرفان جميعا وقد علم ذلك وجب نصف الضمان وهدر النصف وان لم يعلم أي الطرفين أصابه ضمن النصف وهدر النصف استحسانا هكذا في المحيط \* وان أشرع جناحا في الطريق ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله أو وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة وبرى الى المشتري منه أو تركه المشتري حتى عطب بها انسان فالضمان على البائع ولا شيء على المشتري كذا في الكافي \* ولو وضع خشبة على الطريق فتعقل بها رجل فهو ضامن له فان وطئ المارة على الخشبة ووقع فمات كان ضامنا له بعد أن لا يتعمد الزنقة قال وهذا اذا كانت الخشبة كبيرة يوطأ على مثلها فان كانت صغيرة ولا يوطأ على مثلها فلا ضمان على الذي وضعها كذا في المبسوط \* ولو أن رجلا كس طريقا لم يكن عليه في ذلك ضمان لو عطب به انسان الا أن يكون جمع الكساة في موضع في الطريق فتعقل بها انسان فلو كان كذلك كان الذي كس ضامنا كذا في الذخيرة \* ولورش الماشي الطريق أو توضع فيه ضمن ولم يفصل قالوا انما يضمن الراس اذا امر المارة على موضع الراس ولم يعلم به بان كان ليلا أو أعمى فعثر به ومات وأما اذا علم المارة بالرش والصف لا يضمن وكذلك لو تعمد المارة على الحجر والخشبة فعثر به لا يضمن الواضع وقال بعض مشايخنا هذا اذا رش بعض الطريق أو وضع الحجر والخشبة في بعضه فاما اذا رش كل الطريق أو أحدث الخشب في كله فغرم عليه وعثر به ضمن الراس والواضع كذا في محيط السرخسي \* وان مرت دابة فعطبت يضمن على كل حال كذا في فتاوى قاضيان \* واذا رش فنام حائوت باذن صاحب الحائوت فعثر انسان فالقياس أن يكون الضمان على الراس وفي الاستحسان

(٦ - فتاوى سادس) تعالى \* ولو أنكر المالك أن يكون المودع قال هذه المقالة قبل الصلح وصح الصلح وقال المودع قبلها ولم يصح الصلح عند الامام والثاني فالقول للمالك وان برهن على مقاله يقبل ويطل الصلح \* أتلف ثوب انسان وصالحه على

أكثر من قيمته لا يجوز عندهما كالأوصال بعد القضاء بالقيمة على أكثر منها أو صالح على أكثر من الدين من أحدهما قدرها كالابل والدرهم والدنانير أو صالح الشفيع مع (٤٢) المشتري على أكثر من الثمن أو صالح الساكت مع المعق على أكثر من نصف قيمة

العبد المعق من النكدين لا يجوز إلا قدر ما يتغاب الناس فيه \* ولو صالح في مسئلة الثوب على عرض قيمته أكثر من قيمة المتلف جاز \* كالأوصال على خلاف مقادير الدية وعند مجوز لانه بدل المتلف لا يدل قيمة الثوب فلم يحقق الربا \* امرأه أودعت متاعا غيرها كان عندها ثم أخذته منه ثم أودعته عند آخر ثم قبضته منه ثم قالت ضاع منها كذا وكذا ولا أدري عنده من ضاعت وقال لا ردنا متاعك ولم نتحصر ولم ندر ما في وعائك فصالحته من ذلك على مال معلوم فالمرأة تضمن لصاحب المتاع قيمة المتاع لتقصيرها في التسليم والصلح فيما بينهما جاز \* ثم صلحها بعد ما ضمت المالك قيمة المتاع جاز على أي بدل كان وان قبل ضمانه ان على مثل قيمة المتلف أو غبن قليل يتغابن فيه الناس يجوز وبرئنا عن ضمان المتاع حتى لو برهن المالك بعده على المودعين لا سبيل له عليهما \* ولو صلحتهما على أقل مما يتغابن فيه الناس لا يجوز الصلح والمالك بالخيار ان شاء ضمن المرأة أو المودعين ان قامت له بينة على المتاع فان ضمنهما

يجب الضمان على الآخر صاحب الخافوت كذا في المحيط \* لو رش الماء في الطريق وجاء رجل بجمارين أحدهما بيد ومعه الآخر فترلق التابع فأنكسرت رجله ان كان صاحب الجمار سائقا لهما لا ضمان على أحدهما وان كان غير سائق ضمن الراش كذا في محيط السرخسي \* سئل محمد رحمه الله تعالى عن رجل صب ماء في الطريق فاستنقع الماء فحمد فزلق انسان بذلك الجمد قال الذي صب الماء ضامن له وكذلك لو ذاب الجمد بعد ذلك فزلق به انسان أو ألقاه في الطريق وهو جمد فذاب وزلق به انسان كذا في المحيط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الطريق غير نافذ لكل واحد من أصحاب الطريق أن يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك انسان لا يضمن وان نسي فيه بناء أو حفر فيه بئر أو عطب به انسان كان ضامنا لكل من صاحب الدار لا تتفادى بقاء داره من القاء الطين والحطب وربط الدابة وبناء الدكان والتنوير بشرط السلامة كذا في فتاوى قاضيان \* اذا كان الهلاك بالنبل المرمي بان زلق به انسان أو دابة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في آخر جانيات العيون ان كانت السكة غير نافذة فلا ضمان على الرامي وان كانت نافذة يضمن الذي رمى بالنبل وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا جواب القياس ونحن نستحسن ونقول لا يجب الضمان عليهم سواء كانت السكة نافذة أو غير نافذة وفي العيون أنه يكون مقيدا بشرط السلامة وبعض مشايخ زماننا قالوا ان فعلوا ذلك باذن الامام أو كانت السكة بحال يطعمهم خرج عظيم ينقل النبل حتى عرف الاذن بالقاء النبل وركه دلالة فالجواب فيه كما قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى والا فالجواب كما ذكر محمد رحمه الله تعالى ويؤيد هذا ما حكى عن الفقيه أبي القاسم أنه سئل عن بلدة ذات نبل يرمي بها كثير الطين في الطريق فالتى كل واحد ببناء داره أو قرب داره حجر فاعتقل به انسان قال أحب الى أن يكون باذن الامام وان فعل ذلك بغير اذن الامام فالقياس أن يجب الضمان كذا في الذخيرة \* وان تعقل بحجر فوقع على حجر آخر ومات الضمان على واضع الحجر الاول وان لم يكن له واضع فعلى واضع الحجر الآخر كذا في المبسوط \* وان عثر بما أحدثته في الطريق رجل فوقع على آخر فقات كان الضمان على الذي أحدثته في الطريق ولا يضمن الذي عثر به ولو ضحى رجل شيئا من ذلك عن موضعه فعطب بذلك رجل كان الضمان على الذي ضحى \* ويخرج الاول من الضمان كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وضع انسان سيفا في الطريق وعثر به رجل ومات وانكسر السيف ضمن صاحب السيف دينه ويضمن العاثر قيمة سيفه ولو أنه عثر ثم وقع على السيف فأنكسر ومات الرجل ضمن صاحب السيف دينه ولم يضمن بالكسر شيئا كذا في خزائن المفتين \* ومن أوقف سباعا في الطريق ضمن ما تلف اذا كان مربوطا فاصاب قبل حل الرباط واذا أصاب بعدما نحل الرباط وزال عن مكانه لم يضمن وكذلك لو طرح بعض الهوام على رجل فعقره يضمن وكذلك لو أشلى كلبا عقورا على رجل كذا في محيط السرخسي \* لو وضع في الطريق جرافا تحرق به شيء كان ضامنا وان حركته الريح فذهب به الى موضع آخر ثم احترق به شيء لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* من أحسبنا من قال هذا اذا حركت عينها عن موضعها فاما اذا ذهبت بشرها فاحترقت شيئا فان الضمان يجب عليه في ذلك ايضا وكان الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يقول اذا كان اليوم يوم ريح فذهب وضامن وان ذهب الريح بعينها وكان الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني لا يقول بالضمان من غير تحصيل كذا في الذخيرة الحداد اذا أخرج الحديد من الكبر وذلك في حاقوته فوضعها على القلاب وضربها بمطرقة فخرج شررها الى طريق العامة فأحرق رجلا أو فقات عينه فدينه على عاقلته ولو أحرقت ثوب انسان فقيمتها في ماله ولو لم يضره بالمطرقة ولكن الريح أخرجت شررها فاصاب ما أصاب فهو هدر كذا في الخلاصة \* ولو كان الحداد أو قد النار على طرف حاقوته الى جانب طريق على ما يحيط به العلم بان تلك النار تشتعل الى جانبها في الطريق حتى أحرقت كان ضامنا كذا في الذخيرة \* ولو أن رجلا مر في ملكه

رجعا على المرأة بعد دفعها اليها وان ضمن المرأة نفقا صلح عليهما والعارية كالوديعة وكل مال أصله أمانة كالضاربة ومثله صلح العامل \* القصار خرق الثوب من دفعه فصالحه رب الثوب على دراهم على أن يكون الثوب للقصار أو

أو على أن يكون لرب الثوب والدرهم حالة أو مؤجلة جاز وكذا الوصلحه على دنائهم \* ولوهلك الثوب عند القصار فصلحه على دراهم لا يجوز عنده \* وكذا في كل موضع كان أمانة وعندهما جاز وعرف أن قول الأمام كقول (٤٣) الثاني في الوديعه \* ولوزع القصار

دفع الثوب وطلب الاجر وكذبه به فيه فصلحا من الاجر على نصفه جاز \* وكذا اذا زعم به قبض الثوب وايفاء الاجر وأنه كره الاجير فصلحا جاز والصباع والساج كذلك \* زعم الاجير المشترك هلاك الغنم أو سرقته أو صولح على شئ لا يجوز عنده لان المشترك عنده بمنزلة المودع اذا ادعى التلف لا يصنعه وعند محمد رحمه الله تعالى يجوز خاصة وأما كالودع وعند الثاني رحمه الله تعالى ان مشتركا يجوز وان خاصا لا يصح الصلح

**الخامس في العيوب**  
اشترى عبدا وتقابضاه اطلع المشتري على عيب فانكر البائع كونه عنده أو كان حدث عند المشتري عيب آخر ومات أو أعتقه المشتري فصلحه على دراهم حالة أو مؤجلة جاز لا يشترط القبض في المجلس ولوعلى دنائهم يشترط قبضه في المجلس \* وكذا الوصلحه على كيلي أو وزني بعينه صح وان يغير عينه لا وان طعن بعيب قبل قبض البائع الثمن فخط عنه بعض الثمن وزاده فيها أو باجازه المشتري اذا طعن بعيب في عين الدابة فصلحه على أن يحط

أو غير ملكه وهو يحمل نارا فوقعت شرارة منها على ثوب انسان فاحترق ذ كرى الثوب انه يكون ضامنا ولو طارت الريح بشر زارده وألقته على ثوب انسان لا يضمن كذا في فتاوى قاضيان \* قال بعض العلماء ان مربي الناري موضع له حق المرور فوقعت شرارة في ملك انسان أو ألقته الريح لا يضمن وان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا أظهر وعليه الفتوى كذا في خزائن المفتين \* ولو أن رجلا قعد على الطريق للبيع ونحوه فنعقل به انسان فان كان قعوده بأذن السلطان لا يضمن والا فهو ضامن كذا في السراج الوهاج \* رجل مر على نائم فعثر عليه برجله فدق ساقه ثم سقط عليه فاعورت عينه ثم مات الواقع فعلى الواقع أن يشترط رجل النائم لانه تلقى بصنعه وعلى النائم دية الواقع ولو ما تاجع ما فعلى النائم دية الواقع وعلى الواقع نصف دية النائم كذا في خزائن المفتين \* وفي البقال اذا عثر ماش بنائم في الطريق فانكسر اصبعه واصبع النائم فنانفعلى عاقلة كل واحد منهم مائة مائة الاخر وان عطب أحدهما فعلى عاقلة السالم دية وان عثر فوقع على وجهه فاصاب رأسه رأس النائم فان شجا وانكسر اصبعه ماضين النائم اصبع الواقع وشجته والواقع اصبع النائم دون شجته وان ماتا جميعا فعلى عاقلة النائم دية الواقع وعلى عاقلة الواقع نصف دية النائم كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلا مر في الطريق فسد قط ميتا من غير جنابة أحد فعطب به انسان لم يضمن لا الميت ولا عاقلة كذا في الذخيرة \* رجل يمشى في الطريق فادركه مرض فوقع مغنى عليه أو أدركه ضعف فلم يقدر معه على المشى فوقع على انسان فقتله أو وقع على الارض حيا ثم مات فعثر به انسان فالضمان واجب على عاقلة فان كان وقع على انسان فقتله فعليه الكفارة ولا ميراث له منه وان كان وقع على الارض فعثر به عاثر فلا كفارة فيه ولا يحرم الميراث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* عبد نام أو وقع في طريق ودام عليه حتى عمق فعثر به أحد ومات فالدية على عاقلة العمد وعاقلة عاقلة المولى وان انكسرت رجله وتعد البراح ثم أعتقه سيده ثم عثر به أحد يجب على سيده قيمته وكذا لو أوقف العبد دابة في الطريق ثم خر رسيده ثم عثر به انسان ومات ضمن السيد قيمة العبد كذا في الكافي \* ولو قط رجل عبدا لرجل ورماه في الطريق ثم أعتقه مولاه ثم عثر به انسان فدية العاثر على من قط ورماه في الطريق ولو كان العبد مع القمط يقهدر على الذهاب ثم أعتقه مولاه فلم يذهب حتى عثر به انسان كان ارش الجنابة على مولاه ولو كان أجلس العبد في الطريق من غير رباط ولا قط ثم أعتقه مولاه فلم يبرح عن مكان حتى عثر به انسان وجب ارش الجنابة على مولاه كذا في المحيط \* رجل مر في الطريق وهو يحمل حلا فوقع الحمل على انسان فالتقه كان ضامنا ولو عثر انسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن أيضا كذا في فتاوى قاضيان \* رجل يمشى في الطريق وعابه شئ هو لابس به مما يلبسه الناس فعطب به انسان أو وقع على انسان أو وقع في الطريق فعثر به انسان فلا ضمان عليه في شئ من ذلك وان كان ليس مما يلبسه الناس فهو بمنزلة الحمل له وضمن ما عطب به وكذلك الرجل يسوق الدابة أو يقودها أو هو راكب عليها فسقط عنها بعض أدواتها من سرج أو لحام أو ما أشبه ذلك على انسان وقتله أو سقطت الدابة على الطريق أو سقط بعض أدواتها على الطريق وعثر به انسان ومات فالسائق والقائد والراكب ضامنون لذلك كذا في المحيط \* رجل وضع جرة في الطريق ورجل آخر وضع جرة في ذلك الطريق أيضا فتدحرجت احدهما على الاخرى فانكسرت الاخرى لا يضمن صاحب الجرة التي تدحرجت وان انكسرت التي تدحرجت يضمن صاحب الاخرى وكذلك رجل أوقف دابته في الطريق وآخر كذلك فتدحرجت احدهما وأصاب الاخرى لا يضمن صاحب التي نفرت ولو عطبت التي نفرت بالآخرى يضمن صاحب الواقعة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل وضع جرة في الطريق وفيها زيت أو ليس فيها شئ ورجل آخر وضع جرة أخرى في الطريق أيضا فتدحرجت احدهما فاصابت الاخرى

عنه ثم ذهب السابض بهذا ذلك رد البذل وبطل الصلح وكذا الصلح في دعوى جبل المبيع اذا بان بعد الصلح عدم الجبل رد البذل وكذا اذا ادعى على انسان مالا أو وصلحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر رد البذل وكذا اذا اشترى أمة ثم بان أنها منكوبة انسان وصالح على مال ثم



طلقة هازوجهها بائنه رد الدرهم وكذا اذا ادعى عيبا وصالحه على مال ثم بان عدم العيب برد المأخوذ ولو كان المشتري باعها وانقد عنه  
واطلع على عيب وصالح مع البائع لم (٤٤) يجوز لانه لاحق للمشتري على البائع لافي الرد ولا في الرجوع فكان صلحا باطلا \* ولو قتله المشتري

فانكسرتا قال ضمن صاحب الجرة القائمة التي لم تندرج قيمة الجرة الاخرى ومثل الزيت الذي فيها وأما  
صاحب الجرة التي تدرجت فلا يضمن شيئا ولو تدرجتا لضمن على واحد منهما ما ولو مالت احدهما  
فضررت على الاخرى من غير أن تزول عن موضعها الذي وضعها فيه فانكسرتا وانكسرت المائلة أو  
القائمة فعلى كل واحد منهما ضمان ما انكسر بحجرته كذا في المحيط \* ولو أن رجلا اغترف من الحوض  
الكبير بحجرة ووضعها على الشط ثم جاء آخر وفعل مثل ذلك فتدرجت الاخيرة وصدمت الاولى فانكسرتا  
يضمن صاحب الجرة الاخيرة قيمة الجرة الاولى لصاحبها وقيل يضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه كذا  
في خزانة المفتين \* وقال به بعضهم الضمان على صاحب الجرة القائمة على كل حال كذا في الذخيرة \* وضع  
شيئا على الطريق فنفرت عنه دابة فقتلت رجلا فلا ضمان على الواضع ان لم يصبها ذلك الشيء وكذا الحائط  
المائل اذا تقدم الى صاحبه فسقط على الارض فنفرت عنه دابة وقتلت انسانا لا ضمان عليه انما يضمن  
صاحب الحائط والواضع في الطريق اذا أصاب الحائط شيئا فأتلفه أو أصاب الموضوع شيئا فأتلفه كذا  
في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا احتقر أهل المسجد في مسجدهم بئر الماء المطر وعلقوا  
فيه قناديل أو وضعوا فيه جبا يصب فيه الماء أو طرحو فيه حصيرا أو ركبوا فيه بابا أو طرحو فيه بوارى أو  
ظلموه فلا ضمان عليهم فيمن عطب بذلك أما اذا أحدث هذه الاشياء غير أهل المحلة فعطب به انسان فان فعلوا  
ذلك بانفسهم لم يكن عليهم في ذلك ضمان أما اذا فعلوا ذلك بغير اذن أهل المحلة ان أحد ثوابناه أو حفروا بئرا  
فعطب فيه انسان فأنهم يصنعون بالاجاع فاما اذا وضعوا جبا للبشر وامنه أو بسطوا حصيرا أو بوارى  
أو علقوا قناديل بغير اذن أهل المحلة فتعطل انسان بالحصير وعطب أو وقع القنديل واحترق ثوب انسان  
أو أفسده قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بانهم يضمنون وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمنون  
قال الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أكره ما يجنأ أخذوا بقولهم في هذه المسئلة وعليه الفتوى  
كذا في الذخيرة \* وان جلس في المسجد رجل منهم فعطب به رجل ان كان في غير الصلاة ضمن وان كان  
في الصلاة لا يضمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يضمن بكل حال كذا في الكافي \* وذكر  
صدر الاسلام ان الاظهر ما قاله كذا في التبيين \* واذا قعد للعبادة بأن كان ينتظر الصلاة أو قعد للتدريس  
أو لتعليم الفقه أو للاعتكاف أو قعد لذكر الله تعالى أو لتسبيحه أو لقراءة القرآن فعثر به انسان فلت هل  
يضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا رواية له في الكتاب والمشايع المتأخرون في ذلك مختلفون  
منهم من يقول يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واليه ذهب أبو بكر الرازي وقال بعضهم لا يضمن واليه  
ذهب أبو عبد الله الجرجاني كذا في المحيط \* وذكر شمس الأئمة أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى ان الجالس لا ينتظر الصلاة لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة  
القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في كشف الغوامض سمعت أبا بكر  
يقول ان جلس لقراءة القرآن أو معتكفا لا يضمن بالاجاع وذكر نضر الاسلام والصدر الشهيد أنه ان  
جلس للحديث يضمن بالاجاع كذا في التبيين \* لا خلاف في أنه اذا مشى في المسجد فاوطأ انسانا أو نام  
فيه وانقلب على انسان فهو ضامن كذا في شرح المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في  
رجل يجعل قنطرة على نهر بغير اذن الامام فمر عليها رجل متمدا فيقع فيعطب فلا ضمان عليه هكذا ذكر  
المسئلة ههنا (واعلم) أن هذه المسئلة على وجهين ان كان النهر مملوكا فلا ضمان وان لم يكن مملوكا فان  
كان نهر اخصا لا اقوام مخصوصين فلا ضمان عليه ان كان نهر المرو وعليها وان لم يتعمد المرو وعليها فهو  
ضامن وعلى قياس مسئلة الارش ينبغي أنه اذا لم يجد طريقا آخر ليرفيه أو موضعا بغير النهر يضمن وان تعمد  
الشيء عليه وان كان نهر اعاما لمساءة المسلمين وقد فعل ذلك بغير اذن الامام فاجواب فيه كاجواب فيما لو نصب

أوعرضه على البيع وهو يعلم بعيبه  
لم يعلم به ثم اطلع على عيب  
وصالحه لم يجوز لان بعد  
هذه الامور لا دعوى له على  
البائع فكانت الدعوى  
باطلة والصلح كذلك \* اشترى  
أمة بمخمين وتقاضاهم  
اطلع على عيب وتصلحا  
على أن يرد البائع أربعين  
دينارا من الثمن ويقبلها ان  
أقر البائع بكون العيب في  
يدهم الباقي من الثمن أيضا الى  
المشتري وكذا ان كان عيبا  
لا يحدث مثله في يد المشتري  
وان أنكر البائع أو سكت  
ويحدث مثله في يد المشتري  
جاز للبائع ما نقص من الثمن  
عندهما وقال الثاني رحمه  
الله تعالى يسلم للبائع في  
الوجهين بناء على أن  
الاقالة يسع جديد عنده  
وهذا كلاقالة \* اصالحا على  
أن يعطى عن المشتري بعض  
الثمن ويلزم العيب المشتري  
جاز وقال في الخبر يداصلح  
والخط انما يصح اذا كان  
المشتري بقدر على رد المبيع  
وأخذ النقصان وان لم  
يقدر فالصلح والخط باطل  
وقد ذكرنا نظائره \* اصطالحا  
على أن يعطى البائع عشرة  
والمشتري عشرة وبأخذ  
المبيع المعيب أجنبي لز  
خط المشتري وجاز البيع  
ولا يلزم خط البائع والمشتري

بالتحياوان شاء أخذوا وشارك \* اشترى عبدان مصلحه من كل عيب جاز وجد العيب أولا  
وهو يرى من كل عيب ولو يرى من منف عيب له أن يخاصم في غير ذلك الصنف لافيه \* أمره بشراء جارية واطلع الاخر فيها على عيب

وصالح مع البائع القياس أن لا يجوز لانه لا معاملة بين البائع والامر وفي الاستحسان يجوز لانه عاكس اسقاطه بلا بدل فالبدل أولى \* اشترى دابة وباع نصفها ثم طعن بعيب فصالحه البائع على أن قبل النصف بثلاث الفين جاز بلطلان (٤٥) حق المشتري في الخصومة يبيع النصف وكان هذا الصلح

كبيع مبتدئ  
في السادس في صلح الاب  
والوصى ومساكن التركة  
والتخارج

\* ادعى رجل دار الصغير  
وصالح أبوه على مال نفسه جاز  
قليلًا كان أو كثيرا وعلى مال  
الصغير اذا كانت بينة  
المدعى عادلة لانه بها يتمكن  
من الاخذ فيكون الصلح  
كالشراء وان كانت البينة  
مستورة فبطل يجوز الصلح  
وخاصة على أصل المذهب  
المنقول عن الامام وقيل  
لا يجوز الصلح وان لم يكن  
للمدعى بينة أو كانت غير  
عادلة لا يجوز وان كانت  
يجوز على قيمة المدعى أو  
أزيد بما يتغابن الناس فيه  
\* وان بحق لصغير على رجل  
ان كان منكرا ولم يكن له  
بينه يجوز وان الخصم مقرا  
وله بينة لم يجز الاعلى قدر  
ما يتغابن فيه الناس ان كان  
واجبا بغير عقد الوصى وان  
بعقده على قوله ما يجوز  
الصلح مطلقا وبضمن الوصى  
ذلك للصغير وعند الثاني  
جوازه على التفصيل  
السابق والاب والجد في  
الفصلين كالوصى \* مات  
عبد ابن وامرأة وأموال  
فصالح الزوج على  
دواهم جاز حاله أو مؤجله \*  
وان كان في التركة دين وعين

جسرا أو قنطرة على نهر خاص لا اقوام مخصوصين هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* رجل حفر  
بئر في الطريق فجاء انسان وألقى فيها نفسه منعد الا يضمن الحافر كذا في فتاوى قاضيه خان \* اذا حفر  
الرجل بئرا في طريق المسلمين في غير فناءه فوقع فيها انسان ومات من الوقوع اجمعوا على أنه يجب الدية على  
عاقلة ولا تجب عليه الكفارة ولا يحرم عن الميراث عندنا وان حفر في فناء داران كان الفناء لغيره يكون  
ضامنا وان كان الفناء مملوكه أو كان له حق الحفر القديم لا يضمن وان لم يكن ملكا له لكن كان لجماعة المسلمين  
أو مشتركا بان كان في سكة غير نافذة فانه يضمن هكذا في المحيط \* حفر بئر في الطريق فجاء انسان وتردى  
فيها ومات جوعا أو عطشا أو غملا لا ضمان على الحافر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \*  
رجل حفر بئر في المقبرة في موضع ليس بعمر ولا طريق لانسان بغير اذن الامام فوقع فيها انسان لا يضمن  
الحافر وكذلك لو وقع انسان في المقبرة أو نصب خيمة فغتر بها رجل لا يضمن القاعد والناسب ولو كان ذلك  
في الطريق ضمن كذا في فتاوى قاضيه خان \* ولو حفر رجل بئر في طريق ثم رجل آخر في أسفلها فوقع فيها  
رجل ضمن الحافر الاول قال محمد رحمه الله تعالى وهذا قياس وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي \* ولو جاء  
آخر وسع رأسها فوقع فيها انسان فمات كان الضمان عليهما نصفين هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب  
اطلاقا \* وقد حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندي أنه كان يفصل الجواب في ذلك تفصيلا فيقول ان وسع  
الثاني توسيعا بحيث يعلم أن موضع القدم من الواقع لا يلاقى الحفرين جميعا فالضمان عليهما نصفان فأما اذا  
وسع الثاني شيئا يسيرا بحيث يعلم أن موضع القدم من الواقع لا يلاقى موضع حفر الثاني وانما يلاقى حفر الاول  
فالضمان على الاول دون الثاني وان وسع الثاني توسيعا بحيث يعلم أن موضع القدم من الواقع لا يلاقى الاول  
وانما يلاقى حفر الثاني فالضمان على الثاني وان كان التوسيع بحيث يجوز أن يكون موضع القدم ملاقيا  
للحفرين ويجوز أن لا يكون فالضمان عليهما نصفان وحكى عن الشيخ الامام الزاهد أحمد الطواويس أنه  
كان يقول ان وسعها بحيث لا يسع في موضع توسيعه القدم فجاء رجل ووضع قدمه في وسط البئر وسقط فان  
الضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان عليهما نصفان وان وسعه بقدر ما يسع فيه  
القدم فان وضع هذا الرجل قدمه في وسط البئر فالضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان  
على الثاني خاصة وان كان لا يدري فالضمان عليهما نصفان كذا في المحيط \* وان حفر بئر في الطريق ثم  
كسها ان كبسها بالتراب أو بالحص أو بما هو من أجزاء الارض ثم جاء آخر وفترها فوقع فيها انسان ومات  
ضمن الثاني ولو كان الاول كبس البئر بالطعام أو بماليس من أجزاء الارض يضمن الاول وكذلك لو حفر بئرا  
في الطريق وغطى رأسها ثم جاء آخر ورفع الغطاء فوقع فيها انسان ضمن الاول كذا في فتاوى قاضيه خان \*  
ولو تقع رجل يحجر فوقع في البئر ضمن واضع الحجر دون الحافر فان كان لم يضعه أحد ضمن الحافر كذا في  
محيط السرخسي \* ولو وضع رجل في البئر حجرا أو حديد فوقع فيها انسان فقتله الحجر أو الحديد كان  
الضمان على الحافر كذا في المسوط \* رجل حفر بئرا على قارة الطريق فجاء انسان وزلق بماء صبه رجل  
آخر على الطريق فوقع في البئر فمات فالضمان على الذي صب الماء وان كان الماء ماء السماء ضمن صاحب  
البئر كذا في الذخيرة \* واذا دفع رجل رجلا في بئر ملكه أو في الطريق فالضمان على المدافع كذا في  
المسوط \* واذا سقط الرجل في بئر في الطريق فمات فقال الحافر ان الواقع ألقي نفسه فيه اعدا فلا ضمان  
عليه وقال ورثة الواقع لم يلق نفسه في البئر وان وقع في البئر من غير قصد به وارادته وعليك الضمان كان أبو  
يوسف رحمه الله تعالى يقول ان القول قول ورثة الواقع ويكون الحافر ضامنا وهو القياس ثم رجع وقال  
القول قول الحافر ولا ضمان عليه وهو الاستحسان كذا في المحيط \* واذا حفر بئر في قارة الطريق فوقع  
فيها انسان وسلم من الوقعة وطلب الخروج منها فعلق حتى اذا كان في وسطها سقط وعطب فلا ضمان ولو

فصالح من الكل ما خلا الدين على الناس جاز \* ولو كتب في بعت حصتها من الدين التي على الناس بلا شرط على الابن جاز ويرى الغرماء  
من حصتها وان جعل ذلك شرطا في الصلح بطل في قدر الدين فيبطل في الكل عند الامام رحمه الله تعالى لما علم أن العقد متى فسد بعضه فسد

كله \* ودرتس الاسلام الخارج لايصح اذا كان على الميت دين وقوله باطل أي يطله رب الدين لان حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة في الموضع الذي صح (٤٦) الخارج \* لو اراد الورثة أن يدعوا شيئا من التركة على رجل يقولون كان حصتنا كذا فبعد الخارج صار الكل لنا \* ولو

مشى في أسفلها فاعطى بصخرة فيها فان كانت الصخرة في موضعها من الارض فلا ضمان وان كان صاحب البئر ألقاهما من موضعها ووضعها في ناحية البئر فعلى صاحب البئر الضمان هكذا ذكر في المنتقى كذا في النخبة \* ولو وقع انسان في بئر في الطريق فاقتر رجل أنه هو الذي حفر البئر كان مصداقاً على نفسه دون عواقله وتكون الدية في ماله في ثلاث سنين كذا في المبسوط \* رجل حفر بئراً في ملك غيره فوقع فيها انسان فقال صاحب الارض أنا امرته بذلك وأنكر أولياء الواقعة فالقياس أن لا يصدق صاحب الارض وفي الاستحسان يصدق كذا في الظهيرية \* ومن حفر أو وقف أو بنى في الطريق أو في سوق العامة باذن السلطان لم يضمن كذا في محيط السرخسي \* رجل احتفر بئراً في ملكه ثم سقط فيها وفيها انسان أو دابة فقتل الساقط ذلك الانسان أو الدابة كان الساقط ضامناً دية من كان فيها وان كانت البئر في الطريق كان الضمان على حافر البئر فيما أصاب الساقط والمسقوط عليه كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى لو حفر حفرة للغلة في دار انسان بغيرانه فوقع فيها حمار فقتل فالضمان على الحافر كذا في محيط السرخسي \* وإذا حفر بئراً في الطريق فوقع فيها رجل فقطعت يده ثم خرج منها فشبجه رجلان فرض من ذلك ثم مات فالدية عليهم أثلاثاً كذا في المبسوط \* ولو وقع ثلاثة في بئر وتعلق كل واحد بآخر فان ما لوا من وقوعهم ولم يقع بعضهم على بعض فدية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني وان ما لوا من وقوعهم ووقع بعضهم على بعض وقد علم ذلك بأن أخرجوا أحياء وأخبروا عن حالهم ثم ما لوا أخوت الأول لا يجاوزن سبعة أوجه ان مات من وقوعه لا غير فديته على الحافر وان مات بوقوع الثاني عليه فدمه هدر وان مات من وقوع الثالث عليه فديته على الثاني وان مات من وقوع الثاني والثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الثاني وان مات من وقوعه ووقع الثاني عليه هدر ونصف دمه ونصفه على الحافر وان مات من وقوعه ووقع الثالث والنصف على الحافر والنصف على الثاني وان مات من وقوعه ووقع الثاني والثالث عليه فالثالث منه هدر وثلثه على الحافر وثلثه على الثاني وأما موت الثاني فعلى ثلاثة أوجه ان مات بوقوعه فديته على الأول وان مات من وقوع الثالث عليه فدمه هدر وان مات بوقوعه ووقع الثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الأول وأما موت الثالث فليس له الأوجه واحد وهو وقوعه في البئر فديته على الثاني وأما اذا لم يعرف حال موتهم فالقياس أن دية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني على عواقلهم وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان ثلث دية الأول هدر والثالث على الحافر والثالث على الثاني ودية الثاني نصفها هدر ونصفها على الأول ودية الثالث على الثاني ولم يبين محمد رحمه الله تعالى أن الاستحسان قول من وقال مشايخنا هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في محيط السرخسي \* اذا استأجر الرجل أجيراً ليحفر له بئراً حفره الاجير ووقع فيها انسان ومات فان حفر في طريق معروف لعامة المسلمين يعرفه كل واحد يجب الضمان على الاجير أعلم المستأجر بذلك أو لم يعلم وكذلك اذا حفر في طريق غير مشهور ودأ علم المستأجر الاجير بأن هذا الطريق لعامة المسلمين فأما اذا لم يعلم بذلك فالضمان على الأمر وهذا بخلاف ما لو استأجر أجيراً ليذبح شاة فذبحها ثم علم أن الشاة لغير الأمر فان الضمان على الاجير أعلم المستأجر أن الشاة لغير الأمر أو لم يعلمه ثم يرجع اذا لم يعلم بفساد الأمر وان حفر في الفناء فان كان الفناء لغير المستأجر وقد علم الاجير بذلك أو أعلم المستأجر بذلك فالضمان على الاجير وان لم يعلم الاجير أن الفناء لغير المستأجر ولم يعلم المستأجر بذلك فالضمان على المستأجر وان قال ليس لي حق الحفر في القديم وانما دارى في الاستحسان الضمان على المستأجر هكذا في محيط \* اذا استأجر الرجل أربعة رهط يحفرون له بئراً ووقع عليهم من حفرهم فقتل واحداً

ظهر في التركة عين بعد الخارج لا رواية في أنه هل يدخل تحت الصلح أم لا ولقائل أن يقول لا وان أحب الورثة جواز الصلح في مسئلة الدين فالجسلة استثناء الدين أو يتبرع انسان بقضاء الدين ويكون متطوعاً ويسقط الدين عن الغريم بقدره ثم تصلحوا عما بقي من التركة والاوجه أن يقرضوا المصلح بقدر الدين ثم يحيلهم بذلك على الغرماء فيحل حتى يكون لهم ولاية أخذ نصيبه من الغرماء ولو شرطوا في الخارج أن لو تعرض السلطان وطمع شيئاً من التركة ليس عليه شيء من ذلك لا يصح وقيل يصح وبعد صحة الخارج يقسم الباقي بينهم على سهامهم التي قبل الخارج \* أقر الوصي أن التركة ألف درهم ولت ابنتان فصالح مع أحدهما على أربعةائة ان مسئلة ملكه يصح الصلح والا فلا وقول القدوري ان كانت التركة ذهباً وفضة وغير ذلك الخ محمول الى اشتراط الزائد على نصيبه من النقدين ليكون التقديرات نقد والزائد على النقد في مقابلة خلاف التقدين على ما اذا علم أم اذا لم يعلم ان الحصة أقل من البدل قيل يفسد

على كل حال علم أن في التركة تقدم من جنس بدل الصلح أو لانه مشكوك في جوازها فلا يجوز بالتك كافي الربوي المجهول المساواة والصحيح ما قاله أبو جعفر رحمه الله تعالى ان الشك لو في وجود التقدين يجوز ان الثانية فيه أحط من شبهة الشبهة منهم

وشبهة الشبهة في البيع نازل عنها في شبهة البيع وهو الصلح فيصنع أن يكون التقدم وجودا وعلى تقدير وجوده يحتمل أن لا يتساوى وهذه شبهة الشبهة في البيع فيتحط عن الثانية إلى المرتبة الثالثة. صالحت من عنها وليس في التركة دين (٤٧) وهي دراهم وعروض لابد أن يكون ما أخذت من الدراهم أكثر

منهم ففعل كل واحد من الثلاثة الباقي ربع دية وسقط الربع وكذلك لو كانوا أعوانا له وإن كان الذي يحفر واحدا فانهارت عليه من حفرة قدمه هدر كذا في المبسوط \* ولو أمر عبده أن يحفر بئر في الطريق فان كان في فناءه فالضمان على عاقله المولى وإن كان في غير فناءه فالضمان في رقبة العبد علم العبد بذلك أم لا كذا في التتارخانية ناقلا عن التجريد \* لو احتقر الرجل نهر في ملكه فغضب به إنسان أو دابة لم يضمن وإن حفر نهر في غير ملكه فهو بمنزلة البئر يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* إذا حفر الرجل نهر في غير ملكه فانشق من ذلك النهر ماء فغرت أرض أو قرية كان ضامنا ولو كان في ملكه فلا ضمان كذا في المحيط \* ولو سقي أرضه فخرج الماء منها إلى غيرها أو فسدت ماء أو زرعاً أو كرماً لا يكون ضامنا وكذلك لو أحرق حشيشاً في أرضه أو حصائده أو أجهته فخرجت النار إلى أرض غيره وأحرقت شيئاً لا يكون ضامنا قيل هذا إذا كانت الريح ساكنة حين أوقد النار فاما إذا كان اليوم ريحاً يعلم أن الريح تذهب بالنار إلى أرض جاره كان ضامنا استحساناً بمن صب الماء في ميزاب وتحت الميزاب متاع لإنسان ففسد به كان ضامنا ولو أوقد النار في داره أو تنوره لا يضمن ما احترق به وكذلك لو حفر نهر أو بئر في داره فغرت من ذلك أرض جاره لا يضمن ولا يؤمر في الحكم أن يحول ذلك عن موضعه وفيما بينه وبين الله تعالى عليه أن يكف عن ذلك إذا كان يتضرر به غيره كذا في فتاوى قاضيان \* قالوا هذا إذا انشق من الماء بحيث يحتمل ملكه في العرف والعادة فاما إذا كان بحيث لا يحتمل ملكه فانه يضمن كذا في المحيط \* وإن صب الماء في ملكه وخرج من صبه ذلك إلى ملك غيره فأفسد شيئاً في القياس لا يكون ضامنا ومن المشايخ من قال إذا صب الماء في ملكه وهو يعلم أنه يتعدى إلى غيره يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* رجل سقى أرض نفسه فتعدى إلى أرض جاره إن أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وانما يستقر في أرض جاره كان ضامنا وإن استقر في أرضه ثم تعدى إلى أرض جاره إن تقدم إليه جاره بالسكر والاحكام فلم يفعل كان ضامنا وإن لم يتقدم إليه حتى تعدى لم يضمن وإن كانت أرضه صعيداً وأرض جاره هبوطاً يعلم أنه إذا سقى أرضه يتعدى إلى أرض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة كذا في خزائن المفتين \* وإن كان في أرضه ثقب أو بئر فارتد علم بذلك ولم يده حتى فسدت أرض جاره كان ضامنا وإن كان لا يعلم لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* رجل سقى أرضه من نهر العامة وكان على نهر العامة أنهار صغار مفتوحة فوهاها فدخل الماء في الأنهار الصغار وفسد بذلك أرض قوم يكون ضامنا كذا في خزائن المفتين \* مما لو حفر بئر في الطريق فأت فيها إنسان فقده المولى بالدية ثم وقع فيها آخر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدفع كل المأول أو يقبضه كذا في الظهيرية \* وإذا حفر العبد بئر في طريق المسلمين فوقع فيها رجل فقال المولى أنا كنت أمرته بذلك لم تضمن عاقلته ولم يصدق على ذلك إلا بينة فتكون الدية في ماله كذا في المبسوط \* وفي المنشق عبد حفر بئراً على قارة الطريق فجاء إنسان ووقع فيها ففعا عنه المولى ثم وقع فيها آخر فعلى المولى أن يدفعه كله أو يقبضه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع إليه نصفه كأنهما وقعا معا ففعا عنه وإلى أحد الواقفين كذا في المحيط \* وإذا حفر العبد بئر في الطريق بغير إذن مولاه ثم اعتقه مولاه ثم علم بالحفر ثم وقع فيها رجل فأتى المولى قيمة العبد ولو في الخيانة فإن وقع فيها آخر اشترى كافي تلك القيمة فإن وقع فيها العبد فأتى ثمنه مكره في تلك القيمة أيضاً وروى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أن دمه هدر وأصل هذه المسئلة فيما إذا حفر العبد بئر في الطريق ثم اعتقه المولى ثم وقع العبد فيها فأتى قدمه هدر في قول محمد رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية على المولى قيمته لو رتته كذا في المبسوط \* ولو اعتقه المولى أولاً ثم حفر العبد البئر ووقع فيها فلا شيء على المولى بخلاف كذا في المحيط \* ولو كان اعتقه المولى بعدما وقع فيها رجل فإن كان المولى لا يعلم بوقوع الرجل فيها فعليه قيمة العبد وإن كان

من نصيبها من الدراهم حتى يكون المثل بالمثل والباقي بالعروض كما قلنا لكن ما يخص الدراهم يلزم قبض البدلين في المجلس لكونه صرفاً إذا كانت الورثة مقرين بغير مانعين حصتها أما إذا كانوا جاحدين أو مقرين بمانعين لا يشترط القبض في المجلس لأنهم إذا جحدوا ومنعوا فقد صاروا غاصبين وقبض الغصب ينوب عن قبض الضمان وإن مقرين بغير مانعين لا بد من تحديد القبض لأن حصتها أمانة في أيديهم وقبض الأمانة لا ينوب عن قبض الضمان وإن أخذت مثل حصتها أو أقل لا يجوز لأن قصصها إما بطريق المعاوضة وأنه لا يجوز لما مر أو بطريق الإبراء والإبراء عن الاعيان باطل لما مر وانما يطل هذا الصلح حال التصديق أما حال التكاذب فيجوز لانه قطع المنازعة وفداء العيين فلا ريب \* وإن صولحت على دراهم ودنانير يجوز على كل حال لانه صرف فيصرف الجنس إلى خلافه للجواز لأن ما يخص العروض لا يشترط قبضه وما يخص التقدين يشترط قبض بدليه فيه \* ثم في كل موضع جاز صلحا

لا يحتاج إلى معرفة مقدار حصتها وإن كان يعلم الحاجة إلى التسليم لا يقع وفي مثله لا يحتاج إلى معرفته كمن أقر أنه غصب من فلان شيئاً أو أودع عنده شيئاً ثم اشترا من القره جاز وإن كان لا يعلم قدره وإن التركة مجهولة لا يدري كره أنه لا يجوز الصلح على المنكبل والموزون

لاحتمال الربا والجواب عنه ما ظهر بعد التخرج على قول من قال انه لا يدخل تحت الصلح لاختفاء ومن قال يدخل تحته فكذلك ان كان عينا لا يوجب فساده وان دينا (٤٨) مخرجا من الصلح لا يفسد ولا يفسد وان شرطوا في الصلح انه ان ظهر دين فلا حصة لها فسد الصلح وقد مر. هشام سألت

الثاني رحمه الله تعالى عن امرأة ادعت ميراثها على ورثته فصالحوها جاحدين زوجيتها على أقل من حصتها ومهرها جاز ولا يطيب للورثة ان علموا وان برهنت بعده على زوجية له بطل الصلح فان صالحها الابن على دراهم ودنانير ولا وارث غيرها وفيها فضة وذهب في يد الابن لا يجوز الصلح الآن يكون الذهب والفضة المتروكة حاضرة عند الصلح أو غصبا في ضمان الابن قال قلت للثاني رحمه الله تعالى ما قولك فيمن مات عن اثنين ودين له وعليه وأرضين صالح أحدهما الآخر على مبلغ معلوم على ان الدراهم التي كانت لا بينهم بينهم ما على حاله والذي على أيهم هو له ضامن وهو كذا درهم قال الصلح جائز وان لم يسم ما عليه من الدين فالصلح باطل. وعن الثاني مات عن ابنين فزعم رجل أنه على الميت مائة فقال أحدهما خذ حصتي مني خسين ومن أخي خسين حصته ورضي الغريم به وأخذ خسين على أن يصالحه عليه ولا يأخذ بقية الدين منه قال الامام رحمه الله تعالى بطل الصلح. وعن الثاني رحمه الله تعالى عليه

علم بموت الرجل فيها فعليه الدية فان وقع آخر فيها مات فانه يقاسم صاحب الدية فيضرب الاخر بقيمة العبد والاول بالدية في قول أي حصة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على المولى نصف قيمة أخرى لولي القتل الآخر ولا يشترك الاول في الدية كذا في المبسوط \* ولو حفر العبد بئر في طريق بغير اذن المولى ثم قتل قتيلًا خطأ فدفعه مولا له الى ولي القتل ثم وقع في البئر انسان مات فولي القتل بالخيار ان شاء دفع نصفه وان شاء فداء بالدية كذا في الحاوي \* ولو عفا ولي الساقط في البئر لم يرجع الى المولى بشئ من العبد ولا خصومة في هذه المسألة بين ولي الساقط وبين مولى الاول وانما يخصم الذي في يديه العبد كذا في المحيط \* ولو وقع في البئر أو لا انسان مات فدفعه مولا له ثم قتل قتيلًا خطأ فدفعه المدفوع اليه بذلك ثم وقع في البئر آخر فان ولي القتل يدفع ثلثه الى الواقع في البئر آخر أو يفديه بالدية كذا في المبسوط \* واذا حفر العبد اذن المولى فان كان في ديانته فالضمان على عاقلة المولى وان كان في غير ديانته فالضمان في رقبة العبد علم بذلك أم لا كذا في الحاوي \* ولو وقع في البئر رجل مات ثم وقع فيها آخر فذهبت عينه والعبد قائم فدفعه المولى اليه ما فيكون بينهما اثلا ناعلى مقدار حقهما وان اختار القداء فداء بخمسة عشر الفاعشرة آلاف لصاحب النفس وخمسة آلاف لصاحب العين وان اعتقه قبل أن يعلم بهم فاعليه قيمته بينهما اثلا وان كان يعلم بالقتل ولا يعلم بالعين فعليه عشرة آلاف لولي القتل وعليه ثلث القيمة لصاحب العين ولو باع العبد قبل أن يقع فيها أحد ثم وقع فيها انسان مات فعلى البائع قيمته وكذلك لو وقع فيها العبد نفسه في ظاهر الرواية على البائع قيمته للشترى وفي رواية محمد رحمه الله تعالى دمه مدر كما بينا في العتق كذا في المبسوط \* ولو أن مدبرا حفر بئر في الطريق ثم اعتقه المولى أو مات المولى حتى عتق المدبر بموته ثم أوقع المدبر نفسه في تلك البئر ثم مات فلورثته قيمته في تركة المولى كذا في المحيط \* مدبر حفر بئر فوقع فيها مولا أو من يرثه مولا مدرمه ولو وقع فيها م كاتب المولى غرم قيمته ويؤخذ بالاقول من قيمة المدبر يوم حفر ومن قيمة المكاتب يوم سقط كذا في محيط السرخسي \* واذا حفر المدبر أو أم الولد بئر في الطريق وقيمتها ألف درهم فوقع فيها انسان مات فعلى المولى قيمته فان وقع فيها واحد بعد واحد أو وقع تغيرت قيمته فمابين ذلك الى زيادة أو نقصان لم يكن على المولى الا قيمته ألف درهم يوم حفر يقيم بينهم جميعا بالسوية وكذلك لو مات المدبر قبل أن يقع فيها انسان أو اعتقه أو كاته أو قتل شيئا من ذلك بعد ما وقع فيها انسان مات فعلى المولى قيمته كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مكاتب حفر بئر في الطريق ثم قتل انسانا فقتضى عليه بغيره ثم وقع في البئر انسان ومات قال يشترك ولي الساقط في البئر الذي أخذ القيمة فيها قال وكذلك المدبر قال واذا جاء ولي الساقط في البئر فأخذ الذي أخذ قيمة المدبر من مولا لم يكن بينه وبين الذي أخذ القيمة خصومة ولا أقبل بينته عليه وانما أقبل بينته على مولى المدبر فاذا ركت البينة على المولى يرجع على الذي أخذ القيمة بنصفها كذا في المحيط \* مدبر حفر بئر فمات فيها رجل فدفع المولى قيمته وهي ألف بقضاء ثم مات ولي الجنانية وترك ألفاؤه عليه ألفان دين لرجلين لكل واحد ألف فوقع في البئر آخر مات فالألف الذي تركه ولي الجنانية الاولى يقسم بين الغرماء وبين ولي الجنانية الثانية على خمسة أسهم للغرماء أربعة وله سهم فان اقتسموا ذلك بقضاء ثم وقع في البئر آخر فان وليه يأخذ نصف ما أخذ ولي الجنانية الثانية ويتبعان الغرماء فيأخذان تمام ربع الألف منهم وان لم يلق ولي الجنانية الاخيرة صاحبه ولقي أحد الغرمين أخذ منه ربع ما أخذ من مال الميت فان لقي هذا الغريم صاحبه جمع ما في أيديهم ما فاقسماه نصفين فان التقى صاحب الجنانية اقتسم ما في أيديهم ما نصفين فان التقوا جميعا به بذلك قسم ما في أيديهم على ثمانية أسهم لصاحبي الجنانية الربع وللغرمين ثلاثة أرباعه كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع المولى خمسة مائة الى الاول بلا قضاء ثم وهب المولى للمولى ما قبض

ألف وجها كقبيل صالح ربه المال الذي له عليه الألف على أن أعطاء نصفها على أن لا يأخذها بالنصف الباقي وانما يأخذها وما الكفيل من غير أن يرى الاصل فهو كذلك وليس له أن يأخذ الاصل الا أن ينوي حقه على الكفيل. وعن الثاني رحمه الله تعالى له عليه



ألف درهم ومائة دينار إلى أجل صالحهم منهم على ألف ومائة درهم طاعة جازوا بالالف باسقاط الاجل ومائة درهم بمائة دينار بعد اسقاط الاجل وبشرة قبض حصة الديناري مجلسه وان اقر فاقبل القبض بحصته بطل في (٤٩) الدينار ولا يعود الاجل لاسقاطه

وان الصلح على ألف درهم  
أو أقل تفريقاً قبل قبضه  
بطل الصلح كله في حصة  
الدراهم وحصة الدنانير أما  
في حصة الدراهم لم يجز الصلح  
إستدأ ملكان الربا وأما  
في الدنانير فلا فترقة قبل  
قبضه وإن قبض صح في  
حق الدنانير \* والوصى  
في الصلح كالاب للورثة  
صغاراً وقعت الدعوى عليهم  
أولهم وإن الورثة كباراً  
حضوراً فالصلح باطل وقعت  
الدعوى عليهم أولهم في  
المنقول والعـ قار له عدم  
الولاية وإن عينان الدعوى  
عليهم لا يملك مطلقاً لانه  
لا يلي الشراء لهم والصلح  
شراء ما وقع الدعوى لهم  
وإن وقع الدعوى لهم إن في  
العقار لا يجوز صلحه لانه  
بائع لهم عقارهم ولا يملكه  
وإن في المنقول إن لم يكن لهم  
بينة عادلة جاز على كل حال  
وإن كانت جاز بمثل القيمة  
وعما يتناهن لانه يملك بيع  
منقولهم كذلك وإن صغاراً  
وبكباراً إن الدعوى عليهم  
والنكار حضور لا يجوز في  
حصة النكار عندهم لانه لا يلي  
ما هو كالشراء لهم وجاز في  
الصغار إن لم يكن فيه ضرر  
لهم وإن الدعوى لهم يجوز  
صلحه عليهم وإن النكار  
حضوراً عنده لأن الوصي  
إذا ملك بيع بعض التركة

وما بقي ثم وقع فيها آخر خبره في الثاني بين تضمين المولى النصف وتضمينه الربع والمولى الربع وان دفع بقضاه يتبع المولى بالربع والمولى بالربع من غير خيار كذا في الكافي \* واذا استأجر الرجل عبداً محجوراً عليه وحرى محضراً له، ثم وافقته عليه ما فاتاه على المستأجر قيمة العبد للمولى ثم تلك القيمة تكون لورثة الحر ان كانت أقل من نصف الدية ثم يرجع بها المولى على المستأجر ثم المستأجر قد ملك العبد بالضمنان وقد صار الحر جانياً على نفسه فيكون على عاقلة الحر نصف قيمة العبد للمستأجر ولو كان العبد مأذوناً له في العمل لم يكن على المستأجر شيء وكان على عاقلة الحر نصف قيمة العبد ثم يكون ذلك لورثة الحر كذا في المبسوط \* ولو استأجر أجيراً حرّاً أو عبداً محجوراً عليه ومعه كتاب محضرون له، ثم وافقته البئر عليهم وماؤاً فلا ضمان على المستأجر في الحر ولا في المكاتب ويضمن قيمة العبد لولاها فاذ دفع القيمة إلى المولى دفعها المولى إلى ورثة الحر والمكاتب فيضرب ورثة الحر في قيمته بثلاث الدية وورثة المكاتب بثلاث قيمة المكاتب ثم يرجع المولى على المستأجر بقيمة العبد مرة أخرى فيسلمه والمستأجر أن يرجع على عاقلة الحر بثلاث قيمة العبد ويأخذ أولياء المكاتب من الحر ثلث قيمة المكاتب ثم يؤخذ من تركه المكاتب مقدار قيمته فيكون بين ورثة الحر والمستأجر بضرب ورثة الحر بثلاث دية والمستأجر بثلاث قيمة العبد كذا في الحاوي \* وهكذا في التارخانية ناقلاً عن التجريد \* واذا استأجر أربعة رهط مدبراً ومكاتباً وعبداً وحرّاً محضرون له بثري الطريق فوقع عليهم من حفرهم فاقوا ولم يؤذن للمدبر ولا للعبد في العمل فنقول كل واحد منهم تلف بفعله وفعل أصحابه فيهدر ربع نفسه وتعتبر جناية أصحابه عليه في ثلاثة أرباع نفسه ثم على المستأجر قيمة العبد والمدبر لولاه ثم لورثة الحر ربع دية الحر في رتبة كل إنسان منهم ولولى المكاتب ربع قيمة المكاتب في رتبة كل إنسان منهم فيضرب في هاتين القيمتين ورثة الحر نصف دية الحر وورثة المكاتب بنصف قيمة المكاتب فيقسمان ذلك على هذا ثم يرجع مولاهما بذلك على المستأجر ثم على عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهم ما وله في رتبة المكاتب ربع قيمة كل واحد منهم ما ربح قيمة من القيمة التي أخلفها كل واحد منهم ما فيكون بعضه قصاصاً من بعض ويتراذان الفضل وربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر ثم يأخذ ذلك ورثة الحر باعتبار جناية المكاتب على ربع الحر لأن يكون أكثر من ربع الدية فيأخذون ربع الدية ويردون الفضل على مولى المكاتب ولكن هذا انما يستقيم على قول من يقول قيمة المملوك في الجناية تبلغ بالقيمة ما بلغت ولكل واحد من العبدين ربع قيمته في قيمة الآخر ولكن ذلك على المستأجر فلا يفيد اعتباره فإن كان العبدان مأذوناً لهما في العمل فلا ضمان على المستأجر وربع قيمة كل واحد منهم ما في عتق صاحبه وربع قيمة كل واحد منهم ما على عاقلة الحر وكذلك ربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر ولا تأثر بأربع دية الحر في أعتاقهم في عتق كل واحد منهم ربع فاذا عقلت عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهم وأخذ ذلك كل واحد منهم قلنا يؤخذ من مولى المدبر قيمة كاملة بعد أن تكون القيمة مثل ما عليه من ذلك أو أقل فيقسم ذلك بينهم فيضرب فيه ورثة الحر ربع الدية ومولى العبد ربع القيمة ومولى المكاتب ربع القيمة وان كان المكاتب تركه فاقاً أخذ من تركه تمام قيمته ان كانت قيمة أقل مما عليه من ذلك ثم يضرب فيها ولى الحر ربع الدية ومولى العبد ربع القيمة ومولى المدبر ربع القيمة ثم يؤخذ من مولى العبد جميع ما أخذ من ذلك فيضرب من ذلك ورثة الحر ربع دية الحر ومولى المدبر ربع قيمة المدبر ومولى المكاتب ربع قيمة المكاتب كذا في المبسوط \* والله أعلم

الباب الثاني عشر في جنابة البهائم والجنابة عليها

يجب أن يعلم بأن جنسية الدابة لا تخلو من ثلاثة أوجه اما أن تكون في ملك صاحب الدابة أو في ملك غيره

( ٧ - فتاویٰ سادس ) عنده للصغير ملك على الكبير أيضا وعندهما يجوز على الصغار لا الكبار وان الكبار غيب لا يجوز صلحهم ان الدعوى عليهم في حصه الكبار بكل حال ويجوز في الصغار اذالم يكن لهم فيه ضرر وان الدعوى لهم ان في النقول جاز عليهم اذالم يكن فيه ضرر

وان الدعوى في العقار جاز صلحه عنده عليه ما اذ لم يكن فيه ضرر وعندهما لا يجوز صلحه على الكبار أصلاً ويجوز على الصغار اذ لم يكن فيه ضرر \* وصلح وصى الام والاخ والم (٥٠) كصلح وصى الميت في تركه الاموال من ان الدعوى للصغير خلا العقار لان وصى هؤلاء يملك بيع

ما هو مورد وثا الصغير من هؤلاء  
لأما كان موروثاً من غيرهم  
فكذلك الصلح \* عن محمد رحمه  
الله تعالى أذعى عليه داراً  
فأنكر فأعطاه إياه أو صلحه  
ثم برهن أن المدعى قال قبل  
القضاء أو الصلح ليس لي قبل  
فلان شيء فالحكم والصلح  
ماض وإن برهن على إقراره  
بذلك بعد الصلح والقضاء  
بطل الحكم والصلح وإن  
حكم له ببرهان المدعى  
عليه أن المدعى أقصر  
قبل القضاء أنه ليس له على  
المدعى عليه شيء بطل المال  
عليه \* وعن الثاني رحمه الله  
تعالى أو وصى لا خير بعد  
أودار ورثته أنابوا وبتوا صلح  
الابن والبنت مع الموصى له  
بالعبد على مائة وإن المائة  
من مالهما غير الميراث  
قال العبد بينهما انصافاً وإن  
المائة من الميراث فالعبد  
بينهما ثلثاً \* ادعياداراً أو  
عقاراً من رجل بالارث من  
قريبها فأنكر الرجل ثم  
صلحه أحد هما على مائة  
لم يكن لشريكه أن يشاركه  
في هذه المائة \* العبد التاجر  
أو المكاتب له سمان على  
إنسان فصالح على بعضه  
وحط بعضه إن كان للعبد  
بيتة لا يجوز الصلح ولا يجوز  
\* ولو ادعى على العبد التاجر  
ديناً فصلحه العبد عن  
انكار أو إقرار على أداء ثلث

أو في طريق المسلمين فإن كانت في ملك صاحب الدابة ولم يكن صاحبها معها فإنه لا يضمن صاحبها واقفة  
كانت الدابة أو سائر قطعت يدها أو برجلها أو فتحت يدها أو برجلها أو ضربت يدها أو كدمت وإن  
كان صاحبها معها إن كان قائداً لها أو سائقاً لها فكذلك لا يضمن صاحبها في الوجوه كلها وإن كان صاحب  
الدابة راكباً على الدابة والدابة تسيران وطئت يدها أو برجلها يضمن وعلى عاقلة الدابة ونزله الكفارة  
ويحرم عن الميراث وإن كدمت أو فتحت برجلها أو يدها أو ضربت يدها فلا ضمان وإن كانت في ملك  
غير صاحب الدابة فإن دخلت في ملك الغير من غير إدخال صاحبها بأن كانت منفصلة فلا ضمان على صاحبها  
وإن دخلت بإدخال صاحبها فصاحب الدابة ضامن في الوجوه كلها سواء كانت واقفة أو سائرة سواء كان  
صاحبها معها يسوقها أو يقودها أو كان راكباً عليها أو لم يكن معها هكذا في الذخيرة \* وإن كان باذن مالكه  
فهو كالوكان في ملكه كذا في التبيين \* وإن كانت في طريق المسلمين إن كانت الدابة واقفة في طريق  
المسلمين أو وقفاً صاحبها فصاحب الدابة ضامن ما تلف بفعل الدابة في الوجوه كلها وإن كانت سائرة ولم  
يكن صاحبها معها فإن سارت بإرسال صاحبها فصاحبها ضامن مادامت تسير في وجهها ولم تسير يميناً وشمالاً  
هكذا في الذخيرة \* فإن عطفت يميناً وشمالاً فإن لم يكن لها طريق إلا ذلك فالضمان على المرسل وإن كان لها  
طريق آخر لا يضمن ولو وقفت الدابة ثم سارت خرج السائق من الضمان فإن ردها رداً لم ترتد ومضت  
في وجهها فالضمان على المرسل فإن ارتدت ثم وقفت ثم سارت فلا ضمان على أحد وإن ارتدت ولم تقف  
ومضت في وجهها وأصابت شيئاً ضمن الراكب كذا في محيط السرخسي \* وإن سارت لا يتسبب صاحبها بأن  
كانت منفصلة فلا ضمان على صاحبها في الوجوه كلها كذا في الذخيرة \* الراكب ضامن لما وطئت الدابة  
وما أصابت يدها أو برجلها أو رأسها أو كدمت أو خطبت وكذا إذا صدمت كذا في الهداية \* ولا يضمن  
ما فتحت برجلها أو ضربت يدها أو برجلها أو فتحت يدها أو برجلها أو كدمت أو خطبت وكذا إذا صدمت كذا في الهداية \* ولا يضمن  
وأما السائق فهل يضمن بالنفقة اختلغ المشايخ فيه منهم من قال يضمن وإلى هذا ذهب الشيخ أبو الحسن  
القدوري وجماعة من مشايخ العراق ومنهم من قال لا يضمن وإلى هذا القول مال مشايخنا هكذا في  
الذخيرة \* والعصم أن السائق لا يضمن النفقة كذا في الكافي \* وعلى الراكب الكفارة في الوطء لا على  
السائق والقائد وكذا يتعلق بالوطء في حق الراكب حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد هكذا في  
التبيين \* ولو كان راكباً وصائقاً قبل لا يضمن السائق ما وطئت الدابة وقيل الضمان عليهم ما كذا في  
النهاية \* في المتن إذا سار الرجل على دابة وخلفه رديف وخلف الدابة سائق وأمامه فاند وطئت انساناً  
فالدابة عليهم أرباعاً وعلى الراكب والرديف الكفارة كذا في المحيط \* وإن رأت أو بالت في الطريق وهي  
تسير فغضب به إنسان لم يضمن وكذا إذا أوقفها ذلك كذا في السراج الوهاج \* وكذلك لو وقفت للروث  
أو للبول أو سال لها فغضب إنسان بذلك هكذا في المحيط \* وإن أوقفها غير ذلك فعطبت إنسان بروثها  
أو ببولها ضمن كذا في السراج الوهاج \* وإن أصابت يدها أو برجلها حصاة أو نواة أو ثماراً غباراً  
أو حجر أصغر أو فقاً عين إنسان أو أفسد ثوبه لم يضمن وإن كان حجر كبيراً ضمن والراكب والرديف  
والقائد والسائق في الضمان سواء كذا في الكافي \* وإذا سار الرجل على دابته في الطريق فعثرت  
بحجر وضعه رجل أو بدكان قد بناه رجل أو بجماء قد صبه رجل فوقت على إنسان قتال الضمان على  
الذي أحدث ذلك في الطريق قالوا هذا إذا لم يعلم الراكب بما أحدث في الطريق فإن علم بذلك وسير الدابة  
على ذلك الموضع قصداً فالضمان عليه كذا في المسوط \* وفي القدوري أن من أوقف دابته على باب  
المسجد الأعظم أو على باب مسجد من مساجد المسلمين فنفت برجلها انساناً فهو ضامن كذا في المحيط \*  
ولو جعل الامام موضعاً لوقوف الدواب عند باب المسجد فلا ضمان مما حدث من الوقوف فيه كذا

وحط ثلث وتاخير ثلث جاز \* وصلح الصبي التاجر جاز فيما يجوز صلح البالغ الا لخط بغير عيب \* وفي  
النظم حجر على عبده فجاءه رجل وأذى عليه وفي يده مال من تجارته فصد له العبد على شيء مما في يده جاز عنده خلافاً لهما بناء على جواز

اقرار بعد الجرح بشئ مما في يده عنده خلافا لهما واذا كان في يد المحجور بشئ من العروض فأنلفه انسان فصالح العبد من ذلك ان جعل النعمة جازاته الخضم فيه لكونه في يده كالودع وان باقلا يجوز لان الخط تبرع وهو ليس (٥١) من اهله \* والعبد الذي قال له

المولى ان أدبت الى ألفا فأنت حر كالعبد التاجر فيما ذكرنا لانه صار مآذونا به \* ادعى محجور على عبد تاجر وصالحه على بعضه ان له بينة لم يجز والا جاز كافي التاجر ولو ادعى التاجر على المحجور فصالحه على خط بعض لم يجز كانت له بينة أم لانه اذا كانت له بينة فهو قادر على أخذ حقه والخط منه تبرع وان لم يكن بينة لم يجز خطه أيضا لان المدعى عليه محجور وصلح المحجور لا يجوز لانه ممنوع عن المداينة \* ادعى عبد في يد رجل وأنكره فصولح على أن يعطى المدعى لادعى عليه مائة وبأخذ العبد صلح ذلك ويكون دفع المدعى الدراهم تخلصا لنفسه عن مؤنة اقامة البينة والخصومة كما جاز في جانب المدعى عليه قال تاج الاسلام ويخط مصدر الاسلام وجده صالح أحد الورثة وأبرأ ابراه عامام ظهر في التركة شئ لم يكن وقت الصلح لارواية في جواز الدعوى والمقتل أن ية - ول يجوز دعوى حصته منه وهو الاصح والمقتل أن يقول لا وفي الخط لو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة

في التبيين \* ولكن اذا ساق الدابة أو قادها أو سار فيه على الدابة ضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو أوقف دابته في سوق الدواب فرمحت فلا ضمان على صاحبها وعلى هذا السفينة المربوطة في الشط كذا في المحيط \* ذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى أوقف دابة على باب سلطان وقد توقف الدواب بيابه قال يضمن ما أصابت كذا في الحاوي \* وان أوقف الدابة في الفلاة لا يضمن الا اذا أوقفها في المحجة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أوقف الرجل دابة في أرض أو دار مشتركة بينه وبين غيره ثم انما أصابت شيئا بيدها أو رجلها فالقياس أن يضمن النصف وفي الاستحسان لا يضمن شيئا بعض مشايخنا قالوا هذا اذا أوقف الدابة في موضع توقف فيه الدواب وأما اذا أوقفها في موضع لا توقف فيه الدواب يضمن قيمة ما هلك بفعل الدواب قياسا واستحسانا كذا في النخيرة \* رجل أوقف دابة في طريق المسلمين ولم يشدها فسارت عن ذلك المكان وأتلفت شيئا لا يضمن الرجل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أوقفها في الطريق مربوطة فجالت في رباطها فاصابت شيئا أن أصابت بعدما انحلت الرباط وزال عن مكانه فلا ضمان على صاحبها وان أصابت والرباط على حاله ضمن ما جنت وان زال الشغل عن مكان الايقاف كذا في المحيط \* واذا جنت الدابة فضر بها أو كبحها بالجام فضربت برجلها أو بذنبها لم يكن عليه شئ وكذا لو سقط منها فنذبت على وجهها فقتلت انسانا لم يكن عليه شئ كذا في الحاوي \* لو أكرى حمارا فوقفه في الطريق على أهل مجلس فسلم عليهم فخنسه صاحبه أو ضربه أو ساقه فقتل ضمن وهو كالامر بالسوق كذا في خزائن المفتين \* ان كانت الدابة تسير وعليها رجل فتشهر رجل فالت الركب ان كان النخس باذنه لا يجب على الناحس شئ وان كان بغير اذنه فعليه كمال الدية وان ضربت الناحس فحلت قدمه هدر وان أصابت رجلا آخر بالذنب أو بالرجل أو كيف ما أصابت ان كان بغير اذن الركب فالضمان على الناحس وان كان باذنه فالضمان عليه ما لا في النفعة بالرجل والذنب فانها جبار كذا في الخلاصة \* وهكذا في المحيط وفتاوى قاضيان \* الا اذا كان الركب واقفا في غير ملكه فامر رجلا فخنسها فقتلت رجلا فالضمان عليها وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس ولا كفارة عليه كذا في الخلاصة \* هذا اذا كانت النفعة في فور النخس فاما اذا انقطع فوره فلا ضمان عليه كذا في المحيط \* ومن قاد دابة فتشهر رجل فانفتحت من يد القائد فاصابت في فورها فهو على الناحس وكذا اذا كان لها سائق فخنسها غيره كذا في الهداية \* دابة لها سائق وفائد فتشهر رجل بغيران أحدهما فقتلت انسانا كان ضمان النفع على الناحس خاصة وان كان النخس بأمر أحدهما لا يجب الضمان على أحد كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان الناحس عبدا فخاية الدابة في رقة العبد وان كان صبيافه كالرجل كذا في الحاوي \* وان كان يسير على دابته فأمر عبدا حتى فخنسها فقتلت فلا ضمان على واحد منهما وان وطئت انسانا في فور النخس فقتلته فالضمان عليه مائة من النصف على عاقله الركب والنصف في عنق العبد يدفعه مولاه أو يفسديه ثم يرجع مولى العبد على الأمر بقيمة العبد اذا كانت قيمة العبد أقل من نصف الدين وكان العبد المأمور بالنخس محجورا عليه وان كان العبد المأمور مأذونا له فمولى العبد المأمور لا يرجع على الأمر بحالهما من الضمان والجواب في الأمر بسوق الدابة وقودها تطير الجواب في الأمر بنخسها وان كان الركب عبدا فأمر عبدا آخر بان يسوق الدابة فوطئت انسانا فان كانا مأذونين في التجارة فالضمان على ما في عنقهما نصفان يدفعان بذلك أو يفسد هما ولا يرجع مولى العبد المأمور على العبد الآخر بشئ وان كان المأمور محجورا أو الآخر مأذونا فالضمان عليهما أيضا في عنقهما واذا دفع مولى المأمور عبده أو فداء نصف الدية رجع بقيمة عبده على الأمر وان كانا محجورين فالضمان عليهما في رقبتهما أيضا واذا دفع مولى العبد المأمور عبده أو فداء نصف الدية لا يرجع على العبد الآخر في الحال بشئ واذا اعتق رجع عليه بقيته

وأنكر لا يسمع دعواه وان أقروا بالتركه أمره وبالر عليه وفي الخزائن ان الخارج باطل اذا كان في التركة قد ذكرنا من ماله ولولم يذكر في ملك الخارج ان في التركة ذينا ولا فالصلح صحيح وكذا لو لم يذكر في الفتوى ولكن سأل عن حصته القناج يفتي بالحصته ويحمل على

وجود شرائطها كذا في الفتوى رجل باع ماله يفتي بالهبة وان احتمل أنه غير عاقل والاصل فيه ما ذكر الاستاذ أن المطلق محمول على الكمال الخالي عن العوارض المانعة من الخواز (٥٢) فالهبة بالخلو عن الدين هو الاصل فلا يثبت بلاء تعرض على وجود العارض \* صالحت

عن الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوما للورثة قبل لا يكون داخل في الصلح ويقسم بين الورثة لانهم اذا لم يعلموا كان صلحهم عن المعلوم الظاهر عندهم لان مجهول فيكون كالسنة من الصلح فلا يطل الصلح وقبل يكون داخل في الصلح لانه وقع عن التركة والتركه اسم الكل فاذا ظهر دين فسد الصلح ويجعل كأنه ظاهر عند الصلح وفي الذخيرة وقع الدعوى فيما يتعين فقال المدعي عليه للمدعي صالح مبي عن هذا المدعي على عشرة أدفعها اليك فقال المدعي فعلت لا يتم الصلح مالم يطل المدعي عليه قبلت لانه طلب البيع ولا يتم البيع بيعت مالم يطل الطالب قبلت وكذا لو وقع الدعوى فيما لا يتعين كالدرهم فطلب الصلح على جنس آخر فاما اذا وقع في النقدين وطلب الصلح على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعي فعلت لانه اسقاط بعض الحق فيتم بالمسقط وفي المبسوط بعد تمام الصلح بالتراضي بينهما لا يملك واحد منهما أن يرجع وفي النظم وجد المشتري بالبيع عبثا فنقص من الثمن البايع شيئا

وان كان الامر محجورا عليه والمأمور ما دونها فالضمان عليه ما في عنقه ما أيضا واذا دفع مولى العبد المأمور نصف عبده أو فداءه لا يرجع على العبد الا في الحال ولا بعد العتق كذا في المحيط \* واذا مررت الدابة بشي قد نصب في الطريق ففحصها ذلك الشيء فنفتحت انسانا فقتلته فالضمان على الذي نصب ذلك الشيء كذا في الخاوي \* وفي المتن رجل دخل واقف على دابته في الطريق فأمر رجلا أن ينحس دابته ففحصها فقتلت رجلا وطرحته الامر فدية الرجل الاجنبي على الناحس والراكب جميعا ودم الامر بالنحس هدر ولو سارت عن موضعه هاهنا ففتحت من فور النحسة فالضمان على الناحس دون الراكب وان لم تسرف ففتحت الناحس ورجلا آخر وقتلته ما فدية الاجنبي على الناحس والراكب ونصف دية الناحس على الراكب ولو لم يوقفها الراكب على الطريق ولكن حوت ووقفت ففحصها هو أو غيره لتسرف ففتحت انسانا فلا شيء عليهم ما رجل ركب دابة رجل قد أوقفها رجلا في الطريق ففتحت انسانا فقتلته فالضمان على ربهما وعلى الراكب نصفين واذا أوقف الرجل دابة رجل في الطريق وربطها وغاب فأمر رب الدابة رجلا حتى يفحصها ففتحت رجلا أو فتحت الامر فدية على الناحس وان كان الامر أوقفها في الطريق ثم أمر رجلا حتى يفحصها فقتلت رجلا فدية على الامر والناحس نصفان كذا في المحيط \* ولو نفرت من حجر وضعه رجل على الطريق فالواضع غمزة الناحس كذا في محيط السرخسي \* رجل أرسل جاره فدخل زرع انسان وأفسده ان أرسله وساقه الى الزرع بان كان خلقه كان ضامنا وان لم يكن خلقه الا أن الجار ذهب في فوره ولم يعطف عينا وشاة الا وذهب الى الوجه الذي أرسله فأصاب الزرع كان ضامنا وان ذهب يمينًا وشمالًا ثم أصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدًا لا يكون ضامنا وان كان الطريق واحدًا كان ضامنا وان أرسله فوق ساعة ثم ذهب الى الزرع وأفسد لا يضمن المرسل كذا في فتاوى قاضيخان \* وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى فبين أرسل بقر من القرية الى أرضه فدخل في زرع غيره فأكل ان كان له طريق غير ذلك لا يضمن وان لم يكن له طريق غير ذلك يضمن فاما اذا خرجت الدابة من المربط وأفسدت زرع انسان أو زرع كها في المرحى فأفسدت زرع انسان فلا ضمان وكذا السنابير والكلاب اذا أفسدت شيئا من أموال الناس فلا ضمان على صاحبها كذا في المحيط \* ومن أرسل بهيمة وكان لها سائقا فأصاب في فوره انسانا أو شيئا ضمنه وان أرسل طيرا وساقه فأصاب في فوره لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* رجل أرسل كلبا الى شاة ان وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يضمن وان ذهب في فوره لا يرسل وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير أنه لا يضمن اذا لم يكن سائقا يعني اذا لم يكن خلقه وهو كذا ذكر القدوري وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكون ضامنا للمشايخ أخذوا بقوله وذكره القهية أبو الليث رحمه الله تعالى في شرح الجامع الصغير رجل أرسل كلبا فأصاب في فوره انسانا فقتله أو مرق ثيابه ضمن المرسل وذكر الناطي رحمه الله تعالى رجل أغرى كلبه على رجل فعضه أو مرق ثيابه لا يكون ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واختار للفتوى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان لرجل كلب عقور يؤذي من مر به فلا تهل البلد ان يقتلوه وان أتلف يجب على صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا شيء عليه كالحائط المائل كذا في التبيين \* ولو أرسل كلبه الى صيد ولم يكن سائقا فأصاب انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل أدخل بعيرا (١) مغتلبا في دار رجل وفي الدار بعير

(١) قوله مغتلب أي هائج في المختار غم البعير بالكسر غلة اذا هاج واعتلم أيضا اه بحر اوى

للا يرد عليه المشتري جاز ولو زاد في الثمن المشتري شيئا ليقبله البائع صح القبول ولم يثبت المثل لانه ابطال البيع اقاله \* أوصى صاحبا بخدمة عبده له سنة وهو يخرج من ثلثه فصالحه الوارث على درهم أو خدمة غلام آخر أو سكنى دار لا يجوز في القياس لانه اعارة الخدمة بعد المثل فيعتبر بالاعارة في الحياة والمستعير لا يملك الاعتياض عن الخدمة الا يرى أن المستعير والموصى له بالخدمة لا يملك الاجارة وفي الاستحسان يجوز لانه حق واجب متا كذا فاندفع الاستعارة لان الاعارة غير لازمة حتى لا يجبر عليها ويجبر في الوصية والصلح كما يصح بطريق

المبادلة بغير بطريق الاسقاط أيضا ولهذا ماله هذا الصلح وصى الصغير لانه قد يكون نافعا للصغير أيضا حيث يضم الى ملك العين المقصود من ملك العين الى التمكن من الانتفاع أيضا ولهذا قلنا اذا وصى بسكنى داره لانسان وهو يخرج (٥٣) من الثلث فصالحه على سكنى دار أخرى مدة يجوز ان كان

لا يجوز مبادلة السكنى بالسكنى وان صالحه على سكنى دار أخرى مدة حياته لا يجوز لان المصالح عنه يملك عوضا وسكنى الدار بلا بيان المدة لا يجوز استحقاتها عوضا بها واجارة فكذا صلح بخلاف الموصى له بالسكنى فانه يملك هنا بالوصية تبرعا بمنزلة العارية في الحياة فان صالحه على سكنى دار مدة معلومة ثم انهدمت الدار بطل الصلح لقوات ما وقع عليه الصلح قبل دخوله في ضمانه فيرجع الى داره الاولى فيسكنها الى موته أو الى استيفاء مده وصيته بحساب ما بقي

السابع في الحظر والإباحة دخل أرض غيره وجع فيه السرقين والشول والحشيش لا بأس به وكذلك النقاط السنبلة ان تركها صاحبها وذا اباحته وفي أرض اليتامى ان كان بجبال لو استأجر اجراء يتي بعد مؤنة الاجرام شئ ظاهرا لا يجوز تركه فان لم يفضل أو فضل ما لا يقصد اليه لا بأس به في الدار المشتركة لاحد الشريكين أن يسكن في حصته وفي الأرض المشتركة ليس لاحدهما أن يزرع حصته عند الامام الثاني وذكر هشام

صاحبها فوقع عليه المغتلم فقتله المشايخ رجعهم الله تعالى فيه منهم من قال لا ضمان على صاحب المغتلم وقال بعضهم ان أدخل صاحب المغتلم بغير إذن صاحب الدار فعليه الضمان وان كان أدخله باذنه فلا ضمان وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط \* وقائد القطار في الطريق يضمن أوله وآخره وان كان عظيم لا يمكنه ضبط آخره وان كان معه سائق فالضمان عليهما وان كان له سائقان ضمنا وان كان ثالث وسط القطار ضمنا أو ثلثا ما يريد به اذا كان آخر عيشى في جانب من القطار يسوقه فيكون سوق البعض كسوق الكل بحكم الاتصال فان كان وسط القطار أخذنا برزنام بغير فاء أصاب مما خلفه فضمنه عليه خاصة وما أصاب مما قبله فالضمان عليهما وان كان أحيانا وسطها وأحيانا يتقدم ويتأخر فهو سائق والضمان نصفان كذا في خزائن المفتين \* وان كان الذي في وسط القطار أخذنا برزنام بغير يوقود ما خلفه ولا يسوق ما قبله فمأصبا مما خلفه فلا ضمان فيه على القائد الاول وما أصاب مما قبله فضمن ذلك على القائد الاول ولا شئ فيه على هذا الذي في وسط القطار لانه ليس بسائق لما قبله هكذا في المحيط \* ولو كان رجل راكبا وسط القطار على بغير ولا يسوق منها شيئا لم يضمن مما أصيب الابل التي بين يديه ولكن هو معهم في الضمان فيما أصاب البعير الذي هو عليه وما خلفه وقال بعض المتأخرين هذا اذا كان زمام ما خلفه بيده يوقود وما اذا كان ناعما على بعيره أو قاعدا لا يفعل شيئا يكون به قائد ما خلفه فلا ضمان عليه في ذلك وهو في حق ما خلفه بمنزلة المتاع الموضوع على بعير كذا في النهاية نقلنا عن المسوط \* قال في المنتقى اذا قاد الرجل قطارا وخلفه سائق وأمامه راكب على بعير فوطئ بعير الراكب انسانا فادب عليه علم أن لا ما وكذلك اذا وطئ بعير مما خلف الراكب انسانا وان وطئ بعير أمام الراكب فهو على القائد والسائق نصفان ولا شئ على الراكب كذا في المحيط \* ولو أن رجلا يقود قطارا فربط انسانا في قطاره بغير او القائد لم يعلم بذلك فوطئ هذا البعير انسانا فادب عليه كانت الدية على عاقله القائد ثم ترجع عاقله القائد على عاقله الرابط وان كان القائد يعلم بربط البعير لا ترجع عاقله القائد على عاقله الرابط وهو لا يعلم كان الضمان على عاقله القائد ولا ترجع عاقله القائد على عاقله الرابط كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو انفلت الدابة فأصابت مالا أو آدميا ليل أو نهارا لا ضمان على صاحبها كذا في الهداية \* وفي النوازل صاحب الزرع اذا قال لصاحب الدابة ان دابتي في زرعى فان خرجها صاحبها فانسدت الدابة في حال خروجها فان لم يأمر صاحب الزرع صاحب الدابة بالاخراج فصاحب الدابة ضامن وان أمره بالاخراج فلا ضمان عليه هكذا اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو نصر يعوذا بالضمان في الوجهين جميعا كذا في الذخيرة \* رجل وجد في زرع في الليل ثورين وظن أنهم ماله أهل قريته فان كانا لغير أهل القرية فإراد أن يدخلهما مربيته فدخل في المربيته أحدهما وفر الآخر فتبعه فلم يقدر عليه وجاء صاحب الثور فإراد تضمينه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانت نذته عند الاخذ أن ينعمه من صاحبه كان ضامنا وان كانت نذته أن يأخذه لم يرد على صاحبه الا أنه لم يقدر على الاشهاد ولم يجد من يشهده لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيهان \* فقيل للشيخ رأيت ان كان هذا نهارا فإراد ان كان الثور لغير أهل قريته كان حكمه حكم اللقطة ان تركه الاشهاد مع القدرة عليه على أنه يأخذه أو يحبس في مربيته لم يرد على صاحبه ضمن وان لم يجد من يشهد كان ذلك عذرا له وان كان الثور لاهل قريته وآخر جه من زرعهم ولم يرد على ذلك لا يضمن اذا ضاع الثور وان ساقه بعد ما أخرجه من زرعهم ضمن كذا في الذخيرة \* ومن وجد دابة انسانا في زرعها فخر جهان زرعها فإذ ذبها كلفا فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قال يضمن وقال بعضهم ان أخرجهوا لم يسقها فلا ضمان وان ساقها بعد

انه يملكه وفي النوازل أرض بين رجلين مات أحدهما فلا تخران زرع حصته ولو أراد أن يزرع في العام الثاني يزرع ذلك النصف الاول وفي الدار المشتركة لا حد لهم ربط الدابة ووضع الخشبة والتوضؤ فيها وما عبط فيها لا يضمن \* وقع بين الزوجين مساقاة وقالت لا أصلحها حتى يعطيني كذا جاز لان لها عليه حقا كالمهر والتنفقة وهذه الامور المذكورة جارية مجرى الصلح فلذا أوردناه فيه



سنة فصول **الاول في المقدمة** القبض شرط جوازه وقال بكر لزومه والاول اصح ويكتفي بالتخليه في ظاهر الرواية في قبضه وشرطه أن يكون مقسوما (٥٤) فلم يصح رهن المشاع فيما يحتمل القسمة أو لامن شريكه أو من أجنبي طارئاً أو مقارناً في الصحيح وذكر الصدر أن فيه روايتين بخلاف ما اذارهن اثنان من واحد أو بعكسه حيث يجوز ما لم ينص على الابعاض بان يقول رهن من هذا النصف ومن هذا النصف لنصفه على الابعاض \* العدل اذا ساط على بيع الرهن كيف شاء فباع نصفه بطل الرهن في النصف الباقي للشيوع وذكر القاضي استحق بعض الرهن لثانها بطل وان مفرزاً ياتي الرهن في الباقي يحاو يكون محبوساً بكل الدين \* وقرض المشاع جائز بان أعطاه ألفاً وقال نصفها مضاربة عندك بالنصف ونصفها قرض والقرض وان كان تبرعاً والهبة لو وردت على المشاع يبطل لكن القرض ليس بتبرع من كل وجه فانه تعليق من وجه لكن بعوض لا يجابه المثل في الغنة والمضاربة مع الشيوع جائزة واختلفوا أن رهن المشاع هل يوجب سقوط الدين عندهلاكه قال الكرخي رحمه الله تعالى لا يسقط \* وفي الجامع رهن أم ولد أو ما لا يجوز بيعه له ان يسترد قبل قضاء الدين لبطلان الرهن لانه عقد ابقاء وفيه معني البيع وكان محله ما يقبل البيع

ما أخرجه فهو ضامن وبه كان يفتي الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والقاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى وكان الفقيه أبو نصر البوسني رحمه الله تعالى يقول ان ساقها بعد ما أخرجها الى موضع يأمن على زرعها فلا ضمان وان كان أكثر من ذلك فهو ضامن والفتوى على ما اختاره الفضلي كذا في المحيط \* وان ساقها ليرتد على صاحبها فغطبت في الطريق أو انكسرت رجلها كان ضامناً كذا في فتاوى قاضيان \* الراعي اذا وجد في سرجه بقرة أجنبية فطردها قدر ما تخرج من سرجه فلا ضمان عليه كذا في المحيط \* زارع سأل الغنم من الراعي الخاص أو المشترك لبيعتها في ضيعته كما هو العادة ففعل لوبيعتها ونام ونفشت الغنم في زرع جاره لا ضمان على أحد كذا في القنية \* اذا وجد في كرمه أو زرع دابة رجل وقد أفسدت شيئاً فحسبها صاحب الكرم أو الزرع فهل تكت ضمن صاحب الكرم أو الزرع فتيها كذا في المحيط \* اذا أدخل دابته في دار رجل بغير إذنه فاخرجه صاحب الدار فهل تكت لا يضمن ولو وضع ثوباً في بيت رجل بغير إذنه فرمى به صاحب البيت وكان ذلك حال غيبة المالك ضمن قيمة الثوب كذا في الذخيرة \* رجل يسوق حملاً للحطب في الطريق وقال (كوست كوست) وقدمه رجل لم يسمع ذلك حتى أصاب ثوبه فتغرق ضمن السائق وكذا لو سمع صوته الا أنه لم يتهأله التحي لصيق المدة ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره وان أمكنه التحي فلم يتخ بعد ما سمع لا يضمن السائق كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى الفضلي اذا قطع الرجل يد دابة انسان أو رجلها ان كانت لا يؤكل لحمها ففعل الجاني قيمته وليس للمالك أن يمسك الدابة ويضمنه النقصان وان كانت مأكولة اللحم كالشاة والبعير والبقر فكذلك في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة \* ومن فتح باب فقص فطار الطير أو باب اصطبل فخرجت الدابة وضلت لا يضمن الفاتح وقال محمد رحمه الله تعالى يضمن كذا في الكافي \* وفي المتن ان ما يحمل على ظهره ففي عينه ربع قيمته كذا في الذخيرة \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في عين البرذون والابل والحمار والبغل ربع القيمة وكذا في عين بقرة الجزل وجز وراجزار وكذا في عين الفصيل والحمش وفي احدى عيني الشاة والجل والطير والكلب والسنور ما تنقص من قيمته وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه النقصان في جميع البهائم كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### الباب الثالث عشر في جنابة المماليك

وفيه ثلاثة فصول

**الفصل الاول في جنابة الرقيق وما يصير به المولى مختاراً للفداء** قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا جنى العبد على آدمي جنابة موجبة للمال فان مولاه بالخيار ان شاء دفعه بها وان شاء فداها بالارش هذا مذهبنا الا أن الموجب الاصلى الدفع وله التخليص عن ذلك بالفداء بالارش وأي ذلك اختار فانه يكون حالا ولا يكون مؤجلاً ولا يقضى بشئ حتى يبرأ المجني عليه وخطأ العبد وعده فمادون النفس على السواء يوجب المال في الحالين كذا في المحيط \* وان لم يختبر شيئاً حتى مات العبد بطل حق المجني عليه كذا في الكافي \* وان لم يمت ولكن مولاه قتله فانه يصير مختاراً للارش فان لم يقتله مولاه ولكن قتله أجنبي ان كان عمداً بطلت الجنابة وللمولى أن يقتص وان كان خطأ يأخذ القيمة ثم يدفع تلك القيمة الى أولياء المجنابة ولا يخير المالك حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختاراً للارش كذا في شرح الطحاوي \* وان مات بعد ما اختار المولى الفداء لم يبرأ عتق العبد كذا في الكافي \* واذا جنى العبد جنابة خطأ واختار المولى الفداء وليس عنده ما يؤدى به الفداء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اختار الفداء ما مضى على حاله ولا يكون لاولياء الجنابة أن ينقضوا الاختيار ويعدوا حقهم في ربة العبد وان غالمهم المطالبة بدينهم حتى يبيع المولى العبد ويقضى الدين

بخلاف رهن المشاع لانه محل الرهن لكونه محل البيع وكان الرهن منقداً بصفة الفساد فيلحق بالخائن وهذا على خلاف ما قاله الكرخي رحمه الله تعالى وقال في شرح الطحاوي كل ما هو محل لارهن الصحيح اذا رهنه فاسد او هلك بهلك باقل من

فيمتد ويت الدين والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به ضمان قاله اهل منعه ما لا ينعقد أصلاً والفاقد ما ينعقد بصفة الفساد وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مالا إلا أنه اختل شرط انعقد بصفة الفساد وفي كل موضع (٥٥)

من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه فان لم يبيع العبد بنفسه لا يبيع القاضى عليه بل يحبس حتى يبيع نفسه أو يبيع غيره بأمره وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ان أدى الفداء كان الاختيار ماضياً على حاله فان عجز عن الفداء كان لاولياء الجناية الخيار ان شاءوا نقضوا الاختيار حتى يعود حقهم في العبد وان شاءوا لم ينقضوا الاختيار وطلبوا من القاضى أن يبيع العبد عليه بغير رضاه ويقضى حقهم في الديعة من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه كذا في المحيط في الفصل العاشر \* الفن اذا جنى بعد الفداء بخير المولى بين الدفع والفداء كالجناية الاولى وكذا كلما جنى بعد الفداء يؤمر بالدفع أو الفداء ولو جنى قبل أن يختار في الاولى شيئاً أو جنى جنايتين دفعة واحدة أو جنايت قبل مولاه ما أن تدفعه بالكل أو تدفعه بأش كل واحد من الجنائيات ثم اذا دفعه اليهم اقتسموه على قدر حقوقهم وحق كل منهم أرض جنايته هكذا في التبيين \* فاذا قتل واحد اذ دفعة عين آخر فانهما يقتسمانه أثلاثاً كذا في السراج الوهاج \* وكذلك اذا نجا ثلاثة شجاجة مختلفة دفع اليهم وقسم بينهم بقدر جناياتهم كذا في محيط السرخسى \* اذا جنى جناية وخير المولى بين الدفع والفداء فاختر دفع نصف العبد أو اختار الفداء في نصف العبد فلهذا المسئلة على وجوه أحدها أن يكون ولي الجناية واحد بان قتل العبد رجلاً خطأ وله ابن واحد أو قطع العبد يد حراً خطأ وفي هذا الوجه اذا اختار المولى الفداء في نصف العبد يصير مختاراً للفداء في الكل وكذلك اذا اختار دفع نصف العبد يصير مختاراً للدفع الكل وهذا باتفاق الروايات الثاني أن يكون المقتول اثنين بأن قتل العبد رجلين خطأ لكل واحد منهما ابن فاختر المولى الفداء في أحدهما أو الدفع فانه يبقى على خياره في حق الآخر وهذا باتفاق الروايات أيضا الوجه الثالث اذا كان المقتول واحداً وله وليان واختر المولى الفداء في حق أحدهما هل يصير مختاراً للفداء في عامة الروايات يصير مختاراً للفداء وفي إحدى روايتي كتاب الدور لا يصير مختاراً للفداء كذا في الذخيرة \* ولو جنى العبد جنايات فغصبه انسان أو جنى في يد الغاصب جنايات فأت في يده فالقيمة بين أصحاب الجنائيات تقسم كما تقسم الرقبة ولا خيار للمولى فيه كذا في محيط السرخسى \* ولو جنت الامة جناية خطأ ثم ولدت ولدًا فقطع الولد يدها فالمولى بالخيار ان شاء دفع الام ونصف قيمتها الى أهل الجناية وان شاء دفعها وولدها وان شاء أمسكها وأعطى الارش سواء كان أرش الجناية أقل من نصف قيمتها أو مثل نصف قيمتها كذا في المبسوط \* أمة قطعت يدر رجل ثم ولدت فقتلها الولد خير المولى فان شاء دفع الولد وان شاء فداء بالافل من دية اليد من قيمة الام كذا في محيط السرخسى \* ولو أن عبداً قتل رجلاً خطأ ثم قتلت جارية للمولى ذلك العبد خطأ قبل للمولى ادفعها أو افدها بقيمة العبد واذا قتل العبد رجلاً خطأ وقتلت الامة رجلاً وهما رجل واحد ثم ان العبد قتل الامة خطأ فالمولى مخير بين الدفع والفداء فان اختار الدفع ضرب فيه أولياء الحري بدية الحر وأولياء الجناية الامة بقيمة ما يقسم العبد بينهم على ذلك وان اختار الفداء فداء بدية الحر بقيمة الامة ولا يباع جنايتهم واذا قتلت الامة قتيلاً خطأ ثم ولدت بنتاً ثم قتلت البنت رجلاً خطأ ثم ان البنت قتلت الامة فاختر المولى دفعها ضرب أولياء قتل الامة فيها بقيمة الام وأولياء قتل البنت بالدية وان اختار المولى فداء البنت دفع دية قتلها الى وليها بقيمة الام الى ولي قتل الامة كذا في المبسوط \* ولو أن البنت قتلت عينا من الام ولم تقتلها فهدا على أربعة أوجه اما أن يختار دفعهما أو فداءهما أو فداء الام ودفع البنت أو فداء البنت ودفع الام فان اختار دفعهما دفع الام الى أولياء قتل الامة ودفع البنت الى أولياء قتل الامة فيضرب فيها أولياء قتل البنت بالدية وأولياء قتل الامة بنصف الام وان اختار فداءهما فانه يفسد لكل فريق تمام الدية وسقطت جناية البنت على الام وان اختار دفع الام وفداء البنت دفع الام الى أولياء قتل الامة ويفسد لأولياء قتل البنت بالدية ولا يباع قتل الامة بنصف قيمة الام ولو اختار دفع البنت وفداء الام دفع البنت الى أولياء قتل

ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم صار رهننا وبطل الشرط وهلك بالدين \* قال للبائع أمسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فهو وعندنا رهن ولو قال أمسك بمالك حتى أعطيك كان رهننا بلا خلاف لان المسالك بالمال تفسير الرهن ولا يطل الرهن بموت الراهن أو المرتهن أو بغيرهما ويبقى

رهنًا عند الورثة والرهن بأي دين كان جائز

والثاني في العبد ونفقة الزهن وموته

أجر نظره ولذ الرهن وسقي

الستان وتلقح نخله وجران غنمه (٥٦) والقيام بمصالحه وأجر الرمي على الراهن في الرهن فصل أم لا وما كان من حفظ الرهن وأورده

الى المرتين كأجر الحافظ  
والمثل الذي يحفظ فيه على  
المرتين وجعل الأبق عليه  
ان قيمة الرهن والدين على  
السواء وإن أكثر فلي  
الموتين بقدر المضمون  
وبقدر الأمانة على الراهن  
أبق الرهن سقط الدين  
كعلا كه فان عاد عاد الرهن  
وسقط من الدين بحسب  
ما نقص لان الأبق عيب  
حدث فيه وهذا اذا كان  
أول أبق كما يشعر به الدليل  
فان كان أبق قبل ذلك  
لا يسقط شيء \* ومداواة  
الجروح والأمراض  
والقروح ينقسم على  
المضمون والأمانة والعشر  
والخراج على الراهن فلو  
أخذ السultan من الغلة  
من المرتين لم يسقط شيء  
من الدين وكان محسوبا على  
الراهن وإن أبق الراهن  
انقلقه على الرهن  
بأمر الحاكم المرتين بأن  
ينقعه ثم يرجع على الراهن  
كان الموهون قائما وأولا  
يكون رهنًا بالنفقة حتى  
لا يحبس بذلك وهو قول  
الإمام الثاني رحمه الله تعالى \*  
صاحب الدين ظفر بغير  
نجس حقه من مال مديونه  
لا يجبسه رهنًا إلا بضامديونه \*  
امتنع الراهن عن قضاء  
الدين حتى يحضر رهنه  
ان كان لا يلبق المرتين وموته

البنوت ويقدى لأولياء قتل الأم كذا في الحاوي \* ولو فوات الأم عين البنوت بعد ما فوات البنوت عنها فاختار  
المولى دفعهما فانه يدفع البنوت فيضرب فيها أولياء قتلها بالدية وولى قتل الأم نصف قيمة الأم يكون ذلك  
المقدار من البنوت مع الأم ويدفع الأم وأصاها بأرض عينها من البنوت فيكون ما دفع بهما من البنوت لولى  
قتيل الأم خاصة ثم يضرب لولى قتل الأم في الأم بما بقي من الدية ويضرب فيها لولى جناية البنوت نصف قيمة  
البنوت فتكون القسمة بينهما على ذلك وإن اختار المولى الفداء ففيهما فداءهما بدينين وأمسكهما جميعا كذا  
في المبسوط \* ولو قتل العبد الجاني عبداً رجل آخر فان مولى العبد الثاني يخيّر بين الدفع والفداء فان فداء  
بقيمة المقتول قسمت القيمة بين أولياء الجناية الأولى بقدر حقوقهم ولا يخيّر المولى وإن اختار مولى الثاني  
دفعه الى مولى العبد المقتول كان مولى المقتول في العبد الذي أخذ مخيراً ان شاء دفعه وان شاء فداء كذا  
في الحاوي \* ولو قتل العبد القاتل عبداً ودفع به فأعتقه المولى أو باعه كان مختاراً الدية المحر كذا في المحيط \*  
وإذا جنى على الأمة الجناية فأخذ المولى لذلك أرشاً فانه يدفع الأرض معها وان كان جنى عليها قبل جنايتها  
لم يدفع المولى ذلك الأرض معها وإن كان وجب الأرض بعد جنايتها فأمسكها المولى وفداها فله أن يستعين  
بذلك الأرض في الفداء وإن لم يخيّر الفداء حتى استهلك الأرض أو وهبه للجاني عليها لم يكن مختاراً وله أن  
يدفعها ثم عليه أن يغرم مثل ما استهلك فدفعه معها وإن كان الجاني عليها عبداً فدفعه المولى كان عليه أن  
يدفعها جميعاً أو يقدّمها بالدية فان أعتق العبد المدفوع اليه فهذا اختيار منه للأمة وعليه الدية  
وكذلك ان أعتق الأمة فان أعتق العبد وهو يعلم بالجناية ثم اختار دفع الأمة دفعه معها قيمة العبد ولو  
كان هذا العبد فقاً عين الأمة فدفع بها وأخذت الجارية فان العبد يصير مكانها يدفعه المولى أو يقدّمه  
بالدية كذا في المبسوط \* وإذا جنى عليها أحد ولا يعلم أن الجناية عليه قبل جنايتها أو بعد جنايتها فان  
تصادق أن الجناية عليها كانت قبل جنايتها أو بعد جنايتها كان الحكم بما تصادق عليه وان تصادق عليه وقال لا أعلم  
أن الجناية عليها كانت قبل جنايتها أو بعد جنايتها كيف يصنع بالأرض اذا اختار الدفع قالوا ذكر في  
بعض نسخ الوكالة وقال يكون الأرض بين المولى والجنى عليه نصفين وإذا اختلفا فقال الجنى عليه ان الأرض  
وجب بعد الجناية وأنه متى اخترت الدفع وقال المولى لابل وجب الأرض قبل جنايتها وأنه متى اخترت  
الدفع ذكر أن القول قول المولى مع عبده ويكون الأرض له إلا أن يقيم الجنى عليه بشيء أنه وجب الأرض بعد  
الجناية هكذا في المحيط \* وإذا قتل العبد قتيلاً خطأ ثم فقار رجل عنه ثم قتل آخر خطأ ثم اختار المولى  
دفعه فانه يدفع أرض العين الى الأول ثم يكون العبد بينهما يضرب فيه الأول بالدية إلا ما أخذ منه من أرض  
العين ويضرب فيه الآخر بالدية حتى اذا كانت قيمته ألف درهم وكان أرض العين خمسمائة فان العبد  
يقسم بينهما على تسعة وثلاثين سهماً وكذلك لو كان الذي فقار العبد دفعه به كان لولى الأول أحق به  
ثم يضرب مع الآخر بالدية الا قيمة العبد الذي أخذ كذا في المبسوط \* ولو اكتسب العبد الجاني أو وُلدت  
الجانية ولداً فاختار المولى الدفع لم يدفع الكسب والولد كذا في الحاوي \* قال وإذا جنى العبد جناية ثم  
أصابه عيب سموى فان المولى يحاطب بدفعه أو الفداء ولا شيء عليه بسبب ذلك العيب وكذلك لو بعته  
المولى في حاجة فعطب فيها أو استخذه ففلا ضمان عليه فيما لحقه بذلك ولو أذن له في التجارة بعد جنايته  
فاستغرق رقبته دين فهو ضمان لقيمته لاهل الجناية ولا يضمن الأرض كذا في المبسوط \* قال بمجدرجه الله  
تعالى في الجامع الصغير عبد أذن له في التجارة فلحقه دين ألف درهم ثم غاب جناية خطأ ثم أعتقه مولاه  
فان علم فعله الأرض لأصحاب الجناية وعليه قيمة العبد للفرماء وإن كان لا يعلم بالدين والجناية به جميعاً كان  
عليه قيمتان قيمة لأصحاب الجناية وقيمة للفرماء ثم انما يضمن قيمة العبد لأصحاب الجناية اذا كانت القيمة أقل  
من الأرض فأما اذا كان الأرض أقل من القيمة فانه يتخلص عنه بدفع الأرض بخلاف ما إذا لم يعتقه المولى

في الاحضار يومه باحضاره أولاً كي لا يؤدي الى استيفاء الدين مرتين وان كان مما لحقه مؤنة بان كان في موضع آخر لا يؤمر باحضاره بخلاف ما اذا امتنع المشتري عن تسليم الثمن حتى يحضر البائع المبيع ثم في مسئلة الرهن يؤمر الراهن بتسليم

الدين ان اقر بقيام الدين وان ادعى هلاكه يحلف المرتهن على قيامه فاذا حلف أمر بأداء الدين زيادته نوعان ما لا يدخل فيه ويكون للمالك كالكسب والهبة والصدقة وانما لا يسرى اليه لانه بدل العين لاجزء العين ولا بدل الجزء وما (٥٧) يولد من الاصل كالولد أو كان بدل

جزء من أجزائه يسرى اليه حكمه وما هو بدل المنفعة لا يسرى اليه حكمه

(نوع في وضعه عند عدل) اتفاقا على وضعه عند عدل وقبضه ثم فاذا هلك عند عدل سقط الدين لانه كالمرتن في حق هذا الحكم ونائب عن الراهن في حق الضمان حتى لو استحق من يد عدل وضمن العدل يرجع العدل على الراهن لا على المرتن لنيابة عنه فاما عدل لا يدفعه الى الراهن والمرتن قبل قضاء الدين مالم يؤذنه فان دفعه قبل الاسترداد وان هلك قبل الاعادة ضمنه العدل ولا يملك العدل البيع الا بالتسليط المشروط في عقد الرهن أو بعد تمام الرهن وعلى أي حال كان اذا باع فالرهن رهين في يده فلو هلك في يد عدل سقط الدين كما اذا هلك عند المرتن وكذا اذا هلك الثمن فالتوى على المرتن ويسقط الدين ولا يعتبر فيه قيمة الرهن وانما يعتبر الثمن وانما جعل التوى على المرتن لقيام الثمن مقام العين والرهن اذا تم فالتوى بعده في أي يد كان يكون على المرتن وان أي العدل البيع ان البيع مشروطا في عقده

حيث يدفع الى أولياء الجناية ثم يخبرون بين تسليم العبد وبين قضاء الدين هكذا في المحيط \* ولو قتل أجنبي هذا العبد خطا لم يغرم الا قيمة واحدة للمالك ثم يدفعه المولى الى الغرماء كذا في الكافي \* العبد المأذون اذا جنى يخبر المولى بين الدفع والقضاء فان دفعه بالجناية يبيع لاجل الغرماء فان فضل شيء كان لاصحاب الجناية كذا في الظهيرية \* ولو نقص ثمنه عن دينه لم يكن للغرماء على المولى ولا على أحد شئ حتى يعتق العبد فيتبعوه بما بقي من دينهم وقد قالوا بأن المولى لو دفعه الى أولياء الجناية بغير قضاء ضمن القيمة في القياس لاصحاب الدين وفي الاستحسان لا يضمن شيئا ولو دفع المولى العبد الى أولياء الدين بدنيهم ان كان عالما كان مختارا للجناية ولزومه الارش والقيمة ان لم يكن عالما ولو باعه القاضي في الدين بينة قامت عنده ولا يعلم بالجناية ثم حضر صاحب الجناية ولا فضل في الثمن على الدين فقد سقط حق ولي الجناية هكذا في الحاوي \* قتل العبد الموهون رجلا خطأ وقيمه مثل الدين فللمرتن أن يفدى وليس له أن يدفع فان قال لا أفدى كان للراهن أن يدفع بالجناية فان اعتقه صار مختارا للقضاء كذا في المحيط \* لو باع المولى العبد الجاني أو اعتقه أو دبره أو كاتبه وهو يعلم بالجناية فهو مختار وان لم يعلم بالجناية لم يكن مختارا وضمن الاقل من قيمته ومن الارش كذا في محيط السرخسي \* وعلى هذين الوجهين الهبة والاستيلاء في الامه هكذا في الهداية \* ولو جنت أمة جناية فقال المولى كنت أعتقتها قبل الجناية أو دبرتها أو كانت أم ولدي فانه لا يصتق على أهل الجناية وهو مختار للقضاء ان قال هذا بعد العلم بالجناية وان قاله قبل العلم بالجناية فعليه القيمة كذا في المبسوط \* ولو عرضه على البيع أو أجراه أو رهنه لم يكن اختيارا للقضاء ولو باعه يبيع فاسدا لم يصير مختارا حتى يسلمه ولو كاتبه كتابة فاسدة فهو مختار بنفس العقد كذا في الكافي \* ولو باعه بعد علمه بالجناية يبيع بائنا ثم رد عليه بعيب بقضاءه فهو اختيار للدية ولو باعه واختار لا شترى فكذلك أيضا وأما اذا كان اختيارا للبائع فنقص البيع وهو يعلم أو لا يعلم لم يكن مختارا ويقال له ادفعه أو افده وأما اذا باعه بعيبا أو باعه وهو لا يعلم بالجناية فلم يخصه في الجناية حتى رد عليه بعيب بقضاءه أو بمخيار رؤية أو شرط فانه يقال له ادفعه أو افده ولا يلزمه الارش كذا في السراج الوهاج \* وفي الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى أن اجازة بيع العبد بعد جنائنه في يده ليست باختيار للقضاء في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ويقال لا شترى ادفعه أو افده كذا في المحيط \* ولو جنى جنائنين فعلم باحدهما دون الاخرى فأعتقه أو باعه ونحوه يكون مختارا للقضاء فيما علم وفيما لم يعلم يلزمه حصته من قيمة العبد لانه صار مستملا كالحقة كذا في محيط السرخسي \* ولو كان الجاني جارية فوطئها لا يصير مختارا للقضاء الا اذا أحبلها أو كانت بكرًا كذا في خزائن المقتنين \* ذكر في الاصل أن التزويج لا يكون اختيارا كذا في الحاوي \* وفي المتن لو وهب العبد الجاني مع العلم بالجناية أو من غير العلم من الجنى عليه فلا شئ على المولى ولو باعه منه فعليه الدية ان باعه مع العلم وعليه القيمة ان باعه من غير العلم كذا في المحيط \* ولو كاتبه وهو يعلم ثم عجز فان كان خوصم في الجناية قبل العجز وقضى القاضي بالدية ثم عجز لم يرتفع القضاء وان عجز قبل الخصومة كان له أن يفدى أو يدفع كذا في الظهيرية \* ولو قتل عبدا رجلا فأعتق المولى أحدهما لم يصير مختارا للدية كلاهما بل نصفها كذا في محيط السرخسي \* عبد قتل رجلا خطأ باعه المولى وهو لا يعلم بالجناية ثم اشتراه ثم باعه وهو يعلم بالجناية فعليه القيمة بالبيع الاول وليس عليه شئ في البيع الثاني ولو كان رد عليه بعيب بقضاءه ثم باعه وهو يعلم فقد اختاره وعليه الدية وكذلك ان كاتبه وهو لا يعلم ثم عجز فباعه وهو يعلم فعليه الدية وكذلك لو وهب وهو لا يعلم فقبضه الموهوب له ثم رجع في هبته ثم باعه وهو يعلم كذا في المحيط \* ولو أن عبدا في يدي رجل جنى جنابة فقال ولي الجناية هو عبيدك فقال الرجل هو وديعة عندى لان أوعارية أو اجارة ورهن فان أقام على ذلك بينة أحرأه فريسه حتى يقدم الغائب فان لم يقدم بينة خوطب بالدفع أو

(٨ - فتاوى سادس) أجبر وان بعد تمام الرهن فعن الثاني وبه أخذ بعض المشايخ بجبر وقيل لا يجبر وبه أخذ شيخ الاسلام ونفسه يجبر أن يجبس العدل أيا ما فان ألح بجبر الراهن على البيع فان امتنع باع الحاكم بنفسه قيل هذا على قوله ما بناء على بيع الحاكم

مال المديون اذا امتنع وقيل هذا قول الكل لتقدم الرضا منه على البيع وهو الصحيح \* ويملك العبد البيع بالنقد والتسبئة فانها بعد ذلك  
عن البيع نسبة لا يعمل فيه دينه فقال المرتضى لا أريد  
البيع بل أريد حتى له ذلك \* قال للمرتضى ان لم أعطك  
دينك الى كذا فهو بيع  
بمالك على لا يجوز وكفى  
طريقه الخلاف \* قال ان  
أوفيتك مالا الى كذا  
والا فالرهن لك بطل الشرط  
وصح الرهن وقال الشافعي  
رحمه الله تعالى يطل الرهن  
أيضا

الفداء فان فداء ثم قدم الغائب أخذ عبده بغير شيء وان كان دفعه فالغائب بالخيار ان شاء أمضى ذلك وان  
شاء أخذ العبد ودفع الارش فان أمضى دفعه كان ذلك بمنزلة اختيار الدفع منه ابتداء وان اختار الارش فله  
أن يأخذ عبده وان أنكر الغائب أن يكون العبد له فمما صنع الأول فيه من شيء فهو جائز كذا في المبسوط \*  
ولو أقر به لغيره فهو على قسمين اما ان أقر بالجناية أو لا ثم بالملك أو على عكسه وكل قسم لا يختار اما ان كان  
الملك في العبد معر وفالمقر أو كان مجبه ولا فلو أقر بالجناية ثم بالملك لغيره والملك في العبد معر وفالمقر له فان  
صدقه المقر له في الملك والجناية جميعا فيقال للمقر له ادفع العبد أو فاده وان كان كذبه فيه ما لا يكون المقر مختارا  
للفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية كان المقر مختارا للفداء ولو أقر بالملك أو لا ثم بالجناية فان  
صدقه فيه ما فالخصم هو المقر له وان كذبه فيه ما فالخصم هو المقر وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية  
هدرت الجناية وكذلك ان كان العبد مجبه ولا لا يدري أنه للمقر أم لغيره فمقر بالجناية أو لا ثم بالملك أو أقر  
بالملك أو لا ثم بالجناية كذا في محيط السرخسي \* رجل في يديه عبد لا يدري أنه له أو لغيره ولم يدع صاحب  
اليده أنه له ولم يسمع من العبد اقرارا أنه عبد لصاحب اليده الا أنه يقر بأنه عبد فخفي هذا العبد جناية ونبت ذلك  
بالبيينة أو باقرار صاحب اليده ثم ان صاحب اليده أقر أنه لرجل فصدقه المقر له بذلك وكذبه في الجناية فان  
كانت الجناية ثبتت بالبيينة قيل للمقر له ادفعه أو فاده وان كان ثبوت الجناية باقرار الذي كان العبد في يديه  
أخذ المقر له العبد وبطلت الجناية ولم يكن على المقر من الجناية شيء كذا في المحيط \* ولو جنى العبد جناية  
فقال المولى كنت بعتك من فلان قبل الجناية وصدقه فلان قيل لفلان ادفعه أو فاده وان كذبه فلان قيل  
للمولى ادفع أنت أو فاده كذا في المبسوط \* ولو أمر المولى المحمي عليه بأن يعتقه فأعتقه صار المولى مختارا  
ان كان عالما بالجناية كذا في الكافي \* وفي نوادر ابن سماعة اذا أعتقه المولى باذن ولي الجناية فهو اختيار  
للعبد وعليه الدية كذا في المحيط \* ولو قتل المولى عبدا جاني عمدا أو خطأ وهو لا يعلم بالجناية فعليه قيمته  
حالة في ماله كذا في الحاوي \* ولو ضربه ضربا أثريه ونقصه وهو يعلم بالجناية فهو مختار ولو كان لا يعلم  
فعليه الأقل من قيمته ومن أرض الجناية الا أن يرضى ولي الجناية أن يأخذ ناقصا ولا ضمان على المولى ولو  
ضرب المولى عبده فأيضت وهو عالم به ثم ذهب البياض قبل أن يتخاصم فانه يدفع أو يفدى ولو خصم اليه  
في حالة البياض فضمنه القاضي الدية ثم زال البياض فالقضاء لا يرد كذا في الظهيرية \* ولو قتل أمة رجلا  
عمدا له وليان فصالح المولى أحدهما على ولدهما صر مختارا للفداء الا أن يفديه نصف الدية وكفى  
كتاب الدور لا يصير مختارا للفداء ولو صالح أحدهما على ثلث الامة كان في الباقي له خيار أن يدفعه  
أو يفديه وفي الجامع والدور لا يكون له خيار كذا في محيط السرخسي \* وفي الاملاء عبد بين رجلين جنى  
جناية فشهد أحدا المولين على صاحبه أنه أعتقه لم تجز شهادته عليه وهو مانع حين شهادته فادفع عليه نصف  
الدية وعلى الآخر نصف القيمة وفيه رجل ورث عبدا واشتراه في جناية ورع المولى بعد جناته أن  
الذي باعه اليه كان أعتقه قبل البيع أو أن أباه كان أعتقه فانه مانع مختارا للفداء بهذا القول كذا في  
المحيط \* واذا جنى العبد جناية ولم تبلغ النفس فأعتقه المولى وهو يعلم بها قبل البرء ثم انتقضت الجراحة  
فكانت فهو مختار وعليه الدية واذا جرح العبد رجلا فخصم فيه المولى فاختار العبد وأعطى الارش ثم  
انتقضت الجراحة فلت الجروح ففي الاستحسان يخير المولى خيارا مستقبلا وهو قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ورجع أبو يوسف رحمه الله تعالى من الاستحسان الى القياس  
وأخذ محمد رحمه الله تعالى بالاستحسان الا أنه روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه فرق بينهما اذا أعطى  
الارش بغير قضاء وبينما اذا أعطاه بقضاء القاضي قال اذا أعطاه بقضاء القاضي ثم مات الجرح بخير خيارا  
مستقبلا بخلاف ما اذا أعطاه بغير قضاء القاضي فان ذلك اختيار منه الدية طوعا كذا في المبسوط \* ولو قال

فان نوع في نفقة الرهن  
أنفق المرتضى على الرهن  
بأذن الحاكم ملك حبسه  
لاستيفاء النفقة وان هلك  
الرهن بعده لاشي له على  
الراهن عنه وهو زفر  
رحمهم الله تعالى وقال  
الشافعي رحمه الله تعالى  
لا يملك الحبس بالنفقة فاذا  
هلك عند المرتضى فالنفقة  
دين على حالها \* وعن  
الدواء وأجرة طبيب على  
المرتضى وذكر القدوري  
ان كل ما كان من خصصة  
الامانة فعلى الراهن \* من  
الشافعي من قال بمن  
الدواء على المرتضى انما  
يلزم أن لو حدث الجراحة  
في يده فلو عند الراهن  
فعليه وقال بعضهم على  
المرتضى بكل حال واطلاق  
محمد رحمه الله تعالى يدل  
عليه وقال الفقيه الحادث  
عند المرتضى عليه من

دوائه وأجرة طبيبهما كان عند الراهن ان لم يرد عند المرتضى حتى احتاج الى زيادة المدد او فاقدا واة على  
المرتضى لكن لا يجبر لان الراهن لا يجبر على مداواة وان أجبر على النفقة فالمرتضى أولى ولكن يقال له هذا قد حدث عندك فان كنت تريد



اصلاح مالک فداوہ \* و ما اتفق المرتهن على الرهن حال غيبة الراهن متطوع وان بأمر الحاكم كوجه له ديناً على الراهن فهو دين عليه كذا قاله محمد رحمه الله تعالى وهذا الكلام إشارة الى أنه بمجرد أمر الحاكم لا يصير ديناً عليه ما لم يجعله ديناً (٥٩)

عليه كما صرح به وأكثر  
 المشايخ على هذا الان هذا  
 الامر ليس للالزام حتما  
 بل للنظر وهو مسترددين  
 الامر بين الامر حسبة  
 وبين الامر ليكون  
 ديناً والادنى أولى ما لم ينص  
 على الاعلى وعن الامام أنه  
 اذا أنفق عليه حال عيبة  
 الراهن بأمر الحاكم يرجع  
 ان بضرته بالامر لا يرجع  
 وعن الامام الثاني أنه يرجع  
 فيه ما وذكر الناطقي وما  
 يجب على الراهن اذا فعله  
 المرتهن أو ما على المرتهن  
 اذا فعله الراهن فهو متطوع  
 أخذ السلطان الخارج  
 أو العشر من المرتهن  
 لا يرجع على الراهن لانه  
 ان تطوع فهو متبرع وان  
 مكره فقد ظلمه السلطان  
 والمظلوم لا يرجع الاعلى  
 الظالم

﴿الثالث في الضمان﴾  
 أبرأ الراهن المرتهن أو  
 وحبه منه وهلك الرهن  
 في يد المرتهن قبل منعه  
 لا يضمن عندنا وبعد  
 ايفاء الدين اذا هلك يضمن  
 حتى يرذ الراهن مستوفاه  
 المرتهن \* ولو تبرع انسان  
 بقضاء الدين ثم هلك عند  
 المرتهن رد الدين على  
 المتبرع \* ولو تصادقا على  
 أن لا دين بينهما مضمونا \*

ولوأحال المرتبة من على إنسان بالدين ثم تلف الرهن عند المرتبة قبل أن يردّه فهو بمخافه وتبطل الحوالة \* ولوأورع عبد الرهن ذهب نصف الدين عند الامام \* دخل خائف قال الخاني لأدعك تنزل حتى تعطيني شيئاً أفدع وهالك عنده ان رهننا لاجر البيت فهو بمخافه

لعبده ان قتل فلاناً ورثته أو شحجه فانت حرف فعل شيئاً من ذلك فهو مختار للفداء فان كانت جناية العبد مما يتعلق به القصاص بأن قال ان ضربته بالسيف فانت حرف لشيء على المولى لا القيمة ولا الدية كذا في الكافي \* عبدجني فزعم ابن السيد أنه حرفات السيد فورثه هذا الابن فهو حر وعلى الابن الدية كذا في خزائن المقنين \* جارية جنت وهي حامل فاعتق المولى ما في بطنها وهو يعلم بالجناية صار مختاراً للفداء وان جاء الطالب قبل ما تنضع أو بعد ما وضعت ولو لم يكن عالماً بالجناية فخصر الطالب قبل الوضع خيران شاء ضمن المولى قيمته لحاملاً وان شاء أخذ حاملاً بجنايته فما فكأن له والولد حر فان حضر بعد ما ولدت خير المولى ان شاء دفع وان شاء فدوى ولا سبيل له على الولد كذا في الظهيرية \* وفي نوادر ابن أبي سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أعتق الرجل ما في بطن جاريته ثم جنت جناية فدفعها بالجناية جاز كذا في المحيط \* باع جارية فولدت عند المشتري لأقل من ستة أشهر فخفى الولد جناية ثم ادّعاها البائع وهو يعلم بالجناية فعليه الدية لأصحاب الجناية وعليه الفتوى كذا في خزائن المقنين \* جارية بين رجلين ولدت فخفي ولدها فأدّعاها أحدهما وهو عالم بالجناية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه الدية وان لم يعلم فعليه القيمة كذا في الظهيرية \* ولو قال المولى أحدكم ارحم فقتل أحدهما رجلاً خطأ ثم عين الجاني للعتق صار مختاراً للفداء ولو عين غيره بخير في دفع الجاني أو الفداء كذا في الكافي \* ولو جنى كل واحد منهما بعد الإيجاب ثم بين العتق في أحدهما لزمه الأقل من قيمته ومن الدية يقرى الثاني ملكاً له فيقال له ادفعه أو أفده بالدية ولا يصيرهما بالبيان مختاراً للفداء وكذلك لو كانت جناية أحدهما قطع يد وجناية الآخر قتل نفس لا يختلف الجواب كذا في خزائن المقنين \* ولو قال في صحته لعبدين له قيمة كل واحد منهما ألفاً أو مائتين فقتل أحدهما رجلاً خطأ ثم مات المولى قبل السان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وللجاني عليه في مال المولى قيمة الجاني اذا كانت قيمته أقل من الارش ويعتبر من جميع ماله ولا يصير المولى مختاراً للفداء ولو كان كل واحد من العبيدين قتل رجلاً خطأ والمسئلة بمجالها سعي كل واحد من العبيدين في نصف قيمته ولكل واحد من المجنى عليه في مال المولى قيمة العبد الذي جنى عليه ولم يصير المولى مختاراً للفداء وإذا قتل أحدهما قتيلاً خطأ ثم قال المولى في صحته أحدكم ارحم وهو عالم بالجناية ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته ويصير المولى مختاراً للفداء في الجاني ثم إذا صار مختاراً للفداء فقدر القيمة يعتبر من جميع المال وأما الفضل على ذلك إلى كمال الدية فيعتبر من الثلث وان جنى كل واحد من العبيدين جناية وباقي المسئلة بمجالها سعي على الوجه الذي وصفناه وصار مختاراً للفداء في الجنائيتين ولكن تجب دية واحدة في مال المولى وقيمة أحد العبيدين ويكون ذلك من جميع المال وما زاد على القيمة إلى تمام الدية يعتبر من ثلث المال ثم ماوجب من جميع المال وماوجب من ثلث المال يكون بين ولي الجناية نصفين إذا ليس أحدهما أولى من الآخر هكذا في المحيط \* رجل له عبدان سالم وزينغ فقتل سالم رجلاً خطأ في صحة المولى فقال أحدكم ارحم فقتل زينغ رجلاً آخر في صحة المولى قبل البيان ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته ولزم المولى الفداء في قتيل سالم الآن قدر قيمة سالم من الدية يعتبر من جميع المال وما زاد على ذلك إلى تمام الدية يعتبر من الثلث ولم يلزم الفداء في قتيل زينغ فتجب قيمة زينغ ويعتبر من جميع المال ولو أن المولى لم يعت ولكن المولى وقع العتق على سالم صار مختاراً للفداء في قتيل سالم وان وقع المولى العتق على زينغ فعليه قيمة زينغ كذا في المحيط في الفصل العاشر \* عبدجني جناية فاوصى المولى بعقيقته في مرضه وهو يعلم بالجناية فاعتقه الوصي أو الوارث بعدمونه فعليه الدية مقدار قيمته من جميع المال والزائدة من الثلث وان كان لم يعلم بالجناية فالقيمة من مال الميت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وهو قول زفر رحمه الله تعالى

وان لا جمل أنه سارق يضمن قال الفقيه لا يضمن في الوجهين لأنه غير مكره في الدفع وعن محمد كل شيء يضمن بالغصب على الرهن  
ينهب بحسبه من الدين وما لا يضمن (٦٠) بالغصب لا يسقط به من الدين فلو غصب غلاما شابا فصار شيخا يضمن في الغصب

هكذا ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في العيون هكذا في محيط السرخسي \* وإذا أوصى  
بالعق قبل الجناية ثم جنى بعد موت الموصي فأعتقه الوصي وهو يعلم بالجناية فهو ضامن للجناية وإن لم  
يعلم فهو ضامن للقيمة ولا يرجع على الورثة كذا في المحيط \* أوصى بعق عبدا له جنى العبد جناية  
أرشد أدرهم وقالت الورثة بعد موت الموصي لا نقضيه فلمهم ذلك وإذا تزكوا الفداء يدفع بالجناية وتبطل  
الوصية إلا أن يؤتى العبد من غير ما اكتسبه بأن يقول لانسأ أدعني درهم ما ففعل صح وصار ذلك الدرهم  
دينارا على العبد يطالب به إذا عتق كذا في خزانة المفتين \* إذا وكل رجل رجلا أن يعتق عبده ثم إن العبد  
جنى جناية ثم أعتقه الوكيل وهو يعلم بالجناية فالمولى ضامن لقيمة العبد وإن لم يكن عالما بالجناية كذا  
في المحيط \* وكله بالكتابة ثم قتل العبد رجلا خطأ ثم كاتب الوكيل وهو يعلم أو لا فعلى المولى القيمة دون  
الدية كذا في محيط السرخسي \* وإذا جنى العبد جناية فأخبر مولى الجناية بمولى العبد فأعتقه فقال  
لم أصدقه فيما أخبرني به فهو مختار للفداء وكذلك إن أخبره رسول الجناية فأسقا كان أو عدلا فإما أن  
أخبره بذلك فضولى فإن صدقه فيما أخبره به ثم أعتق العبد فهو مختار للفداء أيضا وإن كذبه في ذلك أو  
لم يصدقه ولم يكذبه حتى عتق العبد فإن كان المخبر عدلا فكذلك الجواب وإن كان المخبر فاسقا فعلى قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون مختارا للفداء ولكن عليه قيمته لاستهلا كما ياه وعند أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى هو مختار للفداء وإذا أخبره فاسقا في أحدى الروايتين كذلك وفي الرواية الأخرى  
يكون مختارا للفداء كذا في شرح المبسوط \* ولو أخبره عبده بالجناية فأعتقه المولى وقال لم أصدقه فعند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن ما لم يخبر رجلا حر عدل وعندهما يضمن الدية وإن كان المخبر فاسقا أو  
عبدا أو كافرا كذا في محيط السرخسي \* ذكر ابن سماعة في الرقيات أنه كتب إلى محمد بن الحسن  
رحمه الله تعالى في عبد قتل رجلا وللقول وليان أحدهما غائب فخاصم الحاضر منهما كيف ينبغي لهما كم  
أن يخبر مولى العبد فكتب محمدان أي الورثة حضر فهو خصم وأيهما اختار يوجب عليه ذلك في جميعه كذا  
في المحيط \* وإذا قتل العبد قتيلا خطأ وللقول وليان أحدهما بقضاء فاض ثم قتل  
عنده آخر ثم جاء مولى الآخر والشريك في الجناية الأولى فإنه يقال للدفع إليه الأول ادفع نصفك إلى  
الآخر وأد نصف الدية فإن دفعه يرى من نصف الدية ويرد النصف الثاني على المولى ثم يقال للمولى ادفعه  
أو أفده بعشرة آلاف خسة آلاف لا آخر وخسة آلاف للمولى الأول الذي لم يأخذ شيئا فإن دفعه ضرب كل  
واحد منهما في هذا النصف بخمسة آلاف فيكون بينهما نصفان فحصل ثلاثة أرباع العبد للمولى الجناية  
الأخيرة ورده - للذي لم يكن قبض من ولي الجناية الأولى ثم يضمن المولى الذي كانت الجناية الثانية في يده  
ربع قيمته للمولى في دفعه المولى إلى الأوساط ولا يكون للمولى ضامنا له شيئا لم يستوف ربع القيمة من الأول  
ولو كان دفعه إليه بغير قضاء القاضي كان للأوساط الخيار إن شاء ضمن المولى هذا الربع باعتبار دفعه إلى  
صاحبه بغير قضاء القاضي وإن شاء ضمن صاحبه فإن ضمن المولى رجوع به المولى على المدفع إليه الأول  
فإذا قتل العبد قتيلين خطأ فدفعه المولى إلى أحدهما بغير قضاء القاضي فقتل عنده قتيلا خطأ ثم اجتمعوا  
واختاروا الدفع فإن المدفع إليه الأول يقال له ادفع نصف العبد إلى الآخر ورده النصف الباقي على المولى  
ثم يدفع المولى إلى الأوساط والآخر يضرب فيه الآخر بخمسة آلاف وبضرب فيه الأوساط بعشرة آلاف  
فيكون هذا النصف بينهما أثلاثا ثلثا للأوساط وثلثه للآخر ثم يضمن المولى سدس قيمة العبد للأوساط وهو  
ما لم من هذا النصف للمولى الجناية الأخيرة ويرجع به الأول الذي كان في يده وإن شاء للأوساط ضمن هذا  
السدس الذي كان في يده هكذا يقول العراقيون من مشايخنا والصحيح عندي أنه ليس لذلك ههنا  
ولا في الفصل الأول ولو كان المدفع قضاء فاض كان مثل هذا أيضا إلا أن المولى لا يضمن شيئا للأوساط ولكنه

فكذا في الرهن ولو أمر رد  
فالتى لا يضمن لأنه أكل  
بعضه لا مال لغصب جارية  
ناهية فأنكسر نديها  
حيث يضمن لأنه نقصان  
\* والرهن بالدين الموعود  
مقبوض على سوم الراهن  
مضمون بالموعود بأن  
وعده أن يقرضه ألفا  
فأعطاه رهنا وهلك قبل  
الأقراض يعطيه الألف  
الموعود جسيما فإن  
هلك هذا في يد المرتهن  
أو العبد يتطرق إلى قيمته  
يوم القبض والدين \* وعن  
الثاني رحمه الله تعالى  
أقرضني وخذ هذا رهنا  
ولم يسم القرض فأخذ  
الرهن ولم يقرضه حتى  
ضاع تازم قيمة الرهن  
\* قال لا آخر أقرضني فقال  
لا أقرضك إلا برهن  
فرهن به فضاع قبل  
الأقراض ولم يكن سمي  
القرض يعطيه ما شاء  
قال محمد رحمه الله تعالى  
لا يصدق في أقل من  
درهم هذا حكم الهلاك  
وأما حكم النقصان  
إن من حيث العيين  
يسقط الدين بقدره بلا  
خلاف وإن من حيث  
السعر لا يسقط شيء عندنا  
\* رهن عبدا بساوى ألفا

بأنف ثم تصدق فاعلى أن لا دين إن التصديق بعد هلاك الرهن على المرتهن رد الألف لان حال  
الهلاك كان مضمونا بأنف ظاهره فصل الاستيفاء مكملا وبعد الاستيفاء الحقيقي لو وجد التصادق هذا كان على المستوفى رد المستوفى

كذا هنا وان التصديق قبل الهلاك قال شيخ الاسلام اختلف المشايخ فيه وقال الحلواني نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع انه يهلك امانة وكذا اذ ارهن عبدا بغير حنطة ومات العبد ثم تصادقا ان السكر لم يكن فعلى المرتين (٦١) قيمة السكر لما ذكرناه صدر

مستوفيا وعن الثاني رحمه الله تعالى انه لاشئ على المرتين لان التصديق حجة في حقهما وقد تصادقا عند الهلاك ان الدين لم يكن واستيفاء الدين ولا دين لا يتصور \* وعن محمد رجل له على رجل مال ففضاه بعضه ثم دفع اليه عبدا وقال هذا رهن بالباقي من دينك أو قال ان كان بقي لك على شيء من الدين فهو رهن به ان كان بقي عليه شيء من الدين فهو رهن به والا لانه لم يأخذه على شيء مسمى \* قضى دينه وبعضه زيوف وستوفى رهن شيئا بالستوفى والزبوف وقال خذ رهننا بمافيهم من زيوف وستوفى صحت في حق الستوفى لانه ليس من جنس الدراهم ولا يصح في الزيوف لانه من جنس الدين وقد تجوز به بخاز ولم يجوز الرهن به لعدم الدين \* عليه ألف غلة فقال للدائن أمسك هذا الالف الوضع حتى أوفيك حقه وأشهر لي بالقبض فهو رهن والحاصل في الرهن بالدين الموعود ان المستقرض اذا سعى أو رهن به وهلك الرهن قبل الاقراض ضمن الاقل من القيمة ومن المسمى فان لم يكن سعى شيئا اختلف فيه الامام الثاني

يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه الاول واذا قبض ذلك منه دفعه الى الاوسط وعلى ما يقوله العراقيون الاوسط هو الذي يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه الاول واذا قتل العبد قتيلا خطأ أو قفا عين آخر فدفعه المولى الى المفقوعة عينه فقتل عنده قتيلا آخر ثم اجتمعوا فاختاروا دفعه فان صاحب العين يدفع ثلثه الى الآخر ويرد الثلثين على المولى فيدفعه المولى الى ولي القتيلين يضرب فيه الاول بعشرة آلاف والاخر بثلثي الدية فيكون هذا مقسوما بينهم ما أخساسة لثلاثة أخساسة للاول وخساسة للاخر ثم يضمن المولى للاول ستة أجزا ونلثي جزء من ستة عشر جزءا ونلثي جزء من ثلثي قيمة العبد وذلك في الحاصل خسائلي قيمته بدل ما سلم للاخر من هذين الثلثين ثم يرجع به المولى على صاحب العين كذا في شرح المبسوط \* ولو قامت بينة على العبد بقتل خطأ وأقر المولى عليه بقتل آخر دفعه المولى اليهما نصفين ثم يضمن نصف قيمته للاول ولو أقر بقتل ثالث دفعه أثلاثا وضمن ثلثي قيمته للاول وسدس قيمته للثاني كذا في خزائن المفتين \* اذا كان العبد لرجل زعم رجل ان مولاه عتقه فقتل العبد وليا لذلك الرجل خطأ فلا شيء له كذا في الهداية \* واذا جنى العبد جناية وأقر ولي الجناية ان العبد حر جعل المسئلة على ثلاثة أوجه اما ان أقر ولي الجناية ان العبد حر الاصل أو أقر أنه حر أو أقر أنه مولاه عتقه فان أقر أنه حر الاصل فلا ضمان للمولى الجناية لا على العبد ولا على المولى وكذلك الجواب اذا أقر أنه حر فاما اذا أقر أنه عتقه المولى ان أقر أنه عتقه قبل الجناية فالجواب فيه كالجواب فيما اذا أقر أنه حر الاصل وان أقر أنه عتقه بعد الجناية فقد أقر ببراءة العبد وادعى على المولى الفداء ان ادعى أنه عتقه وهو عالم بالجناية وان ادعى انه لم يكن عالما ادعى على المولى ضمان القيمة وأنكر المولى ما ادعى عليه من ضمان الفداء والقيمة فيكون القول قول المولى مع يمينه وعلى ولي الجناية اقامة البينة هذا اذا كان الاقرار من ولي الجناية قبل الدفع فاما اذا كان الاقرار من ولي الجناية بعد الدفع اليه ان أقر أنه حر الاصل أو أقر أنه حر لم يكن له على المولى سبيل ولا على العبد لأن العبد يعتق ولا يكون لاتحاد على العبد ولا وان أقر أنه كان عتقه قبل الجناية فانه يحكم بحريته ويكون ولاؤه موقوفا كذا في المحيط \* ولا يجوز اقرار العبد بالجناية ما دون ما دونه ومحجورا عليه ولا يتبع بذلك بعد العتق كذا في الحاوي \* واذا اعتق العبد ثم أقر أنه كان جنى في حال رقه جناية عمدا أو خطا لم يلزمه شيء الا القود في النفس كذا في المبسوط \* عبد قطع يدرجل خطا فبرأت فدفعه مولاه بالجناية ثم انتقض الجرح فمات منه والعبد قائم فهو لورثة الجنى عليه ولو كان المولى فداء بخمسة آلاف تمام دية اليد ثم اعتق العبد ثم انتقض الجرح فمات منه قال يدفع قيمة عبده وان كانت مائة وبأخذ خمسة آلاف الفداء كذا في المحيط \* عبد اعتق فقال لرجل قتل أخاك خطأ وأنا عبده فقال ذلك الرجل قتله وأنت حر فاقول للعبد بالاجماع وكذا لو قال لسيده بعد عتقه أخذت مائة أو قطعت يديك وأنا عبدك وقال السيد لا بل فعلت بعد العتق فاقول للعبد بالاجماع كذا في الكافي \* من اعتق جارية ثم قال لها قطعت يديك وأنت أمي وقالت قطعت وأنا حرة فاقول قولها وكذلك كل ما أخذ منها الا بالاجماع والغلة استخصنا وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن الأشياء بعينه يؤمر بردها عليها كذا في الهداية \* ولو اشترى عبدا وقبضه فقال لرجل قطعت يديك قبل شرائك وقال المشتري قطعت بعنشراني فاقول للمشتري كذا في الكافي \* واذا قطع العبد يدرجل عمدا فدفع اليه بقضاء أو بغير قضاء فاعتقه ثم مات من السيد فالعبد صلح بالجناية وان لم يعتقه رده على المولى وقيل للاوليه اقتلوه أو اعفوا عنه كذا في خزائن المفتين \* واذا قتل العبد قتيلا لوليه وليان فعفا أحدهما فانه يقال للمولى اما أن تدفع نصف العبد الى الساكت أو تصديه بنصف الدية ولا شيء للعافي كذا في المحيط \* عبد قتل رجلين عمدا ولكل واحد منهما وليان فعفا أحدهما وولي كل واحد منهما للمولى يدفع نصفه الى الآخر ين أو يقديه بعشرة آلاف قدرهم فان قتل أحدهما عمدا

ومحمد رحمهما الله تعالى فلا رهن ثوبا وقال أخذت منك شيئا وضاع قبل الاقراض يعطيه ما شاء رهن شجرة فصاد يساوى مع الورق عشرين فذهب وقت الاوراق وانقص عنه قال الامام الاسكاف رحمه الله تعالى يذهب من الدين قيمة النقصان الا ان يكون النقصان في نفس

الفردا لتناثر الأوراق وقال الفقيه لا يسقط شيء لانه كتر ارجع السعرو قول الاسكاف هو الصواب لانه بعد ذهاب وقتها لا قيمة لها أصلا  
فصار كالهلاك \* ومن عبيدين بالف (٦٣) فاستحق أحدهما أوبان حراً وقال الراهن للرهن اخبث الى أحدهما فرتده الى فرتده  
الرهن فالباقى رهن بمحضه

والآخر خطاً فعفاً أحدولي العمد فان فداء المولى فداء بخمسة عشر ألفاً عشرة آلاف لولى الخطا وخمسة  
آلاف لا أحدولي العمد الذي لم يعف وان دفعه اليهم دفعه أثلاثا ثلثاه لولى الخطا وثلثه للذي لم يعف من  
ولي العمد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بطريق العول فيضرب هذان بالكل وذا بالنصف وعندهما  
يدفعه أرباعاً بطريق المنازعة ثلاثة أرباعه لولى الخطا وربعه لأحد ولي العمد كذا في الكافي \*  
ولو قتل العبد رجلين خطاً فعفاً لولى أحدهما دفع نصفه الى الآخر أو يفديه بالدية ولو قطع أحدهما يديه  
وقيته ألف ثم دفعه المولى اليه ماضرب القاطع فيه بتسعة آلاف وخمسمائة لانه يقطع السد استوفى  
خمسمائة وضرب الآخر عشرة آلاف كذا في خزائن المفتين \* ولو قتل قتيلاً وفقاً عين آخر فاما أن  
يكون ذلك عمداً أو خطأ فان كان عمداً قتل المولى ان شئت ادفعه الى المقومة عنه وان شئت فافده فاذا  
اختار الفداء فدى للمقومة عنه بخمسة آلاف درهم وطهر العبد عن الجنابة فيقتل العبد لولى القتيلى  
وان اختار الدفع جاء ولياه القتيلى وقتلوا العبد ثم المقومة عنه لا يرجع على المولى بشيء وان كان القتل  
خطأ فان المولى يحسب بين الدفع والفداء لهما فان اختار الفداء فدى العبد بخمسة عشر ألفاً عشرة آلاف  
لولى القتيلى وخمسة آلاف للمقومة عنه وان اختار الدفع كان العبد بينهما أثلاثا ثلثاه لولى القتيلى وثلثه  
للمقومة عنه كذا في المحيط \* مملوك قتل مملوكاً خطأ ثم قتل أحامولاه خطأ ولا وارث له غيره مولا يدفع  
نصف القاتل الى مولى المملوك المقتول أو يديه ونصفه الآخر للمولى فان كان قتل أحامولاه أو لا يدفع كله  
الى مولى المملوك المقتول أو يفديه فان قتل أحامولاه أو لا وله بنت يدفع ثلاثة أرباع العبد لولى المملوك  
المقتول وربعه للبنت وان كان قتلها ماعولاً بنت فهو بينهما نصفان كذا في خزائن المفتين \* عبيدين  
رجلين قتل قريبا لهما عمداً فعفاً أحدهما ماعولاً بطل الدم كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يدفع  
العاق نصف نصيبه الى الآخر أو يفديه بربع الدية وذكرني بعض النسخ قول محمد رحمه الله تعالى مع أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى والاشهر أنه مع أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قتل عبد مولا عمداً لساناً فعفاً  
أحدهما بطل الدم كله عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ههنا كقوله  
ثمة كذا في الكافي \* وفي المتفق عبد قتل رجلاً عمداً ثم أعفقه مولا ثم عفاً أحدولي الدم فان العبد يسعى  
في نصف قيمته للذي لم يعف ولا شيء على المولى كذا في المحيط \* من قطع يده عمداً ثم غصبه رجل ومات في يده  
من القطع فعليه قيمته أقطع وان كان المولى قطع يده في يد الغاصب فأت من ذلك في يد الغاصب لا شيء عليه  
كذا في الهداية \* قال في الجامع الكبير رجل شج عبد الله موصحة ثم رهنه من رجل بالف درهم وقيمة  
العبد مشجواً ألف درهم فأت في يد الرهن من الجنابة يموت بمغايه من الدين واذا وجدت الجنابة من  
المولى بعد الرهن يصير مستدراً للرهن حتى لو هلك في يد الرهن لا يسقط شيء من دينه وكذلك اذا وجدت  
الجنابة بمن الاجنبي يفتقر الحال بين ما اذا وجدت الجنابة قبل الرهن وبين ما اذا وجدت بعد الرهن في  
حق ابطال الرهن وعدم ابطاله وقال فيه أيضاً رجل شج عبد رجل موصحة فرض العبد فغصبه رجل  
فأت في يد الغاصب من تلك الجنابة كان للمولى العبد الخيار ان شاء ضمن عاقلة الجناني قيمة العبد صحيحاً في  
ثلاث سنين ثم يرجع العاقلة على الغاصب بقيمة العبد يوم غصبه وان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم غصبه حالة  
في ماله وضمن الجناني أرض الموصحة وما حدث منها من النقصان الى أن يغصبه الغاصب ويكون ذلك في  
مال الجناني فان أراد الغاصب بعدما أتى الضمان الى المولى أن يضمن الجناني أو عاقلة الجناني لم يكن له ذلك  
ولو لم يغصب هذا العبد ولكن المولى باع من رجل بعد الجنابة على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام فأت في يد  
المشتري فهذا كإصفاً من أمر الغاصب ولو كان المولى باع هذا العبد من رجل يعافا سداً فأت في يد  
المشتري من تلك الجنابة فان المولى يضمن الجناني أرض الموصحة وما نقصته الجراحة الى أن يقبضه المشتري

لكن لا يفتكه الا بكل  
الدين فاذا هلك هلك بمحضه  
لا بكل لدين \* أبى الرهن  
جعل بمغايه ثم عا داء الرهن  
لان جعله بالدين من أحكام  
الجاهلية رتده الشرع فكان  
القضاء بالجعل باطلا  
بخلاف المصوب اذا  
ضمنه الغاصب ثم عاد  
لا يبطل الضمان ولا يعود  
الى المالك لان التملك بالضمان  
أمر لا ياباه الشرع فلا  
يحكم بطلانه \* رهن عبدا  
قيمتة ألفان بالف على  
أن يكون المرتهن ضامناً  
للفضل فهو رهن فاسد  
المظنون مضمون عند الثاني  
ومحمد رحمه الله تعالى  
في ظاهر الرواية وعنه في  
رواية أنه غير مضمون قالوا  
لا خلاف فيه وعدم الضمان  
في الهالك بعد التصديق  
على عدم الدين وقد مر  
\* وفي العنابي تقاضى دينه  
فلم يقبضه فدفع العامة عن  
رأسه رهنها وأعطاه مندبلاً  
يلفـه على رأسه فالعامة  
ورهن لان الغريم يتركها  
عنده مرضى بكونه رهنها  
\* أعطاه ثوبين وقال خذ  
أيها شئت رهنها بالمائة التي  
على قضاها لا يسقط شيء  
من الدين كما اذا كان عليه  
عشرون درهماً أعطى مائة  
درهم وقال خذ حقل

عشرين مثقالاً يأخذ حتى ضاع الكل لا يسقط شيء من الدين \* وفي المبسوط رهن خاتم فضة قيمته درهم  
بنصف درهم فلوس فأعطاه تسعين فلساً فغلت وصارت ثلاثين درهماً هلك الخاتم فهو بمغايه لان هذا تغير السعر وهو غير معتبر في حكم

الرهن وعند التلف يكون مستوفيا بقيمة الرهن يوم القبض وفي قيمته يوم القبض وفما بالدين فكان بهلا كم مستوفيا كل الدين وكذا اذا كسدت اورخصت حتى صارت تسعين بدائق لم يكن عليه الاتسعون فلما اشترى خلا بدرهم (٦٣) أو شاعلى أنهم امد بوجه بدرهم ورهن به

شياً ثم هلك الرهن فظهر أن  
انحل خمر والشاة قيمة بهلك  
مضمونا لانه رهن بدين  
ظاهر بخلاف ما اذا  
اشترى خمر أو خنزير  
أو مئة أو حمار رهن بالثمن  
شيئاً وهلك عند المرتهن  
لا يضمن لانه رهن باطل  
لا فاسد كما مر \* واذا تقابضا  
الرهن ثم تناقضا بالعراض  
وهلك الرهن عند المرتهن  
بهلك مضمونا والرهن باق  
سابق القبض وان هلك بعد  
البراء عن الدين أو هبته  
قبل فسخ الرهن بهلك  
امانة استحسنانا وقد مر  
وان انتقص الرهن عند  
المرتهن قدراً أو وصفا يسقط  
من الدين بقدره بخلاف  
النقصان بتراجع السعري  
ما عرف في الجامع فلورهن  
فرواقبته أربعون بعشرة  
فأفسده السوس حتى  
صارت قيمته عشرة يفتكه  
الراهن بدرهمين ونصف  
وتسقط ثلاثة أرباع الدين  
لان كل ربع من القرو  
مرهسون بربع الدين وقد  
بقى من القرو ربعه فيبقى  
من الدين أيضاً ربعه \* عليه  
مائة قتال المديون خذها  
الشوبرها ببعض دينك  
فهلك عند المرتهن قال  
الثاني بهلك بما شاء المرتهن  
ان شاء بقيمة الرهن  
أو ببعض الدين لانه رهن

ويكون ما وجب على الجاني في ماله حالا وعلى المشتري قيمة العبد يوم قبض في ماله حالا ولولم يبعه المولى  
ولكن رهنه المولى بدين عليه مثل قيمة العبد فبات في يد المرتهن من تلك الجناية فانه يموت بالدين ولا سبيل  
للمرتهن على الجاني ويرجع الراهن على الجاني بارش الجناية وما نقصته الجناية الى يوم الرهن ويطل عن  
الجاني ضمان القيمة ولو كان قيمة العبد أكثر من الدين بأن كانت قيمة العبد مثلاً ألفي درهم فرهنه بدين ألف  
درهم فبات في يد المرتهن فالامر كما وصفنا فيما اذا كانت قيمة العبد مثل الدين أنه لا ضمان للمرتهن على الجاني  
ويرجع مولى العبد على الجاني بنصف ارش الموصحة ونصف ما نقصته جنايته الى أن رهنه ويكون في ملك  
الجاني ويرجع مولى العبد على الجاني أيضاً بنصف قيمة العبد يوم مات العبد ونصف ارش الموصحة ونصف  
ما نقصته الجناية ويكون كل ذلك على العاقلة وقال في الجامع الصغير رجل أقر أنه قطع يد عبد رجل خطأ  
وكذبه عاقلة في ذلك ثم غصبه رجل من مولاته عنده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الجاني قيمته في ماله في  
ثلاث سنين ويرجع الجاني على الغاصب بقيمة العبد أقطع في ماله حالا وان شاء ضمن الغاصب قيمته أقطع  
في ماله حالا وضمن الجاني أرش يده وهو نصف قيمته في ماله ولا يضمن الجاني نصف العبد وينبغي أن يضمن  
الجاني النقصان الى وقت الغصب أيضاً وان لم يذكره في الكتاب أو حلت المسئلة على أن الغصب كان على  
فور القطع وان كان القطع عمداً وباقي المسئلة بما لها فنقول المولى بالخيار ان شاء قتل القاتل ولا سبيل للمولى  
على الغاصب ولا الورثة الجاني وان شاء المولى ضمن الغاصب من الابداء قيمته أقطع ولا قصاص للمولى على  
القاطع ولكن يجب على الجاني أرش يده في ماله هكذا في المحيط \* ومن غصب عبد الجاني في يده ثم رده  
فجنى جناية أخرى فان المولى يدفعه الى ولي الجنايتين ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة في دفعه الى  
الأول ويرجع به على الغاصب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله  
تعالى يرجع بنصف القيمة فيسلم له وان جنى عند المولى جناية ثم غصبه فجنى في يده دفعه المولى نصفين  
ويرجع بنصف قيمته في دفعه الى الأول ولا يرجع به كذا في الهداية \* واذا غصب عبداً فقتل عنده  
قتيلاً ثم مات العبد فعلى الغاصب قيمته ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولي الجناية ثم يرجع المولى بقيمة أخرى  
على الغاصب ولولم يموت العبد ولكن ذهب عينه فدفعه الى المولى أعور فقتل عنده قتيلاً آخر ثم اجتمعوا  
فدفعه المولى بالجنايتين فإنه يأخذ نصف قيمته من الغاصب باعتبار عينه التي فأت عنده في دفعه الى الأول  
فاذا سلم نصف القيمة للأول ضرب هو في العبد المدفوع بالدية الاما أخذ لان القدر المأخوذ سالم له فلا يضرب  
به وانما يضرب بما بقي من حقه ويضرب الآخر بالدية ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة التي  
أخذت منه ويرجع عليه أيضاً بما أصاب الأول من قيمة العبد أعور ولا يرجع عليه بقيمة ما أصاب الثاني ثم  
يرجع أولياء الأول فيما أخذوا من ذلك ثم قيمة العبد الى ما في يده وهذا ينبغي أن يكون على قول أبي  
حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خاصة ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ما أخذ منه كذا في المبسوط \*  
واذا اغتصب الرجل عبداً من رجل فقتل العبد عنده قتيلاً خطأ ثم اجتمع المولى وأولياء القتل فان العبد  
يرد على مولاه ثم يقال له اما أن تدفع العبد أو تفدى فان دفع أو فدى يرجع على الغاصب بالاقبل من قيمة  
العبد ومن الارش وان كان زاد عند الغاصب زيادة متصلة واختار الدفع فإنه يدفع العبد مع الزيادة سواء  
حدثت الزيادة قبل الجناية أو بعدها ثم لا يرجع المولى على الغاصب بقيمة الزيادة وان استحققت الزيادة بسبب  
أحدثه العبد عند الغاصب وان أعور العبد في يد الغاصب وقد جنى عنده جناية فان أعور بعد الجناية  
واختار المولى الدفع فإنه يدفعه أعور الى ولي الجناية ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة صحيحاً فان أخذ  
قيمته صحيحاً من الغاصب يأخذ ولي الجناية من المولى نصف قيمته ثم يرجع المولى على الغاصب ثانياً بنصف  
قيمة العبد حتى يكمل له قيمة العبد وان أعور قبل الجناية واختار المولى الدفع فإنه يدفع العبد أعور ثم يرجع

موقوف فصار كالأخذ الرهن على أنه بالخيار ثلاثة أيام فهلك خير المرتهن بين أن يجعله من الدين أو من القيمة وقال زفر رحمه الله تعالى بهلك  
بالقيمة كاشراً الفاسد \* رهن منه عبد وهلك في يد المرتهن ثم استحققه رجل بالينة فاستحق بالخيار ان شاء ضمن الراهن فان ضمنه لا يرجع

على المرتهن وصار المرتهن مستوفيا دينه بالهلاك لانه ملكه باداء الضمان سابقا على عقد الرهن وان ضمن المرتهن رجع عما ضمن على الرهن لانه صار مغرورا من جهته (٦٤) وهو في القبض عامل له أيضا لورجع دينه على الرهن أيضا لان الرهن انما ملك في الفصل الاول

من المستحق وهنا ملكه المرتهن من المستحق ثم الرهن يملكه من المرتهن فلم يكن ملك الرهن سابقا على الرهن بل حادثا فلم يكن ملك الرهن وقت الهلاك فلا يقع الاستيفاء لكونه ملك المرتهن بالضمان المستند الى قبضه \* الاب والوصي يملكان رهن متاع الصغير بدنيتهما استحسانا وقال الثاني لا يملكانه وعلى الخلاف اذا باع مال الصغير من دائنهما فلا يقع المقاصة بدنيتهما ويضمنان للصغير وفي الرهن اذا ملك ضمنا للصغير قدر الدين لا الزائد لانه امانة له ان الايفاء الحقيقي لا يدخل تحت ولايتهما فلا يدخل الايفاء الحكمي أيضا لهما انهما يملكان الادعاء بالضمان فيالضمان أولى \* رهن الوصي خادم الصغير من نفسه بدين له على الصغير أو رهن عبدا لمن الصغير بدين عليه لا يجوز بخلاف الاب لماعلم في كتاب البيوع واذا كان على الميت دين وله وصي قرهن بعض مال الميت من بعض غرمائه لا يجوز وبعض الغرماء الباقي نقضه لانه ايضا حكمي ولا يؤثر النقض بالايفاء الحقيقي فكذا بالايفاء الحكمي فان قضى دينهم قبل أن يردوه

بقية العبد صحى على الغاصب فاذا أخذ ذلك سلم له ولم يكن لولى الجناية أن يأخذ منها شيئا هكذا في المحيط \* واذا اغتصب الرجل عبدا فقتل مولاه خطأ أو عبد المولاه خطأ وقيمته أكثر من قيمة القاتل أو استهلك مالا لمولاه يضمن الغاصب قيمة العبد المقتول لمولاه عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وأما جناية العبد المقتول على الغاصب وعلى ماله فهدر عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وهي معتبرة عندهما ويقال للغصب منه ادفعه الى الغاصب اذا كان حيا أو الى ورثته أو افده بالدية ان كان الغاصب هو المقتول أو بقيمة الممال ان كان المال هو الملتف هكذا في الحاوى \* ولو غصب عبدا وجارية فقتل كل واحد منهما عند قتلها ثم قتل العبد الجارية ثم رده الغاصب الى المولى فاختر دفعه فانه يضرب بقيمة أو يسلقه بالدية وأولى بقتلها بقيمتها ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة العبد وقيمة الجارية فاذا استوفى قيمتهما دفع من قيمة الجارية الى أولياء قتلها تمام قيمتها فيكون لهم أن يأخذوا ما بقي من حقوقهم من قيمتها ثم يرجع المولى على الغاصب وأولى بقتل العبد من قيمة العبد تمام قيمة العبد فيستوفون ما بقي لهم من قيمة العبد ويرجع بذلك المولى على الغاصب ولو اختار المولى الفداء أدى قتل العبد وأدى قيمة الجارية الى ولى قتل الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة العبد والجارية وتأويل ما ذكر في هذه المسئلة فيما اذا كان الغاصب معسرا أو كان غنيا بما اذا كان حاضرا أو تمكن المولى من أخذ قيمتهما فنخرج المسئلة على وجه آخر كما ذكره بعد هذا وهذه المسئلة انما ذكرها في نسخة أي خفض رجه الله تعالى وأما في نسخة أبي سليمان انما ذكر المسئلة الطويلة وبين التقسيم في الجواب فقال اذا اغتصب عبدا وجارية وقيمة كل واحد منهما ألف فقتل كل واحد منهما عند قتلها ثم قتل العبد الجارية ثم رده على المولى فانه يرتفع قيمة الجارية ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولى قتل الجارية ثم يرجع بها المولى على الغاصب مرة أخرى ثم يخير المولى في العبد بين الدفع والفداء فان اختار الفداء فداءه بالدية ويرجع بقيمته على الغاصب وهذا قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وأما على قولهما ان اختار الفداء فداءه بالدية لولى قتل الغلام ولا يرجع بقيمته على الغاصب وان اختار الدفع دفعه الى ولى قتل الغلام والى الغاصب على أحد عشر مائة عشر لولى قتل الغلام وجزء للغاصب ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة الغلام فيدفع منها جزأ من أحد عشر جزأ الى ولى قتل الغلام فاذا دفع ذلك اليه يرجع به على الغاصب أيضا فان كان الغاصب معسرا ولم يقدر عليه ليؤخذ منه قيمة الجارية واختر المولى الدفع فان قال ولى قتل الجارية لا أضرب بقيمة الجارية في الغلام ولكني أنظر فان خرجت قيمة الجارية أخذ بها كان له ذلك ثم في قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى يدفع الغلام كله الى ولى قتل الغلام فاذا دفعه الى ولى قتلها يرجع على الغاصب بقيمته وقيمة الجارية فيدفع قيمة الجارية الى ولى قتلها ثم يرجع به عليه فيصير في يده قيمتان فأما في قياس قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى يدفع من العبد عشرة أجزاء من أحد عشر جزأ الى ولى قتل الغلام وترك الجزء في يده حتى اذا خرجت قيمة الجارية أخذها المولى ويدفعها الى ولى قتلها ثم يرجع بها على الغاصب ثم يقال للولى ادفع هذا الجزء الى الغاصب أو افده بقيمة الجارية فان دفعه رجع عليه بقيمة الغلام فيدفع منها الى ولى قتل الغلام جزأ من أحد عشر جزأ بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب وان فداءه فاما بديه بقيمة الجارية ولكنه يرجع بقيمة الغلام على الغاصب والقيمتان سواء فتكون احدهما قصاصا بالآخرى ويدفع مكان ذلك الجزء الى ولى قتل الغلام جزأ من أحد عشر جزأ من قيمته ثم يرجع بقيمته على الغاصب وان قال ولى قتل الجارية أنا أضرب في الغلام بقيمتها دفع اليها فيضرب فيه ولى قتل الجارية بقيمتها ولى قتل الغلام بالدية فيكون بينهما على أحد عشر كائنا فان قدر على الغاصب أو أيسر أتى الى المولى قيمة الغلام وقيمة الجارية فيدفع من قيمة الغلام الى ولى قتل الغلام جزأ من أحد عشر جزأ من قيمته بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب

جاز \* استعار من آخر وبالرهن دينه جازوله أن يرهنه بما شاء لمصلح الاجازة مطلقا كالاعارة المطلقة ولو سمي شيئا فان كانت قيمة الثوب بمثل الدين المسمى أو أكثر منه أو أقل ضمن قيمة الثوب بما أكثر من المسمى وليس



أو أقل ضمن قيمة الثوب أقل من الدين فإن زاد على المسمى ضمن قيمة الثوب وان نقص فإن النقصان إلى تمام قيمة الثوب لا يضمن وان النقصان أقل من ذلك ضمن قيمة الثوب وان جنسا أو رجلا آخر ضمن \* وكل ما أفاده مقدمه (٦٥) يعتبر \* وان قال ارهنه بخوارزم

فرهنه بمكان آخر ضمن وان

هلك الرهن في موضع الوفاق

ضمن المستعير للعير قدر

ما قضى به دينه لأن الرجوع

يحكم أنه قضى دينه بمال

المعير فيقتيد بذلك القديرون

أصابه عيب رهن من الدين

بقدره ورجعه المعير على

المستعير لأنه قضى دينه

به \* ولو أعرس الرهن ولم

يقدر على فككه فضكه المعير

يرجع على الرهن وان هلك

قبل الرهن لا يضمن ولو

اختلفا فالقول للرهن أنه

هلك قبل الرهن \* رهن

عبد ا قيمته ألف بألف

وقبضه المرتهن ثم أعاده

من الرهن ثم أعاده إلى

المرتهن و قيمته نصفها

فهلك يهلك بالألف بخلاف

الغصب اذا تنكر بعد الرد

حيث يعتبر الثاني لأنه

الموجب لا الأول لا تتساخه

\* أئلف المرهون مال انسان

والخلف يستغرق قيمته

فان ظهر المرتهن العبد

فالرهن والدين بجاله فان أبي

قيل للرهن افده فان فداءه

بطل الدين والرهن لأنه

استحق بأمر عند المرتهن

فكان عليه وان لم يفده

الرهن أيضا يباع فيأخذ

دائن العبد دينه وبطل

مقداره من دين المرتهن ان

دينه أقل وما بقى من دين

العبد للرهن وان كان

دين المرتهن اكثر من دين

وليس لولي قتل الجارية الا ما أصابه من الغلام ولا يعطى من قيمة الجارية شيئا وقد ذكر قبل هذا في المسئلة القصيرة أنه يعطى من قيمة الجارية إلى أولياء قتلها تمام قيمتها في هذا الجواب روايتان وان اختار المولى الفداء عشرة آلاف و بقيمة الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة الغلام و بقيتين في الجارية قيمة مكان القيمة التي أذاها إلى أولياء جنائمه أو قيمة أخرى بالغصب فيسلم له مكان الجارية وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأما على قياس قولهما اذا أدى الغاصب قيمة الغلام و بقيتين في الجارية صار كأن الجارية كانت له لتقرر ضمانها عليه فيقال للمولى ادفع جزأ من أحد عشر جزأ من العبد إليه أو افده بقيمة الجارية وأي ذلك فعلى لم يرجع على الغاصب بشئ لما بيننا من حكم المقاصة فيما يرجع كل واحد منهما على صاحبه كذا في المبسوط \* ولو غصب عبدا ثم أمره أن يقتل رجلا فقتله ثم رده إلى مولاه فقتل عنده آخر خطأ ثم عفا لى الدم الأول عن الدم كان على المولى أن يدفع نصف العبد إلى ولي قتل الآخر أو يفديه بالدية ولا يرجع على الغاصب بشئ \* ولو دفعه إليه ما قبل العفو ثم عفا الأول عما بقى له يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة وإذا أخذ نصف القيمة لم يكن لولى القتل الأول على ذلك النصف من القيمة سبيل لأنه قد عفا فيسلم له ولا يرجع على الغاصب مرة أخرى كذا في الحاوى \* وإذا اعتصب الرجل عبدا واستودع مولى العبد الغاصب أمة فقتل العبد قتيلا عند الغاصب ثم قتله الأمة فانه يكون على الغاصب قيمة العبد بهلاكه عنده فإذا أخذها المولى دفعها إلى أولياء القتل ثم يدفع الغاصب قيمة أخرى إلى المولى لتسلم له مكان العبد ثم يقال للمولى ادفع أمتك الوديعه إلى الغاصب أو افدها بقيمة العبد ولو كان العبد هو الذى قتل الأمة مع قتله الحر فاختر المولى المدفع قسم العبد على دية القتل وقيمة الأمة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيأخذ أولياء القتل من ذلك ما أصاب الدية ويأخذ المولى ما أصاب قيمة الأمة ويضمن له الغاصب تمام قيمة الأمة ويرجع المولى على الغاصب من قيمة العبد بمثل ما أخذ أولياء القتل فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله لا يضرب المولى بشئ من قيمة أمته في العبد وانما يدفع المولى العبد كله إلى أولياء الحر ويرجع بقيته على الغاصب \* ولو غصب أمة فقتلت عنده قتيلا خطأ ثم ولدت ولدا فقتلها ولدا فعلى الغاصب أن يردها إلى ولد وقيمة الأمة على المولى ثم يقال للمولى ادفع هذا القيمة إلى أولياء القتل ثم يرجع به على الغاصب فيكون لك ثم يقال له ادفع الولد إلى الغاصب أو افده بقيمة الأمة كذا في المبسوط \* العبد المرهون اذا جنى على الرهن أو على رقيقه أو على ماله هل تعتبر جنائمه قالوا لا كرهذه المسئلة في كتاب الرهن وقال ثم درجنائمه ولم يذكر فيه خلافا الا أن المشايخ قالوا ما ذكر في كتاب الرهن أنه تهدر قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر جنائمه على الرهن بقدر الدين فانه مضمون عليه بقدر الدين واذا جنى جنائمه على المرتهن أو على ماله فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعتبر الجنائمه بقدر الدين وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بأنه تعتبر هكذا في المحيط \*

الفصل الثاني في جنائمه المدبر وأم الولد \* واذا جنى المدبر وأم الولد جنائمه ضمن المولى الأقل من قيمتها ومن أرس جنائبهما وذلك في أم الولد ثلث قيمتها وفي المدبر الثلثان كذا في السراج الوهاج \* مدبر بين اثنين جنى كانت قيمته على المولين على قدر ملكهما فيه وان دبرا أحدهما جنى فعليه ما قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما علك المدبر نصيب شريكه بالضمان كذا في محيط السرخسى \* وجناية المدبر تكون على سيده في ماله دون عاقلته حاله وكذا أم الولد كذا في السراج الوهاج \* وعند كثرة قيمة المدبر لا يجب على المولى أكثر من عشرة آلاف الا عشرة وتسوى جنائمه على النفس وما دونها كذا في المبسوط \* وان اختلفت ولي الجنائمه مع المولى في قيمته بعد زمان وقال ولي الجنائمه كانت قيمته يوم جنى ألنى درهم وقال المولى كانت خمسمائة فالقول قول المولى مع ميمنه ورجع إليه أبو يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة \*

( ٩ - فتاوى سادس ) العبد استوفى المرتهن الباقي ان حل دينه والا كان رهنه عنده الى أن يحل فيأخذه قصاصا

❦ جنائمه الرهن بعضهم على بعض أربعة أوجه جنائمه الفارغ على مثله وجنائه المشغول على الفارغ وهما هدران وجنائه الفارغ

على المشغول بقول اليه من المشغول بحصته من الدين والمشغول على المشغول بسقط الدين وببانه رهن عند رجل أمين بألف وقيمة كل ألف فقتلت احدهما الاخرى (٦٦) فالقاتلة بسبعمائة وخسين لانها كانت بخمس مائة والقارغ منها كذلك والمشغول من المقتولة

والقارغة كذلك فلهما من الدين مائتان وخسون وبطل مائتان وخسون وهو حصه المقتولة فبالضم صار المجموع عما ذكرناه ويصح رهن المريض وبنت أحكام الرهن ولا يكون هذا تبرعا بما زاد على الدين لانه جعل المال في يد الامين ولكن لا يظهر صحة هذا الرهن في حق الغراء لانه ايتار بالايقاض المحكي كما ذكرناه \* الاب رهن متاع الصغير وأدرك الابن ومات الاب ليس للابن أخذه قبيل قضاء الدين لان تصرف الاب لازم كتصرف الابن نفسه ويرجع الابن في مال الاب ان كان رهنه لنفسه لانه مضطر كعسر الرهن \* رهن الوصي مال التيم والورثة كبار لا يجوز اذا كان الدين على الورثة كبار لتصرفه فيما هو ممنوع من التصرف ولو الدين على الميت جاز وقيل لا يجوز ولو على الميت أيضا لان فيه اختلاف التركة وانه غير جائز \* ولو رهن مال التيم وفي الورثة صغار وكبار فالكبار لو حضروا لا يجوز فان كان الدين حدث على الورثة لا يجوز انشا قالان بفساد نصيب كبار يفسد كله لكونه مشاعا وان الدين على الميت جاز رهن الوصي وقال لا يجوز بناء على اختلافهم في بيع مال الميت وفي الورثة صغار وكبار ان كان كبار غيب جاز

ولومات المدبر بعد جنائته بلا فصل لم يطل عن المولى القيمة وكذا لو عصى فعليه قيمته تامة كذا في الحاوى \* وان اختلفوا في مقدار قيمته بعد موته فالقول قول المولى وعلى ولي الجناية اثبات ما يدعيه بالبينه كذا في المبسوط \* ويضمن قيمة أم الولد مرة واحدة فان جنت ثم جنت شارك الثاني الاول وجدت قبل قضاء الاول أو بعده هكذا في محيط السرخسي \* وان كثرت الجنائيات من المدبر فالقيمة مشتركة بين أولياء الجنائيات سواء قربت المدة فيما بينها أو بعدت فان قتل المدبر رجلا خطأ وقتل عينا آخر فعلى مولاه قيمة لا لصحاب الجنائيتين أثلاثا فان اكتسب كسبا أو وهب له به لم يكن لاهل الجناية من ذلك شيء كذا في المبسوط \* اذا قتل المدبر رجلين أحدهما عمدا والآخر خطأ فعلى المولى قيمة لا لصحاب الخطأ فان عفا عنه أحد وليي العمد فالقيمة بينهم أربعين في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فهي بينهم ثلاثون كذا في الحاوى \* وتعتبر قيمة المدبر لكل واحد من المجني عليهم يوم جنى عليه ولا يعتبر بالقيمة يوم التدبير فاذا قتل قتيلًا خطأ وقيمه يوم قتله ألف ثم زادت قيمته فصارت ألفا وخمسة مائة ثم قتل قتيلًا آخر فان ولي الجناية الثانية يأخذ من المولى خمسة مائة فضل ما بين القيمتين ثم يقسم الباقي وهو ألف على تسعة وثلاثين جزءا فيجعل كل خمسة مائة سهما فيكون للاول عشرة وسهما والثاني تسعة عشر سهما يقسمون الالف على ذلك كذا في السراج الوهاج \* واذا قتل المدبر رجلا وقيمه ألف درهم ثم قتل رجلا عين المدبر فغرم خمسة مائة درهم ثم قتل المدبر رجلا آخر فان أرض العين للمولى لاحق لأولياء الجناية فيه وعلى المولى ألف درهم قيمته يوم جنى على الاول خمسة مائة منها الاول خاصة والخمس مائة الباقية يضرب فيها الثاني بالدية الا خمسة مائة ولو كان الفاقضي عبدا فدفعه به كان للمولى أيضا كذا في المبسوط \* اذا قتل المدبر قتيلًا خطأ وقيمه ألف درهم ثم ازدادت قيمته فصار يساوي ألقى درهم فقتل آخر خطأ ثم اتقصت قيمته فصار يساوي خمسة مائة فقتل قتيلًا آخر فانه يقضي على المولى بالقي درهم فولى الجناية الثانية يأخذ من ذلك ألفا بقى ألف درهم بخمسة مائة منها اجمع فيها حق الاول وحق الثاني وحق الاول عشرة آلاف وحق الثاني تسعة آلاف فنقسم الخمسمائة بينهم على تسعة عشر سهما تسعة أسهم للثاني وعشرة للاول بقيت خمسة مائة أخرى اجمع فيها حق الكل فتقسم بينهم على قدر حقهم فيضرب الثالث فيه بعشرة آلاف والثاني بعشرة آلاف الا ما أخذ من الاثنين والاول بعشرة آلاف الا ما أخذ مرة كذا في المحيط \* واذا دفع المولى قيمته الى ولي الجناية ولم يحدث به عيب ثم قتل رجلا آخر خطأ فان كان دفعه الى الاول بقضاء قاض فلا سبيل للثاني على المولى ولكنه يتبع الاول في أخذ منه نصف القيمة وان كان قد دفعه بغير قضاء قاض على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الجواب كذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للثاني الخيار ان شاء اتبع الاول بنصف القيمة وان شاء اتبع المولى بذلك فاذا أخذ منه رجع المولى به على الاول كذا في المبسوط \* وعلى هذا الخلاف اذا حفر المدبر بئرًا في الطريق العامة للمسلمين بغير إذن مولاه فوقع فيه انسان فقتل فدفع المولى قيمة المدبر الى ولي الجناية بغير قضاء فوقع آخر هل لولى الجناية الثانية اتباع المولى بنصف القيمة فالمسئلة على هذا الخلاف وأجمعوا أن حافر البئر اذا كان عبدا فاندفع المولى العبد الى ولي القتل ثم وقع فيها آخر ومات فان الثاني لا يتبع المولى بشيء سواء دفع المولى الى الاول بقضاء قاض أو بغير قضاء قاض وأجمعوا أن المولى اذا لم يدفع القيمة الى ولي القتل الاول حتى وقع آخر أو قتل آخر ثم دفع القيمة الى الاول بغير قضاء قاض أن لولى القتل الثاني أن يتبع المولى فيما أخذ منه نصف قيمة المدبر ثم يرجع المولى بذلك على ولي القتل الاول كذا في المحيط \* ووضع الحجر في الطريق أو سوقه الدابة أو صب الماء بئرًا للحفر كذا في محيط السرخسي \* مدبر جنى جنائية خطأ ودفعته قيمته بلا قضاء فكتب جنى وقضى بالقيمة ولم تدفع جنى أخرى ثم مات المكاتب عن مائة فالمانعة لولى الثانية وخير الثالث ان يشارك الاول أو يتبع المولى كذا في الكافي \* ولو قتل المدبر رجلا خطأ وقيمه ألف درهم

فدفعها

انفا \* رهن الوصي متاع التيم عند ابنه الصغير لا يجوز باعانا وان ابنه كبير لم يجز عنده كالمكيل بالبيع \* باع من ابنه الكبير وان

من مكاته أو عبده المأذون لا تنافا \* ولورهن الاب مال انه الكسيفي دينه لم يجز لعدم ولايته عليه \* رهن عبد اثم جائجا ربه وقال  
خذهار هنا مكان الاول ورده جاز لان الرهن يقبل النقض والثاني يقبل الرهن ولا يسقط (٦٧) ضمان الاول بل ردا الى الراهن

لتعلق الضمان بالقبض  
فبق ما بقى القبض والشأن  
أمانة حتى يرد الاول لان  
الراهن لم يرض بجهلهما  
رهنها فاذا لم يخرج الاول  
لا يدخل الثاني فان هلكا  
عند المهرن سقط الدين  
بالعبد وهلك أمانة  
بغير شئ

#### الرابع في اعارته

رهن معصفا وأمر بقرائه  
منه ان هلك حال قرائته  
لا يسقط الدين لان حكم  
الرهن الحبس فاذا استعمل  
بأذنه بغير حكمه بطل الرهن  
وان هلك بعد الفراغ من  
القراءة هلك بالدين وكذا  
لورهن خاتما وأذن له بالتختم  
أو ثوبا وأذن في لبسه أو  
داية وأذن في ركوبها وكذا  
المودع أو الخفاف الذي  
أخذ الخلف لينهمل أو  
القصار اس ثم نزع وهلك  
لا يضمن بالعود الى الوفاق  
ولو أذن الغاصب بالانتفاع  
فهلك حال العمل أو بعد  
الفراغ يهلك على المالك  
\* رهن سيوفا فتقلد ثلاثة  
لا يضمن لانه من الحفظ  
لامن الاستعمال وان  
سيفين يضمن لان  
الشجعان يتقلدون اثنين  
فكان استعمالا كرهته  
الخوانيم في أي اصبع من  
أصابعها ولورجلان تختم

فدفعها بقضاء قاض ثم رجعت قيمته الى خسمائة ثم قتل آخر فان خسمائة تمام أخذ الاول للاول خاصة  
والخسمائة الباقية بينهما يضرب فيها الاول بعشرة آلاف الاخسمائة والاخر بعشرة آلاف فتكون  
تلك مقسومة بينهما على تسعة وثلاثين سهما لانه يجعل كل خسمائة منها سهما كذا في المبسوط \* قال في  
الاصل اذا قتل المدبر مولاه خطأ هدرت جنايته وعليه أن يسعى في قيمته رد الوصية واذا قتل المدبر مولاه  
عدا فعليه السعاية في قيمته وعليه القصاص واذا وجبت السعاية والقصاص جميعا كانت الورثة بالخيار ان  
شاؤا استسهوه في قيمته أو لا ثم قتلوه وان شاؤا قتلوه الحال وأبطلوا حقهم في السعاية فان كان له ابنان لا وارث  
له غيرهما فعفا أحدهما عن المدبر فعلى المدبر أن يسعى في قيمة ونصف يسعى في قيمته رد الوصية فتكون  
بينهما ويسعى في نصف قيمته للذي لم يعف خاصة كذا في المحيط \* مدبر تاجر عليه دين قتل مولاه خطأ فعليه أن  
يسعى في قيمة رقبته لغرمائه وما بقى من الدين عليه على حاله وكذلك لو كان عبدا ما ذونا عليه دين جرح مولاه  
ثم أعنته المولى وهو صاحب فراش ثم مات من جراحته ولا مال له غير وان أعنته وهو يبي ويذهب فان كان  
ترك مالا لغرماء العبد بالخيار ان شاؤا أخذوا قيمة العبد من تركته ويتبعون العبد ببقية دينهم وان شاؤا  
اتبعوا العبد بجميع دينهم ولا سعاية على العبد لورثته المولى كذا في المبسوط \* ولو أعنته المولى في مرضه  
ولا مال له سواء ثم قتل مولاه خطأ يسعى في قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يسعى في قيمته  
والدية على عاقلة مولاه وكذلك لو كان له مال والعبد يخرج من الثلث كذا في محيط السرخسي \* ولو قتل  
المدبر مولاه عدا وله وليان أحدهما ابن المدبر فعلى المدبر أن يسعى في قيمتين قيمة رد الوصية وقيمة الجناية  
كذا في المبسوط \* مدبرة حبلى قتلت مولاه خطأ فولدت بعد موته لم يسع ولدها في شئ فان جرحت مولاه  
ثم ولدت ثم مات المولى من الجرح نسى المدبرة في قيمتها ويعتق الولد من الثلث كذا في محيط السرخسي \*  
إذا كان المدبر بين رجلين فقتل أحدهما عليه ورجلا خطأ بدي بالرجل قبل المولى فعلى المولى الباقي نصف  
قيمه وفي مال المقتول نصف قيمته ثم يكون لولي المقتول ربع قيمته وللآخر ثلاثة أرباعها لان المولى القاتل  
لاحق له فيما ضمن فان جناية المدبر على مولاه خطأ هدرت ذلك النصف من القيمة يسلم لولي الاجنبي ويصاحبه  
في النصف الاخر فيضرب هو فيه بخمسة آلاف والاخر بخمسة آلاف فكان ذلك النصف بينهما  
نصفان وعلى المدبر أن يسعى في قيمته نصفها لورثة المقتول ونصفها للمولى الحي ولو كان قتل المولى عدما  
والمسئلة بمحاله فعلى المولى الباقي وفي مال المقتول قيمته تامة لولي الخطأ ويسعى المدبر في قيمته بين المولين  
ويقتل بالعبد فان عفا أحد ولوي العمد سعى المدبر للذي لم يعف في نصف قيمته واذا قتل المدبر رجلا عدا وله  
وليان فعفا أحدهما ثم قتل أحد مولاه خطأ فعلى المولى الباقي نصف قيمته فيكون نصف ذلك النصف لولي  
المولى القاتل والنصف الباقي من ذلك النصف بينهما وبين الذي لم يعف من أصحاب العمد نصفين وفي مال  
القاتل ربع قيمة المدبر للذي لم يعف ويسعى المدبر في قيمته تامة للحي ولورثة الميت واذا قتل المدبر مولاه  
معا خطأ يسعى في قيمته لورثته مال رد الوصية ولا شئ لواحد منهما على صاحبه رجل مات وترك مدبرا له مال له  
غيره فخى المدبر جناية فعليه أن يسعى في الاقل من قيمته ومن الجناية ويسعى المدبر في ثلثي قيمته في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* وعندهما هو حر مديون فيكون على عاقلة وان خرج عن  
الثلث كانت على العاقلة اتفاقا وكذلك لو أعنت في مرضه عبدا فهدا والمدبر في هذا سواء الا أنهم ما يقران  
في حق الجناية على مولاه فالمدبر لا يسعى في الجناية خطأ على مولاه وهذا مكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى جنى على مولاه والمكاتب يسعى في جنايته خطأ على مولاه فان مات قبل أن يسعى وترك مالا ولم يخرج  
من الثلث قضى في ماله الاقل من قيمته ومن أرش الجناية ولورثته ولدا يسعى ولده في ذلك كله الدين والجناية  
وحق الورثة ولو سعى في حصة الورثة لم يسع في حصة الجناية حتى مات وترك ولدا لم يكن على ولده شئ ولو

في البصير لا يضمن وان في الخنصر لوفى البني يضمن لافي اليسرى وفي الصغرى لوفى الخنصر يضمن اليمنى واليسرى فله سواء واختاره  
السرخسي رحمه الله تعالى وما سوى الخنصر من الاصابع كالخنصر ولوي خاتمين والمختم رجل ان كان ممن يخنمهم ما كالاشراف والاعنياء

يضمن والا لانه حفظ لا استعمال ولو امره أن يقتل في خنصره ويجعل النص من جانب الكف فهذا وما لم يأمره أن يجعل الفص من جانب الكف على السواء قاله شيخ (٦٨) الاسلام نوع آخر

أوصى بعقوبته ومات ثم جنى العبد فالورثة بالخيار أن شاؤا دفعوه بالجناية وبطل العتق وإن شاؤا فدوه متطوعين ثم يعتقونه خرج من الثالث وألا ويسعى في ثلثي قيمته إن لم يخرج في حصة الورثة وإن أعتقوه عن الميت قبل الدفع أو الفداء لم يذكروه محمد رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو جعفر إن علموا بالجناية فقد اختاروا الفداء وإن لم يعلموا ضمنوا الأقل من قيمته ومن الجناية كذا في محيط السرخسي \* مدبرة ولدت ولدًا وقيمة كل ثلثائة تحت جناية تستغرقها ومات سيدها ولم يدع مالا غيرهما سباعيا بقدرة قيمته مالرب الجناية وللورثة في مائتين وسلمهما مائة كذا في الكافي \* وإذا قتل المدبر قتيلا خطأ واستهلك المولى قيمته لأولياء القاتل وعلى المدبر أن يسعى فيما يستهلك من المال ولا يشترك أحد الفريقين إلا خرفميا يأخذ فان مات المولى قبل أن يقضى بشئ من ذلك ولا مال للمولى غيره فان المدبر يسعى في قيمته فيكون أصحاب دينه أحق بها من أصحاب جنايته فان كان دينه أكثر من قيمته فعليه السعاية في الفضل أيضا وإن كان الدين عليه أقل من قيمته فالفضل من القيمة على مقداره دينه يكون لأصحاب الجناية ولا شيء لهم عليه أكثر من ذلك وكذلك لو كان القاضي قضى على المولى بالقيمة لأولياء الجناية وعلى المدبر بالسعاية بالدين قبل موت المولى وأما أم الولد فلا تسعى لأصحاب الجناية في شئ كذا في المبسوط \* ولو استهلك رجل من مال فقضى لأحدهما شركه إلا خرفيه ولومات قبل السعاية بطل ذلك ولو ذهب له مال كان غراماؤه أحق به من المولى كذا في محيط السرخسي \* ولو استهلك المدبر لرجل ألف درهم فاعتقه مولاه لم يضمن لصاحب الدين شيئا ولو لم يعتقه ولكن رجلا قتل المدبر فغرم قيمته وقد جنى المدبر ثم مات المولى ولا مال له غير ذلك فصاحب الدين أحق بالقيمة من صاحب الجناية كذا في شرح المبسوط \* ولو غضب مدبر الجاني في يده غرم المولى الأقل من القيمة ومن الأرض ورجع على الغاصب به هكذا في محيط السرخسي \* وإذا غضب مدبر فاقترعه عند بقتل رجل عدوا وزعم أن ذلك كان عند المولى أو عند الغاصب فهو سواء وإذا قتل بذلك بعد الرد فعلى الغاصب قيمة ولو فعلا أحد الولين فلا شيء لآخر ولو كان أقر عند الغاصب بسرقة أو ارتد عن الاسلام ثم أنه رده فقتل في الردة فعلى الغاصب قيمته أو قطع في السرقة فعلى الغاصب نصف قيمته كذا في المبسوط \* رجل غضب مدبر الجاني عنده جناية ثم رده على المولى ثم غصبه ثانيا فجنى عنده جناية أخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ثم يرجع بقيمته على الغاصب فيدفع نصفها إلى الأول ويرجع على الغاصب ثانيا فيسلم له كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين \* ومن غضب مدبر الجاني عنده جناية ثم رده على المولى فجنى عنده جناية أخرى فعلى المولى قيمته بين وليي الجنايتين نصفين ويرجع المولى بعد ما أدى قيمة العبد لهما بنصف قيمته على الغاصب ويدفع إلى ولي الجناية الأولى ثم يرجع بذلك على الغاصب مرة أخرى وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع بنصف قيمته فيسلم له وإن كان جاني عند المولى أولا ثم جنى عند الغاصب غرم المولى قيمته بين وليي الجنايتين نصفين ثم يرجع بنصف القيمة على الغاصب فيدفع إلى ولي الجناية الأولى ولا يرجع به على الغاصب في قولهم كذا في الكافي \* وإذا قتل المدبر رجلا خطأ ثم غصبه رجل فقتل عنده رجلا عدما ثم رده على المولى فإنه يقتل قصاصا وعلى المولى قيمته لصاحب الخطأ بالجناية التي كانت منه عند المولى ويرجع على الغاصب بقيمته فان عفاه أحد وليي المدك كانت القيمة بينهما أربعة في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأثلاث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم يرجع على الغاصب بما أخذه صاحب المدمنه ثم يدفع ذلك إلى صاحب الخطأ ولو قتل عند الغاصب أو لرجلا عدما ثم رده على المولى فقتل عنده رجلا خطأ بعد ما عفاه أحد وليي المدفع إلى المولى قيمته بينهما كما بينا ثم يرجع على الغاصب بما أخذه الذي لم يعرف من ولي المدفع فدفعه إلى صاحب المد الذي لم يعرف إلى تمام نصف القيمة ثم يرجع بمثله على الغاصب كذا في المبسوط \* إن قتل عند الغاصب رجلا وغرم المولى

المستعير لانه يضمنه عند الهلاك فكان فيه منفعة المعير ولو أن رجلا ارتهن شيئا ثم آجره من الرهن فالاجارة باطلة والمرتهن يسترده كالأجارة والإيداع من الرهن ولو أمره الرهن أن يودعه إنسانا أو يعبده أو يؤجره ففعل في الإيداع الرهن على حاله فان هلك في يد المودع بطل الدين وإن أعاره منه خرج عن ضمان المرتهن وللمرتهن أن يعيده ولو آجره فالاجارة للرهن وليس للمرتهن أن يعيده في الرهن إلا برهن جديد \* وللمرتهن أن يبيع ما يخاف عليه الفساد ويكون غنمه رهنا عنده لكن لا يبيعه إلا بإذن الحاكم وفي كل موضع يجوز البيع من الرهن أو المرتهن يكون الثمن رهنا عند المرتهن مكان الأصل \* الرهن أمانة عند المرتهن كالوديعة فبكل فعل يفرم المودع يفرم المرتهن لكن بالهلاك لا يفرم المودع ويسقط الدين في الرهن وفي كل موضع لا يفرم المودع كذلك المرتهن والوديعة لا يودع ولا يعاد ولا يؤجر فكذا الرهن لا يرهن ولا يؤجر ولا يعاد وليس له أن يودع من ليس في عياله المرتهن بكل الآلاف فالقول للرهن لا تكثره تعلق الرهن بزيادة الدين ولو أن الرهن يذبح بالثمن يضمنه الرهن قائم بساوى ألفا

في عياله الخامس في الشهادة فيه عليه ألف درهم مالا فقال الرهن بنصفه وقال قيمته المرتهن بكل الآلاف فالقول للرهن لا تكثره تعلق الرهن بزيادة الدين ولو أن الرهن يذبح بالثمن يضمنه الرهن قائم بساوى ألفا

تعالى فورا إذا فان هلك الرهن قبل التحالف فالقول للرهن لانكاره زيادة سقوط الدين \* برهن الراهن على الرهن أنه رهنه شيئا وقبضه ولم يعرفه الشهود يؤمر الرهن ببيانه والقول له في ذلك ولو أقر أنه رهن منه رهنا ثم (٦٩) جاء بشوب وقال هذا ذلك فالقول

له مع عينه ان لم يصدق  
الراهن فيه قال بعض  
المشايخ مسئلة البينة مؤولة  
بأن يشهد على اقرار الرهن  
به وقيل الامام السرخسي  
المسئلة بلا تأويل \*  
برهن الراهن أنه رهن منه  
هذا الشيء وبرهن الرهن  
انه رهن منه غيره والدين  
والعين واحد في رهن الرهن  
أولى برهان برهنه على عين  
في يد رجل انه رهن منه  
رهنا بدنيته الذي عليه  
وقبضه لا تقبل بينة واحد  
منهما اذا كان الراهن حيا  
أما اذا كان الراهن ميتا  
فيقبول برهانه ما ويكون  
رهنا عند كل منهما  
كرجلين برهنه على نكاح  
امرأة بعد موتها يقضى لكل  
منهما نصف الميراث  
نوع في اختلاف الراهن  
والرهن والشهادة فيه \*  
زعم الراهن هلاكه عند  
الرهن وسقوط الدين وزعم  
الرهن أنه رده اليه بعد  
القبض وذلك في يد الراهن  
فالقول للراهن لانه يدعي  
عليه الرد العارض وهو  
ينكر فان برهنه فللراهن  
أيضا يسقط الدين لاثباته  
الزيادة وان زعم الرهن  
انه هلك في يد الراهن قبل  
قبضه فالقول للرهن  
لانكاره دخوله في ضمانه

قيمه ورجع بها على الغاصب ثم غصبه آخر فقتل عنده رجلا آخر اشترى كافي تلك القيمة ويرجع المولى  
بنصف القيمة على الغاصب الثاني في دفعها الى الاول كذا في محيط السرخسي \* ولو قتل المدبر عند  
الغاصب رجلا خطأ أو فسد متاعا ثم قتل رجلا خطأ فعلى عاقلة القاتل قيمته لصاحب الدين وعلى المولى  
قيمه لولي القاتل بسبب جنايته فيرجع بذلك كله على الغاصب ولو غصب عبدا أو مدبرا فاستهلك عنده  
مالا ثم رده على المولى فمات عنده فلا شيء لاصحاب الدين لقوات محل حقهم وذلك الكسب أو ماله الرقبة  
ولا للمولى على الغاصب ولو مات عند الغاصب قبل أن يردّه فعلى الغاصب قيمته فاذا أخذها المولى دفعها الى  
الغرماء ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ذلك ولو كان قتل عند المولى خطأ ففيه لاصحاب الدين على عاقلة  
القاتل يقبضهم المولى ويدفعها اليهم ثم يرجع بها على الغاصب ولو استهلك المدبر مالا عند المولى ثم غصبه  
رجل ففقر عنده بترافى الطريق ثم رده الى المولى فقتله رجلا خطأ فغرم قيمته للمولى وأخذها أصحاب الدين ثم  
وقع في البئر دابة فعطبت شارك صاحبها أصحاب الدين الذين أخذوا القيمة في تلك القيمة بالحصة ثم يرجع  
المولى بذلك على الغاصب في دفعه الى صاحب الدين الاول فان وقع في البئر انسان آخر فمات فعلى المولى  
قيمة المدبر ثم يرجع بها على الغاصب كذا في المبسوط \* ولو قتل المدبر الغاصب أو ماله أو من رده  
الغاصب فهو هدر كذا في محيط السرخسي \* ولو غصب المدبر أحدا من ماله فقتل عنده خطأ ثم رده  
فقتل رجلا عمدا له وليان فعفا أحدهما فعليه ما قيمة تامة لصاحب الخطأ ثلاثة أرباعها وللذي لم يعف من  
ولي الدم ربعها ثم يرجع المولى الذي لم يعفص على الغاصب بثلاثة أرباع نصف قيمة المدبر وهو مقدار ما غرم  
هو لولي الخطأ ثم يرد على صاحب الخطأ من ذلك عن قيمة العبد ثم يرجع هو بذلك على الغاصب كذا في شرح  
المبسوط \* مدبر الذي في ذلك كله كدبر المسلم وجنابته تكون على مولاه لأنه قضى عليه بالسعاية  
لإسلامه حتى كان حكمه حكم المكاتب وكذلك مدبر الحربي المستامن إلا أنه اذا دبره في دار الاسلام ثم  
رجع في دار الحرب فسي عتق المدبر وهو في المسلمين ولا يغرم ما جنى بعد ما سبي كذا في محيط السرخسي \*  
واذا قتل أم الولد مولاها عمدا فان لم يكن لها منه ولد فعلى القصاص ولا سعاية عليها لاجل العتق وان كان  
لها ولد لمنه فلا قصاص عليها ثم تسعى في جميع قيمتها كذا في المحيط \* واذا قتل أم الولد مولاها عمدا وهي  
حبلية منه ولا ولد لها فلا قصاص عليها فان ولدته حيا وجبت القيمة عليها الجميع الورثة وان ولدته ميتا كان  
عليها القصاص فان ضرب انسان بطنها أو أقتلته ميتا فغرة ولها ميراثا من تلك الغرة وتقتل هي بالمولى ثم  
نصيبها من الغرة ميراثا لبقى مولاها ولا يحرمون الميراث لانهم قتلوها بجنى كذا في المبسوط \* واذا قتل  
أم الولد مولاها ورجلا عمدا ولا ولد لها من مولاها فعفا أحد ولبي المولى وأحد ولبي الاجنبي معا فعلى أم  
الولد نصف قيمته الوليين الباقيين ويجب في ماله ادون المولى وان عفا متعا قبا سعت في ثلاثة أرباع قيمتها  
اتفاقا ثم هذه الثلاثة الارباع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تقسم على سبيل العول والمضاربة وعندهما  
على سبيل المنازعة وتخريج هذه المسئلة على سبيل المنازعة أن ربع القيمة من النصف الواجب لأحد ولبي  
المولى فارغ عن حق أحد ولبي الاجنبي فيسلم له بلامنازعة وربع القيمة وهو الزائد على النصف الواجب  
فارغ عن حق أحد ولبي المولى فيسلم لأحد ولبي الاجنبي وربع القيمة استوت منازعتهم فيه فكان بينهما  
نصفان فيصيب كل واحد منهما ثلثا ثمان القيمة وتخريج على العول والمضاربة هو أن في نصف القيمة  
الواجبة للاول اجتمع فيه حقان حق المولى في جميعه وحق الآخر في نصفه فيضرب كل واحد بمقدار حقه  
فيصير بينهما ثلثا ثمانا لاهد ولبي المولى وثلثه لأحد ولبي الآخر وقد استحق هو مرة الربع وهو سدس  
ونصف سدس فاذا ضم هذا الى ذلك فصار له ثلثا القيمة ونصف سدس واذا قتل أم الولد مولاها ولها منه ولد  
فقتل أجنبيا أيضا وله وليان فعفا أحدهما تسعى في قيمتها ثلثاها الورثة المولى وثلثها للآخر عند أبي حنيفة

وان برهنه للراهن لاثباته الضمان \* أذن للرهن في الانتفاع بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك بعد ترك الانتفاع وعود الرهن وقال  
الرهن هلك حال الانتفاع فالقول للرهن لاتفاقهما على زوال الرهن فلا يصدق الراهن في العود بالبحجة \* رهن عبد أساوى بالق فوكل

المرتحن بالبيع فقال المرتحن بعته بنصفها وقال الراهن لابل مات عندك يحلف الراهن بالله ما علم أنه باعه ولا يحلف بالله ما مات عنده فاذا حلف يسقط الدين لأن يبرهن (٧٠) على البيع \* اذن الراهن المرتحن في لبس ثوب مرهون يوما فجاء به المرتحن متخرقا وقال

رحمه الله تعالى وعندهما ثلاثة أرباعها الورثة المولى ولو أخذ ورثة المولى بقضاء قبل عفو الآخر لورثة الاجنبي أن يشاركوه ولا يتبعونهم الا انما أدت جميع ما علم او كذلك بغير قضاء عندهما وعند أي حنيفة رحمه الله تعالى بالخيار وان أخذوا بعد عفو الآخر فالصحيح أنه يتخير أخذ بقضاء أو بغير قضاء عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وهم افرق بين الدفع بقضاء وبغير قضاء هكذا في محيط السرخسي \* واذا اجتمع مدبرو أم الولد وعبد ومكاتب فقتلوا رجلا فكل واحد منهم أنلف ربع النفس فيقال لمولى العبد ادفعه أو اؤده بربع الدية ويسعى المكاتب في الاقل من قيمته ومن ربع الدية وعلى مولى المدبر وأم الولد الاقل من قيمته ومن ربع الدية كذا في المبسوط \*

### الفصل الثالث في جنابة المكاتب والاقرار بها

لمكاتب اذا جنى جنابة موجبة للمال فوجها عليه دون سيده بخلاف بين علمائنا كذا في الذخيرة \* اذا جنى المكاتب جنابة خطأ فعليه أن يسعي في الاقل من أرشها ومن قيمته يوم جنى كذا في شرح المبسوط \* ولو قتل مكاتب قيمته عشرة آلاف أو أكثر رجلا يسعي في عشرة آلاف الا عشرة كذا في محيط السرخسي \* واذا اختلف المكاتب وولى الجنابة في قيمته وقت الجنابة فالقول قول المكاتب هكذا في الحاوى \* وكذلك لو فقت عين المكاتب فقال المكاتب جنيت بعد ما فقتت عيني فالقول قوله كذا في شرح المبسوط \* الواجب بنفس جنابة المكاتب على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر هو الدفع وانما يتحول الواجب الى المال باحدهما ان ثلاثة اما قضاء القاضي بالمال واما الاصطلاح على المال واما وقوع اليأس عن الدفع بالعتق أو بالموت عن وفاء فاذا جنى وعجز ورثتي الرق فان كان قبل قضاء القاضي بالمال وقبل اصطلاحهما على المال فانه يخاطب المولى بالدفع أو بالانداء وان كان بعد قضاء القاضي أو بعد الاصطلاح على المال يباع فيه ولا يدفع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر هكذا في المحيط \* واذا حكم الحاكم بالمال صاريه عليه وسقط من رقبته وقبل الحكم هو في رقبته كذا في الحاوى \* واذا جنى المكاتب جنابات ثم اعتقه سيده فعلى المكاتب الاقل من قيمته ومن أرش الجنابة دينيا في نتمته فان نضى عليه بذلك فقتضى بعضهم جاز ما فعل ولم يشركه الاخرون في ذلك ولو لم يقض عليه بالجنابة حتى عجز فاعتقه المولى وهو يعلم بها كان مختارا وان لم يكن عالما فقد صار مستمرا كاللرقبة فعليه قيمته كذا في المبسوط \* ولو قتل رجلا فلم يقض عليه حتى عجز وعلمه دين دفع بالجنابة ويبيعه في الدين فيباع فيه وان فدا ما بعه في الدين كذا في محيط السرخسي وان جنى المكاتب جنابة أخرى خطأ فان كان القاضي قضى عليه بالاقل من قيمته ومن الارش للاول قبل الجنابة على الثاني فان عليه الثاني مثل الاول كذا في الذخيرة \* وكذلك في كل جنابة يجنبها بعد القضاء بما قبلها كذا في المبسوط \* وان كان القاضي لم يقض عليه للاول حتى جنى جنابة أخرى فان عليه أن يسعي لهما بالاقل من قيمته ومن أرش الجنابتين وتكون تلك القيمة بينهما وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر كذا في الذخيرة \* وينظر في كل جنابة الى قيمة المكاتب يوم جنى ولا تعتبر زيادة القيمة بعد الجنابة ولو قتل المكاتب رجلا خطأ وحفر بئرا في الطريق وأحدث في الطريق شيئا فوقع في البئر انسان فقتل فقتضى عليه القاضي بالقيمة للذي وقع في البئر ولو لم يمت شيئا فحفر بئرا أحدث في الطريق انسان فانه يشاركهم في تلك القيمة وكذلك لو وقع في البئر انسان آخر فحفر بئرا أخرى في الطريق بعد ما قضى عليه بالقيمة ووقع فيها انسان فقتل فقتضى عليه القاضي بقيمة أخرى ولو وقع في البئر الاول فرس فعطب كان عليه قيمته دينيا يسعي فيه بالغاما بلوغ ولا يشارك كونه كذا في المبسوط \*

تخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما لبسته في ذلك اليوم ولا تخرق فيه فالقول للراهن وان أقر الراهن باللبس فيه ولا تكن قال تخرق قبل اللبس أو بعده فالقول للمرتحن أنه أصابه في اللبس لاتفاقهما على خروجهم من الضمان وكان القول للمرتحن في قدر ما عادم الضمان اليه بخلاف أول المسئلة لعدم الاتفاق علة على الخروج من الضمان لعدم اعتراف الراهن بالخروج \* الراهن لو عسدا برهن الراهن على ابقائه عند المرتحن وبرهن المرتحن على أنه رده الى الراهن وأبق عنده ابن سماعة عن محمد رحمهما الله تعالى قال أخذ براهن المرتحن لانه قديا بابق عنده فباخذنه فبرهته \* وقع الاختلاف بين الراهن والممرتحن في ولد المهرنة فقال المرتحن ولدت عندي فالقول للمرتحن لانه في يده ولم يقر بأخذنه من غيره ولو قال الممرتحن ارتنت الام والولد جميعا وقال الراهن بل الام وحدها فالقول للراهن لانه منكر وان ادعى المرتحن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليه وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان سجد المرتحن الرهن لا يسمع بينة الراهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتحن وسواشهد الشهود على معاينة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام واذا ابرأ وهو قولهما \* برهن أنه رهن منه عبد ايساوى ألفين بالف وأفكر المرتحن ولا يعلم حال العبد سقط الدين ويرد الباقي من القيمة الى

واذا



الراهن لانه صار غاصبا لا انكار ولو اقر بالرهن والموت المرتحم من لا يضمن الزيادة لانه أمين فيها \* ويدخل البناء والشجر في رهن الارض والدراوان لم يذكرا كافي البيع ويدخل الزرع في رهن الارض والثمر في رهن (٧١) الشجر بلا ذكر بخلاف البيع لتوقف صحة الرهن على دخولهما

السادس في قبضه

والرهن لو مثل الجارية لا يملك المرتحم المطالبة بالدين مالم يحضرها فاذا حضر لا يدفع الى الراهن بل لا قبض الدين وان قال الراهن في يدي في هذا المصرف اعطى الدين واذ به معي وخذ الراهن لا يؤمر الراهن بدفع الدين بل الحكم ما ذكرنا وان اقبه في بلد آخر يؤمر بآداء الدين لان معونة الرد على الراهن فاذا زعم الراهن هلاكه يحلف المرتحم ما تولى الرهن ويؤمر بالآداء \* رهن عبيدين بألف وقضى النصف ليس له قبض أحدهما أما إذا قال رهنك هذين كل واحد بخمسمائة قال في الزيادات له ذلك وفي كتاب الرهن لاحق يؤدى الكل وكذا لو كان الدينان من جنس وقيل ما ذكر في كتاب الرهن قولهما وفي الزيادات قول محمد وقيل في المسئلة روايتان وهو الواضح ولو رهن كل عبد بمال على حدة له ان يأخذ أحدهما اذا قضى دينه

نوع في حق المرتحم فيه

مات الراهن عن ديون فالمرتحم أحق به كافي حال الحياة والرهن الفاسد

واذا قتل المكاتب قتيلا خطأ أو قيمته ألف درهم فلم يقض على شيء حتى قتل قتيلا آخر خطأ أو قيمته يومئذ ألفان ثم رفع إلى القاضي فانه يقضى على المكاتب أن يسحق في ألفي درهم الألف الزائد من الألفين لولي القتل الثاني والألف الموجود وقت الجناية الأولى يكون بين ولي القتل الأول والثاني على قدر حقه ما وحق ولي القتل الثاني في تسعة آلاف لانه وصل اليه الألف وحق الأول في عشرة آلاف فيقسم الألف القائم بينهما على تسعة عشر سهما عشرة لأسهم الأول وتسعة لأسهم الثاني فما خرج من السعاية يكون نصفه للثاني خاصة والنصف الآخر بين الأول والثاني على قدر حقه ما على تسعة عشر سهما كذا في المحيط \* قتل المكاتب وقيمته ألفان رجلا خطأ فاعور ثم قتل آخر خطأ أو قيمته ألف يقضى عليه بالفين ألف الأول بقي الألف القائم فيكون بينهما على قدر حقه ما وحق الأول في تسعة آلاف وحق الثاني في عشرة آلاف فكان الألف القائم مقسوما بينهما على تسعة عشر سهما تسعة للأول وعشرة للثاني كذا في محيط السرخسي \* مكاتب قتل رجلا خطأ ثم قتل رجلا آخر خطأ أو قضى عليه بأحدى الجنيتين ثم قتل آخر خطأ فانه يكون للقضى له نصف القيمة التي قضى له بها ثم يقضى للثالث بنصف قيمة العبد خاصة ويقضى أيضا بنصف القيمة للذي لم يقض له بشيء بينهما وبين الثالث أثلاثا ثلثاه للأوسط وثلثه للثالث كذا في المدسوط \* واذا قتل المكاتب قتيلا خطأ فاقضى عليه بنصف القيمة لأحدهما والأخر غائب ثم قتل آخر ثم عجز ورد في الرق فانه يخير المولى بين الدفع والفداء فان اختار الدفع ذكر أنه يدفع النصف إلى ولي القتل الثالث ثم يباع هذا النصف بنصف القيمة التي قضى لولي القتل الأول والنصف الآخر يتقسم بين ولي القتل الثالث والأوسط على قدر حقه ما وحق الثاني في عشرة آلاف وحق الثالث في خمسة آلاف فيكون النصف المشغول بينهما أثلاثا ثلثا للنصف الثاني وثلثه للأخر للثالث وان اختار الفداء فدى للثاني بعشرة آلاف وللثالث كذلك وطهر العبد عن حق الثاني والثالث وبقي للأول نصف قيمة العبد ديناً على العبد فيقال للمولى أما أن تقضى دينه أو يباع العبد عليك فإذا لم يقض المولى دين العبد حتى وجب البيع قالوا يباع جميع العبد بينه والنصف بخلاف ما لو قضى الثاني بنصف القيمة وفدى للأخرين فانه إذا لم يقض دين العبد حتى وجب بيعه بالدين فانه يباع نصف العبد ولا يباع الكل كذا في المحيط \* واذا قتل المكاتب رجلا خطأ وله وارثان فقضى عليه القاضي لأحدهما بنصف القيمة ولم يقض للأخر بشيء ثم قتل آخر فخاف الآخر فخاضم إلى القاضي وهو مكاتب بعد فانه يقضى له بثلاثة أرباع القيمة فان عجز المصنف انتبوا جاء الأوسط فانه يدفع إليه ربع العبد أو يفديه مولا بنصف الدية كذا في المدسوط \* ولو جنى المكاتب ثم مات ولم يدع شيئا هدرت قضى عليه أو لم يقض كذا في محيط السرخسي \* واذا جنى المكاتب جناية ثم مات فان مات عاجز قبل القضاء عليه بالجناية وترك مائة درهم وكاتبته أكثر من ذلك فان الجناية تبطل وتكون المائة التي تركها للمولى وان مات بعدما قضى عليه بالجناية فترك تقضى من ذلك الجناية وان مات عن وفاء قبل قضاء القاضي عليه بالجناية أو بعده فانه لا تبطل الجناية فتقضى منه الجناية وألا ثم الكتابة ثم ان فضل شيء يكون لورثة المكاتب هذا إذا لم يكن على المكاتب دين سوى الجناية فاما إذا كان على المكاتب دين سوى الجناية وقد ترك ما يفي بالديون والجناية وبطلت الكتابة فان مات بعد قضاء القاضي عليه بالجناية فان ولي الجناية يكون أسوة سائر الغرماء ولا يقدم الديون على الجناية فيبدأ بالديون ثم بالكتابة ثم ان فضل شيء يكون لوارث المكاتب وان لم يكن قضى القاضي عليه بالجناية حتى مات فانه يقدم الديون على الجناية وهذا الذي ذكرنا كله إذا كان مات ترك المكاتب فيه وفاء بالديون والجناية والكتابة جميعا فاما إذا كان لا يفي بالكتابة وانما يفي بالديون والجناية لا يغير هل تبطل الجناية إذا كان القاضي قضى بها قبل موته فالجناية لا تبطل ويقضى من كسبه الديون والجناية جميعا وان لم يكن قضى

كالصحيح حال الحياة والمات حتى اذا تناقضا وتناقضا الفاسد فالمرتحم حبس الرهن الفاسد حتى يؤدي إليه الراهن ما قبض وبعد موت الراهن المرتحم بالرهون الفاسد أولى من سائر الغرماء هذا إذا لحق الدين الرهن الفاسد أما إذا سبق الدين ثم رهن فاسدا بذلك الدين ثم تناقضا بعد

قبضه ليس للرتين حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتين أولى من سائر الغرامات بقدموت الراهن لعدم المقابلة كحكمة سادا السبب بخلاف الرهن السابق والدين (٧٢) الا لاحق لان الراهن قبضه بمقابلة الرهن وهنا القبض سابق فيثبت المقابلة الحقيقية ثمه وبخلاف

الرهن الصحيح تقدم الدين أو تأخر لصحة السبب وبه المقابلة الحكيمة المرتين اذا رد الرهن كان مساويا لسائر الغرامات

نوع في نصر فهم ما فيه أعنى الراهن المعسر الرهن فالمرتين يستسعى العبد فنظر الى قيمته يوم العتق أو الرهن فيسمى في الاقل من هؤلاء ثم يرجع العبد به على الراهن اذا أيسر ويرجع المرتين بما بقي من دينه على الراهن ان فضل والتدبير كالعق الا أنه يسمى في كل الدين لانه على ملك المولى لم يخرج بالتدبير عن ملكه ولا يرجع على مولاه بما سعى بخلاف المعتق \* أجز المرتين الرهن من أجنبي بلا اجازة الراهن فالغلة للرتين ويتصدق بها عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى كالعاصب يتصدق بالغلة أو يردّها على المالك وان أجز بأمر الراهن بطل الرهن والاجر للراهن وقد مر وكذا لو رهن من غيره باذن الراهن بطل الرهن الاول ولا يعود الا برهن جديد وان أنلف المرتين الغلة في هذه الصورة ضمنها ولا يضمن ان هلك لانه وكيل المالك وان استعمل الرهن بلا اذن الراهن وهلك حال الاستعمال ضمن كل قيمته

وصار رهنا مكانه كاذن أنلفه أجنبي وضمن القيمة ولا يسقط شيء من الدين ولو تلف بعد الاستعمال يسقط

القاضي بالجناية فان الجناية تبطل ويقضى الدين من كسبه هكذا في المحيط \* ولومات المكاتب وتركة ولدا قد ولد في مكاتبته من أمته وعليه دين وجناية قد قضى بها أو لم يقض بها سمي الولد في الدين والجناية والمكاتبته ثم لا يجبر على أن يبدأ بذلك من شيء فان عجز الولد رد في الرق بعد ما قضى عليه بالجناية يبيع وكان ثمنه بين الغرما وأصحاب الجناية بالحصص وان عجز قبل القضاء بالجناية بطلت الجناية ثم يباع في الدين فان كانت أم الولد حية حين مات المكاتب ولادين على المكاتب وقد قضى عليه بالجناية أو لم يقض فان على الام والولد السعاية في الاقل من قيمة المكاتب ومن أُرش الجناية مع بدل الكتابة فان قضى عليها ما بها أو لم يقض حتى قتل أحدهما قتيلا خطأ قضى عليه بقيمة لولي القتل سوى ما عليه لولي جناية المكاتب فان عجز بعد ذلك يبيع كل واحد منهما في جنايته خاصة فان فضل من ثمنه شيء فالفضل لولي جنايته المكاتب كذا في المبسوط \* مكاتبه جنت ثم ولدت فجهزت ولم يقض دفعها ولوقضى عليها ثم ولدت يبت فان وفي ثمنها بالجناية والا يبيع ولها كذا في محيط السرخسي \* ولومات المكاتبه وتركة مائة درهم وابلوا لونه في مكاتبته أو عليها دين وقد قتل قتيلا خطأ قضى بها أو لم يقض فانه يقضى على الابن أن يسمى في المكاتبه والجناية ثم تلك المائة بين أهل الجناية والدين بالحصص وان استدان الابن ديناً وجنى جنايته ففرض عليه بذلك مع ما قضى عليه من دين أمه وجنايته فاعليه أن يسمى في ذلك كله فان عجز يبيع في دينه وجنايته خاصة فان فضل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجنايته بالحصص وان كان عجز قبل أن يقضى عليه بجنايته دفعه مولاها أو فداءه واذا دفعه تبعه دينه خاصة فيباع فيه دون دين أمه وجنايته فان فضل من ثمنه شيء لم يكن لصاحب دين الام وجنايته عليه سبيل ولو فداء المولى فقد طهر بالقدام من الجناية فيباع في دينه فان فضل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجنايته كذا في المبسوط \* مكاتب قتل ثلاثة خطأ أو هب أحدهم حصته ثم عجز سلم ثلث العبد للمولى ويدفع الثلثين أو يفدى كذا في محيط السرخسي \* واذا قتل المكاتب رجلاً عداؤه وليان فعنه ما سعى للاخر في نصف القيمة كذا في المبسوط \* عبد دين رجلين كاتب أحدهما انصيبه بغير اذن شريكه ثم جنى يسمى في نصفه وغرم الشريك الاقل من نصفه ونصف الارش ان لم يؤد الكتابة كذا في محيط السرخسي \* واذا كان العبد دين اثنين فكاتب أحدهما انصيبه بغير أمر صاحبه ثم جنى جنايته ثم أدى فعق فانه يقضى على المكاتب بالاقل من نصف قيمته ونصف أرش الجناية وبأخذ الذي لم يكاتب من شريكه نصف ما أخذ من المكاتب ويرجع به الشريك على المكاتب والذي لم يكاتب بالخيار ان شاء أعق وان شاء استسعى العبد وان شاء ضمن شريكه فأى هذه الخصال فعل وقبض فهو ضامن لاقل من نصف قيمة المكاتب ومن نصف أرش الجناية وكذلك لو كاتبه باذن شريكه الا أنه لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو خوصص المكاتب في الجناية قبل أن يعق ففرض عليه بنصف أرشها ثم عجز عن المكاتبه فانه يباع نصفه فيما قضى به عليه وهو نصيبه الذي كاتبه ويقال للاخر ادفع نصيبك بنصف الجناية أو افسده بنصف أرشها كذا في الحاوى \* واذا كاتب أحدهما انصيبه ثم اشتري المكاتب عبداً جنى جنايته ثم أدى الكتابة فعق فانه يخير المكاتب والذي لم يكاتب فان شاء أدفعه وان شاء أدياه بالدية فان كان هذا العبد الخاني ابن المكاتب وولد عنه من أمته كان على الخاني أن يسعى في الاقل من نصف قيمته ومن نصف أرش الجناية وليس على الذي لم يكاتب شيء حتى يعق أو يستسعى ثم يضمن الاقل من نصف قيمته ومن نصف أرش الجناية ولو كان هذا الابن جنى على أبيه ثم أدى الاب يعق فعلى الابن نصف قيمة نفسه فيسمى فيها للذي لم يكاتب ولا ضمان على المكاتب في ذلك بخلاف الام فالعقاب ضامن لنصف قيمته والذي لم يكاتب كذا في المبسوط \* ولو كاتب أمه شتركة بغير اذن شريكه فولدت فكاتب الاخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على الام أو أمه عليه لزم كل واحد منهما ثلاثة أرباع قيمة المقتول عند أبي

حنيفة

الدين لما مر بخلاف التلف حال الاستعمال باذن الراهن لما مر وكذلك لو أعاره الراهن أو المرتين من أجنبي باذن الاخر وهلك في يد

الاجنبى لا يسقط شئ من الدين والسرتهن اعادته لما امر ان بالاغاة فيعدم ضمان الرهن ولا يرتفع عقد الرهن ويبدأ الجارة والرهن  
يظل عقد الرهن لا يبدأ الوديعة ولو ولدت المرهونة في يد المستعير رهنها كان أو مرتهنأ أو (٧٣) أجنبيا فالولد رهن \* رهن

نوباساوى عشرين بعشرة  
وأذن للرتهن في لبسه فليس  
ونقص ستدرهم من لبس  
المرتحن بالأذن ثم لبسه ثانيا  
بلاذن فنقص أربعة  
ثم ضاع الثوب وقيمة عشرة  
يرجع المرتحن على الرهن  
بدرهم لأنه رهن بعشرة  
وقيمة عشرين صار كل  
درهم من رهن بدرهم فبذهب  
الستة وجب له على الرهن  
ثلاثة لأنه ذهب باستعمال  
الرهن حكما لأنه استعمله حكما  
بأمره المرتحن بالاستعمال فإذا  
ذهب أربعة بعده باستعمال  
المرتحن بلاذنه وجب  
ضمانه على المرتحن قلما  
هالك وقيمة عشرة صار  
مستوفيا خمسة بالهلاك  
وجب للرهن على المرتحن  
أربعة والمرتحن على الرهن  
ثلاثة فصارت الثلاثة  
بالثلاثة بقي على المرتحن  
درهم احتسب بحقه وبقي له  
الى تمام حقه درهم لحصول  
التسعة خمسة بالهلاك  
وثلاثة بالمقاصة ودرهم  
بالاحتساب فأخذ درهم  
لا غير التي انقضى المرهون  
المرتحن في كيسه المتخرق  
وضاع بالسقوط يضمن كل  
الفاضل من الدين أيضا \*  
قال المرتحن أعطه للدلال  
للبع وخذ حقه فدفعه الى  
الدلال وهلك في يده لا يضمن

حينئذ رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسى \* وإذا كانت أمة بين رجلين كاتب أحدهما حصته منها ثم  
ولدت ولدا ثم ازدادت خيرا أو نقصت بعيب ثم ازدادت فعتقت فاختار الشريك تضمين المكاتب ضمنه نصف  
قيمتها يوم عتقت وللذى لم يكتب أن يستدعي الابن في نصف قيمته ولو كاتب أحدهما نصيبه منها ثم ولدت ولدا  
فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على أمه أو جنت عليه جناية لا تبلغ النفس ثم أذا فعتقا والمولى  
موسر ان فللذى كاتب الولد أن يضمن الذى كاتب الام نصف قيمتها وإن شاء استساعاها وإن شاء أعتقها  
ولا ضمان للذى كاتب الام على شريكه في الولد كذا في المبسوط \* عبيدين رجلين ففأ العبدعين أحدهما ثم  
كاتب المفقوعة عينه نصيبه منه ثم جرحه جرحا آخر فأتى من مكاتب فى الأقل من نصف القيمة وربع  
الدية وعلى المولى الذى لم يكتب نصف قيمة العبد لورثة المقتول لأن العبدان كان قد أدى وعتق لم يجب  
على الساكت نصف القيمة ما لم يصل اليه نصيبه بضمن أو سعاية كذا في محيط السرخسى \* وإذا كان العبد  
بين رجلين جنى عليه أحدهما ففقه عينه أو قطع يده ثم ان الآخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو يعلم بالجناية  
ثم جنى عليه العبد جناية ثم ان الذى باع ربعه اشترى ذلك الربع ثم كاتبه المحنى عليه على نصيبه منه ثم جنى  
عليه جناية أخرى ثم أدى فعتق ثم مات المولى من الجنائيات فعلى المكاتب الأقل من نصف قيمته ومن ربع  
الدية وعلى الذى لم يكتب سدس وربع سدس دية صاحبها الأقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربع  
سدس الدية كذا في المبسوط \* عبدان يدور جنى على ذر فكتبه ذر عالما بالجناية جنى عليه أخرى ثم  
كاتبه زيد جنى عليه جناية أخرى فأتى من ذلك كله فنقول العبد نصفان وكل نصف أنلف نصف النفس  
بثلاث جنائيات حقة وجنائيتين حكما أما نصيب المحنى عليه فقد أنلف نصف النفس بجناية قبل كتابة  
وهي هدر وبجنائيتين بعدهما وموجبها واحد وهو الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية على المكاتب  
وأما نصيب غير المحنى عليه فقد أنلف نصف النفس أيضا بجنائيتين قبل الكتابة وحكمهما الوجوب على المولى  
فلزمه الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وبجناية بعد الكتابة وهو مثله في رتبة المكاتب وإن جنى على  
أجنبى فكتبه أحدهما وهو يعلم بالجناية ثم جنى عليه فكتبه الثاني وهو يعلم ثم جنى عليه فأتى من نصف  
الاول أنلف نصفه بثلاث جنائيات ولها حكم جنائيتين فصار مختارا في الاولى ربع الدية وموجب البقية  
على المكاتب وهو الأقل من ربع الدية ونصف قيمته والنصف الآخر جنى جنائيتين قبل الكتابة وحكمهما  
واحد وهو الوجوب على المولى فلزمه الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى المكاتب بالثلاثة الأقل من  
نصف قيمته ومن ربع الدية وإن لم يعلم بضمانه الأقل من قيمته ونصف الدية وعلى المكاتب أيضا الأقل من  
قيمتهم ومن نصف الدية كذا في الكافى \* رجل كاتب نصف أمته ثم ولدت ولدا جنى الولد جناية فأنه يسمى في  
نصف جنايته ويكون نصفه على المولى لان الدفع متعذر بسبب الكتابة السابقة فعليه نصف قيمته فإن  
أعتق السيد الام بعد ما جنى الولد عتق نصف الولد وسمى في نصف قيمته للولى ونصف الجناية على الولد  
وكذلك حكم الجناية إذا أعتق المولى الولد إلا أن ههنا لا سعاية على الولد ولولم يعتق واحد منهما ولم يجنبا  
على الاجنبى ولكن جنى أحدهما على الآخر لم يضمن كل واحد منهما من جنايته الأقل من قيمته ومن نصف  
الجناية باعتبار الكتابة في النصف ثم نصف ذلك على المولى باعتبار أن النصف مملوك له هو مستمك لذلك  
بالكتابة السابقة ونصفه على الجاني للولى باعتبار أن الجنى عليه نصفه مملوك للولى غير مكاتب فيصير بعضه  
بالبعض قصاصا ولو جنت الام ثم ماتت قبل أن يقضى عليها ولم تدع شيئا فاولدها بمنزلة ما يسمى في نصف  
الجناية والمكاتب وعلى السيد نصف الجناية ويستوى ان كان قضى عليها بالجناية أو لم يقض فان جنى  
الولد بعد ذلك جناية ثم عجز وقد كان قضى عليه بجناية أمه فان الذى قضى به عليه من جناية أمته دين في  
نصفه غير أن للولى أن يدفعه بجنايته فيكون للولى أن يدفعه بجنايته وإن شاء فداءه فان فداءه يسع نصفه في

(١٠ - فتاوى سادس) المرتحن ولو باع المرتحن ما يخاف عليه الفساد من المتولدين الرهن كاللبن والثروة وكذا نفس الرهن  
إذا كان مما يخاف عليه الفساد باع باذن القاضى ويكون غنمه رهننا وإن باعه بلاذن القاضى ضمن وليس للمالك بيع الرهن إذا كان

الراهن مفلسا عند الامام لانه لا يرى الحجر على الحجر المدبون وفي المنية للمرتحن بيع الرهن باجارة الحما ثم وأخذ دينه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته وفي (٧٤) العتاني استأجر المرتحن الارض المرهونة بطل بخلاف الاعارة وان استأجره فاسدا ووصل اليها

الدين الذي على أمه وان دفعه لم يبعه في هذا الدين كذا في شرح المبسوط \* واذا أقر المكاتب بجنابة عدا أو خطأ لزمه ولو قضى عليه بجنابة خطأ ثم عجز هدرمه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على أن المكاتب لو أقر بجنابة موجبة للمال لا يؤاخذ به بعد العجز عنده صارت ديناً عليه أولاً وعندهما يؤاخذ بها ويبيع فيها اذا صارت ديناً عليه بالقضاء ولو أعتق ضمن قضى بها أولاً كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يعجز ولكنه أدى فعتق صار ديناً عليه كذا في الحاوي \* لو قتل المكاتب رجلاً عدا ثم صالح عن نفسه على مال فهو جائز ويلزمه المال بالمعجز فان عجز قبل أداء المال بطل عنه المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف وعمره رحمه الله تعالى لا يلزم بيع فيه كذا في المبسوط \* ولو أقرت مكاتبه على ولدها لم يلزمها عتق أو عجز فان مات وترك وفاء قضى في ماله بالاقبل ولو أقر الولد على أمه بجنابة لم يثبت فان ماتت الام لزمه الاقل من الدين والنكابة فان عجز بعد ذلك لم يلزمه وان كان قد أدى ثم عجز لا يسترد من المقر له ولو أقرت الام على ابنتها بجنابة ثم قتل الابن خطأ وأخذت قيمته قضى بما أقرت في القيمة وكذلك لو أقرت على ابنتها بدين وفي يده مال ولا دين عليه جاز اقرارها بالدين في كسبه كذا في محيط السرخسي \* واذا قتل ابن المكاتب رجلاً خطأ ثم ان المكاتب قتل ابنه وهو عبد وقتل آخر خطأ فعليه القيمة يضرب فيها أولياء القاتل الا آخر بالدية وأولياء قاتل الابن بقيمة الابن كذا في المبسوط \* جنابة المكاتب على المولى وجنابة المولى عليه خطأ بمنزلة جنابة الاجنبي فأما القتل العمد فلا قصاص على المولى اذا قتله وتلزمه القيمة وان قتل المكاتب مولاه عدا اقتص منه وجنابة المولى على رقيق المكاتب أو ماله وجنابة المكاتب على رقيق المولى أو ماله يلزم كل واحد منهم - ما ما يلزم الاجنبي كذا في الحاوي \* وكل من يتكاتب على المكاتب فهو في حكم الجنابة بمنزلة المكاتب فيما يلزمه من السعاية وكذلك أم ولده التي ولدت منه كذا في المبسوط \* وجنابة عبد المكاتب مثل جنابة عبد الحر الا أنه اذا أدى والفداء ازيد من قيمته فاحشاً ودفع وقيمة العبد أكثر من الارش فاحشاً صح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصح كذا في محيط السرخسي \* وان مات المكاتب وعليه دين وترك عبد اتجر عليه دين آخر يبيع العبد في دينه خاصة فان بقي من غنمه شيء كان في دين المكاتب وان لم يكن على العبد دين ولكنه كان جني جنابة وليس للمكاتب مال غيره يخير المولى فان شاء دفعه فهو وجيع الغرماء بالجنابة ولا حق للغرماء فيه فاذا دفع الى ولي الجنابة برضاهم لم يبق لهم عليه سبيل وان شاء افدوه بالدية ثم يبيع في دين الغرماء فان كان عليه دين أيضاً فانه يخير مولاه فان شاء دفعه وأتبعه دينه فبيع فيه ولا شيء لغرماء المكاتب وان شاء فداءه ثم يبيع في دينه خاصة فان فضل شيء كان لغرماء المكاتب كذا في المبسوط \* عبد شح حرام موصحة ثم دبره مولاه فنجح العبد موصحة أخرى ثم كاتبه مولاه ثم شحبه أخرى ثم أدى فعتق ثم شحبه أخرى وشحبه أجنبي ومات والمولى عالم بالجنابات فعلى عاقله الاجنبي نصف الدية والنصف الا آخر أتلفه العبد بربع جنابات أحكامها مختلفة والمعتبر أحكام الجنابات فحكم الاول في الدفع أو الفداء وحكم الثانية وجوب القيمة على المولى وحكم الثالثة وجوب القيمة على المكاتب وحكم الرابعة الوجوب على العاقلة فصار هذا النصف أربعة أسهم فصار الكل ثمانية أسهم أربعة أتلفها الاجنبي وأربعة أتلفها العبد والسهم الاول صار للمولى مختاراً بالتدبير وهو عالم بما يلزمه من الدية والسهم الثاني واحد والدفع ممنوع بفعل سابق على الجنابة فلم يثبت به الاختيار فوجب ثمن القيمة على المولى الا أن يكون ثمن الدية أقل منه والثالثة حصلت من المكاتب فوجب الاقل من ثمن الدية والقيمة على المكاتب والرابعة جنابة الحر فوجب الدية على عاقلة وان لم يدبر والمسئلة بحالها فعلى عاقله الاجنبي نصف الدية وأما النصف الا آخر فقد تلف بثلاث جنابات فصار هذا النصف ثلاثة أسهم فصار الكل ستة تلف ثلاثة بجنابة الاجنبي وتلف ثلاثة بجنابة العبد فليزم على المولى سدس الدية بالاولى وعلى المكاتب الاقل من سدس قيمته ومن سدس

ومضى زمان مقدار ما يجب شيء من الاجر بطل وان لم يصل حتى فسح الاجارة بقي الرهن وان أخذ المرتحن الارض من اربعة بطل الرهن ان البذر من المرتحن وان من الراهن لا يطل وكذا من أجرداره من غيره ثم رهنها منه صح الرهن وبطلت الاجارة واذا باعها بادن المرتحن صح ويكون الثمن رهنها مكانه قبض الثمن المشتري أولاً لقيامه مقام العين والثمن وان كان ديناً لا يصح رهنه ابتداء لكنه يصح رهنه بقاء كالعبد المرهون اذا قتل يكون قيمته رهنها بقاء حتى لو تلف الثمن على المشتري يكون من المرتحن ويسقط دينه كما لو كان في يده \* ولو جاز المرتحن العنب أو قطع الثمر بغير إذن الحاكم لا يضمن بخلاف البيع لان القطع لحفظ الملك في العين والبيع لحفظ المالية وهذا اذا جاز مع تناول لم يحدث نقصاناً فان أحدث نقصاناً ضمن ويسقط كل الدين \* ولو شاة أو بقرة يخاف عليها الهلاك فذبحها المرتحن يضمن قياساً واستحساناً فالخاسل أن كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع لا يملك المرتحن ولو فعله ضمن وان فيه حفظ المال عن

الفساد اذا كان بأمر الحاكم وكل تصرف لا يزيل العين للمرتحن ان يفعل وان بغير أمر القاضي اذا كان فيه حفظ وتخصيص الدية كتاب المضاربة فيه ثلاثة فصول الاول في المقدمة المضارب شريك رب المال ورأس ماله الضرب في الارض والتصرف

لا يطل بالشروط الفاسدة ولو شرط من الربح عشرة دراهم فبطل لانه شرط بل لقطع الشركة ولا يجبر المضارب على العمل ولا رب المال على التسليم \* شرط أن يتجرى الكوفة فخرج الى البصرة ضمن بالشراء \* معه ألفان قال لربه دفعت (٧٥) ألفا ورجعت الفأوق قال رب المال

كلاهما رأس المال فأقول

قول المضارب ولو قال دفعت

ألفا للمضاربة ورجعت ألفا

فقال رب المال لا بل بضاعة

فأقول لرب المال وفي

المضاربة الفاسدة اذا عمل

وربح فالربح لرب المال

وعليه وضيعته وللعامل أجر

مثل عمله ربح أو لا لكن

أجر المثل بالغابغ عند محمد

وعند الثاني لا يجاوز به

المسمى \* ولتلف المال

في يده له أجر مثل عمله ولا

ضمن عليه وعند محمد

رحمه الله تعالى يضمن قيل

المذكور في الكتاب قول

الامام رحمه الله تعالى بناء

على مسئلة أجبر المشتري

وفي الشافي قال لا يضمن

والمضاربة الصحيحة

والفاسدة سواء ولم يذكر

الخلاف وبه يفتي \* دفع اليه

ألفا وقال خذ مضاربة

بألف أو نصف جاز

وما شرط فهو للمضارب

والباقى لرب المال

والثاني فيما عدا المضارب

وما لا يملك

مضارب مع ألف

اشترى بها ثيابا فنقصها

وجلها بمائة من عند

نفسه وكان قاله

رب المال اعمل برأيتك

أولم يقل فهو منقطع

لانه لو جاز على رب المال

صار رب المال مستدينا

الدية وعلى العاقلة سدس الدية كذا في الكافي والله أعلم

### باب الرابع عشر في الجناية على المالك

واذا قتل رجل عبد اخطأ فعليه قيمته فان كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر قضى عليه بعشرة آلاف الا عشرة دراهم ويكون ذلك على العاقلة في ثلاث سنين وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي الامة اذا زادت قيمته على الدية خمسة آلاف درهم الا خمسة دراهم وفي الهداية خمسة آلاف درهم الا عشرة دراهم وهو ظاهر الرواية هكذا في السراج الوهاج \* ولو غضب عبد اقيمة عشر و ألفا فهلك في يده تجب قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع كذا في الهداية \* ولو قتل العبد المأذون خطأ لم يغرم الا قيمة واحدة للمالك ثم يدفعها المولى الى الغرماء كذا في الكافي \* وفي نوادر ابن سماعة رجل جل على عبد رجل محتوما ورجل آخر جل عليه محتومين وكل ذلك كان بغير إذن المولى فأت من ذلك كله فعلى صاحب المحتوم ثلث قيمته وعلى صاحب المحتومين ثلثا قيمته وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولا تعقل العاقلة فمما جنى على المالك خطأ قيام دون النفس وان كان الجاني حرا فاذا بلغ النفس عقلته العاقلة في ثلاث سنين كذا في المحيط \* وأما الجناية على أطراف العبد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل شيء من الحرفية الدية تجب في العبد القيمة وكل شيء من الحرفية نصف الدية فقيمة من العبد نصف القيمة الا اذا كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر نقص عشرة أو خمسة وعندهما يقوم صحيا ويقوم منقوصا بالجناية فيجب فضل ما بين القيمتين وهو رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا قاتل بقواته منفعته مقصودة وذلك كالعين واليد فاما ما يقصده الزينة فهو الاذن والمباحين وما أشبه ذلك فكذلك الجواب في قوله الاول وفي قوله الآخر لا يقدر ذلك ويلزمه النقصان كذا في المحيط \* وفي يد العبد نصف قيمته لا يراد على خمسة آلاف الا خمسة كذا في الهداية \* وهذا خلاف ظاهر الرواية وفي المبسوط يجب نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح من الجواب كذا في الكفاية \* وهكذا في النهاية والكافي \* وكل جناية ليس لها أرض مقدر في حق الحرف في العبد نقصان القيمة كذا في السراجية \* قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن أشفار عيني المملوك اذا شقها انسان فاخبرني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في أشفار عيني المملوك وفي حاجبيه وفي أذنيه ما نقصه وهو قولى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ولا أحفظ في اللعبة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن أحفظ عنه في شعر الرأس أن مولاه ان شاء دفعه وأخذ قيمته وان شاء لم يدفعه وأخذ من الجاني ما نقصه وفي الاصل أن في شعر العبد وحليته حكومة عدل وكأنه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر كما ذكره القدوري وعن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أذن العبد وأنفه وحليته اذا لم تثبت نقصان القيمة كما قال محمد رحمه الله تعالى على ما ذكره القدوري وفي المختلفات عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في هذه الصورة نقصان القيمة وهكذا ذكر قول محمد مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المجرى وعليه الفتوى كذا في الذخيرة \* ولو حلق جعد عبد انسان ونبت مكانه أبيض يلزمه النقصان وليس طريق معرفة النقصان في هذه الصورة أن ينظر الى قيمة العبد وبه جعد الى قيمته ولا جعده وبه وانما طريقه أن ينظر الى قيمته وأصول شعره نابتة سودا الى قيمته وأصول شعره نابتة بيضا كذا في الظهيرية \* ومن فقهاء عني عبد فان شاء المولى دفع عبده وأخذ قيمته وان شاء أمسكه ولا شيء له من النقصان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالان شاء أمسك العبد وأخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد وأخذ قيمته كذا في الهداية \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقاعين عبد فلت العبد من غير الفقه فلا شيء على الثاني وان لم يمت ولكنه قتلها انسان لزم الفاقى النقصان وقال محمد رحمه الله تعالى ضمن النقصان في الوجهين كذا في محيط السرخسي \* اذا فقأ رجل عيني عبد ثم قطع آخر يده فعلى الفاقى ما نقصه وعلى

عليه ولم يأمر رب المال بذلك وقوله اعمل برأيتك لا أثر له في الاستدانة لانه ليست من أعمال المضاربة وطلته ثلاثة أقسام قسم من المضاربة ونوعها هو يملك بطلق المضاربة قاله اعمل برأيتك أولا كالايداع والاعارة والاستعارة والاجارة والارتها والرهن وقسم ملحق بالمضاربة

القاطع نصف قيمته مفقود العينين وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى أن هذا المستحسان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة وفي فتاوى أهل سمرقند رجلان قطع أيدي عبد هما اليمني والآخر اليسرى فملى كل واحد منهما نصف قيمة العبد وهو على شرف القطع وهذه المسئلة حجة في مسئلة أخرى أن من رمى إلى عبد سداً فقتله آخر قبل أن يصيبه الدم فعلى القاتل قيمة العبد مرمياً لم تقع به الرمية كذا في المحيط \* عبد مقطوع اليد قطع انسان رجله من هذا الجانب يضمن نقصان قيمة العبد المقطوع يده وان قطع من الجانب الآخر يضمن نصف قيمة العبد المقطوع يده وعلى هذا البائع لو قطع يد العبد بسقط نصف الثمن وان كان العبد مقطوع اليد فقطع الثانية يعتبر النقصان ويسقط من المشتري بقدر النقصان من الثمن حتى لو انتقص ثلث القيمة يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان القطع في العين كذا في التمراني \* ولو كان العبد مقطوع اليد فقطع انسان يده الأخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع اليد كذا في الظهيرية \* وفي المتن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قطع اليد اليمنى من عبد رجل وقطع رجل آخر اليسرى منه ومات منها فعلى القاطع الأول نصف القيمة وعلى الثاني مانقصه وما بقي فهو عليهما وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* لو قطع رجل يد عبد قيمته ألف ثم بعد القطع لم يبرأ حتى صارت قيمته ألفاً كما كانت قبل القطع ثم قطع رجل آخر رجله من خلاف ثم مات منها ضمن الأول ستمائة وخمسة وعشرين والأخر سبعمائة وخمسين ولو صار يساوي ألفين وهو أقطع فعلى قاطع الرجل ألف وخمسمائة وعلى قاطع اليسر ستمائة وخمسة وعشرون هكذا في محيط السرخسي \* في نوادر ابن رشيد عبد قطع رجل يده ثم مكث سنة ثم اختلف القاطع والمولى في قيمته يوم القطع فقال القاطع كانت قيمته يوم القطع ألفاً وعلى خمسمائة وقال المولى العبد كانت قيمته ألفي درهم وقيمة العبد يوم اختم صملاً ألف درهم ولو كان صحيح اليد كانت قيمته ألفي درهم فالقول قول القاطع فان غرم ذلك أولم يغرم حتى انتقضت اليد ومات فعلى عاقلة قاطع اليد والنفس فتكون اليد على ما قال القاطع وعاقلته وأما النفس فانه لا يصدق واحد منهما عليها فيغرم القاتل قيمة النفس يوم تلفت ويكون على العاقلة ألف وخمسمائة وخمسمائة منها أرش اليد كذا في المحيط \* وفي موضحة العبد نصف عشر قيمته إلا أن يزيد على أرش موضحة الحرف فانه لا يزداد عليه وينقص منه نصف درهم كذا في المضمرات \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل قطع يد عبد رجل أو شح عبد رجل ثم ان المولى باعها ثم رد عليه بعيب بقضاء القاضي أو وهبه المولى من انسان ثم رجع في الهبة بقضاء أو بغير قضاء ثم مات العبد من الجناية فان مولى العبد يرجع على الجاني بجميع قيمته وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أمة قطعت يدها خطأ أو باعها المولى من انسان على أنه بالخيار أو على أن المشتري بالخيار ثم انتقض البيع بالخيار وردت على المولى فماتت عنده من القطع فعلى القاطع قيمتها تامة وان كان القطع عمداً ردأت القصاص استحساناً كذا في المحيط \* اذا قال لعبدية أحد كما حرث شجاً فبين العتق في أحدهما بعد الشج فأرشمها المولى وبقي ما عملو كين في حتى الشجة ولو قتلها مارجل واحد في وقت واحد مع تعجب دية حر وقيمة عبد فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة وان اختلفت قيمتهما يجب عليه نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم مثل الأول واذا قتلها على التعاقب يجب عليه القيمة الأولى للمولاه والدية للثاني لو ورثته واذا قتل كل واحد منهما رجل مع تعجب قيمة المملوكين فتكون نصفين بين المولى والورثة فبأخذ هو نصف قيمة كل واحد منهما ويترك النصف لورثته وان قتلها على التعاقب فعلى القاتل الأول قيمته للمولى وعلى القاتل الثاني دية لورثته وان كان لا يدرى أيهما قتل أولاً فعلى كل واحد منهما قيمته وللولى من كل واحد منهما نصف القيمة هكذا في التبيين \* رجل فقأ عيني عبد وقطع الآخر رجله أو يده فبرأ وكانت الجناية منهما معاقلة ما قيمته ألفاً ما يأخذان العبد فيكون بينهما على قدر ذلك



الدافع أولا كالأب والوصي اذا دفعا الى غيرهما مضاربة وشرطامعه أن يعمل الصغير فيه أيضا ولو شرط عمل نفسه ماصح لانهم ما يمكن أن يأخذ مال الصغير مضاربة لانفسهم ما فيمكن أن المشاركة مع غيرهما (نوع فيما يجوز أن (٧٧) يشترط من الربح وما لا يجوز)

كل شرط أوجب جهالة الربح أفسدها لان الربح معقود عليه وجهالة المعقود عليه في العقد نفسه وان لم يوجب جهالته صحت وبطل الشرط لان الشرط الفاسد لا يؤثر في فسادها كالموشرط الوضعية على المضارب لانه لا يؤدي الى قطع الشركة في الخارج \* قال محمد رحمه الله تعالى شرط للمضارب ثلث الربح وعشرة دراهم في كل شهر ما عمل جازت وبطل الشرط وقال في المزارعة ولو شرط ثلث الخارج وعشرة في كل شهر للمزارع تبطل المزارعة قبل الرواية في المزارعة رواية في المضاربة فيكون في المسئلة روايتان وجه الفساد قطع الشركة في الخارج وجه الجواز انه انعقد على ربح معلوم فصح ثم عطف عليه شرط اذا فسد الشرط كسائر الشروط الفاسدة والصحيح الفرق بين المزارعة والمضاربة لان معنى الاجارة في المزارعة أظهر لانها لا تصح بلا بيان مدة وفي المضاربة لا يشترط بيانها فلما رجحت معنى الاجارة فالاجارة مما سطل بالشرط الفاسد وفي المشتق كل شرط فيها ليس من نفسها لا يفسدها ولو فيها يفسدها سانه دفع البسه انفا على النصف وعلى أن يدفع رب المال الى المضارب أرضا للزراعة سنة أو داهم للسكنى سنة تبطل الشرط وجازت المضاربة ولو شرط المضارب لرب المال أن يدفع له أرضا أو داهم فسدت لانه جعل نصف الربح عوضا من عمله وأجرة داره \* دفع اليه ألفا وقال ان اشتري به يرافله النصف

وكذلك كل جراحة كانت من اثنين معا جراحة هذا في عضو وجراحة هذا في عضو آخر يستغرق ذلك القيمة كلها فانه يدفعه اليهم او يغرم ان قيمته على قدر أرش جراحتهما ويكون بينهما على ذلك وان مات منهما والجراحة خطأ فعلى كل واحد منهما أرش جراحته على حدة من قيمة عبد صحيح وما بقي من النفس عليهما نصفان وان علم أن احدي الجراحتين قبل الاخرى وقدمات منهما فعلى الجراح الاول أرش جراحته من قيمته صحيحة وعلى الجراح الثاني أرش جراحته من قيمته مجزوءا بالجراحة الاولى وما بقي من قيمته فعليهما نصفان وان برأ منهما والجراحة الاخيرة تستغرق القيمة والاولى لا تستغرقها فعلى الاول أرش جراحته وعلى الثاني قيمته مجزوءا بالجراح الاول ويدفعه اليه يعني العبد ولو كانت الجراحة الاولى هي التي تستغرق القيمة فعلى الجراح الثاني أرش جراحته وعلى الاول أرش جراحته لانه لا يدفع اليه كذا في المحيط جناية المضر على المدبر كالجناية على القن حتى لو قتله حرقه على عاقلة قيمته ولو قطع يده غرم نصف قيمته الا أنهم يفترقان في خصلة وهي أن الحار اذا قطع يدي مدبر أو رجله أو فقا عنه غرم ناقصه وفي القن يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي \* واذا قطع رجل يد المدبر وقيمته ألف درهم فبرأ وزاد حتى صارت قيمته ألفين ثم فقا عنه آخر ثم اتقص البره من ماله والمدبر بين اثنين ففقا أحدهما عن اليد وما حدث منها وعفا الآخر عن العين وما حدث منها فلهذا عفا عن اليد على صاحب العين سبعمائة وخسون درهما على عاقلة ان كان خطأ وفي ماله ان كان عمدا وللذي عفا عن العين على صاحب اليد ثلثمائة واثنا عشر ونصف في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطأ كذا في المسوط \* رجل شج عبد غرمه موشحة فدفره سيده ثم شجبه الشاح موشحة أخرى ثم كاته فشجبه أخرى ثم أذى المكاتب فعتق فشجبه أخرى فمات بالكل ضمن نصف عشر قيمته صحيحا بالشجرة الاولى ويغرم نقصانها أيضا الى أن جنى الشاتية ويغرم بالشجرة الثانية نصف عشر قيمته مدبرا مشجوجا ونقصانها الى أن كوتب ويغرم بالثالثة نصف عشر قيمته مدبرا مكاتبا مشجوجا بشجيتين ونقصانها الى أن عتق وثلث قيمته مذمات وبالرابعة ثلث الدية ولا يغرم بالشجرة التي بعد للعتق أرشوا لنقصانها كذا في الكافي \* وأصله أن التدبير بعد الجناية لا يبرأ السراية وتكون السراية مضمونة على الجاني والعتق والكتابة بعد الجناية تهم در السراية حتى لا يجب على الجاني ضمان السراية كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

### باب الخامس عشر في القسامة

هي الايمان تقسم على أهل المحلة الذين وجد القليل فيهم كذا في الكافي \* وسببها وجود القليل في المحلة أو مافي معناها من الدار أو الموضع الذي يقرب من المصر بحيث يسمع الصوت منه كذا في النهاية إذا وجد قتيلا في محلة قوم وأدعى ولي القتيلا على جميع أهل المحلة أنهم قتلوا وليه عمدا أو خطأ وأنكر أهل المحلة فانه يحلف خمسون رجلا منهم كل رجل بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا ولا يحلف بالله ما قتلنا والخيار في التعيين الى ولي القتيلا ان كانوا أكثر من خمسين رجلا وان كانوا أقل من خمسين فانه يكرر اليمين على بعضهم حتى يتم خمسين يمينافان حلفوا غرموا الدية وان تكلموا فانهم يحبسون حتى يحلفوا ولا يحلف المدعى أن أهل المحلة قتلوا وليه سواء كان الظاهر شاهدا للذبح بان كان بين المقتول وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة أو لم يكن شاعدا للذبح بان لم يكن بين المقتول وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة ثم تجب الدية على عاقلة أهل المحلة في ثلاث سنين وان ادعى القتل على بعض أهل المحلة لا باعيا منهم فكذا الجواب تجب القسامة والدية على أهل المحلة وكذا الجواب اذا ادعى على بعض أهل المحلة باعيا منهم استحسانا وان ادعى القتل على واحد من غير أهل المحلة لم يكن على أهل المحلة قسامة ولا دية فيقال للذبح ألك بينة على ما ادعيت فان قال نعم أقامها

وان دفعنا فالربع وان اشترى شرا فله الثلث وما اشترى اسحق المشروط وان اشترى بالاعيان بعده شرا فله النصف والربع  
عليه ولو شرط على أن يكون النفقة (٧٨) على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط وجازت وعن الثاني دفع اليه على أن يبيع في

دار رب المال أو دار المضارب

جز ولو على أن يسكن رب

المال داره أو المضارب داره

لم يجز وقوله لم يجز يحتمل

الشرط ويحتمل المضاربة

\* خذ على أن لا نصف

الرب أو ثلثه جاز وله المشروط

والمباقي لرب المال لانه

تمامه لانه المضارب يستحق

بالشرط ولو قال على أن لا

نصفه صح استحسانا

لاستدعائها الشركة في بيان

حصة أحدهما بتعين حصة

الآخر ضرورة وجه القياس

انه لا حاجة الى البيان في

جانبه فصار كأنه سكت ولو

قال في نصفه وثلثه

جازت وللمضارب الثلث قال

مارزق الله سبحانه لانه

للساواة قال الله تعالى أن

الماء قسمه بينهم

نوع في اللفاظ

ما يكون شرطاً ستة دفعت

على أن يعمل بخوارزم

او يعمل بها بخوارزم او يعمل

بها مجزوما أو مرفوعا أو

فاعمل في خوارزم أو قال دفعت

مضاربة فاعمل بخوارزم

أو اعمل فيها مشورة

لا تقييداً والحاصل أنه (٣) اذا

ذكر عقيب لفظ المضاربة

ما لو اعتبر ابتداء لا يصح بان

كان لا يستقيم الابتداء به

ومتي تعلق بالتقدم يصح

ويعتبر به ليقا ولو ذكر

ما يستقيم الابتداء به لا يصح

ونبت ما ادعاه بينة وان لم يكن له بينة يحلف المدعى عليه عينا واحدة ولا يحلف بخسين عينا ولا ولياء  
القتيل أن يختار واصالحى أهل المحلة وأهل البلدة والعشيرة الذين وجد القاتل بين أظهرهم وتعيين  
صالحى العشيرة استحساناً فمن لم يوجد في المحلة من الصالحين لم يوجب له جازاً فإرادولى القاتل أو يكثر الزمان  
على الصلحاء حتى يتم خمسون بينة هل لذلك أم يضم اليهم من فاسق العشيرة ما يكمل به خمسون رجلاً  
لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذا الفضل في الكتاب وروى عنه في غير رواية الأصول أنه ليس لولى القاتل  
ذلك ولكنه يختار من بقى في المحلة حتى يكمل خمسون رجلاً لا كذا في المحيط \* وله أن يختار الشبان  
والفسقة وله أن يختار المشايخ والصلحاء منهم كذا في الكافي \* والخيار لولى القاتل دون الامام كذا  
في فتاوى قاضخان \* ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ولا يدخل في القسامة الاعمى والمحدود  
في القذف والكافر كذا في السراج الوهاج \* ولا يدخل في القسامة النساء والماليك من المكاتبين  
وغيرهم ومعنى البعض في قول أى حنيفة رحمه الله تعالى كالمكاتب كذا في المبسوط \* والقتيل من  
به أثر القتل والميت من لا يكون به أثر القتل كذا في الذخيرة \* وان وجد ميت لا أثر به فلا قسامة ولا دية  
والاثر بان يكون به جراحة أو أثر ضرب أو خنق أو خروج الدم من عينه أو أنه كذا في خزائن المفتين \*  
وان خرج الدم من القم ان علامن الجوف كان قتيلاً وان نزل من الرأس فلا كذا في المحيط \* وان خرج  
من دبره أو ذكره فليس بقتيل كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا وجد بدن القاتل أو أكثر من نصف  
البدن أو نصف البدن ومعه الرأس في محله فله أهلها القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوقاً بالطول  
أو وجد أقل من النصف ومعه الرأس أو وجد رأسه فلا شئ عليهم فيه كذا في المبسوط \* ولو وجد  
فيهم جنين أو سقط ليس به أثر لضرب فلا شئ على أهل المحلة وان كان به أثر لضرب وهو تام الخلقة  
وجبت القسامة والدية عليهم وان كان ناقص الخلق فلا شئ عليهم كذا في الكافي \* واذا وجد العبد  
أو المكاتب أو المذبر أو أم الولد أو الذى يسمي في بعض قيمته قتيلاً في محله فعليه القسامة وتجب القيمة على  
عواقل المحلة في ثلاث سنين كذا في المحيط \* وان وجدت البيعة والدية مقبولة فلا شئ فيها كذا  
في فتاوى قاضخان \* ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند أى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
كذا في التبيين \* وهى على أهل الخطة دون المشتري ولو بقى منهم واحد هذا قول أى حنيفة ومحمد رحمه  
الله تعالى وان لم يبق واحد منهم بان باعوا كلهم فهو على المشتري والملاك دون السكان عندهما هكذا  
في السراج الوهاج \* واذا وجد قاتل في محله خربة ليس فيها أحد وبقرها محلة عامرة فيها أناس كثير  
تجب القسامة والدية على أهل المحلة العامرة كذا في محيط السرخسى \* واذا التقي قوم بالسيوف فأجلوا  
عن قاتل فهو على أهل المحلة إلا أن يدعى أولياؤه على أولئك أو على رجل منهم بعينه فلم يكن على أهل المحلة  
ولا على أولئك شئ حتى يقيموا بينة كذا في الكافي \* وان وجد القاتل في دار انسان فالدية على عاقلته  
والقسامة عليه وعلى قومه ان كانوا حاضرين وان كانوا غيباً فالقسامة على رب الدار يكر رعايه الايمان هذا  
عند أى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الهداية \* واذا وجد في دار أحد من المشتري فعليه  
القسامة والدية على عاقلته كالموكان في المحلة أهل خطة وقد وجد قاتل في دار أحدهم كانت القسامة على  
صاحب الدار والدية على عاقلته وسائر أهل الخطة برأ من ذلك كذا في المحيط \* وان ادعى لولى القاتل  
على واحد من أهل المحلة بعينه فشهد شاهدان من أهل المحلة عليه لم تقبل شهادتهم ما بالاجماع كذا  
في السراج الوهاج \* واذا وجد الرجل قتيلاً في محله وادعى لولى القاتل على واحد من غير أهل المحلة أنه قتله  
وشهد بذلك شاهدان من غير أهل تلك المحلة فإنه تقبل شهادتهما ويبرأ أهل المحلة من القسامة والدية ان  
شهد بذلك شاهدان من أهل المحلة التي وجد فيها القاتل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهما

تعلقاً بل ابتداء \* وما ينقد مضاربة بل لفظها خذ واعمل بها على أن لا تلت الربح وأخذوا بتبعها متاعاً فافضل ذلك  
كذا صح لانه أى معناها \* خذ هذا المائى واشترها ثوباً بهروياً بالنصف ولم يزد له الشرا وليس له البيع لانه ذكر الشرا ولم يذ كر البيع فكان

وكلالة خالصة وله أجر مثله لانه اوفى منافعه ولو باعه بلا اذن المالك ان لم ينظر بما اشتري ضمنه لانه متعدد وان اجاز المالك البيع والمال قائم جاز كافي الفضولي وان لم يعلم بقاء المال وهلاكه يجوز ايضا لان الاصل في كل (٧٩) ثابت دوامه حتى يعلم خلافه

فكان شرط الاجازة

وهو بقاء محل البيع  
ظاهراً للوجود جاز ولو قال  
خذه بالنصف جازاً استحبنا  
لان الاخذ لا يستحق  
لاجله العوض فكان  
العوض للعمل المذكور  
بقرنته وهو لا يحصل الا  
بالبيع والشراء فاندفع  
اتبع هرو يا بالنصف لجواز  
الاجارة عليه \* دفع ألفاً  
مضاربة على أن يكون كل  
الربح له قبضاً وعلى أن  
يكون كالمعامل اقراض  
﴿نوع فيما له أن يعمل﴾  
دفع اليه ألفاً مضاربة  
فالنصف ولم يرد فهذه مضاربة

مطلقة يشتري ما به الوكيل  
عمل التجار ويبيع بالنقد  
والنسيئة ويستأجر البيت  
للحفظ والسفينة والدابة  
للحمل وله أن يוכל بكل ما  
يملك أن يعمل لعدم حصول  
المقصود بدونه ولا يملك  
الاستدانة وإن رهن من  
متاع المضاربة بما استدان  
ضمن لا قصر الدين لزوما  
عليه فإذا رهن من متاع  
المضاربة فقد أوفى دينه  
الخاص من مال رب المال  
وإن أذن له رب المال في  
الاستدانة فالدين عليهما  
أنصافا وإن باع شيئا آخر  
التمن جاز لان الوكيل يملكه  
فكذلك المضارب غير أن

الأنبياء يراهم أهل المحلة عن القسامة والدية وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تقتل شهادهما في حق القضاء بالقتل على المدعى عليه كذا في الذخيرة \* ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان اختارنا الولي الشاهد من جنسه من يستخلفهم يحلفهم ما بالله ما قتلناه فقط وقال محمد رحمه الله تعالى يحلفان بالله ما قتلناه ولا علمنا له فأتلا سؤي فلان كذا في الكافي \* ذكر في النوادر اذا وجد قاتل في محلة وزعم أهل المحلة أن رجلا منهم قتله ولم يدع الولي على واحد منهم بعينه فالقسامة والدية على أهل المحلة ثم كيف يحلفون عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يحلفون بالله ما قتلناه وما علمنا له قاتلا غير فلان وهو الاحوط وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي \* واذا وجد القاتل في محلة وادعى أهل المحلة أن فلانا قتله دونهم وأقاموا على ذلك بينة من غير محلتهم جازت الشهادة ووقعت لهم البراءة عن القسامة والدية وأدعى ولي القاتل ذلك ولم يدع كذا في الذخيرة \* وفي نوادر هشام قال سمعت محمد رحمه الله تعالى يقول اذا وجد قاتل في محلة وادعى أولياؤه عليهم وأقام أهل المحلة بينة أنه قتله فلان لرجل من غير محلتهم أو جاء جريحاً حتى سقط في محلتهم ومات قال يبرؤن من الدية وان ادعى أولياؤه الدم القاتل على رجل بعينه وأقاموا البينة على ذلك فأقام المدعى عليه البينة أن فلانا قتله لرجل آخر قال لا قبل هذه البينة كذا في المحيط \* واذا جرح الرجل في قبيلة فنقل إلى أهلها فلت من تلك الجراحة فان كان صاحب فراش حتى مات فالقسامة والدية على القبيلة وان لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه ولا قسامة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان فيه ولا قسامة في الوجهين وعلى هذا التخرج اذا وجد على ظهر انسان يحمله إلى بيته فمات بعد يوم أو يومين فان كان صاحب فراش حتى مات فهو على الذي كان يحمله كالمات على ظهره وان كان يجيء ويذهب فلا شيء على من يحمله وفيه خلاف أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ولو جرح في محلة أو قبيلة فحمل بمجر وحامات في محلة أخرى من تلك الجراحة فالقسامة والدية على أهل المحلة التي جرح فيها كذا في محيط السرخسي \* قال في الجامع محلة أو مسجد اختطها ثلاث قبائل احدها بكر بن وائل وهم عشرون رجلا والاخرى بنو قيس وهم ثلاثون رجلا والاخرى بنو قيس وهم خمسةون رجلا فوجد في هذه المحلة قاتل أو في هذا المسجد فالدية تجب على القبائل أثلاثا على كل قبيلة ثلثها وكذا لو كان من احدى القبائل رجلا واحدا لا غير فعلى عاقلة ثلث الدية وعلى القبيلتين الباقيتين ثلثا الدية وان كان الرجل من غير القبيلتين الا أنه حليف لاحدى القبيلتين كانت الدية على القبيلتين نصفين ولا شيء على قبيلة الحليف وقال في الجامع أيضا محلة اختطها ثلاث قبائل وبنو ابيهم مسجد افاشه ترى رجل من غير القبائل الثلاث دورا حدى القبائل حتى لم يبق من أهل القبيلة البائة أحد ثم وجد قاتل في المحلة أو في المسجد كانت الدية أثلاثا ثلثها على عاقلة المشتري وثلثها على القبيلتين الباقيتين فان كان المشتري ثلثا الدور ورجلا واحدا من احدى القبيلتين الباقيتين كانت الدية نصفين على القبيلتين الباقيتين وان اشترى رجل من غير تلك القبائل دور قبيلتين وباقي المسئلة بها لها فالدية نصفان نصفها على عاقلة المشتري ونصفها على عاقلة القبيلة الباقية وان اشترى رجل من غير هذه القبائل دور القبائل كلها ثم باع دورا حدى القبائل من قوم شتى فالدية على عاقلة المشتري الأول مادام له من تلك الدور شئ ولو كان المشتري للدور كلها باع دورا حدى القبائل من الذين كانت لهم أو قالها معهم أو رد عليهم بعيب بغير قضاء ثم وجد في المحلة أو في المسجد قاتل فالدية على عاقلة المشتري وان كان الردي عليهم بعيب بقضاء فاض فعلى عاقلة المشتري نصف الدية وعلى عاقلة الذين ردت عليهم النصف كذا في المحيط \* اذا وجد في سوق أو مسجد جماعة كانت في بيت المال اذا كان السوق للعامة أو للسultan وان كان مملوكا فقوم فالقسامة والدية عليهم وأراد بالمسجد الجامع أو مسجد جماعة يكون في السوق لعامة المسلمين وان كان في مسجد محلة فعلى أهل المحلة كذا في محيط

الوكيل إذا أخر بضمه والمضارب لا لأنه يملك أقاله العقد ثم البيع نسبة لالوكيل ولو احتال على موثرواومعسر جاز لأنه من عادة التجار ولا يقرض ولا يأخذ الشفعة إلا إذا نص على ذلك وله المسافرة إلا إذا نص المالك عن الخروج عن البلدة اشترى أولا والحاصل أن المالك

لو خصص بعد العقد فان كان لم يشتر او تصرف فيه والمال عين صح تصرفه كالا بداه لانه عيّن العزل فكذا انتهى عن بعض مقتضى العقد  
فاما بعد الشراء فلا يصح النهي (٨٠) عن كل ما استفاد به اطلاق المضاربة ولا يعمل نهيه لان حق التصرف لم يظهر الرجح ثابت

فانه يطل حقه فيه  
الاذا نص على أن لا يصح  
بالنسيئة ولانه اذا لم يملك عزله  
لا يملك تخصيصه لانه عزله  
من وجهه وقبل النقد لا يملك  
العزل فلا يملك التخصيص  
أيضا فاذا انهاء عن المسافرة  
بعدها لم يصح نهيه في  
المشهور لانه ملك السفر  
باطلاق العقد وعلى الرواية  
التي لا يملك السفر الا بتعميم  
التفويض يصح وأما اذا  
نزل عن الشركة وخط  
المال جاز لانه بمنزلة النهي  
قبل الشراء \* وبموت رب  
المال ينزل علم أولافلا  
يملك الشراء المبتدأ وملك  
يباع المشتري ليقدم المال  
ولا يملك المسافرة لانتهاء  
العقد بخلاف النهي عنهما  
بقاء العقد ولو أخرجه الى  
مصر رب المال لا يضمن لانه  
يجب عليه تسليمه فيه \* وملك  
كل ما هو امر عام معروف  
بين الناس ولا يملك ما لا يعمل  
به التجار ولا ما هو ضرر لرب  
المال ولا الى أجل لا يبيع  
به التجار ولا الى السفر الذي  
يضمناه التجار خوفا \* ولو قال  
له اعمل برأيك ثم نهاء وقال  
لا تعمل برأيك قيل العمل صح  
\* ولو قال لا تصنع من فلان  
ولا تشتري منه صح ولو قيل العمل  
دفع اليه ما فليس لاحدهما  
التصرف بلا اذن الآخر  
لانهم رضي برأيهما وان كان

السرخصي \* وان وجد قتل في الشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال هكذا في الكافي \* ولو  
وجد القتل في المسجد الحرام من غير زحام الناس في المسجد أو بعرفة أو بغيرها فالدية على بيت المال من  
غير قسامة كذا في المحيط \* ولو وجد قتل في أرض أو دار موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على  
أربابها وان كانت موقوفة على المسجد فهو كالموقوفة على أهل المحلة القسامة والدية كذا في  
محيط السرخصي \* ولو وجد القتل في قرية أو لمهل القوم شتى فهم السلم والكافر فالقسامة على أهل القرية  
المسلم منهم والكافر فيه سواء ثم يفرض عليهم الدية فأصاب المسلمين من ذلك فعلى عوالتهم وما أصاب أهل  
الذمة فان كانت لهم عوالت فعليه والافني أموالهم كذا في الميسوط \* ولو وجد قتل في محلة المسلمين  
وفيها نازل عليهم لم يستحق الذي كذا في محيط السرخصي \* وان وجد قتل بين قريتين أو سكتين  
كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسكتين الى القتل هذا اذا كان صوت القريتين يبلغ الى  
الموضع الذي وجد فيه القتل وان لم يبلغ فلا شيء على واحد من القريتين كذا في فتاوى قاضيهان \* وفي  
المنتقى اذا وجد قتل بين قريتين أرضهما وطرهما مملوكة لقوم يبيعون أرضهما وطرهما فهو على الرأس  
قال وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وفيه اذا وجد قتل في أرض قرية وهو الى سوت قرية أخرى أقرب فان  
كانت الأرض التي وجد فيها القتل مملوكة فهو على صاحب الملك وان لم تكن مملوكة فهو على أقرب  
القريتين وفيه أيضا سئل محمد رحمه الله تعالى عن قتل بين قريتين أو سكتين أحدهما الى المحيطان والأرضين  
قال ان كانت الأرضون ليست بملك لهما تنسب الى القرية كما تنسب الصحارى فهو على أقربهما بيوتا  
كذا في الذخيرة \* واذا وجد قتل بين قريتين هو في القرب اليهما على السواء وفي إحدى القريتين ألف  
رجل وفي الأخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في  
قتل وجددين ثلاث دور دار تمجي وذاران لهما مدينتين وهن جميعا في القرب على السواء فالدية نصفان  
فاعتبر القبيلة دون القرب كذا في المحيط ومن اشترى دارا فم يبعها حتى وجد قتل وليس في الشراء خيار  
فالدية على عاقلة البائع وان كان في البيع خيارا فلهما فهو على عاقلة ذي اليد وهذا عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وقال ان لم يكن في الشراء خيار فالدية على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فالدية على عاقلة  
الذي تصير الدار اليه كذا في الكافي \* ومن كان في يده دار فوجد فيها قتل لم تعد له العاقلة حتى يشهد اليهود  
أنهم الذي في يده كذا في خزائن المفتين \* واذا وجد في دار انسان قتل وفيها اخذ منه وغلبه وأحرار ثمان  
القسامة والدية على رب الدار ومنهم كذا في التتارخانية ناقلا عن الاسيحياني \* وان وجد في ملك مشترك  
قتل فالقسامة على الملاك وتحمل الدية على عوالتهم بعدد الرؤس من الملاك لا بعدد الانصباء حتى لو كان  
لاحد الشرية كسكن ثلث الدار ولا تسخر ثلثها فالدية على عوالتهم نصفان وكذا لو وجد في شهر مشترك  
بين أقوام كذا في الذخيرة \* قال في الجامع دار مملوكة لاحد عشر رجلا عشرة منهم من بكرين واثل واحد  
منهم من بنى قيس فوجد في هذه الدار قتل فدينته على أحد عشر جزءا عشرة أجزاء منها على عاقلة بنى بكرين  
واثل وجز واحد على عاقلة قيس وكذا دار بين بكرين وبين قيسين أو ثلاثا فوجد فيها قتل فالدية على  
عوالتهم أو ثلاثا وهذا الذي ذكره قول محمد رحمه الله تعالى رواء عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى بخلاف هذا فانه قال في دار بين قيسين وهما مدينتين وجد فيها قتل فعلى التميمي نصف  
الدية وعلى الهمدانيين نصف الدية قال وانما هذا على عند القبائل بمنزلة قتل بنى بكرين أو قيسين هو منهم ما  
سواء في القرب فعلى أهل كل قرية نصف الدية ولا ينظر الى عدد أهل القريتين وكذلك قال أبو يوسف رحمه  
الله تعالى في دار بين قيسين وبين أربعة من همدان وجد فيها قتل فالدية بينهم مائة مائة وعشرون  
تعالى تجب الدية أخاسا كذا في المحيط \* وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى

قالا علما بربكم وان الشريك الآخر له أن يعمل بحصول الأذن والمضاربة يملك الشراء الفاسد والمشتري  
عاجل بالقبض لحصول الرجح ولا يملك شراء الممته والخمر والغنزير وأما الولد والمدر يعلم ألا لعدم حصول الرجح اعدم امكان بيعه

والأذن ولو عامًا تناول ما يحصل به الربح \* ولو اشترى بالابتغاب الناس فيه لا يلزم المالك وإن قال أعمل برأيك لانه تبرع ولو باع بالابتغاب جاز عنده خلافهما إذا قيل له أعمل برأيك قال أبو الحسن يملك كله خلا الأقرض والاستدانة (٨١) والسفاح والشرا بما لا يتغاب

\* مات المضارب والمال عروض

فولاية البيع لوصي المضارب بخلاف العدل في الرهن وقيل للوصي ولرب المال معалан المال مشترك بينهما وإن مات رب المال والمال نقد بطلت المضاربة في حق التصرف وإن عرض في حق المسافرة بطل لا في حق التصرف فيملك به مع العرض والنقد \* ولو أتى مصرًا واشترى شيئًا فمات رب المال وهو لا يعلم فأتى بالتساع مصرًا آخر فنفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن لما هلك في الطريق فإن سلم المتاع جاز بيعه لبقائها في حق البيع ولو خرج من ذلك المصر قبل موت رب المال ثم مات لم يضمن ونفقته في سفره \* أطلق المضاربة ثم قال لا تعمل بها إلا في الحنطة فان كان رأس المال قائمًا في يده صح نفيه لانه يملك الفسخ في كل التصرفات فكذا في بعضه وإن اشترى لم يصح لانه لا يملك الفسخ فكذا النهي وإذا باع العرض وصار نقد المالك التصرف إلا في الحنطة فان اشترى ببعضه دون بعض لم يمكن له أن يشتري بمباني غير الحنطة **فروع في الاختلاف** مقتضى المضاربة العموم فالقول لمن يذعيها والتخصيص عارض لا يثبت إلا بالبينة

في رجلين في بيت ليس معهما أحد فوجد أحدهما مقتولًا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أضمنه الدية وقال محمد رحمه الله تعالى لا أضمنه لعله قتل نفسه كذا في الخلاصة \* وإذا وجد القاتل في دارين ثلاثة نفر فالقسامة على عواقلهم جميعًا ثلاثًا وتعمد الحسين في الكسر على أي العواقل شامولي القاتل وليس له أن يختار جميع الحسين على عاقلة أحدهم كذا في المحيط \* ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فعلى عاقلة دية لورثته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال الشافعي عليهم واختلف المشايخ في وجوب القسامة على عاقلة على قوله واختار شمس الأئمة السرخسي أن لا تجب القسامة ههنا كذا في الكافي \* وإن وجد المالك قتيلا في داره فهو دية وبالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو وجد المالك قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى مؤجلة في ثلاث سنين يقضى منه كتابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراثا عنه لورثته كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو وجد قاتل في دار مكاتب فعليه أن يسعي في الأقل من قيمته ومن دية القاتل في ثلاث سنين ولا تنهه لها العاقلة كذا في الظهيرية \* وهل تجب على المكاتب القسامة لم يذكروا في الكتاب ولا شك على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أنها تجب وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فاختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا تجب على قوله الآخر ومنهم من قال تجب عليه القسامة كذا في المحيط \* وإذا وجد المولى قتيلا في دار مكاتبه فعليه أن يسعي في الأقل من قيمته ومن دية المولى كذا في السراج الوهاج \* وإذا وجد العبد قتيلا في دار مولاه فلا شيء فيه قالوا هذا إذا لم يكن على العبد دين فاما إذا كان على العبد دين فإنه يضمن المولى الأقل من قيمته ومن الدين كذا في المحيط \* وكذلك لو جنى العبد جنابة ثم وجد قتيلا في دار مولاه كذا في الظهيرية \* وإن وجد قاتل في دار العبد المأذون في التجارة ذكر شيخ الإسلام في شرحه أن لم يكن عليه دين فالقسامة على مولاه الدية على عاقلة قاتله ساو استحسننا فان كان عليه دين فكذلك الجواب عندهما وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى استحسننا كذا في الذخيرة \* ولو وجد الرجل قتيلا في دار عده المأذون فكانت القسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مدونا ولم يكن كذا في فتاوى قاضيهان \* العبد المرهون إذا وجد قتيلا في دار الراهن أو المرتهن فالقيمة على رب الدار دون العاقلة كذا في خزنة المفتين \* ولو وجد قاتل في دار من لا تقبل شهادته له أو امرأة في دار زوجها فقيمة قسامة ودية ولا يحرم الأثر كذا في محيط السرخسي \* وإذا وجد القاتل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشرينها أحد فان الإيمان تكرر على المرأة حتى تخاف خمسين يمينا ثم تفرض الدية على أقرب القبائل منها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الأول كذا في شرح المبسوط \* وأما إذا كانت عشرينها حضورا تدخل معها في القسامة كذا في الكفاية \* ولو وجد قاتل في قرية لا امرأة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى عليها القسامة تكرر الإيمان عليها وعلى عاقلة الدية وعاقلة أقرب القبائل إليها في النسب قال المتأخرون من أصحابنا إن المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسئلة كذا في الكافي \* وأجمعوا أن القاتل إذا وجد في دار صبي فإنه لا يكون على الصبي قسامة وإنما تجب الدية والقسامة على عاقلة وأجمعوا أنه إذا وجد في دار مجنون أنه لا قسامة على المجنون وإنما القسامة والدية على عاقلة كذا في الذخيرة \* ولو وجد قاتل في قرية أو دار لا يتام فان كان فيه مكرم كبر فالقسامة عليه والدية على عاقلة وان لم يكن فيه مكرم كبر فالقسامة والدية على عاقلة كذا في محيط السرخسي \* وإذا وجد القاتل في دار ذي القسامة عليه بكر عليه خمسون يمينا فاذا حلف أن كان له عاقلة وكان يتعاقلون فيما بينهم فعلى العاقلة الدية والالتجيب الدية في ماله كذا في الذخيرة \* لو وجد قاتل في دار ابنه وبنته وهما بينهما منصفان فادعى كل واحد القتل على صاحبه فلا بد من ثلث الدية على عاقلة أو عاقلة عاقلة ولها السدس على عاقلة أخيها ولو ادعى الابن القتل على زوج أخته فلا شيء له كذا

(١١ - فتاوى سادس) وإذا انفقا أن العقد وقع خاصا واختلغا فيما يخص العقد فحق القول لرب المال لانفاقهما على العدول عن الظاهر والأذن يستفاد من قبله فيعتبر قوله \* أمر ذلك بالتجاري البرا دعي الاطلاق فالقول للمضارب لا دعائه العموم وعن الحسن عن

الامام انه لم يصرح بالمال لان الاذن يستفاد منه وان برهنا فان نص شهود العامل انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فهي أولى لاثباته الزيادة لفظا ومعنى وان لم يصرح على هذا (٨٢) الحرف فرب المال وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر لقتضاء المضاربة لاقها على الروايات

المشهوره قال المضارب هو في الطعام ورب المال قال في الكرياس فالقول له وان برهنا فلم يضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاج الى اثباته لدفع الضمان عن نفسه وان وقتنا فالوقت الاخير أولى قال رأس المال ألفان وشرطت الثلث وقال المضارب ألف وشرطت النصف فالقول لرب المال في الربح والمضارب فإرأس المال وقال زفر رحمه الله تعالى لرب المال فيه مالانكاره الاستحقاق ولما اختلفا في قدر المقبوض الأبرى أنه لو أنكر القبض القول له أما الربح يستفاد بالشرط وهو يتكره في الزيادة ولو كان في يد المضارب قدر ما ذكر أنه قبض من رأس المال أو أقل فالقول له عندهم جاء بثلاثة آلاف وقال ألف مضاربة وألف بضاعة أو ودبعة أو دين وألف ربح فالقول في البضاعة والودبعة والدين للمضارب في الاقوال كلها لان من في يده شيء فالقول له الا أن يقر لغيره وعليه اليمين ومن أقام على ما ادعى من فضل قبيل برهانه فالمالك يدعى فضلا في رأس المال والعامل في الربح قال رب المال المشروط لك الثلث مع عشرة وقال المضارب لابل الثلث فقط فالقول للمضارب لانه لا ينفذ له الفساد

في خزانه المقتنين \* وفي مجموع التوازل لو وجد الرجل قتيلا في دار ابنته وقد كان قال قبل موته وهو مجروح قتلى فلان فقد أبرأ عاقله ابنته من الدية الا أنه لا يطل عن الابن ما عليه من ذلك اذا كان من أهل العطاء خمسة دراهم أو أقل من ذلك وفيه أيضا اذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطاً فعليه الدية والقسامة كذا في المحيط \* ولو وجد في دار وارثه لا وارث له غيره لم تعقل عاقلته له كذا في خزانه المقتنين \* واذا وجد الرجل قتيلا في نهر يجري فيه الماء ان كان النهر عظيماً كالفرات ونحوه فان كان يجري به الماء وكان موضع انبعاث الماء في دار الحرب فدمه هدر سواء كان يجري في وسطه أو في شطه وان كان موضع انبعاث الماء في دار الاسلام فجب الدية في بيت المال وان كان محتسباً على شط من شطوطه لا يجري به الماء فهو على أقرب القرى وهذا اذا كان أقرب القرى الى هذا الشط بحيث يسمع أهلها الصوت منه فاما اذا كان بحيث لا يسمع منه الصوت لا يجب عليهم شيء وانما يجب في بيت المال وان كان النهر صغيراً فالقوام معروفين فجب القسامة على أصحاب النهر والدية على عواقلهم هكذا في الذخيرة \* والفرق في النهر الصغير والكبير ما عرف بالشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو الفرات والجحون فهو عظيم كذا في فتاوى قاضيخان \* وان وجد القتيل في السفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين واللفظ يشل أربابها حتى يجب على الأرباب الذين فيها وعلى السكان وعلى من يمتدوا والمالك في ذلك وغير المالك سواء وكذلك العجلة كذا في الهداية \* قتل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فديته على عاقلته ودون أهل المحلة وان اجتمع فيها السائق والقائد والراكب كانت الدية عليهم جميعاً ولا يشترط أن يكونوا مالكيين للدابة بخلاف الدار وان لم يكن مع الدابة أحد فالدية والقسامة على أهل المحلة الذين وجد فيهم القتيل على الدابة كذا في التبيين \* وان مرت دابة بين قريتين علميا قتل فعلى أقربهما القسامة والدية قيل هذا محمول على ما اذا كان بحيث يبلغ أهلها الصوت أما اذا كان بحيث لا يبلغهم الصوت فلا شيء عليهم كذا في الكافي \* واذا وجد القتيل في فلاة في أرض فان كانت ملكاً لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته وان لم تكن ملكاً لحد فان كان يسمع فيها الصوت من مصر من الأمصار فعليه القسامة وان كان لا يسمع فيها الصوت فان كان للمسلمين فيها منقعة الاحتطاب والاحتشاش والكلا فالدية في بيت المال وان انقطعت عنها منقعة المسلمين فدمه هدر وكذلك اذا وجد في المفازة وليس يقرهم اعران كذا في محيط السرخسي \* وفي المنتقى اذا وجد قتيلا على الجسر أو على القنطرة فذلك على بيت المال وفيه أيضا اذا وجد القتيل في مثل خندق في مدينة أبي جعفر فهو بمنزلة الطريق الاعظم على أقرب المحال كذا في المحيط \* ولو وجد في معسكر نزول في فلاة مباحة ليست بمملوكة لا حد فان وجد في خيمة أو فسطاط فالقسامة والدية على من يسكنها وان كان خارجاً منها ونزلوا قبائل متفرقين فعلى القبيلة التي وجد فيها القتيل ولو وجد بين القبيلتين فعلى أقربهما وان استويا فعليه ما هكذا في التبيين \* وان نزلوا مختلطين جله في مكان واحد وجد القتيل في خيمة أحدهم أو فسطاط أحدهم فعلى صاحب الخيمة والفسطاط وان وجد خارج الخيام فعلى أهل العسكر كلهم كذا في المحيط \* وان كان العسكر في أرض رجل فالقسامة والدية عليه كذا في محيط السرخسي \* وان كان أهل العسكر قد لقوا عدوهم من الكفرة فاجلوا عن قتل مسلم فلا قسامة في القتيل ولا دية وان كان لا يدري من قتله وكذلك ان كانت الطائفتان مسلمتين لكن إحدى الطائفتين باغية والاخرى عادلة واجلوا عن قتل من أهل العدل فلا دية في القتيل ولا قسامة كذا في المحيط \* ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الدية والقسامة على أهل السجن كذا في الهداية \* واذا كانت

العقد فتوافقها على العقد يحتمل على الصحة وان برهنا فبنية رب المال أولى لاثباته زيادة بشرط \* ولو قال رب المال ثلث الربح الدار الإعشرة وقال المضارب الثلث لا غير فالقول لرب المال لانكاره زيادة يعيها لا يقال اتفقا على العقد اتفاقاً على الصحة لاننا واقع



الاختلاف في قدر المشروط فإذا أنكر الزيادة يعتبر إنكاره وان تعلق به الفساد لان الإنكار موقوف على الجمله \* برهن رب المال على شرط النصف والمضارب على أنه لم يشترط شيئاً قرب المال أولى لان برهان المضارب على النفي فثبت أولى (٨٣) نوع في هلاك ماله \* تلف قبل

التصرف يطله الفوات المحل والقول فيه للمضارب لانه أمين كالودع \* ولو تلفها المضارب أو أنفقها أو أعطاه

رجلاً وأنفقها ذلك الرجل لم يسبق المضاربة لانه صار مضموناً عليه والضمان مع المضاربة لا يجتمعان وعن الامام رضي الله عنه أنه ان أخذها من الذي أنفقها له أن يشتري به على المضاربة لانه أخذ العوض فصار بمنزلة الثمن وعن محمد رحمه الله تعالى أنه اذا أقرضه ثم رد المستقرض عليه عين الدراهم فالمضاربة على حالها لزوال التعدي وان مثلها لا لان التعدي استقرض بالضمان وحكم المضاربة لا يجتمع مع الضمان \* وان اشترى بماله أو هلك قبل فقد هارجع على رب المال ثانياً وانما بخلاف الوكيل بالشراء فانه يرجع بالخسار مرة والمجوع رأس المال ولو تصرف حتى صار الالف ألفين

واشترى به وهلك المال قبل فقد ضمن المضارب الربع ورب المال ثلاثة الأرباع وصار رأس المال ألفين وخمسمائة كل ما ضمنه رب المال وخرج قدر خمسمائة عن المضارب لما قلنا ان المضارب ضمنه والضمان لا يجمع المضاربة ولان حق المضارب يظهر في الرجوع والرجوع بقدر القسمة

وانما قسم لا يجوز أن يكون للمضارب رأس المال في المضاربة لما قلنا ان المضارب ضمنه والضمان لا يجمع المضاربة فانه دفع ضمان رب المال لان كون رأس المال لا ينافيها واذا بيع المشتري هذا بأربعة آلاف وأخذ رب المال ألفين وخمسمائة رأس ماله والمضارب خمسمائة مع ما يخصه

الدراهم فرغة وهي مقفلة فوجد فيها قاتيل فالقسامة والدية على عاقلة رب الدار وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* والله أعلم

### باب السادس عشر في المعاقلة

المعاقلة جمع معقلة وهي الدية كذا في الهداية \* المعاقلة الذين يعانقون العقل أي يؤدون الدية وتسمى الدية عقلاً ومعقلاً لانها تذل الدما من أن تسفك أي تسفك كذا في الكافي \* عاقلة الرجل أهل ديوانه عندنا كذا في المحيط \* وأهل الديوان أهل الرايات وهم الجيوش الذين كتب أسماهم في الديوان كذا في الهداية \* اذا كان القاتل من أهل الديوان فان كان غازياً وله ديوان يرتزق منه للقتال فعاقلته من كان في ديوانه من الغزاة وان كان كاتباً وله ديوان يرتزق منه فعاقلته من كان يرتزق من ديوان الكتابان كانوا يتناصرون بهما وان لم يكن له ديوان فعاقلته أنصاره فان كانت نصرته بالرجال والدروب يحمل عليهم وان كان من أهل القرية ونصرته بأهل القرية يحمل عليهم كذا في المحيط \* والحاصل أن العبرة في هذا للتناصير وقيام البعض بأمر البعض فان كان أهل المحلة أو أهل السوق أو أهل القرية أو العسيرة بجبال اذا وقع لواحد منهم أمر قام وامعه في كفايته فهم المعاقلة والا فان كان له متناصرون من أهل الديوان ومن العسيرة والمحلة والسوق فأهل الديوان أولى فان لم يكن له متناصرون من أهل الديوان فالمتناصرون من أهل العسيرة ثم بعد ذلك المتناصرون من أهل المحلة والسوق كذا في الذخيرة \* وان كانوا لا يتناصرون بعضهم بعض فعاقلته عسيرة من قبل أبيه كذا في المحيط \* ويقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم أو درهم وثلاث دراهم ولا يزد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على ثلاثة أو أربعة فان لم تنسح القبيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل نسبا ويضم الأقرب فالأقرب على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم وأما الاباء والابناء فقد قيل يدخلون وقيل لا يدخلون كذا في الكافي \* والزواج لا يكون عاقلة المرأة وكذلك المرأة لا تكون عاقلة الزوج والابن لا يكون عاقلة الام الا أن يكون الزوج من قبل أبيها كذا في المحيط \* ثم القاتل أحد العواقل يلزمه من الدية مثل ما يلزم أحد العواقل عندنا كذا في المبسوط \* وليس على النساء والذرية عن كان له عطاء في الديوان عقل وعلى هذا لو كان القاتل صبياً أو امرأة لاشئ عليه من الدية كذا في الكافي \* ولا يؤخذ من العبيد والاماء والجنان كذا في المحيط \* وان قلت المعاقلة حتى يصير نصب كل واحد أكثر من أربعة دراهم يضم اليهم أقرب ديوان آخر وكان أقرب الدواوين في هذا المصراية أولى من الأبعد كذا في محيط السرخسي \* وأقرب الدواوين الى ديوان القاتل من يكون قائداً لذلك الديوان من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل ثم لو ضم اليه أقرب الدواوين من هذا المصرو لم يكف يضم اليه أبعد الدواوين من دواوين هذا المصرو وهو الديوان الذي ليس قائده من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل وانما كان قائده من يد الوالي ثم اذا ضم اليه أبعد الدواوين ولم يكف يضم اليه عسيرة من قبل أبيه وان كان في هذا المصرو ديوان هو أقرب الى ديوان القاتل الا أنهم هم بجانب من القاتل وديوان هو أبعد من ديوان القاتل الا أنهم عسيرة القاتل من جانب الاب فانه يضم أقرب الدواوين الى ديوانه وان كانوا بجانب كذا في المحيط \* وحتى استوى ديوانان في القرب أحدهما من عسيرة القاتل من الاب والا سخر من جانب الام فانه يضم اليه ديوان العسيرة ويعتبر النسب ترجيحاً والترجيح يعتبر أولاً بالقرب في الديوان فاذا استوى في القرب يعتبر الترجيح بالنسب كذا في محيط السرخسي \* حكى عن أبي جعفر أن الجاني اذا كان ديوانياً ولاقر بانه ديوانياً أيضاً فعاقله على أقربائه في ديوانه فان لم يتسع فعلى السكينة على جميع الأقرباء من ديوانه ومن ديوان غيره فان لم يكن الجاني ديوانياً ولكن

وانما قسم لا يجوز أن يكون للمضارب رأس المال في المضاربة لما قلنا ان المضارب ضمنه والضمان لا يجمع المضاربة فانه دفع ضمان رب المال لان كون رأس المال لا ينافيها واذا بيع المشتري هذا بأربعة آلاف وأخذ رب المال ألفين وخمسمائة رأس ماله والمضارب خمسمائة مع ما يخصه

من الربح يبقى الربح المشترك خمسة مائة يتم ما على الذراع \* وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى جارية بالفين تساوى ألفا ألف ربح وضاعت قبل  
النقد للبائع على المضارب الربع (٨٤) وعلى رب المال ألف وخمسمائة ولو كانت تساوى ألفين والشرا بالف وهي للمضاربة فضاعت غرم

رب المال كالمال الشراء  
وقع بمجهور رأس المال والربح  
أنما يظهر في الثاني فيكون  
الضمان على رب المال \* تقاض  
المضارب جارية تساوى ألفين  
بأمة تعدل ألفا وقبض المشتراة  
قبيل تسليم البيعة وماتتا  
غرم الربع المضارب وثلاثة  
الأرباع رب المال لانهما لما  
ماتتا قبل التسليم انفسخ  
البيع ووجب ان يرتفع عجز  
فيغرم قيمتها وهي ألفان  
والحكم في المشتراة بالفين  
ما ذكرنا ولو كانت قيمة المشتراة  
ألفا وجارية المضارب ألفين  
لم يرجع على رب المال بشئ  
لان المضمون هنا لا يربو على  
رأس المال وانما يملك المضارب  
ذلك اذا كان قال له رب  
المال اشترى بالقبيل والكثير  
والانقضاء على هذا الوجه  
لا يصح \* اشترى المضارب عبدا  
بألف ونقد المال فقال رب  
المال اشترى به على المضاربة ثم  
ضاع وقال المضارب اشترى به  
بعد ما ضاع وكنت أرى ان  
المال عندي فالقول للمضارب  
لان الاصل الشراء لنفسه  
حتى يدل الدليل على خلافه  
\* ولو قال رب المال ضاع قبل  
الشراء وقال المضارب لا بل  
بعده فالقول لرب المال لانه  
يتعمى على رب المال الرجوع  
بالتن وهو ينكر وان  
برهنا للمضارب لانه ثبت  
الرجوع \* نهان عن الخروج عن

لا قربائه وادوين فعقله على أقرب أقربائه اليه من أهل الديوان فان لم يتسع فهو عليهم وان لم يكن هودبوا نيا  
ولكن لبعض أقاربهم ديوان في المصر ولا ديوان لبعضهم وهم يسكنون الرستاق فانه ينظر ان كان القتال  
يسكن الرستاق فهو على أقاربهم الذين يسكنون في الرستاق فان لم يتسع فهو على جميع أقاربهم الذين يسكنون  
في الرستاق والذين يسكنون في المصر من أهل الديوان وما فضل فهو في ماله وان كان القتال يسكن المصر  
فعقله على أقربائه الساكنين في المصر من أهل الديوان فان لم يتسع فهو في ماله ولا يجب على عاقلة من  
أهل الرستاق الذين لا ديوان لهم وان لم يكن له ديوان ولا قرابته ينظر ان كان يتناصر بأهل الحرف فعقله  
عليهم والفضل في ماله وان كان يتناصر بأهل المحلة فعقله على أهل المحلة والفضل عليه وان كان يتناصر  
بالمصر فهو على أهل المصر كذا في المحيط \* ومن لا ديوان له من أهل البادية ونحوهم تماقلا على الانساب وان  
تباعدت منازلهم واختلف الباديان كذا في المبسوط \* ولو كان البدوي نازلا في المصر وليس له مسكن في  
المصر لا يعقل عنه أهل العطاء كما أن أهل البادية لا يعقل عن أهل المصر النازل فيهم كذا في الكافي \* ومن  
ليس له عشيرة ولا ديوان فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية  
على بيت المال وعليه الفتوى قاله حسام الدين كذا في السراجية \* وذكر في كتاب الولاء أن بيت المال  
لا يعقل من له عشيرة أو وارث سواء كان مستحقا للثلاث بان كان حرا مسلما أو لم يكن بان كان كافرا أو عبدا  
حتى قال لو أن جريما من بني أمية اشتري عبدا مسلما فأعاقبه ثم عاد المستأمن إلى دار الحرب فأمر وأخرج إلى  
دار الاسلام ثم مات المعتق فميراثه لبيت المال لان معتقه رقيق ولو جنى هذا المذنب فعقله عليه ولا يكون في  
بيت المال كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في النهاية \* ذكر شمس الأعين الحواشي اختلاف المتأخرين قال  
بعضهم لا عاقلة للعجم وهو قول الفقهاء أبي بكر البخاري وأبي جعفر الهندي وان لان العجم لم يحفظوا أنسابهم  
ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان ويحمل الجناية على الغير عرف بخلاف القياس في حق العرب  
فانهم لم يضيعوا أنسابهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم العجم وقال بعضهم للعجم عاقلة عند التناصر  
والمقاتلة مع البعض لاجل البعض نحو الاساكفة والصفارين عرو ودروب الخشابين وكلاباذي بخاري فاذا  
قتل واحد خطأ وجبت الدية فأهل محله القتال ورستاقه عاقلة وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس  
الائمة المالواني وكثير من المشايخ قال رضي الله عنه وكان الشيخ الامام الاجل الاسي تاذ بهير الدين يأخذ  
بقول الفقيه أبي جعفر لان العبرة بالتناصر واجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا  
يلزمهم التحمل عن غيرهم كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يعقل أهل مصر عن أهل مصر آخر اذا كان لاهل كل  
مصر ديوان على حدة ولو كان تناصرهم باعتبار القرب في السكنى فأهل مصر أقرب اليهم من أهل مصر آخر  
كذا في الهداية \* ولو أن أخوين لا ديوان أحدهما بالكوفة ودوان الآخر بالبصرة لم يعقل  
أحدهما عن صاحبه وانما يعقل عن كل واحد منهما أهل ديوانه كذا في المبسوط \* ويعقل أهل كل مصر  
عن أهل سوادهم وقراهم ومن كان منزله بالبصرة ودوانه بالكوفة فعقل عنه أهل الكوفة كذا في الكافي \*  
واذا قتل الرجل خطا فلم يرجع إلى القاضي حتى مضت سنون ثم رفع اليه فانه يقضى بالدية على عاقلة في ثلاث  
سنين من يوم يقضى فان كانوا أهل ديوانه قضى بذلك في عطيتهم ويجعل الثلث في أول عطاء يخرج لهم بعد  
قضائه وان لم يكن بين القتل وقضائه وبين خروج عطيتهم الا شهر أو أقل من ذلك والثلث الثاني في العطاء  
الاخر اذا خرج ان أباط بعد الحول أو عمل قبل السنة وكذلك الثلث الثالث كذا في المبسوط \* فان عمل  
لهم عطية ثلاث سنين بجمرة واحدة مما وجب بعد القضاء بالدية فالدية كلها في ذلك مجبلة ولو خرج له عطاء  
وجب قبل القضاء بالدية لم يكن فيه شئ واستعقلت الدية في الاعطية المستقبلة بعد القضاء وان خرج  
لكل ستة أشهر وجب فيه سدس الدية وفي كل أربعة أشهر تسع الدية كذا في محيط السرخسي \* وان كان

بلد المضارب هو فيه ليس له أن يخرج عنه الا إلى البلد الذي فيه رب المال استخسانا حال حياة رب المال أو ممانته \* أخذ من رجل ألفا عاقلة  
ومن رجل آخر ألفين مضاربة يتفق اذا سافر منهم ما لي قدره لهما \* أعطاء القامضارية وآخر القامضارية فالتفقة اذا سافر على مال المضاربة

الاذا اخلص عمله في البضاعة فسفوق من مال نفسه \* صار مالها ديونا فانه رب المال عن التقاضي خوفا لالتلاف ان يفيرج بالتقاضى على المضارب والا يقال له وكل رب المال في التقاضي \* وعن الثاني رحمه الله تعالى دفع الفامضاربة (٨٥) فاشترى جارية تساوى ألفين ثم

نهارب المال عن البيع  
نسيئة فقال المضارب أبيع  
حصتي بالنسيئة ليس له ذلك  
لان الربح لم يظهر قبل  
البيع فلا يملك التصرف في  
حصته \* اذا صار مال المضاربة  
مات العايس لرب المال أن ينهه  
عن البيع نسيئة ولا عن  
الخروج عن البائدة ولا يصح  
فسخ رب المال المضاربة  
وبعد ما مضى صبح الكل  
\* اخرجهم - هذا الاصل  
خوارزم فاربحث في الذهاب  
أنصافا وماربحث في العود  
أثلاثا أو قال ماربحث في  
هذا الشهر أنصافا وفي الشهر  
الثاني الربح اثلاثا ناصح  
والربح على الشروط وبه  
تأخذ \* لم يقل لرب المال  
اعمل رأيك لكن العادة أن  
المضارب في تلك البلدة  
يخالف رب المال لا بأس  
بالتخالف ان شاء الله  
تعالى لكن لا يدفع الى آخر  
مضاربة ولو دفع لا يضمن  
قبل العمل \* وعن الامام أنه  
لا يضمن بالعمل قبل الربح \* اذا  
أراد أن يضمن المضارب  
المال بقرضه رب المال منه  
ثم يأخذ منه مضاربة ثم  
يسله الى المستقرض  
مضاربة ويستعين به  
في العمل فاذا هلك فالقرض  
عليه واذا ربح فالربح على  
ما شرط \* وأخرى أن يقرضه

عاقلة الرجل أصحاب رزق قضى عليهم بالدية في أرزاقهم فان خرجت لهم أرزاق أشهر مضت قبل القضاء بالدية لا يؤخذ من ذلك شيء \* وان خرجت لهم أرزاق أشهر مضت بعد القضاء يؤخذ منها الدية بالحصصة فينظر ان كانت أرزاقهم تخرج في كل شهر يؤخذ من رزق كل شهر نصف سدس ثلث الدية كذا في المحيط \* فان خرج الرزق بعد قضاء القاضي بيوم أو أكثر أخذ من رزق ذلك الشهر بجملة الشهر وان كان لهم أرزاق في كل شهر وعطاء في كل سنة فرضت عليهم الدية في عطياتهم دون أرزاقهم كذا في الكافي \* الفرق بين الرزق والعطاء هو أن الرزق ما يفرض للناس في مال بيت المال بمقدار الحاجة والكفاية يفرض له ما يكفيه في كل شهر وكل يوم والعطاء ما يفرض في كل سنة ويقدّر بمقدار الحاجة في باب الدين لا بالحاجة والكفاية كذا في محيط السيرخي \* ولو كان القاتل من أهل الكوفة وله بماء عطاء فلم يقض بالدية على عاقلة حتى تحول ديوانه الى البصرة فانه يقضى بالدية على عاقلة من أهل البصرة كذا في المسوط \* ولو قضى بالدية على عاقلة من أهل البصرة فانه يقضى بالدية على عاقلة من أهل الكوفة وله بماء عطاء فلم يقض بالدية على عاقلة حتى تحول حصته كذا في المحيط \* وان كان مسكنا بالكوفة وليس له عطاء فقتل رجلا خطأ فلم يقض عليه حتى تحول من الكوفة واستوطن البصرة فانه يقضى بالدية على عاقلة بالبصرة ولو قضى بها على عاقلة بالكوفة فلم ينقل عنهم وكذلك البدوي اذا لحق بالديوان بعد القتل قبل القضاء يقضى بالدية على أهل الديوان وان كان ذلك بعد القضاء على عاقلة بالبادية لم يقض عنهم كذا في الكافي \* اذا قتل البدوي رجلا من أهل الحضر خطأ فعليه مائة من الابل في البادية في عشرية وقومه يجمع ذلك له عرفاؤه ويؤمروا بالدم بالخروج اليهم حتى يستوفى ذلك منهم في بلادهم كذا في المحيط \* ولو ان رجلا من أهل البادية جنى جناية فلم يقض بها حتى نقله الامام وقومه فجعلهم أهل عطاء وجعل عطاءهم الدنانير ثم رفع الى القاضي قضى عليهم بالدنانير دون الابل كذا في الظهيرية \* ولو كان قضى عليهم بمائة من الابل ثم نقله الامام وقومه الى العطاء وجعل عطاءهم الدنانير أخذوا بالابل أو بقيتهم أو اذا لم يكن لهم مال غير العطاء أخذت قيمة الابل من عطياتهم قلت القيمة أو كثرت كذا في شرح المسوط \* ولو ان أهل عطاء الكوفة جنى رجل منهم جناية وقضى بها على عاقلة ثم ألحق قوم بقومه من أهل البادية أو من أهل المصر لم يكن لهم ديوان عقولهم معهم ودخلوا قضاى وفيما لم يقض ولم يدخلوا فيما أدوا قبل ذلك كذا في الظهيرية \* ومن أقر بالقتل خطأ ولم يرفعوا الى القاضي الا بعد سنين قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى ولو تصادق القاتل وولى الجناية على أن قاضى بدم كذا قضى بالدية على عاقلة بالكوفة بالبينة وكذا في ما عاقلة فلا شيء على العاقلة ولم يكن عليه في ماله شيء الا أن يكون له عطاء معهم فيئذ يلزمه بقدر حصته كذا في الكافي \* وذكر في المعاقلة أن البينة على القتل الذي يوجب الدية على العاقلة لا تقبل عند غيبة العاقلة كذا في الظهيرية \* رجل أقر عند القاضي أنه قتل فلا ناخطأ فاقام ولى القتل بينة أن المدعى عليه قتله تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية على العاقلة \* واقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البينة لان البينة تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه ونظائر هذا كثيرة كذا في فتاوى قاضيهان \* وان قال الولي بعد اقراره لأعلم بينة فاقض لى بها عليه في ماله فقضى القاضي بها في مال المقر ثم وجد ولى الجناية بينة فاراد أن يحول ذلك الى العاقلة لم يكن له ذلك ولو قال الولي لا تبعه بل بالقضاء في ماله لعل أجد بينة فاخره القاضي ثم وجد بينة قضى له على العاقلة كذا في المسوط \* وعاقلة المعتق قبيلة مولا ومولى المولا يعقل عنه مولا ومقبلته كذا في الكافي \* واذا كانت المرأة حرة مولا لى بنى تميم تحت عبد رجل من همدان فولدت له غلاما فعاقلة الابن عاقلة أمه فان جنى جناية فلم يقض بها القاضي على عاقلة الأم حتى عتق الاب فان القاضي يحول ولادة الى أبيه ثم يقضى

من المضارب الادريهما ثم يشتر كان عانا على أن يكون من رب المال الدرهم والباقي من المستقرض والربح على ما شرط ويحمل المستقرض خاصة فاذا هلك فالقرض عليه والربح على المشروط \* نزل خانو معه ثلاثة نخرج اثنان وبقى الثالث فخرج الثالث أيضا وترك الباب مفتوحا وضاع ان كان يعتمد على الحفظ لانهما على المضارب وانما الضمان عليه وان كان لا يعتمد ضمن المضارب كالأول قام أهل السوق واحد بعد

واحد وثلاثين فالضمان على الاخير اعطاه الفاعل اعمل رأيك ثم اشترى المضارب مع شريكه عصير على الشركة فالتخذ المضارب من دقيق المضاربة والعصير المشترك فالتج (٨٦) باذن الشريك فالقلا تج على المضاربة وضمن المضارب لشريكه كفية العصير ما يخصه وان لم يقل له

رب المال اعمل رأيك ولم ياذن له الشريك أيضا فالقلا تج له وضمن مثل الدقيق لرب المال ومثل ما يخص شريكه من العصير لعدم اذنه وان باذن رب المال لا الشريك فالقلا تج على المضاربة وضمن حصه العصير لشريكه وان باذن الشريك لا لرب المال فالقلا تج بينه وبين شريكه وضمن مثل الدقيق للمضاربة اذ هي الوضعية ورب المال الريح فصول على رأس المال لا يصح اعطاه دنابر للمضاربة ففي وقت القسمة له استغناء الدنابر وله اخذ قيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع له وان شريك العنان دفع البار ولو اعطاه من مال نفسه له الرجوع لا لاذن دلاله وكذا الحكم في سائر النوائب اشترى المضارب متاعا فقال له رب المال بعه وأباه المضارب وأراد ما سأكه حتى يظفر بريح كثير ليس له ذلك الا اذا أعطى لرب المال ماله ان لم يكن فيه ربح فحينئذ يملك المضارب ما سأكه ثم ان كان في المال ربح يجبر المضارب على البيع لانه أجبر الا اذا أعطى رب المال حقه حينئذ لا يجبر المضارب وان لم يكن فيه ربح لا يجبر على بيعه أيضا وقال لرب المال اما ان تأخذه

بالجناية التي قد جناه على عاقلة امة ولا يحولها عنهم وكذلك لو حفر بئر اقبل عتق أبيه ثم سقط فيه انسان بعد عتق أبيه فالضارب في ذلك حين يقضى بالدية عاقلة الام ان كان الجاني بالغا وان كان صغيرا فالوجه كذا في المبسوط \* ولو والى رجلا ثم قتل رجلا خطأ ثم تحول عنه قبل أن يعقل عنه كانت الدية على الثاني كذا في محيط السرخسي \* حربي أسلم ووالى مسلم في دار الاسلام ثم جنى جنابة عقت عنه عاقلة الذي والاه ثم لا يكون له أن يتحول بولائه بعد الجناية فان عقلا عنه أول يقض به احتى أسر أبوه من دار الحرب فاشترى رجل وأعتقه جرولا ب \* ثم لا يرجع عاقلة الذي كان والاه على عاقلة موالى الاب بشئ وكذلك لو حفر بئر قبل أن يؤسر أبوه ثم وقع فيه انسان بعد عتق الاب فان ذلك على عاقلة الذي والاه دون عاقلة أبيه كذا في المبسوط \* ذمي أسلم ولم يوال أحد احتى قتل قتلا خطأ فلم يقض به حتى والى رجلا من بني تميم ثم جنى جنابة أخرى فانه يقضى بالجنايتين على بيت المال وبطل موالاه كذا في الظهيرية \* ولو حفر بئر ثم والى رجلا ثم وقع في البئر رجل كانت دية في ماله ولا يعقل عنه بيت المال بخلاف ما لوروى بسهم أو جرح خطأ فقبل الاصابة عاقده ثم وقعت الرمية فقتل رجلا وجب العقل في بيت المال كذا في محيط السرخسي \* ولو أن امرأة مساة مولاة لبني تميم جنت جنابة أو حفرت بئرا فلم يقض بالجناية حتى ارتدت ولحق بدار الحرب ثم سببت فاعتقها رجل من همدان ثم وقع في البئر رجل فمات قضى بتلك الجناية على بني تميم كذا في المبسوط \* ولو أن رجلا من أهل البادية حفر بئرا في الطريق ثم ان الامام نقل أهل البادية الى الامصار فتفرقوا فيها فاصاروا أصحاب عطيات ثم تردى في تلك البئر انسان كانت الدية على عاقلة يوم تردى كذا في الظهيرية \* ولو حفر وهو من أهل العطاء ثم أبطل الامام عطاه وورده الى أنسابهم فتعاقلوا عليها ما نأ طويلا ثم مات انسان في البئر كانت الدية على عاقلة في اليوم الذي وجب المال فيه كذا في المبسوط \* وابن الملاعة يعقل عنه عاقلة امة فان عقلا عنه ثم ادعاه الاب رجعت عاقلة الام بما أدت على عاقلة الاب في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضي لعاقلة الام على عاقلة الاب وكذا ان مات المكاتب عن وفاء له ولده لم يرد كذا في ابنه وابنه من امرأة محرقة مولاة لبني تميم والمكاتب رجل من همدان فعقل عنه قوم امة ثم أدبت الكتابة فان عاقلة الام يرجعون على عاقلة الاب وكذلك رجل أمر صبيا بالقتل رجلا لا فقته فضممت عاقلة الصبي الدية رجعت بها على عاقلة الامهران كان الامر ثبت بالينة وان ثبت الامر باقراره فانهم يرجعون عليه في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضي بها على الامر أو على عاقلة كذا في الكافي \* وان كانوا اجتماعا في أول الامر قضى القاضي بها لولى الجناية على عاقلة الصبي ولعاقلة الصبي على عاقلة الامر فكما أخذ لولى الجناية من عاقلة الصبي شيئا أخذت عاقلة الصبي من عاقلة الامر مثل ذلك ولو أن ابن الملاعة قتل رجلا خطأ فقضى القاضي بالدية على عاقلة الام فادّوا الثلث ثم ادعاه الاب فحضروا جميعا فانه يقضى لعاقلة الام بالثلث الذي ادّوا على عاقلة الاب ويؤد أبوه في سنة مستقبلة قبل أهل الجناية ويبطل الفضل عن عاقلة الام ويقضى بالثلث الباقيين على عاقلة الاب في السنتين بعد السنة الاولى ولا يسترد من لولى الجناية ما أخذ من عاقلة الام ثم في السنة الاولى بعد القضاء ليس لولى الجناية أن يستوفي منهم شيئا وعلى هذا ابن المكاتب كذا في المبسوط \* ولا يعقل مسلم عن كافر ولا كافر عن مسلم والكفار يتعاقلون فيما بينهم اذا ادّوا التعاقل وان اختلفت ملأهم كذا في المحيط \* قالوا هذا اذا لم تكن المعادة فيهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كاليهود والنصارى فينبغي أن لا يعقل بعضهم عن بعض وهذا كذا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* وان كانوا لا يدنون التعاقل فيما بينهم فانه يجب الدية في مال الجاني واذا ادّوا التعاقل الا أنه لا عاقلة للجاني تجب الدية في مال الجاني ولا تجب في مال بيت المال كذا في المحيط \*

برأس مال أو يبيعه لتصل الى مالك \* أخذ ماله من منزل المضارب مالك المال بلا ان المضارب وتصرف به ويرج فيه فكله فصل لرب المال لا يفسخ المضاربة لانه لو كان من الاجنبى لكان غاصبا فن المالك يجعل فضا \* اشترى المضارب بماله جارية فأخذها رب المال

بلاذنه وباعها بالربح فالربح على الشرط ولا يكون به انتقاض المضاربة فان اعما واشترى بها جارية أخرى وباع النسيئة أيضا بالربح  
للمضارب ما يخصه من الربح من الاولى لان الثانية لانه لا يملك الشراء على المضاربة فكان (٨٧) مشترى بالنسيئة فيكون له الربح

الثالث في نفقته وموته

فلا دام يعمل في المصرف فنفقته  
من مال نفسه وان المصّر  
كبر او هو أقام في ناحية منه  
يعمل للمضاربة وان خرج من  
العمران مع مال المضاربة  
كان مدة سفره أولا كسوته  
وطعامه ودهنه وما يغسل به  
ثيابه ومرضه وعلف المركب  
وعلف دواب الحمل والكلاب  
ونفقة غلمانه الذين يعملون  
معهم في المال وأجره من  
يخدمه في السفر من الخبز  
والطبخ وغسل الثياب  
والخضاب وأكل الفاكهة  
كمادة التجار في مالها على  
قياس قول الامام والثاني  
رجه ما الله تعالى وعن  
الثاني في العسم معتاده  
والنفقة تحتسب من الربح  
فان لم تنف من رأس المال  
وان سافر ولم يتفق له شراء  
المتاع فالنفقة في مال المضاربة  
وان أخرج المضارب مع  
نفسه مع ألف المضاربة  
عشرة آلاف أخرى وسافر  
فنفقته على قدر المالين من  
المالين والنفقة في المضاربة  
الفاسدة وكل من يعين  
المضارب على العمل ويخدمه  
أو دوابه فنفقته في مالها الا  
عبد رب المال فان نفقته  
في مال رب المال والمستحق  
نفقة المثل فان أنزله  
فضماته على المضارب في ماله  
وان فصل من النفقة شيء

**فصل** اذا لم تكن لقاتل الخطا عاقلة تجب الدية في الله وكذا العمد المحض اذا أوجب الدية يجب في  
ماله في النفس وفيما دون النفس والخطأ في مال على العاقلة وشبه العمد في النفس يوجب الدية على العاقلة  
وفيما دون النفس يجب على الجاني وان بلغ دية تامة كذا في الخلاصة \* ولا تعقل العاقلة أقل من نصف  
عشر الدية وتكمل نصف العشر فصاعدا كذا في الكافي \* وما وجب بالعمد الذي يمكن فيه شبهة أو بالصلم  
من الجناية على مال أو بالاقرار على نفسه بالقتل خطأ أو مادون أرض الموضحة أو ما يجب بجناية العبد  
لا يكون على العاقلة بل يجب في مال الجاني وفي العبد على المولى كذا في محيط السرخسي \* ولا تعقل  
عاقلة المولى شيئا من جناية العبد والمدير وأم الولد كذا في المبسوط \* ولا تعقل العاقلة ما لم يبايعها الجاني  
الآن يصدقوا هكذا في الهداية \* وأما محكومة العبد ان كانت دون أرض الموضحة أو مثل أرض الموضحة  
لا تحملها العاقلة وان كانت أكثر من ذلك يقين فلا رواية فيه عن أصحابنا وقد اختلف المتأخرون فيه قال  
شيخ الاسلام الصحيح أن لا تحملها العاقلة وأما المذنب فلا تحملها العاقلة بالاختلاف كذا في المحيط \* وكل  
دية وجبت بنفس القتل في الخطأ أو شبهة أو عمد دخل شبهة فهو في ثلاث سنين على من وجب عليه في كل  
سنة الثلث وكذلك من أقر بقتل خطأ كانت الدية في ماله في ثلاث سنين ولو صولح من الجناية على مال  
فهو في مال الجاني حالا الآن يشترط الاجل قال القدوري وكل جرم من الدية وجب على العاقلة أو في مال  
الجاني فذلك الجز في ثلاث سنين في كل سنة الثلث وذلك كعشرة قتلوا رجلا خطأ فعلى عاقلة كل واحد  
منهم عشر الدية في ثلاث سنين وكذلك لو تعمدوا ولكن أحدهم أو اثنان يقتول في مال كل واحد عشر الدية في  
ثلاث سنين كذا في الذخيرة \* واذا كان الواجب بالنعل ثلث دية النفس أو أقل كان في سنة واحدة وما زاد  
على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية في السنة الثالثة كذا في  
الهداية \* والله أعلم

### باب السابع عشر في المتفرقات

في نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قتل رجلا فجاء رجل وادعى أنه عبده وأقام البيعة فشهد  
الشهود أنه كان عبده فأعتقه وهو حر اليوم فان كان له وارث قضى لوارثه بالقصاص في العمد وبالدية في  
الخطأ فان لم يكن له وارث فلولاه قيمته في العمد والخطأ كذا في المحيط \* اذا جرح الرجل ٤٠ دما شهد  
الجرح على نفسه أن فلانا لم يجرحه ثم مات الجرح من ذلك هل يصح هذا الاشهاد قالوا هذا على وجهين  
أما أن تكون جراحة فلان معلومة عند الناس والقاضي أو لم تكن معلومة فان كانت معلومة فهذا  
الاشهاد منه لا يصح فأما اذا لم تكن جراحة فلان معلومة معروفة عند القاضي والناس كان الاشهاد صحيحا  
فان أقامت الورثة بعد ذلك بيعة على أن فلانا جرحه لم تقبل هذه البيعة كذا في الذخيرة \* رجل جرح فقال  
قتلني فلان ثم مات فأقامت ورثته البيعة على رجل آخر أنه قتله لم تقبل بيئته رجل جرح فقال فلان جرحني  
ثم مات فأقام ابنه البيعة على ابن له آخر أنه جرحه خطأ تقبل بيئته كذا في الظهيرية \* واذا اصطدم  
الفارسان وقتل كل واحد منهما صاحبه فان كان خطأ فان كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما دية  
صاحبه وهذا استحسان وان كانا عبيدين فلا شيء لاحد الموليين على صاحبه وان كان أحدهما حرا والاخر  
عبد فاقته يجب على عاقلة المقتول الحر قيمة العبد فمأخذا ورثة المقتول الحر ويطلب حق الحر المقتول عما  
زاد على القيمة من الدية وان كان عبدا فان كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه  
وان كانا عبيدين هدرت الجناية وان كان أحدهما حرا والاخر عبدا فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد وعلى  
العبد نصف دية الحر في رقبته فاذا مات فقد هلك وأخاف بدلا عن نصفه وهو نصف قيمته على عاقلة الحر

حين عاد الى المصرفة في مالها فأما الدوام والكحل وأجرة الحماة فعلى المضارب وعن الامام أنه في مال المضاربة أيضا ولو سر على العاشر وأخذ  
العشر باجباره لا يضمن وان أعطى العشر بلا الزام منه ضمن وكذا اذا صاعه بشئ من المال لانه أعطى باختياره الى من لاحق له فيه فيضمنه

كلوا ثلغاه أو أعطى الأجنبي قال مشايخنا رحمهم الله تعالى في زمة الأضمان على المضارب مما يعطى من مال المضاربة إلى سلطان طمع في أخذه غصبا وكذا الوصى لأن ما قصدنا (٨٨) الإصلاح إذ إعطاء البعض لتخصيص الكل جائز أصله قلع الخضر عليه السلام لوح سفينة البيت

مخافة ظالم يأخذ كل سفينة صالحة غصبا فأشبهه ما لو وقع في يته حريق فنأول الوديعة إلى أجنبي لا يضمن \* صار مال المضارب بدينار ورب المال في بلد آخر فأنفق في سفره وتقاضيه ما لا بد له منه يحسب من المضاربة لأن سعيه لأجل مالها وبه يعلم أنه إذا أنفق في سفره من ماله يرجع في مالها لأنه قد لا يجذب بديناره بأن لا يصل يده إلى مال المضاربة عند حاجته إلى النفقة الآن يزيد نفقته على الدين فلا يرجع بالزيادة لأن نفقته في مال المضاربة لا في ذمته رب المال إذا سافر بماله وأنفق من مال نفسه في طعامه وكسونه وغيره ليرجع على ماله ثم تلف المال قبل الرجوع لا يرجع على رب المال بخلاف ما إذا استأجر دابة ليحمل متاع المضاربة أو اشتري طعاما لها فاضاع المال قبل أن يتقديرجع على رب المال والله أعلم

### كتاب المزارعة

وفيه ستة فصول

الاول في صحتها وشرايطها هي والمساقاة فأسدتان عنده خلافا لهما والخارج اصحاب البذر فان من رب الارض فعليه أجر مثل عمل العامل وكما يجب أجر

فيستوفى ولى الحر المقتول من عاقلة الحر من نصف الدية قدر نصف القيمة ويطل حقه في الزيادة وكذلك اذا كانا ماشين فاصطدما كذا في المحيط في الفصل الثامن عشر \* ولو جارا كب خلف سائر فصدمه فعطب الجاني لأضمان على السائر ولو عطب السائر فضمته على من جامله \* وكذلك في السفينتين كذا في فتاوى قاضيان \* فارسان اصطدما أحدهما يسير والاخر واقف وكذلك الماشى والواقف اصطدما فعلى السائر والماشى الكفارة ولا كفارة على الواقف ويرث كذا في محيط السرخسي \* ولو اصطدمت السفينتان ان كان به فعل الركب والملاح ضمن ولا ضمان في الانفس وفي المال يضمن الملاح كذا في خزائن المفتين \* لو أن رجلين متداحبا فانه قطع الجبل فسقطا وما قال ان سقط كل واحد منهما على القفا هدر دم كل واحد منهما وان سقطا على الوجه وما يتوجب على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وان سقط أحدهما على القفا والاخر على الوجه فانه هدر دم الذى سقط على القفا ووجب على عاقلة دم الذى سقط على الوجه وان جاء أجنبي وقطع الجبل حتى سقطا وما يتوجب على عاقلة الأجنبي دية كل واحد منهما كذا في الذخيرة \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى حرمه سيف وعبد معه ما هالك تقيا وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتل فأتوا لا يدري أيهم مباد بالضرب فليس على ورثة الحر ولا على مولى العبد شي وان كان السيف بيد العبد والعصا بيد الحر فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد ولا شيء لورثة الحر على مولى العبد وان كان بيد كل واحد منهما عصا وضرب كل واحد منهما صاحبه وشبهه موشحة ثم أتوا لا يدري من الذى بدأ بالضرب فعلى عاقلة الحر قيمة العبد بجميع المولود ثم يقال لولاه ادفع من ذلك قيمة الشجة أتى ولى الحر وهذا استحسن كذا في المحيط \* أخذ يدر رجل فغضب الرجل بيده فأنفلت يده ان كان أخذه للصاخرة فلا أرض عليه من اليد وان كان غزها فتأذى فغضبها فاصابه ذلك ضمن أرض الد كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلا أخذ يدر رجل فغضب الآخر بيده فسقط الجانب فأتى نظرت ان كان أخذها للصاخرة فلا شيء عليه وان أخذها بعصرها فأتى فغضبها ضمن المسك لهاديته وان أنكرت يد الممسك لم يضمن الجانب كذا في السراج الوهاج \* ولو أن رجلا أمسك رجلا حتى قتله رجل قتل الذى ولى القتل وحبس الممسك في السجن وعوقب كذا في الظهيرية \* ومن أمسك رجلا حتى جاء آخر وأخذ دراهمه فضمن الدراهم على الآخر عندنا لأعلى المسك كذا في المحيط \* رجل جلس على ثوب انسان وهو لا يعلم به فقام صاحب الثوب فأنشق ثوبه من جلوسه فانه يضمن نصف الثوب كذا في خزائن المفتين \* رجل دخل على رجل فأذن له في الجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا يجنبها فأرورة وفيها دهن لا يعلم فأنذرت وذهب الدهن ضمن الجالس الدهن وما تحرق من الوسادة وفسد ولو كانت القارورة تحت ملاء قد غطاها فاذا ن بالجلوس عليها فلا ضمان على الجالس وان أذن له بالجلوس على سطح فأنخسف به فوقع على مملوك الاذن ضمن قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قال بعض مشايخنا لا ضمان على الجالس في الوسادة كافي الملاءة قال هو أقرب إلى القياس وبه نأخذ كذا في الذخيرة \* وفي اجارات القدرى اذا دعا الرجل قوما إلى منزله فمشوا على بساطه أجلسوا على وسادته فحرق لم يضمنوا ولو وطوا آنية وثوبا لا يسط مثله ضمنوا ولو قلوبا واناء بأيديهم فأنكسر لم يضمنوا ولو كان متقلدا سيفه فحرق السيف والوسادة لم يضمن كذا في المحيط \* وفي متفرقات الفقيه أبي جعفر فممن حضره ضيف فأمر الضيف أن يجلس على وسادة فجلس فاذا تحت الوسادة صبي صغير اصحاب الدار فأتى به عوده فان الضيف يضمن دية ولو كان تحت الوسادة مملوك صغير اصحاب الدار لا يضمن وكذلك اذا كان تحت الوسادة اناس من زجاج لغيره فالحواب فيه كالحواب في الصبي كذا في الذخيرة \* فصدغ غيره وهو نائم فسال منه الدم حتى مات فعليه القصاص كذا في القنية \* في المتقى رجل قال قتل فلانا ولم يسم عدوا ولا خطأ قال أسقسن أن أجعل دية في ماله كذا في الذخيرة \* في الفتاوى عن خلف قال سألت أبا عبد الله عن ضرب

مثل الارض في الفاسدة يجب أجر مثل البقر والمراد من لزوم أجر مثل الارض والبقر أن يجب أجر مثل الارض مكروية آخر أما البقر فلا يجوز أن يستحق بعقد المزارعة وأجر المثل بالغاما بلغ وقال الثاني رحمه الله تعالى لا يراد على المشروط والامام رحمه الله تعالى





خذنا عن اتلاف بذره فاندفع المعاملة له - ثم لزوم الاتلاف فيه بخلاف حال العذر كرض العامل أو كونه سارقا يخاف على الحاصل منه أو يلحق صاحب الشجر دين فادح (٩٠) اضطر الى أدائه من غنمه وترك السفر ليس يضر رطاهر وبالقائه البذر لزمت المزارعة من

الجانين \* والمزارعة على سبعة أوجه الأول أن يكون الارض من أحدهما والباقي من الآخر أو يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر أو الارض والبذر من أحدهما والبقر والمعمل مع آلات من آخر والكل جائز لانه اما استئجار الارض أو استئجار العامل ليعمل بالآلات صاحب الارض أو استئجار العامل ليعمل بالآلات نفسه والرابع أن يكون البذر من العامل والبقر لصاحب الارض وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن الثاني رحمه الله تعالى أنه يجوز والفقوى على ظاهر الرواية لعدم التجانس بين نفع البقر والارض فلا يكون تبعا فصار كما لو كانت البقرة من أحدهما فقط واستئجار البقر على بعض الخراج فاسد انما من البقر من واحد والباقي من آخر وانه فاسد كزناه السادس البذر والبقر من واحد والباقي من آخر فاسد وعلى هذا لو أخذ رجلان أرض وجعل على أن يكون البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر لا يصح فلو ذهب الزرع لا يضمن صاحب البقر البذر فكل ما لا يجوز

ولا يبيح أن يجرحه بخشب عظيم فيموت لا يجب القصاص كذا في خزانة المفتين \* صبي عاقل أشلى كلبا على غنم آخر فنقرت وذهبت ولا يدري أين ذهبت لم يضمن كذا في القنية \* رجلان مذاشجرة فوقع عليها مائتا فاعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولو مات أحدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية كذا في فتاوى قاضيان \* دخلت دابة زرع غيره فتسده فلو دخل ليضر جها يفسده أيضا لكن أقل من الدابة يجب عليه إخراجها ويضمن ما تلف ولو كانت دابة غيره لا يجب عليه ولو أخرجها فهلكت لا يضمن رأى جاره بأكل حنطة غيره فلم ينع عنه حتى أكلها ففيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه يضمن كذا في القنية \* رجل بعث غلاما لا انسان في حاجة له بغير إذن سيده ثم ان الغلام رأى صبيانا يلعبون فأنهى اليهم وارتي فوق بيت فوقع منه فالضمان على المرسل لانه باستعمال العبد صار غاصبا كذا في خزانة المفتين \* ولو ضرب أنبي رجل فانتفعت احدهما أو كلاهما ففيه حكومة عدل كذا في القنية \* وفي الجامع الاصغر غضب مريطا وشذ فيه دوابه فأخرجها مالك المربط صار ضامنا وفي العمون قال أبو حنيفة فجره الله تعالى إذا استملك رجل جمار غيره أو بغله بقطع يده أو بذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وسلمه اليه وان شاع حسبه ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى كذا في الفصول العمدية \* والله سبحانه أعلم

### كتاب الوصايا وفيه عشرة أبواب

#### الباب الأول في تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن تجوز له الوصية ومن لا تجوز وما يكون رجوعا عنها

الا بصافي الشرع تملك مضاف الى ما بعد الموت يعني بطريق التبرع سواء كان عيناً أو منفعة كذا في التبيين \* أماركنه اقلوله أوصيت بكذا الفلان وأوصيت الى فلان كذا في محيط السرخسي \* والوصية مستحبة هذا اذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى وان كان عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة والصيام أو الحج أو الصلاة التي فرط فيها فهي واجبة كذا في التبيين \* ويشترط في الوصية القبول صريحا أو دالة وذلك بأن يموت الموصي له قبل الرد والقبول فيكون موته قبولا فترثه كذا في الوجيز لا كوردري \* قبول الوصية انما يكون بعد الموت فان قبلها في حال حياة الموصي أو ردّها فلا باطل وله القبول بعد الموت كذا في السراجية \* القبول بالفعل كنفذ وصية أو شراء شيء لورثته أو قضاء دين كقبوله بالقول كذا في محيط السرخسي \* وشرطها كون الموصي أهلا للتملك والموصي به بعد الموت مالا قابلا للتملك وحكمها أن يملك الموصي له ملكا جديدا كملك بالهبة كذا في الكفاية \* ويستحب أن يوصي الانسان بدون الثلث سواء كانت الورثة أغنياء أو فقراء كذا في الهداية \* والافضل لمن له مال قليل أن لا يوصي اذا كانت له ورثة والافضل لمن له مال كثير أن لا يتجاوز عن الثلث فيما لامعصية فيه كذا في خزانة المفتين \* والموصي به يملك بالقبول فان قبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي ثبت الملك له في الموصي به قبضه أو لم يقبضه وان رد الموصي له الوصية بطلت برده عندنا كذا في الكفاية \* ثم تصح الوصية لاجنبي من غير اجازة الورثة كذا في التبيين \* ولا تجوز بما زاد على الثلث الا أن يجيزه الورثة بعد موته وهم كبار ولا معتبر باجازتهم في حال حياته كذا في الهداية \* ولو أوصى بجميع ماله وليس له وارث نفذت الوصية ولا يحتاج الى اجازة بيت المال كذا في خزانة المفتين \* ولا تجوز الوصية للوارث الا أن يجيزها الورثة ولو أوصى لوارثه ولا جنبي صح في حصه الاجنبي ويتوقف في حصه الوارث على اجازة الورثة ان أجازوا واجازوا لم يجز وباطل ولا تعتبر اجازتهم في حياة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* ويعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية حتى لو أوصى لاختيه وهو وارث ثم ولد

إذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين \* رجل قال لعامل اعمل في ارضي ببدري بنفسك وعبيدك واجرائك فما يخرج فكلها لي جاز فيجعل العامل معنار الرب الارض ولو على أن الكل لك جاز ويجعل معنار الارض مقرضه البذر \* دفع بذر الى صاحب

الارض على أن يزرع فيها والخارج بينهما نصفان لا يصح لما مر والخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل الارض وعمله أخرجه الارض  
أما فان قال فيه على أن الخارج لصاحب البذر جازو يكون معيار الارض ولو على أن الخارج (٩١) لربها جازو والبذر قرض عليه \*

قال لا يخرج زرعى في  
أرضك على أن الخارج لك  
لا يصح والخارج لمن له البذر  
وعليه أجر مثل الارض  
والعامل لانه قال زرعى  
لبي البذر على ملكه ولو  
قال زرعه في أرضك  
لنفسك على أن الخارج لى  
ليصح والخارج لصاحب  
الارض وعليه مثل البذر  
لصاحبه لانه لما قال له  
ازرعه لنفسك صاروا بها  
البذر منه \* دفع اليه أرضا  
ليزرعها يذرعه بقره وويل  
معه هذا الاجنبى على أن  
الخارج بينهم أثلاثا لم يجز  
بينهما وبين الاجنبى ويجوز  
بينهما ما وثق الخارج لرب  
الارض والثلاث للعامل  
وعلى العامل أجر مثل عمل  
الاجنبى ولو كان البذر من  
قبل رب الارض جاز بين  
الكل ولو قال زرعى أرضى  
يذكر على أن الخارج كله  
لك فهذا الشرط جائز  
ويكون صاحب الارض  
معيار الارض ولو قال زرعى  
في أرضى كرامن طعامك على  
أن الخارج لى لم يجز والخارج  
لصاحب البذر وعليه أجر  
مثل الارض طعن عيسى  
رحمه الله تعالى وقال ينبغي  
أن يكون لصاحب الارض  
ويجعل العامل مقرضه  
معينا بنفسه والجواب أن  
الانسان يعمل لنفسه ولا يقع

له ابن صحت الوصية للاخ ولو أوصى لآخيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية للاخ كذا في  
التبيين \* وكل ما جاز باجزة الوارث فانه يملكه المجاز له من قبل الموصى عندنا حتى يتم بغير قبض ولا يمنع  
الشيوع صحة الاجازة وليس للوارث أن يرجع فيه كذا في الكافي \* ولو كان المجزى مريضاً وهو بالغ ان برأ  
من ذلك المرض صحت اجازته وان مات في ذلك المرض فان اجازته بمنزلة ابتداء الوصية حتى ان الموصى له  
لو كان وارثاً لا يجوز إلا أن يجيزه ورثة المريض ولو كان أجنبياً يجوز ويعتبر ذلك من الثلث كذا في المحيط \* ولو  
أجاز البعض ورد البعض يجوز على المجزى بقدر حصته وبطل في حق غيره كذا في الكافي \* وفي كل موضع  
يحتاج الى الاجازة لا يجوز اذا كان المجزى من أهل الاجازة فهو اذا أجازه وهو بالغ عاقل صحيح كذا في خزائن  
المفتين \* واذا أوصى لمكاتب ووارثه أو لمكاتب عبده فهو باطل كذا في المبسوط \* ولا تجوز للقاتل  
عامداً كان أو خاطئاً بعد أن كان مباشراً كذا في الهداية \* سواء أوصى له قبل الجراحة أو بعدها فان  
أجازت الورثة الوصية للقاتل جازت في قول أبي حنيفة ومحمد ورجحهما الله تعالى كذا في المبسوط \* ولو كان  
القاتل صبياً أو مجنوناً جازت له الوصية وان لم تجز الورثة ولو أوصى لقاتله وليس له وارث سوى القاتل جازت  
الوصية في قول أبي حنيفة ومحمد ورجحهما الله تعالى ولو أوصى لمكاتب قاتله أو لمذبر قاتله أو لأم ولد قاتله  
لا تجوز إلا باجزة الورثة كذا في فتاوى قاضيان \* اذا ضربت المرأة الرجل بمحديدة أو بغير محديدة  
فأوصى لها ثم تزوجها فلا ميراث لها ولا وصية وانما لها مقدار صدق مثلها من المسمى وما زاد على ذلك فهو  
في معنى الوصية فيبطل بالقتل ولو اشترت عترة في قتل رجل أحدهم عبده وأوصى لبعضهم بعد الخيانة  
وأعتق عبده فالوصية باطلة إلا أن العتق بعد ما نفذ لا يمكن رفعه فيكون الردي يجب السعاية عليه في قيمته  
والعفو عن القاتل في دم العمد جائز ولو كان خطأ فعفا عنه كان هذا منه وصية اعاقبته فيجوز من الثلث واذا  
أوصى لبعده بثلاث ماله صحت الوصية فان قتله العبد فوصيته باطلة غير أنه يعتق ويسعى في قيمته وعلى هذا  
المذبر اذا قتل مولاه عمداً أو خطأ فعليه أن يسعى في قيمته لرد الوصية وعليه في العمد القصاص ولو أوصى  
لرجل بوصية فقامت البينة عليه أنه قاتل وصدقه بذلك بعض الورثة وكذبهم بعضهم فانه يبرأ من حصة  
الذين كذبوا من الدية ويجوز وصيته في حصتهم من الثلث ويلزمه حصة الذين صدقوا من الدية ويبطل  
وصيته من الدية في حصتهم من الثلث واذا أوصى الرجل لرجلين بوصية وأقام كل واحد من ورثته البينة  
على أحد الموصى لهما أنه قتل صاحبهما خطأ كان على كل واحد منهما حصة آلاف للذى أقام عليه البينة  
ولا وصية له في حصة الذى أقام عليه البينة بالقتل وتجوز له الوصية في حصة الآخر بالحساب واذا أوصى  
الرجل لرجلين لكل واحد منهما بالثلث وأوصى لآخر بعبء فشهد الموصى لهما بالثلث على الموصى  
له بالعبء أنه قاتل فشهادتهم باطلة وكذلك لو شهدا على وارث أو على أجنبي أنه قتل خطأ واذا أعتق الرجل  
في مرضه صبياً صغيراً لآماله غيره ثم قتل الصبي مولاه عمداً فعليه أن يسعى في قيمتين يرفع له من ذلك الثلث  
وصيته ويسعى فيما بقي ولو كان كبيراً فقتل مولاه خطأ سعى في قيمتين للورثة ولا وصية له وهذا كله قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى فأما عندهما عليه السعاية في قيمته لرد الوصية والدية على العاقل كذا في المبسوط \*  
ولو أوصى لابن ووارثه جازو كذا لو أوصى لمكاتب نفسه أو لمذبر نفسه جاز الكل استحساناً وتجوز الوصية لو ألد  
قاتله وان علوا وكذلك لو ألد قاتله وان سفل لمكاتب هو لا موعيدهم ومذبرهم كذا في فتاوى قاضيان \*  
واذا أوصى لمثل رجل أن ينفق عليه كل شهر عشرة قال أبو حنيفة وأبو يوسف ورجحهما الله تعالى تكون  
الوصية للعبد ويؤدمعه حيثما دار يسع أو عتق وان صالح مولاه عن ذلك وأجاز العبد جاز وان عتق العبد  
ثم أجاز فاجازته باطلة ولو أوصى لفرس فلا ينفق عليه كل شهر عشرة فالوصية لصاحب الفرس فلو نفق  
أو باعه بطلت الوصية كذا في الظهيرية \* ويجوز أن يوصى المسلم للذمي وبالعكس كذا في الكافي \* ولا تصح

لغيره الا بجهله ولم يوجد ولو قال زرعى في أرضى كرامن طعامك على أن الخارج بينهما نصفين جاز على ما قال والبذر قرض على صاحب  
الارض أخرجه الارض شيئاً أم لا ولو شرط دفع صاحب البذر بمن الخارج لم يجز أيهما كان صاحب البذر ولو شرط أن يدفع صاحب  
البذر عشر الخارج والباقي أنصافاً جاز وكذا لو شرط عشر الخارج للعامل والباقي أنصافاً ولو شرط دفع خراج الوظيفة لم يجز وان شرط

دفع الغسر أو نواحي القامحة والباقي أنصافا جاز (فروع آخر) شرط في المزارعة على المزارع أو رب الأرض ما ليس من أعمال المزارعة فسدت وما ينبت وما ينبت (٩٢) الخارج أو يزيد في جودة الخارج فهو من عمل المزارعة وما لا ينبت ولا ينبت ولا يزيد في الخارج

فليس من أعمالها فإذا شرط على المزارع أو ربها الحصاد أو الدباس فسدت من أيهما كان البذر في ظاهر الرواية وفي النوازل جاز على قول الإمام الثاني رحمه الله تعالى \* وعنه إذا شرط على المزارع أن يحصده ويجمعه جاز ولو على رب الإجماع وابن سله ونصير أجازاه لولا على المزارع ولا أعرف أحدا من أئمة زمانهم ما خالفهما فيه قال الفقيه وبه نأخذ وعلى قول الثاني استقر الفتوى بين أئمة خوارزم في المعاملة بفساد هذا الشرط ونص في نوادر ابن رستم رحمه الله تعالى أن المأخوذ قول الإمام الثاني لا قول غيره في هذه \* والتسقية والحمل إلى بيت رب الأرض كشرط الحصاد ويجوز مشايخ بلخ ولو شرط كرى الأنهار أو صلاح المسناة على ربحها جاز من أيهما كان البذر وإن على المزارع فسدت من أيهما كان البذر والخارج كله للمزارع إن البذر منه وإن شرط كراهما على المزارع جاز من أيهما كان البذر وإن على ربحها البذر من المزارع لا لاشتراط بعض الحمل على ربحها وأنه يمنع التخليص وهي شرط صحة التسليم والتسليم شرط صحة المزارعة فنصار كشرط الحصاد على رب الأرض وإن البذر

الوصية لم يجر في غير مستأمن من ذمتي كذا في البدائع \* ولو أوصى مسلم لحربي والحربي في دار الحرب لا تجوز هذه الوصية وإن أجازت الورثة فإن خرج الحربي الموصى له إلى دار الإسلام بأمان وأراد أخذ وصيته لم يكن له من ذلك شيء وإن أجازت الورثة هذا إذا كان الموصى في دار الإسلام والموصى له حربي في دار الحرب \* وأما إذا كان الموصى في دار الحرب أيضا فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه كذا في المحيط \* وإذا أوصى للحربي المستأمن في دار الإسلام ذكر أن الوصية تجوز من الثلث من غير إجازة الورثة وفيما زاد على الثلث يحتاج إلى إجازة الورثة وكذا الوصية له أو نص ذق عليه بصدقة التطوع هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في التارخانية \* ولا تجوز وصية المسلم للمرتد كذا في فتاوى قاضيان \* ومن أوصى وعليه دين يحيط بماله لم تجز الوصية إلا أن يبرئه الغرماء كذا في الهداية \* ولا تصح الوصية إلا بمن يصح تبرعه فلا تصح من المجنون والمكاتب والمأذون وكذا لو أوصى المجنون ثم مات بعد الإفاقة لعدم الأهلية حالة المباشرة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا تصح وصية المكاتب وإن ترك وفاء كذا في الهداية \* وصية المكاتب ثلاثة أقسام قسم باطل بالإجماع وهو الوصية بعين من أعيان ماله وقسم يجوز بالإجماع وهو ما إذا أضاف الوصية إلى ما يملكه بعد العتق بأن قال إذا عتقت فلنك مالى وصية لفلان حتى لو عتق قبل الموت بأدبيل الكتابة أو غيره ثم مات كان للوصي له ثلث ماله وقسم يختلف فيه وهو ما إذا قال أوصيت بثلث مالى لفلان ثم عتق فالوصية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جائزة كذا في التبيين \* ولا تجوز وصية الصبي عندنا إذا لم يكن مرافقا وكذا إذا كان مرافقا كذا في فتاوى قاضيان \* وسواء كان الصبي مأذونا في التجارة أو محجورا كذا في البدائع \* سواء مات قبل الإدراك أو بعد الإدراك كذا في الكافي \* وكذا لو قال إن أدركت فتأني لفلان وصية لا تصح لعدم الأهلية فلا يمكن تقييها ولا تعليقها \* وأما العبد والمكاتب إذا أضافاها إلى ما يبعده عنهما تصح كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا تصح وصية الهازل والمكره والخاطي \* كذا في البدائع \* وصية الحر العاقل رجلان أو امرأة جائزة ولا تجوز وصية الصبي المحجور الذي بلغ غير رشيد قياسا وتجوز استحسانا \* ووصية ابن السبيل الذي هو غائب عن ماله جائزة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أوصى الصبي أو المكاتب ثم بلغ أو عتق وأجاز تصح بطريق الابتداء وتجوز الوصية للعمل وبالحمل إن ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية ومن أوصى بأمة الاحلها صحت الوصية والاستثناء كذا في الكافي \* وإذا أوصى الرجل لمال في بطن امرأة ثم وضعت بعد موته وبعد الوصية بشهر ولد ميتا فلا وصية له وإن ولدت حيا ثم ماتت فالوصية جائزة من الثلث وتكون ميراثا بين ورثته وإن ولدت اثنين أحدهما صبي والآخريته فالوصية للصبي منهما وإن ولدتهم ما حين ثم مات أحدهما فإن الوصية لهما نصفان وحصة الذي مات منهما ميراث لورثته كذا في الميراث وإذا أوصى فقال إن كان في بطن فلانة جارية فلها وصية بالف درهم وإن كان في بطنها غلام فلها وصية ألفي درهم فولدت جارية ستة أشهر أو مولا ولدت غلاما بعد ذلك بيومين أو ثلاثة فالوصية بهما جميعا من الثلث فرق بين هذا وبين ما إذا قال إن كان الذي في بطنك غلاما فلها ألفان وإن كان جارية فلها ألف فولدت غلاما وجارية في بطن واحد لأقل من ستة أشهر من يوم يموت لم يكن لواحد منهما شيء من الوصية ثم في المسئلة الأولى إذا ولدت غلامين وجاريتين لأقل من ستة أشهر فالورثة يعطون أي الغلامين وأية الجاريتين شأوا كذا في المحيط \* ويصح للموصى الرجوع عن الوصية ثم الرجوع قد ثبت صريحا وقد ثبت دلالة فالقول بأن يقول رجعت أو نحوها والثاني بأن يفعل فعلا يدل على الرجوع ثم كل فعل لوفعه الإنسان في ملك الغير يقطع به حق المالك فإذا فعله الموصى كان رجوعا وكذا كل فعل يوجب زيادة في الموصى به ولا يمكن تسليمها إلا بفاهو رجوع إذا فعله وكذا كل تصرف أو جبر زوال ملك الموصى فهو رجوع إذا ثبت هذا فنقول إذا أوصى بشئ ثم

من ربحها لم يبين للكراب وقت فسدت لجهالة وقتها لان التسليم بعده يقع وإن بين وقتها جاز لان المزارع يقبلها

مكرو بقوا المزارعة تقع من ذلك الوقت المعلوم وعمل رب الأرض من قبله فلم يكن شرط عمله في المزارعة فاندفع مال البذر من المزارع الجبر إلى التسليم من وقت العقد يقع شرط عمله بعده في حال الشركة فلا يجوز وفي الجملة الصغير بشرط التنبيه والكرى على المستأجر ففسد

قبل شرط التثنية انما يفسدان كان الزرع يخرج منها بالكراب مرءا مالوم يخرج الاجرتين فلا ولو شرط كرى الجدول اختلافه فيه وان شرط  
 القاء السريقين على المزارع فسدت من أيهما كان البذر والخارج كله للزارع ان البذر منه وعليه (٩٣) أجر مثل الارض ولا يغرم ربهانها  
 للزارع من قيمة السريقين المطروحة فيها وان البذر من ربهانها فإلّا خارج له وعليه أجر مثل عمل العامل وقيمة السريقين وان شرط السريقين على رب الارض ان البذر من المزارع فسدت والخارج للزارع وعليه أجر مثل الارض وقيمة السريقين وان من ربهانها البذر جازت وان شرط القاء السريقين فيها لم يذكر وقال عبد الواحد ان على المزارع جازت من أيهما كان البذر وان على ربهان البذر من العامل لا كشرط الحصاد على ربهان الكراب على ربهان البذر من المزارع وان البذر من رب الارض يجوز وان شرط ان يسرقها أحدهما جازت على أيهما شرط والبذر من أيهما كان وفي فتاوى النسفي شرط القاء السريقين في المزارعة والمعاملة مفسد وبلا شرط لا يلزم العامل \* والحيلة أن يستأجره على اصلاح المسناة وحفر الانهار والقاء السريقين بأجرة يسيرة غير مشروطة في العقد فان قلت كيف تصح هذه الاجارة وقد وقعت على العين وهو القاء السريقين والمكان المنقول عنه غير معلوم قلت المعقود عليه نقل السريقين وانه عمل لاعين والمكان المنقول عنه البلدة ونواحيها

قطعها وخاطه أو يقطن فغزله أو يغزل ففسخه أو يحد يد فأتخذها ناء فهو رجوع ولو أوصى بسويق فلتنه بسين أو بدار فبني فيها أو يقطن فغشابه أو يبطانة فبطن بها قباء أو بظهارة فظهر بها أو باطلت الوصية كذا في الكافي \* والوصية على أربعة أوجه في وجه يحتمل الفسخ من جهة القول والفعل جميعا وفي وجه يحتمل الفسخ من جهة القول دون الفعل وفي وجه يحتمل من جهة الفعل دون القول وفي وجه لا يحتمل بهما جميعا أما الاول فهو الوصية بالعين لرجل فسخها من جهة القول أن يقول فسخت الوصية أو رجعت ومن جهة الفعل أن يبيعه أو يعتقه أو يخرجها عن ملكه بوجه من الوجوه والذي لا يمكن الفسخ بهما هو التدبير المطلق والذي يجوز بالقول دون الفعل الوصية بثلاث ماله أو بربعه أو بجمع عنه يجوز ولو أخرجه عن ملكه لا سطل الوصية وتنفذ من ثلث الباقي والذي يجوز من جهة الفعل دون القول هو التدبير المقيد لورجع بالفعل يصح بأن يبيعه ولا يصح بالقول كذا في خزائنة المفتين \* وإذا أوصى بتبرقة ثم صاغ منه قلبا أو خاتما أو ما أشبه ذلك كان رجوعا وهذا الجواب عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ظاهر فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن لا يكون رجوعا وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو باع العين الموصى بها ثم اشتراها أو وهبها ثم رجع فيها باطلت الوصية وذبح الشاة الموصى بها رجوع وغسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعا ومن يحد الوصية لم يكن بمجوده رجوعا كذا في الجامع الكبير وذكر في المبسوط أنه رجوع قيل ما ذكر في الجامع محمول على أن المحود كان عند غيبة الموصى له وهذا لا يكون رجوعا على الروايات كلها وما ذكر في المبسوط محمول على أن المحود كان عند حضرة الموصى له وعند حضرة يكون رجوعا وقيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قول محمد رحمه الله تعالى وما ذكر في المبسوط قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الاصح ولو قال كل وصية أو وصيت بهم الفلان فهي حرام أو وبال يمكن رجوعا بخلاف ما لو قال فهي باطلة كذا في الكافي \* ولو أوصى لرجل بشئ فقبل له انك تبرا فأخبر الوصية فقال آخرتها لا يكون رجوعا ولو قيل له انك تبرا فقال تركتها كان رجوعا كذا في خزائنة المفتين \* ولو قال العبد الذي أوصيت به لفلان فهو لفلان فهو رجوع وكذا لو قال فهو لفلان وارثي فهو رجوع عن الوصية الاولى وتكون وصية للوارث ثم الورثة بالخيار ان شاءوا أجازوا وان شاءوا ردوا ولو كان فلان الاخر ميتا حين أوصى فالوصية الاولى على حالها ولو كان فلان حين قال ذلك حيا ثم مات قبل موت الموصى فهو لورثة الموصى لبطلان الوصيتين كذا في الكافي \* ولو أوصى بعبد ثم رهنه يكون رجوعا ولو أجره أو كانت جارية فوطئها لا يكون رجوعا ولو كان أوصى بمحمدية ثم اتخذها سيفا أو درعا كان رجوعا ولو أوصى بعبد لفلان ثم كاتبه أو دبره أو أخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعا حتى لو عاد الى ملكه لا يكون وصية كذا في خزائنة المفتين \* ولو قال العبد الذي أوصيت به لفلان وقد أوصيت به لفلان آخر يكون بينهما نصفين وكذا لو قال وقد أوصيت بنصفه لفلان كان العبد بينهما ولو أوصى بثلاثة لفلان ثم قال الثلث الذي أوصيت به لفلان قد أوصيت بنصفه لفلان آخر أو قال فقد أوصيت بنصفه لفلان لا يكون رجوعا بنصفه عن الاول ويكون الثلث بينهما نصفين ولو قال الثلث الذي أوصيت به لفلان وقد أوصيت بنصفه لفلان آخر كان للآخر ثلث الثلث ولو أوصى بشئ لرجل ثم قال ما أوصيت به لفلان فقد أوصيت بنصفه لفلان آخر يصير بينهما فيكون رجوعا عن نصفه ولو أوصى للانسان بجارية ثم استولدها يكون رجوعا وكذا لو أوصى بنخلة فطعنها أو أوصى بدقيق فخبز به يكون رجوعا ولو قيل لرجل أوصيت بعبدك فلان لفلان فقال لا بل أوصيت له بأمتي فلانة يكون رجوعا عن الوصية بالعبد ولو أوصى بدار فخصها أو هدمها لا يكون رجوعا وان طينها يكون رجوعا اذا كان كثيرا ولو أوصى بأرض ثم زرع فيها رطبة لا يكون رجوعا وان غرس الكرم أو الشجرة كان رجوعا كذا في فتاوى قاضيان \* وان أوصى بما في فخيله من

من أيهما كان البذر وعلى رب الأرض ان البذر من المزارع لا يجوز وان من رب الأرض جاز هذا كله في الشرط النافع لاحدهما وان شرطا لا ينفع كالشرط ان لا يسقى أحدهما (٩٤) حصته لا يفسد المزارعة وفيما اذا كان شرطا ففسدا ولو ابطالاه ان الشرط في صلب العقد لا ينقلب جائزا وان لم يكن في الصاب بان كان الفساد بحكم جهالة يعود جائزا وان شرطا بعض العمل على المزارع أو على نفسه ان البذر من رب ما فعلى ثلاثة أوجه اما ان شرط بعض أعمال المزارعة على المزارع وسكت عن ذكر الباقي أو على رب الأرض وسكت عن الباقي أو البعض على المزارع والبعض على ربها ان شرط البعض على المزارع وسكت عن الباقي بان شرط عليه أن يكرها أو يزورها وسكت عن ذكر السقي فهذا على وجه بان كان لا يخرج بالسقي أو يخرج شيئا لا يرغب فيه فاللزعة فاسدة في هذين الوجهين وكذلك ان يخرج لكنه يبس بدون السقي وان كان بحيث يخرج شيئا مرغوبا ولا يبس بان كان بلدا كثيرا المطر فاللزعة جائزة وكذا اذا كان السقي بحال يزيد الجودة أو بحال لا يدرى أن السقي هل يؤثر في جودة الخارج وان شرط رب الأرض بعض العمل على نفسه كالسقي مثلا وتركه ذكر الباقي فعلى ما ذكرنا من الوجه ان علم يقينان السقي لا يؤثر في الخارج فاللزعة جائزة والانفاضة ولو شرط بعض العمل على ربها والبعض على العامل

الكفري فصار بسرا قبل موت الموصي أو أوصى بالسرا فصار رطبا قبل موته أو أوصى بعنب فصار زيبيا أو بسنبل فصار برا أو بفضة فصار خاتما أو ببضة فصارت فرخا قبل موته بطات الوصية لانه صار شيئا آخر وان تغير بعد موته نفذت الوصية ولو أوصى بسرا فصار بعضه رطبا بطلت الوصية فيما صار رطبا وبقيت فيما كان بسرا اعتبارا للبعض بالكل ولو أوصى برطب فصار رطبا قبل موته أو يحمل فصار كبشا لا تبطل الوصية استحسانا كذا في الكافي \* ولو أوصى بألف درهم من مال رجل أو بعبد أو بشيء فأجاز ذلك الرجل قبل موته أو بعد موته فله أن يرجع عنه مما لم يدفعه الى الموصي له فاذا دفعه اليه جاز لان وصيته من مال غيره بمنزلة الهبة كأنه وهب مال غيره فلا يصح الابطال بالتسليم والقبض كذا في المبسوط \* والله أعلم

الباب الثاني في بيان الالفاظ التي تكون وصية والتي لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز

رجل قال لغيره أنت وكيلي بعد موتي يكون وصيا ولو قال أنت وصي في حياتي يكون وكيل لا كذا في الظهيرية \* ولو قال لرجل لك أجرة مائة درهم على أن تكون وصي الشرط باطل والمائة وصية له جائزة وهو وصي على المختار كذا في خزائن المفتين \* روى ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى اذا قال الرجل اشهدوا أني قد أوصيت لفلان بألف درهم وأوصيت أن لفلان في مالي ألف درهم فالألف الأولى وصية والأخرى اقرار وفي الأصل اذا قال في وصية ثلث داري لفلان فاني أجيز ذلك يكون وصية ولو قال لفلان سدس في داري فانه يكون اقرارا وعلى هذا اذا قال لفلان ألف درهم من مالي كان وصية استحسانا اذا كان في ذكر وصية واذا قال في مالي كان اقرارا واذا قال لعبدي هذا لفلان وداري هذه لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكر وصية ولا قال بعد موتي كان هبة قياسا واستحسانا فان قبضها في حال حياته صح وان لم يقبضها حتى مات فهو باطل وان ذكرها في خلال الوصية ذكر الشيخ الامام العالم الزاهد أحمد الطواويسي رحمه الله تعالى في شرح وما بالاصل القياس أن يكون هذا وصية وفي الاستحسان لا يكون وصية كذا في المحيط \* رجل قال لا تخرفي مرضه بالفارسية (١) (تيمار دار فرزندان مراستين من) فقد جعله وصيا في تركته وكذلك قال تعهدهم وقم بأمرهم وما يجري مجراه ولو قال المريض لرجل ٢ (غم كار من وان فرزندان من بعد از وفات من بخور) أو قال (فرزندان مرا ضايح ممان) قال بصبر وصيا كذا في الظهيرية \* قال لاختيه استأجر فلانا حتى يتفقد وصيتي صار الاخ وصيا اذا قبل كذا في خزائن المفتين \* واذا قال أوصيت أن يهب لفلان ثلث داري بعد موتي كان ذلك وصية ولا يشترط قبضه في حياة الموصي ولو قال ثلثي لفلان أو قال سدسي لفلان أو قال ربعي لفلان ثم مات قبل أن يقبض فالقياس أن يكون هذا باطلا وفي الاستحسان يكون وصية جائزة وتأويله اذا قال ذلك في خلال الوصايا روى محمد بن جهم الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* من يرض قال لرجل اقض ديوني صار وصيا كذا في خزائن المفتين \* رجل قال في مرضه أو في صحته ان حدث لي حدث فلفلان كذا فهذا وصية والحدث عندنا الموت وكذلك لو قال لفلان ألف درهم من ثلثي فهذا وصية وان لم يذكرها الموت ولو قال لفلان ألف درهم من مالي أو قال من نصف مالي أو قال من ربع مالي فهو باطل الا أن يكون عند ذكر الوصية فيكون وصية كذا في المحيط \* ولو أوصى رجل أن ما وجد مكتوبا من وصية والدي ولم أكن نفذتها فنفذوها وأقر بذلك على نفسه اقرارا في مرضه قالوا هذا وصية ان صدقه الورثة صح تصديقهم وان كذبوه كان ذلك من

من أيهما كان البذر وعلى رب الأرض ان البذر من المزارع لا يجوز وان من رب الأرض جاز هذا كله في الشرط النافع لاحدهما وان شرطا لا ينفع كالشرط ان لا يسقى أحدهما (٩٤) حصته لا يفسد المزارعة وفيما اذا كان شرطا ففسدا ولو ابطالاه ان الشرط في صلب العقد لا ينقلب جائزا وان لم يكن في الصاب بان كان الفساد بحكم جهالة يعود جائزا وان شرطا بعض العمل على المزارع أو على نفسه ان البذر من رب ما فعلى ثلاثة أوجه اما ان شرط بعض أعمال المزارعة على المزارع وسكت عن ذكر الباقي أو على رب الأرض وسكت عن الباقي أو البعض على المزارع والبعض على ربها ان شرط البعض على المزارع وسكت عن الباقي بان شرط عليه أن يكرها أو يزورها وسكت عن ذكر السقي فهذا على وجه بان كان لا يخرج بالسقي أو يخرج شيئا لا يرغب فيه فاللزعة فاسدة في هذين الوجهين وكذلك ان يخرج لكنه يبس بدون السقي وان كان بحيث يخرج شيئا مرغوبا ولا يبس بان كان بلدا كثيرا المطر فاللزعة جائزة وكذا اذا كان السقي بحال يزيد الجودة أو بحال لا يدرى أن السقي هل يؤثر في جودة الخارج وان شرط رب الأرض بعض العمل على نفسه كالسقي مثلا وتركه ذكر الباقي فعلى ما ذكرنا من الوجه ان علم يقينان السقي لا يؤثر في الخارج فاللزعة جائزة والانفاضة ولو شرط بعض العمل على ربها والبعض على العامل

(١) قمه صالح وألادي بعدي (٢) اهتم بأمرى وأمر أولادي من بعد وفاتي أو قال لا تترك أولادي ضائعين

والبذر من المزارع فهذا مالو كان من رب الأرض سواء في نوع آخر شرط الشركة في الحب والثلث جاز وان التين لاحدهما الثلث والحب لا تخلا وكذا ان شرط الحب لاحدهما بعينه والتين لا تخلفان شرطا الحب بينهما والتين لا تخلفان لرب الأرض جاز وان لا تخلفدت



وعن الثاني أنه لا يجوز في الوجهين وان شرط الحب بينهما وسكان التبن جاز في ظاهر الرواية والتبن لصاحب البذر وعن الثاني واليه مرجع محمدان المزارعة لا تجوز وعن مشايخ بلخ أن التبن بينهما وسكان الحب (٩٥) لا يجوز دفع أرضه على أن يغرس فيها أو يكون الأرض والغرس بينهما لا يصح والغرس رب الأرض وعليه قيمة الغرس وأجر مثل عمله وفي الأصل دفع أرضه مزارعة على أن يرزعاها بغرس فيها والغرس بينهما نصفان جاز ولو شرط أن الثمر بينهما نصفان جاز والثمر على الشرط والغرس للغرس ولو شرط أن يكون الاغراس لربها والثمر بينهما لا يصح لقطع الشركة لجواز أن لا يخرج الا الاغراس دفع أرضا وتخلل لزرها ويقوم على التخليل فهذه مزارعة فيها معاملة ان البذر من المزارع فسدت المزارعة لانه صفقة في صفقة وان من دهم جاز لانه اجارة وان كانت المتاملة معطوفة على المزارعة بان يقول أدفع اليك هذه الأرض مزارعة ترزعاها يذكرك وأدفع اليك ما فيها من الاشجار معاملة جازنا مطلقا \* له أرض أراد أن يأخذ من آخر بذرا ليرزعاها أنصافا فالخمسلة أن يشترى نصف البذر ويهبه البايع عنه ثم يقول ارزعاها علي أن الخارج بيننا أنصافا ومن أراد الشركة في المال يدفع اليه معاملة بالنصف أراد أن يشارك مع من له قوة حتى يسوق الماء الى مكان بعيد عن القرية يدفع اليه معاملة

الثالث كذا في الظهيرية \* ولو أن مريضا قال أخرجوا ألف درهم ولم يزد على هذا ومات قال الفقيه أبو بكران قال ذلك في الوصية جازو يصرف الى الفقراء ولو قيل لمريض أو وص بشي قال ثلث مالي ولم يزد على هذا قال الفقيه أبو بكران كان هذا على أثر السؤال يصرف ثلث ماله الى الفقراء وعن محمد بن سلمة أنه أطلق الجواب وقال يصرف ماله الى الفقراء ولم يفصل تفصيلا وعن محمد بن مقاتل رجل قال أوصي بأن يعطى للناس ألف درهم قال الوصية باطلة ولو قال تصدقوا بألف درهم فهو جائز ويصرف الى الفقراء مريض قال بالفارسية (١) (صد درهم از من بخش كنيد) قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هي باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء جميعا ولو قال (صد درهم از من روان كنيد) قال كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ رتبة القرية وقال القاضي الامام أبو الحسن علي بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى قوله (روان كنيد) ليس من لساننا فلا أعرف هذا كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال ان مت في سفري هذا فلان على ألف درهم دين فانها وصية من ثلثه كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بأن يحمل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك ويبنى هناك رباطا من ثلث ماله فقلت ولم يحمل الى ذلك الموضع قال أبو القاسم وصيته بالرابط جائزة ووصيته بالحل باطلة ولو حله الوصي ضمن ما اتفق في الحل اذا حله الوصي بغير اذن الورثة وان حل باذن الورثة لا يضمن وما ياتي في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال أبو نصر لا بأس به وهو كالمزيد في الكفن وبعضهم أنكروا ذلك ولو أوصى بعمارة قبره للترتين فهي باطلة ولو أوصى باتخاذ الطعام للآثم بعد وفاته وبطعم للذين يحضرون التعزية قال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويحمل للذين يطول مقامهم عنده والذي يجي من مكان بعيد يستوى فيه الاغنياء والفقراء ولا يجوز للذي لا يطول مسافته ولا مقامه فان فضل من الطعام شي كثير يضمن الوصي وان كان قليلا لا يضمن وعن الشيخ الامام أبي بكر الجعفي رحمه الله تعالى رجل أوصى بأن يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة أيام قالوا الوصية باطلة وعن أبي القاسم في حمل الطعام الى أهل المصيبة والا كل عندهم قال حمل الطعام في الابتداء غير مكر ولا يستغال أهل المصيبة بتجهيز الميت ونحوه فأما حمل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لان في اليوم الثالث تجتمع النائمات فاطعامه في ذلك اليوم يكون اعانة على العصية كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي واقعات الناطق اذا أوصى بأن يكفن بألف دينار أو بعشرة آلاف درهم فانه يكفن بكفن وسط ليس فيه سرف ولا تقير ولا تضيق وقال في موضع آخر يكفن بكفن المثل وكفن المثل أن ينظر الى ثيابه حال حياته لخروج الجمعة والعيدين أو الوليمة كذا في التتارخانية \* امرأة أوصت الى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي عليه قال امرها ونه في باب الكفن باطل كذا في محيط السرخسي \* أوصى بأن يدفن في داره فوصيته باطلة الا أن يوصى أن يجعل داره مقبرة للمسلمين وفي الفتاوى الخلاصة ولو أوصى أن يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين ولو أوصى بأن يصلى عليه فلان فقد ذكر في العمون أن الوصية باطلة وفي الفتاوى الخلاصة وهو لا يصح وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى بثلث ماله في أكناف موتى المسلمين أو في حفر مقابر المسلمين أو في سقاية المسلمين قال هذا باطل ولو أوصى بثانته في أكناف فقراء المسلمين أو حفر مقابرهم فهذا جائز ولو أوصى بأن يتخذ داره مقبرة فقلت وارثه يجوز دفنه فيها وفي فتاوى الفضل لو أوصى الرجل بأن يجعل داره خانة ينزل فيه الناس لا يصح وعليه الاعتدال بخلاف ما اذا أوصى بأن يتخذ سقاية ليس للوارث أن يشرب منها كذا في التتارخانية \* اذا أوصى أن يدفن في مسج كان اشتراء ويقل ويقدر جله فهذه وصية بمال ليس

(١) أعطوا عني مائة درهم

بالنصف على أن يسوق الماء اليه \* التقاط السنبلة بالثلث ونحوه من كوفتين نصف التبن في معنى فقير الطمان لا يجوز وجوز مشايخ بلخ وهو المأخوذ قال الامام السرخسي انه في معنى فقير الطمان فلا يجوز لكونه منصوبا عليه وان وجد العرف كافي الاسماء الستة اذا تعارف

الناس على خلاف النص الكيل والوزن لا يعتبر العرف وقال الفقيه عبد الرحمن الحارثي يجوز وانه ليس في معناه لانه غير منصوص عليه بخلاف فقير الطحان وعلى هذا (٩٦) حصاد الزرع بالنصف وكذا اذا استأجر حارثا يحمل عليه فقير اصاع منه فالأجرة فاسدة ولا يجوز

بالأجر اصاعا وفي الحسنة لا يجب أجرة المثل ولا شيء في فقير الطحان ذكره شمس الأئمة

### نوع آخر

تتأخر الزرع فدفع معه الأرض مزارعة بالنصف ليحفظ لا يجوز وفي الأجر اذا دفعها معاملة في هذه الحالة ان كانت الثمرة بحال لولم تحفظ تضيع الى وقت الادراك يجوز وان كان لا يحتاج فيه الى عمل سوى الحفظ والحفظ زيادة في الثمار وان بحال لولم تحفظ لا يذهب الثمر الى وقت الادراك لا يجوز \* ويجوز دفع شجرة الجوز معاملة لا تحتاج الى السقي والحفظ حتى لولم يحتمل لا يجوز طلب رب الأرض من العامل أن يزرعها مكروبة والبذر من العامل أو من رب الأرض والعامل يقول أزرعها بلا كراب ان الكراب مشروطا في صلح العقد يجبر العامل والان الأرض تخرج بلا كراب لكن بالكراب أجود لا يجبر وان لا يخرج الا بالكراب يجبر عليه وكذا لو أجرة المزارع السقي والزرع ينبت بالمطر لا يجبر ولا يجبر \* ولو قال ان تكرب فائلا ما وبدونه أربا ما وان بالتثنية فائصا أو قال ان حنطة فائلا ما وان سمسما فاربعا

بشروع قبطلت ويكفن كفن مثله ويدفن كما يدفن سائر الناس واذا أوصى بأن يطين قبره أو يوضع على قبره قبة فالوصية باطلة الا أن يكون في موضع يحتاج الى التطين لحرف سبع أو نحو سئل أبو القاسم عن دفع الى ابنته خمسين درهما في مرضه وقال ان مت أنا فاعمرى قبري وخمسة دراهم لك واشترى بالباقي حنطة وتصدق بها قال الحنفية لها لا تجوز وينظر الى القبر الذي أمر بممارته فان كان يحتاج الى العمارة للتحصين لا لزينة عمرت بقدر ذلك والباقي تصدق به على الفقراء وان كان أمر بممارته فضلت على الحاجة التي لا بد منها فوصيته باطلة واذا أوصى أن يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فهذه الوصية باطلة وقيل اذا كان القارئ معينا ينبغي أن تجوز الوصية له على وجه الصلة بدون الأجر وقيل لا تجوز وان كان القارئ معينا وهكذا قال أبو نصر وسئل أبو القاسم عن أوصى أن يحفر عشرة قبور قال ان عين مقبرة ليدفن فيها الموتى فالوصية جائزة وان كانت الوصية بالحفر لدفن أبناء السبيل والفقراء من غير أن يبين موضعا فالوصية باطلة وفي الواقعات عن محمد رحمه الله تعالى اذا أوصى بأن يحفر مائة قبراً استحسن ذلك في محلته ويكون على الكبير والصغير وبعض مشايخنا اختيار والافتوى أنه اذا لم يبين المقبرة لا يجوز واذا أوصى أن يدفن كسبه لم يجز أن تدفن الا أن يكون فيها شيء لا يفهمه أحد أو يكون فيها فسادا فينبغي أن يدفن كذا في المحيط ولو أوصى بثلاث ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراجهم ونحو ذلك قالوا وهذا دليل على أنه يجوز أن ينفق من وقف المسجد على قتادله وسراجهم وأن يشتري الزيت والنقط للقتاديل في رمضان ولو أوصى بعبده يخدم المسجد ويؤذن فيه جازي يكون كسبه لو ارث الموصى ولو أوصى بأن يغزى عنه في سبيل الله فانه يعطى نفقة الغزو ورجلا نفقة على نفسه في ذهابه ورجوعه وحال مقامه في الغزو ولا ينفق منه شئ على أهله فان فضل شئ ردد ذلك على الورثة وينبغي أن يغزى عنه من منزل الموصى وهي كالوصية بالخروج فان كان الذي يغزو عنه غنيا جاز ويجوز للموصى أن يغزو عنه وكذلك لابن الموصى ويجوز للسلم أن يوصى لفقراء التصاري لان الوصية لفقراءهم ليست بمعصية بخلاف بناء البيعة فان ذلك معصية ومن أمان على بنائها يكون انما ولو أوصى بأن ينفق ثلثه على المسجد جاز ويصرف على عمارة وسراجهم ولو أوصى بسراج المسجد لا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى يقول بسراج فيه ولو أوصى بأن يباع عبده ولم يسم المشتري لا يجوز الا أن يقول وتصدقوا بثمانه أو يقول يبعوه لسمعتي يحط الى الثلث عن المشتري وكذا لو قال يبعوا جاريتي عن يخذها أم ولد أو يذرها رجل قال عند موته لقوم كانوا عنده انظروا كل ما يجوز لي أن أوصى به فأعطوه الفقراء قال محمد رحمه الله تعالى تجوز هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما يجوز لي أن أوصى به جاز وهو الى الرثة أي شئ أعطوه جاز قليلا كان أو كثيرا بخلاف قوله كل ما يجوز لي فان ذلك يكون على الثلث ولو أوصى بعبده لرجل وعلى العبد دين فبات الموصى فقال غريم العبد لا أجيز الوصية لم يكن له ذلك ويكون الدين في ذمة العبد رجل أوصى بأرض فيها زرع بدون الزرع جاز ويترك الزرع فيها بأجر مثلها حتى يحصد الزرع كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال أوصيت بفرسي يغزى به عني في سبيل الله صحت الوصية ويغزى عنه يستوى فيه الغني والفقير فاذا رجع الغازي رد الفرس على الورثة فبعد فعونه أبا يغزى عنه كذا في المحيط \* ولو قال فرسي وسلاحي في سبيل الله تعالى فهذا على التامك يملك رجلا واحدا فقيرا وكذلك لو قال ثلث مالي في غزو أو قال في سبيل الله تعالى أو قال في السبيل فهذا على تملك الفقراء وأحب إلى أن يعطوا من يغزو رجلا جعل فرسه في الغزو وقال يعطى فقيرا في سبيل الله تعالى فاذا ملكه صنع به ما شاء فان قال جعلته حرسا في سبيل الله تعالى قال يحبس في الرباط يغزو عليه فان استغنى عنه بواجر الامام بقدر علفه وان لم يستأجره أحد باعه الامام ووقف ثمنه حتى اذا احتاجوا الى ظهره اشترى بثمنه فرسا يغزى عليه كذا في محيط السرخسي \*

جاز بكفي الحياطة الرومية والفارسية \* ولو قال حنطة أنصافا وان شعيرا فالحارح للعامل جاز لانه رد دين المزارعة والاعارة واذا وان قال في هذه المسئلة وما زرع من شعيرة فهو لي صح في الحنطة لاني الشعير ولوشروطها على أن الخارج من هذه الناحية له ومن ذا لشريكه

لا يصح كالوشرط الا احدى ما قفرا ناسمة من الخارج **نوع آخر** دفع أرضه لها هذا العام فزرعها في عام آخر بلا إذن دبرها ان عادة تلك الناحية أنهم يزرعون بالعقد على عامين أو يزيد فالخارج على الشرط الأول (٩٧) والافصاح البذر \* وفي التسخي

زرع أرض غيره بلا أمره  
ان العرف ثمة المناصفة  
فعلينا اذا كانت الارض  
معددة للزراعة بان كان  
المالك لا يزرع بنفسه  
ويدفعها من اربعة وان لم تكن  
معددة وزرع بلا إذن  
المالك قال نصيرضمن  
النقصان وقال ابن سلمة  
ان المالك لا يزرع بنفسه  
ويدفعها من اربعة ينظر بكم  
تستأجر قبل الزرع وبكم  
تستأجر بعده فيضمن  
ما بينهما وقيل ينظر بكم  
تشتري بعده وبكم تشتري  
قبله يضمن نقصان ما بينهما  
\* زرع بلا إذن فأدرك ثم  
رضى المالك طاب ولو قال  
لا أرضي ثم رضى طاب أيضا

واذا أوصى بمصاحف توقف في المسجد يقرأ فيها قال محمد رحمه الله تعالى الوصية جائزة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة كذا في المحيط \* واذا أوصى أن يجعل أرضه هذه مقبرة للمساكين أو أوصى أن يجعل خاناً للمارة فهي باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أوصى أن يجعل أرضه مسجدًا يجوز بلا خلاف واذا أوصى بثلاث ماله لله تعالى فالوصية باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى الوصية جائزة ويصرف الى وجوه البر ويقول محمد رحمه الله تعالى بقتي ويصرف الى الفقراء ولو أوصى بثلاث ماله في سبيل الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سبيل الله تعالى الغزو وقيل له والحج قال سبيل الله الغزو وقال محمد رحمه الله تعالى لو أعطى حاجباً قطعاً جاز وأحب الى أن يجعله في الغزو والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أوصى بثلاث ماله لأعمال البرز كرى فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أن كل ما ليس فيه عليك فهو من أعمال البر حتى يجوز صرفه الى عمارة المسجد وسراجه دون تزينه ولا يجوز الصرف الى بناء السجى ولم يفصل بين سجن القاضي وسجن السلطان كذا في المحيط \* وفي الفتاوى الخلاصة ولو أوصى بالثلث في وجوه الخير يصرف الى القنطرة أو بناء المسجد أو طلبة العلم كذا في التتارخانية \* ولو أوصى بثلاث ماله للرباط وفيه مقيمون ان كان هناك دلالة يعرف بها أنه أراد بهذه الوصية المقيمين صرف اليهم ولا يصرف الى العمارة وفي فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا أوصى بثلاث ماله لمصالح القرية فهو باطل وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا قال أوصيت بمائة درهم لمسجد كذا واقنطرة كذا نص محمد رحمه الله تعالى أنه جائز وهو لم يمت وأصلها حواشي أخذ ابن مقاتل وقال الحسن بن زياد اذا لم يسم مرتة ولا اصلاً حافاً للوصية باطلة وقدرى ذلك عن غيره واحد من أصحابنا وعليه الفتوى وفي العيون عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال ثلث مالى للكبسة جازو يعطى مساكين مكة ولو قال انغور فلان فالقياس أن يبطل وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب الثالث في الوصية بثلاث المال ونحوه والوصية بمثل نصيب ابنه أو ابنته أو عماراً أو نقص فيجزئ الورثة أو لا يجزئونه أو يجزئ بعضهم

ولو أوصى لرجل ربع ماله ولا آخر بنصف ماله ان أجازت الورثة فنصف المال لذي أوصى له بالنصف والربع للوصى له بالربع والباقي للورثة على فرائض الله تعالى ولو لم يجز الورثة نصح من الثلث فيكون بينهم ما على سبعة أسهم أربعة للوصى له بالنصف وثلاثة للوصى له بالربع كذا في خزنة المفتين \* هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقسم بينهم ما على ثلاثة أسهم سهمان للوصى له بالنصف وسهم للوصى له بالربع وانما يقسم على سبعة أسهم عنده لان من مذهبه أن الموصى له بالنصف لا يضرب الا بالثلث والموصى له بالربع يضرب بالربع فاحتجنا الى حساب له ثلث وربع وذلك من اثني عشر الثلث من ذلك أربعة والربع من ذلك ثلاثة فجعل وصيته ما على سبعة وذلك ثلث المال وثلثا المال أربعة عشر وجميع المال أحد وعشرون فجعل المال كله أحدًا وعشرين سبعة من ذلك للوصى له ما أربعة من ذلك للوصى له بالنصف وثلاثة من ذلك للوصى له بالربع وعندهما يقسم الثلث على ثلاثة أسهم سهمان للموصى له بالنصف يضرب بجميع وصيته عندهما والموصى له بالربع يضرب بالربع والربع نصف النصف فيجعل كل ربع سهم ما فالنصف يكون سهمين والربع سهم فيكون ثلاثة فيقسم الثلث بينهم على ثلاثة أسهم سهمان للوصى له بالنصف وسهم للوصى له بالربع والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب بأكثر من الثلث الا في ثلاث وصايا في الوصية بالعق وفي المحلابة وفي الدراهم المرسله وفيه الوصية بالعق هو أنه اذا أوصى بعق هذين العبدین وفيه أحدهما ألف وفيه الآخر

(١٣ - فتاوى سادس) المالك وماتت الأرض بالزراعة يضمن الغاصب النقصان الكائن قبل الاجازة لا بعدهما عند الامام رحمه الله تعالى وان ثبت الزرع وصار له قيمة ثم اجازها رب الأرض جازت والخارج كالمدين الغاصب والعامل على ما بشرط ولا شيء لربهم من

الخارج وليس له تقضها بعد الاجازة دفعها الغاصب من اربعة بالنصف على أن البذر من الدافع فبذرها أولا وبذر خورج الزرع وصار بينهما أنصافاً ثم أجاز المالك الزراعة فالاجازة (٩٨) باطلة والارض بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع ولرب الارض أن يرجع فيما أجاز

من ذلك ما لم يكن بذراً الزرع الذي نبت بعد اجازته أو نبت الذي بعد اجازته أو يزرع الذي لم يبذر بعد اجازته فان كان شيئ من ذلك لم يكن له بعد ذلك أن ينقض اجازته استهسا ناوان كان أجازة بعد ما طلع الزرع وصار له قيمة وسنبل ولم يحصد لا يملك الرجوع لكن يقال للغاصب اغرم له أجر مثل أرضه فيما بقي حتى يحصد الزرع والخارج بين الغاصب والمزارع على الشرط \* زرع الغاصب حنطة ثم اختصها قبل نباته لصاحب الارض أن يصبر ثم يأمره بقطع الزرع وان شاء أعطاها ما زاد الزرع فيه وتفسيره عن محمد رحمه الله تعالى أنه يقوم الارض بلا بذور يقوم به بذر مستحق القلع في أرض الغير واختار أن يضمن قيمة بذره مبذورا في أرض الغير \* زرع في أرضه شعيراً خفاه آخره وبذر عليه حنطة بغير أمره فنبت الكل لصاحب الحنطة وعليه لصاحب الشعير ما زاد الشعير يقوم الارض مزروعة وغير مزروعة وعن محمد زرع في أرضه برأول نبت فزرع آخر عليه شعيراً وسقاها رب الارض فعلى الذي بذر الشعير قيمة برءول مبذورا في الارض ثم على رب الارض

ألفان وليس له مال غير هذين العبدین فان أجازت الورثة فانهم ما يعتقون معاوان لم يجزوا فانهم ما يعتقون من الثلث وثالث ماله ألف فالف بينهم ما على قدر وصيتهما ثلثا لالف الذي قيمته ألفان ويسعى في الباقي والثلث الذي قيمته ألف ويسعى في الباقي وكذلك المحاباة اذا كان له عبدان قيمة أحدهما ألف ومائة وقيمة الآخر ستمائة فأوصى بأن يباع أحدهما من فلان بمائة درهم والآخر من فلان بمائة ههنا قد حصلت المحاباة لاحدهما بالالف وللآخر بمائة فذلك كله وصية لانه في حالة المرض فان خرج ذلك من الثلث جاز وان لم يخرج من الثلث ولا أجازت الورثة جازت محاباتهم بقدر الثلث وذلك الثلث بينهم ما على قدر وصيتهما يضرب أحدهما فيه بألف درهم والآخر بمائة وكذا في الدراهم المرسله كما اذا أوصى له بألف درهم وللاخر بالفين وثلث ماله ألف درهم فان الثلث يكون بينهما أثلاثا كل واحد منهما يضرب بجميع نصيبه وانما يضرب الموصى له في جميع هذه المواضع الثلاثة بجميع وصيته لان الوصية في مخرجها صحيحة لجواز أن يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث (١) ولا كذلك فيما اذا أوصى له بنصف ماله ولا آخر بثلث ماله أو بجميع ماله كذا في شرح الطحاوي \* وان أوصى لاحدهما بالثلث وللآخر بالسدس فالثالث بينهما أثلاثا كذا في الهداية \* ولو قال ثلث مالي لفلان وفلان مائة وفلان مائة وخمسون والثلث ثلثه فلكل واحد مائة والباقي بينهما صدان كذا في محيط السرخسي \* ولو أن رجلاً أوصى بجميع ماله لرجل ولرجل آخر بثلث ماله لم يكن له ورثة أو كانت له ورثة وأجازوا فان المال يقدم بينهم ما على طريق المنازعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإزاء على الثلث فذلك كله يعطى للموصى له بجميع المال من غير منازعة واستوت منازعته ما في الثلث فيقسم بينهم مائة وخمسون وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقسم بينهم ما على طريق العول يضرب كل واحد منهم ما بجميع وصيته فالموصى له بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم والموصى له بجميع المال يضرب بالمجمع وهو ثلاثة أسهم فعمل المال بينهم ما على أربعة أسهم هذا اذا أجازت الورثة ولو لم تجز الورثة جازت الوصية من الثلث فثلث المال يكون بينهم مائة وخمسون وانما يقسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بينهم مائة وخمسون لان الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث وعند محمد ما يضرب كل واحد بجميع وصيته فيقسم أرباعاً كذا في شرح الطحاوي \* ومن أوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر بثلث ماله ولم تجز الورثة فالثالث بينهم ما كذا في الكافي \* ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان خمسون ولفلان مائة وماله ثلث مائة (٢) فالثالث بين الذين سمي لهم ما قدر أثلاثا ولا شيء لالاخر كذا في محيط السرخسي \* وأجمعوا على أن الوصايا اذا كانت لازية لكل واحدة منها على الثلث بأن يوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر ربع ماله ولم تجز الورثة فذلك كله أن كل واحد منهما يضرب في الثلث بجميع وصيته بالغاما بالغ ولا يقسم الثلث بينهم بالسوية كذا في المحيط \* ومن أوصى لآخر بمحيط من ماله أو بشي من ماله أو بنصيب من ماله أو بعض من ماله فالبيان الى الموصى مادام حياً واذا مات فالبيان الى الورثة كذا في شرح الطحاوي \* ولو أوصى بسهم من ماله أو بجزء من ماله قبل للورثة أعطوه ما شئتم وهذا الذي ذكرنا اختيار المشايخ رحمه الله تعالى بناء على ما عرفنا أن السهم كالجزء وأما أصل الرواية فبخلافه فذكر في المبسوط اذا أوصى بسهم لرجل من ماله فله أخس مثل سهام الورثة الا أن يكون أقل من

(١) قوله ولا كذلك الخ لان اللفظ في مخرجه لم يصح لان ماله لو كثر وأخرج له مال آخر تدخل فيه تلك الوصية ولا يخرج من الثلث كذا تمام عبارة شرح الطحاوي اهـ معجمه  
(٢) قوله فالثالث بين الذين سمي لهم ما قدر أثلاثا ولا شيء لالاخر في هذه العبارة نظراً لانه لم يذكر لفظ فلان أو لا الامر تين ولعل فيها سقط فليراجع أصلها فانه لم يظهر له وجهها والله أعلم اهـ معجمه

قيمة البر والشعير مخلوطا مبذورا لانه أنلفهما بالسقي وفي الفضل زرع ارض نفسه فبذراً خرفها وسقى الارض أو ألقى بذره فيها وقاب الارض قبل أن ينبت بذرها. بالارض ونبت البذران جميعاً ثابت يكون لالاخر عند الامام رحمه الله تعالى وعليه للاول

فبذره ولوان صاحب الارض التي فيها ثلثة بذره وقلب الارض قبل أن ينبت البذران أو لم يقلب ولكن سقى فالتأت من البذور كلها له وعليه للغاصب مثل بذره مبذور في أرض غيره هذا إذا لم يكن الزرع نابتاً أما إذا زرع المالك (٩٩) ونبت فجاء آخر وزرع ان لم يقلب

ونبت فالجواب ما ذكرنا وان قلب ان كان الزرع اذا قلبت نبت مرة أخرى فكذلك الجواب وان كان لا ينبت فالزرع الثاني وعلى الثاني قيمة زرعه نابتاً وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى بذري أرضه وسقاه آخر حتى أدرك فالزرع في القياس للساقى وعليه قيمة الحب مبذور في الأرض بشرط القرار ان سقاه قبل فساد البذر في الأرض وان بعد الفساد قبل النبات ونبت بسقيه ففي القياس عليه نقصان الأرض يقوم مبذوراً وقد فسدها ويقوم غير مبذور فيغرم النقصان والزرع للساقى وان سقاه بعد نباته وقد صار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاهها والزرع للساقى وان سقاهها بعدما استغنى الزرع عن السقى لكنه أجوده بالزرع لصاحب الأرض والاجنبى الساقى متطوع لاشئ له \* أرض بينهما غاب أحدهما فلا يشريه كأن يزرع نصفه لكن يزرع في العام الثاني ذلك النصف لا النصف الآخر وعن الامام أنه ليس له أن يزرع ولو حاضرين فزرع أحدهما بلا اذن الآخر وسقاهها قال في التوازل ان كان لم يدرك لشريكة المقاسمة فاقوع في

السدس فحينئذ يعطى له السدس فعلى رواية الاصل جوزاً بوحيفة رحمه الله تعالى النقصان عن السدس ولم يجوز الزيادة على السدس وعلى رواية الجامع الصغير جوزاً لزيادة على السدس ولم يجوز النقصان عن السدس وقال يعطى للموصى له أخس سهام الورثة إلا أن يزيد على الثلث فحينئذ له الثلث كذا في الكافي \* ولو أوصى لرجل بسهم من ماله ثم مات ولا وارث له فله النصف لان بيت المال بمنزلة الابن فصار كأن له ابنين فيكون بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى له بالثلث الابنى أو الاقليل أو الاسبير (١) أو بزهاء ألف أو بعامة هذه الالف أو بجعل هذه الالف أو معظم هذه الالف وذلك يخرج من الثلث فله النصف من ذلك وما زاد على النصف فهو الى الورثة يعطون له منه ماشاءوا لانه ليس فيه أكثر من أن المستثنى مجهول وان جهالته توجب جهالة المستثنى منه ولكن الوصية في المجهول صحيحة كذا في المبسوط \* وأراد بهذا التخيير في حق المقدار يعطونه ما أرادوا من الزيادة على النصف لا التخيير بين الاعطاء وعدمه كذا في محيط السرخسي \* ومن أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه فهذا لا يخلو ما أن يوصى بمثل نصيب ابنه أو بنصيب ابنته كان له ابن أو لم يكن أو أوصى له بنصيب ابن لو كان أو بمثل نصيب بنت لو كانت فان أوصى له بنصيب ابنه أو ابنته وله ابن أو بنت فانه لا تصح الوصية ولو أوصى بنصيب ابنه أو ابنته وليس له ابن أو بنت فانه تجوز الوصية ولو أوصى بمثل نصيب ابنه أو ابنته وله ابن أو بنت تجوز لان مثل الشئ غيره لا عينه فتشترى نصيب ابن ثم يزداد عليه مثله فيعطى الموصى له وان كان أكثر من الثلث يحتاج الى اجازة الورثة فان كان ثلثاً أو أقل منه فانه يجوز من غير اجازة فهو ما إذا أوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد صار للموصى له نصف المال ان أجاز الابن وان لم يجز الابن فللموصى له الثلث وان كان له ابنتان فانه يكون المال بينهما ثلثاً ولا يحتاج الى الاجازة ولو أوصى بمثل نصيب ابنته وله ابنة واحدة يكون للموصى له نصف المال ان أجازت الابنة وان لم تجز فله الثلث ولو كانت له ابنتان والمسئلة بحالها فالوصى له ثلث المال ولو أوصى بنصيب ابن لو كان فالجواب فيه كالجواب فيما إذا أوصى له بمثل نصيب ابنه يعطى نصف المال ان أجازت الورثة ولو أوصى له بمثل نصيب الابن لو كان يعطى له ثلث المال كذا في شرح الطحاوى \* وقال محمد رحمه الله تعالى رجل هلك وترك أمًا وابناً وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فالوصية من سبعة عشر سهماً للموصى له خمسة أسهم وللأم سهمان وللابن عشرة أسهم والوجه في ذلك أن تصح القرية أو لولا الوصية فتقول لولا الوصية لكانت القرية ضمن ستة للام السدس سهم والباقي للابن خمسة فإذا أوصى بنصيب بنت لو كانت يزداد على القرية نصيب بنت وهو نصف نصيب الابن فيزداد على أصل القرية سهمان ونصف فصارت ثمانية ونصف فوقع الكسر فوجب التضعيف فصارت سبعة عشر وصار الكل ضعف ذلك يعطى للموصى له أو لخمسة لان وصيته حصلت بأقل من الثلث فتكون متقدمة على الميراث بقي ثمانية عشر تعطى الام السدس وذلك سهمان يبقى ثمة عشرة فظهر أنها أعطيت الموصى له بنصيب بنت لو كانت نصف ما أعطيت الابن فاستقام التخيير (قال) ولو ترك امرأً وابناً وأوصى بنصيب ابن آخر لو كان وأجازت الورثة الوصية فالقرية ضمن خمسة عشر للموصى له سبعة أسهم وللأم سهمان وللابن سبعة والوجه ما ذكرنا من أن تصح القرية أو لولا الوصية فتقول لولا الوصية لكانت القرية ضمن ثمانية للام الثلث سهم وللابن سبعة أسهم فإذا أوصى بنصيب ابن آخر لو كان يزداد على القرية نصيب ابن لو كان سبعة فيصير خمسة عشر وشرط اجازة الورثة الوصية ههنا لان الوصية جمعت بأكثر من الثلث وفي مثل هذا يحتاج الى اجازة الورثة وكذلك اذا أوصى بمثل نصيب ابنه كان الجواب كما قلنا لان مثل الشئ غيره فهذا هو ما لو أوصى بنصيب ابن لو كان سواء

(١) قوله أو بزهاء ألف بضم الزاى والمد أى قدر ألف اهـ مصححه

حصة له أن يأمره بالقلع ويضمنه النقصان وان أدرك أو قرب من الادراك غرم نقصان نصف الأرض وان لم يقامه وتراضياً أن يعطيه نصف البذر والزرع بينهما ان بعد النبات يجوز وان قبل النبات لا يجوز وفيما إذا كان أحدهما غائباً ان الزرع يقع في الأرض أولاً يضره

ولا يتصرف له ان يزرع الكل فان حضر الغائب له ان يتصرف مثل ذلك المدة في الغائب بدلالة وان الزرع ينقص أو ترك الزرع ينفع ليس له أن يزرع أصلا يزرع أرض غيره (١٠٠) بغير اذنه ثم قال رب الارض ادفع الى بذري فاكون اكارا لك ان البذر صار مستهلكا في الارض

واذا هلك الرجل وترك بنتا وأخا أو وصي لرجل بنصيب ابن لو كان فاجاز وصيته فلموصى له ثلث المال والثلث بين الاخ والبن نصفان هذا اذا أجازا وان لم يجز إذا لموصى له ثلث المال والثلثان بين الاخ والبن نصفان ولو وصى بمثل نصيب ابن لو كان والمثله بمجالها فلموصى له خمس المال ان أجازا (قال) اذا هلك رجل وترك أخا وأخا أو وصي لرجل بنصيب ابن لو كان وأجازا فلموصى له جميع المال ولا شيء للاخ والاخ ولو وصى بمثل نصيب ابن لو كان للموصى له نصف المال ان أجازا والنصف الآخر يقسم بين الاخ والاخث أثلاثا وان لم يجز فلموصى له ثلث المال ويقسم الثلثان بين الاخ والاخث أثلاثا ولو ترك بنتا وأختا أو وصي لرجل بنصيب بنت لو كانت فلموصى له ثلث المال أجازا أو لم يجز ولو وصى بمثل نصيب بنت لو كانت كان للموصى له ربع المال أجازا أو لم يجز (قال) وان هلك الرجل وترك ابنا وأبوا وصي لرجل بمثل نصيب ابنه أو بمثل نصيب ابن لو كان وأجازا فلموصى له خمسة من أحد عشر وللأب سهم وللأبن خمسة وان لم يجز فلموصى له الثلث والباقي بين الأب والأبن أسداسا فيحتاج الى حساب له ثلث وثلثية سدس وأقل ذلك تسعة للموصى له ثلاثة وهي ثلث والباقي وذلك ستة بين الأب والأبن أسداسا وان أجاز أحد هما دون الآخر كفي الكتاب أنه ينظر الى حال الاجازة وحال عدم الاجازة فالفرصة عند الاجازة من أحد عشر للموصى له خمسة وعند عدم الاجازة فالفرصة من تسعة للموصى له ثلاثة فنضرب احدي الفرصتين في الاخرى فيصير تسعة وتعين في عدم الاجازة للموصى له الثلث ثلاثة وثلاثون وللأب سدس مائة أحد عشر وللأبن خمسة مائة وخمسون وعند الاجازة للموصى له خمسة من أحد عشر مضروبا في تسعة فيكون خمسة وأربعين وللأب سهم مضروبا في تسعة فيكون تسعة وللأبن أيضا خمسة مضروبا في تسعة فيكون خمسة وأربعين فصارت مائة بين الحالتين في حق الموصى له اثنا عشر سهما من ذلك من نصيب الأب وذلك من تسعة الى أحد عشر وعشرة من نصيب الابن وذلك من خمسة وأربعين الى خمسة وخمسين فان أجازا أحدهما لم يجز في حق صاحبه فان كان المجيز هو الأب حوّل من نصيبه سهما الى الموصى له فيصير للموصى له خمسة وثلاثون وان كان المجيز هو الابن حوّل من نصيب الابن عشرة الى نصيب الموصى له فيصير للموصى له ثلاثة وأربعين (قال) واذا هلك الرجل وترك ابنين وأوصى لرجل بثلث ماله وأوصى لآخر بمثل نصيب أحدهما أو نصيب ابن ثالث لو كان فاجاز الوصيتين فلصاحب الثلث ثلث المال والباقي بين الابنين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثا والحساب من تسعة فلموصى له بالثلث ثلاثة ويبقى ستة بين الابنين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثا للكل ابن سهمان وللوصى له أيضا سهمان مثل نصيب أحدهما وان لم يجز ايقسم الثلث بين الموصى له مانصفا ولو أجاز الابن الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث لصاحب الثلث نصف الثلث وهو السدس كالمولم توجد الاجازة للموصى له بالنصيب ثلث مائة لجهة الاجازة في حقه واحتجنا الى حساب اذا رفعنا السدس ينقسم الباقي منه أثلاثا أو أقل ذلك ثمانية عشر يعطى للموصى له بالثلث السدس ثلاثة ويبقى خمسة عشر تقسم بين الابنين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثا للكل واحد خمسة وان أجازا أحد الابنين الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث ولم يجز الابن الا آخر الوصيتين أصلا فنقول لو لم يجز كان لصاحب المثل ثلاثة من ثمانية عشر ولو أجازا كان لصاحب المثل خمسة من ثمانية عشر فتفاوت ما بينهما سهما من نصيب كل واحد من الابنين سهم فاذا أجاز أحدهما صححت الاجازة في نصيبه خاصة فيصير لصاحب المثل أربعة أسهم ولصاحب الثلث ثلاثة وللمجيز خمسة وللذي لم يجز ستة كذا في المحيط \* واذا كان للرجل خمسة شين فأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم وثلث مائة من الثلث لاخر فالفرصة من أحد وخمسين سهما لصاحب النصيب ثمانية أسهم ولصاحب ثلث مائة ثلاثة ولكل ابن ثمانية فتخرج المسئلة على طريق الكتاب أن تأخذ من عدد البنين خمسة فتزيد

لا يجوز ان فاعما يجوز معناه أن الحنطة المبذورة قائمة في الارض ويصير المزارع مملكا الحنطة المزروعة بثمنها وذا جاز ويصير المزارع أكارا له وهذه المزارعة فاسدة على ما ذكرنا عن الاصل لعدم كسر الشرائط وقدم \* وعن الثاني رحمه الله تعالى أنه في الزراعة في أرضه فزرع ثمن ربحا أراد اخراج المزارعة لا يجوز لان تغيير المسلم حرام فان قال له ربح اخذ بذرك ونفقك ويكون الزرع لي ورضي به المزارع ان يبيع النبات لا يجوز لان يبيع الزرع قبل النبات لا يجوز ولم يفصل بينهما ما اذا كان هذا القول حال قيام البذر أو بعد استهلاكه فاما ان يحمل على الاستهلاك حتى وانفق المسئلة الاولى أو يحمل على الروايتين \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا شرط أن يكون نصف البذر من قبل رب الارض ونصفه من قبل العامل لم يجز وكفي المنتقى عن الثاني أنه يجوز وقال الحاكم هذا القول على خلاف قوله في الاصل \* وعنه استأجر أرضا ودفعها الى صاحبها مزارعة فان البذر من قبل ربحا لم يجز فهذه مناقضة وان من قبل المستأجر جاز وذكر

هنا مسئلة تخالفه وهي استأجر أرضا ودفعها الى ربحا مزارعة والبذر من قبل المستأجر والمواخر قال محمد يجوز ثم رجع على وقال لا وهو المأخوذ لانه أجبر بنصف ما يخرج أرضه الا أن يكون استأجر الرجل بدراهم \* استأجره سنة للزراعة فخصد الزرع قبل عام العام



انتهت الزراعة اذا كان بقية المدة لا يكتفى لزراعة أخرى ولا يفسخ المزارعة الا بعدد ولا بد لصحة الفسخ من القضاء أو الرضا على رواية الزادات وعلى رواية لا يشترط شيء منه فان طلب من الحاكم فسحها لا يفسخ ولكن يبيع رب (١٠١) الارض أرضه ثم يبرهن على الدين عند الحاكم يقضى الحاكم البيع ويقض المزارعة حكما قال في كتاب المزارعة

اذا الحق ربه ادين فان المزارع لم يزرعها يأخذها منه ربهما ويبيعها بدينه على تلك الرواية وان كان زرع وزيت ليس له ذلك وان كان زرع ولم يثبت اختلافوا فيه فان كان المزارع كرها وأصلح مسناتهم الا يرجع على ربهما انفق دل هذا أن مدة الزراعة اذا انقضت واختار رب الارض الاخراج من يد المزارع لايالك أن يرجع الى ربه بما أنفق في الكراب واصلاح المسناة في الحكم وفي الديانة برضيه بأجر المثل \* قال ربه المزارع ازرع لي في أرضي كزامن طعامك على أن الخارج لي يجوز ويكون البذر قرضا على ربهما وكل الخارج لرب الارض والمزارع معين في العمل وان قال في هذا الوجه على أن الخارج لك فهذا فاسد والخارج كله لربها والمزارع على ربهما أجر مثل عمله ومثل بذره وان قال للعامل ازرع في أرضي بذرك على أن الخارج بيننا نصفان فالزراعة جائزة والخارج على ما شرطا والبذر قرضا للمزارع على رب الارض \* دفع بذرك الى آخر وقال ازرعها في أرضك على

على ذلك سهما لانه أوصى بمثل نصيب أحدهم ومثل الشيء غيره ثم تضرب ذلك في ثلاثة لاجل وصيته بثل ما بقي من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم تصرح السهم الذي زدت به سبعة عشر فهو الثلث والثلثان ضعف ذلك فيكون جميع المال أحد عشر وخمسين وانما طرحناه هذا السهم الزائد ليتبين مقدار الثلث والثلثان ولا وصية في الثلثين فلا يمكن اعتبار السهم الزائد فيه وبهذا طرحناه فاذا عرفت أن ثلث المال سبعة عشر فوجه معرفة النصيب من ذلك أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تطرح من ذلك سهما كما طرحنا في الابداء يبقى ثمانية فهو النصيب فاذا رفعت ذلك من سبعة عشر يبقى تسعة فله موصى له بثل ما بقي ثلث ذلك ثلاثة تبقى ستة تضيفها الى ثلثي المال وذلك أربعة وثلاثون فيكون أربعين بين خمسة بنين لكل ابن ثمانية مثل النصيب فاستقام ولو كان أوصى بمثل نصيب أحدهم ورب ربع ما بقي من الثلث لا تخرق الفريضة من تسعة وستين لصاحب النصيب أحد عشر ولصاحب ربع ما بقي ثلاثة ولكل ابن أحد عشر ويأنه على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين وهم خمسة فتزيد عليه سهما بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في أربعة لكان الوصية ربع ما بقي فيصير أربعة وعشرين ثم تطرح منه سهما بقي ثلاثة وعشرون فهو الثلث والثلثان ضعف ذلك فتكون الجاه تسعة وستين وهو المال والثلث ثلاثة وعشرون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في أربعة ثم في ثلاثة فيصير اثني عشر ثم تطرح منه واحدا يبقى أحد عشر فهو النصيب فاذا رفعت من ثلاثة وعشرين أحد عشر بقي اثنا عشر للوصى له ربع ما بقي ثلاثة يبقى تسعة يضم ذلك الى ثلثي المال ستة وأربعين فيكون خمسة وخمسين بين خمسة بنين لكل ابن أحد عشر مثل النصيب ولو كان أوصى له بمثل نصيب أحدهم ولا يخرج خمس ما بقي من الثلث فالفريضة من سبعة وعشرين لصاحب النصيب أربعة عشر وثلثه ولكل ابن أربعة عشر فالتحريم يحج على طريق الكتاب أن تزيد على عدد البنين واحدا بالوصية بالنصيب فيكون ستة ثم تضرب ذلك في خمسة لوصيته بخمس ما بقي فيكون ثلاثين ثم تطرح ما زدت وهو واحد يبقى تسعة وعشرون والثلثان ثمانية وخمسون فتكون جملته المال سبعة وعشرين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وذلك واحد وتضربه في خمسة ثم في ثلاثة فيكون خمسة عشر تطرح منها واحدا يبقى أربعة عشر فهو النصيب فاذا رفعت ذلك من الثلث تسعة وعشرين يبقى خمسة عشر للوصى له بخمس ما بقي خمس ذلك ثلاثة يبقى اثنا عشر يضمه الى ثلثي المال ثمانية وخمسين فيصير سبعين بين خمسة بنين لكل ابن أربعة عشر مثل النصيب ولو أوصى بمثل نصيب أحدهم الا ثلث ما بقي من الثلث بعد النصيب فالفريضة من سبعة وخمسين النصيب عشرة والاستثناء ثلاثة ولكل ابن عشرة وتحريمه على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين خمسة فتزيد عليها سهما بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليها سهما مثل ما زدت أولا فيكون تسعة عشر فهو ثلث المال والثلثان ثمانية وثلاثون فالجملته تسعة وعشرون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تزيد عليها سهما كما فعلته في أصل المال فيكون عشرة وهو النصيب الكامل اذا رفعت من تسعة عشر يبقى تسعة فاسترجع بالاستثناء من النصيب مثل ثلث ما بقي وهو ثلاثة وضم ذلك الى تسعة فيكون اثني عشر ثم تضم ذلك الى ثلثي المال ثمانية وثلاثين فيكون خمسة بنين لكل ابن عشرة مثل نصيب كامل واذا مات الرجل وترك ابنتين وأما وامرأة وعصبة وأوصى بمثل نصيب إحدى ابنتيه وثلث ما بقي من الثلث فالفريضة من ستة وستين والنصيب ستة عشر وثلث ما بقي اثنان والسبيل في تحريم المسئلة أن تصح الفريضة الاولى بدون الوصية فتقول أصل الفريضة من ستة للاثنتين الثلثان أربعة وللأم السدس سهم وللأخت الثلث ثلاثة أرباع سهم والباقي للعصبة فتكون القسمة من أربعة وعشرين لمكان الكسر باعتبار نصيب المرأة الا أن في معرفة

ان الخارج بيننا أنصافا فالزراعة فاسدة والخارج لصاحب البذر كره في المزارعة وفي كتاب المأثون أن الزرع للمزارع وهو صاحب الارض قال شيخ الاسلام تأويل ما ذكر في المأثون أن صاحب البذر قال لصاحبها ازرعها لنفسك على أن الخارج بيننا نصفان وفيه يصير ربهما مقرضا

البذر وإذا فسدت بقي الزرع لصاحب الارض وتأويل المذكور في المزارعة ان صاحب البذر لم يقل لصاحب الارض عها النفس حتى لو قال له ذلك على ان الخارج بيننا كان الزرع لصاحب (١٠٢) الارض وهو الزارع كما ذكرنا في المأذون يدفع بذره الى رجل وقال ازرع ارضك ببذري على ان يكون الخارج كله

للفسدت والخارج كله لصاحب البذر ازرع ببذرك على ان الخارج كله ذكرك في المزارعة انه استقرض البذر وذو كرشيع الاسلام انه مزارعة فاسدة فيتأمل عند الفتوى

نوع في زرع ارض

الغير بغير اذن

اختيار الفقيه فيه ان الزرع للزارع وعليه نقصان الارض والعامية على ان الارض ان معدة للزراعة ومالكها لا يزرع بنفسه فالزرع على المزارعة المعتادة الا اذا نص الزارع على الغصب والزراعة لنفسه وان كان لا يدفع الى غيره او يدفع وزرع بلا اذن وعقد فالخارج للزارع وعليه ضمان نقصان الارض واختيارها وان معدة للزراعة فهي زراعة فاسدة كما هو جواب الاصل والخارج للزارع وعليه اجر مثل الارض لان غاية ما في الباب ان يجعل الاعداد كالعقد لكن هذا عقد لم يذكر فيه شرائط المزارعة فتكون فاسدة قال القاضي وعندى انما ان معدة لها وحصة العامل معلومة عند اهل تلك الناحية جاز استحسانا وان فقد أحدهما لا يجوز وينظر الى العادة اذا لم يقرأه

(١) نصيب حكم المرأة لاجل الحاجة في ذلك فتجعل أصل الفريضة من ستة تزيد عليه امثل نصيب احدى البنات وذلك سهمان لو صيته بالنصيب فتكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة يكون أربعة وعشرين ثم تطرح ما زدت وذلك سهمان بقي اثنان وعشرون فهو الثلث والثلثان أربعة وأربعون والمال ستة وستون ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب سهمين تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تطرح منه ما سهمين يبقى ستة عشر وهو النصيب اذ ارفعت ذلك من الثلث اثنان وعشرين يبقى ستة للموصي له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك اثنان بقي أربعة تضعها الى ثلثي المال أربعة وأربعين فيكون ثمانية وأربعين للابنتين الثلثان اثنان وثلاثون لكل واحدة منهم خمسة عشر مثل النصيب وللأم السدس ثمانية وللرأة الثمن ستة والباقي وهو سهمان للعصبة ولو أوصى بمثل نصيب احدى الابنتين الا ثلث ما يبقى من الثلث من النصيب فالفريضة من ستين وأربعة وعشرين والنصيب مائة وستون وثلث الباقي ستة عشر فقد طول محمد رحمه الله تعالى الحساب في هذه المسئلة ليخرج ميراث المرأة مستقيما ولا حاجة الى ذلك في معرفة الوصية والمسئلة تخرج من دون هذا الاصل الذي ذكرنا ان الفريضة من ستة ثم تزيد للموصي له بالنصيب مثل نصيب احدى البنات سهمين فيكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون أربعة وعشرين ثم تزيد عليه سهمين كما هو في الاصل في مسائل الاستثناء فيكون ستة وعشرين فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك اثنان وخمسين فيكون ثلث المال ثمانية وسبعين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب سهمين وتضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليه سهمين فيكون ثمانية عشر فهو النصيب الكامل واذا ارفعت من الثلث يبقى ستة لستة رجب بالاستثناء مثل ثلث ما يبقى وذلك سهمان فيصير معك من الثلث ثمانية تضعها الى ثلثي المال اثنان وخمسين فيكون ذلك ستين بين الورثة للابنتين الثلثان أربعون لكل واحدة منهما عشرون مثل النصيب الكامل وللأم السدس عشرة وللرأة الثمن الا انه ليس للبنين ثمن صحيح فلهذا مضارب محمد رحمه الله تعالى أصل الحساب ثمانية وسبعين في ثمانية فيكون ستين وأربعة وعشرين وخارج المسئلة من ذلك ولو كان أوصى بمثل نصيب المرأة وبثلث ما يبقى من الثلث فالفريضة من مائتين وأربعة وثلاثين والنصيب أربعة وعشرون وثلث الباقي ثمانية عشر والخروج على طريق الكتاب ان تصح الفريضة ههنا من أربعة وعشرين لانه أوصى بمثل نصيب المرأة فلا بد من معرفة نصيب المرأة مستقيما فتجعل الفريضة من أربعة وعشرين للابنتين الثلثان ستة وستين وللأم السدس أربعة وللرأة الثمن وهو ثلاثة والباقي وهو سهمان للعصبة ثم تزيد على ذلك مثل نصيب المرأة ثلاثة لو صيته بمثل نصيبها فتكون سبعة وعشرين تضرب ذلك في ثلاثة لو صيته بثلاث ما يبقى فيكون أحدا وعشرين ثم تطرح ما زدت وهو ثلاثة بقي ثمانية وسبعون فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك مائة وستة وخمسون فتكون ثمانية مائتين وأربعة وثلاثين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو ثلاثة وتضرب بها في ثلاثة فيكون تسعة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية وسبعون وعشرين ثم تطرح ثلاثة يبقى أربعة وعشرون فهو النصيب اذ ارفعت ذلك من الثلث ثمانية وسبعين بقي أربعة وخمسون للموصي له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك ثمانية عشر يبقى ستة وثلاثون تضعها الى ثلثي المال مائة وستة وخمسون فتكون ثمانية مائة واثنين وتسعين للرأة ثمن ذلك وذلك أربعة وعشرون مثل ما أعطينا الموصي له بنصيبها وقسمه الباقي بين الورثة معلوم كما بينا ولو كان لرجل خمسة بنين فأوصى لاحدهم بكل الربع بنصيبه وبثلث ما بقي من الثلث لا خرفا جازوا فالفريضة من اثني عشر النصيب اثنان وتكمله الربع واحد وثلث ما بقي من الثلث واحد

١ (قوله نصيب حكم المرأة الخ) في هذا التعبير نظر اه

زرعها لنفسه قبل الزراعة أو بعدها أو كان من لا يأخذها مزارعة ويأخذ من ذلك فيعتد بكون غصبا والخارج له وعليه وتخرج نقصان الارض وكذا لو زرعها بتأويل بان استأجر ارضا لغيره لا جربلا اذن ربحا ولم يجز هارم او زرعها المستأجر لا يكون مزارعة وان معدة

لانه زرعها بتأويل الاجارة \* وسئل الامام صاحب الخصال عن اكار طلب الارض بالربع فقال ربعها الا بالثلث فزرعها فاعلى الاكار  
الثلث وان لم ينض على القبول لان الزراعة بناء عليه ويكتفى بهذا القدر في العادة وان (١٠٣) لم يذ كر والله وما يزرع فيها فان

المشايع استحسنوا بنيتها  
بمادونه حتى اذا قال لغيره  
اعمل في ارضي على كذا  
أو اعمل في ارضك على  
الزراعة كفاه للتعارف  
أكار غرس أشجارا في أرض  
الدهقان ومضت مدة  
المعاملة ان غرسه الله دهقان  
فهو متبرع وان أمره  
الدهقان بشرائها وغرسها  
فهو للدهقان وعلى  
الدهقان المال الذي اشترى  
به الاشجار وان غرسها لنفسه  
بائن الدهقان فهو لاكار  
ويطالبه الدهقان بالقلع  
وتسوية الارض \* اجتمع  
أهل قرية وجاء كل بشي  
من البذور وبذروا للمعلم  
فانخرج لارباب البذر لانهم  
لم يسلموا البذر الى المعلم \* دفع  
بذرا الى رجل ليزرع في  
أرضه نصف الخارج  
فالزراعة فاسدة في ظاهر  
الرواية وعن الثاني رحمه الله  
تعالى أنه يجوز قال شيخ  
الاسلام انما يجوز على قوله  
انما كان العامل في الارض  
غير رب الارض أما اذا كان  
العامل رب الارض لا يجوز  
وعن الثاني ان رب الارض  
اذا كان العامل يبذر آخر  
وبقره يجوز ثم رجع وقال  
لا يجوز أن يأخذ رب الارض  
البذر مزارعة ليعمله \* والحيلة  
في أن يأخذ البذر ويجوز  
المزارعة بينهما أن يشترى

وتخرج المسئلة على طريق الكتاب أن تقول ان المال لا الوصية بين البنين الخمسة على خمسة لكل  
واحد منهم سهم فاذا أوصى لاحدهم بكل ال ربع بنصيبه فهذه وصية منه للوارث ولا تصح الاجارة  
الورثة فاذا أجازوا فالسبيل أن تطرح نصيب الابن الموصى له وهو سهم ثم تبقى أربعة ثم تضرب ذلك في ثلاثة  
لوصيته بثلاث ما يبقى من الثلث فيكون اثني عشر فهو المال الثلث من ذلك أربعة والربع ثلاثة ومعرفة  
النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد فتضربه في ثلاثة فيكون ثلاثة ثم تطرح منه واحدا يبقى اثنان فهو  
النصيب فاذا رفعت الى الابن الموصى له بكل ال ربع وهو ثلاثة واسترجعت منه مقدار النصيب وذلك اثنان  
بقي واحد فمعرفة نصيبه بكل ال ربع واحد فاذا رفعت ذلك السهم من ثلث المال أربعة بقي ثلاثة  
للموصى له بثلاث ما بقي ثلث ذلك وهو سهم يبقى سهمان تضهما الى ثلثي المال ثمانية فيكون عشرة بين خمسة  
بنين لكل ابن سهمان مثل النصيب فاذا ضم للابن الموصى له هذين السهمين الى السهم الذي أخذه بالوصية  
حصل له ثلاثة وذلك بكل ربع المال بنصيبه كذا في المبسوط \* ولو أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه النصيب  
ابن آخر أو الامثل نصيب ابن آخر أو الامثل نصيب ابن آخر أو الامثل نصيب ابن آخر أو الامثل نصيب ابن آخر  
فله الموصى له ثلث المال وللابن الثلثان لأنك تجعل المال سهما لان الابن واحد وتزيد عليه سهما لاجل  
الوصية فصار سهمين ثم تجعل نصيب الابن سهمين لحاجة الى معرفة نصيب ابن آخر واذا صار نصيبه  
سهمين صار نصيب الموصى له سهمين ضرورة أنه مثله فان أن نصيب ابن آخر سهم ولو كان فتطرح هذا السهم  
الذي جعل نصيب ابن آخر في المال ثلاثة أسهم للموصى له سهمان وللابن سهم ثم تسترجع بالاستثناء من  
نصيب الموصى له نصيب ابن آخر وذلك سهم فبقي للموصى له سهم من ثلاثة أسهم وللابن سهمان ولو أوصى  
بمثل نصيبه النصيب ابن ثالث لو كان والمسئلة تجاها للموصى له خسا المال ان أجازت الورثة والا فله الثلث  
وبانه أنك تجعل المال سهما لان الابن واحد وتزيد عليه لاجل الوصية سهما ثم تجعل نصيب الابن ثلاثة  
لحاجة الى معرفة نصيب ابن ثالث وصار نصيب الموصى له ثلاثة أنصاف لانه مثله ثم تطرح من نصيب الابن  
سهما بقي المال خمسة ثم تسترد من نصيب الموصى له ثلاثة أسهم وتضعه الى ما في يد الابن في يده سهمان  
وهو خسا المال وللابن ثلاثة أسهم ولو ترك ثلاثة بنين وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه النصيب أحدهم  
أو الامثل نصيب أحدهم فله الموصى له خسان وللبنين ثلاثة أسهم لان البنين ثلاثة وتزيد عليها ثلاثة لانه  
أوصى بنصيبهم فصار المال ستة لكل ابن سهم وللوصى له ثلاثة أسهم ثم اطرح نصيب أحدهم وهو سهم  
فصار المال خمسة أسهم للموصى له ثلاثة وللورثة سهمان ثم استنت من نصيب الموصى له سهما فصار للورثة  
ثلاثة أسهم وللوصى له خسان وان ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما النصيب ابن ثالث  
أو الامثل نصيب ابن ثالث فله وصى له سهم من سبعة ولكل ابن ثلاثة لانه تأخذ نصيب الابن سهمين  
وتزيد عليه سهما الوصية فصار المال ثلاثة أسهم للموصى له سهمان وللبنين ثم اقسم نصيب الابن بين  
ثلاثة تبين نصيب الابن الثالث وقسمة الاثنين على ثلاثة لا تسقط فاضرب اثنين في ثلاثة فصار ستة  
واضرب نصيب الموصى له وهو واحد أيضا في ثلاثة فصار الكل تسعة ثم اطرح نصيب الثالث وهو سهمان  
من ستة فبقي المال سبعة للموصى له ثلاثة وللورثة أربعة ثم استرجع من الموصى له سهمين نصيب ابن ثالث  
فصار لابن سهمين وستة للموصى له سهم ولو ترك ابنا وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه النصيب ابنه صحت  
الوصية وبطل الاستثناء واذا صحت الوصية فله الموصى له نصف المال وهو مثل نصيب الابن ان أجاز الوارث  
وان لم يجز فله الثلث وان ترك ابنا واحدا وأوصى لرجل بنصف ماله الامثل نصيب ابنه بطلت الوصية وصح  
الاستثناء وارأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الا نصف ماله وترك ابنا واحدا صحا للموصى له ربع المال  
لان المال سهم اذا لابن واحد فزيد عليه سهما لاجل الوصية بالمثل واجعل كل سهم سهمين لحاجة الى

نصف البذر منه ويبرئه البائع عن الثمن ثم يقول ازرعها بالبذر كله على ان انخرج نصفه فان ان انخرج البذر مشترك فلكذا  
الخارج ان خلا عن الشرط فكيف بالشرط \* وسئل بحكم الأئمة رحمه الله تعالى لو كان من بجانب رب الارض البذر والثور ومن الآخر اعمل

والثور يا يجوز قال نعم لانه لو شرط كل الثورين على اى واحد كان كل جاز فكذا اذا شرط أحدهما \* زرع أرض غيره فلما قصد قال كنت أحبري فزرعته الى بالاجر (١٠٤) يبذرى وقال الزارع كنت أكارا فزرعت ببذرى فالقول للزارع لاتفاقهما على أن البذر في يده فالقول لذى البذر

### المزارة نوعان

الارض لاحدهما أو لهما فان لاحدهما فهي على وجهين البذر لاحدهما أو منهما فان البذر لاحدهما والارض لاخر فهي ستة أوجه وقد ذكرنا الوجوه على قولهما وان كان البذر من أحدهما والباقي من الآخر فسدت وعلى هذا لو اشترك ثلاثة أو أربعة من البعض البقرة وحدها والبذر وحده كان فاسدا وإذا كان البذر والبقر من واحد والارض والعمل من آخر فسدت وكذا لو اشترك ثلاثة أو أربعة والثور من أحدهم فقط أو البقر هذا إذا كان الارض لاحدهما والبذر من آخر فان كانت الارض من أحدهما والبذر منهما ان شرط العمل على غير صاحب الارض والخارج بينهما ما أنصافا فسدت المزارة وكذا إذا شرط الخارج أثلاثا لثلاثة للعامل وثلاثة لربها أو على العكس فسدت لان فيه اعارة الارض والخارج بينهما على قدر البذر ويسلم لصاحب الارض ما أخذ من الخارج وله على الآخر نصف اجر الارض وما أخذ من الخارج طاب له قدر بذره ويدفع من الباقي أجر

معرفة نصف المال فصار كل المال أربعة فاعط للموصى له ثلاثة لانهما استثنى من النصيب نصف المال كان النصيب أكثر من نصف المال واسترجع منه نصف المال وهو اثنان فيصير في يد الابن ثلاثة ويبقى له سهم وهو ربع المال وان ترك أربعة بنين وأوصى لرجل بنصف ماله الانصب أحد البنين للموصى له ثلث المال وهو سهمان من ستة أسهم وان ترك ابنين وأوصى لرجل يمثل نصيب أحدهما الانصب ابن ثالث وأوصى لآخر ثلث ما يبق من الثلث بعد الوصية الاولى فلا أول سهمان من خمسة عشر وللثاني سهم من خمسة عشر ولكل واحد من الابنين ستة لانك تأخذ مخرج الوصية الاولى سهمين لابنين ثم تزيد عليهم سهمًا للموصى له فصار ثلاثة ثم تضرب نصيب الابنين في ثلاثة لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن ثالث فصار ستة وصار نصيب الموصى له ثلاثة فنظر ح من نصيب الابنين سهمين وهو نصيب ابن ثالث فصار معنا أربعة ثم تسترجع من النصيب سهمين فصار ستة لكل ابن ثلاثة فصار المال سبعة ثم تضعف الفريضة الاولى وهو سبعة فيكون أربعة عشر وتزيد عليه واحد الوصية الثانية فصار خمسة عشر والنصيب الكامل كان ثلاثة فصار ستة وان قال الانصب ابن رابع والمسئلة بحالها فلا أول أربعة من أحد وعشرين ولثاني سهم ولكل ابن ثمانية لانك تأخذ ما أخذ الوصية الاولى وذلك سهمان لابنين ثم تزيد واحد الوصية ثم تضرب نصيب الابنين في أربعة لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن رابع فصار ثمانية فصار نصيب الموصى له أربعة فنظر ح من نصيب الابنين نصيب ابن رابع وذلك اثنان لم يكننا استرجاعه من النصيب فعاد المال الى عشرة والنصيب أربعة والمسترجع سهمان فاذا ضم اليه الوصية الثانية تضعف الفريضة الاولى فصار ثمانية وعشرين ثم زدوا واحدًا فصار أحد وعشرين فهو المال وصار النصيب بعد التضعيف ثمانية وان قال الانصب ابن خامس والمسئلة بحالها فلا أول ستة من سبعة وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن عشرة لانك تضرب نصيب الابنين وهو سهمان في خمسة فصار عشرة وصار نصيب الموصى له خمسة ونظر ح من نصيب الابنين نصيب ابن خامس وهو سهمان حتى يمكن الاسترجاع من النصيب فعاد المال الى ثلاثة عشر والنصيب خمسة والمسترجع سهمان فاذا ضم اليه الوصية الثانية تضعف الفريضة الاولى فصار ستة وعشرين ثم زدوا واحدًا فصار سبعة وعشرين وصار النصيب بعد التضعيف عشرة والوصية ستة ويخرج على هذا الانصب ابن سادس أو سابع أو ثامن أو تاسع أو عاشر وان ترك ابنا أو وصى لرجل يمثل نصيب ابنه الانصب ابن آخر والاثلث ما يبق من الثلث أو ربع ما يبق من الثلث فالاستثناء الثاني باطل لانه بعد الوصية الاولى لا يبق من الثلث شيء فكيف يصح الاستثناء بثلث ما يبق وكذا لو كان مكان الاستثناء الثاني وصية بثلث ما يبق من الثلث أو ربع ما يبق من الثلث فالوصية الثانية باطلة لما ذكرنا وان ترك ابنين وأوصى لرجل يمثل نصيب أحدهما الانصب ابن ثالث وأوصى لآخر ثلث ما يبق من الثلث بعد الوصية الاولى والاثلث ما يبق من الثلث بعد الوصية الحاصلة هما وكذا لو قال بعد النصيب أو استثنى نصيب ابن رابع كذا في الكافي في باب المتفرقات \* ومن قال سدس مالى لثلاثين ثم قال في ذلك المجلس أوفى مجلس آخر له ثلث مالى وأجازت الورثة فله ثلث المال ويدخل السدس فيه كذا في الهداية \* ومن أوصى بثلث دراهمه أو بثلث غنمه فهلك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما يبق من ماله فله كل ما يبق ولو أوصى بثلث ثلاثة من رقيقه فمات اثنان لم يكن له الاثلث الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له كل هذا العبد ولو أوصى بثلث ثيابه وهلك ثلثاها وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث ما يبق من ماله لم يستحق الاثلث ما يبق من الثياب قالوا هذا اذا كانت الثياب من أجناس مختلفة فان كانت الثياب من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم وكذا المكيل والموزن بمنزلة الدراهم والوزن المختلفة كالثياب المختلفة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ومن أوصى لرجل بألف درهم وله مال عى ودين فان خرجت الألف من ثلث العين دفع الى

نصف الارض وما أنفق أيضا ويتصدق بالزائد ولو كان البذر بينهما والارض من أحدهما وشرط العمل عليه ما على ان الخارج الموصى أنصافا جاز ولو كانت الارض بينهما والبذر والعمل على أحدهما والخارج أنصافا لم يجز لان صاحب البذر شرط صاحبه هبة نصف البذر

بمقابلته العمل في نصف الارض وانما باطل وكذا لو شرط ان ياتي الخاريج العامل وثلاثة للدافع أو على العكس ولو البذر من العامل وشرط ان ياتي العامل بجاز ولو كانت الارض والبذر منهما وشرط للدافع ثلث الخاريج والثلثان للعامل لا يجوز (١٠٥) ولو شرط ان ياتي الخاريج للدافع

لا يجوز أيضا

والثاني في أعمالها

كل عمل لا بد منه لتحصيل الزرع المرغوب فيه فهو على المزارع شرط أولا ألا الكراب وكل عمل منه ينفى تحصيله الا أنه ينفى جودة الزرع ان شرط يلزم والا لا يحفر النهر واصلاح المسناة واب أو وردن على رب الارض وفتح فوهة النهر الصغير من النهر الكبير على العامل الا أن يبعد أو يكون هناك ظلمة يمنعون الماء فينبذ يكون على ربهاء والزرع اذا صار قصيلا وأراد قصله فعلقه ما قصله وشرط ما كان من أعمال المزارعة أو من أعمال المعاملة على أحدهما لا يوجب الفساد وعمل المعاملة كل عمل له تأثير في الخاريج أو في الانعام كالنقيج وما أشبهه وما لا يكون به هذه المثابة فليس من أعمال المزارعة والمعاملة وكل عمل ليس من أعمالها فهو عليه ما ولهذا قيل اذا أدرك الباذنجان والبطيخ فالانقاط والحمل والبيع عليهما والحفظ الى وقت الادراك على العامل وبعده عليهما لكن شرط الجزاء والحفظ على العامل بعد الادراك لا يفسد للتعارف وعليه الفتوى وعن الثاني رحمه

الموصى له وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكلما خرج شيء من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفي الالف كذا في الهدية \* ومن أوصى بثلث ماله لزيدو بكر وبكر ميت وهو يعلم أو لا يعلم أو لزيدو بكران كان حيا وهو ميت أوله ولمن كان في هذا البيت وليس فيه أحد أوله وله عقبه أوله ولولد بكر فات له قبل موت الموصى أوله ولفقراء أوله ولمن افتقر من ولده وفات شرطه عند موته فلزيد كالم في هذه الصور لان المعدوم أو الميت لا يصلح مستحقا فلم تثبت المزاوجة لزيدو صار كل أو وصى لزيد ودار وكذا العقب لان العقب من يعقبه بعد موته فيكون معدوما في الحال ولو قال ثلث مالي بين زيد وبكر وهو ميت أو زيد وبكران ميت وهو حي أو فقير فات وهو ميت أو غني أوله وبكران كان في البيت ولم يكن فيه أوله ولولد بكر فحدث له أو كان فحدث غيره أوله ولولد فلان ان افتقر واغنى لم يفتقر واحق مات الموصى أوله ولوارثه أو لابي زيد وله ابن واحد ففي هذه الصور له نصف الثلث ولو قال ثلث مالي بين بني زيدو بكر وليس لاحدهما بنون فكل الثلث لبني الاخر كذا في الكافي \* ولو أوصى بثلث ماله لزيدو لمعرو أو قال بين زيد ومعرو ثم مات الموصى ثم مات أحدهما فنصف الثلث للباقي ونصفه لورثة الموصى له الميت وكذلك ان مات أحدهما بعد موت الموصى قبل القبول ثم قبل الحي على كان الموصى به ولومات أحدهما قبل موت الموصى رجع نصيبه الى الموصى كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ثلث مالي لفلان ولمن افتقر من ولده عبد الله ففات الموصى ولولد عبد الله كلهم أغنيا فلفلان جميع الثلث ولو افتقر بعض ولده ثم مات الموصى فالثلث بين فلان وبين من افتقر من ولده عبد الله على عدد رؤسهم ولو أن ولده عبد الله لم ير الوفاة ثم مات وولد واحد مات الموصى فظاهر ما ذكرنا من اللفظ في الكتاب يدل على أنه لا يكون له سهم من الثلث بل يكون جميع الثلث لفلان ولومات أولاد عبد الله الذين كانوا يوم الوصية ثم ولده أو أولاد استغنوا ثم افتقروا قبل موت الموصى قسم الثلث بينهم وبين فلان على عدد رؤسهم وكذلك اذا قال ثلث مالي لفلان ولولد عبد الله ففات ولده عبد الله ولولد غيره قبل موت الموصى فالثلث بين فلان وبين ولده عبد الله ولو قال ثلث مالي لفلان ولولد عبد الله هؤلاء ان افتقروا فلم يفتقر واحد مات الموصى كان لفلان حصته من الثلث على اعتبار عدد الرؤس كذا في المحيط \* امرأتان عن زوج وأوصت بنصف ماله لاجنبي جاز ولا زوج الثلث للموصى له النصف يبقى سدس لبيت المال لان وصية لاجنبي بقدر الثلث مقدمة على الارث فبقي تركتها ثلثا للمال فلزوج نصف ذلك وهو ثلث الكل بقي ثلث آخر وليس له مستحق ميراث فنفذ فيه باقي الوصية وذلك السدس فوصل الى الموصى له نصف المال وبقي سدس لا وصية ولا وارث فيه فيصرف الى بيت المال وكذلك لومات الرجل عن امرأته وأوصى بماله كله لاجنبي ولم تجز المرأة فللمرأة السدس وخمس أسداسه للموصى له لان الثلث صار مستحقا بالوصية بقيت الشركة في ثلثي المال فللمرأة ربع ذلك والباقي للموصى له لان الوصية مقدمة على بيت المال كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل اذا أوصى بثلث المال لبني فلان وليس لفلان ابن يوم الوصية ثم حدث له بنون بعد ذلك ومات الموصى كان الثلث للذين حدثوا من بنيه هذا اذا كان أوصى لبني فلان وليس لفلان بنون يوم الوصية وأما اذا كان لفلان بنون يوم الوصية ولم يسمهم باسمائهم أحد وزيدو بكر ولم يسمهم بان لم يقبل هؤلاء فالوصية لبنيه الموجودين يوم موت الموصى حتى لو مات هؤلاء الموجودون بعد الوصية وحدث له بنون بعد ذلك وبقوا أحياء الى أن مات الموصى كان لهم ثلث المال وان سماهم باسمائهم وأشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت الوصية واذا سماهم وأشار اليهم فالموصى له معين فتعتبر صحة الايجاب يوم الوصية كذا في المحيط \* ولو قال ثلث مالي لعبد الله وزيدو عمرو لعمرو منه مائة والثلث كله مائة فهي لعمرو وان كان الثلث مائة وخمسين فلعمرو مائة وما بقي لزيدو عبد الله نصفان كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بثلث ماله لشخص ولا مال له وقت الوصية كان له ثلث ما يملكه عند الموت سواء

ولو شرط بعد الفاء البذر ففسد المزارعة

والثالث في فضها بالاعذار

مرض العامل وسفره وكونه سارقا يخاف على

الربيع عذرو لحوق الدين برها (١٠٦) بعد النبات مانع من فسحها بالبذر من المزارع ومتى علم الحالكم بخروج ربه من الحبس الى الآن

يحصد الزرع وقبل البذر  
يفسخ وبعد البذر قبل  
النبات اختلف في جواز  
الفسخ وبعد الفسخ ان كان  
المزارع كرب وأصلح المسنة  
لا يرجع على ربه اشئ  
باعتها ربه بعد عقدها  
وزرعها بل ارضا المزارع  
فللعامل في المزارعة والمعاملة  
ابطال البيع وان برضاه في  
المعاملة ان لم يخرج شيئا فلا  
شئ للعامل واذا كان أخرج  
وأجاز جاز وقسطه بحاله  
وفي الزرع ان برضاه ولم ينبت  
والبذر من ربه لا شئ له  
لعدم حقه قبل النبات وان  
من العامل فان أجاز جاز  
وقسطه بحاله مات ربه بعد  
نباته قبل حصاده والبذر  
من المزارع يبقى العقد الى  
الحصاد بلا اجر استحسانا  
اذا قال المزارع لا أقطع  
وان أراد القطع فلو رثه ربه  
المرافقة فيه والمقنوع بينهم  
ولهم الانصاف على الزرع  
بأمر الحاكم الى الادراك  
ورجعوا بحصتهم على المزارع  
ولهم ان يعطوا المزارع  
حصته والزرع لهم فان مات  
بعد العمل قبل الزراعة  
بطلت ولا شئ للعامل وان  
مات بعد الزراعة قبل  
النبات اختلفوا فيه ولهم  
يتم لكن المزارع أخرها في  
ابتدائها حتى انقضت المدة  
المشرطة والزرع لم يدرك

اكتسبه بعد الوصية أو قبلها بعد أن لم يكن الموصي به عينا أو نوما معينا وأما اذا أوصى بعين أو بنوع من  
ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت الوصية حتى لو اكتسب غنما أخرى أو عينا أخرى بعد ذلك لا يتعلق  
حق الموصي له به ولو لم يكن غنم عند الوصية فاستفادها ثم مات فالصحيح أن الوصية تصح ولو قال له شاة من  
مالي وليس له غنم يعطى قيمة الشاة ولو أوصى بشاة ولم يصفها الى مالي ولا غنم له قيل لا يصح وقيل يصح ولو  
قال شاة من غنمي ولا غنم له فالوصية باطلة وعلى هذا يخرج كل نوع من أنواع المال كالبقرة والبعير ونحوهما  
كذا في التبيين \* ومن أوصى اليه بأن يتصدق بثلاث ماله فغصب رجل المال من الوصي فاستملكه وأراد  
الوصي أن يجعل ذلك عليه صدقة والغاصب مقربه أجرته كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أوصيت لك  
بشاة من مالي فانه لا يتعلق الوصية بالشاة التي تكون له يوم الوصية وانما يتعلق الوصية بالشاة التي تكون في  
يوم الموت ثم اذا صححت الوصية بشاة من ماله وانصرفت الوصية الى شاة تكون في ماله يوم الموت اذا مات  
الموصي بعد ذلك وتركت مالا ان كان في ماله شاة فالورثة بالخيار ان شاؤوا دفعوا الشاة اليه وان شاؤوا دفعوا قيمة  
الشاة ثم لم يذكر في الكتاب أن الوارث يعطيه الشاة الا خمس أو الوسط أو الاعلى أو قيمة أى شاة يؤدى روى  
الحسن بن زياد عن أصحابنا رجحهم الله تعالى أن الورثة بالخيار ان شاؤوا اعطوا شاة وسطا وان شاؤوا اعطوا  
قيمة شاة وسط كذا في المحيط \* رجل قال برزوني الا شقرو وصية لفلان فهذا على ما يملك لا على ما يستفيد وكذا  
في قوله عبيد الاعشى أو السندى أو الحبشى لفلان ولو قال عبيدى لفلان أو برادى لفلان ولم يضاف الى  
شئ ولم يسمهم بدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل الموت رجل قال هذه البقرة لفلان قال أبو نصر  
رجحه الله تعالى ليس للورثة أن يعطوه قيمتها ولو قال هي للساكنين جاز لهم أن يتصدقوا بقيمتها وبه أخذ الفقيه  
أبو الليث رجحه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان \* ومن أوصى بثلاث ماله لامهات أو لآدموهن ثلاث  
وللفقراء والمساكين فلهم ثلث من خمسة أسهم وسهم للفقراء وسهم للساكنين وهذا عند أبي حنيفة وأبي  
يوسف رجحهم الله تعالى كذا في الكافي \* ولو أوصى بثلاثة لفلان وللساكنين فبعضه لفلان ونصفه  
للساكنين عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهم الله تعالى كذا في الهداية \* ولو أوصى بثلاثة للساكنين له صرفه  
الى مسكين واحد عندهما وعند لا يصرف الا الى مسكينين \* ومن أوصى بثلاث ماله لرجل فقال لا آخر  
أشركتك وأدخلتك معي فالثلاث لهما وان أوصى بعشرة لرجل ولا آخر بعشرة ثم قال لا آخر أشركتك معهما  
فله ثلث كل مائة ولو أوصى لرجل بار بعشرة ولا آخر بعشرة ثم قال لا آخر أشركتك معهما له نصف مائتي  
ومن حضره الموت فقال لورثته لفلان على دين فصدقه فيما قال ثم مات فانه يصدق الى الثلث أى اذا دعى  
الدين أكثر من الثلث وكذبه الورثة وهذا استحسان فان أوصى بوصايا مع ذلك عزل الثلث لأصحاب الوصايا  
والثلثان للورثة كذا في الكافي \* واذا عزل لثلاث الوصايا صدقه فيما شئتم ويقال للورثة صدقه فيما  
شئتم فاذا أقر كل فريق بشئ ظهر أن في التركة ديناً شائعا في النصيبين فيؤخذ أصحاب الثلث بثلاث مائة أقروا  
والورثة بثلاث مائة أقروا وينفذ اقرار كل فريق في قدر حقه وعلى كل فريق منهما الميمين على العلم ان ادعى المقر له  
زيادة على ذلك كذا في الهداية \* اذا أوصى لاجني وورثه كان للاجني نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث  
وعلى هذا اذا أوصى للقاتل وللاجني وهذا بخلاف ما اذا أقر بعين أو دين لوارثه وللاجني حيث لا يصح  
للاجني أيضا كذا في التبيين \* قال الامام القزويني رحمه الله تعالى هذا ما ذكره حكم البطلان في الاقرار  
فيما اذا تصادقا فاما اذا أنكر الاجني شركة الوارث أو الوارث أنكر شركة الاجني فالأقرار باطل أيضا  
وقال محمد رحمه الله تعالى يصح في حصة الاجني كذا في النهاية \* ولو أوصى له بدابة أو شوب فان للورثة  
أن يعطوه أى دابة وأى شوب شاؤا كذا في المحيط \* من كان له ثلاثة أبواب جيد ووسط وردى فأوصى بكل  
واحد لرجل ففضاع ثوب ولا يدرى أيها هو والورثة يجحدون ذلك فالوصية باطلة ومعنى جحدوهم أن يقول

وطلب ربه القطع وأما المزارع لا يملك القطع وينه قد بينهما جارة الى أن يدرك الزرع والعمل عليهما انصافا الى الادراك فان الوارث  
أراد (١) المزارع القطع وأباه المزارع لا يملك القطع وينه قد بينهما جارة الى أن يدرك الزرع والعمل عليهما انصافا الى الادراك فان أراد المزارع



القلع فلهي الخيارات الثلاثة المذكورة وإذا أنفق بعد انتهائها المدة بآذان الحما كرجع نصفها على المزارع ولو مضت مدة المعاملة والنوة لم يدرك يبقى العقد الى الادراك في يد العامل بلا أجره وان هرب المزارع في وسط السنة رجع (١٠٧) رهماً بأنفق على المزارع حتى يدرك

بالعام بالغ والقول للمزارع في قدر النفقة على عمله وان مات المزارع والزرع بقل فقالت الورثة نحن نعمل الى أن يدرك لهم ذلك وان أرادوا القلع لا يجبرون على العمل

### نوع آخر

بقيت من البطخة بقية فانتمها الناس ان تركه ليأخذه الخلق لا بأس به كالتقاط السنابل بعد الرفع والحصاد \* ثبت من بقية الثوم المقطوع المشترك فهو على الشرط في الشركة الاولى وكذا اذا تنازعت القلع ونبت من المتناثر فهو على الشرط في الشركة وان نبت بسقي رب الارض فله وضمن نصف قيمة الحب للمزارع ان له قيمة والا لا وان كان نبت بسقي الاجنبي فهو متطوع والزرع بينهما أي بين رب الارض والمزارع على الشركة وذكرا الامام الطواغيسي أن الزرع النابت من المتناثر للساق وان اجنبيا لان السقي استهلاك فان كان نبت ببناء المطر أو بلاسقي أحد فعلى الشركة السابقة وان نبت من عروق شجرة رجل في أرض آخر شجرة أخرى ان بسقي رب الارض فهي له وان بلاسقي فلصاحب الشجرة أن صدقه أنه من عروق

الوارث لكل واحد بعينه الثوب الذي هو حقلك (١) قد هلك فكان المستحق مجوه ولا وجه له تمتع صحة القضاء وتحصيل المقصود فبطل الا أن يسم الورثة الثوبين الباقيين فان سلوا زال المانع وهو الخوف فيكون لصاحب الجيد ثلثا الثوب الاجود ولصاحب الوسط ثلث الجيد وثلث الادون ولصاحب الردي ثلثا الثوب الادون كذا في خزنة المفتين \* اذا كانت الدار مشتركة بين اثنين فأوصى أحدهما ببيت بعينه لرجل فان الدار تقسم فان وقع البيت فنصيب الموصى فهو للموصى له عند أبي حنيفة وأبي يوسف رهماً الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى نصفه للموصى له وان وقع فنصيب الآخر فلا موصى له مثل ذرع البيت وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رهماً الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى مثل ذرع نصف البيت واذا أوصى رجل لرجل بالف درهم بعينه مال غيره فاجاز صاحب المال بعد موت الموصى ودفعه اليه جازوله الامتناع من التسليم بعد الاجازة بخلاف ما إذا أوصى بالزيادة على الثلث أو للقاتل أو للوارث فاجازته الورثة حيث لا يكون لهم أن يمتنعوا كذا في التبيين \* اذا أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان وشهدت الشهود أن أباه أوصى بالثلث لاخر فانه يؤخذ بشهادة الشهود ولا شيء للذي أقر له الوارث قال ولو أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك بل أوصى به لفلان أو قال أوصى به لفلان لابل لفلان فهو الاول في الوجهين جميعاً ولا شيء للآخر قال ولو أقر اقراراً متصلاً فقال أوصى بالثلث لفلان وأوصى به لفلان جعلت الثلث بينهما نصفين قال واذا قرأه أوصى به لفلان ودفعه اليه ثم قال لابل لفلان فهو ضامن له حتى يدفع منه الى الثاني ولا يصدق على الاول ولو كان دفعه الى الاول قضاء فاضل لم يضمن للثاني ولو أقر لرجل بوصية ألف بعينها وهو الثلث ثم أقر لاخر بعد ذلك بالثلث ثم رفع الى القاضي فانه ينفذ الاول ولا يكون للثاني على الوارث شيء قال واذا شهد وارثان أن الميت أوصى لفلان بالثلث فدفعه ذلك اليه ثم شهد أنه انما كان أوصى به لاخر وقالوا خطأ فانهم اياهم ايصده فان على الاول وهم اضا منان للثلث يدفعه الى الآخر ولو لم يكونا دفعا شياً أجزت شهادتهما للآخر وأبطلت وصية الاول قال واذا كانت الورثة ثلاثة والمال ثلاثة آلاف فأخذ كل انسان ألفاً ثم أقر أحدهم أن أباه أوصى بالثلث الى فلان ومحمد الاخر ان ذلك فانه يعطيه ثلث ما في يده استحسننا وكذلك لو كانا اثنين والمال ألفان والمسئلة بجهاها فانه يعطيه ثلث ما في يده استحسننا ولو كان المال ألفاً عينا أو ألفاً ديناً على أحدهما فأقر الذي ليس عليه دين أن أباهما أوصى لهذا بالثلث أخذ من هذه الالف ثلثها وكان للقرن ثلثها قال ولو ترك اثنين وعشرين درهماً فاقسمها نصفين ثم غاب أحدهما فأقام رجل البيعة على الحاضر بوصية بالثلث أخذ منه نصف ما في يده لانه أثبت بالبيعة أن حقه من باقي التركة على السواء فأخذ بالقياس ههنا بخلاف مسئلة الاقرار لان ههنا وصية المشهود له ثبتت في حق الحاضر والغائب حتى اذا رجع الغائب كان له ما أن يرجع عليه بما أخذه زيادة على حقه فلا يجعل هو مع ما في يده كالمعدوم بخلاف مسئلة الاقرار كذا في المبسوط \* الزيادة الحادثة من الموصى به كالولد والغلة والكسب والارض بعد موت الموصى قبل قبول الموصى له الوصية تصير موصى بها حتى تعتبر من الثلث أما اذا أحدثت الزيادة بعد قبول الموصى له قبل القسمة هل تصير موصى بها لم يذكره محمد رحمه الله تعالى وذكرا القدوري أنه لا تصير موصى بها حتى كانت للموصى له من جميع المال كما لو حدثت بعد القسمة وقال مشايخنا تصير موصى بها حتى يعتبر خروجه من الثلث كذا في محيط السرخسي \* ومن أوصى

(١) قوله قد هلك أي يحتمل أن الهالك هو حقلك ففي التعبير مسامحة والافهالك حتى كل انما تصور فيما لو ضاعت الثلاثة والافهوكذب والاولى في التعبير ما في شروح الجامع الصغير من أن المراد يجمع الوارث أن يقول حق واحد منكم بطل ولا أدري من بطل حقه ومن بقي فلان لم يكتم شيئاً اه نقله مصححه

شجرته وان كذب فيه فالقول له فوات رجل ألقها الى مح في أرض انسان ونبت فهي لصاحب الارض لعدم القيمة للنواة وكذا اذا وقعت الخوخة لان لجها يفسد وتثبت من النواة (الرابع في المزارعة يدفعه الى آخره) البذر اذا كان من المزارع يدفعه الى

آخر مزارعة وان لم ياذن له رب الارض فيه ولو اعارها المزارع للزراعة فزرعها المستعير سلم الخارج له وبغرم المزارع الاول لربها أجر مثل الارض ولو البذر من ربه ليس (١٠٨) له دفعها مزارعة الى غيره وله أن يستأجر الاجراء بما له فلا يدفع هذا مزارعة به الى غيره بلا إذن

رب الارض جاز والخارج بين المزارع الاول والثاني على شرطهما ولا شيء لرب الارض ولرب الارض أن يضمن أبهما شاء فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان الثاني رجع على الاول فان انتقص الارض ضمن الثاني النقصان بالاجاع ويضمن الاول عند الامام والثاني ثانياً وان أذن له ربه فيه نصاً أو دلالة بان قال له اعمل برأيك له أن يدفع الى الآخر مزارعة دفع الاشجار معاملة على أن يقوم عليه أو يشد منها المحتاج الى الشد فأخر الشد حتى أصابها البرد والعادة أن الاشجار ان لم تشد يضربها البرد ويضمن العامل قيمة ما أصابه البرد \* وعن الثاني رحمه الله تعالى زرع بينهما آخر أحدهما السقي يجبر عليه فان فسد الزرع قبل رفع الامر الى الحاكم بذلك فامتنع عنه فعليه الضمان \* الا كراكان يستعمل بقصر صاحب الارض فلما فرغ من العمل ذهب بالآلات الى منزله وترك البئر يري فجاء سارق وسرق مع بقر القرية فأتبعه الاكار ولم يقدر على التخليص أجاب شيخ الاسلام بأنه يضمن الاكار وغيره أجاب بأنه لا يضمن وعليه الفتوى وقال الامام النسفي

لرجل بأمة فولدت بعد موت الموصي ولدا قبل القسمة وكلاهما يخرجان من ثلث ماله فهو ما للموصي له وان لم يخرجا من الثلث تنفذ وصيته أو لا من الام ثم من الولد وعندهما تنفذ من ماله السوا وصورته رجل له ستمائة درهم وأمة تساوي ثلثمائة درهم فأوصى لرجل بالأمة ثم مات فولدت الأمة ولدا يساوي ثلثمائة درهم قبل القسمة فللموصي له الأمة وثلث الولد عنده وعندهما له ثلثا الأمة وثلثا الولد هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصي له فان ولدت بعد القبول وبعد القسمة فهو للموصي له وان ولدت بعد القبول قبل القسمة ذكر القدوري أنه لا يصير موصي به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصي له من جميع المال كالمولود بعد القسمة ومساخيخاً فالأول يصير موصي به يعتبر خروجه من الثلث كالمولود ولدت قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصي لم يدخل تحت الوصية وبقي على حكم ملك الميت لانه لم يدخل تحت الوصية قصداً ومراية والكسب كالولاد في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي \* رجل له أمة قيمتها ثلثمائة درهم ولا مال له غيرها فأوصى به لرجل ثم مات فباعها الوارث بغير محض من الموصي له فولدت في يد المشتري ولدا قيمته ثلثمائة درهم ثم جاء الموصي له فلم يجز البيع سلم للشري ثلثا الجارية وثلثا الولد والموصي له ثلث الجارية وقسح الولد ويرد تسعاً في الورثة ولو كانت ازدادت في بدنها فصارت قيمتها ستمائة فثلثاها سمان للشري وثلثاها للورثة ولو أن الجارية نقصت حتى صارت تساوي مائة أخذ الموصي له ثلثها ويرجع على الورثة من قيمتها بأربعة وأربعين وأربعة أنساع درهم تمام ثلث المال كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

الباب الرابع في اجازة الولد من وصية أبيه في مرض موته  
واقارار بالدين على نفسه أو على أبيه وما يبدأ به

واذا مات عن ثلاثة آلاف وابن وأوصى بألفين منها لرجل فأجازها الابن في مرضه ثم مات ولا مال له غيره فللموصي له ألف بلا اجازة وثلث الاف من أيضاً وذلك ثلث مال الابن ولو أوصى الابن مع الاجازة لوصية أبيه بثلث ماله لا شيء فثلث الاف بين الموصي له الآخر والموصي له الاول نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أخماسا ثلاثة أخماسه للموصي له الاول وخمساه للآخر فان كان وصية الابن عتقاً في المرض فهو أولى من اجازة وصية أبيه وكذلك لو أقر بدين على نفسه أو على أبيه كان الدين أولى لان الاجازة من الوارث بمنزلة الوصية والاعتاق في مرضه وصية والوصيتان متى اجتمعتا واحداهما عتق فاعتق أولى والدين مقدم على الوصية كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الاجازة من الوارث في صحة الوارث كانت أولى من العتق والافرار بالدين والوصية وكذلك لو أجاز وصية أبيه في صحته ثم أقر على أبيه بدين بدئ بالاجازة فان بقي شيء كان لأصحاب الدين ولا يضمن الوارث شيئاً للقر له بالدين ان كان مابقي بعد الاجازة في يدينه وان كان لا يبي بالدين ضمن لصاحب الدين مثل ما أجاز ولو ادعى رجل على أبيه ديناً وادعى الموصي له من جهة الميت أنه أجاز وصية أبيه فصدة فهما جميعاً معاً كان الدين أولى ولم يضمن لصاحب الاجازة شيئاً سواء صدقتهما في حالة المرض أو في حالة الصحة قال ولو أن الوارث أجاز وصية أبيه ثم أقر بدين على نفسه كان الدين أولى وبعد هذا يطران فضل شيء من الدين يصرف ثلثه الى الاجازة اذا لم تجز وورثة الميت الثاني ذلك كذا في المحيط \* ولو أجاز في المرض ثم أقر على أبيه بدين وعلى نفسه بدين الابن ثم بدينه ثم بالاجازة كذا في محيط السرخسي \* رجل له عبد لا مال له غيره أعنته في مرض موته وترك وارثاً واحداً ولهذا الوارث عبد قيمته معثل قيمة عبد مورثه لا مال له غير ذلك فأجاز الوارث وصية أبيه وأعتق عبده في مرض موته فثلث العبد الاول يعتق من غير رعاية بلا اجازة وهذا ظاهر ثم يقسم ثلث ثلثي العبد الاول وثلث جميع العبد الثاني بين العبدين على خمسة أسهم ثلاثة أسهم للعبد الاول وسهمان للعبد الثاني مريض له ألفا

لوسلم المزارع البقر الى الراعي فهلك لا ضمان عليه ولا على الراعي وفي موضع آخر انه اذا بعته الى السرح يضمن والصحيح درهم ما أجاب به الامام النسفي صاحب النظم \* دفع أرضاً وتاله لغيرها معاملة فأدرك الكرم فقال سرق تلك التاله وغرسها من تاله وتوارد قلعهما وكتبه رب الارض فالقول للعامل في قوله سرق لانه أمين ولا يصدق في قوله غرس من عندي وكان ينبغي أن يصدق في قوله غرس

من عندى لان رب الارض صدقه ان الغارس هو والغرس في يده لكن دل على صحة ما في الفتاوى ما ذكرنا ان المزارع اذا زرع فلما حصل الزرع قال رب الارض كنت أجيرى وزرعت بيدى وقال المزارع كنت أكارا وزرعت (١٠٩) بيدى فالقول للمزارع لان رب الارض صدقه أنه المزارع

وان الزرع في يده ترك السقي عمدا حتى فسد الزرع يضمن وقت ما ترك السقي قيمته ثابتا في الارض وان لم يكن للزرع قيمة وقت الترك قومت مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما بخلاف ما اذا منع الماء من زرع رجل حتى تلف زرعه حيث لا يضمن لانه مستحق عليه \* المزارع اذا زرع خلاف ما أمر به بصير مخالفا أضرب أولا بخلاف الاجارة فانه ان أضرب مخالف ذكره في شرح الطحاوى وذكر القاضى الارض ان كانت لا تخرج الا بالسقي يجب السقي على المزارع وان كانت تخرج لا يجب \* مزارع سنة أكل زرع الجراد بوقي مدة أراد أن يزرع زرعاً آخر فنعسه ربه ان المزارعة على نوع سمياه ليس له أن يزرع آخر وان مطلقاً أو ماشاءه ذلك ما بقى الوقت وقال مولانا ان في نوع له أن يزرع مثل الاول أو دونه في الضرر كافي اجارة الدابة للعمل وفي المحيط في المعاملة ان لم يعمل في الصكر لا يستحق من الخارج شيئاً وكذا اذا عمل لكنه لم يحفظ الاشجار والثمار حتى ضاعت الثمار لا يستحق فاما المزارع اذا لم يعمل نحو الشد والتشذيب حتى انتقص الزرع ان كان البذر من المزارع يستحق وان من رب الارض لا أن يكسر شيأ من الاغصان والقضبان والدعام والعريش لطبخ القدر ولا يأخذ من الاغصان المشذبة المقطوعة الا باذن المالك لانه من

درهم لا مال له غير ذلك حضره الموت وأوصى لرجل بألف درهم منهم ما وأوصى لرجل آخر بألف اخرى ثم مات فأجاز ابنه الوصيتين احدهما قبل الاخرى في مرضه ولا مال له غير ما ورث فثلث الالفين بين الموصى لهما منه ثمان بوصية الميت الاول رجل له ألف درهم وأوصى به لرجل فأت فورته رجل ولهذا الوارث ألف درهم أيضاً فوصى الوارث به او بما ورثه من الاول لرجل ثم مات الثاني وترك وارثاً فأجاز وصية أبيه ووصية جده جميعاً في مرض موته ثم مات ولا مال له غير ما ورث فله وصى له الاول ثلث الالف الاولى بلا اجارة ثم يضم ثلث الالف الاولى الى الالف الثانية فيجعل ثلث ذلك للموصى له الثاني بلا اجارة ثم ينظر الى ثلث ما بقى من مال الميت الثالث فيقسم بين الموصى له الاول وبين الموصى له الثاني على قدر ما بقى من حصته ما بلا اجارة كذا في المحيط \*

فصل في اعتبار حالة الوصية \* اذا أقر مريض لا مراً بدين أو أوصى لهما بوصية أو وهب لهما هبة ثم تزوجها ثم مات جازا لا فراعه عندنا وبطلت الوصية والهبة \* واذا أوصى المريض لابنه الكافر أو الرقيق أو وهب له وسلمه أو أقر له بدين فأسلم الابن أو أعتق قبل موته بطل ذلك كله \* وكذا لو كان الابن مكاتباً كذا في الكافي \* مريض أوصى وهو لا يقدر على الكلام لضعفه فاشار برأسه ويعلم منه أنه يعقل ان فهمت منه الاشارة جازوا الا فلا \* وهذا اذا مات قبل أن يقدر على النطق لان عند ذلك يظهر أنه وقع اليأس من كلامه فصار كالآخرس كذا في خزنة المفتين \* والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول اذا تناول ذلك فصار بحال لا يخاف منه الموت فهو كالصحيح حتى تصح هبته من جميع المال فلو صار صاحب فراش بعد دمه صار بمنزلة حدوث المرض \* وأما في أول ما أصابه اذ مات من ذلك في تلك الايام وقدم صار صاحب فراش فهو مريض يخاف به الهلاك ولهذا يدوى فكان مرض الموت فتعتبر هبته من الثلث كذا في الكافي \* أوصى بوصية ثم جن ان أطبق عليه الجنون فهو مقوض الى رأى القاضى ان أجاز جازت والا بطلت وان مست الحاجة الى التوقيت فالفتوى على أن الجنون المطلق في حق التصرفات يقتدر بسنة كذا في خزنة المفتين \* ومن كان محبوساً في السجن ليقول قصاصاً أو رجلاً لا يكون حكمه حكم المريض \* واذا أخرج ليقول قصاصاً في تلك الحال حكم المريض ولو كان في صف القتال لحكمه حكم الصحيح \* واذا بارز في حكمه في تلك الحالة حكم المريض ولو كان في السفينة لحكمه حكم الصحيح \* واذا هاج الموح في حكمه في تلك الحالة حكم المريض ولو أعيد الى السجن ولم يقتل أو رجع بعد المبارزة الى الصف أو سكن الموح صار حكمه حكم المريض الذي برأ من مرضه سيفذ جميع تصرفاته من جميع ماله كذا في شرح الطحاوى \* والمجذوم وصاحب جحر الربع وحى الغب اذا صاروا أصحاب فراش يكونون في حكم المريض مرض الموت كذا في العيني في شرح الهداية \* أصابه فالج فذهب لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام ثم أشار بشي أو كتب بشي وقد تقدم وطال أراد به مدة سنة فهو بمنزلة الآخرس كذا في خزنة المفتين \* والمرأة اذا أخذها الطلق فما فعلته في تلك الحالة يعتبر من ثلث مالها وان سلت من ذلك جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في شرح الطحاوى \* والله أعلم

### الباب الخامس في العتق والمهاياة والهبة في مرض الموت

واذا أوصى بعتق عبده لم يعتق الا أن يعتقه الورثة وله الرجوع قولاً وفعللاً كسائر الوصايا لان ذلك أمر بالاعتاق فلا يقع بدون الاعتاق كذا في محيط السرخسى \* ومن أعتق في مرضه أو باع أو جاني أو وهب فذلك كله جاز وهو معتبر من الثلث ويضرب مع أصحاب الوصايا وكذلك ما بدأ المريض ايجابه على نفسه كالضمان والكفالة في حكم الوصية فان جاني ثم أعتق وصاق الثلث عنهم ما فالحياة أولى عند أبي حنيفة

اشجار المال ولا يطعم الضيف من الثمار الا باذنه لانه مشترك \* أدركت الغلة فجاء رجل الى المزارع فقال اشترت الارض من فلان غير النافع وكانت الارض ملكه واخذ نصف (١١٠) الغلة ثم جاء الدافع ان صدق المدعى ولم يخاصم المزارع لاشيئ له وان كذبه وخاصم ان المدعى

أخذ نصفها بالتغلب شارك الدافع المزارع لانه صار مستهلكا من المال المشترك وان دفع اختيارا أخذ حقه كله لامن المزارع لانه ضيع حقه وان قال المدعى للمزارع بعد أخذ نصف الغلة خدمني هذه الارض مزارعة فأنا - هذا ان البذر من المزارع فالقياس أن ينسخ الاولى لانه يملك الفسخ لكنه لا ينسخ لانه لو انسخ لا ينسخ ضرورة الاقدام على الثاني وليس له ولاية الاقدام مع بقاء الاول بخلاف الفسخ ابتداء لان ذلك وان البذر من رب الارض لا ينسخ أصلا لانه لا يملك الفسخ \* مات عن صغار وكبار امرأة والكبار منها أو من امرأة أخرى فزرع الكبار في أرض مشتركة أو في أرض الغير يحكم كبدوري والكبار في عيال المرأة يجمعون الغلات ويأكلون جملتها انزروا من بذر مشترك باذن الحاكم وهم كبار وبأذن وصيهم وهم صغار فالغلة مشتركة وان من بذرا أنفسهم فالغلة لهم خاصة وكذا اذا زرعوا من بذر مشترك بغير اذنهم أو من بذر غيرهم بلا اذن صاحب البذر لانه غاصب مالك للبذر فصار كالبذر بذر نفسه \* غرس اشجارا على طرف حوض

رجه الله تعالى وان أعتق ثم حابي فهما سواء وقال العتيق أولى في المسئلتين وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا حابي ثم أعتق ثم حابي قسم الثلث بين الحبايتين نصفين لتساويهما ثم ما أصاب المحاباة الاخيرة قسم بينها وبين العتيق ولو أعتق ثم حابي ثم أعتق قسم الثلث بين العتيق الاول والمحاباة وما أصاب العتيق قسم بينه وبين العتيق الثاني وعندهما العتيق أولى بكل حال كذا في الهداية \* صورة المحاباة أن يبيع المريض ما يساوي مائة بمخمسين أو يشتري ما يساوي خمسين بمائة فالزائد على قيمة المثل في الشراء والنقص في البيع محاباة كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا أوصى بعتق عبده بعد موته أو قال أعتقه أو قال هو حر بعد موته يوم وأوصى لانيان بألف درهم تحاصفي الثلث وليس هذا من العتيق الذي يبدأ به وانما يبدأ به اذا قال هو حر بعد موته في مرضه البتة أو قال ان حدث بي حدث من مرضي هذا فهو حر فهذا يبدأ به قبل الوصية وكذلك كل عتيق يقع بعد الموت بغير وقت يبدأ به قبل الوصية كذا في المبسوط \* ولو قال هو حر بعد موته يوم أو بشهر فضت المدة فعلى رواية ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يعتق الا باعتاق الورثة أو الوصي كذا في محيط السرخسي \* ولو أعتق أمة في مرضه فولدت بعد العتيق قبل أن يموت الرجل أو بعد ما مات لم يدخل ولدها في الوصية ولو برعبه والده وقال لا تخران حدث بي حدث من مرضي هذا فانت حر ثم مات من مرضه تحاصفي الثلث لانهم استويا في معنى الاستحقاق بعد الموت على معنى أن كل واحد منهما في مرض موته فيتحاصفان في الثلث ولو أوصى لبعده بدراهم مسماة أو بشيئ من ماله مسمى لم يحز قال ولو أوصى له ببعض رقبته عتق ذلك المقدار وسعى في الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عزلة ماله لو وهب له بعض رقبته في حياته ولو أوصى له برقبته كلها عتق من الثلث وكذلك لو وهب له رقبته أو تصدق بها عليه في مرضه عتق من الثلث كذا في المبسوط \* ولو أوصى لبعده بثلاث ماله جازت وصيته وعتق ثلثه بعد موته ثم ينظر ان كان ماله دراهم أو دنائير ينظر الى ثلثي العبد فان كانت قيمة ثلثي العبد مثل ما وجب له في سائر أمواله صار قصاصا وان كان في المال زيادة يدفع اليه الزيادة فان كان في ثلثي قيمة العبد زيادة يدفع الى الورثة وان كانت التركة عروضا لا يصير قصاصا الا بالتراضي لاختلاف الجنس وعليه أن يسعى في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر أمواله والورثة أن يبيعوا الثلث من سائر أمواله حتى يصل اليهم السهاية وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عنده فافسار كله مدبرا فاذا مات عتق كله ويكون العتيق مقدما على سائر الوصايا فان زاد الثلث على مقدار قيمته فعلى الورثة أن يدفعوا اليه وان كانت قيمته أكثر فعليه أن يسعى في الفضل كذا في البدائع \* ولو أوصى ببعده لرجل ثم أوصى بذلك العبد أن يعتق أو يدبر فهذا يرجع كذا في المبسوط \* ولو قال في مرضه لبعده ولدبره قيمته حاسوا أحد كاجر ثم مات قبل البياض كان الثلث بينهما على ثلاثة أسهم للدبر سهمان وللعبد سهم ولو أوصى بأن يؤخذ من عبده كذا درهم ثم يعتق كان له ما حط عنه من الثلث فان كان المحطوط يخرج من ثلث ماله لا تجب السهاية وان كان أكثر يحط عنه قدر الثلث ويسعى فيما زاد عليه كذا في محيط السرخسي \* اذا قال أعتقوا كل قديم العجبة لي يعتق كل من كانت عجبته حولاً وهو المختار كذا في خزائن المفتين \* رجل أوصى أن يشتري عبداً به فيعتق عنه ثم مات قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوصية صحيحة فيشتري ب قيمته فيعتق فان كان الوارث باعاً من أجنبي قبل موته فانه يشتري بالاجماع فيعتق وان كان الوارث باعاً من أجنبي بعد موت الموصي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يشتري ب قيمته ويعتق عنه رجل قال أوصيت بأن عبدي هذا حر قال هذه وصية بالعتق انما يعتق به موت المولى ولو أوصى أن يشتري عبداً فلان قال يشتري ب قيمته لا يجازي فان أبي مولاهم أن يبيعه يرتقنه الى الورثة فان قال اشترى عبداً فلان فأعتقه وأبي مولاه أن يبيعه حبس عنه حتى يموت العبد أو يعتق كذا في محيط السرخسي \*

للقرية ثم قطعها بعد ذلك ونبت من عروقها فالنابت لا فارس لانه فرع ملكه \* الخامس في المعاملة ذكر فيها مدة قال يقطع بان النخل لا يخرج فيها الا بصح وان احتل الخروج وعلمه جاز موقوف ان أخرجت صح والافلا وهذا اذا أخرج شيئا في المدة المضروبة

عما يرغب فيه فان كان مما لا يرغب فيه في المعاملة لا يجوز وان لم يخرج شيئا في تلك المدتان أخرجت بعد تلك المدة في السنة فصدت وان لم يخرج في تلك العام وبعده حدث بها جازت المعاملة \* دفع بخلافه طلع بالنصف معاملة جاز (١١١) وان لم يسميا وقتا ومتى عقدت على ما هـ ومن التمسحت

قال ولو أوصى بعبد لم جل ثم أوصى أن يباع من آخر بثلث مسمى حط عنه الثلث ولا مال له غيره فلم يوصى له بالبيع أن يشتري خمسة أسداس العبد بثلثي قيمته ان شاء أو يدع لان الوصية بالحبابة بمنزلة سائر الوصايا وقد استوت الوصيتان من استغراق كل واحدة منهما الثلث فيكون الثلث بينهما نصفين لصاحب البيع نصفه وهو السدس وللاخر نصف الثلث وهو سدس الرقبة فانما يباع خمسة أسداس العبد من الموصى له بالبيع بثلثي قيمته ويسلم للموصى له بالرقبة سدس الرقبة وان أوصى الموصى له بالبيع أن يشتريها كان للموصى له بالعين ثلث الرقبة كذا في المبسوط \* واذا ترك عبد الاغريق قيمته ألف وقد أوصى أن يباع من فلان بألف ثم أوصى به فهي على ثلاثة أوجه اما أن يوصى بالعين أو بالمال أو بالثلث فان أوصى به بعينه بعد ذلك أو قبله لا يخرق لم تجز الورثة أو أجازت ولم يجز صاحب البيع فلم يوصى له بالرقبة سدس العبد ويباع ما بقي من الاخر بخمسة أسداس الا ان يكون للورثة قيل هذا قولهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى نصف سدس العبد للموصى له بالرقبة ويباع خمسة أسداسه ونصف سدسه من الاخر بقيمة فيكون للورثة وان أجاز واورضى بذلك صاحب البيع يضرب كل واحد بكامل ودينه فيقسم نصفان نصفه لصاحب الرقبة ونصفه يباع من الاخر فيكون غنمه بين الورثة الوجه الثاني أوصى أن يباع العبد من رجل بألف وأوصى بجميع ماله لاخر فهذه المسئلة كالاولى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن صاحب الجميع يأخذ سدس الاثمن من الورثة من جملة الثمن وفي المسئلة الاولى ليس له من الثمن شيء لانه أوصى له بالمال هنا والثمن مال كالرقبة فيجوز تنفيذ وصيته في الثمن وهناك أوصى له بالعين وهي الرقبة والثمن غير العين فلا يمكن تكميل وصيته من الثمن الوجه الثالث أوصى أن يباع من فلان بألف وأوصى بثلث ماله لاخر فقول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا أن يأخذ صاحب الثلث جزءا من اثني عشر جزءا من الرقبة ويباع الباقي من الموصى له بالبيع بأحد عشر جزءا من الاثمن الا أن صاحب الثلث يأخذ من الثمن تمام الثلث لانه موصى له بثلث ماله والثمن ماله وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يباع الكل من الموصى له بالبيع ويعطى من الثلث الثمن الى صاحبه كذا في محيط السرخسي \* وان أوصى بأن يعتق عنه بهذه الالف عبد وهلك منها درهم لم يعتق عنه بما بقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يعتق عنه بما بقي ولو أوصى بأن يشتري بكل ماله عبدا فعتق عنه ولم يجز الورثة بطلت عنده أيضا وقال لا يشتري بالثلث ولو أوصى بأن يشتري له عبد بألف درهم وزاد الالف على الثلث بطلت عنده وقال لا يشتري بالثلث عبدا وعتق وان أوصى بأن يبيع عنه بهذه المائة فهلك منها درهم يبيع عنه بما بقي من حيث يبلغ وان لم يبلغ لاشيئ \* فان بقي شيء منها رد على الورثة ولو أوصى بأن يبيع عنه من ثلثه فقبل له ان ثلث ماله لا يكفي به فقال أعيذوا به في الحج يعان به في الحج على الفقراء ومن أوصى بعتق عبده فمات الموصى خفي العبد جناية ودفع بها بطلت الوصية وان فداه الورثة كان الفداء من مالههم وأمسوا الوصية ومن أوصى بثلث ماله لزيد مات وترك عبدا مالا ووارثا فقال الموصى له أعتقه في صحته وقال الوارث أعتقه في مرضه فالقول للوارث لاشيئ للموصى له الا أن يفضل من الثلث شيء أو تقوم له بينة أن العتق في الصحة ومن مات وترك ابنا وعبد فقال رجل لي على أيلك ألف درهم دين وقال العبد أعتقني أبوك في صحته فقال الابن صدقت ما سأل العبد في قيمته ويدفع القيمة الى الغريم هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يعتق ولا يسي في شيء وعلى هذا الخلاف اذا مات الرجل وترك ابنا وألف درهم فقال رجل لي على الميت ألف درهم دين وقال رجل هذا الالف الذي تركه أبوك كان وديعة لي عند أبوك وقال الابن صدقت ما عنده الالف بينهما نصفان وقال الوديعة أحق كذا في الكافي \* ومن ترك ابنين ومائة درهم وعبد قيمته مائة وقد كان أعتقه في مرضه فجازا لوارثان ذلك لم يسع في شيء كذا في الهداية \* واذا اشترى الرجل ابنه في مرضه بألف درهم وذلك قيمته وله ألف درهم سوى ذلك فان ابنه يعتق

صاحب الكرم والعمل على العامل **السادس في الضمان** أخر الاكارا البسقي ان تاخر امرعا نادا يفعله الناس لا يضمن ولا يضمن \* حصد الزرع وجعه بلا شرط عليه وبلا إذن الدافع ضمن حصدا لدافع ان تلف ولو شرط ذلك عليه فتعاقل حتى تلف ضمن للالك حصته \* ترك الاكار

اخراج الجوز والخنطة الى الصرام وكان شرط عليه ذلك في العقد ضمن ترك حفظ الزرع حتى اكمل الدواب ضمن وان لم يرتد الجراد حتى اكمل كله ان امكن طرده (١١٢) ضمن والا لا \* اثمر الكرم والدافع واهله يدخلون وبأكلون ويحملون والعامل لا يدخل الا قليلا

ان لا باذن الدافع لا يضمن والضمان على الاكل والحامل وان باذنه ونفقتهم عليه ضمن نصيب العامل وان مما لا يجب النفقة عليهم لا يضمن وان كانوا قبضوا لا باذنه وهم ممن عليه نفقتهم لا يضمن أيضا \* دفعها معاملة ولم يخرج الاشجار شيئا فباع صاحبها اشجاره فذا البيع وفست المساقاة لانها استنجار ببعض الخارج فاذا لم يخرج شيئا لم يتعلق به حقه فصح البيع بخلاف الاجارة لتعلق حق المستاجر بعين الكرم فان كان سقى الاشجار وحفظها لاشئ له لانه عمل لنفسه وحقه في الخارج ولم يوجد \* سفر العامل عذرو في بعض المواضع لم يجبه له عذرا فالصحيح ان يوفق بين الروايتين ويحمل على اختلاف الموضوع فجعله عذرا فيما اذا شرط عليه عمل نفسه وعدم جعله عذرا فيما اذا أطلق العمل ولم يشترط عليه العمل بنفسه وكذا الجواب في مرض العامل على التفصيل \* دفع اليه اصول رطبة نابتة ولم يذ كر المدة فست بخلاف الزرع لوقوع العقد على الزرع مرة وله نهاية مع الوصية بخلاف الرطبة لانه لا نهاية لها حتى اذا كان لحصاد

ولا سعاية عليه ويرثه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد درجهمما الله تعالى يسعي في جميع قيمته ويقاص به اميرائه ولو اشترى ابنه بألف درهم وقيمته خمسمائة وأعتق عبده آخر يساوي خمسمائة ولا مال له غيرهما ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الحجابة تقدم لانه بدأ به او قد استغفرت الثلث فيجب على كل واحد من العبدین السعاية في قيمته ولا يرث الابن شيئا مما عليه من السعاية وعندهما العتق متقدم الا أن الابن وارث فلا وصية له ولكن يعتق العبد الاخر مجانا ويسعي الابن في قيمته ويطلب البائع بالرد فيما زاد على قيمته من الثمن فيكون ذلك ميراثا بينهم على فرائض الله تعالى ولو كان قيمة الابن ألفا فاشترى بألف وأعتق عبدا آخر يساوي ألفا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتحصان الثلث ويسعي الابن فيما زاد على حصته ولا ميراث له وعند أبي يوسف ومحمد درجهمما الله تعالى الابن وارث ولا وصية له فعليه أن يسعي في جميع قيمته ويقاص به من ميراثه (قال) واذا أعتق الرجل أمته ثم تزوجها وهو مريض ثم دخل بها وقيمتها ألف درهم ومهر مثلها مائة فان كانت قيمتها ومهر مثلها يخرج جان من الثلث جعلت لها الميراث والمهر وأجزت النكاح وان كانت قيمتها ومهر مثلها لا يخرج جان من الثلث دفع لها مهر مثلها والثلث مما بقي بعد المهر ثم سعت فيما بقي من قيمتها ولا ميراث لها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد درجهمما الله تعالى النكاح جائز على كل حال لان المستسعاة عندهما حرة عليهما ادين فيكون لها مهر مثلها والميراث وعليها السعاية في قيمتها ولو أعتق أمته وقيمتها ألف ثم استدان منها مائة درهم ثم تزوجها ثم مات ولم يدخل بها وترك ألفين سوى ذلك عندهما هذا الاول سواء والنكاح جائز ورث ولها مهرها لانها النكاح بالموت ولها دينها الذي استدان منه الكون سبيبه معاينا وعليها السعاية في قيمتها لانه لا وصية لها وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى النكاح باطل لانهم استوفوا دينها من المال ثم لها ثلث ما بقي بطريق الوصية وقيمتها ومهر مثلها يزيد على الثلث فلذلك بطل النكاح ولو أعتقها وليس له مال غيرها ثم تزوجها فاستدان منها ما بقي درهم فانفقها على نفسه وذلك في مرضه ثم مات فالنكاح باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث لها ولا مهر اذا لم يكن دخل بها وعليها السعاية في ثلث ما بقي بعد الدين ولو أعتقها في مرضه ثم تزوجها وليس له مال غيرها ثم اكتب ما لا يخرج هي ومهرها من ثلثه فان النكاح جائز ولها المهر والميراث ولا سعاية لها كذا في المبسوط \* ولو أوصى بعقوبة يعطى لها من ثلث ماله كذا فان كانت أمه معينة جاز لها العتق والوصية بالمال وان لم تكن معينة جازت الوصية بالعتق لا بالمال الا أن يقول جعلت ذلك مفقوضا الى الوصي ان أحب أعطاهما فيجوز كقولہ وضع مالي حيث أحببت ولو أوصى بان يشتري بكذا حنطة وبكذا درهم عبدا ويعتق وله عبدا لا يجوز أن يعتق من العبد الذي عنده بخلاف ما لو أوصى بان يشتري بكذا كذا حنطة ويفرق على المساكين وعنده حنطة فيجوز أن يفرق تلك الحنطة التي عنده على المساكين ولو قال أعتقوا عني عبدا قيل للوصي أن يعتق العبد الذي كان لليت وقت الموت ولو باع هذا العبد ثم اشتراه وأعتقه جاز وقيل لا يجوز أن يعتق العبد الذي كان في ملكه وقت الموت ولا فرق بين قوله أعتقوا عني عبدا وبين قوله اشتروا لي عبدا فاعتقوه كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بان يعتق عبده وأبي العبد أن يقبل ذلك فانه يعتق من الثلث كذا في المبسوط \* واذا مات عن ابن وثلاثة أعبد قيمتهم سواء فأدعى أحدهم أنه أعتقه في مرضه فاستحلف الابن فنكل قضى بعقبة بلا سعاية فان ادعى الثاني مثل ذلك فنكل له عتق ويسعي في قيمته وكذلك الثالث وان كان الاول ادعى عند حكم حكاه والمستهل بماله أعتق الثاني كله بلا سعاية وكذلك الثالث اذا ادعى عند حكم حكاه أيضا ولو ادعى الاول عند حكم حكاه قضى عليه بعقبة بالنكول ثم رفع الثاني الوارث الى القاضي فنكل عند عتق الثاني بلا سعاية فان رفعه الثالث الى قاضي أو الى حكم رضاءه فنكل له أيضا عتق بلا سعاية وقيل ان كان عتق الثاني عند

الرطبة أيضا بما يعمد في ديارهم يصح ويقع على أول خرجة تدرك ويجوز إضافة المزارعة والمعاملة الى وقت في المستقبل \* دفع أرضه مزارعة الى عبد مجهول وهلك العبد من العمل ان البذر من العبد لا ضمان على ربا الارض وان من رباها



يكون مستأجره فيكون عمله لرب الأرض وإن من العبد يكون مستأجر الأرض ويكون العبد له لانفسه فلا يضمن اذا هلك \* غرس نالة على نهر قرية فغلظت والغارس في عيال رجل يخدمه فقال الخدم الغراس لي لانك خادمي فان (١١٣) النالة للغارس فله وإن للرجل

والغارس في عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة لصاحب النالة وإن لم يكن ممن يعمل له ولم يغرسها فإنه فهي للغارس وعليه قيمة النالة لصاحبها لأنه يملك بالقيمة \* قلع نالة انسان وغرسها ورباها فهي للغارس بالقيمة \* نهر بين مالدعيا أشجاره النابتة في ضفته إن علم الغارس فهي له وإلا إن في موضع خاص لأحدهما فالملك وان في مشترك فينقسم له شجرة على ضفة نهر عام ثبت من عروقها أشجار في الجانب الآخر ولا شجر في ذلك الجانب كرم وبين كرمه والنهر طريق عام زعم ذو الكرم كون الأشجار له وزعم ذو الشجرة كونها له من عروقها فهي لصاحب الشجرة وإن لم يعرف ذلك وعرف لها غارس فهي له وإن لم يعرف ذلك ولا من ثبت ببقية فلا ملك لأحد فيها \* ضيعة متلاصقة على نهر عام وعلى أشجار عظام لا يعرف غارسها أراد صاحب الضيعة قلعها فإن كانت شجرة تثبت بالانبات وأرباب النهر قوم لا يحصون فهي لمن قلعها ولا يبيعها صاحب الضيعة قبل القلع لأنها مباحة وإن كانت لا تثبت بالانبات فكل اللقطة \* أكار غرس في أرض الدافع

قاض سعي الثالث في رقبته في كل قيمته وتاويل ما ذكره أن الثالث رفعه قبل رفع الثاني كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بعق عبده وأوصى أن يباع عبداً آخر من فلان بكذا وحط من قيمته مقدار الثلث فالثلث بينهما نصفان كذا في المبسوط \* إذا ترك عبيدين يخرجان من الثلث ووارثين فأوصى بأحدهما لرجل أجبر على أن يجتمعاً على واحد فإن أعتق الموصي له العبدين ثم عين الوارثان واحداً عتق أيهما عينا وإن أعتق واحداً بعينه ثم عيناه لم يعتق ولو كان الميت أوصى بعق أحدهما فاختار كل وارث واحداً معا أو متعاقبا يجبران على الاجتماع على واحد ولو أعتق أحدهما أحد العبدين عن الميت ثم الآخر فلا أثر عن الميت والأول عن الوارث ويضمن نصيب شريكه إن كان موسراً ولو قال كل واحد أعتقت هذان عن الميت معا أجبراً على أن يجتمعا على أحدهما فإذا اجتمع أعتق عن الميت والآخر عن أعتقه ويضمن نصيب شريكه إن كان موسراً ولو لم يعتقوا لكن معا عينا أحدهما لم يعتق عن الميت ثم رجه أو عينا الآخر لم يكن لهما ذلك والأول هو الذي يعتق عن الميت فإن أعتق أحدهما الأول الذي عيناه صح عتقه عن الميت وكذلك لو أعتقه وصى الميت بعد ما عيناه وإذا أوصى بعق عبده وهو يخرجه من الثلث لم يعتق لقرابته من الوارث ولا من الوصي وأيهما أعتقه جاز عتقه عن الميت ولا يعتق بتعلق الوصي عتقه بشرط أو إضافة أو إلى وقت مستقبل ولا يعتق بثلث من الوارث إذا جاء الشرط ويكون عتقا عن الميت كذا في محيط السرخسي \* وإذا أوصى بعبده أن يباع ولم يزد على ذلك أو أوصى بأن يباع بقيته فهو باطل لأنه ليس في هذه الوصية معنى القرابة يجب تنفيذها لحق الموصي كذا في المبسوط \* ولو تزوج أبنته من عبده برضاها أو وصى بالعبد لرجل وهو يخرجه من الثلث ثم مات لم يفسد النكاح ولم يعتق على الموصي له إن كان قريبه حتى يقبل الوصية أو يموت قبل ردها وإن كان قريب العصبة عتق عليهم إذا رد الموصي له الوصية لأنه دخل في ملكهم وإن كان لا يخرجه من الثلث ففسد النكاح لأنهم أملاك شيأ من رقبته ولو أوصى بعق العبد ولما له غيره لم يفسد النكاح وسعى للورثة في حصتهم إذا أعتقوه ولو مات العبد قبل الاعتاق بطلت الوصية بقوات محل العتق ولو كانت البنت لم تأخذ مهرها فلها أن تطل الوصية وبيع العبد في مهرها ولا يفسد النكاح وما فضل من ثمنه فهو ميراث ولو لم يكن عليه مهرها وكان على الميت دين مثل قيمة العبد أو أكثر يباع فيه ولا يفسد النكاح فإن رده المشتري بعيب بقضاء عاذا لا مراهي ما كان وإن رده بغير قضاء وسقط دين الميت بوجه ما بطلت وصية العبد وفسد النكاح وهذا البيع جديد وقد حدث في حق الثالث وكذلك لو لم يكن على الميت دين وجى العبد جناية قد فعوه أو فدوه لم يفسد النكاح كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى أن يباع نسمة صحت الوصية ثم تباع كل أو وصى ويحط من ثمنه مقدار الثلث إن لم يجد من يزيدهم على ذلك ولو أوصى أن يباع من رجل ولم يسم ثمنها فانه يباع منه بقيته لا يقتص منه شيء فإن شاء أخذ وإن شاء ترك كذا في المبسوط \* وإذا مات عن ثلاثة أعبد قيمتهم على السواء ووارث واحد فقال لأحدهم لم يعتق الميت ثم قال بل أعتقك ثم قال للثاني والثالث منه له عتقوا بلا سعاية وكذلك لو بدأ بالعق ثم بالانكار لأن الأقرار لا يبطل بالانكار بعده ولو قال لهم جميعاً لم يعتقكم ثم قال بل أعتقكم جميعاً ساعوا في ثلثي قيمتهم استحسنوا وكذلك لو قال أعتقكم الميت ثم قال لم يعتق أحداً منكم ولو قال أعتقكم ثم قال لم يعتق هذا سعى في ثلثي قيمته وكل واحد من الباقيين في نصف قيمته وإن قال لا أثر بعده لم يعتقك عتق الثالث بلا سعاية وسعاية الأول والثاني بجأها ولو قال أعتقكم ثم قال لم يعتق هذا ولا هذا ولا هذا عتقوا وسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو قال يا هذا لم يعتقك الميت وسكت ثم قال لا خيرين كذلك ثم قال أعتقكم عتقوا وسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو أنكر عتق واحد بعد واحد ثم قال لأحدهم أعتقك وسكت ثم قال للثاني والثالث كذلك عتق كل الأول وصف الثاني وثلث الثالث كذا في محيط السرخسي \* وإذا أوصى أن يعتق عنه نسمة

(١٥ - فتاوى سادس) بأمره فإن النالة للدافع فالأشجار له وإن للعامل وقال لا أكار غرسهم إلى فكذلك ولا أكار قيمة النالة ولو قال أغرسها ولم يقل لي فغرس بغراس من عنده فالغرس للغارس ويكلفه المالك قلعها ولو قال أغرسها على أن الغراس أنصافاً جاز وهو

كما قال \* معاملة القضية لاجل السعة والخطب جاز كعامله \* ثم ارجع الخلاف لقوائم الخلاف والله اعلم \* (كتاب الشرب) أربعة فصول (الاول في المياه) الاصل (١١٤) فيه قوله عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث والمراد اباحة الماء الذي لم يحزر فلكل

أن يشرب ويسقي وان فيه انقطاع الماء ولا يسقي بها أرضه وزرعه والمياه ثلاثة في غاية العموم كالانهار العظام مثل دجلة وحيون وسيحون ليست بمملوكة لاحد فيلكل كل أحد سقى دوابه وأرضه ونصب الطاحون وقوا الدالية والسانية واتخاذ المشرعة والنهر الى أرضه بشرط أن لا يضر بالعامه فان أضر منع فان فعل فلكل أحد من أهل الدار منعه المسلم والذي والمكاتب فيه سواء \* الثاني في نهاية الخصوص كما الحب والسكر لا ينتفع به الا باذن صاحبه ولو صب ماء حب انسان يومه بان عيلاء ثانيا وان اضطر اليه انتفع بلاذن الثالث المتوسط كما الحياض والانهار المملوكة فلكل أحد أن ينتفع به الا اذا كان بحال يحاف صاحب البئر فسادها أو كسر ضفتها فله منعه وان كان الحوض في دار انسان أو بسنانه فاستقى رجل منه ليس لمالك الدار استرداد الماء ولكن له أن يمنع الداخلين من الدخول في ملكه اذا كان يجدها في مكان آخر فان لم يجد له أن يدخله بلا اذن ولحقه الماء أن يقول له صاحب الارض لي حق في أرضك فاما أن توصلي اليه أو تمنني من الدخول \* ثم راقوم ورجل أرض يجنبه ليس له فيه شرب له أن يشرب ويتوضأ ويسقي دابته منه ما لم يكسر الفرض ضفته وليس له سقى أرضه وشجره وزرعه ونصب دالية وطاحونة عليه وان رفع الماء بالقرب لسقي زراع أو شجر اختلفوا فيه والاصح أنه ليس

وأوصى لا خير بالثلث فثلث ماله يقسم على الثلث وعلى أدنى ما يكون من قيمة النسيئة كذا في المبسوط \* ولو أوصى بأن يعق عنه نسيئة بمائة وثلاثة أقل من مائة لم يعق عنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعق عنه بالثلث وذلك كرفي الجامع الصغير ولو أوصى يعق عنه نسيئة بثلث ماله ففعل الوصي ثم لحق دين استوعب الثلثين فالعق عن الموصى وكذلك لو كان وصيا نسيئة القاضى وبمثله لو كان القاضى فعل ذلك أو أمينه ثم ظهر الدين بطل العتق ولا يكون القاضى أو أمينه مشترين لنفسه كذا في محيط السرخسى \* ولو أوصى بأن يشتري عبدا فلا ن فيعتق عنه فانه يشتري من ثلثه وان امتنع صاحبه من البيع بالثلث أو وقف الثلث حتى يبيعه صاحبه فان مات العبد فقد انقطع رجاء تنفيذ هذه الوصية لقوات محلها فيرجع الى الوارث ذلك ان كان سمي ما يشتري به من الثلث ولو أوصى الى رجل أن يشتري له نسيئة بمائة المائة بعينها فيعتقها من الثلث عنه فاشترى بها نسيئة فاعتقها عنه ثم استحق رجل تلك المائة أو بعضها أو لحقه دين تكون المائة أكثر من ثلثه فالوصى ضامن لتلك المائة فان خرج الميت مال لم يعلم به من دين أو عين يكون عن النسيئة الثلث من ذلك برئ الوصي من الضمان كذا في المبسوط \* ولو أوصى بأن يباع عبده فيشتري بثمنه عبد يعق عنه فباعه الوصي واشترى بثمنه عبدا فاعتقه ثم وجد بالاول عيبا فرد على الوصي ضمن الثمن فاذا باعه ثانيا من آخر فان باع بالثمن الاول جاز العتق عن الميت وان باع بأكثر أو أقل كان العتق عن الوصي ويعتق عن الميت عتقا آخر بثمنه وهذا اذا رد العبد بالقضاء لانه فسخ في حق الكل فعاد العبد الى قديم ملك الميت لان الرتب التراضي شرا جديدي في حق غير المتعاقدين فصارت كانه اشترى هذا العبد لنفسه شرا جديدا كذا في محيط السرخسى \* ولو لم ير العبد العيب ولكن استحق رجوع المشتري على الوصي بالثمن ولا يرجع على الورثة في نصيبهم بشئ \* ولو أوصى بأن يشتري من ثلث ماله نسيئة فتعق عنه وماله ثلثمائة فاشترى الوصي بمائة نسيئة فأعتقها وأعطى الورثة مائتين فاستحققت النسيئة وردت في الرق وقبض الوصي المائة ليشترى بها نسيئة أخرى فتلف منه المائة فانه يرجع على الورثة بثلث ما أخذوا ليشترى بها نسيئة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وما تقدم من المقاسمة باطل ما لم يحصل مقصود الموصى وفي قولهم ما مقاسمة الوصي الورثة جائز ولا يرجع فيما أصاب الورثة بشئ وقد بطلت الوصية ولو أوصى بأن يشتري له نسيئة بعينها فتعق عنه فاشترى الوصي ثم ماتت فقد بطلت الوصية وكذلك لو حنت جناية قبل أن تعق فدفعت بها بطلت الوصية ولو فداها الورثة كانوا متطوعين في القداء ويعتق عن الميت ولو أوصى يعق أمة له تخرج من ثلثه كان حالها كذلك فان ولدت النسيئة أو الامه قبل أن تعق فالورثة يرق للورثة وان كانت النسيئة أو الامه ذات رحم محرم من الورثة لم تعق بذلك حتى تعق عن الميت ولو أعتقها بعض الورثة عن نفسه كان العتق عن الميت وكذلك لو قال أنت حر فان دخلت الدار أو قال بعد موتي لم تكن مدبرة ولكنها تعق عن الميت ان دخلت الدار أو مات القاتل ولو قال لها الوارث أنت حر على ألف درهم ان قبلت فقبلت فهي حرة بغير شئ ولو أوصى أن يعق نسيئة عن شئ واجب عليه من ظهار أو غيره فانها تعق من ثلثه كالتطوعات وكذلك الزكاة وحجة الاسلام ولو أوصى يعق نسيئة فاشترى له أو يعق أمة له تخرج من الثلث بخفي عليه جناية فالارث للورثة ولو زوجه هالم يحزر ولو أوصى الى رجل لبيع عبده هذا ويتصدق بثمنه على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن فهل عنده ثم استحق العبد قال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى مرة يقول يضمن الوصي ولا يرجع على أحد بشئ ثم يرجع وقال يرجع الوصي بما يضمن من الثمن من مال الميت وهو قولهم كذا في المبسوط \*

(فصل) الوصايا اذا اجتمعت فالثلث لا يخلو ما أن يسع كل الوصايا ولا يسع الكل فان كان يسع الكل تنفذ الوصية من الثلث في الكل سواء كانت الوصايا لله تعالى بان كانت الوصية بالقرب من الوصية بالحج

الفرض أو تمنني من الدخول \* ثم راقوم ورجل أرض يجنبه ليس له فيه شرب له أن يشرب ويتوضأ ويسقي دابته منه ما لم يكسر الفرض ضفته وليس له سقى أرضه وشجره وزرعه ونصب دالية وطاحونة عليه وان رفع الماء بالقرب لسقي زراع أو شجر اختلفوا فيه والاصح أنه ليس

له ذلك ولاهل النهر المنع وليس لاحد من الشراك في النهر المشترك أن ينصب على النهر طاحونة أو دالية بغير إذن بقية الشراك وان اذن له السلطان لا يعتبر اذنه لعدم ولايته فيه \* نهر بين قوم لهم عليه أرضون اختلعت في الشرب ولا يعرف (١١٥)

الفرض والزكاة والصوم والصلاة والكفارة والذنور وصدقة الفطر والاضحية ووج التطوع وصوم التطوع وبناء المساجد واعتاق النسيئة وذبح البدنة ونحو ذلك أو كانت للعباد كالوصية لزيد وبكر وخالد وكذلك لو كان الثلث لا يسع الكل امكن الورثة أجازت فأما اذا كان الثلث لا يسع ولم تجز الورثة فالوصايا لا يتجاوز ما ان كانت كلها لله تعالى وهي الوصية بالقرب أو كان بعضها لله تعالى والبعض للعباد أو كان الكل للعباد فان كان الكل لله تعالى فلا يخفى لو ما أن يكون الكل فرائض أو واجبات أو نوافل أو اجتمع في الوصايا من كل جنس من الفرائض والواجبات والتطوعات فان كان الكل فرائض متساوية يداً بما قدمه الموصي كذا في البدائع \* واذا أوصى بالحج مع الزكاة يبدأ بحجة الاسلام وان أخر الحج في الوصية لفظاً وفي كفارة القتل مع كفارة اليمين يبدأ بما بدأ الميت به وفي عتق كفارة الفطر وكفارة قتل الخطأ يبدأ بكفارة القتل كذا في خزائن المفتين \* وقالوا في الحج والزكاة انهما يقدمان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية وان كانت الاضحية أيضاً واجبة عندنا لكن صدقة الفطر متفق على وجوبها والاضحية وجوبها محل الاجتهاد فالمتفق على الوجوب أقوى فكانت البدائع بها أولى وكذا صدقة الفطر مقدمة على كفارة الفطر في رمضان وقالوا ان صدقة الفطر تقدم على المنذور به والمنذور به مقدم على الوصايا او الاضحية مقدمة على النوافل هـ هذا الذي ذكرنا اذا لم يكن في الوصايا اعتناق منجز أو اعتناق في مرض الموت أو اعتناق معاق بالموت وهو التدبير فان كان يقدم ذلك لان الاعتناق المنجز والمعلق بالموت لا يحتمل الفسخ فكان أقوى فيقدم أوصى بحجة ووجوه القرب ومصلح مسجد بعينه وأوصى بوصايا أخر لا نوافل بأعيانهم وضاق الثلث عن ذلك فانه يقسم الثلث على الوصايا كلها فاقا اصاب الاعيان أخذ كل واحد منهم ما يخصه من ذلك وما اصاب القرب وليس فيه ما واجب غير الحج بدى بالحج فان استغرق الحج جميع ذلك بطل ما سواه وان بقي من الحج شيء بدى بالذي بدأ به الميت الأول فالأول وان لم يكن الميت بدأ بشيء منها وزع عاينها بالخصص كذا في خزائن المفتين \* وأما الوصية بالاعتناق فان كان اعتناقاً واجباً في كفارة فحكمه حكم الكفارات وقد ذكرنا ذلك وان لم يكن واجباً فحكمه الوصايا المتفضل بها من الصدقة على الفقراء وبناء المسجد ووج التطوع ونحو ذلك وان كانت الوصايا بعضها لله تعالى وبعضها للعباد فان كان أوصى بقوم بأعيانهم يتضاربون بوصاياهم في الثلث ثم ما اصاب العباد فهو لهم لا يتقدم بعضهم على بعض وما كان لله تعالى يجمع ذلك فيبداً منها بالفرائض ثم بالواجبات ثم بالنوافل وان كان مع الوصايا لله تعالى وصية لواحد معين من العباد فانه يضرب بما أوصى له به مع الوصايا بالقرب ويجعل كل جهة من جهات القرب منفردة بالضرب فان قال ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات ولزيت فان الثلث يقسم على أربعة أسهمهم للوصي له وسهم للحج وسهم للزكاة وسهم للكفارات كذا في البدائع \* ولو أوصى بان يحج عنه من ثلث ماله سنة بجائته أحجوا في سنة واحدة وكذلك عتق النسيئة والصدقة على المساكين كذا في محيط السرخسي \* فأما اذا كانت الوصايا كلها للعباد فانه يقدم الأقوى فالأقوى ولا يبدأ بما بدأ به الميت حتى قبل لو كان من الوصايا عتق منفذ كان مقدماً على غيره من الوصايا فأما اذا استوتبت في القوة فانهم يتحاصون ومنعاه أن يضرب كل واحد بحقه في الثلث ولا يبدأ بما بدأ به الميت وان كانت كلها نوافل وليس شيء منها عايناً بان أوصى أن يحج عنه تطوعاً أو أوصى بان يعتق عنه نسيئة ولم يعينها تطوعاً أو أوصى بان يتصدق عنه على الفقراء لا بأعيانهم فانه يبدأ بما بدأ به الميت نص محمد رحمه الله تعالى على هذا في ظاهر الرواية وكذلك الوصية بعتق النسيئة لا يعينها نصحت لله تعالى لا للعباد كذا في المحيط \* رجل أوصى بأن يعطى مائة درهم للفقراء مائة لا اقرباء وأن يطعم النقر المات من الصلوات وعاشه صلاة شهر وثلث ماله لا يبلغ جميع وصيته قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقسم الثلث على مائة للفقراء ومائة له الخارج كن غصب شعيراً أو علفاً فأعلقه دابة حتى سمن به ضمن قية العلف وطاب له ما زاد في الدابة وكذا لو سرق ورق الفرساد أو طعمه

الصلق وضمن قيمة الأوراق طاب له الأبرسم \* قال الإمام رحمه الله تعالى بالقسمة ينقطع حق الشرب لاحق الشفء وانما ينقطع حق الشفء بالأحزاب الأولى والحجاب فان (١١٦) الإنسان يحتاج إلى السفر لا مردني وديناوى ولا يمكنه حل الماء قدر ما يكفيه ودايته فلم يبق

للأقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلاة من نوان من الخنطة فأصاب الأقرباء أعطوا من ذلك وما أصاب النقراء والطعام أدى الطعام ويجعل النقصان في حصصة الفقراء كذا في فتاوى قاضيان \* من أوصى بحجة الإسلام أجموعه رجلا من بلده يحج راكباً فان لم تبلغ وصيته النفقة أجموعه من حيث تبلغ ومن خرج من بلده حاجات في الطريق وأوصى أن يحج عنه يحج عنه من بلده عنه أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحج عنه من حيث بالغ استحساناً وعلى هذا الخلاف إذا مات الحاج عن غيره في الطريق كذا في الكافي \* والله أعلم

### باب السادس في الوصية للأقارب وأهل البيت والخيران ولبنى فلان

واليتامى والمواالي والشيعة وأهل العلم والحديث وغيرهم

اعتبر أبو حنيفة رحمه الله تعالى في استحقاق هذه الوصية أربع شرائط أحدها أن يكون المستحق من قبلة أو ثانياً أنه يعتبر الأقرب فالأقرب ويكون الأبعد محجوباً بالأقرب كالأب والابن والثالث أن يكون ذارحهم محرم من الموصى حتى أن ابن العم لا يستحق هذه الوصية والرابع أن لا يكون ممن يرث من الموصى ويستوى فيه الرجال والنساء هكذا في محيط السرخسي \* ويستوى فيه الكافر والمسلم والذكر والأنثى والحرة والعبد والصغير والكبير وعندهما يدخل في الوصية كل قريب ينسب إليه من قبل الأب أو من قبل الأم إلى أقصى أب له في الإسلام ويستوى فيه الأقرب والأبعد والواحد والجماعة والكافر والمسلم وعلى يشترط إسلام الأب إلا أقصى قال بعضهم يشترط وقال بعضهم لا يشترط لكن يشترط إدراكه الإسلام ويكون معروفاً بعد الإسلام حتى أن علواً ولو أوصى لذوي قرابته في شرط الإسلام بصرف الوصية إلى أولاد على رضي الله عنه لا إلى أولاد أبي طالب ومن لم يشترط بصرفها إلى أولاد أبي طالب يدخل فيها أولاد عميل وجعفر ولا يدخل أولاد عبد المطلب بالإجماع لأنه لم يدرك الإسلام ولا يدخل الوارث بالإجماع كذا في الزيارات للعتابي \* وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان القريب واحداً يستحق نصف الوصية كذا في محيط السرخسي \* وإذا لم يدخل الوالد والولد في هذه الوصية فهل يدخل فيها الجد وولد الولد ذكر في الزيارات أنهم ما يدخلون ولم يدرك فيه خلافاً وذكر الحسن بن زيد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم ما لا يدخلون وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح فان ترك عيين وخالين وهما ليسوا بورثته بأن مات وترك ابناً وعيين وخالين فالوصية للعين وللخالين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تكون الوصية بين العيين والخالين أربعة وأولادهم واحد وخالان فلم نصف الثالث وللخالين النصف الآخر وعندهما يقسم الثلث بينهم ثلثاً وان كان له عم واحد ولم يكن له غيره من ذى الرحم المحرم فنصف الثلث لعمه والنصف يرد على ورثة الموصى عنده وعندهما ينصرف النصف الآخر إلى ذى الرحم الذي ليس بمحرم كذا في البدائع \* ترك عماعوة وخالاً وخالة فالوصية لأمهم والعممة بينهما بالسوية لا سواء قرابتهما كذا في الهداية \* إذا أوصى لذى قرابته وأولادهم يستحق الواحد الكل حتى لو ترك عماعوة وخالاً فالثلث كله لعمه كذا في محيط السرخسي \* والوصية للقرابة إذا كانوا لا يحصون اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى في جوازها قال بعضهم أنهم باطلة وقال محمد بن سلمة إنها جائزة وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* ولو أوصى لاهل بيته يدخل فيه من جمعه وإياهم أقصى أب في الإسلام حتى أن الموصى لو كان علواً يدخل في هذه الوصية كل من ينسب إلى علي رضي الله عنه من قبل الأب وان كان عباسياً يدخل فيها كل من ينسب إلى عباس رضي الله عنه من قبل الأب سواء كان بنفسه ذكراً أو أنثى بعد أن كانت نسبته إليه من قبل الأباء ولا يدخل من كانت نسبته إليه من قبل الأم وكذلك لو أوصى لنسبه أو حسبته

حق الشفء من كل ما يرد عليه لضاف الأمر على الناس بخلاف الحرز فان قلت البئر والحوض ملكة خاصة فملك المنع كالسكلا النابت في أرضه المملوكة له المنع عن الدخول في أرضه لاخذ السكلا وان السكلا على الشركة قلت الطحاوي يقول ان كان المحتاج يجد ماء غيره بالقرب يؤمر بأن يذهب إليه ويمنع من الدخول في ملك الغير دل أن المنع جائز فأما إذا لم يجد يكلف المالك بأن يعطيه الماء أو يمكنه من الدخول بشرط أن لا يكسر ضفة الحوض فعلى هذا قول محمد رحمه الله تعالى ليس له المنع من الدخول محمول إذا لم يجد أو لم يعطه المالك الماء وقال بعض المشايخ محمول على ما إذا حفر بئراً في موات أو حوضاً لأن الموات كان مشتركا قبله فالحفر انما أحياها لتخصيل ما هو مشترك لا لتخصيل ما يختص به فلم يقطع الشركة في حق الدخول للشفء ويجوز أن يكون الرقبة للإنسان ولا تخريفها حق وهذا المعنى لا يتأتى فيما إذا حفر في ملكه وان كان يتكسر المسناة أو الضفة بورد الدواب يقال له استحق بالقرب لأن له حق الدخول

لا غرور كرمه لا إسلام مردى حتى أب مردى راجعاً خور بدلاً ضمن عليه لأن له حق اتلاف بعضه بواسطة الشفء فهو ولأنه لا يصير عملاً كقبل الأحزاب بالأولى فان تلف غير المملوك الثاني من مسيل الماء ومسابل السطح له داران مسيل أحدهما على

على سطح الارض فباع التي عليها المسيل بكل حق له فيها ثم باع الاخرى من آخر فأراد المشتري الاول أن يمنع المشتري الثاني من اسالة الماء على سطحه ليس له ذلك الا أن يكون اشترط عليه وقت البيع ان لم أبع منك مسيل الماء في (١١٧) التي تبعت وفي النوازل له داران متلاصقتان احدهما عامرة

فهو على قرابته الذين ينسبون الى أقصى أب له في الاسلام حتى لو كان أباًؤه على غير دينه دخلا في الوصية لان النسب عبارة عن ينسب الى الاب دون الام وكذلك الحسب فان الهاشمي اذا تزوج أمة فولدت منه ينسب الولد اليه لا الى أمه وحسبه أهل بيت أبيه دون أمه فثبت أن الحسب والنسب يختصان بالاب دون الام وكذلك اذا وصى لجنس فلان فهم بنو الاب وكذلك اللعنة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لا لفلان هي بمنزلة الوصية لاهل بيت فلان ولا يدخل أحد من قرابة الام في هذه الوصية كذا في البدائع \* ولو أوصت المرأة لجنسها أو لاهل بيتها لا يدخل ولدها لان ولدها ينسب الى أبيه لا الى أمه الا اذا كان زوجها من عشيرتها كذا في الزيارات شرح العتابي \* واذا أوصى بثلاث ماله لاهل أو لاهل فلان فالوصية للزوج خاصة دون من سواها قايماً الا أنا استحسننا وجعلنا الوصية لكل من يكون في عياله ونفقة ويضمه بيته ولا يدخل تحت الوصية عماليكه ولو كان أهله ببلدين أو في بيتين دخلا تحت الوصية لمعوم اللفظ كذا في التتارخانية \* ولو أوصى لآخوته الثلاث المتفرقين وله ابن جازت لهم الوصية بالسوية اثلاثاً لانهم لا يرثون مع الابن فان كانت له بنت جازت الوصية للاخ للاخ للاخ لام وتبطل الوصية للاخ للاخ لام لانه يرث مع البنت ولو لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للاخ للاخ لانه لا يرثه وتبطل الوصية للاخ للاخ وامه ولاخ للاخ لانهم ما يرثونه واذا ماتت المرأة فتركت زوجها وأوصت بنصف ماله لاجنبي كان للاجنبي نصف ماله وللزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لان الاجنبي يأخذ ثلث المال أولاً بلا منازعة يبقى ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال فيأخذ الاجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو أوصت لقاتلها نصف المال ثم مات وتركت زوجها يأخذ الزوج نصف ماله لان الميراث مقدم على الوصية لافايل ثم يأخذ القاتل نصف المال ولا شيء لبيت المال ولو أوصت المرأة بنصف ماله للزوجها ولم توص وصية أخرى كان جميع ماله للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية واذا مات الرجل وترك امرأته وليس له وارث غيرها وأوصى لاجنبي بجميع ماله ولا امرأته بجميع ماله أخذ الاجنبي ثلث المال بلا منازعة وللرابع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث ويبقى نصف المال يكون بينها وبين الاجنبي نصفين ولو أن امرأتها ماتت وأوصت بجميع ماله للزوجها وليس لها وارث سواها وأوصت بجميع ماله لاجنبي أو أوصت لكل واحد منهم ما بنصف المال يأخذ الاجنبي أولاً ثلث المال بلا منازعة يبقى ثلثا المال للزوج نصف ذلك لان الوصية بقدر الثلث للاجنبي مة تمة على الميراث يبقى ثلث المال يكون ذلك بين الزوج والاجنبي اثلاثاً ثلث ذلك يكون للاجنبي وثلثا للزوج كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال أوصيت بثلاث مالي لقرايتي ولغيرهم (قال) هو كله للقرابة ولا يرث منه الى الورثة شيء كانه قال لقرايتي ولبنى آدم قال محمد رحمه الله تعالى ولو وصى لآخوانه بثلاث ماله فهم الذين كانوا يعرفون بأخائه وينسبون اليه ولو أوصى بثلاث ماله لشخصه فحشمه كل من كان بعوله وتجرى عليه نفقته فلا يدخل في ذلك ولده ووالده ولا زوجته ولا أمهات أولاده ومدره ورفقه ويدخل فيه سائر قرابته كذا في خزائن المفتين \* ولو أوصى لتومه أو لغترته لم يجز الا أن يقول لفقراهم ولا يدخل موالهم ولو أوصى لقدمائه فهو من يصحبه من ثلاثين سنة كذا في محيط السرخسي \* قال واذا أوصى بثلاث ماله لبنى فلان فهذا على وجهين اما ان كان فلان بأقبيلة يهني أبا جماعة كثيرة كميم لبنى تميم وأسدي لبنى أسد أو كان فلان بأشخاص ليس بأبي جماعة كثيرة واعلم بأن أول الاسامي في هذا الباب الشعب بفتح الشين ثم القبيلة ثم العماره ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة فضر لقريش شعب وكثانة قبيلة وقريش عماره وقصى بطن وهاشم أبوجده النبي صلى الله عليه وسلم فخذ والعباس فصيلة هكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى بيان هذه الجملة فيما اذا أوصى لبنى كانه وهو أبو قبيلة لا تدخل تحت الوصية أو لا دمضرو يدخل أولاد كانه الى الفصيلة أو أولاد ما اذا كانوا يحصون واذا

فباع الخراب فكان مصب الدار العامرة ومطرح النجبة الدار الخربة فأراد المشتري المنع قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى ان استثنى البايع لنفسه مسيل الماء في الخراب جاز وإن طرح النجلا لعدم العرف وقال الفقيه أبو الوليث ان كان له ميزاب ومسيل سطوحه الى هذا الجانب وعرف قدمه فمسيله على حاله وان لم يشترط وكذا لو كان مسيل سطوحه الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس لصاحب الدار منعه في الاستحسان وبه نأخذ وأما أصحابنا فآخذوا بالقياص وقالوا ليس له ذلك الا أن يبرهن ان له حق المسيل \* ولومضدوا أنهم رأوه يسيل الماء فليس هذه بشهادة ولو شهدوا أنه يسيل ماء المطر فهو ماء المطر ولو شهدوا أنه يسيل ماء دائماً للوضوء والغسل والمطر جاز وان لم يبينوا فاقول لرب الدار وان لم يكن له بيعة يستحلف صاحب الدار ويحكم له بالنكول \* له مجرى ماء على سطح دار غريب السطح فاصلاحه على رب السطح كالسفل مع العلو ولا يجبر على العمارة ويقال للذي له حق الاجراء

ضع ناو وفاق مقام الجري على سطح الحار لينفذ الماء الى مصبه **والثالث في الضمان** أراد سقي أرضه أو زرعها من مجرى مائه فمخع الرجل الماء حتى ضاع الزرع لا يضمن المانع كالممنوع الراعي حتى هلك المواشي له نوبة في يوم معين جاء آخر وسقى في نوبته قال البرزدي

يضمن وفي الأصل انه لا يضمن \* سقى أرضه فتعدى الى اخر ان أجرى الماء جارية لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاريه يضمن وان كان يستقر في أرضه ثم تعدى الى جاريه (١١٨) ان تقدم عليه جاريه بالسد فلم يسد يضمن استحسانا والافان أرضه في صعدة وأرض جاريه في هبطة ويعلم انه لو سقى بتعدى يضمن ويؤمر برفع المسناة حتى يحول بينهم وبين التعدى وينع من السقى حتى يرفع المسناة وان لم يكن أرض جاريه في هبطة لا يمنع والمذكور في عامة الكتب انه ان سقى غير معتاد يضمن والا لا وان في أرضه ثقب حجر فان علم به ولم يسهه حتى أفسد أرض جاريه يضمن والا لا \* ثم جرى في أرض قوم فاشتق وخرب بعض الاراضى لملاك الاراضى مطالبه أرباب النهر باصلاح نهرهم دون عمارة الاراضى \* ألقى شاة ميتة في نهر الطاحونة فخربت الطاحونة ان كان النهر لا يحتاج الى التكري لا يضمن وان كان يحتاج وعلم ان الخراب من ذلك ضمن \* سقى أرضه وأرسل الماء الى النهر حتى جاوز أرضه وكان رجل طرح في أسفله ترابا فامتلا النهر وغرق أرض رجل وزرعه فالضمان على ملقى التراب لا على مرسل الماء ان كان له حق الشرب في ذلك النهر \* قطع شجرة على ضفة نهر فوقع ترابه في النهر وسده فاستجر ملاك النهر رجلا ليرسل الماء في النهر حتى يبتل ذلك التراب ويسهل كربه فنام الاجبر حتى امتلا النهر وغرق كدس رجل لا ضمان على الاجبر وأما

أوصى لبني قريش وقريش عمارة فانه لا يدخل تحت الوصية أو لادمضر وكثانة ويدخل أولاد قريش وقصى وأولاد قصى وهاشم وأولاده والعباس وأولاده وإذا أوصى ابني قصى وهو بطن القبيلة فانه لا يدخل تحت الوصية أو لادمضر وكثانة وأولاد قريش ويدخل من دونهم رذا أوصى لبني هاشم الذي هو نخذه فانه لا يدخل تحت الوصية من فوقهم ويدخل من دونهم من أولاد القبيلة وإذا أوصى لبني قصيلة فريش فانه يدخل تحت الوصية أولاد العباس وأولاد أبي طالب وأولاد علي ولا يدخل من فوقهم وإذا عرفنا هذه الجملة جئنا الى المسئلة التي مر ذكرها وهو ما اذا أوصى بثلاث ماله لبني فسلان وفلان أبوا القبيلة وله أولاد ذكور وبنات فان ثلث ماله يكون بين الذكور والبنات من أولاد بالسوية اذا كانوا يحصون بالاجماع وان كن انا ما كلهن لم يذ كر هذا في الكتاب قالوا ينبغي أن يكون الثلث لهن وان كانوا ذكورا كلهم يستحقون وأما اذا كان فلان أباحا وله أولاد وأولاده ذكور كلهم فان ثلث ماله لهم وان كان أولاده انا ما كلهن لاشئ لهن وأما اذا كان أولاد فلان ذكور وبنات فاختلفوا فيه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى الوصية للذكور منهم دون البنات فان لم يكن لفلان أولاد لصلبه وكان له أولاد وأولاده يدخلون تحت الوصية ان كان له أولاد بنات فانهم لا يدخلون تحت الوصية هذا اذا أوصى لبني فلان فأما اذا أوصى لولد فلان ولفلان بنات لا يدخلن تحت الوصية وان كان لفلان بنون وبنات فالثالث بينهم عندهم جميعا ويكون ثلث ماله بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على البنات (قال) فان كانت له امرأة حامل دخل ما في بطنها في الوصية أيضا ولا يدخل أولاد الاولاد تحت هذه الوصية وهذا اذا كان أباحا فأما اذا كان هو أبو نخذه فأولاد الاولاد يدخلون تحت الوصية حال قيام ولد الصلب وان لم يكن له ولدا ولدا واحد كان الثلث كله له بخلاف ما لو أوصى لأولاد فلان وله ولد واحد فانه يستحق النصف وإذا أوصى لأولاد فلان وليس لفلان أولاد الصلب يدخل تحت الوصية أولاد البنين وهل يدخل فيه أولاد البنات ففيه روايتان كذا في المحيط \* ومن أوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكور من خط الاثنين كذا في الهداية \* ولو أوصى لورثة فلان يدخل تحت الوصية أولاد البنين وهل يدخل أولاد البنات ففيه روايتان بعض مشايخنا قالوا الروايتان في دخول بنى البنات أما بنات البنات فلا يدخلن تحت الوصية رواية واحدة كذا في الذخيرة \* وإذا أوصى لبنات فلان وله بنون وبنات فالوصية للبنات خاصة وان كان له بنون وبنات بنين فالوصية لبنات بنيه ولو لم يكن له البنات بنات لا يدخلن في الوصية وهذا على احدى الروايتين عند عامة المشايخ رحمه الله تعالى وعند بعض المشايخ على رواية واحدة فان سمي شيئا يعرف به أنه أراد به بنات البنات بأن قال ان لفلان بنات وقد ماتت أمهاتهن فأوصيت لبناتهن دخل تحت الوصية بنات البنات باتفاق الروايات بخلاف بين المشايخ اذا أوصى لأب أو فلان وفلان ولهم أب أو أمهات دخلوا في الوصية ولو لم يكن لهم أب أو أمهات وانما لهم اجداد وجدات فانهم لا يدخلون في الوصية وإذا أوصى لا كبر ولد فلان ولفلان ابنان أحدهما بن عشرين سنين والاخر ابن اثني عشر سنة فهذا له الاكبر وإذا أوصى الرجل لبني فلان وفلان فخذاً وبطن أو قبيلة فهذا على وجهين اما أن يكون بنو فلان يحصون ولا يحصون فان كانوا يحصون صححت الوصية سواء كانوا أغنياء أم فقراء وان كانوا لا يحصون فان كانوا فقراء جازت الوصية وان كانوا أغنياء وفقراء أو أغنياء وهم لا يعرفون ولا يحصون قال أصحابنا رحمه الله تعالى الوصية باطالة كذا في المحيط \* ولو قال أوصيت بثلاث مالى لبني فلان وهم خمسة فاذا هم ثلاثة أو اثنان فالثالث لهم ولو قال لبني فلان فاذا له ابن واحد كان له نصف الثلث ولو قال لبني فلان زيد وعرو فاذا له ابن واحد فله ثلث الكل ولو قال أوصيت لبني فلان وهم ثلاثة بثلاث مالى فاذا هم خمسة فالوصية لثلاثة منهم والخيار الى ورثته فان أوصى معهم لا تخرفه الرابع \* ولو قال أوصيت بثلاث مالى لبني فلان وهم خمسة ولان بنات مائ فاذا الاول بنون ثلثة كان

قالع الشجرة ان كانت الشجرة بلغت النهر حتى صارت جانب النهر لا يضمن وان لم تبلغ جانب النهر فقلع فانهدم النهر ضمن \* سكر الاخير المشترك فاشتق الماء وخرب قصر رجل يضمن قبل هذا اذا كان السكر بالتراب ولون الخشب والقصب والحشيش له ذلك باذن الشركا أو بلا



اذنهم فتح الماء وتركه فازداد الماء وفتح الماء ليس فيه ماء ثم جاء الماء لم يضمن وعليه الاعتماد وانما يضمن ان لو ارسل الماء على وجه لا يحملة  
النهر ونفسير الضمان ان يقوم الارض من روعة وغير من روعة فيضمن الفضل ولو سد أنهار (١١٩) الشر كما حتى انبتى وامتلأ وغرق

ش. وأرسل الماء في النهر  
أنهار صغار مقطوعة  
القوهة فدخل الماء في  
القوهات وأفسد الزرع  
بضمن في الوجهين \* سقى أرضه  
بشرب غيره بضمن قاله  
الزردى ونفسيره أن يقوم  
بكم تشترى ان كان يبعه  
جائزا قال بكر رحمه الله  
تعالى لا يضمن وعليه الفتوى  
\* أهل أعلى النهر أرادوا  
أن يحبسوا الماء عن أهل  
الاسفل فان كان الماء كثيرا  
بحيث لو لم يسكر يصل كل  
أهله الى حققه في الشرب  
ليس لأهل الأعلى ولاية  
الحبس وان قليلا لا يصل  
الى حققه الا بالسكر فعلى  
وجهين ان يحال لو ارسل  
لا ينتفع به أهل الاسفل  
بان مكان النهر ينشفه  
كان لأهل الأعلى الحبس  
وان بحال لو ارسل الى أهل  
الاسفل يمكنهم الانتفاع  
لا يكون لأهل الأعلى السكر  
بل يبدأ بأهل الاسفل حتى  
يروا ثم لأهل الأعلى  
ان يسكروا حتى يرتفع الماء  
الى أراضهم واستحسن  
المشايخ في هذا الوجه  
أن يقسم الحياكم بالايم اذا  
أبى أهل الاسفل السكر ثم  
يصنع أهل الأعلى في نوبتهم  
ما أحبوا نفيا للضرر ثم اذا  
جازا السكر يسكره باللوح  
وما أشبهه لا التراب والماء  
الذى ينحدر عن الجبل في

الاخير شرى بكا بالبيع كذا في محيط السرخسي \* روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى بثلاث  
ماله لرجل مسمى وأخبر الموصى أن ثلث ماله ألف أو قال هو هذا فاذا ثلث ماله أكثر من ألف فان أبى  
حنيفة رحمه الله تعالى قال له الثلث من جميع ماله والتسمية التي سميت باطله لا ينقص الوصية خطؤه في ماله  
انما غلط في الخطاب ولا يكون رجوعا في الوصية وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (قال) ولو قال أوصيت  
بغنى كلها وهي مائة شاة فاذا هي أكثر وهي تخرج من الثلث فالوصية جائزة في جميعها ولو قال أوصيت  
له بغنى وهي هذه وله غنم غيرهما تخرج من الثلث فان هذا في القياس مثل ذلك ولكن أدع القياس في هذا  
وأجعل له الغنم التي سمى من الثلث ولو قال قد أوصيت لفلان برقيق وهو ثلاثة فاذا هم خمسة جعلت  
الخمس كلهم في الثلث كذا في البدائع \* رجل أوصى بثلاث ماله للشيعة ولجبي آل محمد صلى الله عليه  
وسلم المقيمين ببلدة كذا قال أبو القاسم رحمه الله تعالى هذه الوصية باطلة في القياس اذا كانوا لا يحصون وفي  
الاستحسان تجوز ويكون للفقراء منهم قياسا على اليتامى قال والشيعة هم الذين يعرفون بالميل اليهم وجعلوا  
موسومين بذلك دون غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصى رجل أوصى بثلاث ماله لجيرانه قال بعضهم  
ان كانوا يحصون يقسم على أغنيائهم وفقرائهم وكذا لو قال لأهل مسجد كذا ولو أوصى بأن يخرج من  
ثلث ماله لجاوري مكة قال الشيخ الامام أبو نصر رحمه الله تعالى الوصية جائزة فان كانوا لا يحصون  
يصرف الى أهل الحاجة وان كانوا يحصون قسمت على رؤسهم وحذا لحصاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
ان كانوا لا يحصون الا بكتاب وحساب فهم لا يحصون وقال بشر ليس لهذا وقت وقيل اذا كانوا لا يحصونهم  
المحصى حتى يولد فيهم مولود أو يموت فيهم أحد فانهم لا يحصون وقال محمد رحمه الله تعالى اذا كانوا أكثر من  
مائة فهم لا يحصون وقال بعضهم هم موقوفون الى رأى القاضي وعليه الفتوى والابن مرقا قال محمد رحمه  
الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* قال محمد رحمه الله تعالى واذا أوصى ليتامى بنى فلان وبناتى بنى فلان  
من يحصون فانه تصح الوصية ويصرف الى كلهم كذا أوصى ليتامى هذه السكة وأوليتامى هذه الدار وبستوى  
فيه الغنى والفقير وان كان لا يحصى يتاماهم فالوصية جائزة تصرف الوصية الى الفقراء منهم ولو أوصى  
بثلث ماله لارامل بنى فلان وهن يحصون أولا يحصون فالوصية جائزة واذا جازت الوصية هنا على كل حال  
فان كن يحصون يصرف اليهن وان كن لا يحصون تصرف الى من قد مد عليهم منهن وأدى ذلك الواحدة  
عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى ثلثان اذا أوصى لجيرانه أو لجيرانه لا يحصون فالوصية باطلة  
وكذلك اذا أوصى لأهل مسجد كذا ولاهل \* حين كذا كذا في التنازع \* ولو أوصى لازواج بناته تناول  
الزوجة عند الموت وكذا المعتدة (١) عن طلاق أما البائن فلا واليتام على الغنى والفقير ان كانوا يحصون  
والافعل الفقراء وكذا العيمان والزمنى والغارمون وأبناء السبيل وأهل السجون والفراة والارامل ان كانوا  
يحصون فعلى الغنى والفقير وان لم يحصوا فعلى الفقراء وكذا العيمان والارملة هي التي بلغت وجومت  
ولازوجها والشاب والفتى من خمسة عشر الى ثلاثين أو أربعين إلا أن يغلب عليه الشيب قبل ذلك  
والكهل من ثلاثين أو أربعين الى ستين إلا أن يغلب عليه الشيب قبله والشيخ من خمسين والغللام مادون  
خمس عشر الى أن يحتلم والعقب من يعقب أباه بعد موته وكذا الورثة كذا في خزائن المفتين \* ومن أوصى  
لجيرانه فهم الملاصقون لداره عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وهذا قياس وفي الاستحسان وهو  
قولهما الوصية لكل من يسكن محله الموصى ويجمعههم مسجد المحلة ويستوى فيها الساكن والمالك  
والذكر والانثى والمسلم والذى والصغير والكبير ولا يدخل فيه العبيد والامام والمديرون وأمهات الاولاد

(١) قوله عن طلاق أى رجعى بدليل ما بعده اه

الوادى اختلوا فيه قيل لأهل الأعلى السكر والمنع عن أهل الاسفل ولكن ليس لهم قصد الاضرار بأهل الاسفل في منع الماء ما وراء الحاجة  
واختاره السرخسي وقيل انه لما دخل الوادى صار كلاما في النهر المشترك فالحجاب فيه كالحجاب ثمة الا أن يكون السيل الجرد وان تشتر على وجه

الارض فيكون لمن سبقت يده اليه \* نهرين قوم لكل منهم على رأس آقذفه كوة وأراد أحدهم أن يكرى الاقذف ويسفل الكوة عن موضعها  
ليأخذ الماء أكثره ذلك قال شمس (١٢٠) الاثمة هذا اذا علم ان الكوة كانت متسفلة ثم ارتفعت فأراد اعادتها الى الحالة الاولى

والمكاتب يدخل كذا ذكر في الزيادات والمحيط من غير ذكر خلاف كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله  
تعالى رجل أوصى لرجل من جيرانه بمائة درهم ثم أوصى لجيرانه بماله ينظر فيما أوصى له هذا وفيما يصيبه  
مع الجيران فيدخل الاقل في الاكثر كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى لعميان بن فلان أو لرسى بن فلان  
ان كانوا قوماً يحصون فالوصية لفقرائهم وأغنيائهم وذكورهم ونائهم وان كانوا لا يحصون فالوصية للفقر  
منهم ولو أوصى لشبان بن فلان أو لآبى بن فلان أو لثنيهم أو لآبكارهم صح في الاحصاء والا لا ولو أوصى  
لمواليه وله معتقون ومعتقون فالوصية باطلة الا أن بين ذلك في حياته ويدخل في الوصية للموالى من اعتقه  
في الصحة والمرض ولا يدخل مدبره وأمهات وأولاده ولو قال لعبد من لم أضربك فانت حرة قبل  
ضربه دخل في الوصية ولو كان الموصى رجلاً من العرب فأوصى لمواليه ثلث ماله صححت الوصية ويدخل فيه  
الاسفل مع ولده ولا يدخل فيه مولى الموالاة ومعتق المعتق وان لم يكن له موال ولا أولاد الموالى فالثلث  
لموالى مواليه كذا في الكافي \* فان بقي من مواليه الذين اعتقهم أو من أولادهم اثنان فصاعداً وله موالى  
مواليه فالثلث للثلاثين فصاعداً وان أوجب الوصية لهم باسم الجمع ولم يبق من مواليه ولا من أولاد مواليه  
الا واحد كان له نصف الثلث والنصف الآخر رضى الوصية كذا في المحيط \* ولو أوصى لموالى بن فلان بفخذ  
يحصون دخل فيها المعتق ومعتق المعتق ومن علق عتقه بعدم ضربه ولا يدخل المدبر وام الولد كذا في  
الكافي \* وفي فتاوى الفضل اذا أوصى لمواليه وله الموصى أممة معتقة أو معتقة الموصى فولدت ولداً دخل  
وله ماتحت الوصية اذا لم يكن الاب معتق غير الموصى فان كان أبو له معتقة الموصى عرساً لا يدخل الولد في  
الوصية بخلاف وان كان أبو الولد رجلاً من الموالى من غير العرب معتق قوم فان الولد يكون مولى لموالى  
الام عنده ما خلا فالاب يوسف رحمه الله تعالى فلان رجلاً أوصى بثلث ماله لمواليه وليس له موال اعتقهم  
ولا أولاد الموالى ولا موالى الموالى وانما لمولى أبيه أو مولى ابنه فلا شيء لمن الوصية ولو لم يكن للثلاث  
الاموال أسلموا على يديه ووالده كان الثلث لهم فان كان معهم موال اعتقهم الموصى أو أولاد مواليه فان في  
القياس أن يكونوا سواء في الاستحسان الثلث لهؤلاء مولى الموالاة كذا في التتارخانية وفي نوادر بشر  
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى لامهات أولاده وله أمهات أولاد اعتقن في حياته وأمهات  
أولاد اعتقن بموته فالوصية لا تكون الا في التي اعتقن بموته وان لم يكن له الأمهات أولاده اعتقن في حياته  
فالوصية لهم ولو أوصى لامهات أولاده بالف ولولياته بالف وله أمهات أولاد اعتقن في حياته ومولات  
سواهن اعتبر كل فريق على حدة كذا في المحيط \* ومن أوصى لاصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرم من  
امراته وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة أبيه وزوجة كل ذي رحم محرم منه لان الكل أصهار  
وانما يدخل تحت الوصية من كان صهر الموصى يوم موته بأن كانت المرأة متكوجة له عند الموت أو معتدة  
عنده بطلاق رجعي لان المعتبر حاله الموت حتى لو مات الموصى والمرأة في نكاحه أو في عدته من طلاق رجعي  
فالمهر يستحق الوصية وان كانت في عدته من طلاق بائن أو ثلاث لا يستحقها ومن أوصى لاختانه فالوصية  
لكل زوج ذات رحم محرم منه كازواج البنات والاخوات والعمات والحالات وكذا كل ذي رحم محرم من  
ازواج هؤلاء كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى لان الكل يسمى ختناً كذا في الكافي \* قال مشايخنا رحمه الله  
تعالى وهذا بناء على عرف اهل الكوفة وأما في سائر البلدان فاسم الختن ينطاق على زوج البنات وزوج كل  
ذات رحم محرم منه ولا يطلق على ذي رحم محرم من أزواج هؤلاء العبرة للعرف كذا في المحيط \* ولا يكون  
الاختان من قبل نساء الموصى بر يده أن امرأة الموصى اذا كانت لها بنت من زوج آخر ولها زوج تزوج  
ابنته الا يكون ختناً للموصى كذا في التتارخانية \* واذا أوصى بثلاثة لفقران بن فلان وهم لا يحصون دخل  
مواليهم وموالى مواليتهم وموالى الموالاة وحائاتهم وعديدهم بقية من يقدّر عليه منهم بالسوية

فأما لو كانت كذلك فأراد أن يسفل ليس له ذلك وقال السرخسي رحمه الله تعالى المسئلة على اطلاقها وله ذلك على كل حال لان قسمة الماء باعتبار سعة الكوة لا باعتبار اتسفل هو العادة وان لم يعلم حال الكوة في الاصل قال شيخ الاسلام يسفل قدر ما يكرى ذلك النهر عرفاً وعادة وان أراد رفع الكوة المتسفل ليسهل دخول الماء في أرضه سوغه شمس الاثمة بلا فصل وقال بكرا ن أعادها الى الحالة الاولى له ذلك ولو في الاصل كذلك ليس له الرفع \* سقى معتاداً وتعدى الى جاره لا يضمن لانه ضمان بسبب وانه لا يضمن فيه بلا تعدد والمعتاد لا يكون تعدداً فصار كايقاده في أرضه وتعديه الى جاره يضمن لو زاد على المعتاد قال شيخ الاسلام في الايقاد لا يضمن بلا فصل وكذا اذا زنت أرض جاره قال الامام اسمعيل الزاهد في السقي المعتاد اذا كان محققاً بان يسقى في نوبته قدر حقه فان في غير نوبته أو في نوبته زيادة على حقه يضمن وفي البقال وقيل اذا تعدى المعتاد وهو يدري ولم يخبر جاره يضمن \* فتح فسأل من التهر الى جاره ان فتح مثله معتاداً لا يضمن والا يضمن \*

أجرى الماس من مجرى له فخرج من ثقب الحجر الى دار جاره وأفسدوا الثقب كان خفياً لا يضمن ان كان الماء لا يتعدى لولا والحليف الثقب وان الماء مما يتعدى لولا الثقب أيضاً يضمن \* وعن محمد رحمه الله تعالى نهرين رجلين اتخذا أحدهما فيه سكرًا فتلّف زرع شريكه بضه عطشا وبعضه غرقا فبعض التالف غرقا لا عطشا سكر نهر العامة وسقى أرض نفسه وترك السكر فجرى الماء وتلف زرعان أجرى الماء أحد

ضعفه المجرى وان جرى بلا اجراء أحد ضمه الساكر \* القيت مبتعة في نهر الطاحونة ان احد تقربت وقت الالقاء ثم ذهبت لايضمن الثالث  
وان ذهبت ساعة الالقاء على فور الضمان على الملقى لان الذهاب في الاول غير مضاف الى الملقى (١٢١) بل الى الما وفي الثاني اضيف الى

الملقى كالمو أرسل الدابة  
ان على فور الارسل  
فالضمان عليه وان خالفت  
عينة ويسرة ثم أفسدت  
لاضمان وكذا اذا قط رجل  
وألقاه في البحر ان غرق في  
الحال ضمن وان سح ساعة  
ثم غرق لا يضمن لا ضافة  
الغرق الى سحجه بانقطاع  
فوره بعمله \* قسموا الشرب  
حال غيبة أحدهم ثم حضر  
الغائب ان كانوا وفوه قسطه  
ليس له نقضه وان لم يوفوه  
قسطه له النقض بخلاف  
ما اذا اقتسموا الاعيان حال  
غيبة أحدهم ثم حضره  
النقض على كل حال لان  
النقض في الاعيان يفيد  
لانه ربما يقع أجود من  
الاولى في قسطه وهنالا لانه  
يقع مثل الاولى فلا فائدة  
فيه \* باع شرب يوم أو اقل  
أو أكثر لا يجوز ادم الملك  
قبل الاراز أو للجهالة  
وبعض المشايخ جوزوه وقال  
القياس يترك بالتعامل  
قال الفقيه التعامل لا يثبت  
بأهل بلدة واحدة ولهذا  
لم يفت بجواز بدل الاجارة  
لانحصار تعامل ما وراء النهر  
كبعض او سمرقند عليه حتى  
لم يفت علماء خوارزم بجواز  
بدل الاجارة ولهذا لم يصح له  
اجارة الشرب أيضا لوقوع  
الاجارة على استهلاك العين  
مقصودا الا اذا أبرأ وباع

والخليف من والى قوما يقول لهم أنا سلم ويخلف على ذلك ويخلفون له على الموالاة والعديد من يصير منهم  
بغير خليف وان أعطى الكل واحدا منهم جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يعطيه  
اثنين فصاعدا وان كان فلان أبنا خاصا وليس بأبي قبيلة ولا اخذ الثالث لبنية لصلبه ولم يدخل المولى والخليف  
في الوصية كذا في محيط السرخسي \* سئل الفقيه أبو جعفر عن رجل أوصى لاولاد رسول الله  
صلى الله عليه وآله فذكر أن نصير بن يحيى كان يقول الوصية لاولاد الحسن والحسين رضي الله  
عنهما ولا يكون لغيرهما وأما العمريه فهل يدخلون في هذه الوصية قال ينظر كل من كان ينسب الى الحسن  
والحسين رضي الله عنهما ولا يتصل بهم ما يدخل في هذه الوصية ومن لا ينسب اليهما ولا يتصل بهما لا يدخل في  
هذه الوصية واذا أوصى للعلوية فقد حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه لا يجوز لانهم لا يحصون وليس في هذا  
الاسم ما ينبي عن الفقر والحاجة ولو أوصى لفقراء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء لا يجوز ولو  
أوصى لفقرائهم يجوز وكذا لو أوصى لطلبة العلم لا يجوز ولو أوصى لفقرائهم يجوز قال الشيخ الامام شمس  
الاعتماد الحارثي رحمه الله تعالى كان القاضي الامام يقول على هذا القياس اذا أوصى لطلبة علم كورة كذا  
لطلبة علم كذا يجوز ولو أعطى الوصي واحدا من فقراء طلبة العلم أو من فقراء العلوية جاز عند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الا اذا صرف الى اثنين منهم فصاعدا واذا أوصى لفقراء  
الفقهاء حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه قال الفقيه عندنا من بلغ في الفقه الغاية القصوى وليس المتفقه  
بفقيه وليس له من الوصية نصيب واذا أوصى لاهل العلم ببلدة كذا فانه يدخل فيه اهل الفقه وأهل  
الحديث ولا يدخل من يتكلم بالحكمة وهل يدخل فيه المتكلمون لاذكر لهذه المسئلة نصافي الكتب وعن  
أبي القاسم أن كتب الكلام ليست كتب العلم بمعنى في العرف ولا يسبق الى الفهم فلا يدخل تحت مطلق  
الكتب وعلى قياس هذه المسئلة لا يدخل في هذه الوصية المتكلمون واذا أوصى بثلاث ماله لفقراء طلبة  
العلم من أصحاب الحديث الذين يختلفون الى مدرسة منسوبة اليهم في كورة كذا تعلم الفقه فهذه الوصية  
لا تفيد شيئا لأصحاب الشافعي رحمه الله تعالى الذين يختلفون الى مدرسة منسوبة اليهم لتعلم الفقه اذ لم  
يكونوا من جله لأصحاب الحديث واسم أصحاب الحديث لا يتناول شفعوى المذهب لا محالة وانما يتناول من  
يقرأ الاحاديث ويسمعها ويكون في طلب ذلك سواء كان شفعوى المذهب أو حنفي المذهب أو غير ذلك ومن  
كان شفعوى المذهب الا أنه لا يقرأ الاحاديث ولا يسمع ولا يكون في طلب ذلك لا يتناول اسم أصحاب  
الحديث كذا في المحيط \* عن محمد رحمه الله تعالى رجل أوصى لفلان ولبنى عيم قال كل الثلث يكون  
لفلان ولا شيء للبنى عيم لانه صار كأنه قال لفلان وللواي اذا كانوا لا يحصون والوصية لهم باطلة ولو قال  
ثلث مالي لفلان ولول فلان من المسلمين فذصف الثلث لفلان لا غير وكذا لو قال ثلث مالي لفلان ولعشرة من  
المسلمين فجزء من أحد عشر جزءا يكون لفلان ولا شيء للمسلمين كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### باب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة والتمرة وغلة العبيد

وغلة البستان وغلة الارض ونظير الدابة وغيرها

يجب أن يعلم بان الوصية بخدمة الرقيق وسكنى الدور وبغلة الرقيق والدور والارضين والبساتين جائز في  
قول علماء شافعيهم الله تعالى واذا جازت الوصية بالخدمة فنقول اذا أوصى الرجل بخدمة عبده سنة ولا مال  
له غيره فهذا على وجهين اما أن تكون السنة بعينها بان قال أوصيت بخدمة هذا العبد مئلا سنة سبعين  
وأربع مائة أو كانت بغير عينها بان لم يقل سنة كذا وكل وجه من ذلك على وجهين اما ان كان العبد يخرج  
من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله فان أوصى له بخدمة عبده في سنة بعينها ان مضت تلك السنة بعينها

(١٦ - فتاوى سادس) مع الارض حينئذ يجوز تبعا ولو باع أرضا مع شرب أرض أخرى عن ابن سلام انه يجوز ولو باع  
أرضاً مع شرب أرض أخرى لا يجوز لان الشرب في البيع تبع من وجه أصل من وجهه من حيث انه يقوم بنفسه وتبع من حيث انه لا يقصد

لعينه فن حيث انه تبع لاياع من غير أرض ومن حيث انه أصل يجوز مع أي أرض كان والشرب في الاجارة تسع من كل وجهه لان الاتناع بالارض لانيته أبودنه (١٢٢) فلم تجز اجارة الشرب مع أرض أخرى كالم يجز بيع اطراف العبدتبع الرقبة أخرى قال بعثك

هذه الارض بألف وبعثك شربها قبيل لا يجوز بيع الشرب لانه صار مقصودا بالبيع وقيل يجوز لانه لما يذ كر غنالم يخرج من التبعية حتى لو ذكر له غنما أيضا لا يجوز وفا لانه صار أصلا من كل وجهه وعلى هذا اذا قال بعثك هذا العبد بألف وبعثك اطرافه أو بعثك اطرافه بمائة وبعثك العبد بألف \* ولا يدخل الشرب والمسيل بل اذا ذكر المسيل لا الشرب أو الشرب لا المسيل لا يدخل ما لم يذ كر ويدخل ما ذكر ولو زاد بكل حق له فيه دخلا

نوع في كرى النهر

النهر الاعظم كرىه من بيت المال واصلاح مسناته أيضا لانه للعامة وما لهم مال بيت المال وان لم يكن في بيت المال مال واحتاج المسناة والنهر الى العمارة يجبر العامة لانهم لوزر كوا ما اجتمعوا على اصلاحهم باختيارهم قال عررضي الله عنه لوزر كتم لبعتم أولادكم ويخرج المطين ويؤخذ مؤنتهم من الاغنياء الذين لا يطيقون الحفر والذي دخل تحت القسمة الآن الشركة عامة فعلى أهله لايت

قبل موت الموصي بطلت الوصية وان مات الموصي بعد ماضى من السنة التي عينها بعضها بأن مضت من ذلك ستة أشهر قبل موته وبقيت ستة أشهر أو مات الموصي قبل دخول تلك السنة التي عينها ثم دخلت تلك السنة ينظر الى العبدان كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله ولكن أجازت الورثة الوصية فانه يسلم المبدأ الى الموصي له حتى يستوفى وصيته ثم ان يقبض السنة يستخدمه نصف السنة وان مات قبل دخول تلك السنة يستخدم العبد سنة كاملة وان كان لا يخرج العبد من ثلث ماله ولم تجز الورثة الوصية فان العبد يستخدم الموصي له يوما والورثة يومين حتى تغضى السنة عينا فاذا مضت تلك السنة التي عيها يسلم العبد للورثة هذا اذا كانت بعينه وان كانت السنة بغير عينا ان كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج ونشأ جاز يسلم العبد الى الموصي له يستخدمه سنة كاملة ثم رده على الورثة وان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله ولم تجز الورثة فانه يستخدم الموصي له يوما والورثة يومين الى ثلاث سنين فاذا مضى ثلاث سنين تمت وصية الموصي له بالخدمة وكان يجب أن يتعين السنة التي وجد فيها الموت وكل جواب عرفته فيما اذا أوصى له بخدمة عبده سنة فهو الجواب فيما اذا أوصى بغلة عبده سنة أو بسكنى داره سنة ما ان عين السنة أو لم يتعين السنة الى آخر ما ذكرنا في الخدمة كذا في المحيط \* ولو أوصى له رجل بخدمة عبده ولا شربته وهو يخرج من الثلث فالرقبة لصاحب الرقبة والخدمة لصاحب الخدمة كذا في الهداية \* وان كانت الوصية مطلقة ثبتت الى وقت موت الموصي له المنفعة ثم تنقل الى الموصي له بالرقبة ان كان هناك الموصي له بالرقبة وان لم يكن تنقل الى ورثة الموصي ولو أوصى بغلة الدار أو العبد فأراد أن يسكن نفسه أو يستخدم العبد بنفسه هل له ذلك لم يذ كر في الاصل واختلف المشايخ فيه قال أبو بكر الاعمش ليس له ذلك وهو الصحيح كذا في البدائع \* ولو أوصى له بسكنى داره سنة ولا مال له غيرها فانه يسكن ثلثها منها وتسكن الورثة الثلثين وليس للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من ثلثي الدار وليس للموصي له بسكنى الدار وخدمة العبد أن يؤجرهما عندنا وليس له أن يخرج العبد من الكوفة الا أن يكون الموصي له وأهله في غير الكوفة فيخرجهم الى أهله للخدمة هناك اذا كان يخرج من الثلث كذا في المبسوط \* ولو أوصى بالدار مهاباة من حيث الزمان يجوز أيضا لان الحق لهم الا أن الأول أو لانه أعدل كذا في الكافي \* رجل أوصى بأن يعار بيته من فلان كان باطلا وكذا الوصى بأن يسقى عنه الماء شهرا في الموسم أو في سبيل الله كان باطلا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قال أوصيت بهذا التبن لداود فلان كان باطلا ولو قال يعاف به دواب فلان كان جائزا كذا في فتاوى قاضيان \* في المستقى رواية المولى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى له رجل بسكنى داره ولم يوقت كان ذلك ماعاش وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أوصى بغلة عبده هذا فلان ولم يسم وقتا وهو يخرج من ثلث ماله فله غلته حال حياته وان كانت الغلة أكثر من الثلث وكذلك الوصية بغلة بستانه أو بسكنى داره أو خدمة عبده وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى بخدمة عبده أو بسكنى داره لعبد رجل جاز ويستخدم الموصي له العبد ولا يستخدم مولاه ويسكن العبد الدار ولا يسكنه مولاه فان مات العبد الموصي له بطلت الوصية وان بيع أو أعققت تبعة الوصية وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى أن يستخدم عبده فلان حتى استغنى فان كان فلان مغيرا خدمه حتى يدركه وان كان كبيرا فقير اخدمه حتى يصيب عن خادم يخدمه وان كان كبيرا غنيا فالوصية باطله كذا في المحيط \* وليس للموصي له بالسكنى والخدمة أن يؤجر الدار أو العبد كذا في محيط السرخسي \* وان أوصى له بغلة بستانه فله الغلة القائمة وغلته فيما يستقبل كذا في الكافي \* واذا أوصى له رجل بثمره بستانه فهو على وجهين اما ان قال أبدا ولم يقل فان لم يقل فهو على وجهين أيضا فان كان في بستانه ثمار قائمة يوم الموت كانت له تلك الثمار من ثلث ماله

المال ويجبر الممتنع والذي دخل تحت القسمة والشركة خاصة فكريه على أهله وهل يجبر الا في قيل وقيل ولم واختار الفقيه عدم الجبر ورفع الامر الى الامام حتى يجبر السابق على الكرى وطريق الجبر أن يأمر بالخفر غير الممتنع ليرجع على الممتنع

في قسطه وبأخذ ما أنفق من نصيبه قدر ما أنفق وان أنفق واسأل ترك الكرى لا يجبرهم الامام لان الحق لهم وقال بعض المتأخرين يجبرون  
 الحق الشفه الذي هو العلامة واختار القاضي ان بعض الشركا اذا امتنع وأنفق لخصته (١٢٣) البقية بلا أمر الحاكم لهم ان يعنوا  
 المستنع عن استيفاء حصته

في الشرب حتى يؤدي  
 ما أنفق لأجله وأياه  
 التسخي وجعله متبرعا به  
 أخذه ببعض المشايخ وقال  
 الحلواني متبرع وفي  
 العيون عند الامام والثاني  
 له المنع حتى يؤدي ما أنفق  
 فيما مل عند الفتوى وانما  
 خيف انفجار النهر الخاص  
 واراد أن يحصنوه فأبى  
 البعض ان في تركه التحصين  
 ضرر عام بان خيف غرق  
 طريق المسلمين يجبر الا بى  
 وان فيه ضرر خاص لاعام  
 لا يجبر الا بى قال الامام  
 رحمه الله تعالى ليس على  
 أهل الشفه مؤنة الكرى  
 لان المؤنة تلحق المالك  
 لا من له الحق بطريق  
 الاباحة مع وجود المالك  
 ولان حق العام لا يوجب  
 نفذا التصرف فكذا  
 لا يوجب المؤنة والصحيح أن  
 مؤنة الكرى لا ترفع عنه  
 وان جاوز فوهة جددوله  
 ما لم تجاوز أرضه عند  
 الامام كذا كرفي المنظومة  
 وكذا الخلاف في اصلاح  
 حافى النهر وأما الطريق  
 الخاص في سكة غير نافذة  
 اذا احتج الى اصلاحه  
 فاصلاح اوله عليهم اجماعا  
 فاذا بلغوا دار رجل قيل انه  
 على الخلاف في النهر وقيل  
 يرفع اجماعا لان صاحب

ولم يكن له ما يحدث من الثمار بعد ذلك الى أن يموت اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله هذا اذا كان في  
 البستان ثمار قائمة يوم الموت فأما اذا لم يكن في البستان ثمار قائمة يوم الموت فالقياس أن تبطل الوصية  
 ولا تنصرف الوصية الى ما يحدث من الثمار بعد الموت ولكن في الاستحسان لا تبطل الوصية ويكون للموصي  
 له ما يحدث من الثمار بعد الموت الى أن يموت الموصي له اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله وهذا الذي  
 ذكرنا كله اذا لم ينص على الابد فأما اذا قال أوصيت لك بثمار بستانى أبدا كان له الثمرة القائمة بعد الموت  
 في البستان وما يحدث بعد ذلك وفي المتنق اذا أوصى بغلة بستانه أبدا أخذت في البستان شجرة من أصول  
 النخيل وأثمر دخلت غلة ذلك في الوصية ومن أوصى بثلاث غلة بستانه أبدا ولا مال له غيره جازت وان قاسم  
 الموصي له بثلاث غلة البستان مع الورثة فأغل الذي للموصي له بالغلة ولم يغل الذي للورثة أو أغل الذي  
 لهم ولم يغل الذي له فانه يشار كهم ويشار كونه في الغلة (قال) وللورثة أن يبيعوا ثلثي البستان فيكوب  
 المشتري شريك الموصي له بالغلة بخلاف ما لو باعوا الكل فانه لا يجوز البيع بحصة الثلث وقال أبو حنيفة  
 رحمه الله تعالى لو كانت الوصية بغلة الدار كان للموصي له ثلث الغلة ولم يكن لهم أن يقاسموا الدار فاني  
 أخاف اذا قسمت أن لا يغل فليس له شيء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لهم أن يقاسموا فيعزل له الثلث  
 فاذا أغل فهو ماله وان لم يغل فليس له شيء وللورثة أن يبيعوا ثلثهم قبل القسمة وبعدها واذا أوصى  
 الرجل لرجل بغلة أرضه وليس فيها نخيل ولا شجر وليس له مال غيرها فانه يؤاجر فيه غلة فيعطى صاحب الغلة ثلث  
 الاجر وان كان فيها نخيل وشجر أعطى ثلث ما يخرج من النخيل والشجر ولا يدفع من اربعة بالنصف  
 أو الثلث وان كانت المزارعة اجارة الارض اذا كان البذر من قبل العامل فاذا أوصى أن يؤاجر أرضه منذ  
 سنين مسماة كل سنة بكذا وهي جميع ماله فانه ينظر الى أجرها فان كان مسمى مثل أجر مثلها وجب تنفيذ  
 هذه الوصية وان كان المسمى أقل من أجر مثلها ان كانت المحاباة بحيث يخرج من ثلث مال الميت فانه تنفذ  
 هذه الوصية وان كانت المحاباة بحيث لا يخرج من ثلث مال الميت قال للموصي له بالاجارة ان أردت أن  
 تؤاجر منك هذه الارض فبلغ الاجر الى تمام الثلثين فان بلغ ثؤاجر الارض منه وان لم يبلغ لا تؤاجر الارض  
 منه كذا في المحيط \* ومن أوصى لرجل به وف غنمه أبدا أو بأولادها أو ببناتها مات فله ما في بطونهم من الولد  
 وما في ضررعها من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال أبدا أو لم يقل كذا في  
 الهداية \* واذا أوصى لرجل بغلة بستانه ثم ان الموصي له بالغلة اشترى البستان من ورثة الميت فذلك  
 جائز وتبطل الوصية وكذلك لو لم يبع الورثة ولكنهم تراضوا على شيء دعوه اليه على أن يسلم الغلة ويبرئهم  
 منها فان ذلك جائز وكذلك الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد جائز وان كان يبيع هذه الحقوق لا يجوز  
 واذا أوصى بغلة داره أو بغلة عبده في المساكين جاز ذلك من ثلث ماله واذا أوصى بسكنى داره أو بخدمة  
 عبده أو بظهور دابته لساكنين فانه لا يجوز الوصية الا أن يكون الموصي له معلوما كذا في المحيط \* رجل  
 أوصى أن يترك كرمه ثلاث سنين لساكنين فان لم يحمل كرمه ثلاث سنين بشي قبلت الوصية  
 وقيل بوقف ذلك الكرم ان خرج من الثلث ما لم يصدق بغلته ثلاث سنين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله  
 تعالى هذا موافق لقول أصحابنا رحمه الله تعالى ولو أوصى بغلة كرمه لانسان فانه يدخل فيه القوائم  
 والاوراق والحطب والثمرة كذا في محيط السرخسي \* رجل أوصى بشي بجدسه لرجل جائز ويكون للموصي  
 له من الجباب والقمص والاردية والسر او بلات والا كسبة دون القلائس والخفاف والحوارب لان ذلك  
 ليس من الثياب كذا في فتاوى قاضيخان \* أوصى فقال تصدقوا بهذا الثوب ان شاءوا باعوه وأعطوه غنمه  
 وان شاءوا أعطوه قيمته وأمسكوا الثوب أوصى الى رجل فقال له بالفارسية (١) (ده يقيم راجاه كن)

(١) اكس عشرة أتيام

الدار لا حاجة الى ما وراء داره بوجه ماله لا يستعملها بخلاف النهر فانه يحتاج الى تسهيل الماء اوله لا غرق أرضه حال كثرة الماء ومن جاوز  
 الكرى أرضه وأراد فتح رأس النهر قال شيخ الاسلام على قول له ذلك لزوال مؤنة الكرى عنه وقال ليس له ذلك ولو كان نهر اعظيما عليه فري

يشربون منه فبلغوا بالكرى فوهة ثم رقرية قال في النوادر رفع عنهم مؤنة الكرى اجاعا وعلى قياس النهر الخاص ينسب أن لا يرفع حتى يجاوز أراضي قريتهم الكرى (١٢٤) (الرابع في الواثق) كل أرض لا يملكها أحد وانقطع عنها الماء وارتفاق أهل

المصر والقريية كان مواتا  
قرب من العاصي أم لا  
والثاني شرط بعد هاعن  
القريية والفصل وصول  
صوت جهوري الصوت  
اليه من أقصى العيران  
وعن الثاني انه قد رغاوة  
وجعل ما حصر عنه  
القرات مواتا وهو في العيران  
والاراضي المملوكة اذا  
انقطع أهلها كالاقطعة  
وقيل الموات كل أرض  
من أراضي السواد والجليل  
لا ينفها ماء الانهار وليس  
لاحد فيها ملك وأراضي  
ما وراء النهر وخوارزم  
لنس بموات لدخولهما في  
القسمه ويصرف الى أقصى  
مالك أو بائع في الاسلام  
أو ورثته وان لم يعلم حينئذ  
التصرف الى الحاكم  
والاحياء أن يكرها ويصفيها  
وأحد هماليس باحيا  
وكذا اذا حفر سقي الاراضي  
وليس سقي والحفر بمنزلة  
الكراب فان سقاها مع  
الحفر فاحياء وعن الثاني  
رحم الله تعالى الاحياء البناء  
أو الفرس أو الكراب أو  
السقي وعن محمد رحمه الله  
تعالى الكراب احياء وعن  
شمس الأئمة الاحياء أن  
يجعلها صالحة للزراعة بان  
كرها أو ضرب عليها المساة  
أو حفرها نهرا ومن حجر  
أرضها فهو أحق بها الى ثلاث  
سنين فإذا أحيها انسان قبل

فأعطى الوصي كل ينيم من الكرباس مقدارا ما يتخذ منه ثوبا ان دفع اليه الكرباس وأجرة الخياط يجوز كذا  
في خزانة المفتين وفي العيون اذا أوصى لرجل أن يزرع في كل سنة عشرة أجرة من أرضه فاليدزر والخراج  
والسقي على الموصي له فان أوصى له أن يزرع له في كل سنة عشرة أجرة فاليدزر والسقي والخراج من مال  
الميت ولوأوصى لرجل بثمر نخلة بلغت أو زرع استحصه ولم يحصد فالخراج على الموصي له وتفسير ذلك لو  
أوصى بثمر نخلة أو زرع قد أدرك فالخراج على الموصي له ولو قطع الثمرة وحصد الزرع ثم أوصى به لرجل  
فالخراج على الموصي كذا في التتارخانية \* ولوأوصى بهذا الجراب الهروي فله الجراب بما فيه وكذلك  
القوصرة من الثمر ولوأوصى بالخطبة في الجوالق لا يكون له الجوالق ولوأوصى له بسلة زعفران يدخل  
الزعفران دون السلة وفي العسل والسمن والزيت يدخل هو دون الزنق كذا في محيط السرخسي \* ولوأوصى  
له بالسيف فله السيف بحفظه وحائله ولوأوصى له بسرج فله السرج ولو تابعه من اللهد والرافدة والفر  
والركبان واللبد في ظاهرها رواية ولوأوصى له بمحفف وله غلاف فله المحصف دون الغلاف في قول أبي يوسف  
رحم الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا ذكره القدوري \* ولوأوصى له بقبعة فله عيدان القبعة  
ولوأوصى بقبعة تركية وهي ما يقال لها بالجمجمة (خرگاه) فله القبعة مع الكسوة وهي اللبود ولوأوصى له بمجمل  
فله الكسوة ودون العيدان كذا في البدائع \* ولوأوصى بدخل فالدن والخل جميعا ولو قال بدار الدواب  
فالدواب وصية دون الدواب وكذا لو قال بسفينة الطام فاطعام دون السفينة كذا في محيط السرخسي \*  
لوأوصى لآخر بميزان فهو على العمود والكفتين والخيوط ولا يدخل فيه السججات والهلاق هذا اذا كان  
بغير عنه فأما اذا كان بعينه دخل فيه وذكر ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل مات فأعتق عبده  
وقال كسونه له قال له خفاه وقلنسوته وقيصه وازاره ورساويه ولا يدخل فيه سيفه ومنطقته وان قال  
متاعه يدخل فيه سيفه ومنطقته وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى لرجل بشاتمن  
غنمه ولم يقل غنمي هذه فأعطى الورثة الموصى له شاة قد ولدت بعد موت الموصى ولدا قال لا يتبعها ولدها  
ولو قال أو صيت لقلان بشاة من غنمي هذه فأعطوه شاة قد ولدت بعد موت الموصى ولدا قال لا يتبعها ولدها  
ولو استهلك الوارث الولد قبل تعيين الشاة لأضمن عليه وكذلك لو أوصى له بنبلة بأصلها ولم يقل من نخيلي  
هذه فهو مثل الشاة التي أوصى بها أو يعطونه أي تحفه شاة دون ثمرتها التي أثمرت بعد وفاته وان كانوا  
استهلكوا ذلك فلا ضمان عليهم اذا أوصى ان تعتق جاريته هذه بعد موتها وماتت فقبل أن تعتق ولدت ولدا  
وهي مع ولدها يخرجان من الثلث عتقت الجارية ولم يعتق الولد وكذا لو أوصى أن تنكأ هذه الجارية بعد  
موتها أو أوصى أن تباع هي من نفسها أو تعتق على مال فولدت ولدا بعد موت الموصى لا تنفذ الوصية في الولد  
ولو أوصى أن تصدق بجاريته هذه على المساكين أو على فلان أو يوهب من فلان فولدت ولدا بعد موتها  
تنفذ الوصية في الولد كما تنفذ في الجارية ولو أوصى بان تباع جاريته من فلان بألف درهم فولدت ولدا بعد  
موت الموصى يبعث هي ولا يباع ولدها ولو أوصى بان تباع جاريته هي ويتصدق بثمنها على المساكين أو على  
فلان فولدت الجارية بعد موتها ولدا فانه تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى بان تباع جاريته هذه من فلان بألف  
درهم فباع عبدا وقتلها فدفن بها أو قطع يدها فدفن يدها أو وطئها واطى بشبهة حتى غرم العترة فانه لا يباع  
العبد المدفوع ولا الارش ولا العرق بعد ذلك يتظان كانت قد قتلت بطلت الوصية لانه قد انحلها وان  
كانت قد قطعت يدها بيعت من الموصى له نصف الثمن ان شاء ولو وطئت وهي بكر حط قدر البكارة أيضا ولو  
وطئت وهي ثيب لم ينقصها الوطء لا يحط شيء من الثمن وكذلك اذا ذهبت عينا أو يدها بأمة مما يبيع  
بجميع الثمن ان شاء المشتري ولو أوصى بان تباع جاريته هذه من فلان بألف درهم ويتصدق بثمنها على  
المساكين فاني فلان الشراء بطلت الوصيتان جميعا وكذلك لو قتلت الجارية بعد موت الموصى وغرم القتيل

ثلاث سنين فلا يملكها وله أن يزرعها منه وبعده يملكها وليس له التزاع كذا قال عمر رضي الله عنه وبه أخذ بعض مشايخنا قيمتها  
وصورته أن يقصد احياء موات وليس معها آلات احياء فيضع حول الموضع الاجار أو يحصد ما فيها من الشوك أو يحرقه أو ينقي حشيشه



او يغرس حوالها وكل هذا تصحير للاحياء ومن حجر على أرض شبه المنارة فهو احياء ذكره في المنتقى \* احياء ارضاً واحط بجوانبها الاربع  
الاحياء بعده فطريقه من الرابع للفحول الى الثاني ثم الثالث ثم تعين الرابع \* احياء اوليها (١٢٥) صالحة للزراعة فتر كما هافر زرعها آخر

فن قال بالاحياء عليك منفعتها  
لاعينها ليس له ذلك وعامة  
العلماء على أنه بالاحياء عليك  
رقبتها فبذلك نزعها منه

### كتاب الاشربة

الاعيان التي تخدمها  
الاشربة العذب رطبها  
وباسه وهو الزبيب والتمر  
والجوب والخنطة والشعير  
والدخن والقوا كه نحو  
الاجاص والقرصاد والنايد  
والشهد والابان ونحو  
ذلك ولايجل شرب الخمر  
الاعفد ضرورة العطش  
قدر ما يدفع عطشه وفي  
الفتاوى المضطر لوشرب  
قدر ما يرويه فسكر لاحد  
عليه لان السكر يباح ولو  
قدر ما يرويه وزيادة ولم  
يسكر ينبغي أن يلزمه الحد  
كالموشرب هذا القدر حال  
الاختيار ولم يسكر \* شرب  
دردى الخمر لا يحد \* طرح  
فيها الملهأ وخلا حتى صار  
خلايجل في ظاهرها رواية \*  
شرب من الخمر قدر ما يصل  
الى جوفه يحد ثمانين لوجرا  
وأربعين لوعيدا \* خلط الخمر  
بالماء ان قليلا أو مساويا  
يحد اذا وصل الى جوفه  
وان غلب الماء لا الآن يسكر  
\* الخمر لا يصير خلا عند الامام  
رحمه الله تعالى حتى يذهب  
المرارة كلها وعندهما بتقليل  
الجوضة يحل لان قليل  
التغير لا يصير خرا فكذا

قيمتها بطلت الوصيتان وكذلك اذا أوصى أن تكتب جاريته هذه وتصدق بيدك الكتابة أو تباع نفسها  
وتصدق بثمنها فرددت الجارية الكتابة والبيع بطلت الوصيتان ولو أوصى بأن تباع جاريته هذه نسمة  
وتصدق بثمنها على المسكين فولدت بعد موته ولدا يبعثي وحدها نسمة ولم يبع معها ولدا كذا  
في المحيط \* وان أوصى لرجل بخدمة عبده سنة ولا آخر بخدمة سنتين ولم تجز الورثة خدم الورثة سنة  
أيام والموصى لهما ثلاثة أيام يوم صاحب السنة ويومين لصاحب السنتين حتى يمضي تسع سنين ولو عين  
فقال لفلان هذه السنة ولفلان هذه سنة أخرى يخدم في السنة الاولى الورثة أربعة أيام ويخدمهما يومين  
وفي الثانية الورثة يومين والموصى له يوما وان قال أوصيت بكذا لفلان ويحملها لآخر أو بهن الدار  
لفلان وبينائهما لآخر أو بهن الدار لفلان وبفصله لآخر أو بهن القوصرة لفلان وبالثرة التي فيها لآخر  
فان وصل فلكل واحد ما أوصى وان فصل فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله  
تعالى ينفرد صاحب الاصل بالأصل ويشتركان في التسبع كذا في الكافي \* ولو أوصى بهذا العبد لفلان  
وبخدمته لفلان آخر أو أوصى بهن الدار لفلان وسكاه لفلان آخر أو هذه الشجرة لفلان وغيرهما لآخر  
أو بهن الدار لفلان وبوصفها لآخر فلكل واحد منهم ما ماسى له بخلاف سواء كان موصولا أو مفصولا  
ولو ابتدأ بالتبع في هذه المسائل ثم بالأصل بان أوصى بخدمة العبد لانسان ثم بالعبد لآخر أو أوصى بسكنى  
هذه الدار لانسان ثم بالدار لآخر أو بالثرة لانسان ثم بالشجرة لآخر فان ذكر موصولا فلكل واحد منهما  
ماسى له به وان ذكر مفصولا فالأصل للموصى له بالأصل والتبع بينهما نصفان ولو أوصى بعبده لانسان ثم  
أوصى بخدمته لآخر ثم أوصى له بالعبد بعد ما أوصى له بالخدمة أو أوصى بخاتمه لانسان ثم أوصى بنفسه  
لآخر ثم أوصى له بالخاتم بعد ما أوصى له بالفصل أو أوصى بجاريته لانسان ثم أوصى بولدها لآخر ثم أوصى له  
بالجارية بعد ما أوصى له بولدها فالأصل والتبع بينهما نصفان نصف العبد لهذا ونصفه لآخر ولهذا نصف  
خدمته ولآخر نصف خدمته وكذلك في الجارية مع ولدها والخاتم مع الذص وان كان أوصى للثاني بنصف  
العبد قسم العبد بينهما ثلثا وكان للثاني نصف الخدمة وذكر ابن سماعه أن أبا يوسف رحمه الله تعالى رجع  
عن هذا وقال اذا أوصى بالعبد لرجل وأوصى بخدمته لآخر ثم أوصى برقبته العبد أيضا لصاحب الخدمة فان  
العبد بينهما والخدمة كلها للموصى له بالخدمة وقالوا أوصى لرجل بأمة تغفر من الثلث وأوصى لآخر بما  
في بطنها وأوصى بهما أيضا للذي أوصى له بمغنى البطن فالأمة بينهما نصفان والولد كله للذي أوصى به  
لا يشركه فيه صاحبه ولو أوصى بالدالر لرجل وأوصى ببيت فيه أمة لا آخر كان البيت بينهما بالخصص  
وكذا لو أوصى بالف درهم بعينها لرجل وأوصى بمائة منها لآخر كان تسمة لاصحاب الف والمائة بينهما  
نصفان وهذا ما اختلف فيه وانما الخلاف في كيفية القسمة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على  
طريق المنازعة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على طريق المضاربة ولو أوصى ببيت بعينه لرجل وبينائه  
لآخر كان البناء بينهما بالخصص كذا في البدائع \* اذا جنى العبد الموصى بخدمته ورقبته جناية فالفداء  
على صاحب الخدمة فاذا فاداه خدمه على حاله لانه طهره عن الجناية وان مات صاحب الخدمة انتقضت  
الوصية ثم يقال لصاحب الرقبة أذا لى ورثة الموصى له بالخدمة ذلك الفداء فان أبي أن يرث الفداء على ورثته  
بيع فيه العبد وكان بمنزلة الدين في عنقه وان أبي صاحب الخدمة في أول الامر أن يفدى لم يجز على ذلك  
ويقال لصاحب الرقبة ادفعه أو فاده فاه ما صنع بطلت وصية صاحب الخدمة ولو قتل رجل العبد خطأ ولم  
يجن العبد فعلى عاقلة القاتل قيمته يشترى بها عبا يخدم صاحب الخدمة وان كان القتل عمدا فلا قصاص  
فيه الآن يجمع على ذلك صاحب الرقبة وصاحب الخدمة فان اختلفا فيه تعذر استيفاء القصاص فوجب  
قيمتهم في مال القاتل يشترى بها عبا فيخدمه مكانه ولو قفا رجل عبيده أو قطع يديه دفع العبد وأخذت

خلا هذا اذا تغير بنفسه ولو بعلاج يحل عندنا \* وفي شرح الشافى صب الخمر في الخمر ولو الغلبة للخمر أو انخل بعد ما صار حامضا لا يحل وعلى  
قول الثاني رحمه الله تعالى ان الخمر غالبا فكذلك وان انخل غالبا في مجموع التوازن لا يحل من ساعته ما لم يضر زمان علم أنه صار خلا \* بل الخنطة

بالجر يغسلها فإذا جفت وطعنت ان لم يجد فيها اطعمها وراحت تحتها كل والا لا لخل صب فيها خرافة ما لانه جل الخمر ولا يفسد الخمر لو غالب  
لخله من ساعته \* سقى شاة خرافة ثم ذبحها (١٢٦) من ساعته يحمل بلا كراهة وبعد ساعة الى يوم يحمل مع الكراهة ولا يسقيه لادواب ولا يبل

بها الطسين ولا يحمل النظر  
اليها على وجه التلهي \* بابل  
الخرفه ثم وقع في الخمر يطهر  
كخرفه وقعت فيها ثم فيه  
بجلاف ما اذا عجن بالخمر  
وخبر فانه نجس لان الخمر  
لا يزول بالخبر \* وشرب المني  
لانه اوى لا بأس به وان زال  
به علة لا يحد خلا فالحد  
رحمه الله تعالى \* زنى في رمضان  
وادعى شبهة تسقط الحد  
عزروا حبس ولو افطر فيه  
وادعى شبهة عزروا لا يحبس  
\* المسلم الذي يبيعه أو  
يا كل الرباع عزروا والخنث  
والناثحة والمغنية يعزرون  
ويحبسون حتى يتوبوا \* باع  
عصيرا ممن يتخذ خرافة عذبه  
لا يكره قال في العيون اذا  
باعه من مجوسى \* شق  
المسلم زنى خمره لا يضمن  
الزنى أيضا وقال محمد رحمه  
الله تعالى لا يضمن وان لكافر  
ضمنهما \* شرب الاثربة على  
خسة أوجه حلال اجاعا  
وهو كل شراب لم يصب عليه  
ثلاثة أيام وهو حلو وحرام  
اجاعا الخمر لعينها والسكر  
من كل شراب وحرام عندنا  
العنب اذا طبخ الى النصف  
وقد اشتد لا يجوز عند عامة  
فقهاء الامصار الاعتد  
المريسي فانه يجوز شربه  
دون السكر والاربع العصير  
الذي جعل في الشمس حتى  
ذهب ثلثه ولم يطبخ ولكن

قيمتها صححا ويشتري بها عدا ما كانه ولو قطعت يده أو فقت عينه أو شج موضع فاذى القاطع أرس ذلك  
فان كانت الجناية تنقص الخدمة اشتري بالارش عبدا آخر لخدم صاحب الخدمة مع الاول أو يباع العبد  
فيضم عنه الى ذلك الارش ويشتري به ما عدا ما يكون قائما مقام الاول ولكن هذا اذا اتفق عليه فان  
اختلفا في ذلك لم يبيع العبد ولا يكتن يشتري بالارش عبد الخدمة معه فان لم يوجد بالارش عبد وقف  
الارش حتى يصطالحا عليه فان اصطالحا على أن يقسمه نصفين أجزت ذلك بينهما فان كانت الجناية لا تنقص  
الخدمة فالارش لصاحب الرقبة وكل مال وهب للعبد أو صدقه عليه أو كتبه فهو لصاحب الرقبة  
ولو كان مكان العبد أمة كان ما ولد من ولده ولصاحب الرقبة ونفقة العبد وكنوته على صاحب  
الخدمة فان كان أوصى بخدمة عبد صغير لرجل ورقيقه لا آخر وهو يخرج من الثلث فنفقة على صاحب  
الرقبة حتى يدرك الخدمة فاذا خدم صارت نفقته على صاحب الخدمة ولو أوصى بدابة لرجل وبظهورها  
ومنفعتها لا آخر كان مثل العبد سواء الاستواء في المعنى كذا في المبسوط \* ولو كان له ثلاثة أعبد فأوصى  
برقبة أحدهم لرجل بقيت ثلثه وبخدمته الثاني لا آخر بقيت خسمائة وقيمة الثلث ألف جاز لكل  
واحد ثلاثة أرباع وصيته يعطى لصاحب الرقبة ثلاثة أرباعها ويخدم صاحب الخدمة ثلاثة أيام والورثة  
يومين لان الوصايا جاوزت الثلث لان ثلث المال ستمائة والوصايا كانت ثمانمائة وكان ثلث المال ثلاثة  
أرباع الوصايا كذا في محيط السرخسي \* واذا مات صاحب الخدمة استكمل صاحب الرقبة عبده كله  
وكذلك ان مات العبد الذي كان يخدم ولو كانت قيمة العبد سواء كان لصاحب الخدمة نصف خدمة العبد  
ولصاحب الرقبة نصف رقبة الآخر ولو أوصى بالعبد كله لصاحب الرقبة وبخدمة أحدهم لصاحب  
الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب الا بقية واحد منهم ويضرب الآخر بقية الآخر فيكون هذا كالبايع  
الذي قبله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على أن الوصية بالعين فيما زاد على الثلث عند عدم الاجازة  
من الورثة تبطل ضمها أو استحقاقا ولو كانوا يخرجون من الثلث كان لصاحب الرقبة ما أوصى له به من  
الرقاب ولصاحب الخدمة ما أوصى له به لا تساع محل الوصية ويجمع في العبد الواحد الوصية برقيقته  
وبخدمته فاذا مات صاحب الخدمة مرجع ذلك الى صاحب الرقبة ولو لم يكن له مال غيره فأوصى بثلث كل  
عبد منهم لفلان وأوصى بخدمة أحدهم بعينه لفلان فانه يقسم الثلث بينهم ما على خمسة أسهم لصاحب  
الخدمة ثلاثة أخماس الثلث في خدمة ذلك العبد بخدمة ثلاثة أيام ويخدم الورثة يومين فيكون للآخر  
خمس الثلث في العبد من الباقيين في كل واحد منهم ما خمس رقيقته ولو كان أوصى بثلث ماله لصاحب الرقاب  
وبخدمة أحدهم بعينه لصاحب الخدمة ولا مال له غيره قسم الثلث بينهم ما نصفين ولو أوصى بخدمة عبده  
لرجل وبغلة لا آخر ويخرج من الثلث فانه يخدم صاحب الخدمة شهر وعليه طعامه ولصاحب الغلة شهرا  
وعليه طعامه وكنوته عليهم ما نصفان فان جنى هذا العبد جناية قبل لهما فدياه فان فدياه كانا على  
حاله ما وان أساء الفداء ففداء الورثة بطلت وصيتهما كذا في المبسوط \* ولو أوصى لرجل من غلة عبده كل  
شهر يدرهم ولا آخر بثلث ماله ولا مال له غير العبد فان ثلث العبد بينهم انصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وحبست غلته وينفق عليه كل شهر درهما لانه هكذا أوصى وأربعة أسهم من الرقبة للورثة فان  
مات الموصى له بالغلة وقديق من الغلة شيء ردت الى صاحب الرقبة وكذلك ما حبس له من الرقبة يرد على  
صاحب الرقبة وعلى قوله ما يقسم الثلث على أربعة صاحب الغلة يضرب بالجمع ثلث وصاحب الثلث  
يضرب بالثلث سهم ولو أوصى لرجل بغلة داره ولا آخر بغلة فلهما فدياه ولا آخر شوب فهذه المسئلة على وجهين اما أن  
تخرج هذه الاشياء كلها من الثلث أولا تخرج من الثلث فان كانت تخرج من الثلث أخذ كل واحد  
ما أوصى له به وان كانت لا تخرج من الثلث لكن الورثة أجازوا فكذلك وان لم تجز الورثة ضرب كل

عويل بالخردل ويجوز شربه عند علمنا خلافا لبعض الناس والخامس نبيذ الزبيب أو التمر طبخ أدنى طبخة ثم اشتد ويجوز شربه واحد  
دون السكر على قول الامام والثاني رحمه الله لا يمتزج الطعام دون اللهور وقال محمد رحمه الله تعالى قايله وكثيره حرام قالوا بوقول محمد رحمه

الله تعالى: نأخذ مذهب محمد أنه حرام فنجس كاه مذهب مالك والشافعي وأحمد وداود وإذا كان شر به لله وفعله وكثيره حرام اتفاقا كما هو المعتاد في الزمان بين الأنام يجمعون على هذه المسكرات كاجتماعهم على الخمر وهذا في المطبوع (١٢٧) ولو غير مطبوع أو عصير العنب

قبل أن يطبخ إلى الثلثين  
يختلف أصحابنا رحمه الله  
تعالى في حرمة شربه والاشربة  
من الشعير والذرة والتفاح  
والعسل إذا اشتد وهو  
مطبوخ أو لا يجوز شربه  
مادون السكر عند الامامين  
وقال محمد رحمه الله تعالى  
يحرم قليله وكثيره قالوا به  
نأخذ وفي الجامع الصغير  
المطبوخ أدنى طبخة مادون  
الثلثين غلاوة حذف بالزبد  
لا يحل شربه بالاجماع الا عند  
المريسي رحمه الله تعالى ولا  
حذفه بلا سكر ولا يكره  
مستحله والمصاب منه لو  
زاد على الدرهم منع وقيل  
لا ويجوز بيعه ويكره  
وعندهما لا يجوز وابن  
الملك كره حلال وكذا ابن  
الملك عندهما وعنده  
يكره شرهها وشمس الأئمة  
قال انه مباح وعامة العلماء  
أنه يحرم لكن لو زال عقله  
منه لا يحسد كافي البجلي  
ارتفع إلى رأسه حتى زال  
عقله يحرم ولا يحسد وأكثر  
العلماء على تنزيه

### كتاب الاكرام

أكره على فعل لا يحل بوعيد  
التلف أو ذهاب عضو من  
أعضائه أو بوعيد ضرب  
يخاف على نفسه لا يضرب  
سوط أو سوطين لا يخشى  
منه التلف إن أكثر أربه  
إيقاع ما يوعده فأكراه وكذا

واحد منهم بقدر حقه لأن يكون وصية أحدهم تزيد على الثلث فلا يضرب بالزيادة على قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وإذا مات صاحب الغلة بطلت وصيته وقسم الثلث بين ما بقى منهم ولو أوصى بغلة داره لرجل  
وبسكاه لا تخر ويرقبها لا تخر وهي الثلث فهدمها رجل بعد موت الموصي غرم قيمة ما هدمه من ثمنها ثم تبني  
مساكن كما كانت فتؤاجر فيأخذ غلتها صاحب الغلة ويسكنها الآخر وكذلك البستان إذا أوصى بغلته  
لرجل ويرقبته لا تخر فقطع رجل نخلة أو شجرة فيغرم قيمتها ويشتري بها أشجارا مثلهما فتغرس وإذا أوصى  
لرجل بثلث ماله ولا تخر بغلة داره وقيمة الدار ألف درهم وله أن يهدمها سوى ذلك فلا صاحب الغلة نصف غلة  
الدار ولصاحب الثلث نصف الثلث فيما بقي من المال والدار خمس ذلك في الدار وأربعة أخماسه في المال  
وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما تقسم الدار على طريق العول فصاحب الجميع يضرب  
بالجميع وصاحب الثلث يضرب بالثلث فان مات صاحب الغلة فلا صاحب الثلث ثلث الدار والمال وان  
استحققت الدار بطلت وصية صاحب الغلة وأخذ صاحب الثلث ثلث المال ولو لم تستحق ولكنهما ذهبت  
قيل لصاحب الغلة ابن نصيبك فيها وبين لصاحب الثلث نصيبه والورثة نصيبهم وأبهم أي أن يبيّن لهم جبر على  
ذلك ولم يمنع الآخر أن يبيّن نصيبه في ذلك ويؤاخره ويسكنه كذا في البدائع وإذا أوصى لرجل بغلة بستانه  
ولا تخر رقبته وهو ثلث ماله فالرغبة لصاحب الرقبة والغلة لصاحب الغلة ما بقى والسقي والخراج وما يصلحه  
وعلاج ما يصلحه على صاحب الغلة ولو أوصى له بصوف غنمه أو بألبانها أو بسمنها أو بأولادها أو بالجزء لا  
ما على ظهورها من الصوف وفي ضرعها من اللبن ومن السمن الذي في اللبن الذي في الضرع ومن الولد الذي  
في البطن يوم يموت وما حدث بعد ذلك فلا وصية له فيه ولو أوصى بغلة نخلة أبد الرجل ولا تخر رقبته ولم  
تدرك ولم تحمل فالنفقة في سقيها والقيام عليها على صاحب الرقبة فإذا أثمرت فالنفقة على صاحب الغلة  
فان حلت عامتها أحالت فلم تحمل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة وهو نظير نفقة الموصي بخدمته فإنه على  
الموصي له بالخدمة بالليل والنهار جميعا وان كان هو ينام بالليل ولا يخدم فان لم يفعل أي لم ينفق صاحب  
الغلة وأنفق صاحب الرقبة عليها حتى تحمل فإنه يستوفي نفقته من ذلك كذا في المبسوط ولو أوصى بقطنه  
لرجل ويجهبه لا تخر أو أوصى لهم شاة معينة لرجل ويجلدها لا تخر أو أوصى بخنطة في سنبلة الرجل وبالثمن  
لا تخر جازت الوصية لهما وعلى الموصي لهما أن يدوسا وأن يبلخا الشاة ولو أوصى بقطن في الوسادة لرجل  
ولا تخر بالوسادة كان اخراج القطن من الوسادة على صاحب القطن في قولهم ولو أوصى بدهن هذا السمسم  
لأحدهما أو بكتبه لا تخر كان التخليص على صاحب الدهن كذا في فتاوى قاضيخان رجل أوصى لرجل بشاة  
ولا تخر جلها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا خرجت من الثلث فهي لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب  
الرجل وان أوصى مع ذلك بيدها لا تخر وبالأهاب لا تخر قال تذب الشاة ويعطى لصاحب اليد اليد ولا تخر  
الرجل ولا تخر الأهاب والباقي لصاحب الشاة كذا في محيط السرخسي ولو أوصى بزبد هذه الرية لانسان  
ويخاضها لا تخر كان اخراج الزبد على صاحب الزبد ولو أوصى بحلقة الخاتم لرجل وبفضه لا تخر جازت  
الوصية لهما فان كان في نزع ضرر ينظر ان كانت الحلقة أكثر قيمة من الفص يقال لصاحب الحلقة ضمن  
قيمة الفص له ويكون الفص للكل وان كان الفص أكثر قيمة يقال لصاحب الفص ضمن قيمة الحلقة له وهي  
كالاجابة اذا ابتلعت لؤلؤة انسان كان الجواب على هذا الوجه ولو كان له أرض فيها كرم وأشجار فأوصى  
بأرض الكرم لرجل وبالزرايين والاغراس والأشجار لا تخر فقطعت الأشجار وخرت الأرض وطلب منه  
صاحب الأرض تسوية الأرض كما كانت كان عليه تسوية الأرض كما كانت ولو أوصى به لرجل  
ويخدمته لا تخر نفقة العبد على صاحب الخدمة فان مرض العبد مرضا عجز العبد عن الخدمة لزمانه  
وغيرها كانت النفقة على صاحب الرقبة كذا في فتاوى قاضيخان ولو أوصى بغلة بستانه التي فيه

الوعيد بالحس الدائم أو القيد ولو قال لصبيعتك لم يسعه حتى يجي من الجوع ما يخاف منه التلف ولو أكره على شرب الخمر عاذ كراهي شره  
بالنقص ولو امتنع باثم أذاع لم انكشاف الحرمة عند الاكرام فان لم يعلم لم يؤاخذ به أمره بقتل رجل ولم يقل ان لم تقتله لا قتلك ولكن لم

انه ان لم يقتله بوقع ما به كانه مكرها \* اكره على الاسلام فاسلم صح ولوارتد يحبس ولا يقتل استعسانا \* اكره على ألف فاقرب بجمه مائة بطل الاقرار ولو على ألف فاقرب بالفين (١٢٨) جاز ولو على الدراهم فاقرب بالدنانير وعلى جنس آخر صح اقراره ولو اقر للكره والغائب

فالاقرار كله باطل عند الامام والثاني صدقه الغائب في الشركة أم كذبه وقال فمقدان صدقه الغائب في الشركة فكذلك وان كذبه فالاقرار جائز في حق الغائب وان هتده بضرب سوط فاقرب فهذا ليس باكره اكره على الهبة قوهب وسلم طائعا لا يكون ملكا للوهوب له والاكره على الهبة اكره على التسليم بخلاف البيع فان الاكره على البيع لا يكون اكرها على التسليم \* اكره على الهبة من زيد قوهب لزيد وعمرو جازي حصة عمرو ولا زيد \* اكره على البيع بألف فباعه بأقل لا يجوز في الاستحسان اكره على البيع ولم يسم المشتري فباعه من انسان لا يجوز طالبوه بمال باطل واكره على أدائه فباع جاريته بلا اكره على البيع جازا البيع لانه غير متعين لأدائه وهذا عادة الظلمة اذا صادر وار جلا أن يتحكموا بالمال ولا يدكروا بيع شيء من ماله \* والحيلة له فيه أن يقول من أين أعطى ولا مال لي فانا قال الظالم بيع جاريته فقد صار مكرها على بيع الجارية فلا ينفذ بيعها \* اكره على بيعه بألف درهم فباع بدنانير تعدل ألف درهم لا يجوز في الاستحسان والقياس أن

لرجل وأوصى بغلته أبدا أيضا ثم مات الموصى ولا مال له غيره وفي البستان غلة تساوي مائة والبستان يساوي ثلثه فلاموصى له ثلث الغلة التي فيه وثلاث ما يخرج من الغلة فيما يستقبل أبدا ولو أوصى بعشرين درهما من غلته كل سنة لرجل فاعل سنة قليلا وسنة كثيرا فله ثلث الغلة كل سنة يحبس وينفق عليه كل سنة من ذلك عشرون درهما معاش هكذا أوجب الموصى وربما لا تحصل الغلة في بعض السنين فلماذا يحبس ثلث الغلة على حقه وكذلك لو أوصى بأن ينفق عليه خمسة دراهم كل شهر من ماله فانه يحبس جميع الثلث لينفق عليه منه كل شهر خمسة كما أوجب الموصى ويسمى أن أمر بأن ينفق عليه في كل شهر منه درهما أو عشرة دراهم كذا في المبسوط \* هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل أوصى لرجلين ينفق على كل واحد منهما في كل شهر كذا وكذا يوقف الثلث لهما ثم ان الورثة صالحوا أحد الموصى لهما على شيء أعطوه اياه فبيروا من وصيته قال يوقف الثلث كله على الآخر ولا يرجع حقه الذي صالحه الى الورثة كذا في المحيط \* ولو أوصى بأن تباع داره من رجل بألف وأن يقرض رجل ألف درهم سنة واستهلك الورثة العين سوى الدار فبيعت بألف وهي تساويها فهي لصاحب القرض سنة ثم للورثة كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل أوصى بأن ينفق على فلان معاش من ماله كل شهر خمسة دراهم وأوصى لآخر بثلث ماله وأجازت الورثة فان المال يقسم على ستة أسهم للموصى له بالثلث سهم يدفع اليه والباقي وهو خمسة أسهم يوقف فينفق منه على الموصى له بالنفقة كل شهر خمسة دراهم وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المال يقسم بينهم أربعة أرباعا ثم قال في الكتاب ما أصاب صاحب النفقة لا يدفع اليه ولم يفصل في الكتاب بين القليل والكثير وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن هذا في القليل أما اذا كثر المال فانه لا يوقف له مقدار ما يعلم أنه لا يعيش أكثر منه في الغالب ولكن ماذا كفي الكتاب أصح فان مات الموصى له بالنفقة قبل أن ينفق عليه جميع ما وقف له فانه يكمل وصية صاحب الثلث ويعبر بالثلث يوم مات الموصى لا يوم مات الموصى له بالنفقة لان حقه كان في ثلث جميع المال يوم مات الموصى الا أنه يوم مات انتقص حقه لمزاجة الآخر فاذا زالت المزاجة يكمل له ثلث جميع المال الا ان يكون قد ذهب أكثر من ثلث المال حينئذ يدفع اليه النفقة ولا يكمل له الثلث لانه لم يبق من المال ما يكمل به الثلث ثم اذا كمل حق صاحب الثلث فافضل يصرف الى ورثة الموصى لا الى ورثة الموصى له بالنفقة هذا اذا أجازت الورثة الوصية فاما اذا لم تجز فالثلث يتقسم بينهم نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أربعة أرباعا فيدفع نصف الثلث للموصى له بالثلث والنصف الآخر يوقف لينفق على الآخر فان مات صاحب النفقة قبل استكمال نصف الثلث صرف ما بقي الى الموصى له بالثلث ولو كان أوصى لثنين ينفق عليهما معا ما عاشا كل شهر عشرة دراهم وأوصى لرجل آخر بثلث ماله فعند اجازة الورثة يقسم المال على ستة أسهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند عدم الاجازة يقسم المال نصفين عند ورثته وأربعة أرباعا عندهما وان مات أحد الموصى لهما بالنفقة لا يرد على الموصى له بالثلث شيء بل ما كان لهما يوقف كذلك كله وينفق على الباقي منهما فان قال في آخر وصيته ينفق على كل واحد منهما خمسة كان ذلك بيان لما أوجبه اطلاق ايجابه فلا يختلف به الحكم ولو أن الميت قال أوصيت لفلان بثلث مالي وأوصيت لفلان بان ينفق عليه كل شهر خمسة دراهم معاش وأوصيت بأن ينفق على فلان آخر كل شهر خمسة دراهم معاش فان أجازت الورثة قسم المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على تسعة أسهم للموصى له بالثلث سهم ويوقف على كل واحد من الآخرين أربعة أسهم وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المال على سبعة أسهم سبع للموصى له بدفع الثلث اليه ويوقف على كل واحد من الموصى لهما بالنفقة ثلاثة أسباع هذا اذا أجازت الورثة فان لم تجز قسم الثلث أسباعا عندهما أيضا وعند أبي حنيفة رحمه الله

يجوز به اكره على الابرار عن الحقوق أو الكفالة بالنفس أو تسليم الشفعة أو ترك طلبها كان باطلا \* ضربها حتى أقرت باستيفاء تعالى مهرها جاز عنده لان الاكره لا يتحقق الا من السلطان \* وفي الفتاوى الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكره ولم يذكروا خلاف \* وسوق

اللفظ يدل على أنه على الوفاق وعند الثاني رحمه الله تعالى ان هدهما يحصل منه القتل فاكره كالسيف ونحوه وان بغيره فاقترارها جائز وعند محمد رحمه الله تعالى اذا خلاهما في موضع لا يقدر أن تتسع منه قبضة السلطان أما اذا هدهما (١٢٩) بوعيد فاقترارها باطل واقتوى

في تحقق الاكرام من غير السلطان على قولهما الزوج أكرههما على الخلع ووقع الطلاق ولا يسقط المهر ولو أكرهت على أن قبلت من الزوج تطليقة بألف فالطلاق واقع ولا شيء عليها والطلاق رجعي والمشتري مكرها في بدل المشتري يهلك أمانة ولا يضمن ان من غير تعدد الضرر اذا كان بما يجاوز منه التلف على النفس أو العضو فاكره ولم يقدر محمد رحمه الله تعالى فيه بشيء بل فوضه الى رأى المكره وقدر بعض علماءنا بدنى الحسد أربعين فان أكره على تناول المشتري أربعين فاكره وأبطل لا والعصم ما قاله محمد رحمه الله تعالى لاختلاف الناس فيه وبسوط أوسطين لا الآن يكون على المذاكير والعين ويحكي عن جلال مصر أنه يقتل الانسان بضربة بسوطه الذي علق عليه الكعب \* الاكره بالحبس المؤبد والقييد المؤبد لا واجب الاكره اذا لم يتسع الطعام والشراب لعدم الافضاء الى تلف نفس أو مال وانما يوجبان غما والتناول للمهر لازالة الغم لا يحل ومن المشايخ من قال لو ذاتهم يقع في قلبه انه بالحبس المدكور أو بالحبس في بيت

تعالى يطل ضربا واستحقا فافكاهم جميعا أصحاب الثلث فيقسم الثلث بينهم أثلاثا عنده فان مات الموصي لهما بالنفقة في هذا الوجه قبل أن يستكلا وصيتهما ردا لباقي على الموصي له بالثلث وان مات أحدهما وقد بقي مما وقف عليهما شيء فنصف ما بقي لصاحب الثلث ونصفه يوقف على الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ربع ذلك لصاحب الثلث وثلاثة أرباعه لصاحب النفقة ولو أوصى بأن ينفق على فلان خمسة كل شهر معاش وأن ينفق على فلان وفلان عشرة كل شهر معاشا لكل واحد منهما خمسة أو لم يقل ذلك وأجازت الورثة يقسم المال بين الموصي له بخمسة وبين الموصي لهما بعشرة نصفين فيوقف نصف المال على صاحب الخمسة والنصف على صاحب العشرة لان الموصي له بالخمسة موصى له بجميع المال وصية واحدة والموصي لهما بالعشرة موصى لهما بجميع المال فيقسم المال بينهما نصفين عند الكل فان مات المفرد بالصية وقف ما بقي على صاحب العشرة وينفق عليهما كل شهر عشرة وان مات أحدهما للذين جمعهما الميت في الوصية ولم يمت صاحب الخمسة وقف ما بقي من نصيبه على شريكه وينفق عليه كل شهر خمسة وان لم تجز الورثة يقسم الثلث نصفين نصف الثلث للموصي له المفرد ونصفه للذين جمعهما في الوصية عند الكل لان صاحب الخمسة موصى له بجميع المال وصاحب العشرة موصى لهما بجميع المال فعند عدم الاجازة يضرب هذا في الثلث بالثلث وهما في الثلث بالثلث أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضرب هذا في الثلث بالجميع وهما يضربان في الثلث أيضا بالجميع فيقسم نصفين عند الكل ولو أوصى أن ينفق على فلان كل شهر خمسة معاش وعلى فلان آخر كل شهر خمسة دراهم معاش فان أجازت الورثة يقسم المال أثلاثا عند الكل على اختلاف التخرجين وان لم تجز الورثة وقف الثلث عليهم أثلاثا أيضا على اختلاف التخرجين فان مات أحدهم وقف ما بقي على صاحبيه ولو أوصى بأن ينفق على فلان كل شهر أربعة دراهم من ثلث ماله معاش وأوصى بأن ينفق على فلان وفلان كل شهر عشرة دراهم من ثلث ماله معاشا فان أجازت الورثة وقف ثلث المال على صاحب الاربعة وثلث آخر على صاحب العشرة فان مات صاحب الاربعة قبل استكمال وصيته ردا ما بقي على ورثة الموصي وان مات أحد الآخرين وقف ما بقي من نصيبه على شريكه فان مات الآخر بعد ذلك ردا ما بقي على الورثة فان لم تجز الورثة قسم الثلث نصفين نصف الثلث يوقف على صاحب الاربعة ونصفه على صاحب العشرة عندهم على اختلاف التخرجين قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع أيضا رجل قال أوصيت بثلاثي لفلان يوقف وينفق عليه في كل شهر أربعة دراهم معاش وقد أوصيت بثلاثي لفلان وفلان ينفق عليهما كل شهر معاشا عشرة دراهم فان أجازت الورثة دفع الى صاحب الاربعة ثلث كامل يصنع به ما شاء ودفع الى صاحب العشرة ثلث آخر كامل وكان بينهما ما لا يوقف قليل ولا كثير ومن مات منهم فنصيبه لورثته وان لم تجز الورثة فلصاحب الاربعة نصف الثلث ولصاحب العشرة نصف الثلث بينهما وكذلك لو قال أوصيت بثلاثي لفلان ينفق عليه منه أربعة دراهم كل شهر وأوصيت لفلان وفلان ينفق على فلان كل شهر منه خمسة دراهم وعلى فلان ثلاثة في كل شهر فان أجازت الورثة أخذ صاحب الاربعة ثلث جميع المال وأخذ الآخر ثلثا آخر ويكون ذلك بينهم مائتين يعاون منه ما بداهم وان لم تجز الورثة فلصاحب الاربعة نصف الثلث وللآخرين نصف الثلث بينهم ما ومن مات فنصيبه ميراث لورثته كذا في المحيط \* ولو أوصى أن ينفق عليه كل شهر أربعة من ماله وعلى آخر كل شهر خمسة من غلة البستان ولا مال له غير البستان فثلث البستان بينهم مائتين ثم يباع سدس غلة البستان لكل واحد منهم ما يوقف عنه على يد الموصي أو على يد ثقة ان لم يكن له وصي وينفق على كل واحد منهم ما من نصيبه ما سمي له في كل شهر فان ماتا جميعا وقديقي من ذلك شيء ردا على ورثة الموصي لبطلان وصيتهما بالموت وكذلك لو قال ينفق على فلان أربعة وفلان خمسة حبس السدس

(١٧ - فتاوى سادس) مظلم يخاف عليه الف غم أو على عضو من أعضائه أو عينه بظلمة المكان يحل ومحمد رحمه الله تعالى لم يجعل الحبس الذي كان في زمانه وهو المكث الجردا كراهها أما الحبس الذي أحدثوه اليوم فهو أكره لانه تعذيب لا حبس بمجرد \* والاكره على

الهبة اكراه على التسليم اذا كان المكروه وقت التسليم حاضرا فان لم يكن حاضرا فلا كراه على الهبة لا يكون اكراه على التسليم قياسا واستحسانا واذا قبضه الموهوب (١٣٠) له ملكه الا انه فاسد والفساد عند اتصال القبض بوجوب الملك ثم تصرفه ان احتمل النقص

يقض وبأخذ المكروه بخلاف سائر الباعثات والهبات الفاسدة وان لا يمتثل النقص ضمن المكروه فتمت يوم التسليم الى المشتري وان شاء ضمن المشتري والموهوب له ان شاء ضمنه يوم قبضه او يوم أحدث فيه تصرفا لا يمتثل النقص لانه ألتف به حق الاسترداد بخلاف المشتري شراء فاسدا حيث لا يضمنه يوم الاحداث بل يوم قبضه \* اكراه على نكاحها بازيد من مهر المثل بطلت الزيادة وجاز النكاح وأوجب الطحاوى الزيادة وقال يرجع بها على المتكراه \* اكراه على أكل طعام نفسه أن جاعا لا يرجع على المتكراه وان شبعان يرجع على المتكراه فان قلت يشكل بما اذا أكل طعام الغير مكرها جاعا حيث يضمن وان حصل النفع للمكروه قلت المكروه هنا أكل طعام المكروه لا طعام الغير لان الاكراه على الاكل اكراه على القبض لعدم اكراه الاكل بلا قبض وكما قبض المكروه صار قبضه منقول الى المكروه فصار كأنه قبضه وقال له كل لا يضمن ولو غصبه وقال له كل لا يضمن كذا هنا وفي طعام نفسه لا يمكن جعل المكروه غاصبا قبل الأكل لان ضمان الغصب يجب بازالة اليد ولا يتصور ازالة مادام في يده أو فقه فتعذر ايجاب ضمان الغصب قبل

على المنفرد والسدس الآخر على المجموعين في النفقة ولو أوصى بغلة بستانه لرجل ونصف غلته لآخر وهو جميع ماله قسم ثلث الغلة بينهم ما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل سنة فان كان البستان يخرج من ثلثه كان لصاحب الجميع ثلاثة أرباع غلته كل سنة وللاخر ربعها والقسمة على طريق المنازعة كما هو مذهبه وعندهما القسمة على طريق العول فان لم يكن له مال سواه فثلثه بينهما أثلاثا وان كان يخرج من ثلثه فالكل بينهما أثلاثا على أن يضرب صاحب الجميع بالجميع والآخر بالنصف ولو أوصى لرجل بغلة بستانه وقيمتها ألف ولا آخر بغلة عبده وقيمتها خمسة وله سوى ذلك ثلثمائة فالثلث بينهما على أحد عشر سهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب العبد خمسة أسهم في العبد ولصاحب البستان ستة في غلته ولو أوصى لرجل بغلة أرضه ولا آخر برقبته أو هي تخرج من الثلث فباعها صاحب الرقبة وسلم صاحب الغلة البيع جاز وبطلت الوصية ولا حق له في الثمن ولو أوصى له بغلة بستانه فأغل البستان سنين قبل موت الموصي ثم مات الموصي لم يكن له من تلك الغلة شيء الا ما يكون في البستان حين يموت أو ما يحدث بعد ذلك كذا في المبسوط \* ولو قال أوصيت بهذه الاف لفلان وقد أوصيت لفلان منها بمائة فليس هذا رجوعا والمائة بينهما نصفان وتسمائة للاول ولو قال قد أوصيت لفلان الابعائة (١) لاحدهما فالمائة لهذا والتسمائة للاول منهما ولو أوصى لرجل بثلث ماله ثم قال قد أوصيت لفلان وفلان بمائة أحب قال أضرب له بمائة أحب في ثلثه فان أحب كله كان الثلث بينهما نصفان وان أحب كله الا درهم ما ضربت له بالثلث الا درهمها ولو قال قد أوصيت لفلان وفلان بالثمن يعطى منها لفلان مائة وفلان مائتين فاني أعطيتهما مائتي لهما وأرد الباقي على الورثة واذا سمي لاحدهما جعت الباقي للآخر فاذا قلت ثلث مالي لفلان وفلان من ذلك مائة وثلث ماله سبعون درهما فالثلث كله لهما سمي له المائة ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لخمسون ولفلان مائة وماله ثلثمائة فالثلث بين الذين سمي لهما قدرا أثلاثا (١) ولا شيء للآخر فان كان الثلث ثلثمائة قللا آخر المائة والخمسون الباقية للذي لم يسم له قدر ولو قال ثلث لفلان وفلان مائة ولفلان خمسون والثلث ثلثمائة فكل واحد مائتي والباقي بينهما نصفان ولو قال ثلث مالي لعبد الله ولزيد وعمرو لعمر ومنه مائة والثلث كله مائة فهي لعمر وفلان كان الثلث مائة وخمسين فلعمرو مائة وما بقي بين زيد وعبد الله نصيبان أوصى بهذه الاف لفلان وفلان لفلان مائة فهو وكما قال لفلان مائة ولا آخر تسمائة فان هلك بعضها قال باقى على عشرة ولو أوصى لثالث بألف أخرى وثلث ماله ألف كان نصف الاف للثالث ونصفها للاولين على عشرة ولو قال هذه الاف لفلان وفلان منها مائة لفلان وفلان ما بقي كان للاول مائة فان هلك الاف الامانة فهو للاول وليس للثاني الا ما بقي بعد المائة ولو أوصى مع ذلك لرجل بألف وثلثه ألف فليس للاوسط شيء والاف بين الآخرين على أحد عشر سهما عشرة لصاحب الاف وسهم لصاحب المائة ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان منه مائة وثلث ماله ألف ويوم القسمة خمسة مائة كان للموصي له بالمائة المائة كاملة ولا آخر ما بقي ولو أوصى مع ذلك لآخر بثلث ماله والثلث ألف ولم ينقص فنصف الثلث للآخر ونصفه للاولين على عشرة واحد لصاحب المائة وتسعة للآخر ولو قال أوصيت لفلان بمائة من ثلث مالي ولفلان بمائتي وأوصيت لفلان بألف والمائة لفلان فليس لصاحب ما بقي شيء والثلث بين الاول والثالث على أحد عشر وإذا كان لرجل ثلاثة آلاف كل ألف في كسب بعينه فقال لرجل أوصيت لك بما بقي من هذه فله الاف كلها وهي وصية مؤخره عن سائر الوصايا حتى لو أوصى بألف أخرى لا تخم لم يكن للاول شيء ولو قال أوصيت بهذه الاف لفلان وفلان لفلان سبعمائة ولفلان ستمائة

(١) قوله ولا شيء للآخر في قوله لا تخم لم يكن للاول شيء ولو قال أوصيت بهذه الاف لفلان سبعمائة ولفلان ستمائة بعينها منقولة عن محيط السرخسي في أوائل الباب الثالث في الوصية بثلث المال فهي مكررة ٥٥

الاكل ليعبر الطعام ملكا قبل أكله وان لم يوجد سبب الضمان قبل الاكل في طعام المكروه صار كطعام نفسه لا طعام المكروه قسمت الا انه اذا كان شعبان لم يحصل له منفعة فقد أكرهه على اتلاف ماله ومن أكرهه على اتلاف ماله وأتلفه ضمن المكروه أكرهه على الكفر ثم قالت

(١) قوله لفلان الابعائة لاحدهما الخ لا يخفى ركاه هذا الترتيب ولعل فيه سقطا



زوجته المسلمة كفرت وحرمت وقال كان قلبي مطمئنا بالايمان ولم تحرمي فالقول له لا تنكاه بسبب الفقرة اذا انكحتم بلا اعتقاد كقوله حكاية قول النصارى المسيح كذا لا يكون كفرا \* والا كراه يطل الاقارب لانها خبر والخبر يحتمل الصدق (١٣١) والكذب والا كراه يرجح الكذب فاذا اقر بعقوبته مكرها

لا يعقوب \* فان قلت فهل جعل  
انشاء مجازا لا لا يلغوكا  
جعل الامام رحمه الله تعالى  
قوله لعبدته وهو كبرهنا  
منه هذا وابني انشاء للعروة  
مجازا مع ان العتق فيما مضى  
سبب لشبونه في الحال قلت  
الكرخي رحمه الله تعالى  
قال في مسئلة الاقرار قايما  
على مسئلة النسب وقال  
يعتق في الحال والمشايع  
رحمهم الله تعالى فرقوا بينهما  
وقالوا في مسئلة الاقرار لا يعقوب  
اصلا وهو الاصح \* اكره  
على تركه انسان بطلاق  
امرأته او جعل امرها  
بيدها او يدرج رجل ففعل  
مكرها وطلقها المفوض  
اليه يقع \* اكره على ان يكتب  
غلي قريبا من امرأته طالق  
او امرها بيدها لم يصح الا  
اذ نوى \* اكره عتاق او نذر  
او حداث او قطع او نسب فاقتر  
لا يلزمه شيء وفي المحيط من  
المشايع من قال بصحة اقراره  
بالسرقة مكرها وعن حسن  
ابن زياد رحمه الله تعالى انه  
يجوز ضرب السارق حتى  
يقر وقال مال يقطع للعم  
لم يظهر العظم \* اكره على  
الرجعة صح النكاح وكذا  
الاكراد على النذر واليمين  
صح ولا رجوع فيها وكذا  
الايعاد والظهار \* اكره بوعيد  
تلف على ان يأخذ مال فلان  
ويُدفعه اليه يرجح ان يكون  
في سعة لان مال الغير يباح

قسمت الالف بينهما على ثلاثة عشر وان قال اوصيت بهذه الالف لفلان وفلان لفلان منها ألف كانت كلها لهذا الاخير ولو قال لفلان منها ألف ولفلان ألف كانت بينهما كذا في محيط السرخسي \* ولو قال اوصيت لفلان وفلان بهذه الالف لفلان منها ألف ولفلان آخر من الالف التي اوصيت بها فلان ألف او قال اوصيت بثلاث مالى لفلان ولفلان لفلان من ذلك ألف ولفلان من تلك الالف ألف وكان الثلث للثلاثة كانت الالف كلها للثاني في الفصلين رجل اوصى بقوم بوصايا فحضر بعضهم واقام العينة واراد ان يعطى حصته قال ادفع اليه وامسك حصته من بقي فان سلمت فذلك وان ضاعت شاركوا الذي اخذ فيها اخذه ولا يكون في دفعه اليه قسمة على من بقي منهم كذا في المحيط \* اوصى بأن يدفع الى فلان ألف درهم يشتري بها الاسارى فان مات فلان قبله رفع الى الحاكم ليولى الامر الى أحد من الناس حتى يفعل ذلك كذا في خزنة المفتين \* مريض قال اخرجوا من مالى عشرين ألفا اعطوا فلانا كذا وفلانا كذا حتى بلغ ذلك أحد عشر ألفا ثم قال والباقي للفقراء ثم مات فاذا ثلث ماله تسعة آلاف قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى تنفذ وصية كل واحد منهم على تسعة أجزاء من عشرين جزأ ويطل من وصية كل واحد منهم أحد عشر جزءا وقوله وما بقي للفقراء كأنه سمى لهم تسعة آلاف لانه ذكر في الاستدراج الماله فيصير الباقي ما قلنا بخلاف ما لو قال اعطوا من ثلث مالى لفلان كذا الى ان قال والباقي للفقراء والمسئلة بحالها فان هذا الاشئ للفقراء ويعطى لاصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة أجزاء من أحد عشر جزءا من وصيته ويطل سهمان رجل اوصى بان تباع داره ويشتري بثمنها عشرة او قارحطة وائف من خبره وقد اوصى بوصية أخرى فبيعت داره ولم يبلغ عنها ما يشتري به هذا المقدار من الحنطة والخبز وله مال سوى ذلك قال أبو القاسم ان اتسع ثلث ماله لذلك ولغيره من الوصايا بكل من ثلثه وصار كأنه اوصى بعشرة او قارحطة وألف من خبره وقال اجماعا نحن ذلك من مالى كذا فجعلوا من غيرهم ليعطى في ذلك الماله دليل بان يكون سائر أمواله خبيثة ويعرف طائفة من ماله بالطيب فيخص ذلك الماله بوصايا رجل اوصى بوصايا فبلغ ورثته ان أباهم اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد أجزأنا ما اوصى به ذكر في المنتقى أنه لا تصح اجازتهم وانما تصح اجازتهم اذا أجازوا بعد العلم رجل اوصى لرجل بمال وللفقراء بمال والموصى له محتاج هل يعطى له من نصيب الفقراء اختلافا فيه قال محمد بن مقاتل وخلف وشهدا درجهم الله تعالى يعطى وقال ابراهيم النخعي والحسن بن مطيع رحمهما الله تعالى لا يعطى والاول اصح كذا في فتاوى قاضيان \* وفي التوازل اذا اوصى بوصايا او وصى للفقراء واوصى للفقراء واوصى لمعتقة بمائة ثبات معتقه بعد موته ان كان بين لكل وصية شيئا مقدرا وجعل الباقي للفقراء فمائة المعتق تصرف الى الفقراء فاما اذا بين لكل وصية شيئا مقدرا وبين للفقراء شيئا مقدرا فمائة المعتق تصرف الى وريثة الموصى وعلى هذا اذا اوصى بوصايا ثم قال والباقي تصدق به على الفقراء ثم رجع عن بعض الوصايا او مات بعض الموصى لهم قبل الموصى فالباقي على الفقراء لم يرجع عنه كذا في المحيط \* والله أعلم

#### الباب الثامن في وصية الذي والحربي

وصية الذي ان كانت من جنس المعاملات فهي صحيحة بالاجماع وان لم تكن من جنس المعاملات فهي اربعة انواع أحدها ما يكون قربة عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة سواء كانت لقوم معينين أو غير معينين والثاني ما هو معصية عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر تملكيتهم فلا يشترط فيه جهة القربة الى الله تعالى وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والثالث ما هو قربة عندنا معصية عندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر تملكيتهم فلا يشترط فيه القربة من الموصى وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والرابع ما هو معصية عندنا قربة عندهم وانما صحيحة عند أي حنفية رحمه الله تعالى سواء كانت لقوم معينين أو غير معينين وعندهما باطلة الا اذا كانت لقوم معينين قال ولو ان ذميا اوصى بان يشتري بثلث ماله رقبا وتعتق عنه باعيانهم أو بغير اعيانهم أو اوصى بان يتصدق

عند الخصة وانما علقه بالرجاء لم يقيم العذر بالقطع فان المكروه على اخذ مال الغير لو صرح حتى قتل فهو مأجور لان الظلم لا يباح واخذ مال الغير ظلم هذا اذا كان المكروه حاضرا فان غاب وقت الاخذ ان كان معه رسوله ويخاف المكروه من الرسول مثل ما يخاف من عرسه له ان يأخذ

وان لم يكن عنده رسول أو كان لكن لا يخاف منه ليس له الاخذ اذا الكره ماثل حقيقة لكنه يخاف عوفه وبه لا يحقق الا كراهه \* كره بالحبس على ايداع ماله عند هذا الرجل (١٣٢) وأكره المودع أيضا على قبوله فضاع على المكره والقابض لانه ما قبضه لنفسه كالموهب الربح

ثلث ماله على الفقراء والمساكين أو أن يسرح به في بيت المقدس أو يبنى فيه أو يغزى به الترك أو الديلم والموصى من النصارى فالوصية صحيحة ولو أوصى بثلث ماله للأنثى أو للمغنيات فان كانت لقوم معينين كانت صحيحة ويعتبر ذلك تعليق الكالهم وان كانت لقوم غير معينين كانت باطلة ولو أوصى بثلث ماله بان يحج عنه قوم من المسلمين أو يبنى به مسجد للمسلمين ان كان ذلك لقوم غير معينين كانت باطلة ولو أوصى بثلث ماله بان يحج بالخيار ان شاؤا حجوا به وبنا المسجد وان شاؤا لا وان كان ذلك لقوم غير معينين فالوصية باطلة ولو أوصى بثلث ماله يبنى به بيعة أو كنيسة أو أوصى بان يجعل داره بيعة أو كنيسة فعلى قوله ما الوصية باطلة الا اذا حصلت الوصية لقوم معينين ويكون ذلك تعليق كالمهم وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوصية صحيحة على كل حال وفي مثل هذا الجواب على الاختلاف وقال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا الجواب على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أوصى به في القرى أما اذا أوصى به في الامصار فلا تنفذ وصيته كذا في المحيط \* الحربي المستأمن اذا أوصى للمسلم والذي يصح في الجملة غير أنه ان كان دخل وارثه معه في دار الاسلام فاوصى بأكثر من الثلث وقف ما زاد على الثلث على اجازة وارثه وان لم يكن له وارث أصلا تصح من جميع المال كافي المسلم والذي وكذلك اذا كان له وارث لكنه في دار الحرب وذ كرفي الاصل ولو أوصى الحربي في دار الحرب بوصية ثم أسلم أهل الدار أو صار وادمة ثم اخصمها الى القاضي في تلك الوصية فان كانت فائضة بعينها أجزتها وان كانت قد استسلمت قبل الاسلام أبطلتها كذا في البدائع \* الحربي المستأمن لو أوصى من معصوم ببعض ماله يدفع الباقي الى ورثته من أهل الحرب كذا في محيط السرخسي \* ولو اعتق الحربي المستأمن عبده عند الموت أو دبر عبده في دار الاسلام صح منه من غير اعتبار الثلث ولو أوصى ذمي بأكثر من الثلث أو لبعض ورثته لم يصح كالمسلم ولو أوصى بخلاف ملته صح كالارث ولو أوصى الحربي غير مستأمن لا يصح كذا في الكافي \* ولو أوصى ذمي للحربي مستأمن جاز كذا في محيط السرخسي \* ولو ارثه مسلم الى اليهودية أو النصرانية أو المجوسية ثم أوصى ببعض هذه الوصايا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتوقف ما يصح من المسلم من وصاياه ويظل ما لا يصح من المسلم وعندهما تصرفات المرتد نافذة للعمال فيصح منه ما يصح من القوم الذين انتقل اليهم حتى لو أوصى بما هو قربة عندهم معصية عندنا وكان ذلك لقوم غير معينين لا يصح عندهما وأما المرتد فانه يصح من وصاياه ما يصح من القوم الذين انتقل اليهم قال في الكتاب الا في خصله وهي ما اذا أوصت بما هو قربة عندهم معصية عندنا بأن أوصت ببناء البيعة أو الكنيسة أو ما أشبه ذلك وكانت الوصية لقوم غير معينين فاني لأحفظ فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى شيئا وقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم يصح وقال بعضهم لا يصح كذا في المحيط \* وصاحب الهوى ان كان لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم لانه يدعى الاسلام ظاهرا واذا كان يكفر فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى في تصرفاته كذا في الكافي \* اذا صنع يهودي أو نصراني بيعة أو كنيسة في محنته ثم مات فهو ميراث كذا في الهداية \*

### مسائل شتى

رجل حلف أن لا يوصي وصية فوهب في مرضه الذي مات فيه أو اشترى بالمال في هذه الحالة حتى عتق عليه لا يكون حائثا ولو وهب شيئا وارثه في مرضه وأوصى له بشي وأمر بتنفيذه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كلاهما باطلان فان أجاز ببيعة الورثة ما فعل وقالوا أجزنا ما أمر به الميت تنصرف الاجازة الى الوصية لانها مأمورة لا الى الهبة ولو قالت الورثة أجزنا ما فعله الميت صححت الاجازة في الهبة والوصية جميعا مريض أوصى بوصايا ثم برأ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم

وألفت في حجره فاخذ له رده فضاع في يده لا يضمن \* أكره على احراق ثوبه بوعيد تلف أو طرحه في الماء فالضمان على المكره لان المكره يصلح آلة \* الصبي ومختلط العقل يجوز اكراهه كالبالغ العاقل \* نفس الامر من السلطان بلائه مديدا كراه وقال ان كان المأمور يعلم أنه لو لم يفعل به ما قاله السلطان كن أمره بالفعل له اكرها \* قال لأقتلك أو لأقطع من يده هذا الرجل وقال الرجل أذنت لك في القطع فاقطعه وهو غير مكره لا يسع للمكره أن يقطع لان هذا ظلم وليس للقصور بالقول أن يبذل فيه شرعا لانه يبذل طرفه لدفع الهلاك عن نفسه وهذا لا يجوز كما لو رأى مضطرا فأراد أن يقطع يده ويعطيه لتناوله لا يحل له ذلك ومع ذلك لو قطعه في المسئلة الاولى لا شيء عليه ولا على المكره لان القاطع لو لم يكن مكرها وقال الانسان اقطع فقطع لا شيء عليه فالمكره أولى لان البذل عامل في اسقاط الضمان وان كان صاحب اليد مكرها أيضا منه أو من غيره على الاذن في القطع فالقصاص على المكره لان سبب الجلاء يلغو بآذنه ونفعل القطع منسوب الى المكره لانه يصلح آلة له وذ كرا القاضي اقطع يده هذا

والالاقتل لك قطع والقصاص على المكره عندهما ولا رواية عن الثاني رحمه الله \* أكره على قتل مورثه ففعل لا يحرم وله يقل أن يقتل المكره قصاصا عندهما \* أكره على شراء ذرجه أو من حلف بعنته وقيمه ألف على أن يشتري بعشرة آلاف فاشتري عتق ولزمه

الالف لاعشرة آلاف لان الواجب فيه القيمة لا الثمن ولا يرجع شيء على المكره لانه دخل في ملكه بدل ما خرج عنه كما لو قال ان تزوجت امرأة فتزوجه مكرها لا يرجع على المكره بنصف الصداق ويكفلوا كره على ان يقول كل مملوك (١٣٣) أمملكه فكذلك عبد اعتق ولا يرجع على المكره بقيمة من عتق وان

يقول ان مت من مرضى هذا أو قال ان لم أبرأ من مرضى فقد أوصيت بكذا أو قال بالفارسية (١) (اكر من ازين بيمارى مرگ آید) أو قال (٢) را كرازين بيمارى بيمر) فحينئذ ابرأ بطلت وصيته كذا في فتاوى قاضخان \* رجل أوصى وقال ان مت من مرضى هذا فاعلماني أحرارو يعطى فلان من مالى كذا وكذا ويحج عني ثم أبرأ من مرضه ثم مرض ثانيا وقال للشهود الذين أشهدهم على الوصية الاولى أو لغيرهم اشهدوا أنى على الوصية الاولى قال محمد رحمه الله تعالى أما في القياس هذا باطل لانه قد بطلت وصيته الاولى حين صح من مرضه ذلك ولكن استحسن فخير ذلك منه وبخاصة في الثلث وهذا القياس والاستحسان اذا قال أوصيت لعبد الله بمائة درهم وللساكنين بمائة ثم قال ان مت من مرضى هذا فاعلماني أحرار ثم أبرأ من مرض ثانيا كذا في المحيط \* أوصى بوصايا وكتب بمصاكنه مرض بعد ذلك فأوصى بوصايا أيضا وكتب مصاكن لم يذكر في الصك الثاني أنه يرجع عن الوصية الاولى يعمل بمصاكنه كذا في خزنة المفتين \* رجل أوصى بوصية ثم أخذ الوسواس فصار معتوها فكثرت ذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد رحمه الله تعالى وصيته باطله مريض لا يقدر على الكلام لضعفه الا أنه عاقل فأشار برأسه بوصية قال محمد بن مقاتل جازت وصيته ناشرة وأصحابنا لم يجوزوا وقال الناطق رحمه الله تعالى ذكرى الكيسانيات رجل أصابه فالج فذهب لسانه وعجز عن الكلام لمرض فأشار أو كتب فطال ذلك وتقدم العهد فان حكمه يكون حكم الآخر وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى رجل دفع الى آخر ألفا وقال هذا الف فلان فادامت أنا فادفعه اليه فمات يدفعه المأمور الى فلان كما أمره ولو لم يقل هو فلان ولكن قال ادفعه اليه فمات الامر فان المأمور لا يدفعه الى فلان وعن أبي نصر الدبوسي رحمه الله تعالى مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها الى أخى أو قال الى ابني ثم مات وعلى الميت ديون قال ان قال ادفعها الى أخى أو قال الى ابني ولم يرد على هذا فان المأمور يدفع الف الى غرما الميت وعن نصير رحمه الله تعالى رجل قال ادفعوا هذه الدراهم أو هذه الثياب الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية رجل أوصى بوصايا وأخذ بوصاياها بالدراهم الزبوف والريثة اختاف المشايخ رحمه الله تعالى قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانت الوصية لقوم بأعيانهم فرفضوا بذلك مع علمهم بذلك جاز وان كانت الوصية للفقراء بغير أعيانهم جاز ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى بوصايا والقود مختلفة فانه ينفذ وصاياها بما هو الغالب في البياعات مريض أوصى بالف مكسرة ودراهم صحاح فانه يشتري بدراهمه الصحاح شيء ثم يباع ذلك الشيء بالدراهم المكسرة وتنفذ وصيته مريض قالوا له لم لا توصى فقال أوصيت بأن يخرج من ثلث مالى فيصدق بألف على المساكين ولم يرد حتى مات فاذا ثلث ماله ألفان قال الشيخ الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يصدق الا بالالف ولو قال المريض أوصيت بأن يخرج من ثلث مالى ولم يرد قال يصدق بجميع الثلث على الفقراء وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى مريض قال أوصيت لفلان ثلث مالى وهو ألف درهم فاذا الثالث أكثر قال الحسن رحمه الله تعالى له الثلث بالغامبلغ وكذا لو قال أوصيت بنصيبى من هذه الدراهم الثلث فاذا نصيبه النصف قال هو له ان كان يخرج النصف من ثلث ماله ولو قال أوصيت بألف درهم وهو عشر مالى لم يكن له الا ألف درهم كان الف الف عشر أو أقل أو أكثر ولو قال أوصيت بجميع مالى هذا الكيس لفلان وهو ألف درهم فاذا فيه ألفا درهم كان له مالى الكيس ان كان يخرج من ثلث ماله وكذا لو وجد في الكيس دناتير وغيرها من الجواهر وغير ذلك ولو قال أوصيت لفلان بألف درهم وهو جميع مالى هذا الكيس لم يكن له الا ألف

(١) ان أتانى موت من هذا المرض (٢) ان مت من هذا المرض

ورث عبد فى هذه الصورة يرجع بقيمته فى الاستحسان \* أكره على التعليق أو كره على أن يقول لعبد ان شئت فانت حر فقال لم يوجد الشرط أو شاء العبد عتقه وعتق يرجع على المكره بقيمة العبد \* أكره على أن يعلق عتق عبده بفعل نفسه وهو فعل لا بد له منه كالصلاة أو الطلاق يرجع على المكره اذا حصل العتق بقيمة العبد **كتاب المأذون** يجوز أن يأذن لعبد أو أمته بالعين أو بلا عين اذا عقل البيع والشراء والتجارة ولو أذن ان يعمل فى الخياطة أو يسقى الماء على الحمار فاذا والاذن فى الاجارة اذن فى التجارة وهذا اذا أذن له فى الاجارة المكررة بأن قال أجز نفسك من الجمالين أو البقالين أما اذا قال أجز من فلان لا يكون اذنا وكذا فى الشراء ان قال اشتر من فلان ثوبا بالبداهة واشتر ثوبا بالبداهة أو قال اشتر طعاما بالبداهة واشتر ثوبا بدرهم أو ثوبا بالبداهة فهذا استخدام لا اذن ولو قال اشتر ثوبا بالتبعية فهو اذن وان رآه يشتري ويبيع فسكت فاذا ان أن ينهيه ولكنه فيمالباع من مال مولاه لا يجوز حتى يأذنه بالنطق وان اذنه يوما أو شهرا أو سنة فهو اذن

أبدا والاذن فى نوع أو مكان أو زمان اذن فى النوع والاما كن والازمان كما هو اختلاف التوكيل واذن القاضي لانهما يقبلان التوقيت والتخصيص \* اذن له عبده فى بيع متاع الغير لا يكون مأذونا \* اذن القاضي لصغير فى التجارة وأباه أو به نصير ما ذونا \* رأى القاضي عبده يبيع ويشترى فسكت

لا يكون مأذونا فالأذن الخاص أن يقول أذنتك ولا يشهر والعام أن يأتى به بين أهل السوق وأصغرهم والجار العام يعمل فيه ما والخاص يعمل في الخاص (١٣٤) لا غير وانما يصح الجرا إذا علم ذلك العبد ولولم يعلم لافلأ أخبره عدل وصدقه بجر وان لم يصدقه فكذلك وقال الامام الثاني

رحمه الله لا اذن ولا جبر بلا علم \* قال يابعدى عابدى فاني اذنت له والعبد لا يعلم بذلك قيل فيه روايتان \* لزمت على المأذون دين وطلب غراموه السبع للقاضي يبيعهم وان له في يده كسب يباع كسبه فان فضل عن الثمن فلامولى وان فضل الدين لا يطالب به المولى وامكن يباع العبدان الدين حالا وان بهضه مؤجلا يعطى الحال ويسكن المؤجل هذا اذا باعه القاضى فان باعه المولى بلا اذن الغرماء فلهم الفسخ الا اذا وصل الثمن وبه وفاء بالدين أو قضى المولى دينه أو أرى العبد من الدين بطل حق الفسخ وان كان الدين مؤجلا ليس لهم حق الفسخ وهذا اذا كان العبد قائما فان هالكه بطل حق الفسخ واهم الخيارات ان شاؤوا ضمنوا المولى فيجوز العفة حتى لو كان للشترى ان يرد بالعيب على المولى والمولى يرجع على الغرماء وان شاؤوا ضمنوا المشتري القيمة فاذا ضمنوه ينفسخ العقد ويسترد الثمن ولو اعتق عبده الذى عليه الدين كان اغرمائه ان يضمنوه الاقل من قيمته ومن الدين والعق جازر بخلاف الجاني اذا اعتقه مولاه وبعلم بالجناية حيث يصير مختارا للقدماء والارتمه القيمة لا غير

درهم ولو قال أوصيت افلان مما في هذا الكيس بالف درهم وهو نصف ما في هذا الكيس فاذا في الكيس ثلاثة آلاف درهم كان له الالف وان كان في الكيس ألف درهم كان له وان لم يكن في الكيس الا خمسة مائة كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس ذنانيرا وجواهر لاشئ له قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يعطى الوصى له مقدار ألف درهم من ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أوصيت بجميع ما في هذا البيت وهو كثر طعام فوجد فيه أكرار أو وجد حنطة وشعير فالكل له ان خرج من الثلث كذا في خزائن المفتين \* لو قال أوصيت له بالف درهم من هذا الكيس وأوصيت له بالف درهم من هذا الكيس يعنى كسبا آخر فهو وعليهما جميعا كذا في المحيط \* رجل أوصى بان يتصدق عنه بالف درهم فتصدق قواعنه بالحنطة أو على العكس قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى يجوز ذلك وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى معناه أنه أوصى بان يتصدق عنه بالف درهم حنطة لكن سقط ذلك عن السؤال فقيل له فان كانت الحنطة موجودة فاعطى قيمة الحنطة دراهم قال أرجو أن يجوز ذلك وان أوصى بالدرهم فاعطى حنطة لم يجوز وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وقد قيل بانه يجوز به نأخذ ولو أوصى بان يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه على المساكين جاز لهم أن يتصدقوا بنفس العبد ولو قال اشتري عشرة أثواب وتصدق بها فاشترى الوصى عشرة أثواب له أن يبيعها ويتصدق بثمنها وعن محمد رحمه الله تعالى لو أوصى بصدقة ألف درهم بعينها فتصدق الوصى مكانها من مال الميت جاز وان هلكت الاولى قبل أن يتصدق الوصى بغير الورثة مثلها وعنه أيضا لو أوصى بالف درهم بعينه يتصدق عنه فهلك الالف بطلت الوصية رجل أوصى بان يتصدق بشئ من ماله على فقراء الحاج هل يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الشيخ الامام أبو نصر رحمه الله تعالى يجوز ذلك كما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى بان يتصدق على فقراء مكة قال يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء رجل أوصى بان يتصدق بثلاث ماله فعقب رجل المال من الوصى واستهلكه فاراد الوصى أن يجعل المال صدقة على الغاصب والغاصب معسر قال أبو القاسم يجوز ذلك رجل أصاب متاعا حرما وأوصى بان يتصدق به عن صاحب المتاع قال ان عرف صاحب المتاع برذيله وان لم يعرف يتصدق به فان كذبت الورثة فهو منهم في هذا الاقرار يتصدق من ذلك بمقدار الثلث امرأه قالت في وصيتها (١) (خو يشان مر اياك كاره ست از مال من) قال تصرف الوصية الى قريب لها لا يرث منها والتقدير في ذلك بان خاطبته بالكلام يعطى من ماله ما قدر ما يشاء أنفى ما ينطق عليه اسم التذكرة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أوصى بأفضل عبده للمساكين أو بغير عبده وأن يباع ويجعل ثمنه في المساكين ينظر الى أفضلهم وخيرهم قيمة ولو قال أوصيت لغير عبيدى أولا أفضل عبيدى بثلاث مالى فثلث ماله لأفضلهم في الدين كذا في المحيط \* رجل أوصى بثلاث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر قال ان كان معه مال يصرف ذلك الى فقراء هذا البلد وما كان في وطنه يصرف الى فقراء وطنه ولو أوصى بان يتصدق بثلاث ماله على فقراء بلخ فالأفضل أن يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جاز وعليه الفتوى وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وفي النوازل لو أوصى بان يتصدق في عشرة أيام فتصدق في يوم جاز وفيه أيضا لو أوصى بأن يعطى كل فقير درهما فاعطى الوصى فقيرا نصف درهم ثم أعطاه النصف الآخر وقد استهلك الفقهير النصف الاول أرجو أن لا يضمن كذا في الخلاصة \* أوصى بان يطعم عنه عشرة مساكين عن كفارة قعدى الوصى عشرة فتاوى بغدى ويهشئ غيرهم ولا ضمان عليه ولو قال أطعموا عنى عشرة مساكين غداء وعشاء ولم يسم كفارة

(١) لا فاربى تذكرة من مالى

وفي مسئلة الدين ان اختاروا اتباع المولى لا يكون ابراء العبد ولو اتبعوا العبد لا يكون ابراء المولى (نوع آخر) فغدى ليس للمأذون والمتكاتب اقرار وليس للمأذون الكفالة بالنفس والمال بلا اذن المولى وبان المولى لا يجوز الا أن لا يكون عليه دين والمتكاتب

لا يجوز كفالة من أذن له مولاه فان كفل لا يؤخذ به في الحال وبؤاخذ بعد العتق ان كان بالغ الوقت الكفالة ولا تؤذن أن يطعم ويتصدق بالدرهم وفي شرح الجامع قال لا رواية في الصدقة قيل لا يملك وقيل يملك من فلس الى دانق (١٣٥) وقال الفقيه يملك بحبة أو بدانق أو نحو

ذلك فلا بأس باجابة دعوة العبد بالتاجر واعارة ثوبه ودايتو بكره كسوته الثوب وهو سدية الدراهم والدنانير ولو باع عبدا ثم حط من ثمنه ان الخط لعيب جازان مثل ما يحيط التجار وان اكثر ان فاحشاً فعلى الخلاف كالبيع بمن قليل من الوكيل وان حط بغير عيب فلا كالا براه اجاعا وفي الاصل وجب للعبد المأذون على آخر ألف من ثمن بيعه وأخره عاملا جاز واقراه بالدون والغصوب واتلاف الودائع والعواري والجنائيات في الاموال جائزة والمحجوز بؤاخذ بانه ماله لا بأقواله الا فيما يرجع الى نفسه كالقصاص والحدود وحضرة المولى لا يثبته فان لم يقر لكن أقيمت عليه البينة فحضرة المولى شرط الاعتدال امام الثاني رحمه الله ولو أتلف مالا بؤاخذ به في الحال أما الاقرار بجناية فوجب الدية أو الفداء لا يصح محجورا أو مأذونا واقراه المحجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح وفي المأذون يصح وبؤاخذ به في الحال ولو أقر المأذون بمهر امرأة وصدقته لا يصح في حق المولى ولا بؤاخذ الا بعد الحرية وله ان يرهن ويرهن واقراه ان في مرض موته جائز ودين الصحة والشاب

فغدى عشرة فتاوى عشيرة سواهم وقيل في الفصل الاخير ان الوصى لا يضمن استحقاقا ويغدى عشرة سواهم ويعشيههم وبه يفتى كذا في خزائن المفتين \* رجل أوصى بأن يتصدق بثلاثمائة قفيز خنطة بعد وفاته على الفقراء ففرق مائتي قفيز خنطة في حياة الموصي قال أبو نصر رحمه الله تعالى يغرم الوصى ما فرق في حياة الموصي قال وبقريها بعد وفاته بأمر الحاكم حتى يخرج عن الضمان وان فرق بعد وفاته بغير أمر الحاكم لا يخرج عن الضمان قيل له فان فرق بأمر الورثة بعد وفاته قال ان كان فيهم صغير لا يجوز أمرهم وان لم يكن جاز أمرهم واذا فرق يخرج عن الضمان قال رضي الله عنه ويصح أمر الكافر في حصته ولا يصح في حصة الصغار كذا في فتاوى قاضيان \* أوصى في مرضه وقال اني كنت جامعة أهل في نهار رمضان فاسألوا الفقهاء ماذا يجب على في الحكم فافعلوه ان كانت قيمة الرقبة يخرج من ثلث ماله مع سائر وصاياه أعقت عنه رقبة وأطعم عنه أيضا نصف صاع من خنطة وان كانت قيمة الرقبة لا يخرج من ثلث ماله وأني الورثة الاجازة أطعم عنه ستين مسكينا لكل واحد مئذ من خنطة ومئذ من مسكين ان خرج ذلك من ثلث ماله كذا في خزائن المفتين \* اذا أوصى بأن يشتري خنطة وخبر او يتصدق على المساكين فعلى من يجب أجرة الجاهل الذين يحملون الخنطة والخبر قالوا اذا لم يكن الميت أوصى بحمل ذلك الى موضع ينبغي للوصي أن يستعين بمن يحمل بغير أجر ثم يدفع اليه من ذلك على وجه الصدقة وان كان الميت أوصى أن يحمله ذلك الى المساجد فالجزة في مال الميت أوصى الى رجل فأمره أن يتصدق بثلث ماله فلو وضع في نفسه لم يجوز ولو دفع الى ابنه الكبير أو الصغير الذي يعقل القبض جاز وان لم يعقل لم يجوز عامل السلطان اذا أوصى بأن يعطى للفقراء كذا وكذا من ماله قال أبو القاسم رحمه الله تعالى اذا علم أنه من مال غيره لا يحل أخذه وان علم أنه مختلط بماله جاز أخذه وان لم يعلم جاز أيضا حتى يتبين أنه مال غيره وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان مختلط لا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لانه على ملك صاحبه فلا وجه الا رد على صاحبه وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يملكه بالخلط فيجوز أخذه اذا كان في بقية مال الميت وفاء بمقدار ما يرضى خصماؤه وفي الجامع اذا أوصى بثلث ماله للمساكين يتصدق منه كل سنة بثمانية دراهم أو قال أوصيت بأن يتصدق من ثلثي كل سنة بمائة درهم فالوصي يتصدق بجميع الثلث في السنة الاولى ولا يوزع على السنة أوصى عنده مائة أن يعنى عن فاته والقتل عدا كان باطلا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ومن أوصى بدس ماله ثم بدس ماله في ذلك المجلس أو في مجلس آخر فاشهد على واحد شاهدين أو لم يشهد فليس للوصي ان لا بدس المال بالاجماع الا اذا (١) كانت الوصية أكثر أو احدى الوصيتين أكثر من الاخرى فحينئذ يدخل الاقل في الاكثر فيعطى الاكثر وسقط حكم الباقي كذا في شرح الطحاوى \* سئل عن رجل أوصى بثلث ماله للفقراء فاعطى الوصى الاغنياء وهو لا يعلم قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز له والوصي ضامن للفقراء في قوله جميعا كذا في التتارخانية \* واذا كان رجل أوصى بثلث ماله الدين لرجل ولا آخر بثلث ماله العين والدين مائة اقسما ثلث ماله العين نصفين فان خرج من الدين خسون ضم الى العين وكان ثلث جميع ذلك بينهم على خمسة أسهم ولو أوصى بثلث العين لرجل وبثلث العين والدين لا آخر ولم يخرج من الدين شيئا اقسما ثلث العين نصفين فان تعين من الدين خسون درهم ضم ذلك الى العين فكان لصاحب الوصية ثلث ذلك خسون درهم بينهما اثلاثا في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الثلث لصاحب الوصية في العين والثلثان

(١) قوله الا اذا كانت الوصية أكثر يتأمل في هذا الاستثناء وكان الظاهر حذفه والاقتصار على ما بعده كما يستفاد من عبارة المحيط البرهاني اهـ صححه

بالبرهان مقدم وله أن يأذن وليس له الكتابة ولا يزوج عبده اتفاقا وكذا أمته عنده ما خلا ما للثاني ووكيله بالوصومة له وعليه جائز ووكيله عن الغير بالبيع والشراء جائز مثل الحر \* اذن الحاكم للصبي وله أب وجد جازا واما مات لم يكن جازا على الصغير ولا للاب أن يحجر

عليه لان ذلك حكم من الحاكم فلا يطل بموته ولا ينقضه أحد وان كان الاب أو الوصي اذنه يطل بموته ما ولورأى الحاكم الصغير يبيع فسكت لا يكون اذا

(١٣٦)

للآخر وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الثالث بينهم ما على خمسة أيضا وإذا كان لرجل مائة درهم عين ومائة درهم على أجنبي دين فأوصى لرجل ثلث ماله فانه يأخذ ثلث العين كذا في الظهيرية \* وذكري فتاوى الفضلي أن من أوصى بدين له على رجل أن يصرف الى وجه البر تعلق الوصية بالدين فان وهب بعض الدين لمدينه بعد ذلك تطل الوصية بقدر ما وهب كأنه رجع عن وصيته بذلك القدر (١) قال البقال رحمه الله تعالى دخل الخنطة في الدين قال وهو يدخل في الوصية بالعين الدراهم والدنانير كذا في المحيط \* في فتاوى أهل مصر قسدا إذا أوصى بتاع يذنه يدخل تحت الوصية القلقسوة والخف والجفاف والدثار والفراس وفي السير أن اسم المتاع في العادة يقع على ما يلبسه الناس ويسطه فعلى هذا يدخل في الوصية بالمتاع الثياب والفرش والقص والبسط والستروهل يدخل فيها الاواني فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه وأشار محمد رحمه الله تعالى في السير الى أنه يدخل وإذا أوصى لرجل بفرس بسلاحه سئل أبو يوسف رحمه الله تعالى أهو على سلاح الفرس أم على سلاح الرجل قال على سلاح الرجل قال البقال في فتاواه وأدنى ما يكون من السلاح سيف وترس ورمح وقوس ولو أوصى له بذهب أو فضة أو وصى بسيف محلي بذهب أو فضة كانت الحلية له وبعد هذا يتطرق أن يكون في نزع الحلية ضرر فاحش تنزع الحلية من السيف ويهبط للوصي له وان كان في نزعها ضرر فاحش يتطرق الى قيمة الحلية والى قيمة السيف فان كانت قيمة السيف أكثر تخير الورثة ان شاءوا أعطوا الوصي له قيمة الحلية مصوغا من خلاف جنسها و صار السيف مع الحلية له وان كانت قيمة الحلية أكثر يخير الوصي له ان شاء أعطى قيمة السيف وأخذ السيف وان شاء تركه وان كانت قيمته ما على السواء كان الخيار للورثة ولو أوصى لرجل بقز أو وصى جبة أو قباء حشوه من قز لا شيء له ولو أوصى لرجل ثوب قز أو وصى جبة بطنها ثوب قز وظهارتها ثوب قز كان للوصي له الثوب القز والآخر للورثة ولو أوصى له بجبة حريرة جبة ظهارتها حريرة وبطنها حريرة دخلت تحت الوصية وان كانت الظاهرة حريرة والباطنة غير حريرة فكذلك الجواب وان كانت البطانة حريرة فلا شيء له ولو أوصى محلي يدخل تحت الوصية كل ما ينطلق عليه اسم الحلي سواء كان مفصصا بمرمري أو ياقوت أو لم يكن ويكون جميع ذلك للوصي له ولو أوصى له بذهب وله ثوب ديباج منسوج من ذهب فان كان الذهب سدي الثوب مثل الغزل فليس له منه شيء وان كان الذهب فيه شيء يرى كان ذلك للوصي له وما وراء ذلك لا ورثة فيساع الثوب ويقسم الثمن على قيمة الذهب وما سواه فأصاب الذهب فهو للوصي له ولو أوصى محلي دخل تحتها الخاتم من الذهب وهل يدخل تحتها الخاتم من الفضة فان كان من الخواتيم التي تستعملها النساء دون الرجال يدخل وان كان من الخواتيم التي تستعملها الرجال دون النساء لا يدخل وهل يدخل فيه الاول أو الياقوت والزبرجد فان كان من كافى شيء من الذهب أو الفضة يدخل بالاتفاق وان لم يكن من كافى شيء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل لانه ليس محلي وعلى قوله ما يدخل لانه محلي كذا في المحيط \* والله أعلم

### باب التاسع في الوصي وما يملكه

لا ينبغي للرجل أن يقبل الوصية لانها أمر على خطر لما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال الدخول

(١) قوله قال البقال الى قوله كذا في المحيط العبارة هكذا في جميع نسخ الهندية والذي رأيته في نسخة من المحيط مانعه قال البقال ويدخل في الوصية بالعين الدراهم والدنانير ولا يدخل التبراه بالحرف وهي عبارة صحيحة ظاهرة بخلاف ما في نسخ الهندية كما لا يخفى على المتأمل اه معجحه

حجره وهو لا يعلم بالجحر أيضا صح الحجر فلو علم باذن سابق على الحجر وتصرف لا يصح لصحة الحجر هذا اذا كان الاذن مقصودا فان ثبت ضمنا بأن كان قال بابعوا عبدى ثبت بلا علم \* باع المولى عبده المأذون ان لم يكن عليه دين صار محجورا علم أهل السوق بالبيع أم لا لصحة البيع وان عليه دين لا مال يقبضه المشتري لفساد البيع \* أرسل اليه مولاه أو كتب باذن قبله صار مأذونا كيفما كان ولو أخبره فضولى ان عدلين أو غير عدلين أو عدل واحد صار مأذونا صدق الخبر أم لا اذا ظهر صدق الخبر وان أخبروا ان واحد غير عدل ان صدق الخبر صار مأذونا وان كذب لا وان بان صدق الخبر وعندهم ما يصير اذا بان صدق الخبر ولا فرق بين الحجر والاذن في أنه انما يصير مأذونا اذا ترجح الصدق في خبره عند العبد أو صدقه ذكره الفقيه أبو بكر البلخي وعلمه الفتوى والاعتاد خلافا لمن يفرق بينهم ما عنده المأذون يتجسر بالاباق لا بالغصب \* اذن للاتب لا يصح وان علم ولو اذن له في التجارة مع من في يده جاز واذن للغصب انما يصح اذا كان الغاصب مقرا انه له

أو كان له على ذلك سنة كبعضه من غيره أو من الغاصب وان جاهد ولا يثبت له لا يصح كالبيع \* المأذون في وكل بقضاء الدين أو اقتضائه ثم جرح عليه فقضى الوكيل أو اقتضى وهو لا يعلم بالجحر أو يعلم جاز \* المأذون اشترى جارية من المولى ولادين



عليه ونزوحها للمولى يا مازن خرجت من التجارة وليس له بيعها ولا يبيع الغرماء فيما يلحقهم من الدين بعده فان اشتراها عليه دين وزوجها المولى منه لم يحز الدين وله بيعها ويبيع ولدها منه ولو قضى دينه بعد التزوج فهو بمنزلة (١٣٧) تزويجها ولادين عليه \* الاب أو المولى

قال له لا يبيع بف - بن فاحش  
فباع بفين فاحش صح لانه  
لا يملك التخصيص \* ويملك أن  
يؤاجر نفسه ويستأجر الاجراء  
أو يؤاجر الارض ويستأجرها  
ويأخذ الارض من اربعة  
ويدها مطلقا كان البذر  
منه أولا ولا يتصدق بأزيد  
من الدرهم ولا به بل بما دونه  
ويملك ا - داما كول وان  
زاد على درهم عما لا يعتد  
سرقا ويتخذ الضيافة  
اليسيرة لا الكثيرة وذاب قدر  
المال حتى لو كان في يده  
عشرة آلاف درهم فبعشرة  
يسيرة ولو عشرة دراهم في يده  
فبسدان كثيرة ولورهن  
نفسه أو باع لا يصح  
\* والمكاتب يملك أن يؤاجر  
نفسه \* دفع الفأو وكل بشرائه  
جارية ثم شجره مولا بطلت  
الوكالة عليه دية أولا وان  
أعتقه وله عتد ان أذن له  
في التجارة وكان وكل رجلا  
بشراء عبده أو يبيع جارية  
بألف فان العبد الاول لادين  
عليه فالعبد الثاني على اذنه  
وبطلت وكالته يبيع الجارية  
لان ما في يده صار مولا  
والوكالة بالشراء باقية ولو  
كان على العبد الاول دين  
فالتحق حجر في حق الثاني  
لان الغرماء أحق بالمال من  
المولى ومن العبد الاول لا يرى  
أن الاول بعد عتقه لا يملك  
أن يأخذ العبد الثاني بمافي

في الوصية أول مرة غلط والثانية خيانة (١) والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان الوصى عرب الخطاب  
لا ينجو عن الضمان وعن الشافعي لا يدخل في الوصية إلا أحق أولصر كذا في فتاوى قاضيان \* الاوصياء  
ثلاثة أمين قادر على القيام بما أوصى اليه فانه يقرر وليس للقاضي عزله وأمين عاجز فالقاضي يضم اليه  
من يعينه وفاسق أو كافر أو عبد فيجب عزله وأقامه غيره مقامه كذا في خزائن المفتين \* رجل أوصى الى  
رجل في وجهه فقال الموصى اليه لا أقبل صح رده ولا يكون وصيا فان قال الموصى للموصى اليه ما كان ظني  
بك أن لا تقبل وصيتي فقال الموصى اليه بعد ذلك قبلت كان جائزا ولو سكت في حياة الموصى مات الموصى  
كان له الخيار ان شاء قبل وان شامد كذا في فتاوى قاضيان \* وان أوصى اليه وهو غائب فبلغ ذلك الوصى  
بعد الموت فقال لا أقبل ثم قال بعد ذلك قبلت فهو جائز ما لم يخرج السultan من الوصية قبل ان يقول قبلت  
كذا في السراج الوهاج \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل يوصي الى رجل فقبله في حياة  
الموصى فالوصية لازمة حتى لو أراد ان يزوج منها بعد موت الموصى ليس له ذلك وان رده في حياته ان رده  
في وجهه صح الرد وان رده في غير وجهه لا يصح الرد ومعنى قوله في وجهه بعلمه ومعنى قوله في غير وجهه  
بغير علمه كذا في المحيط \* أوصى الى رجل وجهه متى شاء أن يخرج منها فهو جائز وله أن يخرج منها متى  
شاء وفي أي وقت شاء كذا في خزائن المفتين \* ولو أوصى الى رجل فقال لا آقب - ل فسكت الموصى ومات  
فقال الموصى اليه قبلت لا يصح قبوله ولو أن الموصى اليه سكت ولم يقبل في وجهه لا أقبل ثم قال في غيبته  
في حياة الموصى أو بعد موته بمحضرة الجماعة قد قبلت كان قبوله جائزا ويكون وصيلا سواء كان ذلك بمحضرة  
القاضي أو بغير حضرته ولو أن القاضي حين قال لا أقبل أخرجه ثم قال أقبل لا يصح قبوله ولو قال في غيبة  
الموصى لا أقبل وصيته وبعث بذلك رسولا أو كتابا الى الموصى فبلغ الموصى ثم قال أقبل لا يصح قبوله ولو قبل  
الوصية في وجه الموصى فلما تاب الوصى قال الموصى اشهدوا أني أخرجه عن الوصية كذا الحسن عن  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يصح اخراجه ولو أن الوصى رده الوصية حال غيبة الموصى فرده باطل عندنا  
ولو أن رجلا أوصى الى رجل ولم يعلم الوصى بذلك فباع الوصى شيئا بعد موت الموصى من تركه الموصى جاز  
يبيع ويضمن الوصية كذا في فتاوى قاضيان \* أوصى الى رجلين فقبل أحدهما وسكت الآخر فقال  
القابل للساكت بعد موت الموصى اشترى لبيت كفنا فاشترى أو قال نعم فهو قبول الوصية وكذا لو كان  
الساكت خادما للآخر غير أنه حر يمل عنده فامر بشراء الكفن لبيت فاشترى أو قال نعم فهو قبول الوصية  
كذا في خزائن المفتين \* قال الكرخي اذا قبل الوصى أو تصرف بعد الموت وأراد أن يخرج نفسه من  
الوصية لم يحز ذلك الا عند الحاكم وقد قالوا ان الوصى اذا التزم ثم حضر عند الحاكم فخرج نفسه نظر  
الحاكم في حاله فان كان آمونا قادرا على التصرف لم يخرج من وصيته وان عرف بعجزه وكثرة اشتغاله يخرج منه كذا  
في السراج الوهاج \* قال اذا أوصى الرجل الى عبده أو الى عبده غيره فهو على ثلاثة أوجه اما أن تكون  
الورثة كبارا كلهم أو كانوا كبارا وصغارا أو كانوا صغارا كلهم فان كانوا كبارا كلهم أو كانوا صغارا أو كبارا  
فالوصية باطلة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير وفي الاصل وأراد بقوله انها باطلة تستبطل  
حتى لو تصرف قبل الابطال في التركة يباع أو ما يشبهه ينفذ تصرفه وتكون العهدة على الورثة وان كانت  
الورثة صغارا كلهم فان أوصى الى عبده غيره فالوصية باطلة وان أوصى الى عبده نفسه فالوصية جائزة في قول

(١) قوله والثالثة سرقة صريحه أن ذلك مروى عن أبي يوسف والذي رأيته في نسخ الخاتمة التي بيدى بعد  
قوله والثانية خيانة وعن غيره والثالثة سرقة اه فهو صريح في أن الثالثة مروية عن غير أبي يوسف والله  
أعلم اه محمده

(١٨ - فتاوى سادس) يده من التجارة وكذا مولاة والوكيل بالبيع على وكالته لان العبد المقتى أن يبيع ما في يده لقضاء دينه \* باع  
المولى من مآذونه صح وله الحبس للثمن فان سلم قبل الاستيفاء بطل دينه لان المولى لا يستوجب على عبده دينه \* أقر المولى على عبده دين وليس

على العبد دين يصح وان كذب العبد حتى كان للقره الاستيفاس من العبد فان عتق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين اقراره بعد الحجر لا يجوز في يده مال أولا ثم يرجع الامام (١٣٨) رحمه الله وقال يجوز الا فيما اخذه المولى منه واققراره باستهلاك المال جائز وبالجنانيات لا يجوز

واققراره بنصب وموته عنده ليس بشئ لا يجوز باع عبدا من تجارته ثم حجر عليه ووجد المشتري به عبسا فالخصم هو المحجور وان أقر العبد بالعيب لم يلزمه وان نكل فقصى عليه بالرد جاز اذن المأذون لعبده ثم نهى المولى العبد الاسفل عن بيع شئ من تجارة العبد الا على او من تجارة نفسه ولادين على واحد منهم ما فيه ليس بشئ وكذا ان حجر عليه في سوقه اعتق المأذون وهو عالم بالدين يضمن الاقل من قيمة العبد ومن الدين كالم يعلم ولو اعتق الخاني يضمن كل الارش والفرق ان الاعتاق التزام الموجب ولو التزم الدين نصا لا يلزمه ازيد من قيمة العبد ولو التزم موجب الجنابة يلزمه جميع الارش اذن لعبده الخاني ولحقه مدون لا يصير مختارا للقاء وكذا اذا رهنته أو أجرة اذ بيع المأذون أو حجر رجل عليه دينه المؤجلة ولو اعتقه لا يحل اقرض عبده المأذون ائقوا عليه دين فالمولى أحق بالفه وكذا لو أودع عنده ائقوا فاشترى المأذون متاعا فالمولى أحق بالمتاع اقرض المأذون رجلا ثم حجره المولى أو نهى الغرماء أن يقبضوه من دينه شيئا فاعطاه الغرماء برؤا عبد محجور أدي دينا

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه باطل على التفسير الذي قلنا وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب وذكر في بعض الروايات أنه مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي بعضهم مع أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو أوصى الى مكانه جاز سواء كانت الورثة صغارا أو كبارا فان أذى وعتق مضى الامر وان عجز صار حكمة حكم العبد ولو أوصى الى المستعبي جاز عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز أيضا كذا في السراج الوهاج \* ولو أوصى الى فاسق مخوف عليه في ماله ذكر في الاصل أن الوصية باطلة قالوا معناه يخرج القاضى من الوصية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله الله تعالى اذا أوصى الى فاسق ينبغي للقاضى أن يخرج عنه عن الوصية ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا القاضى ممن لا ينبغي أب بكر وصيا ولو أن القاضى أنفذ الوصية فقصى هذا الرضى دين المستوباع كما يبيع الارصيا قبل أن يخرج القاضى كان جميع ما صنع جائزا وان لم يخرج عنه حتى تاب وأصلح تركه القاضى وصيا على ماله كذا في فتاوى قاضيان \* ولو لم يعلم القاضى أن له وصيا فنصب وصيا آخر بمحض الرضى فأراد الدخول في الوصية له ذلك وليس هذا الفعل اخرجاه من الوصية كذا في الخلاصة \* ولو لم يعلم القاضى بان لليت وصيا والوصى غائب فأوصى الى رجل فالوصى هو وصى الميت دون وصى القاضى كذا في محيط السرخسى \* واذا أوصى مسلم الى حربى مستأمن أو غير مستأمن فهي باطلة له معناه سبطل لانه لو أوصى المسلم الى الذمى فان القاضى أن يطلها ويخرج عنه من الوصاية والذمى اذا أوصى الى الحربى فانه لا يجوز لان الذمى من الحربى بمنزلة المسلم من الذمى والمسلم لو أوصى الى ذمى كانت الوصية باطلة واذا كان الحربى ممن يخاف منه على المال فان القاضى يخرج عنه من الوصاية وينصب مكانه عدلا كافيا واذا أوصى الذمى الى الذمى كان جائزا ولا يخرج القاضى من الوصاية فان دخل الحربى دار الاسلام بأمان فأوصى الى مسلم جاز ولا يخرج كذا في المحيط \* ولو أوصى مسلم الى حربى ثم أسلم الحربى كان وصيا على ماله وكذا لو أوصى الى مرتد أسلم ولو أوصى الى عاقل فغن الموصى السبه جنونا مطبقا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي للقاضى أن يجعل مكانه وصيا لليت فان لم يفعل القاضى حتى أفاق الوصى كان وصيا على ماله ولو أوصى الى صبي أو معتوه أو مجنون جنونا مطبقا لم يجز أفاق بعد ذلك أو لم يفق ولو باع المرتد مال ابنه الصغير المسلم ثم أسلم المرتد روى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أوصى الرجل الى المرأة أو الى الاعمى فهو جائز وكذا اذا أوصى الى محمد وفى قذف فاذا أوصى الى صبي فالقاضى يخرج عنه من الوصاية ويجعل مكانه وصيا آخر هكذا ذكر الخصاص وهل ينفذ تصرفه قبل أن يخرج القاضى من الوصاية كما ينفذ تصرف الذمى وتصرف العبد فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه منهم من قال ينفذ ومنهم من قال لا ينفذ وهو الصحيح قال ولو لم يخرج العبد والصبي والذمى القاضى من الوصية حتى عتق العبد وبلغ الصبي وأسلم الذمى فالعبد والذمى يبقيا وصيين ولا يخرج عنهم القاضى عن الوصاية فاما في حق الصبي فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون وصيا وقال أبو القاسم رحمه الله تعالى يكون وصيا وقول محمد رحمه الله تعالى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي نوادر ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى اذا أوصى الى رجل فقال ان مت أنت فالوصى بهذا فلان فغن الاول جنونا مطبقا فالقاضى يجعل مكانه وصيا حتى يموت الذى جن فيكون الذى سماه الموصى وصيا وذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في نوادره فمن أوصى الى ابن صغيره قال يجعل القاضى له وصيا ويجوز امره فاذا بلغ ابنه جعل له وصيا وخرج الاول ان شاء ولا يكون خارجا الا باخراج القاضى كذا في المحيط \* ومن أوصى الى من يهجر عن القيام بالوصية ضم اليه القاضى غيره ولو شكى اليه الوصى ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة فان ظهر عند القاضى عجزه أصلا استبدل به

ونهى المولى الذى عليه الدين ان يعطى العبد فدفع اليه ان دفع اليه عين ثلث الدراهم يرى وان غير هالميرأ وقال غيره الامام رحمه الله يبرأ فيها ما اشترى المحجور عبدا بالف وقيمه ألف وقيض العبد ثم باعه واشترى بالثمن شيئا آخر أو باعه ثم حضر خصمه الذى باع العبد منه وأراد أن يأخذ مما في يده عن عبده ان علم أن ما في يده المحجور عن عبده أخذه مما في يده استعسا ناوان علم أنه ليس في يده عن

العبد ليس له أن يأخذ شيئا مما في يده لأنه لم يتصرف ببدل ماله ويتأخر حقه في الثمن إلى عتقه وكل ما في يده لم يولد له وإن اختلفا فقال بائع العبد غنه في يد المحجور وقال المولى ليس ذلك عن عبدك وإنما وهب له أو تصدق بالقول لم يولد له (١٣٩)

غيره ولو كان قادرا على التصرف أمينا فيه فليس للقاضي أن يخرج حقه وكذا إذا سكت الورثة أو بعضهم الوصي إلى القاضي فإنه لا ينبغي له أن يعزله حتى يدوله منه خيانة فإن علم منه خيانة عزله ككذافي الكافي. القاضي إذا أتهم الوصي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجعل القاضي معه غيره ولا يخرج حقه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يخرج حقه وهو الظاهر وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان وفي فتاوى الفضلي وصلى على وقف أو في تركه ميت بعز عن القيام بأمر الميت أو الوقف فأقام الحاكم فيما آخر ثم قال الوصي بعد أيام صرت قادرا على القيام بما فتوى إلى هل يعيد مالكم إلى ما كان (قال) هو وصي على حاله لا يحتاج إلى إعادة الحاكم كذا في المحيط. رجل أوصى إلى رجلين قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف ولا ينفذ تصرف أحدهما إلا بإذن صاحبه إلا في أشياء فإن أحدهما ينفرد بها (منها) تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دين الميت إذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في العين إذا كانت الوصية بالعين واعتاق النسيئة ورد الودائع والغصب ولا ينفرد أحدهما بقبض وديعة الميت ولا بقبض الدين لأن ذلك من باب الامانة وينفرد أحد الوصيين بالتصوم في حقوق الميت على الناس وعندهم ينفرد بقبول الهبة للصغير وبقسمة ما يكال أو يوزن وبإجارة اليتيم بعمل يتعلم وينفرد أيضا ببيع ما ينحش عليه التوى والتلف ولا يذخر كالفواكه ونحوها ولو أوصى الميت بأن يتصدق عنه بكذا وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينفرد به أحد الوصيين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفرد وإن عين الفقير ينفرد بذلك أحدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف إذا أوصى بشئ للمساكين ولم يعين المساكين عندهما لا ينفرد أحدهما بالتنفيذ وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفردوا عن المسكين ينفرد عند الكل هذا إذا أوصى إليهم ما جله في كلام فإن أوصى إلى أحدهما أولا ثم أوصى إلى الآخر قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ههنا ينفرد كل واحد منهما بالتصرف وقال بعضهم لا ينفرد أحدهما بالتصرف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان. ولو أوصى إلى رجلين وقال كل واحد منهما وصي تام فلكل واحد منهما أن يتصرف وحده كذا في خزائن المفتين. رجل جعل رجلا وصيا في شيء بعينه فهو التصرف في الدين وجعل آخر وصيا في نوع آخر بأن قال جعلتك وصيا في قضاء ما على من الدين وقال لا آخر جعلتك وصيا في القيام بأمر مالي أو قال أوصيت إلى فلان بقضاء ديني ولم أوص إليه في غير ذلك وأوصيت بجميع مالي فلانا آخر فكل واحد من الوصيين يكون وصيا في الأنواع كلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كأنه أوصى إليهما وعند محمد رحمه الله تعالى كل واحد منهما ما يكون وصيا فيما أوصى إليه كذا في فتاوى قاضيخان. قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا جعل الرجل رجلا وصيا على ابنه وجعل رجلا آخر وصيا على ابنه الآخر وجعل أحدهما وصيا في ماله الحاضر وجعل الآخر وصيا في ماله الغائب فإن كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصيا فيما أوصى إلى الآخر يكون الأمر على ما شرط عند الكل وإن لم يكن شرط ذلك فيثبت أن تكون المسئلة على الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط. ولو أن رجلا أوصى إلى رجلين فخلت أحد الوصيين على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتصرف حتى في ماله فيرفع الأمر إلى القاضي إن رأى القاضي أن يجعله وصيا وحده ويطلق له التصرف فعل وإن رأى أن يضم إليه رجلا آخر مكان الميت فعل وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفرد الحى منهما بالتصرف في حالة الحياة (وهنا ثلاث مسائل) أحدها هذه والثانية إذا أوصى إلى رجلين فخلت الرجل فقبل أحدهما الوصية ولم يقبل الآخر أو مات أحدهما قبل موت الموصي وقبل الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ينفرد

العبد وديعة العبد لا يصح مع أن مال العبد لم يولد له لكن لم يولد له العبد لا يصح دعوى مولاه. استقرض العبد المحجور مالا وأتلفه بؤا خذبه بعد العتق والصبي لا يؤاخذ به أصلا لأن العبد من أهل الالتزام لا يمكنه أن يظهر لحق المولى فيؤاخذ به بعد العتق لأن في

العبد وديعة العبد لا يصح مع أن مال العبد لم يولد له لكن لم يولد له العبد لا يصح دعوى مولاه. استقرض العبد المحجور مالا وأتلفه بؤا خذبه بعد العتق والصبي لا يؤاخذ به أصلا لأن العبد من أهل الالتزام لا يمكنه أن يظهر لحق المولى فيؤاخذ به بعد العتق لأن في

الحال والصبي ليس من أهل الالتزام والبالغ المحجور كالصبي والمجنون. اشتري من ماذونه شيئاً موجد به عيباً ان نقده الثمن لا يرد على عبده ولا بائعه على البائع لتخلل (١٤٠) شراء العبد ولا على العبد لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً وان كان الثمن عريضاً

لان العبد لو غصب من مولاه وهو قائم عنده ملك الرد لان فيه براءة من الثمن وهذا بعد قبض المبيع فان لم يقبضه المولى ملك الرد بالعيب في جميع الوجوه لانه ينقرد المولى به ولا يطلب الفائدة أما في كل موضع يحتاج الى القضاء فالقاضي لا يقضى بما لا ينفد ولهذا ورد المولى عليه بخيار رؤية أو شرط صح. اشتري من ماذونه بمثل قيمته يجوز لعدم التهمة كالمريض يبيع عبده بمثل قيمته وعليه دين الصحة فان قلت لم لا يجعله كبيع المريض من وارثه بمثل قيمته فان المولى يخلفه في كسبه خلافة الورثة قلت حق الوارث متعلق بالعين حتى لم يملك الوارث الاستخلاص وحق الغريم في المالية لا في العين. أقر العبد التاجر بزوج حرة أو أمة وقبضها قالا لا يلزمه شيء وقال الثاني كذلك في الحرة وفي الأمانة لم يقبضها الا شيء عليه حتى يعتق ولم يجب المهر وان اقتضها فلها مهر المثل. حجر على العبد فاقره بانه كان غصب من هذا في حال اذن كذا فأنقله أو أقر أنه كان لهذا عنده ودية فأنقله وكذب مولاه فيه وليس في يد العبد مال لا يواخذ بما أقر به في الحال وقد ذكرنا قبل هذا أن اقرار العبد بعد الحجر اذ لم يكن في يده شيء من كسبه لا يصح

القابل بالتصرف وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينقرد والثالثة اذا وصى الى رجلين ففسق أحدهما كان القاضي بالخيار ان شاء أطلق التصرف للثاني وان شاء ضم اليه وصياً آخر واستبدل الفاسق ثم العدل لا يتصرف وحده عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يتصرف كذا في فتاوى قاضيان \* مات رجل في سفر مع قوم قال استحسن أن يبيعوا متاعه وبياه ولا يبيعون رقيقه ولا ينفقون على الرقيق من مال الميت لكن ان كان معهم طعام لمولاه أو كان يأخذ دراهمه كان هو الذي يأكل منه من غير أن يدفعه اليه وكذلك الدراهم يأخذها هو فينفقها على نفسه كذا في محيط السرخسي \* رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك أموالاً ورثة فقام رجل شاهدين أن الميت أوصى اليه والى فلان الغائب فان القاضي يقبل بينة هذا الرجل لانه أقام البينة على حقه وحقه متصل بحق الغائب فينتصب خصماً عن الغائب فصار وصيهاً ولا يكون لهذا الحاضر أن يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ما لم يحضر الغائب الا في الاشياء التي ينقربها أحد الوصيين فان حضر الغائب بعد ذلك ان صدق الحاضر وادعى أنه أوصى اليها لا يكلف إعادة البينة وكانا وصيين جميعاً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون الغائب الذي حضر وصياً ما لم يعد البينة وان حضر الغائب ومحمد أن يكون وصياً كان القاضي بالخيار ان شاء جعل الاول وصياً وحده وان شاء ضم الى الاول رجلاً آخر رجل أوصى الى رجلين ليس لاحدهما أن يشتري من صاحبه شيئاً من مال اليتيم وكذا لو كانا وصيين ليتينين لا يشتري أحدهما من صاحبه شيئاً من مال اليتيم الآخر رجل مات وأوصى الى رجلين فحضر رجل واحد دنا على الميت فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهدا له بالدين عند القاضي لا تقبل شهادتهما ويضمنان مادفع الى المدعي لغرماء الميت ولو شهدا له أولاً ثم أمرهما القاضي بقضاء الدين فقضاياه لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهدا الوارثان على الميت دين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع وصى الميت اذ قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لاحد وان قضى دين البعض بغير أمر القاضي كان ضامناً لغرماء الميت وان قضى بأمر القاضي دين البعض لا يضمن والغريم الآخر يشارك الاول فيما قبض رجل أوصى الى رجلين فمات أحد الوصيين وأوصى الى صاحبه جازو يكون لصاحبه أن يتصرف لان أحدهما لو تصرف بأذن صاحبه في حياتهما حاز فكذلك بعد الموت وروى أنه لا يجوز والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضيان \* الوصي اذا حضر الموت فله أن يوصي الى غيره مع أن الموصى لم يقوض اليه الا بقاء نصاً كذا في الذخيرة \* رجل أوصى فمات وفي يده ودائع للناس فقبض أحد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير أمر صاحبه أو قبض بعض الورثة بغير أمر الوصيين أو بدون أمر ببيعة الورثة فهلك المال في يده لا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت دين فقبض أحد الوصيين تركه الميت فضاغت في يده لا يضمن شيئاً ولو قبض أحد الورثة يضمن حصه أصحابه من الميراث الا أن يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحساناً ولو كان على الميت دين محيط وله عندنا انسان ودية فدفع المستودع الوديعه الى وارث الميت فضاغت في يده كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث وليس هذا كأخذ المال من منزل الميت ولو كان مال الميت في يد غاصب فان الوصيين لا يمكن الاخذ من المودع والغاصب الا أن في الغصب ان كان في الورثة مأمون ثقة فالقاضي يأخذ هذا المال من الغاصب ويدفعه الى الورثة وفي الوديعه يترك الوديعه عند المودع وصيان استأجر أحدهما مالين لحل الجنائز الى المقبرة والاخر حاضر ساكت أو استأجر بعض الورثة بحضرة الوصيين وهما ساكنان جاز ذلك ويكون ذلك من جميع المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت أوصى بالتصدق بالحنطة على الفقراء قبل رفع الجنائز ففعل ذلك أحد الوصيين قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى لو كانت الحنطة في التركة جاز دفعه وليس للآخر

الامتناع لا يواخذ بما أقر به في الحال وقد ذكرنا قبل هذا أن اقرار العبد بعد الحجر اذ لم يكن في يده شيء من كسبه لا يصح في حق المولى بلا خلاف لا يواخذ به العبد في الحال. لاذن عارضة وابه وايداعها وتقبلها أو يأخذ ويدفع مضاربة ويشارك مع غيره عتانا لا مفاوضة لعدم ملكه الكفالة فتفاوضته ينقلب عتانا وفي الميسر لا بأس بان يغير المال وكذا العبد الذي يورث الغلة وفي القياس

ليس له ذلك والذى يؤدى الغلة مأذون في التجارة قال أصحابنا من لا يصح نزعها لا يصح كفالته فعل هذا لا يصح كفالته الصبي والمحجور كما لا يصح قرضه وكفالة العبد المحجور عليه لا يطالب بحكمها في الحال ويطالب به بعد العتق (١٤١) فان أذن له مولاه بعت كفالته

و يبت رقبته في الدين \* باع المحجور شياً من كسبه ثم أذن له المولى في التجارة فجاز ذلك البيع لا يصح لانه باع مال المولى والمأذون لا يملك بيع ماله الا يرى أنه لو باع بعد الاذن لا يصح \* أعتق عبده المدون بضمن قيمته للغرماء موصراً كان أو معسراً \* باع المأذون المدون بغير اذن الغرماء فأرادوا نقض البيع ليس لهم ذلك الا بحضرة البائع والمشتري \* باع المولى بطلب بعض الغرماء فالبقية الغرماء طلب النقص اذا لم يصل اليهم الثمن فان وصل اليهم الثمن ولا محابة في البيع يصح ولا يلى النقص وان بعضهم غيبا فرغ الامر الى الحاكم البعض وباعه بأمر الحاكم ليس للبقية طلب النقص \* التركة ولو مستغرقة بالدين وفيها عتدواذن الوارث العبد في التجارة لا يصح لعدم الملك ولو استقرض الابن الوارث مالا وقضى دين أبيه ثم أذن لعبده لا يصح لان دين الابن على علي أبيه يمنع ملك الابن الا اذا برأ الغريم الميت أو قضى الابن دينه من مال نفسه وقال أقضى تبرعاً ولم يقل تبرعاً بصدينا على الاب كالأول كفن الميت من مال نفسه يرجع في التركة \* عبد

الامتناع عنه وان لم تكن المنطة في التركة فاشترى أحد الوصيين حنطة وتصدق بها كانت الصدقة عن المعطى قال الفقيه أبو بكر أخذ في هذا يقول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وذكر الناطق اذا كان في التركة كسوة وطعام فدفع ذلك أحد الوصيين الى اليتيم جازوان لم يكن ذلك في التركة فاشترى أحد الوصيين والاخر حاضر لا يشتري أحدهما الا بالامر الاخر ولأن ميتاً أوصى الى رجلين وقد كان باع عبداً فوجد المشتري بالعبد عيباً فرده على الوصيين كان لأحدهما أن يرد الثمن وليس لأحدهما قبض المبيع من المشتري ولا أحد الوصيين ان يودع ماصراً في يده من تركة الميت ولأن الميت أوصى بشرا عبداً ولا اعتاق فأحد الوصيين لا ينفرد بالشراء وبعدما اشتريا كان لأحدهما أن يعتق رجل أوصى الى رجلين فقال لهما ضعا ثلث مالى حيث شئتما أولى شئتما ثم مات أحد الوصيين قال ابن مقاتل بطلت الوصية ويعود الثلث الى وريثة الميت ولو قال جعلت ثلث مالى للساكنين وقال لهما ذلك ثم مات أحد الوصيين قال يجعل القاضي وصياً آخر وان شاء قال للباقي منهما أقسم أنت وحدك وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر للباقي منهما أن يتصدق وحده جدار بين دارى الصغيرين لهما عليه حولة يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصى فطلب أحد الوصيين مائة الجدار وأبى الاخر قال الشيخ الامام أبو بكر يعث القاضي أمينا حتى ينظر فيه علم أن في تركته ضرراً عليهم ما أجبر الأبي أن يبنى مع صاحبه رجل أوصى الى رجلين أن يشتريا له من ثلث ماله عبداً بكذا درهم واحد الوصيين بعد قيمته أكثر مما سمى الميت الموصى فأراد الوصى الاخر أن يشتري هذا العبد بسمي الموصى قال أبو القاسم ان كان الموصى فوض الامر الى كل واحد منهما ما جاز شرا هذا الوصى من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد بعده من أجنبي وسلم اليه ثم شترى بجمعا للميت فهذا أصوب كذا في فتاوى قاضيان \* أوصى الى رجل أن يضع ثلث ماله حيث أحب أن يجعله جازاً أن يجعله في نفسه وكذلك لو نص على الوضع عند نفسه صح ولو قال أعط من شئت لا يعطى نفسه لان الاعطاء لا يتحقق الا باخذ أحد وهذا لا يتحقق من الواحد كذا في محيط السرخسى \* ولأن رجلاً أوصى الى رجل فقال له اعمل فلان كان له أن يعمل بغير علم فلان ولو قال لا تعمل الا بعلم فلان لا يجوز له أن يعمل بغير علم فلان والفتوى على هذا ولو أوصى الى رجل فقال له اعمل برأى فلان أو قال لا تعمل الا برأى فلان ففي الاول الوصى هو المخاطب وفي الثاني هما وصيان على المختار كذا في خزائن المفتين \* قال أبو نصر ان قال اعمل فيه بأمر فلان فهو الوصى خاصة وان قال لا تعمل الا بأمر فلان فهما وصيان وهو أشبه بقول أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* رجل أوصى الى واريته جازاً فان مات الوصى بعد موت مورثه وأوصى الى رجل آخر ان قال هذا الوارث الذي أوصى اليه جعلت وصيافى مالى وفي مال الميت الاول الذي أنا وصيه فان الوصى الثانى يكون وصيافى الترتين جميعاً ولو أن هذا الوارث الذى هو وصى قال لثانى أوصيت اليك ولم يزد على هذا كان الثانى وصيافى الترتين عندنا ولو قال هذا الوارث لثانى أوصيت اليك فى الترتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه وصى في الترتين جميعاً وقال صاحبه هو وصى في تركة الميت الثانى خاصة كذا في فتاوى قاضيان \* الرجل اذا أوصى الى رجل ثم ان رجلاً آخر أوصى الى الموصى ثم مات الموصى الثانى صار الموصى الاول وصياً ثم اذا مات الموصى الاول ولم يوص بالوصية الثانية فوصيه يكون وصيها جميعاً كذا في شرح الطحاوى \* خاطب جماعة فقال لهم اقلوا كذا بعد موتى ان قبلوا يصبر كلهم أو وصيا وان سكتوا حتى مات الموصى ثم قبل بعضهم فان كان القابل اثنين أو أكثر صاروا وصيين أو وصيا ويجوز لهم ما ولهم تنفيذ الوصية وان كان واحداً صار وصياً أيضاً غير أنه لا يجوز له تنفيذ الوصية ما لم يرجع أمره الى الحاكم فيقيم معه آخر ويطلق له التصرف بنفسه رجل أوصى الى رجل وجعل غيره مشرفاً عليه يكون الوصى أولى بالمال ولا يكون المشرف وصياً وأثر كونه مشرفاً أنه

محجور رأتى حياً ما فقال اجمنى بجمعه ومات منها يضمن لعدم صحة أمر العبد هو كذا الختان والقصد قال لعبده بعت نوبى هذا للريح والنماء فهو اذن في التجارة ولو قال بعت نوبى ولم يقل للريح لا يكون اذناً قال أذنى في كل شهر عشرة دراهم أو قال ان أذيت الى ألفا فانت حصر

مأذونا ما آذن لغيره ما اكتسب ما لا يأخذ المولى ثم لحقه دين وقد تلفه المولى أو لا فان كان على العبد دين فالمولى يؤخذ بذلك المال حتى يرده  
لأنه غاصب وان لم يكن ثم لحقه (١٤٢) ليس لصاحب الدين على مقبوض المولى سبيل ثالثا كان أوقافا ولو أخذها لقاها الدين يومئذ

لا يجوز تصرف الوصى إلا بعلمه كذا في خزانة المفتين \* وإذا اختلف الوصيان في المال عند من يكون  
فان كان المال قابلا للقسمة فانما يقسمه ويكون عند كل واحد منهم منصفه وان لم يكن المال قابلا  
للقسمة تهايا \* وان أحبا استودع رجلا وان أحبا ان يكون المال كله عند أحدهما جاز وان كانا وصيين  
للسامى فقسام أحدهما لم يجز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إلا أن يكونا حاضرين أو كان  
أحدهما غائبا إلا أن الحاضر قاسم بذاته وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز لأن في القسمة معنى البيع ولو  
باع أحد الوصيين شيئا من مال المولى لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إلا أن يكونا حاضرين  
أو كان أحدهما غائبا وفعل الحاضر باذن الغائب وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كيفما كان  
فكذلك القسمة وإذا أوصت المرأة إلى أبنائها وزوجها بوصايا من عتق وصله وغیره ذلك وتركت ضيعة وشبابا  
وحلبا وخلقت ابنين رضي عن فقال الزوج أنا أفقد وصيتهم من خالص مالي ولا أبيع الثياب والحلي أن أفقد  
الزوج هذه الوصايا باذن الوصى الآخر وهو الأب فاما كان من صلات ووصايا يحتاج فيها إلى شراشي وقد  
فعله على أن يرجع به في التركة كان ذلك ديناً في التركة وان فعل ذلك على أن لا يرجع لم يجز عن الوصية وما  
احتج به من الصدقة من غير شرا فلا تجزى فيه الوصية بوجه من الوجوه فان أحب الزوج أن يبقى هذه  
الاعيان لأولاده ونفذ الوصية من مال نفسه به من الصغار ما لا ثم يبيع الوصيان مقدار الوصية من رجل  
ويشترى الأب للصغار ذلك منه بعد التسليم بمثل ذلك الثمن أو أكثر ثم ينفذ ذلك المال إلى البائع ويقبضه  
الوصيان من غن الضيعة فينفذان به الوصية كذا في المحيط \* وصى باع عقار البغض بثمنه دين الميت وفي  
يده من المال ما يفي لقضاء الدين جاز هذا البيع كذا في خزانة المفتين \* قال محمد رحمه الله تعالى وصى الأب  
يقاسم مال الصغرى أي شيء كان منقولاً أو عقاراً بغير يسير ولا يملكه بغير فاحش والأصل في جنس هذه  
المسائل أن من ملك يبيع شيء ملك قسمته كذا في المحيط \* ويجوز للوصى أن يقاسم الموصى له في مساوى  
العقار ويسلك للمخاروان كان به بعض الورثة كبيراً غائباً ولو قاسم الوصى للورثة في التركة وصية لئسان  
والموصى له غائب لا تجوز قسمة الوصى على الموصى له الغائب ويكون للوصى له أن يشارك الورثة ولو كانت  
الورثة كلهم صغاراً فقسام الوصى الموصى له فأعطاه الثلث وأمسك الثلثين للورثة جاز حتى لو هلك ما في يد  
الوصى للورثة لا يرجع الورثة على الموصى له بشيء كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا نصب القاضي وصياً  
للتييم في كل شيء فقسام عليه في العقار والعروض جاز هذا إذا جعله القاضي وصياً في كل شيء فأما إذا جعله  
وصياً في النقطة أو في حفظ شيء بعينه لم تجز قسمته وإذا قاسم الوصى الموصى له بالثلث على الورثة وهم صغار  
فدفع الثلث اليه وأخذ الثلثين للورثة صح حتى لو هلك نصيب الورثة في يد الوصى لم يكن على الوصى الضمان  
ولو كانت الورثة كلهم كباراً أو كان بعضهم كباراً وهم حضور فقسام الوصى مع الموصى له على الوارث الكبير  
باطل في العقار وفي المنقول جميعاً فان ذلك نصيب الوارث الكبير في يد الوصى فلا ضمان على الوصى ولكن  
يرجعون على الوصى له فيأخذون منه ثلثي ما أخذان كان ما أخذ قائماً في يده وان هلك ما أخذ الموصى  
له يجب أن يكون الوارث الكبير بالخيار إن شاء ضمن الوصى حصته وان شاء ضمن الموصى له وان كانت  
الورثة كباراً وهم غيب فقسام الوصى مع الموصى له على الورثة وأخذ نصيب الورثة فقسامته في العقار باطل  
وذكري اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى في هذه الصورة خلافاً لقال على قول أبي حنيفة وزفر  
رحمهما الله تعالى لا تجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز. وأما في المنقول فتجوز قسمته  
مع الموصى له على الورثة فأما قسمة الوصى مع الورثة على الموصى له والورثة كبار حضور والموصى له غائب  
فانما باطله والعقار والمنقول في ذلك على السواء وذكري اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى في هذه  
المسألة اختلافاً لقال على قول أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى لا تجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف

نصفها ثم لحقه دين آخر  
فالمولى يغرم الألف كلها  
و يكون للغرماء ويبيع  
العبد أيضاً ولو لم يلحق دين  
آخر يغرم نصفها فقط وإذا  
لحق المأذون دين يأتي على  
رقبته وما في يده فأخذ المولى  
منه الغلة كل شهر حتى صار  
مالاً أو أفراس لم كله للمولى  
استحسننا إذا كان  
ما يأخذ كل شهر أزيد من  
غلة مثله فانه يرد الزيادة  
والفصل بين ما يبيع به  
مأذونا ولا يصير إذا ذه بعقد  
مكرر يعلم أنه قصده الرجوع  
يكون مأذونا وان أذنه  
بعقد واحد فعلم أن قصده  
ليس الرجوع لا يصير مأذونا  
و يكون استخداً ما فقوله  
اشترى ثوباً بالكسوة أو بيع ثوبي  
هذا لا يصير مأذونا ولو قال  
بيع ثوبي واشترى كذا أو قال  
اشترى ثوباً وبيع بصير مأذونا

### كتاب القسمة

#### أربعة فصول

(الأول فيما يقسم وما لا يقسم)  
لا يقسم حمام وحائط وبيت  
ود كان صغيراً له لو قسم  
لا يبقى لكل فائدة وانتفاع  
فيما يخصه وان بقي فائدة  
يقسم بينهما ما دار لهما  
قابل ولا آخر كثير لا ينتفع  
صاحب القليل بمحظه  
بعد ما يقدم بطلب صاحب  
الكثير براحاً ما و بطلب

صاحب القليل لأذكره السرخسي والنقيب جعل هذا قول أصحابنا رحمهم الله وقال بكر رحمه الله يقسم قال الصدوق عليه  
الغنى ولا يقسم الطريق لوفيه ضرر ولا يقسم الحوض لا يقسم عشراً في عشر أو أقل فوصراً وأذن خل بينهما يقسم والمنسوب والباب



والرحى والدابة لا الأبارضا وكذا كل ما يحتاج الى كسر وشقه كالقص لوفيه ضرر وكذا الخشب الواحدة لوفى قطعها ضرر ولا يقسم ثم  
 ونهر وقناة الا اذا كانت مع أرض فيقسم ويترك البئر والقناة على الشراكة ولو كانت (١٤٣) أنهار الارض منفردة أو عيوناً

رحمه الله تعالى تجوز فان هلكت حصته الموصى له في يد الوصى وبقي نصيب الورثة كان للموصى له أن يأخذ  
 ثلث ما بقي في يد الورثة وان هلكت حصته الورثة في يدهم وهلكت حصته الموصى له في يد الوصى أيضاً  
 هلك في يد الوصى من حصته الموصى له فالوصى لا يضمن ذلك وما هلك في يد الورثة من حصته الموصى له فهو  
 بالخيار ان شاء ضمن الوصى ذلك وان شاء ضمن الوارث كذا في المحيط \* ومن أوصى بثلث ألف درهم  
 فسدفعها الورثة الى القاضي فقسم والموصى له غائب صحت قسمته حتى لو هلك المقبوض ثم حضر الغائب لم  
 يكن على الورثة سبيل كذا في الكافي \* وصى عنه ألقان ليتين فأدر كاندفع الى أحدهما ألفاً وصاحب  
 الآخر حاضر ووجد القابض القبض منه يقرم الوصى خسمائة بينهما ولو كان غائباً تجوز قسمته عليه  
 فلا يضمن بدفع نصيب أحدهما اليه ولو كان القابض مقره كان للآخر أن يأخذ منه خسمائة وان شاء  
 ضمن الوصى ورجع به الوصى وصى لليتين قال لهما بعد ما كبرا قد دفعت اليكما ألفاً فصدقه أحدهما  
 وكذبه الآخر يرجع المنكر على أخيه بما تين وخسين درهما وان أنكر اليك لهما على الوصى شيء ولو  
 قال الوصى دفعت الى كل واحد منكما خسمائة على حدة وصدقه أحدهما وكذبه الآخر يرجع المنكذب  
 على الوصى بما تين وخسين درهما ولو كان غائبين جازت القسمة عليهما بجل مات وترك ابنتين صغيرين  
 فلما أدر كطلب ميراثهما فقال الوصى جميع تركه أياً يكما ألفاً وقد أنفق على كل واحد منكما خسمائة  
 فصدقه أحدهما وكذبه الآخر يرجع المنكذب على المصدق بما تين وخسين ولا يرجع على الوصى في  
 ذلك عند زفر رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية ابن أبي مالك عن أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى أنه يرجع كذا في محيط السرخسي \* وصى الامة يقاسم ولدها الصغير منقولاً له التي ورثها  
 من الام اذ لم يكن للصغير اب ولا وصى الاب اما ان كان له أحدهما الا يقاسم هو ولا يملك قسمة عقاراته على  
 كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير الام العقار والمنقول في ذلك على السواء وما عرفت من الجواب  
 في وصى الامة فهو الجواب في وصى الاخ والعم ولو كان الوصى قسم بين الورثة وعزل نصيب كل انسان فهنا  
 على خمسة أوجه (الاول) أن تكون الورثة صفاراً كلهم ليس فيهم كبير وفي هذا الوجه لا تجوز قسمته أصلاً  
 وهذا بخلاف الاب اذا قسم مال أولاده الصغار وليس فيهم كبار فانه يجوز قالوا والحيلة للوصى في ذلك اذا  
 كان الصغير اثنين أن يبيع الوصى حصته أحد الصغيرين مشاعاً من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصته الصغير  
 الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصته الصغير الذي باع نصيبه حتى يتأخر حق أحدهما عن الآخر وحيلة  
 أخرى أن يبيع نصيبه من رجل ثم يشتري من المشتري حصته كل واحد منهم مافقرنا (الثاني) أن تكون  
 الورثة كباراً كلهم بعضهم حضور وبعضهم غيب فاقاسم الحضور وأفرز نصيبهم فان القسمة جائزة ومراعاة  
 ان كانت التركة عروضا وأما في العقار فليس تجوز قسمته عليهم (الثالث) أن تكون الورثة صفاراً وكباراً  
 والكبار غيب فانه لا تجوز قسمته (الرابع) اذا كانوا صفاراً وكباراً فنزل نصيب الكبار وهم حضور فدفعه  
 اليهم وعزل نصيب الصفار جملة ولم يفرز نصيب كل واحد من الصفار جاز (الخامس) اذا عزل نصيب كل  
 واحد من الصفار والكبار وقسم بين الكل فان القسمة في الكل فاسدة فاما اذا دفع الى الكبار نصيبهم  
 وأمسك حصته الصفار جملة ثم قسم حصته الصفار فيما بينهم فان القسمة بين الكبار والصفار صحيحة واذا  
 كان بعض الورثة صفاراً والبعض كباراً وأحد الكبار وصى الصفار وأراد منه القسمة حكى عن الشيخ  
 الامام الزاهد أبي حفص الكبير أن الوصى يقسم بين الكبار ويعزل نصيب الصفار ويجعل نصيبه مع نصيب  
 الصفار ثم يبيع نصيبه من الاجنبى ثم يقسم بين الاجنبى المشتري وبين الصفار ثم يشتري نصيبه من الاجنبى  
 المشتري فتتحقق القسمة بين الكل من هذا الوجه كذا في المحيط \* وصى الاب اذا باع شيئاً من تركه الاب فهو  
 على وجهين أحدهما أن لا يكون على الميت دين ولا أوصى بوصية والثاني أن يكون على الميت دين

أو أياراً قسمت العيون  
 والأبار وما لا يجري فيه  
 القسمة لا يجبر واحدهما  
 على بيعه نصيبه \* علوبلا  
 سفلى أو على القلب بحسب  
 في القسمة ذراع سفلى بذراعى  
 علو وفي التجريد العلوبدون  
 السفلى يقسم \* زرع بين ورثة  
 في أرض غيرهم أرادوا  
 قسمته أن مدرك لا يجوز  
 قسمته وان تراضوا ولو بقل  
 جاز اذا تراضوا عليه بشرط أن  
 يجز كل قسمة وان لم يشترط  
 لم يجز كالبيع بشرط التركة \*  
 الغنم والبقر والابل والثيران  
 الهروية والمروية وبالكسبي  
 والوزن يقسم فان كان المال  
 من أجناس مختلفة بعضها  
 غنم وبعضها بقر وبعضها  
 ابل لم يقسمها بينهم والريق  
 عند الامام لا يقسم الا  
 بالتراضى وقال يقسم بطلب  
 أحدهما كما في البقر والغنم  
 ولو كان في الميراث رقيق  
 وغنم وثيران فأخذ كل نوعاً  
 بالتراضى جاز وفي الجامع  
 الصغير يقسم كل شيء بين  
 رجلين من صنف واحد  
 اذا طلب أحدهما القسمة  
 ولا يقسم الرقيق والدور  
 المختلفة عند الامام رحمه  
 الله وأجمع أصحابنا أن  
 التركة اذا كانت جنساً  
 واحداً يقسم بطلب أحدهما  
 ولا يلتفت الى آباء الآخر  
 وان كان مع الرقيق شيء آخر  
 كالغنم يجعل الرقيق تبعاً ويقسم  
 وعندهما الخياران شاق قسم الكل قسمة واحدة فيدفع عبداً الى هذا وعبداً الى هذا وان شاء  
 قسم كل عبداً على حدة وفي الاصل اذا كانت الدور بين قوم أراد أحدهم أن يجمع نصيبه من في دار واحدة وأبي البعض قسم كل دار على

حسنة ولم يضم بعض الانصباء الى البعض الا ان يصطلحوا على ذلك وهناك ثلاث مسائل الدار والبيتان والمنزلان الدار ان ذكرنا قول الامام رحمه الله والبيتان فكما قال (١٤٤) والمنزلان ان تلازما فكما لليتين وان تباينا فكما للدارين الثوب الواحد لا يقسم الا بالتراضي

ويقسم طولاً وعرضاً ولو بالرضا ثياب بين قوم اذا قسموها لا يصيب كلا منهم ثوب تام لا يقسم الا بالرضا ونوع في نقض القسمة والخييار فيها

بينهم ما أرض طلب أحدهما القسمة وأبأها الآخر وقال قد بعث نصيبى وبرهن على البيع لا يقبل البيعة لدفع القسمة لأنه يريد ابطال حق القسمة بالثبات ففعل نفسه وهو البيع فلا يقدر عليه بخلاف ما لو برهن على وكيل زوجها بمملها أن زوجها المولى طلقها حيث لا يقبل في حق اثبات الطلاق ويقبل في حق منع الحمل بيت بينهما ما طلب أحدهما القسمة وأبأها الآخر فان كثيراً ينفع كل حصته قسم والا الاصل

أن الخبر عليها انما يجري فيما يحتمل القسمة وهي مشاع لا يتبدل المنفعة التي كانت قبل القسمة وان تعدلت به ان طلبها في الوجه الثاني فتشيع الاسلام يقسم لرضاها بالضرر وغيره قال تركهما فان شاء اقتسمها بانفسهما أو تركها كذلك وعن الامام أنه كان لا يراها على من يضيع حقه وابن أبي ليلى قال يقوم الذراع من الارض دراهم والبناء دراهم والجندوع يقوم

أو وصى بوصية في الوجه الاول قال في الكتاب للوصى أن يبيع كل شيء من التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة صغاراً أما يبيع ماسوى العقار فلان ماسوى العقار يحتاج الى الحفظ وعسى يكون حفظ الثمن أسير ويباع العقار أيضاً في جواب الكتاب قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ما قال في الكتاب قول السلف كذا في فتاوى قاضيخان \* وجواب المتأخرين أنه انما يجوز بيع عقار الصغير اذا كان على الميت دين لا وفاقه الامن عن العقار أو يكون للصغير حاجة الى ثمن العقار أو يرغب المشتري في شرائه بضعة القيمة وعليه الفتوى كذا في الكافي \* أو يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها الى ثمن العقار أو يكون بيع العقار خيراً لليتيم بأن كان خراجها ومؤنهار يوعى غلاتها أو كان العقار حائناً أو داراً يريد أن ينقص ويتداوى الى الخراب فان وقعت الحاجة للصغير الى أداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عروض يبيع ماسوى العقار فان كانت الحاجة لا تدفع بماسوى العقار حينئذ يبيع العقار بمثل القيمة أو بغبن يسير ولا يجوز بيع الوصي بغبن فاحش لا يتغبن الناس في مثله وكذا لو اشترى الوصي شيئاً لليتيم لا يجوز شراؤه بغبن فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغاراً وان كان الكل كباراً وهم حضرة لا يجوز بيع الوصي شيئاً من التركة الا بأمرهم فان كان الكبار غيباً لا يجوز بيع الوصي العقار ويجوز بيع ماسوى العقار ويجوز زاجرة الكل لان الوصي يملك حفظ مال الغائب وبيع العروض يكون من الحفظ أما العقار فحفظ بنفسه الا أن يكون العقار يملك لولم يبيع فحينئذ يصير العقار بمنزلة العروض وان كانت الورثة كباراً كلهم بعضهم غائب والباقى حضرة فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب بماسوى العقار لاجل الحفظ عند الكل فاذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب الحاضر أيضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبه لا يجوز بيع نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في التركة دين كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان على الميت دين ان كان محيطاً بالتركة يبيع كل التركة بالاجماع وان لم يكن محيطاً يبيع بقدر الدين وفيما زاد على الدين يبيع عندهم خلافاً لهما كذا في الكافي \* ولو كان في التركة وصية مرسلة فان الوصي يملك البيع بقدر ما ينفذ الوصية عند الكل واذا ملك بيع البعض يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والتركة عرض فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل وملك بيع الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا ثبت للوصى بيع بعض التركة ثبت له ولاية بيع الكل ووصى الاب يكون بمنزلة الاب وكذلك وصى الجد يكون بمنزلة وصى الاب ووصى الجد بمنزلة وصى الجد ووصى وصى القاضي يكون بمنزلة وصى القاضي اذا كان عاملاً وأما وصى الام ووصى الاخ اذا ماتت الام وتركت ابناً صغيراً أو وصت الى رجل أو مات الرجل وترك أختاً صغيراً أو وصى الى رجل يجوز بيع هذا الوصي فيما سوى العقار من تركته هذا الميت ولا يملك بيع العقار ولا يجوز لهذا الوصي أن يشتري شيئاً للصغير الا الطعام والكسوة لان ذلك من جملته حفظ الصغير كذا في فتاوى قاضيخان \* وصى الام لا يملك على الصغير بيع ما ورثه الصغير من الاب العقار والمنقول المشغول بالدين والخالي عن الدين على السواء وما كان موروثاً للصغير من جهة الام ان كان خالياً عن الدين والوصية يبيع المنقول ولا يبيع العقار وان كانت التركة مشغولة بالدين أو بالوصية ان كان الدين مستغرقاً فله أن يبيع الكل ودخل بيع العقار تحت ولايته وان لم يكن الدين مستغرقاً يبيع بقدر الدين وهل يبيع الزيادة على قدر الدين فعلى الاختلاف الذي مر قبل هذا وكل جواب عرّفه في وصى الام فهو الجواب في وصى الاخ والم وان كانت الورثة كباراً كلهم فان كانوا حضرة او كانت التركة خالية عن الدين فوصى الام لا يبيع شيئاً من تركتها وان كانت التركة مشغولة بالدين

دراهم وكذا الارض والشجر ينقسم ما يعطى كل انسان ما أصابه فان كان في يده فضل أخذته وان نقص رده حتى يوفيه فالجواب فيمن مات عام قال أحدهما صاحبه أقسمه ودفع اليه جوارقاً وقال اجعل حصتي فيه أو قال أعزني جوارقك هذا واجعل حصتي فيه فقسم

وفعل ما قال جازت ويكون قابضا ولو قال أعزني جو القامن عندك ولم يقل جو القك هذا فاعل لا يكون قابضا بحصته وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى برأوا قال أعزني جو القك هذا وكله فيه صار قابضا وان لم يقل هذا لا يصير قابضا (١٤٥) كما مر وعن محمد أيضا أنه ان قال

جوالقك هذا لا يكون قابضا أيضا وفي القسودوري ان الجوالق لومعينا صار قابضا وان غير معين لا الا اذا كان المشتري حاضرا وقت الجعل فيه \* قسموا الاراضى وأخذوا حصتهم ثم تراضوا على أن يكون الاراضى مشتركة بينهم كما كانت عادت الشركة لان قسمة الاراضى مبادلة ويصح فسخها واقالت بالاراضى الشجرة في نصيب أحدهما والاغصان متدلية في حصة الآخر ولم يذ كر في القسمة ذ كر في نواذر ابن رستم أنه الجبر على القطع والازالة عن ملكه وابن سماعة أنه ليس لذلك وعليه الفتوى القسمة ثلاثة قسمة لا يجبر الممتنع عليها كالأجناس المختلفة وقسمة يجبر الا في غير الكمالات والموزونات كالتياب والاعتنام من نوع واحد في الأجناس المختلفة ثبتت خيار الشرط والرؤية والعيب وفي ذوات الامثال ثبتت خيار العيب لا غير وفي قسمة غير الكمالات والموزونات ثبتت خيار العيب والرؤية والشرط على رواية أبي سليمان وعليه الفتوى وعلى رواية أبي حفص يثبتان وما ذ كر في الجامع الصغير أنه لا خيار في القسمة لا يصح ان أراد الاول وان أراد

فالجواب في وصى الام نظير الجواب في وصى الاب فيما فيه اتفاق وفيما فيه اختلاف وان كانت الورثة صغارا وكبارا أو الكبار غيب فان كانت التركة خالية عن الدين فوصى الام يبيع المنقول من تركته الام حصة الصغار والكبار جميعا ولا يبيع العقار من تركته احصة الكبار والصغار في ذلك على السواء فان كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصى الام نظير الجواب في وصى الاب وان كان الكبار حاضرا والتركه خالية عن الدين فانه يبيع حصة الصغار من المنقول من تركتها وهل يبيع حصة الكبار من المنقول فالمسئلة على الخلاف فلا يبيع العقار أصلا وان كانت التركة مشغولة بالوصية أو بالدين ان كانت مستغرقة فانه يبيع العقار والمنقول جميعا وان كانت غير مستغرقة يبيع المنقول جميعا ويبيع العقار بقدر الدين اجماعا وفيما زاد على قدر الدين اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* الاصل أن ولاية الوصى تنقذر بقدر ولاية الموصى وأن ولاية الحفظ تبع لولاية التصرف أمة بين رجلين ولدت ولدا فادعياه معا وبنت نسبه منها فاعتقت الامة وماتت وتركته مالا وأوصت الى رجل فالولاية على ولدها وماله لا بويه دون وصيها لان وصى الام كلام وليس لها ولاية التصرف فكذلك ليس لوصيها وليس له ولاية الحفظ أيضا لانها تبع لولاية التصرف حتى لو غاب الوالدان يظهر ولاية الحفظ لوصى الام فملاك بيع العروض لانه من الحفظ كذا في الكافي \* ولكن انما يثبت له الولاية فيما ورثه الصغير من الام وفيما كان للصغير قبل موت الام لا فيما يحدث للصغير بعد ذلك وكما ثبتت له ولاية الحفظ يثبت له ولاية كل تصرف هو من باب الحفظ نحو بيع المنقول وبيع ما يتسارع اليه الفساد وان غاب أحد الوالدين والاخر حاضر فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولومات أحد الوالدين بعد موت الام ولم يدع وارثا غير هذا الصغير وأوصى الى رجل والوالد الآخر حاضر فالمراث كله للصغير وولاية التصرف في التركة كتنين للاب الثاني لوصى الوالد الميت ولالوصى الام قال ولا ينضم القاضي الى الوالد الباقي وصيا بالتصرف معه وان كان الوالد الباقي غائبا كان لوصى الام حفظ مائزته الام وكل ما كان من باب الحفظ لان وصى الام قائم مقام الام وقد كان للام حفظ مال الصغير حال غيبة الوالد فكذلك ان قام مقامها او كان لوصى الوالد الميت حفظ مائزته الوالد الميت وكل ما كان من باب الحفظ وان مات الوالد الباقي به وذلك وأوصى الى رجل فوصيه يكون أولى من وصى الاب الذي مات أولا ومن وصى الام فان كان للاب الذي مات أولا أب هو جده هذا الغلام وباقى المسئلة بحالها فوصى الاب الذي مات آخرأ أولى بالتصرف في مال الصغير وكذلك لو كان للاب الذي مات آخرأ أب هو جده هذا الغلام كان وصيه أولى من أبيه وان مات وصى الاب الذي مات آخرأ وأوصى الى غيره وباقى المسئلة بحالها فوصيه أولى بمن يمينه وان مات وصى الاب الذي مات آخرأ ولم يوص الى أحد أو كان الاب الذي مات آخرأ لم يوص الى أحد وقد ترك الاب الذي مات أولا أباجده هذا الغلام ووصيا فان أب الذي مات أولا أولى من وصيه فان كان مات الوالدان أحدهما قبل الآخر ولكل واحد منهما أب وأوصى كل واحد منهما الى رجل ان لم يعرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأ فولاية التصرف في المال للوصيين جله لانه لم يعرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأ يجعل كأنهم ماتا معا ولو ماتا معا كانت ولاية التصرف في المال للوصيين وان عرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأ فولاية التصرف في المال لوصى الذي مات آخرأ وان مات هذا الوصى ولم يوص الى أحد ومات الاب الذي عرف موته آخرأ ولم يوص الى أحد وباقى المسئلة بحالها فولاية التصرف في المال للبعدين لا ينفرد أحدهما كذا في المحيط \* واذا مات الرجل وترك أولادا صغارا أو أبولم يوص الى أحد كان الاب بمنزلة الوصى في حفظ التركة والتصرف فيها أى تصرف كان فان كان على الميت دين كثير فان الاب وهو جده الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا أذن لابنه الصغير المراهق الذي يعقل البيع والشراء فتصرف الابن تصرفا ورثته

( ١٩ - فتاوى سادس ) الثاني صح لكن قرن به الشفعة فدل أنه ان أراد الثالث فيصح على رواية أبي حفص أما على المختار لا يثبت وعن الثاني أرض ميراث بين قوم في بعضها زرع قسم الارض بينهم من غير زرع من غير ان يقوم الزرع فمن أصابه الموضع الذي فيه

الزرع آخذناه بغيره ولو قال لأرضي بغيره القيمة ولا حاجة لي في هذه القسمة أجبره الحاكم على دفع قيمة الزرع وكذا في الدار إذا قسم الحاكم على الذراع ولم يقوم البناء فن وقع (١٤٦) البناء في حصته آخذناه بقيمة سمي القيمة أو لم يسمها • مسند بين أرضين أحدهما أرفع

وعليها أشجار لا يعلم غارسها  
ان كان يستقر الماء في الأرض  
السفلى بدون المسناة كان  
القول في المسناة قول  
صاحب الأرض العليامع  
بمنه والأشجار له ما لم يعم  
الآخر البينة وان كان  
الأرض السفلى تحتاج في  
امسالك الماء إلى المسناة  
فالمسناة وما عليها من الأشجار  
منهما غرس في سكة غير  
نافذة فأرادوا أحد من  
الشركاء قلعه أو لم يتعرض  
لغيرهما من الأشجار التي فيها  
ليس له ذلك لأنه منعت  
وكذلك في نقض الجناح  
على الحاذقة غرس بجنب دار  
جارية تباعد عن حائط الجار  
قد مر لا يضره ولم يقدره  
بقدره معين • وضع جدوعه  
على حائط جاره بانه أو حفر  
سردابا في داره بأذن جاره ثم  
باع الجدار داره وطلب  
المشتري رفع الجدوع  
وسر دابه ذلك إذا كان  
شرط وقت البيع بقاء الجدوع  
والوارث فيه كالشترى لكن  
للوارث أن يأمر برفع  
الجدوع والسرداب بكل  
حال • ولو في التركة مكمل أو  
موزون فلا حد للورثة أن  
يرفع حصته وبأكل بلا قضاء  
ورضا بخلاف غير المكمل  
والموزون وفي الورثة صغار  
وكبار يسع للكبار  
الأكل وفي التركة دين  
والتركة تقي الدين للوارث

الدون ثم مات هذا الابن وترك أباً فان الأب لا يملك التصرف في تركته لقضاء الدين وصى الميت إذا باع  
التركة لقضاء الدين والدين غير محيط جاز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز عند صاحبيه وان  
لم يكن في التركة دين ولكن في الورثة صغير فباع القاضي كل التركة نفذ بيعه في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين الوصي وأبي الميت فقال الوصي الميت أن يبيع التركة لقضاء الدين  
وتفويض الوصية وأما أبو الميت وهو جد أو ولد الصغار فله أن يبيع التركة على الأولاد الصغار ولولده وليس له  
أن يبيع التركة على الأولاد الصغار ولولده لقضاء الدين على الميت قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه  
قائمة تحفظ من الخصاص وأما محمد رحمه الله تعالى فأقام الجد مقام الأب قال في الكتاب إذا مات الرجل  
 وترك وصياً وأباً كان الوصي أولى من الأب فان لم يكن له وصي فالأب أولى ثم وثم إلى أن قال فوصي الجد ثم  
وصي القاضي قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى بقول الخصاص يفتي صغير ورث ما لولده أب  
مسرف مبذر مستحق للعجز فعلى قول من يجوز الحجر لا تثبت الولاية في المال للأب ذكراً شمس الأئمة  
الحلواني رحمه الله تعالى في شرح أدب القاضي إذا نصب القاضي وصياً لليتيم الذي لأب له كان وصي  
القاضي بمنزلة وصي الأب إذا جعله القاضي وصياً عام في الأنواع كلها فان جعله وصياً في نوع واحد كان  
وصياً في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الأب فانه لا يقبل التخصيص إذا وصى إلى رجل في نوع كان وصياً  
في الأنواع كلها كذا في فتاوى قاضيان • وإذا باع الوصي شيئاً من تركة الميت بالنسيئة فان كان ذلك ضرراً  
على اليتيم بأن يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الأجل لا يجوز وان لم يكن ضرراً على اليتيم بان كان  
لا يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الأجل يجوز وعلى هذا قال مشايخنا رحمه الله تعالى إذا استباع  
رجل شيئاً من مال اليتيم بألف والآخر بألف ومائة والأول أملى ينبغي للوصي أن يبيعه من الأول الذي  
لا يخشى عليه الجحود والمنع عند الطلب وكذلك إذا كان اليتيم داراً رادرجل أن يستأجرها كل شهر  
بثمانية والآخر بعشرة والذي يستأجرها بثمانية أملى ينبغي أن يؤجر منه وعلى هذا متولى الأوقاف  
وجميع أمناء الأوقاف كذا في الذخيرة • وصى باع بضعة لليتيم من مفلس يعلم أنه لا يقدر على أداء الثمن قال  
أبو القاسم ان كان البيع بيع رغبة فالقاضي يؤجل المشتري ثلاثة أيام فان أوفى الثمن والآن يفض البيع  
قال رضي الله عنه وينبغي أن لا يجوز بيع الوصي إذا كان يعلم أن المشتري لا يقدر على أداء الثمن لان بيع  
الوصي عن هذا حاله يكون استملاً كما أنه ان أدى الثمن قبل أن يقضى ييطان البيع الآن يصح هذا  
البيع لان القاضي نصب ناظر خصوصاً للصغار وعام النظر فيما قلنا وصى باع شيئاً من مال اليتيم ثم طلب  
منه ما أكثر مما باع فان القاضي يرجع إلى أهل البصر والأمانة ان أخبره اثنان من أهل البصر والأمانة أنه  
باع بقيمة وأن قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت إلى من يزيد وان كان في الزيادة يشتري بأكثر وفي السوق  
بأقل لا ينعقد بيع الوصي لأجل تلك الزيادة بل يرجع إلى أهل البصر والأمانة فان اجتمع رجلان منهم  
على شيء يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد رحمه الله تعالى أما على قوله ما فتقول الواحد يكفي كافي التركة  
ونحوها وعلى هذا قيم الوقف إذا أجر مستغل الوقف ثم جاء آخر ويزيد في الأجر كذا في فتاوى قاضيان •  
وصى باع تركة الميت لانه إذا الوصية فبعد المشتري البيع فرفعه إلى القاضي وحلفه مخلف والوصي يعلم أنه  
كاذب فان القاضي يقول للوصي ان كنت صادقاً فقد فسخت البيع ينكح فيجوز مثل هذا الفسخ وان كان  
بالخاطرة وانما يحتاج إلى فسخ الحاكم لان الوصي لو عزم على ترك الخصومة بعد ما بجده المشتري البيع صار  
ذلك منهم بمنزلة الأقاله فيلزم المبيع الوصي كالتوقيف بالحققة وإذا فسخ القاضي بيعه ما لا يلزم بل يرجع  
ذلك إلى ملك الميت كذا في الفتاوى الكبرى • وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل مات وقد كان  
أوصى بثلاث ماله وخلف صنوفاً من العقارات والوصي يبيع صنفاً للوصية فالوارث أن لا يرضى إلا أن يبيع

من ادعى أحدهم الغلط فيه الاتعاد (الثنائي في دعوى الغلط فيها) • ادعى أحدهم الغلط فيه الاتعاد • ولو ادعى الغلط في القيمة  
أن يأكل ويوطأ الجارية إذا كان غير يتي بالدين (الثنائي في دعوى الغلط فيها) • ادعى أحدهم الغلط فيه الاتعاد • ولو ادعى الغلط في القيمة  
القسمة بغير الدعوى وكذا الذرع والمساحة والكيل والوزن لا يعاد به بالدعوى بل بالجملة لان الظاهر المعادلة • ولو ادعى الغلط في القيمة

بان ادعى غناب سيرا بحيث يدخل تحت تقويمه ولم يسمع وان فاحشا ان قسم بالقضاء لا بالراضا يسمع اتفاقا قال في الشافعي لا يسمع قال  
النجلي لو فعل لا يسمع له وجه وان قيل يسمع فله وجه أيضا وهو الصحيح وذكر بكر الوجهن (١٤٧) ولم يرح ولو قال حصتي النصف

وما أصابني الا الثلث والباقي

في يدك وأنصركم الا آخر

تخالفوا وترا إذا كالبيع وان

ادعى أنه أخذ من حصته

شأ بعد القسمة يبرهن عليه

والاحلف الا آخر عليه

وهذا اذا لم يقر بالاستيفاء

وان أقسر وبرهن على ذلك

لا يصح الدعوى الاعلى

الرواية التي اختارها

المتأخرون أن دعوى الهزل

في الاقرار يصح ويحلف

المقر له على أنه ما كان كاذبا

في اقراره \* ادعى أحدهما

القسمة والاخر ينكر أو

يقول أصابي ستون ذراعا

هذا وأصايك أربعون هذا

وقال الاخر نصبي ذلك

أو اتفاقا أنه أصاب كل واحد

خسين لكن ادعى أحدهما

أنك قبضت ستين وأنا

أربعين وقال الاخر قبض

كل منا خسين تخالفاني

الكل وفسخت \* اقتسما

بينهما دارا وأعطى أحدهما

أكثر من حقه غلطاً وبني

أحدهما في حصته يستقبلها

فمن وقع بناؤه في قسم غيره

رفع نقضه ولا يرجعون

بقية البناء لكن يرجعون

بالاجر الذي أخذ منهم

الثلث في الاستحقاق

والقسمة وفيها دين وقسمة

الصبرة بالاحضرة الدهقان

أخذ أحد الشريكين الثلث

من المقدم وقيمتها ستمائة

من كل شيء الثلث مما يمكن يبيع الثلث منه وسئل أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى عن امرأة أوصت أن  
يباع ضباؤها وبصرف ثلث ثمنها على الفقراء ثم انها ماتت وخلفت ورثة كبارا فأراد الوصي بيع جميع  
الضبعة وأبى الورثة إلا مقدار الوصية قال ان كان الثلث يشتري بالوكس ويدخل على الورثة وعلى أهل  
الوصية الضرر فلا وصى أن يبيع الكل والا فلا يبيع الا بقدر الوصية وكان أبو نصر الدبوسي رحمه الله  
تعالى يفتي بهذا وكأنه كان (١) يفتي عند دخول الضرر بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند عدم  
الضرر بقولهما كذا في الذخيرة \* قال وللوصي أن يتجر بمال اليتيم كذا في المبسوط ولا يجوز للوصي  
أن يتجر لنفسه بمال اليتيم أو الميت فان فعل ورثه يضمن رأس المال ويتصدق بالربح في قول أبي حنيفة  
ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* لا وصى أن يدفع مال الصغير مضاربة وأن يشار له به  
غيره وأن يضعه كذا في المحيط \* وصى آجره بضربة التركة آجازه طوله ليقضى به دين الميت لا يجوز  
مديون مات وأوصى فغاب الوصي فمعد بعض الورثة وباع تركته وقضى دينه وأنفذ وصاياه فالباع فاسد  
الآن يكون باهر القاضى هـ اذا كانت التركة مستغرقة بالدين فان لم تكن مستغرقة نفذت تصرف  
الوارث في حصته الآن يكون المبيع يتامعيا من المار وارث كبير باع شيئاً من تركته الميت أو من عقاره  
وقد بني عليه دين ووصاياه فأراد الوصي أن يرد عليه ان كان في يد الوصي شيء غير ذلك يستطبع أن يبيعه  
ويؤخذ منه الوصاياه ويقضى الدين لا يرد المبيع ماتت عن زوج وبنت وأخ فأوصت الى الاخ فقبل وصيتها  
ثم قبل أن ينفذ وصيتها أو يقضى دينها لشترى نصيب الزوج من الامتعة والعقار ولم يعلم البائع مقدار نصيبه  
والشترى عرف ذلك ان أنفذ الوصاياه قبل أن يختصه واجاز البيع وان لم يتدخّل اخنصموا الى القاضى  
أبطل بيعه وبدأ بدين الميت ووصاياه ثم الميراث كذا في خزائن المفتين \* مديون أوصى بوصاياه يخرج من ثلثه  
بعد قضاء دينه وخلف دارا ولا يقدر الوصي على انفاذ وصاياه وقضاء مديونه التي عليه الامن عن الدار والوارث  
لا يرضى ببيع جميع الدار ان كان الدين باقى على جميع الدار أو على عامة ما بحيث لا يبقى منها الا شيء يسير فله  
أن يبيعهها لا يسمع الا ذلك ان علم أن الدين يبقى على الميت طوله لان لم يسمع وأهل الوصاياه شركاء الوارث  
الوصى اذا أراد أن يقرض مال اليتيم من غيره فليس له ذلك بانفاق الروايات كذا في المحيط \* فان أقرض  
كان ضامنا والقاضى يملك الاقراض واختلف المشايخ زجهم الله تعالى في الاب لا اختلاف الروايات عن  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضى ولورهن الوصى أو الاب مال  
اليتيم يدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز في الاستحسان ولو قضى الوصى دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز  
ولو فعل الاب ذلك جاز وصى احتال بمال اليتيم ان كان الثاني أملى من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز كذا  
في فتاوى قاضيخان \* الوصى اذا باع مال اليتيم يدين نفسه من رب الدين بمثل ما عليه من الدين فعلى قول  
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز ويصير الثمن قصاصا بدينه ويصير هو ضامنا للصغير كذا في المحيط \*  
واذا رهن مال اليتيم يدين استدانه عليه وقبضه المرتن ثم ان الوصى استعاره من المرتن بمحاجة اليتيم فضاع  
في يد الوصى هلك من مال اليتيم ودين المرتن على اليتيم بحاله بطالب به الوصى وان كان الوصى قد غصب  
الرهن من المرتن واستعمله في حاجة الصغير وهلك في يده ضمن الوصى قيمته لمحق المرتن لالحق اليتيم وان  
استعمل بعد الغصب في حاجة نفسه ضمن لحقه ما حقه ان في الفصل الاول اذا أدى دين المرتن بمأضن  
رجع بذلك في مال اليتيم وفي الفصل الثاني لا يرجع بذلك في مال اليتيم وان غصب الوصى عبدا لرجل  
(١) قوله يفتي عند دخول الضرر بقول أبي حنيفة لم يتقدم التصريح بقول أبي حنيفة ولا بقوله ما حقه  
نصح الحوالة وقد راجعنا في المحيط فوجدتها هكذا اهـ مصححه

واخذ الاخر ضعفه من المؤخر يستمائة درهم ثم استحق النصف من المقدم في وجه تبطل القسمة وهو ما لو استحق نصفه شاعا ولا يبطل  
في وجهه ويجوز المستحق عليه وهو أن يستحق نصف ما في يد أحدهما مقسوما في غير وجهه وله أن يطل القسمة ان شاعا وان شاعا ربع ما في يده

ووجه مختلف وهو أن يستحق نصف نصيبه شائعاً عندهم الا تطل ويخير كل ثاني وعند الثاني تبطل القسمة \* مريض له بنون وبنات قال اقسموا تركتي بينكم بالسوية (١٤٨) ومات فقسم كذلك وأخذ كل حصته لا يملك أحدهم النقص لان هذا وصية لبنااته ببعض

ماله وقسمة البنين اجازة منهم فنفذت

نوع في الدين

قال في الاصل الارض والقرية بين ورثة وفي التركة دين والدائن غائب برهن الورثة على الارث وسألوا القسمة ان الدين مستغرقا

لا يقسم لمنع المستغرق جريان الارث وان غير مستغرق فالقياس المنع لانه مامن جزء الا وهو مشغول بالدين وفي الاستحسان يعزل قدر الدين ويقسم الباقي لان تركة ما لا تخلو عن دين ما فيعزل قدر الدين لئلا يلزم نقض القسمة فيها ولو كانت التركة جارية وفيها دين قليل غير مستغرق يحل له وطؤها واذا اراد واقسمة التركة

سألهم هل فيه دين ان قالوا لا قسم فان ظهر بعده دين نقضها الا أن يقضوا الدين من أموالهم وان أقر به أحد منهم وأنكر البقية وليس للغيرم بينة يقسم لان اقرار المقر لم يصح في حق الميت وسائر الورثة فلم يعتبر وجوده الا أن المقر له يأخذه من دينه الذي أقر به من حصته \* أراد واقسمة التركة وفيها دين فالجلبه فيها أن يضمن أجني باذن الغير بشرط براءة الميت وان لم يكن الضمان بشرط براءة الميت لا ينفذ القسمة لانه اذا كان بشرط

واستعمله في حاجة الصغير وضمن قيمته للغصوب منه هل يرجع بذلك في مال اليتيم لا رواية فيه عن أصحابنا رحمه الله تعالى قال مشايخنا رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يرجع واذا أجاز الوصي الصبي في عمل من أعمال البر فهو جائز وكذا اذا أجاز عبد الصغير أو مالا آخر للصغير فهو جائز فان بلغ فله أن يفسخ الاجارة التي عقدها عليه وليس له أن يفسخ الاجارة التي عقدها على ماله الوصي اذا استأجر لليتيم أجيراً بأكثر من أجر مثل عمله بحيث لا يتغابن الناس فيه ذكر القاضي الامام ركن الاسلام على السعدى رحمه الله تعالى في شرح السير أن الوصي يصير مستأجر لنفسه ويجب جبيع الاجر في ماله وذ كرشع الاسلام في شرحه أن الاجارة تقع للصغير ولكن الاجر أجزأ مثل عمله اذ لم يعمل والفضل يرتد على الصغير الوصي اذا أجزأ مئزلاً للصغير بدون أجر المثل أيلزم المستأجر أجر المثل أم يصير غاصباً للسكنى فلا يلزمه الاجر بالسكنى قال الفضلي رحمه الله تعالى في فتاواه على أصول أصحابنا رحمه الله تعالى يجب أن يصير غاصباً ولا يلزمه الاجر وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في كتابه أن المستأجر لا يكون غاصباً ويلزمه أجر المثل قبل له أن يفتي بما ذكره الخصاص قال نعم ورأيت في نسخ آخر يجب أجر المثل بكأله ولو كان سمي فيه الاجر وجب السمي ولا يزاد عليه ومن مشايخنا رحمه الله تعالى من يفتي بوجوب أجر المثل الا اذا كان النقصان خيراً لليتيم فحينئذ يجب النقصان كذا في الذخيرة \* وليس للوصي أن يؤجر نفسه من اليتيم بخلاف الاب فانه لو أجزأ نفسه من الصبي أو استأجر الصبي لنفسه يجوز كذا ذكر القدوري وكذا أجاب الفضلي رحمه الله تعالى أن الوصي اذا أجزأ نفسه أو أجزأ شيئاً من ماله في عمل من أعمال اليتيم لم يجوز وقال الامام على السعدى رحمه الله تعالى لو أجزأ الوصي أو الاب لنفسه من اليتيم جاز بالاتفاق والفتوى على ما ذكره القدوري كذا في الكبرى \* ولو استأجر الوصي الصغير نفسه ينبغي أن يجوز عند أي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية \* وليس للوصي أن يهب مال اليتيم بعوض أو بغير عوض وكذلك الاب ولو وهب انساناً للصغير فعوض الاب من مال الصغير لا يجوز ويبقى للواهب حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصي من مال اليتيم كذا في فتاوى قاضيان \* وفي نوادره شام عن محمد رحمه الله تعالى في وصي يبيع غلاماً لليتيم بالف درهم وقيمه ألف درهم على أن الوصي بالخيار فازدادت قيمة العبد في مدة الخيار فصارت ألفي درهم ليس للوصي أن ينفذ البيع قال هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أيضاً وصي باع عبداً للصغير على أنه بالخيار ثلاثة أيام فبلغ الغلام في الثلاث ثم تمت الثلاث جاز البيع وان أجاز الوصي البيع في الثلاث أو مات لم يجوز حتى يجزئه الغلام ولو أن وصي يبيع باع عبداً لليتيم واشترط الخيار ثلاثة أيام مات اليتيم في وقت الخيار جاز البيع وكذلك الوالد وعلى فقال لان العقد انما وقع للصغير ولو باع الوصي عبداً لليتيم بشرط الخيار للوصي فادرك اليتيم في مدة الخيار ثم البيع وبطل الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو اشترى الوصي جارية للصغير ثم بلغ الصبي فاطلع الوصي على عيب ورضي به قبل أن ينهأ اليتيم عن الوصاية أو بعد مناهة فهو كالوكيل في جميع ذلك وان اشترى الوصي عبداً لليتيم بالف درهم على أن الوصي بالخيار ثلاثة أيام فكبر اليتيم في الثلاث ثم أجاز الوصي البيع فاليتيم بالخيار ان شاء مرضى به وان شاء ألزمه الوصي فان لم يجز شيئاً حتى مات الوصي بعد ما مرضى بالعيب أو قبل ذلك فاليتيم على خياره وان لم يمت الوصي ومات العبد في يد الوصي في وقت الخيار أو بعد مضيئه أو مات اليتيم في وقت الخيار قبل رضا الوصي بالمشتري أو بعده فالشراء لازم لليتيم كذا في المحيط \* وصي باع شيئاً من مال اليتيم فادرك فابراً المشتري عن الثمن قال بعضهم اذا كان مصلحاً غير مقسود وقال أنت بري مما أبرأك وصي من ماله جاز ويرى المشتري وان قال أنت بري مما عليك لا يبرأ قال الفقيه رحمه الله تعالى هذا خلاف قول أصحابنا رحمه الله تعالى ولا تأخذ به بل يبرأ المشتري ببراءة الصبي بعد ما بلغ كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا باع الوصي مال اليتيم من نفسه أو باع مال نفسه من اليتيم فعلى

براءة الميت يكون حواله فينتقل الدين عليه ويحلوا التركة عن الدين فينفذ القسمة فان دفع ما اذ لم يكن بشرط براءة الميت وكذا اذا قول ضمن بعض الورثة بشرط براءة الميت واقسموا اجاز \* واذا ارادوا أن يصلح المرأة عن ثمنها وفيها دين فالجلبه اخراج الدين عن الصلح فيسقي على



حصم وبصالح عن الباقي وقد مر في الصلح \* الغريم الذي له على المستدين أجاز قسمة الورثة قبل قضاء الدين ثم أراد قبضها له ذلك وكذا إذا  
ضمن بعض الورثة دين الميت ورضي الغريم له التقض إلا أن يكون الضمان بشرط برائة الميت (١٤٩) لأن المانع وهو الدين القائم بعد

الاجازة \* ظهر دين أو وصية  
بالتك أو بألف مرسله  
أو ثواب آخر بعد القسمة  
تردوان قالت الورثة يؤدي  
الدين أو الوصية أو وصية  
الوارث من مالنا ولا ينقض  
القسمة قطعا إذا ظهر غريم  
أو موصى له بألف مرسله  
لهم ذلك لأن حقهما في المالية  
لا في العين وفيما إذا ظهر  
وارث أو موصى له بالتك  
ليس لهم ذلك بل ينقض  
القسمة لأن حقهما متعلق  
بعين التركة إذا رضى  
لوارث والموصى له بذلك فإن  
قضى واحد من الورثة حق  
الغريم ينظر أن أدى لرجع  
في التركة ردت القسمة إلا  
أن يقضوا حق القاضي من  
مالهم لقيامه مقام العين  
وان على أن لا يرجع في  
التركة مضت القسمة \* ادعى  
بعض الورثة بعد الاقسام  
دينا على الميت وبرهن بقيل  
ولا يكون الاقسام ابراء  
عن الدين لأن حقه غير  
متعلق بالعين فلم يكن  
الرضا بالقسمة اقرا بعدم  
التعلق بخلاف ما إذا ادعى  
بعد القسمة عينا من أعيان  
التركة حيث لا يسمع لأن  
حقه متعلق بعين التركة  
صورة ومعنى فانتظمت  
القسمة انقطاع حقه عن  
التركة صورة ومعنى لأن  
القسمة تستدعي علم

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان فيه منفعة طاهرة  
لليتيم يجوز وإن لم يكن فيه منفعة طاهرة لليتيم لا يجوز وعلى قول محمد رحمه الله تعالى وأظهر الروايات عن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز على كل حال وتكلم المشايخ رحمهم الله تعالى في تنسيق المنفعة الظاهرة  
على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بعضهم قال أن يبيع من الصبي من مال نفسه ما يساوي ألف درهم  
بثمانمائة ويبيع مال الصبي من نفسه ما يساوي ثمانمائة بألف درهم وبعضهم قال أن يبيع من مال نفسه  
ما يساوي ألفا بمسماة ويبيع من مال الصبي من نفسه ما يساوي خمسمائة بألف ثم إذا جاز بيع الوصي  
من نفسه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هل يكتب في بقوله بعث أو اشترت كافي الأب أو يحتاج إلى  
الشرطين لم يذكر هذا الفصل ههنا وذكر الناطق في واقعة أنه يحتاج فيه إلى الشرطين بخلاف الأب  
وصى اليتيم إذا باع مال أحدهما من الآخر لا يجوز وكذلك الوصي لهما بالتصرف فباع أحدهما ماله  
من الآخر لا يجوز كذا في الذخيرة \* وكذا إذا أذن لعبد ليتيم بالتصرف فباع أحدهما ماله من  
الآخر لا يجوز كذا في المحيط \* الأب أو الوصي إذا أذن للصغير أو لعبد في التجارة صح الاذن وسكوتهم ما عند  
البيع والشراء يكون أذنا فان مات الأب أو الوصي قبل بلوغ الصغير بطل الاذن وإن بلغ الصغير والأب  
أو الوصي حتى لا يطل الاذن ولو وكل الأب أو الوصي ببيع مال الصغير أو بالشراء للصغير فبات الأب أو بلغ  
الصغير ينزل الوكيل القاضي إذا أذن للصغير أو للمعتوه أو لعبد في التجارة صح وكذا لو جرح على عبد  
للمعتوه ولو رأى القاضي عبدا للمعتوه يبيع ويشترى فسكت لا يكون ذلك إذا منعه القاضي إذا رأى أن  
يأذن للصغير أو لعبد في التجارة فأي الأب أو الوصي فبأؤهما يكون باطلا فان جرح الأب أو الوصي بعد اذن  
القاضي لم يصح جرحهما وكذا لو مات هذا القاضي لا يصح جرح الآخر لأن برفع الامر إلى قاض آخر حتى يحجر  
عليه فينحجر لأن ولاية هذا القاضي مثل ولاية الأول كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن هذا الصبي  
باع من الوصي شيئا أو اشترى منه شيئا فعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز أصلا كالأب أو الوصي بنفسه من  
نفسه أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى رواية الجامع ورواية الزيادات وفي بعض روايات المأذون  
أن كان فيه نفع ظاهر للصغير صح وإن لم يكن فيه نفع ظاهر للصغير لا يصح كذا في الذخيرة \* الوصي إذا  
أخذ أرض اليتيم من أجرة فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال يجوز مطلقا كما لو دفعها  
إلى آخر ومنهم من قال إذا كان البذر من اليتيم لا يجوز وإن كان من الوصي جاز وعامة المشايخ رحمهم الله  
تعالى على أنه لو كان أجر المنزل أو ضمان التقصان خير لليتيم مما يصيبه من الخارج لم يجز وإن كان ما يصيبه  
من الخارج خيرا له جازت المزاغة كذا في المحيط \* وللوصي أن يؤدي صدقة فطر اليتيم على اليتيم وأن  
يفضي عنه إذا كان اليتيم موسرا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى والوصي لا يملك ابراء غريم  
الميت ولا أن يحيط عنه شيئا ولا يؤجله إذا لم يكن الدين واجبا بعهده فإن كان واجبا بعهده صح الحط  
والتأجيل والابراء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويكون ضامنا ولو صالح الوصي واحدا عن  
دين الميت إن كان للميت مينة على ذلك أو كان الخصم مقرا بالدين أو كان القاضي علم بذلك الحق لا يجوز صلح  
الوصي وإن لم يكن على الحق بينة جاز صلح الوصي وإن كان الصلح عن دين على الميت أو على اليتيم فإن كان  
للدعي بينة على حقه أو كان القاضي قضى له بحقه جاز صلح الوصي وإن لم يكن للدعي بينة على حقه ولا قضى  
القاضي بذلك لا يجوز صلح الوصي لأنه اتلاف لملكه وهو نظير ما لو طمع السلطان الخائرا والمتغلب في مال  
اليتيم فأخذ الوصي وهدهد يأخذ بعض مال اليتيم قال نصير رحمه الله تعالى لا ينبغي للوصي أن يعطى فإن  
كان أعطى كان ضامنا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن خاف الوصي القتل على نفسه  
أو اتلاف عضوا من أعضائه أو خاف أن يأخذ كل مال اليتيم فدفع إليه شيئا من مال اليتيم لا يضمن وإن

اختصامه به \* وفي فتاوى القاضي ظهر بعد القسمة وارث آخر وكانت بالتراضي بطلت عزلوا حقه أم لا وإن ظهر موسى له بالتك فإن  
ماله اضي فكذا الجواب أي له نقضها وإن يقضاه ثم حضر موصى له بالتك فقيه اختلاف قيل له التقض وإن كانت بقضاء ظهر وارث آخر

ينفذ على الغائب القضاء بها وقيل الموصى له عليك التقص بكل حال \* فسمه الورثة الدين على وجهين الدين على الميت أولا فان له واقسموا الدين والعين ان شرطوا أن يكون الدين (١٥٠) لاحدهم فسدت وان اقسمو الدين بعد قسمة الاعيان غير مشروط قسمته في قسمة الاعيان جازت قسمة العين لالدين لوجهين

أحدهما أنه معدوم حقيقة وانما أعطى له حكم الوجود في الشراعية للحاجة اذ كل أحد لا يجده نقدًا ليشترى قسمة الحاجة الى جعله مالا ولا ضرورة في القسمة وكان معدوما لا يقبل القسمة والثاني أن القسمة شرعت لا بكل المنفعة ولا بوجود ذلك في الدين وان على الميت فاقسموا على ضمان الدين للدائن كلهم أو أحدهم ان الضمان مشروطا فيفسدت والا فان ضمن ضامن على أن لا يرجع في التركة صحت القسمة ان أدى وان ضمن بشرط الرجوع أو سكت ولم يقل على ان لا يرجع فسدت الا أن يقضوا دينه \* صبرة مشتركة بين الدهقان والمزارع قال الدهقان اقسماها واقرض حتى قسم المزارع في غيبة الدهقان وجعل حصته اليه فلما رجع الى حصة المزارع تلف فالهلاك عليهما وان ترك حصته الدهقان مفرزا وجعل حصته الى منزله فلما رجع الى حصة الدهقان قد تلف فالهلاك على الدهقان وفي واقعات سمرقند أنه اذا تلف حصته الدهقان قبل قبضه يتقضاها ويرجع على الاكار بنصف المقبوض وان تلف حصته الاكار لا يقبض لان تلفه بعد قبضه والظن كلها في يده والاصل أن هلاك حصته من المكيل في يده قبل قبض الاخر نصيبه لا يوجب أصحابها اتقاض القسمة فهو هلاك حصته من لم يكن المكيل في يده قبل قبض حصته يوجب اسقاطها وذكر شيخ الاسلام رحمه الله أن المكيل والموزون

خاف على نفسه القيد والحبس أو علم أنه يأخذ بعض مال الوصي ويبقى من المال ما يكفيه لا بد له أن يدفع مال اليتيم فان دفع كان ضامنا وهذا اذا كان الوصي هو الذي يدفع المال اليه فلأن السلطان أو المتغلب بسط يده وأخذ المال لا يضمن الوصي والفتوى على ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وصى من بمال اليتيم على جائر وهو يخاف أنه لو لم يبره ينزع المال من يده فسيبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا مر بمال المضاربة قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ليس هذا قول أصحابنا رحمه الله تعالى وانما هذا قول محمد بن سلمة وهو استحسان وعن الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كان يجيز للأوصياء المصانعة في أموال اليتامى واختار أبي سلمة موافق لقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه يفتي وصي أنفق على باب القاضى في الخصومات مال اليتيم فأعطى على وجه الاجارة لا يضمن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يضمن مقدار اجر المثل والعين اليسير وما أعطى على وجه الرشوة كان ضامنا قالوا بل مال المدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه وبذل المال لاستخراج حق له على آخر يكون رشوة رجل مات وأوصى الى امرأته وترك ورثة صغار ائتمن سلطان جائر داره فقيل لها ان لم تعطه شيئا استولى على الدار والعقار فأعطت شيئا من العقار قالوا تجوز مصانعتها كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى النسفي في مسائل الميراث الوصي اذا طوّل بجباية دار اليتيم وكان بحيث لو امتنع ازدادت المؤنة فدفع من التركة جباية داره فلا ضمان عليه وكان كالمصانعة وسئل الفقيه أبو جعفر عن مات وخلف ابنتين وعصبة فطالب السلطان التركة فغرم الوصي للسلطان دراهم حتى ترك السلطان التعرض كان ما أعطى من نصيب العصبة خاصة أو من جميع الميراث قال ان لم يقدر الوصي على تخصيص التركة الا بما غرم فذلك محسوب من جميع المال كذا في المحيط \* وصى أنفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكفي الوصي ما جاورا وان كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصي أن يتكافأ مقدارا ما يقر في صلاته وينبغي للوصي أن يوسع على الصبي في النفقة لاعلى وجه الاسراف ولا على وجه التضييق وذلك متفاوت بقله مال الصغير وكثرة واختلاف حاله فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق به وصى يخرج في عمل اليتيم استأجر دابة بمال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد له استحسانا وعن نصير رحمه الله تعالى للوصي أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا كان الوصي محتاجا وقال بعضهم لا يجوز له أن يأكل ويركب دابته وهو القياس وفي الاستحسان يجوز له أن يأكل بالمعروف اذا كان محتاجا بقدر ما يسع في ماله وصى اشترى لنفسه شيئا من تركة الميت ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز كذا في فتاوى قاضيان \* وفي واقعات الناطقي قال لو أخذ الوصي مال اليتيم وأنفق في حاجة نفسه ثم وضع مثل ما أنفق له لا يبرأ عن الضمان الا أن يبلغ اليتيم فيدفعه اليه أو يشتري لليتيم شيئا ثم يقول للشهود كان لليتيم على كذا وكذا وأنا اشتري هذا له فيصير قصاصا ويرأى من الضمان كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا أوصى بان يساع عبده ويتصدق بثلثه على المساكين فباع العبد وقبض الثمن وهلك الثمن في يده ثم استحق العبد في المشتري ضمن الوصي الثمن للمشتري ثم رجع الوصي في جميع تركة الميت هكذا ذكر المسئلة في الجامع الصغير وهو جواب ظاهر الرواية وان هلك التركة لا يرجع على أحد لاعلى الورثة ولا على المساكين ان كان قد صدق على المساكين ولو قسم الوصي التركة ثم أصاب صغيرا من الورثة عبد فباعه وقبض الثمن فهلك في يده ثم استحق العبد رجع المشتري على الوصي ويرجع الوصي به في مال الصغير لانه باعه ويرجع الصغير بحصته على الورثة لاطلاق القسمة كذا في المحيط \* اذا هلك الرجل وفي يده ودائع لقوم شئ وترك أموالا عليه دين يحيط بماله وقبض الوصي الودائع من منزل الميت ليردها على

الاکار لا يقبض لان تلفه بعد قبضه والظن كلها في يده والاصل أن هلاك حصته من المكيل في يده قبل قبض الاخر نصيبه لا يوجب أصحابها اتقاض القسمة فهو هلاك حصته من لم يكن المكيل في يده قبل قبض حصته يوجب اسقاطها وذكر شيخ الاسلام رحمه الله أن المكيل والموزون

لو يفتن فاقسم لو قبض أحدهما حصته إلا آخر حتى يثبته نصيب الآخر بقسط القسمة ويكون التالف والباقي على الشر كقوله إذا لم يكن القسوم في يد أحدهما والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت المالك فيه (الرابع في قسمة ١٥١) التركة وبينها غائب أو صغير

بجاعة جاؤا الى الحاكم وقالوا مات أونا عن هذا فاقسمه بيننا فان لم يذكروا الارث بأن قالوا هذا مملكا ولا غائب فيهم يقسم بينهم ويدكر في كتاب القسمة أنه قسمها بينهم باقرارهم ولا يطالبهم ببرهان على أصل المالك في المنقول وغيره وان غابا لا يقسم واحدا كان الغائب أو أكثر وان بالارث وقالوا لا غائب فينا قسم المنقول لا غير المنقول عند الامام رحمه الله حتى يبرهنوا على الميراث وعندهما المنقول وغير المنقول يقسم بالقول وان فهم غائب وحضر واحد لا يقسم وان زادوا حاضر على الواحد وهم كبار أو بعضهم صغار نصب عن الصغير وصبا وقسم لان أحد الورثة خصم عن الباقي وترك حصه الغائب عند عدل فان حضر الغائب وأقر بما قالوا تم الامر وان أنكر في المنقول وغيره ترد القسمة عندهما وعنده لا ترد في غير المنقول لانها كانت بالبينه فلا يلتفت الى انكار الغائب فاندفع المنقول ولو ادعى بعض الورثة أو المرأة بعد القسمة ديناً ومهر أو غير ادعى ديناً وبرهن يقبل ولا تجعل القسمة ابطلا لادين لما امر وان ادعى بعضهم

أصحابهم أو قبض مال الميت ليقضى به دين الميت فهل المقتضى في يده فلا ضمان عليه وكذلك ان لم يكن على الميت دين وقبض الوصي ماله من ماله وهلاك في يده لا ضمان عليه كذا في الذخيرة \* وإذا أمر الوصي مودع الميت بأن يبذل الوديعة أو يقترض أو يصدق بها ففعل ضمن المودع ولو أمره بالدفع الى فلان ففعل لم يضمن وكذلك لو أمره أن يدفع مضاربة الى فلان أو أن يعمل به مضاربة فلا ضمان عليه كذا في التنازع \* إذا أنفق الوصي التركة على الصغار حتى فنت التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء رجل وادعى على الميت ديناً أو أثبت بالبينه عند القاضي وقضى القاضي بذلك هل لهذا الغريم أن يضمن الوصي لادكر لهذه المسئلة في الكتاب وينبغي أن تكون على التفصيل ان أنفق عليهم بأمر القاضي فلا ضمان عليه وان أنفق بغير أمر القاضي فعليه الضمان واذا وجب الدين على الميت بقضاء القاضي وقضى الوصي ذلك ثم لحق الميت بعد ذلك دين آخر بان كان حضر ثرا في حال حياته ثم وقعت فيه امانة حتى صارت ديناً على الميت أو كان باع الميت سلعة في حال حياته فوجد المشتري بها عيباً بعد وفاة الميت فردها على الوصي صارت ديناً على الميت هل يضمن الوصي للثاني شيئاً فهاهنا على وجهين اما ان دفع الوصي الى الاول ما دفعه بأمر القاضي أو دفع بغير أمره فان كان دفع بأمر القاضي فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولكن الثاني يتبع الاول فيشاركون فيما قبض بقدر دينه ان كان قائماً وان كان هالكا في يده يضمن القابض حصته من المقبوض ولا يضمن الوصي للثاني وان ظهر أنه صار دافعا بعض حقه الى الاول بغير أمره لانه كان مكرها على الدفع الى الاول من جهة القاضي هذا اذا دفع الوصي الى الاول دينه بأمر القاضي أما اذا دفعه بغير أمره القاضي كان للثاني أن يضمن الوصي حصته من المقبوض ان شاء وان شاء ضمن القاضي فإذا ضمن الوصي للثاني حصته مما دفع الى الاول هل يرجع الوصي بمضامين على الاول فان كان في زعم الوصي أن الثاني مبطل في الدعوى وفيما أقام من البينة لم يرجع على الاول وان زعم أنه محقق بذلك على الاول هذا الذي ذكرنا ثابت الدين عند القاضي بالبينه ولو لم يثبت دين عند القاضي بالبينه ولكن أقر الميت بين يدي الوصي أن لفلان عليه كذا درهماً وأثبت الدين به امانة فالوصي بان عاين أن الميت حال حياته استهلك مال انسان أو استخرج منه مالا هل يسع الوصي أن يقضى ذلك الدين اذا تكررت الورثة لارواية لهذا واختلاف فيه المشايخ رحمه الله تعالى قال بعضهم له أن يقضى ذلك الدين وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ينبغي للوصي أن لا يقضى كذا في المحيطه رجل أو دعه رجلا مالا وقال ان مات فادفعه الى ابني فادفعه اليه وله وارث غيره ضمن حصته ولا يكون هذا وصيا وان قال ادفعه الى فلان غير وارث ضمن ان دفعه اليه مريض اجتمع عنده قرابته يأكلون من ماله قال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى ان أكلوا بأمر المريض فن كان منهم وارثا ضمن ومن كان غير وارث حسب ذلك من ثلثه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان احتاج الى تعاهدهم في مرضه فأكلوا معه ومع عياله بغير اسراف لا ضمان عليهم استحسانا رجل مات وعليه دين فباع وصيه رقيقه للغرماء وقبض الثمن فضااع عنده أو مات بعض الرقيق في يد الوصي قبل أن يسلم الى المشتري فالمشتري يرجع بالثمن على الوصي ويرجع به الوصي على الغرماء ولو استحق العبد ورجع المشتري بالثمن على الوصي لم يرجع الوصي بالثمن على الغرماء الا أن يكون الغرماء أمره ببيعه وكذلك لو قال الغرماء له ببع رقيق فلان الميت واقض ديننا لم يرجع بالثمن عليهم ولو كانوا قالوا ببع عبد فلان هذا يرجع بالثمن عليهم لانهم غزوه الا أن يكون الثمن أكثر من دينهم فلا يرجع عليهم بأكثر من دينهم ولو قال له ببع هذا العبد فإنه لفلان وقال الوصي لا يبيعه ثم باعه ثم استحق وقد ضاع الثمن يرجع به الوصي على الغريم ولو لم يكن على الميت دين ولكن الوصي باع الرقيق للورثة الكبار فباع في جميع هذه الوجوه بمنزلة الغرماء وان كانوا صغارا لم يرجع عليهم في الاستحسان ولو باع القاضي رقيق الميت للغرماء فضااع الثمن عنده ثم استحق الرقيق يرجع

وصية بالثلث لانه الصغير يقبل لكن ليس له الدعوى لانه وان لا يغير فهو مناقض لاقراءه الاول بانه لاحق لاحد فنه \* اقسام أولاد الميت ثم ادعى أحدهما ان اخاه لم يورث وارث معهم ثم مات وله ميراث فمن هذا وبرهن لم يقبل ولم ينقض القسمة وكذا لو ادعى الشراء والهبة من

مورثه حال حياته بعد القسمة ودعوى العين تبين دعوى الدين للمهر وان حضر الوارث ومعه صغير نصب وصيا وقسم بينهما كما امر فان كان الصغير غائبا أو طلب من الحاكم نصب (١٥٢) الوصى لا ينصب اذا كانت التركة كلها في يد الحاضر ولو بعضها في يد الغائب أو يد مودعه

المشتري بالثمن على الغرماء لا على القاضى رجل أوصى بعقوبته ثمن جنى العبد جناية بعد موت الموصى فأعتقه الوصى وهو يعلم بالجناية فهو ضامن للقاء وان لم يعلم ضمن قيمته ولا يرجع بذلك على الورثة ولو أن عبد الاتام جنى جناية كان لوصيه أن يختار لهم امسالة العبد ويدفع أرض الجناية من مالهم الا أن يكون بين أرض الجناية وبين قيمة العبد شيء متفاوت فان قال الوصى عند القاضى قد اخترت امسالة العبد أو أشهد على نفسه بذلك شهودا فليس له أن يرجع الى أن يدفع العبد فان لم يكن لهم مال غير العبد فعليه أن يبيع العبد ويؤدى أرض الجناية من ثمنه فان مات العبد قبل أن يبيعه بعد ما اختاره فالجناية دين على الاتام حتى يؤدوها كذا فى محيط السرخسى \* قال محمد رحمه الله تعالى فى الجامع الكبير رجل اشترى عبدا بألف درهم وقبض العبد ولم يتقد الثمن حتى مات وأوصى الى رجل وعلى الميت سوى الثمن ألف درهم آخر دين ولا مال له سوى هذا العبد فوجد الوصى بالعبد عيبا فرد به العيب بغير قضاء فهو جائز وليس للغريم نقضه ويرجع الوصى على البائع فإخذ منه نصف الثمن ويعطيه الى الغريم الآخر وان توى الثمن على البائع فلا ضمان على الوصى للغريم لان هذا الرذلا اعتبر بعباده فى حق الغريم صار كأن الوصى باعه من رجل وتوى الثمن عليه وهناك لا يضمن فكناهما فرق بين هذا وبين ما اذا باع الوصى هذا العبد من رجل آخر بألف درهم وقبض الثمن ودفع الى البائع حيث يضمن للغريم الآخر والفرق أنه لما باعه من غيره وقبض ثمنه وتعلق كل واحد من الغريمين به فهو بالدفع الى أحدهما يصير متلفا على الآخر حقه أما ههنا فالوصى لم يقبض شيئا انما باشر الرذلا بعيبه وانه يبيع جديدى فى حق الغريم وله ولاية البيع فلم يوجب سبب الضمان فلا يضمن قال مشايخنا رحمهم الله تعالى فهذا هو الحيلة للوصى اذا أراد أن يقضى دين غريم الميت وخاف ظهور دين آخر على الميت أن يبيع شيئا من مال الميت من غريمه بما للغريم على الميت من المال فلا يضمن اذا ظهر دين آخر على الميت فلا أن الوصى حين أراد الرذلا بعيبه لم يقبله البائع حتى خاصمه الوصى الى القاضى فان كان القاضى يعلم بدين الغريم الاخر لا يرذله العبد بالعيب بل يبيعه ويقسم ثمنه بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع القاضى ولا بعده وان لم يعلم القاضى بدين غريم آخر رده على البائع وسقط الثمن عن البائع فان أقام الغريم الاخر بعد ذلك بينة على دينه خيرا للقاضى بين أن يمضى الرذلا ويضمن للغريم الاخر نصف الثمن وبين أن ينقض الرذلا بعيبه حتى يباع فى دينهما كذا فى المحيط \* قوم ادعوا على الميت دينوا ولا يئنه لهم الا أن الوصى يعلم بالدين قال نصير رحمه الله تعالى يبيع الوصى التركة من الغريم ثم يبعده الغريم الثمن فيصير ذلك قصاصا وان كانت التركة صامتا يودع المال عند الغريم ثم يبعده الغريم بالوديعة فيصير قصاصا كذا فى فتاوى قاضيان \* واذا شهدوا بدين يدى الوصى أن لفسلان على الميت كذا كذا دينوا ولم يشهدوا به عند القاضى هل يبيع الوصى قضاء هذا الدين اذا تكررت الورثة لارواية لهذا واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى أيضا فى هذا الفصل فقال بعضهم له ذلك ومنهم من قال لا يبيعه القضاء كذا فى المحيط \* واذا أقر الميت بالدين بين يدى الوصى وأراد الوصى أن يقضى الدين ولا يلحقه الغرم فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه على خمسة أقوال منهم من قال ينبغى له أن يبيع الى القاضى ويقول له اقسم أنت الميراث بين الورثة حتى اذا ظهر دين آخر بالبينه لا يكون للغريم الثانى أن يحضرنى ولا يرجع بالضمان على ومنهم من قال يدفع الى المقر له قدر الدين سرا حتى لا تعرف الورثة فيضمنونه ومنهم من قال ينبغى أن يجعل من التركة مقدارا للدين فى صرة فيضع بين يديه ويبعث الى الغريم فيبغى فياخذ سر وجهه او الوصى يتغافل فان علم الورثة يقول للورثة خاضعوا أنتم أو أقموا غيرى لكني يحضرونهم من قال ينبغى أن يجعل مقدارا للدين من جنس الدين فى صرة فيودع الغريم فذهب الغريم بالوديعة قصاصا بالدين ثم ان الوصى لا يضمن لان له أن يودع ومنهم من قال ينبغى للوصى أن يقول للميت حين أقر

أو يدأم الصغير والصغير غائب لا يقسم وان الحاضر اثنين والفرق بين الصغير الغائب والحاضر ان الدعوى لا يصح الا على خصم حاضر وجعل الغريم خصما عن الغائب خلاف الحقيقة فلا يصار اليه الا عند العجز والصغير عاجز عن الجواب لاعن الحضور فلم يجعل عنه غيره خصما فى حق الحضور وجعل خصما فى الجواب فاذا كان الصبي حاضرا وجد الدعوى على حاضر فينصب وصيا عنه فى الجواب واذا كان غائبا لم يوجب الدعوى على حاضر فلا ينصب وصيا عنه فى الجواب لعدم صحة الدعوى وهذا المعنى يدل على أن من ادعى على صغير بمحضرة وصيه عند غيبة الصغير انه لا يصح وقد مر خلافه فى الدعوى \* اقسام الورثة لا بأمر الحاكم وفيهم صغيرا أو غائبا لا تصح الا بأجازة الغائب أو ولى الصغير أو يجهز الصغير بعد البلوغ أو بأجازة الحاكم قبل البلوغ فلو مات الصغير أو الغائب فاجازته ورثته جازت الا عند محمد رحمه الله وفى أدب القاضى اذا كان فى الورثة صغيرا أو غائبا ولم يكن فى يد أم الصغير أو الغائب شيء بل الكل عند الحضار الكبار لا يقسم ما لم يجعل عن الصغير

وصيا عن الغائب وكلا يقوم بأمرهم ويقبض حصصهم وان كان فى يد الغائب شيء لم يقسم حتى يحضر الغائب بالدين او يبرهن على أن ذلك ميراث بينهم وعلى عند الورثة فاذا برهن قسم وفى الجامع انه لا يقسم وان برهن ما لم يحضر الغائب فصا فيه روايتان

ولو كان في بداء الصغير شيء من حصة الصغير فالجواب كذلك وإذا كان المكيل أو الموزون بين حاضر وغائب، بالغ وصغير فاخذ البالغ أو الحاضر حصته تنفذ قسمته من غير خصم بشرط سلامة حصة الغائب والصغير حتى (١٥٣) لو هلك ما بقي قبل ان يصل الى الغائب

فالهالك عليهما وقد ذكرناه بتفصيصه في مسألة الدهقان \* أراض بين ثلاثة لاحدهم عشرة أسهم وللثاني خمسة أسهم وللثالث سهم أرادوا قسمتها وأراد صاحب العشرة وقسوع سهامه متصلة في موضع ولم ير بذلك ذوالسهم الواحد قسمت الارض بينهم متصلة كانت أو متفرقة على قدر سهامهم عشرة لواحد وخسة لواحد ويجعل الاراضى على عدد سهامهم بعد ان عزلت وسويت ثم يجعل بنادق على عدد سهامهم ويقرع بينهم فأول بندقة تخرج توضع على طرف من أطراف السهام وهو أول السهام ثم ينظر الى البندقة لمن هي \* قسمة الاب على الصبي والمعتوه جائز في كل شيء إذا لم يكن فيها غش فاحش ووصى الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته وكذا أبوالاب عند عدم وصي الاب وقسمة وصي الام إذا لم يكن هناك أحد من هؤلاء فمساوي العتقار فيما تركت جائز لقيامه مقام الام ونصرفها فيما هو ملك ولدها الصغير صحيح في البيع فمساوي العتقار فكذا القسمة ولا يجوز قسمة الام والاخ والام والزوج على امرأته والصغير والكبير

بالدين بين يديه أحضر شاهدين أو شهداهما على قولك أو شهد شاهد واحد أو سوى حتى لو جاء الغريم بعد الشاهدان له يشهدان بذلك أو يشهد الوصي مع الشاهد الآخر ثم يقضى الوصي دينه فلا يضمن وإن ادعى الورثة ضمانا على الوصي وقالوا أنك قضيت ديننا من التركة لم يكن واجبا على الميت فصرت ضامنا وأذكر الوصي الضمان وأردت الورثة استخلافا للوصي فالقاضي لا يستخلف الوصي بالله ما قضيت نظر للوصي وإنما يخلف بالله ما لهم قبلك ما يدعون من الضمان عليك كذا في الذخيرة \* رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت منه في حصة الالف الذي كان لي عليه وغرما الميت قالوا لا بل قبضت منه في مرضه الذي مات فيه ولنا حق المشاركة فيما قبضت منه قالوا إن كان الالف المقبوض قائما شاركوه فيه لأن الاخذ حادث في حال إلى أقرب الاوقات وهو حالة المرض وإن كان المقبوض هالكا لا شيء للغرما الميت قبله لأنه إنما يصرف إلى أقرب الاوقات بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا لإيجاب الضمان حال قيام الالف هو يدعي انفسه سلامة المقبوض والغرما ينكر ذلك وقد أجمعوا على أن المقبوض كان ملكا للميت فلا يصلح الظاهر شاهد له وبعد هلاك المقبوض حاجة الغرما إلى إيجاب الضمان ولا يصلح الظاهر شاهد لهم وصي عليه لميت دين والميت أوصى بوصيا فيريد الوصي أن يخرج عن عهده ما عليه قالوا لا ينفذ وصايا الميت أو يقضى ديون الميت من مال نفسه فيصير ذلك قصاصا عما عليه لكن ينبغي أن ينوى القصاص حين يقضى فيقول أفضى من مال الميت حتى يصير قصاصا كذا في فتاوى قاضيخان \* الوصي بعد ما خرج من الوصاية إذا قبض ديناً للدينيم بنظر أن كان موروثاً للصغير أو وجب بعد الوصي عقد الرجوع الحقوق فيه إلى العاقد لا يصح ولا يبرأ المديون وإن وجب بعد الوصي عقد الرجوع فيه حقوق العقد إلى العاقد يصح قبضه ويرأ المديون كذا في الحط \* وصي ادعى على الميت ديناً اختلفوا في أن القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم لا يخرج الآن يدعي علينا أنه له فيضرحه القاضي من يده وقال بعضهم إذا لم يكن له دينه على الدين فإن القاضي يخرجهم عن الوصاية وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يقول له القاضي أماناً تبرئه عن الذي تدعى أو تقيم البينة عليه حتى تستوفي الدين والأخرجك عن الوصاية فإن لم يقم أخرجهم عن الوصاية وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أن الوصي إذا ادعى ديناً على الميت وأمس له بينة فإن القاضي يعزله عن الوصاية وإن كان له بينة فإن القاضي ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعى البينة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك أن شاء ترك الثاني وصا وصار الأول خارجا عن الوصاية وإن شاء أعاد الأول إلى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاصي رحمه الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصيا في مقدار الدين الذي يدعى خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه أخذ المشايخ رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ميت له على رجل دين وله وصي وابن صغير فأدرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت جاز قبضه ولو كان الابن حين بلغ سنه عن القبض لا يصح قبضه رجل مات وعليه ألف درهم لرجل وللميت على رجل ألف درهم فقضى مديون الميت دين الميت ذكر في الأصل أنه يبرأ عما عليه وإن قضى بغير أمر الوصي وأمر الوارث وإذا أراد مديون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رحمه الله تعالى يقول عند القاضي هذا الالف الذي لتلان الميت على من الالف الذي لك على الميت فيجوز ذلك ولولم يقل ذلك ولكن قضى الالف عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو أن مستودعا قضى دين صاحب الوديعتين الوديعه كان صاحب الوديعه بالخيار أن شاء أجاز قضاءه وإن شاء ضمن المستودع ويسلم المقبوض إلى القابض ميت أوصى إلى امرأته وترك مالا للمرأة عليه مهرها إن ترك الميت صامتا مثل مهرها كان لها أن تأخذ مهرها من الصامت لأنها ظفرت بحبس حقها وإن لم يترك الميت صامتا كان لها أن تبسع ما كان أصلح للبيع وتستوفي صداقها من الثمن مديون مات ورب الدين وارثه أو وصيه كان له أن يرفع مقداره من غير علم الورثة رجل مات عن أولاد صغيرا ولم يوص إلى

(٢٠ - فتاوى سادس) الغائب وإن لم يكن لاحد منهم أب أو وصي أب ليس لوصي الام القسمة على الصغير في غير ما تركت الام ويجوز قسمة وصي الاب على الابن الكبير الغائب فيما سوى العتقار لقيامه مقام الاب في باب الحفظ وبيع غير العتقار بعد من الحفظ ولا يجوز قسمة الملتقط ولا المالك على ولده الحر والمعتوب بعتلة الصغير والمغني عليه والذي يجزى ويقتل لا يجوز قسمة أحد عليه الا برضاه أو بوكالته

عنه في حال فاقتنه والذي جعله الحالك وصيا كوصي الاب اذا جعله وصيا في كل شيء وان جعله وصيا في شيء خاص كالحفظ والاتفاق لا يجوز قسمته لان نصب

(١٥٤)

وصي في جميع الاشياء لقيامه مقام الاب والاصل أن كل من ملك بيع شيء ملك قسمته لان القسمة من باب البيع فيملكها من يملك البيع

### كتاب الشفعة

#### ثلاثة فصول

##### الاول في الحيل

الحيلة به دسوتها بكرة بالاتفاق فحسب أن يقول المشتري للشفيع اشتريه مني وان قبل الثبوت لا بأس به عدلا كان أو فاسقا في المختار لانه ليس بابطال وعلى هذا حيلة الزكاة ودفع الربا والحيلة على وجوه ما أن يهب بيتا من دار من رجل ثم يبيع بغيره منه أو يكون داران متلازمان تصدق صاحب احدي الدارين بالحاظ الذي يلي جاره على رجل وقبضه ثم باعه منه ما بقي من دار أو يشتري عشرة بثلث كثيرا وسهما من مائة سهم والباقي بثلث قليل فلا شفيع الشفعة بالاول لا في الباقي ولو خاف البائع أن يفسخ المشتري البيع يبيع الباقي على خيار ثلاثة أيام ولو خاف المشتري أنه ان اشتري القليل بالثلث الكثير لا يبيع منه الباقي بالثلث الباقي يشتري السهم الواحد على خيار

أحد فنصب القاضي رجلا وصيا في التركة فادعى رجل على الميت ديناً أو ودبعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الدين والودبعة فلا يقضى الابدسوتها بالبينه وأما المهران كان النكاح معروفاً كان القول قول المرأة الى مهر مثلها يدفع ذلك اليها وقال القاضي أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل تسليم المرأة فكذلك وان كان بعد ما سلمت نفسها الى الزوج يمنع عنها مقدار ما جرت العادة بتجديله قبل تسليم النفس لان الظاهر أنه لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المهر المجمل قال رضي الله عنه وفيه نوع نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح حجة لابطال ما كان ثابتا كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل هلك وترك مالا وارثا واحدا فقام رجل الميت ان له على الميت ألف درهم دين فقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه ألفا وغاب الوارث فحضره غريم آخر فان الغريم الاول ليس بخصم له ولو كان الغريم الاول هو الغائب فأحضر الثاني وارث الميت كان خصم له فاذا قضى القاضي على الوارث وقديوي ما أخذه الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الاول وأخذ منه بعض ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقي لهما ولو لم يكن الاول غريما وكان موصى له بالثلث وقبضه وغاب الوارث فقام رجل الميت أن له على الميت ديناً فالوصى له ليس بخصم له وكذلك لو كان الاول غريما والثاني موصى له بالثلث لم يكن الغريم خصم له ذكر في النوازل رجل مات وعليه دين يأتي على جميع تركته فأحضر مع نفسه وارث الميت فقد قيل الوارث لا يكون خصما للغريم وقيل يكون خصما ويقوم مقام الميت في حق الخصومة وبه أخذ أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى تركته مستغرقة كلها بالدين أو أكثرها ادعى مدع آخر على الميت ديناً وعجز عن إقامة البينة وأراد تخليف الورثة وأصحاب الدين لا يمين على الغرماء أصلا وكذا لا يمين على الورثان كان كل التركة مستغرقة بالدين وان كان له بينة فالوصى هو الخصم وان لم يكن له وصى ولا وارث جعل القاضي له وصيا وان كان في المال فضل عن الدين يحلف الوارث وقد ذكرنا في كتاب أدب القاضي أن الوارث اذا لم يصل اليه شيء من التركة تسمع عليه بينة المدعي لكن لا يستحلف قبل أن يظهر لليت مال على ما اختاره الفقهاء أبو جعفر وأبو الليث رحمهم الله تعالى ادعى على الميت ديناً ووصيه غائب غيبة منقطعة فالقاضي ينصب خصما عن الميت لخاصم المدعي وكذلك لو كان الوصى حاضرا أو غائبا لا مدعي بالدين فالقاضي ينصب خصما عن الميت (١) هكذا ذكر الفضلي في فتاواه وفي اقرار الواقعة اذا أقر وصي الميت أي قبضت كل دين لفلان الميت على الناس فجاء غريم لفلان الميت وقال للوصي دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصى ما قبضت منك شيئا ولا علمت أنه كان لفلان عليك شيء فالقول قول الوصى مع عبثه ولو قامت البينة على أصل الدين لم يلزم الوصى منه شيء وكذا قال قبضت كل دين لفلان بالكوفة أو أضاف الى مصر أو سواد وكذا الوكيل يقبض الدين والودبعة والمضاربة في جميع ذلك سواء كذا في المحيط \* وصى أنفذ الوصية من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصى وارثا يرجع في تركته الميت والا فلا يرجع وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لانها مطالبا من جهة العباد وكان قضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى

(١) قوله هكذا ذكر الفضلي في فتاواه ذكر تعليله في المحيط بقوله لان اقرار الوصى على الميت لا يجوز ولا يمكن المدعي أن يخاصم الوصى فيما أقر به فلو لم ينصب القاضي وصيا للمدعي لا يصل المدعي الى حقه ثم قال صاحب المحيط وفيه نوع نظر فقد ذكر الخصاص ان أحد الورثة اذا أقر بالدين فقام المدعي البينة على هذا الابن المقر لينتدب الدين في جميع التركة تسمع بيقينه وكذا الوارث يرجع الورثة بالدين فقام البينة عليهم لينتدب الدين في حق غيرهم تقبل بيقينه فكذا ههنا يجب أن تسمع البينة على الوصى بعدما أقر بدعوى المدعي بالاول اه نقله معجمه الجراوى

ثلاثة أيام فأراد الشفيع أن يحلفه بأنه ما أوردت ابطال الشفعة لم يكن له ذلك لأنه لو أقر به لا يلزمه شيء ولو حلفه ان البيع لا يرجع الاول لم يكن تجبته له ذلك لأنه ادعى معنى لو أقر به لزمه فيكون خصما ولو كان البيعان صفقة واحدة ففيه روايتان أو يشتري منه بعشرين ألفا ثم يقصد أن يأمثلا وهو عن الدار لولا الحيلة الا عشرة وأعطى ياتي الثمن كله العشرين ألفا وبأدينار يساوي في الواقع ان أخذه



الشفيع بأخذة بعشر بن أقالانه اشتراهاهم أو ان استحققت الدار يرجع بما أدى اليه من الدراهم والدائره والنوب فقط لانه لا يورث الا شفيعا  
بطل الصرف لظهور ان الثمن لم يكن عليه فصار كمن اشترى دينارا بعشرة (١٥٠) دراهم عليه ثم ظهر أنه لم يكن عليه

دين بطل الصرف ويرد  
الدينار أو يهب البائع الدار  
من المشتري ويهب المشتري  
الدراهم من البائع أعني قدر  
الثمن وفي الكروم والاشجار  
أراد الحيلة باع الاشجار أو  
وهي بأصلها ثم يشتري  
الارض لانه صار شرى كما قبل  
الشراء فيقدم على الجار  
أو يقول المشتري أنا أهبها  
منك بالمأخوذة ولا فائدة لك  
في طلبها وإذا قال الشفيع  
نعم أو اشترى بطلت وانه  
مكروه اجماعا قاله  
بكر رحمه الله وقال شمس  
الائمة رحمه الله تعالى لا يكره  
لانه لم يقصد به الاضرار  
بالشفيع وقيل ان كان الجار  
فأعياذ بالله فلا يكره والا  
بكره وقيل بكره في الاحوال  
كلها أو يبيع البناء بثمن قليل  
ولا شفعة فيه ثم يبيع الساحة  
بثمن كثير فلا يرغب في الساحة  
لكنة ثمنه أو يستأجر صاحب  
الدار من المستأجر ولو بالدينس  
يجزى من مائة جزء من الدار  
فيعبر لمضى اليوم أو يشترط  
التجمل له لذلك الجزء في  
الحال ثم يبيع الباقي فلا يملك  
طلبها في الجزء الاول والثاني  
لان الاول اجارة وتحقق  
الشركة في الباقي أو يبيعها  
بشرط ان يضمن الشفيع  
الدرك أو بشرط الخيل  
للشفيع ثلاثة أيام فلا  
شفعة قبل اسقاطه وبعد

لا يرجع وقيل له أن يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغار  
أو يشتري ما ينفع عليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا وكذا الوصي دين الميت من مال نفسه بغير أمر  
الوارث وأنهم على ذلك لا يكون متطوعا وكذلك اذا اشترى الوارث الكبير طعما أو كسوة للصغير من مال  
نفسه لا يكون متطوعا وكذلك الرجوع في مال الميت والتركة وكذا الوصي اذا أدى خراج اليتيم أو عشرة  
من مال نفسه لا يكون متطوعا ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك كذا في فتاوى  
فاضلخان \* أحد الورثة اذا قضى دين الميت من خالص ملكه حتى كان له الرجوع في التركة قبل  
أن يرجع فيها ثم ورثه ميت آخر لا يكون لذي قضى دين الميت أن يرجع في تركة الميت الثاني كذا  
في الذخيرة \* وللوارث ان يقضى دين الميت وأن يكفنه بغير أمر الورثة وكان له أن يرجع في مال الميت  
الوصي اذا اشترى كفن الميت أو اشترى الوارث ثم علم بعيب في الكفن بعدما دفن الميت كان للوارث والوصي  
أن يرجع ما بقصان العيب ولو أن أجنبيا اشترى لميت كفنائه لم بالعيب بعدما دفن فيه ذكر الناطقي أن  
الاجنبى لا يرجع بقصان العيب وفي بعض الروايات يرجع الاجنبى أيضا والصحيح أن الاجنبى لا يرجع  
غريب نزل في بيت رجل فلم يوص الى أحد وترك دراهم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يرفع الامر الى  
الحاكم فيكفنه بامر الحاكم كفنا وسطا فان لم يجد الحاكم كفنه كفنا وسطا ولو كان على الميت دين لا يبيع  
هذا الرجل ماله لقضاء دينه وكذا الوارث جارية لا يبيعها كذا في فتاوى فاضلخان \* اذا تصرف واحد  
من أهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء والوصى للميت وهو يعلم أن الامر لورثته الى القاضي حتى  
ينصب وصيا وانه يأخذ المال ويقصد أهق القاضي الدوسى بان تصرفه جائز للضرورة قال فاضلخان  
وهذا استحسن وبه يفتى كذا في الفتاوى الكبرى \* بشرى الوليد عن رجل مات في بعض الاطراف فجاء  
وارثه فقال مات أبي وعليه دين وترك مصروف أموال ولم يوص الى أحد وهو لا يقدر على إقامة البيعة  
لان اليهود كانوا من أهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي أن يقول له ان كنت  
صادقا فابع المال حتى تقضى الدين قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن وعن أبي نصر رحمه الله تعالى  
رجل مات فزعم غرماؤه وورثته أن فلا نامات ولم يوص الى أحد والحاكم لا يعلم شيئا من ذلك يقول لهم الحاكم  
ان كنتم صادقين فديعلت هذا وصيا قال ان فعل ذلك رجوت أن يكون في سعة ويصير الرجل وصيا كانوا  
صادقين امرأته أو صفت بثلاث ماله أو صفت الى رجل فأنفذ الوصي بعض وصيتهما بقي البعض في يد الورثة  
هل يكون للوصى أن يترك في يد الورثة قالوا ان علم الوصى من ديانة الورثة أنهم يخرجون الثلث جاز له أن  
يترك في أيديهم وان لم خلاف ذلك لا يسهه أن يترك في أيديهم ان كان بقدر على استقراض المال منهم  
رجل اشترى لولده الصغير شيئا أو أدى الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكرى النوادر أنه ان لم يشهد عند أداء  
الثمن أنه انما أدى الثمن ليرجع فانه لا يرجع وفرق بين الوالد والوصى أن الوصى اذا أدى الثمن من مال  
نفسه لا يحتاج الى الشهاد لان الغالب من حال الوالد انهم يقصدون الصلة والبر فيحتاج الى الشهاد  
وكذا الاب اذا قضى مهر امرأته ان لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغير فهو بمنزلة  
الاب ان لم يشهد عند أداء الثمن لا يرجع كذا في فتاوى فاضلخان \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال  
الوصي لليتيم انفق مالا عليك كذا وكذا سنة فانه يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يصدق في الفضل  
على نفقة مثله ثم نفقة المثل ما يكون بين الاسراف والتقتير كذا في المحيط \* واذا اختلفا في المدة فقال  
الوصى مات أبوك منذ عشر سنين وقال اليتيم مات أبي منذ خمس سنين ذكرى الكتاب أن القول قول الابن  
واختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال شمس الائمة الحارثي رحمه الله تعالى المذكور في الكتاب قول  
محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصى كذا في فتاوى فاضلخان \* ولو

اسقاطه بطلت الشفعة أو بشرط ان يضمن الشفيع الثمن للبائع فاذا ضمنه بطلت ولا حيلة لاسقاط اسقاط الحيلة وطلبناها كثيرا فلم نجد لها  
وتقديم الحيلة على المقدمة لاشعار ان جوازها مشروط بتقديمها على الثبوت لما مر أن

الحيلة لابطالها حرام لانع ثبوتها \* مالا يجوز بيعه من الاوقاف لاشفعة في شئ منه عند من يرى جواز بيع الوقف والمسلم والذي  
والمكاتب والمأذون ومعتق البعض (١٥٦) سواء فيها وكذا ثبت الشفعة بمجوار دار الوقف ولا شفعة في المنقولات واذا ملك العقار بلا

عوض كالهبة والصدقة  
والوصية والميراث أو بعوض  
ليس بمال كالمهر وبديل الخلع  
والصلح عن دم عمد أو جعلها  
أجرة فلا شفعة فيها وهم  
ثلاثة الشريك في المبيع  
وهو الذي لم يقاسم وخليط  
وهو المقاسم الذي بنى له  
خلطة في الطريق أو الشرب  
والجار الملازق \* دار فيها  
منازل وبابها سكة  
غير نافذة وأبواب المنازل  
الى هذه الدار كل منزل منها  
لرجل الامتنان منها فانه  
لرجلين وللمنزل المشترك  
هذا جار ملازق على ظهوره  
فباع أحد الشر بكن قسطه  
من المنزل فالشفعة للشريك  
الذي يقاسم فإذا سلم أولم  
يطلبها كما سمع فلا رباب  
المنازل لانهم خلطوا في الطريق  
فان سلموا أولم يطلبوا عند  
سماع البيع أو سلم الكل  
الا واحد منهم فهو أولى  
من أهل المحلة يستوى  
فيه الملازق وغير الملازق  
وان سلم هو أيضا فالجار  
الملازق ثم هي على عدد  
رؤسهم لأنصائبهم وان  
حضر واحد منهم فأنبتها  
يقضى له بكلها فان حضر  
آخر وأنبتها أيضا انما طله  
فيها أخذ نصفها وان أول  
من الأول أخذ الثاني وان  
دونه لا يحكم له بها ولا وراث

فإذا بيعت وطلبها وأنبتها ومات قبل الأخذ بالقضاء أو تسلم المشتري بطلت وليس  
لوارث أخذها وان قضى له بها أو سلمها المشتري ثم مات أخذها الوارثه واشترى مالك حتى يأخذها الشفيع فان بالبيع الاول انفسخ

قال الوصي ترك أولي رقيقا فانفقت عليهم من مالك كذا وكذا درهم ما ثم انهم ماؤا أو أبقوا وتلك النفقة  
نفقة المثل والصغير يكذب ويقول ان أبي مات ترك رقيقا فالقول قول الوصي وفي الخاتمة قال محمد والحسن  
ابن زياد رحمه الله تعالى القول قول الابن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصي وأجمعوا  
على أن العبيد لو كانوا أحياء كان القول قول الوصي كذا في التتارخية \* اذا ادعى الوصي أن غلاما لليتيم  
أبق فباعه رجل فأنطت له به له أربعين درهم ما ولا ابن ينكر الا باق كان القول قول الوصي في قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد والحسن بن زياد رحمه الله تعالى القول قول الابن الا أن يأتي  
الوصي بينة على ما ادعى كذا في فتاوى قاضيان \* وكذلك لو قال الوصي لم يترك أولي رقيقا لكن أنا  
اشتريت لأد رقيقا من مالك وأدبت عنهم من مالك وأنفقت عليهم من مالك أيضا فهو مصدق في ذلك كله  
ومتى جعلنا القول قوله فيما ذكرنا يحلف هذا جواب الكتاب الا أن مشايخنا رحمه الله تعالى كانوا  
يقولون لا يستحسن أن يحلف الوصي اذ لم يظهر منه خيانة وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا  
ادعى ان والده الصغير ترك كذا وكذا من الغلمان فانفق عليهم كذا وكذا درهم ما ثم ماؤا فان كان مثل ذلك الميت  
يكون له مثل ما سمي من الرقيق فالقول قوله وان كان لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون مثله مثل ذلك الغلمان  
لم اصدقهم وان ادعى الوصي أنه أعطى اليتيم في شهر مائة درهم وأنهم اقرضوه وأنه ضيعها فأعطاه مائة أخرى  
في ذلك الشهر قال اصدقهم ما لم يحثي من ذلك بشئ فاحش يعني يقول أعطيتهم مائة كثيرة فضيعها عبد في  
يد رجل يدعيه أنه قال الوصي لليتيم اني اشتريت هذا الغلام من هذا الرجل بألف درهم من مالك  
وقبضته ودفعت الثمن اليه وأنفقت عليه من مالك كذا وكذا في مدة كذا ثم قال ان هذا الرجل غلب علي  
فأخذ مني وكذبه اليتيم والذي في يديه العبد فانه يصدق الوصي في حق برأته عن الضمان ولا يصدق في حق  
صاحب اليتيم غريبة حتى لا يؤخذ العبد منه لانه في حق ذي اليد امانه وأشاهد والحكم لا يقطع  
بالدعوى ولا بشهادة الفرد ما في حق نفسه منكر للضمان فيقبل قوله في ذلك مع عينة كذا في الهيطة \* وان  
قال الوصي فرض القاضي لا خيل الزمن هذه نفقة في مالك كل شهر كذا فأدبت اليه لكل شهر من مائة  
سنتين فكذبه الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل ويكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان  
الوصي قال له أولي مات وترك هذه الارض لك وهي أرض خراج فأدبت خراجها الى السلطان منذ عشر  
سنتين في كل سنة كذا وقال الوارث لم يمت أبي الا منذ سنتين فهو على الاختلاف الذي في الجعل وكذلك اذا  
اتفقا أن أباه مات منذ عشر سنين واختلفا في أرض فيها ماء لا ينقطع مع الزراعة فقال الوارث لم يزل  
كذلك ولم يجب خراجها وقال الوصي انما غلب عليها الماء للعالم وقد أدبت خراجها عشر سنين فهو على  
الاختلاف الذي في الجعل وأجمعوا على أن الارض لو كانت صالحة للزراعة يوم الخصومة لاء ماء فيها وباقي  
المسألة بحالها أن القول قول الوصي مع عينة وفي النوازل لو قال الوصي لليتيم انك استهلكك على هذا  
الرجل في صغرك كذا وكذا فقبضته عنك فكذبه اليتيم في ذلك كله فالقول قول اليتيم والوصي ضامن عند  
الكل ولو قال الوصي لليتيم ان عبدك هذا قد أبقى الى الشام فاستأجرت رجلا فجاء به من الشام بمائة درهم  
وأعطيت الأجر وأنكر اليتيم ذلك فالقول قول الوصي في قولهم جميعا ولو قال الوصي في هذا كله انما  
أدبت ذلك من مالي لا رجع به عليك وكذبه اليتيم فان الوصي لا يصدق في قولهم جميعا الا بينة كذا في  
المحيطة \* ولو حضر الوصي رجلا الى القاضي فقال ان هذا ردي عبد الصغير من الاباق فوجب له الجعل وفي  
يدي مال هذا الصغير فأعطيته هل يصدق القاضي قول هذا على الخلاف أيضا وقيل لا يصدق بالاتفاق  
كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان لليت على رجل مال  
فاقر وصيه أن الميت قد قبضه لم يكن الوصي خصما في قبضه به عند ذلك لكن القاضي يجعل وكلا في قبضه

الثاني وان بالتالي تم البهتان والشفيع أن يتنع من الاخذ بها وان قبله المشتري قبل القضاء ومن أخذها من قبله واستحققت ونقص عليه البناء يرجع الشفيع على الذي نقد الثمن اليه بالثمن لا غير لا بقيمة البناء (١٥٧) ونوع ما يثبت فيه او لا يثبت ومن يكون خصما ومن لا يكون واختلف

قال محمد رحمه الله تعالى في اقرار الاصل اذا أقر وصي الميت أنه قد استوفى جميع ما لبيت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان لفلان على ألف درهم وقد قبضتها فهذا على وجهين اما ان كان هذا ديناً واجباً بآداة الوصي أو بآداة الميت ففي كل واحد من الوجهين لا يخلو اما ان يكون اقرار بالدين بعد اقرار الوصي باستيفاء جميع ما عليه أو قبل اقرار الوصي باستيفاء ما عليه والوصي في كل من الوجهين لا يخلو اما ان وصل قوله فهي مائة باقراره أنه استوفى الجميع أو فصل وقد بدأ محمد رحمه الله تعالى بما اذا كان الدين واجبا بآداة الميت وأقر الوصي أو لا باستيفاء جميع ما على الغريم ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره ثم أقر الغريم به - كذلك أن الدين كان عليه ألف درهم وقد استوفى الوصي منه ألف درهم وذ كر أن الغريم برأ عن الألف حتى لم يكن للوصي أن يتبعه بشئ فالقول قول الوصي مع عينه أنه قبض مائة درهم ولا يصح اقرار الغريم على الوصي - حتى لا يضمن اسمائة للورثة بسبب الجحود فان قامت لبيت بينة على أن الدين على الغريم كان ألف درهم بأن أقام البينة أو غريم لبيت البينة كان الغريم بر بأعن الألف حتى لم يكن للوصي أن يتبع الغريم بتسمائة ويضمن الوصي اسمائة للورثة فاذا أقر الغريم أو لا أن الدين ألف درهم ثم أقر الوصي أنه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ثبت الألف بالبينة يكون الغريم بر بأعن جميع الألف باقرار الوصي بالاستيفاء ويضمن الوصي اسمائة للورثة هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره فاما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما لبيت على فلان وهو مائة درهم وقال الغريم لا بل كان ألف درهم ذ كر أن الوصي يصدق في هذا البيان حتى كان للوصي أن يتبع الغريم بتسمائة هذا اذا أقر الوصي أو لا بالاستيفاء وان أقر الغريم أو لا بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولا عن اقراره ويستوفى جميع ما عليه لاقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسمائة هذا الذي ذكرنا كله اذا قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره فاما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم قال الغريم كان الدين على ألف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون بر بأعن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي أن يتبعه بشئ ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما أقر الوصي أو لا بالاستيفاء فاما اذا أقر الغريم أو لا بألف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهو مائة فان الغريم يكون بر بأعن جميع الألف ويضمن الوصي للورثة تسمائة منها قال ولو أن وصيا باع خادما للورثة وأشهد أنه قد استوفى جميع عنه وهو مائة وقال المشتري بل كان مائة وخمسين فهذا على وجهين اما ان قال الوصي وهو مائة، وصولا باقراره أو قال مفصولا فان قال موصولا باقراره فانه لا يصح هذا البيان حتى يسبرأ الغريم عن مائة وخمسين باقرار الوصي أنه استوفى جميع ما عليه ويكون القول قول الوصي فيما قبض والجواب فيما اذا كان مال الكا أو أقر باستيفاء جميع ما على المشتري ثم قال وهو مائة موصولا أو مفصولا كالجواب في مسألة الوصي ولو أقر أنه قد استوفى من فلان مائة درهم وهو جميع الثمن فقال المشتري لا بل الثمن مائة وخمسون فأراد الوصي أن يتبعه بخمسين درهم فاذ أقر الوصي أنه استوفى جميع ما لفلان على فلان وهو مائة درهم وأقام الورثة البينة أو غريم الميت أنه كان له عليه ما تادهم حتى قبلت هذه البينة فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يضمن الوصي الا المائة التي أخذ وهذا بخلاف ما لو قال الوصي مفصولا وهو مائة ثم قامت البينة أن الدين على الغريم مائتان فان الوصي يكون ضامنا للمائتين قالوا اذا أقر الوصي أنه استوفى ما لفلان الميت عند فلان من ودية أو مضاربة أو شركة أو بضاعة أو عارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وأقر المطالب أنه كان لبيت عنده ألف درهم فهذا على وجهين اما ان أقر الوصي بالاستيفاء أو لا ثم أقر المطالب أنه كان ألفا

الشفيع والمشتري  
سكة أو درب غير نافذة  
أقصاه مسجد وظهره أو طرف  
منه الى الطريق الا عظم  
وباب المسجد في الدرب أو  
السكة فهو درب نافذ حكما  
لان المسجد ليس بمملوك لأحد  
فلو بيع دار فيه لاشفعة الالجار  
لان المسجد لا كان غير مملوك  
كان بمنزلة القضاء هذا اذا  
كان المسجد خطه فان محذوما  
أحدته الدربى أو المحلى  
فالشفعة تبطل فان كان ظهر  
المسجد وجوابه الى دور  
الناس لا يريد المسجد الذى هو  
خطه فلا هل الدرب الشفعة  
لانه يكون بمنزلة القضاء قال  
عصام فعلى هذا حكم  
السكك التى أقصاها الوادى  
ببخارا اذا بيع دار فيها  
لاشفعة الالجار الملازق  
لانها نافذة والشركة عامة  
لانهم يخرجون الى الوادى  
وذ كر شمس الأئمة دارى  
أقصى الدرب والمحلة  
وهذه الدار نافذة الى طريق  
العامة فان كان الطريق  
للعامة وليس لاهل الدرب  
المنع فلاشفعة لهم وان  
الطريق لصاحب الدار أو  
أهل الدرب وأحدوه ولهم  
المنع للعلنة فلهما الشفعة  
قال الصدر رحمه الله تعالى  
فعلى هذا سلكا وسائر  
السكك ان الخطه نافذة  
فلاشفعة لهم وان أحدوا

النفاذ فلهما الشفعة \* سكة غير نافذة وفيها سكة أخرى فباع في السكة السفلى واحدهم ثم دارا فالشفعة السفلى ولو بيعت في العليا للملك وكذا من رخص انتزع منه نهر آخر فبيع أرض على المنتزع فالشفعة لاهل المنتزع كاذف انتزع من نهر وعن محمد رحمه الله تعالى أرض

بين أهل قرية أقسموا وأقر كل منهم قسمه ورفعوا طر يقا بينهم وجعلوه نافذة ثم شؤا ودروا على حافى السكة وجعلوا أبوابها اليها فباع بعضهم داره بخاء جاره الذى هو لز يقه (١٥٨) وبعض له الدار فى الناحية الاخرى الى هذه المحلة يتدعيان جميعا الشفعة فيتم مالان ههه وان نافذة فكانت نافذة

أو أقر المطلب أنه كل لبت عندما ف درهم ثم أقر الوصى باستيفاء ماعنده ونول الوصى وهو مائة اما أن يكون موصولا بأقراره أو مفعولا فان أقر الوصى بالاستيفاء أولا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطلب كان ألف درهم وقد قبضت ما قال الوصى لا يضمن أكثر مما أقر قبضه ويكون المطلب بريأ عن الجميع كفى الدين فان قامت البيينة أنه كان عند المطلب ألف درهم فإلى الوصى ضام لذلك كله هذا اذا قاله مفعولا فأما اذا قاله موصولا ثم أقر المطلب أن ماعنده كان ألف درهم فان القول قول الوصى أنه قبض منه مائة ولا يتبع المطلب بشئ بخلاف ما لو كان هذا فى الدين فانه يتبع الغريم بالباقي هذا اذا أقر الوصى أولا باستيفاء الدين فأما اذا أقر المطلب أولا وأن الامانة عنده ألف درهم لبت ثم أقر الوصى أنه استوفى جميع ماعليه عنده وهو مائة موصولا أو مفعولا فالجواب فيه كالجواب فيما اذا قامت البيينة أن المال عند المطلب كان ألف درهم إلا أنه لا يتبع المطلب بشئ قال واذا أقر وصى الميت أنه قبض كل دين لفلان الميت على الناس بخاء غريم ائفان الميت فقال الوصى قد دفعت اليك كذا وكذا أو قال الوصى ما قبضت منك شيئا ولا علمت أنه كان ائفان عليك شئ فالقول قول الوصى ولا تثبت البراءة للغريم بهذا الاقرار الذى وجده من الوصى وكذلك الجواب فى الوكيل بقبض الدين والوديعة والمضاربة واذا أقر الوصى أنه استوفى ماعلى فلان من دين الميت فقال الغريم كان له على ألف درهم وقال الوصى قد كان له عليك ألف درهم لكنك أعطيت الميت خمسمائة فى حياته ودفعت الخمسمائة الباقية الى بعد موته وقال الغريم بل دفعت السكك البسك والجواب فيه كالجواب فى المسئلة الاولى بضمن الوصى ألف درهم ولكن يستخلف الورثة على دعواه ولو أقر الوصى أنه قد استوفى ما لفلان الميت على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان فقامت البيينة أن لبت على رجل ألف درهم فقال الوصى ايسر هذه فيما قبضت فانما انلزم الوصى ويبرأ جميع غرما الميت بهذا الاقرار بخلاف ما لو أقر استوفيت جميع ما لبت من الدين على الناس ولم يقل من هذا الرجل حيث لا تقع البراءة للغريم بهذا الاقرار ولو أن وصيا أقر أنه قبض جميع ما فى منزل فلان من متاعه وميراثه ثم قال بعد ذلك وهو مائة وخمسة ائفاب واذا ارث أنه كان أكثر من ذلك وأقاموا البيينة أنه كان فى ميراث الميت يوم مات فى هذا البيت ألف درهم ومائة ثوب فانه لا يلزم الوصى الا قدر ما أقر قبضه وان قال وهو مائة مفعولا عن اقراره كذا فى المحيط \* اذا أقر على الميت بالدين لا يصح اقراره كذا فى الذخيرة \* والله أعلم

### باب العاشر فى الشهادة على الوصية

ولو شهد الوصيان أنه أوصى الى فلان معهم ما وادعى فلان جازت استحسانا لا قياسا كذا فى محيط السرخسى \* واذا كان لا يدعى فان شهادتهما لا تقبل قياسا واستحسانا ان كانت الورثة يدعون ذلك والمشهود له يجهد وان كانت الورثة لا يدعون كون الثالث وصيا معهم لا تقبل شهادة الوصيين قياسا واستحسانا قال فى الاصل واذا كذبهما المشهود عليه أدخلت معهم رجلا آخر سوى المشهود عليه من مشايخنا من قال ما ذكر أنه يدخل معهم ثالثا نقول أبى حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى ومنهم من يقول لا بل المذكور فى الكتاب قول الكل وهو الظاهر فانه لم يحل فيه خلافا واذا شهدا بنان أن أباهما أوصى الى فلان وفلان يدعى فالقياس أن لا تقبل شهادتهما وفى الاستحسان تقبل وأما اذا كان فلان يجهد ذلك وباقي الورثة لا يدعون فانه لا تقبل شهادتهما قياسا واستحسانا وان كانت بقية الورثة يدعون وهو يجهد لا تقبل قياسا واستحسانا واذا شهد رجلان للمعا على الميت دين أن الميت أوصى الى فلان وقبل ذلك وفلان يدعى القياس أن لا تقبل هذه الشهادة وفى الاستحسان تقبل هذا اذا كان الوصى يدعى ذلك وان كان لا يدعى ان كان ورثة الميت وغير

لانهم ان شأوا استدوها ولا شفعة فى الكردار رأى البناء ويسمى بخوارزمى قى القرار لانه نقل وذلك كالاراضى التى على نهج الموالى والاراضى التى حازها السلطان لبيت المال ويدفعها من اربعة الى الناس بالنصف فصار لهم فيها كردار كالبنا والاشجار والكبس اذا كبسها التراب حتى صار لهم كردار \* وبيع هذه الاراضى باطل وان بيع الكردار وكان معلوما يجوز لكن لا شفعة فيه وكذا الاراضى الميان دهبه اذا كانت الاكزة يزعمونها فيبيعها لا يجوز وبيع كردارها يجوز ولا شفعة فيها \* الشريك احق بها من الجار اذا لم يكن شريكا فى الحائط وما تحت الحائط الذى بينهما أما اذا كان كذلك فهو شريكا لا جارية قطو الشركة فيما تحت الحائط مؤثرا لا شركة فى الحائط لانه نقل لماهر أن البناء من المنقولات لكن الشركة فيما تحت الحائط انما يحصل اذا كان أرض الحائط بينهما على الشركة فينباحاطا فى تلك الارض المشتركة ثم اقتسما الباقي أما اذا اقتسما الارض وخطا فى وسطها ثم أعطى كل منهما شيئا حتى يباحاطا

فكل منهم جاره لصاحبه فى الارض والشركة بينهما فى البناء وانما الاوجب الشفعة لما مر \* وصاحب السفلى احق بالشاهدين بشفعة العا من الجار الملازقة له اذا لم يكن منهم شركة فى الطريق وان كانت ثلاثة أيات بعضهم فوق بعض وباب كل بيت منها الى السكة

فبيع الاوسط فلا على ولا اسفل الشفعة وان بيع الاعلى فالاوسط أولى وان الاسفل فالاوسط أولى \* وعن محمد رحمه الله تعالى في متلازمة هذه الارض للشفيع أن يأخذ الارض التي تلازق أرضه دون الاخرى وعليه الفتوى (١٥٩) \* وعن محمد رحمه الله تعالى في عشرة أفرحة متلازمة لرجل على واحدة منها: أرض انسان يبيع العشرة الا فرحة فللشفيع أخذ القراح الذي يليه لا كلها لان كل قراح على حدة \* لرجل قرية خالصة باعها بدو رهانكر ومها وأراضيها وناحية منها بيل أرض انسان فلا للشفيع أخذ الناحية التي تليها \* وعن الثاني له بستان عليه حائط وباب فباع بستانه وأرضين له خلف البستان ولرجل أرض الى جانب البستان فله الشفعة في البستان والارض المتصلة به وكذا اذا كان بستانين وعليهما حائط متصل به ولرجل أرض الى جانب بستان منها فباع بستانين فله الشفعة في كلاهما ولا يشبه البستانين في القرى الدور في الامصار فانه لو كان لرجلين دور ورجلها دارا واحدة أو جعلها أرضا وباعها فللشفيع الشفعة في كلاهما \* وعن محمد رحمه الله تعالى حواشيت ثلاثة بلي بعضهم ابعثوا باب كل واحد الى الطريق الاعظم ولرجل الى جنب حاوت منها حاوت فبيعت الحواشيت الثلاثة فله أن يأخذ كلها وهي كالبيوت في دار واحدة فان باع الحاوت الاوسط منها وهو لا بلي حاوت الجار له

الشاهدين من غرماء الميت يدعون ذلك فانه لا تقبل شهادتهم اقياسا واستحسانا وكذلك اذا شهد رجلان عليهم دين الميت أن الميت أوصى الى فلان وفلان يدعي فالمسئلة على القياس والاستحسان فأما اذا كان الوصى لا يدعي ذلك ان كانت الورثة يدعون لا تقبل قياسا واستحسانا وان كانت الورثة يجحدون ولا يدعون ذلك لا تقبل قياسا ولا استحسانا واذا شهد ابن الوصى أن فلانا أوصى الى فلانا والوصى يدعي الورثة لا يدعون فانه لا تقبل هذه الشهادة قياسا واستحسانا وليس للقاضي أن ينصب هذا وصيا في تركه الميت بطلب مامن غير شهادة وان كان الوصى يرغب في الوصاية لم يكن له النصب بشهادتهم فأما اذا كان الوصى يجحد والورثة يدعون فانه تقبل هذه الشهادة وان كانت الورثة لا يدعون لا تقبل هذه الشهادة وشهادة الاخ في هذه مقبولة وشهادة الشريكين المتفاوضين أو غير المتفاوضين في هذا جائزة واذا شهد أبناء أحد الوصيين أن فلانا أوصى الى فلانا وفلان ما كان الاب يدعي فانه لا تقبل هذه الشهادة لافي حق الاب ولا في حق الاجنبي وان كان الاب لا يدعي ويدعي الورثة فان الشهادة تقبل وان كان الاب لا يدعي ولا شريك الاب ولا الورثة لا تقبل هذه الشهادة لعدم الدعوى قال واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى الى هذا وأنه رجع عن ذلك وأوصى الى هذا الاخر أجزت شهادتهما واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى الى هذا الرجل ثم شهد ابن الوصى أن الموصى عزل أباهما عن الوصية وأوصى الى فلان أجزت شهادتهما قال ولو شهدا أنه أوصى الى أبيهما ثم عزله عن الوصية وأوصى الى هذا أجزت شهادتهما قال ولو شهدا على ذلك ابن الميت أو غريم الميت له ما عليه دين أو له عليهما وفلان يدعي فالمسئلة على القياس والاستحسان واذا شهد شاهدان أن فلانا جعل هذا وكذا في جميع تركته بعد موته جعلته وصيا فهذا وما لو قال أوصيت اليه سواء فيصير وصيا واذا شهد أحد الشاهدين أنه أوصى الى فلان يوم الخميس وشهد الاخر أنه أوصى يوم الجمعة (١) تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط \* واذا شهد الوصيان لو ارث صغير بشئ من مال الميت أو غيره فشهادتهما باطلة وان شهد الوارث كبير في مال الميت لم تجز وان كان في غير مال الميت جازت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان شهد الوارث كبير تجوز في الوجهين كذا في الهداية \* ولو كان الموصى له معاومة الا أن الموصى به مجهول فشهدوا على اقراره بالوصية له تقبل هذه الشهادة ويرجع في البان الى ورثة الموصى كذا في المحيط \* واذا شهد الرجلان لرجلين على ميت بدين ألف درهم وشهد الاخران للاولين بمثل ذلك جازت شهادتهما وان كانت شهادة كل فريق للآخرين بوصية ألف درهم لم تجز ولو شهد أنه أوصى لهذين الرجلين بجارية وشهد المشهود لهما أن الميت أوصى للشاهدين بعينه جازت الشهادة بالاتفاق ولو شهد أنه أوصى لهذين الرجلين بثلاث ماله وشهد المشهود لهما أنه أوصى بثلاث ماله فالثلاثة باطلة وكذلك اذا شهد الاولان أن الميت أوصى لهذين الرجلين بعينه وشهد المشهود لهما أنه أوصى للاولين بثلاث ماله فهي باطلة لان الشهادة في هذه مثبته للشركة كذا في خزائن المفتين \* واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لهذين بدراهم وشهداخران أنه أوصى لهذين بدراهم لم تجز شهادتهما ولو شهد شاهدان أنه أوصى لهذين بدرهمين وآخران بدرهم أو اثنين بعينه والآخران بدرهم جازت الشهادة كذا في محيط السرخسي \* واذا شهد الرجل جل قوما على وصية ولم يقرأها عليهم ولم يكتبها بين أيديهم وفيها اعتاق واقاربين ووصايا فان الاشهاد لا يصح كذا في المحيط \* والله أعلم

(١) قوله تقبل هذه الشهادة لان المشهود به قول واختلاف الشهود في الاقوال من حيث الزمان والمكان لا يمنع قبول الشهادة كذا في المحيط نقله الجراوى اه

أخذ بالشفعة للشركة في الطريق \* بستان في دار بلي أحدهما الاخر ولا طريق لهما في الدار وبلي أحدهما دار رجل باع صاحب البيتين فلصاحب الدار أخذها بمهاوتر كهما ولو كانا متفرقين أحدهما في ناحية الدار والاخر في ناحية أخرى ولا بلي أحدهما الاخر فباعهما

أرض واحدة وكذا دارين  
وقوم ورتوها عن أبيهم  
فأقسموها بينهم وأخذ كل  
قطعة معلومة لكن الطريق  
أحد ورجل دار متلازمة  
بعض هذه القطع باع  
أحد منهم حصته وسلم  
أبا قون فلهذا الجار الشفعة  
أن لم يكن لزيعة به داران  
أرض في قرية باع الكل  
عه له وله جار يلى أحد  
الدارين فله أن يأخذ الكل  
أن كان لأيمك الأخذ لو  
ع الدارين منفردا إلا أن  
عليه وجعل يبيع الدارين  
بالأرض بمنزلة يبيع القرية  
بائع بشرط الخيار للمشتري  
وجب لأنها تفتقر لرد فوال  
لك البائع لاشترى ملك  
شترى حتى إذا أقر بالبائع  
نكر المشتري وجبت  
الرد لو يدا البيع بشرط  
مما الحكم بها حضرة  
شترى لأن الملك له والأخذ  
الطلب من البائع وإن  
لكن لا بد من حضور  
شترى قال طلبت كما علمت  
ال المشتري لأبى أخرى  
الطلب فالقول قول الشفع  
قال الشفع علمت يوم كذا  
شترى لطلبت وقال  
شترى لم تطلب فالقول  
قال المشتري  
شترى  
بلى البنا وقال الشفع  
شترى لطلبت

الاصل في المحاضر والسجلات أن يبالغ في الذكرو البیان بالتصریح ولا یکتفی بالاجمال کذا فی الخلاصة \* ذکر الشیخ الامام الزاهد الحلیج بحم الدین شمس الاسلام والمسلمین عمر الدینی رحمه الله تعالی أن الاشارة فی الدعوى والمحاضر ولفظ الشهادة مما یحتاج الیهوا کذا فی السجلات لابد من الاشارة حتی قالوا اذا کتب فی محضر الدعوى حضر فلان مجلس المحکم وأحضر فلان مع نفسه فادعی هذا الذی حضر علیه لا یفتی بصحة المحضر و ینبغی أن یتکب فادعی هذا الذی حضر علی هذا الذی أحضره معه وكذلك عند ذکر المدعی والمدعی علیه فی اثبات المحضر لابد من ذکر هذا فی کتب المدعی وهذا المدعی علیه هذا لان بعض المشایخ كانوا لا یفتون بالصحة بدونه وكذلك قالوا فی السجلات اذا کتب وقضیت لمحمد هذا علی أحمد هذا لابد أن یتکب وقضیت لمحمد هذا المدعی علی أحمد هذا المدعی علیه کذا فی الحیط \* وكذلك قالوا اذا کتب فی المحضر عند ذکر شهادة الشهود وأشاروا الی المتداعیین لا یفتی بالصحة وقالوا ایضا اذا کتب فی صک الاجارة جرف فلان بن فلان أرضه بعد ما جرت المبیعة الصالحة ینهما فی الاشجار والزراعیین التی فی هذه الارض لا یفتی بصحة الصک بعد ما جرت المبیعة صحیحة بین المتعاقدين هذین فی الاشجار والزراعیین التی فی هذا الارض و ینبغی أن یتکب أجر الارض من المستاجر هذا بعد ما باع هذا الاجر الاشجار والزراعیین من المستاجر هذا وقالوا ایضا اذا کتب فی المحضر أحضر المدعی شهوده وسألنی الاستماع الیهم فشهدوا علی موافقة الدعوى لا یفتی بصحة المحضر و ینبغی أن یدکر ألفاظ الشهادة لان القاضی عسی یظن أن بین الدعوى والشهادة موافقة ولا یتکون بینهما موافقة فی الحقیقة وكذلك قالوا ایضا اذا کتب فی السجل وشهد الشهود علی موافقة الدعوى لا یفتی بصحة السجل وكذلك قالوا فی کتاب القاضی الی القاضی لو کتب قد شهدوا علی موافقة الدعوى لا یفتی بصحة الکتاب ومن المشایخ من فرق بین کتاب القاضی والسجل و بین محضر الدعوى فافتی بصحة الکتاب والسجل وبفساد محضر الدعوى وكذلك قالوا فی السجل اذا کتب علی وجهه الا یجازت عنده من الیه الذی ثبت به الحوادث الحکیمة والنوازل الشرعیة لا یفتی بصحة السجل ما لم یتبین الامر علی وجهه کذا فی الذخیره \* قالوا ویکتب فی محضر الدعوى شهد الشهود بكذا عقب دعوى المدعی هذا وكذا یتکب عقب الجواب بالانکار من المدعی علیه کذا یظن ظان انهم شهدوا قبل الدعوى أو شهدوا علی الخصم المقر لان الشهادة علی الخصم المقر لا تسمع الا فی مواضع معدودة قال فی الذخیره وعندی أن کل ذلک ایس بشرط وذکر فی الشرط ولا بد أن یدکر وشهد کل واحد عد الدعوى والجواب بالانکار وبعد الاستشهاد من المدعی کما یمخرج عن حد الخلاف لان عند الطحاوی اذا شهدوا بعد الدعوى والانکار بدون طلب المدعی الشهادة لا تسمع قال فی الذخیره وعندی کل ذلک ایس بشرط کذا فی الفصول العمدیة \* وكان الشیخ الامام الزاهد دخر الاسلام علی البرذوی یقول ینبغی للمدعی أن یقول فی دعواه (۱) (این مدعی بحق من است) ولا یتکفی بقوله (این من است وحق من) معنی لا یمکن أن یلحق به (وحق من فی) وكذلك فی جواب المدعی علیه لا یتکفی بقوله (این مدعی ملک من است وحق من) و ینبغی أن یقول (ملک من است وحق من است) حتی لا یلحق بآخره کلمة النفی

هـ داود بين ثلاثة اشترى من أحدهم حصته وسلم الشريكان فلجأ الشفعة في البيت الأول لافي اليتيمين الآخرين وكذلك لان المشتري صار شريكاً فيها زمان ثم اريت الثاني والثالث فقدم على الجار واشترى دار الشفعة عام ثلاثة قال له أحدهم صالحتك على أن يكون



كبراً فالجار الملازق كما في  
المحلة النافذة والفصل  
بين النهر الصغير والكبير  
ما يجري فيه السفن وقبل  
إذا كانوا أكثر من مائة  
فكبير وقبل موكل إلى  
رأى الجاكم وذ كراجموي  
في ترتيبها أولها الشريك في  
البيت ثم في الدار ثم الشريك  
في الأساس ثم الشريك في  
الشرب ثم في الطريق ثم  
الجار الملازق وهو الذي  
لكل منهم ما يحاط على حدة  
وليس بين حائطين محرصين  
المكان ولأن مال الحائطين  
حتى لو كان بينهم ما طريق  
نافذ فلا شفعة للجار ولا  
شفعة للجار المقابل إذا كانت  
المحلة نافذة ويجب الشفعة  
إذا كانت غير نافذة والشفيع  
في الطريق أحق من الجار  
قال مشايخنا رحمه الله لم  
يرده طريقاً ما لأنه غير  
مملوك لأحد وإنما أرواية  
ما يكون في سكة غير نافذة  
وإن لم يكن نافذة حتى  
كان الطريق مشتركين  
أهلها فإن كان في أسفل  
السكة ما يعلق به حق العامة  
كالمسجد ونحوه فليس لأحد  
من أهل السكة شفعة  
بالسكة في الطريق وإن  
كان المسجد في وسط السكة  
فإن بيته في وسطها أو مدخلها  
فليس له الشفعة وإن بيعت  
دار في الأسفل فليس كـ  
الأسفل في الطريق حق

(١) هذا المدعى (٢) أن هذا الغلام لفلان (٣) ملك فلان (٤) هذا المدعى ملك هذا المدعى  
 (٥) في يد هذا المدعى عليه بغير حق (٦) واجب على هذا المدعى عليه أن يعصر يده عنه (٧) أشهد أن هذا  
 المدعى عليه في حال جواز إقراره بكل الوجوه أقر بالطوع والرغبة وقال على هذا المدعى عشر دينار ذهباً  
 أقر بخارية نافقة (٨) كما هو مذ (٩) كور في هذا الحضر بسبب صحيح وإقرار صحيح وهذا المدعى صدقه

( ٢١ - فتاوى سادس ) الشفعة والجوار مع الشريك شفيح حتى اذا سلم الشريك يأخذ الجار في ظاهر الرواية وعن الثاني أنه لا يأخذ والجار اذا سلم مع الشريك صح حتى اذا سلمها الشريك لا يأخذها الجار وبعد تسليم الشريك انما يأخذها الجار اذا كان أو وجد الطالبين بأن يقول

ان قد طلبت ان لم ياخذها الشريك اخذها ولم يذ كرفي الكتب ان من لا يرى الشفعة بالجوار اذا جاء الى حاكمه وطلب ما قبل لا يقضى لاه  
 يزعم بطلان دعواه وقبل يقضى (١٦٢) لان الحاكم يرى وجوبها وقيل يقال هل تعتقد وجوبها ان قال نعم حكم له بها وان قال لا يصح

الى كلامه قال الجواب في هذا  
 احسن الاقوال ويجحف  
 في دعوى الشفعة على من  
 يراه به بالله ما لهذا قبلك  
 شفعة على هذه الدار على  
 قول من يراه بالجوار ولا  
 يحاف بالله ما لهذا قبلك  
 شفعة في هذه الدار لانه لو  
 حلف على هذا الوجه يحاف  
 بناء على مذهبه فتوى حقه  
 وسئل شيخ الاسلام عطاء بن  
 حزمة رحمه الله شفعي صار  
 حنفيا ثم اراد العودة الى  
 مذهبه الاول فقال الثبات  
 على مذهب الامام رحمه  
 الله خير واولى وهذه الكلمة  
 اقرب الى اللفظة مما قاله  
 البعض من انه يعز راشدة  
 التزير لا تنقله الى المذهب  
 الادون ولو قضى حنفيا  
 لشفعي بالجوار هل يحل باطنا  
 فيه وجهان ذكرهما في الوسيط  
 (١) الثالث في الطلب  
 طلبها على فور السماع عند  
 الغائبة والكفرخي قيد  
 بمجلس العلم وهو رواية عن  
 محمد رحمه الله اخبر بالبيع  
 عبد اوصي ولم يطلب بطل  
 عنده وعندهما لا ظن  
 ان المشتري فلان فسلمها  
 علم انه غيره لشفعة كبر  
 استؤمريت ولم يسم الزوج  
 ثم علمت بالزوج لها الرد  
 سلامه على مشتريها لا يطلها  
 لانه عليه الصلاة والسلام  
 قال السلام قبل الكلام  
 وروى ايضا انه عليه الصلاة

شد) ويشير الى المحضر فامر لازم وحق واجب (١) بسبي درست واقرار درست واين مدعي) ويشير  
 اليه (راست كوي داشت ويراد بين اقرار وباروي) ثم يقرأ صاحب المجلس على الشهود وذلك بين يدي  
 القاضي ثم القاضي يقول لانه ودو هل سمعتم انظرة هذه الشهادة التي قرئت عليكم وهل تشهدون كذلك  
 من اولها الى آخرها فان قالوا سمعنا ونشهد كذلك يقول القاضي لكل واحد منهما ٢ (بكوي كه هم معني  
 كواهي ميدهم كه خواجه امام صاحب برخواند از اول تا آخر مرابن مدعي را برين مدعي عليه) وأشار  
 القاضي باصر كل واحد منهم حتى يأتي بلفظة الشهادة من اولها الى آخرها كما قرئت عليهم فاذا انوب ذلك  
 يكتب في المحضر بعد كتابة أسامي الشهود و أنسابهم ومساكنهم ومصلاهم فشهد هؤلاء الشهود بعد  
 ما استشهدوا عقب دعوى المدعي والجواب بالانكار من المدعي عليه شهادة مستقيمة متفقة الالفاظ  
 والمعاني من نسخة قرئت عليهم جميعا وأشار كل واحد منهم الى موضع الاشارات \*  
 (٢) سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية يقول القاضي في الانبذ كرقبه واسمه ونسبه المتولي لمل  
 القضاء والاحكام بخاري وواجبنا فاذ القضاء بين أهلها ادم الله تعالى توفيقه من قبل الخاقان عادل  
 العالم فلان ثبت الله تعالى ملكه وأعز نصره حضري في مجلس قضائي في كورة بخاري يوم كذا من شهر كذا  
 من سنة كذا رجلا ذكر أنه يسمى فلانا وأحضر معه رجلا ذكر أنه يسمى فلانا وان كان القاضي يعرف  
 المدعي والمدعي عليه يكتب حضري فلان وأحضر معه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره  
 معه أن لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه عشرين دينارا نيسابورية حمراء جيدة مناصفة بوزن  
 مثاقيل مكة دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جوارا قراره طائعا  
 بجميع هذا المال المذكور مبلغه وخمسة وعشرون في محضر الدعوى دينارا لازما لهذا المدعي الذي حضر  
 عليه وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا صحيحا ومدة هذا الذي حضر هذا الاقرار وطالبه بادا جميع ذلك  
 اليه وسأل مسئلة عن ذلك فسئل فأجاب وقال بالفارسية (٣) مراباين مدعي هيچ چيز ادا دني نيست  
 أحضر هذا المدعي نفراد كرائهم شهوده وسأل الاستماع اليهم فأجبت اليه واستشهد بالشهود وهم فلان بن  
 فلان حليته كذا ومساكنه كذا ومصلاهم مسجد هذه السكة وفلان بن فلان حليته كذا ومساكنه كذا ومصلاهم  
 مسجد كذا وفلان بن فلان حليته كذا ومساكنه كذا ومصلاهم مسجد كذا فشهد هؤلاء الشهود وعندى بعد  
 ما استشهدوا عقب دعوى المدعي هذا الجواب بالانكار من المدعي عليه هذه الشهادة مستقيمة متفقة  
 الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليهم بالفارسية وهذا مضمون تلك النسخة التي قرئت عليهم (٤) كواهي  
 ميدهم) يكتب لفظ الشهادة بالفارسية على نحو ما ذكرنا في المحضر فاذا فرغ من كتابة لفظ الشهادة يكتب  
 قالوا بهذه الشهادة على وجهها واساقوها على سننها وأشار كل واحد منهم في موضع الاشارة فسمعت شهادتهم  
 هذه وانتهى في المحضر المحل في خريطة الحكم فبعد ذلك ان كان الشهود عدولا معروفين بالعدالة عنده  
 يكتب وقبلت شهادتهم لكونهم معروفين عندي بالعدالة وجواز الشهادة وان لم يكونوا معروفين عنده  
 بالعدالة وعدلوا بتركية المعدلين يكتب ورجعت في التعرف عن احوالهم الى من اليه رسم التعميد  
 والتزكية بالناحية فبعد ذلك يتطران عدلوا جميعا يكتب فنسبوا جميعا الى العدالة وجواز الشهادة فتبيلات  
 شهادتهم لا يجاب العلم قبولها وان عدل بعضهم دون البعض يكتب نسب اثنان منهم الى العدالة وهم الاول  
 والثاني وعلى هذا القياس فافهم فقبلت شهادتهم لا يجاب العلم قبولها وهذا اذا طعن المشهود عليه في

- (١) في اقراره مواجهة (٢) قل انهم كذا كذا الشخ من اوله الى آخره لهذا المدعي على هذا المدعي عليه  
 (٣) ليس على شيء لهذا المدعي (٤) أشهد

والسلام قال من كالم قبل السلام فلا يجيبوه ولو صلى بعد الظهر ركعتيه أو بعد الجمعة أربعاً لا تبطل فلوزاد على ركعتيه الشهود  
 أو أربعاً تبطل لانه تطوع وكان معرضاً ولو في التطوع فجعلها أربعاً أو ثلثاً اختار البطلان بخلاف الاربع قبل الظهر وقد علم في المطولات

دليله \* سمع البيع فقال الحمد لله قد ملئت شفعتهما أو قال سبحانه الله أو الله أكبر أو عطس حمد الله قبل أن يدعيها لا بطل في المختار وكذلك قال من اشتراها أنكم اشتراها ثم طلبها \* ولو طلب من المشتري الشفيع فقال المشتري دفعته اليك (١٦٣) ان علم الشفيع بالثمن صار له وان لم يعلم لا وهو على شفعته ولم يصح التخليك \* قال ان اشفيعها اخذها منك ثم اطمأنت عليها بطلت لاشتغالها بالعبث فصار كانه قال كيف أنت أو كيف أصبحت اذا قال من شفاعت خواهم تبطل \* واختلفوا في لفظ الطلب فقيل يقول طلبتها أو انا طلبتها أو اطلبها وقيل يقول اطلبها واخذها وقيل طلبتها واخذها وقيل بأي لفظ الطلب ماضيا أو مستقبلا يصح وهو اختيار الفقيه أبي جعفر والفضلي \* علم بالليل ولم يقدر على الخروج فخرج وأشهد صاحباً \* وتجب به عقد البيع حتى بطل الطلب قبله ولو لم يابعد البيع وهو لا يعلم بالبيع صح التسليم وبطلت ويستحق بالطلب وهو نوعان موانبة وقد ذكر واشهاد وهو أن يشهد قائلاً اطلبها أو عبارة يفهم منها طلب الدارويذ كالمحدود وبقول سلمها إلى وأشهد على البائع لو المبيع في يده وان سلم إلى المشتري فأشهد على البائع لا يصح وان طلب من المشتري يصح وان كان الدارويذ يد البائع وفي رواية ان طلبها من البائع صح استصفاً \* ولو وكل المشتري بطلبها لا يصح ولو وكل عن الغير شراء دار وهو شفيع ثبت له

الشهود فان كان المشهود عليه لم يطمئن في الشهود يكتب عقب قوله فسمعت شهادتهم وأثبتتافي المحضر الجلسد في خريطة الحكم قبل ولم يطمئن المدعي عليه هذا في هؤلاء الشهود ولم يطمئن مني التعرف عن أحوالهم من المزين بالناحية فلم أشغل بالتعرف عن حالهم من المزين بالناحية واكتفيت بظاهر عدالتهم عدالة الاسلام عملاً بقول من يجوز الحكم بظاهر العدالة من أئمة الدين وعلماء المسلمين رحمهم الله تعالى فقبلت شهادتهم قبولاً منها لا يجاب الشرع بقولها من الوحيد الذي بين فيه وثبت عندى بشهادة هؤلاء الشهود وما شهدوا به على ما شهدوا به فأعلنت المشهود عليه هذا وأخبرته بنسبته ذلك عندى ومكنته من اراد الدفع ليورد دفعه الهذه الدعوى ان كان له دفع فزأت بالدفع ولا باقى بالخصاص وظهر عندى بعززه عن ذلك ثم سألني هذا المدعي المشهود له الحكم له على هذا المشهود عليه بما ثبت عندى له في ذلك في وجه خصمه هذا المشهود عليه وكتابة سجل له فيه والاشهاد عليه ليكون حجة له في ذلك فأجبتة الى ذلك واستخرت الله تعالى في ذلك واستصمته عن الزيف والزلل والوقوع في الخطا والخل واستوفت لاصابة الحق وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بنسبته اقرار هذا المدعي عليه بالمال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل ديناً لازماً عليه وحققاً واجاباً بسبب صحيح لهذا المدعي وتصديق هذا المدعي عليه اياه بهذا الاقرار خطاباً على الوجه المبين في هذا السجل فبعد ذلك ان كان الشهود معروفين بالعدالة يكتب عقب قوله على الوجه المبين في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة وان ظهرت عدالتهم بتزكية الشهود يكتب بشهادة هؤلاء الشهود المعتبرين وان ظهرت عدالة البعض دون البعض يكتب بشهادة هذين الشاهدين المعتبرين من هذه الشهود المسمين فيه بمحض من المدعي والمدعي عليه هذين في وجههما امشيراً الى كل واحد منهما في مجلس قضائي بكونه بخاري بين الناس على سبيل التشهير والاعلان حكماً أبرمته وقضاء نفذته مستحجاً بمائتة الصحة والنفاذ وألزمته المحكوم عليه هذا اياه هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده فيه الى هذا المحكوم له وتركت المحكوم عليه هذا وكل ذي حق وحجة ودفع على حجة ودفعه وحقه متى أتى به يوماً من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له في ذلك وأشهدت عليه حضور مجلسي من أهل العلم والعدالة والامانة والسياسة والكل في يوم كذا من سنة كذا فهذه الصورة التي كتبناها في هذا السجل أصل في جميع السجلات لا يتغير شيء مما فيه الا الدعوى فان الدعوى كثيرة لا يشبه بعضها بعضاً وليس كتابة السجل الا إعادة الدعوى المكتوبة في المحضر بعينها وإعادة لفظة الشهادة عقبها ثم بعد الفراغ من كتابة لفظة الشهادة جميع الشرائط في سائر السجلات على نحو ما بينا في هذا السجل والله تعالى أعلم ثم ينبغي للقاضي أن يوقع على صدر السجل بتوقيعه المعروف ويكتب في آخر السجل عقب التاريخ من جانب يسار السجل بقوله فلان بن فلان كتب هذا السجل عني بأمرى وجرى الحكم على ما بين فيه عندى ومنى والحكم المذكور فيه حكماً وقضائى نفذته بحجة لاحت عندى وكنت التوقيع على الصدر وهذه الاسطر الاربعة أو الخمسة على حسب ما يتفق من الخط خطيدي وقد يكتب هذا السجل على سبيل المغاية هذا ما شهد عليه المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا به أنه حضر مجلس القضاء بكونه كذا قبل القاضي فلان بن فلان وهو يومئذ متول عم القضاء الاحكام بهذه الكور من قبل فلان رجل ذكر أنه يسمى فلانا وأحضره مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى فلانا ويذكر المدعى على حسب ما ذكرنا في النسخة الاولى ويذكر انظمة الشهادة أيضاً على ما ذكرنا في النسخة الاولى فاذا فرغ من ذلك يكتب فسمع القاضي شهادتهم وأثبتتافي المحضر الجلسد في خريطة الحكم ورجع في التعرف عن أحوالهم الى من اليه رسم التعديل والتزكية بالناحية الى آخر ما ذكرنا على التفصيل الذي ذكرنا ثم يكتب وثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به وعرض الدعوى وانظمة الشهادة على الاعادة الذين عليهم المداد في الفتوى

الشفعة \* علم بالشراعى طريق مكتوب طلب الموائمة وعجز عن طلب الشهادتي كل آخر حتى يطلب ولو لم يفعل ومضى بطلت \* أثبت شفعته بطلبين وأبى المشتري التسليم فان ترك المرافعة الى الحاكم بعذر مرض أو حبس ولا يمكنه التوكيل لا بطل وان بلاءه ذكر قال في الكتاب هو

علي شفيعته وان طال الزمان فيه۔ لوقوله وعن محمد بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام قال لا تأخذوا بالاجل ولا يملك الاخذ بئمن مؤجل فان اخذتم الاخذ بئمن حال كان الثمن للبايع الى مؤجل أخذ بحال أو ينتظر (١٦٤)

بالتأحية وأقروا بجهتها وجواز القضاء بها وأعلم المشهود عليه بنبوت ما شهدوا به على ماشه دوناً به أي ورد دفعاً  
أن كان له فلم يأت بالدفع ولا أتى بالخلص ونظر عنده عجزه عن ذلك فالتبس المشهود له بالحكم من القاضي  
له بما ثبت له عنده من ذلك وكأية ذكره في ذلك والاشهاد عليه ليكون حجة له فاستخار القاضي هـ ذا الله  
تعالى وسأله العصمة عن الزيف والزلل والوقوع في الخطأ والخلل وحكم القاضي هذا المشهود له هذا بعد  
المسئلة على المشهود عليه هذا بثبوت اقراره هذا بالمال المذكور فيه مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا  
السجل ديناً لازماً عليه وحققوا اجاباً بسبب صحيح لهذا المشهود له وتصديق المشهود له اياه في هذا الاقرار  
خطاباً على الوجه المبين له في هذا السجل بشهادة هؤلاء المشهودين بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما في  
مجلس قضائه بين الناس في كورة كذا حكماً أبرمه وقضاء نفذ وأمر المحكوم عليه هذا بتسليم هذا المال  
المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل الى هذا المحكوم له وترك المحكوم عليه وكل ذي  
حجة ودفع على دفعه وحجته متى أتى به يوم ما من الدهر وأمر بكتابة هذا السجل والاشهاد عليه وذلك في يوم  
كذا من سنة كذا وهذا السجل أصل أيضاً الا أن المستعمل فيما بين الناس الاول وقد يكتب هذا السجل  
بطريق الايجاز فيكتب يقول القاضي فلان بن فلان المتولى لعل القضاء والاحكام الى آخره ثبت عندي  
من الوجه الذي ثبت به الحوادث الشرعية والنوازل الحكيمة بعد دعوى صحيحة من خصم حاضر على  
خصم حاضر وأوجب الحكم الاصغاء الى ذلك بينة عادلة قامت عندي أو بثهادة فلان وفلان وقد ثبت  
عندي عدالتهم وجواز شهادتهم ان فلاناً اقر ان فلان عليه كذا كذا ديناً لازماً وحققوا اجاباً بسبب صحيح  
ثبوتاً وأوجب الحكم به فختم بمسئله المشهود له هذا على المشهود عليه هذا بجميع ما أقر به المشهود  
عليه هذا المشهود له هذا بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما حكماً أبرمته وقضاء نفذ به بعد استجماع شرائط صحة  
الحكم وجواز بنه عندي في مجلس قضائي بين الناس بكورة تجاوى وكلفت هذا المحكوم عليه قضاء هذا  
المال المذكور فيه وتركته وكل ذي حق وحجة ودفع على حقه وحجته ودفعه متى أتى به يوم ما من الدهر  
وأمرت بكتابة هذا السجل حجة في ذلك بمسئله هذا المحكوم له وأشهدت عليه حضور مجلسي وذلك في  
يوم كذا

محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان المتولي لعل القضاء والاحكام بخاري ادام الله تعالى توقيعه أو يكتب حضر مجلس قضائي في كورة بخاري يوم كذا راجل ذكر أنه فلان وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبله فان هذا الذي أحضره معه كان ادعى على هذا الذي حضر أولا أن له على هذا الذي حضر عشرين ديناراً ويزد كرتوعها ووصفتها واعددها وهكذا أقره هذا الذي حضر في حال جواز اقراره بهذه الدنانير المذكورة فيه ديناً على نفسه لهذا الذي أحضره معه لازماً وحققاً واجباً بسبب صحيح اقرار اصحها صدقه هذا الذي أحضره معه في ذلك خطاباً وطالبه برده هذه الدنانير المذكورة وأقام البينة بذلك بعد انكاره ودعواه هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة في هذا الذي ذكره على هذا الذي حضر أنه مبطل في هذه الدعوى لان هذا الذي أحضره معه قبض من هذا الذي حضر هذه الدنانير المذكورة فيه قبضاً صحيحاً بإقراره هذا الذي حضر ذلك كله وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره طاعاً اقرار اصحها صدقه هذا الذي حضر فيه خطاباً واجباً على هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسأل مسأله هذه اذا كان القاضي لم يقض للذي أحضره معه في الدعوى الاولى وان كان قد قضى له بذلك يكتب بعد قوله وطالبه برده هذه الدنانير المذكورة وأقام البينة عليه بذلك بعد انكاره ودعواه هذه وحري الحكم في لهذا الذي أحضره

أجله وإن اختار الأجل  
بطلت عنه حلول الأجل  
وعنه علمه بالبيع وعن  
الثاوي رحمه الله روايتان في  
رواية عنه العلم أن سكت  
إلى الأجل بطلت وفي رواية  
عنه الأجل وهذا إذا طلب  
المواثبة عنه علمه بالبيع  
وإن لم يطلب لاشفعة له  
\* الشفيع طلب طابين ثم  
طلب من الحاكم الحكم  
بالتسليم وقال تحكم لي  
بالشفعة ولا أقض حتى  
أسلم المال لا يحكم حتى  
يحضر المال لأنه تملك  
بعوض فمال يسلم العوض  
لا يحكم بالعوض ولو حكم  
لا ينفذ وفي شرح الطحاوي  
قال المشتري للشفيع هات  
الثلث وخذ الشفعة إن  
أمكنه أحضر الثلث ولم  
يحضر إلى ثلاثة أيام عن  
محمد رحمه الله أنه تبطل  
شفعته وبه أخذ الفقيه أبو  
الليث رحمه الله قال الصدر  
والأصح أنه لا تبطل لوجود  
الطابين ما لم يسلم بلسانه كانه  
أخذ بذهب الإمام وهو  
ظاهر المذهب إذا اختصم  
إلى القاضي يؤجل الشفيع  
قد وما يرى لأحضاره فإن  
أحضر فيه أقضى به له والا  
تبطل شفيعته وفي الإيضاح  
ضرب القاضي رجلا أن لم  
تأتي بالثلث إلى وقت كذا

فلا شفعة لك فلم يأت بطلت لانه اسقاط بخار التعليق \* ولو قال ان لم أعطك الثمن الى كذا فان ابرى منها  
صح وبطلت ان لم يفعل وكذا اذا فعله الحاكم \* له احق خيار البلوغ والشفعة فقال طلبتها واخبرت نفسي يطل المؤخر وينبت المقدم

لانه يمكنه ان يقول ملتبم ما واخترتها جميعا نفسي والشفعة قال القاضي ابو جعفر يقدم خيار البلوغ لان في خيار الشفعة ضرب سعة لما مر انه لو قال من اشترى وبكم لا تبطل وقيل يقول طلبت الحقين الذين ثبتا بالشفعة وردت (١٦٥) النكاح \* أمهل المشتري الشفيع

بعد الطلين شهر اثم رجع  
صحر رجوعه ترك الاقرب  
وطلبها عن الابدان الاقرب  
في المصر والابعد خارجة  
نخرج الى الابد بطلت وان  
كان في المصر لا لانه كمكان  
واحد اذا اختار على  
الابعد وترك الاقرب بعد  
ذهابه الى الاقرب فحينئذ  
تبطل \* تعليق ابطالها بالشرط  
جائز حتى لو قال سلمت ان  
كنت اشتريت لاجل نفسك  
فان كان اشتراؤه لغيره لا تبطل  
لانه اسقاط والاسقاط يحقل  
التعليق \* قال الشفيع للبائع  
أو المشتري وهو وكيل الغير  
سلمت لك ببيعك واشترائه فهو  
تسليمه ولو قال للمشتري  
وهو امرؤ سلمت لك خاصة  
لا الاخره وتسليمه للاخر  
ولو قال للمشتري ان كنت  
اشتريت بالنفسك أو البائع  
ان كنت بعتا من فلان  
لنفسك فقد سلمتها لك  
لا يكون تسليمه الا اذا كان  
اشترائه لنفسه أو البائع باع  
لنفسه \* اشترى لغيره أو لنفسه  
فخسر الشفيع وطلبها ثم  
قال للمشتري سلمت لك شفعتها  
أو سلمت شفعتها أو لم يقل للمشتري  
أو للاجنبي صح التسليم  
وان كان المشتري قبضها من  
البائع لا يصح قياسا وبصح  
استحسانا هذا اذا سلم  
الشفعة للبائع \* ولو طلبها من  
البائع ان كان في يده الدار له

معه على هذا الذي حضر ثم يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه الى آخر ما ذكرنا ثم يكتب  
عقيب قوله وطالبه بالجواب وسأل مستثناة فسأله القاضي عن ذلك فقال بالقارسية ٣ (من مبطل نيم اندرين  
دعوى) أحضر مدعى الدفع نفرا ذكر أنهم شهوده وسأل متى الاستماع الى شهادتهم فاجبت اليه وهم فلان  
وفلان يذكر أسماء الشهود وأنسابهم وحلأهم ومساكنهم ومصلأهم فشهد هؤلاء الشهود عندى بعد دعوى  
مدعى الدفع هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه الدفع هذا عقيب الاستشهاد الواحد منهم بعد الاخر  
شهادة صحيحة متفقة اللفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليه ومضمون تلك النسخة ٣ (كواهي مبدعهم كه  
مقر أمدين فلان) وأشار الى المدعى عليه الدفع هذا ٤ (بحال روائى اقرار خو يش بطوع ورغبت وجنين  
كفت كه قبض كرده أم ازين فلان) وأشار الى مدعى الدفع هذا ٥ (اين بيست دينار زر كه مذكور شده  
است درين محضر) وأشار الى المحضر هذا ٦ (قبض درست برسانيدن اين فلان) وأشار الى مدعى الدفع هذا  
٧ (اين زهارا اقرارى درست واين مدعى دفع) وأشار اليه ٨ (راست كوى داشت مر اين مدعى عليه را)  
وأشار اليه ٩ (اندرين اقرار كه آورده روبرو) وان شهدوا على معاينة القبض يكتب مكان الاقرار بالقبض  
معاينة القبض على نحو ما بينا في الاقرار ويكتب قبض المدعى عليه هذا هذه الدنا تير الموصوفة من مدعى  
الدفع هذا قبضا صحيحا بانها ذلك كله اليه وان كان مدعى الدفع ادعى الدفع بطريق الابرأ عن جميع  
الدعاوى والخصومات يكتب ادعى مدعى الدفع هذه الدعوى أن هذا الذي أحضره معه قبل دعواه هذه أبرا  
هذا الذي حضر عن جميع دعاويه وخصوماته قبله من دعوى المال وغيره ابرأ صحيحا وأقر أنه لا دعوى له  
ولا خصومة له قبله لا فى قليل المال ولا فى كثيره بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وأنه قبل منه هذا  
الابرأ وصدق في هذا الاقرار خطا با وان هذا الذي أحضره معه فى دعواه قبله بعد ما كان أقرا بالابرأ عن  
جميع دعاوى مبطل غير محقق فواجب عليه الكف عن ذلك وترك التعرض له وطالبه بذلك وسأل مستثناة  
فاجاب ١ (من مبطل نه ام درين دعوى جويش) فاحضر المدعى نفرا ذكر أنهم شهوده الى آخر ما ذكرنا  
فى دفع الدعوى بطريق القبض غير أن فى كل موضع ذكر القبض يذكر الابرأ هنا  
سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية يقول القاضي فلان حضر وأحضر ويعيد الدعوى المكتوبة  
فى المحضر من أولها الى آخرها فاذا فرغ من كتابة شهادة شهود مدعى الدفع يكتب فسمعت شهادتهم هذه  
وأثبتت فى المحضر المحل فى خريطة الحكم الى قوله وثبت عندى ما شهدوا به على ما شهدوا به فعرضت على  
المدعى عليه الدفع هذا وأعلمته بنبوت ذلك عندى ومكنته من ايراد الدفع ان كان له دفع فى ذلك فلم يأت بدفع  
ولا محاص ولا فى بحجة بسقطه ذلك وثبت عندى عجزه عن ايراد الدفع وسألنى مدعى الدفع هذا فى وجه  
المدعى عليه الدفع هذا الحكم له بما ثبت له عندى وكتابة السجل والشهادة عليه الى قوله فحكمت لمدعى الدفع  
هذا بمسئلته على المدعى عليه الدفع هذا ثم وجه المدعى عليه الدفع هذا بنبوت هذا الدفع الموصوف بشهادة  
هؤلاء الشهود المسمين فيه فى مجلس قضائى بخار احكاما برمته وقضاء نفذه مستحجعا شرائط صحته ونفاذه  
بمحضر من هذين المتخاصمين فى وجههما جلة مشير اليهما وكلفت المحكوم عليه هذا بترك التعرض للمحكوم  
له هذا ناداه هذا المال المذكور فى هذا السجل وتركت المحكوم عليه وكل نى حق وحقه ودفع على حقه وحقه  
٣ لست مبطلا فى هذه الدعوى ٣ أشهد أن فلانا هذا أقر ٤ فى حال جواز اقراره بالطوع والرغبة  
وقال فى قبض من فلان هذا ٥ عشرين دينارا ذهب المذكور فى هذا المحضر ٦ قبضا صحيحا  
بايصال فلان هذا ٧ هذه الدنا تير اقرار صحيحا ومدعى الدفع هذا ٨ صدق هذا المدعى عليه ٩ فى  
هذا الاقرار الذى أتى به بمواجهة ١٠ لست مبطلا فى دعوى هذه

ذلك وان كانت الدار فى يده اشترى ليس له ذلك قياسا وبصح استحسانا وفى النوادر ليس له ذلك ولا يحقل اختلاف الروايتين فالذى فى النوادر  
قياس والذى هنا استحسان \* ولو قبضها المشتري وسلمها الى الآخر وقال الشفيع سلمت لك على الظن انها للمشتري شفعتها فهو على القياس

والاستقصان \* ولو طلب منه الاجنبى تسليمه الا امر فقال سلمتها او وهبتها لا يصح في القياس كالمو قال مبتدئا ويصح في الاستقصان لان الجواب يتضمن اعادته مافى (١٦٦) السؤال كانه قال وهبتها او سلمتها لاجلها وشفاعتك وبعد جعله مسجدا اذا اخذها الشئع

يتقصه لانه لا يقطع حق الشفيع وكذا اذا جعله مقبرة وقال ابن زياد وابن ابي ليلى وهور وابنه عن الامام رحمهم الله انها تبطل باتخاذها مسجدا او مقبرة \* كتابة الشهادة على مسك السبع بعد طلبها لا ينطأها لانها لحفظ الشهادة لا لاجزائها \* يعتبر في الطلب الاول الموازنة وهو ان يطلب كما اخبر ويذكر حدود الدار ويصدق على انه طلب كما علم مع الحلف \* اشترى أرضا بالف و فيها نخيل فامرت قبل قبضها فحضر الشفيع فله أخذ الكل بها فان قال الشفيع أخذ الارض والنخيل بمحضها وأترك الثمر أو قال المشتري أعطيني مما بمحضها ولا أعطيتك الثمر لا يلتفت الى ذلك لما فيه من ضرر التفريق لصاحبه \* ولو أخذ المشتري الثمر قبل القضاء بما أخذ الارض والنخيل بمحضها من الثمن وترك الثمر لانه نقلى وكان أخذه أيضا تعا فبالجدا ذرالت التبعية وانما سقط حصص الثمر لانه صار مقصودا للمشتري بالاتلاف والاطراق لو نظر الى اليها الاتلاف بأخذ حصته من الثمن وان خلت الثمر بعد قبض المشتري أخذ النخيل والارض بكل الثمن وان قصده المشتري بالجذ لانه

ودفعه متى أتى به وما من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة للحكومة وأشهدت على حكى من حضر مجلس قضائي وذلك في يوم كذا من سنة كذا فان كان دفع دعوى الدين بدعوى الاكراه من السلطان يكتب ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه في دفع دعواه أنه كان مكرها من جهة السلطان على هذا الاقرار كراهيا صحيحا وان اقراره هذا المصحح وأنه مبطل في دعواه هذه الدناير المذ كوردة واجب عليه الكف عن هذه الدعوى وان كان دفع دعوى الدين بدعوى الصلح عن مال يكتب في دعوى الدفع أنه مبطل في هذه الدعوى بل أنه صالحه عنه على كذا وقبض منه بدل الصلح بماله ووجوه الدفع كثيرة فاجاز لك من دعاوى الدفع يكتب على هذا المثال وان كان دعوى الدين بسبب يكتب ذلك السبب في محضر الدعوى فان كان السبب عسريا يكتب كذا وكذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب أن هذا الذى أحضره معه غصب من دناير هذا الذى حضر عنه هذا المبلغ المذ كور الموصوف في هذا المحضر واسم ملكها وصار مثلها دينا له في ذمته وان كان السبب بيعا يكتب دينا لازما وحقا واجبا بشئ متاع باع منه وسلمه اليه وان كان السبب اجارة يكتب دينا لازما وحقا واجبا أجره بشئ أجره منه وسلمه اليه واتفق به في مدة الاجارة وان كان السبب كفالة أو حوالة ففي الكفالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب كفالة كذل له من فلان وأن هذا الذى حضر أجاز ضمانه عنه لنفسه في مجلس الضمان وهذا الذى أحضره معه كذا اقرب بوجوب هذا المال على نفسه لهذا الذى حضر بالسبب المذ كور وفي الحوالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب حوالة أحاله عليه فلان وأنه قبل منه هذه الحوالة شفاه في وجهه وجلسه وأقر هذا الذى أحضره معه كذا بوجوب هذا المال ديناعلى نفسه لهذا الذى حضر بالسبب المذ كور وان كان دعوى الدين بصلح يكتب ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه جميع ما تضمنه صلح اقراره وأورده وهذا نسخته بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صلح الاقرار من أوله الى آخره ثم يكتب ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه جميع ما تضمنه هذا الصلح من المال المذ كور فيه واقراره بجميع ذلك ديناعلى نفسه لهذا الذى حضر دينا لازما وحقا واجبا ونصديق هذا الذى أحضره اليه في اقراره بذلك خطابا بتاريخه فواجب عليه ايضا بذلك المال اليه وطالبه بذلك وان كانت الكفالة أو الحوالة بصلح يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه صلح ضمان أو صلح حوالة وأورده وهذه نسخته وينسخ كتاب الكفالة أو الحوالة ثم يكتب ادعى جميع ما تضمنه الصلح المحوّل الى هذا المحضر نسخته من الكفالة والقبول والافرار والتصدق على ما ينطبق به الصلح من أوله الى آخره كذا في المحيط \* محضر في دعوى دين على الميت \* حضر وأحضر فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أنه كان لهذا الذى حضر على فلان والده الذى أحضره معه كذا وكذا دينا رايه بصفها ويبلغ في ذلك دينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا كان أقر فلان والده الذى أحضره معه في حال حياته وصحته وجواز اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طوعا وبها هذه الدناير المذ كوردة ديناعلى نفسه لهذا الذى حضر اقرارا صحيحا صدقه هذا الذى حضره خطا باني تاريخ كذا ثم ان فلانا وابنه هذا الذى أحضره معه توفي قبل أداء هذه الدناير المذ كوردة فيه الى هذا الذى حضر وصار مثل هذه الدناير لهذا الذى حضر في تركته وخلف هذا المتوفى المذ كور ومن الورثة بالنال صلبه وهو الذى أحضره معه وخلف من التركة من ماله في يده هذا الذى أحضره معه من جنس هذا المال المذ كور فقام بهذا المال المذ كور فيه وزيادته وهذا الذى أحضره معه في علم من ذلك فواجب عليه أداء هذا الدين المذ كور بمافي يده من مثل هذا المال المذ كور من تركة هذا المتوفى الى هذا الذى حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فمثل ويتم المحضر مع لفظة الشهادة على وفق الدعوى كذا في الذخيرة

سجل هذه الدعوى يقول القاضي فلان حضر وأحضره معه ويعيد الدعوى بعينها ويذكر أسامي

حادث بعد القبض فلا يقابل بشئ من الثمن \* اشترى أرضا فيزرع في القياس يقطع الزرع وفي الاستقصان يترك الارض الشهود فيد المشتري بلا أجر الى الحصاد وعن الثاني أنها تترك بأجر اعتبارا بالاجارة قلنا بقاء الاجارة بالجبر لا بالبره نظير لا ابتدائها وعن الامام



أبي حفص بسم الأرض إلى الشفيع ثم يؤمر بان يؤجر من المشتري إلى الحصاده أجزأ نظر المشتري والشفيع وجوابه ما قلنا أنكر طاب  
الشفيع موافقة حلفه على العلم وإن طلبه عند تلقائه فعلى البتات فإن قال المشتري (١٦٧) للقاضي حلف الشفيع بأنه ما أخره

حين علمه وطلبه طلبا صحيحا  
أجابته إليه وحلفه فإن برهن  
المشتري أنه أخره بعده ما عه  
زمانا بلا ضرورة ورهن  
الشفيع أنه طلبه كما علمه  
فالبينة للشفيع عنده  
وعنده المشتري الرستاق  
لما سمع البيع قال شفيعه  
شفيعه أو قال شفيعه مراست  
خواسم يافتم كان طلبا ولو  
قال شفيعات بطأت لانه  
طلب الشفاعة لا الشفعة

### كتاب الغصب

وفيه ثلاثة فصول الأول  
في وجوب الضمان \* وأنه  
سبعة أجناس الأول في  
المقدمة الغصب عبارة عن  
إيقاع الفعل في المحل فيما  
يمكن نقله فلا يتحقق غصب  
العقار عندهما أعنى غصبا  
يوجب ضمانه إذا هلك بلا  
صنع منه بأن اندك جبل  
عليه أو غلب عليه الرمل  
أو صارت سبخة أو بحرا  
وبدون فعل في المحل لا يصير  
غاصبا حتى لو منع من  
دخول داره أو لم يمكنه من  
أخذ ماله أو بعد المالك عن  
المواشي حتى ضاعت  
لا يضمن ولهذا قلنا غرة  
البيتان أمانة في يده إلا إذا  
تعدى أو طول فنع بخلاف  
ولذلك طيب الحرم فانه مضمون  
بالجزء إلا إذا أدى جزء الام  
ونقصاتها بالولادة يجبر الولد  
فيه وفاء \* والمغصوب نوعان

الشهود والنفقة الشهادة وعدالة الشهود وأنه قبل شهادتهم يظهر عدالة الاسلام أو لكونهم عدولا أو  
لنبوت عدائهم بتعديل المزكن إلى قوله حكمت ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره  
معه بنبوت أقرار هذا المتوفى المذكور فيه حال حياته وصحته ونفاذ تصرفاته بهذا المال المذكور ديناً على  
نفسه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره وتصديق هذا الذي حضر إياه فيه خطا بابتاريخ كذا  
المذكور فيه ونوفاته قبل أدائه شيئا من المال المذكور فيه إليه وتخليفه من التركة في يده ما فيه وفاء بمثل هذا  
المال المذكور فيه وزيادة بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه حكما أبرمته وقضيت بنبوت ذلك كما عليه  
بشهادتهم قضاء نفذته مستحقة عاشرائط صحته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخارا بمحض من  
هذين المتخاصمين في وجههما وكانت المحكوم عليه هذا أداء هذا الدين المذكور فيه من تركة أبيه المتوفى  
التي في يده إلى هذا الذي حضر ويتم السجل \*

محضر في إثبات الدفع لهذه الدعوى \* حضر وأحضره معه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره  
معه في دفع دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر وذلك لأن هذا الذي أحضره معه ادعى على هذا الذي  
حضر أنه كان له على أبيه ويعيد الدعوى التي مرت بينهما ما ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره  
معه في دفع دعواه هذه أنه مبطل في هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر لأن هذا الذي أحضره قبض من أبيه  
المتوفى المذكور اسمه ونسبه في هذا المحضر حال حياته هذه الدنانير المذكورة فيه قبضا صحيحا أو هكذا أقر هذا  
الذي أحضره في حال صحته وثبات عقله بقبض هذه الدنانير طائعا من أبيه المتوفى هذا قبضا صحيحا وأقر أنه  
لادعوى له على هذا المتوفى بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب أقرارا صحيحا جائزا صدقه المتوفى هذا  
فيه خطا وأقر أن هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة قبل هذا الذي حضر بعدما كان الأمر على  
ما وصف مبطل غير محقق ويتم المحضر وقد يكون دفعه هذا بدعوى إبرائه المتوفى عن جميع الدعوى  
وبأسباب أخر قد مر ذكرها قبل هذا فيكتب على نحو ما كتبنا قبل هذا \*

سجل هذا الدفع \* يكتب بعد التسمية على الرسم المذكور قبل هذا ويكتب دعوى الدفع من نسخة  
المحضر على نحو ما كتبنا قبل هذا إلى قوله وحكمت ثم يكتب بعد الاستخارة وحكمت بنبوت هذا الدفع  
الموصوف فيه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه بمحض من  
هذين المتخاصمين في وجههما ويتم السجل على نحو ما يناقض هذا كذا في المحيط \*

محضر في دعوى النكاح \* أنما يكن للمرأة زوج ولم تكن هي فيبدأ أحد ادعى رجل نكاحها ويرزع هذا  
الرجل أنه دخل بها أو المرأة تنكر نكاحها وفتت الحاجة إلى إثبات النكاح وكتابة المحضر يكتب حضر  
فلان وأحضر مع نفسه امرأته كرت أنما تسمى فلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي  
أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأته هذا الذي حضر ومنكوحته وحلاله ومدخولته  
بنكاح صحيح زوجت نفسها منه حال كونها عاقلة بالغة نافذة التصرفات في الوجوه كلها خالية عن  
النكاح والعدة من جهة الغير من هذا الذي حضر بمحض من الشهود الرجال الأحرار البالغين العاقلين  
المسلمين على صدق كذا وأن هذا الذي حضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها تزوجها في مجلس  
التزويج هذا بحضور أولئك الشهود الذين كانوا حضروا في مجلس التزويج هذا على الصدق المذكور فيه  
أنفسه تزويجا صحيحا وقد سمع أولئك الشهود الذين حضروا في مجلس التزويج هذا كلام هذين المتعاقدين  
وهذه المرأة التي أحضرها معه اليوم امرأته هذا الذي حضر وحلاله يحكم هذا النكاح الموصوف فيه  
وتمتنع عن طاعته في أحكام النكاح بغير حق فواجب على هذه المرأة التي أحضرها معه طاعة هذا الذي  
حضر في أحكام النكاح والالتقائه في ذلك وطالبها بذلك وسأل مستلها فاستل وان لم يكن الزوج دخل

غير منقول كالطاحونة والحانوت فإن انهدم عند الغاصب بأفقه سماوية أو جاسية فذهب بالبناء لضمان عليه عندهما ولو تلف بسكاه  
أو قطع أشجاره ضمن أجماعا وان هدمه أخر وقطع أشجاره أخر فالملك بالخيار يضمن أيهما شاء ولو زرع فيها فالتحريم له وضمن قصاصا وفي

الجامع الصغير يدفع قدر البذر وما أنفق ومنقول فان تلف في يد الغاصب أو تلفه من ثلثيا كالكيلى والوزنى الذى ليس في تبعيضه ضرر  
كثير المصوغ والعديد المتقارب (١٦٨) كالبيض والجوز وما أشبههم من العدى الذى لا يتقارب فعله مثله وان غير مثلى كالحيوانات

بما يكتب في المحضر ادعى هذا الذى حضر على هذه المرأة التى أحضرها معه أن هذه المرأة التى أحضرها معه  
امرأة أنه ومنكوحته وحلاله ولا تعرض بالدخول وان كان هذا العقد جرى بين هذا الذى حضر وبين  
وليها مثل والد لها حال بلوغها يكتب في المحضر زوجها والد لها فلان بن فلان الفلاني حال نفوذ تصرفاته في  
الوجوه كلها وحال كونها بالغة عاقلة خالصة عن نكاح الغير وعن عدة الغير بأمرها ورضاها بمحضرة  
الشهود المرضيين على صداق كذا تزويجا صحيحا ويتم المحضر وان كان هذا العقد جرى بين هذا الذى  
حضر وبين وكيلها يكتب زوجها من هذا الذى حضر وكيلها فلان بن فلان والباقي على نحو ما ذكرنا في الأب  
وان كان هذا العقد جرى في حال صغرها بين هذا الذى حضر وبين والد الصغير أو أنه يحضرها بعد ما بلغت  
يكتب زوجها أبوها فلان بن فلان الفلاني في حال صغرها بولاية الأبوة لما رآه كفو لها على صداق كذا وهذا  
الصداق صداق مثلها وان كان عقد النكاح جرى بين والد المتدعين حال صغرها وتخصها به  
بلوغها ما يكتب ادعى أن هذه المرأة التى أحضرها معه امرأة وحلاله ومنكوحته زوجها أبوها فلان  
الفلاني في حال صغرها بولاية الأبوة من هذا الذى حضر في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بمحضرة  
الشهود المرضيين تزويجا صحيحا وأن أباهذا الذى حضر وهو فلان بن فلان قبل هذا التزويج الموصوف لانه  
هذا الذى حضر حال صغرها هذا الذى حضر في مجلس التزويج هذا بولاية الأبوة حال نفوذ جميع  
تصرفاته في الوجوه كلها بمحضرة أولئك الشهود الحاضرين في مجلس التزويج هذا قبولا صحيحا ويتم المحضر  
ويجمل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على ما هو الرسم وتعد فيه الدعوى من نسخة المحضر بتامها  
ويذكر أسماء الشهود ولقطة الشهادة الى موضع الحكم ثم يكتب في موضع الحكم وحكمت لهذا الذى حضر  
بمسئله على هذه المرأة التى أحضرها مع نفسه بجميع ما ثبت عندي من كونها منكوحة وحلالا لهذا  
الذى حضر شهادة هؤلاء الشهود المسجلين فيه بسبب هذا النكاح الصحيح المذكور المين فيه بمحضرة هذين  
التخصصين وقضيت بذلك كله في مجلس قضائي بـ كورة بخار احكاما برتمه وقضاء نفقته مستحجا شرائط  
صحته ونفاذه وألزمته المحكوم عليها طاعة هذا الذى حضر في أحكام النكاح ويتم السجل كذا  
في الذخيرة \*

والذريات والعديدات  
المتفاوتة والوزنى الذى  
في تبعيضه ضرر للمصوغ  
ان تلف أو تلف فعليه  
قيمه يوم غصبه وان انقطع  
المثل ضمن قيمته يوم  
الغصومة والثاني رحمه الله  
تعالى يوم الغصب ومحمد  
رحمه الله تعالى يوم  
الانقطاع وان تلفه  
غير الغاصب في يد الغاصب  
فالتحليل لئلا يشاء ضمن  
الغاصب ويرجع هو على  
المتلف وان شاء ضمن المتلف  
ولا يرجع على أحد وان  
غصب من الأول غاصب  
ثان وتلف عنده أو تلفه  
فالمالك بالخيار وقدر  
الضمان على الثاني وان  
هالك عند مودع الغاصب  
فالمالكان ضمن الغاصب  
لا يرجع عليه وان ضمن  
المودع يرجع على الغاصب  
فان تلف المودع فالضمان  
على المودع وكذا لو أقره  
الغاصب أو رهنه فهلك  
كان للغصوب منه تضمين  
أيها شاء فان ضمن غاصبه  
لا يرجع على المرتهن وسقط  
دينه له لئلا الرهن وان ضمن  
المرتهن والمستأجر يرجع  
على الغاصب بما ضمن الا اذا  
أنفقه فلا يرجع به على  
أحد ولو أعاره الغاصب خير  
المالك فأيضا ضمن لا يرجع  
على صاحبه ولو أنفقه المستعير

محضر في دفع دعوى النكاح حضرت فلانة وأحضرت معها فلانا وادعت هذه التي حضرت على هذا  
الذى أحضرته معها في دفع دعواه قبلها ان هذا الذى أحضرته كان ادعى على هذه التي حضرت وبعد  
الدعوى من أولها الى آخرها ثم يقول ان دعوى هذا الذى أحضرته قبلها النكاح هذا ساقطة من قبل أن هذه  
التي حضرت خلعت نفسها حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها في هذا النكاح المذكور فيه من هذا الذى  
أحضرته معها بتطبيق واحدة على صداقها ونفقة عدتها وكل حق يجب للنساء على الأزواج قبل الخلع  
وبعد الخلع وعلى راءة كل واحد منهما من صاحبه من جميع الدعاوى والخصومات وأن هذا الذى أحضرته  
معه اخلعها من نفسه حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بتطبيق واحدة على الشرائط المذكور فيسه في  
مجلس الاختلاع هذا اخلعها جميعا خاليا عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله وأن هذا الذى أحضرته معها  
في دعوى هذا النكاح قبلها بعد ما جرت بين هذه التي حضرت وبين هذا الذى أحضرته هذه المخالعة  
الموصوفة مبطل غير محقق فواجب على هذا الذى أحضرته معها الكف عن هذه الدعوى وطالبته بذلك  
وسأله المسئلة فستل كذا في الظهيرة \*

يجمل هذه الدعوى على نسق ما تقدم ويكتب عند الحكم ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المسجلين  
ان هذه التي حضرت اخلعت نفسها على صداقها ونفقة عدتها وكل ما يجب للنساء على الأزواج قبل  
الخلع وبعد من هذا الذى أحضرته بتطبيق واحدة وأن هذا الذى أحضرته معها اخلعها من نفسه بالبدل

فقرار الضمان عليه ولو أعاره الغاصب وسله فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وجازيعة والتمن له وان شاء ضمن المشتري المذكور  
والمشتري يرجع على الغاصب وبطل البيع ولا يرجع عما ضمن وان باع ولم يلم لا يضمن وان نقص الغصوب عند الغاصب ضمن النقصان

الاذا كان النقصان بفعل الغير هيئت في المالك بين تضمن الغاصب و يرجع الغاصب على الجاني أو يضمن الجاني ولا يرجع على أحد وان ازداد في يد الغاصب فله المالك أن يسترد منه الزيادة وان زاد في سعر أو بدن أو نقص (١٦٩) ثم هلك عنده ضمن قيمته يوم الغصب

عند الكل وان كان قائما

ردّه الى مالكه ان النقصان

في البدن ضمنه وان في

السعر لا وان تلفه بعد

النقصان ضمنه وقت

الغصب وان استهلكه بعد

الزيادة بان باعه وسلمه الى

المشتري فهلك عند المشتري

فالمالك بالخيار ان شاء

ضمنه قيمته يوم الغصب و جاز

البيع والثمن للغاصب

أو ضمن المشتري قيمته يوم

القبض وبطل البيع وله ان

يرجع على الغاصب بالثمن

وليس له ان يضمن الغاصب

يوم التسليم عند الامام رحمه

الله تعالى \* غصب كدسا فادسه

يجب عليه قيمة الحل وهو

قضب الزرع اذا حصده

وعليه البر وان أحرق كدس

انسان يضمن قيمة الحل ثم

ان كان البر اقل قيمة منه

في السنبل اذا كان خارجا

فعليه القيمة واذا كان الخارج

أكثر فعليه مثله وعليه في

الحل القيمة \* المسلم يضمن للمسلم

قيمته في ستة غصب شيا

فنقص في يده أراق زيت

مسلم أو سمنه وقد وقعت

فيهما فآرة يضمن قيمته

\* الكلب والفهد والباري

المعلم تلفه مسلم يضمن قيمته

عندنا \* السرقين ألقاه مسلم

في أرضه وتلفه انسان

يضمن قيمته \* غصب مالا ثم

غصب منه غريم المالك فالمالك

المذكور فيه بتطبيقه واحدة في محاسن الخلع هذا وان الخالعة هذه جرت بين هذين المتخاصمين في حال جواز تصرفاتهم - ما في الوجوه كلها فحكمت بذلك كله - هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته وقضيت بكون هذه التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرته - طليقة بائنة بسبب الخالعة المذكورة فيه وفي وجه هذين المتخاصمين حكما أبرمته وقضاء نفذته مستجبة لشرائط الصحة والجواز ويتم السجل كذا في الذخيرة \*  
محضر في دعوى النكاح على امرأة في يد رجل يدعى نكاحا هو هي تقر له بذلك يكتب حضر فلان وأحضر مع نفسه امرأة كرت أمها تسمى فلانة ورجل كرت أبيه تسمى فلانة فادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه بمحضرة هذا الرجل الذي أحضره معها أن هذه التي أحضرها معه امرأة هذا الرجل الذي حضر وحلله ومدخولته بنكاح صحيح وأنها خرجت عن طاعة هذا الذي حضر وأن هذا الرجل الذي أحضره معه يمنعها عن طاعة هذا الذي حضر والافتقار له في أحكام النكاح فواجب على هذا الذي أحضره معه الكف عن المنع وطالب كل واحد منهم ما بالجواب وسأل مسألتهم ما فستألفأجابت المرأة وقالت لست امرأة لهذا المدعى ولست على طاعته ولكني امرأة هذا الآخر وأجاب الرجل الذي أحضره وقال هذه المرأة منكوحتي وحلالي وأنا أحق في منعها من هذا الرجل الذي حضر وأحضر المدعى هذا نفرأود كرت أمهم ثم وده فسأل القاضي الاستماع الى شهادتهم فشهدوا واحد بعد واحد على وفق دعوى المدعى شهادة متفقة الالفاظ والمعاني فالقاضي يقضى بالمرأة للمدعى فان أقام صاحب اليدينة على أن هذه المرأة منكوحته وحلله فالقاضي يقضى بينه صاحب اليد ويندفع به بينة المدعى والخارج مع ذي اليد اذا أقام البينة على النكاح مطلقا من غير ذكر تاريخ يقضى بينة صاحب البدن بخلاف المالك المطلق فلو كان القاضي قاضي الخارج بينة ثم أقام صاحب اليد البينة هل يقضى بينة صاحب اليد فيه اختلاف المشايخ كذا في الظهيرية وطريق كتابة هذا الدفع حضر فلان يعني صاحب اليد ومعه فلانة يعني المرأة التي وقعت المنازعة في نكاحها وأحضره مع فلانة يعني المدعى الاول فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه وفي دفع بينته بأن هذا الذي أحضره ادعى أولا على هذه المرأة بمحضرة هذا الذي حضر أنها منكوحته وحلله ومدخولته بنكاح صحيح وأنها خرجت عن طاعته وهذا الرجل يمنعها عن طاعته وبذلك مطالبة المرأة بطاعته والافتقار له ومطالبة الذي حضر بالكف عن منعه أياها عن طاعته وبذلك كرتاكرار المرأة وأنها تكرار الرجل أيضا دعواه قبلها هذه وبذلك كرتاكرار النكاح لهذا الذي حضر وأما يدعي هذا الذي حضر أياها بذلك واقامة الذي أحضره البينة عليه بالنكاح المذكور فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبلها وفي وجهه أن هذه المرأة التي حضرت مع هذا الذي أحضره امرأة هذا الذي حضر وحلله ومدخولته بنكاح صحيح جرى بينهما وأحضره شهدا على ما ادعى وقال أنا أولي بنكاح هذه بحكم أن لي يداو بينة فواجب على هذا الذي أحضره ترك دعواه النكاح قبلها وترك المطالبة أياها حتى تتمكن من طاعة زوجها هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته ولهذا الدفع دفع من وجوه (أحدها) أن يدعى الخارج على صاحب البدن أنه طلقها بتطبيق بائنة أو رجعية وانقضت عدتها وأن هذا الخارج تزوجها بعد انقضاء عدتها منه وصورة كتابة دعوى هذا الدفع حضر وأحضر مع نفسه فلان بن فلان وفلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعوى هذا الذي أحضره معه في كتب دعوى الرجل الذي حضر أولا ثم يكتب دعوى الدفع لدعواه من هذا الذي أحضره ثم يكتب دعوى هذا الذي أحضره معه في كتب ادعى هذا الذي حضر أن هذا الذي أحضره معه طلق امرأته هذه التي أحضرها معه بتاريخ كذا وأن عدتها قد انقضت منه وأنه تزوجها بعد انقضاء العدة بتاريخ كذا بتزويج وليها فلان أياها منه برضاها بمحض من الشهود على صداق معلوم وأنه قبل تزويجها

( ٢٢ - فتاوى سادس ) بالخيار يضمن أيها ما شاء في المختار فان ضمن الغاصب لم يبرأ وان ضمن الثاني برى الأول وفي الجامع تضمن أحدهما ما لم يلجأ به برأه الا آخر ان رضى من اختار تضمنه بذلك أو قضى عليه به وبدون الرضا والقضاء لا يبرأ الغاصب وللأول أن

يضمن الثاني قبل ان يضمنه الاول للمالك كماله ان يسترده منه لو قائما فاذا استرد الاول اؤضمنه برئ الثاني عن الضمان واستقر الضمان على الاول في المختار (١٧٠) لان الثاني نسخ فعله بالرد والضمان والمشتري من الغائب اذا أعتقه ثم أجاز المالك البيع نفذ

منه لنفسه في ذلك المجلس قبولا صحيحا واليوم هي امرأته وحلاله بهما السبب وأن هذا الذي أحضره معه في دعواه هذه قبله بعدما كان الامر كما وصف مبطل غير محقق ويتم المحضر (وجه آخر لدفع هذه الدعوى) أن يدعى أن هذا الذي أحضره وكل فلا أن يطلق امرأته هذه طلاقا شأنا أو رجعا فطلق وكيل هذا الذي أحضره هذه المرأة كما أمره هذا الذي أحضره وانقضت عدتها ثم تزوجها هذا الذي حضر (وجه آخر) أن يدعى أن هذا الذي أحضره أقر أنها محرمة عليه بالمصاهرة أو بالزواج كذا في الذخيرة \*

محضر في اثبات الصداق دينيا في تركة الزوج \* حضرت وأحضرت معها رجلا فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذه التي حضرت كانت امرأته فلان بن فلان والده هذا الذي أحضرته معها وكانت منكوحته وحلاله ومدخلته بشكاح صحيح وكان لها عليه من بقية الصداق الذي تزوجها عليه كذا دينارا دينيا لازما وحقا واجبا وصداقا بابتاشكاح صحيح كان قائما بينهما وهكذا كان أقرب به فلان ابن فلان والده هذا الذي أحضرته معها في حال صحته وونه اذ تصرفاته في الوجوه كلها بهذه الدنانير المذكورة دينارا على نفسه لهذه التي حضرت بسبب النكاح المذكور فرفقه اقرارا صحيحا وصدقة هذه التي حضرت فيه خطابا شافها ثم انه توفي قبل أدائه هذا الصداق المذكور فرفقه قبل أدائه شيئا اليها او صار هذا الصداق المذكور فيه في تركته لهذه التي حضرت وخلف من الورثة امرأته وهي هذه التي حضرت وابنتا الصلبي وهو الذي أحضرته معها لاوارث له سواهما وخلف من التركة من جنس هذه الدنانير المذكورة فرفقه في يده هذا الذي أحضرته معها ما يفي بهذا الدين المذكور وزيادة كذا في الظهيرية \*

محضر هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى ومجمل الدفع \* يكتب على نحو ما تقدم في محضر دعوى الدين المطلقة في تركة الميت

محضر في اثبات مهر المثل \* اذا زوج الرجل ابنته البالغة برضاها من انسان نكاحا صحيحا ولم يسم لها مهر احتى وجب مهر المثل ووقعت الحاجة الى اثبات مهر المثل بان دخل بها أو خلاها بخلوة صحيحة ثم طلقها وأنكر مهر المثل ولا يتخلوا ما ان كانت الابنة وكلت أباها حتى يدعى الاب بذلك لها فيكتب في المحضر حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر لابنته فلانة بحق الوكالة الثابتة له من جهتها على هذا الذي أحضره معه أن ابنته فلانة موكلة هذا الذي حضر امرأته هذا الذي أحضره معه بشكاح صحيح زوجها أبوها هذا الذي حضر برضاها بمحض من الشهود ولم يسم لها مهر عند العقد وان مهر مثلها كذا ديناران الاخت الكبير أو الصغرى المسماة فلانة أختها لاسيما أو أمها أو أباها كان مهرها هذا المقدار وموكلة هذا الذي حضر هذه تساوى أختها هذه في الحسن والجمال والسن والمال والحسب والبركة فاذا ذكرنا هذه الاشياء لان المهر يختلف باختلاف هذه الاشياء ويذكر أيضا أن أخت موكلة هذه مقيمة بهذه البلدة التي موكلة فيها لان المهر يختلف باختلاف البلدان فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء مثل هذه الدراهم أو الدنانير الى هذا الذي حضر ليقبضها هذا الذي حضر لابنته موكلة هذه وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فسئل الى آخره وان لم تكن لها أخت ينظر الى امرأته من نساء عشيرة الاب بمن هي مثلها في الحسن والجمال والسن والبركة ويشترط أن تكون تلك المرأة من بلدتها أيضا لما ذكرنا وان لم يوجد من قوم أمها امرأته هذه الاوصاف يعتبر مهرها بمهر مثلها من الاجانب في بلدتها ولا يعتبر بمهر مثلها من قوم أمها هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في أول باب المهور وذكره أيضا في مسئلة اختلاف الزوجين في المهر أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز تقدير مهرها بأقرانها من الاجانب فكان المذكور في أول باب المهور قولها وان كانت هذه المرأة وكلت أختها بذلك يكتب حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه لموكلة فلانة بنت فلان بن فلان أن موكلة هذه كانت امرأته هذا الذي أحضره بشكاح صحيح زوجها أبوها

العتق عندهما خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ولو أن المشتري من الغائب باعه من آخر ثم أجاز المالك لا ينفذ البيع الثاني وانما ينفذ الاول ولو باعه الغائب من رجل ثم اشتراه ثم أجاز المالك البيع الاول لا ينفذ البيع الثاني بالاجماع وكذا البيع الاول هنالاهما انفسخ البيع الاول لما عرف أن في البيع الفاسد اذا وصل المبيع الى البائع بآى وجه وصل ينفسخ البيع وانفسخ في ذلك فسخ البيع الموقوف ولو لم يجز المالك ولكن ضمن الغائب جاز البيع ولا ينفذ العتق ولو ملكه الغائب من جهة المالك بآى أو به أو بيع به بعدما باعه من غيره بطل البيع بريان البات على الموقوف والمشتري بالخيار ولو باع أو أعتق لم ينفذ بالاجماع \* والمشتري من الراهن اذا باع أو أعتق ثم أجاز المهر من البيع أو العتق نفذ اجماعا وكذا المشتري من الوارث والتركة مستغرقة بالدين \* الغائب اذا أجز الموصوب فالاجر له فان تلف الموصوب من هذا العمل أو تلف لأمته وضمنه الغائب له الاستعانة بالاجر في أداء الضمان وتصديق الباقي اذا كان فقيرا فاذا كان غنيا

ليس له أن يستعين بالغلة في أداء الضمان في الصحيح ولو كانت دابة فاخذ أجزها ثم باعها وأخذ عنها أو تلف الثمن ثم ماتت الدابة عند المشتري وضمن المالك المشتري ورجع على الغائب ليس له الاستعانة في أداء الضمان بالاجر وقولنا منافع الموصوب غير

مضمون يشمل ما إذا سكن الغاصب الدار المغصوبة وركب الدابة أو عطلها لا يضمن شيئا عندنا (نوع في ردّه) غضب فرسا  
وغضب منه آخر وسرقه المالك من الغاصب الثاني ثم ان الغاصب الثاني استرده منه بالغلبة (١٧١) وعجز المالك عن محاسبة الثاني

ليس له ان يجاسم مع الاول  
لانه لما وصل الى المالك  
فقد برئ الاول عنه \* غضب  
من صبي ثم رده عليه ان كان  
يعقل لاخذ وال رد برئ والا  
لا \* أنكر ثوب رجل وجاه  
بقيته بجبر المالك على قبولها  
ومعنى الخبر ان ينزل فابضا  
بالخليفة كافي مسئلة عتق  
المولى عبده على ألف وفي  
الوديعة وغصب العيين  
يتحقق الرتبة بالخليفة \* وضع  
المغصوب في حجر المالك فلم  
يعلم به المالك فباء آخر ونهب  
به أنفله أو لا فالهبة على  
الثاني وبرئ الاول وان وضع  
بين يديه لا في حجره وذهب به  
آخر فالضمان على الاول  
أيضا \* أكسأ الثوب  
المغصوب حتى تحرق عليه  
برئ الغاصب عندنا كما اذا  
أطعمه مالكة وان لم يعرفه  
المالك \* برهن الغاصب على  
الرد الى المالك وبرهن المالك  
على الهلاك عند فعد  
محمد رحمه الله تعالى لا يضمن  
الغاصب وعند الثاني يضمن  
ذكره السرخسي رحمه الله  
تعالى

### نوع آخر

غضب أحد النقيدين في بلد  
ثم لقيه في بلد آخر وطالبه  
بها فعليه تسليمه ولا يطالبه  
بالسعر وان اختلف القيمة  
\* غضب عينا ثم لقيه في بلد  
آخر والقيمة في هذا المكان

فلان بن فلان من هذا الذي أحضره معه برضاها بمحض من الشهود ولم يسم لها مهر الى آخره كذا في المحيط  
١ \* محض في اثبات مهر المثل \* ادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أنه كان تزوجها  
وليها لان من هذا الذي أحضرته معها برضاها بشهادة شهود عدول نكاحا صحيحا ولم يسم لها أمهرا فوجب  
الشرع لها مهر المثل وان مهر مثلها كذا لان اختلاها بها وامها فلانة كان مهرها كذا وهذه التي حضرت  
تساويها في المال وتضاهيها في الجمال ونوازيها في السن والبكارة وعصرها مثل عصرها في الرخص والغلاء  
ومهرها واحد فوجب على هذا الذي أحضرته معها أداء مثل هذه الدنانير الى هذا التي حضرت ان كان  
حرمها على نفسه والا فإياها تعرف بحيلة ٢ (دست بيمان) اها من هذا المقدار والله تعالى أعلم \*

٢ \* محض في اثبات المتعة \* يكتب حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته  
معه أن هذا الذي أحضرته معها تزوجها بنكاح صحيح ولم يسم لها مهر عند العقد ثم طلقها قبل الدخول بها  
وقبل الخلوة وقد وجب لها عليه المتعة وهي ثلاثة أثواب وسط درع وخمار ومحفة فوجب عليه الخروج  
عن ثلاث و يتم المحضر كذا في المحيط \*

(محض في اثبات الخلوة) ادعت أنه تزوجها بتزويج فلان وكيلها وأولياها اياها منه برضاها على مهر كذا  
بشهادة عدول حضر وأوأنه خلاها خلوة صحيحة لآثالث معها ما ولا مانع شرعا ولا طبعاً وأنه طلقها بعد ذلك  
تطليقة بآثالث وهكذا أقر الزوج بذلك اقرارا صحيحا فوجب عليه أداء مثل هذه الدنانير اليها والخروج عنها اليها  
وطالبته بالجواب عنه كذا في الظهيرية \*

٣ \* محض في اثبات الحرمة الغليظة \* يجب أن يعلم بأن دعوى الحرمة بالطلاق على أنواع أحدها دعوى  
الحرمة بصريح ثلاث تطليقات وصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت وأحضرت فادعت هذه التي  
حضرت على هذا الذي أحضرته أنها كانت امرأ هذا الذي أحضرته ومنكوحته وحلاله ومدخولته  
بنكاح صحيح ولها عليه من الصداق كذا درهمان وكذا ديناران لا زما وحقا واجبا بسبب هذا النكاح وأن  
هذا الذي أحضرته معها حرمها على نفسه بثلاث تطليقات حرمة غليظة لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا  
غيره وأنهم محرمة عليه اليوم بهذا السبب المذكور فيه وأن هذا الذي أحضرته مع علمه بقيام هذه الحرمة  
الغليظة بينهم ما عدا ما عدا ولا يقصر يده عنها فوجب على هذا الذي أحضرته مفارقتها وتخليصة  
سبيلها وأداء الصداق الذي لها عليه المذكور فيه وادار انفقة العدة نفقة مثلها الى أن تنقضي عدتها  
وطالبته بذلك وسألت مسئلته عن ذلك \*

(سجل هذه الدعوى) يكتب عند الحكم وحكمت لهذه المرأة التي حضرت المدعية بهذا الحرمة الغليظة  
على هذا الذي أحضرته بثبوت هذه الحرمة الغليظة بالسبب المذكور بعدما كانت حلالا له بعد النكاح  
بشهادة هؤلاء الشهود المسجلين فيه بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما وكلفت المحكوم عليه وهو هذا  
الذي أحضرته بمفارقة هذه التي حضرت وقصر يده عنها وأمرته بأداء مالها عليه من الصداق المذكور فيه  
وادرار النفقة عليها نفقة مثلها حتى تنقضي عدتها ويتم السجل (٣) (الوجه الثاني) أن تدعى الحرمة باقراره  
(١) قوله محض في اثبات مهر المثل أي من غير وكيل وما تقدم في اثباته بطريق التوكيل لآبها ولا جنبي  
ولا تكراراه معجبه (٢) معبرها دستقيمان وهو عبارة عميل سله الزوج من الهدية وقد يطلق على المهر  
(٣) قوله الوجه الثاني أي من أوجه دعوى الحرمة بالطلاق وتقدم الوجه الاول في محضر هذه الدعوى  
وهكذا يقال في الوجه الثالث الا في قريبا وجميع العبارات من قوله محض في اثبات الحرمة الغليظة الى  
آخر الوجه الثلاثة من كلام المحيط اه

أكثر أو مثلها أخذها وليس له المطالبة بالقيمة وان كانت قيمتها أقل من ذلك المكان ان شاء أخذ قيمتها في مكان الغصب وان شاء صبر حتى يأخذها  
ثم ولو تغير السعر في مكان الغصب يأخذها الا القيمة لان تغير السعر غير مضمون وان كان العين المغصوب هالكة وهي من ذوات الامثال ان

كان من المكانين متساويا أخذ المثل وان أقل خبرا شاء أخذ قيمته في مكان الغصب يوم الغصب وان شاء صبر كما مر وان كانت قيمته أكثر هنا فالغصب بالخيار ان شاء أعطاه (١٧٢) المثل في مكان الخصومة وان شاء أعطاه قيمته في مكان الغصب الا ان يرضى المالك بالتأخير

الى مكان الغصب

جنس آخر في غصب الضياع والعقار

غصب من أرض رجل تالة وغيره في ناحية تلك الأرض فكبرت الشجرة التي غرسها عليه قيمة التالة يوم قلعها فان لم يضر قلع الشجرة بالأرض يؤمر بقلعها وان أضر يعطيه صاحبها قيمتها \* رجل قطع أشجار انسان في كرمه يضمن القيمة ويعرف ذلك أن يقوم الكرم مع الاشجار المقلوعة ومع الاشجار التي هي غير مقلوعة فيضمن فضل ما بينهما وان شاء أمسك الاشجار وضمنه قيمة النقصان قائما وإن تساوى قيمتها مقلوعة وغير مقلوعة لأنني عليه \* أراد سقى زرعها أو أرضه فغصه انسان حتى فسد لا يضمن \* الشرب والتوضؤ من النهر المغصوب ان حوّل النهر المغصوب من موضعه يكره والا لا غصب طاحونة وأجرى ماء هافي أرض غيره من غير إذن صاحب الأرض يكره ولا يحل للسلمين الاتفاق بهذه الطاحونة اذا علوا لابعادة أو اجارة أو شراء طحنا أو غيره \* غصب حانونا وتجبر فيه ويرجى طبيب الربح لانه حصل بالتجارة \* المرور في أرض الغير اذا وجد

انه طلقها ثلاثا بصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته أنها كانت امرأته ومنكوحته ومدخولته بنكاح صحيح وأن هذا الذي أحضرته أقر في حل صحنة اقراره ونفاذ نصراته انه حرم هذه التي حضرت بثلاث تطليقات وأنه يسكنها حراما ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وأداء صداقها المذكور اليها \*

جعل هذه الدعوى \* على نحو جعل الاول الآن ههنا ذكر الاقرار في الحكم فيكتب وحكت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها بان يوثق اقرار هذا الذي أحضرته معها بهذه الحرمة الغليظة المذكورة فيه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه ويتم السجل (الوجه الثالث) أن تدعى الحرمة الغليظة عليه بثلاث تطليقات بسبب حلف قد حلفه بثلاث تطليقاتها حال قيام النكاح بينهما أن لا يفعل كذا وقد فعل ذلك الفعل المعين الذي حلف عليه وحث في عينه ونزات الطلقات الثلاث المعقودة وصارت هذه المرأة التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرته بثلاث تطليقات بالسبب المذكور فيه وأن هذا الذي أحضرته مع علمه بهذه الحرمة الغليظة بينهما عسكها حراما ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وطالبته بذلك ويتم المحضر وان كانت تدعى الحرمة بتطبيق أو بتطبيقين يبين ذلك في المحضر وكذلك اذا ادعت المرأة الحرمة بسبب آخر يذكّر ذلك السبب في المحضر \*

محضر في شهادة النهم وبالحكمة الغليظة بثلاث تطليقات بدون دعوى المرأة \* قوم شهدوا عند القاضي على رجل حاضر أنه طلق امرأته هذه الحاضرة ثلاث تطليقات وأنها محرمة عليه اليوم بثلاث تطليقات فأثابوا بالشهادة على وجهها وساقوها على سندها يكتب في المحضر حضر مجلس القضاء قوم ذكروا أنهم شهدوا بحسبة وهم فلان وفلان وفلان يذكّر أسمائهم وأنسابهم وحلاهم ومساكنهم ومصلاهم وأحضرهم معهم رجلا يسمى فلانا وامرأة تسمى فلانة وشهد كل واحد منهم أن هذا الرجل وأشاروا الى الرجل الذي أحضره وطلق امرأته هذه وأشاروا الى المرأة التي أحضرها ثلاث تطليقات ثم انه لا يفارقها ويسكنها حراما فبني هذا الرجل وهذه فانكرا الطلاق فالحكم في هذه الصورة أن القاضي يقبل شهادتهم ويقضي بالفرقة بينهما

جعل هذه الدعوى \* يكتب صدر السجل على رسمه ويكتب فيه حضور هذا القوم مجلسه وشهادتهم على الوجه الذي شهدوا ويكتب انكار الرجل والمرأة الطلاق ثم يكتب فيه فسمعت شهادتهم وأثبتها في المحضر المخد في ديوان الحكم قبل وتعرفت عن أحوال الشهود ومن اليه رسم التعديل والتزكية بالناحية فنسبوا الى العدالة وجواز الشهادة وقبول القول فقبلت شهادتهم وثبت عندي بشهادتهم ما شهدوا به على ما شهدوا به وأعلمت المشهود عليه بذلك وأمكنته من ايراد الدفع ان كان له دفع فلم يأت بدفع وظهر عمدي بعززه عن ذلك فاستخرت الله تعالى الى آخره وحكت بكون فلانة بنت فلان هذه محرمة على زوجها فلان هذا بثلاث تطليقات بمحضرة من مافي وجوهها الى آخره وأمرت كل واحد منهم بما يفارقه صاحبه الى أن تنقضي عدتها عن هذا الزوج وتنزح بزوج آخر ويدخل بها الزوج الثاني ويطلقها وتنقضي عدتها ثم يتزوجها الاول برضاها ان شاء \*

محضر في اثبات الحرمة الغليظة على الغائب \* امرأة لها زوج دخل بها ثم حرمها على نفسه بثلاث تطليقات بمحضرة من الشهود ثم غاب الزوج قبل أن يقضى القاضي بالحرمة وأرادت هذه المرأة اثبات هذه الحرمة بين يدي القاضي ليقتضى بذلك بشهادة شهودها فلذلك وجهان أحدهما أن تدعى على رجل حاضر أنه كان لي على زوجي فلان بن فلان ألف درهم أو دينار ونصفها كذا بقية صداقي وأنت ضمنت لي بذلك عن زوجي فلان هذا المذكور ان حرمني على نفسي بثلاث تطليقات فعلى أئله درهم وانى أجزت هذا الضمان

معلقا

طريقة لا يحل وان لم يجد طر يقاله ذلك ما لم ينع صاحب الأرض اذا منع حرم عليه المورلان

التصريح بطل الدلالة وهذا اذا كان المار واحدا فان جماعه لا يباح والمروفي الطريق الحادث ان كان مالكة جعله طريقا



يجوز وان لم يعلم أو علم أنه غصب فهذا بناء على ان المرور في أرض الغصب بلائنه هل يساح اختلافوا فيه قال الفقيه ان علم أن المالك أحسنه حل وان علم أنه غصب حرم وعن الامام الاعظم رضي الله عنه انه اذا كان له حائط أو حائل (١٧٣) لا يحل المرور ولا النزول وان لم يكن

لا بأس به وعن أبي القاسم رحمه الله اذا خفي عليه الطريق يعيش في الأرض المزروعة ولا يبط الزرع \* الاكل من زمين مبان ديهي يساح للاكرة وفي الكرم والاشجار ان كان بعصرف أربابها الا يساح للاكرة وغيرهم أيضا وان لم يعرف طاب وهذا في حصاة الاكرة أما في حصاة بيت المال ينبغي للسلطان أن يتصدق به وان لم يفعل لا يأتى \* الشبهة في الحرم اقرب كذا قاله الامام الثاني رحمه الله والمكروه اقرب الى الحرم عند الامام من رحمه الله وعن محمد رحمه الله انه حرام ما لم يقم الدليل بخلافه

### نوع آخر

هدم بيته وأتى ترابا كثيرا لزينة جدار جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا حتى انهم جدارا الجدران دخل الوهن بسبب ما أتى وحمل ضمن هدم داره فانهم من ذلك بناء جاره لا يضمن \* بنى حائطا في ملك رجل بغير إذنه من التراب ان لم يكن للتراب قيمة فالحائط لصاحب الأرض وان للتراب قيمة للباني وعليه قيمة التراب وان غصب أرضا بنى حائطا فجاء صاحبها وأخذ الأرض فأراد الفاسد النقض ان بنى الحائط من تراب هذه الأرض ليس له النقض ويكون

معلقا بهذا النمط في مجلس الضمان هذا ثم ان زوجي فلانا حرمني على نفسه بثلاث تطلقات فصارت هذه الدنانير المذكورة ديني عليك بحكم الضمان المذكور وأنت في علم من هذه الحرمة المذكورة بالسبب المذكور فواجب عليك الخروج عن ذلك بانها إلى والمدعى عليه يقرب الضمان كما دعت وينكر العلم بوقوع هذه الحرمة فتجيب المرأة بشهد ودينهم دون على أن زوجهما حرمها على نفسه بثلاث تطلقات فهذه صورة الدعوى أما صورة المحضر أن يكتب حضرت وأحضرت مع نفسها وادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته ويذكر دعواها على نحو ما بينا من أوله الى آخر \*

بجمل هذه الدعوى على نحو ما بينا الى قوله فأحضرت المدعية نفرا ذكرت أنهم شهدوها على موافقة دعواها وسألتني الاستماع الى شهادتهم فأجبتها الى ذلك فشهدوا بعد الاستئذان عقيب الدعوى والانتكار من المدعى عليه بوقوع هذه الحرمة الواحدة بعد الآخر من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة (٢) كروا هي مبدعهم كما ابن زين حاضر أمده وأشاروا الى المدعية هذه (٣) زن فلان بن فلان بودوا بن فلان ويرارخو يشتن حرام كرده است بسه طلاق و امر روزا بن حاضر أمده حرام است بر فلان بسه طلاق) وأشار كل واحد منهم في جميع مواضع الاشارة فسمعت شهادتهم الى أن يصل الى قوله وحكمت بكون هذه المرأة التي حضرت محرمة على زوجها فلان بالسبب المذكور وقضيت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها وجوب هذا المال المذكور فيه مبلغه وجسه وذلك كذا بسبب الضمان المذكور فيه عند وجود شرطه وهو تحريم فلان زوج هذه التي أحضرته اياه على الوجه المذكور فيه في وجه المتخاصمين هذين ويتم السجل (الوجه الثاني) أن يدعى على رجل حاضر ضمان نفقة العدة انك قد ضمنيت لي نفقة عدتي ان حرمي زوجي على نفسه بثلاث تطلقات وأنا أجزت ضمانك هذا في مجلس الضمان هذا ثم ان زوجي حرمني على نفسه بثلاث تطلقات بتاريخ كذا وأنافي عدته اليوم ووجب لي عليك نفقة عدتي الى أن تنقضي عدتي بسبب هذا الضمان المذكور فواجب عليك الضمان والخروج عن عهدة ما لزمك من نفقة عدتي بالاداء الى فيقر المدعى عليه بضمن نفقة العدة وينكر الحرمة فتجيب المرأة بشهد ودينهم دون على أن زوجها فلا نأحرهما على نفسه بثلاث تطلقات وأناني عدته زوجها فلان فهذه صورة الدعوى أما صورة المحضر لهذه الدعوى حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أنه قد كان ضمن لها عن زوجها نفقة عدتها ان حرمها زوجها على نفسه بثلاث تطلقات ويكتب دعواها من أولها الى آخرها الى قوله وأحضرت هذه التي حضرت نفرا ذكرت أنهم شهدوها الى آخره بجمل هذه الدعوى يكتب فيه دعواها من قوله الذي أحضرته معها الى قوله فسمعت شهادتهم وقبلتها لايجاب العلم قبول مثلها وحكمت بكون هذه المرأة محرمة على زوجها فلان وبكونها في عدته اليوم وقضيت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها وجوب نفقة عدتها الى أن تنقضي عدتها بشهادة هؤلاء الشهود ومحض من هذين المتخاصمين في وجوهها ويتم السجل \*

محضر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة \* صغير تحتة صغيرة وهذا الصغير عاجز عن الاتفاق علم المأنة فقير لا يملك شيأ فرفع أمر هذه الصغيرة أبوها بناية عنها الى القاضي حتى يستخاف القاضي في هذه الحادثة القاضي الشفعوى الذي يرى التفريق جائزا بين الزوجين بسبب عجز الزوج عن الاتفاق فيكتب القاضي اليه في هذه الحادثة كتابا صورته بعد التسمية والخصية للقاضي الشفعوى قدر رفع الى بناية (٢) أشهد أن هذه المرأة الحاضرة (٣) كانت زوجة فلان بن فلان وهذا حرمها على نفسه بثلاث تطلقات وهذه المرأة الحاضرة في هذا اليوم حرام على فلان بثلاث تطلقات

لصاحب الأرض والاله النقض \* حفر قبر ادفن فيه آخر ان كان الأرض ملك الأول ينش وان كان أرضا مباحا لا يخرج الثاني ولكن ضمن للأول قيمة حفره \* غصب دارا واستاجرها من المصوب منه والد ليس بمحضرتها ما إذا سكنها المالك أو قدر عليه برئ الغاصب من الضمان

ز فوج المالك الامة المنصوبة من الغاصب برئ عن ضمئها ذكر أبو الفضل الكرماني في اشارات الجامع أن غصب المشاع لا يتحقق وذكر في الاقضية انه يتحقق وعليه الفتوى (١٧٤) (جنس آخر في الدوايب) بعث رجلا الى ما سئله فأخذ المبعوث دابته وركبها

فهلكت ان كان بين الا مرس والمبعوث انبساط لا يضمن والا ضمن \* ركب دابة غيره فماتت في مكانها فالصحيح انه لا يضمن ما لم يتحول لها عن موضعها عند الامام رحمه الله ذكره في الشافي وذكر السرخسي عند الثاني رحمه الله يضمن وعند زفر رحمه الله لا \* حمل على دابة غيره بلا امره فتورم ظهر الحمار فشقه ما لكان التمل من غير نقصان لا يضمن وان مات أو انتقص ان النقصان من الشق فلا ضمان وان من الورم يضمن الحامل وان اختلاف افعال المالك مات أو نقص من الورم وقال الحامل من الشق فالقول للغاصب الحامل لا تكراره الضمان \* بعث المزارع حماره الى رب الارض على يد ابله فخنق صاحب الارض الابن ان يذهب بالحمار أو بعثه في حاجته حتى ضاع الحمار والابن بالغ لا يضمن وان صغيرا يضمن \* عرج الحمار المقصوب في يد الغاصب ان كان يشي مع العرج ضمن النقصان وان لا يشي أصلا ضمن القيمة كالقطع \* ركب الجمال جلا وقاد جملا آخر خلفه وخاض في نهر كبير فيه الجدي جرى مع الماء كما يكون في الشتاء فاقطع جل وتلف ان كان الناس

الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أبوها هذا أمها أم الصغير فلان بن فلان زوجها منه أبوها فلان ابن فلان بولاية الابوة على صداق كذا يحضر من الشهود تزويجا صحيحا وقبل أبو الصغير فلان لابنه الصغير هذا التزويج له قبول صحيحا وصارت هذه الصغيرة امرأ لهذا الصغير بنكاح صحيح وهذا الصغير معدم لانه الصغير شيامن الدنيا فانه ليس بمكتسب ولا يمتدح وقد ظهر عجزه عندى عن الاتفاق على هذه الصغيرة بشهادة شهود معدلين قد شهدوا عندى بجميع ذلك والتس منى أبوها هذه الصغيرة مكاتبته أدام الله تعالى فضله فأجبت ملتزمة وكاتبته ليتفضل بالاصغاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما ما يفصلها بينهما على ما يؤدى اجتهاده اليوم يقع رأيه عليه مستعينا بالله تعالى طالبا منه التوفيق لاصابة الحق فهذه هي صورة كتاب القاضى الى القاضى الشفعوى ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه بمخاصم أبو الصغير بين يدي القاضى المكتوب اليه أبو الصغير على حسب ما هو مذكور في كتاب القاضى الحنفى وقيم البينة على أن ابنة الصغير المسمى في هذا الكتاب معدم لاماله وأنه لا يقدر على الكسب وأنه عاجز عن الاتفاق على امرأته هذه له غيره ويطلب من القاضى الشفعوى أن يفرق بين هذين الصغيرين فيفرق القاضى الشفعوى بين هذين ويكتب السجل على هذه الصورة يقول فلان بن فلان الشفعوى قد ورد الى كتاب من فلان بن فلان المتولى لعمل القضا والاحكام في كورة بخارى وتواحيها أدام الله تعالى توقيعه من قبل الخاقان فلان مشتقا على ما وقع اليه من الخصومة الواقعة بين فلان بن فلان الذي يخاصم لابنته الصغيرة فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان الفلاي يخاصم عن ابنة الصغير فلان وذلك لان فلانا هذا أبو هذه الصغيرة المذكور فرفع الى هذا القاضى أن ابنته الصغيرة المذكورة امرأه غير المسمى فلان بن فلان هذا وحلله بنكاح صحيح زوجها أبوها هذا منه تزويجا صحيحا وان فلان بن فلان والد الصغير هذا قبل منه هذا النكاح لابنته الصغيرة هذا قبول صحيحا في مجلس التزويج هذا وان ابنته الصغيرة هذه محتاجة الى النفقة وان زوجها هذا الصغير معدم عاجز عن الاتفاق ثبت عجزه عند القاضى هذا وقد سأل أبو الصغير فلان بن فلان من القاضى هذا أن يكتب الى وياذن لي في الاستماع الى هذه الخصومة والفصل بينهما على ما يؤدى اجتهادى اليه ويقع رأيي عليه فقرأت الكتاب وفهمته وامتنعت أمره في سماع هذه الخصومة وعقدت مجلسا لذلك وقد حضر في مجلسي والد هذه الصغيرة فلان وأحضره معه والد هذا الصغير فلان بن فلان فادعى هذا الذى حضر لهذه الصغيرة على هذا الذى أحضره معه أن الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان هذا الذى حضر امرأه هذا الصغير الذى هو ابن هذا الذى أحضره معه وأن الصغير المسمى ابن هذا الذى أحضره معه معدم عاجز عن الاتفاق على هذه الصغيرة المسماة فلانة وأن هذه الصغيرة محتاجة الى النفقة وأقام شهودا عدولا على أن الصغير المسمى ابن هذا الذى أحضره معه عاجز عن الاتفاق على هذه الصغيرة وسأل منى والد هذه الصغيرة التفرق بينهما وبين زوجها الصغير هذا فتملت في ذلك ووقع اجتهادى على جواز هذا التفرق بينهما بسبب العجز عن النفقة أخذا بقول من يقول من علماء السلف يجوز التفرق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة وفرفت بينهما بعد ما صار النكاح بينهما مائوما بعدما كان عجز هذا الصغير عن الاتفاق معلوما تفرقا صحيحا وأمرت بنكابة هذا السجل حجة في ذلك وان طلب من القاضى الاصل امضاء هذا السجل فالقاضى الاصل يأمر أن يكتب على ظهر السجل يقول القاضى فلان الى آخر ما جرى جميع ما يتضمنه هذا الذكر من أوله الى آخره بتاريخه المذكور فيه من كتابة الكتاب الى فلان بن فلان متضمنتا تقريرى سمع هذه الخصومة المذكورة فيها اليه والاستماع الى البينة والعمل بها ما يؤدى اجتهاد المكتوب اليه ويقع رأيه عليه كان منى وجهت المكتوب اليه فلانا باعنى في العمل بما يقع عليه رأيه فامضيت حكم نائبى هذا وأجرته وأمرت بنكابة هذا الامضاء بتاريخ كذا وان كان الزوجان بالغين وكان الزوج عاجزا عن الاتفاق فالطريق فيه ما ذكرنا في الصغيرين الا ان

يخوضون في مثل هذه الحاضرة بلا انكار لا يضمن والا يضمن \* غصب سفينة وركبها فأدركها مال الكهافى لجة البحر بواجرها منه هنا بأجر مثلها الى الساحل من مكان الادراك وليس له نزع السفينة من الغاصب \* اصطبل بينهما وكل منهما فيه بقرة قد دخل أحدهما وشدهما

في جبل واحد فقهره وتحنق بالحبل لاضمان عليه اذ لم يتقبله من مكان الى مكان محل جلامن القطار أو حمار امر بوطا في حلف وضاع الحمار  
لا يضمن عندهما خلا فالجحد رحمه الله \* جاء الى السفينة مشدودة وحلها ان غرق من ساعته (١٧٥) نمن لواليم ريحا وان بعد ساعة  
لا \* أشلي ذئبا أو أسدا على

انسان أو دابة فأثلف لا يضمن  
لانه لا يتقاد بالاشلاء فلا  
يضاف التلف الى الاشلاء  
وان بقدر يضمن كالكلب  
لانه يتقاد للاشلاء \* ولو غصب  
دواب بخوارزم ثم وجدها  
مالا فكافي يد الغاصب  
بحر اسان ينظر الى قيمته في  
مكان الغصب واللقاء كما في  
العين وقد مر

جنس آخر في العيب يد  
والاماء

غصب جارية فأبقت في يده  
أو سرقت أو زنت وانه نقص  
قيمتها ولم يكن فعل قبل  
ذلك ونقص به قيمتها يغرم  
الغاصب النقصان كما يضمن  
نقصان الحادث من شال  
وعور ولو حبلت في يده من  
الزنا أخذ المالك بنقصان  
ذلك فان زال العيب في يد  
المولى رد ما أخذ بسبب  
النقصان على الغاصب  
وقال الامام الثاني رحمه  
الله ينظر الى ما نقصه الحبل  
وارش عيب الزنا فيدخل  
الاقل في الاكثر وعن محمد  
رحمه الله يضمن الامرين  
جميعا فلوردها الغاصب  
حاصلا وماتت من الولادة  
وبقي ولدها في يد الغاصب  
فان الغاصب يضمن قيمتها  
يوم الغصب ولم يجبر نقصان  
الام بالولد ولوردها بعد  
الزنا حاملا الى المالك فخلدها

هنا اذا وقعت الخصومة بين المرأة وزوجها عند القاضي الشفعوى فادعت المرأة أن زوجها عاجز عن  
الاتفاق فان أقر الزوج بذلك فالقاضي يفرق بينهما باقرار الزوج عند طلب المرأة ذلك وان لم يكن الزوج مقرا  
فالمرأة تقيم البينة عليه على عجزه ويفرق القاضي بينهما عند طلب المرأة ذلك هكذا في الذخيرة \*  
محضر في فسخ المين المضافة رجل حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فان احتاج هذا الرجل الى فسخ  
هذه المين ينبغي أن يتزوج امرأة يتزوج وليها اياها ان كان لها ولي أو يتزوج القاضي اياها ان لم يكن لها  
ولي حتى يصح هذا النكاح بالاجماع ثم يرفع الامر الى القاضي الحنفى ويلتزم منه الكتاب الى القاضي  
الشفعوى فالقاضي الحنفى يكتب الى القاضي الشفعوى في هذه الصورة أطل الله تعالى بقاء الشيخ  
القاضي الامام الى آخر القاب رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أن فلانا تزوجها وقد كان حلف من  
قبل نكاحها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني بعد هذه المين ووقع على الطلاق فصرت محرمة عليه  
بهذا السبب وانه يسكنها حراما ولا يقصر يده عنها لثمة منى مكاتبه في ذلك فاجبت الى ذلك وكتب هذا  
الكتاب اليه لية فضل بالاصفاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يؤدى اليه اجتهاده ويقع عليه رايه  
وهو موفق في ذلك من الله عز وجل ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه تدعى هذه المرأة قبل المكتوب  
اليه على زوجها على نحو ما ذكر عند القاضي الكاتب فيقرب الزوج بهذه المين وهذا النكاح الا أنه  
يقول انه اخل الى ولم يقع الطلاق عليها لانه لا يعدم انعقاد المين فيقضى المكتوب اليه بطلاق هذه المين  
وبقيام النكاح بينهما اخذ بقول من يقول بطلاق هذه المين من علماء الحنف \*  
(سجل في فسخ المين المضافة) \* فاذا اراد السجل في ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان الشفعوى  
ورد الى كتاب من القاضي فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام بكورة كذا وانواحيها من قبل السلطان فلان  
مستقلا على ما رفع اليه من الخصومة الواقعة بين فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان في وقوع الطلاق  
بسبب المين المضافة الى النكاح وقد امرني بالاصفاء الى هذه الخصومة وفصلها واستماع البينة فيها  
والقضاء بما وقع في رأيي واجتهادي فامتلئت امره وعقدت مجلسا بذلك فحضرتني في مجلسي ذلك فلانة  
بنت فلان واحضرت مع نفسها زوجها فلان بن فلان فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته  
معها أن هذا الذي احضرته معها بطالبني بالطاعة في أحكام النكاح زاعما في زوجته وقد كان حلف قبل  
أن يتزوجني بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني وقد وقع على الطلاق وخمرت عليه بهذا السبب  
والزوج أقر بالنكاح وأتكرر وقوع الطلاق بهذا السبب ثم ان الزوج سألني الحكم بما وقع عليه رأيي  
واجتهادي فاجتهدت في ذلك ونأملت وتأنيت ووقع رأيي على بطلان المين المضافة الى النكاح عملا مني  
بقول من لا يرى صحة المين المضافة الى النكاح فكنت بطلان هذه المين وبطل هذه المرأة على هذا الزوج  
بهذا النكاح وأمرتها بالطاعة هذا الزوج في أحكام النكاح بحضور هذين المتخاصمين في وجههما حكما  
أبرمته وقضاء نفذته في مجلس حكمي هذا بين الناس على سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والكتمان  
وكان ذلك بعدما أطلعني القاضي فلان بن فلان الحكم في هذه الخصومة بما يقع عليه رأيي واجتهادي  
وذلك في يوم كذا في شهر كذا في سنة كذا قال القاضي الامام ثقة الدين محمد بن علي الحلواني رحمه الله تعالى  
صحت كذا من القضاة الكبار فمأرايتهم أجابوا الى شيء من الحوادث المجتهد فيها في الكتابة الى القاضي  
الشافعي الا في المين المضافة فان دلائل أصحاب الحديث في ذلك لا تحجة وبراهينهم فيها واضحة والشبان  
يتجاسرون الى هذه المين ثم يحتاجون الى التزوج ويضطرون الى ذلك فلم يجبهم القاضي الى ذلك رجحا  
يقعون في الفتنة هكذا في الظهيرية \*  
(محضر في اثبات العنة للتفريق) \* المرأة اذا خاضت زوجها عند القاضي وتقول انه لم يصل الى الزوج

وماتت من الحادث يضمن النقصان بالاجماع ولو اشترى جارية طملا وهو لم يعلم وماتت في يده يضمن النقصان ولو حبلت في يد الغاصب ثم ردّها  
على المولى فماتت في يده من تلك الحمى لم يضمن الغاصب الا ما نقصته الحمى في قولهم ولو غصب جارية محبوسة أو حبلت وماتت من ذلك في يد

الغاصب يضمن قيمته يوم اذلك العيب \* غصب جارية ثابة أو غلاما ثابا فنهزم عند الغاصب ضمن ما نقص من القيمة وكذا لو غصب جارية ناهدة فانكسر ثوبها عند الغاصب (١٧٦) يضمن النقصان \* غصب عبدا قارئا أو خبازا فتسرى عنده يضمن فيقوم عالما بالحرفة ويقوم

وهو لا يحسن الحرفة فيعزم فضل ما بينهما \* غصب عبدا صغيرا فالقضى عنده لا يضمن \* غصب صبي حرا أو غاب عن يده يحبس الغاصب حتى يجي به أو يعلم انه مات \* وجد المالك عبده فأخذ من الغاصب وفي يده مال فقال الغاصب المال لي وقال المالك لا بل لي ان كان العبد في منزل الغاصب فوجد المال في يده فهو للغاصب وان لم يكن في منزله فالمالك للعبد \* أتت الجارية الى النخاس بلاذن مولاه واطلب البيع وذهبت ولا يدري أين ذهبت وقال النخاس رددتها عليك قال قول للنخاس ولا يضمنها تأويله اذ لم يأخذها النخاس ومعنى الرذآن يأمرها بالذهاب الى منزلها وكان النخاس منكرا للغصب أما اذا أخذ النخاس الجارية من الطريق أو ذهب بها من منزل مولاه بغير اذن مولاه لا يصدق \* أودع عبده عند رجل فبعته في حاجته صار غاصبا وفي غصب جارية غنية يلزم قيمتها غير مغنية كما اذا تلف انا ففصة عليها تمثيل تجب قيمتها غير مصورة وفي غصب فاختة أو جملته تقرر عليه قيمتها مفرقة ولو غصب بيضا أو حمامة يجي ممن واسط تجب قيمة الحمامة ولا يعتبر تلك الصفة كما قالوا في الحمامة الطيارة والكبش

يدعى الوصول اليها فان كانت بكر او وقت النكاح فالقاضي يريها للنساء والواحدة العدله تكفي والثنتان أحوط فان قلن هي بكر فالقاضي يؤجله سنة وان قلن هي ثيب يحلف الزوج على الوصول اليها وهذا استحسان والقياس أن يكون القول قول المراقع اليين ثم اذا حلف الزوج استحسانا ان حلف ثبت وصوله اليها فلا يؤجل وان نكل صار مقرا بعدم الوصول اليها فيؤجل سنة وان أراد كتابة ذكر التأجيل يكتب هذا ما مهل القاضي الامام فلان بن فلان المتولي لعمل القضاء والاحكام بكونه بخاري نافذا الاذن والقضاء والفصل والامضاء بهما بين أهلها يومئذ مهل فلان بن فلان حين رفعت اليه المسماة فلانة بنت فلان أنه تزوجها نكاحا صحيحا وانما وجدته عنينا لا يصل اليها وثبت ذلك عنده هذا القاضي بما هو طريق الثبوت في هذا الباب في كتبنا أوجب الشرع في حق الغنيم من الامهال سنة واحدة من وقت الخصومة رجاء الوصول اليها في مدة الامهال فامهل القاضي ايام سنة واحدة بالايماء على ما عليه اختيارا كثر المشايخ من وقت تاريخ هذا الذكر الذي هو يوم الخصومة امهالا صحيحا وأمر بكتابة هذا الذكر جهة في ذلك وفي يوم كذا من سنة كذا ثم اذا تمت السنتمن وقت التأجيل وادعى الزوج الوصول اليها في مدة التأجيل وأنكرت المرأة ذلك فان كانت المرأة بكرا وقت النكاح فالقاضي يريها للنساء على ما مر فان قلن هي بكر ثبت انه لم يصل اليها فيخير القاضي المرأة بين المقام معه وبين الفرقة وان قلن هي ثيب فالقول قول الزوج مع عينة فيحلف الزوج على الوصول اليها على ما مر فان حلف فلا خيار لها وان نكل فلها الخيار \* (محضر في دفع هذه الدعوى) \* ادعى هذا الذي حضر على هذه التي احضرها معه في دفع دعواها قبله العنة ومطالبةها بالفرق بعد مضى مدة التأجيل لأمهال في المطالبة بالفرق بعد مضى مدة التأجيل لما تم الاختار المقام معه بعد تأجيل القاضي ورضيت بالعنة فيه بلسانها رضيا صحيحا ويقول انه وصل اليها في مدة التأجيل وقد أقرت بوصولها اليها \* (محضر في دعوى النسب) \* امرأتى يدها صبي تدعى على رجل أن هذا الصبي ابنها من هذا الرجل ولدته على فراشه حال قيام النكاح بينهما وتطالبه بنفقة الغلام وكسوته أو رجل في يده صبي يدعى على امرأته أن هذا الصبي ابنه من ولده على فراشه حال قيام النكاح بينهما وادعى رجل في يده صبي أنه ابنه من امرأته هذه والمرأة تجحد أو ادعت امرأتى يدها صبي أنه ابنها من زوجها وهذا الزوج يشكره فهذا الدعوى كلها صحيحة ويجب أن يعلم بان دعوى الابوة ودعوى البنوة صحيحة سواء كانت معها دعوى المال أو لم تكن وذلك بان يدعى رجل على رجل أنى أو هذا الرجل أو يدعى أنى ابن هذا الرجل وذلك الرجل يشكره هذه الدعوى صحيحة حتى اذا أقام المدعى البينة على ما ادعاه فالقاضي يسمع دعواه ويقضى بينته على المدعى علمه وكذلك دعوى الامومة بدون دعوى المال صحيحة حتى لو ادعت المرأة على رجل أنى أم هذا الرجل فأقامت على ذلك بينة فان القاضي يقبل بينته أو يقضى بكونها أم للمدعى عليه \* (صورة المحضر فيما اذا كان في يد المرأة صغير تدعى على زوجها أنه ابنها من) \* حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذا الصبي الذي في حجرها وأشارت اليه ابن هذا الذي أحضرته معها ولده منه على فراشه حال قيام النكاح بينهما فبعد ذلك ان شامت ذكرت في الدعوى وأن على هذا الذي أحضرته نفقة هذا الصبي وكسوته وان شامت لم تذكر ذلك في الدعوى \* (صورة المحضر فيما اذا كان في يد الرجل صغير يدعى على المرأة أنه ابنها من) \* حضر وأحضرت فادعى هذا الذي حضر على هذه التي أحضرها ان هذا الصبي الذي في يده وأشار اليه ابن هذه المرأة التي أحضرها معه ولده منه على فراشه حال قيام النكاح بينهما فبعد ذلك ان شاء كروا على هذه المرأة التي أحضرها أن ترضع وان شاء لم يذكر \*

النتوح انما اتفقهما يضمن قيمة حمامة غير طيارة وكبش غير نتوح وفي الجارية اذا كانت حسنة الصوت \* (صورة لكتبتها لا تقضى يضمن على حسن صوتها \* دفع غلامه الى آخر مقيد بالقتل ليسذهب به الى منزله ففك غله أو قيده وذهب به بدون القيد وأبق

في الطريق لا يضمن \* هدم جدار فيه صور رجال مصبوغ بالوان يضمن قيمة الجدار والاصباغ بلام وظلمه حرام ولو اُحرق بساطا فيه تماثيل رجال يضمن قيمته مصورا لان الصلاة تجوز عليه بلا كراهة لان دونه اهانته (١٧٧) (جنس آخر في الطيور) غصب

بضتين وجعل احدهما تحت دجاجة وحضنت الاخرى دجاجة بنفسها وأفرختا فالفرخان للعاصب وعليه بضتان ولو كان مكانه وديعة ظلت حضنت بنفسها للمودع صاحب البضية فتح باب قفص فطار الطير أو باب اصطبل فخرج الفرس أو وقع الرق والسمن جامد فذاب وخرج لا يضمن عندهما خلا فالمحدر حرم الله وكذا الوحل قيد عبدا حتى أتى حلالا فمحدر حرم الله قال السرخسي رحمه الله هذا كله اذا كان العبد مجنونا فان عاقلا لا يضمن اتفاقا ولو فتح باب قفص وقال للطير كرش كرش أو فتح باب اصطبل وقال للبقر هش هش أو قال للمهاجر هر يضمن اتفاقا ذكر في النظم وأجعوا انه لو شق الرق والدهن سائل أو قطع الحبل حتى سقط القنديل يضمن \* زق انفتح فأخذه رجل ثم تركه ان كان المالك حاضرا لا يضمن وان غابا يضمن وكذا اذا تعلق زقا خر فسقط منه فأخذه ثم تركه ان المالك حاضرا لا يضمن والا يضمن وكذا اذا سقط من كم انسان شيء فأخذه انسان وتركه ان كان المالك حاضرا لا يضمن والا يضمن

(صورة المحضر في دعوى رجل بالغ على رجل أنه ابنه) \* حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن هذا الذي حضر ابن هذا الذي أحضر معه ولدت أمه فلا تبت فلان من هذا الذي أحضر معه على فراشه حال قيام النكاح بينهما \* (صورة المحضر في دعوى رجل على رجل أنه أبوه) \* ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن هذا الذي حضر أبوه وأنه ابن هذا الذي حضر ولاد على فراشه من امر أنه فلا تبت حال قيام النكاح بينهما الى آخره وأما دعوى الأخوة والعمومة وابن الابن لا تصح إلا أن يدعى المال بان كان المدعى زمانا فيدعى الأخوة على غيره أو العمومة ويُدعى النفقة لنفسه \* وله وجه آخر أن يدعى الوصية لأخوة المدعى عليه من جهة المتوفى \* صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن فلانا الميت قد كان أوصى الى هذا الذي أحضر مع نفسه بتسوية أموره بعد وفاته وخلف من تركه في يده كذا وكذا وقد كان أوصى لأخوة فلان بن فلان بكذا وكذا ولفلان بن فلان ثلاث أخوة فلان وفلان وفلان وهذا الذي أحضر على هذا الذي أحضر معه تسليم حصته من ذلك اليه وذلك كذا وكذا ويطالبه بالحواب فيقر المدعى عليه بالوصاية والوصية وينكر كونه أخا فلان وله وجه آخر أن تدعى امرأة وقوع الطلاق بسبب تعليق الزوج طلاقها بكلام أخى فلان وهذا أخو فلان وأنه كذب في الذخيرة \* (محضر في دعوى ولا العتاقة) \* رجل مات فخار رجل وادعى أن الميت معتق والذي فلان كان أعتقه والذي في حياته ومجتمعه وميراثه لمسا في ابن معتقه لا وارث له غيري فأفتى بعض مشايخنا رجعهم اقه نعم الى بفساد هذه الدعوى وبعضهم بجمعها والصحيح أن هذه الدعوى فاسدة لان المدعى لم يقل في دعواه وهو يملكه والاعتاق من غير المالك باطل وكذلك لو ادعى انسان الرق على عبد أو قام العبد بينة أنه أعتقه فلان يقضى لمدعى الملك ولو قالت بينة العبد أعتقه فلان وهو يملك تقبل بينة العبد والمستله في دعوى الاصل \* (محضر في دعوى الدفع) \* صورته ادعى عينا في يد رجل أنه اشتراها من فلان بن فلان في يوم كذا في سنة كذا وكذا وبجدوا ليدوا قام المدعى بينة على دعواه فتوجه المحكم فادعى المدعى عليه في دفع دعواه أن الذي ادعى نلقى المالك من جهته أقر قبل تاريخ شرائك أو قبل شرائك بسنة طاعتا أن هذه العين ملك أخى فلان وحقه وصدقه أخوه فلان في ذلك وأنا اشتريت هذه العين من أخيه ذلك المقر له فدعوا الى باطله به - ذا السبب فانفتحت أجوبه المفتين أن هذا الدفع صحيح ثم استفتي بعد ذلك ان المدعى عليه الدفع لو طلب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار أنه متى كان أو في أى شهر كان فالقاضي هل يكلفه ذلك انفتحت الاجوبه ايضا أن القاضي لا يكلفه ذلك لانه قديين مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك كذا في فصول الاستروشي \*

(محضر في اثبات العصبية) \* حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى أبي بكر بن محمد بن عمر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمرو بن خلف من الورثة زوجته تسمى سارة بنت فلان بن فلان وبناته تسمى سعادة وابن عمه هذا الذي حضر لما أنه ابن عمر وسعد المتوفى كان ابن أحمد وأحد والدة هذا المتوفى مع عمر والدها الذي حضر كانا أخوين لاب أبيهما عبد الله بن عمر توفي وخلف من التركة في يده هذا الذي أحضره معه من الدنانير النسيابورية اثني عشر ديناراً وصار ذلك بموته ميراثا عنه له ولأعلى فرائض الله تعالى للزوجة الثلث وللبنات النصف والباقي لابن العم هذا وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فوجب عليه تسليم نصيبه من ذلك اليه وذلك تسعة أسهم من أربعة وعشرين سهماً وطالبه بذلك وسأل مستلته وسئل فأجاب بالفارسية (مر الزميراث خواركي ابن مدعى علم ليست)

(١) لاعلم لي بوراثته هذا المدعى

(٢٣ - فتاوى سادس) (جنس آخر في الثياب) غصب ثوبا فخرق ان يسير اخضعه النقصان والثوب للمالك وان كثيرا فاحشا ينتفع به بالخياطة انتفاع الثوب بخير ان شاء أخذ من ضمنه النقصان وان شامره كه عليه بالقيمة وان لا ينتفع به انتفاع الثوب ولا





النوم الثاني لا يبرأ لأن في الأول يجب الرقالي النائم وقد وجد في الثاني يجب إلى القبطان ولم يوجد والحاصل أن في إعادة الخاتم إلى اصبع النائم والخلف إلى رجله والقلنسوة إلى راسه الامام الثاني رحمه الله يعتبر اتحاد النوم (١٧٩) في إزالة الضمان كاذر هنا ومحمد رحمه

الله يعتبر اتحاد المجلس حتى اذا أعاده في المجلس يبرأ عن الضمان ولو في نوم آخر ولم يذكر مذهب الامام والعصم من مذهب الامام أنه يعتبر التحويل للزوم فاذا لم يحوله عن مكانه وأعاده إلى اصبعه أي اصبع كان أو رجله زال الضمان عنه وان حوله ثم أعاده في ثالث النومة أو غيرهما لا يبرأ ما لم يرد إليه حال القطة \* غصب سرجا من ظهر دابة ثم أعاده إلى ظهرها لا يبرأ عن الضمان \* غصب دراهم انسان من كيسه ثم ردها في كيسه وهو لا يعلم يبرأ \* شجرة الجوز أخرجت جوزات صفارا وأنفها انسان يضمّن نقصان الشجرة فينظر بكم يشتري بهذه الجوزات وبكم بدونها فيضمن الفضل \* كسر بضعة انسان فاذا هي فاسدة أو درهمه فاذا هو مستوفى لا يضمن \* هشم آنية صفرا أو نحاس لانسان وهي تباع وزناؤه ان يتركه عليه ويضمنه القيمة وان شاء أخذه ولا يضمنه شيئا وان كان يباع عددا فله الخيار المذکور وضمنه النقصان لان في الأول لو ضمنه يكون الفضل بازا الجوده وفي الثاني لا يؤدى إلى الربا \* من رق صك انسان المختار أنه ينظر إلى قيمة الصك مكتوبا

هذه الذنائب بوجه ميراثه وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب عليه إلى آخره  
يجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم أيضا فان ادعى المدعى عليه في دفع دعوى المدعى في هذه الصورة أنه أقر وألا أنه من ذوى الارحام كان دفعا لدعوى العسوية لمكان التناقض  
محضر في دعوى حرية الاصل محضر مجلس القضاء شرفه الله تعالى في كورة بخاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى فلان بن فلان الفلاني وهو رجل شاب يكتب خطه بتمامها وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى فلان بن فلان فدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن هذا الذي حضر حر الاصل والعلق لما أن هذا الذي حضر فلان بن فلان الفلاني وهو كان حر الاصل وأمه فلانة بنت فلان وهي كانت حرة الاصل أيضا وهذا الذي حضر ولد حر على فراش أبويه الحريين هذين لم يرد عليه ولا على أبويه هذين رقوط وان هذا الذي أحضره معه يسترقه ويستعبده بغير حق مع علمه بذلك فواجب على هذا الذي أحضره معه قصر يده عن هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسئل فأجاب وقال (١) (ابن حاضر أمده ملك من است ورفيق من است ومرا از آزادی وی علم نیست) وأحضر هذا الذي حضر نفرا ذكر أنهم شهوده وسألني الاستماع إلى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان فأجبتهم اليه واستشهدت بهم ودفعهم وادشهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة إلى آخره

يجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على الرسم ويكتب الدعوى من نسخة المحضر بتمامه ويكتب أسامي الشهود وألفاظ الشهادة ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره يكون هذا الذي حضر حر الاصل حر الوالدين لم يرد عليه ولا على والديه رق وأمرته بقصر يده والكف عن مطالبته إياه بالطاعة في أحكام الرق

محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعناق من جهته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان مملوكا هذا الذي أحضره وموقوفه وأنه أعتق هذا الذي حضر في حال صحته وثبات عقله وجواز تصرفاته في الوجوه كإعطائه لوجه الله تعالى وطلب الرضائه عتقا صحيا جائزا نافذا بغير بدل وأن هذا الذي حضر اليوم حر بهذا السبب وأن هذا الذي أحضره في علم من ذلك وأنه في مطالبته إياه بالطاعة أو دفعه الرق عليه مبطل غير محقق فواجب عليه قصر يده عن هذا الذي حضر وترك التعرض له وسأل مسئلته

يجل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره يكون هذا الذي حضر حر املا كالنفسه غيره ولي عليه بالسبب المذکور وهو اعتاق هذا الذي أحضره مع نفسه إياه ويطلب ان دعوى هذا الذي أحضره الرق عليه بشهادة الشهود المسمين ويختم السجل

محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعناق من جهة غيره ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان مملوكا وموقوفه فلان بن فلان وفي يده ويحت تصرفه وأن فلانا عتقه من خالص ماله وملكه مجابا بغير بدل لوجه الله تعالى وابتغاء لرضائه وطلب الثواب وجناته وهو بائن أليم عقوباته وصار هذا الذي حضر حرا باعناق المذکور فيه وأنه اليوم حر بهذا السبب وأن هذا الذي أحضره استعبده مع علمه بغيره ظلمًا وتعديا فواجب عليه قصر يده إلى آخره

(١) هذا الذي حضر ملكي ورقبي ليس لي علم بغيره

ولا ينظر إلى المال ولو من رق دفتر حساب انسان يعطيه بكم يشتري به إلى خراف فأخذ منه تغار بانه فسقطت وكسرت لا يضمنها ويضمن ما سواها \* ألق أحد مصرعى الباب أو أحد المكعبين أو الخفين فالملك بالخيار ان شامس إليه الواحد الباقي وضمنه قيمتهما والاختلاف

وسأق ان شاء الله تعالى \* غصب شأوقبض الحفظ وأجاز المالك - فحظه كاقبض يرى من الضمان وان اتفق به وأمر بالحفظ لا يبرأ وعلى هذا وأدع رجل مال الغير وأجاز المالك يبرأ (١٨٠) عن الضمان وعلى هذا إذا قال المغصوب من الغاصب أو دعتك أو أجزتك لحفظه

ثم هلك في يده لا رواية فيه ولقائل أن يقول يجب أن يضمن \* نظر إلى دهر غيره وهو مانع حين أراد الشراء فوقع من أنفه دم وتنجس ان يذنه لا يضمن والا يضمن ثم ان كان الدهن غير ما كول يضمن النقصان وان كان ما كولا ضمن مثل ذلك القدر والوزن من مثل ذلك الدهن \* أخذ في الحمام فنجاسة وأعطاه الآخر فسقطت من يده الثاني وثقلت لا يضمن الأول ولا الثاني \* أحفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من الدار يضمن ان كان ظهر البيت المنهي عنه إلى الطريق أو إلى السكة وان قال - فحفظها في هذه الدار فحفظها في دار أخرى أخرى من الأولى قال المصدر لا يضمن وقال بكر يضمن \* ذهب الضيف وترك شيئاً عند المضيف فتهمه المضيف به فغصبه منه غاصب ان غصبه في المدينة لا يضمن وان خارجها يضمن \* برهن المالك أن قيمة المغصوب كذا والغاصب على أنه كذا فيينة المالك أولى وان لم يكن للمالك قيمة فأراد الغاصب أن يبرهن فقال المالك أحلفه ولا أريد أن يبرهن له ذلك \* برهن المالك فشهد أحدهما ان قيمة المغصوب كذا وشهد

سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم \* ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه يكون هذا الذي حضر حراما كالنفسه غير مولى عليه بالسبب المذكور المدعى وهو اعتاق فلان بن فلان ياه من خالص حقه ومملكه ويطلان دعوى هذا الذي أحضره الرق عليه وبقصريد هذا الذي أحضره معه عن هذا الذي حضر إلى آخره

محضر في اثبات الرق \* حضروا حضرمع نفسه - رجلا ذكر أنه يسمى فلانا هنديا شابا وبذ كرجليته ثم يد كرقادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه مملوك هذا الذي حضر ومرفوقه للملك بسبب صحيح وأنه خرج عن طاعته والانتقاده في أحكام الرق وطالبه بذلك وسأل مسئلته ويتم المحضر

سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم \* ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه يكون هذا الذي أحضره معه مملوك هذا الذي حضر ومرفوقه بشهادة هؤلاء الشهود المسجلين ويكون هذا الذي أحضره مطلقا لا امتناع عن طاعة هذا الذي حضر في أحكام الرق وأمرت هذا الذي أحضره بالانتقاده لهذا الذي حضر في أحكام الرق والطاعة له ويتم السجل ولا بد لكم بالرق وكتابة السجل فيه من عجز المدعى عليه عن اثبات الحرية لنفسه فاما قبل ذلك لا يحكم بالرق ولا يكتب السجل هكذا في الذخيرة

محضر في دفع هذه الدعوى \* فنقول لدفع هذه الدعوى طرق أحدها أن يدعى المدعى عليه حرية الاصل لنفسه وموصورة كتابته حضروا حضرمع فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله بأن هذا المحضر معه كان ادعى عليه بأنه عبده ومملوك وأنه خرج عن طاعته ومطالبه بالطاعة فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع هذه الدعوى قبله أنه حر الاصل والعلق لما أن أباه فلان بن فلان بن فلان وأمه فلانة بنت فلان بن فلان وهما كاتحري من الاصل وهذا الحاضر ولد على فراش هذين الاوين الحريين لم يجز عليه ولا على أبويه هذين رق وأن هذا الذي أحضره في علم من ذلك وأنه في مطالبته هذا الحاضر بالطاعة له ودعواه الرق قبله والحال على ما وصفت فيه مبطل غير محقق فواجب عليه الكف عن ذلك فطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل ويتم المحضر

سجل هذا المحضر \* يكتب عند قوله وحكمت للذي حضر هذا على الذي أحضره معه هذا بجميع ما ثبت عندي من دعوى دفع هذا الحاضر لدفع دعوى هذا المحضر الرق عليه ويكون هذا الحاضر حر الاصل وبطلان دعوى هذا المحضر الرق عليه بشهادة هؤلاء الشهود المسجلين من بعد ما ظهرت عدالتهم عندي بتعديل من اليه رسم التعديل بالناحية على ما شهدوا به بمحض من المحكوم له والمحكوم عليه هذين في وجههما في مجلس قضائي وحكمي يضاري وقضيت بصدقه ذلك كله وقصرت يد المحكوم عليه هذا عن المحكوم له بالحرية هذا ورفعته عنه طاعته وأطلقت المحكوم عليه هذا بالرجوع على بائعه ان كان قد اشتراه من غيره ونقده الثمن يوم العقد الذي كان جرى بينهما ويتم السجل قالوا وفي كل موضع وقعت الحاجة إلى اثبات الحرية يجب أن يكون اثباتها بطريق الدفع بأن يدعى صاحب اليد الرق على المملوك ويقم البينة ثم ثبت المملوك حر يته بطريق الدفع (الوجه الثاني) أن يدعى المدعى عليه الاعتاق من جهة مدعى الرق وموصورة كتابته حضروا حضرمع فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله أنه حر لما أنه كان مملوكا ومرفوقا لهذا الذي أحضره وان هذا الذي أحضره اعتقه في حال جواز تصرفاته في الوجهه كلها اعتاقا صحيحا جائزا نافذا وصار هذا الحاضر حرا بسبب هذا الاعتاق وهذا المحضر مبطل في مطالبته هذا الحاضر بالطاعة والانتقاده في أحكام الرق ويتم المحضر

الا تشر على اقرار الغاصب به لا يقبل \* جاء الغاصب بثوب وقال المغصوب هذا وقال المالك لا بل غير فالقول للغاصب \* (سجل ادعى عليه أنه غصب منه جبة فقال الظهارة لك لا غير فالقول له \* قال غصبت منها الجبة ثم قال الحسولي أو البطانة لي أو قال غصبتك الخاتم والفصل في أو هذه الدار والبناء في أو هذه الارض والاستجار لي لم يصدق في الكل

**الثاني في انقطاع حق المالك وما يتعلق بالحل والحرمه** غصب ساحة وأدخلها في بناءه ينقطع حق المالك ولو ساحتها على غيرها لا ينقطع وقار الكرخي اذا كان قيمة البناء أكثر من قيمة حق المالك وبعض المتأخرين أفتوا (١٨١) بمقتار الكرخي رحمه الله تعالى ونحن نفى بجواب الكتاب اتباعا

لشيوخنا وبعض مناج  
خوارزم حين وقع الاجلاء  
والحرق بخوارزم وتفرق  
أهلها أي سبائهم عسر  
سكان الارض الخالية  
حال غيبة ملاكها منهم  
الملاكة أفتوا بان البناء لو

أكثر قيمة يعطى الباقي القيمة  
للمالك الرقبة وان الرقبة أكثر  
قيمة البناء لصاحب البناء  
ويملكها صاحب الرقبة  
والدليل عليه ما أجاب به  
صاحب المحيط حين استفتي  
عنه بالنظم

فتوى شرع اندرين صورت  
حيث نزيلك أهل علم هدى  
مردكي ساحتى كرفت بغصب  
واندرو خانم هانها دنيا  
قيمت آن بناس يشتر است  
حيث ماين راجواب در فتوى  
بتفضل بيان بفرمايد  
تا يا شد ثواب بر عقي  
فأجاب

اين جافت جو كردان مردك  
باشد اورا سزاي ولوم ادى  
قيمت عرصه في تواند خواست  
ليك بر كنند برهاني  
حق تعالى است اعلم العالم  
بنوشت اين جواب يا معني  
آنك نامست من ورا محمود  
بدرش احمد است بيربي  
ولو غصب لوحا وأدخله في

(سجل هذا المحضر على نحو سجل المحضر الاول) \* الا انه ههنا يكتب وكون هذا الذي حضره المالك لنفسه بالسبب المذكور وهو اعتاق هذا الذي أحضره وكونه ملحقا بسائر الاحرار بهذا السبب وكونه يوم الاعتاق الموصوف فيه ملكا لهذا المحضر ويتم السجل (الوجه الثالث) أن يدعى المدعى عليه الرق الاعتاق من جهة غير مدعى الرق وصوره كتابته حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله أن هذا الحاضر كان عبدا وملكوا كالفلان بن فلان الفلاني وأنه أعتقه من خالص ماله وملكه مجبا بغير بدل ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب لمراضاته وهر با من أيم عتاقه وشديده ذاب في حال صحة عقله وجواز تصرفه في الوجه كله واليوم هذا الحاضر حر بسبب هذا الاعتاق المذكور الموصوف فيه الى آخره

(سجل هذا المحضر على نحو ما بينا) \* الا أن القاضي يكتب وحكمت بحرية هذا الحاضر بالسبب المذكور فيه وهو اعتاق فلان بن فلان الفلاني ويكون هذا الحاضر مملوكا لفلان بن فلان الفلاني يوم الاعتاق المذكور وفيه ويتم السجل كذا في المحيط \* (محضر في اثبات التدبير والاستيلاء) \* واذا وقعت الحاجة الى اثبات التدبير والاستيلاء فلا يمكن اثباته على المولى لانه لا يثبت له حق على المولى للحال فان طريق اثباته أن يبيعه المولى من رجل فيدعى عليه المدبر أو أم الولد على هذا المثال ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أنه كان مملوكا لفلان وأنه دبره وأعتقه عن دبره وفاته لوجه الله تعالى وابتغاء لمراضاته من غير طمع في حطام الدنيا تدبيرا صحيحا من ماله وملكه وأنه اليوم مدبره أو يقول انه استولد هالو كان المدعى جارية ادعت أنها أم ولد لفلان يسمى فلانا ولدته على فراشه وملكه وأن أم ولد وأن هذا الذي أحضره يدبره واستعبدها بغير حق فواجب عليه قصر يده عن مطالبة الجواب كذا في الظهيرية \*

(محضر في دعوى التدبير) \* رجل دبر عبده تدبيرا مطلقا ومات بعد التدبير وخلف ورثة وأنكرت الورثة العلم بالتدبير واحتاج المدبر الى اثبات ذلك بالبينة وكذا المحضر يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان عبدا مملوكا لفلان بن فلان والد هذا الذي أحضره دبره في حال حياته وجواز تصرفاته في الوجوه كلها طائعا غائبا تدبيرا مطلقا وأن فلانا والد هذا الذي أحضره مات وعق المدبر وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذا الذي حضر الى آخره

(سجل هذا المحضر) \* اوله على نحو ما تقدم ويكتب عند ذكر الحكم وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره بجميع ما ثبت عندي من تدبير فلان والد هذا الذي أحضره حال كونه مملوكا موصوف في ذلك من خالص ماله وملكه تدبيرا صحيحا مطلقا لا قيد فيه وبحرية هذا الذي حضر بموت فلان وقد خلف فلان والد هذا الذي أحضره من التركة من ماله في يد وارثه هذا الذي أحضره ما يخرج هذا الذي حضر من ثلثه وأن هذا الذي حضر حر اليوم لا سبيل للاخر عليه بسبب الرق بل بسبب الولاء بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما حكما أبرمته وقضاء فثبت كذا في النخبة \*

(سجل في اثبات العتق على الغائب) \* يقول القاضي فلان حضر قبلي في مجلس قضائي بكونه بخاري فلان وأحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن لهذا الحاضر على هذا المحضر كذا كذا دينار وبين نوعها وصفها ذينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح فواجب عليه الخروج من ذلك وطالبه بالجواب عنه وسأل مسألته عنه فسل فانكر أن يكون عليه شيء لهذا الذي حضره فاحضر المدعى رجلين ذكر أنهم شاهدا وهما فلان وفلان وذكر المدعى والشاهد أن أم مولى فلان بن فلان أعتقه

السفينة أو ابر يسما وخطابه بطن نفسه أو عبده ينقطع حق المالك ولو غصب خراخلة فادلك ياخذها بغير شيء اذا خلاها بالقيمة له وان بالقاه الملم اختلاف وان بالقاه الخ ل ان صار خلا من ساعته ينقطع حق المالك بالاجماع وان بعد زمان فكذلك عند الامام رحمه الله تعالى وعلى قولهما باني مشتركا بينهما على قدر خليم ما ولو جلد ميتة قد بغها الغاصب يعطيه المالك ما زاد الدباغ فيه وأخذ الجلد وان أتلغه الغاصب

لا ضمان عليه عنده والضابط في هذا الباب ما ذكره في نظم الفقه ما يوجب المثل بال ضمان اذا غرم غير مسئلة خمسة عشر كرا باسنا طه نوما  
أو حديدًا اتخذته إناؤه أو سيفًا أو قوطوعا (١٨٢) أو حنطة قطعته فعليه المثل أو ساحة فأدخلها في بنائه أو لحا فطبخه ضمن المثل أو القيمة

على الاختلاف أو شاة فذبحها  
وسلخها وأرأبها ملكها وعليه  
قيمة الصحيحة أو جوبوا فبذرها  
في أرضه أو عصير افصار خرا  
أو خراخلها أو غز لا فئسجه  
أو قطنًا فغزله أو دقيقًا فخبزه  
أو بياضًا فكتب عليه أو بيضة  
فخضها تحت دجاجة وأربعة  
عشر لا يوجب الملك شاة  
فذبحها أو سلخها للغصوب  
منه أن يستردّه ويضمنه  
النقصان وإن شاء تركها  
وأخذ قيمتها حية قطع ثوب  
غيره أو عصب قلب فضة  
فكسره إن شاء أخذه  
مكسورًا ولا يضمنه وإن  
شاة تركه عليه وأخذ قيمة  
القلب من الذهب وإن القلب  
من الذهب ضمنه من الدراهم  
غصب نفقة فغصب فسبكه لم  
ملكها أو يأخذها صاحبها  
ولو ضرر بها كذا عنده  
وبردها على صاحبها غصب  
ثوبًا فصبغه يطع به المالك  
ما زاد الصبغ فيه ولم يملكه  
الغاصب ولو هبت الريح  
بثوب إنسان وألقته في صبغ  
غيره فعلى هذا غصب عبدا  
فأبقي عنده لم يملكه ويخبر  
صاحبه إن شاء مكث حتى  
يرجع وإن شاة رفع إلى  
الحاكم حتى يضمنه غصب  
غز لا فئسده أو محلولًا ففئسده  
أو قطنًا فخبزه أو دقيقًا أو  
سويقًا ففئسه ضمن أو أرضا

حال كونهما مملوكين له وسأل مني الاستماع إلى شهادتهم ما فشم لنا بعد الدعوى والجواب بالانكار عقيب  
الاستشهاد الواحد بعد الاستماع إلى شهادته صحيحة متفقة اللفظ والمعنى على موافقة الدعوى من نسخة قرئت  
عليهم ما وهذا مضمون تلك النسخة فلم يسألوا الشهادته على وجهها ذلك المدعى عليه في دفع هذه الشهادة أن  
هذين الشاهدين مملوكا فلان بن فلان الذي زعم المدعى والشاهدان أنه أعنتهما وقد كذبوا في ذلك  
لم يعنتهما فلان فعرضت ذلك على المدعى هذا فقال انهما حران وإن مولاهما قد أعنتهما ما حال كونهما  
مملوكين له اعتنا فاصححا وإن كان على ذلك بينة فلكفته إقامة البينة على صحة دعواه هذه فاحضر نفرًا ذكر  
أثم شهوده على موافقة دعواه هذه وسألني الاستماع إلى شهادتهم فسمعت شهادتهم وثبت عندي بشهادتهم  
حرية هذين الشاهدين باعتاق فلان إياهما وكونهما أهلا للشهادة وسألني المدعى هذا الحكم بحرية هذين  
الشاهدين وبكونهما أهلا للشهادة والقضاء به بالمال المدعى به بشهادة هذين الشاهدين فأجبته إلى ذلك  
وحكمت بحرية هذين الشاهدين باعتاق فلان إياهما حال كونهما مملوكين له اعتنا فاصححا وبكونهما أهلا  
للشهادة وقضيت للمدعى هذا بالمال المدعى به على المدعى عليه هذا بشهادة هذين الشاهدين حكما أبرمته  
وقضاء نفذه ويتم السجل فإذا قضى القاضي على هذا الوجه ثبت العتق في حق المولى حتى لو حضر وأنكر  
الاعتناق لا يلتفت إلى إنكاره ولا يحتاج العبد إلى إقامة البينة على المولى لأن المشهود له ادعى حرية  
الشاهدين على المشهود عليه وقد صرح منه هذه الدعوى لأنه لا يتمكن من إثبات حقه على المشهود  
عليه إلا به ذا المشهود عليه أنكر ذلك وصح منه الانكار لأنه لا يتمكن من دفع الشهود عن نفسه إلا  
بالانكار للحرية والاصل أن من ادعى حقا على الحاضر لا يتوصل إلى الإثبات إلا بالبينات سببه على الغائب  
ينتصب الحاضر خصما عن الغائب فصار إقامة البينة على المشهود عليه كإقامتها على المولى الغائب كذا  
في المحيط \*

\* (محضر في إثبات حد القذف) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره  
معه قذفه قذفاً يوجب الحد فوجب عليه حد القذف ثمانون جلدة إلى آخره وإن كان شتمه شتماً يوجب  
التعزير يكتب أن هذا الذي أحضره معه شتمه ويعين شتماً يوجب التعزير فقال له يا كذا ثم يكتب ووجب  
عليه التعزير في الشرع زجره عن مثله وطالبه بذلك وسأل مسألته  
\* (محضر) في دعوى رجل على رجل أنك سرق من دراهمي كذا درهما كان موضوعا في موضع كذا  
من هذه الدار والمدعى عليه من سكان هذه الدار وقد كان قال هذا المدعى عليه لهذا المدعى إن حلفت أني  
سرق من دراهمك هذا المقدار الذي ادعيت فأنا أعطيك مثل ثلاث الدراهم خلف المدعى على دعواه  
وأعطاه المدعى عليه نصف هذه الدراهم وأعطاه في النصف الباقي خطاً ثم أراد المدعى عليه استرداد ما دفع  
اليمن الدراهم كيف الحكم فيه وكان الشيخ الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى كتب في الجواب  
أن المدعى عليه أن أعطى النصف والتزم النصف صلحا عن دعوى المدعى وأقر أنه سرق الدراهم فعليه إعطاء  
الباقى وليس له أن يسترد النصف الذي أعطاه وإن أعطى النصف وأعطاه خطاً بالباقي بناء على عين المدعى  
ووافقا بما قال لا يلزمه شيء وله أن يسترد ما أعطاه وقد قيل له أن يسترد في الوجهين لأن بين المدعى لا يستحق  
على المدعى عليه شيء نص محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح أن المدعى مع المدعى عليه إذا اصطلحا على  
أن يحلف المدعى على دعواه على أنه لو حلف فالمدعى عليه ضامن للمال المدعى به أن الصلح باطل  
\* (محضر فيه دعوى سرقة) رجل خباز ادعى على رجل أجلسه على دكانه ليبيع له الخبز بمن الناس  
وبأخذ الأثمان منهم وهو الذي يسمى صاحب دكان وصورة الدعوى أن الخباز ادعى مبلغا معلوما من المال  
وقال أنك سرق من مالي من أثمان الخبز هذا المبلغ وادعى عليه أنه أكلت كل يوم خمسة دراهم

فبقي فيها وزرع أو غرس أو لبث فطبخه مصرّة أو خبزاً فترده أو لحا فخبزه أو أودراهم أو دنانير فكسرها ولو أنلف  
تأليف حصير إنسان أن أمكن أعاده على الحالة الأولى يؤمر به كذا من أنسان سلم إنسان ولو حل شرًا ففعل رجل إن كان الفعل مثل الذي

يستعمله العوام لائش عليه وزع باب الدار عن مكانه وحل سرج رجل على هذا  
بالنقد المغصوب جارية أو ثوباً أو زقجهم امرأة حل له وطأ المرأة ليس الثوب ذكره (١٨٣) في المنتقى ولو اشترى بالثوب المغصوب  
لا يحل له ولو تزوج على الثوب

من الناس ونقصت لهم من الخبز الذي بعته منهم الأتية أخذ من مالك الخبز شيئاً أو صاحب الدكان يتكرر  
ذلك كله وقد كتبوا في آخر المحضر فوجب على هذا الذي أحضره معه أحضار هذه الدراهم بمجلس القضا  
ليتمكن المدعي من إقامة البينة عليها قيل هذه الدعوى لا توجه على صاحب الدكان من جهة الخبز أعياه  
ما في الباب أنه يريد إثبات إقراره باخذ هذه الدراهم على الوجه الذي ذكره في الدعوى لأنه لو ثبت ذلك  
كان حق الخصومة لأصحاب الدراهم لأنه لما تصفهم من الخبز الذي باع منهم وأخذ الثمن كان عليه رد ذلك  
اليوم وكان حق الاسترداد لهم لا لهذا الرجل أذهوليس يخصم عنهم وإن كان الخبز أذعى عليه أن لا قلت أني  
أخذت كل يوم خمسة دراهم من مالك ونقصت الوزن للشئري أيضاً لا تصح الدعوى لأنه إذا قصر من الخبز  
المبيع وأخذ الثمن تماماً كانت الدراهم التي هي بمقابلته التقصان ملكاً للشئري فلا يكون للخباز ولاية  
الاسترداد كذا في الذخيرة \* وهكذا في فصول الاستروشي \*

محضر في دعوى شركة العنان صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الحاضر اشترك  
مع هذا المحضر معه شركة عنان في تجارة كذا على أن رأس مال كل واحد منهم ما كذا ادعى أن يتصرف في مال  
الشركة ويتصرف كل واحد منهم ما يرى على أن ما حصل من الربح فهو بينهما نصفان وما كان من ضيعة  
أو خسران فهو عليهم ما على قدر رأس المال لكل واحد منهم ما وأحضر كل واحد منهم رأس ماله في مجلس  
الشركة وخطأها ما حتى صار المالان مالا واحداً وجعل جميع مال الشركة في يده هذا المحضر وأنه تصرف  
فيه وربح كذا وكذا فوجب عليه الخروج من رأس ماله ومن حصته من الربح وذلك كذا وكذا وإن كان  
بالشركة صلح يكتب في الصلح على مثال ما تقدم ثم يكتب في الصلح ادعى عليه جميع ما تضمنه الصلح من  
الشركة المال في المين قدره فيه بالربح المشروط فيه وخط كل واحد منهم ما رأس ماله رأس مال صاحبه  
على ما ينطبق به الصلح من أوله إلى آخره بتاريخه وجعل جميع مال الشركة في يده هذا الذي أحضره معه وأن  
هذا الذي أحضره ربح كذا وكذا فوجب عليه رد رأس مال هذا الذي أحضره مع حصته من الربح إلى هذا  
الذي أحضر ورأس ماله كذا وحصته من الربح كذا ويتم المحضر

محضر في دفع هذه الدعوى ادعى هذا الذي أحضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعوى هذا الذي  
أحضره معه قبل هذا الذي أحضر شركة عنان برأس مال كذا ودعواه قبله رد رأس ماله وحصته من الربح  
ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنه مبطل في هذه الدعوى لما أنه قامه المال وسلم إليه رأس ماله وحصته من  
الربح وأنه أخذ جميع ذلك منه بتسليمه جله ذلك اليه ويتم المحضر

محضر في إثبات الوقفية) \* حضر وأحضر فادعى هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه صلح  
القاضي فلان بإثبات الوقفية المذكورة في هذا المحضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه صلح  
صدقة أو رد مع نفسه وينسخ الصلح إلى آخره وهذا مضمون الصلح ثم يكتب فادعى جميع ما تضمنه هذا  
الصلح من إيقاف فلان بن فلان الفلاني هذا هذه الضيعة المحدودة في هذا الصلح الذي ينسخ في هذا المحضر  
من خالص ماله وملكه على الشرائط المذكورة والسبيل فيه كما نطبق به هذا الصلح المحول نسخته إلى هذا  
المحضر من أوله إلى آخره بتاريخه وكون جميع هذه الضيعة المحدودة فيه ملكاً لهذا المتصدق وفي يده إلى  
أن وقفها وسلمها إلى هذا المتولي وهو المذكور راسمه ونسبته في الصلح المحول نسخته إلى هذا المحضر من أوله  
إلى آخره واليوم جميع هذه الضيعة المذكورة المحدودة في هذا المحضر وقف وصدقة على الوجه المذكور فيه  
وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق فوجب على هذا الذي أحضره معه تسليمها إلى هذا الذي أحضره ليراعى فيها  
شرائط الواقف وطالبه بذلك وسأل مسأله فستل هذا إذا أتى المدعى بصلح الوقف وإن لم يكن في يد المدعى  
صلح الوقف يكتب فادعى هذا الذي أحضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الضيعة التي هي عشر ديرات

من أعمامنا أنه لا يملك إلا بأحد الأمور الثلاثة وقالوا جميعاً التفتوى على قولهما قال في النوازل غصب لحاف طبعه ملكه الغاصب ما دام الضمان  
أو بالقضاء بالضمان أو برضا الخصم وبعد الملك لا يحل له الانتفاع لاستفادته بوجه حيث كلما لوك بالبيع الفاسد عند القبض إذا

اشترى  
الغصوب يحل وفي الجامع  
الصغير قال المسئلة على  
وجوه أضاف إليها وقد منها  
أو أضاف إليها وقد من  
غيرها وأضاف إلى غيرها  
وتقدمها أو أطلق يباح في  
الكل إلا إذا أضاف إليها وقد  
منها وبه أفق الفقهية أبو  
الليث وقال الصدر الكل  
مكروه وأطلق جواب  
الجامع يدل عليه غصب ألفا  
واشترى بها جارية فباعها  
بالدين تصدق بالربح وقال  
الثاني رحمه الله تعالى  
لا يتصدق به أصله الورع ربح  
في الوديعة بالتصرف بطيب  
له الربح عنه بالضمين  
خلافهما ولو غصب ألفا  
واشترى بها طعاماً يساوي  
ألفين فأكله أو وهبه  
لا يتصدق بالربح إجماعاً  
شرط طيب المغصوب للغاصب  
عندهما إذا ما الضمان إلى  
المالك وعند الإمام رحمه الله  
تعالى لزوم البدل عليه حتى  
إذا غصب طعاماً ومضغه  
وابتلع عنه ابتلع الحلال  
وعندهما ابتلع الحرام فيجوز  
في عينه لا بأكل الحرام  
ويعذب على كل طعام  
الحرام كما يعذب على غصب  
الطعام وكان الإمام مولانا  
نجم الدين النسفي رحمه الله  
ينكر أن يكون هذا قول  
الإمام ويقول أجمع الحقون

جعلله صاحبها في حل أصله ما روى أنه عليه الصلاة والسلام أبي أن يأكل من لحم الشاة التي ذبحت على أن يؤتى عنها أو قال أطعموها الأسارى  
 دل الحديث على عدم إباحة الأكل ولزوم (١٨٤) التصديق والملك للغائب قبل أداء الضمان إذا لم يصدقه ملك الغير لا يصح


الارض المتصلة بعضها ببعض التي موضع جميعها في أرض قرية كذا من عمل كذا من قرى كورة بخارى  
بمحلة كذا من ناحية هذه القرية تدعى كذا أحد حدود جميعها الزيق طريق العامة والطريق بهذه النسبة  
في هذا الموضع واحد والثاني والثالث كذا والرابع الزيق الطريق واليه المدخل بمحدودها كلها وحقوقها  
ومرافقها وقف مؤبد بحسب معروف وقفه أو تصدق بها فلان بن فلان الفلاني في حال حياته وصحته  
وبعد وفاته من خالص ماله وملكه على أن يستغل بأفضل وجوه الاستغلال مما يريزق الله تعالى من غلتها  
بـ دأ بمغايه عمارتها ومن ثمها وأصلها ثم يصرف الفاضل من غلتها إلى اصلاح مسجد داخل كورة  
بخارى في محلة كذا يعرف بمسجد كذا أحد حدود المسجد كذا والثاني والثالث والرابع كذا ثم يصرف  
الفاضل منها إلى فقراء المسلمين وكانت هذه الضيعة المحدودة في يوم الايقاف المذكور فيه ملكا لهذا  
الواقف وفي يده وقد سلم الواقف هذا جميعها إلى ابنه فلان أو إلى فلان الاجنبي به دما جعله قيمافيه امتوليا  
لامرءا وقبل فلان منه هذه القروامة وهذه الولاية قبولا صحيحا وقبض منه جميع ما بين وقفها فيه قبضا  
صحيحا واليوم جميع ما بين حدوده ووقفيته فيه وقف على الوجه المذكور وفي يده هذا الذي أحضره  
غير حق فواجب على هذا الذي أحضره تسليم جميع هذه الضيعة الموقوفة المحدودة في هذا المحضر إلى  
هذا الحاضر ليراعي فيه شروط الواقف هذا وطالبه بذلك وسأل مسألته عن ذلك فاستل فاجاب بالفارسية  
١ (مرأزوقيت اين محدوده علم نيست وباين مدعى حاضر آمد سپردنى) وأحضر الذى نفرا  
إلى آخره

سجل هذه الدعوى وهذا المحضر **ب** يقول فلان القاضي ويدكر دعوى المدعى بتماها وشهادة شهود المدعى مع الاشارات في مواضعها تمامها الى قوله وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كون هذه الضيقة المحدودة فيه وقفا صحيا من جهة فلان على الشرائط المبينة والسبل المذكورة فيه من خالص ماله وملكه وتسليمه اياها الى فلان بعدما جعله متوليا بمسألة المدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين وكونه في يد المدعى عليه هذا بغير حق في مجلس قضائي بين الناس الى آخره وان كان الواقف قد رجع واقف بعدما سلم الى المتولى بصورة المحضر أن يكتب أوله على نحو ما بيناه ثم يكتب فادعى هذا الذي حضر المأذون به من جهة القاضي فلان في اثبات الوقفية المذكورة فيه على هذا الذي أحضره وهو الواقف أنه وقف جميع الضيقة التي في موضع كذا حدودها كذا من خالص ماله وملكه في حال حياته على الشرائط المذكورة فيه وأن هذا الواقف سلم جميع الضيقة المحدودة المذكورة ووقفته فابسه الى فلان المتولى وأنه قد بدد هذا المتصدق الرجوع عن هذه الوقفية على قول من يرى الوقف غير لازم فالزاهقان يد المتولى وأعادها الى سائر أملا كه فواجب عليه قصر يده عنها وتسليمها الى المتولى فلان لبراى شرائط الوقفية هذه فيها واطالبه بذلك وسأل مسأله فاستل فاجاب بالفارسية م (این محدوده مملک من است در دست من و یکسی سپردنی فی)

وسجل هذا المحضر الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المذكور فيه الواقف هذا في وجهه بمسألة هذا المدعى بصحة الوقفية المذكورة فيه ولزومها وأبطل رجوعه عنها وقصرت يده عنها لعدم الإقبال من يرى هذه الوقفية لازمة من علماء السلف وسلمت الى متوليها فلان بعد ما ثبت عندى هذا الايقاف والتصديق المذكور فيه وبتم السجل كذا في المحيط \*

(١) لا علم لي بوقفية هذا المحدث ولا أسلمة لهذا المدعى الحاضر (٢) هذا المحدث ما لي وهو في يدي ولا أسلمة لأحد

والثالث في مسائل الضمان  
الجاني أمر العوان بالاخذ  
فباعتبار الظاهر لا يجب  
الضمان على الجاني وباعتبار  
السعي يجب عليه فيتم امل  
عند الفتوى وعلى الاخذ  
ضمان على كل حال ويرجع  
على الامر ان دفع المأخوذ  
اليه وان هلك أو استهلك لا  
وان اتفق في حاجة الامر  
بامر فهو بمنزلة المأمور  
بإتفاق مال نفسه في حاجة  
الامر استخداً م عبد الغير اذا  
اقبل به الخدمه غصب  
كقبضه بلاذنه حتى اذا  
هلك من ذلك العمل يضمن  
وان لم يتصل به الخدمه  
لا يضمن علم انه عبد الغير  
أم لا وجعل الخاتم في خنصر  
اليمنى أو اليسرى استعمال  
لاحفظ وفصل شمس الاثمة  
وهو الصحيح والادخال في  
غير الخنصر حفظ وفي الخنصر  
استعمال وان جعل القمص  
في جانب الكف وعليه  
الفتوى أخذ اللقطة ليعرّفها  
ثم ردها الى مكان الاخذ  
ان قبل التحويل يرى عن  
الضمان وان بعد التحويل  
لا حتى يردّها الى صاحبها  
ولا يبرأ الغاصب برد الدابة  
الى المرط حتى يسلمها الى  
صاحبها الا عند زفره  
الله تعالى واستحسن محمد  
رحمه الله تعالى فيمن أخذ  
من بيت رجل ثوباً ولبسه ثم  
زعمه وجعله في مكانه وأخذ

دابة من آربه ثم ردها الى موضعها لا يضمن استحسانا ولو في كيسه أنف أخذ رجل نصفها ثم رد النصف الى الكيس بعد أيام  محضر يضمن النصف لما خوذ المرء ولا غيره ولا يبرأ ردها الى الكيس وركب دابة غيره ثم نزل وتركهام مكانها يضمن على قول الثاني رحمه الله والعصم أنه



لا يضمن عند الامام رجحه الله حتى يحولها عن موضعها واذا لم ينوب غيره ثم نزع ووضع في مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا في لبسه على العادة فان كان قبضا فوضعه على عاتقه ثم أعاده الى مكانه لا يضمن اتفاقا لانه حفظ لا استعمال (١٨٥) وعن الثاني رجحه الله فيمن عقد

على ظهر دابة الغير ولم يحولها عن موضعها لا يضمن الا ان يجدوها فهو ضامن بالحدود وكذا كل من أخذ متاع انسان في دار صاحب المتاع وجده فهو ضامن وان لم يخرج ولم يجده فلا ضمان الا ان يهلك من فعله أو يحولها عن مكانها في الاولى أو يخرجها من الدار في الثانية \* أتى سوقا يبيع الزجاج أو غيره وأخذناه لينظر فيه فوقع منه وانكسر ضمن والقياس والاستحسان في هذا واحد وليس ما وضع للبيع نظره يدخل الرجل منزل غيره بغیره \* أو دعه عنده شابا وطلب ثيابه فدفع اليه ثيابه وكان أودع فيها ثوب نفسه أيضا فأخذ المودع الكل وتلف ثوب المودع عند المودع يضمن لان حل مال غيره على انه له يضمنه اذا بان انه يكن له \* بعث الى قصارا لياخذوا ثوبه فدفع القصار بالغلط ثوبا آخر وضاع عند الرسول ان كان ثوب القصار لا يضمن وان ثوب غيره خير مال له بين تضمين القصار والرسول وأيهما ضمن لم يرجع على الآخر \* شق راوية رجل فسأل منها يضمن الشاق رما عطب من السائل من الرق فان ساقه بعد الشق سائق فضمن السائل بعد

محضر في اثبات ملكية محدود محضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن جميع الاراضي التي عددها كذا في أرض قرية كذا في ناحية منها تدعى كذا من كورة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها وموافقها التي هي لها من حقوقها فان وقعت الدعوى في دار يكتب أن جميع الدار المشتملة على البيوت التي في محلة كذا في كورة كذا في سكة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذه الاراضي أو عن هذه الدار وتسليمها الى الذي حضر هذا وطالبه بذلك وسأل مسئلته فمثل فاجاب بالقارسية (١) اين زمينها وخانه كه دعوى ميكنه اين مدعى ملك من است وحق من است باين مدعى سپردني نيست) أحضر المدعى هذا نفراد كرائهم شهوده على وفق دعواه وسألني الاستماع اليهم فاجبته اليه وهم فلان وفلان وفلان يكتب أنسابهم وحلاهم الى آخر ما ذكرنا فاشهدوا عقيب دعوى المدعى والجواب بالانكار من المدعى عليه هذا شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليهم ومضمون تلك النسخة ٢ (كواهي ميدهم كه اين زمينها با اين شراكت جاينكه وحدودى كه درين محضر ياد كرده شده است) وأشار الى المحضر (بحدودهاى وى جلّه وحقهاى وى ملك اين حاضر آمد وحق وى است) وأشار الى المدعى هذا (وبدست اين حاضر آورده بناحق است وواجب است بروى تسليم كردن باين مدعى) وبتم المحضر \*

سجل هذه الدعوى يكتب يقول فلان حضر في مجلس قضائي بكورة بخارى فلان وأحضر مع نفسه فلانا وبعيد الدعوى من أولها الى آخرها فيكتب فادعى هذا الذي حضر أن الاراضي التي في موضع كذا حدودها كذا والدار التي في موضع كذا أحد حدودها كذا بجميع حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذه الاراضي المحدودة وعن هذه الدار المحدودة في محضر الدعوى وأشار الى محضر الدعوى وتسليمها الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسئل المدعى عليه وهو الذي أحضره معه عن دعواه هذه فقال بالقارسية ٣ (اين زمينها كه دعوى ميكنه اين مدعى باين خانه ملك من است و باين مدعى سپردني نيست) أحضر المدعى نفراد كرائهم شهوده وسألني الاستماع الى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب على ما يناسب هذا الى موضع الحكم ثم يكتب وحكت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بكون الاراضي المحدودة في هذا السجل أو بكون الدار المحدودة في هذا السجل بحدودها كلها وحقوقها وموافقها التي هي لها من حقوقها ملكا وحقا لهذا المدعى وكونها في يده هذا المدعى عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين وقضيت بلكيتها له عليه بشهادتهم به مدار جعت في التعرف عن حال هؤلاء الشهود الى من اليه رسم التعديل والتركية بالناحية ونسبوا الى العدالة وبعدها عرضت دعوى المدعى وألفاظ الشهادة على أئمة الدين الذين عليهم مدار الفتوى بالناحية فأفتوا بصحة هذه الدعوى وجواز الشهادة وكان هذا الحكم وهذا القضاء مني في مجلس قضائي في كورة بخارى حكما أبرمته وقضاء نفذته مستحبا معاشرنا طمحتة ونفاهه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما ما وكلفت المحكوم عليه هذا بقصر يده

(١) هذه الاراضي والدار التي يدعيها هذا المدعى ملكي وحق وليست مسئلة لهذا المدعى ٢ أشهد أن هذه الاراضي باشتراكها مع المحل وحدودها المذكورة في هذا المحضر وأشار الى المحضر بكل حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وحقه وأشار الى المدعى وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق وواجب عليه تسليمها له ٣ هذه الاراضي التي يدعيها هذا المدعى أو هذه الدار ملكي ولا تسلم الى هذا المدعى

(٢٤ - فتاوى سادس) السوق وما عطب به على السائق اذا كان بحال يمكن لصاحب الراوية دفعه اما اذا لم يمكن دفع السيلان فالضمان على الشاق لا على السائق وكذا الشق ما حله الحال فهو على هذا التفصيل \* ذبح شاة القصاب ان كان شذرها لجلها الذي لا يضمن والا

يضمن وان دمج أخية الغير في ايامها لا يضمن استحسانا و اجازتها كما اذا جعل القدر على الكانون وألقي فيه اللحم ووضع الخشب في الكانون فأوقد رجل نارا و طبخه أو صب (١٨٦) الخنطة في دورق وربط الحمار فساقه انسان و طحنه أو رفع جرة نفسه وأمالها الى ظهره فأعانه

رجل وانكسر بينهما  
أو سقط حمل انسان عن  
دابته في الطريق فحمل  
انسان به الاذن المالك  
فهلك الدابة لا يضمن في  
الكل لثبوت الاذن دلالة  
وأصله مسئلة الاحرام عن  
المغنى عليه \* قال المالك  
للغاصب ان ذهب بالعبد  
المغصوب الى موضع كذا  
فبعه فيه فذهب به وعطب  
في الطريق ضمن الغاصب  
ففيه لعدم التسليم الى المالك  
وان استأجر منه الغاصب  
ليعمل له كذا فشرع في العمل  
وهلك برئ عن الضمان لان  
بوجوب الاجر له عليه صار  
قابضا \* استأجر المغصوب  
منه الغاصب ليقصر الثوب  
المغصوب فقصره ثم ضاع  
ضمن على قول من قال يضمن  
الاجير لانه لا يخرج من ضمان  
الغصب قبل الرد وان كان له  
أجر في عمله وانما يطال عنه  
الضمان اذا صار عليه أجر  
لانه لا يجتمع عليه أجر  
وضمان اما ان يجب له الاجر  
وعليه الضمان فذلك جائز  
\* استعار المغصوب بعد موت  
مالكه وارثه وهلك عنده  
برئ الغاصب عن الضمان  
\* أحرق رجل الثوب  
المغصوب في يد الغاصب وأدى  
قيمه للغاصب برئ عند  
الامام عن الضمان وقال  
الثاني لا يبرأ الا اذا كان

عن هذه الاراضي المحدودة أو عن هذه الدار المحدودة المحكوم بها فتصرفه عنه وسلمها الى هذا الذي حضر  
امثالا لامر الشرع ويتم السجل على نحو ما يينا قبل هذا  
\* محض في دفع هذه الدعوى \* ان كان المدعى عليه يدعى الشراء من هذا المدعى يكتب حضر وأحضر  
قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعواه أن هذا الذي أحضره كان ادعى على هذا الذي  
حضر أولا و يكتب دعواه بتمامها ثم يكتب قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعواه  
أن هذا الذي أحضره مبطل في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي أحضره باع حال  
نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها هذه الدار المحدودة فيه بحدودهها وحقوقها و ما افقها التي هي لها من حقوقها  
قبل دعواه الموصوفة من هذا الذي حضر حال كون هذه الدار المحدودة فيه ملكا وحقوقها هذا الذي أحضره  
معه وفي يده بكذا يتراعى صححها وأن هذا الذي حضر اشتراها منه بحدودهها وحقوقها و ما افقها التي  
هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه شراء صححها حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها وتقابضا بقضا  
صححها وان كان هذا الذي حضر ادعى اقراره هذا الذي أحضره معه مع ذلك يراعى الكفاية عقيب قوله  
وتقابضا بقضا صححها وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها  
طاعا بغير ان هذا البيع والشراء الموصوفين فيه بينهما وبين هذا الذي حضر في هذه الضيعة المحدودة فيه  
أو في هذه الدار المحدودة فيه بحدودهها وحقوقها و ما افقها التي هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه  
حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها وبغير ان التقابض بينهما فيه اقرارا صححها شرعا صدقه هذا الذي  
حضر فيه خطا با وأن هذا الذي أحضره معه في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر بعدما كان الامر  
كما وصف فيه مبطل غير محقق أو يقول بعدم ما صدر منه هذا الاقرار الموصوف فيه مبطل غير محقق فواجب  
على هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وترك التعرض له فيه وطالبه بذلك ويتم  
المحضر ولو كان هذا الذي حضر ادعى استجارا أو شيئا آخر لدفع هذه الدعوى بان ادعى أن هذا الذي أحضره  
استكرى هذه الدار المحدودة الموصوفة فيه من هذا الذي حضر ادعى أن هذا الذي أحضره معه قبل هذه الدعوى  
الموصوفة فيه يكتب في موضعه من هذا المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن  
دعوى هذا الذي أحضره ملكية هذه الدار المحدودة فيه قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه لان هذا  
الذي أحضره معه استكرى هذه الدار المحدودة فيه بحدودهها وحقوقها الى آخره من هذا الذي حضر  
أو يكتب استكرى بكذا وكذا وأن هذا الذي حضر أي أن يكرهها منه أو أي أن يبيعها منه وكان  
استشاراؤه واستكرأؤه هذه الدار المحدودة من هذا الذي حضر اقرارا منه بكون الدار المحدودة فيه ملكا لهذا  
الذي حضر وبعد ما صدر هذا الاقرار منه فهو مبطل في هذه الدعوى غير محقق ويتم المحضر \*

\* (سجل هذه الدعوى) \* أن يكتب صدر السجل ودعوى الدفع بتمامه على نحو ما يينا قبل هذا الى موضع  
الحكم ثم يكتب وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعى على هذا المدعى عليه الدفع بشهادة  
هؤلاء الشهود المسمين فيسه بمحضر من المتخصصين هذين في وجههما في مجلس قضائي بخاري بين الناس  
ويتم السجل الى آخره وان كان هذا الذي حضر أراد دفع هذه الدعوى بسبب شراء الدار المحدودة من رجل  
آخر يكتب ادعى هذا الذي حضر في دفع دعواه على هذا الذي أحضره معه أن دعوى هذا الذي أحضره  
ملكية هذه الدار قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه لما أن هذا الذي حضر اشتري هذه الدار المحدودة فيه من  
فلان بن فلان وفلان بن فلان كان يملكها بكذا اشترا صححها قبل دعوى هذا الذي أحضره معه قبله الموصوفة  
فيه ويتم المحضر الى آخر سجل هذه الدعوى على نحو ما سبق

\* (محضر في اثبات دعوى الدار ميراثا عن الاب) \* حضر وأحضر قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي

الاعطاء بقضاء والقاضي اذا علم أن الطالب غاصب لا يجبره على اعطاء القيمة ولكن يضعه على يد عدل حتى يحضر المالك احضره  
فيضار ضمان أبيه ما شاء \* غصب دارا ثم استأجرها من المالك والدار ليس بمحضرتها الا يبرأ وان كان هوسا كفافها أو كان قادرا على سكاها

رئى عن ضمانها لوجوب الاجر عليه \* جاء بالخطة الى طعان ووضعها فى صحن الطاحونة وأمره أن يدخلها فى بيت الطاحونة فلم يدخلها حتى  
نقب الدار فسرقت فان كان الصحن مرتفعاً بقدر ما لا يرتقى الاسم للاضمان على صاحب (١٨٧) الطاحونة \* غصب ساحة قال الكرختى

وأبوجه - فر رجحما الله  
لا ينقض اذا بنى على حوالى  
الساحة ولو بنى على نفس  
الساحة ينقض وجواب  
الكتاب بذلك وهو الاصح  
وحكى النسفى ان الكرختى  
ذكر فى بعض كتبه ان قيمة  
الساحة لأقل من قيمة البناء  
ليس لصاحب الساحة  
أخذها وان كانت قيمة  
الساحة أكثره أخذها وكذا  
الحكم فى الساحة وقال انه  
مذهب أصحابنا قال مشايخنا  
ما ذكره الكرختى قريب من  
المذهب فانهم نصوا فى  
الدجاجة اذا ابتعت أولوة  
غيره أو فى بطين رجل ان فقد  
فى جرة آخر أو راس فودتلى  
فى حب غيره ولا يمكن الفصل  
الاب كسر أحدهما ينظر الى  
قيمتها أى - ما أكثر فيلك  
صاحب الاكثر ويضمن  
القيمة لصاحب الأقل وقد  
ذكرنا عن مشايخ خوارزم فى  
جامع البرزوى يجب فى اتلاف  
المسجد ما يجب فى اتلاف  
الاموال \* هدم بيت نفسه  
فانهدم بيت جاره لا يضمن  
\* وقع الحريق فى محله فهدم  
رجل بيت جاره حتى لا يحترق  
بيته يضمن قيمة بيت الجار  
كخضراً كل فى المفازة طعام  
غيره يضمن قيمته لما له \* هدم  
حائط غيره مخبر ما له بين  
تضمن قيمة الحائط وتسلم  
النقض له وبين ان يأخذ

أحضره معه أن الدار التى كانت فى موضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها وموافقها التى هى لها  
من حقوقها كانت ملكاً لوالده فلان بن فلان وحقها له وفى يده وتحت تصرفه الى أن مات وخلف من الورثة  
ابننا لصلبه وهو هذا المدعى ولم يخلف وارثاً سواه وصارت هذه الدار للميتين موضعها وحدودها ميراثاً له عن أبيه  
المدعى كوراسمه ونسبه واليوم هذه الدار الميئنة حدودها ملك هذا المدعى وحقه بهذا السبب المذكور وفى يده  
هذا الذى أحضره معه بغير حق وهذا الذى أحضره معه فى علم من ذلك فواجب عليه قصريده عن هذه  
الدار الميئنة حدودها ونسبها الى هذا المدعى وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك فاستل فأجاب بالانكار  
فأحضر المدعى نفرأذ كرائهم شهود على وفق دعواه وسأل الاستماع الى شهادتهم فشهدوا شهادة صحيحة  
متفقة اللفظ والمعنى عن نسخة قرئت عليهم عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه هذا  
بالانكار وهذا مضمون تلك النسخة ١ (كواشى ميدهم كه ابن خاتنه كه جاينكاه وحدودى ياد كرده  
شهادت در محضر اين دعوى) وأشار الى محضر الدعوى الموصوفة فيه (بجدهاى وحقهاى وموافق وى  
كه از حقهاى وى است ملك فلان بن فلان بدرين مدعى بود) وأشار الى المدعى هذا (وحن وى بود ودر  
قبض وتصرف وى تا اين زمان كه وفات يافت واز وى ويراينك بسرماندهم بين مدعى) وأشار الى المدعى  
هذا (ويعجز از وى وارثى ديكر نمانده اين متوفى را و اين خانه ميراث شد از اين متوفى مر بسرو براين) وأشار  
الى المدعى هذا (وامر وراين خانه محدود درين محضر) وأشار الى محضر الدعوى (بجدهاى وحقها ملك اين  
مدعى است وحق وى است ودر دست اين مدعى عليه بناحق است) وأشار الى المدعى عليه هذا ويتم المحضر  
والله تعالى أعلم

\* (سجل هذه الدعوى) \* يقول القاضى فلان يكتب على رسمه ويبعد الدعوى بعينها من أولها الى آخرها  
مع أسامى الشهود وألفاظ الشهادة وبيان انى قبلت شهادة هؤلاء الشهود لكونهم مع معروفين بالعدالة  
أو لظهور عدالتهم بتعديل المزكين أو بظاهر عدالة الاسلام اذ لم يطعن المشهود عليه فى شهادتهم وجميع  
ما يكتب فى السجلات الى موضع الحكم ثم يكتب وحكى لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بجميع ما شهد  
هؤلاء الشهود المسمون فى هذا السجل بكون الدار المحدودة فيه ملكاً لفلان بن فلان والده هذا المدعى  
وكونهم فى يده وتحت تصرفه الى وقت وفاته وصيرو رثته ملكاً لهذا المدعى بعد وفاة والده هذا عن والده  
هذا فى وجه المتخاصمين هذين حكماً برمته وقضاء نفقته ويتم السجل

\* (محضر فى دفع هذه الدعوى) \* حضر وأحضر قاضى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه فى دفع  
دعواه أن هذا الذى أحضره كان يدعى أولاً على هذا الذى حضر ملكية دار فى موضع كذا حدودها كذا  
ارناعن أبيه ويبعد دعواه بتملكها ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن دعواه هذه ساقطة  
على لما أن والده هذا الذى أحضره فلان بن فلان قد كان باع هذه الدار المحدودة فى هذا المحضر فى حياته  
وصحته من هذا الذى حضر يكذباً بغير حق وهذا الذى حضر اشتراها منه بهذا الثمن المذكور شرعاً صحيحاً

(١) أشهد أن هذه الدار التى ذكر مكانها وحدودها فى محضر هذه الدعوى وأشار الى محضر الدعوى  
الموصوفة فيه هى وحدودها وحقوقها وموافقها التى هى من حقوقها ملك فلان بن فلان أبى هذا المدعى  
وحقه وأشار الى المدعى وكانت تحت قبضه وتصرفه الى أن مات وخلف ولداً وهو هذا المدعى وأشار الى  
المدعى ولم يكن لهذا المتوفى وارث غير هذا وهذه الدار صارت ميراثاً لابنه هذا وأشار الى المدعى وهذه الدار  
المحدودة فى هذا اليوم فى هذا المحضر وأشار الى محضر الدعوى بحقوقها وحدودها ملك هذا المدعى وحقه  
وهى فى يده هذا المدعى عليه بغير حق

النقض ويضمنه قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات الامثال وقيل ان الحائط جديداً أمر باعادته والا لا \* هدم  
جدد ارغره من التراب وبناء فهو ما كان يرى من الضمان وان من خشب وبناء من الخشب كما كان فكذلك يبرأ وان بناه من خشب آخر لا يبرأ

لأنها تفاوت حتى لو علم أن الثاني أجود بيرا • من حفر حفرة في أرض غيره وأضره ذلك ضمن النقصان وإن علم عدم الضرر لاشئ عليه • غضب  
عبدًا فقتل العبد نفسه بيمين \* (١٨٨) استعمل دابة أو عبدًا مشتركا بينه وبين غيره بغير إذن شريكه يصير غاصبا نصيب شريكه حتى يضمن قيمة

وجرى التقابض بينهما بوصف الصحة واليوم هذه الدار المحدودة ملك هذا الذي حضر به هذا السبب وحقه  
وأن هذا الذي حضر في دعواه قبله بعدما كان الأمر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عليه الكف  
عن ذلك وسأله سئلته عن ذلك فسئل

\* (سجل هذه الدعوى) • يكتب عند الحكم وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعى الدفع  
على هذا المدعى عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما  
في مجلس قضائي بكونه بخاري وأمرت المحكوم عليه بالكف عن دعواه هذه وترك التعرض لاه حكمه  
في ذلك ويتم السجل كذا في الذخيرة

\* (محضر في دعوى ملكية المنقول ملكا مطلقا) • حضر وأحضر في يده هذا الذي أحضره معه فرس وسط  
الجنة يقال لثله لونا بألق مشقوق النحرين على كتفه اليسرى كى صورته هكذا عرفه مائل إلى اليمين تام  
الذنب سجل الرجلين واليد من مقطوع رأس اذنه اليمنى من الطول يقال لثله سوفال محضر مجلس هذه  
الدعوى الموصوفة فيه مشار إليه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن هذا البرزون وأشار إلى  
البرزون المدعى ملك هذا الذي حضر وحقه وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره في علم  
من ذلك كما فواجب عليه قصر يده عن هذا البرزون المدعى به المشار إليه وتسليمه إلى هذا الذي حضر وسأل  
مسألته عن ذلك فسئل فأجاب فقال ٢ (أين اسب ملك من است وحق من است ومرايا من مدعى سبردى  
نست) أحضر هذا المدعى نفراد كراهم شهوده واستشهد الشهود وهم فلان وفلان إلى آخره

\* (سجل هذه الدعوى) • يكتب على الرسم إلى قوله فاستشهد الشهود وهم فلان وفلان فشهد كل واحد  
منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعى هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه هذا وقال كل واحد  
٣ (كواهي مدهم كه ابن اسب) وأشار إلى البرزون المدعى به ٤ (ملك ابن حاضر أمده است) وأشار إلى  
المدعى ٥ (وحي است واندر دست ابن حاضر أوردته) وأشار إلى المدعى عليه ٦ (بناحق است) فسمعت  
شهادتهم إلى قوله وحكمت فاذباغ إليه يكتب وحكمت لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بكونه هذا البرزون  
المدعى به المشار إليه ملك هذا المدعى وحقه وبكونه في يده هذا المدعى عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود  
المعروفين بالعدالة بمحض من المتخاصمين هذين وبمحضر من البرزون المدعى به ويتم السجل

\* (محضر في دفع دعوى البرزون) • وجوه الدفع لهذه الدعوى كثيرة فتحت نكتب ثلاثة منها فاذا علمها  
الكاتب بنى ما يقع له من وجوه أخرى عليها (أحدها) الدفع بالاستشراء وصورته ذلك حضر وأحضر في يده هذا  
الحاضر برزون شيت كذا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعوى هذا المحضر على هذا الحاضر  
ملكية هذا البرزون الموشى فيه المحضر مجلس هذه الدعوى وذلك لأن هذا المحضر ادعى على هذا الحاضر  
أولا يكتب دعواه بتمامها ثم يكتب فادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه الموصوفة فيه فقال  
دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرزون قبل هذا الحاضر ساقطة لأن هذا المحضر قد كان استشرى هذا  
البرزون الموصوف الموشى فيه وأشار إلى البرزون المدعى به من هذا الحاضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه  
كلها وإن هذا الذي حضر أي أن يبيعه منه وكان استشرى هذا الذي أحضره هذا البرزون المدعى به من هذا  
الذي حضر اقرارا من هذا المحضر أنه لا ملك له في هذا البرزون المدعى به وبعد ما صدر من هذا الذي  
أحضره هذا الاستشراء فهذا الذي أحضره مبطل في دعوى ملكية هذا البرزون لنفسه فواجب عليه ترك

(٢) هذا الفرس ملكي وحق ولا أسلمه إلى هذا المدعى ٣ أشهد أن هذا الفرس ٤ ملك هذا الذي  
حضر ٥ وحقه وهو في يده هذا الذي أحضره ٦ بغير حق

نصيبه في رواية هشام وفي  
رواية ابن رستم يضمن في الدابة  
لاني العبد • أمر عبد غيره  
بالأباق فأبق يضمن الآخر  
لأنه صار غاصبا باستعمال  
العبد • غضب ساحة وأدخلها  
في بناءه يملك الساحة وإن  
كانت قيمة الساحة والبناء  
سواء فإن اصطلاحا على شئ  
جاز وإن تنازعا بإيعاز البناء  
عليهما أو يقسم الثمن بينهما  
على قدر مالهما • وجه جاريته  
إلى نخاس للبيع فبعثت  
أمرأة النخاس الجارية إلى  
حاجتها وهربت فالضمان  
على أمرأة النخاس لا غير وقال  
يخير صاحب الجارية بين  
تضمن النخاس وزوجته لأن  
النخاس أجبر مشترك ومن  
مذهب الإمام أن الأجبر  
المشترك لا يضمن ما تلف في  
يده بغير فعله • غضب ساحة  
وبنى عليها فإراد الغاصب  
نقض البناء ورد الساحة  
إن كان حكم عليه الحاكم  
بالقيمة لا يحل والأفقيه  
أختلاف قيل يحل وقيل لا  
لأنه إضاعة المال بالفائدة  
• سكران لا يعقل نام في الطريق  
فاخذ رجلا ثوبه ليحفظه  
لا يضمن وإن أخذ ثوبه من  
تحت رأسه أو خاتمه من أصبعه  
أو كيسه من وسطه أو درهما  
من كفه ليحفظه ضمن لأنه كان  
مخفوطا بصاحبه • ضرب  
رجلا وسقط حتى مات ومع  
المضروب مال فتوى المال قال

محمد رحمه الله يضمن الضارب ماله وثيابه التي عليه • ساق حمار غيره بغير إذنه وأكل الذئب بحشه أو ضاع الخش ورد الحماران هذه  
كان ساق الخش مع الحمار يضمن وإن أنساق الخش معه بلا سوفه وضاع لا يضمن الخش • غضب عولا وألقه حتى ييس لبن أمه ضمن العجول  
وما نقص من البقرة • أمسك رجلا حتى أخذ ماله أو كره رجلا حتى ألحقه بالقافلة وترك دابته وهذا كذا لا يضمن المسك والمكره • سعى إلى

الظالم وقال أفلان مال كثيراً وأصاب مالا أو ميراثاً أو مال أفلان الغائب عنده والسلطان ممن يغرمه في مثال هذه الحادثة بضمن ان كان كاذباً وان كان صادقاً الا انه ليس بمعتظم ولا محتسب بضمن وان قال انه ظلمي أو ضربي وهو كاذب فيه ضمن (١٨٩) وان الساعي عبداً فعليه الضمان

بعد العتق لانه ضمان بقول  
\* اشترى جارية بلاثماسة  
فأخبر رجل الخناس به فأخذ  
من المشتري الخمسة ضمن  
المشتري الخبر وفي مسئلة  
الحايي الذي أمر العوان  
قال بعض المشايخ والصحيح  
عندي ان الحايي بضمن  
والحايي لو أرى العوان يت  
صاحب المال ولم يأمره  
بشيء أو الشريك لو أرى  
العوان يت الشريك حتى  
أخذ المال أو رهنا فضاع  
فالشريك والحايي لا يضمنان  
لانه لم يوجد الأمر ولانه  
يمكن دفع العوان ولا يمكن  
دفع السلطان \* الحايي أخذ  
رهنا وهو طائع بضمن  
والسلطان اذا أخذ عن  
من أعيان رجل ورهن  
عند رجل فهلك عند المرتين  
ان المرتين طائعا فالملك  
يخبر بين تضمين السلطان  
والمرتين \* خان فيه بيوت  
وأموال خرج انسان ليل  
وترك الباب مفتوحا فدخل  
سارق وسرق شيئا لا يضمن  
الخارج وكذا النقب حائط  
انسان بلاذنه فدخل  
السارق من النقب وسرق  
لا يضمن النقيب كالفوتج باب  
قفص \* شاة لانسان سقطت  
وخيف عليها الموت فذبحها  
انسان لا يضمن للاذن دلالة  
وفي النظم مات دابة انسان  
في مربوط فسلطها انسان في  
المربط فلا أجر له والجاء

هذه الدعوى قبل هذا الحاضر فطالبه بذلك وسأل مسئلته (الوجه الثاني) الدفع بطريق الاستكراه  
يكتب فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر أنه مبطل في دعواه ملكية هذا البرزون المدعى به نفسه قبل  
هذا الذي حضر لان هذا الذي أحضره قد كان استكره هذا البرزون المدعى به في حال نفوذ تصرفاته  
في الوجوه كلها من هذا الذي حضر وكان استكرهه أقرارا منه انه لا ملك له في هذا البرزون المدعى به على  
نحو ما ذكرنا في الاستكراه (الوجه الثالث) الدفع بالتنازع يكتب ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى  
هذا المحضر معه ملكية البرزون المدعى به الموصوف الموشى فيه ان دعواه هذه قبل هذا الحاضر ساقطة عنه  
لان هذا البرزون المدعى به وأشار إليه بتنازع هذا الحاضر نتج عنده هذا الحاضر من زمكة كانت تلك الزمكة  
يوم هذا التنازع المذكور فيه ملك هذا الحاضر وحقه وفي يده وان هذا البرزون المدعى به الموشى فيه لم يخرج  
عن ملك هذا الحاضر من يوم هذا التنازع المذكور فيه الى هذا اليوم وان هذا المحضر في دعواه ملكية هذا  
البرزون المدعى به والأمر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا الحاضر  
وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسل عن ذلك

\* (يجل هذا الدفع) يكتب صدر السجل الى قوله وحكمت على الرسم ثم يكتب حكمت لمدعى الدفع هذا  
الحاضر بمسئلته في وجه خصمه المدعى عليه الدفع هذا المحضر بجهة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر  
من استكراه هذا المحضر في حال صحته ونفاذ تصرفاته هذا البرزون المدعى به الموشى فيه من مدعى الدفع  
هذا الحاضر قبل دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرزون المدعى به الموشى فيه قبل هذا الحاضر واباء هذا  
الذي حضر البيع من هذا المحضر وبطلان دعوى المدعى عليه الدفع هذا المحضر الموصوف فيه قبل هذا  
الحاضر وهو المدعى الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحض من الخصامين هذين وبمحض البرزون  
المدعى به الموصوف الموشى فيه هذا على الوجه الاول وعلى الوجه الثاني يكتب عقيب قوله بجهة دعوى  
الدفع التي ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر من استكراه هذا المحضر في حال صحته ونفاذ تصرفاته هذا  
البرزون المدعى به الموشى فيه الموصوف الى آخر ما ذكرنا في فصل الاستكراه وعلى الوجه الثالث يكتب  
عقيب قوله بجهة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر ان هذا البرزون المدعى به نتاج مدعى  
الدفع هذا الحاضر نتج عنده من زمكة كانت مملوكة وفي يده وتحت تصرفه يوم هذا التنازع المذكور فيه  
وانه لم يخرج عن ملكه من يوم هذا التنازع المذكور فيه الى هذا اليوم وان دعوى هذا المحضر ملكية هذا  
البرزون المدعى به قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه حكمت بذلك كله بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه  
في وجه الخصامين هذين وبمحض هذا البرزون المدعى به أو يكتب وحكمت لمدعى الدفع هذا على المدعى  
عليه الدفع هذا بثبوت جميع ما شهد به هؤلاء الشهود المسمون فيه على الوجه المبين فيه حكما أبرمته وقضاء  
نفذه مستمعاً لثبوت صحته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخاري بمحض من هذين  
الخصامين وبمحضر من هذا البرزون المدعى به وأمرت المحاكموم عليه بترك التعرض للمحكوم له  
هذا الى آخره \*

\* (محضر في دعوى ملكية المفقود بسبب الشراء من صاحب البند) يكتب حضروا حضروا فادعى هذا  
الحاضر على هذا المحضر معه أن الدار التي في موضع كذا حدودها كذا وهي في يده هذا المحضر اليوم ملك  
هذا الحاضر وحقه بسبب ان هذا الذي حضر اشتراها من هذا المحضر بكذا كذا درهم أو بكذا كذا ديناراً  
شراء صحيحاً وأنها باعها منه بيعاً صحيحاً وأن هذا الذي أحضره قبض هذا الثمن المذكور تاماً وافي قبضاً صحيحاً  
بدفع هذا الحاضر ذلك اليه وان هذه الدار المبيع حدودها وموضعها فيه كانت يوم الشراء المذكور فيه  
ملكاً لهذا المحضر معه وفي يده فصارت الدار المحدودة فيه ملكاً لهذا الحاضر بهذا السبب وهذا الذي

لصاحبها ولو ألقاها في الزبله فسلطها رجل قال الثاني رحمه الله الجدل للسلخ وقال محمد رحمه الله لصاحبها \* غصب من صبي ورده اليه  
ان كان من أهل الحفظ يصح الرد والالا \* غصب دابة أو ثوباً أو نقداً قف في يده أو تلفه فأبرأ المالك فهو ابرأ من الدين فيصح ويرأى عن  
الضمان وان كان قائلوا برأه فهو ابرأ من الضمان وينقلب أمانته عند الغاصب وقد ذكرناه في كتاب الدعوى وكذا التحليل وفي الغصب

والوديعة اذا وضعه بين يدي المالك براء وفي الدين لا الا ان يقضه او يضعه بين يديه اوفي حجره فان ربح به فقد ربح وان لم يعلم انه له وضع في حجره فمراه ثم رفعه آخر فاختارانه (١٩٠) ببراءانه رد عليه عين ماله وان اتلفه واعطاه القيمة بلا قضاء لم يقبل ووضع بين يديه لا ببراءانه

الا ان يضعه في يد المالك او في حجره \* احدث المصوب منه في الغصب حد نالو احدثه غيره على ملك الغير لكان غاصبا والمقصوب في يد الغاصب كان قابضاً نحو ان يستخدم المصوب او يركب الدابة او يلبس الثوب لانه اثبات اليد على المحل وبه يرتفع يد الغاصب فيزيل عنه الضمان علم به المالك اولاً لبناء الحكم على السبب لاعلى العلم \* اتخذ كوزاً من تراب غيره او طين غيره فالكوز للخذ ويضمن قيمة التراب وان قال انا امرته بالخذ الكوز لي فالكوز له \* غصب مصحفاً ونقطه فهو زيادة والمالك بالتجار ان شاء اعطاه ما زاد واخذ المصحف وان شاء ضمنه غير منقوط وروى المعلق رحمه الله انه يأخذه بغير شيء كن غصب عبداً وعلمه الكتابة \* وعن محمد رحمه الله غصب داراً وجصصها قبل المالكها اعطاه ما زاد التصحيف الا ان يرضى صاحب الدار ان يأخذ الغاصب حصتها \* وعن محمد غصب عبداً قيمته نصف الالف وخصاه فلما برأ صار قيمته ألفاً فغير المالك في تضمين قيمته يوم خصاه وان شاء أخذه ولا شيء \* وعن الثاني رحمه الله

أخضره يتمتع عن تسليم هذه الدار المحدودة فيه الى هذا الحاضر ظمناً وتعدى فواجب عليه تسليمها الى هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل فان كان بالبيع صلح فادعى بمضمونه على البائع والدار في يد البائع ويتمتع عن التسليم يكتب حضره وأخضر فادعى هذا الحاضر على هذا الحاضر جميع ما تضمنه ذكره كثره \* أوردته وهذه نسخته ويكتب الصلح في المحضر من أوله الى آخره من غير زيادة ولا نقصان ثم يكتب بعد الفراغ عن تحويل الصلح ادعى هذا المحضر على هذا المحضر مع جميع ما تضمنه هذا الصلح المحول نسخته الى هذا المحضر من الشراء والبيع بالثمن المذكور فيه وايضا الثمن وقبضه وضمن الدرك في العقود عليه كما ينطق بذلك كله هذا الصلح المحول نسخته الى هذا المحضر بتاريخه المؤرخ فيه وان هذه الدار المبيع حدودها في هذا الصلح المحول نسخته الى هذا المحضر كانت ملكاً لهذا المحضر يوم الشراء المذكور فيه وصارت الدار المبيع حدودها في الصلح المحول نسخته الى هذا المحضر ملكاً لهذا المحضر الذي حضره وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كان قد جرى التقاض بينه ما يكتب ادعى هذا الذي حضره جميع ما تضمنه هذا الصلح المحول نسخته الى هذا المحضر من البيع والشراء بالثمن المذكور فيه وايضا الثمن وتسليم العقود عليه وتسليمه وضمن الدرك في العقود عليه كما ينطق به الصلح وان هذه الدار المبيع حدودها في هذا الصلح المحول نسخته الى هذا المحضر كانت ملكاً لهذا المحضر وقت الشراء المبيع فيه وصارت ملكاً لهذا المحضر بالسبب المبيع فيه ثمنان هذا المحضر بعد هذا البيع والشراء والتسليم احدث يده على هذه الدار المبيع حدودها فيه وأخرجهما من يد المشتري هذا الذي حضره بغير حق فواجب عليه تسليمها اليه وطالبه بذلك وسأل مسأله فسئل عن ذلك فاجاب

محضر في اثبات سجل أو رده رجل من بلدة أخرى للرجوع بثن البرزون المستحق صورته ذلك رجل اشترى من آخر برزوناً بثن معلوم وتقاضوا وكانت هذه المبيعة بخاري فذهب المشتري بالبرزون الى سمرقند واستحق رجل هذا البرزون بالبينة في مجلس قضاء سمرقند وقضى قاضي سمرقند بملكية البرزون للمستحق على المستحق عليه وكتب للمستحق عليه بذلك سجلاً فأورد المستحق عليه السجل الى بخاري وأراد الرجوع على بائع البرزون بالثن فجعل بائعه الاستحقاق والسجل فانه يحتاج الى اثبات السجل الذي أوردته على البائع بالبينة في مجلس قاضي بخاري وعند ذلك يحتاج الى كتابة المحضر ومرة ذلك حضره وأخضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر مع جميع ما تضمنه ذكره سجل أو رده من قبل قاضي سمرقند وهذه نسخته ونسخ هذا السجل في المحضر من أوله الى آخره ويكتب توقيع قاضي سمرقند على صدر السجل ويكتب خط قاضي سمرقند بتاريخ السجل يقول فلان القاضي سمرقند هذا السجل الى آخره ثم يكتب فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الحاضر كان اشترى من هذا المحضر معه هذا البرزون الموشى فيه الموصوف في هذا السجل المحول نسخته الى هذا المحضر بكذا درهم أو بكذا دينار أو أنه كان باعه منه به أنهم ما كان قد تقاضوا ثمان فلان بن فلان يعني المستحق استحق هذا البرزون بعينه من يده هذا الحاضر في مجلس الحكم بكونه سمرقند عند قاضيها فلان بينة عادلة قامت عنده وجرى الحكم منه لهذا المستحق على وهذا المستحق عليه بهذا البرزون وأخرج هذا القاضي هذا البرزون من يده هذا المستحق عليه وسلمه الى هذا المستحق كما ينطق به السجل المحول نسخته الى هذا المحضر من أوله الى آخره بتاريخه المؤرخ فيه وان قاضي بلدة سمرقند فلان بن فلان هذا المذكور اسم في هذا السجل المحول نسخته الى هذا المحضر كان قاضياً يوم مذ بكونه سمرقند نافذ قضاؤه بين أهلها من قبل الخاقان فلان وأن لهذا الذي حضره حق الرجوع

غصب عبداً وصبره خلا أخذه ان شاء \* وعنه اذا جعل الجلد أديماً يقطع حق المالك وفي موضع انقطع حق المالك فالملك أحق بالعين هذان سائر الغرما الى أن يستوفى حقه وليس بمنزلة الرهن فان ضاع فعلى الغاصب \* اذا شوى غاصب اللحم

على



فلما لکه أن یاخذہ بغير شیء وإذا طجحه به طیه ما زاد الطبخ والتواب فيه والغزل من ذوات الامثال \* أخذ اتراب من أرض انسان ان له قيمة ضمن القيمة ان تص الارض أو لا وان لم یکن له قيمة یضمن نقصان الارض وان لم ینقص ( ١٩١ ) فلا ضمان علیه فرق بعض من یخیننا

بین الفاحش والبسیران  
الباقی اذا لم یصلح لیت ما  
فهو فاحش ومادونه بسیر  
والصحیح أن الفاحش ما  
یفوت به بعض البسیر مع  
بعض المنفعة والبسیر  
ما یفوت به بعض المنفعة  
وفی غیر البیت ان کان  
النقصان أكثر من نصف  
القيمة فهو فاحش \* أنقص  
فرد نعل انسان ضمن المتلف  
لا غیر ولا یلی أن یدفع  
الاخر ویضمنهما כאذا  
کسر حلقة خاتم یضمن  
الحلقة لا الفص ولكن فی  
البیع اذا وجد باحد  
الخفین أو المصراعین عیبا  
یردهما ولبس له أن یرد  
العیب خاصة وكذا  
اذا کسر أحنا السرج  
ضمنه الا السرح لانه یخلص  
بلا ضرر وكذا کل شیئین  
متفرقین أو شیء واحد  
یخلص بعضه عن البعض  
الباقی بلا ضرر یضمن  
المتلف لا غیر بخلاف  
السرج \* غاصب الغاصب  
رده علی الغاصب فالأكثر  
علی انه یرأ وقال خلف وأبو  
مطیع لا وقال صاحب  
الجامع الا صفران کان  
یرجو رده الی المالك بسیراً  
والالا وكذا اختلافوا فی  
مودع الغاصب اذا رده علی  
الغاصب وابن الفضل أفتی

علی هذا المحضر بالثمن المذکور فیه وهو فی علم من هذا الاستحقاق علیه فواجب علیه رد هذا الثمن الذی قبضه منه وطالبه بذلك وسأل مسألته فسل فتال ١ (مرارین سجل علم نیست و مرای کسی چیز دادنی نیست)

سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على الرسم وتعداد دعوى المدعى الى جواب المدعى عليه (مرارین سجل علم نیست و مرای کسی چیز دادنی نیست) ثم يكتب أحضر المدعى نفراد كرائهم شهوده فلان وفلان وسألنى الاستماع الى شهادتهم فأجبت اليه واستشهدت الشهود هؤلاء فشهدوا عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه بالانكار من نسخة قرئت عليهم ومضمونها ٢ (كواهى میدهم كه این سجل) وأشاروا الى السجل الذى أورده المدعى هذا (سجل قاضى سمرقند است اینكه نام ونسب وى درین سجل است ومضمون وى حکم وقضای قاضى سمرقند است حکم کرد مرارین مستحق و اباین اسب كه صفت وى درین سجل مذکور است برین مستحق علیه رآن روز كه این قاضى حکم کرد باین مضمون كه این سجل است و مرارین سجل كواه کرد اندوى قاضى بود بشهر سمرقند نافذ قضایان اهل وى) فأولوا بالشهادة على وجهها وساقوها على سننها فسمعت شهادتهم وأثبتت فى المحضر الجملدى ديوان الحكم قبلى ورجعت فى التعرف عن أحوالهم الى من اليه رسم التزكية بالناحية فنسب اثنان منهم الى العدالة وجواز الشهادة وهما فلان وفلان وثبت عندى بشهادة هذين العدلين ما شهدا به على ما شهدا به فأعلنت المشهود عليه هذا بيبوت ذلك ومكنته من اراد الدفع فلم يأت بالدفع الى قوله وحكمت بيبوت هذا السجل المتسخ فيه انه سجل القاضى فلان وان مضمونه حكمه وانه كان يوم هذا الحكم الموصوف فيه ويوم الاشهاد عليه نافذ القضاء بكونه سمرقند وأمضيت حكمه الموصوف فيه وحكمت بهتمته بمحض من المتخاصمين فى وجههما وأما قلت للمستحق عليه وهو هذا الذى حضر فى الرجوع بالثمن المذکور فیه على هذا المحضر بعد ما فسخت العقد الذى كان جرى بينهما وكان هذا السجل الذى أورده هذا الحاضر وجواب نسخته فيه محض الوقت حكى هذا وأشار اليه وأشهدت على ذلك حضور مجلسى وكان ذلك كله فى مجلس قضائى فى كورة بخارى فى يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ولو كان مشترى البرزون باع من رجل آخر ثم ان المشتري الذى ذهب بالبرزون الى سمرقند وذهب معه بائعه وهو المشتري الاول فاستحق رجل البرزون على المشتري الثانى فى مجلس قضاء قاضى سمرقند يينة عادلة أقامها عليه وقضى قاضى سمرقند بالبرزون المدعى به للمستحق على المستحق عليه وقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن على بائعه وهو المشتري الاول وكتب قاضى سمرقند للمستحق عليه وهو المشتري الاول سجلاً بالرجوع عليه فقام المشتري الاول بالسجل الى قاضى بخارى وأحضر بائعه وأراد أن يرجع عليه بالثمن فجاء الاستحقاق والسجل ووقعت الحاجة الى اثبات السجل يكتب المحضر بهذه الصورة حضر فلان يعنى المشتري الاول وأحضر معه فلان يعنى البائع الاول فأدعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا المحضر كان باع من الحاضر برزونا شئته كذا بعينه بكذا درهماً أو ديناراً وأن هذا الحاضر كان اشترى هذا البرزون منه بهذا الثمن المذکور فيه وجرى التقاض بينهما ثم ان هذا الحاضر باع هذا البرزون من فلان بن فلان يعنى المشتري الآخر

(١) لا علم لى بهذا السجل ولا على شئ واحد (٢) أشهد ان هذا السجل هو سجل قاضى سمرقند هذا الذى ذكر اسمه ونسبه فيه ومضمونه هو حكم وقضاء قاضى سمرقند فقد حكم لهذا المستحق على المستحق عليه بهذا الفرس الذى ذكرت صفته فى هذا السجل وقد كان هذا القاضى يوم حكم بمضمون هذا السجل وأشهدنا عليه قاضيا فى مدينة سمرقند نافذ القضاة بين أهلها

براءته واختار المالك تضمين الغاصب الاول ورضى به الغاصب أو لم يرض لكن الحاكم حكم بالقيمة على الاول فليس له أن يرجع ويضمن الثانى وان لم يرض به الاول ولم يحكم به كان له أن يرجع ويضمن الثانى وان اختار الاول ولم يمه شيأ وهو مطلق فالحاكم يأمر الاول بقبض

جماله على الشان ويعطيه له فان أبي المالك يحضرهما ثم يقبل منه البيعة على الغاصب الثاني للغاصب الاول وياخذ ذلك من الثاني  
فيقبضه \* زعم الغاصب انه صبغه (١٩٢) وزعم المالك انه اخذ منه مصبوغا أو في بناء الدار أو في حلية السيف فالقول للمالك وان

برهنا للغاصب \* غصب  
شاة فخلها ضمن قيمة لبنها وان  
جارية فأرضعت ولده  
لا يضمن شيئا \* انصب سمن  
هذا أو زنته على سويق  
آخر بلا صنعه فصاحب  
السويق يضمن لصاحب  
السمن أو الزيت مثل السمن  
أو الزيت لان صاحب السويق  
أنلف سمنه ولم يتلف  
هذا سويق هذا ولانه زيادة  
في السويق \* أخرج الغريم  
من يد طالبة لا يضمن ولكن  
يعززه الحاكم لثلاث عودا في  
مثله \* اشترى بدراهم  
مغصوبة فان دفعها أولا  
للباعث ثم اشترى بها أو قبل  
الدفع أشار اليها وان تقدمتها  
لا يطيب الاكل فيه ما قبل  
الضمان وبعد الضمان  
لا يطيب الربح في المختار  
للفتوى وفيما بقي من الصور  
يطيب وهو قول الكرخي  
وعليه الفتوى ولا يعتبر  
النية في الفتوى \* اكتسب  
المغصوب ثم استرده المالك  
مع الكسب لا يتصدق ولو  
صار الكسب للغاصب  
بالضمان يتصدق \* ألقف  
دودا القزم أو راق الغير  
غصبا يتصدق بالفضل على  
قيمة دوده يوم بيع الفيلق  
\* من له دراهم فيها خبث أراد  
الشرا بها على وجه يطيب  
له المشتري يشتري أولا ولا

ثم ان فلان بن فلان يعنى المستحق حضر مجلس القضاء بكورة سمرقند قبل قاضيها فلان وأحضر معه  
فلانا يعنى المشتري الآخر وادعى هذا المستحق عليه بمحضرة وبمحضرة هذا البرزون المذ كورشيته  
أن هذا البرزون وأشار اليه ملكه وحقه وفي يده هذا الذى أحضره بغير حق فانكر المدعى عليه دعواه وقال  
بالقارسية (١) (ابن برزون مدعى به ملك من است) فأقام المدعى هذا بينة عادلة على وفق دعواه بمحضرة  
هذا المدعى عليه وبمحضرة هذا البرزون المذ كورشيته في مجلس قاضي سمرقند هذا المذ كوراقبه واهمه  
في هذا المحضر فسمع القاضي بينته وقبلها بشرا نطها وحكم للمشتحق المذ كوراسمه ونسبه فيه على المستحق  
عليه المذ كور بمحضرتهم وبمحضرة البرزون المدعى به بملكية البرزون المدعى به وأخذ هذا البرزون من هذا  
المحكوم عليه وسلمه الى هذا المحكوم له وهذا القاضي يوم هذا الحكم وهذا التسليم كان قاضيا بكورة سمرقند  
ونواحيها نافذا القضاء والامضاء بين أهلها من قبل فلان ثم ان فلانا المحكوم عليه يعنى المشتري الآخر رجع  
على بائعه هذا الحاضر بالثمن الذى تقدمه وذلك كذا في مجلس قضاء كورة سمرقند قبل القاضي المذ كور واسترده  
منه بكماله بعد جريان الحكم منه لهذا المحكوم عليه على هذا الحاضر بشكول هذا الحاضر عن اليمين بالله  
ثلاث مرات وبعد ما قسح العقد الذى جرى بينهما وأطلق له الرجوع عليه بالثمن الذى اشترى البرزون منه  
ونقده وذلك كذا وقد نطق بذلك كله مضمون السجل الذى أورده هذا الذى حضر مجلس الدعوى وان لهذا  
الحاضر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذ كور فيه الذى كان أداء اليه وقت جريان هذه المبايعة  
المذ كورة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل فقال (مرازين سجل علم نيست وبابن مدعى جيز دادنى  
نيست) أو رد الحاضر فقرأ ذكر أنهم شهدوه وسألنى الاستماع اليهم

سجل هذه الدعوى على الوجه الذى كتب أولا \* غير أن في هذا السجل يذ كر حكم قاضي سمرقند  
برجوع المشتري الآخر على هذا الحاضر

\* نسخة أخرى للسجل الاول على سبيل الإيجاز \* يكتب قاضي بخارى على ظهر السجل الذى جاء به  
المحكوم عليه من سمرقند يقول فلان بن فلان قاضي بخارى ونواحيها الى آخره ثبت عندى من الوجه  
الذى ثبت به الحوادث الحكيمة والتوازل الشرعية أن المحكوم عليه المذ كوراسمه ونسبه في باطن هذا  
السجل كان اشترى هذا البرزون المحكوم به الموشى في باطنه بعينه من فلان بن فلان بائع هذا المحكوم  
عليه بكذا كذا وهو الثمن المذ كور في باطن هذا السجل وأنه كان باعاه منه بهذا الثمن المذ كور فيه ثم ان  
المحكوم عليه هذا المذ كور في باطن هذا السجل رجع على بائعه هذا المذ كور في باطن هذا السجل بالثمن  
المذ كور فيه بحكي عليه بالشكول عن اليمين بالله ثلاث مرات بعد ما قسخت العقد الذى كان جرى بينهما  
في هذا البرزون وأطلقت للرجوع عليه هذا الرجوع على بائعه فلان بن فلان بالثمن الذى كان اشترى منه  
هذا البرزون وأمرت بكتابة هذا الرجوع على ظهر هذا السجل حجة للرجوع عليه هذا وأشهدت على  
ذلك حضور مجلسى

\* (السجل الثانى على هذا النسق أيضا) \* غير أنه يكتب فيه رجوع المشتري الآخر على  
المشتري الاول ثم يكتب فيه رجوع المشتري الاول على هذا الحاضر كذا في الهيظ

\* (محضر في اثبات القود) \* اذى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن هذا الذى أحضره معه قتل  
أباه فلان بن فلان القلا في عمد بغير حق بسكين حديد ضربه وجره جرحا فهلك من ذلك الضرب ساعتئذ  
ووجب عليه القصاص في الشرع وان لم يكتب فهلك ساعتئذ وكتب فلم يزل صاحب فراش حتى مات

(١) هذا البرزون المدعى به في ملكي

يعين ولا يضيف ثم تقدمها قال الخوا في ان نوى أن يتقدمها وحق ما نوى بأن تقدم منها اختلفوا فيه والاصح  
أنه لا يطيب وقد مر خلافه ويمكن أن يقال لا يخالفه لان السابق حكم الفتوى وهذا حكم النيابة والفتوى وان لم يحق نيته يطيب اجماعا

فان اشترى ولم يصف ولم يعين ولم ينو التقدمها حل وطاب. وان نوى ان لا يتقدم منها مع علمه انه يتقدمه لا يطيب ضرب بقرة الغنم فسقط وخيف تلقه فباعه من قصاب فذبحه فعلى الضارب ضمان نقصان. وهب المغصوب أو تصدق (١٩٣) أو أعاده وهلك في أيديهم وضعفوا

للمالك لا يرجعون بما ضمنوا على الغاصب لانهم كانوا عالمين بالقبض لانفسهم بخلاف المرنه والمستاجر والمودع فانهم يرجعون بما ضمنوا على الغاصب لانهم عمالوا والمشتري اذا ضمن قيمته يرجع بالنسبة على الغاصب البائع لان رد القيمة كرا العين. والمحجور اكتب مالا واشترى به شيئا وأمر آخر يبيعه فباعه بوكالته وأخذ من العبد وسله الى المشتري وغاب المشتري فلمولاه ان يطالب الوكيل به لان كسبه ملك مولاه والتوكيل لم يصح فكان قابضاً ملك المولى بلاذنه فيضمن وللعبد أيضاً ان يطالبه لعدم صحة الامر والتوكيل. غصب من محجور مالا ثم أذاه اليه برئ وهذا دليل على ان العبد اذا طلبه بما أخذ منه له ذلك ويجب عليه رده اليه وله ان يطالب بمشتريه ان كان أتلف مثل ما باع لاثمن ما باع لان يبيعه لم يصح فصار غصباً ومن ملك استرداد المغصوب ملك تضمن القيمة لان القيمة قائمة مقام العين. غصب من رجل جارية تعدل ألفاً فقبضها رجل فأبقت فرفع الغاصب الاول الغاصب الثاني الى القاضي وتصادفا على ما كان بينهم وأراد الاول

فذلك يكفي وكذلك لو كتب فهلك ولم يكتب فهلك من ذلك الضرب فذلك يكفي أيضاً ثم يكتب وخلف هذا المقتول ابنا الصلبي هذا الذي حضر لا وارث له غيره وان له حق استيفاء القصاص منه في الشرع فواجب عليه التمكن من نفسه حتى يستوفى منه القصاص فطالبه بذلك وسأل مسئلته فاستل فأجاب وكذا اذا ضربه بالسيف أو بالرمح وكذلك اذا ضربه بالاشقي والابرة وكذلك اذا ضربه بالنبل والحاصل أنه لا بد لجوب القصاص من القتل بالحديد سواء كان الحديد سلاحاً ولم يكن وسواء كان له حدة يضره أو ليس له حدة كالعمود وسنجة الميزان هذا على رواية الاصل وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا قتله بسنجة حديد أو عموداً لا حدة له لا يجب القصاص وعلى قوله لهما ان كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وان لم يكن الغالب منه الهلاك لا يجب القصاص فأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على رواية الاصل الحقا الحديد الذي لا حدة له بالسيف وعلى رواية الطحاوي أحقاه بالخشب والجواب في الخشب عندهما على التفصيل ان كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وما لا فلا وكذلك ان ترك المقتول أباً أو أمّاً أو ابنة أو امرأة أو أخاً لا يرث في القصاص عندنا ويجب حق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب على نحو ما ذكرنا في الابن وان ترك المقتول عدداً من الورثة فحق اثبات القصاص لكل واحد من أحد الورثة وحق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب اذا كان الكل بالغين وان كان بعضهم صغاراً وبعضهم كباراً في ثبوت حق الاستيفاء للكبير خلاف معروف وان كان القاضي ممن يرى ولاية الاستيفاء للكبير يكتب المحضر باسم الكبير ثم يكتب أسماء جميع الورثة في المحضر عند ذكر قوله وخلف هذا المقتول من الورثة كذا أولاد ابي بكر الصغار والكار ثم يكتب وأن لهذا الكبير حق استيفاء القصاص ويتم المحضر محضراً في إيجاب الدية يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه ان هذا الذي أحضره معه قتل أباه خطأ فانه كان يرمي بسهم ذي نصل من الحديد الى صيد فدرأه فأصاب ذلك السهم أباه فخرسه ومات من ذلك ساعتاً ولم يقل فوات من ذلك أو لم يقل فوات ساعتاً فلو كان قال فلم يزل صاحب فراش حتى مات فذلك يكفي ثم يكتب ووجبت دية هذا المقتول على هذا القاتل وعلى عاقلته وهي عشرة آلاف درهم فضة أو ألف دينار أجرة خالص جيد موزون بوزن مثاقيل مكة أو مائة من الابل فواجب على هذا الذي أحضره معه وعلى عاقلته ادا هذه الدية الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاستل فأجاب \*

محضر في اثبات حد القذف ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قد فاضل فوجب الحد فوجب عليه حد القذف ثمانون جلدة الى آخره وان كان شتمه شتماً يوجب التعزير يكتب ان هذا الذي أحضره معه شتمه ويعين شتماً يوجب التعزير فقال له يا كذا ثم يكتب ووجب عليه التعزير في الشرع زجر الهم من مثله وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك. (محضر في اثبات الوفاة والوراثة مع المناصفة) وصورة المناصفة أن يموت الرجل ويخلف ورثة ثم يموت أحد ورثته قبل القسمة ويخلف ورثة ثم يموت أحد الورثة الثالث قبل القسمة ويخلف ورثة ووجه الكتابة في هذا أن يكتب حضرواً حضراً فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع المثل المين ويدكر صفته وموضع وحدوده بتمامه بخسوده وحقوقه كان ملكاً لرجل فلان بن فلان الفلاني والد هذا الذي حضر وكان في يده وتحت تصرفه الى أن توفي وخلف من الورثة امرأته تسمى فلانة بنت فلان وابناً الصلبي وهو هذا الذي حضر وابنتين له صلبي أحدهما تسمى فلانة والاخرى تسمى فلانة لا وارث له سواهم وخلف من التركة من ماله هذا المثل المحدود فيه ميراثاً لهؤلاء المذكورين على فرائض الله تعالى

تضمن الثاني لذلك لقيام القيمة مقام العين ولو كان في يد الثاني كان له استرداده منه لان الثاني تعنى على الاول بقطع يد معتبرة فان كان الثاني غصبها وقيمتها ألفان فأخذ من الثاني ألفاً وتلف عنده لم يكن للولي أن يضمن الاول الا ألف درهم فان الاول لو استرتهما من الثاني وقيمتها ألفان فهلكت عنده لم يكن للمالك أن يضمن الاول الا قيمتها يوم غصب الاول فان ظهرت

الغاصب أو غاصب الغاصب  
 ان يضم من الآخر الباقي  
 لان تضمين الكل تملك  
 للكل من الضامن فلا يملك  
 القليل من الآخر بعد ذلك  
 وتضمن البعض تملك  
 البعض فملكك الباقي  
 بعد ذلك من الآخر صب  
 ما في طعامه فافسده وزاد في  
 كيله فلما لك الطعام أن يضمه  
 قيمته قبل ان لا يصب فيه  
 الماء وليس له تضمين المثل  
 وكذا لو صب ماء في دهن  
 أوزيت لانه بعد الصب لم  
 يبق له شيء ولا يجوز أن يغرم  
 مثل كيله ووزنه لانه لم يسبق  
 منه غصب متقدم حتى لو  
 غصبه ثم صب فالحكم  
 ما ذكره من رد المثل \* ترد الخبز  
 لم يملكه ويرده مع نقصان  
 وان جعل فيه المرقعة ملكه  
 ولا يرد عليه مثلها وزنا  
 عند الثاني رجه الله وعددا  
 عند محمد رجه الله والحاصل  
 ان ملك الغاصب عند أداء  
 الضمان يظهر في حق ملك  
 الكسب باتفاق الروايات  
 ولا يظهر في حق الولد باتفاق  
 الروايات وفي العقر روايتان  
 في أظهر الروايتين الحق بالولد  
 \* رد المقتضوب الى المالك  
 فلم يقبله فحمل الغاصب الى  
 منزله فضاغ عنه لانه لا يضمن  
 ولا بعد غصبه بالجل الى منزله  
 اذا لم يضعه عند المالك فان  
 وضعه بحيث تناله يده ثم  
 حمله ثانيا الى منزله وضاغ

والقيمة في يد الأول خير المالكين أخذها أو القيمة التي أخذها الغاصب الأول من الثاني وان شاء ضمن الأول وقيمتها ألف اختار تضمين  
 بالفعل ابراهيم لا يخرج عن الضمان وان ضمن أحدهما نصف القيمة أو الثلث له

للمرأة الثمن والباقي بين الاولاد لذلك كرمثل حظ الاثنين أصل المسئلة من غنمية أسهم وقسمتها من اثنين  
 وثلاثين سهم ما للمرأة منها أربعة وللأبن منها أربعة عشر ولكل ابنة منها سبعة ثم توفيت امرأته المتوفى هذا  
 وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها المذكورة فيه من هذا المنزل المحدود فيه وخلفت من الورثة ابنا وابنتين  
 لهما وهم هذا الذي حضر واختاهاتان المسماتان فيه لا وارث لهما سواهم وصارت حصتها المذكورة فيه من  
 ذلك وذلك أربعة أسهم من اثنين وثلاثين سهم من هذا المنزل المحدود فيه بموتها ميراثا عنها الورثة ما هو لاء  
 المسمين فيه على فرائض الله تعالى للأبن من ذلك سهمان ولكل بنت سهم ثم توفيت إحدى هاتين الابنتين  
 المذكورتين فيه وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها من هاتين التركتين المذكورتين فيه وذلك غنمية أسهم  
 من اثنين وثلاثين سهم من هذا المنزل المحدود فيه سبعة أسهم من الفريضة الأولى وسهم واحد من  
 الفريضة الثانية وخلفت من الورثة بنتا لها تسمى فلانة بنت فلان وأختا لاب وأم هذا الذي حضر واختا  
 لاب وأم فلانة هذه المذكورة لا وارث لهما سواهم وصار جميع حصتها المذكورة في سهمين بموتها ميراثا عنها  
 لورثتها هؤلاء المسمين فيه على فرائض الله تعالى للبنت النصف والباقي للاخ والأخت لاب وأم بينهما  
 للذ كرمثل حظ الاثنين بالعصوية أصل الفريضة من سهمين وقسمتها من ستة أسهم لابنة منها ثلاثة  
 أسهم وللأخت لاب وأم سهمان وللأخت لاب وأم سهم ونصيب هذه المتوفات من التركتين غنمية أسهم  
 وقسمة غنمية على ستة أسهم لا تستقيم فضررنا نصف الفريضة الثالثة وذلك ثلاثة في الفريضة الأولى  
 وذلك اثنان وثلاثون فيصير ستة وتسعين كان للتوفاة الثالثة هذه غنمية أسهم من اثنين وثلاثين صارت  
 مضروبة في ثلاثة فصارت أربعين وعشرين وهي تستقيم على ورثتها المسمين فيه لبنها اثناعشر ولاخيرها هذا  
 الذي حضر غنمية ولاختها هذه أربعة فصار لهذا الذي حضر من التركة الثلاث ستة وخمسون سهم من  
 ستة وتسعين سهم من هذا المنزل المحدود فيه اثنان وأربعون سهم من التركة الأولى وستة أسهم من التركة  
 الثانية وغنمية أسهم من هذا التركة الثالثة وجميع هذا المنزل المحدود فيه اليوم في يده هذا الذي أحضره  
 معه وهذا الذي أحضره معه يمنع عن هذا الذي حضر حصته من هذه التركة الثلاث وذلك ستة وخمسون  
 سهم من ستة وتسعين سهم من هذا المنزل المحدود فيه بغير حق وهو في علم من ذلك فواجب على هذا الذي  
 أحضره معه قصر يده عن حصص هذا الذي حضر من المنزل المحدود فيه وتسليمها الى هذا الذي حضر

وطالبه بذلك وسأل مسئلته ويتم المحضر \*  
 \* (نسخة أخرى لهذه الدعوى) في رجل مات وترك امرأته وثلاثة بنين وبنات وهذه المرأة أم هذه الاولاد  
 فقبل قسمة الميراث ماتت هذه المرأة وتركته هذه الاولاد وصارت حصتها ميراثا لهذه الاولاد فقبل قسمة  
 الميراث توفي أحد هؤلاء البنين وترك أخوين لاب وأم وأختا لاب وأم وصار نصيبه ميراثا لأخويه وأخته  
 حضر رجل ذكر أنه يسمى محمد بن ابراهيم بن اسمعيل بن اسحق وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى  
 ناصر بن ابراهيم بن اسمعيل بن اسحق فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن أباهما ابراهيم  
 ابن اسمعيل بن اسحق توفي وخلف من الورثة امرأته تسمى سعادة بنت عمرو بن عبد الله الفلاني وثلاثة  
 بنين هذا الذي حضر وهذا الذي أحضره معه وآخر يسمى عيسى وبنتا له تسمى عائشة لا وارث له سواهم  
 وخلف من التركة في يده هذا الذي أحضره معه من الصامت كذا فصار ذلك ميراثا لورثته هؤلاء المسمين  
 على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن والباقي بين الاولاد لذلك كرمثل حظ الاثنين أصل الفريضة من غنمية  
 فقبل قسمة الميراث توفيت سعادة أم هؤلاء الاولاد فصار نصيبها من تركة الميت الأول من هذا الصامت  
 لهؤلاء الاولاد لذلك كرمثل حظ الاثنين فقبل قسمة التركتين فوق عيسى أخو هذا الذي حضر وخلف  
 من الورثة أخوين لاب وأم هذين واختا له لاب وأم هذه فصار نصيبه من التركتين من هذا الصامت ميراثا

ضمن أما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذ فلم يقبله صار أمانة في يده غصب قرطاسا وكتب عليه لاخويه  
 لا ينقطع حق المالك في العصب \* قال حلفي من كل حق لك على تفعل وأبرأه ان عالما بما عليه يرى المديون حكما وبياتة وان لم يكن عالما بما يحكما

لادبانه في قول محمد رحمه الله وقال الثاني لا وعليه الفتوى لان الجمله لا تمنع صحة الاسقاط كابر البائع عن العيوب بله على آخردين والداث  
لايعمل بكل الدين فقال المديون أبرأني عما لك علي فقال الدائن أبرأتك قال نصير لا يبرأ (١٩٥) الاعن مقدار ما يتوهم ان له عليه وقال

ابن سلمة رحمه الله يبرأ عن الكل  
قال الفقيه هو قضاء وأما  
الديانة فما قاله نصير لان  
القضاء على الظاهر وظاهر  
اللفظ عام وأما الآخرة فبناء  
على الرضا فلا يبرأ عما  
لا يتوهم انه عليه

### كتاب الوديعة

سنة فصول في الأول في  
حفظها في الوديعة والعارية  
والمستأجر في يد المستأجر أمانته  
إذا قال المودع للودع احفظها  
في هذا البيت حفظ في بيت  
آخر من الدار لم يضمن ولو  
كان ظهر البيت المنتهى عنه  
الى السكة يضمن وقدم  
وكذا الوعين دارا وحفظ في  
دار أخرى أحرز منها لا يضمن  
ذكره الصدروز كبركانه  
يضمن وان كان الثاني أحرز  
وله ان يحفظها كما يحفظ  
مال نفسه في داره وحاقوته  
\* وفي التوازل لا تضمنها في  
حانوتك فوضع فضاء ان  
الحانوت أحرز من الدار ولم  
يجد مكانا آخر لا يضمن والا  
يضمن ولو كانت مما يمسك  
في البيوت فقال لا تدفعها الى  
زوجك فدفعت لا يضمن وقبل  
لونها عن الدفع لبعض  
عياله فدفعت ان لم يجد بيتا منه  
لا يضمن والا يضمن \* لا تدفع  
الى غلامك فدفعت لا يضمن  
وضع كيسها في صندوقه وله  
فيه كيس فانثى واختلط  
لا يضمن واشترى كاهلا

لاخويه ولاخته هؤلاء بلع سهام التركات كلها مائتين وثمانين سهما للزوجة من تركته الميت الاول خمسة  
وثلاثون سهما ولكل ابن سبعون سهما ولا بنته خمسة وثلاثون سهما ثم ان المسماة سعادة أم هؤلاء الاولاد  
ماتت قبل قسمه ميراث الميت الاول فصار نصيبها وذلك خمسة وثلاثون من مائتين وثمانين سهما ميراثاين  
اولاد هؤلاء لكل ابن عشرة ولا بنت خمسة ثم مات عيسى قبل قسمه هاتين التركتين فصار نصيبه من التركتين  
وذلك ثمانون سهما من مائتين وثمانين سهما ميراثاين أخويه وأخته لكل أخ انسان وثلاثون وللأخت ستة  
عشر فأصاب هذا الذي حضر من هذا الصامت من تركته الميت سبعون سهما من مائتين وثمانين سهما ومن  
تركة الميت الثاني عشرة أسهم من خمسة وثلاثين سهما من مائتين وثمانين سهما ومن تركته الميت الثالث  
اثنان وثلاثون سهما من مائتين وثمانين سهما فحظله ما أصاب هذا الحاضر من التركات كلها من  
هذا الصامت مائة واثنا عشر سهما من مائتين وثمانين سهما وهذا الذي أحضره معه يمنع عن هذا الذي  
حضر هذا المبلغ الذي أصابه من هذه التركات الثلاث من هذا الصامت المذكور وذلك مائة واثنا عشر  
سهما من مائتين وثمانين سهما وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فستل  
محضر في دعوى المنزل ميراثاين عيسى قد مر هذا المحضر فيما تقدم الآن فيما تقدم وضع المسئلة فيما  
إذا كان الوارث واحدا وهذا المحضر فيما إذا كان الوارث عددا صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذي  
حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الدار التي في محلة كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها  
وبنائها وأرضها وسفحها وأولها وكل حق هولها داخل فيها وكل حق هولها خارج منها كانت ملكا لوالده  
فلان بن فلان وحقه وفي يده وتحت تصرفه الى أن توفي وخلف من الورثة ابنا له هذا المدعى وورثة أخرى  
له سواء من البنين فلان وفلان ومن البنات فلانة وفلانة ولا وارث له سواهم فصارت هذه الدار المحدودة فيه  
ميراثاين لورثته هؤلاء المسلمين على فراض الله تعالى على كذا سهم حصه هذا الذي حضر كذا سهما من  
كذا سهمها اليوم كل هذه الدار في يده هذا الذي أحضره وأنه يمنع عن هذا الذي حضر حصته وذلك كذا  
سهما من كذا كذا سهمها الى آخره وان كان هذا الذي حضر يدعي جميع الدار لنفسه بسبب قسمه جرت  
بين هؤلاء الورثة بأن ترك المتوفى سوى هذه الدار من العقار والعروض والأراضي والنقود وجرت القسمة  
بين هؤلاء الورثة في تركته الميت بالتراضي فوقع هذه الدار في نصيب هذا الابن يكتب في المحضر وخلف من  
التركة هذه الدار المحدودة وترك مع هذه الدار المحدودة من العقار كذا ومن العروض كذا ومن النقود كذا  
وجرت القسمة بحسبة بين هؤلاء الورثة بالتراضي فوقع هذه الدار في نصيب هذا المدعى الذي حضر وقبض  
هذا الذي حضر جميع هذه الدار بحكم هذه القسمة وقبض باقي الورثة أنصباهم وحصصهم واليوم جميع  
هذه الدار ملك هذا الذي حضر بالسبب الذي ذكرناه في يده هذا الذي أحضره بغير حق وأنه يمنع جميع  
ذلك منه

محمل هذه الدعوى على نسق ما تقدم ويكتب في آخره فسأل فلان المدعى هذا المذكور اسمه ونسبه  
في هذا السجل متى انفاذ القضاء بما ثبت عندى على هذا المدعى عليه فأنفذت القضاء وفاته فلان وأنه ترك  
من الورثة فلانا وفلانا وان الدار المحدودة كانت ملكا لوالده هذا المدعى وكانت في يده وتحت تصرفه الى أن  
توفي وترك كذا ميراثا لورثته هؤلاء المسلمين الى آخره وان لهذا الذي حضر كذا سهمها من كذا سهمها من جملته  
هذه الدار المحدودة وان هذا الذي أحضره معه يمنع حصه هذا الذي حضر من الدار المحدودة فيه بغير حق  
وأمرت هذا المدعى عليه بتسليم حصه هذا الذي حضر المذكور فيه من الدار المحدودة فيه اليه وذلك كله في  
محلس قضائي وان كان المدعى يدعي جميع هذه الدار لنفسه بالسبب الذي تقدم ذكره يكتب القاضي في  
آخر السجل أنفذت القضاء بوفاته فلان وأنه ترك من الورثة فلانا وفلانا وأنه خلف من التركة الدار المحدودة

والبقاء على قدر ما لهما ولو خلطها أجنبي أو بعض من في عياله لا يضمن المودع ويضمن الخاط صغيرا أو كبيرا ولا يضمن أبوه لاجله \* الخلط  
أربعة ما يتوصل اليه باليسر كالدرهم السود بالبيض والجوز بالوز لا يتقطع به حق المالك الثاني ما يتوصل اليه بالعسر كالشعر بالحنطة





في اليوم والليلة \* وضعها في حجرة خان وخرج وربط السلسلة بالخيط ولم يقله فتلف ان عذها اضعوا غفلا في هذا الموضع بضم وان عذوثية الا بضم \* قام من حاقوته الى الصلاة وفيه مودائع الناس فضاغت لاضمان (١٩٧) وان اجلس على بابه ابناءه صغيرا

فضاع ان كان الصبي يعقل الحفظ ويحفظ لاضمان والا بضم \* وربط بقر الوديعه على رأس الكرم والقاليزان غاب عن بصره بضم والا وان ربط على باب داره في المصر

ضمن وفي القرية لا وقبل يعتبر في هذا وأجناسه العرف \* جعل الفرس الوديعه في الكرم وله حائط رفيع بحيث لا يرى المارة من في الكرم وأغلق الباب لا بضم وان لم يكن له حائط او كان لكنه غير رفيع يتقار ان نام المودع ووضع جنبه على الارض ضمن ان ضاغت الوديعه وان قاعد الا بضم

وان في السفر لا بضم وان نام مضطجعا ولو جعل ثياب الوديعه تحت جنبه في الطريق ان أراد الحفظ لا بضم وان أراد الترفق ضمن ولو جعل الكيس تحت جنبه لا بضم مطلقا \* دخل الحمام وفي جيبه دراهم الوديعه فتركه في خاته فضاع قيل بضم

و ينبغي أن لا بضم الثاني فيما يكون اضعاء

المودع مات مجهلا بضم الا في ثلاثة مواضع متولي الوقف مات ولا يعرف حال غلاته التي أخذها ولم يبينه لا بضم الثاني أمير العسكر

أودع بعض الغنائم عند بعض المسكرومات مجهلا الثالث الحاكم دفع مال النعم الى اناس ومات ولم يبين لا بضم بخلاف ما اذا قبض ماله ووضع في منزله ولا يدرى أين وضعه ومات بضم وزاد في التقرابا أحد المتفاوضين مات وفيه مال العسكر ولم يبين لا بضم ولوقال

سبيل الخير وأبواب البر ايصاء صحيحا وان هذا الايصاء قبول لا ايصاء صحيحا وان هذا الايصاء كان آخر وصية أو وصى بها اليه ولو في هذا الموصى ثابتا على هذه الوصاية من غير رجوع عنها واليوم هذا الذي حضر وصى في تسوية أمور أولاد هذا المتوفى الصغار وفي آخر الثالث من تركته وصرفه الى ما أوصى هذا الموصى على الوجه الذي ادعى هذا المدعى وان من ماز هذا الموصى على هذا الذي أحضره كذا وفي يده كذا فواجب عليه دفع ذلك اليه لينفذ وصاياه في ذلك وهو في علم من ذلك وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك وسئل فأجاب

محضر في اثبات دعوى بلوغ قيم \* ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أنه هذا الذي أحضره معه كان وصى أبيه بتسوية أموره بعد وفاته وحفظ تركته على ورثته وأنه لم يتخلف وارثا غيره وأنه بلغ مبلغ الرجال بالاحتلام أو يقول بالنس أو يقول طعن في غنى عشرة أو تسع عشرة سنة وأن في يده من ماله كذا وكذا من تركته أبيه فواجب عليه تسليم جميع ذلك اليه \*

محضر في اثبات الاعدام والافلاس على قول من يرى ذلك \* ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبله بوجه المطالبة عليه بكذا ادركها ولو زوجه الخروج عنه اليه فادعى عليه في دفع دعواه هذه أنه مبطل في هذه الدعوى لانه فقير لا ماله ولا عرض يخرج بذلك عن حالة الفقر والشهود يقولون لانه لم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن حالة الفقر وهو اختيار الخصاص واختيار الفقيه أبي القاسم وينبغي للشهود أن يقولوا اليوم مفلس معدم لانه لم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب ليله وقد اخترنا أمره في السر والعلانية

محضر في إثبات النكاح \* يكتب في موضع الثبوت وثبت عندي أنه مفلس معدم فقير لا ماله سوى ثياب يده التي عليه وسقوط مطالبته بما عليه من مال الناس وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كونه معدما فقيرا لا ماله سوى ثياب آخره

محضر في اثبات هلال رمضان \* يكتب المحضر باسم رجل على رجل على رجل على رجل على شهر رمضان يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه كذا ادعى ان ارادنا الا زما وحقا واجبا بسبب كذا وكان مؤجلا الى شهر رمضان هذه السنة وقد ماتت هذه الدنانير حالة بدخول شهر رمضان فان هذا اليوم غرة شهر رمضان فيقر المدعى عليه بالمال وينكر الخلول وكون هذا اليوم غرة شهر رمضان فيقيم المدعى البينة على كون هذا اليوم غرة شهر رمضان والشهود بالخيار ان شأؤهم وان هذا اليوم من شهر رمضان من غير تفسير وان شأؤهم وان شأؤهم (١) كواهي مبدعهم كذا في شباتكاه يستونهم ازماه شعبان يود وقت نماز شام ما يديهم واهم وزغرة ما رمضان امسال است ولو شهدوا على ذلك من غير دعوى أحدهم كانت الشهادة وقبلت كذا في الذخيرة \*

محضر في اثبات كون المدعى علم المحضرة لدفع المطالبة المدعى اياه بالاحضور مجلس الحكم \* يكتب في المحضر حضر فلان وكيل فلانة بنت فلان ثابت الوصالة عنها في الدعاوى والخصومات واقامة البينة وأحضره معه فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبل موكلته فلانة بنت فلان احضارها لاجواب دعواه ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنها محضرة لا تخرج من منزلها في حوائجها ولا تخالط الرجال وأنهم مبطل في دعواه احضارها لمجلس الحكم فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى

(١) تشهد أن ليلة أمس كانت التاسعة والعشرين من شهر شعبان وقد رأينا الهلال وقت صلاة المغرب واليوم غرة شهر رمضان هذا العام

أودع بعض الغنائم عند بعض المسكرومات مجهلا الثالث الحاكم دفع مال النعم الى اناس ومات ولم يبين لا بضم بخلاف ما اذا قبض ماله ووضع في منزله ولا يدرى أين وضعه ومات بضم وزاد في التقرابا أحد المتفاوضين مات وفيه مال العسكر ولم يبين لا بضم ولوقال

القاضي حال حياته ضاع أو أفتقته عليه لا يضمن والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا لم يعرف الوارث الوديعة أما اذا عرف والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لا يضمن ولو قال الوارث (١٩٨) أنا علمت الوديعة وأنكر الطالب ان فسر الوديعة وقال الوديعة كذا وأنا علمت او قد

هلكك صدق الا في خصلة وهي ان الوارث اذا دل السارق على الوديعة لا يضمن والمودع انما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليه من الاخذ حال الاخذ ولو منعه لا يضمن اختلاف الوارث والمودع فقال الطالب انه مات مجهلا وقالت الورثة كانت الوديعة قائمة يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت فاقول للمطالب في الخصم لان الوديعة صارت ديناً في التركة ظاهراً فلا يقبل قول الورثة قالت الورثة رد مورثا الوديعة في حياته لم يقبل قولهم ولو برهنوا انه قال حال حياته رد ديتها يقبل المضارب لو قال قبل موته أودعت مال المضاربة فلانا ثم مات لاشئ عليه ولا على ورثته ولو أنكر فلان ايداعها عنده فاقول له مع الحلف ولا شئ عليه ولا على الورثة ولو مات فلان قبل أن يقول شياً ولا يعلم أن المضارب دفعه اليه الا بقوله لا يصدق عليه وان دفعه الى فلان بالبرهان أو الاقرار منه ثم مات المضارب ثم فلان مجهلا كان ديناً في مال فلان ولا شئ على المودع ولو مات المضارب وفلان حي فقال رد ديتي عليه في حياته فاقول قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت

محضر في دعوى المال على الغائب بالكتاب الحكمي صورة رجل له على رجل مال وشهوده على المال في بلد والمديون غائب عن بلده غيبة سفر فيلتمس المدي من قاضي بلده أن يسمع دعواه وشهادة شهوده ليكتب له الى قاضي البلد الذي المدعى عليه فيه فيجيبه القاضي الى ذلك أخذاً بقول من يرى ذلك الحاجة الناس اليه صورة كتابة المحضر في ذلك حضر مجلس الحكم في كورة كذا قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى فلاناً من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضره فادعى هذا الذي حضر أن له على غائب يسمى فلاناً ذكراً اسمه ونسبه وحليته ويبلغ في عمره سنة بأقصى ما يمكن كذا ديناراً ديناً لازماً وحققاً واجبا على نفسه بسبب صحيح وبين السبب وهكذا أقر هذا الغائب المسمى المحلى في هذا المحضر في حال جواز اقراره ونفوذ تصرفاته في الوجوه كلها طائعا بهذه الدنانير المذكورة فيه لهذا الذي حضر ديناً لازماً على نفسه وحققاً واجباً بسبب صحيح اقراراً صحيحاً صدقه فيه هذا الذي حضر خطباً لأن هذا المقر المسمى المحلى فيه غائب اليوم من هذه البلدة غيبة سفر مقيم ببلدة كذا جاحد دعوى هذا الذي حضر هذه وأن شهود هذا الذي حضر شهدوا على وفق دعواه قبل هذه الناحية وقد تذر عليه الجمع بين شهوده وبين هذا الغائب المسمى المحلى فيه بعد المسافة والتمس من القاضي هذا اجتماع دعواه هذه على هذا الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البيعة على وفقها والكتاب الحكمي الى قاضي بلدة كذا ونواحيها والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فأجابه الى ذلك وأحضر المدعى نفراً ذكر أنهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان يكتب أسامي الشهود وأنسابهم وحلهم ومساكنهم على حسب ما ذكرنا فإذا شهدوا بما ادعاه المدعى من أولها الى آخرها وأشاروا في موضع الاشارة وعرفهم القاضي بالعدالة أو لم يعرفهم وتعرف عن حالهم فظهرت له عدالتهم فأمر بالكتاب الحكمي على هذا المثال وصورة الكتاب الحكمي في هذا اسم الله الرحمن الرحيم كتابي هذا أطال الله بقاء القاضي الامام يذ كر ألقاه دون اسمه ونسبه اليه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وأدام عزه وعزهم وسلامته والحمد لله رب العالمين والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين من مجلس قضائي بكورة كذا وأنا يوم أمرت بكتابتهم مولى عمل القضاء بها ونواحيها وقضايا بها ونواحيها نافذة وأحكاي فيها بين أهلها تجارية من قبل فلان والحمد لله على نعمائه التي لا تحصى وآلائه التي لا تستقصى أما بعد فقد حضر مجلس قضائي بكورة كذا يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا رجل ذكر أنه يسمى فلاناً النلاف من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضره مع نفسه فادعى هذا الذي حضر على غائب ذكر أنه يسمى فلان بن فلان النلاف يكتب الدعوى من أولها الى قوله والتمس مني سماع دعواه هذه على الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البيعة على دعواه والكتاب الحكمي اليه أدام الله عزه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فأجبتهم الى ذلك فأحضر المدعى هذا نفراً ذكر أنهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان فشهد كل واحد منهم عقيب الاستشهاد بعد الدعوى هذه ولا يكتب ههنا بعد الدعوى والجواب لان في هذه الصورة لا جواب لكون الخصم غائباً يكتب من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة ثم بعد الفراغ من كتابة ألفاظ شهادتهم يكتبون بالشهادة كذلك على وجهها وساقوها على سنفها قسمتها أو انتهت في المحضر المجلد في ديوان الحكم قبلي فرجعت في التعرف عن حالهم الى من اليه رسم التزكية والتعديل بالناحية وهم فلان وفلان فيعد ذلك ان نسب الكل الى العدالة يكتب نسبوا جميعاً الى العدالة والرضا وقبول القول وان نسب بعضهم الى العدالة يكتب نسب فلان وفلان الى العدالة والرضا وقبول القول فقبلت شهادتهم لايجاب العلم قبولها ثم سألت المدعى هذا الذي حضر بعد هذا كله مكتوبة فلان القاضي ومكتوبة كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم على ما جرى له عندي من ذلك

معلم

أودعه عبد افتاكم ومات في يده ثم برهن المودع على قيمته يوم الانكار حكمكم على

نوع آخر

للمودع بقيته يوم الانكار فان قال الشهود لا تعلم قيمته يوم الانكار لكن قيمته يوم الابداع كان كذا حكم بقيته يوم الابداع ثم زعم المودع ان المودع باعها لمنه أو وهبها منه وأنكره المالك وهلك في يد المودع لا يضمن وان أنكر الوديعة ثم ادعى الردي قبل ان يبرهن وان

زعم انه ردّها قبل الانكار وبرهن عليه وقال غلطت في الجحود وأنسيت أو ظننت اني دفعته وأنا صادق في قولي لم يستودعني قبل برهانه في قول الامام والثاني رحمه الله وفي الاقضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك (١٩٩) لم يصدق ولو قال ليس له على شيء ثم ادعاه يصدق بجحودها

عند غير المالك لا يوجب الضمان اذا هلك وفي الاجناس الوديعة انما تضمن بالجحود اذا نقلها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره وهلك فان لم ينقلها وهلك لا يضمن وفي المشتق لو كانت العارية مما يحول يضمن بالانكار وان لم يحولها وذكر السرخسي لو جحد بالانهاء على الطلب من المالك بان قال المالك ما حال وديعتي لشكره على الحفظ فقال ليس لك عندي وديعة لا يضمن عند الثاني رحمه الله أنكرها في وجه العدو بحيث يخاف التلف ان أقر ثم هلك لا يضمن أنكرها ثم أقر جها بغيرها أو أقر بها وقال لما لكها اقبضها فقال ما لكها دعها وديعة عندك فضاغت ان تركها عنده وهو قادر على حفظها وأخذها ان شاء فهو بريء وان لا يقدر على أخذها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال له اعمل به مضاربة وهذا كلفي المنقول وفي العقار لا يضمن عند الامام والثاني رحمه الله وقال الخوافي فيه روايتان عن الامام رحمه الله وبعض المشايخ على انه يضمن في العقار بالجحود باجماع

مع ذلك اياه واياهم منه اذ لك اليه واليه حتى انفاذا وصل كذا في هذا اليه أو اليهم محتوما بخاتمي صحيح الختم على الرسم في مثله وثبت عنده من الوجه الذي يوجب العلم قبله (١) وقدم في باب مورد ما يحق الله تعالى عليه تقديمه فيه بتوفيق الله تعالى ويجب أن يحفظ آخر الكتاب عن الحاق الاستثناء وهو كلة ان شاء الله تعالى لان ذلك يأتي على جميع ما تقدم عند أي حنيقة رحمه الله تعالى فيبطل به الكتاب ويقرأ القاضي الكتاب على من يشهد عليه ويعلمه بضمونه ويشهد أنه كتابي الى قاضي كورة كذا ورسم هذا الكتاب أن يكتب على ثلاثة أنصاف فرطاس أو أكثر أو أقل بقدر ما يحتاج اليه موصولة بعضها ببعض ويعنون الكتاب بعنوانين أحدهما من الخارج والاخر من الداخل فيكتب من الجانب الايمن من الكتاب الى القاضي فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نافذا الامضاء والقضاء به بين اهاليها ويكتب من الجانب الايسر من الكتاب من فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نافذا القضاء والامضاء بين اهاليها ويعلم على أوصاله من الخارج من الجانبين الوصل صحيح وعلى داخله من الايمن الحكم لله تعالى ويكتب من الخارج سوى اسم القاضي الذي كتب منه الكتاب الحكمي في نقل الشهادة بثبوت اقرار فلان بن فلان الفلاني لفلان بن فلان بكذا دينارا ويكتب أسماء الشهود الذين أشهدوا على الكتاب في آخر الكتاب وأنسابهم ومساكنهم ومصلاهم ثم يوقع القاضي على صدر الكتاب بتوقيعه بخطه ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان الفلاني كتب هذا الكتاب عني بأمرى وجرى الامر على ما بين فيه عندي وهو كله مكتوب على ثلاثة أنصاف فرطاس من الكاغذ موصول بوصلين مكتوب على كل وصل من وصله من الخارج الوصل صحيح من الجانبين ومن الداخل مكتوب على كل وصل من الجانب الايمن الحكم لله تعالى معنون بعنوانين داخلين وخارجين موقع توقيعي كذا محتوم بخاتمي ونقش خاتمي الذي ختمت به هذا الكتاب كذا وأشهدت على مضمون هذا الكتاب الشهود والمسمين آخر هذا الكتاب وأسأهم على الختم أيضا اذا ختمته وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر السبعة أو الثمانية أو كذا كما كان في آخره بخط يدي حامدا لله ومصليا على نبيه محمد وآله ثم يختم الكتاب على الرسم ويشهد القاضي أولئك الشهود الذين أشهدهم على الكتاب وعلى الختم أيضا وينبغي للقاضي الكتاب أن يكتب من هذا الكتاب نسخة أخرى تكون مع الشهود يشهدون بما فيها عند الحاجة الى شهادتهم ويسمى ذلك بالفارسية (كشادنامه) (كتاب حكمي في نقل كتاب حكمي) يكتب بعد الصدر والدعاء على نحو ما تقدم عرض على فلان بن فلان أطال الله بقاء القاضي الامام فلان كتابا حكميا هذه نسخة وينسخ الكتاب من أوله الى آخره وبعد الفراغ من نسخه يكتب عرض على هذا الكتاب وزعم أنه كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة كذا محتوم بختمه موقع توقيعه أشهد على مضمونه وعلى ختمه وهو قاض بها اليك وأشار الى في معنى نقل شهادته على فلان الفلاني يعني الذي جاء بالكتاب وان المشهود عليه فلان المذكور اسمه ونسبه في هذا الكتاب غائب عن هذه البلدة فقيم بكورة كذا وطلب مني نقل هذا الكتاب الى مجلسه أدام الله تعالى بقاء القاضي فلان فسألته البيئة على ذلك فأحضر شاهدين وهما فلان وفلان شهدا بعد الاستشهاد على أثر هذه الدعوى ان هذا كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة بخاري محتوم بختمه موقع توقيعه كتبه اليك وأشار الى وقال وقد أشهدنا على ختمه وعلى ما في ضمنه في معنى ثبوت الشهادة لفلان على فلان بكنا فسمعت شهادتهم وثبت عندي عند التهم من جهة من اليه رسم الترقية بالناحية فقبلت الكتاب وفككته فوجدته معنون الداخل

(١) قوله وقدم في باب مورد ما يحق الله الخ العبارة هكذا في جميع النسخ وفي المحيط أيضا الا أن فيه وقدم في شأن بدل وقدم في باب فليتأمل اه

نوع آخر قال المودع سقطت الوديعة لا يضمن ولو قال أسقطتها يضمن قال الامام ظاهر الدين لا يضمن فيه ماله لا يضمن بالاسقاط وانما يضمن اذا تركها وذهب وان لم يقره فلا ضمان عليه وعليه الفتوى ولو قال لأدري أضاعت أم لم تضع لا يضمن ولو قال ضاعت

فأقرله ولو قال لم يذهب من مالي شيء وضاعت لا يضمن أيضا ولو قال ذهب ولا أدري كيف ذهب فالتقوله ولو قال اشتد ولا أدري كيف ذهب الوديعة اختلص أو الصحيح أنه (٢٠٠) لا يضمن \* قال بفت الوديعة وقبضت منها لا يضمن مالم يقل دفعته إلى المشتري ولو قال

والخارج موقع الصدر والآخر معلوم الاوصال ظاهرا وباطنا على الرسم الذي في كتب القضاة فصح عندي وثبت عندي أنه كتاب فلان القاضي كتبه إلى في معنى كذا حال كونه قاضيا ثم سألتني هذا الذي عرض علي هذا الكتاب فنقل ذلك إليه فأجبت وأمرت بكاتبه هنا وبتم الكتاب على نسق ما تقدم وان كان الكتاب الذي احتج إلى نقله نقل كتابا آخر فترتيبه على نحو ما ذكرنا

بمحضر في ثبوت ملك محمد وكتب كتاب حكيم يقول القاضي فلان حضر في مجلس قضائي بكورة كذا فلان وأحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر علي هذا الذي أحضره معه أن جميع الدارات التي في موضع كذا حدودها كذا مال هذا الذي حضره وحقه وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق فواجب عليه تسليمها إلى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسألته عنه فسل فأجاب بالقارسية (ابن خنانه كه ابن مدعي دعوى ميكند ملك من است واندردست من بحق است) وكلفت المدعي هذا إقامة الحجة على دعواه فعرض علي هذا الكتاب الحكمي هذه نسخة ونسخ الكتاب الحكمي من أوله إلى آخره ثم يكتب فعرض علي هذا الكتاب وزعم أنه كتاب فلان القاضي بكورة كذا اليك وأشار إلى الكتاب وإلى كتبه بثبوت ملكية هذه الدار بمحودها وحقوقها إلى موقع ترويقه ومحتوم بخاتمه كتبه وهو يومئذ قاض بكورة كذا وأشهد على مضمونه وخاتمه ثم ودأف طلب منه البينة وأحضر فزاد كراهم شهوده وهم فلان وفلان ومألفي الاستماع إلى شهادتهم وأجبت إليه فشهد شهوده هؤلاء أن هذا الكتاب وأشار إلى الكتاب المحضر في مجلس حكيم كتاب قاضي بلدة كذا كتبه اليك وهو يومئذ قاضي بلدة كذا بثبوت ملك هذه الدار المحدودة لهذه المدعي الذي عرض هذا الكتاب وأشار إلى المدعي هذا المختوم بختمه موقع ترويقه وأشهد مدعي مضمون هذا الكتاب وعلى ختمه فسمعت شهادتهم ورجعت في التعريف عن أحوالهم إلى من اليه رسم التزكية بالناحية فنسب اثنين منهم إلى جواز الشهادته وقبول القول وهما فلان وفلان فقبلت الكتاب وفككته بمحضر من الخصمين فوجدت معنونا الداخل والخارج موقع الصدر والآخر معلوم الاوصال ظاهرا وباطنا وقد أثبت أسامي الشهود في آخره كما هو الرسم في كتاب القضاة فقبلته وثبت عندي كونه هذا الكتاب كتاب القاضي فلان بكورة كذا كتبه إلى وهو يومئذ قاض بها في ثبوت ملك هذه الدار المحدودة لفلان هذا وكونها في يد فلان هذا بغير حق وقد أشهد هؤلاء الشهود على مضمونه وختمه وصح عندي مورده وثبت عندي جميع ما تضمنه فعرضت ذلك على المدعي عليه وأعلمته بجميع ذلك ومكنته من إيراد الدفع إن كان له دفع فلم يأت بالدفع ولا أتى بالخلص فظهر عندي عجزه عن ذلك ثم إن هذا المدعي عرض الكتاب سألني الحكم على هذا المدعي عليه بما ثبت عندي له من ذلك فأجبت أنه إلى ذلك وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بملكية هذه الدار المحدودة إلى آخره

بمحضر في إقامة البينة على الكتاب الحكمي في دعوى المضاربة والبضاعة في محضر مجلس القضاة في كورة بخاري قبل القاضي فلان بن فلان من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضره فادعى هذا الحاضر علي غائب ذكر أنه يسمى فلانا وذكر أن حالته كذا وذكر أيضا أنه دفع إليه تسعين دينارًا حرامًا نصفه بخارية جيدة رائحة موزونة بوزن سبجات سقر قند مضاربة صحيحة لا فساد فيها يتجره وفي ذلك ما بداه من أنواع التجارات حضر وأسفر على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من ربح فهو بينهما ثلاثًا لثلاثه لرب المال هذا الذي حضر وثله للمضارب هذا المذكور اسمه ونسبه وما كان من وضعية أو خسران فهو على رب

(١) هذه الدار التي يدعيها هذا المدعي ملكي وحق في يدي بحق

وضعها بين يدي وقت نسيت فضاعت يضمن ولو قال وضعت بين يدي في داري والمسئلة بمجالها ان كان مما لا يحفظ في عرصه الدار كعصره التقدين يضمن وان كان مما يدع عرصتها حصنا له لا يضمن وان قال لا أدري وضعت في داري أو في موضع آخر يضمن وان قال دفنت في موضع ونسيتها يضمن وان قال دفنت في داري أو كرمي لا يضمن اذا كان لهما باب

نوع آخر

خرج الطبعان لينظر إلى الماء فسرق الصبران ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة يضمن بخلاف مسئلة الخيلان وهي خان فيها منازل وكل منزل مقفل يخرج من مقفل وترك الباب مفتوحا فجاء سارق وأخذ شيئا لا يضمن \* فاتح الباب فكفاح القفص بخلاف مسئلة الوديعة لانه التزم الحفظ فيضمن بتركه \* أنسدت الوديعة الفارة وقد أطلع المودع على ثقب معروف أن أخبر صاحب الوديعة أن هذا أول الفارة لا يضمن لرضامان كراهيه وان لم يخبره ولم يسده يضمن وان كانت الوديعة شامنا الصوف ورب الوديعة غائب بخلاف عليها الفساد يرفعها إلى

المال

الحاكم حتى يبيعها وان لم يبيع ولم يحفل في الدفع حتى فسدت لا يضمن \* أصابت دابة الوديعة

عالة فأمر المودع أنسابه لاجلها فله بكت خير المودع في تضمين أيهما شاء فان ضمن المودع لا يرجع على المعالج وان ضمن المعالج علم انها دابته أو لم يعلم شيئا يرجع عليه \* هال لاخر احضر في داري فخر وضمن لا يرجع على الأمر اذ لم يكن هو سا كافي الدار \* أو دفع فامبا

شأنه كما هي حاله وكان السلطان يأخذ الناس في كل شهر مال فأخذوا السلطان الوديعه من حافونه لاجل المؤنة الراسه وتر كها هنا  
عند رجل فضاء لا يضمن اذا كان لا يقدر على منع الاعوان عن أخذها ويضمن المرتهم ان (٢٠١)

الخيار بين تضمين المرتهم  
والسلطان وكذا الخالي اذا  
أخذ مال الجباية طائعا  
يضمن وكذا الصراف ان  
طائعا ويصير الجاني  
والصراف مجروحين وجاء  
بشوب الى رجل وقال هذا  
الثوب وديعة عندك او  
وضع الثوب عنده ولم يقل  
شأفأب صاحب الثوب  
ثم غاب الرجل وترك الثوب  
وضاع ضمن لانه ايداع عرفا  
كالوقام رجل وترك كتابه  
في مجلس ثم قام واحد بعد  
واحد فالضمان على الاخير  
لتعينه للايداع عنده وان  
قال الجالس لا قبل الوديعه  
ومع ذلك تركه عنده وضاع  
لا يضمن لتصريحه بالرد  
ولا ايداع بلاقبول صريح  
أو دلالة ودفع له مسحة وقال  
اسقمها اراضيك ولا تسق  
بها ارض غيرك فسق  
أرضه ثم كان في سق ارض  
غيره بها وضاعت ارضه  
أو ان سقى ارض غيره ضمن  
لانه أو ان الخلاف وان  
فرغ منه ثم ضاع لا يضمن  
أصله المودع خالف ثم عاد  
الى الوفاق يرا عن الضمان  
وفي الوديعه بعد الجحود أو  
منع المالك عن الوديعه بعد  
الطلب مع الاقتدار على  
التسليم لا يبرأ الا بالرقا  
المالك وفي الاجارة والاعارة  
لا يبرأ بالعود الى الوفاق في

المال هذا وان المدعى عليه الغائب هذا قبض من هذا الذي حضر جميع رأس مال هذه المضاربة الموصوفة  
فيه قبضا صحيحا في مجلس المتدعيا بدفعه اليه ذلك مضاربة وأقر بقبض ذلك على هذه الشروط المذكورة  
فيه من هذا الذي حضر اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر في ذلك خطا بدفع هذا الذي حضر أيضا اليه  
عشرين دينارا من الذهب الاحمر مناصفة بخارية الضرب موزونة بوزن سنجيات سمرقند بضاعة صحيحة  
ايورده عوض ذلك ما يبدله من (الموى جامه) التي تكون لانتسه لاهل بلاد ماوراء النهر والقرتاش وأنه  
قبل منه هذه الدنانير الموصوفة فيه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه قبولها صحيحا وقبضها صحيحا وأقر  
بقبض ذلك منه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطا باوأنه اليوم  
غائب من كورة كذا ونواحيه مقبضه بآوز جند جاحد لدعو بيه هاتين فانت بحقية هذين وان له  
شهودا على دعوى بيه ههنا الى آخره كذا في المحيط \* وهكذا في النخبة \*

محضر في دعوى مال المضاربة على ميت بمحضرة ورثته صورته حضر وأحضر مع نفسه فلانا وفلانا  
وفلانا كلهم أولاد فلان فادعى هذا الذي حضر على هؤلاء الذين أحضرهم مع نفسه أنه دفع الى مودتهم  
فلان ألف درهم مضاربة وأنه تصرف فيها ويرجى أرباها وأنه مات قبل قبضه هذا المال وقبل دفع رأس  
المال الى رب المال وقبل قبضه الربح محجها لهذا المال وصار ذلك دينافي تركته الى آخره فقيل أن وقعت  
الدعوى في رأس المال والربح فلا يضمن بيان قدر الربح وبتركه يصير خلافا للدعوى وان كانت الدعوى  
في رأس المال وحده فلا بأس بتركه بيان قدر الربح كذا في فصول الاستروشي

كتاب حكمي لاثبات شركة العنان في عمل الجلايين ادعى هذا الذي حضر على غائب ذكر أنه يسمى  
فراحه سالار بن فلان بن فلان الفلاني وأنه يعرف (باكدش بچه) وذكر أن حليته كذا وذكر أن هذا  
الحاضر وهذا الغائب المسمى اشتركا شركة عنان في تجارة الجلايين على تقوى الله تعالى وأداء امانة  
والاجتناب عن الخيانة على أن يكون رأس مال كل واحد منهم مائة في هذه الشركة مائة دينار من الذهب  
الاحمر الجيد بخارية الضرب الرابع الموزون بوزن سنجيات سمرقند فيكون جميع رأس مال هذه الشركة  
مائتي دينار أحمر بخارية الضرب الى آخره على أن يكون جميع رأس مال هذه الشركة في يده هذا الغائب  
المسمى فيه تجران ويحجر كل واحد منهم ما يملك كله حضرا وسفرا بتجارا للجلايين ويشترى  
كل واحد منهم ما يملك ما يملكها وكل واحد منهم مائة من السلع الصالحة للجلايين وتجاراتهم المعهودة فيما  
بينهم ويبيعانه ويبيع كل واحد منهم ما يملك بالتدوين والتسوية ويستبدل كل واحد منهم حاجا  
ينفق من ذلك أية سلعة تبذلها وكل واحد منهم مائة من السلع الصالحة للجلايين في تجارتهم المعهودة  
فما بينهم ويسافرون ويسافرون كل واحد منهم بما يملك هذه الشركة كله الى أي بلد يريدون ما يملك لكل واحد  
منهم ما يملك بلاد الاسلام والكفر على أن ما رزق الله تعالى من الربح في هذه الشركة يكون بينهم مناصفة وانما  
يكون (١) من وضعية أو خسران يكون عليهم مناصفة أيضا وأحضر كل واحد منهم رأس ماله المذكور  
في مجلس الشركة هذه وخطاه وجعلاه بدخله في يده هذا الغائب المسمى فيه جعلاه جميعا وأقره  
بمصول مال هذه الشركة المذكورة في يده اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطا بافها في مجلس  
الشركة هذه وذكر هذا الذي حضر أيضا أنه على هذا الغائب المسمى فيه مائة دينار مناصفة بخارية  
الضرب جيد تراجم موزونة بوزن سنجيات سمرقند دينارها وحقا واجابا بيب قرض صحيح أقرضها هذا  
الذي حضر ياه من مال نفسه اقرضا صحيحا وأنه قبضها من هذا الذي قبضا صحيحا وجعلها رأس ماله

(١) قوله من وضعية أو خسران الموقوف أن الوضعية هي الخسران ففي عطفه بأوتامل اه معصه

(٢٦ - فتاوى سلاسل) الاصح والوكيل بالبيع خالف ثم عاد الى الوفاق بان استعمل العبد ثم باعه بما امر به جاز كذا الوكيل بالحفظ  
والوكيل بالاجارة والاستجار والمضارب والمستبضع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا ومستبضا أما مستاجر الجباية أو مستبضا

إذا نوى أن لا يردها ثم قدم ورجع عن تلك النية أن كان سائر عند النية فعليه الضمان إذا هلك بعد النية أما إذا كان واقفاً أو تركه نية  
الخلاف عاد إلى الوفاق والشريك (٢٠٢) عننا أو معاوضة إذا خالف ثم عاد إلى الوفاق عاد أميناً سافر المودع بمال الوديعه فهل

المذكور في هذه الشركة وهكذا أقر هذا الغائب المسمى فيه حال صحة إقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه  
كلها طاعة بما يجري بان عده هذه الشركة المذكورة فيه وتخصيص جميع رأس مال هذه الشركة المذكورة  
في يده وبإقرار هذا الذي حضره أياه مائة دينار على الوجه المذكور وأن فراحه سالار المسمى فيه اليوم  
غائب عن كورة بخاري ونواحيه مائة دينار كذا جاهد دعوى هذا الذي حضره قبله بذلك كله إلى آخره  
محضر في اثبات الكتاب الحكمي حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه  
يسمى عمرو بن عبد الله بن أبي بكر الترمذي وهو يومئذ وكيل عن أخويه لآب وأم أحدهما يكنى بأبي بكر  
والآخر يسمى أحمد وعن والدتهم المسماة (كوهرستي) بنت عمرو بن أحمد البرزاي الترمذي الثابت  
الو الله عنهم في جميع الدعاوى والخصومات وأقامة اليمينات والاستماع إليهم في الوجوه كلها وفي طلب  
حقوقهم قبل الناس أجمعين وفي قبضها عليهم الأفي تعديل من يشهد عليهم والافراد عليهم وفي يده كتاب  
حكمي مكتوب في عوانه الظاهر بسم الله الملك الحق المبين إلى كل من يصل إليه من قضاء المسلمين  
وحكامهم من الموفق بن المنصور بن أحمد قاضي ترمذ في نقل إقرار أبي بكر بن طاهر بن محمد المكاوي  
بمضمون الأذكار المصلحة بعضها ببعض في آخر كتابي هذا على حسب ما تضمنه كل ذكر منهم وهو محتوم  
بمخمي ونقش خاتمي الموفق ابن منصور بن أحمد المكاوي وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يكنى بأبي بكر بن  
طاهر بن محمد الترمذي المكاوي وأنه يعرف بأولياء المكاوي وأدى هذا الذي حضره على هذا الذي أحضره  
مع نفسه بطريق الاصله ولو كليه المذكورين فيه بحكم الوكالة الثابتة له من جهتهم أنه كان للشيخ  
محمد بن عبد الله بن أبي بكر الترمذي على هذا الذي أحضره معه مائة دينار وأربعون ديناراً مكية بوزن  
مكة ديناراً لازماً وحقوقاً واجباً بسبب صحيح وإن هذا الذي أحضره معه أقوله في حال صحة إقراره طائعا  
بجميع هذا المال المذكور وفيه مكتوب إقراره بذلك في ثلاثة من الأذكار في أحد مائة وخمسون  
ديناراً وفي الآخر سبعون ديناراً وفي الثالث عشرون ديناراً على نفسه واجبا وحققاً لا بأسبب  
صحيح إقراراً صحيحاً كان صدقه محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا في جميع ذلك في حال حياته خطاباً وكل ذلك  
محكوم به مسجل في مجلس القضاء بكورة ترمذ قبل قاضيه الموفق بن منصور بن أحمد حال كونه قاضياً  
بها نافذاً للقضاء بين أهلها ثم إن الشيخ محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا توفي قبل قبضه شيئاً من هذا المال  
المذكور فيه من هذا الذي أحضره معه وخلف من الورثة زوجة له وهي (كوهرستي) هذه المذكورة فيه  
وثلاثة بنين لصلبه أحدهم هذا الذي حضره والاثنان منهم الموكلان المذكوران فيه لا وارث له غيرهم  
وخاف من التركة من ماله هذا المال المذكور فيه ديناً على هذا الذي أحضره معه وموته صار هذا المال  
المذكور فيه ميراثاً منه على فرائض الله تعالى للزوجة الثلث والباقي لغيره الثلثة بينهم بالسوية أصل  
الفريضة من ثمانية أسهم وقسمت من أربعة وعشرين سهماً للمرأة ثلاثة أسهم منها ولكل ابن سبعة أسهم  
منها وهذا المال المذكور فيه لما كان ثابتاً على هذا الذي أحضره معه بإقراره لهذا المذكور في حال حياته  
في مجلس القضاء بكورة ترمذ عند قاضيه هذا المذكور فيه محكوماً به ومسجلاً التمس هذا الذي حضره  
وموكلوا المسمون فيه من قاضي ترمذ هذا المذكور فيه وأشار إلى الكتاب الحكمي بما ثبت عنده من ذلك  
لموكلهم المذكور فيه ومحكوم به ومسجل عنه إلى كل من يصل إليه من قضاء المسلمين وحكامهم فاجابه  
إلى ذلك وأمر بكتابة هذا الكتاب وأشار إليه في ذلك بعد اجتماع شرائط صحة الكتاب من أوله إلى آخره  
بتاريخه المذكور فيه وأشار إليه وكان قاضي ترمذ المذكور فيه يوم أمر بكتابة هذا الكتاب وأشار إليه  
قاضي ترمذ ونواحيها اليوم وعلى قضائه بها وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك كله فواجب على هذا  
الذي أحضره معه أدامه هذا المال المذكور فيه بالسبب المذكور لي قبض نفسه بالاصالة ولو كليه بحكم

لا يضمن والاب والوصي سافرا  
بمال الصبي وهلك لا يضمنان  
الا إذا تركا زوجتيه ما هبنا  
والوكيل بالبيع بالكوفة  
إذا سافر به يضمن والوكيل  
بالبيع المطلق إذا سافر به  
أن لم يكن له حمل وموثة  
لا يضمن وإن له حمل وموثة  
يضمن والمودع أنما يضمن  
إذا لم يكن له حمل وموثة فإن  
كان أن لم يجز بدلاً لا يضمن  
وإن كان له بدف فكذلك عند  
الامام رحمه الله خلافاً

### نوع آخر

له على آخر خمسون فاستوفى  
غلطاً ستمين فلما علم أخذ  
عشرة لردة فهلكت يضمن  
خمس أسداس العشرة لأن  
ذلك القدر قرض والباقي  
أمانة معلم قال للصبي خذ  
هذا الثوب واجعله في ثقب  
الجدار ففعل فضاع والثوب  
لغيره لا ضمان على المعلم ولا  
على الصبي لعدم التصنيع  
لأنهم حاضرون غسلت  
ثوباً لا آخر وجعلت على  
خص على السطح البفاف  
وشطر الثوب على جانب  
آخر إلى الطريق فضاع  
الثوب ضمن ولو وضعت  
على السطح إن كان له خص  
لا يضمن الوديعه لو أحد  
التقدين أو كليهما فأنفق  
بعضها وهلك الباقي ضمن  
ما أنفق لا الباقي وإن جابمئل

ما أنفق وخطئه بالباقي ضمن الكل أخذ به ضم اليه فأنفق ثم قدم وردت مضاف لا يضمن غاب المودع عن يمينه وترك مفتاحه الوكيل  
عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعه في مكانه لا يضمن يدفع المفتاح إلى غيره (الثالث في الدفع) أودع ما كسب في بيت مولاه عند رجل



فهلكت بضم المودع \* دفع جاره لا خرو غاب فقال المستعير للمعير خذ جاري وانتفع به حتى أردت عليك حمارك فضاع في يده ثم المستعير  
وجده وردته عليه لا بضم المعير جاره المستعير لأن قبضه كان باذنه \* أعطى خفيه للخرز فوضعه (٢٠٣) الخفاف في بيت رجل فضاع ان

كان يسكن مع ذلك الرجل  
لا بضم وان كان لا يسكن  
معها بضم لانه مودع  
\* دفع الوديعه الى المودع ثم  
استحقها رجل لا بضم  
قال ادفعها الى فلان فدفع  
ثم استحق بضم المستحق  
أي الثلاث شاء \* دفعها  
المودع الى آخر فضاقت  
عند الثاني ان لم يفارق  
الأول لان ضمان على واحد  
وان فارق فضاقت بضم  
الأول عند الامام ولا بضم  
الثاني وعندنا بضم  
أبهما شاء لكن لو ضمن  
الأول لا يرجع على الثاني  
ولو الثاني يرجع على الأول  
\* دفعها الى غيره باذن مالكها

أو بدونه خرج الأول من  
البين اذا كان الدفع بلا  
ضرورة فان به لا يجب  
الضمان على الأول بان  
احترق منزله فدفع الى  
جاره قال الحلواني رحمه الله  
هذا اذا لم يجد بدا من الدفع  
الى الاجنبي أما اذا أمكنه  
الدفع الى من في عياله  
فدفعها الى اجنبي ضمن  
قال بكر رحمه الله هذا اذا  
كان الحريق غالباً حاطب بمنزل  
المودع وان لم يحطضه من  
بالدفع الى الاجنبي \* ولو ادعى  
انه دفعه الى الاجنبي  
بالضرورة فأنكره المالك  
وقال بلا ضرورة الدفع

الوكالة المذكورة فيه على السهام المذكورة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسل فاجاب ٣ (مر ازين وام  
وازين نامه معلوم نيست و مر اباين مدعي چيزي دادني نيست باين سبب كه دعوي ميكنند) فاحضر المدعي  
هذا نفر اذكر انهم شهوده فشهد كل واحد منهم بهذه الالفاظ ٤ (كواهي ميدهم كه اين نامه حكيم) وأشار الى  
هذا الكتاب (ازان قاضي ترمذ است) الموفق بن منصور بن أحم (اين كه نام ونسب وي بر عنوان ظاهر اين  
نامه مكتوب است و اين موفق بن منصور كه بر عنوان ظاهر اين نامه مذکور است) وأشار الى هذا الكتاب  
(آنروز كه بنشتن فرمود اين نامه را) وأشار اليه (قاضي بود بشهر ترمذ و نواح آن و از ان روز باز بر عمل قضاء  
ترمذ است و نواح آن و آن نامه) وأشار اليه (بمهر وي است و نقش بر مهر وي الموفق بن منصور بن احمد است  
و مضمون اين نامه) وأشار اليه (اين است كه اين مدعي عليه اقرار کرده است) وأشار اليه (بحال جواز اقرار  
خويش بطوع كه بر من است و در كردن من است مر اين محمد بن عبد الله بن أبي بكر را كه نام ونسب  
وي اندر بن محضر و اندر بن نامه مذکور است) وأشار الى المحضر والكتاب (دو بست و جهل دينار مي  
بلغي سهره وزن مكه حق واجب و واي لازم بسيدي درست و اقراري درست و اين مقررله كه اندر بن محضر  
و نامه مذکور است) وأشار الى المحضر والكتاب هذا (تصديق کرده بود در مقرر راندر بن اقرار روي باروي  
پس اين محمد بن عبد الله بن أبي بكر كه نام ونسب وي اندر بن محضر و نامه مذکور است) وأشار اليهما  
(بمرديش از قبض كردن وي چيزي از ين زر ها كه مبلغ و صند و جنس و وزن وي اندر بن محضر و نامه  
مذکور است) وأشار اليهما (و از وي ميراث خوار مانده است يكي زن اين كوه رستي كه نام ونسب وي  
اندر بن محضر و نامه مذکور است و سه پسر صلي مانند يكي از پاشان اين مدعي) وأشار اليه (و دو ديكر  
موكلان اين مدعي كه نام ونسب هر دو در بن نامه و محضر مذکور است) و لانعلم له وارثا سو اهام (و همكين

(٣) لا علمي بهذا الدين ولا بهذا الكتاب وليس على شيء لهذا المدعي بهذا السبب الذي يدعيه (اشهد ان  
هذا الكتاب الحكي) وأشار الى هذا الكتاب (هو كتاب قاضي ترمذ) الموفق بن منصور بن أحمد (هذا الذي  
اسمه ونسبه مرقوم على ظاهر هذا الكتاب و موفق بن منصور هذا المذکور اسمه على عنوان هذا الكتاب)  
و أشار الى هذا الكتاب (يوم أمر بكتابة هذا الكتاب) وأشار اليه (كان قاضيا بمدينة ترمذ و نواحها ولم يزل  
من ذلك اليوم عاملا في قضاء ترمذ و نواحها و هذا الكتاب) وأشار اليه (بجناخته و نقشه على الخاتم الموفق بن  
منصور بن أحمد و مضمون هذا الكتاب) وأشار اليه (هو أقر هذا المدعي عليه) وأشار اليه (في حال جواز  
اقراره بطوعا قائلان على وفي عني محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا المذکور اسمه ونسبه في هذا المحضر وفي هذا  
الكتاب) وأشار الى المحضر والكتاب (مأثان و أربعون دينار مكية الخمية نافثة بوزن مكة حقا و اجبا و دينار  
لازم بسبب صحيح و اقرار صحيح و هذا المقرله المذکور في هذا المحضر والكتاب) وأشار الى المحضر والكتاب  
هذا (كان صدق المقر في هذا الاقرار و اجهة ثمن محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا الذي اسمه ونسبه مذکور  
في هذا المحضر والكتاب) وأشار اليهما (ما قبل أن يقبض شيئا من هذه الدنانير التي مبلغها و صفتها و جنسها  
مذکور في هذا المحضر والكتاب) وأشار اليهما (و خلف ورثة أحمدهم زوجته هذه كوه رستي التي اسمها  
ونسبها مذکور في هذا المحضر والكتاب و ثلاثة صبية اصله أحمدهم هذا المدعي) وأشار اليه (و اثنان آخران  
موكلان) لهذا المدعي (الاذان اسم كل منهما و نسبه مذکور في هذا الكتاب و المحضر) و لانعلم له وارثا سو اهام  
(و جميع هذه الدنانير المذكورة في المحضر والكتاب) وأشار الى المحضر والكتاب (صارت ميراثا بموته لورثته  
هو المذکور اسمهم و نسبهم في هذا المحضر والكتاب واجبة لهم على هذا المدعي عليه الى هذا الآن كما هو  
مذکور في هذا المحضر والكتاب

لا يصدق عند الامام والثاني رحمه الله وفي المتنق ان علم أن الحريق وقع في داره فالتقول له والا فلا \* حضرته الوفاة فدفع الوديعه الى  
جارتها فضاقت عندها ان لم يكن عندها بمحضرتها أحدا ممن عيالها لا تضمن نوع آخر \* المودع اذا آجر يتامن داره من رجل و دفع

الوديعة الى هذا المستأجر ان كان لكل غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل منهم ما يدخل على الآخر بلا حشمة لا يضمن أصله دفع الوديعة الى من في عياله كما مر أنه (٢٠٤) ورقيقه وولده وولد ولده وأجير له لا يضمن وأراد بالاجير المسانحة أو المشاهرة لا المياومة

وقال بكر رحمه الله لعياله ان يضعها عندهم في عياله والعيال الذي يسكن معه ويجري عليه نفقته والابوان كالأجنبي حتى يشترط كونهم في عياله ولا يشترط ذلك في حق ولده الصغير وزوجته حتى لو كانت الزوجة تسكن في محلة وهو لا يتفق عليها ولا يجي إليها لا يضمن وكذا لو دفعت المرأة الى زوجها لا يضمن وان لم يكن في عياله والولد الصغير كذلك لكن يشترط في حقها أن يكون قادر على الحفظ وفي النصاب العبرة للسكنة لا النفقة ألا يرى أن الابن لو كان ساكناً معهم ما ليس في عياله ما غر جاور كما تزل عليه لا يضمن ما غاب وخلف امرأته في المنزل الذي فيه ودائع الناس ثم رجع وطلب الودائع ولم يجد هاهنا كانت أمينة لا يضمن وان غير أمينة وعلم بذلك ومع ذلك ترك الودائع في البيت يضمن وعن هذا قالوا في تيمبان اذا ذهب وترك انخان على عبد له فذهب العبد وودائع الناس يضمن ان كان سارقاً وهو عالم به التيمبان تركه في يد الناس في الحالم وخرج أو تركه على حلاق الحالم وخرج فضاع ثوبه جرح لا يضمن وكذا كل من لا يكون الحفظ

مضى بثبوت ما شهد به الشهود وهما هذان الشاهدان كتاب آخر حكى حضر مجلس القضاء في كورة بخاري الشيخ الامام عفيف الدين عبد الغني بن ابراهيم بن ناصر الحاج القزويني والشيخ الحاج محمود بن أحمد الصفا القزويني وهو يومئذ وكيل المعصاة قرة العين بنت ابراهيم بن ناصر القزويني نسية الثابت الوكالة عنها في الدعاوى والنص ومات واقامة البيئات والاستماع اليها في الوجوه كلها الا في الاقرار عليها وتعديل من يشهد عليها والمأذون له من جهتها في وكيل من أحب من تحت يده بمثل ما وكتبه وأحضر معه هاهنا الأربعة بن الحسن بن الحاج الجلاب فادعى الشيخ الامام عبد الغني هذا الذي حضر لنفسه بالامالة وادعى الشيخ الامام محمود هذا الذي حضر لوكته هذه بمحكم الوكالة على هذا الذي أحضره معهم ان عمرو بن ابراهيم بن الناصر الحاج القزويني توفي وخلف من الورثة بنتاه لصلبه تسمى (فرخنده) وأخاه لاب واه وهو الشيخ الامام عبد الغني هذا وأخته اب واه وهي موكة محمود هذا الذي حضر لا وارث اسواهم وخلف من التركة في يدي هذا الذي أحضره معهم عشرة أعداد جلد (قندز) مدبوغ قيمة كل جلد منها أربع مائة دينار ونيسابورية الضرب جيدة رابحة حرام مناصفة بوزن معاقيل مكة وصار جميع ذلك بموته ميراثاً عنه لو رثته هؤلاء المسلمين فيه على فراض الله تعالى للبنات النصف والباقي للأخت والاب وأم وأصل القريضة من اثنين وقسمتها من ستة أسهم ثلثت منها ثلاثة أسهم وللأخت منها سهمان وللأخت منها سهم واحد وان هذين الذين حضر أفاضاً البيعة العادلة في مجلس القضاء بكورة قزوين قبل القاضي عمر بن عبد الحميد بن عبد العزيز خليفته والده الشيخ الامام أبي عبد الله عبد الحميد بن عبد العزيز قاضي كورة قزوين ونواحيها نافذ الأذن والقضاء والائابة فيها بكورة قزوين قبل القاضي محمد بن الحسين بن أحمد الاسترابادي خليفته والده الصدر الامام أبي محمد الحسين بن محمد بن أحمد الاسترابادي قاضي كورة قزوين ونواحيها نافذ الأذن والقضاء والائابة فيها والامضاء أدام الله توفيقه بجميع ما كتب في الكتاب الحكمي الذي أو رده من قاضي كورة قزوين من موت عمر بن ابراهيم بن ناصر الحاج القزويني هذا وتخلطه من الورثة بنتاه لصلبه وأخاه وأخته اب وأم هؤلاء المسلمين فيه لا وارث له سواهم الكتاب الحكمي الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وهما هذان الكتابان اللذان أو ردهما هذان اللذان حضر المشار اليهما وأمر كل واحد منهما بكتاب حكمي وكان اقامة البيعة من هذين اللذين حضر في مجلس قضاء كورة قزوين عند قاضيهما هذان في مجلس قضاء كورة قزوين قبل هذا الكتاب الحكمي بعدما ثبت محمود بن أحمد هذا الذي وصف وكالته عن موكلته هذه بكورة قزوين قبل قاضيهما هذان بكورة قزوين قبل قاضيهما هذان بجميع ما جرى لهذين اللذين حضر اقبله والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وان كل واحد من هذين النابيين المذكورين فيه كان نائباً في الحكم والقضاء بكورة قزوين يوم أمر بكتابة هذا الكتاب الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم من جهة المنوب عنه المذكور فيه حال كون المنوب عنه المذكور فيه قاضياً في كورة قزوين نافذ الأذن والقضاء والائابة والامضاء واليوم كل واحد منهما نائب في الحكم والقضاء والامضاء في كورة قزوين كما كان من هذا المنوب عنه من لدن أمر بكتابة هذا الكتاب الى هذا اليوم وهذا الذي أحضره معي في علم من هذين الكتابين المشار اليهما

عليه المودع ردها الى منزل المالك أو الى من في عياله يبرأ وان ضاعت لا يضمن كالعارية وفي التعبير قال يضمن بخلاف العارية وهذا رواية القدرى وبه أفتى شمس الأئمة والفقهاء أبو الليث والشافعي سراً هما اقنوا بالاول • خرجت الى الحالم ودفعت الحصانة الى صغيرة وقالت ادفعها الى بنتي وهي في الحالم فالجاءت اليها قال لها البنت املي الماء واحملي الى قلات وسقطت وانكسرت

فواجب بخلاف العارية وهذا رواية القدرى وبه أفتى شمس الأئمة والفقهاء أبو الليث والشافعي سراً هما اقنوا بالاول • خرجت الى الحالم ودفعت الحصانة الى صغيرة وقالت ادفعها الى بنتي وهي في الحالم فالجاءت اليها قال لها البنت املي الماء واحملي الى قلات وسقطت وانكسرت

ان كانت الاميرة في عيال الام لا تضمن وان في بيت زوجها ان اعارتها الام فكن ذلك وكذا الوقات صبي على رأسه وان بعثت الى البنت للعطف  
بضمن البنت اذا غيبته عن بصرها واستأجره ليجمل له مائة من من كذا الى خوارزم ويعطيه في (٢٠٥) خوارزم لفلان فوجد فلان غائباً  
خوارزم فترك الاجير المحمول

ثمة عند رجل ليدفعه الى  
فلان اذا حضر لا يضمن فان  
وجد فلان او اعطاه فلم يقبله  
يدفعه الى الحاكم فلو طلب  
منه الحاكم ولم يعطه لا يضمن  
\* دفع الى رجل ألفا وقال  
ادفعها الى فلان بخوارزم  
فمات فدفعها الى رجل وقال  
ادفعها الى فلان فضاقت  
لا يضمن لانه وصى \* اعطاه  
ألفا وقال ادفعها الى فلان  
اليوم فلم يدفعها اليه في اليوم  
فضاقت لا يضمن لانه لم يجب  
عليه ذلك \* كرم بين حاضر  
وغائب أو بالغ وبذيم يرفع  
الامر الى الحاكم ولو لم يرفع  
وزرع حصته من الارض  
يطيب له وفي الكرم نفقته  
عليه ويبيع ثمرته ويأخذ  
حصته ويحفظ نصيب  
الغائب ويسمعه ذلك ان شاء  
الله تعالى فاذا قدم الغائب  
ان شاء ضمنه القيمة وان شاء  
أجاز بيعه وان أدى خراجها  
كان متطوعا لانه أدى دينه  
بغير أمره \* الوديعة ان كانت  
مما يخاف عليها الفساد يرفع  
الامر الى الحاكم ويبيعه وان  
لم يرفع لا يضمن لان الحفظ  
على قدر ما أمر به  
\* الرابع في طلبها  
اذا طلبها المالك فقال لا أؤدر  
على احضارها الساعة  
فترك المالك وذهب ان عن  
رضا لا يضمن لانه لما ذهب

فواجب عليه تسليم حصه الشيخ الامام عبد القتي هذا الذي حضر من ذلك ليقبضه لنفسه وذلك سهمان  
من ستة أسهم وتسليم نصيب موكة محمود هذا الذي حضر هذه من ذلك اليه وذلك سهم واحد من ستة أسهم  
من ذلك ليقبضه لها بتوكيلها وطالبها بذلك وسألمستنه عن ذلك وسئل فأجاب وقال (١) (مر الزوقات اين  
نامبرده وازوراث اين مدعيان وازين نامهای حكی علم نیست و باین مدعیان هیچ دادی نیست باین سبب  
كه دعوى ميكند اين مقدار دعوى ميكند) أحضر هذان اللذان حضر افتراذ كرا أنهم شهودهم اوهم  
فلان وفلان ويكتب أسامى انشود على هذا الوجه الشاهد الاصل الشيخ محمود بن ابراهيم بن فلان المعروف  
بالشروانى الفرع عنه الشيخ أحمد بن اسمعيل بن أبي سعيد المعروف بغازى سالار والشيخ الصابر محمد بن محمود  
الصانع السنجري ساكن سكة على رومى بناحية مسجد فلان ثم يكتب والاصل الاخر الشيخ أبو الحسن  
أحمد بن الحسين القزوينى التاجر ويكتب تحت اسم هذا الاصل الثاني الفروع عنه الفرعان اللذان يشهدان  
على شهادة الاصل الاول والشيخ محمد بن أحمد بن محمد الكسافى ثم يكتب الكتاب تحت أسامى الفروع  
للتانى أسماهم وأنسابهم والاصل الثالث الشيخ أحمد بن محمد بن محمد الحجاج الاسكاف المعروف باحمد  
خوب ولم يكن لهذا الاصل الفرعان لانه شهد بنفسه وكان قاضى بخارى كتب في هذا الكتاب بعد ما شهد  
هؤلاء الشهود من نسخة قرئت عليهم حكمت بثبوت هذين الكتابين الحكيمين بشهادة هؤلاء الفروع على  
شهادة هذين الاصلين المسلمين بتاريخ كذا وأما لفظ الشهادة على الشهادة التى قرئت عليهم فهو هذا (٢)  
(كواهى ميدهم كه كواهى داديش من محمد بن ابراهيم بن فلان الشروانى وأبو الحسن أحمد بن الحسين  
القزوينى وخمين كفتند هر يكى از ایشان كه كواهى ميدهم كه اين هر دو نامه) وأشار الى الكتابين (يكى  
ازين دو نامه) وأشار الى أحد الكتابين بعينه (نامه نائب قاضى شهر قزوین است اينكه نام ونسب وى ونام  
ونسب منوب عنه وى ولقب وى اندرين محضر مذکور است) وأشار اليه (واين نامه ديكر) وأشار الى

(١) لا علم لي بوفاة هذا المذكور ولا بوراثه هؤلاء المدعين ولا علم هذين الكتابين وليس على هذا المقدار  
الذى يدعونه بهذا السبب الذى يدعونه (٢) اشهد أنه قد شهد قبل محمد بن ابراهيم بن فلان الشروانى وأبو  
الحسن أحمد بن الحسين القزوينى وقال كل منهما اني اشهد أن هذين الكتابين (وأشار الى الكتابين) أحدهما  
(وأشار الى أحد الكتابين بعينه) كتاب نائب قاضى مدينة قزوین هذا الذى اسمه ونسبه واسم المنوب عنه  
ونسبه ولقبه مذكور فى هذا المحضر (وأشار اليه) وهذا الكتاب الثانى (وأشار الى الكتاب الاخر) كتاب نائب  
قاضى الرى الذى اسمه ونسبه واسم المنوب عنه ونسبه ولقبه مذكور فى هذا المحضر (وأشار الى المحضر هذا)  
وهذين الخمين (وأشار الى الخمين) وهذين الكتابين (وأشار الى الكتابين) أحدهما ختم نائب قاضى قزوین  
هذا الذى اسمه ونسبه مذكور فى هذا المحضر (وأشار الى الختم والمحضر) وهذا الثانى ختم نائب قاضى مدينة  
رى هذا الذى اسمه ونسبه مذكور فى هذا المحضر (وأشار الى الختم والمحضر) ومضمون هذين الكتابين  
(وأشار الى الكتابين) هو ما ذكر فى هذا المحضر (وأشار الى المحضر) وكان كل منهما يوم أمر بكتابة هذين الكتابين  
(وأشار الى الكتابين) نائبى هاتين المدينتين فى عمل القضاء عن المنوب عنه المذكور اسمه ونسبه فى هذا  
المحضر (وأشار الى المحضر) وهذا المنوب عنه أيضا كان قاضيا فى مدينته (ناقد الاذن والقضاء والابانة  
والامضاء) وهذا اليوم كل منهما نائب فى مدينته أيضا فى عمل القضاء عن هذا المنوب عنه من اليوم الذى  
أمر بكتابة هذا الكتاب (وأشار الى المحضر) الى هذا اليوم اشهد على شهادته بهذا كله وأمرنى بأن اشهد  
على شهادته بهذا كله وأنا لا أن اشهد على شهادته بهذا كله من أوله الى آخره وكل من الشاهد من الاصلين  
اشهد على شهادته بهذا كله وهما غائبان الآن عن مدينة بخارى وبواحيها غيبة سفر وهما عدلان

بارضا فقد استأنفها وأنشأها وان عن غير رضا من وان الطالب وكيل المالك يضمن لانه لا عليك انشاءها طلبها المالك فقال اطلبها غدا الخافى  
الغد طالبا فقال ضاعت ان قال ضاعت قبل اقرارى يضمن للتناقض لان قوله اطلبها غدا اقرار بعدم الضياع فيكون دعوى تناقضا وان قال

ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض \* قال للمودع ادفعها الى أي وكلا في شئت فطلبها أحد وكلا نه فلم يعطها له وكيلا اخر لا يضمن بالمتع من أحد وكلا نه ذكره بكر \* (٢٠٦) قال اذا جاء أخى فادفعها اليه فلما أتى أخوه وطلبها قال غدا أعطيكها فلما عاد اليه قال هلكت

الكتاب الاخر (نامه نائب قاضي ري است كه نام ونسب وی ونام ونسب منوب عنه وی ولقب وی درین محضر مذکور است) وأشار الى المحضر هذا (واين هر دو مهر) وأشار الى الختمين (وهردو نامه) وأشار الى الكتابين (اين يکی مهر نائب قاضي قزوین است اينکه نام ونسب وی اندرين محضر مذکور است) وأشار الى الختم والمحضر (واين يکی ديکرمهر نائب قاضي شهر ري است اينکه نام ونسب وی اندرين محضر مذکور است) وأشار الى الختم والمحضر (ومضمون اين هر دو نامه) وأشار الى الكتابين (اين است که اندرين محضر یاد کرده شده است) وأشار الى المحضر (وآخر ورسکه هريکی از ایشان بنوشتن فرمودند اين هر دو نامه را) وأشار الى الكتابين (نائب بودند اندرين شهر خویش اندر عمل قضاء اين منوب عنه خود که نام ونسب وی درين محضر مذکور است) وأشار الى المحضر (واين منوب عنه وی نیز قاضي بودند اندرين شهر خویش) نافذا لادن والقضاء والالابة والامضاء (واصر و زهر يکی از ایشان همچنين نائب است اندر شهر خویش اندر عمل قضاء از همین منوب عنه خود از انروز که بنشستن فرمودند اين نامه را) وأشار الى المحضر (تا اصر و زمرا کواه گردانيد بر کواهی خود بدین همه و بشر مودعرا نا کواهی دهم بر کواهی وی برين همه ومن اکنون کواهی میدهم بر کواهی وی برين همه از اول تا آخر و هر دو کواه اصل مرا بکواهی خود برين همه کواه گردانيدند و اصر و زهر شهر بخاری و نواحی وی غائب اند غيبت شد و عدل اند) والله

تعالی أعلم بالصواب

کتاب حکمی علی قضاء الکاتب بنی قد حکم به و سجله \* یکتب بعد الصدور والدعاء محضری یوم کذا رجل ذکرا نه یسمى فلان یا سمي وینسبه و بحلیه وأحضر معه رجلا ذکرا نه یسمى فلان یا سمي وینسبه و بحلیه و یذکر دعوی الحاضر وحکمه علی هذا المحضر وینسخ السجل من أوله الى آخره بتاریخه ثم یکتب ان هذا المدعی حضر فی بهذا لک و ادعی ان المحکوم علیه فلان غائب عن هذه البلدة مقيم ببلدة کذا و انه جاحد ملکة امدعی به و بالحکم وسألنی مکاتبة أدام الله تعالی عزه بذلك والاشهاد علیه و یتم الکتاب \* (نسخة أخرى لهذا الکتاب) أن ینسخ السجل فی آخر الکتاب فیکتب نسخة أطال الله بقاء القاضی الامام فلان فی أن کتبی هذا بمجالعته فلان فی ورود استحقاق کذا علیه فلان واخرجه من یدیه وتسليمه الى المستحق المدکور فیه و ذکر هذا المحکوم علیه انه اشترى ذلك من فلان المقيم ببلدة الناحية وسألنی اعلام القاضی فلان أدام الله عزه والکتاب الم

نسخة أخرى \* یکتب بعد الدعاء والصدور طوبیت کتبی هذا علی سجل لولیه فلان حکمت فیه فلان علی فلان بکذا بشهادة ثم ودعوا لشد و اعندی فی مجلس قضائی علی ما ینطق به السجل المطوی علیه الکتاب بعد ما ثبت فیه قضائی ومضی به حکمی فثبت مکاتبة أدام الله عزه بذلك والاشهاد علیه فأجبت الى السؤال والله تعالی أعلم بالصواب کذا فی الذخيرة \*

محضری دعوی الشفعة \* حضر وأحضر فادعی هذا الحاضر علی هذا المحضر مع نفسه ان هذا المحضر معه اشترى دارا فی کورة کذا فی محله کذا فی سکه کذا أحد حد و هذه الدار لبق دار المدعی هذا والشانی والثالث والرابع کذا اشترى اها بحد وهاو حقوقها وجميع مرافقة الداخله فیها وجميع مرافقتها الخارجة عنها بکذا درهما وزن سبعة وانه قبض هذه الدار وصارت فی یدیه وان هذا الذي حضر شفيع هذه الدار بالحوار جوار ملازقة داره ملکة بجوار هذه الدار المشتراة أحد حد وهاو الثاني والثالث والرابع کذا وأن هذا الذي حضر علم بشراء هذا الذي أحضره معه الدار المشتراة المحددة فی هذا المحضر وأنه طلب شفعتها كما علم بشرائها طلب مائة من غیر ثبت و تفرط ثم أتى المشتري وهو هذا الذي أحضره مع نفسه فانه كان أقرب اليه من الدار المشتراة المحددة فی هذا المحضر وطلب منه شفعتها فیها وأشهد علی ذلك شهودا

یضمن \* المالك قال للمودع اجهلها الى اليوم فقال نعم ولم يحمله ومضى اليوم و هلكت عنده لا يضمن لان مؤنة الرد است عليه \* رسول المودع طلبها فقال لا أدفع الا الى الذي جاء بها فسرقت يضمن عند الثاني وفي ظاهر المذهب لا يضمن \* قال المالك للمودع من جاء به علامة كذا فادفعها اليه بخام رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه ولم يدعه حتى هلكت لا يضمن \* مصري خرج الى قرية والطريق مخوف فترك غنمته عند قروي وقال اذا بعثت اليك من يقبض منك فادفعها اليه فبعث وطلبها ولم يدفعها اليه ضمن بالمتع لانه صار غاصبا الا اذا كذب في الرسالة \* ليس للمالك ان يأخذ وديعة عنده ما دون املام لم يحضر و يظهر انه من كسبه لاحتمال أن يكون وديعة الغير في يد العبد فان برهن انه لا عيب دفع اليه \* التماس في الاختلاف \* اختلاف فقال المودع كانت وديعة وقال المودع بل قرضا لا يضمن ولو قال أخذت منك وديعة قضاعت وقال بل أخذتها غصبا يضمن المقر ولو قال دفعته الى أو أودعني وقال الاخر أخذت غصبا لا يضمن ولو

قال لي عندك ألف وديعة دفعته اليك وقال المقر له كذبت وهولي فاقول للمقر له ولو قال له كان لي عندك ثوب عارية وأنه فليسته ثم ردها علي أو عندك دابة فركبتها ثم ردها علي وقال المقر له كذبت وهولي فليسته ما هذا والاول سواء وعند الامام رحمه الله القول

للقرض أودع عنده دراهم ولم يرتها ولم يعدها عليه فقبضها من المودع ثم ادعى المالك أنها كانت أكثر وقال المودع لأدري كم كان فيها لا يحلف  
لأنه لم يدع عليه فعلا \* أودع عنده خمسة مائة فاتفق معها ثمانية وورد ما تين ثم حلف أنه لم يجبس (٢٠٧) شيأ من الودعة لا يثبت لأنه صار

أديناع عليه وفي الأصل أنلف  
ودبعة انسان للمودع أن  
يخاصمه وبغرم القيمة  
السادس في المنفقات  
صح اشتراط الاجر على  
حفظها ولو شرط على المرتن  
أجر الحفظ الرهن لا يصح ولو  
أودع الغاصب المغصوب عند  
رجل وشرط له الاجر على حفظه  
يصح \* أودع عنده ألفا فانكر  
ثم ان المودع أودع عنده المودع  
ألفا له ان يجعله بالقة لأنه ظفر  
بجنس حقه وقد صار حقه  
أديناع عليه بالحدود ولو بخلاف  
جنس حقه لا يجوز له بيعه له  
به \* وعن محمد رحمه الله له على  
آخر مائة درهم وللا آخر  
عنده مائة درهم ان كانت  
الامانة بحيث يقدر على  
قبضها صار قصاصا وان لم  
يكن كذلك لا مال يرجع  
اليها \* أولاد رجل الودعة بآراء  
خلة فالولد المالك ولو آجرها  
فلا جبر له \* غاب المودع ولا  
يدري حياته ولا مائة يحفظها  
أبدا حتى يعلم عوته ووارثه  
فان مات ان لم يكن عليه  
دين يستغرق برده على الورثة  
وان كان يدفع الى وصيه  
\* المودع ان اقتسم وهي  
مما يقسم أو تهايا للعقوبات  
لا يقسم لا يضمن ولو تهايا  
فيما يقسم فقبض أحدهما  
ضمن نصف الشريك الذي  
سلم الى صاحبه عند الامام  
\* المودع بعثها على يد ابنه الذي

وأنه على طلبه اليوم وقد حضر الثمن المذكور فيه وهذا الذي أحضره معه في علم من كونه هذا الذي  
حضر شفيع هذه الدار المشتراة ومن طلبه الشفعة حين علم بشرائها هذا الذي أحضره معه طلب مواثبة  
من غير ثبوت وقصير ومن اتبانه المشتري هذا بعد ذلك من غير تأخير واشهاد على طلب الشفعة بمحضرة  
فواجب عليه أخذ هذا الثمن وتسليم الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر الى هذا الحاضر وطلبه بذلك  
وسأل مسئلته فاستل فبعد ذلك الحال لا يتخلوا ما أن يقر هذا المدعى عليه بشراء الدار المشتراة المحدودة في  
هذا المحضر بالثمن المذكور ويذكر كون هذا المدعى شفيعها بالدار التي حدها ويذكر كون الدار التي حدها  
المدعى هذا ملكا للمدعى هذا وفي هذا الوجه يكتب بعد جواب المدعى عليه أحضر المدعى هذا عدة من  
الشهود وهم فلان وفلان وسأل من القاضي الاستماع الى شهادتهم فأجاب القاضى الى ذلك فشهد كل واحد  
منهم بعد الاستمهاد عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه بالانكار من نسخة قرئت عليهم  
ومضون تلك النسخة (كواهي ميدهم كه خانه كه بفعلان موضع است حدها وي كذا وكذا اجنانه كه  
اين مدعى ياد کرده است در جوار اينخانه كه خریده شده است ملك اين مدعى بوديش از انكه اين مدعى  
عليه مر اين خانه را كه موضوع وحدود وي درين محضر ياد کرده شده است بخريدناست وبر ملك وي مانند  
امر و زواهر و زاین خانه ملك اين مدعى است) فبعد ذلك ينظر ان كان المدعى عليه مقرا بطلب المدعى  
الشفعة طالب مواثبة وطلب اشهاد فلا حاجة للمدعى الى اقامة البينة على ذلك وان كان منكر ذلك  
يكتب ٢ (وهمين كواهان نیز كواهي دادند كه اين مدعى را بخون خبر دادند بخريدن اين مدعى  
عليه مر اين خانه را كه اين مدعى دعوى شفعة وي ميكنند همان ساعت شفعة اين خانه طلب كردني  
تاخير و در نك و بنزدك اين مستري آمد كه اين مستري نيز بذكر بودوي از اينخانه كه خریده شده است بي  
تاخير و كواه كردايد ما را و بروي اين خریده بطلب كردن خویش شفعة اين خانه كه حدود وي درين  
محضر ياد کرده شده است و امر و زهرمان طلب است و وي برحق تر است باينخانه كه خریدن وي اندرين  
محضر ياد کرده شده است از خریده) وان كان المدعى عليه أنكر شراء هذه الدار المحدودة وأقر بما سوى ذلك  
من جوار المدعى وطلب الشفعة بالطالبين يحتاج المدعى الى اثبات الشراء عليه فيكتب في المحضر فسال  
القاضى فلانا المدعى عليه عما ادعى عليه فلان المدعى من شرائه الدار المحدودة في هذا المحضر وقبضه اياها  
فانكر فلان المدعى عليه الشراء والقبض على ما ادعاه المدعى فاحضر المدعى نفرأذ كراهم شهوده وهم فلان  
وفلان الى آخره فشهد كل واحد منهم بعد الاستمهاد عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه  
هذا بالا ٣ (كواهي ميدهم كه فلان بن فلان المدعى عليه) هذا الذي أحضره معه (بخريدناست و فلان  
(١) شهد ان الدار التي موضع كذا وحدودها كذا وكذا كره هذا المدعى بجوار هذه الدار المشتراة  
كانت ملكا لهذا المدعى قبل أن يشتري هذا المدعى عليه هذه الدار المذكورة موضعها وحدودها في هذا  
المحضر وبقيت في ملكه الى هذا اليوم فهي اليوم ملك هذا المدعى (٢) وهذان الشاهدان شهدا بأنه عند  
ما أخبر هذا المدعى بشراء هذا المدعى عليه لهذه الدار التي يطلبها هذا المدعى بالشفعة طلب شفعتها فورا من  
غير تأخير وجاء عنده هذا المشتري لان هذا المشتري كان أقرب اليه من الدار المبيعة من غير تأخير وأشهدنا في  
مواجهة المشتري على طلبه لشفعة هذه الدار المذكورة حدودها في هذا المحضر وهو اليوم على طلبه وهو  
أحق بهذه الدار المذكورة يبيعها في هذا المحضر من المشتري (٣) أشهد أن فلان بن فلان المدعى عليه (هذا  
الذي أحضره معه) اشترى من فلان بن فلان الدار التي موضعها وحدودها المذكورة في هذا المحضر وهذا  
ألقدر وهذا المدعى عليه قبض هذه الدار وهي اليوم في يده وهذا المدعى أحق بهذه الدار بسبب شفعة  
الجوار لاداره المماوكة في جوار هذه الدار المبيعة كاهومذ كور في هذا المحضر

ليس في عياله ان بالغاضن والا لالان الصغير وان لم يكن في عياله فهو ولايته وتديره اليه والرد على يده كالرد على يد عبده الذي أجره من غيره  
\* خرج من الحمام غير صاحب التوب وليس الثياب والثياب يراه ولكنه لم يعلم أنه غير صاحبه يضمن \* الصبي الذي في عيال المودع أنلف الودعة

أو خلطها بضعن وهو من اشكال ايداع الصبي متفاوضان أو دعي انسان عند أحدهما ثم مات المودع بلا بيان فالضمان عليهما فان قال  
الحق ضاعت في يد الميت حال حياته (٢٠٨) لا يصدق لانه بعد الموت صار أجنبيا فلا يقبل قوله أنها ضاعت ولا ن قبول قول أحدهما كان

لمكان المفاوضة ولم يبق  
بعد الموت وهاتان العلتان  
يقضيان أن وارث المودع الذي  
هو في عياله لو ادعى ذلك بعد  
موت المورث أن يصدق  
ولان المودع بعد ما صار  
ضامنا بالحدود ولو زعم انه  
ضاع في يده لا يصدق فكذا  
اذا زعمه شريكه وعلى هذا  
اذا زعم الوارث الذي ليس  
في عياله الهلاك لا يصدق  
والذي في عياله ان كان مودعا  
يصدق من كان المال في يده  
أمانة اذا مات مجهلا يكون  
دين في تركته ولا يصدق  
الوارث في التسليم أو الهلاك  
فان عين الميت المال في حياته  
أو أعلم بذلك يكون أمانة في  
يده كما في يد مورثه فيصدق  
في دعوى التسليم أو الرد  
\* أكار قال له صاحب  
الارض لا تضع انرا في  
منزلك فوضعه فيه فحدث  
جناية من الاكارو هرب  
ورفع الحافى ما كان في منزله  
لا ضمان على الاكار لان  
منزله اخر من مكان الريع  
ولو وضعه اثنان فنعسه عن  
أحدهما لا يضمن \* أو دعي عنده  
جرا بفيه ثياب ثم ادعى أنه  
كان فيه كذا ولا أحد موقال  
المودع لم أعلم ما كان فيه  
لا شيء عليه الآن يدعي عليه  
اضاعة شيء فيحلف فينكسر  
\* يدفع الى رجل قمعة ليدفعها  
الى انسان ليصلحها فدفعتها

بوجعل هذا المحضر يقول القاضي فلان الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المدعي عليه هذا في وجهه  
بمسئله المدعي هذا بجميع ما ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود من شراء المدعي عليه هذه الدار المحدودة وقبضه  
بالتن المذكور فيه ومن كون هذه الدار المحدودة فيه في يد المدعي عليه يوم الخصومة ومن كون المدعي هذا  
شفعيا لهذه الدار المذكرة بالحوار جوارم لا رقة على النحول المذكور فيه ومن طلب المدعي هذا حين أخبر  
بالشراء المذكور فيه الدار المحدودة المذكرة بالطلب الموائمة وطلب الاشهاد وقضيت للمدعي هذا  
بالشفعة في الدار المحدودة المذكور شراءه فافيه بالتين المذكور فيه وأمرت المدعي هذا بتسليم التين المذكور  
فيه المنقود الى المدعي عليه هذا وأمرت المدعي عليه بتسليم الدار المحدودة فيه الى المدعي هذا وكان ذلك  
كله في مجلس قضائي على ملا من الناس في وجه المتخاصمين هذين الى آخره  
\* محضر في دعوى المزارعة يجب أن يعلم بأن الخصومة بين المزارع ورب الارض قد تقع قبل الزراعة  
وقد تقع بعد الزراعة فان كانت قبل الزراعة فانما توجه الخصومة اذا كان البذر من قبل المزارع فاما اذا  
كان البذر من قبل رب الارض لا توجه الخصومة لان رب الارض أن يمتنع عن المضى على المزارعة في  
هذه الصورة ثم اذا كان البذر من قبل المزارع وأراد اثبات المزارعة يكتب في المحضر محضرا وحضر فادعى  
هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الذي حضر أخذه من هذا الذي أحضره معه جميع الاراضي التي  
هي له بقربة كذا من رستاق كذا وبين حدودها من اربعة ثلاث سنين أو سنة واحدة على ما يكون الشرط  
بينهم ما من لئن تاريخ كذا الى كذا على أن يزعمها بذرهم بقره وأعوانه ما به من غلة الشتاء والصيف  
ويستقيما ويتعهدا على أن ما أخرج الله تعالى من شيء من ذلك فهو بينهما فان هذا الذي أحضره  
معه دفع هذه الاراضي اليه مزارعة صحيحة مستجمعة شرائط العهدة ثم ان هذا الذي أحضره يمتنع عن  
تسليم هذه الاراضي اليه ليزرعها فواجب عليه تسليم هذه الاراضي اليه بحق هذه المزارعة وطلبه بالحوار  
عن ذلك وسأل مسئلة فسل فاجاب وان كان للمزارع صلح يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا المحضر  
معه جميع ما تضمنه صلح وأوردته وهذه نسخة (بسم الله الرحمن الرحيم) \* وينسخ الصلح من أوله الى آخره  
ثم يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه الصلح من الدفع والاخذ مزارعة بالنصيب المذكور في الصلح على

(١) أشهد أن هذا المدعي حين أخبر بشراء هذا المدعي عليه لهذه الدار المذكرة كورة في هذا المحضر طلب  
الشفعة لهذه الدار موائمة من غير امهال ولا تأخير وذهب عنده هذا المشتري المدعي عليه من غير تأخير

ونسى لا يضمن \* له على رجل دين فارسل الدائن الى مديونه رجلا ليقبضه فقال المديون دفعته الى الرسول وصدقه الرسول ما نطق  
وقال دفعته الى الدائن وأكره الدائن القول بقول الرسول ولم يعينه \* وضع في بيته شيئا غير امره فلم يحفظه حتى ضاعت لا يضمن لعدم التزام



الحفظ \* وضع عند أحد شأوا قال احفظ فصاح باعلى صوته فقال لا أحفظه فضاغ قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام الحفظ وقال علي بن أحمد يضمن المودع اذا ترك حفظه بعد مضى الوقت قال صاحب المحيط لا يضمن اذا هلك (٢٠٩) قيل له ولم لا يتجمل مودعا بان يابعد

مضى الوقت لان المالك

رضي بان لا يحفظها بعد

مضى الوقت \* قال الدائر

ابعث الدين مع فلان فضاغ

من يذر الرسول ضاع من

المديون \* قام الى الصلاة أو

لحاجته وفي ذلك كان ودائع

الناس فسرت لا يضمن

لانه ترك حارسه فضاغ ولو ترك

امراة أو عبد يد في حانوته

لا يضمن ان كانا أمينين والا

يضمن \* السلطان أخذها

من يته ولم يقدر على دفعه

لا يضمن وان قدر ولم يدفعه

يضمن \* وضع ثيابا مع ثيابه

في ضفة النهر ودخل

للاغتسال وليس ثيابه ونسي

الوديعة أو سرت حين

انغمس في الماء يضمن \* غذه

وديعه مافوفة في لفاقة

فوضعهما تحت رأس ضيفه

بالليل كالوسادة لا يجب

الضمان مادام المودع

حاضرا \* أودع عنده ما يقع

فيه السوس فلم يرتد حاجتي

وقع فيه السوس وأفسده

لا يضمن \* وضعها في الدار

وخرج الباب مفتوح

فسرت فان لم يكن في الدار

أحد والمودع في موضع يسمع

حسن الداخل لا يضمن مالم

يتصرف في الوديعة بغير

إذن مالكها عند الامام

رحمته \* جعلها تحت رأسه

أو جنبه ونام أو بين يديه

فضاعت لاضمان عليه في

ما نطق به الصلح من أوله الى آخره تاريخ كذا وأن الواجب على هذا المحضر معه تسليم هذه الاراضى بحق هذه المزارعة وطالبه بذلك وسأل مسئلة وان كانت المنازعة بعد الزراعة فان كانت الغلة قائمة في الارض يكتب المحضر على المثال الاول الى قوله مزارعة صحيحة مستجمة بشرائط الصحة ثم يكتب وان زرعها حنطة مثلا يذره وبقره أو عوانه واليوم هي قائمة بآبسة ويدكر أنهن اسبل أو قصيل على نحو ما يكون وأن جميع ذلك يتم ما بالشروط المذكورة فيه نصفين وان هذا الذي أحضره مع نفسه يمنع عن العمل فيها والحفظ بغير حق فواجب عليه قصر يده عن ذلك وترك التعرض له الى أن يدرك الزرع فيقبض هو حصته بنفسه بعد الحصاد وطالبه بذلك وسأل مسئلة وان كان الزرع قد أدرك واستحصه فللمنازعة تنكوز في الخارج فيكتب في المحضر على نحو ما ذكرنا الا أن هنا لا يكتب وهي قائمة بآبسة فيها ولكن يكتب وان زرعها حنطة يذره وبقره وقد أدرك الخارج واستحصه فانه مشترك بينهما بالشروط المذكورة فيه نصفان وأن هذا الذي أحضره بمنعه عن أخذ حصته من ذلك وهي كذا وطالبه بالحواب عنه وسأل مسئلة فسل

سجل هذه الدعوى \* ان كانت المنازعة قبل الزراعة يقول القاضى فلان الى موضع الحكم على نحو ما سبق ويقول في موضع الحكم وثبت عندى بشهادة هؤلاء الشهود المصدقين جميع ما تقدموا به من أخذ هذا الذي أحضر الاراضى المحدودة المذكورة فيمن هذا الذي أحضره مزارعة صحيحة ومن دفع هذا الذي أحضره هذه الاراضى الى هذا الذي أحضره مزارعة صحيحة بالشرائط المذكورة وبالنصيب المذكور فيه فحكمت بحريان هذه المزارعة المذكورة بالشرائط المذكورة فيه بين هذين المتخاصمين في وجههما بمسئلة المدعى هذا حكما أبرمته وأمرت المدعى عليه بتسليم هذه الاراضى الى المدعى هذا ويتم السجل وان كانت المنازعة بعد ما استحصه الزرع يكتب في موضع الحكم وحكت على فلان بن فلان المدعى عليه في وجهه بمسئلة المدعى هذا بجميع ما ثبت عندى بشهادة هؤلاء الشهود المصدقين من كذا وكذا الى آخره وأمرت المدعى عليه بدفع نصيب المدعى هذا وذلك نصف ما خرج من الاراضى المذكورة بحكم المزارعة المذكورة فيه والشرائط المذكورة فيه ويتم السجل وان كان رب الارض هو الذى يدعى المزارعة قبل الزراعة والبذر من قبل رب الارض واحتاج الى اثبات عقد المزارعة يكتب في المحضر وان هذا الذي أحضره مع نفسه يمنع عن العمل في الضيعة المذكورة التى ورد عليها عقد المزارعة وان كان يدعى عقد المزارعة بعد ما استحصه الزرع وخرجت الغلة قال دعوى تقع في الخارج فيكتب في المحضر وأن هذا الذي أحضره مع نفسه يمنع عن تسليم حصة هذا الذي أحضره \* (محضر في اثبات الاجارة) \* رجل أجر أرضه من انسان مدة معلومة بأجر معلوم ائزرع فيها ما بدله من الحنطة أو الشعير أو غير ذلك وسلم الارض الى المستأجر ثم ان المأجر أحدث يده على الارض قبل مضى المدة واحتاج المستأجر الى اثبات عقد الاجارة فان كان لعقد الاجارة صك كتبه المستأجر لنفسه وقت عقد الاستئجار ليكون حجة له وأشهد على ذلك يكتب في المحضر وحضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه صك الاجارة هذه نسخته ويجوز له ان يجره الى المحضر من أوله الى آخره ثم يكتب بعد الفراغ من تحويل صك الاجارة ادعى هذا الذى أحضره على هذا الذى أحضره مع نفسه جميع ما تضمنه صك الاجارة المحول نسخته الى هذا المحضر من اجارة هذه الاراضى المين موضعهما وحدهما في هذا الصك المحول الى هذا المحضر واستجاره المدة المضروبة بالاجرة المذكورة فيه وتسليم هذه الاراضى المعقود عليها وتسليمها كما نطق بذلك كله هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر من أوله الى آخره بالتاريخ المؤرخ به فيه ثم ان هذا الاجر الذى أحضره مع نفسه أحدث يده على هذه الاراضى المحدودة فيه قبل مضى مدة الاجارة هذه من غير فسح جرى بينهم ما بغير حق فواجب عليه قصر يده عنها وتسليمها الى هذا المستأجر

(٢٧ - فتاوى سادس) الصحيح قالوا هذا اذا نام قاعدا ولو مضطجعا يضمن في المحضر وفي السفر لا يضمن على أى حال نام سقطت قصعة

الحمام أو كوزا الفقاعى من يده لا يضمن \* دخل الحمام وأخذ قنجانا وأعطاهما غيره فوقع من الثانى وانكسر لاضمان على الاول \* دفع الى دلال فوبالبيع

**فقال ضاع ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال لا أدري في أي حانوت وضعت يضمن** كتاب العارية أربعة فصول الأول في المقدمة  
شرطها كون العين قابلاً للتقاع (٢١٠) مع بقاء العين حتى كانت عارية الدراهم قرضاً إلا إذا عين انتداعاً يأتي مع بقاء العين كعارة

الدراهم يجعل بها \* قال  
أعرتك هذه القصعة من  
الثر يد فأخذها وأكلها  
يضمن ويكون قرضاً إلا إذا  
كان بينهما بوسطة تدل على  
الإباحة وعن محمد رحمه الله  
استعار رقعة ليرقع بها ثوبه  
أو خشباً يداخلها في بناءه  
لا يكون عارية ويكون مضموناً  
كالقرض إلا إذا قال أردتها  
عليك فهو عارية \* سلف الدابة  
على الاستعير مطلقه كانت  
أو مؤقتة ونفقة العبد  
كذلك والكسوة على المعير  
\* قال لا تخرجه عدي  
واستعمله واستخدمه من غير  
أن يستعيره المدفوع إليه  
نفقة هذا العبد على مولاه  
ومؤنة الرد على المستعير وفي  
الغصب على الغاصب  
وفي الوديعة على صاحبها  
والمستأجر على الأجر والرهن  
على الرهن والاجير  
المسترك كالتياط ونحوه  
مؤنة الرد عليه لا على رب  
الثوب ولو قيدت بالوقت  
وأطلقت في المثل بان قال  
أعرتك اليوم فهو عارية  
مطلقاً إلا في حق الوقت  
إذا لم يرتد بعد مضي الوقت  
مع الامكان يضمن إذا هلك  
سواء استعملها بعد الوقت  
أم لا ولو كانت مقيدة بالمكان  
فحكها حكم المطاعة إلا من  
حيث المكان فلو جاوز ذلك  
المكان أو خالف يضمن وإن

ليستفيع بها من حيث الزراعة تمام المدة المضروبة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فمئل فأجاب \*  
\* (سجل هذه الدعوى) \* صدره على الرسم الذي تقدم ذكره إلى قوله وثبت عندى استئجار فلان هذا  
الذي حضر الاراضى الميين حدودها في هذا الصلح المحول على المدة المذكورة فيه بالبدل المذكور في الصلح  
المحول فيه من هذا الذي أحضره واثبات هذا الذي أحضره معه يده على هذه الاراضى الميية حدودها  
قبل مضي مدة الاجارة من غير فسخ جرى من أحدهما من المتخاصمين بغير حق فحكمت بثبوت جميع ذلك  
من استئجار فلان هذا الذي حضر الى آخره يكتب القاضى قوله فحكمت بجميع ما كتبت عند قوله ثبت  
عندى وإن لم يكن به قد الاجارة صلح يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن  
هذا الذي أحضره معه أجر من هذا الذي حضر جميع الاراضى التي هي ملاك هذا الذي أحضره معه بقرية  
كذا من رستاق كذا وبين حدودها سنة أو سنتين أو ثلاث سنين من لدن تاريخ كذا الى كذا بكذا وكذا  
ليرزق فيها ما بدله من غلة الشتاء والصيف اجارة صحيحة وأن هذا الذي حضر استأجر هذه الاراضى  
المحدودة المذكورة بهذا البدل المذكور بالشرط المذكور فيه اجارة صحيحة الى آخر ما ذكرنا وفي الاجارة  
الطويلة المرسومة بخارى اذا وقع التسليم وانتسلم ثم أحدث الأجير يده على المستأجر قبل مضي المدة من غير  
فسخ جرى بينهما واحتاج المستأجر الى اثبات الاجارة يكتب المحضر على نحو ما ذكرنا واذا فسخت الاجارة  
الطويلة بفسخ المستأجر في أيام الاجارة بمحض من المؤاجر وطالب المستأجر بالآجر بديقية مال الاجارة  
والأجير ينكر الاجارة ويحتاج المستأجر الى اثباتها كيف يكتب في المحضر فإن كان للمستأجر صلح الاجارة  
يحول الصلح الى المحضر على ما ذكرنا ثم بعد النزاع من تحويل الصلح يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا  
الذي أحضره معه جميع ما تضمنه هذا الصلح من الاجارة والاستئجار بالشرائط المذكورة فيه وتبجيل الاجارة  
وتبجيلها وتسليم المعقود عليه وتسليمه وضمان الدرك كما ينطبق به صلح الاجارة المحول نسخته الى هذا المحضر من  
أوله الى آخره وإن هذا المستأجر فسخ هذا العقد المذكور في الصلح المحول نسخته الى هذا المحضر في أيام  
الاختيار بمحض من هذا الأجير الذي أحضره مع نفسه فسحقاً صحيحاً وقد ذهب من هذه الاجارة المذكورة  
فيه كذا مضي ما مضى من مدة هذه الاجارة الى وقت فسخ المستأجر هذه الاجارة فواجب على هذا الأجير  
ابقاء بقية مال الاجارة المفسوخة الى هذا الذي حضر ويتم المحضر \*  
\* (سجل هذا المحضر) \* الصادر على الرسم الى قوله وثبت عندى وعند ذلك يكتب وثبت عندى استئجار  
فلان جميع هذه الاراضى المحدودة في الصلح المحول نسخته هذه المدة المذكورة بالبدل المذكور بالشرائط  
المذكورة في هذا الصلح وتبجيل الاجارة وتسليم المعقود عليه وتسليمه وأن المستأجر هذا الذي حضر  
فسخ هذا العقد في أيام الفسخ بمحض من هذا الأجير الذي أحضره معه وواجب على الأجير هذا ابقاء  
بقية مال الاجارة وذلك كذا الى هذا المستأجر ثم يقول وحكمت بجميع ما ثبت عندى عند قوله ثبت عندى  
وإن كانت الاجارة قد انفسخت بموت الأجير يكتب المحضر على ورنه الأجير على المثال الذي يكتب على  
الأجير لو كان حياً ويريد فيه وأن هذه الاجارة قد انفسخت بموت فلان الأجير هذا وذهب بمضى المدة  
الماضية الى وقت موت الأجير هذا من هذه الاجارة المذكورة في هذا المحضر كذا وبقي كذا وصار بقية مال  
الاجارة ديناً في تركة هذا الأجير المتوفى ويتم المحضر على نحو ما تقدم \*  
\* (سجل هذا المحضر على نحو ما قلنا) \* لأنه يزيد كروفاة الأجير هذا وانتهى تقاض الاجارة بوفائه وجوب رد  
الباقى من الاجارة المجحولة على المستأجر وذلك كذا على وارث الأجير هذا الذي حضر وإن كان المستأجر قد  
مات والأجير حي إلا أنه منكر واحتاج ورثة المستأجر الى اثبات الاجارة وفسحقها يكتب المحضر على المثال  
الذي ذكرنا غير أنه يزيد فيقول وانفسخت هذه الاجارة بموت المستأجر فلان وخلف من الورثة ابناً له هذا

كان هذا المكان أقرب من المكان المأذون وكذا إذا أمسك الدابة في مكان الاستعمال ولم يذهب بها الى مقام  
الاستعارة يضمن ولو قيدها في الحل بأن قال عنده مخاتيم من البر وأطلق غيره فهي كالمطلقة إلا في حق الحمل فلو حمل مكان الخاتيم أجزأ أو

حسب ما يضمن ولو مثل وزن الحنطة ولو حل من الشعير أو الارز أو الدقيق ما هو مثل البروزنا وأخف لا يضمن استحصانا وان حل أكثر من عشرة نخاتيم شعير إلا أنه في الوزن مثل البر قال السرخسي لا يضمن ويكرهه الله على أنه يضمن (٢١١) وهو الأصح ولو شرط ليحمل عليها

عشرة نخاتيم شعير فحمل مثلها من البروزنا فطلب ضمن القيمة وحكم الاجارة حكم العارية قال السرخسي رحمه الله المسئلة على أربعة أوجه أن يحمل برغره لكنه لم يخالفه في القدر لا يضمن أو خالف في الجنس إلى الأيسر بان حل شعير مكان بر رعايا قدر المذ كوروزنا لا يضمن استحصانا أو يخالف جنسا إلى الأيسر كحمل آخر أو ملج أو حديد مقام البر أو قطن أو زبن مكان البر يضمن استحصانا لأنه أبسط في شغل ظهورها أكثر من البر كيدق الحديد باجماعه في مكان ويضمن اذا حله مكان البر والرابع المخالفة في القدر إلى الأكثر من المسمى فيضمن

### نوع آخر

الوالد يملك اعارة ماله ولده الصغير والعبد المأذون يملكها استعار من صبي مثله كالقدوم ونحوه انه أذنوا وهو ماله لأضمان وان اغير الدافع المأذون يضمن الاول لا الثاني لأنه اذا كان مأذونا صح منه الدفع وكان التلف حاصلا بتهبطه وان كان الدافع مجبورا يضمن هو بالدفع والثاني بالاختلاف غاصب الغاصب استعار منها مما كان للزوج وضاع ان مما يكون في أيديهم لأضمان على أحد وان عانى مثل

الذي حضر وقد ذهب من هذه الاجرة المذ كورة فيه بمضى ماضى من المدة من وقت عقد الاجارة الى وقت موت المستأجر كذا وبقي كذا وصار بقية مال الاجارة المفسوخة ميراثا من المستأجر المتوفى هذا لو ارثه هذا الذي حضر وهذا لا جرح في علم من ذلك فواجب عليه أداء بقية مال الاجارة المفسوخة اليه ويتم المحضر محضر في اثبات الرجوع في الهبة يكتب في المحضر حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الحاضر وهب لهذا المحضر كذا هبة صحيحة وأن هذا المحضر معه قبض منه ذلك في مجلس العقد قبضا صحيحا وأن الموهوب هذا قائم في يد الذي أحضره هذا لم يرد في يديه ولم يتغير عن حاله وأن هذا الذي أحضره لم يعرض هذا الذي حضر عن هبته هذه شيئا فراجع هذا الذي حضر في تلك الهبة وطالب الذي أحضره بتسليمها اليه بحق الرجوع وسأل مسئلة \*

سجل هذا المحضر يكتب في موضع الثبوت وثبت عندي جميع ما شهد به هؤلاء الشهود من هبة فلان هذا الذي حضر كذا من فلان هذا الذي أحضره معه هبة صحيحة وقبض ذلك منه في مجلس العقد قبضا صحيحا ومن رجوع هذا الذي حضر في هبته على ما شهد به الشهود فكتب بحقه رجوعه في هبته هذه وفسخت الهبة وأعدت الموهوب هذا إلى قديم ملك الواهب هذا أو مرت الموهوب له هذا مذهب الموهوب هذا على ما شهد به هذا ويتم السجل \*

محضر في اثبات منع الرجوع في الهبة ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه وذلك لان هذا المحضر معه ادعى على هذا الحاضر ألا أنى وهبت منك كذا إلى آخره فرجعت فيها فادعى هذا الحاضر في دفع دعواه هذه أن الموهوب هذا قد ازداد في يده زيادة متصلة له وان رجوعه ممنوع ويتم المحضر محضر في اثبات الرهن ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر رهن من هذا الذي أحضره معه كذا أو يمين صفة بكذا دينار ارهننا صحيحا وأن هذا الذي أحضره معه رهن هذا الثوب المذ كور منه بهذه الدنانير المذ كورة ارتهانا صحيحا وقبضه منه بتسليمه اليه قبضا صحيحا واليوم هذا الثوب المذ كور رهن في يد هذا الذي أحضره معه وان هذا الحاضر قد أحضر هذا المال فواجب على هذا الذي أحضره قبض هذا المال وتسليم هذا الرهن اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك \*

محضر في اثبات الاستصناع صورة الاستصناع أن يدفع الرجل إلى رجل حديد أو نحاس ليصوغ له اناء أو نحو ذلك فان وافق شرطه فليس للصانع أن يمنع من الدفع ولا للمستصنع أن يمنع عن القبول وان خالفه كان للمستصنع الخيار ان شاء ضمنه حديدا مثل حديد والاناء للصانع ولا أجر له وان شاء أخذه الاناء وأعطى الصانع أجره بل عمله لا يجاوز به المسمى فان وافق شرطه وامتنع عن التسليم يكتب في المحضر ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع اليه من النحاس كذا أمنا وأمره أن يصوغ له منه اناء كذا صفته كذا بأجر كذا ودفع اليه الاجر وأنه قد صاغ هذا الاناء على موافقة شرطه وأنه يمتنع عن تسليم الاناء اليه فواجب عليه تسليم الاناء اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فسئل فأجاب بالفارسية فان كان الصانع خالف الشرط فأراد المستصنع أن يضمه حديدا مثل حديد يكتب ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع اليه كذا من النحاس صفته كذا ليصوغ له اناء صفته كذا بأجر كذا ودفع اليه الاجر فصاغه بخلاف ما شرط له فلم يرض به فواجب عليه رد مثل هذا النحاس والاجر المذ كور المئين قدرهما وصفته ما فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فسئل كذا في المحيط \*

كتاب حكى في دعوى العقار اذا وقعت الدعوى في العقار وطلب المدعى من القاضي أن يكتب بذلك كتابا بهذا على وجهين (الاول) أن يكون العقار في بلد المدعى ويكون المدعى عليه في بلد آخر وفي هذا الوجه القاضي يكتب له اذا وصل الكتاب إلى المكتوب اليه كان المكتوب اليه بالخيار ان شاء بعث المدعى عليه

الفرس والثور في ضمن المستعير والمرأة قال لا تدفع العارية إلى غيرك فدفعها يضمن تفاوت استئصالها أم لا لا بدون النهي له اعارة ما لا يتفاوت كالدرور والارض لا يتفاوت والضابط أن لا يؤجر ولا يرهن وهل يعارض كراهه وهل يودع قال شيخنا نعم لانها دون الاعارة وبه

أخذ الفقيه واختاره الصدوق لا لانه لو أرسلها على يد أجنبي ضمن وهل هذا الايداع والوديعة لا ودع ولا باع ولا يجر ولا يرهن فان فعل شيئاً منها ضمن والمستأجر يعاد وودع (٢١٢) ويؤجر ويرهن وليس للرتن ان يتصرف بشئ يبطل الرهن \* برهن المستعير على ردها

والمعير على هلا كهاعنده بالتعدي فينبه المعير أولى \* قال أعرتني فضاقت وقال غصبتني لا يضمن ان لم يركب لعدم إقراره بسبب الضمان لانه لم يذ كر فعل نفسه ولو قال ركبته يضمن لانه سبب الضمان ولو قال أجزتكها فالقول قول الراسب لاتفاقهما على الاذن وهو ينكر أجزايدعه فيحلف بخلاف العين فان في يد رجل وادعى هبة المالك منه والمالك يدعي البيع حيث يضمن لان العين مال فلا يسقط حق المالك عن ماله الا باسقاط والمنفعة انما يأخذ حكم المالك بالاجارة والرا كس ينكر فلا يضمن شيئاً \* هلك المستعار حال الاستعمال وبرهن مستحق أنه له خبر ان ضمن المعير لا يرجع على أحد لانه أعار ملك نفسه وان المستعير رجع على الماعير لانه هلك بفعله نفسه وفي الاجارة ان ضمن المستأجر رجع على الآجر وأعطاه أجز قدر الاتفاق لانه ضمن السلامة باسقاط البدل بخلاف المعير لانه متبرع والوديعة كالعارية

الثاني في اعارة الدواب اعارة دابة طاملا فازاقت أى أسقطت الولد من غير صنعه لا يضمن فان كسبه بالجام وفقاً

أو وكيله مع المدعي الى القاضي الكاتب حتى يقضى له عليه ويسلم العقار اليه وان شاء حكم به لوجود الحجة وسجل له وكتب له قضيته ليكون في يده وأشهد على ذلك ولكن لا يسلم العقار اليه لان العقار ليس في ولايته فلا يقدر على التسليم الا أن العجز عن التسليم يمنع التسليم أما لا يمنع الحكم فلهذا قال يحكم بالعقار للمدعي لكن لا يسلم اليه ثم اذا أورد المدعي قضية القاضى المكتوب اليه الى القاضي الكاتب وأقام بينة على قضائه فالقاضي الكاتب لا يقبل هذه البينة لانه يحتاج الى تنفيذ ذلك القضاء وتنفيذ القضاء بمنزلة القضاء فلا يجوز على الغائب وكذلك لا يسلم الدار اليه لان تسليم الدار قضاء منه فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب اليه أولاً أنه اذا قضى للمدعي وسجل القاضى له بأمر المدعي عليه أن يبعث مع المدعي أميناً له ليسلم الدار الى المدعي فان أتي ذلك كتب المكتوب اليه الى الكاتب كتاباً يحكي له فيه كتابه الذي وصل اليه ويخبره بجميع ما جرى بين المدعي وبين المدعي عليه بحضرة المدعي وبحكمه على المدعي عليه بالعقار للمدعي وبأمره المدعي عليه أن يبعث مع المدعي أميناً ليسلم العقار الى المدعي وامتناعه عن ذلك ثم يكتب وذلك قبلك وسألتى المدعي الكتاب اليك واعلامك بحكمي له على فلان بذلك ليسلم اليه هذا العقار فاعل في ذلك يرحمك الله وايانا بحق الله عليك وسلم العقار المحدود في الكتاب الى المدعي فلان بن فلان موصل كتابي هذا اليك فاذا وصل هذا الكتاب الى القاضي الكاتب يسلم العقار الى المدعي ويخبره عن يد المدعي عليه (الوجه الثاني) أن يكون العقار في غير بلد المدعي وأنه على وجهين أيضاً - أحدهما أن يكون في البلد الذي فيه المدعي عليه وفي هذا الوجه أيضاً القاضي يكتب له فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه يحكم به للمدعي وأمر المحكوم عليه بتسليم العقار الى المدعي وان امتنع المدعي عليه من التسليم فالقاضي يسلم بنفسه ويصح منه التسليم لان العقار في ولايته وان كان العقار في بلد آخر غير البلد الذي فيه المدعي عليه يكتب له أيضاً الى قاضي البلد الذي فيه المدعي عليه والقاضي المكتوب اليه بالتعليم ان شاء يبعث المدعي عليه أو وكيله مع المدعي الى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب اليه كتاباً حتى يقضى بالعقار للمدعي بحضرة المدعي عليه وان شاء حكم به للمدعي وسجل له ولكن لا يسلم العقار اليه على نحو ما بينا لان العقار ليس في ولايته \*

كتاب حكمي في العبد الآبق على قول من يرى ذلك صورة ذلك اذا كان للرجل البخاري عـ دأبق الى سمرقند فأخذه رجل سمرقندي فأخبره المولى وليس للمولى شهود سمرقندي انما شهده بخاري فطلب المولى من قاضي بخاري أن يكتب قاضي بخاري عاتمه شهده عنده فالتاضي يجيبه الى ذلك ويكتب له كتاباً الى قاضي سمرقند على نحو ما بينا في الدون غير أنه يكتب شهده عندي فلان وفلان أن العبد السندي الذي يقال له فلان حليته كذا واقامته كذا ملك فلان المدعي هذا وقد أبق الى سمرقند واليوم في يد فلان بسمرقند بغير حق وبشهادة على كتابه شاهدين شخصان الى سمرقند ويعلّمه بما في الكتاب حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه فاذا انتهى هذا الكتاب الى قاضي سمرقند يحضر العبد مع الذي في يده حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه حتى يقبل شهادتهما بالاجماع فاذا قبل القاضي شهادتهما وثبت عند التما عنده فتح الكتاب فان وجد حلية العبد المذكور فيه مخالفاً لما شهده الشهود عند القاضي الكاتب رد الكتاب اظهر أن هذا العبد غير المشهود به في الكتاب وان كان موافقاً قبل الكتاب ودفع العبد الى المدعي من غير أن يقضى له بالعبد لان الشهود لم يشهدوا بحضرة العبد وبأخذ كفيلا من المدعي بنفس العبد ويجعل في عنق العبد خاتماً من رصاص حتى لا يتعرض له أحد في الطريق أنه سرقه ويكتب كتاباً الى قاضي بخاري بذلك ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب فاذا وصل الكتاب الى قاضي بخاري وشهد الشهود أن هذا الكتاب كتاب قاضي سمرقند وختمه أمر المدعي أن يحضر شهوده

عنه بالضرب يضمن ولو نزل عنها ودخل المسجد وتر كها في السكة يضمن وقيل ان ربطها الاو الاصح انه يضمن \* استعاره الراكبها الذين في حاجته فأخرجها الى ناحية أخرى من القران ليسقيها فهلك ضمن \* أرسله ليستعير دابة الى الحيرة فغلط واستعاره الى مكة فأعاره ولم يعلم من المرسل ان ذهب الى مكة لا يضمن وان الى الحيرة يضمن ولا يرجع بما ضمن على الرسول وكذا الاجارة \* استعار من رجل ثوباً ساوى خسين

فقرنه شور يساوي مائة ان كل لا يفعلون كذلك بضمن والا لا \* استعار منه ثور على أن يعبر ثورا فجاء الاستعارة ثور فلم يجده فاستعاره من امر أنه فهلك بضمن \* استعار منه ثور ا فقال أعطيكه غدا فخاف في الغد وأخذ بالانه فهلك بضمن (٢١٣) ولواستعار من آخر ثور غدا فقال نعم

فجاء المستعار غدا فآخذ فهلك لا يضمن لأنه استعار منه غدا وقال نعم وانعقدت الاعارة وفي المسئلة الاولى وعده الاعارة لا غير ولورده ومات عنده لا يضمن \* استعار دابة من انسان وأعارها فنام المستعير في المفازة ومقوده في يده فقطع السارق المقود وذهب به لا يضمن وان جذب المقود من يده ولم يشعر به وذهب به بضمن قال الصدر هذا اذا نام مضطجعا وان نام جالس لا يضمن في الوجهين وهذا الايناقض ما مر ان نوم المضطجع في السفر ليس بترك الحفظ لان ذاتي نفس النوم وهذا في أمر زاد على النوم \* استعار منه من اللسقي واضطجع ونام وجعل المتر تحت رأسه لا يضمن لانه حافظ ألا يرى أن السارق من تحت رأس النائم يقطع وان كان في الصحراء وهذا في غير السفر وان في السفر لا يضمن نام فاعدا أو مضطجعا والمستعار تحت رأسه أو موضوع بين يديه أو بجواربه وبعد حافظا \* خلى الثور المستعار بعد فراقه من العمل فالتحق ومات بضمن \* وذ كرمس الاسلام ربط الجار المستعار الى شجرة فوق الحبل في عنقه والتحق لا يضمن لان الربط معتاد

الذين شهدوا عنده أول مرة فيشهدون بحضرة العبد أنه ملك هذا المدعى فإذا شهدوا بذلك ماذا يصنع قاضي بخاري اختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر في بعض الروايات أن قاضي بخاري لا يقضي للمدعى بالعبد لان الخصم غائب ولكن يكتب كتابا آخر الى قاضي سمرقند ويكتب فيه ما جرى عنده ويشهد شاهدان على كتابه وختمه وما فيه ويبعث بالعبد معه الى سمرقند حتى يقضى له قاضي سمرقند بالعبد بحضرة المدعى عليه فإذا وصل الكتاب الى قاضي سمرقند وشهد الشاهدان عنده بالكتاب والختم وعافى الكتاب وظهرت عدالة الشاهدان قضى للمدعى بالعبد بحضرة المدعى عليه وأبرأ كفيل المدعى وقال في رواية أخرى ان قاضي بخاري يقضى بالعبد للمدعى ويكتب الى قاضي سمرقند حتى يبرأ كفيل المدعى وعلى الرواية التي جوز أبو يوسف رحمه الله تعالى كتاب القاضي في الاماء فصورته ما ذكرنا في العبد غير أن المدعى اذا لم يكن ثقة أمونا فالقاضي المكتوب اليه لا يدفعها اليه ولكن يأمر المدعى حتى يجبر جـ ل ثقة ما مون في دينه وعقله يبعث بهامعه لان الاحتياط في باب الفروج واجب \*  
\* رسم القضاة والحكام في تقليد الاوقاف \* يكتب يقول القاضي فلان قاضي كورة كذا ونواحيها نافذا القضاء بها بين أهلها من قبل فلان وقع اختيار جماعة من أهل جماعة مسجد فلان في سكة فلان في محلة فلان في كورة بخاري وهم فلان وفلان وقع اختيارهم جميعا للقيام في تسوية أ. و الاوقاف المنسوبة الى هذا المسجد على فلان بن فلان الفلاني وأن يكون هو المتولي للمعارف من صلاحه وأمانته وكفايته وهذا في التصرفات فأصابت اختيارهم ونصبت مختارهم هذا قيامها بالقيام بفظها وحياتها وصيانتها عن الاضاعة وصرف ارتفاعاتها الى وجوه مصارفها ومراعاة شرط الوافق فيها وأوصيته في ذلك بتقوى الله وأداء الامانة والتجنب عن المكروا والغدر والخيانة في السر والعلانية وأطلقت له (١) (الداه يارده) مما يحصل في يده من ارتفاعات ليكون له معونة في هذا الامر قلته في ذلك كماه فتقدمتني بشرط الوفاية وأمرت بكتابة هذا الذ كر حجة في ذلك وأشهدت عليه من حضري من أهل العلم والعدالة ثم يوقعه القاضي على الصدر بتوقيعه المعروف ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان جرى ذلك كله مني وعندي وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر في الآخر بخط يدي \*  
\* كتاب يكتب القاضي الى بعض الحكام في التواخي لاختيار القيم للاوقاف \* أيد الله تعالى فلانا قدر رفع الى أن الاوقاف المنسوبة الى مسجد قري يتكلم خالصة عن قيمتها عاهدوا ويجمع غلاتها وبصرفها الى مصارفها ويصونها عن الاضاعة فكاتبته في ذلك لاختار قيم اذا عاف وأمانة وهداية وكفاية في الامور وصلاح وديانة ويكتب الجواب على ظهر كتابي هذا مشر وحالاقف عليه وأقلد من اختار للقائمة بعون الله تعالى \*  
\* جواب المكتوب اليه \* قد وصل الى كتاب الشيخ القاضي الامام يديم الله تعالى أيامه وقرأته وفهمت مضهونه وامثلت ما أمرني به من اختيار القيم للاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا فوق اختيارنا واختيار المشايخ من قريتنا للقيام في تسوية أمور الاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا على فلان بن فلان للمعارفنا من صلاحه وصيانتها وعفافه وديانته وكفايته في الامور وكونه مقيما في هذه القرية فليستفضل بتقليده والاطلاق له (الداه يارده) مما يحصل من ارتفاعات هذه الاوقاف ليكون له معونة على القيام في ذلك وهو مشكور مناب من الله تعالى \*  
\* تقليد الوصاية \* يقول القاضي فلان قدر رفع الى أن فلانا توفي وترك انا صغيرا ولم يجعل أحدا وصيا في

لا تخلطه بالحبل ولو استعار دابة وسلمت في غير طريق الجادة وهلك بضمن وان عين طريقا فسلك طريقا آخر ان كانا سواء لا يضمن ان أحدهما أبعد أو غير مساو لا يضمن وجعل الدابة المستعارة في الطريق وجعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج فسرق لا يضمن \* بعث أجيرو ليستعير منه دابة فأعاره وعليها بالدفن ان من علف الاجير بضمن الاجير خاصة \* استعار دابة لركوب أو ثوب باللبس فأركبها غيره وألبسها

ثم ركب وليس بنفسه قال فخر الاسلام بضمن وبكر والسرخسي وشمس الاسلام على انه لا يضمن وله أن يركب ابتداء أو يركب غيره أما إذا  
جمعهما فليس له ذلك ترك المستعار في (٢١٤) المشرح يرى ان العادة كذلك لا يضمن وإن لم يعلم أو كانت العادة مشتركة بضمن \* استعار

من آخر جارا فقال لي في  
الاصطبل جارا ن خذ  
أحدهما فذهب وأخذ  
أحدهما بضمن ولو قال  
خذ أيهما شئت فآخذ  
أحدهما لا يضمن أعاره  
دابة ليجعل عليها وقال خذ  
عذارة ولا تحمله فإنه  
لا يستسك الا هكذا فلما  
مضى ساعة خلى عذاره  
فأسرع في المشي فسقط  
فانكسر رجه لا يضمن لانه  
خالف شرط مقيدا \* بجهد  
الوديعه او العارية بضمن  
وان كان مما يحول بلا  
تحويل بخلاف ما اذا ركب  
دابة غيره ولم يحولها عن  
موضعها حتى عقرها آخر  
يضمن العاقر لا الرابك  
\* قال لا آخر أعرفي ثوبك  
فان ضاع فاني ضامن فضاع  
لا يضمن

الثالث في طلبها وردها  
للمعير أن يرجع فيها أطلق  
أو وقت لانها غير لازمة  
\* طلبها المير ولم يردها عليه  
حتى هلك ضمن ولو قال  
دعها عندى فتركهها فله ان  
لا يضمن طلبها فقال نعم أدفع  
ومضى شهر حتى هلك ان  
عاجز وقت الطلب من الرد  
لا يضمن \* وان قادرا ان اظهر  
المعير الكراهة والخط في  
الامساك وأمسك بضمن  
وكذا ان سكت وان  
صرح بالرضا بان قال

تسوية أمور هذا الصغير ولا يلهذا الصغير من وصى قوم في تسوية أموره وله عم فلان وأنه من أهل  
الصلاح والامانة والديانة والكفاية والهداية في الامور فنقصت عن حال عم هذا الصغير هذا المذكور  
فاخبرني جماعة وهم فلان وفلان أنه معروف بالصلاح والديانة والامانة مشهور بالكفاية والهداية فجعلته  
قيما في أسباب هذا الصغير المذكور فقيمة لم يتوهم بحفظ أسبابه وسائر أمواله وتعاهدا وصيانته عن الاضاعة  
واستغلال ما هو من نتائج الاستغلال من أسبابه وقبض ارتفاعات أسبابه وحفظها وصرفها الى وجوه  
مصارفها والى ما لا بد له من المطعوم والملبوس والمشروب من غير تغيير ولا اسراف وأوصيته في ذلك بتقوى  
الله تعالى وأداء الامانة في السر والعلانية والتجنب عن الغدر والخيانة وأطلقت له (الده يازده) مما يحصل  
في يده من ارتفاعات أسبابه ليكون له معونة في هذا الامر ونهيه عن بيع شيء من محدوداته من غير  
استطلاع ذي رأى قلته في ذلك كله بشرط الوقاية وأمرت بكتابة هذا الذي ذكرته في ذلك وأشهدت عليه  
من حضر من الثقات وكان ذلك في تاريخ كذا \*

كتاب في بعض الحكم بالناحية لقسمه التركة واختيار القيم للوارث الصغير \* كتابي اطال الله تعالى  
بقاء الشيخ الفقيه الحماكم فلان الى آخره ودرفع الى أن فلان من قرية كذا وفي ثمة وخلف من الورثة ابنا  
صغيرا اسمه فلان وابنة كبيرة اسمها فلانة وتركت أموالا كثيرة وهذه الابدان ستوات على جميع أموال هذا  
المتوفى وتلكها ولا بد من افراز حصة الصغير وانتراعها من يده هذه الكبيرة وكاتبته في ذلك ليشيخ جميع التركة  
من الحدودات والممتلكات والحيوانات ويتفحص في ذلك عن له خبر بذلك ويقسم جميع التركة بين هذا  
الصغير وهذه الكبيرة على سهامهما ويراعى في هذه القسمة العدل والانصاف ويختار قيما ذاصلاح وعفاف  
وصيانة وديانة وكتابة وهداية ويبيع نسخة التركة مع المختار للقوامه الى لا قلده القوامه في حق الصغير  
وأمنى القسمة وأمسك حصصه الصغير اليه وهو موفق في انعام ذلك ان شاء الله تعالى كذا في الذخيرة \*

كتاب في نصب الحكم في القرى \* يقول القاضي فلان لما ظهر عندي صلاح فلان وصيانته وسداده  
وديانته وهدايته وكفايته في الامور كلها مع ما حمله الله تعالى من حقائق الاحكام وعلمه دقائق الحلال  
والحرام نصبت في ناحية كذا متوسطا الفصل الخصومات بين الخصوم بتراضهم على سبيل المصالحة بعد أن  
يتأمل في تلك الحادثة تأملا شافيا ولا يحامي شر بها الشرف ولا يظلم ضعيفا الضعفة ولم آمر له أن يسمع بينة  
في حادثة من الحوادث وأن يقضى لاحد على أحد في صورته من الصور واذا تعدد عليه فصل الخصومات  
بالتراضي بيعت الخصوم الى مجلس الحكم وأمرته بانسكاك الاباي الخليلات عن السكاك والعدة من  
أكفائهم برضاها ان لم يكن لهم ولي بهر أمثالهم على سبيل الاحتياط وأمرته باختيار القوام في  
الوقوف وأموال النساء من الصلحاء والثقات باتفاق من هو في سبيل منها واختيارهم وأمرته بطاعة الله  
تعالى وتقواه في جميع أحواله سرا وعلانية وأن يأتي بأوامره وينتهي عن زواجه فهذا عهدى اليه ومن قرأ  
هذا الكتاب أو قرئ عليه فليعرف حقه وحرمة ولا يخوض أحد فيما فوض اليه ولا يصرف نفسه عن  
الامانة والله الموفق للصواب \*

كتاب في التزويج \* يكتب بعد الدعاء بحسب الشيخ النقيب أيده الله تعالى بالتعرف عن حالة المسماة  
فلانة بنت فلان فقد خطبها فلان فان وجدت لها حرة بالغة عاقلة خالية عن النكاح والعدة وكان هذا الخطاب  
كنواها وان لم يكن لها ولي حاصر ولا غائب ينتظر حضوره فزوجهامه برضاها بعرض من الشهود على  
صداق كذا وان كانت صغيرة قد بلغت مبلغا تصلح للرجال ان لم يكن لها ولي حاصر ولا غائب ينتظر حضوره  
يكتب الكتاب على المثال الذي ذكرنا ويكتب فان وجدت لها قد بلغت مبلغا تزف الى بيت الزوج ولم يكن لها

لابأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يرده حتى ضاع ان كانت العارية مطلقه لا يضمن وان موقوفة بوقت فضى  
الوقت ولم يرده بضمن وكذا لو كانت مقيدة بان استعار قدوم الكسر الخطب فكسر ولم يرده حتى ضاع ضمن \* استعار كتابا لخاصة مالكة فلم يحضره



بالضباع ان لم يكن آسما من وجوده لاضمان عليه وان آسما من وجوده بضم قال الصدر هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فإنه اذا وعده الرذم ادعى الضباع بضم للتناقض اذا كان دعوى الضباع قبل الموعد كما مر وبه يقضى (٢١٥) \* ولوردها سدا أجبره أو عبده براء عن

الضمان وقدم ولوردها الى عبد رب الدابة أو أجبره أو من في عياله براء ولم يذكر

العبد الذي يقوم على الدابة أولا فان كان يقوم ببراءة قياسا واستحسانا وان لا يقوم ببراءة استحسانا أصله الرقائي الاصطبل ومنزل رب الدابة وهذا قياس واستحسان

\* وأما الغاصب اذا رد الى عبد

لا يقوم على الدابة لا ببراءة

فان رد الى عبد يقوم عليها

قال مشايخنا ببراءة وذكروا

القاضي السارق والغاصب لا يبرأ بالرد الى منزل المالك

ولا الى مربطه ولا الى أجبره

ولا الى عبده ما لم يرد الى المالك ولو كانت عقد

جوهر أو شيئا نفيسا فرده الى عبد المعبر أو أجبره

بضم

الرابع في الحل والحرمه

أغار أرضه للبناء والغرس

له الرجوع وقت أم لا ويهدم البناء ويقالع الاشجار ولا

بضم المعبر في المطلق

ويضمن في المقيد الموقت

عندنا لانه غره ولوزع بترك

في يد المستعير باجر استحسانا

ولو بخر في المستعار حائطا

يقال له باخسه فلو استرده من المستعير اذ اراد أن

يرجع عما أتفق على المعبر ليس له ذلك وليس له أن

يهدم الحائط ان البناء من

ولى حاضر (١) ولا غائب ينتظر بلوغه ورأيت المصلحة في تزويجها من هذا الخاطب فزوجها منه على مهر معلوم بمهر مثلها واقتضى ما هو مرسوم تحجيله من المسمى ثم سلمها الى الزوج واكتب الوثيقة على الزوج بيقعة المسمى وأشهد عليها \*

كتاب القاضي الى بعض الحكام بالناحية للتوسط بين الخصمين رفع الى فلان بن فلان بن فلان أن له خصومة على فلان بن فلان بن فلان وبين الخصومة وأنه لا ينصفه ولا يوفيه حقه ولا يحضر معه مجلس الحكم وبلد الى أهل السلطان فكاتبته في ذلك ليجمع بينهما ويسمع دعوى المدعى وجواب المدعى عليه ثم توسط بينهما ابتراضهما وبفصلها فان صلح الامر والا فابعت بهما الى مجلس الحكم قبل لأفصل بينهما بالحكم ان شاء الله تعالى \*

كتاب القاضي الى الحاكم بالناحية ليوقف الضبعة وصورة ذلك رجل ادعى ضبعة في يد رجل واقام بينة على صحة الدعوى والقاضي في مسئلة الشهود بعد فالتس المدعى من القاضي أن يكتب الى حاكم القرية التي الضباع المدعى بها فيها حتى تكون تلك الضباع موقوفة عن التصرف فيها من الزيادة والنقصان فالقاضي يكتب وصورة يكتب الصدر على الرسم ويكتب بعده قدا دعى فلان بن فلان على فلان بن فلان ملكية الضبعة التي هي كرم محوط مبني بقصره وكذا ديرة أرض التي موضعه في أرض قرية كذا حدودها كذا وأنها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق واقام البينة على ذلك ولم يظهر له أحوال الشهود فالتس هذا المدعى منى كتب هذا الكتاب اليه ليجعل هذه الضبعة المتنازع فيها موقوفة في يده هذا المدعى عليه فلا ينقص من غلاتها ولا يزد فيها شيئا بل تكون في يده موقوفة الى أن يظهر أحوال الشهود فان انقاد لذلك والأعلمني بالجواب في ذلك بعمون الله تعالى \*

ذكر الاذن في الاستدانة على الغائب يكتب يقول القاضي الامام فلان رفعت السمة فلانة بنت فلان بن فلان الفلاني أن يعلها فلان بن فلان غائب عنهم من كورة بخاري وواحيها وتر كهاضا نعمة من غير نفقة ولا كسوة وأنها مضطرة في ذلك وأن النكاح بينهما قائم في الحال وأحضرت معها من جيرانها فلانا وفلانا يذكر أسماءهما وأنسابهما فأخبرني هذان أن الحال كما رفعت الى من أوله الى آخره والتهمت منى تعين نفقتها او بدل كسوتها والاذن لها في استدانتها على هذا الغائب فأجبت الى ذلك وأذنت لها بالاستدانة عليه كل شهر من هذا التاريخ كذا درهما لمطعموها وما دوما كذا كذا درهما كل ستة أشهر للمبوءة الى أن يحضر الغائب فيقضى ما استدانت عليه وأنها رضيت بذلك وأمرت بكتب هذا الذكر حجة في ذلك وأشهدت على ذلك من حضري من الثقات \*

ذكر فرض نفقة المرأة امرأة تطلب من زوجها أنه لا ينفق عليها والتهمت من القاضي التقدير لنفقة ما يكتب يقول القاضي فلان رفعت فلانة بنت فلان الفلاني الى أن زوجها لا ينفق عليها والتهمت منى تقدير نفقتها فأجبت الى ذلك وفرضت لها على زوجها فلان لمطعموها وما دوما الكسوة كل شهر من هذا التاريخ كذا كذا درهما وبديل كسوتها كل ستة أشهر كذا درهما أو الزمته اذ اراد ذلك عليها التتولى الانفاق على نفسها او قدرضيت بذلك وأمرت بكتب هذا الذكر أو يكتب فرض القاضي فلان على فلان بن فلان نفقة زوجها فلانة بنت فلان اطعامها وادامها لكل شهر من هذا التاريخ كذا درهما الى آخره ويكتب

(١) قوله ولا غائب ينتظر بلوغه عبارة المحيط ولا حاضر ينتظر بلوغه ولعله تحريف وصوابه ينتظر حضوره فإنه لم يقل أحد ينتظر بلوغ الولي فيما علمت فان المنصوص في المتن أنه لا ولاية لصغير وليتأمل في تحرير العبارة وقد راجعت الذخيرة فوجدتها كما هنا اه معجمه

تراب صاحب الارض دخل كرمه يدق له وأخذ شيئا بغير اذنه ان علم أن صاحب الكرم لا يلبى رجونا أن لا يكون بأسا ولودخل منزل رجل بغير اذنه فأخذنا بغير اذنه لينظر وقوع من يده وانكسر لا يضمنه أراد أن يستمد من محبرة وغيره ان استأذنه له ذلك وان علم فكذلك

وكذا ان لم يتهوان لم يفعل شي من ذلك ان بينهما انبساط لا بأس به وان لم يكن أحب أن لا يفعل وعن ابن المبارك رحمه الله فمن استأذن من أن يستدمن محبته قال ما هذا الورع (٢١٦) الباردي استعار من آخر كتابا فوجد فيه خطاه أن يصلحه اذا علم انه لا يكره وان علم انه يكره

القاضي توقيعه على صدر الذكرو يكتب في آخره بقول فلان كتب هذا الذكروني بامرئ وجرى الفرض والتقدير مني كما كتب فيه كذا في المحيط \*

كتاب المستورة الى المزكي في التعرف عن أحوال الشهود و يكتب القاضي بعد التسمية في قطعة يارض أيد الله الفقيه في الوقوف على أحوال قهره واعدى يوم كذا فلان بن فلان على فلان بن فلان بدعواه كذا و يصف الدعوى ثم يقول أثبت لك أمهم آخر مستورتي لتعرف عن أحوالهم ولتعلن ما صح عندك من أحوالهم من العدل والواقف عليه ويكون العمل فيه بحسبه ان شاء الله تعالى ثم يكتب أسماء الشهود فلان بن فلان حليته كذا محملته كذا ومجته كذا وصلاحه مسجدا كذا \*

جواب المزكي أن يرتبهم ثلاث مراتب أعلاها جازا الشهادة أو عدل قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يكتب بمجرد قوله عدل ما لم يقل عدل مقبول الشهادة بطوار أن يكون عدلا ولا يكون مقبول الشهادة لان العدل الذي الان جاز عن تعاطي ما يعتقد الانسان محظور دينيه و جاز أن يكون الشخص بهذا المنابة ولا تقبل شهادته بان يكون محدودا في قذف بعد التوبة والمرتبة الثانية مستور والمستور هو الفاسق والنقمة من لا تقبل شهادته لانه لفسقه ولكن اغفله أو نحوها وبعض القضاة يقيمون كل ثقتين مقام عدل كذا ذكره الشيخ الحاكم السمرقندي والمستور في عرف مشايخنا من لم يعرف حاله بالديانة والا بالدعارة كذا في الظهيرية \*

محاضر وسجلات ردت لخلل فيما ورد محضر فيه دعوى رجل زعم أنه وصى صغير من جهة أبيه دينا لتلك الصغير على رجل فرد المحضر بعه أنه لم يذ كرفي المحضر أن الدين لهذا الصغير بأي سبب ولا بد من بيان ذلك لان الدين اذا كان موروثا وللمت وارث سوى هذا الصغير فأنما يصير الدين للصغير بالقسمة وقسمة الدين باطله والشهود في شهادتهم لم يشهدوا على موت الاب ولا على الايصاء الى المدعى ولا بد من ذلك \* ورد محضر في دعوى العقال للصغير بالاذن الحكيم صورته محضر وأحضر فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه بالاذن الحكيم أن الدار التي في يده هذا الذي أحضره معه حدودها كذا ملك فلان الصغير بسبب أنها كانت ملك والده هذا الصغير فلان المسمى في المحضر اشتراها لانه الصغير المسمى في هذا المحضر بمال الصغير من نفسه بولاية الابوة بشئ معلوم هو مثل قيمة الدار واليوم هذه الدار محدودة ملك هذا الصغير بهذا السبب المذكور وفي يده هذا المحضر بغير حق فوجب عليه تسليمها الى هذا المحاضر اقبضها هذا الصغير المسمى في هذا المحضر فرد المحضر بعه أنه لم يذ كرفي المحضر أن الدين لهذا الصغير من جهة هذا القاضي أو من جهة قاض آخر وعلى تقدير أن يكون الاذن من جهة قاض آخر لا بد من اثبات الاذن الحكيم عنده هذا القاضي اسمع خصومته ولانه لم يذ كرفي المحضر أن المدعى مأذون في القبض انما المذكور فيه أن المدعى ادعى بالاذن الحكيم ولعل أنه كان مأذونا بالدعوى والخصومة دون القبض وعلى تقدير أن لا يكون مأذونا بالقبض لا يكون له حق القبض عند زعم رحمه الله تعالى لان المأذون بالدعوى والخصومة بمنزلة الوكيل بالخصومة والوكيل بالخصومة لا يملك القبض عند زعم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فلا بد من ذكر كونه مأذونا بالقبض أو ذكر ما يدل عليه من كونه وصيا فان الايصاء بثبت ولاية القبض ولانه لم يذ كرفي المحضر أن الثمن مثل المعقود عليه رقت العقد ولا بد لصحة هذا العقد من كون الثمن مثل المعقود عليه وقت العقد كذا في المحيط \*

محضر في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث الصلح عليها رجل مات وترك ابنا وامراة وابنا صغيرا فحضرت المرأة الميراث على القاضي وأحضرت ابن الزوج معها وطلبت منه ميراثها فادعى الابن أنها صالحت من جميع نصيبها من ميراث أبيه وعن جميع الاعاوى على كذا وكذا وأنه قبل

لا يصلحه وان لم يصلحه لا يأثم  
\* أجرتك هذه الدار شهرا  
بغير شئ أوليذ كرامدة  
لا يكون عار به وذكري موضع  
خلافة \* اعاره الى اللبل  
فهلك قبله لا يضمن وان  
هلك في اليوم الثاني ذكري  
الكتاب أنه يضمن قيل أراد  
به انه انتفع في اليوم الثاني  
به فيكون غامضا مخالفا  
بالانتفاع بعدمضى الوقت  
أما اذا لم ينتفع لا يضمن  
كلودع الوقت باليوم اذا  
أمسكها بعد اليوم لا يضمن  
وقال السرخسي رحمه الله  
يضمن على كل حال واختاره  
القاضي وفرق بين الوديعة  
والعارية أن الامساك في  
الوديعة للمالك لانه بعدمضى  
الوقت بناء على القبض  
السابق وهو كان للمالك وفي  
العارية الامساك بعدمضى  
الوقت لانه بناء على القبض  
السابق وذا كان لنفسه  
وعدم الضمان في الوقت كان  
للأذن ولم يوجد بعده مضيه  
ولان مؤثمة رد المستعار على  
المستعير وكأنه قال له المالك  
رقد على عند انقضاء المدة  
فاذا لم يرد فسيكأته امتنع  
عن الرد بعد طلب المالك  
وفي الوديعة مؤثمة على  
المالك استعار للعمل له أن  
يعيره للعمل لان الناس

لا يتفاوت فيه والمستعير على الابداع عند مشايخ العراق وقيل لا يملك قال الامام ظهير الدين وجدته رواية الصلح  
منصوصة انه لا يملك الابداع وهذا الاختلاف فيما يملك الاعارة أما فيما يملك الاعارة لا يملك الابداع \* استعار دابة العمل فبعث المستعير  
وكيله معها ليعمل عليه برغمه الوكيل طعام نفسه لا يضمن نص عليه في كتاب الشركة وانه عجيب \* استعار ثورا ليكره بأرضه

فكرب أرض غيره بضمن لان الاراضى مختلف ليناوصه ويؤكد الواسكة في منزله ولم يكر بحتى عطف ضمن لانه غير ملتون في الامساك لعدم الرضا به وكذا في الاجارة اذا أمسكه ولم يذهب استعاره فرياحا ملالير كركب فاركب معه (٢١٧) غيره فالتقت جنينا لا ضمان عليه

في الجنين وان انتقصت الرمكة بسبب الارتداد ان كانت بحال لا يمكنها الارتداد ضمن كل النقصان وان كان يمكنها الارتداد ضمن نصف النقصان لانه حصل بركوبه وركوب غيره \* فرغ من الانتفاع بالدابة المستعارة فارسلها ووضع عليها الشكال وانام ساعة فضاع ضمن \* دفع العارية الى من زعم انه استعارها من المالك وأمره بالقبض منه وأنكر المالك ذلك ضمن لانه يدعى على الأمر بالدفع وهو ينكره فالقول له مع البين فاذا حلف علم أنه دفعه الى غير المالك فيضمن له ثم لا يرجع على المبلغ الكاذب لانه صدقه فيه وفي زعمه أن المعير ظالم له في التضييع والمظالم لا يظلم غير ظالمه \* استعار دابة فسكت المالك قال شمس الأمانة الاعارة لا تثبت بالسكوت \* استأجر بعير الى مكة فهو على الذهاب لا الجى موفى العارية عليه ما \* استعار قدرا لفنسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق ليلا يضمن \* شرط انخراج على المستعير يجعلها اجارة فاسدة لان انخراج على المعير فاذا جعله على المستعير فقد شرط بدلا عن المنافع فقد أتى بمعنى الاجارة ويكون اجارة فاسدة لجهالة

الصلح عن نفسه بالاصالة وعن أخيه الصغير بالاذن الحكيم وهذا الصلح كان خيرا للصغير وقد قبضت بدل الصلح ولم يبق لها في تركه الزوج حق وهي في هذه الدعوى مبطله فرد المحضر بعله أنه ليس في المحضر بيان التركة ويجوز أن يكون في التركة دين وعلى هذا التقدير لا يجوز الصلح الا باستثناء الدين عن الصلح ولولم يكن في التركة دين يجوز أن يكون في التركة من جنس بدل الصلح من التقدم مقدار ما يصيبها بالميراث من ذلك قدر بدل الصلح أو زاد عليه وعند ذلك لا يجوز الصلح لمكان الربا وان لم يكن في التركة من جنس بدل الصلح يجوز أن يكون فيه من خلاف جنس بدل الصلح من التقدم وعند ذلك يشترط قبض بدل الصلح في المجلس ولم يكن في المحضر ذكر قبض بدل الصلح في المجلس وكان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول يجوز هذا الصلح ويقول يجوز أن لا يكون في التركة دين ويجوز أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يجوز أن لا يكون نصيبه من ذلك مثل بدل الصلح أو أقل بل يكون أزيد ويجوز أن لا يكون في التركة شئ من فقد آخر فاذا كركبه وهم وبالوهم لا يمكن ابطال الصلح كذا في فصول الاستروتنى \* وهكذا في المحيط \* محض في دعوى تجهيل الوديعة \* حضروا حضرة فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنى دفعت الى أبي هذا الذي أحضره فلان صرة مشدودة مكتوب عليها وكنت على الله بضاعة ابراهيم الحامى وفيها خمسة أعداد من العمل البدخاني وزن كل واحد سبعة دراهم وقيمة الكل كذا وان أباهذا الذي أحضره فلان قبض ذلك كله معنى قبضها جميعا وبوفى قبل رت ذلك الى تجهيلها من غير بيان وصارت قيمة جميع ذلك ديناً في تركه وشهد الشهود بذلك \* فرد المحضر بعله أن المدعى في دعواه والشهود في شهادتهم لم يبينوا قيمة هذه الاشياء يوم التجهيل انما يبينوا قيمتها يوم الدفع والواجب في مثل هذا الموضع بيان قيمة الاعيان يوم التجهيل لان سبب الضمان في مثل هذا الموضع التجهيل غير اعى القيمة يوم التجهيل والله تعالى أعلم (قلت) قد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كفالة الاصل رجل أودع رجلا عبداً وجمدة المودع ومات في يده ثم أقام المودع يئنه على الايداع وعلى قيمته يوم الجحود قضى على المودع ب قيمته يوم الجحود ولو قالوا لا تعلم قيمته يوم الجحود ولكن علمنا قيمته يوم الايداع وهي كذا قضى القاضى على المودع ب قيمته يوم القبض بحكم الايداع وهذا لان سبب الضمان على المودع في فصل الجحود اذا علم قيمة الوديعة يوم الجحود واذ لم يعلم قيمته يوم الجحود وعلم قيمته يوم الايداع فسبب الضمان في حقه القبض بحكم الايداع وهذا لان الضمان انما يجب على المودع بالجحود والقبض السابق فانه لو وجد الوديعة وقال لا وديعة تلك عندي وكان الامر كذلك بان لم يكن قبضها لا يجب الضمان واذا كان قبضها ولم يجد لا يجب الضمان ايضا لما قلنا والجحود آخرهما وجودا في حال الضمان عليه ما أمكن واذا شهد الشهود ب قيمته يوم الجحود فقد أمكن احواله الضمان عليه جعلنا سبب الضمان في حقه الجحود أو جينا قيمته يوم الجحود واذ لم يشهدوا ب قيمته يوم الجحود وشهدوا ب قيمته يوم الايداع تعذر احواله الضمان على الجحود أو حلناه على القبض السابق وجعلنا سبب الضمان في حقه القبض السابق وان قال الشهود لا تعلم قيمته أصلا لا يوم الجحود ولا يوم الايداع فأنما يقضى عليه بما يقرب من قيمته يوم الجحود كما في الغاصب فانه اذا ملك المصوب في يده ولم يعلم قيمته يوم الغصب فانه يقضى عليه بما يقرب من قيمته يوم الغصب فعلى قياس هذه المسئلة ينبغي أن يقال في مسئلة التجهيل انما يشهد الشهود بقيمة البضاعة يوم التجهيل وشهدوا ب قيمتها يوم الايضاع أن يقضى ب قيمتها يوم الايضاع وان قالوا لا تعرف قيمتها أصلا يقضى بما يقرب من قيمتها يوم الايضاع وهو الصحيح

سجل لم يكتب في آخره وحكت بكتاني مجلس قضائي بكورة كذا تركوا ذكر الكورة \* فرد السجل بعله أن المصر شرط نفاذ القضاء في ظاهر الرواية قالوا ليس أنه كتب في أول السجل حضر مجلس قضائي في كورة كذا قبل هذا حكاية أول الدعوى ويجوز أن تكون الدعوى في الكورة والحكم والقضاء يكون

(٢٨ - فتاوى سادس) انخراج أما المفاصة فظهر لانه بقدر الربع انخراج وأما الموظف فلا نه وان كان مقررا لکنه اذا لم يطبق الارض ينقص وذلك مجهول والحيلة أن يزجر الارض مدته معلومة بمقدار معلوم ثم يوكله بصرف الاجر قالى انخراج وانه جائز لانه لو كمل ما داء

ما عليهم ماله وكل رجلا يقض دابة استعواها فر كها الوكيل وتلف بضمن الوكيل لعدم رضا المعسر بر كونه ولا يرجع على الموكل لانه غير عامل فيه له وهذا اذا كانت (٢١٨) الدابة تنقاد لسوق أما اذا كانت لا تنقاد لا يضمن لان المالك رضى بر كونهما حين دفعها اليه والله أعلم

كتاب اللقيط

يشترط أن يقول الحاكم أنفق عليه على أن يكون ديناً عليه وقيل شرط الرجوع ليس بشرط والاقول أصح ولا يصدق الملتقط الحاكم بلا حجة وإن دفعه الى آخر وأمره بالنفقة عليه برضا الملتقط ثم أراد الملتقط أن يعيده الى يده لم يكن له ذلك بل لارضا الآخر وان مات اللقيط قبل أن يعقل صلى عليه سواء وجدته مسلم أو ذمي وإن وجد اللقيط في بيعة أو كنيسة ثم بلغ كافراً لا يجبر على الاسلام وإن مات قبل أن يعقل لا يصلى عليه والعبرة بكان وجد فيه اللقيط في رواية كتاب اللقيط كان الواحد مسلماً أو كافراً وعن محمد رحمه الله العبرة للواجدان مسلماً فهو مسلم وإن كافراً فهو كافر وفي بعض الروايات واعتبر ما يوجب الاسلام أي ما كان كولو بين مسلم وكافر وفي رواية رابعة اعتبر العلامة والري بأن كان عليه صلب أو فوبديساج يلبسه الكفار فهو كافر اذا كان الملتقط مسلماً فأقامه مسلم أو نصراني أنه ابنه وأقام بينة نصارى يقبل كذا عن

في الخارج من الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند ذكر الحكم والقضاء تقطع هذا الاحتمال ولكن هذا الطعن عندي فاسد لان على رواية التوارد المصير ليس بشرط نفاذ القضاء فإذا قضى القاضي بشئ خارج المصير كان قضاءه في فصل محتمد وفيه فينفذ قضاءه ويصح بحمله ويصير محمداً عليه (سجل ورد من قاض كتب في آخره يقول فلان كتب هذا السجل عني بأمرى ومضمونه حكى كذا) \* وأخذوا عليه وقالوا قوله مضمونه حكى كذا كذب وخطأ لأن مضمون السجل أشياء التسمية وحكاية دعوى المدعى وانكار المدعى عليه وشهادة الشهود وكل ذلك ليس بحكم القاضي وانما حكم القاضي بعض مضمون السجل فينبغي أن يكتب وفي مضمونه حكى أو يكتب والحكم المذكور فيه حكى أو يكتب والقضاء المذكور فيه قضائي نفذته بحجة لاحت عندي

(ورد محضر في دعوى الدنانير المكية رأس مال الشركة) صورته حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر أن هذا الحاضر مع هذا المحضر معا شتركة عنان على أن يكون رأس مال كل واحد منهما كذا كذا أعدلياً من ضرب كذا على أن يبيعا ويشتريا بحله وعلى الانفراق امداد لهما ولكل واحد منهما من الامتعة والاقشة وأحضر كل واحد منهما رأس ماله وخطاه وجهه في يده هذا المحضر معه وأن هذا المحضر معه اشترى به هذه العدليات التي هي رأس مال الشركة كلها كذا كذا من الكرايس ثم باعها بكذا من الدنانير المكية الموزونة بوزن مكة فوجب عليه أن يحصته من الدنانير المكية وذلك كذا ذهبي فاقعة بعينها في يده وطالبه بذلك وسأل مسئلته (فرد هذا المحضر) بعده أن الدعوى وقعت في الدنانير المكية لان الدعوى وقعت في ثمن الكرايس وثن الكرايس والدنانير المكية نقيلية والدعوى في النقليات والبنية عليها حال غيبتها لا تسمع وهذا ليس بصواب عندنا ولا يجوز رد المحضر به هذه العلة لان الاحضار في المنقول انما يشترط للاشارة اليه وفي الدنانير وما أشبهها لا يمكن الاشارة لان البعض يشبه البعض بحيث لا يمكن التمييز والفصل ثم هذا العقد لم يصلح شركة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله في المشهور من قولهما لان العدلي الذي في زماننا غيلة الفلوس والفلوس لا تنفع رأس مال الشركة في المشهور من قولهما فبعد ذلك يتظر ان كان دافع العدليات قال لشرى بكذا يوم دفع العدليات اليه اشترى بها وبع مرة بعد مرة فإذا اشترى الشرى بكذا بالعدليات الكرايس وباع الكرايس بالمكي واشترى بالمكي شيئاً بعد ذلك وباعه هكذا مرة بعد مرة فجميع البياعات نافذة والمشتري في كل مرة مشترك بينهما والتمن في كل مرة مع الربح كذلك لان هذه التصرفات ان لم تنفذ على الدافع بحكم الشركة لان الشركة لم تصح فنفذت بحكم الوكالة والامر وان كان الدافع قال لشرى بكذا اشترى به هذه العدليات وبع ولم يقل مرة بعد أخرى فإذا اشترى به الكرايس ثم باع الكرايس انتهت الوكالة بينهما ووجب على الشرى بكذا دفع المكيات الى الدافع بقدر حصته من رأس المال مع حصته من الربح فإذا اشترى بعد ذلك شيئاً يصير مشتر بالثمن نفسه فإذا انقضى الثمن من المكي صار غاصباً لخصه النافع من المكي فيصير ضامناً لذلك القدر

محضر فيه دعوى الوصية بثلث المال صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن أباه هذا المحضر معه أوصى لهذا الحاضر بثلث جميع ماله في حياته وصحته وثبات عقله وصية صحيحة وأن هذا الحاضر قبل منه هذه الوصية بعد موت أبي هذا المحضر معه قبولاً صحيحاً وصار ثلث جميع تركته أبي هذا المحضر لهذا الحاضر بحكم هذه الوصية وفي يده هذا المحضر معه تركته أبيه كذا وكذا فعليه تسليم ذلك الى هذا الحاضر ليقبضه لنفسه بحكم هذه الوصية فرد هذا المحضر بعله أنه لم يكن في المحضر أوصى في حال جوارز تصرفاته ونفاذها انما كان فيه أوصى في حياته وصحته وثبات عقله وليس من ضرورة كونه صحيحاً ثبات العقل أن تصح وصيته فإنه لو كان محجوراً عليه على قول من يرى الحجر لا تصح وصيته وقدر كفي كتاب الحجر أن السفهاء المبذول ماله

الامام وقال الكرخي رحمه الله هذا انما يصح اذا كان الملتقط ذمياً لان بشهود النصارى لا يستحق اليد على المسلم وبعض المشايخ قالوا يستحق في الكل ومعنى قوله يقضى بنسبته من المدعى والقضاء بالنسب مضاف الى الشهادة لان النسب ثابت بدونها

ثم ان كان يعلم أنه ان لم يلقطه لايهلك يستحب له الرفع فان علم انه ان لم يرفعه يموت بفقرض عليه ذلك وجناته في بيت المال وان وجد اللقيط في مكان الاسلام وادعى ذى أنه ابنه القياس أن لا يصح دعواه بلاينة وفي الاستحسان يقبل في (٢١٩) حق النسب لا الميراث ولو ادعى

رجل أنه ابنه يتبدل بلاينة لان فيه دفع العار عن اللقيط وان ادعت امرأتان وورهننا فهو بينهما جميعا في قول الامام رحمه الله وقالا لا يثبت النسب الا من واحدة والله اعلم

### كتاب اللقطة

اللقطة على وجهين ان خاف ضايعها يفترض رفعها والاياح أجمع العلماء عليه والافضل هو الرفع عند عامة العلماء خصوصا قيل يحل والافضل الترك والصحيح قول عامة العلماء في زماننا لكن لقطعة الحيوان لو كان في القرية الافضل الترك وفي الصحراء الافضل الاخذ ثم ما يجبه نوعان نوع لا يطالبه مالكة كالسواة وقسر الرمان والبطيخ في مواضع متفرقة له أن ياخذ ويقتفع بها ولا يمكن لا يصير ملكا لاحد ولو وجدها مالكةا في يده له أخذها الا اذا كان قال حالة الرمي من أخذه فهو له لقوم معلومين ولم يذكروا السرخى رحمه الله هذا التنصيص وكذا الحكم في التقاط السنايل بعد جمع غيره بعد دناءة وقال بعض المشايخ ليس للراعي أخذها وان لم يقل وقت الالتقاء من أخذه فهو له لمعلومين ونوع يطالبه مالكة كالنقدين

اذا أوصى بوصايا فالقياس أن لا تجوز وصاياه وفي الاستحسان تجوز وصاياه ما وافق وصايا أهل الصلاح ولا يعدون ذلك سرفا من الموصى ولا يستفحشونها فيما بينهم وكذلك لم يكن في المحضر أوصى له طائعا ولا بد من ذكر الطواعية فان وصية المكره لا تصح وزعم بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه لو ادعى المحضر وهو ترك ذكر حرية الموصى في المحضر وهذا وهم لان الحرية صارت مستندة من قوله أوصى له بثلث ماله **محضر فيه دعوى الكفالة** صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه كفـل لى نفس فلان على أنه متى لم يسلمه الى يوم كذا فهو كفيل بالمال الذى الى عليه وذلك ألف درهم مثلا وانى قد أجزت كفالته ثم انه لم يسلم نفس فلان الى في ذلك اليوم الذى عينه لتسليم النفس فيه وصار كفيل بالمال الذى الى عليه وذلك ألف وطالبه بذلك وسأل مسئلته (فرد المحضر) بعله أنه لم يكن في المحضر ذكر الالف التى ادعى الكفالة بها أنهم اماذا ولا بد من بيان ذلك لان من الاموال ما لا تصح الكفالة به كبذل الكفاية والدية وأشباه ذلك فلا بد من بيان الالف أنها ماذا حتى ينظر أنه هل تصح الكفالة به وان دعوى الكفالة هل هي مسموعة أولا وعلة أخرى انه لم يكن في المحضر أنه أجاز الكفالة في مجلس الكفالة ولا بد من اجازة الكفالة في مجلس الكفالة فان من كفـل لغائب ولم يقبل عنه أحد في مجلس الكفالة ولا خاطب عنه أجنبى في مجلس الكفالة فبلغ الغائب ذلك وأجاز لا تصح الكفالة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا دعوى الاجازة في الكفالة ليس بشرط ودعوى الكفالة يتضمن دعوى الاجازة كما أن دعوى البيع يتضمن دعوى الشراء ثم على قول من يقول بأن دعوى الاجازة شرط يشترط دعوى الاجازة في مجلس الكفالة ولو قال أجزت الكفالة في مجلسي ولم يقل في مجلس الكفالة فذلك لا يكفي فلعن المكفول له لم يجز الكفالة حتى قام الكفيل عن المجلس وذهب ثم أجاز فذلك اجازة في مجلس المكفول له الا أنها ليست بمعتبرة بالاجماع ولو ادعى الكفالة مرة ولم يدع الاجازة ثم ادعى الكفالة مرة أخرى وادعى الاجازة في مجلس الضمان كان ذلك صحيحا

**محضر في دعوى المهر بحكم الضمان** صورته امرأه ادعت على رجل أنها كانت منكوبة فلان تزوجها على ألف درهم نكاحا صحيحا وهذا الرجل ضمن لى جميع المهر ضمانا صحيحا وقد أجزت ضمانه في مجلس الضمان ثم انى صرت محرمة على زوجي فلان حرمة غليظة وصار مهرى على زوجي فلان وعلى هذا الذى ضمن المهر لى عنه حالا فوجب عليه أداء جميع مهرى وذلك ألف درهم وطالبته بذلك وسألته مسئلته (فرد المحضر) بسبب أنهم المهرين بسبب الحرمة أنها باى سبب حرمت عليه وأسباب الحرمة نوعان متفق عليه ومختلف فيه ولعل أنها زعمت الحرمة بسبب مختلف فيه ويكون عند المفتي والقاضى بخلاف ما زعمت ولان الحرمة الغليظة قد تكون لمعنى من جهتها وأنها توجب سقوط جميع الصداق عن الزوج والكفيل جميعا اذا كان قبل الدخول بها وقد تكون لمعنى من جهة الزوج وأنها توجب سقوط نصف الصداق عن الزوج والكفيل اذا كان قبل الدخول بها وهى لم تين أن الحرمة كانت لمعنى من جهة الزوج أو من جهة المرأة قبل الدخول بها أو بعد الدخول بها فلا تستقيم دعوى جميع المهر على الكفيل من غير بيان ذلك **محضر في دعوى الكفالة بشئ من الصداق معلقة بوقوع الفارقة** صورته امرأه ادعت على رجل أنك كفلت لى عن زوجي فلان بدينار أخرج جسد من الصداق الذى لى على زوجي فلان كفالة معلقة بوقوع الفارقة بيننا وقد أجزت ضمانك في مجلس الضمان وقد وقعت الفارقة بينى وبين زوجي بسبب أن الزوج جعل أمرى بيدى على أنه متى غاب عني شهرافا أنا أطلق نفسي تطليقة بأية وقد غاب عني شهر من تاريخ الامر وطالقت نفسي بحكم ذلك الامر وصرت كفلا لى بدينار من صداق فوجب عليك أداء الدينار لى وأقامت البينة على جميع ذلك فأتقوا ابهة المحضر وقالوا يقبل بينهم ابقضاء على الكفيل بالدينار قالوا

والعروض ونحوها فياخذها ويحفظه الى أن يوجد صاحبه والقشور والنواة المجتمعة من هذا النوع وان وجد جوزة ثم وثق ببلغ المتقوم ان مجتمعا ومن الثانى وان متفرقا له قيمة اختلفوا قيل من الاول وقيل من الثانى وهو الاحوط وذكر فى الفتاوى المختار أنه من النوع الاول

التفاح والكثير ان وجد في الماء يجوز أخذه وان كثيرا لانه يفسد الماء أو الحطب في الماء ان لم يكن له قيمة يأخذ من له قيمة فهو لقطه وجعل في الفتاوى الحطب كالتفاح في (٢٢٠) الماء أصابوا بغيره مذبحا في البادية ان لم يكن قريبا من الماء ووقع في ظنه أن مالكة باحة لا بأس

بالأخذ والاكل وعن الثاني لو طرح ميتة نجاسة أخرى وأخذ صوفها لالتفاف به ولو جاء مالكة لاله أن يأخذ الصوف منه ولو سلطها وبيع الجلد بأخذه المالك ويرد عليه ما زاد الدباغ فيه قال الحلواني رحمه الله أدنى ما يكون من التعريف أن يشهد عند الأخذ أنه أخذه ليرده الى مالكة فان فعل ذلك ولم يعرفه بعد كني وعن محمد رحمه الله أنه يعرف حولا ولم يفصل بين القليل والكثير وعن الامام حول في نصاب الزكاة ما فوقها وفي الاقل الى عشرة أشهر وفي أقل من عشرة ثلاث جمعات وفي رواية ثلاثة أيام وعنه العشرة حولا وفي أقل منها على حسب ما يرى وقيل يحفظ التمسك بما هو الزائد أياما والزائد على العشرة جمعة والزائد على خمسين شهرا والزائد على المائة نصف عام وعلى نصاب الزكاة حولا وقبل الدرهم ثلاثة أيام والمائة فصاعدا يوما دون ذلك يتقرر بمنة ويسرة ثم تصدق وان عا يتسارع اليه الفساد يعرفها بقدر ما يحتمل قال السرخسي ليس في هذا تقدير لازم ولكنه يعرف

ويكون ذلك قضاء على الزوج بالفرقة لانه ادعت على الكفيل أمر الايتوصل اليه الا بآثبات أمر آخر على الزوج وهو جعل الأمر بيدها وتطبيقه انفسها بحكم ذلك الأمر عند تحقق شرطه فينصب الكفيل خصما عن الزوج في ذلك وهذا أصل محمد في قواعد الشرع ولكن هذا مشكل عندى لان المدعى شيان الفرقة على الغائب والمال على الحاضر والمدعى على الغائب ليس بسبب لشبوت المدعى على الحاضر بل هو شرطه وفي مثل هذا لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب عليه عامة المشايخ رحمهم الله تعالى فينبغي أن يقضى بالمال ولا يقضى بالفرقة على الزوج

محضر في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض تلك الأرض وصورة رجل ادعى على رجل أرضا في يده أن ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق وأقام المدعى البيينة على دعواه بعد انكار المدعى عليه دعواه وقضى القاضي للمدعى بالأرض كما هو الرسم ثم ظهر أن الأرض المدعى بها كانت في يده المدعى عليه وفي يد رجل آخر قبل المسئلة على وجهين ان ظهر ذلك باقرار المدعى بطلان القضاء لان المدعى باقراره كذب شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء وتكذيب المدعى شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الاصل والجامع فأما اذا أراد المدعى عليه أن يقيم بيينة على أن الدار المدعى بها كانت في يده وفي يد فلان وقت الدعوى لا تقبل بيئته لان بيئته تنق كونه المدعى به في يده بعدما ثبت ذلك بيينة المدعى فلا تقبل بيئته ولا يظهر به بطلان القضاء كذا في المحيط

محضر في دعوى نصيب شائع من الأرض بان ادعى كذا سهم من كذا سهم من الأرض ولم يذكر المدعى والشهود أن جميع هذه الأرض في يد المدعى عليه اختلفت أجوبة المفتين في ذلك بعضهم أجابوا بالفساد لانهم لم يذكروا كون جميع الأرض في يده وما لم يثبت كون جميع الأرض في يده لا يثبت كون البعض في يده في دعوى الشائع وبعضهم أفتوا بالصححة اذ ليس من شرط اثبات اليد على بعض الشيء شائعا اثباتها على جميع ذلك الشيء فالقول الاول يشير الى أن غصب نصف العين شائعا لا يتصور وهكذا ذكر ركس الاسلام أبو الفضل رحمه الله تعالى في اشاراته وكذا ذكر الصمد الشهدد والقول الثاني يشير الى أن غصب نصف العين شائعا لا يتصور الا ترى أنه يتصور غصب العين من رجلين يعني غصب رجلان عينا وعند ذلك كل واحد منهما يبيع غاصبا نصف العين مشاعا لا يرى أن الرجلين اذا استأجرا دارا أو اشترياها وشغلاها بامتعة مشتركة بينهما كان كل واحد منهما مامتا بتأديته على نصفها شائعا وقد نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع في مواضع على تصور غصب نصف العين شائعا كذا في فصول الاستروشي

محضر فيه دعوى شراء المحدث من والد صاحب اليد ادعى هذا الذي حضره على هذا الذي أحضره معه أن المنزل الذي هو في يده هذا الذي أحضره حذوده كذا وموضعه كذا كان ملكا لوالده فلان وحقاله وأنه باع منه منى في حياته وصحته ونفذ تصرفه بكذا في يوم كذا في شهر هذا وهكذا أقر في حياته ببيع هذا المحدث بهذا التاريخ وجاء بشهود وشهدوا على اقرار والده فلان بهذا البيع المذكور وقالوا واليوم هذا المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور في هذا المحضر وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فزعم بعض المفتين أن في المحضر خلا من وجهين أحدهما أن الشهود شهدوا على اقرار البائع بالبيع المذكور وفي دعوى المدعى والمدعى المذكور في دعوى المدعى اقرار البائع مضافا الى تاريخ البيع وهو يوم كذا ولعل هذا الاقرار كان في يوم كذا ولكن قبل البيع فيكون الاقرار بتاريخ البيع ولكن قبل البيع وعلى هذا التقدير كانت الشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع والاقرار بالبيع باطل فالشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع تكون باطلة أيضا ولان الشهود في شهادتهم قالوا واليوم هذا المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور في هذا المحضر والسبب المذكور في هذا المحضر البيع لا الاقرار بالبيع لان الاقرار لا يصلح سبب

على قديم ما يعلم أنه حصل العلم ويعرف حيث وجد جهر الاسرافان وجد في الطريق ولم يجد أحد الشهود وسكان عند الرفع معه ظالم أو ظهروا أخذوا الظالم وتركوا الشاهد ولا يضمن ترك الشاهد ويشهد حين يظفر فان تركه



أو أن الظفر أيضا ضمن تركه الاشهاد مع الاقتدار فان لم يظهر الملك يتصدق فان حضر خبيرين ان يكون الثواب بامضاء الصدقة وتضمن القيمة قال أبو جعفر ان تصدق باذن القاضي ليس له تضمين الملتقط وان كانت (٢٢١) فائنة في يد الفقير يأخذه وفي النوادر يرفع الامر الى

الحاكم وله الخيار ان شاقبل وان شاء لا وان قبل الحاكم ان شاء عمل صدقتها وان شاء أقرضها من رجل غني وان شاء دفعها مضاربة فان دفع الحاكم مضاربة الى الواحد ونصرف فيه ورجح طاب له الرجح وان شامردها على الملتقط ثم هو بالخيار ان شاء حفظه الى ظهور الطالب وان شاء تصدق على أن يكون الثواب للمالك وان شاء باعها وأمسك عنها فان ظهر للمالك ليس له نقض البيع ان البيع باذن الحاكم وان بغير أمره ان قائمان شاء أحازه وأخذ منه وان شامرده وأخذ عن حقه وان هالكاً ان شاء ضمن البائع ونفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه أخذ العامة وقال السرخسي المودع اذا باع الوديعة وضمنه المالك فهو كالملتقط \* غريب مات في دار رجل وله درهم فأراد صاحب البيت أن يصدق على نفسه له ذلك ان فقيرا كاللقطة \* وجد لقطات وقال من سمعتموه يطلب اقطه فدلوه فهذا تعريف

### فروع آخر

تلفت اللقطة في يده ان أقرأه أخذها لنفسه ضمن وان لردّها وأشهد أولم يشهد وصّقه المالك فيه لا ضمن

ملك ولا شهادة لهم على البيع انما شهادتهم على الاقرار بالبيع ولكن هذا الزعم فاسد أما الاول فلو جهين أحدهما من مطلق كلام العاقل وتصرفه يحمل على وجه الصحة بقضية الاصل وذلك ههنا في أن يحمل دعوى المدعي الاقرار بالبيع بذلك التاريخ على دعواه الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وكذلك الشهادة على هذا الثاني أن مطلق كلام العاقل يحمل على المعتاد وانما في عادتهم يريدون به هذا الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وأما الثاني فلنا هذا الشهادة على الاقرار بالبيع والبيع سبب الملك فتكون هذه شهادة على الاقرار بما هو سبب الملك وأنه صحيح

\* (ورد محض في دعوى الجارية) \* حضروا حضرمع نفسه جارية وادعى أن هذه الجارية ملكه والجارية منكورة بخاف الذي حضر يشهد ويشهدوا بهذه العبارة (روى مريديا مدين جارية حاضرة أو ردها بان حاضرا مده بقر وخت بهما معلوم وبوي نسليم كرد) فرد المحضر به لهما أن الشهود يشهدوا بان الملك للمدعي بطريق الانتقال من بائة فلا بد من اثبات الملك للبائع لينتقل الى المدعي ولم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة لكون البائع مجهولا واثبات الملك للمجهول لا يتحقق واذا لم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة كيف يثبت الانتقال منه الى المدعي بهذه الشهادة حتى لو كان البائع معلوما تقبل الشهادة ويقضى بالجارية للمدعي والعلة الثانية أن الشهود شهدوا أن رجلا باعها من هذا المدعي ولم يشهدوا أن المشتري اشتراها ويجوز أن ذلك الرجل باعها الا أن المدعي لم يشترها وبمجرد البيع بدون الشراء لا يثبت الملك ولكن العلة الثانية ليست صحيحة لان ذكر البيع يتضمن الشراء وذكرا الشراء يتضمن البيع ألا يرى أن من ادعى على غيره أني بعت منك هذه الجارية بكذا وطالبه بالثمن كانت دعواه البيع صحيحة وان لم يدع أنه اشترى وكذلك اذا ادعى أن هذا الرجل باع هذه الجارية مني كانت دعواه صحيحة وان لم يقل وأنا اشتريتها منه ذكره محمد رحمه الله تعالى في كثير من المواضع

\* (ورد محض في دعوى الجارية أيضا) \* حضروا حضرمع نفسه جارية وادعى أنها جاريته اشتراها من فلان فطاعته واجبة عليه والجارية تنكره ودعوا بخاف الذي حضر يشهد ويشهدوا أنه اشتراها من فلان فاختلفت أجوبة المفتين فأفتى بعضهم بحجة الدعوى في حق القضاء بالملك لا في حق وجوب الطاعة لان الطاعة بتسليمها نفسها اليه وتسليم البيع انما يجب بعد نقد الثمن والمدعي في دعواه لم يذكر نقد الثمن وأفتى بعضهم بعدم صحة الدعوى أصلا وهو الصحيح لان الشهود ما شهدوا بملك البائع لانصا ولا دلالة وبدون ذلك لا يقضى بالملك للمشتري وهي مسئلة كتاب الشهادات \*

\* (ورد محض في دعوى ولا العنافة) رجل مات بخامر رجل وادعى أن الميت عتيق والذي فلا كان أعتقه والذي في حياته وميراثه الى ابني معتقه لا وارث له غيري فأفتى بعض مشايخنا بتسليم هذه الدعوى وأفتى بعضهم بالصحة والصحيح أن هذه الدعوى فاسدة لان المدعي لم يقل في دعواه وهو يملكه والاعتاق من غير المالك باطل والدليل على صحة ما قلنا ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في دعوى الاصل في باب دعوى العتق اذا أقام عبد بينة أنه أعتقه فلان وفلان ينكر ذلك أو يقر وأقام آخر بينة أن هذا العبد عبده قضى القاضي الذي أقام البينة أنه عبده لان شهود العتق باطل لانهم لم يقولوا في شهادتهم وفلان يملكه والمالك لا يثبت لفلان من غير شهادة والعتق بلا ملك باطل فهو معنى قولنا انهم شهدوا بعتق باطل فصار وجود هذه الشهادة والعدم بمنزلة ولو عدم هذه الشهادة لكان يقضى الذي أقام البينة أنه عبده كذا ههنا وكذلك لو شهد شهود العبد أن فلانا أعتقه وهو في يده يقضى الذي شهدوا أنه عبده لان صحة الاعتاق تعقد المالك دون

(١) جابر جل بوماو باع هذه الجارية الحاضرة فلهذا الرجل الحاضر بمن معلوم وسلمها له

وان كذبه فالقول لصاحب اللقطة عندهما وقال الثاني للملتقط رفعها لردّها على مالكها ثم وضعها في مكان الاخذ ان هلكت أو واسمها كذا غيره لا ضمن هو ان لم يبرح عن مكانه فان برح ضمن وعن محمد رحمه الله اذا شئ خطوتين أو ثلاثا ثم أعادها الى مكانها يرى اذا صدقه بدون

الينة واعطاها ياخذ كفيلا بلا خلاف والخلاف في الوارث وان دفعها اليه ثم استحقها اخر الينة ان وجد عنها اخذها وان هالكه ضمن  
أيها ما شاء فان ضمن القابض لا يرجع (٢٢٢) على الدافع وان ضمن الدافع يرجع على القابض في رواية هذا اذا دفع بلا قضاء وان بقضاء لا يرجع  
عند الثاني خلافا لمحمد

رحمهما الله تعالى \* أخذها  
لنفسه ليس له أن يتصدق  
بها على نفسه وان فقير الينة  
في حكم الغاصب

كتاب جعل الابق \*  
أخذه أفضل واختلف في  
الضال تركه أفضل أم أخذه  
وأخذ الابق يأتي به الى  
الحاكم فان حفظه بنفسه  
له ذلك وكذا الضال ولا بد من  
الينة اذا أنكر المولى اباؤه  
أو الأقرار ولا يصدق الحاكم  
أنه أبق بلا يينة وهل  
ينصب خصما عند غيبة  
الخصم ثم يقبل الينة  
اختلفوا فيه ويحلف المدعي  
بالله ما بعته وما وهبته وبأخذ  
كفيلا في رواية \* ان يكن  
له يينة وأقر العبد دفعه اليه  
وهل يجبر على الدفع اختلفوا  
وان لم يجز له طالب حبسه  
الى وجود الطالب ولا يجبس  
الضال وينفق من بيت  
المال عليه أيام الحبس فان  
طالت المدة ناعه وأمسك  
ثمنه \* رد الابق من مسيرة  
سفر أو أكثر لا يستحق الا  
أربعين درهما وان أنفق  
ملا عظميا أضعاف ذلك من  
غير أمر الحاكم وان أخذه  
في المصر أو خارج المصر ادون  
السفر يرضخه والراى الى  
الامام \* أخذ أبقا من مسيرة  
السفر وجاه يوما ثم أبق منه

البعد والشهد هو دلم يشهدوا له بالملك ولو شهد به هو العبد أن فلانا أعتقه وهو عليك وشهد به هو الآخر أنه  
عبد دقضى يينة العتق لان اثبات العبد الملك لعتقه كاثبات المعتق الملك لنفسه ولو أن المعتق أقام يينة  
أنه عبده أعتقه قضى يينة العتق لان الينين استوتا في اثبات الملك وفي احداهما زيادة اثبات العتق  
كذا هنا فهدد المسئلة دليل على أن في دعوى العتق من جهة الغير لا بد من ذكر ملك ذلك الغير  
ورد محض في دعوى الدفع \* صورته ادعى عينا في يد رجل اشتراها من فلان في يوم كذا من شهر  
كذا من سنة كذا و المدعى عليه دعواه أقام المدعى يينة على ما ادعى ونوجه الحكم للمدعى على المدعى  
عليه بما ادعاه المدعى فادعى المدعى عليه في دفع دعواه أن هذا الذي ادعيت تلقي الملك من جهةه أقر قبل  
تاريخ شرائك بسنة طائعا أن هذه العين ملك أخيه فلان وحقه وصدقه أخوه فلان في ذلك وأنا اشتريت  
هذه العين من أخيه ذلك المقر له فدعواك على باطله بهذا السبب فأنقذت أجوبة المفتين أن هذا الدفع  
صحيح ثم استفتي بعد ذلك أن المدعى عليه الدفع لو طلب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار أنه متى كان  
وفي أي شهر كان فالقاضي هل يكلفه عليه فأنقذت الاجوبة أيضا أن القاضي لا يكلفه عليه لانه قد بين  
مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك أو قال قبل شرائك

ورد محض في دعوى الميراث \* صورته حضر مجلس القضاء فلان وفلان وفلانة كلهم أولاد فلان  
فادعى هؤلاء الذين حضروا محدودا على رجل أحضر معههم ميراثا عن والدتهم فلانة وكان المكتوب في  
الحضر وكان هذا المحدود ملك فلانة والدة هذين المدعين وحقها (٢) (ورد دستوى بونابرو زمرك وى  
بمردوميراث مأندفرزندان خویش را) فرد المحضر بعلمين احداهما ان المكتوب فيه والدة هذين المدعين  
وينبغي أن يكتب والدة هؤلاء المدعين والثانية ان المكتوب فيه (٣) (مردوميراث مأندفرزندان  
خویش را) وليس فيه (٤) (چه چیز میراث مأندفرزندان را) وينبغي أن يكتب (٥) (ومیراث ماندان  
محدود فرزندان را) أو يكتب (٦) (میراث ماندش) حتى يصير المتروك مذكورا اما بالصریح أو بالكناية  
أما بدون ذكره لا بالصریح ولا بالكناية لا يتم جرم الميراث فيما تقع فيه الدعوى وحكى عن الشيخ الامام نجم  
الدين عمر النسبي أنه قال كنت كتبت الفتوى في جرم الميراث وبالغ في شرائط صحته غير أنى تركت الهاء  
عند قولى وتر كه ميراثا وكتبت وتر كه ميراثا فلم يفت شيخ الاسلام على بن عطاء بن حمزة السغدی بصحته وقال لى  
الحق به الهاء واجعله وتر كه ميراثا حتى أفتى بالصحة قال الشيخ الامام الزاهد نجم الدين النسبي رحمه الله  
تعالى عرض على محضر فيه دعوى رجل على رجل أرضا أنه ملكه وحقه وأن مورث هذا المدعى عليه  
فلان أحدث يده عليها بغير حق الى أن مات وفي يد وارثه هذا أيضا بغير حق فواجب عليه قصر يده عنها  
وتسليمها الى هذا المدعى وقال المدعى عليه في دفع دعواه ان مورثا فلانا كان اشترى هذا المحدود من  
مورث هذا المدعى بعبابا تاو جرى التقاض من الجانبين وكان في يده بحق الى أن توفي ثم صار ميراثا عنى  
بحق فقال المدعى في دفع هذا الدفع ان مورث المدعى عليه الارض أقر بالبيع الذى جرى بيننا بيع وفاء  
فاذا رد على الثمن كان على رد الارض وأقام على ذلك يينة هل يصح دفع الدفع على هذا الوجه قال نجم الدين  
رحمه الله تعالى وقد كان قاضى القضاء عماد الدين على بن عبد الوهاب والشيخ الامام علاء الدين عمر بن  
عثمان المعروف بفلايدرا جابيا للصحة وأنا أجبت بعدم الصحة لانه ادعى أولا أنه كان في يده بغير حق فاذا أقر  
ببيع الوفاء فقد أقر أنه في يده بحق وقيل يجب أن تصح دعوى الدفع على قول من يقول بأن البيع الوفاء محكم  
(٢) وكان في يده الى يوم موته فترك ميراثا لاولاده (٣) مات وترك ميراثا لاولاده (٤) أى شئ ترك  
ميراثا لاولاده (٥) وترك هذا المحدود ميراثا لاولاده (٦) وتركه ميراثا

العبد وسار يوما نحو البلد الذى فيه المولى وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الرجل أخذه ثانيا وجا به الى المولى  
ودفعه الى المولى له جعل اليوم الثالث والاوّل وهو ثلث الجعل ولو كان العبد أبق من الذى أخذه ثم وجد مولاه وأخذه أو نائب من الابق  
ورجع الى مولاه فلا جعل للذى أخذه ولو كان العبد حين فارق جاء الى مولى غيره مريدا لابق فلا تخذ جعل اليوم باع الابق من الراد  
الرهن

فله الجعل \* أتى العبد المشترك بجاهه رجل والشريك نائب ليس للعارض ان يأخذ منه حتى يعطيه جملة كله ولا يكون منطوقه دفع الا بتق  
الى رجل وأمره بأن يأخذ جملة من مولاه ويكون له فرد له الجعل كن وهب دينه (٢٢٣) لا خروسلطه على قبضه وعن الامام أنه

لو وجدته في المصر لاشي له  
ورضخ في الكبراً كثر  
ما رضخ في الصغير ان كان  
الكبراً كثر مؤنة والمراد  
من الصغير من يعقل الا باق  
أما الذي لا يعقله فهو ضال  
ولا يجب برده شيء \* جاءه بالآبق  
له حبه لاستيفاء الجعل وان

هالك بعد ما حكم له بالامساك  
للجعل أو قبل المرافعة اليه  
لا ضمان ولا جعل \* أتى من  
المشتري الى بيت البائع فباع  
البائع لصغيره المشتري فأتى  
من منزله أيضاً ان كان لم  
يستخدمه ولم ينقله عن موضعه  
لا يضمن \* رآه المكاذب  
لا يستحقه بخلاف رآه المدبر  
وأم الولد \* رد عبد قريه فهو  
في عياله أو رد أحد الزوجين  
عبد الآخر أو الوصي عبد  
النبي أو عبد أبيه لا يجب  
الجعل وان لم يكن في عياله  
أما الأب اذا رد عبد ابنه  
يجب الجعل اذ لم يكن الأب  
في عياله ولور عبد أخيه  
وهو في عياله يجب السلطان  
ردا لا أتى أو سالار القافلة  
أوراقه أو شحنة البلد  
أخذوا المال من قطاع  
الطريق ووردوا على الملك  
لا يستحقون شيئاً لأنه واجب  
عليهم \* قال لا تخربني عبدى  
فان وجدته نخله فوجده  
ورده من مسيرتسفر فلا  
أجر له لان الملك استعان  
به وهو قد وعده الامانة ولو  
وهب الآبق من الراد بعد

الرهن لان المدعى بهذا الدفع أقر للمدعى عليه بعض ما أنكره في الابتداء وهو كون المحذور في يده بغير حق  
وهذا لانه لما كان لهذا البيع حكم الرهن كان المبيع على ملك المدعى الآن للمدعى عليه حق الحبس وقد  
ادعى المدعى ملك المحذور لنفسه وكونه في يد المدعى عليه بغير حق فاذا أقر بعد ذلك ببيع الوفاء فقد ادعى  
ملك المحذور لنفسه وأقر ان يد المدعى عليه بحق فهو معنى قولنا أقر له بعض ما أنكره أولاً وأما على  
قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى ان لم يكن الوفاء مشروطاً في البيع فالبيع صحيح فلا تسمع هذه الدعوى  
وان كان الوفاء مشروطاً في البيع كان البيع فاسداً فان ادعى فسخ العقد صح دعوى الدفع وما لا فلا كذا  
في المحيط \*

محضر عرض على نجم الدين النسفي وفيه دفع دعوى رجل أثبت استحقاق كرم على رجل فطالبه  
بغلاته وبين ذلك فادعى المدعى في دفع دعواه أنه صالحه من ذلك على بدل معلوم ولم يذ كرم مقدار البديل ولم  
يذ كرم قبضه هل يكون ذلك دفعاً قال لا يكون دفعاً وان ذكر القبض فهو دفع وان لم يبين مقدار البديل لان  
ترك بيان مقدار البديل فيما لا يحتاج الى القبض لا يضر واعلم أن هذه المسئلة على وجهين ان وقع الصلح عن  
الكرم لا غير وكان البديل معلوماً ولم يكن معلوماً الآن الشهود شهدوا على قبضه كان الصلح صحيحاً وكان  
دعواه دفعاً صحيحاً وان وقع الصلح عن الكرم وعن الغلات التي استهلكها المدعى عليه بديل خلاف جنس  
الواجب باستمالة الغلة واقترا من غير قبض لا يصح الصلح في حق الغلة سواء كان البديل معلوماً ولم يكن  
فلا يكون هذا دفعاً في حق الغلة كذا في فصول الاستروشي \*

محضر فيه دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من التركة \* وصورته رجل ادعى أرضاً من تركته  
ميت على وارث فقال الوارث للمدعى في دفع دعواه انك مبطل في هذه الدعوى لانك قد قلت لى مرة (١)  
(نواز بدر ميراث بافته يا مكيو) قلت لى مرة (سبس بدر مال يسبار كرفته من كفته كدام مال كرفته  
ام كدام مال ميراث بافته ام تو كفتي فلان زمين اين از تو اقرار است بلك من دعوى تو باطل است) هل  
يصح الاحتجاج منه بهذا الكلام وهل يكون ذلك دفعاً لدعواه او كان فيه جواب نجم الدين النسفي ان في  
قوله (٢) (ميراث بافته) يكون دفعاً لانه اقرار بالملك له وفي قوله (٣) (كرفته) لا يكون دفعاً لان هذا ليس  
باقرار بالملك وهذا الجواب ظاهر \*

ورد محضر آخر \* كان فيه ادعى فلان على فلان أن الكرم الذي في موضع كذا احدثه كذا وهو في يده  
هذا المدعى أقرت أم هذا المدعى أنه ملك هذا المدعى وبعد هذا الاقرار اشترى هذا المدعى عليه هذا الكرم من  
أم هذا المدعى فوجب عليه تسليم هذا الكرم الى هذا المدعى وكان فيه جواب جماعة من أئمة سمرقند بالجمعة  
وأفتى الامام النسفي بنفسه وقال وجوه الخلل ظاهرة ولم يبين وكان من جملة وجوه الخلل ان المدعى لم يدع  
الملك لنفسه ولو كان ادعى الملك لنفسه وادعى أن أمه أقرت له به لا تسمع دعواه أيضاً لانه نسب ملكه الى  
ملا يصح سبب الملك وهو الاقرار حتى لو نسبته الى ما يصح سبب الملك بأن قال هذا الكرم ملكي اشتريته من  
أى فلانة قبل شراء هذا المدعى عليه نصحه دعواه \*

ورد محضر في دعوى الارث مع دعوى العتق \* صورته رجل ادعى على رجل عبداً أنه كان ملك ابن عمي  
فلان مات وهو في ملكه وأنا وارث له وارث له غيري وصار هذا العبد ميراثي من جهته وهو يتمتع عن طاعتي

(١) وجدت ميراثاً من والدك أو يقول قلت لى مرة قبضت مالا كثيراً بعد ذلك فقلت أى مال قبضت  
أى مال وجدت ميراثاً فقلت الارض فلانية فهذا اقرار منك بملكى ودعوى باطلة ٢ وجدت ميراثاً  
(٣) قبضت

قبضه يجب الجعل وان قبل قبضه لا وان باعه منه فلا جعله والاعتاق قبض منه لا التبدير فلا باعه الراد وره لا يجب جعله بيع الآبق  
وهبه لا يجوز الا أن يهبه لابنه الصغير ولو أعتقه عن كفارة عينه يجوز \* جاءه آبق من مدة سفر وأدخله في المصر ففرضه فأنه خردون

ثلاثة أيام ورده الى المالك لاجل لو احدى منهما ولو فر منه دون ثلاثة يرضخ للثاني \* أمر القاضي اراد الا تبق بالنفقة بعد ما برهن أنه ابن  
فالحكم فيه كالحكم في اللقطة (٢٢٤) نوع فيما يتصل به \* اتخذ برج حمام في قرية ينبغي أن يحفظها ويؤلفها ولا يتر كها

بلا علف كي لا يتضرر الناس  
فان اختلط حمام غير صاحبها  
لا ينبغي له أن يأخذها ولو  
أخذها طلب صاحبها  
كالضالة وان فرخ عنده ان  
كانت الام غريبة لا تعرض  
للفرخ وعلى القلب الفرخ له  
وكذا البيض لصاحب الام  
لانه تبعها وقال السرخسي  
لا يحل فرخ الحمام المتولد في  
بروجها المنصوبة الا اذا  
كان فقيرا وان كان غنيا  
تصدق على فقير ثم يشتريه  
منه فان لم يعلم أن فيها غريبا  
لا بأس به لان العدم أصل  
وعن بعض أئمة خوارزم أن  
التعاضل في كراهة ملحم  
الجوارل يشبه مودعات  
الكفار باطل بل المعنى تولده  
في البروج المنصوبة لها  
ولهذا أحل الجبل منها والا  
لما حل الاقظاط الساقطات  
من المرومات وعن بعض  
العلماء أنه لا يحل اتخاذ برج  
الحمام والاكل من جوارلها  
الامن يملك أربعين فرسخا  
في مثله والمعنى ما ذكرناه  
كتاب المفقود  
يدفع استحقاق الارث عنه  
حتى ينقضي من المدة ما يملك  
ان مثله لا يعيش الى تلك  
المدة وذا يموت أقرانه وان بقي  
من أقرانه واحد يحكم بموته  
والمعتبر موت أقرانه في بلده

فادعى المدعي عليه في دفع دعواه أن مورثه هذا أعتقني في مرضه وأنا أخرج من ثلث ماله وأنا اليوم حر  
ولاسيل له على وأقام على ذلك بينة فادعى هذا المدعي ثانيا أني كنت اشتريت هذا العبد من ابن عمي هذا في  
صحته وكان فيه جواب نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه لا تصح دعواه ثانيا لكان التناقض ونهذرا التوفيق  
لانه ادعى الارث ثم ادعى الشراء في حياة المورث منه وهذا الجواب صحيح والعلة ظاهرة فقد ذكر محمد رحمه الله  
تعالى في آخر الجامع الكبير في رجل مات أبوه فادعى دارا في يدي رجل أنما ادارها اشتراها من أبيه في حياته  
وصحته وأقام على ذلك بينة فلم يثبت له بينة خلف المدعي عليه ثم أقام المدعي بينة أنها كانت دار  
أبيه مات وتر كها ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره فاقضى يقضى بالدار للمدعي لانه لا تناقض بين دعوى الشراء  
من الاب في حياته وصحته وأولا وبين دعوى الارث منه ثانيا لانه يمكنه أن يقول اشتريت منه كما ادعت  
أولا لكن عجزت عن اثبات شرائي وبقيت الدار على ملك أبي ظاهر افسارت ميراثا نالي بموته في الظاهر وبمثله  
لو ادعى الارث من الاب أولا ثم ادعى الشراء عنه بعد ذلك لا يسمع منه دعوى الشراء لان بين دعوى الارث  
أولا وبين دعوى الشراء ثانيا تناقضا لا يمكنه أن يقول ورثت من أبي كما ادعت أولا فلما عجزت عن اثبات  
الارث اشتريت منه بوضحه أن المشتري من جهة الاب قد يصير ميراثا بان ينسخ الشراء بينهما ما ما في حياته  
أو بعد وفاته بأن يجديه عيبا فيرده فلا تحقق المناقضة لاحالة أما المورث من الاب لا يصير مشتري من جهته  
فتحقق المناقضة \*

محضر في دعوى الميراث صورته رجل مات فخامر رجل وادعى ميراثه بعصوبة بنوة الم وأقام الشهود  
على النسب ذكر الاسامي الى الجد ثم انكر هذا النسب والميراث أقام بينة أن جد الميت فلان وهو غير  
ما ثبت المدعي هل يدفع به ذادعوى المدعي وينته وكان فيه جواب نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه  
ان وقع القضاء بالبينة الاولى لا تندفع وان لم يقع القضاء بالبينة الاولى لم يجز القضاء باحدى البينتين لمكان  
التعارض قال وهذا نظير مسألة طلاق المرأة يوم النحر بالكوفة من هذه السنة وعناق العبد يوم النحر بمكة  
من هذه السنة قيل وينبغي أن لا تندفع بينة المدعي ولا تقبل بينة المدعي عليه لان الوقت قبلت اما أن تقبل على  
اثبات اسم الجد ولا وجه اليه لانه ليس بمخصص في ذلك واما أن تقبل لنفي ما ادعاه المدعي ولا وجه اليه أيضا  
لان البينة على النفي غير مقبولة وهو نظير ما وادعى على غيره أنه أقرضه ألف درهم في يوم كذا وأقام المدعي  
عليه البينة انه في ذلك اليوم كان في مكان كذا سمى مكانا آخر لا تقبل بينة المدعي عليه لانها قامت  
في الحقيقة على النفي \*

ورد محضر في دعوى ديرة وسراجيه والشهود شهدوا بلفظة (خانه) ورد المحضر عنه - له أن المشهود به  
لم يدخل تحت دعوى المدعي لان الدعوى وقعت في السراجيه والشهود شهدوا (بخانه) والسراجيه غير  
والبيت غير وهذا الجواب صحيح فيما اذا كانت الدعوى بالعربية والشهادة بالعربية فأما اذا كانت الدعوى  
بالفارسية والشهادة بالفارسية فتصح الدعوى والشهادة لان اسم (خانه) بالفارسية ينطلق على (سراجيه)  
بالفارسية ولا كذلك بالعربية \*

محضر فيه دعوى بيع السكنى عرض على شيخ الاسلام السعدي محضر وكان فيه باعه بمحدوده  
وحقوقه فرتد به له أن السكنى نقل والنقل لاحله \*

عرض عليه محضر آخر ولم يذ كفيه اسم جد المدعي عليه صورته حضر فلان وأحضر مع نفسه فلانا  
فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر فأجاب بالهجة لان المدعي عليه حاضر وفي الحاضر الاشارة تكفي  
ولا يحتاج الى ذكر اسمه واسم أبيه فلا يحتاج الى ذكر جد به بالطريق الاولى فأما في الغائب فلا بد من ذكر

لا في الدنيا وأبوانضل وابن حامد قد راه بنسعين قال الصدوق عليه القوي في بعد المدة المختار يعتبر ميتا  
في ماله وفي مال الغير يجعل كائنه مات يوم فقده حتى لو فقد الرجل ثم مات ابنه ولهذا الابن أخ آخر لاهمه والمفقود عصبة فخاصم أخوال ابن  
مع عصبة المفقود وقال أخى وراث مال المفقود ثم مات وأبوانضل بنسعين قال الابن مات قبل أن يموت أقران المفقود فجميع مال المفقود

لعصبة المفقود ولا يكون للابن شيء من ذلك ولا للمفقود من ميراث الابن شيء ولكن نصيب المفقود يوقف من مال الابن حتى يظهر حاله فلو ظهر حيا فوقف له وان لم يظهر حتى مات أقرانه فالوقوف لأخيه للعصبة وان كان أقران المفقود ما توفيل موت الابن فيراث المفقود للابن ولو باع خادما قبل الفقة وليس للمشتري ان يرتد على ولده اما لو استحق من يد المشتري فالخا كم يوتى عنه من ماله ان كان من جنس الثمن اذا علم وجود الثمن وحكم الديور تحكم الثمن ولو فقد المكاتب لا يوفى مكاتبته مما ترك ان كان (٢٢٥) من خلاف جنسها وان علم القاضي بالدين لا يمكنه الاداء الا

بالبيع وليس له ولاية بيع مال المفقود وان من جنس المكاتبه وعلم الحاكم به يوتى كافي الحزب وينصب وكيلاني جميع غلات المفقود طلب الوارث ذلك أم لا ويخاصم الوكيل حقاً وجب بعقده اذا أنكر ما عاقد ولا يخاصم فيما سواه الا ان يكون الحاكم ولا ذلك وانفذ المحسومة منهم فيجوز ورثة المفقود طلبوا من الحاكم نصب وكيل يجمع غلاته ويتقاضى ديونه ويؤجر مملوكه فعليه الحاكم نصب وكيل على الحاكم هل يحكم على الغائب وهل نصب وكيل على الغائب وعن الغائب عندنا لا يفعل اما لو فعل بأن حكم على الغائب نفذ اجاعا لان المحمّد سبب القضاء وهو ان البينة هل يكون حجة بالخصم حاضر للقضاء أم لا فاذا رآها حجة وحكم نفذ كالمحكم بشهادة الفساق وعليه ما الفتوى وما يبيع ما يتسارع اليه الفساد فالخا كم يبيعه بخلاف الوصي حيث يبيع عروض الغائب مطلقا

### كتاب الشركة

(٤٩ - فتاوى سادس) ثلاثة فصول (الاول في مهمتها وفسادها) لاتصح عمال غائب أو دين ولا تبعن أن يكون المال حاضرا معاوضة كانت أو عنانا وأراد عند الشراء لا عند الشركة فانه لو لم يجد عند الشركة يجوز الا يرى أنه لو دفع الى رجل ألف فلوطا لم يخرج منها واشترى ما يوجب فالحاصل بينهما انهما افلحوا لم يكن المال حاضرا وقت الشركة فغيره من الأمور على انه فعل ذلك وأحضر المال وقت الشراء جاز وشركة القبول والوجود قد تكون معاوضة وعننا فالعنان ما يكون في تجارة خاصة والمعاوضة ما يكون في كل التعاملات الشركة

الحد وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك في ذكر الحد ولا بد من ذكر حد صاحب الحدود وكذلك في تعريف المتخاصمين لا بد من ذكر الحد وكان القاضي الامام دكن الاسلام على برالحسين السفدي رحمه الله تعالى في الابتداء لا يشترط ذكر الحد وفي آخر عمره كان يشترط ذلك وهو الصحيح وعليه الفتوى \*

ورد محض فيه دعوى الشفعة وكان فيه بيان أنواع الطلب الثلاثة فترقب له أنه لم يذكر في الدعوى والتمهاده أن الشفعين طلب الاشهاد على فور تمكثهم من الاشهاد وأنه أشهد على هذا الحدود والحدود أقرب اليه من المشتري والبائع ولا بد من بيان ذلك لان الشرط هو الاشهاد على من هو أقرب اليه من الحدود والبائع والمشتري يجب أن يعلم بان مدة طلب الاشهاد مقدرة بالتمكث من الاشهاد عند حضرة أحد الاشياء الثلاثة اما البائع أو المشتري أو الحدود والطلب من المشتري صحيح على كل حال قبض الدار أو لم يقبض والطلب من البائع صحيح اذا كانت الدار في يده وان لم تكن الدار في يده ذكر شيخ الاسلام في شرحه أن الطلب صحيح استحسانا غير صحيح قياسا وذكر الشيخ أبو الحسن القدوري رحمه الله تعالى في شرحه والناطقي رحمه الله تعالى في أجناسه وعصام رحمه الله تعالى في مختصره أنه ليس بصحيح من غير ذكر القياس والاستحسان واذا قصد الابعاد من هذه الاشياء وترك الاقرب ان كان الكل في مصر واحد لا تبطل شفعته وهكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وعصام رحمه الله لان المصر مع تباين أطرافه كمكان واحد حكما وذكر الخصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي أنه اذا اجتاز على الاقرب وترك الطلب تبطل شفعته وهكذا ذكر الصدر الشهيد في واقعاته وان كانوا في مصرين أو في أقاليم مصر فان كان أحد هذه الاشياء مع الشفعين في مصر واحد فتركه وذهب الى المصر الآخر تبطل شفعته وان كان الشفعين في مصر على حدة والمشتري والبائع والدار كل واحد في مصر على حدة فترك الاقرب وذهب الى الابعاد فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا تبطل شفعته وهكذا ذكر عصام في مختصره وقال بعضهم لا تبطل شفعته وهكذا ذكر الناطقي في أجناسه وهذا لان الشفعين قد لا يقدر على الذهاب الى الاقرب بسبب من الاسباب فلا يكون بالذهاب الى الابعاد مبطل لشفعته وعلى هذا اذا كان للاقرب طريقان فترك الطريق الاقرب وذهب في الطريق الابعد فعلى قياس ما ذكره عصام تبطل شفعته وعلى قياس ما ذكره الناطقي لا تبطل شفعته ثم اذا حضر المصر الذي فيه الاقرب يشترط لعصبة الطلب أن يكون الطلب بمحضرة ذلك الشيء الدار والبائع والمشتري في ذات على السواء وهو المعروف والمشهور وكان القاضي الامام أبو زيد الكبير يفرق بين الدار وبين البائع والمشتري وكان يقول في البائع والمشتري يشترط الطلب بمحضرة وفي الدار لا يشترط الطلب بمحضرة الدار بل اذا طلب وأشهد من غيرنا خير في أي مكان أشهد من المصر الذي الدار فيه يصح الطلب وكان يقول اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في باب شفعة أهل البني وعلى هذا اذا كانت الدار في مصر الشفعين لا يشترط الطلب عند حضرة الدار على ما اختاره القاضي الامام ولو كان البائع أو المشتري في مصر الشفعين يشترط الطلب عند حضرة بالاتفاق كذا في المحيط \*

(ورد محض في الرجوع بين الاتان عند دور ودالاته قاق) \* وورثه حضر مجلس القضاء بجنازي رجل يسمى حيدر الجبيري وأحضر مع نفسه رجلا يسمى عثمان الجبيري فادعى هذا الذي حضر على هذا

هل تقبل التوقيت فيه ر وايتان كالألة حتى لو قال ما اشترى اليوم فهو ينفق ما اشترى في اليوم شأفهو بينهما وما اشترى بعد اليوم فلا يشتري خاصة وهو الصحيح فلودفع المال مضاربة شهر اربع والتقييد بالمكان صحيح حتى لو قال أحد الشريكين اصاحبه اخرج الى خوارزم ولا تتجاوز صح فلو تجاوز عنه ضمن حصه شريكه والتقييد بالنقد صحيح حتى لو قال لا تبع بالنسيئة صح \* ولو اشترى كاعنا على أن يبعنا نقدا ونسيئة ثم نهى أحدهما (٢٢٦) صاحبه عن البيع نسيئة صح \* الشر كة تبطل ببعض الشروط الفاسدة لا ببعض

حتى لو شرط التفاضل في الوضعية لا تبطل الشر كة وتبطل بالشرط عشرة لاحدهما والظاهر أنها لا تبطل بأكثر الشروط واذا وقتنا شركة الوجهه يصح وهل يتوقف فيه ر وايتان فعلى الرواية التي لا يتوقف كان شرطه فاسدا ومع هذا لا نفسدوا اعتبر بالوكالة واذا اشترى كالألة روض وباعا بثلث اقسما الثلث على قيمة متاع كل منهما يوم باعوا وكذا لا يجوز أن يكسرون رأس مال كل منهما عرضا ولو مال أحدهما عرضا في مفاوضة أو عتاق واحدهما دراهم فباع نصف العروض نصف تلك الدراهم وتقابضا واشترى كالألة أو مفاوضة صح وكذا لو لكل منهما عرض

(نوع)

يكتب رأس ماله ما وأنه في أيديهم ما يشتريان جميعا ويعمل كل برأيه ويبيع بالنية والنسيئة وما كان من ربح بينهما والوضعية على قدر ماليهما الاستواء عند التساوي والتفاوت عند التفاوت وان شرط غير ذلك يفسد الشرط وان لاحدهما ألف ولا آخر

الذي أحضره أن هذا الذي حضره في باع مني أنا ثمانية الخنة بكذا درهم في شهر كذا من سنة كذا وانى اشترى ثمانية وجرى التقاض بيننا ثم انى بيعت هذه الاثان من أحد بن فلان بثلث معلوم وانه اشترى اهما مني بذلك الثلث وجرى التقاض بيننا ثم انى أحد باع هذه الاثان من الدهقان على بن محمد ثم ان زيدا استحق تلك الاثان من يد الدهقان على بن فلان في مجلس قضاء كورة فنفق بين يدي الشيخ الامام القاضي معين الدين بن فلان والقاضي معين الدين هذا يومئذ قاضي كورة فنفق ونواحيهما من جهة القاضي الامام علاء الدين عمر بن عثمان المتولي بعزل القضاء والاحكام بكورة سمرقند وبأكثر كورة المملكة بما وراء النهر بالبيعة العادلة التي قامت عنده وجرى الحكم له منه عليه بها وأخرجهما من يده وسلمها الى هذا المستحق ثم جرى الحكم من القاضي الامام سيد الدين طاهر نائب الحكم بخارى من جهة القاضي الامام صدر الدين احمد بن محمد المتولي بعمل القضاء بكورة بخارى ونواحيها لهذا المستحق عليه وهو الدهقان على بالرجوع على بائعه بالثلث الذي أدى اليه وهو احمد بن فلان واسترد الثلث منه بكأله ثم جرى الحكم من القاضي سيد الدين هذا لاجد بن فلان هذا بالرجوع بالثلث على البائع والثلث الذي أدى الى واسترد مني الثلث بكأله ولى حق الرجوع على هذا الذي أحضرته بالثلث الذي أدتيه له وسأل المدعى علمه هذا الذي أحضره المدعى هذا فانكروا وقال (١) (مرابا بن مدعى هج دانى نيس) فاحضر المدعى شهودا على دعواه فاستفتى عن صحة هذه الدعوى فقيل في هذه الدعوى خلل من وجوه أحدها أن المدعى لم يقل وكان القاضي علاء الدين مأذونا بالاستخلاف وانه شرط لانه اذا لم يكن مأذونا بالاستخلاف لا يصح استخلافه ولا يصح بيعه معين الدين قاضيا والثاني أنه لم يذكر تاريخ تقبيل القاضي معين الدين لينظر أن القاضي علاء الدين هل كان قاضيا وقت تقبيل القاضي معين الدين لينظر أنه هل صار قاضيا بتقليده ولا نه لم يذكر أنه هل كان قاضي سمرقند ولاية على نصف صربا واما غدا كريا كورا المملكة بما وراء النهر وبما وراء النهر كورا كثيرة فبهذا لا يصح نصف مذكورا ولانه ذكر أن القاضي معين الدين حكم بالبيعة العادلة ولم يذكر أن تلك البيعة قامت بحضور المدعى عليه ومالم تكن البيعة والحكم بحضور الخصم لا يصح الحكم ولانه ذكر أن القاضي معين الدين حكم بالبيعة العادلة التي قامت بها عنده ولم يذكر أن البيعة قامت على اقرار المشتري أنها ملك المستحق وحينئذ لا يكون له ولاية الرجوع أو قامت على ملك المستحق وحينئذ يكون له ولاية الرجوع والحكم مختلف ثم قال وجرى الحكم من القاضي الامام سيد الدين نائب الحكم بخارى لهذا المستحق عليه بالرجوع على بائعه بالثلث ولم يذكر أن ذلك البيع كان فائدا عند القاضي سيد الدين والقاضي سيد الدين الدين حكم بفسخ ذلك البيع وهذا هو جب خلا لان الحكم بالرجوع بالثلث انما يصح اذا ثبت البيع عند الحاكم وحكم بفسخ البيع ثم المشتري يرجع على البائع بالثلث حكم القاضي بالرجوع عليه بالثلث أولم يحكم ولم يذكر أيضا أن القاضي الامام صدر الدين هل كان مأذونا بالاستخلاف ولا بد من ذكره على ما ذكرنا ولا ان المدعى يدعى الثلث ٢ (ودر دعوى غمكويده كه مثل ابن سيمه رائج است (١) ليس على شيء لهذا المدعى (٢) ولم يقل في دعواه ان هذه الدراهم رائج في البلد وان لم توجد تلك الدراهم في البلد أو وجدت ولم تكن رائج فينبغي أن يدعى بالقيمة ويقول واجب عليه أن يعطيني قيمة تلك الدراهم التي عليه اليوم فأمد دعوى الثلث لا تصح

ألفان واشترى كل شرط الربح والوضعية نصفين لم يجز الشرط حتى لو هلك بعضه هلك أثلاثا ولو شرط الربح والوضعية در شهر نصفين والعل عليه ما جاز ولو شرط العمل على صاحب الألف والرابع انصافا جاز وكذا لو شرط الربح والوضعية على قدر المال والعمل من أحدهما بعينه جاز ولو شرط العمل على صاحب الألف والرابع نصفين لم يجز الشرط والرابع بينهما أثلاثا لان الألف شرط لنفسه بعض ربح مال الآخر بغير عمل ولا مال والرابع انما يستحق بالمال أو بالعمل أو بالضمان وانما لم يجز فيما تقدم لان مال الألفين يريد أن يجعل



ربيع ماله مضمونا عليه بلا سبب ولكن لا تفسد به الشركة لان النهى عن الشرط لا عن العقد بخلاف البيع لان هناك النهى عن البيع مع الشرط ففسد (نوع) معلمان اشترى كالحفظ الصبيان وتعليم الكتابة والقرآن المختار جوازه \* اشترى كواطلا لاشترى في قليل وكثير من أنواع التجارة ويعمل في ذلك برأيا ونشترى بالنقد والنسيئة وما رزق الله تعالى بينهما فعدان \* وللفاوضة شرائط انط المفاوضة فيقول فافوضتك في كذا وكذا \* اشترى كوا عمل أحدهما في غيبة الآخر فالحاضر أعطاه (٢٢٧) حصته ثم غاب العامل وعمل الآخر فلما حضر الغائب أي أن

يعطيه حصته من الربح ان الشرط أن يعمل جميعا وشرطي فما كان في تجارتهم - حامن الربح فيبينهما على الشرط فلا أو عمل أحدهما فان مرض أحدهما ولم يعمل أو لم يعمل وعلى الآخر فهو بينهما \* ثلاثة نفر اشترى كوا شركة صحيحة بحال معلوم على قدر أموالهم فخرج أحدهم الى ناحية من النواحي بشر كتم - ثم ثمان الحاضر ين شار كارجلا آخر على أن ثلث الربح له والثلثان بينهما أنلثا لثلاثه للعاضرين وثلثه للغائب فعمل المدفوع اليه بذلك المال سنين مع الحاضرين ثم جاء الغائب ولم يتكلم بشئ واقسموا ولم يزل يعمل معهم هذا الرابع حتى خسر في المال أو أنافه فأراد الغائب أن يصمن شريكه فالربح على ما شرطوا والضعمان عليهما وعمله بعد ذلك رضابا لشركة الشركة في الاحتطاب فاسدة ولكل ما احتطاب وان أخذاه منفردين وخطا بوا عاقسم الثمن على قدر ملكهم ما وان لم يعرف المقدار صدق كل منهما الى النصف وفيما زاد

دشروا كرا ن سيمها تبادد شره رايابا بدل لكن رائج نباشد بايد كه قيمت دعوى كندو بكويد كه بروى واجب است كه قيمت آن سيم كه امر و زیدادى است بمن دهد فاما دعوى ثمن درست بايد وحي أن القاضي الامام اللامشى رحمه الله تعالى حين قلد قضاء سمرقند كان لا يعمل بسجل من كان قاضيا قبله فقل له في ذلك فقال انه كتب في سجلاته وهو اليوم قاضى النضاة سمرقند وبعجورا النهر وقاضى سمرقند ليس قاضى بخارى فكان هذا كذبا محضوا والكاذب كيف يكون قاضيا وبعض مشايخ ذلك الزمان كانوا يحسبون عن هذا ويقولون ان قاضى سمرقند قاضى أكثر كورا للملكة بما وراء النهر ولا كثر حكم الكل في أحكام الشرع فإزان يقال قاضى ما وراء النهر \*

محضر عرض على نجم الدين التسنى في بيع سهم واحد شائع بمجدود هذا السهم قال كان مشايخنا رحمهم الله تعالى بسمرقند يقولون بأنه لو كان لا يوزن الميزان لا يكون له الحدود وأما المشايخ فلا قال والصحيح عندي أنه لا يوجب الفساد وقد ذكر أبو جعفر الطحاوى رحمه الله تعالى في شروطه في مواضع اشترى منه النصف من دار بمجدود هذا النصف قال وسمعت السيد الامام محمد بن أبى شعجاع رحمه الله تعالى يقول لا أحفظ عن والدى في هذه المسئلة شيئا ولا روايته عن أصحابنا رحمهم الله تعالى فيه فذكرت له ما ذكر الطحاوى فاستحسنه - هو وأخذته وهذا الان في ذكر الحدود وليس ما يدل على الافراز لا يرى أن ذكر السهم لا يدل على الافراز فذكر حذوده كذلك يكون \*

محضر في دعوى الاجارة الطويلة وكان المكتوب فيه أول يوم هذه الاجارة يوم الاربعاء السادس من شهر كذا وكتب بعد ذلك وتقاضى التاريخ المذكور فيه فقيل قوله في التاريخ المذكور فيه خطأ لأنه يشير الى أن التقاضى الذى هو حكم العقد مع العقد في زمان واحد وأنه لا يكون لان التقاضى الذى هو حكم العقد ما يكون بعد العقد ولكنه يكتب بعد العقد وتقاضى اليوم الذى وقع فيه العقد أو كتب وتقاضا في اليوم الذى قد بائرا العقد فيه لينت التقاضى بعد العقد والصحيح عندي أنه يكتب وتقاضا بعد ما بائرا العقد في اليوم الذى بائرا العقد فيه \*

محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة صورته ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن والده هذا الذى أحضره معه فلان أجر منى محدودا كذا بكذا اجارة طويلة مرسومة ثم مات وانفسخت الاجارة بموته وصارت بقية مال الاجارة دينالى في تركته فردا المحضر بعلة أنه لم يكن في المحضر ذكر قبض مال الاجارة ومالم يقبض المؤجر مال الاجارة لا يصير شئ منه دينالى في تركته بموته ولانه لم يذ كر في الدعوى تاريخ أول المدة وتاريخ آخرها ولا بد من ذكر ذلك حتى ينظر أي شئ من مال الاجارة أم لا وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ينبغى أن يصرح بقبض مال الاجارة ولا يكتفى بقوله تقاضا قبضا صحيا فان المستأجر لو حضر مال الاجارة ولم يدفع الى المؤجر وقبض المستأجر ثم سلم المستأجر الى المؤجر ولم يسلم مال الاجارة يكون قوله وتقاضا مستقيما على هذا الاعتبار مع انه لم يوجد قبض أحد البديلين وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى زيفوا هذا القول وقالوا الماتى في نظر الشرع وقواعده مفهوم الناس والمفهوم من قوله وتقاضا قبض المؤجر الاجارة وقبض المستأجر المستأجر وقد قيل لا ينبغى أن يكتب في صلح الاجارة على أن يزرع المستأجر ما بداله لان كلمة على كلمة شرط وزراعة المستأجر بنفسه ليست من قضايا العقد فقد شرط في

عليه البينة لانها تعتمد الوكالة والتوكيل بالاحتطاب لا يصح وان احتطاب أحدهما وأعان الآخر لعين أجر مثل عمله بالغاما بلغ عند محمد رحمه الله وعند الثاني لا تجاوز نصف المجموع وكذا الشركة في نقل الطين من أرض مباحة ونقل الماء واجتناء الثمار من الجبال والاصطيد ونقل المخلوس والانس والتكدي وكذا واشترى كوا على ان ينسمن طين غير ملكه ويعطى آجرا فان كان الطين أو النورة ملكا واشترى كأن يشترى ذلك ويعطى ما يبيعه جاز هو شركة وجوه \* اشترى كوا الاصطيد او نسا شبة أو أرسل كبا الهما فالصيد بينهما انصافا ولولا أحدهما

وأرسله فالصيد لصاحب الكلب خاصة لأن إرساله غير المالك لا يعتبر وإن أصاب أحد الكلبين صيدا فأنه ثم أدركه الآخر فالصيدان أخذه كلبه لأخراجه من أن يكون صيدا وإن أخذه فيهما أنصافا لا اشتراك في السبب. اشتراكا لأحدهما دابة وللآخر كافي وجواني على أن يؤاجر الدابة للعمل والأجر بينهما لم يجز. وكذلك كان لأحدهما غنل والاخر حمارا شتره كافي أن يؤاجر أو الحاصل بينهما. له آلة القصاره والاخر بيت (٢٢٨) اشتراكا على أن يعمل داباته في بيت هذا والكسب بينهما جاز وكذا سائر الصناعات وهو شركة

تقبل. ولومن أحدهما إذا قام القصاره والعمل من آخر فسدت والرجح للعامل وعليه أجر مثل الاداة دفع دابته أو منزله أو مضيته ليؤاجرهما أو الأجر بينهما لم يجز فإن أجر فالأجر للمالك وله أجر مثل عمله وكذلك دفعه كله لبيع فيه البر والطعام على أن الحاصل أنصافا لم يجز والحاصل للبائع وله أجر مثل المنزل وما لا يجوز فيه التوكيل لا يجوز فيه الشركة ولو اشتركا في عمل حرام لم يصح

### فروع آخر

قال لاخر ما اشترى من الدقيق فينسا أو يبي ويبيك صح ولو قال ان اشترى عبدا فيبي ويبيك لا يصح ولو قال ان اشترى عبدا تر كافيبي ويبيك صح لصة التوكيل. أمره بان يشتري شيأ بعينه بينه وبينه فاشترى كله لنفسه لم يكن له بل بينهما. قال لاخر اشترى عبدا فلان يبي ويبيك فقال نعم فذهب ليشتري فقال آخر اشترى يبي ويبيك فقال نعم فاشتراه فهو للآخرين ولو قال له الثاني بمحض من الأول فقال المأمورين فهو بين

ذلك العقد لا يقتضيه العقد ولكن يكتب ليزرع ما يبدوله وهذا لا يوجب الفساد لأن هذا يرجع الى بيان غرض المستأجر لا الى الشرط لأن هذا القول عندى في غاية الزيادة لأن الاجارة في الاصل شرعت لحاجة المستأجر الى الانتفاع فكان انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا العقد الاجارة ولو لم يكن انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا العقد لأن اشتراط ما لا يقتضيه العقد انما يوجب فساد العقد اذا كان لأحد العاقدين فيه منفعة بالاجاع أو كان لأحدهما فيه مضرة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى أما اذا لم يكن لأحدهما فيه منفعة ولا مضرة لا يفسد العقد كالأشترى طعاما وشرط البائع على المشتري أن يأكله وههنا لا منفعة لأحدهما في هذا الشرط ولا مضرة فلو لم يذ كرفي عقد الاجارة ما يزرع في الارض ذ كرفي الجامع الصغير أن الاجارة فاسدة وذ كرفي موضع آخر أنما جائز استحصانا كذا في الذخيرة \*

محضر فيه دعوى الاجارة ودعوى أحداث المؤجر يده على المستأجر. ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه أن هذا الذي أحضره معي أجر منى عشر دريات أرض حدودها كذا في ضبعة كذا وسلمها الى ثم انه أحدث يده على هذه الاراضى بغير حق فوجب عليه قصر يده عن هذه الاراضى وترك التعرض وتسليمها الى فرد المحضر بعلة أنه لم يذ كرفيه أنه أجر في هذه الاراضى وهو على كمالها وهذا الامر لا بد من ذكره لأن الاجارة من غير المالك لا تصح وان ملكها به بذلك وكذلك لم يذ كرفيه أنه أجر هذه الاراضى وهى في يده ولا بد من ذكره لأن الاراضى ربما تكون مشتراة واجارة الاراضى المشتراة قبل القبض لا تصح اما على الخلاف الذى في بيع العقار قبل القبض كما ذهب اليه بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أو على الوفاق كما ذهب اليه بعض المشايخ رحمه الله تعالى ولأنه لم يذ كرفي المحضر ان هذه الاراضى صالحة للزراعة ولا بد لصفة العقد من أن تكون الاراضى صالحة للزراعة وقت العقد ولا يكتفى بقوله استجارا صحتها لحوازان أن لا تكون الارض صالحة للزراعة وقت العقد ولكن تكون بحال الصالح للزراعة بعلم المستأجر فيظن أن كون الارض بحال الصالح للزراعة بعلم المستأجر يكتفى لصفة العقد \*

محضر في دعوى بقية مال الاجارة المفسوخة. حضروا حضروا وهذا الذى حضر وكيل عن أخته الكبيرة المسماة فلانة بالدعوى المذكورة فيه وقيم عن أخته الصغيرة المسماة فلانة من جهة الحكم بالدعوى المذكورة فيهم وهم أولاد فلان بن فلان فأدعى هذا الذى حضر على هذا الذى حضر معه لنفسه بطريق الاصله والاخت الكبيرة بحكم الوكالة والاخت الصغيرة بالاذن الحكمي أن هذا الذى أحضره معه أجر من أ ينفلان جميع الارض اتى حدودها كذا بكذا من الدنانير اجارة ما بيلة مرسومة وان أبا فلان في قبل اقتصاص الاجارة هذه وقبل قبضه شأ من مال الاجارة وانفسخت هذه الاجارة بعونه وصار مال الاجارة وذلك كذا من الدنانير ميراثا لورثته هو لأمه المسماة ما خلا دينارا واحدا فانه ذهب بعضه بعضى ما مضى من المدة والبعض ببراءة أ ينفلا عنه في حياته وواجب عليه أداء الدنانير المذكورة ما خلا دينارا واحدا ليقبض المدعى حصة نفسه بطريق الاصله وحصة أخته الكبيرة فلانة بالوكالة وحصة أخته الصغيرة فلانة بالاذن الحكمي فرد المحضر به له أن المذ كور فيه أن مال الاجارة صار ميراثا لورثته ما خلا دينارا واحدا فانه ذهب بعضه ببراءة أ ينفلا المؤجر هذا عنه في حياته ودعوى الابراعى على هذا الوجه فاسدة لأن الابراعى لا يصح بعد الوجوب أو بعد سبب الوجوب وحال حياة المستأجر مال الاجارة غير واجب على المؤجر اذا كانت الاجارة

المشتري والثاني ولاشئ للأول ولو لم يكن الأول حاضرا حين قال له الثالث اشترى ثالث العبد فقال نعم فالعبد للأولين ولاشئ للثالث فاعته ولا للشترى. اشترى عبدا واشترى فيه آخر فهو بينهما أنصافا ولو ربح لجان فأنالما. الثاني فيما للشترى وما لاله. شركة العنان ينقد عن ليس باهل الكفاية بأن كان أحدهما صامدا أو نا التجارة أو كلاهما أو أحدهما معناه يعقل البيع والشراء وكلاهما أو أحدهما ما دونها. وشركة العنان عامة بان يشتركا بأنواع التجارات كلها وخاصة وهو أن يشتركا في شئ واحد كالتياب والدقيق ولكل منهما أن يبيع بالتقسيط والتسبئة وان اشترى ان كان في يده مال الشركة فهو على الشركة. فان لم يكن فاشترى بدراهم ودنانير فالشراء خاصة دون شريكه

لانه لو صار على الشركة بصير مستدينا على شريكه وأنه لا يملك ذلك وعن الامام رحمه الله أنه لو كان في يده دراهم فاشترى بدنانير فهو على الشركة لانهما كالنقد الواحد \* وله أن يضع ويدفع المال مضاربة في رايه الاصل وعن الامام المنع من الدفع \* ولا حدهما ان يוכל البيع والشراء \* ولورهن أحدهما متاعا من الشركة بدين عليه مال يجوز وكان ضامنا في يده ديناً وجب عليه ما بقدهما لان الرهن ايقاعه ولا يملك الا بقايدنه وكذا لو ارتهن بدين اذا لانه استيفاء وهو لا يملك استيفاء ما ولا صاحبه وليس لاحدهما ان يقرض (٢٢٩) ولو أقر أحدهما بدين لم يجوز على صاحبه \* أحد شرى بكي العنان

قائمة ولم تنفسخ بعد ولم يوجب له سبب وجوبه لان سبب وجوبه انفساخ الاجارة والاجارة لم تنفسخ بعد \* وعلة أخرى ان المذكور في الدعوى فوجب على المدعي عليه أن يدفع مال الاجارة الى هذا المدعي ليقبض حصة نفسه بطريق الاصالة وحصة اخيه الكبيرة بالوكالة والوكيل بالخصوصة لا يملك القبض عند زفر رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فلا تمنع مطالبة بجهة الموكلة على ما عليه الفتوى والعلة الاولى ليست بصحيفة لان دعوى البراءة لم يصح فذلك أمر لازم عليهم ولا يوجب ذلك خلافا في دعوى بقية مال الاجارة فان ذلك

لزم لهم \* **محض في دفع دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت المؤجر من ورثة المستأجر** \* وكان الدعوى بشرائطها من غير خذل فيما قال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي ان أبالك قد قبض مني في حال حياته كذا منامن الحنطة عوضا عن مال الاجارة التي تدعيه فردا لمضربها \* أن دفع الحنطة عوضا عن مال الاجارة يستدعي وجوب مال الاجارة ومال الاجارة لا يجب على المؤجر حال حياة المؤجر اذا الاجارة حال حياة المؤجر قائمة على حالها ومال الاجارة انما يجب على المؤجر بعد الانفساخ فكيف تصور قبض المستأجر الحنطة عوضا عن مال الاجارة في تلك الحالة \* وعلة أخرى أنه لم يذكر أنه دفع الحنطة عوضا وانما ذكر أن أبالك قبض الحنطة عوضا بقبض الحنطة عوضا لان نص الحنطة عوضا لم يوجد جد الدفع من صاحب الحنطة بجهة العوض \* **عرض صل في الاجارة** \* وكان المكتوب فيه أجر فلان من فلان أرضا حدودها كذا وهي صالحة للزراعة على أن يزرع المستأجر فيها كذا فقبل الصل باطل لانه شرط في العقد ما لا يقتضيه العقد لان زراعة شيء بعينه ليست من مقتضيات العقد ولا حد العاقدين وهو المؤجر فيه امتنعة ومثل هذا الشرط يوجب فساد العقد وقيل بهذا لا يطل الصل لان قوله في هذا المثل على أن يزرع فيها كذا وقوله يزرع فيها كذا سواء وقوله يزرع فيها كذا ليس بشرط وانما هو لبيان الغرض فلا يوجب الفساد كيف وقد ذكرنا من قبل أن المستأجر اذا لم يبين ما يزرع بنفسه فساد العقد على ما ذكر في الجامع الصغير فاذا كان تركه يزرع بنفسه فساد العقد فذكره كيف يفسد العقد \* **محض في تعريف المملوك** \* مثل شيخ الاسلام على السعد رحمه الله تعالى عن محضر كان في أوله

روزبه بن عبد الله الهندي ادعى على فلان فأجاب أنه غير صحيح لان النسبة على هذا الوجه لا تقع به الاعلام ويجب أن يكتب أنه عبد فلان أو مولى فلان \* وكان المكتوب في المحضر والمديون فلان أقر له بذلك طاعة قال لا بد من بيان أن روزبه بن عبد الله حر وأنه أعتقه مولاه فيكون الاقرار له والماله أو عبد لمولاه محصور عليه فيكون الاقرار لمولاه والماله لمولاه أو ما دون مديون فيكون الاقرار له وماله المال لمولاه ويختلف حكم الاقرار باختلاف حاله فلا بد عن ذكره قال والمعتق يعرف لمولاه وان كان مولاه معتقا أيضا لا بد من أن يقال انه مولى فلان فان كان المولى الثالث معتقا أيضا فلم ينسبه الى مولاه فلا بأس به لان المولى الثالث بمنزلة الجد في النسب فيجوز الاقتضار عليه \*

**عرض سجل فيه حكم نائب قاضي سمرقند** \* فردت بوجه أحدها أنه كان فيه حكم فلان وهو نائب عن قاضي سمرقند فلان ولم يذكر فيه أن قاضي سمرقند مأذون بالاستخلاف والثاني أنه كان فيه قاضي سمرقند كان قاضيا من قبل الملك منجبر ولم يكن كذلك بل قاضي سمرقند كان من قبل الخاقان محمد والحقان

صاحبه \* أحد شرى بكي العنان اذا أقر ديناً وجب له ما قال في كتاب الشركة لا يجوز مطلقا وفي الصل جعلها على ثلاثة أوجه ان وجب بقدر تولى هذا أو بولا لا آخر أو كلاهما في الاول جاز في الكل عندهما لان كلاهما أذن لصاحبه أن يعمل ما هو من أعمال التجارة وهذا من أعمال التجارة وعند الثاني رحمه الله لا يجوز الا في حصته خاصة وفي الثاني والثالث لا يجوز الا في حصته ولا في حصة صاحبه وعندهما يجوز في حصته والثالث اذا وجب الدين بقدر أحدهما فأقر الذي ولي العقد صح تأخير في الكل عندهما وعند الثاني رحمه الله صح في حصة المؤخر خاصة \* أقر أحدهما بدين في تجارتهم أو أنكر الآخر لزم المقر كله ان كان هو الذي يولاه وان أقر أنه مولى ليه لزمه نصفه ولا يلزم المنكر شيء وان أقر أنه وليه لم يلزمه شيء \* أحد الشرى بكي مقايضة وعنا بالشرى كاعلى أن يتصرفا معا وشئ فان أحدهما العبد المشترك في التجارة جاز ويتجر بجبر أحدهما أيضا وان أقال أحدهما بيع الآخر

جازت وان باع أحدهما متاعا ورده عليه فقبله جاز ولو بلا قضاء وكذا لو وطأ أو آخر من عب وان لا لعب جاز من حصته وكذا لو وطأ بعب في متاع باعه جاز عليه ما \* ولو قال كل منهما لا آخر عمل رأيك فلكل منهما أن يعمل ما يشق في التجارة كل من والارتهن والدفع مضاربة والسفر والخطاطة والشركة بالغیر باللهة والقرض وما كان اتلا فالل وان قال له اعمل رأيك ما لم يصرح به نصا وان أذن كل منهما الآخر بالاستقراض لا يرجع المقرض على الآخر لان التوكيل به لا يصح وفي الاصل ولا حد شرى بكي العنان الدفع مضاربة لا المشاركة مع غيره في مال الشركة وشرى بكي العنان والمضارب والودع المأفوق في الصحيح من مذهب الامام ومحمد رحمه الله والمؤنة والكرام من المال وقال

محمد رحمه الله في المضاربة بالنفقة من الربح وان لم يكن فمن رأس المال ولو باع أحدهما لم يكن للآخر قبض الثمن وكذا دين وليه أحدهما وللديون أن تمتنع من الدفع اليه وان دفع الى الشريك برى من نصيبه ولم يبرأ من حصة الدائن استحسانا والقيام لا يبرأ من حصة القابض أيضا \* ولا يملك أحدهما المخاصمة فيما باعه الآخر فالخصومة الى الذي ولي ذلك \* واستأجر أحدهما العمل في المشترك عليه ما اكلا الاعيان \* ولو أقر بجارية في يده فلا أثر لايصح (٢٣٠) في حصة شريكه \* ولو اشترى أحدهما شيئا من تجارتهم افوجده عيبا ليس للآخر أن يردّه لان

الرد به من حقوق العقد \*

ولو أخذ أحدهما مال المضاربة

وربح فله الربح خاصة \*

ثلاثة ليسوا شركاء تقبلا واعلاما

وعمل أحدهما له الثلث وهو

متطوع في الثلثين \* أفعد في

دكانه رجلا يطرح عليه

العمل بالنصف جاز للعادة \*

اشترى كافى عمل يتقبله من

الناس معا وشكى ويعمل كل

برأيه أوفى عملين مختلفين

كالقصار والخطباء جاز عندنا

استحسانا لانه توكيل بقبول

العمل واذا تقبلا فعليهما

واذا اعلا أو عمل أحدهما

استحقا الاجر لان العام

معين القابل لان الشرط

مطلق العمل لا عمل القابل

ألا يرى أن القصار اذا استعان

بغيره أو استأجره استحق الاجر \*

ولو شرط الربح لاحدهما

أكثر من الآخر جاز لان

العمل متفاوت قد يكون

أحدهما أحق فأن شرط

الاكثر لادناهما ما اختلفوا

فان عمل أحدهما المرض

الآخر أو غيبته فالاجر على

الشرط لانه له كعملهما

ويستوى أن تمتنع الآخر

من العمل بعذر أو بغير عذر

لان العقد لا يرتفع بمجرد

امتناعه واستحقاق الربح

محمد كان من قبل الملك سنجر الآن هذا الاصلح خلا لان قاضي سمرقند لما كان قاضيا من قبل الخاقان محمد وخالقان محمد كان نائباً من قبل الملك سنجر كان قاضي سمرقند قاضيا من قبل الملك سنجر ألا يرى أن ولاية الملك سنجر كانت ظاهرة على أهل سمرقند في الابتداء والثالث أن الشهود في شهادتهم قالوا ما وقع فيه المدعى (١) (ملك ابن مد عيسى وندر دست ابن مدعى عليه بناحق است) ولم يقولوا فواجب على هذا المدعى عليه (٢) (كه دست خویش كونه كند ازین مدعى به وباین مدعى تسليم كند) وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذا قال بعضهم لا بد من ذكره ونحن وان لم نقل به ولكن لا بد من ذكره حتى لا يبقى فيه لاحد مجال الطعن والرابع أنه كان في آخره وجعلت حكمي هذا موقوفا على امضاء القاضي فلان وهو الذي كان ولاه وهذا يخرج من أن يكون حكما لان المعلق بالشئ والموقوف عليه غير ثابت قبل وجود ذلك الشئ وهو خلل قوى لو حصل الحكم على هذا الوجه أما لو حصل مطلقا والكتاب كتب على هذا الوجه فهذا الايجاب خلا في الحكم انما يوجب خلا في المكتوب كذا في فصول الاستروشي \*

محضر فيه مدعى اجارة العبد صورته ادعى فلان على فلان عبد في يده أنى أجرت العبد من هذا الذي في يده كل يوم درهم وقد مضى كذا وكذا يوم فواجب عليه تسليم هذا العبد الى مع كذا من الاجرة فرد المحضر بعلة أنه ادعى أنه أجرو كل يوم بدرهم ولم يذكر للاجارة مدة تنتهي اليها فكل يوم يجي ينفع فيه عقد الاجارة وهذا اليوم الذي وقع فيه المدعى قد انقضى في عقد الاجارة وكان للسأجر امسك العبد والانتفاع به فكيف تصح مطالبة المدعى اياه بتسليمه اليه ولو كان ذلك مدة وهذا اليوم الذي وقع فيه المدعى من جملة تلك المدة كان كذلك لان هذا اليوم انا كان من جملة تلك المدة كان داخل في عقد الاجارة فكان للسأجر حق امسك العبد عند نفسه والانتفاع به ولانه ادعى كذا وكذا من الاجر وكان في محضر المدعى أجر العبد به مذ كر كملات كثيرة ذكره وسلم اليه ولم يذكره وسلم العبد اليه وبهذا اثبت تسليم العبد لحواله سلم شيئا آخر وما لم يثبت تسليم العبد لا يجب أجره فلا تستقيم دعوى تسليم الاجر \*

خط الصلح والابراء عرض خط صلح وبراءة وكان فيه ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان ما لا معلوما فصالحه فلان على ألف درهم وقبض فلان بدل الصلح وذكر في آخره وأبرأ المدعى المدعى عليه عن جميع دعاويه وخصوماته ابراء صحيحا عاما قبل الصلح غير صحيح اذ ليس فيه مقدار المال المدعى ولا بد من بيان ذلك ليعلم أن هذا الصلح وقع مع اوضة أو وقع اسقاطا وليعلم أنه وقع صرفا بشرط فيه قبض البدل في المجلس أولا بشرط وقد ذكر قبض بدل الصلح في المجلس ولم يتعرض للمجلس الصلح فمع هذه الاحتمالات لا يمكن القول بصحة الصلح أما الابراء حصل على سبيل العموم فلا تستقيم دعوى المدعى به ذلك عليه لكان الابراء العام للمكان الصلح \*

محضر فيه مدعى مال المضاربة على ميت بمحضرة ورثته صورته حضر وأحضر مع نفسه فلان وفلانا

(١) ملك هذا المدعى وهو في يده هذا المدعى عليه بغير حق (٢) أن يقصر يده عن هذا المدعى به ويسلمه الى هذا المدعى

(الثالث في الفسخ) انكارها فسخ وموت أحدهما كذلك علم أولا وان فسخها وفلانا أحدهما لا يفسخ بلام الآخر وان فسخها أحدهما ورأس مالها نقد صح وان عروضا لرواية فيها انما الرواية في المضاربة والطحاوي جعلها كالمضاربة في عدم الانفساخ وذكر بكرأنه ما اذا فسخا المضاربة والمال عروض يصح وان أحدهما لا وظاهر المذهب الفرق بين الشركة والمضاربة يصح فسخها والعروضا لا المضاربة واختاره الصدر رحمه الله وصورته اشترى كواشريا متعة ثم قال أحدهما لا عمل معك

يملك عزل نفسه رضى به  
الموكل أم لا وأحد الشر بكن  
لا يملك فسحها بسلام  
الآخر ما شريت من شئ  
فبيننا ولم يسم شئ قال الامام  
والثاني رحمه الله لا يجوز  
الآن بشت كافيولا  
ما شرينا أو ما اشترى أحدنا  
من تجارة فبيننا انصاها ولو  
قالا أردنا بهذا الكلام الشركة  
كذلك والافه وباطل ولو قال  
ما شريت اليوم أو السنة  
من شئ فبيننا نص فان جاز  
وان لم يوقت لكنه عين  
المشترى أو ذكر قدر من الثمن  
بان قال ما شريت من البر  
الى كذا أو من فلان أو بألف  
فبيني وبينك جاز \* وان  
سمى صنفا من النوع الا انه  
لم يوقت ولا بين المقدار فقال  
ما شريت من الحنطة من  
قليل أو كثير فبيني وبينك  
ولم يوقت الثمن لا يجوز وعن  
الامام ما اشترت من أنواع  
التجارة فبيني وبينك فقبل  
ذلك صاحبه جاز \* رجل له طعام  
ولا آخر أيضا فخطاها واشترى  
وأحدهما أجود من الآخر  
فالثن بينهما انصافا كالبيع  
وذكر في موضع آخر يقسم

المستهلك في دعوى القيمة. الأعيان المستهلكة. صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه ألف دينار قيمة عين استهلكها من أعيان ماله بسمير قد فرد المحضر بوجوه أحدها أنه لم يبين المستهلك ولا بد من بيانه لأن الأعيان منها ما يكون مضمونا بالقيمة عند الاستهلاك ومنها ما يكون مضمونا بالمثل عند الاستهلاك وأمل هذه العين مضمونة بالمثل فكيف تستقيم دعوى القيمة مطلقا ولأن من أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن حق المالك لا ينقطع عن العين بنفس الاستهلاك ولهذا جاز الصلح عن الغصب المستهلك على أكثر من قيمته وأغاية قطع حقه عن العين وينقل إلى القيمة بقضاء القاضى أو بتراضيه ما قبل ذلك يكون حقه في العين فلا بد من بيانه ولأنه لم يذكر أن هذا المقدار قيمة هذه العين المستهلكة بسمير قد بدأ وبخارى وقيمة الأعيان تختلف باختلاف البلدان والمعتبر قيمة المستهلك في مكان الاستهلاك فلا بد من بيان ذلك \*

(۱) لك عندي ألف من برامه قويا أحرظيها بوزن أهل بخاري (۲) لك عندي

التمن على قيمة الجسد والردى \* عبيدين رجلين اشترى كل شركه عنان أو مفاوضة جاز وعن الثاني رحمه الله ليس لاحدهما أن يسافر بحال الشركة بلا إذن الآخر فان سافر وهلك في يده لاضمان فيما الاجل ولا مؤنة ويضمن ماله حمل ومؤنة فان لم يكن له حمل ومؤنة واشترى بعد السفر ورجع أو وضيع فالقياس أن يكون الربح له قال لكني أتزل القياس فان هلك ضمن وان ربح فيكون بينهما \* وان كانت الشركة في الاموال كلها لا في مال نفسه مفاوضة أو عنان فله أن يسافر \* بيع المفاوض عن لا يقبل له شهادة ينفذ على المفاوضة اجماعا أما الاقرار بالدين لا ينفذ عنده \* رجلان لهما على رجل ألف فمن عن عبدا فآخر احدهما حصه نفسه لم يحز

وعند محمد رحمه الله يجوز فلوان الغريم عمل الذي آخر حصته مائة فلس شريكه أن يأخذ منه نصف ذلك وهو خسون فاذا أخذ منه ذلك كان  
 للذي عمل له المائة أن يرجع على الغريم بمثل ما أخذ منه من حصته الذي لم يؤخر لأن غير المؤخر إذا أخذ من المؤخر صاد للمؤخر من حصته مثل ذلك  
 ألا يرى أن الغريم لو عمل للمؤخر كل حقه فأخذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر أن يرجع على الغريم بالذي أخذ منه من حصته شريكه  
 وذكر بعد هذا أن المؤخر إذا (٢٣٢) رجع على الغريم بخمسين يقسم هذين معاً على عشرتهم للمؤخر وتسعة لغيره ولوان الغريم حين عمل

للمؤخر مائة ورجع شريكه  
 عليه بنصفه ولم يرجع على  
 الغريم حتى اقتضى عين المؤخر  
 من الغريم كان للمؤخر أن  
 يشاركه فيها ويكون بينهما  
 على عشرة للمؤخر وسبعة  
 تسعة دين مشترك لثلاثة  
 على إنسان غاب منهم اثنين  
 وطلب الثالث الحاضر حصته  
 يجبر المدينون على الدفع وأحد  
 المتفاوضين لا يملك فسخاها  
 حال غيبة الآخر لانه وكيل  
 أحدهم شريكى المتفاوضة استعار  
 دابة ليركبها الى كذا فركبها  
 شريكه فعطيت فانما  
 يضمنان لان صاحبها لم يرض  
 بركوب غير المستعير وكان  
 هذا ضمانا تلاف فيلزمهما  
 وان كان ركبتها في حاجتهما  
 كان الضمان في مالهما وان  
 ركب في حاجة نفسه  
 يضمنان لما قلنا الا انهما  
 ان أدياه من مال الشركة  
 ورجع الشريك على الراكب  
 بحصته من ذلك وان استعار  
 أحدهما دابة ليحمل عليها  
 طعامه الى كذا فحمل عليه  
 شريكه مثل ذلك الطعام من  
 خاصته أو مشترك لاضمان  
 عليه لان في الاعارة للحمل  
 لا يفيد التقيد بخلاف  
 الركوب ولو استعارها

والخطة كيلة فلا تصح دعواها بالوزن والى في مثل هذه الصورة والثالث أنه قال فواجب عليه إذا مثل  
 هذه الخطة المذكورة من التركة ولا يجب على الوارث أداء الدين من عين التركة لا محالة بل الوارث بالخيار  
 ان شاء أدى الدين من التركة وان شاء أدى الدين من مال نفسه وانما شرط قيام التركة في يد الوارث لتوجه  
 المطالبة عليه لا لادامتها والخلل الثالث ليس بحجج لان أصل الوجوب في التركة لا أن للوارث ولاية  
 استخلاص التركة بأداء الدين من مال نفسه ولما كان أصل الوجوب في التركة تستقيم دعوى الادامن  
 التركة نظرا الى الاصل \*

محضر فيه دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي  
 أحضر معه أن هذا الذي أحضره معه قبض من هذا الذي حضره درهم عدلية وبين عددها وصفتها  
 وجنسها بغير حق واستهلكها فواجب عليه إذا مثل هذه الدراهم العدلية ان كان يوجد مثلها أو قيمتها  
 ان لم يوجد مثلها وقيمتها يوم القبض كانت كذا واليوم كذا فظن بعض مشايخنا رجعهم الله تعالى أن في  
 هذه الدعوى نوع خلل من قبل أنه ذكر أنه قبض هذه الدراهم بغير حق واستهلكها ولم يذكر أنه استهلكها  
 بغير حق أو بغير أمر صاحبها ويحتمل أن الاستهلاك كان بغير أمر المالك ويحتمل أنه كان بأمره واعترض  
 على هذا القائل أن الاستهلاك ان كان لا يصلح سببا لكان الاحتمال فالغصب السابق كاف فيمكن ايجاب  
 الضمان بالغصب السابق وقيل في الجواب عن هذا الاعتراض بهذا الاعتراض لا يمكن ايجاب الضمان  
 في الغصب السابق لانه يحتمل أن المالك رضى بقبضه الدراهم والمالك اذا رضى بقبض الغاصب وقد كان  
 الغاصب قبض للعقود يبرأ عن الضمان ذكره شيخ الاسلام خواجه زاده رحمه الله تعالى في آخر كتابه لصرف  
 وأكثر المشايخ رجعهم الله تعالى على أن هذا الخلل المذكور في الحقيقة ليس بخلل في الحقيقة ووجهه أن  
 الغصب والقبض بغير حق في نفسه يصلح سببا لوجوب الضمان وكذلك الاستهلاك في نفسه يصلح سببا  
 لوجوب الضمان الا أن أمر المالك بالاستهلاك واجازته قبض الغاصب مبرئ لمن الضمان فليس على  
 المدعى أن يتعرض للبرئ عن الضمان نفيا وإثباتا الا اذا ادعى المدعى عليه شيئا من ذلك فينبغي أن يكون ذلك  
 دفعا لدعوى المدعى الا أن يشترط بيان ذلك على المدعى ثم في هذه الدعوى لو لم يكن المدعى ذكر الاستهلاك  
 في الدعوى انما ذكر القبض بغير حق فينبغي أن يطلب من المدعى عليه أولا تسليم عين تلك الدراهم لان  
 الدراهم اذا كانت قائمة بعينها وثبت قبضها بغير حق يجب على المدعى عليه تسليم عينها للماعرف أن الدراهم  
 والذات ينعينان في الغصب وطلبه المدعى تسليم عينها واذا عجز عن تسليم عينها فليس مثلها فان لم يقدر  
 على التل فليس القيمة ومن الاتمة من قال للمدعى أن يطلب المدعى عليه أولا باحضار تلك الدراهم ليقين  
 البينة عليها ثم يطلبه بتسليمها اليه كما هو الحكم في سائر المنقولات ولكن نقول طلب الاحضار على  
 الاطلاق غير مستقيم ههنا بخلاف سائر المنقولات وهذا لان الاحضار انما يطلب في المنقولات حتى اذا  
 شهد الشهود وأشاروا الى المدعى به والشهود لا يمكنهم الاشارة ههنا فانهم لا يعلمون أن هذه الدراهم هل هي  
 عين تلك الدراهم الغصوبة فان الدراهم يشبه بعضها بعضا فتقع الاشارة الى غيرها بخلاف سائر المنقولات  
 فانها تعرف ظاهرا الا اذا كان على الدراهم علامة يمكن تمييزها من جنسها فينبغي أن يشرط الاحضار \*

محضر في دعوى الثمن صورته ادعى رجل على غيره أنه باع منه ثلاثة أدرع من الأطلس العدني وبين  
 أحدهما ليحمل عليها نعلين ليحمل عليهما نعلين ليضمن ولو حمل عليهما نعلين ليضمن لاختلاف الجنس  
 ولو حمل النعلين مكان الخطة لا يضمن لانه أخف وكذا لو كانا شريكين غننا فاستعارها أحدهما فالجواب فيه كالجواب في الأول  
 كتاب الهبة ثلاثة فصول الأول في جوارها وفيه ثلاثة أجناس الأول في ألقاها أو شراؤها من ثمراتها أو افرأفلم  
 يصح في مشاع يحتمل القسمة وصحت فيما لا يحتملها وهب دارا من رجلين لم يجز عندهم اخلافا فالحمد لله ولوقال وهب الدار لثلاثها لثلاثها



وثالثها هذا لا يجوز عند الامام والثاني رحمه الله وعند محمد رحمه الله يجوز والصدقة على فقيرين على هذا قال أحد الشريكين لصاحبه وهبت لك نصيبي من الربح ان قائما لا يصح وان قالوا يصح وهب لرجلين درهمين يجوز في الصحيح ولومعه درهمان قال لرجل وهبت منك درهمين هما ان كانا مستويين لا يجوز وان مختلفين يجوز لان في الوجه الاول تناول واحد منهما وهو مجهول وفي الثاني تناول قدر درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة دفع الى رجلين وقال أيهما شئت فلك والاخر لا ينك (٢٣٣) فلان ان بين قبل أن يتفرقا

جاز والا لا على آخر ألف نقد وألف غلة فقال وهبت منك أحد المائتين جاز والبيان اليه والى ورثته بعد موته وهب عبده على أن يعتقه بعت الهبة وبطل الشرط ولو وهب على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام ان اختار الهبة قبل أن يتفرقا جاز ولو أبرأه على أنه بالخيار ثلاثة أيام صح الإبراء وبطل الخيار وهب جارية لامرأته والجارية في الدار لا يجوز حتى يكون بمحض رهما ولو كانت العين الموهوبة عنده ودبغة فقال المودع وهبتا منك فقبل وليس ذلك عندهما صح قبض الموهوب له الموهوب بعد الافتراق ان كان بامرهم يصح وان بغير أمرهم لا وفي المجلس صح قال لا خير وهبت منك هذا العين فقبضه الموهوب له بمحضرة الواهب ولم يقل قبضت صح ولم يقبض لكنه قال قبضت يصير قابضا عند محمد خلافا

طوله وعرضه بثن معلوم وبين ذلك الثمن وأنه اشترى منه هذه القطعة من الاطلس في مجلس البيع بالثمن الذي بينه وقلستونين معروفين بالعراق وازارة وتكة بكذا ثمننا وبين ذلك وسلمها اليه وأنه قبضها منه من غير تسليم الثمن فوجب عليه أداء الثمن المذكور فيه وبين شرائط البيع والشراء من البلوغ والعقل وطالبه بالثمن وأنكر الخصم الشراء منه وأنكر وجوب الثمن عليه وأقام المدعي بينة على وفق دعواه بشرائطها وكتبوا نسخة المحضر وطلبوا الجواب الفتوى فزعم بعض المفتين أن في هذه الدعوى خلافا من قبل أنه لم يذكر فيه أن المبيع هذا هل كان ملك البائع أم لا لجواز أن يباع مال غيره بغير أمره فلا يستوجب عليه المطالبة بالثمن ولأنه لم يذكر في المحضر أن هذا بذرعان أهل بخاري أو بذرعان خراسان وأنه متفاوت فيبقى المبيع مجهولا الآن ما زعم هذا القائل لا يوجب خلافا أما الاول فلأنه ذكر في الدعوى أنه سلمها اليه وقوله وسلم نظيره قوله وهو يملكها وهي مسئلة كتاب الشهادات وأما الثاني فلأنه ذكر في الدعوى أنه سلمها اليه وبعد القبض والتسليم فالمدعي به في الحقيقة هو الثمن الذي وجب بالعقد وصار ديناً في الذمة ولا جهالة في الثمن وإنما الخلط في هذه الدعوى من وجه آخر فان المذكور في الدعوى أنه باع منه قطعة أطلس صفتها كذا وقلستونين صفتهما كذا وأنه اشترى منها من وسلمها اليه المشتري ولم يقل باعها واشترى من وسلمها كذا واشترى هاجلة بهد ما باعها منه جلة وسلم الجلة اليه وهو قبض الجلة حتى ينصرف الى كل ذلك وله باع قطعة الاطلس هذه والقلستونين وأنه اشترى القطعة دون القلستونين وسلم القطعة دون غيرها غاية ما في الباب أن كلمة ما يجوز أن ينصرف الى الجلة لكن يجوز أن ينصرف الى أحدهما أضافاً لا ينفى هذا الاحتمال فلا بد من ذكر شيء يزول به ما ذكرنا من الاحتمال وهو كلمة هن أو ذكر لفظ الجلة أما بدو ذلك لا يزول الاحتمال واذا لم يزل هذا الاحتمال بنى المبيع والمسلم مجهولاً فلا تستقيم دعوى البعض لان المسلم ليس بمعلوم حتى تستقيم دعوى الثمن بقدره \*

محضر فيه دعوى الوكيل ودفعتموكم ادي على آخر يحكم الوكالة الثابتة له من جهة والدهان والده دفع الى هذا الرجل تحت ديباج عنده كذا وصفته كذا ولونه كذا وطول كل ديباج كذا وعرضه كذا على سبيل الامانة ولم يظفريه والده حتى ياخذ منه وقد وكل والده هذا بالخصومة في ذلك متى ما ظفر بهذا المدفوع اليه وكله بقبض ذلك منه أيضاً وكانت الوكالة ثابتة له في مجلس القضاء فادعى عليه احضار ذلك مجلس القضاء ليقيم الوكيل بينة عليه فانكر المدعي عليه القبض أصلاً وأقام المدعي بينة على اقرار المدعي عليه أنه قد كان قبض لكن رده الى والده وكتبوا المحضر وطلبوا جواب المفتين فاجابوا بالخلل وكان وجه الخلط أنه لم يذكر في المحضر أن المدعي كذبه في قوله (١) (بازر كردم) وهذا لان المدعي لو صدقه في الرد على والده لا يبق له حق الخصومة بعد ذلك ولا بد من بيان ذكر التكذيب في الرد لتستقيم دعوى الاحضار منه وعندى أن هذا ليس بخلل لان طلبه احضار التفت تكذيبه في الرد

محضر في دعوى امرأته منزل في يد رجل شرار من والدها امرأته ادعت منزل على رجل وقالت هذا المنزل وز كرت موضعه وينت حدوده كان حقاً وملكاً والدي فلان وأنه باعه مني يوم كذا في شهر كذا حال

(١) رددته

(٣٠ - فتاوى سادس) وهب المتاع وسلمها اليه جلة جاز وان وهبها وسلمها ثم وهب المتاع لم يجز وهب لرجل ثياباً في صندوق وسلمه مع الصندوق فليس بقبض تصدق على ابن صغيره بداروه فيها متاعاً وهو يسكنها بعباله أو فيها سائر بلا يجوز ولا يفرغها جازاً الصدقة وان كان فيها سائر كذا بكرة لم تجز الصدقة وهب لابنه الصغير داراً فيها متاع الواهب أو تصدق لابنه الصغير بداروه فيها متاع الاب أو الاب ساكنها يجوز وعليه الفتوى وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة فيها مع الزوج جازاً اشترى عبداً وقيل قبضه وهو بمنزلة رجل أو رهنه

وأمره بقبضه يجوز قال لا تخزن چیزی ترا فهو به يشترط فيها القبض ولو قال تراست فاقرار جميع ما أملكه افلان فلهذه هبة يشترط فيه القبض وقد مر ما هو الحق والمختار **الجنس الثاني في هبة الدين** وهب له ديناً على رجل وأمره بقبضه جازاً مستحسناً فان لم يأمره لا ويبع الدين لا يجوز ولو باعه من المدون أو وهبه جازاً والبت لو هبت مهرها من أبيها والمرأة وهبت مهرها الذي على زوجها (٢٣٤) لانها الصغرى من هذا الزوج ان أمره بالقبض صحت والا لانه هبة الدين من غير من عليه

الدين \* عنده عبد ودبعة قال له مولاه وهبته منك ولم يقل هو قلت ان غاب العبد أو مات فن الوهاب \* غريم الميت وهب الدين من الوارث صحت لانها من عليه الدين حكمه لانه ان لم يكن في التركة دين مستغرق يملكها الوارث وان كان فله حق الاستخلاص ألا يرى أنه لو تزوج أمة من التركة المستغرقة لا يصح \* ولورثة الوارث الهبة ترتد بالردة خلافاً للمحمد رحمه الله وقبل لا خلاف هنا والخلاف فيما لو وهبه لبيت فرقة الوارث \* ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو أبرأ الوارث صح أيضاً وهب ديناً على عبده جازاً كان العبد مدينواً أو لا فان رده المولى هل ترتد قبل هو على هذا الخلاف وقبل ترتد ابتعاها وهو الصحيح \* قال للحرية أبرأتك مما عليك لي من الدين قلت قبل القبول برئ من الدين حتى اذا قال له المديون أبرأتني مما لك على فقال المدين أبرأت فقال المديون لا قبل

برئ بناء على ان الابرأه لا يحتاج فيه الى القبول ولكن يرتد بالردة وبراء الكفيل لا يرتد بالردة وهبة الكفيل ترتد بالردة والبائع لو أبرأ الوكيل بالشراء يرتد بالردة لانه تمليك لا إسقاط ولهذا كان له حق الرجوع على موكله وهل يشترط الهبة للرجوع مجلس الابرأه اختلفوا وقال شمس الأئمة يشترط في هبة الدين من المدون عندنا خلافاً للفرقة اذ قد ذكرنا الصداق أيضاً كذلك ابراء الدائن من المدون لا يصح بلا قبوله لكن المذكور في أكثر الكتب أنه مذهب زفر ومذهب علماءنا الثلاثة رجحنا أنه عدم توقفه على قبوله والفتوى

كونه نافذاً التصرت وان قد اشترت منه بذلك الثمن المذكور في مجلس البيع ذلك في حال صحة التصرفات واليوم جميع هذا المنزل حتى وملكي بهذا السبب وأن الذي في يده المنزل أحدث يده فيه فواجب عليه قصر يده عنه وتسليمه الى فاجاب المدعى عليه (٢) (أن منزل ملك من است وحق من است باين مدعيه سبب يدي ليست باين سبب كه دعوى يمكنه) فأحضرت المدعية نفراً ذكرتهم شهدها فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد وقال (٣) (كواهي میدههم كه اين فلان بن فلان والدين مدعيه اقرار كرد بر حال روائی اقرار وكفت من اين خانه كه حدر دوی درین محضر مذکور است باين دختر خویش فلانه فروخته ام ووی اين خانه از من خريده است بهمين بها كه درین محضر مذکور است بهمين تاريخ كه درین محضر مذکور است فروختني وخریدی درست وامرو را اين خانه ملائک اين فلانه است باين سبب كه اندرین محضر یاد کرده شده است واین مدعی عليه دست نو کرده است درین خانه بناحق) واستفتوا المفتين فزعم بعضهم أن فيه خلافاً من قبل أنه ذكر في الدعوى أنه باعه منها ابتداءً وكذا وهكذا أقر البائع به هذا البيع وبهذا التاريخ وهذا يوجب خلافاً من قبل أنه أضاف الاقرار الى تاريخ البيع في يوم كذا ولعل الاقرار كان قبل ذلك التاريخ وهذا الزعم فاسد من جهة أن الاقرار ان جعل على ما قبل البيع يكون باطلاً ولو جعل على ما بعده يكون صحيحاً والاصل في تصرف العاقل أن يصحح لأن يطل وزعم هذا الزاعم أيضاً أن في لفظ الشهادة خلافاً لان الشهود قالوا انشهد أنه أقر بالبيع وشهدوا على اقراره ثم قالوا واليوم جميع هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في المحضر والسبب المذكور في المحضر البيع والاقرار بالبيع لا يصلح سبباً ولا شهادة لهم على البيع فكانت الشهادة باطلة والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن هذا لا يوجب خلافاً في شهادتهم وفساد الان الشهود اذا شهدوا على اقراره بالبيع والشراء من المدعية فقد ثبت البيع والشراء بشهادة الشهود ولكن بناء على الاقرار والبيع سبب الملائك الثاني أنهم شهدوا على اقراره ولا علم لنا بعدم شهادتهم على البيع في الابتداء ولعل لهم شهادة على البيع لكن لما شهدوا على اقراره ولا ثم شهدوا على البيع وهو السبب الموجب للملك فلم يكن في الشهادة خلل \*

محضر في دعوى عن الدهن ادعى رجل على رجل كذا ديناً رابعية جيدة حقاً واجبا وديناً لازماً بسبب صحيح شرعي وذكر فيه وأقر المدعي عليه أن هذه الدنانير عليه بسبب صحيح شرعي أنه اشترى من هذا كذا من دهن السهم الصافي وبين أوصافه شراء صحيحاً وقبضه منه قبضاً صحيحاً فواجب على المدعي عليه هذا تسليم هذه الدنانير المذكورة فيه الى هذا المدعي وذكر جواب المدعي عليه بالانكار وذكر بهد شهادة الشهود على اقرار المدعي عليه بهذا الشراء المذكور وفيه هذا المبلغ من الدهن الصافي بالموصوف فيه

(٢) ذلك المنزل ملكي وحق وليس مسلم هذه المدعية بهذا السبب (٣) أنهم أدأن فلان بن فلان هذا والده هذه المدعية أقر في حال جواز الاقرار وقال أتابع هذه الدار المذكورة حدودها في هذا المحضر من بنى فلانه وهى اشترت هذه الدار مني بهذا الثمن المذكور في هذا المحضر في هذا التاريخ المذكور في هذا المحضر وباشراء صحيحاً واليوم هذه الدار ملك فلانه هذه بهذا السبب المذكور في المحضر وهذا المدعي عليه أحدث وضع اليد عليها بغير حق وقال

على هذا واستدل الامام السرخسي رحمه الله بمسألة الزبادات وهي ان الطالب اذا أبرأ الكفيل لا يرجع الكفيل على الاصيل بل دين  
واذا وهبه له يرجع دل أن هبة الدين عليك وبره اسقاط والقبول يشترط في التملكيات والعامة قالوا هبة من الكفيل انما يجعل  
تملكه وان لم يكن موجودا ولا مالا من كل وجه تصحها تصرفه لا فراق الهبة والاسقاط في حق الكفيل أما لا فرق بينهما في حق الاصيل  
فلا يجعل تملكه ولا يشترط القبول وفي حق الوكيل بالشراء جعلنا الهبة والابراء واحدا في (٢٣٥) انه يرجع على موكله لما امر أن  
ابراء الوكيل عليك يرتد

باردة وفي الناطق عن الثاني  
كما حكاها الامام السرخسي  
وفي موضع آخر ذكر الناطق  
كما ذكرناه عن العامة عن  
الثاني رحمه الله \* قال  
لكتابته وهبت منك بدل  
الكتابة فقال الم كاتب  
لا أقبل عتق الم كاتب  
والمال دين عليه لما قلنا ان  
هبة الدين من عليه الدين  
نصح بلاقبول وترتد باردة فاذا  
قال لا أقبل لم يظهر انتقاض  
الهبة في حق انتقاض  
العتق \* خذ ذكارة مالي  
من الدين الذي لي على فلان  
وعليه دراهم فأخذ الدنانير  
مكائهم بجزل ان الزكاة  
تؤخذ من العين لامن الدين  
\* وذكرا من سماعة وهبت  
لك الدراهم التي على فلان  
فقبض مكائهم دراهم جاز  
\* وفي الدين المشترك لو وهب  
أحدهما حصته من المدينون  
صحت ولو وهب نصفه  
مطلقا فنقد في الربع ويوقف  
في الربع كالو وهب نصف  
العبد المشترك وهذا  
خلاف الظاهر وظاهر  
الرواية أن هبة جز من  
العين المشترك ويصح

وقال كل واحد من الشهود بالفارسية (١) (كواهي مدهم كه اين مدعي عليه) وأشار اليه (مقرآ بدبحال  
صحت ورواني اقرار خویش بطوع ورغبت وچنين گفت بخريدم از اين مدعي) وأشار اليه (هفصه من  
روغن كنجكيا كيزه صافي خريدي درست وقبض كردم قبضي درست) واستنتوا عن صحة هذه الدعوى  
فقيل انها فاسدة من وجهين والشهادة غير مطابقة للدعوى أما بيان أحد وجهي فساد الدعوى أن المدعي  
ادعى اقرار المدعي عليه بهذا المال المذكور فيه ودعوى الاقرار بالمال غير صحيحة عند عامة العلماء  
لوجهين أحدهما أن دعوى الاقرار ليس بدعوى الحق لأن حق المدعي المال دون الاقرار فاذا ادعى الاقرار  
فقد ادعى ما ليس بحق له والثاني أنه ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى لأن نفس الاقرار ليس بسبب  
لوجوب المال انما الموجب شيء آخر وهو المبيعة والاقرار أو ما شاكل ذلك فلو كان الحق ثابتا للمدعي  
بسببه لادعى ذلك وليس بسببه فلما أعرض عن ذلك ومال الى الاقرار علم أنه كاذب في الدعوى الوجه الثاني  
لفساد الدعوى أنه لما بين سبب الوجوب وهو شراء الدهن لابد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن الذي يدعى  
بيعه من المدعي عليه كان موجودا وقت البيع حتى يقع البيع صحيا لان على تقدير عدمه وقت البيع  
أو عدم بعضه لا يكون البيع منعقد في حق الكل أو في حق البعض فلا يكون الثمن واجبا على المدعي عليه  
فلا تنقسم دعوى الثمن بسبب الشراء والبيع غاية ما في الباب أنه ذكر أنه قبضه قبضا صحيا ولكن هذا  
لا يكفي لصحة البيع وجوب الثمن لوجهين أحدهما أنه لم يكن موجودا وقت البيع ثم حصله البائع وسلمه الى المشتري  
الكاتب هكذا ذكر والثاني أنه يحتمل أنه لم يكن موجودا وقت البيع ثم حصله البائع وسلمه الى المشتري  
وقبضه المشتري اذ لم يذكر في المحضر وقبضه في مجلس الشراء أو عقيب القيام عن مجلس الشراء وعلى  
تقدير عدمه وقت البيع لا ينفعه التسليم لان العقد حينئذ يقع باطلا والتسليم بحكم البيع الباطل لا ينفع  
فلا يكون هذا بيعا بالتعاطي لان هذا التسليم بناء على ذلك العقد الباطل وانما يعتبر البيع بالتعاطي  
في موضع لم يكن التسليم بناء على البيع الفاسد وهو نظير ما قلنا في الاجارة اذا أجروا له أو أرضه وهي  
مشغولة بتمااع التجار وزرعهم ثم فرغ وسلم لا تنقلب الاجارة جائزة فلا ينعقد بينهما ما اجارة مبتدأة بالتعاطي  
لان التسليم حصل بناء على الاجارة الفاسدة كذا هنا ومن المشايخ من أنكروا وجه القياس في هذه الدعوى  
وذكر لكل وجه من وجهي الفساد جوابا أما الاول قلنا دعوى الاقرار بالمال انما لا تصح اذا حصل  
دعوى المال بحكم الاقرار بأن قال المدعي عليك كذا لانك أقررت لي به أو قال هذه العين ملكي لانك  
أقررت لي بها وهذا دعوى المال ما حصلت بحكم الاقرار بل دعوى المال حصلت مطلقة الا أنه مع  
دعوى المال ادعى اقرارا بمال وهو لا يوجب خلا وقوله ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى ممنوع أيضا  
وقوله لم يدع السبب قلنا انما لم يدع السبب لا لما قلتم بل لانه لم يجحد من يشهد على السبب ووجد من يشهد  
على اقرار المدعي عليه بالمال وأما الوجه الثاني قوله لابد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن كان موجودا

(١) أشهد أن هذا المدعي عليه وأشار اليه جاءه قترافي حال صحته وجواز اقراره بالطوع والرغبة وقال  
اشريت من هذا المدعي وأشار اليه سبعائة من دهن سمسم دهننا نظيفا صافيا شراء صحيا وقبضته قبضا  
صحيا

تصرف الى حصة البائع (نوع في هبة المهر وغيره) قال لها وهي لا تعلم العربية فولي وهبت مهري منك فقالت وهبت  
لا تصح بخلاف الطلاق والعتاق لان الرضا شرط جواز الهبة لا شرط وقوع الطلاق والعتاق ولهذا لو كره على الهبة فهو هب لا يصح  
وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله لا يشعان أيضا اذا عرف بالجهل \* قال لا خرب لي هذا الشيء على وجه المزاح فقال وهبت فقبله وسلم  
جازه قال هب لي هذا فقال فدأى نوادا وقال دريغ نيست لا يملكه اقبل ما يقول لا يملك في مهرا تملك فقال وي مارا چنان پدر بد بنوده است

كما أودا يازايم لا يكون ابرا المهر وقال هذه الامة لك قال الشافى رحمه الله هذه جازية عليكها اذا قبض \* هي للتحلل لا يكون هبة الا اذا دلّت قرينة على ارادتها \* وهبت لك فزوجه هبة \* وهبت مهرها والزوجه على أن يجعل أمر كل امرأه يتزوجها عليها يدها ولم يقبل الزوج قبل لا يبرأ والخيار أن الهبة تصح بالقبول المدون وان قبل ان جعل أمرها يدها فالاراماض وان لم يجعل فكذلك عند البعض والخيار أنه يعود وكذلك (٢٣٦) لو أبرأ على أن لا يضرب ولا يجبرها أو يهب لها كذا فان لم يكن هذا شرطاً في الهبة لا يعود

المهر \* منعها عن المهر الى أبوها حتى تهب مهرها قاله هبة باطله لانها كالمكرهه وذكر خمس الاسلام خوفاً بضرب حتى تهب مهرها فإذا كان قادراً على الضرب وذ كر بكر رحمه الله سقوط المهر لا يقبل التعليق بالشروط الأبرأ أنها لو قالت لزوجه أن فعلت كذا فأنت برى من المهر لا يصح \* قال لمدونه ان لم أقبض مالى عليك حتى تموت فأنت في حل منى فهو باطل لانه تعليق والبرأ لا يفتعله

الجنس الثالث في هبة الصغير

غرس لابنه الصغير كرما ان قال جعلته له يكون هبة وان قال جعلته باسمه لا ولو قال أغرس باسم ابني أمره متبرداً الى العصة أقرب هبة من ابنه الصغير يتم بلفظ واحد ويكون الأب قابضاً بكونه في يده أو في يده مودعه أو مستعيره لا بكونه في يد غاصبه أو ممرته أو المشتري منه شراء فاسداً وهذا اذا أعطه وأشهد عليه والاشهاد للفرز عن الجد بعد موته والاعلام لازم لانه بمنزلة

وقت البيع قلنا هذا انما يحتاج اليه في الشهادة بان شهد الشهود أنه باع منه كذا مبلغاً من الدهن والشهود هنا لا يشهدون على البيع انما يشهدون على اقراره بالبيع واقراره كان بشراء صحيح واقرار الانسان متى حصل يتصرف صحيح ثبت حكمه في حقه وان احتمل الفساد بخلاف الشهادة والفرق بين الشهادة والاقرار عرف في مواضع وأما بيان أن الشهادة لا تطابق الدعوى فان في الشهادة ذكر اقرار المدعى عليه بالقبض مطلقاً لا قبض المشتري فان الشهود قالوا (١) (مقرأدين مدعى عليه كعجيدم ازين مدعى هفصدمن روغن كعجيدم صافي با كيزه وقبض كردم قبض درست) وفي الدعوى ذكر القبض مع الاشارة فانه قال قبضه منه قبضاً صحيحاً وكان ينبغي أن يذكر اقرار المدعى عليه (٢) (وقبض كردمش)

محضر في دعوى الوصية بالثالث صورته ادعى الموصى له على واحد من الورثة أن الميت قد أوصى لي بثلث ماله حال حياته وحال كونه عاقلاً بالغاً وحضر في مجلس الحكم خاتمة من ذهب فقهه فيرو زوج وادعى على الوارث أن هذا الخاتم من جملة التركة التي خلفها الميت وأنه في يدك فواجب عليك دفع الثلث المشاع من هذا الخاتم الى بحكم الوصية فانكر الوارث الوصية وأقام المدعى بينة على وفق دعواه واستفتوا عن صحة الدعوى فأفتوا بفساد هذه الدعوى واختلفوا في علة الفساد بعضهم قالوا لانه لم يذكر في المحضر أنه أوصى طائفة واحتمل أنه أوصى مكرهاً والوصية مع الاكراه باطله وبعضهم قالوا لطلب تسليم الثلث المشاع من الخاتم وذلك لا يتصور والصحيح هو الاول لان تسليم الخاتم متصور بتسليم الكل \*

محضر في دعوى النكاح على امرأة \* وصورة ادعى فلان على فلانة أنها منكوحته وحلله بسبب أنه تزوجها على مهر معلوم عشرين من الشهود والعدول يتزوجها نفسها منه وأنها خرجت عن طاعته فواجب عليها الانقياد في أحكام النكاح وقد كان جواب المرأة أن انقيادها في أحكام النكاح غير واجب عليها من قبل أنها طلقها ثلاث تطليقات وأنها محترمة عليها بالطلاق الثلاث وأثبتت ذلك بالبينة على سبيل دفع دعواه النكاح عليها وقد كان أفي الرجل بدفع الدفع وادعى أنها مبطله في دعوى الدفع وأن دعواها الدفع هذه ساقطة من قبل أنها أقرت قبل دفعها الدعوى دفع هذه أنها اعتدت منه بعد الطلاقات الثلاث وتزوجت بزواج آخر ودخل ذلك الزوج ثم طلقها واعتدت منه أيضاً وكان دعوى انقضاء العدين منها في مدة يصور في مثلها انقضاءها ثم تزوجت بهذا الزوج مهر معلوم عشرين من الشهود والعدول وأنها اليوم امرأته وكان على المحضر جواب مشايخ من عرفه بكارهم بالحجة وانفق مشايخ بخارى على أن المحضر غير صحيح وبينوا ذلك وجهاً فقالوا ان الزوج ادعى اقرار المرأة بهذه الاشياء ودعوى الاقرار على المدعى عليه بالشيء غير صحيح من المدعى مد كور في شرح أدب القاضي وعندى ما ذكره من وجه الفساد ليس بصحيح وهذا لان الزوج لا يدعى النكاح بحكم اقرارها بل يدعى النكاح عليها مطلقاً وانما دعوى الاقرار لبيان كونها مبطله في دعوى الدفع وهو صحيح واليه أشار في آخر الجامع وقد ذكرنا هذه المسئلة قبل هذا مصرة

(١) جاسقرا هذا المدعى عليها في اشترت من هذا المدعى سبعاً من دهن سمسم صافي نظيف وقبضته قبضاً صحيحاً (٢) وقبضته

القبض وان بالغاب شرط قبضه ولو في عياله والوصى كالاب والام كذلك لو الصغير في عياله ما ان وهبت له أو وهبه فملك الام كذا القبض وهذا اذا لم يكن للصبي أب ولا جد ولا وصيه ما ولا وصى وذكر الصدر رحمه الله ان عدم الاب فقبض الام ليس بشرط وذكر في الاصل الرجل اذا تزوج ابنته الصغيرة من رجل فزوجه بملك قبض الهبة لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التعبير بقبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب حياً فلان الاب ووصيه والجد ووصيه غاب غيبة منقاعة جاز قبض الذي يتولاه ولا يجوز قبض غيره ولا الاربع مع

وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عياله أم لا سواء كان ذارحم محرم أو أجنبيا وان لم يكن واحدا من هؤلاء الأربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره ولم يجز قبض من لم يكن في عياله فانه ذكر في الاصل من عال بينهما وهو ليس بوصي ولا بينهما قرابة وليس لهذا الصبي أحد سواء جاز قبض ما وهب له استحسانا ولو أراد أجنبي النزاع منه ليس له ذلك وبسبب في تعليم الاعمال ولا فرق بين ان يعقل الصبي أولا وكذا لو كان في عيال الاخ والم وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان أبى حيا **(نوع)** **(الافضل)** (٢٣٧) في هبة الابن والبنت الثلاث

الميراث وعند الثاني

التصنيف وهو المختار ولو وهب جميع ماله من ابنه جاز وهو آثم نص عليه محمد رحمه الله ولو خص بعض أولاده لزيادة رشده لا بأس به وان كانا سواء لا يفعله وان أراد أن يصرف ماله الى الخير وابنه فاسق فالصرف الى الخير أفضل من تركه لانه اعانة على المعصية وكذا لو كان ابنه فاسقا لا يعطيه أكثر من قوته

**(نوع)**

وهب للصغير من المأكول شيئا يباح للوالدين أن يأكله \* اتخذ وليمة الختان وأهدى الناس ووضعوه بين يدي الصبي كتياب أو ما يستعمله الصبيان فالهبة للصبي وان دراهم أو دينار أو متاع البيت ينظر الى المهدي ان من أقارب الاب والاب وان من أقارب الام فلهما سواء قال المهدي هذا للصبي أم لا وهذا اذ لم يقل المهدي هذا له ولها فان أمكن ان يرجع اليه يرجع اليه فان قال شيئا فالقول له \* قدم من السفر وجاء بالتخف الى من نزل عنده وقال اقسم هذان أولادك واحدا منك ونفسك ان أمكن

كذا في الذخيرة \*

**(ورد)** جعل من مروفي اثبات ملكية جمل **(وكتب فيه يقول القاضي فلان صاحب المطالم والاحكام الشرعية بكونه مروفا)** جعل من قبل السلطان فلان حضري مجلس الحكم بها بتاريخ كذا رجل ذكر أنه فلان وأحضر معه خصما ذكر أنه فلان بن فلان فادعى عليه بمحضرة منه قالوا وكان في المحضر المذكور الى هنا خلل من وجهين أحدهما أنه كتب حضري مجلس القضاء بها وقد سبق ذكر كونه قاضيا بمروفا وحيا فقوله بها يحتمل الانصراف الى كورة مروفا ويحتمل الانصراف الى الواح الحكم لا يكون صحيحا اذا لمصر شرط صحة القضاء في ظاهر الرواية واليه مال أكثر المشايخ رحمه الله تعالى مذ كور في أدب القاضي للخصاف وعندي أن هذا ليس بخلل لان المصر على رواية النوادر ليس بشرط فاذا قضى القاضي خارج المصر كان قضاؤه في فصل مختلف فيه فينفذ والثاني أنه ذكر فادعى عليه بمحضرة منه ولا بد من التصريح بذلك الذي حضر والذي أحضر معه فينبغي أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه لانه يحتمل أن الدعوى صدرت من غيره هذا المدعى أو من هذا المدعى على غيره هذا المدعى عليه ويكتب بمحضرة من هذا المدعى عليه لاحتمال أنه يدعى عليه عند غيبته ثم ذكر كونه جلاصته كذا على نفسه كي صفة كذا سانه كذا قيمته كذا بمحضرة بمجلس القضاء وأشار اليه أنه ملكه وحقه قالوا وفي بعض هذه الالفاظ خلل وبعضها غير محتاج الى الذكري بيان الصفة والسن والقيمة غير محتاج اليه اذ هو محضر في مجلس الحكم فتصح الدعوى بالاشارة اليه من غير بيان الصفة والسن والقيمة وفيه خلل فانه قال وأشار اليه أنه ملكه وحقه وينبغي أن يقول ان الجمل المحضر هذا ملك المدعى وحقه ثم قال وفي يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وأن يقول في يد المدعى عليه هذا ثم ذكر كروا أن الواجب عليه قصر اليد عنه ولا بد وأن يقول وأن الواجب على هذا المدعى عليه قصر يده عن الجمل المدعى به هذا ثم ذكر كروا عادته الى يده وعسى لم يكن في يده بان كان ورثه ولم يقبضه حتى غصبه المدعى عليه وينبغي أن يذكر مكان لفظة الاعادة لفظة التسليم وتسليمه الى المدعى هذا ثم بعد ذكر المسئلة والانتكاز فأحضر المدعى جماعة وكان ينبغي أن يقول فأحضر المدعى هذا ثم ذكر في شهادة الشهود وشهدوا أن الجمل المدعى ملك المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وأن يقول شهدوا أن الجمل المدعى هذا ملك المدعى هذا وحقه في يد المدعى عليه هذا بغير حق وقد كان ذكر عقيب ذلك وأشاروا الى المتداعيين وأنه لا يفتى عن ذكر الاشارة عقيب ذكر كل واحد منهما لان اسم المتداعيين يتناول كل واحد منهما فعسى أشاروا الى المدعى عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه وعند ذكر الجمل يحتاج الى ذكر الاشارة الى الجمل الا اذا كان ذكر وأشار الى المشهود به هذا ولولم يكن ذكر لفظة هذا عند ذكر المشهود به وأحوج ما يكون في المحضر والسجل الاشارة في مواضع الاشارة في لفظة الشهادة والدعوى حتى يرتفع الاشتباه ونصح الدعوى وقد كان ذكر عقيب قوله فالتسليم المدعى هذا مني الحكم فأعلمت المدعى عليه ما توجه عليه من الحكم ولم يكن ذكر هذا عقيب ذكر المدعى عليه وكذا لم يذكر الى آخر السجل لفظة هذا عند ذكر المدعى عليه ولكن تساهل في ترك ذكر الاشارة في هذه المواضع وانما يبالغ في ذلك في الدعوى والشهادة وقد كان فيه أيضا حكمة بثبوت ملكية المذكور فلهذا المدعى وبكونه في يد المدعى عليه بغير حق بمحضرة المتخاصمين ولم يكن ذكر وبمحضرة الجمل المدعى به هذا ولا بد من ذكر ذلك لاحتمال لان في المنقول يحتاج

الرجوع الى بيان المهدي فالقول له وان تعذر ما يصلح للرجال فله وما الهن فلهما وما الكليم ما ينظر الى معارف الاب والام \* اتخذ ولده شيئا ليس له أن يدفعها الى غيره الا اذا بين وقت الاتخاذ أنها عارية وكذا لو اتخذت لغيره شيئا باهأبى التلميذ فأراد أن يدفعها الى غيره وان أراد الاحتياط بين وقت الاتخاذ أنها عارية لم يكن له الدفع الى غيره \* عمل الصبي حسنة قبل البلوغ فتوايه لا لاوليه ولهما ثواب التعليم ان علمه وقيل ثواب الطاعة مع أبويه ولا بأس للزوجة ان تصدق من بيت الزوج يسير كالزينة \* وهب لعبد شجرة فالقبول والقبض للعبد لا للمولى \* وهب

الابق الى دار الحرب لانه الصغير لا يجوز ولزم تدادى دار الاسلام يجوز ويصير قابضا بخلاف البيع لان الشرط فيه التسليم والشرط في الهبة القبض والمتردد في دارنا في يد الاب حكما تصدق بعبد ابق على ابن صغيره لا يجوز وعن الثاني رحمه الله يجوز فاما ان يحمل على الروايتين او يحمل عدم الجواز على اللاحق بدار الحرب والجواز على المتردد في دارنا \* تصدق بوديعة على ابن صغيره جاز لان يد المودع كيد المودع تصدق بأرض مزروع (٢٣٨) على ابنه الصغير ان كان الزرع له جاز وان لغيره باجارة لان يد المستأجر ثابتة على الارض فنع التسليم وكذلك وهب دارا

لابنه الصغير وفيها ساكن بأجر لا يصح لان يد المستأجر يمنع القبض لكونها لازمة فاندفع مالو كان الساكن فيه الاب لان الشرط قبضه ويده على الدار يقرر قبضه ومالو كانت باعارة لعدم اللازم وعن الثاني رحمه الله لا يجوز ان يهب لامرأته أو تهب لزوجها أو لأجنبي وهما ساكنان فيه وكذا الولد الكبير وعن الثاني رحمه الله انه لا يجوز الهبة لابنه الصغير أيضا كما لا يجوز للبالغ وذكر الحاكم وهب دار الابن له أحدهما كبير والاخر صغير ان قبض الكبير جازت وذكر بعد أنها باطله وهو الصحيح لأن هبة الصغير منقذة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب بمقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبقته هبة الصغير فتمكن الشيوخ والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهبها من الصبي رد الهبة وقبولها من الصبي الذي يهب عن نفسه صحيح اذا كان في عيال الجد والاب حاضر فقبض ما وهب الصغير من في عياله اختلقوا والصحيح جوازه وعليه الفتوى

القاضي وقت الحكم الى الاشارة كما يحتاج الشاهد وقت الشهادة الا اذا كان المدعى به القيمة فيخذ لا يحتاج الى حضور ما يدعى قيمته كما في الرجوع في الاستحقاق فالقاضي يقضى بالرجوع من غير احضار المستحق كذا هنا وكان القاضي كتب في آخر السجل المذكور فيه صدر من فلان ولم يكن فيه كتباني حكمت بشهادة هؤلاء الشهود وأبدل لاح عندي وما أشبه ذلك ولا بد من ذلك ليعلم أن الدعوى والشهادة كتابين يديه وعسى كانت الدعوى والشهادة بين يدي ناسيه وهو يولى الحكم بنفسه ومثل ذلك لا يجوز القضاء به فلا بد من بيان ما يدل على ذلك وكان قاضي بخاري كتب في آخر هذا السجل وصدر منه الحكم بشهادة عدلين ولم يذكر بحضور الخصم وعسى كان عند غيبة الخصم فلا يكون صحيحا ولو كان كتب حكمت بنسب السجل بشرائطه لا يكفي أيضا لان القاضي لا يقف على الشرائط فلا بد من البيان كما قلنا في قول القاضي شهدوا على موافقة الدعوى انه لا يصح كفي بذلك لانه لا يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة فكذا هنا \*

محضر في اثبات الايضاء بثالث المال وكان الموصى امرأته وهي بنت الاستاذ محمد البخاري السمرقندي المعروف باستاذ مباره قد كانت أوصت بثالث ماله على أن يشتري بثلثه الحنطة وتفرق على الفقراء لقضاء صلواتها القاتنة ويشتري بثانته شاة فيضحي بها في اليوم الاول من أيام الاضحية ويشتري بثلثه الرغاف وما يتخذ منه الخبيص والكيزان والكريب على حسب ما اعتاد الناس في أيام عاشوراء وقد كانت أوصت الى أختها أمرتهم بتنفيذ هذه الوصية فادعت على زوجها بمحض منه وكانوا كتبوا في المحضر بيان الايضاء وقالوا في آخره وفي يد زوجها المدعى عليه هذا اجل سرج كان طوله كذا وعرضه كذا فقيمه دينار ونصف فواجب عليه احضار اجل مجلس الدعوى لتمكن من تنفيذ الوصية فيه ان كان قادرا على احضاره وان عجز عن احضاره واستلمه فواجب عليه أداء نصف دينار وذلك ثلث قيمته لتنفيذ الوصية فيه وكان هذا موجبا للخلل من قبل أن المذكور هي القيمة لا غير وليد كروا أن هذا قيمته يوم قبضه أو يوم الاستهلاك ولا شك أن اجله يكون أمانة في يداي زوج ظاهر اذا لم يذكر وأنها قبضه بغير حق وانما يصير مضمونا عليه بالاستهلاك فيعتبر قيمته يوم الاستهلاك وعسى كانت قيمته يوم القبض أكثر من قيمته يوم الاستهلاك فلا يصح مطالبته بنصف دينار في الحال ما لم يعلم أن قيمته يوم الاستهلاك كانت دينارا ونصفا وكان ينبغي أن يذكر وأن الواجب عليه احضار هذا اجل ونسليمه الى الموصى اليها حتى يتبعه وتأخذ منه الثالث ان كان مقربا وان كان منكرا كون اجل هذا في يده مكملا للوصية هذه حتى تتمكن المدعية من اقامة البينة على ذلك وكان الوجه الصحيح في طلب احضار اجل هذا حتى تتمكن من تنفيذ الوصية فيه لانها لا تتمكن من تنفيذ الوصية فيه الا بمأذ كروا وهو البيع ان كان مقربا واقامة البينة عليه ان كان منكرا \* سجل في اثبات الوقفية وكان المكتوب فيه ادعى أن فلانا وكل فلانا واقامة مقام نفسه في طلب حقوقه من الناس وقبضها له منهم تو كيلا معلقا بشرط متحقق كائن قبل هذا التوكيل وهو هذا الوقت وقال بالفارسية (١) (اكر فلان وقف كرده است اين فلان موضع را برادر وخواهر خویش فلان وفلانه)

(١) ان وقف فلان هذا الموضع القلاني على أخيه وأخته فلان وفلانة

وأجمعوا أن الزوج يملك القبض لزوجته الصغيرة وان حضر الاب الصبي اذا لم يكن أبوه حائكا أراد من في حجره تسليمه الى بشرائط الحيا كمنعهم وان حائكا لا وهب للصغير فعرض أبوه من ماله لا يجوز وان عوض فللواهب ان يرجع لبطلان التعويض وفيما وهب للمجور القبض اليه لانه فيما لا يستغل رقبته مبقى على أصل الحرية واذا قبض يثبت الملك للمولى وللواهب الرجوع اذا كان العبد قريبا للمولى وفي عكسه كذلك عند ما خلا فالهما وهب مهر لزوجها وماتت وهي كانت تقوم لحاجتها وترجع بلامعين لها على القيام فهي كالصبيحة



منصحة الهبة والتخلوله الصغير ما عليك وكذا الكبير بالتسليم وليس كاطعام باكله على ملكه لان الامر اذا توجه الى وجهه فاولها بالحكم أغلبها تعارفوا اغلب البر والصلة الا اذا علم بالادليل كونه اعارة كالاشهاد عند اتخاذ لعمد الاعتبار بالدلالة عند تعارض المصريح بمسائل الشيوخ والهبة في المرض وغيره وهبت حصتي من هذا العبدك والموهوب له لا يعلم كم حصته تصح له عليه عشرة فقضاها فوجدها القابض ذاتا قارئا فوجهه للدائن أو البائع ان الدراهم صحاح يضرها التبعض يصح (٢٣٩) لانه مشاع لا يحتمل القسمة وكذا

هبة بعض الدراهم والدنانير

ان أضر التبعض يصح والا

لا وهب البناء لا الاوض يجوز

\* الشيوخ الطارئ فيها

لا يطلها بخلاف الرهن

الا في رواية عن الثاني رحمه

الله والشيوخ الطارئ في

اتخاذ المسجد كالمقارن

\* تصدق بداره على امرأة

وعلى مافي بطنها وهي حامل

لا يجوز زجارت به لا قبل من

نصف عام أو لا أكثر من

عامين وليس مافي البطن

كالحداد واليت والريح

ومن لا يملك بوجهه من الوجوه

ايكون الصدقة كلها لها

وكذا الوقال تصدقت بها

عليك وعلى غلامى أو نفسى

وكذا الوقال تصدقت بها

عليك وعلى الذى فى هذا

البيت ففتح الباب فاذا ليس

فيها أحد ومثله ما لو قال

تصدقت بهذا على أولادى

الصغار الثلاثة وإذا بعضهم

ميت وهو لا يعلم فالصدقة

باطلة وان كان يعلم بالموت

جازت الصدقة كلها للحي

منهم وفي الوقعات الايجاب

اذا وقع لمن يملك ولين لا يملك

بوجهه من الوجوه فالايجاب

بملكه لمن يملك وعند ذلك

لأشيوخ فيصح واذا وقع

بشرائط كذا وسلم الى متول كان ولا يوم الوقف وصارت وقفية ذلك الموضع مستفيضة مشهورة وصار هذا الوقف من الاوقاف القديمة المشهورة فأنت وكيل بقبض الديون التي على الناس وقد ثبتت وقفية ذلك الموضع بالشرائط المذكورة فيه وصارت من الاوقاف المشهورة ويتحقق شرط الوكالة بقبض الديون التي لفلان على الناس ولفلان الموكل على هذا المحضدين كذا كذا فأجاب الخصم وقال (١) (بلا فلان ترا وكيل كرمه است بران وجهه كه دعوى اميكني وكالتي معلوم بان شرط كه ياد كرى ومرا بفلان چندين كه دعوى ميكني دادني نيست ولسكن مرا از وقفيت اين موضع معلوم نيست واز شهرت واستفاضت أو خبري ومرا يتو باين وجه كه دعوى ميكني دادني نيست) أحضر المدعي نفرا ذكر أنهم شهود يشهدون له على الوقفية فشهد الشهود بذلك على وجهها واساقوا الشهادة على سننها ذكرها أن فلانا وقف هذه الضياع المذكورة فيه على كذا بشرائط كذا وحكم القاضي بشيوع الوقفية وتحقيق شرط الوكالة ولم يرد المال على المدعي عليه وكافه أداء ذلك الى المدعي وأمر بكتابة هذا السجل فكتبوا ووقع القاضي على صدره وكتب في آخره كما هو المعتاد ثم استفتوا عن صحة السجل كما هو فاجاب بعض مشايخنا رحمه الله تعالى بصحته وأجاب المحققون به سادة واختلفوا فيما بينهم في علة الفساد بعضهم قالوا لان الشهود شهدوا على أصل الوقف وشرائطه بالشهرة والاستفاضة والشهادة بالشهرة على أصل الوقف جائزة وعلى شرائطه (لا) واذا لم تقبل الشهادة على الشرائط والشهود شهدوا بما حاله لا تقبل على أصل الوقف أيضا هذا امالان الشهادة واحدة فاذا بطلت في البعض بطلت في الكل أولان الشهود لم يحل لهم الشهادة على الشرائط بالشهرة فاذا شهدوا بها فقد أتوا بما لا يحل لهم فيوجب ذلك فسقهم والفسق يمنع قبول الشهادة وجهلهم بذلك لا يكون عذرا لان هذا من الاحكام والجله بالحكم في دار الاسلام لا يكون عذرا وانما علم هنا أنهم شهدوا بالتسامع لانهم شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف ولم يسموه اسمه وكذلك في كل موضع شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف يعلم ضرورة أنهم شهدوا بالتسامع وهذا ليس بشئ عندى لان الشهود ان شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة بهذا التثبت الشهادة بالشهرة والتسامع لجواز أنهم عاينوا قاضيا قضى بوقفية هذا الموضع بالشرائط المذكورة (وطريق آخر يعلم به أنهم شهدوا بالتسامع) أن يقول الشهود شهدنا لانه اشتهر عندنا وهذا مقبول بخلاف ما اذا قالوا شهدنا لانه عايننا من الناس حيث لا تقبل في ظاهر الجواب كالأولوا شهدنا بملكية هذه العين لفلان لاننا رأينا هذه العين في يده يتصرف فيها تصرف المالك ذكره هذه الرواية في شهادات مختصر عصام وفي رواية تقبل وان فسر وابتاع من الناس وباليه ذكره هذه الرواية في كتاب الاقضية وبعضهم قالوا انما فسد السجل لانهم لم يبينوا المتولى ولم يسموه ولم يذكروا سببه بل ذكره مجهول والتسليم الى المجهول لا يتحقق والتسليم شرط لصحة الوقف ولا اعتماد على هذا الملة انما الاعتماد

(١) نعم ان فلانا وكل وكالة معلومة على الوجه الذي تدعيه بالشرط الذي ذكرته وليس على فلان هذا القدر الذي تدعيه ولكن ليس لي علم بوقفية هذا الموضع ولا أعلم شهرتها واستفاضتها وليس لك على شئ بهذا الوجه الذي تدعيه

الايجاب لشخصين كل منهما ممن يملك فالايجاب لهما فيمكن الشيوخ من أحد الخانيين فيمنع جوازها على قول من يجعلها مانعا وهب نصيبه مما يسم كالدار والارض والمكيل والموزون من غير شريك لا يجوز عند الكل وان من شريك لا يجوز عندنا خلافا لابن أبي ليلى رحمه الله وهب نصف عبد ممن رجل أو ثلثه وسلمه يجوز لانه مما لا يحتمل القسمة وكذا الوهب عبده من رجلين أو رجلان عبدا لهما ومن أراد أن يهب نصف داره مشاعا يبيع منه نصف الدارين معلوم ثم يبرئه عن الثمن وهب أرضا فيزرع أو نخيل أو نخلا عليه غر أو وحب الزرع بدون

الارض أو الخلل بلا أرض أو غلابدون الثر لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خلقه مع إمكان القلع فقبض أحد هما غير ممكن فبإله الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص عليه في المضاربة دفع اليه ألفا وقال نصفها هبة للزوجة مضاربة فهلكت ضمن حصه الهبة مع انها فاسدة لانها مشاع يحتمل القسمة وهل يثبت الملك بالقبض قال الناطقي عند الامام رحمه الله لا يفيد الملك وفي بعض الفتاوى (٢٤٠) بالقبض يثبت فيها فاسدا وبه يفتى ونص في الاصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه

فباعها الموهوب له لم يجز دل أنه لا يملك حيث أبطل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه هو المختار \* والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة وما يلحق به أحكام العارة في أرض غيره \* أقر بدار لامرأته في صحنه وهي خراب وعمرها ثم مات عن هذا الدار وابن له فادعى الابن أن العارة بينهما ما وهي أنها دارها وعمرها ان كان عمرها باذنما فالعارة لها والنفقة دين عليهما فغرم حصه الابن وان عمرها غير اذنما لنفسه فالعارة ميراث ولها أن تغرم قيمة نصيب الابن من العارة وطلت العارة لها ولو عمرها لها بلا اذنم افلها ولا شيء عليها من النفقة وهو منطرح فيه وكذا عارة كرم زوجته وسائر أملاكها وذكر العتاي عمردا امرأته باذنما فالعارة لها والافهى تركه نوع في هبة المريض وغيره \* وهب في مرض ولم يسلمه حتى مات بطلت الهبة لانه وان كان وصية حتى اعتبر فيه الثلث فهو هبة حقيقة فيحتاج الى القبض \* وهب المريض عبد الامال له غيره ثم مات فباعه الموهوب لا يقبض البيع وضمن ثلثه \* وان أعته الموهوب له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته جازو بعد موت الواهب لان الاعناق في المرض وصية وهي لا تنحل حال قيام الدين \* وان أعته الواهب قبل موته ومات لا سعاية على العبد لجواز الاعناق ولعدم المثلث الموت \* وهب عينا في مرضه ولا مال له ثم رجعت الورثة في الثلثين لا يطل الهبة في الكل دلان الرجوع مقصور على الحال والابطال في الكل للشروع \* وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث يرد

على العدة الاولى وعندى أن الدعوى من الوكيل على وقفية ذلك الموضع على الوجه الذي ذكره لاتصح وان كانت الدعوى خالية عما ذكره من وجه آخر لان الوكيل بهذه الدعوى يثبت شرط حقه باثبات فعل على الغائب وفيه ابطال حق الغائب عما عموما ولو له والانسان لا يصلح خصما في اثبات شرط حقه باثبات فعل على الغائب اذا كان فيه ابطال حق الا يرى أن من علق عتق عبده بطلاق فلان امرأته فأقام العبد بينة أن فلانا قد طلق امرأته فالقاضي لا يسمع دعوى العبد ولا يقبل بينته وما المعنى ما ذكرنا هكذا كرر المسئلة في طلاق الجامع الاصغر وقد أفتى بعض المتأخرين بسماع هذه الدعوى وقبول بينته والا لاول أصح \* محضر في دعوى عن أشياء أرسل المدعى الى المدعى عليه لبيعهها \* وصورة حضر فلان بن فلان الفلاني وأحضر معه فلانا وادعى هذا الماخر على هذا المحضر معه أن هذا الذي حضر أرسل الى هذا المحضر معه يد أمين له فلان كذا عدد من الكرايس الزند بيجي البخاري الممسوح طول كل واحد كذا وعرضه كذا البيع عن برغب في شرائه بما يقوم أهل البصر في ذلك وأن فلانا الامين أرسل هذه الكرايس الى هذا الذي أحضره وأن هذا الذي أحضره قبض ذلك كله من الامين وباع عن المشتري بتقويم أهل البصر وقبض الثمن وذلك كذا فواجب على هذا الذي أحضره تسليم الثمن المذكور في هذا المدعى ان كان قائما بعينه في يده وان كان استهلكه فواجب عليه أدا مثل تلك الدنانير المقبوضة الى المدعى وسأل مسئلته عن ذلك فسئل فاجاب الذي أحضره بالانكار فاحضر المدعى شهودا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى قيل هذه الدعوى غير مستقيمة وفيها خلل من وجهين (أحدهما) ان المدعى ادعى على المدعى عليه تسليم عن الكرايس المذكورة في هذه الدعوى وذكر في الدعوى أنه باع الكرايس المذكورة قبضه بكذا وقبض الثمن وطالبه بتسليم الثمن ولم يذكر أنه باع الكرايس المذكورة قبضه وسلمها الى المشتري ويحتمل أنه هلكت الكرايس في يد البائع قبل التسليم وعلى هذا التقدير الثمن لا يكون لصاحب الكرايس بل يطل البيع ويكون الثمن لمشتري الكرايس فانما يكون الثمن لصاحب الكرايس اذا سلم البائع الكرايس الى المشتري فما لم يذكر التسليم لا تكون دعوى المطالبة بتسليم الثمن صحيحة (والوجه الثاني) أنه قال فواجب على هذا الذي أحضره معه تسليم الثمن الى هذا المدعى وهذا النوع من المطالبة غير مستقيم في مثل هذه الدعوى لوجهين أحدهما أنه ذكر لفظه الوجوب وعلى تقدير صحة البيع وجود التسليم الى المشتري فالثمن يكون أمانة عند المدعى عليه لكونه وكلا في البيع وفي الامانات لا يجب على الامين تسليمها الى صاحبها انما يجب عليه التخلية لا غير فطال به بالتسليم لا تكون مستقيمة والثاني أن الثمن لو كان قائما في يد الامين كان متعينا وفيما يتعين من المثلث انما تستقيم المطالبة بالاحضار مجلس الحكم ليتمكن المدعى من الدعوى واقامة البينة بحضوره ولا تستقيم الدعوى والمطالبة بالتسليم وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا الوجه الثاني من الخلل ليس بصحيح قوله لو صح البيع وتسليم المبيع وقبض الثمن كان الثمن أمانة في يد الوكيل ولا يجب على الامين تسليم الامانة فلنا الامين لا يجب عليه تسليم الامانة بحقيقته وانما يجب عليه التسليم بحجازه وهو التخلية فيحمل دعوى التسليم على دعوى التخلية تعجبا وقوله ان الثمن في يد الوكيل لو كان قائما كان متعينا فيجب الاحضار لا لاشارة ولا يجب التسليم فلنا الاحضار لا يفيد هنا لان الاحضار للاشارة ولا يمكن للشهود الاشارة الى الدراهم التي هي أثمان وقد مر جنس هذا فيما تقدم \*

المريض عبد الامال له غيره ثم مات فباعه الموهوب لا يقبض البيع وضمن ثلثه \* وان أعته الموهوب له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته جازو بعد موت الواهب لان الاعناق في المرض وصية وهي لا تنحل حال قيام الدين \* وان أعته الواهب قبل موته ومات لا سعاية على العبد لجواز الاعناق ولعدم المثلث الموت \* وهب عينا في مرضه ولا مال له ثم رجعت الورثة في الثلثين لا يطل الهبة في الكل دلان الرجوع مقصور على الحال والابطال في الكل للشروع \* وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث يرد

الموهوب له ما زاد على الثلث بلا خيار وفي البيع بخير المشتري \* قالت زوجة المريض انمت من مرضك هذا فانت في حل من مهرى أو قالت فمهرى عليك صدقة بطل لانه مخاطرة وتعليق ولو قال الطالب لبدونه اذ امت فانت برى من الدين الذى لى عليك جاز ويكون وصية من الطالب للطالب ولو قال انمت فانا برى من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت برى على عليك لا يبرأ \* قال لائبه الصغيرين مال ترا كرم أو قال بنام تو كرم أو ازان تو كرم يكون عليك \* وقال الامام (٢٤١) ظهر الدين بنام تو كرم لا يكون عليك ولا اقرارا \* ولو قال

لختي هذه الارض لك فاذهب وازرعها فقبل الخن وزرع فالارض للخن وان لم يقبل قبلت لا يكون له \* قال لا تحو هبت عبدى منك وهو حاضر بحيث لو متديه ناله فقال قبضته جازت من غير قوله قبلت ويصير قابضا عند محمد رحمه الله وقال الشافى رحمه الله لا يصير قابضا ما لم يقبض وان كان العبد غائبا فقال وهبت منك عبدى فلانا فاذهب واقبضه فقبضه جاز وان لم يقبل قبلت وبه نأخذ \* ولو قال هولا ان شئت ودفعه اليه فقال شئت عن الثانى رحمه الله انه يجوز دفع اليه دراهم فقال أنفقها ففعل فهو قرض كما لو قال اصرفها الى حوائجك ولو دفع اليه ثوبا وقال اكس به نفسك ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل \* الهبة في مرض الموت هبة حقيقة حتى لو حلف لا وصى فهو هبة في مرض الموت لا يحنث وكذا لو اشترى في مرض موته فعتق عليه لانها حكم الوصية لا حقيقة \* قال لا نخر

محضر فيه دعوى ملكية جارية صورته ادعى فلان على فلان ملكية جارية فحضر مجلس الحكم وقال هذا الجارية الذى في يده هذا المدعى عليه اشترى من فلان وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فواجب عليه تسليمه الى قاستفتوا عن صحة هذه الدعوى فقيل انها فاسدة من وجهين أحدهما أنه ذكر الشراء من فلان ولم يذكر وقد الثمن وقد كتبنا في هذا الكتاب أن المشتري اذا وجد المشتري في يد غيره ولم يكن نقد الثمن للبائع لا يكون له ولاية الاسترداد والاستخراج من يدى السيد أو كذا ذلك بمسألة المتنى والثانى أن في دعوى الملك بسبب الشراء لا يلد المدعى أن يقول باع فلان منى وهو عليك أو يذ كرا تسليم أو يقول ملكى اشترىته من فلان ولم يوجد شئ من ذلك والحاصل أن ذكر الملك من أحد الجانبين كاف لصحة الدعوى بطريق الشراء \*

محضر فيه دعوى الرجل بقية صداق ابنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهةه بالخلف وكان صورة الدعوى كان لفلان بن فلان على خنتى كذا دينار بسبب كذا فاقضى من ذلك كذا وبقي عليه كذا او كان في يد صاحب الدين خط اقرار خنتى بهذا فظفر المقر بذلك ومن ثم أخذ الغريم بوطالبه بالباقي من المال فأنكر فاستخلفه بالطلاق فحلف بثلاث تطليقات أنه ليس عليه شئ فهو مدده وحسبه فأقر بقية المال الذى كان عليه فأعطاه خطا بذلك وهكذا أقر المدعى عليه بالخلف وبذل الخط والافرار بقية ماله الذى كان له عليه فأخبر بذلك امرأته وصهره ورفعوا الامر الى القاضي فأدعى صهره بوكالة ابنته بقية مهرها بوقوع الطلاق بسبب الخلف المذكور فيه فأنكر الرجل المذكور فيه بالخلف والافرار بعد ذلك فأقر المدعى بالشهم ودفعهم دواهم هذا النكاح أن الزوج أقر أنى حلفت بثلاث تطليقات أنه ليس لفلان على كذا وهو ما كان يدعى على بقية الدين ثم بذل له الخط بكذا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى وموافقة الشهادة الدعوى فقيل ان هذه الشهادة غير موافقة لهذه الدعوى لان في الدعوى ذكر أنه أقر له بعد الخلف بقية المال الذى كان له عليه وبذل له الخط بذلك وفي الشهادة شهد الشهود أنه أقر أنه بذل الخط بعد الخلف بكذا ولم يشهدوا أنه بذل الخط بالمال الذى كان له عليه وعلى بذل له الخط والصلح وذلك لا يكون اقرارا أصلا وان كان بذل خط الاقرار أو شهدا فزعموا آخر لا بذلك المال فلا يوجب هذا حثا في عينه فكانت هذه الشهادة مخالفة للدعوى من هذا الوجه ولانه مكره في هذا الاقرار والافرار مكرها لا يجب به المال فلا يقع الحث فهذا خلل ظاهر في هذا المقام \*

محضر فيه دعوى استنجاار الطاحونة وكان في ذكر الحد والحد الاول مغترف ماء النهر والحد الثانى مصب ماء النهر من الوادى (فرد المحضر) بعلة أن هذا الحد النهر لاحد الطاحونة والدعوى وقعت في الطاحونة وحدها ولو وقعت الدعوى في الطاحونة والنهر فاذ كر واصلح حد النهر والله تعالى أعلم \* محضر فيه دعوى اجارة محدود بآجرة معلومة فرد المحضر بعلة أن الآجرة ذكرت مطلقة ولعل أنها من المكيلات وبيان مكان الايقاع اذا كانت الآجرة مكيلا أو موزنا شرط ولم يذكر ذلك \* محضر في الاجارة المضافة الى زمان بعينه وقد كتب الصلح قبل مجئ ذلك الزمان وكتب فيه أنهما تقابضا قبضا صحيفا قبل قوله تقابضا قبضا صحيفا لا يكاد يصح لان العقد لا يقع قبل مجئ ذلك الزمان والتقابض قبله لا يكون صحيفا \*

(٣١ - فتاوى سادس) لاهنك اليوم هبة مائة فوهبه اليوم مائة على رجل وأمره بقضها بر ولومات الواهب ولم يقبض الموهوب له لا يتمكن من أخذه لانه صار ملكا للورثة \* علوى له مشاهرة فوهبها قبل القبض من غيره وو كلبا قبض فبات قبل القبض لا يورث لان العلوى لم يملك قبل القبض فلا يصح الهبة \* الثانى في الرجوع عنها \* وهب لاجنسية ثم تزوجها الرجوع لافى عكسه والمنظور وقت الهبة \* والمحرمية بلا ربح كل رضاع لا يمنع ولو زعم الموهوب له هلاكها صدق بلا عين ولو قال الواهب العين هذا وأنكره

محضر فيه استحقاق جارية اسمها دلبر **﴿** حين أراد المشتري أن يثبت الاستحقاق عند القاضي ليرجع على البائع ذكر اسم الجارية (بنفسه) فقال البائع ما بيعت منك جارية اسمها (بنفسه) وانا باعت جارية اسمها (دلبر) فقد قيل القاضي لا يلتفت الى دعوى المشتري ولا يمكنه من الرجوع على بائعه لان البائع ينكر بيع الجارية بالاسم الذي ادعاه المشتري وقد قيل القاضى يسمع دعواه اذا قال أرجع عليك بثمن الجارية التى اشتريتها منك لانه يجوز أن يكون لها اسمان (بنفسه) و (دلبر) ولو كان قال أرجع عليك بثمن الجارية التى اشتريتها منك واستحققت على بيع دعواه واذا أقام عليه البيضة قبلت بينته وقضى له ما ثمن \*

محضر في إثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن \* وصورة ذلك جرى المحكم من القاضي فلان على فلان باستحقاق حمار كان اشتراه بينة قامت (فرد المحضر) به له أنه لم يذ كر في المحضر أن الاستحقاق كان بمطلق المالك أو بالملك بسبب وكذلك لم يذ كر فيه أن البينة قامت على اقرار المستحق عليه أو على نفس الدعوى والمحكم مختلف \*

محض في دعوى عن عين مسمومة. وكان المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور إلى هذا المدعى (فرد المحضر) بعله أنه لم يذكروا في محضر الدعوى تسليم المبيع ولا بد من ذكره لتصح دعوى المطالبة بتسليم الثمن فأنه لو هلك المبيع قبل التسليم ينقض البيع ولا يبقى الثمن واجبا على المشتري. والثاني أن المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور إلى هذا المدعى والثمن على تقدير صحة البيع أمانة عند المدعى عليه وفي الأمانات والودائع الواجب هو التخلية دون التسليم وكل ذلك عندى فأسد غاية الفساد أما الأول فلأن حكم الشرع في بيع العين بالدرهم أن المشتري هو الذي يطالب بتسليم الثمن أولا. وأما الثاني فلأن الثمن واجب في ذمة المشتري والواجب في الذمة لا يكون أمانة وكفى يستقيم هذا القول وأنه لو هلك جميع مال المشتري لا يسلط عنه الثمن \*

﴿ورد محضر﴾ فيه دعوى دنانير نيسابورية جيدة جرائع من دهن مقدار معلوم اشتراه المدعى غيبه من المدعى وقض الدهن وشهد الشهود بذلك وكروا قض الدهن في الدعوى والشهادة جميعا \*

فرد المحضر بـ بعله أن المدعى في دعواه والشهود في شهادتهم لم يذكروا أن هذا القدر من الدهن هل كان في ملكه يوم البيع وعلى تقدير أنه لا يكون لا يجوز البيع ولا يجب الثمن على المشتري وهذا ليس بخلل في الحقيقة لأن هذا دعوى الدين في الحقيقة لأن الدهن مقبوض ألا يرى أنهم لو لم يذكروا مقدار الدهن نصحوا المدعى وإن لم يذكروا قاضه فأنما أصح الدعوى لأنه في الحقيقة دعوى الدين \*

ورد محضر في صورة ادعى فلان على فلان انك اشتريت مني كذا كذا خطبة بخمسين دينار و اجاء المدعي بشاهد من شهد ادا حدهما بالبيع بخمسة وعشرين وشهد الاخر بالبيع بسبعة وعشرين فقبيل الشهادة ليست بصحيفة لاختلاف الشاهدين فيها وقيل لو صححت الدعوى كانت الشهادة على العشرين مقبولة لانهما اتفقا على العشرين اقطا ومعنى الاول اصح لان كل واحد منهما شهد بعدد غيره - تد الذي شهد به صاحبه فان العقد بخمسة وعشرين غير العقد بعشرين الا يرى انه لو وقع مثل هذا الاختلاف بين المتبايعين يقالان \*

وان زاد أو أعلق باباً أو وجهه  
أو طينه لا يرجع وان هدم  
البنار جمع في الارض ولو  
استهلك البعض له ان يرجع  
في الباقي \* وصي له على مملوك  
وصيه دين فهو ب الوصي  
عبد للوصي ثم اراد الوصي  
الرجوع في ظاهر الرواية  
ذلاً وعن محمد المنع منه ولا  
رجوع في الصدقة \* وهب  
بخوارزم محلاً فذهب به الى  
بخارى ليس له الرجوع وفي  
العيون ان قيمة العين فيها  
على السوا \* رجوع وان كان  
أكثر في مقام النقل من  
مكان الهبة لا يرجع \* قصر  
الثوب الموهوب انقطع حق  
الرجوع وان غسل لا وفي  
الامالي القسارة كالغسل  
لا يمنع وان قتله لا يرجع انما  
كان يزيد ثلاث في الثمن \* وهب  
عبداً كافراً فاسلم في يد  
الموهوب له أو علمه القرآن  
أو الكتابة لا يرجع وذكر  
الناطقي عن هشام أنه ان علمه  
الخبر والكتابة يرجع وان  
هلك العوض يرجع بمثله  
أو قيمته فار استحق العوض  
وقد ازدادت الهبة لم يرجع  
\* استحق نصف العوض لم  
يرجع في نصف الهبة لكن  
يرتفعان ويسترد الهبة

وهب شيئاً ابتداء لا عوضاً لكل الرجوع عوض في بعض هبته بان كانت ألقاف موضه درهما منه فهو فسخ في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البت في حق الدار محل الموهوب الى موضع آخر لا يرجع قيل هذا اذا كانت القيمة مكان المحل أكثر وان استوي القيمة له الرجوع وقد ذكرنا موافق التفريق لو انفق في حلهما الرجوع في الأقوال كلها قال السعدي اذا كان الموهوب شيئاً لأجل ولا مؤتمراً فعمله الى بلد لا بعز سعرها واستوى فيها ثم عز وغلا فلا واهب ان يرجع كالو غلا في بئنه (الثالث في الحظر والإباحة والإحلال) ورد

رجل سبدا بنموه في ضعيفة فاصلها انسان ثم أراد المالك أخذها وأقر وقال قلت حين التقيت من أخذها فله أو أنكرت ذلك وورهن عليه  
الأخذ واستخلف فشكل المالك فهي الواجد سواء كان حاضر ام مع قول المالك أو لا قال الصمد رزقه الله وهو اختيارنا فمن أرسل صيدا  
وان اخلفا قال قول المالك ان لم يقبل ذلك حين خلاها وهذا اذا كان فله لجماعة معنقة من أخذها منكم فهي له الا اذا عم بلا خطاب  
جماعة فله المالك أخذها بلا خلاف \* قال لا تخر ادخل الكرم وخذ من العنب يأخذ (٢٤٣)

له الاخذ قدر الشبع  
ولو قال خذ من البر ياخذ  
منوين قال أذنت للناس  
في غري ومن أخذ شيأ فهو  
له فبلغ الناس فأخذوا وازار  
\* أخرج شيأ الى مسكين فلم  
يجده فهو بالخبير ان شاء  
دفعه الى مسكين آخر وان  
شاء صرفه الى حاجته لانه لم  
يخرج عن ملكه \* دعا قوما  
الى طعام وفرقهم على أخوة  
ليس لاهل هذه الخوانان  
يتناولوا من خوان آخر

﴿نوع آخر﴾

انت في حل من مالي فهذا  
على الدراهم والدنانير وان  
أخذنا كهة أو ابلا أو غنما  
لا يحل \* قال لا تخر أنت في  
حل مما أكلت من مالي أو  
أخذت أو أعطيت حل له  
الاكل والاخذ والاعطاء  
\* قال حلتى من كل حتى هو  
لك على ففعل وأبرأ برئ  
عند الثاني رزقه الله فبما علم  
ومالم يعلم وعليه الفتوى  
اذا أبرأ عن المحقوق  
الجهولة جائز عندنا بعوض  
أو بدونه \* قال جعلت في حل  
الساعة أو في الدنانير في  
السلعات كلها والدانير \*  
قال لا تخر لأخاصك

﴿ورد محضر﴾ ادعى فلان على فلان كذا كذا أفقره خنطة وقال في دعواه (٢) (واين مدعى عليه  
ازمين مستأجر من اين مبلغ كندم برده است باحق) فان كانت قائمة بعينها فله أن يردها على وان كانت  
ها السكة فعليه أن يردها لها (فرد المحضر) بعله أنه لا يذ كرفي الدعوى (٣) (اين مبلغ كندم برده است  
ازمزرعة من بازمزرعة مزارع من) ولا بد من ذلك لتصبح منه دعوى المطالبة بالتسليم اذ يجوز أن  
يكون الزرع في أرض غيره فيكون الزرع لذلك الغير لا لهذا المدعى واذا ذكر أنه مزرع مزرعة هل  
يشترط ذكر اسم المزارع ونسبه ففيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى وفي فتاوى النسفي عرض محضر  
فيه دعوى أربعة آلاف دينار والمكتوب في لفظ الشهادة أربعة دنانير قال الشيخ الامام السعدي رحمه الله  
تعالى المخالفة بين الدعوى والشهادة ظاهرة فقبل نسى (٤) (هزار) فقال اذا نسى فقد فسد المكتوب  
وقيل يجب أن تقبل الشهادة على أربعة دنانير وقد مر جنس هذا \*

﴿ورد محضر﴾ فيه دعوى أعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة \* وذ كرفيت باجلة ولم يبين قيمة كل عين  
قال شيخ الاسلام اخلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من اكتفى بالأجمال ومنهم من شرط التفصيل  
وهذه المسئلة في الحاصل على وجهين اما ان كانت الاعيان قائمة أو مستهلكة فان كانت قائمة فلا بد من  
الحضار عند الدعوى وعند ذلك لا حاجة الى بيان القيمة وقد مر جنس هذا وان كانت مستهلكة ينبغي  
أن يبين قيمة كل عين لانه ربما يقر باستهلاك بعض هذه الاعيان وينكر البعض فلا بد من أن يعرف القاضي  
أنه بأى قدر يقضى مع هذا اذ لم يبين لاي وجه ذلك خلافا للدعوى لانه ادعى دينا وبين قدره \*

﴿ورد محضر﴾ في دعوى الناقصة والمكتوب في المحضر الجمل وانه يوجب الفساد لكان التجهيل في الوصف  
ولذلك لو وقعت الدعوى في ناقصة وجعل وكتب في المحضر ناقتين أو جملين يرد المحضر لما قلنا وهذا الجواب  
مستقيم في دعوى الدين غير مستقيم في دعوى العين لان في دعوى العين يحتاج الى الاشارة وعند الاشارة  
لا حاجة الى ذكر شيء من الأوصاف \*

﴿ورد محضر﴾ صورته ادعى فلان على فلان أنه قطع من أشجار كرمه كذا كذا وقران الحطب قيمتها  
كذا وعصب من كرمه كذا كذا وقران الاعناب (فرد المحضر) بعله أنه ليس فيه بيان نوع العنب  
والحطب فقبل هذا الجواب مستقيم في العنب لانه مثلي غير مستقيم في الحطب لان الحطب من ذوات القيم  
فبين مقدار قيمة الحطب ويكتفى به وقبل الأول أصح لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة لان قيمة  
الجوز والقرصا أكثر من قيمة الخلاف وكذلك قيمة الياس أكثر من قيمة الرطب فلا بد من أن يبين نوع  
الحطب مع مقدار القيمة حتى يعلم هل هو صادف في تعيين هذا القدر من القيمة \*

﴿ورد محضر﴾ فيه دعوى امرأة على زوجها \* وصورته أنه أخذ من مالها كذا كذا بغير حق قبض أو جب  
عليه الرد عليها أو أقر فلان أنه قبض ذلك المال المذكور منها اقرارا صحيحا وهو طائع غير مكره ولم يكن عند  
ذكر الاقرار أنه قبض ذلك بغير حق ولا ذكر أنه قبض قبض أو جب عليه الرد عليها قال الشيخ الامام

(٢) وهذا المدعى عليه أخذ من أرضي المستأجرة هذا المبلغ خنطة بغير حق (٣) أخذ هذا المبلغ خنطة من  
مزرعتي أو من مزرعة مزارعي (٤) ألف

ولا أطلب منك شيأ من مالي قبلك فهذا ليس بشئ \* قال تراجل كرم وعليه دين يبرأ ولو قال هم غريمي ان يجل كرم يبرأ غريمي ولا يدخل  
تحت الاجارة الطويلة \* وهب أمة وسلمها ثم رجع وأعتقها لم يجز العتق لعدم صحة الرجوع بلا قضاء وعن الثاني رزقه الله يجوز  
تصرف الموهوب له بعد الرجوع مالم يحكمه بنقصه اذ قبل الحكم الموهوب باق على ملك الموهوب له فيصح تصرفه لا تصرف الوهاب \*  
المتصدق استقال المتصدق عليه بالصدقة فأقاله لم يجز حتى يقبض لانه هبة مستقلة وكذا اذا كانت الهبة لغيره لم يجز وكل شئ

لا يقضه المحاكم إذا اختص اليه فهذا حكمه وكل شيء يقضه واختص اليه فاقاله الموهوب له فهي آتالة الواهب وان لم يقضه  
فالآتالة فسخ حقيقة وفي معنى تملك مبتدأ فلا يقبل الفسخ أو لا يقضه الحاكم تعذر حقيقته فيعمل بمجازه وهو التملك المبتدأ فلا  
يصح قبل القبض وإذا عمل حقيقته فالفسخ لا يحتاج إلى القبض فيعود إلى ملك الواهب بالقبض وولادتها لا تمنع الرجوع فيها ولا يرجع  
في ولدها وعن الثاني رحمه الله تعالى (٢٤٤) يرجع فيها إذا استغنى الولد عنها وعن الامام رحمه الله ان الولادة تمنع الرجوع فيها

والرجوع بلا قضاء في مرض  
الموهوب له يعتبر من الثلث  
وان بقضاء فمن الكل اذا  
سلمه الى الواهب والرجوع  
بقضاء أو بغير قضاء فسخ  
عند محمد رحمه الله في رواية  
الجامع وعلى رواية الاصل  
عند مبتدأ أنا كان بلا قضاء  
وعلى قول الثاني رحمه الله  
هو فسخ بكل حال \* علم الحرفة  
بطل حق الرجوع وفي المتن  
عن محمد رحمه الله علم بمجيب  
القرآن أو الكتابة أو عل  
آخره الرجوع في قوله -  
أراد محمد رحمه الله  
بقوله في قوله - سوى قوله  
وذ كر لنفسه أصلاً كل  
ما زاد ملاحق فعل في العين  
يطل حق الرجوع وما  
كان لا يفسد أحد أو غلاه  
سوقه الرجوع لان الزائد  
بفعله كزيادة صبغ  
في الثوب زيادة معنوية  
يبدل الاعراض لاجلها  
ولا كذلك الزائد لافعل  
أحد وقال حق الرجوع  
حق أثبت الشارع لفوات  
غرض وهو العوض فلا  
يؤثر في قطعه الا زيادة لها  
عن قائم متصل بتعذر الفسخ  
بسببه بحكم الرجوع وبصير

السعدى رحمه الله تعالى مدار الامر على هذا الاقرار وليس فيه أنه بغير حق ويحتمل أن يكون بحق وليس  
فيه اضافة اقراره الى ما سبق ذكره أنه أقرب بذلك أو نحو حتى ينصرف ذلك الى الاول بل هو اقرار مستأنف  
مطلق وذلك لا يوجب الضمان لا بحالة فلا تصح الدعوى قيل وينبغي أن تصح الدعوى وهو الاشبه لان  
القبض المطابق بسبب الضمان الرد والعين جميعاً قصار وجوب الرد كالتصريح عليه في اقراره بالقبض  
المطلق الا يرى الى ما ذكر في الاصل وفي الجامع الصغير أن من قال لغيره غصبتني هذا الثوب وقال ذلك  
الرجل أخذته منك ودية أن القول قول المقر له والمقرضان مع أن المقر هناك نص على الاخذ ودية -  
فهنا أولى \*

عرض محضر على شيخ الاسلام على السعدى رحمه الله تعالى في صورة ذلك ادعى رجل أعياناً من  
الاموال على رجل ومنها قبض قد كانوا بينوا جنسه ونوعه وصفته وقيمته وسراويل بنوا نوعها وجنسها  
وصفتها وقيمتها قال انه ليس بصحيح لانه لم يذكر (١) (مرداته) أو (زناؤه) أو (زخرد كلان) والمسئلة على وجهين  
ان كانت هذه الاشياء قائمة لا بد من احضارها مجلس الدعوى للاشارة اليها وعند ذلك لا حاجة الى بيان هذه  
الاشياء وان كانت مستهلكة فلا بد من ذكر هذه الاشياء مع ذكر القيمة \*

ورد محضر فيه دعوى النحاس المكسر وكان الغاصب في بلدة مرو والدعوى بخارى فاعلم بأن  
المغصوب على نوعين نوع هو من ذوات الامثال ونوع هو ليس من ذوات الامثال وكل نوع على نوعين أيضاً  
نوع له حل وموئنة ونوع لاجل له ولا موئنة فان لم يكن المغصوب من ذوات الامثال نحو الدابة والخادم وما  
أشبه ذلك فليكن المغصوب منه الغاصب في بلدة أخرى والمغصوب قائم في يد الغاصب فان كانت القيمة في  
هذه البلدة مثل القيمة في بلدة الغصب أو أكثر فالمغصوب منه يأخذ عين ماله وليس له أن يطالب الغاصب  
بالقيمة لانه وصل اليه عين حقه من غير ضرر يلحقه وان كان السعري هذه البلدة أقل من القيمة في مكان  
الغصب فالمغصوب منه بالخيار ان شاء أخذ المغصوب ولا شيء له وان شاء أخذ القيمة في مكان الغصب وان  
شاء انتظر به حتى يذهب الغاصب بالمغصوب الى بلدة الغصب فيأخذ منه وهذا لانه اذا أخذ العين فقد وصل  
اليه عين ملكه مع ضرر يلحقه من قبل الغاصب لان قيمة الاشياء متفاوتة متفاوتة لا يمكن وهذا التفاوت انما  
حصل بمعنى من جهة الغاصب وهو نقله الى هذا المكان فكان له أن يلتزم الضرر بأخذ العين وله ان يلتزم  
الضرر بأخذ القيمة يوم الخصومة في مكان الغصب أو ينتظر بخلاف ما اذا القيمة في بلدة الغصب وقد  
انقضى السفر حيث لا يكون له الخيار لان النقصان ما حصل بفعله مضاف الى الغاصب وانما هو بمعنى  
راجع الى رغبات الناس فلا يضمن أما اذا نقله الى موضع آخر فهذا النقصان حصل مستنداً الى فعل  
الغاصب وهو النقل فأمكن إيجاب الضمان عليه وان كان المغصوب قد هلك في يد الغاصب فليقيم المغصوب  
منه في بلد آخر فان كانت قيمته في بلدة الغصب أكثر فليطالب بقيمة في بلدة الغصب يوم الخصومة ان شاء  
وان كانت قيمته في بلدة الخصومة أكثر فالغاصب يعطيه قيمته في بلدة الغصب لان الملك لا يستحق الرد  
الا في مكان الغصب وان كان المغصوب من ذوات الامثال وله حل وموئنة كالكرم من الحنطة والشعير

(١) رجال أو نسائي ومن الصغير أو من الكبير

المحل كالهالك للزيادة ولو نطق المصنف بقطع حق الرجوع \* وهو موصي فاقب عند الموهوب له  
وكبير ثم صار شيخاً فادان يرجع فيه وقيمته الساعة أقل من قيمته يوم الهبة ليس له الرجوع لانه زاد ابتداء وانقص بعد ذلك وحين  
زاد نطق حق الرجوع فلا يعود بذلك \* أراد الرجوع فقال كبر عدي وزاد خيراً فأنكر الواهب وكذا في كل زيادة متولدة ما في البناء  
أو الخياطة وغيرهما القول للموهوبه \* قال فصدقتهم اعلى وأذنت لي في قبضها فقال الواهب لا بل قبضته بغير إذني فالقول للصدق

وكالحاس



**قال وهب** والذى هذا الشيء وقبضت بعده موه وقال قبضت في حياته والعين في يد الذي يدعى الهبة فالقول للوارث \* قالت لزوجهما تصدقت عليك بالالف على أن لا تتسرى على أولادك فتزوج قبضت ثم تزوج فلا رجوع في الف \* رجع الواهب في هبته وكان الموهوب مشاعاً بمقتضى القسمة يجوز \* قالت لزوجهما وهبت مهرى منك على أن كل امرأة تزوجهما يجعل أمرها بيدى قبيل الزوج من ساعته جازت والزواج أن لا يجعل أمر أمر أنه يدها وان لم يقبل الزوج بطلت الهبة \* وهبت مهرها (٢٤٥) على أن يحسن إليها ولم يحسن كانت الهبة باطلة كالهبة بشرط العوض

\* قال لها أبريني عن مهرى حتى أهبط لك كذا فأبرته ثم أتى الزوج أن يهب ما قال فأنهر عليه كما كان وفي الهبة بشرط العوض بشرط شرائط الهبة ابتداء حتى لا يصح فيما يحتمل القسمة ولا يثبت الملك قبل القبض ولكل منهما أن يمنع من التسليم وبعد التقاضى لها حكم البيع لا يكون لاحدهما أن يرجع وان استحق ما في يده أحدهما يرجع على صاحبه بما في يده ان قاما وقيمتها هالكاً والصدقة بشرط العوض كالهبة بشرط \* وهب لعبد رجل جاريته وقبض ثم أراد الرجوع والمولى غائب ان الموهوبة في يد المولى ليس له أن يرجع لان المال ليس في يد الحاضر حتى يخصم وان في يد العبد فان ما دونا يرجع وان محجوراً وان اختلف العبد والواهب في الاذن والحجر فالقول للواهب لان سبب الرجوع وهو الهبة ثابت والعبد يريد بطلاله فلا يقبل قوله وان رهن العبد على الحجر لا يقبل \* بنى تنوراً في البيت

وكالتحاس المكسر وما أشبه ذلك فان كان الموصوب قائماً في يد الغاصب فله قيمه الموصوب منه في بلدة أخرى فان كان السعري هذه البلدة مثل السعري في بلدة الغصب أو أكثر أخذ الموصوب منه عين الموصوب ولا شيء له سواء وان كان السعري هذه البلدة أقل فالموصوب منه بالخيار ان شاء أخذ عين الموصوب وان شاء أخذ قيمته في مكان الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان كان الموصوب قد هلك في يد الغاصب فان كان السعري في بلدة الغصب مثل السعري في بلدة الخصومة فالغاصب يبرأ برآء المثل والموصوب منه أيضاً طال به برآء المثل لانه لا ضرر على واحد منهما وان كان السعري في بلدة الغصب أكثر فللموصوب منه الخيار ان شاء طال به برآء المثل وان شاء أخذ قيمته في بلدة الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان كانت قيمته في مكان الخصومة أكثر فللغاصب الخيار ان شاء أعطاه مثله وان شاء أعطاه قيمته في مكان الغصب لان المالك لا يستحق الرد الا في مكان الغصب فلو ألزمنا الغاصب تسليم المثل على التعيين يستضر به الغاصب فانه يلزمه زيادة قيمة لا يستحقها الموصوب منه فخيرنا بين إعطاء المثل في الحال وبين إعطاء القيمة في مكان الغصب الا أن يرضى الموصوب منه بالتأخير فله ذلك وله أن يأخذ القيمة في مكان الغصب للحال اذا عرفت جواب هذه الفصول خرج جواب المحضر وان كانت قيمة التحاس بخارى مثل قيمة التحاس بمر وحق الموصوب منه في ذلك التحاس فان ادعى المثل صح دعواه وما لا فلا وان كانت قيمة التحاس بمر وأكثر من قيمته بخارى فللموصوب منه الخيار ان شاء طال به المثل في الحال وان شاء طال به بقيته بمر ويوم الخصومة فاي ذلك شاء وعينه وادعاه يصح دعواه وان كانت قيمته بخارى أكثر من قيمته بمر ويطلب الغاصب بأيم ما شاء الغاصب ويقول له القاضي أدايم ما شئت اما قيمته بمر واما مثله في الحال \*

**ورد محضر** صورته حضر فلان وأحضر معه فلان بن فلان ولم يذكر اسم الجد فأجيب بالصحة لانه حاضر وفي الحاضر الاشارة تكفي ولا يحتاج الى ذكر الاسم فأولى أن لا يحتاج الى ذكر الجد وأما في الغائب فلا بد من ذكر الجد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هو الصحيح \*

**ورد محضر** صورته ادعت امرأة على ورثة زوجها بقبض مهرها الذي كان لها وأنه قد أقر لها بذلك طائعا ومات قبل أن يوفيهما ذلك وخلف من التركة في أيديهم ما فيه وفاء بالدين وزيادة وفيه جواب الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى بالفساد به أنه لم يبين أعيان التركة في أيديهم ولا بد من بيان ذلك ونعريفها بما يقع به المعرفة لمحمود كالحذوذ في الحدودات وأشياء ذلك وهذا فصل اختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى بعضهم شرطوا بيان أعيان التركة شيئاً واحداً كم أحد السهم قسدي في شروطه ذكر في حمل اثبات الدين ان أجل كان كافياً وان بين وفسر كان أحوط والفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى لم يشترط بيان أعيان التركة واكتفى بذكر الوفاء بالدين والخصاف ذكر في أدب القاضي في باب العيين على العلم مثل ما ذكر الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى واختار للفتوى هذا أنه لا يشترط بيان أعيان التركة لاثبات الدين والقضاء به ولكن انما يأمر القاضي الوارث بقضاء دين الميت اذا ثبت وصول التركة اليهم وعند انكارهم وصول التركة اليهم لا يمكن الادعى اثباته الا بعد بيان أعيان التركة في أيديهم بما يحصل به الاعلام وهكذا حكى فتوى شمس الاسلام الاوز جندى رحمه الله تعالى \*

**ورد محضر** فيه ذكر اقرار رجل فرد الامام النسفي رحمه الله تعالى بعله أنه لم يذكر فيه أنه أقر بطوع

لا بد من زيادة ولو حثدا السكين لا يرجع \* وهب عبد صغيراً فشب وطال لا يرجع لان الزيادة في البدن يمنع الرجوع كالأب لا يرد من ولو كان طويلاً فطال أيضاً عند الموهوب له حتى صارت قيمته ناقصة الرجوع لانه زيادة صورة لكنه نقصان معنى فصار كالاصبع الزائدة والعبرة للعنى ولو بنى معلناً أو آرياً لا يمنع الرجوع لانه نقصان ولو قال الواهب أسقطت حق الرجوع لا يطل حقه فيه والواهب أن يرجع في بعض هبته وهب عبداً منهم مائة ورضاه أحدهما عن حصته الرجوع في حصته الا آخر الرجوع في النصف الشائع

جائزه زاد فبطل الرجوع ثم ذهب الزيادة عا دحق الرجوع ﴿كذب الوقف﴾ ثمانية فصول ﴿الاول في المقتمه﴾ الوقف عند الامام رحمه الله على ثلاثة اوجه في وجهه لا يلزم وهو ما اذا وقف في صحته وذ كر شرائط الصحة وفي وجهه لا يلزم في ظاهر الرواية وهو ما اذا وقف في مرض موته فهو كالوقف حال الصحة وروى الطحاوي أنه كالمضاف الى ما بعد موته والثالث أن يذ كر شرائط صحة الوقف في حياته ويجعله وصية بعد مماته بان يقول (٢٤٦) أوصيت بعله ذاري هذه وأرغى هذه أو يقول جعلت ملكي كذا وقمنا فتصدقوا بعد وفاتي

قال ولا بد من ذكره وقيل انه من باب الاحتياط وليس بامر لازم لان الاكراه فيما بين الناس ليس بظاهر وانما يكون بطريق الندرة وما كان نادرا لا يلتفت اليه في الاحكام الشرعية \*  
﴿محضر فيه دعوى رجلين صدق حارية مشتركة بينهما﴾ صورته ان المسماة فلانة التركة مشتركة بينهما وان اهذه التركة على هـ ذال الرجل من صدقها كذا وهكذا أقر هو وحاشه وشهـ دوا على اقرار المدعي عليه بالصدق المذكور للتركة المسماة (فرد المحضر) بعله أنه ليس فيه ذ كر المزوج وهذا لا يحتمل أن الحارية صارت لهما من جهة غيرهما ما بالارث أو بالهبة أو بالبيع أو بالصدقة أو بالوصية أو ما أشبه ذلك ويحتمل أن التزويج كان من جهة ذلك الغير فان كان التزويج من جهة البائع أو من الواهب أو من المصدق كان الصداق لاهذين المدعين فلا تصح دعواهما ذلك وان كان التزويج من مورثهما فالصداق يجب للورث أولا ثم يجب للوارث فلا بد من بيان حق الميراث وانما قال لهما على هذا المدعي عليه من الصداق كذا والصداق يجب لهما لهما لان الشهود وشهـ دوا على اقرار المدعي عليه لهما بالصداق على نفسه أما ما شهدوا بكونها مملوكة لاهذين المدعين ومالم يثبت بالحجة كونها مملوكة لاهذين لا يثبت لهما حق المطالبة بتسليم الصداق اليهما \*

﴿وردد محضر فيه دعوى صبي﴾ فرد بعله أن دعوى الصبي غير صحيحة وهـ ذامستقيم في الصبي المحجور أما الصبي المأذون فدعواه صحيحة ان كان مدعيا وان كان مدعي عليه بخوابه أيضا صحيح \*  
﴿محضر﴾ فيه دعوى رجل على رجل أن هذا الرجل وكزم خطأ وأصاب وجهه وانكسر من شدة ضربه ثنية من ثنياه اليمنى من الاصل ووجب لهذا المدعي عليه خمسة درهم وطالبه بالحواب \*  
﴿فرد المحضر﴾ بعله أن الضرب اذا كان خطأ فوجهه على العاقلة لا على الضارب وحده وان اختلفوا أن الضارب هل هو من جله العاقلة والاختلاف في هذا الفصل في موضعين أحدهما أن الوجوب على الضارب ابتداء والعاقلة يحملون عنه والوجوب على العاقلة ابتداء والثاني أن الضارب هل هو من جله العاقلة فلا تستقيم دعوى مطالبته بجميع الموجب \*

﴿وردد محضر فيه دعوى الضمان﴾ ورد بعله أن المدعي قال في دعواه وان هـ ذال رجل ضمن المال المذكور فيه ولم يقل ضمن لي ولا بد من ذكر ذلك لتصح مطالبة المدعي اياه بحكم الضمان وعندى أن هذا ليس بحلل  
﴿وردد محضر فيه دعوى دفع الدفع﴾ صورته رجل مات وترك ابنا وصنوفامن الاموال فادعت امرأة علي ابن الميت ان أباهذا مات وقد كن تزوجها على صداق كذا ومات قبل أدا شيء منه اليها وخلف من التركة في يدهذا الابن كذا وكذا وأنني بهذا المقدار من الصداق وزيادة وأنكر الابن أن يكون لهما على أبيه صداق فأقامت البيينة على ذلك فادعى الابن علم في دفع دعواها أنك أبرأت أبي عن هذه الدعوى بعد موته وأقام البيينة على ذلك فادعت المرأة على الابن في دفع دعواه الدفع أنك مبطل في دعوى الابن أنك طلبت مني الصلح بعد موت أبيك على كذا وكذا فقبل لاشك أن دفع الابن دعواها صحيح مع ما سبق منه من انكار الصداق على الاب لان التوفيق ممكن لانه يمكنه أن يقول لم يكن لهما على الاب الصداق ولكن لما ادعت شفعتها اليها حتى تبرئه فأبرأه فادفع الدفع فينظر ان ادعت أنه طلب مني الصلح عن دعواي لا يصلح

على كذا أو يقول بان يوقف ملكي الى كذا فيجوز من الثلث ويلزم وعندهما الوقف جائز لازم في صحته ومرضه بدون هذه التكاليف والناس أخذوا بقولهما لما شاهدوا من وقف الخليل صلوات الله عليه وعلى الحبيب ولكن لا حجة لهم في ذلك على الامام فانه نفي الزوم للصحة في المذهب الصحيح والوجود لا يدل على الزوم ولئن سلم انه لا يصح عنده فعدم الصحة غير مستغرق لافراد بل يصح المضاف والمحكوم بجوازه فلم لا يجوز أن يكون الوقف المذموم من آثار الافراد فكيف يصح الطعن على سيد التابعين بأنه لم يشاهد الوقف في الحرمين مع انه حج خسا وخسين حجة واتي فيه ما الصحابة وبذلك حكمنا بأنه من التابعين الذين اتبعوه هم باحسان رضي الله عنهم ورضوانه فاني ساغ الطعن بعدم الوقوف مع ذلك العكوف الآن الامام الثاني رحمه الله بجوز مشاعا أو مقسوما سلمه الى المتولى أم لا شرط التأييد أم لا ومحمد رحمه الله شرط

هذا

ثلاثا مقسوما مسلما الى المتولى مؤبدا بان جعل آخره الى جهة لا يقطع أبدا وذكروا من كرامات الامام

رحمه الله ان محمدا رحمه الله لما غلب عليه سلطان الخلة سمي قول استاذ الاستاذ حكما فانقطع خاطره بذلك ولم يقدر على التنزيه بمسائل الوقف حتى فرغ عليه بعض أصحابه كهلال وغيره جعل داره مسجدا جازا جماعا ولا يجوز مشاعا ويشترط التسليم وتسليمه الصلاة بجماعة وأذان واقامة عند الامام ومحمد رحمه الله وصكنا للوجه لارضه مقبرة لا يصح بلا تسليم وتسليمه أن يافتن بالفرن فيه والرباط والحوض

(247)

هذا دفع الان الصلح عن دعوى الشئ لا يكون اقرار بذلك الشئ للمدعى وكذلك طلب الصلح عن المدعى  
لا يكون اقرارا فكذلك هذا طلب الصلح من الابن عن دعوى المهر لا يكون اقرارا بمهرها وان ادعت أنه طلب  
الصلح عن مهرى فالمسئلة يجب أن تكون على الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا لان  
طلب الصلح عن الشئ اقرار بذلك الشئ للمدعى فتثبت بينة المرأة اقرار الابن بصداقها على أبيه وقد تثبت  
بينه الابن ابراء المرأة الميتة عن الصداق ولم يعرف بينهما تاريخ فيجعل كأنهم ما وقع معا الا براء والطلب  
للمصلح فيصير الابن رادا الا براء بطلب الصلح عن الصداق ورب الدين اذا أبرأ الميت عن الدين فرد  
الوارث ابراءه هل يرتد الا براء به على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرتد على قول محمد رحمه الله  
تعالى لا يرتد فصم الدعوى \*

وَجاء ورد من خوارزم في اثبات الحزبية ❀ ولم يذكروا فيه لفظة الشهادة وما ذكروا أنهم شهدوا على موافقة الدعوى فظن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه خلل وقد ذكرنا في أول المحاضر أن ترك لفظة الشهادة خلل في محضر الدعوى وليس بخلل في السجل \* وذكر فيه أيضا وقضيت لقفلان على فلان بكذا ولم يذكروا فيه بمحضرة ما فظن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه خلل وليس بخلل ويحمل ذلك على أنه كان بمحضرة ما جلا لقضائه على العصة وقد غلطوا في الاسم فجعلوا اسم الوكيل للموكل واسم الموكل للوكيل فظن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه خلل وقال بعضهم ليس بخلل لأن الوكيل للموكل متخاصمان وقد وجدت الإشارة فلا حاجة إلى الاسم \*

عرض سجل کتب فی آخره ثبت عندی ولم یکتب حکمت فرد السجل به هذه العلة وانه سهو فقول  
الناقضی ثبت عندی غیلة قوله حکمت \*

عرض سجل في دعوى الوقفية صورة حضر فلان وأحضر مع نفسه فلانا وهذا الحاضر مأذون من جهة القاضي فلان في دعوى وقفية الضيعة التي حدودها كذا نصبه القاضي فلان لبنت الوقفية على فلانة وأولادها وأولاد أولادها ووقفها فلان على ابنته فلانة ثم على أولادها ثم على أولاد أولادها وبه انقراضهم على مسجد جامع كذا فادعى هذا الحاضر على هذا الحضر معه أن هذا الحضر أثبت يده على هذه الضيعة الحدودية الموقوفة على فلانة ثم على أولادها بغريق فواجب عليه قصر يده وتسليمها إلى لاقبضها بالأذن الحكيم فقبل هذا السجل وقع فاسد الان المدعى لم يذ كر في دعواه أنه يدعى الوقفية لبصرف الغلة إلى فلانة وأولادها وأولاد أولادها وأليصرف الغلة إلى مصالح الجامع ولا بد من بيان ذلك لأن على تقدير بقاء فلانة أو واحد من أولادها أو أولاد أولادها لا تصرف الغلة إلى مصالح الجامع وعلى تقدير انقراضهم فالمدعى ليس بمخضم لأن القاضي اغنا نصيبه لمدعى وقفية هذه الضيعة لهؤلاء الجامع وقيل السجل صحيح وهذا الخلل ايسر بشئ لأن الوقف واحد إلا أن المصارف مختلفة والبعض مقدم على البعض فالأذن من القاضي بدعوى وقفية هذه الضيعة لاجل البعض يكون إذا بدعوى وقفية الاجل الكل فصار أمزونا بدعوى الوقفية لاجل الكل فلا حاجة إلى تعيين المصارف في الدعوى وكيفيه دعوى أصل الوقفية ثم إذا ثبت أصلاً فلانة أحد من هؤلاء نصرف الغلة اليه ولا تصرف إلى مصالح الجامع \*

﴿ عرض سبيل في دعوى حرية الاصل ﴾ وكان في الدعوى أنه حر الاصل وأنه علق حرا وولد على فراش الحرمة

وأجاز بيع وقف غير مسجل إن أطلق ذلك للوارث كان حكماً بعبء بيع الوقف وإن أطلقه لغير الوارث لا يكو  
الوقف وحكم بعبء فاض كان حكماً بطلان الوقف والتصدق بغلة الضبعة أولى من التصديق بمنها يعني إذا  
أولى من التصديق بمنها لأنه أنفع للفقراء وإن أراد أن يخرج داره عن ملكه فالأفضل أن يبيعها ويتصدق  
عليها وقاء عليهم لأنهم سيكونون ضربه له - دم من يقوم عليها \* وذكره في الإسلام افتقر للواقف واحتيا

يفسخ ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام فاما على مذهبنا فيصح ايضا الوقوع في فصل بمحمد وهذا كله بناء على ان حاصل الوقت ما اذا قال الامام هو ابنا العيين والتصدق بقلته قبل هذا ليدل على عدم جواز الوقت كما ظنه بعض العلماء ان مذهبهم ذلك لان الغلة معدومة فلا يصح الا بطريق الوصية كما صح عن شريح رحمه الله انه قال جاء الشارع ببيع الحبس وليس كذلك والحق ما قال شمس الانعة الاضافة والوصية ليست شرط الجواز (٢٤٨) عنده بل شرط الزوم عنده لانه يجعله حاسبا على ملكه صار فالمنفعة الى الجهة المسماة

وأتم المدعى هذا معتقده فشهد الشهود أنه حر الأصل ولد على فراش الحرية ولم يشهدوا أنه علق حر الأصل أو شهدوا أنه حر الأصل ولم يزدوا على هذا فأنقضى كثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى بحجته فان محمد رحمه الله تعالى ذكر في كتاب الولاء اذا شهد الشهود أن هذا حر الأصل اكتفى به ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من زعم فساد السجل لأن العلق بالولاء كان بعد عتق الأم كان الولد حر أو ان كان قبل ذلك لا يكون الولد حرا فإذا لم يسنوا ذلك في الدعوى والشهادة كيف يقضى بحرية الولد وبجدة السجل والله أعلم بالصواب \*  
والله المرجع والمآب كذا في المحيط \*

### كتاب الشروط

وفيه فصول

### الفصل الأول في الحلي والشيات

والحلي يطلق في الآدميين والشيات في سائر الحيوانات كذا في المحيط \* ويقال ان الانسان مادام في الرحم جنين فاذا ولد فهو ولد ثم مادام رضيع فهو رضيع فاذا تمت له سبع ليال فهو صبيغ (بالعين المجبة) ثم اذا قطع منه اللبن فهو قطيع ثم اذا دب وغما فهو دراج فاذا بلغ طوله خمسة أشبار فهو خاسي فاذا سقطت رواضه فهو منغور فاذا نبتت أسنانه بعد السقوط فهو متغر بالتاء والتاء فاذا تجاوز عشرين سنين فهو مترعر وناش واذا كان يقرب الحلم فهو باقع ومراهق فاذا احتلم واجتمعت قوته (١) فهو حر ورواحه في جميع هذه الاحوال غلام فاذا اخضر شاربه وأخذ عذارا بمثل قد بقل فهو وجيه واذا صار ذافئا فهو فتى وشارخ فاذا اجتمعت لحته وبلغ غاية شبابه فهو مجتمع ثم مادام بين الثلاثين والاربعين فهو شاب ثم كهل الى أن يستوفى الستين ثم أشمط ثم محطس حين استوفى بياضه سواده ثم يجال بفتح الباء والجيم وهو الشيخ الضخم ويحلي بين اجتماعه واكتناه بوسط الشيب أي طعن فيه الشيب وينسب المماليك الى أجناسها تركي وسندي وهندي ثم يحلي بمقتله \*

وفي حلية الرأس يقول (أرأس) ورؤاسي اذا كان عظيم الرأس (وصفح) الذي ضغط صدغاه وخرجت حديثه يكون رأسه كرس الخوارزمية (وأززع) الذي انحسر الشعر عن أعلى جبينيه والجبينان ناحيتي الجبهة (وأصلح) الذي انحسر الشعر عن مقدم رأسه (وأغم) الذي يأخذ الشعر جميع وجهه (وأبعط) الذي ذهب عنه معظم شعر رأسه (ورحب الجبهة) واسعها ويقال بجبهته غصون وهي جمع غصن بفتح الضاد وسكونها وهي مكسر الجلد وهي بالفارسية (ازنك) ويقال بين حاجبيه انثناء اذا كان فيه تفاوت (وأبليج) اذا كان بين حاجبيه انفتاح (وأزج) ضمه (ومقوس الحاجبين) اذا كانتا شبهان القوس (وأعين) واسع

(١) قوله فهو حر ورواحه بفتح الحاء المهملة والراء وتشديد الواو ففي القاموس حر وركمليس الغلام القوي والرجل القوي قوله بمثل قد بقل فهو وجيه كذا في نسخة الطبع الهندي وفي نسخة الخط بمثل قدر بقل ولم أقف على هذه التسمية في القاموس فلتراجع قوله ذافئا في القاموس الفناء كسبه الشباب اه تأمل  
اه معصمه

كالغارية وهي جائزة غير لازمة ومعنى الجواز جواز صرف الغلة الى تلك الجهة وقالا معنى الوقف ازالة العيين عن ملكه الى الله تعالى وجعله محبوسا على ملك الله تعالى وجعل نفقه للعباد وهذا جائز بدون الوصية أيضا وتفسير الوصية أن يقول جعلت أراضى هذه صدقة موقوفة مؤبدة وأوصيت به بعد موتى والوقف المباشر به في المرض كالضام الى ما بعد الموت في اختيار الطحاوي لأن التصرف الواقع في المرض كالضام الى ما بعد الموت بدليل أن تبرع المريض وان لم يصفه الى ما بعد الموت يعتبر من الثلث واختار السرخسي رحمه الله أن المباشر في المرض كالمباشر في الصحة عنده لا يلزم ثم اختلفوا في معنى عدم اشتراط الامام الثاني التأييد قيل المراد به انه ليس بشرط أصلا حتى لو وقف على أولاده جاز فاذا انقرضوا عاد الى ملكه ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا وقيل التأييد شرط بالاجماع لكن عنده ثبت بحجج وقوله

وقفت بلا اشتراط والنص عليه حتى لو وقف على أولاده فعند انقراض الأولاد يصرف الغلة الى الفقراء وعند محمد رحمه الله لا يثبت التأييد بلا نص عليه بان يجعل آخر مله لا يقطع أبدا كالفقراء والشيوخ فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع حصته بلا خلاف وفيما يجعلها للخلاف على قول الثاني لا يمنع لان التسمتين تمام القبض وأصل القبض عنده ليس بشرط فكذا تمامه ولو وقف بجميع أرضه فما سقى نصفه أو ربعه بطلت عند محمد رحمه الله لانه علم انه لو وقف شيئا وان اسحق معين لا يطل لعدم الشيوخ فصار كانه وقف

دارين فاستحق أحدهما ومشايخ بلع أخذوا قول الثاني رحمه الله وبه جازى أخذوا قول محمد رحمه الله في هذا فرع الفقيه على قول الثاني فقال أرض بين رجلين وقف أحدهما حصته ثم اقتسم ما فوق نصيبه في موضع آخر لا يجب عليه أن يقف ثانيا بالقسمة لأن بالقسمة علم أن الوقف ما وقع في حصته ولو وقف في وجه سماء ثم ملك الأرض لم يجز وإن أجاز المال عندنا خلافاً لما ساقى ذكر القاضي أن الصحيح أن بحكم الحاكم لا يرتفع الخلاف ولما حكم أن يطله وقف على جهة بعدم موته وفقاً صحيحاً له أن يرجع (٢٤٩) لأنه وصية ولم يوصى أن يرجع عنها

\* قال إذا جاء عندنا رضى هذه صدقة موقوفة أو قال ان ملكت هذه الأرض فهي صدقة موقوفة لا يصح الوقف لأنه لا يصح تعليق كل ما لا يخلف به الوقف مما لا يخلف به فاندفع النذر لأنه مما يخلف به \* ان كانت هذه الأرض في ملكي فقد وقفها ان كان كذلك صح الوقف والا فلا لان التعليق بالكائن تنجز \* وقف المريض في مرضه يجوز من الثلث الا أن يجز الورثة ويجوز بقدر ما خرج من الثلث وما أجازوا والباقى يطل إلا أن يظهر لبيت مال فينفذ في كاه اذا خرج من الثلث فان باع من الكل حصته قبل ظهور مال آخر ثم ظهر لم يطل البيع وبغير القيمة يشتري بذلك أرضاً ويجمع لوقفها على جهة الأول قال أراضى هذه صدقة موقوفة بعد موتى ولم يرز عليه لا يجوز ولو قال أراضى هذه صدقة بعد وفاتي تصدق عينا أو تصدق بعد البيع فبها \* قال أراضى هذه صدقة موقوفة على ابني فلان فان مات فملى ولدى وولد ولدى ونسلى ولم يجز الورثة فهي

العينين كبيرهما (وجاحظ العينين) اذا شخصت عيناه (ونائر العينين) ضده (ونائر الوجنتين) شاخصهما والوجنة (رخساره) وأسبل الخدين بسيطهما ومجدرا اذا كان به جدري (وأكل العينين) اذا كانتا كأنهما كحلنا (وأمره) ضده (وأحور) سواده أسود وبياضه أبيض (وأشهل) الذي يشوب سواده عينية حرة (وأشكلى) الذي يشوب بياض عينية حرة (وأحول) معروف (وأقبل) الذي ينظر الى عرض أنفه (وأعمش) الذي اجرت أشفاره عينية وسقطت أهدابه (وأهدب) الذي تكثر أهداب جفنيه (وأزرق العينين) أخضرهما (وأشتر) الذي انقلب جفنيه (ومكوكب العينين) الذي في عينية كوكب أى نقطة يضاف (وأغمص) الذي في عينية غمص وهو ما سال من الوسخ في المآق (وأرمص) الذي في عينية رمص وهو ما جدمنه (والاقتا) من احد ودب ظهر أنفه (والاشم) من ارتفع قسبة أنفه مع طول الأنف (والازاف) قصير الأنف (والافطس) من انبطح أصل أنفه الى وسط أنفه (وأخنس) من انبطحت أرنيته (وأجدع) مقطوع طرف الأنف (وأفوه) واسع الفم بادي الاسنان (وأهدل) من استرخى شفته السفلى (وألعس) من في شفته سمرة (وأفلج) مشقوق الشفة السفلى (وأعلم) ضده (وأججم) مائل الفم الى أحد شقيه (ومقع أسنانه) بفتح النون معطوفة أسنانه الى داخل (وأروق) طويل الاسنان (وأكس) ضده (وأضن) الذي اذا تكلم لرق حنكه الاعلى بالاسفل (وأفلج ومفلج) الذي بين أسنانه فرج (وأدرج) الذي ذهب أسنانه (وأهيم) الذي سقط مقدم أسنانه (وأقصم) الذي انكسر أسنانه (وانعل) الذي نبت فوق سنه من أخرى (ومشطب الوجه) اذا كان أثر السيف في وجهه (وأخيل) الذي في وجهه خال (وأشيم) اذا كان في جسده شامة وهي الخلل أيضا (وأغش) اذا كان في وجهه غش وهو بالقارسية (كعجده) (وأصهب اللحية) اذا كان فيها حرة (والانضج) الكومج (وكت اللحية) ضده (وأذاني) عظيم الاذنين (وأصمغ) صغيرهما (وأنافي) عظيم الأنف (وأشفه وشفاهى) عظيم الشفة (وأشوق) واسع الشدقين (وأصرم) مقطوع طرف الاذن (وأجيد) طويل العنق مع استواء (وأوقص) ضده (وأصعر) مائل العنق الى أحد الشقين (ومديد القامة) طويلها (وقصير القامة) ضده (ومربوع الخلق) اذا كان بينهما \*

\* (نوع آخر في شيات الخيل) \* اسم الخيل ينظم الانواع والفرس اسم للعربي منها والبرذون اسم للجمي منها والهمين ما يكون الفعل عربياً والام من السرازين والمقرف على عكس هذا وفرس أقرنا كان يشبه لونه لون القمر وأدغم بالغين المجمة ديزج وبالعين المهملة الذي في صدره بياض فرس ورداذا كان بلون الورد وورداً غبس الذي يعلوه صفرة وقليل خضرة ومفلس الذي يكون في جلده لمع كالفلوس والمدر الذي به نكت سود وبيض كالذناير وادبس الذي يكون لونه بين السواد والحرة وهو الذي يكون على لون الدبس وأورق الذي لونه على لون الرماد وأرثم أبيض الخفلة العليا والمظ أبيض السفلى وأقرح خفي الذي لم يبلغ بياض وجهه درهمه فاذا بلغ الدرهم فهو أقرح وأقرح مرقع الذي بياض جميع وجهه من البرقع فاذا طال البياض قيل أغرسائل وبرذون ذلول الذي يعطى ظهره وجوح وشعوس ضده وبرذون مدعى لونه لون الدم ومغرربضم الميم وقع الراء أبيض الشفار ولطم الذي أحدش في وجهه أبيض وأرخم اذا ابيض رأسه والاصقع من الخيل الذي في وسط رأسه بياض والاقنف أبيض القفا من الخيل وأن الذي في أنه بياض وأسنى دقيق الناصية وخفيفها ومعرف اذا كان كثير العرف وأدرع اذا كان

(٣٢ - فتاوى سادس) ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حياً فان مات صار كماله للتسل \* وقف أرضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال له سواء فثنت ما وقف على ولد الولد بلا توقف على اجازة الورثة والثلثان للورثة ان لم يجزوا وان أجازوا فبين الصلبي وولد الوالد على السواء \* وقف أرضه في مرضه وهو يخرج من الثلث تلفق المال قبل موته وصار لا يخرج من الثلث ان تلف المال بعد موته قبل أن يصل للورثة فثنتها وقف وثلاثها للورثة \* وقف أرضه في مرضه على بعض ورثته فان أجاز الورثة فهو كما قالوا في الوصية لبعض ورثته والا

فان كانت تقصر من الثلث ما رت الارض ونفا فان لم تقصر جفت ارضها من الثلث بصير وقفاً ثم يقسم جيع غلة الارض ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فرائض الله تعالى مادام الموقوف عليهم أو أحدهم في الأحياء فإذا ماتوا كلهم بنصف غلة الوقف إلى الفقراء وإن لم يوص الوقف إلى واحد من ورثته ولو مات أحد منهم من الموقوف عليهم من الورثة وبقي الآخر فأن الميت في خمسة الغلة مادام الباقي من الموقوف عليهم أحياء يجعل كانه (٢٥٠) حتى فيقسم ثم يجعل سهمه ميراثاً لورثته الذين لائحة لهم من الموقوف في نوع فيما يتعلق بالشرط في الوقف

أيض الصدر والمني وأرجل إذا كان أيض الظهر وأنبط إذا كان أيض البطن وأخصف إذا كان أيض الجنب ومجمل إذا كان أيض القوائم وأعصم إذا كان أيض اليدين وأرجل إذا كان أيض إحدى الرجلين وإن كان البياض بأحدى يديه قيل أعصم اليمنى أو اليسرى ولا يقال للبرذون أعور ولكن يقال قابض العين اليمنى أو اليسرى وفرق ما بين الكميت والاشقر في العرف والذنب فان كان أحمر فهو أشقر وإن كان أسود فهو كميت ومجمل السد اليمنى أو اليسرى مطلق السد اليمنى أو اليسرى فإذا أيض السدان أو الرجلان قيل مجمل اليدين أو الرجلين وإذا أيض الثلاث قيل مجمل الثلاث مطلق اليمنى أو اليسرى وإذا كان التحجيل في يد رجل من شق واحد قيل بمسك الأيمن مطلق الأيسر أو مطلق الأيمن بمسك الأيسر والتحجيل بياض يبلغ نصف الوظيف أو ثلثه بعد أن يجاوز الارساغ كلها وإذا قصر البياض عن فلك الوظيف واستدار في رجله دون يديه قيل برذون مخدوم فإذا كان البياض برجل واحدة أو يد واحدة قيل منعل بيد كذا أو برجل كذا وولد الفرس مهر وفلوح حتى يحول الحول عليه وجمعه أفلام ويقال خروف إذا بلغ سنة أشهر أو سبعة أشهر كذا قاله الأصمعي فإذا أتى عليه سنة يقال حولي فإذا أتى عليه سنتان فهو جذع فإذا أتى عليه ثلاث سنين فهو ثوب فإذا تمت الرابعة فهو رباع ثم قارح وليس له سن بعد قروحه بل يقال مذكي وجمعه مذاك وفي عشرين سنة هزم وقيل عمره ثلاثون سنة وقيل اثنان وثلاثون سنة وأسمائها أربعون عشرون من علو وعشرون من سفلى وأدهم دجوجي إذا كان شديداً للسواد وأكهب إذا كان بين الخضرة والسواد وأشهب قرطاسي إذا كان أيض مع رقيق وكميت صناعي أو أشقر صناعي إذا كان خالط شعرة بيضاء ينسب إلى الصناب وهو الخردل وشكال إذا كان البياض في يد ورجل مخالفاً وأعزل الذي أعوج ذنبه إلى أحد شقيه وأبلى مطرف الذي أسود رأسه وذنبه أو أجم \*

وإسنان الأبل والبقر والغنم ابن مخاض الذي أتى عليه حول واحد ثم ابن لبون ثم حقة ثم جذع ثم ثني ثم رباع ثم سدس ثم بازل ثم مخلف ثم مخلف عام ثم مخلف عامين وهكذا وإن كثرت وفي البقر الذي أتى عليه حول واحد تبع ثم جذع ثم رباع ثم سدس ثم صالح ثم صالح سنة إلى ما زاد وفي الغنم الحمل اسم لما أتى عليه سنة أشهر فلدونها والجذع اسم لما أتى عليه سبعة أشهر إلى أن يتم الحول ثم الثاني ثم الرباعي ثم السدس ثم الصالح وليس بعد الصالح سن \*

والبقر والأبل شيان بهما يتكلم بهما اليوم وبها يعرف ويجب الرجوع إلى أربابها في معرفتها ونوع آخر في الألفاظ التي تستعمل في الشروط الطاحون والطحانة الرحي التي يديرها الماء قيل الطحانة ما تديره الدابة والطحانة ما يديره الماء ويقال باع الطاحونة في قرية كذا على نهر كذا بجدودها وحجرها ومخنفها أو بوايتها وقطبها وناووقها ونواغيرها ما جنتها ومخنفها دلوها وقطبها الحديدة التي يدور عليها الرحي والناووق معروف والنواغير جمع ناعور وهو ما يدور بانصباب الماء عليه (والحمام) يذكره العرب هكذا في عين الخليل وهو فعال من الحميم واستحم الرجل إذا دخل الحمام وحقيقته اغتسال بالماء الحميم (سيال واز) البيت الأول من الحمام وهو الذي يسمى السبخ قالوا والمعروف سالك واز بغيرياء الصبور (نايزه) وهو الميزاب أيضاً (التنجانات) جمع قنجان تعريب (بنتكان) والتدس سطل وعشدة المرأة وعاءها (الأواري) جمع أري وهو حوض الحمام والأون بالتشديد مستوقد النار والقرطالة كواره والخنبيق

وقف وشرط الكل أو لبعض نفسه مادام حياً وبعده للفقراء بطل الوقف عند محمد وهلال رحمه الله لقوات معنى القرية بإزالة الملك إلى الله تعالى وقال الثاني رحمه الله يصح واعتبر الابتداء بالانتماء فإنه يجوز على جهة ينقطع فيه ودالي ملك المالك ومشايخ بلخ أخذوا بقول الثاني وعليه الفتوى ترغيباً للناس في الوقف ولو بشرط بعض الغلة لأمهات أولاده حال وفقه ومن يحدث منهم نفذ وقط لكل منهم في كل عام قسطاً حال حياته ومما نهى جاز بلا خلاف قال محمد عتق بعد موته فاشترط الغلة لمن في تلك الحالة كاشتراطها على الأجانب فيصح في حال الحياة وإن كان يشترط لنفسه لكنه جازت حال الوفاة كما أجاز الأمام رحمه الله إذا قال وقفت حال حياتي وبعد مماتي وجعل حال الحياة تبعاً لحال الممات وقف مؤبد واستثنى لنفسه وعياله وخدمه الاتفاق منه مادام حياً جاز الوقف والشرط عند الثاني رحمه الله فإذا ماتوا انقرضوا بنصف

الغلة إلى المساكين وقف على فلان أو أقربائه باعيا منهم جاز مادام أحياء وإذا انقرضوا رجع إليه إن حيا إلى قريب ورثته إن ميتاً وقف وشرط أن يأكل ويؤكل من أحب مادام حياً ثم بعده على ولده وولده ونسبه أبداً ما تأسا فإذا انقرضوا فعلى المساكين جاز عند الثاني ولم يكن وصية لأن الولد يأكل من مال الله تعالى ولو بشرط أن يأكل من وقفه مادام حياً فمات وعنده معاليق وزبيب من الغلة يرد إلى المصروف ولا يأكله الوارث ولا يتركه خبزاً يأكله الوارث ولا يتركه طعناً بالمصرف والماصل أن كل مالاً وصياً أن يقضه من التركة



يرده الوارث بعد موت الواقف الى الوقف لانه لم يملكه فلا يرث \* كل ما لم يملك الوصي أن يقضه لا يرثه لانه ملكه كسائر أملاكه فكيف يكون له  
 واتخاذا للمعاليق والزيب سائغ للوصي لاتخاذ الرخص \* واذا شرط أن يستبدل بالوقف متى شاء الواقف مثل ذلك ويكون وقفا مكانها  
 ذلك والوقف والشرط جائزان عند الثاني وكذا اذا شرط أن يبيعه ويشتري بثمنه ما يكون وقفا \* وعد محمد وهلال جازا الواقف لا الشرط  
 لانه لا يحل بتمام زوال الملك الى الله تعالى على التأخير سدفتم الوقف بشرائطه وبقى الاستبدال (٢٥١) شرط فاسد فبسط الشرط

والثاني في نصب المتولى

وما يملكه أولا

طالب التولية كطالب  
 القضاء لا يولي بالنصب مات  
 المتولى والواقف حي فالرأى  
 في النصب الى الواقف  
 لا الحاكم وبعد موت  
 الواقف الرأى الى وصيه  
 لا الى الحاكم وان لم يكن له  
 وصى فالرأى الا ان الى  
 الحاكم لان العين وان  
 زالت بالوقف عن ملكه  
 حقيقة فهو باق على ملكه  
 حكما بأشارة قوله عليه  
 الصلاة والسلام وصدقة  
 جارية الى يوم القيمة وانما  
 يوصف صدقته بالتمام  
 اذا حدث الحاصل على  
 ملكه وجعل لها  
 متصدقا جديدا فدل اشارة  
 النص أنها ببقاء على ملكه  
 ولو كان على ملكه لكان  
 التصرف اليه كذا هنا  
 \* وفي الاصل الحاكم لا يجعل  
 القيم من الاجانب مادام  
 من أهل بيت الواقف من  
 يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم  
 من يصلح ونصب من غيرهم  
 ثم وجد فيهم من يصلح  
 صرفه عنه الى أهل بيت  
 الواقف وفي صك الوصاية  
 والتولية لولم يكتب جهة

تعر يب (خنبه) والملاحه بتشديد اللام منبذ الملم وقوله في الكتاب السفينة بالواحاها وعوارضها ودقها  
 وشراها ووطاها وسكانها ومراذيمها ومجاذفها ووقاها (العوارض) الخشبات المعرضة فوق الألواح  
 المشدودة عليها جمع عارضة والدقل الخشبة الطويلة التي تعاقبها وفارسية (تيركشتي) والشرع (بادبان)  
 وطلل السفينة بالطاء غير المججمة غطاء يغشي به كالسقف للبيت والجمع اطلال والسكان (ذبيال كشتي)  
 والمردى يضم الميم وتشديد الياء عود من أعوادها تتحرك به والمجدف ما في رأسه لوح والقلس بفتح القاف  
 وسكون اللام الحبل الغليظ والآنجر والمراسة (لنكر) بيت الطراز المحاكاة وفي كتاب العين الطراز الموضع  
 الذي ينسج فيه الثياب الجياد الوهدة يسكون الهاء الخفرة التي يجعل فيها الحائل رجله الطست مؤنثة  
 أعجمية معربة لان الطاء والتاء لا يجتمعان في كلام العرب في كلمة واحدة وقيل الطس وجعها الطاس  
 وتصغيرها طسية وقيل الطاس وطسوس أيضا في جمعها والرقاقى يضم الخبز الرقيق واحده رقاقة  
 وجمع الرغيف رغفان والميف بكسر الميم المنسفة وفارسية (بر) والمحور (دسورده) والمراح موضع تراح فيه  
 الغنم وتبات فيه والمعاليق جمع معلاق وهو ما يعلق به اللحم ووضم الصمخوانه والغضائر جمع غضارة  
 وهي القصعة الكبيرة والطنخير (باته) وسطاه معلقته والمهراس من الحجر والخشب ما يدق فيه الحنطة  
 من الهريس وهو الدق والمخاز الهاون ويده فائته اشترى كذا أوقية رباعية وكذا أوقية نصفية وبشارة  
 كبيرة وبشارة صغيرة الاوقية أربعون درهما وبشارة بالضم بطة الدهن شئ مصفى له عنق الى الطول وله  
 عروة وخرطوم كالون ذو وطمس الكاؤون المصطلى والوطيس النور وقيل حفرة يختبر بها ويشوى فيها  
 (والهديد) اللبن الخاثر جذا وهو الصقراط والاصل هدا بفتح قصر الماخض جمع مخضه وهو الاناء الذي  
 يحض فيه اللبن والمركن الاجانة والمدال والصلوة والصلاية واحدة وهو الحجر يسحق عليه الطيب والمدول  
 ما يهق به ومن ظن أن الصلاية والمدول واحد فقد سها \*

ومن أدوات الفقاعى خيزرانات أربع وخطاطيف أربعة جمع خيزران بكسر الخاء فارسي معرب  
 والخطاف عود طويل في رأسه حديدية معطوفة يجرب به الحجر \*

ومن أدوات الحداد الكبر الزق والكور المبني من الطين ويسمى الاتون والمنفع والمنفاخ شئ أجوف  
 طويل يتخذ من حديد فينفخ فيه والعلاء السندان والمطرقة ما يضرب به الحديد والقطيس ما يكون  
 أعظم منه وهو بالفارسية (يتك) والكلوب حديدية معطوفة الرأس أو عود في رأسه عقاقفه من حديد  
 يجرب به الحجر والجمع كلاليب والنساج معروفة ويقال له النسا وقوله الكرم يحايط مبنى بسافين  
 أو ثلاث سافات الساف الصف من اللبن أو الطين والرهط (باخير زير) والدمص ضد العرق يشعلهما  
 والساخوزة (خندان) والاطينة (خندان كوزه) والزاجين جمع زرجون بفتح الزاي والراء وهو شجر  
 العنب وقيل قضبانة والاولاهات جمع وهت وهو المطمئن من الارض وقديقال وهطه وعريش الكرم  
 ما يجر به ليرتفع عليه والجمع عرائش والمقصبه منبذ القصب وجمعها المقاصب والقصباء كذلك \*

وفي شراء الارضين بفتح الراء وان كانت الراسا كتفي الواحد ان كان لها حوائط يكتب محوطة  
 بالحوائط وان كانت محوطة بخصاذ كذلك وقوله وما كبس من التراب مقدار ذراع من وجه الارض أى  
 طم وسوى واسم ذلك التراب كبس بالكسر الطارمات جمع طارمة وقوله أذن له أن يتناول من أنزله ومن

الوصاية والتولية لا يصح وان كتب أنه وصي من جهة الحاكم ولم يسم التناضي الناصب والذي ولاه جاز لانه صادرة الجهة معلومة  
 ويمكن الوقوف عليه بالنظر الى التاريخ ولو كتب أنه وصي من جهة الشرع لا يجوز وعلى هذا اذا احتج الى كتابة القضاء في المجهلات  
 كالوقف واجارة المشاع وكتب فيه وقضى قاض من قضاة المسلمين جاز \* مات القيم فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلا قيما بغير  
 أمرها الحاكم فاتفق في المسجد المعروف اختلفوا في جواز واختار أنه يجوز ولا يضمن ما اتفق من مال المسجد على المسجد وان مات القيم

وقد أوصى إلى أحد قوصى القيم بمنزلة القيم وهذه المسئلة دليل على أن القيم تقو بضالى غيره عند الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصى عند الموت وللوصى أن يوصى إلى غيره ولو أراد إقامة غيره مقامه في حياته وصحته لا يجوز إلا إذا كان التفويض على سبيل العموم \* الموقوف عليهم إذا نصبوا متولياً جاز والاولى الرفع إلى الحاكم والمتأخرون قالوا الاولى عدم الرفع إلى حكام الزمان والاصح أنه لا يجوز نصب المتولى إلا إلى الحاكم فلا بد فيه من (٢٥٢) القضاء \* وحضور الموقوف عليهم حال النصب لا يشترط بخلاف ما لو جعل وصياً

للصبي حيث يشترط حضرة الصبي \* شرط في الوقف الولاية لنفسه وأولاده وعزل القسيم وما هو من أنواع الولاية فأخرجه من يد المتولى جازوا لم يثبت شرط الولاية لنفسه وأخرجه من يد المتولى قال محمد رحمه الله لا ولاية للواقف بل الولاية للقيم وكذا لا ولاية لوصيه والولاية للقيم وقال الشافعي رحمه الله الولاية للواقف وله عزل القسيم حال حياته فإذا مات الواقف بطل ولاية القيم بناء على مسئلة التسليم إلى المتولى فعند الشافعي رحمه الله الوقف والشرط صحيحان لا عند محمد وهلال وإن جعله فيما حال حياته وبعد موته خفيته بغير وصية ومشايخ يبالغوا في قول الشافعي رحمه الله والصدور اختاره قول محمد رحمه الله ولو أراد الواقف عزل القيم إن كان شرط في حال الوقف إن له العزل له ذلك والا لا وقد ذكرنا أن عمر رضي الله عنه استثنى في وقفه أن يؤكل المتولى منه بالمعروف وإن يؤكل صدقاً غير

رطابه هي جمع نزل بفتح نين وهو ربيع والرطاب جمع رطبة وهي الفت الرطب وفي وقف النسفي رحمه الله تعالى ثم رأى الواقف نفسه في انتفاص وحواسه في كلال وانتكاص وهو افتعال من النكوص وهو الرجوع على العقين وقوله ذهب قواها وانقضت عراها أي انكسرت من القض وهو الكسر وقوله في كراة السفينة ويرقى إذا رقى الناس ويسير إذا ساروا الصواب يرفاً إذا رفاً الناس أو يرفى يقال رفاً السفينة وأرفاهها رفاً وأرفاء إذا قر بها من الشط وسكنها (والملى) بالهمزة الغنى (والكج) بضم الكاف وسكون الباء والخاء المهملة زحجن (والصل) ترف وقوله دفع الكرم إليه ليقوم بكسح النهر وهو حفرة وتنقية جداوله وتشذيب الزرايين أي قطع شذبهما وهو ما فصل من شعبها وأنامتها يعني دفنها وتغطيتها على الاستعارة والدبرة يسكون الباء الموحدة وهي موضع السكراب من قطع الاراضي كذا في الظهيرية \* **الفصل الثاني في النكاح** إذا زوج الأب ابنته البكر البالغة يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويج وليها فلان أياه بأذننا ورضاها وأمرها بإيهامها كذا نكاحاً صحيحاً جازاً نافذاً حضره جماعة من العدول وزوجها هذا كقولها في الحسب وغيره قادر على إيفاء مهرها ونفقة نفقاتها ليس بينهما ما سبب يؤدي إلى نقض النكاح أو فساد المهر المسمى فيه مهر مثلها وهي أمر أنه بهذا النكاح الموصوف فيه وهذا الصداق لها عليه حق واجب ودين لازم وذلك كله في تاريخ كذا (وجه آخر) هذا ما شهد عليه الشهود السمون آخر هذا الذي كرهته وجميعاً أن فلاناً زوج ابنته البالغة المسماة فلانة برضاها من فلان بمحض من الشهود المرضيين على صداق كذا تزويجاً صحيحاً وان فلاناً تزوجها على هذا الصداق المذكور فيه في ذلك المجلس تزويجاً صحيحاً وصارت فلانة زوجة فلان بهذا التزويج الموصوف فيه وذلك كله في تاريخ كذا فان كان أبو الزوج قبل هذا العقد لابنه والابن بالغ يكتب وأن فلان بن فلان والد فلان هذا الزوج قبل هذا العقد لابنه فلان هذا الصداق المذكور فيه بامر أياه في ذلك المجلس قبولاً صحيحاً (وجه آخر) أن يكتب إقرار الزوج بالنكاح وتصديق المرأة أياه بذلك وإقرار المرأة وتصديق الزوج أياه بذلك وإقرار الولي وتصديق الزوجين كذا في الذخيرة \* وهو أحوط لاختلاف العلماء في جواز النكاح بغير الولي \* (وجه آخر في تزويج البكر البالغة) أن يكتب ولي تزويجها أياه أبوها بعد أن سمعها لها وأعلمها بالصداق المذكور فيه فصحت أو يكتب بغيره وهي بكر عاقله بالغة صحيحة العقل والبدن وكان ذلك كره لها ذلك وسكتها بمشهد فلان وفلان وهما يعرفانها باسمها ونسبها وفلان بنت فلان أمرأة فلان بسبب هذا العقد الموصوف فيه وكذا به كراسم الزوج وأعلامها الصداق أمر لا بد منه لأن بدونه اختلافه وقافي أن سكوتها هل يجعل رضامها أولاً وإن كانت الابنة صغيرة يكتب تزويج فلان فلانة بتزويج أبيها أياه بولاية الأبوة وإن كان الزوج صغيراً أيضاً يكتب هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة المسماة فلانة بولاية الأبوة من فلان بن فلان الصغير على صداق كذا تزويجاً صحيحاً جازاً نافذاً لا يزعم بمحض من الشهود العدول المرضيين وقبل هذا النكاح هذا الصداق لهذا الصغير والد فلان بولاية الأبوة قبولاً صحيحاً في مجلس هذا العقد وهذا الصغير كقول هذه الصغيرة والمهر المذكور فيه مهر مثلها فان ضمن الأب المهر عن ابنه الصغير يكتب وضمن فلان والد هذا الزوج الصغير لهذا الصغير جميع هذا المهر عن ابنه الصغير هذا صحيحاً وأجاز ذلك والد هذه الصغيرة ورضي به مشافهة في هذا المجلس وإن أدنى الأب شيئاً من المهر مجبلاً من ماله يكتب ثم

متمول وعلى رضي الله عنه لم يستثن للمتولى شيئاً دل أن الاستثناء وعدمه سواء وللمتولى أن يأكل بالعرف كما أن الامام والوصى يأكلان من بيت المال والترصعة إذا عمل ولا يؤكل من ليس في عياله إلا إذا شرط الواقف كشرطه الفاروق رضي الله عنه فلو جعل الحاكم المتولى دماً زهراً جازاً كان قدراً جازاً للمشمل وليس للشرف على القيم أن يتصرف ولو نصب خادماً في المسجد ليس له أن يأكل منه إلا إذا شرطه الواقف \* وقف ولم يشترط الولاية لنفسه أو لغيره قال هلال الولاية إليه وقال

قوم لا يثبت له الولاية بلا شرط لنفسه قال مشايخنا الاشبه أن يكون هذا قول محمد رحمه الله لان التسليم لها كل شرط اعنده وبه يقطع ولايته وقال أبو الليث بالتسليم الى المتولي يقطع ولايته عند محمد رحمه الله فلا يملك عزل المتولي اذ لم يشترط حال الوقف ولاية العزل لنفسه وقال الامام الثاني رحمه الله يملكه شرط أولا واذا كان الواقف غير مأمون وقد شرط الولاية لنفسه يخرجها الحاكم عن الولاية وينزع منه وكذا لو اجتمع عنده من غلة الوقف ما يكفي للعمارة والوقف يحتاج اليها وامتنع الواقف عنها بأمره (٢٥٣) الحاكم بالعمارة فان فعل والاي نزع

منه وان كان شرط أن لا ينزعه

منه أحد فالشرط باطل لخلافه الشرع اذ الحاكم ناظر لمصلحة الوقف فان كان في نزع مصلحة يجب عليه انراجعه دفعا للضرر وعن الوقف وان جعل الواقف الولاية لرجل له ذلك وله نزع وان شرط أن ليس له اخراج التسليم بطل لانه مخالف للشرع لان القوامة وكالة والوكالة ليست بلازمة ولو جعل الولاية اليه في حياته وبعد مماته جاز وكان وكيله في الحياة وصا بعد المات \* وقف وأشهد وكتب الصك وقرئ عليه وقفه وقضا صححنا ثم قال وقفت بشرط ان الولاية يبعه متى شئت لكن الكاتب لم يكتبه ولم أعلم به ان كان فصحا يعرف اللغة التي كتب بها الصك وقرئ عليه لا يقبل قوله وان أعجميا لا يعرف اللغة التي كتب بها الصك يقبل قوله وان شهدوا أنه قرئ عليه بلغته وفهم كل ما فيه لا يقبل قوله أيضا وكذا في البيع والاجارة اذا قال البائع والا جزم أعلم المكتوب في صك البيع والاجارة قال لهاجرتها اجعل لي دارك

ان فلانا والدة هذا الصغير تبرع بأداء كذا دينار من مال نفسه من جلة هذا الصداق المذكور فيه الى فلان والدة هذا الصغير فقبضه منه لها بولاية الابوة قبضا صحيحا ووقعت البراءة له - هذا الزوج من جلة هذا المهر بهذا القدر وبقي لها عليه بعد أداء هذا المقدار كذا وان أدى الاب شيأ من المهر مجعلا وضمن الباقي يكتب ثم ان فلانا والدة هذا الصغير تبرع بأداء كذا دينار من مال نفسه من جلة هذا الصداق وضمن لزوجته هذا الصغير ما بقي لها عليه من هذا الصداق وذلك كذا دينار ارضا ما صحها ورضى به من له ولاية الرضا وأجاز من له ولاية الاجارة في الشرع ويتم الكتاب وان طالبوا من أي المرأة هبة بعض الصداق أو الاقرار باستيفاء ذلك أما الاقرار بالقبض فباطل اذا كان الاقرار في مجلس العقد لان أهل المجلس يعرفون أنه كذب حقيقة وان كان الاقرار بالقبض في مجلس آخر ففي الصغيرة يصح الاقرار بالقبض وفي الكبيرة كذلك ان كانت بكرا وان كانت ثيبا لا بد من أمرها ورضاها وأما الهبة فان كانت صغيرة لاشك أنه لا تصح الهبة وان كانت كبيرة تصح الهبة اذا كانت بأمرها ورضاها فيكتب ووهب فلان والدة المرأة بأمر ابنته هذه من جلة هذا الصداق في مجلس هذا العقد لهذا الزوج كذا درهما وقبل هذا الزوج من هذا الاب هذه الهبة لنفسه قبولا صحيحا وبقي لها عليه كذا دينار ارضا طالبه به عند توجه المطالبة به هذا اذا عرف أمرها الاب بالهبة باخبار الشهود وان لم يعرف ذلك لا يقول الاب يكتب وذكر والد المرأة أن ابنته هذه أمرته بهبة كذا من هذا المهر لهذا الزوج وأنه يهب بأمرها ويضمن له الدرك من جهتها ان تحدث المرأة الامر بالهبة وذلك بتاريخ كذا فالاحوط في ذلك أن تحضر المرأة مجلس النكاح ويزوجها وليها بأمرها وهي تهب بنفسها بعض المهر للزوج والله تعالى أعلم \*

وجه آخر في تزويج الاب ابنته الصغيرة والزوج بالغ يكتب تزويج فلان فلانة بنت فلان بتزويج أبيها هذا بحق ولايته عليه بالابوة فانها صغيرة لا تلي أمر نفسها بنفسها وانما يلى عليها أبوها بولاية الابوة فتزوجها أبوها هذا من فلان هذا على صداق كذا على أن منها كذا فقد حال مجعل وكذا منها مؤجل كذا سنة وعلى أن يبقى الله تعالى فيها بحسن صحبتها ويعاشرها بالمعروف كما أمر الله تعالى به وسنة نبه صلى الله عليه وآله وسلم ويجب عليه بعد البلوغ مثل الذي لها عليه من ذلك بعد أن كان بالصداق المذكور فيه على ما وصف فيه من عاجله واجله وفاء بصداق مثلها من نساء المراجع في مقدار صداقها الى مقدار صداقهن وقبل فلان هذا النكاح على ما وصف فيه من عاجله واجله بمخاطبة من فلان اياه على جميع ذلك

وإذا كان المزوج للصغيرة جدها أو أبيها يكتب هذا ما تزوج فلان حادثة فلانة ابنة ابنته فلان بعد موت أبيها فلان بولاية الجدودة الى آخره

وان كان المزوج أخا لاب وأم وألاب يكتب هذا ما تزوج فلان أخه الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان بولاية الاخوة لاب وأم وألاب اذا لم يكن لها ولي أقرب منه وحكم بصلتها كما من حكم المسلمين عدل جائز الحكم بعد خصومة معتبرة وقعت فيه انما الحق به حكم الحاكم لان في جواز تزويج غير الاب والجد الصغيرة اختلافا بين العلماء وان كان المزوج عما يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة ابنة أخيه فلان بولاية العمومة لاب وأم وألاب ويلحق بآخر ما ذكرنا في تزويج الاخ وان لم يكن للرأولى فزوجت نفسها باذن القاضي يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة على صداق كذا بمحض من الشهود العدول بتزويجها

وقفا بشرط أنك اذا أحببت تبعتها فاحرمت أن يكتب كذلك فأطلق الكاتب في الكتاب ولم يذ كر شرطها ان قرئ عليها الكتاب ففهمت معناه لا يقبل قولها وان لم تفهم معناه يقبل قولها كما مر في المسئلة السابقة وهذا كله انما يأتي على قول محمد رحمه الله ان الوقف يطل بالشرط واما على قول الثاني رحمه الله فالوقف صحيح والشرط باطل فلا يأتي التفريع \* أراد أن يقف جميع ماله في قرية كذا فأمر بكتابة الصك في مرضه فكتب الكاتب ونسى بعض القطع والكرم ثم قرئ عليه الصك وكتب فيه وقف كل ماله من الضياع في قرية كذا وهي كذا

وكذا قطعاً ودكر الحدود ولم يقرأ عليه القطعة التي نسيها الكاتب لم يصرف وقفه الا اذا قال الواقف أردت كل مالي في تلك القرية المذكور وغير المذكور وتلك القطعة معلومة بوقف ضيقة له وأمر بكتابة صلح الوقف ففعلت الكاتب في حديثين وأصاب في حديثين فالحدان اللذان غلط فيهما ان كان في تلك النواحي لكن ينسب وبين المحدود أرض أو كرم أو دار للغير يصح الوقف لان غاية الامر وقف ملكه وملك غيره يصح في ملكه وان كان الحدان اللذان غلط فيهما (٢٥٤) لا يوجدان في ذلك الموضوع فالوقف باطل الا اذا كانت الضيقة مشهورة مستغنية عن التحديد

لشهرته فيجبوز الوقف حينئذ نفسه آمنه باذن القاضي فلان تزويجاً صحيحاً ولم يكن لها ولي حاضر ولا غائب وان زوجت نفسها غير اذن القاضي يلحق بأخيه وحكم بعقته كما من أحكام المسلمين ويكتب وقبضت من هذا الزوج كذا درهم آمن جله هذا الصداق المذكور وبقي لها عليه كذا

وفي تزويج العبد يكتب هذا ما تزوج فلان عبد فلان أو يكتب مملوك فلان فلانة بنت فلان بن فلان وهي حرة بالغة باذن سيده فلان وأمره أياه بهذا العقد الموصوف فيه بحضور من الشهود والعدول على صداق كذا بقصد صحيح نافذ لازم بتزويج أبيها فلان بن فلان أياه آمنه برضاها تزويجاً صحيحاً وبتم الكتاب وان كانت المرأة صغيرة يلحق بأخيه وحكم الحاكم لان في تزويج الاب ابنته الصغيرة من العبد خلافاً معروفاً بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى

وفي تزويج الامة يكتب تزوج فلان فلانة مملوكه فلان بن فلان أو يكتب أمة فلان بن فلان بتزويج سيدها فلان بن فلان أياه آمنه على صداق كذا الى آخره وقد جرت العادة في الرسايق أن الأزواج أو آبائهم يبيعون العقارات والضياعات من النسوة بمن معلوم ويجمعون الثمن قصاصاً بالمهر فينبغي للكاتب أن يكتب بعد التسمية ان كان الشراء من الزوج هذا ما اشترت فلانة بنت فلان من زوجها فلان بن فلان اشترت منه جميع الضيقة التي هي كرم محوط مبنية بقصره وأخس دبرات أرض صالحة للزراعة موضعها في قرية كذا أو جميع المنزل المبنى ذي سقفين أو سقف واحد على حسب ما يكون المشتمل على دارين أو بيتين بكذا ويحدد المشتري بالحدود الاربعه وبين الثمن ويكتب جميع ما يكتب في كتب الاشربة على ما يأتي بيانه في فصل الشراء ان شاء الله تعالى واذا انتهى الى ذكر قبض الثمن يكتب ثم ان هذين المتعاقدين قاصداً جميع هذا الثمن المذكور فيه بجميع الصداق الذي كان لهذه المشتريه على زوجها هذا البائع وصداقها مثل هذا الثمن مقاصدة صحيحة وبرئت المرأة المشتريه ههذه من هذا الثمن براً مقاصدة وبرئ زوجها هذا البائع من جميع صداقها بحكم هذا المقاصدة ثم يكتب وقبضت المرأة المشتريه ههذه جميع ما بين شراها قبضاً صحيحاً بتسليم البائع بعد ذلك اليها وضمن لها الدرك في ذلك ضماناً صحيحاً وذلك بتاريخ كذا وان كان هذا البيع ببعض صداقها وهو الذي يشترط تجيله في النكاح قبل الزفاف ويسمى بالفارسية (دست بيمان) يكتب قاصداً جميع هذا الثمن بمثل من جله صداقها وهو جميع ما شرط تجيله اليها ثم يذكر قبضها المشتريه ثم يكتب وقد بقي لهذه المشتريه في ذمة زوجها البائع ههذه من صداقها كذا وكذا ديناً لازماً وحققاً واجباً وصداقاً بابتائ النكاح القائم بينهما للعالم وذلك في تاريخ كذا وان كان هذا الشراء من والد الزوج هذا يكتب هذا ما اشترت فلانة من والد زوجها وهو فلان كذا وكذا الى آخر ما ذكرنا ويكتب عند ذكر المقاصدة ثم ان هذين المتعاقدين قاصداً جميع هذا الثمن بجميع صداقها المسمى لها في عقد النكاح على زوجها فلان وهو كذا درهماً أو كذا ديناً مقاصدة صحيحة وقد كان والد الزوج هذا ضمن لها جميع صداقها الذي لها على زوجها ابنته فلان ضماناً صحيحاً مقاصدة منه وتحملها لهذه المؤنة عنه وبرئت المشتريه من هذا الثمن وبرئ والد الزوج والزوج عن جميع مهرها بحكم هذه المقاصدة وذلك في تاريخ كذا والله تعالى أعلم بالصواب كذا في المحيط \*

الفصل الثالث في الطلاق اذا اختلع الرجل من امرأته بالمهر الذي لها عليه وبنفقة عدتها فان

وقف أرضاً وداراً ثم أراد أن يستبدل مكانه أرضاً أخرى أو داراً أخرى ان شرط في حال الوقف المناقلة يجوز له الاستبدال والا فلا أراد القديم أن يبنى في الارض الموقوفة حوائت ليستغلها بالاجارة ليس له ذلك لان استغلال الارض بالزرع اليهم الا اذا كانت الارض متصلة بالمصروغلة الحوائت لو بنيت يكون من أرض خالية يزرع فيها أكثر له البناء لانه انفع وعن محمد رحمه الله ما هو اعلى من هذا وهو أن أرض الوقف لو قل ربعها فالقسم ان يبيعها ويشتري بثلثها أرضاً أخرى ربعها أكثر نفعاً للفقراء فجوز استبدال الارض بالارض بصرف دراهم الوقف القيم في حاجته ثم انفق مثلها في الوقف ببراً عن الضمان ولو خا ط دراهم الوقف بدراهم نفسه ضمن الكل والوقف لو على قوم يحصون لهم نصب المتولي بلا استطاع رأى الحاكم اذا كانوا موسومين بالصلاح والعفة كما يملك أهل المحلة نصب القسم والمتولى في

كانت

المسجد بلا استطاع رأى الحاكم وقال الصدور لا يكون في المستثنين بلا استطاع رأى الحاكم وما أنفق

على هذا المتولى من أجرة الوقف لا يضمن لانه لا أجر الوقف وهو ليس بمتولى كانت الغلة لانه صار غاصباً فيكون منه مقام من مال نفسه فكيف يضمن ذكره الظاهري وكذا ذكره القاضي لكنه قال الاولى أن يرفع الامر الى الحاكم حتى ينصب المتولى قالوا وفي زماننا الاولى عدم الرفع الى القاضي لظهور الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا ليس لاهل المسجد نصب المتولى والقيم بلا استطاع رأى الحاكم \* شرط

انه لا يوجز ماله فان اجره فهو خارج عن الولاية أولا يدفعها مسافة فان فعل فهو خارج عن الولاية وعملان يدون واليهما او شرط و حال من نازع في هذه الصدقة متوليا أو قال من نازع متوليا في ابطال هذه الصدقة فهو خارج عن هذه الصدقة يجوز شرطه ويعمل على حسب ما شرط الواقف المتولي من جهة الحاكم امتنع من العمل ولم يرفع الامر بعزل نفسه الى الحاكم لا يخرج عن التولية وان امتنع عن تقاضي ما على المتقبلين لا ياتم فان هرب بعض المتقبلين بعد ما اجتمع عليه مال كثير يحق القباله (٢٥٥) لا يضمن المتولي امر المتولي المؤذن بان يخدم المسجد باجر معلوم كل عام صاع اذا كان قد راجع المثل أو زيادة يتعاب فيه احتياجا حال الوقف الى خادم يفتح الباب ويكس فأعطى المتولي حجرة منه

ليقوم بهذا الامر الى رجل بطريق الاجرة جازا اجر الوقف القيم من نفسه لا يصح وكذا من عبده ومكاتبه قيم الوقف أنفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته الرجوع وكذا الوصي مع مال الميت ولكن لو ادعى لا يكون القول قوله والمخلص من ذلك أن يبيع الجذع مثلا من آخر ثم يشتريه للوقف المتولي اذا أنفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقف له ذلك فان شرط الرجوع يرجع والا فلا اشتري بمال الوقف دارا ثم يباعه بجوز

الثالث في حكمته وفساده وفيه وقف النقلي والشائع ان وجدت ضالتي لله علي أن تصدق بأرضي هذه علي ابن السبيل فوجدها بجوز له أن يقفه علي من يجوز له وضع الزكاة فيه ولا يجوز علي من لا يجوز له زكاة ماله لان هذا نذريه يعتبر بايجاب الله تعالى وان وقف علي وله

كانت المرأة قد خولة وأراد الرجل أن يكتب بذلك كتابا يكتب هذا كتاب لقلان بن فلان يعني الزوج من فلانة بنت فلان هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وكان الخصاص والطحاوي والسمي وهلال وأبو زيد الشروطي رحمهم الله تعالى يرون في ذلك زيادة فيكتبون هذا كتاب لقلان يعني الزوج كتب له فلانة بنت فلان ثم يكتب اني كرهت صحبتك وطلبت فراقك هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وكان الخصاص وهلال والسمي وعامة أهل الشروط يكتبون انك تزوجتني تزوجا صحيحا جائزا بولي هو أقرب عصبي الى وشهدوا حرار مسلمين عدول بالغين ومهر مسمى عاجل وأجل وان لم يقبض منك مهرى الذي تزوجتني عليه ولا شيئا منه وانك دخلت بي وجامعتني وانى كرهت صحبتك وطلبت فراقك من غير اضرار منك لي ولا اسامة كانت منك ثم يكتب وانى سألتك أن تحلفني بجميع الدين الذي لي عليك من مهرى وهو كذا وكذا درهما هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون وانى سألتك بعد ما خفنا أن لا نقيم احدود الله تعالى أن تطلقني تطليقة بائة بجميع مهرى الذي لي عليك وانما كتبوا بعد ما خفنا أن لا نقيم احدود الله تعالى تبركا بكتاب الله تعالى فان الله تعالى قال فان خفتم أن لا يقيم احدود الله وانما اختاروا اللفظة الطلاق على لفظة الخلع حتى كتبوا وانى سألتك أن تطلقني تطليقة بائة ولم يكتبوا أن تحلفني لان حكم الطلاق بمال مجمع عليه فانه طلاق بائن بالاجماع وحكم الخلع مختلف فيه بين الصحابة والسلف رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ولا شك أن ذكر المجمع عليه أولى من ذكر المختلف فيه وانما كتبوا بجميع مهرى الذي لي عليك وهو كذا وكذا حتى يصير مقدار الساقط بالخلع معلوما فيخرج عن حد الاختلاف لان جهالة الساقط يمنع صحة التسمية في ذلك ليصح الخلع بالاجماع ويكتب ويجمع نفقته مادم في عدتي لان المستوتة عندنا تسحق النفقة حائلا كانت أو حاملا وانما اقتصر واعي كتابة المهر ونفقة العدة وليد كروا ما لا زائد او ان كانوا الود كروا يصح في هذه الصورة لان وضع هذه الصورة أن النشوز من قبل المرأة والنشوز اذا كان من قبل المرأة حل للزوج اخذ الزيادة على ما أعطاهما الزوج ديانة وقضاء على رواية الجامع أما على رواية كتاب الطلاق لا يحل أخذ الزيادة فيما بينه وبين ربه عز وجل وان كان النشوز من قبل المرأة فاقصر واعي المهر ونفقة ليعلم أن أخذ القداء حلال للزوج بانفاق الروايات ثم يكتب فقبلت ذلك حتى ثبت الايجاب من الزوج لما أن الطلاق انما يقع بايجاب الزوج ثم يكتب وخلعتني بجميع مهرى الذي لي عليك وهو كذا ويجمع نفقة عدتي مادم في عدتي انما أعاد ذلك للتأكيد ثم يكتب وقد رضيت بذلك وقبلت حتى ثبت قبولها الخلع فيتم الخلع على الروايات كلها ثم يكتب فاختلعت به منك فلا حقي قبلك ولا دعوى ولا طلب من مهر ولا نفقة وغير ذلك يكتب ذلك تأكيدا وانما السلف ثم هل يكتب ضمان الدرك اذا وقع الخلع على مهرها الذي في ذمة الزوج فأصحابنا كانوا لا يكتبون وأبو زيد الشروطي كان يكتب وعلى أنى ضامن لما أدركت فيه من درك من قبل أحد مسمى قال الطحاوي رحمه الله تعالى وهذا غير صحيح لان سببه ما يكون منها من التصرف في المهر مع غير الزوج وتصرفها في المهر مع غير الزوج لا يصح لان فيه عليك الدين من غير من عليه الدين فلا معنى لذكر الدرك في هذه الصورة وانما يستقيم ذكر الدرك اذا كان بدل الخلع عينا فيحقق فيه الدرك بسبب من جهتها وليد كروا محمد رحمه الله تعالى ولا واحد من أهل الشروط أنه يكتب أنك خالعتني في وقت السنة وبعض المتأخرين اختاروا

جاء نذر مائة ان مات من مرضي فأرضي هذه وقف فبرئ من مرضه وباع أرضه جازوا مات من مرضه هذا لا يكون وقفا وتعلق الوقف بالشرط لا يصح ولو قال اذ مات فاجعلوا أرضي هذه وقف فببرئ وقال السر حسي والقدر روى تعليق الوقف جائز وقف على أنه بالخيار ثلاثة أيام فالوقف باطل عند هلال وقال الثاني رحمه الله الوقف صحيح والشرط باطل ولو قال جعلته مسجدا على أني بالخيار فالخيار باطل وصار مسجدا قوله أرضي هذه صدقة نذرية صدق بئنها أو عينها على الفقراء وان قال وقف أو قال وقف على الفقراء أو موقوفة كان وقفا ولو زاد

على الفقراء بأن قال صدقة على الفقراء يكون وقفاً في الألفاظ الثلاثة وهذا لا يشك على قول الثاني وكذا على قول هلال لأنه زال الاحتمال  
بالتنصيص على الفقراء وإذا نص على التأييد بأن قال أرضي هذه صدقة على الفقراء مؤبدة جاز الوقف عند جميع مجيزي الوقف وكذا في الألفاظ  
الثلاثة إلا أن التسليم إلى المتولي شرط عند محمد رحمه الله وبه أخذ البعض لا عند الثاني رحمه الله وبه أخذ البلخيون والخوارزميون فكثيرا  
لوقف والخلاف فيما إذا لم يصف (٢٥٦) إلى الموت هذا إذا لم يقف على إنسان معين فإن وقف عليه بأن قال أرضي هذه موقوفة على  
فلان أو على ولدي أو قرابتي

وهم يحصون لم يجز وإن زاد  
لفظ الصدقة بأن قال أرضي  
هذه صدقة موقوفة على  
فلان أو ولدي أو قرابتي  
وهم يحصون أو لا يجوز  
والغلة له مادام حي أو بعد  
وتم إلى الفقراء قال أرضي

هذه سبيل ولم يرد عليه لا يصير  
وقفاً لأن يكون من قوم لفظ  
السبيل عندهم الوقف المؤبد  
بشرائطه • ولو قال وقفها  
أو حبستها أو سبلتها أو حرمتها  
أو هي موقوفة أو محبوسة  
أو محرمة لم يصح وإن قال  
هذه الألفاظ لا إنسان بعينه  
بأن قال هي وقف للثاني  
آخره فكذلك لا عند الثاني  
رحمه الله فإنه تعليق منه  
في شرط التسليم وقوله وقف  
أو حبس باطل • شرط في أصل  
الوقف لا يستعمل أو البيع  
وشراء أرض أخرى بثمنها صح  
الشرط والوقف عند الثاني  
رحمه الله وعند محمد هلال

رحمه الله الوقف جائز الشرط  
باطل وذو كراهية قول  
هلال مع الثاني رحمه الله  
وعليه الفتوى لأن الوقف  
يتمثل بالانتقال من أرض  
إلى أرض • غصب أرض  
الوقف غاصب وأجرى عليها

ذلك لأن الخلع في وقت السنة مباح وفي غير وقت السنة مكره فيكتب ذلك حتى يعلم أن هذا الخلع وقع  
بصفة الإباحة أو بصفة الكراهة هكذا في المحيط \* (وجه آخر) يكتب وثيقة للزوجة منه أو فلان بن فلان  
الفلاني في حال جواز إقراره طائعا أنه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بنت فلان بتطبيق واحدة  
على مهرها وهو كذا درهم أو على نفقة عتتها وعلى كل حق هو لها عليه وعلى كذا إن شرط ما لا آخر وعلى  
برائة كل واحد منهما من صاحبه عن جميع الدعاوى والخصومات خلعا صحيحا جائزا نافذا خاليا عن  
الاستثناء وعن جميع المعاني المبذولة وأنما اختلفت نفسها من هذه الشرائط المذكورة فيه اختلاعا  
صحيحا وذلك في تاريخ كذا \*

ويكتب وثيقة للزوج • منها أقرت فلانة بنت فلان طائعا أنما اختلفت من زوجها فلان على صداقها  
وذلك كذا بتطبيق واحدة • أو يكتب على بقية صداقها وذلك كذا بتطبيق واحدة • أو على جميع  
نفقة عتتها مادامت هي في العتة وعلى كل حق هو لها عليه وأبرأته عن جميع دعاوى وأخصوماتها كلها أبرأه  
صحيحا فلم يبق لها عليه ولا له عليها دعوى في شيء من الأشياء ولم يبق بينهما نكاح ولا علق من علائقه سوى  
العدة وصداقها وزوجها في ذلك خطابا ويتم الكتاب • وإن شرطوا في الخلع ما لا زائد على مهرها يكتب خالعا  
على جميع مهرها وعلى كذا درهم أو دينار خلعا جائزا • وإن كانت الزيادة في الخلع عرضا يكتب وعلى كذا  
وبين أو صافه ويبلغ فيه وبين طوله وعرضه • وبين قيمته إن كان من ذوات القيم وأنها قبلت ذلك منه في  
مجلس الخلع وقبض الزوج العين المسماة في الخلع بتسليمه لذلك إليه وأبرأته عن دعاوى كلها ويتم الكتاب  
وإن كانت الزيادة في الخلع ضياءا فقد قيل لا حوط أن يجعل الزيادة دراهم أو دنانير ثم بعد تمام الخلع يشتري  
الرجل تلك الضياء بمثل تلك الزيادة المشروطة ويجعلان الثمن قصاصا لتلك الزيادة حتى لا تقع المنازعة  
عند استحقاق المبيع إذا أراد الزوج الرجوع عليه فيكتب الكتاب أو فلان في حال جواز إقراره طائعا أنه  
خالع من نفسه امرأته المسماة فلانة على جميع مهرها • أو يكتب على بقية مهرها ونفقة عتتها وعلى أن تدفع  
المرأة اليه من خالص مالها كذا دنانير نيسابورية وذلك خسون مثلاً وأنما قبلت ذلك منه في مجلس الخلع إلى  
آخره ثم إن الخالع هذا اشترى من تحتلته هذه جميع الضيعة التي هي كرم أو عشر دبرات أرض أو جميع الدار  
المستقلة على البيوت وبين موضع المشتري ويحده بالحدود الأربعة بخمسين ديناراً من الدنانير النيسابورية  
شراء صحيحاً وأن الختلة هذه باعت ذلك منه بيعاً صحيحاً ثم إن هذين العاقلين قاما هذا الثمن المذكور فيه  
بما وجب له عليهما من بدل الخلع مقاصدة صحيحاً • وقعت البرائة بينهما براءة المقاصدة وقبض الخالع المشتري هذا  
ما بين شراؤه ولم يبق لكل واحد منهما على صاحبه حق ولا دعوى ولا خصومة \*

وفي الخلع قبل الدخول بها • يكتب اختلفت من زوجها قبل دخوله بها وقبل خلوه بها بتطبيق واحدة  
على ما يحصل لها عليه من الصداق بعد الطلاق قبل الدخول بها • وهو نصف صداقها المسمى لها وهو كذا  
وعلى براءة كل واحد منهما من صاحبه عن جميع الدعاوى والخصومات في النكاح وغيره وخلعها هو على  
ذلك مواجهاة ويتم الكتاب ولا يكتب ههنا نفقة العدة لأنه لا عدة في الخلع قبل الدخول •  
(ويكتب من الجانب الآخر) خلع زوجته فلانة ويكتب في القبول واختلفت هي منه بذلك كله وإن  
لم يكن في النكاح تسمية وكان الخلع قبل الدخول وخلوه يكتب على ما يحصل لها عليه من المال ولا يسمى

المهر  
لا يشتمل الزرع بقية • أو لا يفضل من موتها أو صلاح الوقف في المناقلة بأرض أخرى بفعل وإن قال الواقف وقفت على أن اشتري بثمنها أرضاً  
أخرى إن احتاج إلى ذلك صح استقصاء لأن الأولى وإن تعينت للوقف قيمتها تقوم مقامها في الحكم ولا يحتاج إلى وقف المشتراة كالعبد  
الموصى بخدمته إذا قتل خطأ أو أخذ قيمته واشترى به عبد آخر يتعلق به حق الموصى بالخدمة من غير تجديد الوصية ثم ليس له استقبال الثانية



ثلاثة لان هذا الحكم ثبت بالشرط و جدي الاولى لا الثانية \* ولو وقف بشرط ان يبيعها ويصرف عنها الى حاجته لا يصح الوقف في المختار ولو شرط ان يبيعها ويجعل غنمه في وقف أفضل منه ان رأى الخا كم يبعه أذن له فيه وقد أشرنا أن الوقف على ما نكلم به لا على ما كتبه الكاتب فيدخل في الوقف المذكور وغير المذكور في الصك أعني كل ما نكلم به \* ووقف الحمام تابعة لبرجها يجوز ان كانت الحمام في البرج أو ان الوقف في يده ضيقة جاز رجل بصك فيها خطوط الأئمة لأجله والحكام المشاهير بانها (٢٥٧) وقف على كذا أو وجد لوح بخط قديم

مضروب على باب الخانوت أو على باب المدرسة بأن كذا على كذا وقف لا يقبل لان الشرع قصر الحجة على البينة أو الاقرار أو النكول ولما احتيج في الوقف أن يكون باقيا على عمر الأعصار يجوز الشهادة بالتسامع والخط ليس من هذه الحجج بل قد تزور وتفتعل وبأمر بالكتابة ثم يدوله غير ذلك أو يجعل وقفاً ويكتب علامة ثم يفسخ أو يستحق واليد الذي اليه من جنس الحجج فلا يستحق عليه ما لم يكن بمالكه بحجة

نوع فيما يصلح الوقف عليه وما لا يصلح

وقف ما لا يلبس القناطر أو اصلاح الشوارع أو لبس السقاية أو لحفر القبور أو لشرا ما لا كفان للفقراء من المسلمين لا يصح بخلاف الوقف للساجد لجران العادة بالشأن دون الأول \* وقف داره على فقراء مكة أو فقراء قرية معروفة ان كانوا لا يحصون يجوز في الحياة وبعد الممات لانه مؤبد وان كانوا يحصون يجوز بعد الموت لانه وصية والوصية لقوم يحصون يجوز حتى اذا انقرضوا صار ميراثا بينهم

المهر لان الواجب فيه المنة أو يكتب اختلعت منه قبل دخوله بها وقبل خلوة بها على كل حق يجب للنساء على أزواجهن في نكاح لا تسمية فيه اختلاعا صحيحا كذا في الذخيرة \* واذ خلعت الوالد ابنته الصغيرة المسماة فلانة من زوجها بعد دخوله بها يكتب هذا ما أقربه فلان أن ابنته الصغيرة المسماة فلانة وذ كرسها (١) وما أشبهها كانت في نكاح فلان وكانت حلاله بنكاح صحيح عقده عليه والدها بولاية الابوة بمحض من الشهود وأنه دخل بها وصحبها وصحبته زمانا ثم ان زوجها هذا كره صحبته لنفسه وكره والدها له صاحبته وأنه كان قد قبض من صداقها كذا وأن زوجها هذا خلعهما من نفسه بطلب والدها ذلك بتطليقة واحدة على بقية مهرها وهي كذا ونفقة عدتها الثلاثة أشهر من لندن تاريخ هذا الذكر وهي كذا خلعهما صحيحا جازا لافساد فيه ولا تعليقاً بخاطرة ولا اضافة الى وقت في المستقبل على أنه ضامن جميع ذلك من ماله حتى يخصه منه أو يضمن له بقدر ذلك من ماله فبانت هذه المسماة منه بهذا الخلع الموصوف فيه ولا سبيل له عليها ولا رجعة ولا طلبه بوجه من الوجوه وقبل كل واحد منهما من صاحبه هذا الخلع في مجلس الخلع وجاها شفاها ولا يكتب براءة الزوج لان الزوج لا يبرأ ههنا عن بقية الصداق وانما يقع الخلع بحال الاب فبأنه طلقها بماله من غير ذكر الصداق والنفقة وذكر بقية المهر ونفقة العدة في الخلع لتقدير الواجب على الاب بضمائه لأنه يسقط عن الزوج ذلك بهذا الخلع وعلى هذا جميع أولياء الصغيرة غير الاب وكل واحد من عرض الناس وانما يقع الفرق بين الاب وغيرهم من الأولياء في أن اقرار الاب بقبض شيء من المهر يصح دون اقرار سائر الأولياء كذا في الظهيرية \*

\* (وان كان قبل الدخول بها) يكتب على بقية مهرها ولا يكتب على نفقة عدتها وحكم هذا الخلع وقوع البينة وثبوت الحرمة الآن الصغيرة اذا بلغت كان لها أن ترجع على الزوج ببقية صداقها ويرجع الزوج على أبي المرأة بذلك بحكم من المأذون وبعض أهل الشروط يختارون في خلع الصغيرة أن يقر الاب بقبض صداقها ونفقة عدتها بعد ما صارت نفقة العدة مقدرة مقدارا معلوما ثم يكتب اقرار الزوج أنه طلقها بتطليقة واحدة بانه وصورة ذلك أن يكتب أقر فلان بن فلان يعني والده الصغيرة في حال جواز اقراره طائعا أن ابنته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان كانت امرأة فلان بن فلان ومنكوحته ثم ان فلانا زوجها هذا لم تحببه صحبته الصغرى فطلقها بتطليقة واحدة بانه وبانت منه بهذا التطليق وكان لها على زوجها من هذا الصداق كذا ادرهما واجب لها عليه ومن جهة نفقة العدة كذا ادرهما فقبضت جميع ذلك لابنتي الصغيرة هذه بولاية الابوة قبضا صحيحا بابا فبأنه الزوج هذا جميع ذلك إلى ولم يبق لهذه الصغيرة على زوجها هذا دعوى وخصوصة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب أقرب ذلك كله اقرارا صحيحا وصدقه زوجها هذا فيه خطا بافاذا كتب على هذا الوجه ثم انها بلغت لا يكون لها حق الخصومة مع زوجها في مهرها ونفقة عدتها لان الاب قد أثر بقبض ذلك وله ولاية قبض ذلك كله كذا في المحيط \* وعلى هذا المولى اذا خلعت أمته على مهرها ونفقة عدتها غير أن لا تذكر ههنا على أنه ضامن له ذلك من ماله لان المولى يملك ابرار الزوج عن المهر بخلاف الاب فان أراد المولى أن يكون ذلك ديناً عليه دون الامة كتبت على مثال ما كتبت خلع الوالد

(١) قوله وما أشبهها كذا في جميع نسخ العالم كبرية ولعل الاصول وشبهها أو شيئاً أو نحو ذلك اه صححه

(٣٣ - فتاوى سادس) وان في الحياة لا يجوز وقف أرضه على عمارة مصاحف موقوفة لا يصح لانه لا عرف فيه \* وقف على أمهات أولاده وعسده فالوقف باطل في قول هلال وفي الفتاوى وقف على أمهات أولاده فلا شيء لمن تزوج منهن فان طلقها زوجها لا يعود حقها السابق الا اذا كان الواقف استثنى وقال من طلق فلها أيضا قسط من الوقف وذ كراخصاف قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أو على نبي آدم أو على أهل بغداد أبدا فاذا انقطع عرف على المساكين أو العيالى والزمن فالوقف باطل وذ كراخصاف في موضع آخر

مسئله العيان والزمني وقال الغلة لا يمكن لهما ولو وقف على قرأ القرآن والفقراء فالوقف باطل وذكر هلال الوقف على الزمني والمنقطعين صحيح وقال المشايخ الوقف على معلى المسجد الذي يعلم الصبيان غير صحيح وقيل يصح لأن الفقراء غالب فيهم قال شمس الاثمة فعلى هذا اذا وقف على طلبة علم بلدة كذا يجوز لان الفقراء غالب فيهم فكان الاسم منبتاعا عن الحاجة والحاصل أنه متى ذكر مصرفا فيه نص على الفقراء والحاجة فالوقف يصح (٢٥٨) يحصون أم لا وقوله يحصون إشارة الى ان التأيد ليس بشرط ومتى ذكر مصرفا يستوى فيه الغنى

والفقراء ان يحصون صح بطريق التمسك وان لا يحصون فهو باطل الا أن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة كاليتامى حينئذ ان كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء سواء وان لا يحصون فالوقف صحيح ويصرف الى فقراهم لا الى أغنيائهم وكذا الوقف على الزمني فهو على فقرائهم وعن الثاني رحمه الله أوصى بثلاث ماله في أركان المسلمين أو حفر قبورهم لا يجوز كذا في أركان فقراء المسلمين أو حفر قبورهم فقراء المسلمين صح وفي الفتاوى لو وقف على الجهاد والغزو أو كتمان الموني أو حفر القبور يبقى بالجواز وهذا خلاف ما تقدم ولو وقف على أبناء السبيل يجوز ويصرف الى فقرائهم \* وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيه شفيعي المذهب اذ لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفى اذا كان في طلبه وذكر بكر رحمه الله أن الوقف على أقرباء سيدنا عليه الصلاة والسلام وعلى آلهم يجوز ان كان لا يجوز الصدقة عليهم وفي الفتاوى أنه لا يجوز ولا يصير وقفا لعدم جواز صرف الصدقة لبني هاشم لكن في جواز الوقف وصدقة النقل عليهم روايتان \* الوقف على الصوفية وصوفي خاله لا يجوز قال شمس الاثمة يجوز فترضع على الصوفية وأخرج الامام السعدي رواية من وقف الخصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعيان فرجع الكل اليه (نوع في المشايخ) لا يجوز عند محمد رحمه الله وبه يبقى ولو حكم بجوازه يجوز عند الكل \* وقف نصف الحام جاز لا لأنه مشاع لا يحتمل القسمة ثم فيما يتعلقها اذا حكم بعضهم بطلب بعضهم القسمة لا يقسم عند الامام رحمه الله ويتباين وعندهما يقسم وأجروا أن الكل لو كان وقفا على الارباب

على الصغيرة كذا في الظهيرية \* وان كان بينهم ما صغير فطيم فخالها على أن تمسك المرأة الولد وتقوم بحضاته سنة أو سنتين وتنفق عليه من ماله في مدة الحضاة فهذا جائز عند بعض أصحاب الشروط وكان الفقيه أبو التاسم الصفار رحمه الله تعالى يقول لا يجوز ذلك لان مدة دار النفقة وما لا بد للصغير منه من المطعوم مجهول فالحيلة في ذلك أن يقدرا ما يكفي لهذا الصغير من النفقة بالديارهم أو بالديار التي يشترط ذلك عليها في الخلع ثم يأمر الزوج لها بصرف ذلك القدر الى ما لا بد منه للصغير في تلك المدة أو يجعل ذلك المقدار أجرة لها على التربة في المدة المضروبة ثم يوكل الرجل اياها بآراء نفسها عما يحصل باقباله عليها عند وفاة الصغير أو تزوجها بزوج آخر أجنبي قبل انقضاء مدة التربة فان أراد أن يكتب بذلك كتابا يكتب أقر فلان بعني الزوج أنه خالع من نفسه زوجته السماة فلانة بتطبيقه واحدة بائنة على بقة مهرها ونفقة عتقها وكل حق هو لها عليه وعلى مائة دينار جرنيسا بورية جيدة تدفعها اليه من ماله المخالعة صحيحة خالية عن الاستثناء والشروط الفاسدة وكان لهذه المختلعة من هذا المخالع ابن صغير فطيم وطلب هذا المخالع من مختلعه هذه أن تمسكه وتقوم بحضاته سنة واحدة كاملة أو لها يوم كذا وآخرها يوم كذا أو بصرف المائة الديار التي وجبت له عليها بعقد الخلع الى ما لا بد للصغير في هذه المدة قبلت جميع ذلك قبولاً صحيحاً أو يكتب وكان لهذه المختلعة من هذا المخالع ابن صغير فاستأجر المخالع هذا المختلعة هذه لحضاته ولها الصغر هذا وتربته والقيام بصالحه مدة سنة واحدة كاملة أو لها يوم كذا وآخرها يوم كذا بهذه المائة الديار التي وجبت علم الزوجها هذا استجارا صحيحا وأنها آجرت نفسها منه كذلكهم الجارة صحيحة فان كان الابن رضيعا يكتب طلب المخالع هذا من مختلعه هذه ارضاع هذا الصغير الرضيع وتربته وحضاته سنة واحدة بالمائة التي وجبت له عليها أو يكتب استأجرها على ارضاع هذا الصغير وعلى تربته سنة واحدة على نحو ما ذكرنا ثم ان هذا المخالع وكلها وأقامها مقام نفسه في آراء نفسها عما يحصل باقباله عليها ان مات الولد قبل انقضاء مدة التربة وكالة صحيحة لازمة على أنه كلما عزلها عن هذه الوكالة عادت عنه وكله في ذلك كله كما كانت وانما كتبنا التوكيل على هذا الوجه نظرا للمرأة لان الصغير لو مات قبل انقضاء مدة الحضاة يرجع الزوج عليها بحصة ما بقي من المدة من المائة الديار فكتبنا ذلك حتى انه اذا مات الصغير في هذه المدة فهي ترى نفسها فلا يرجع الزوج عليها شيء وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو شرط أن الولد لو مات قبل مضي هذه المدة فهي ترى نفسها فلا يرجع الزوج عليها شيء من المدة فذلك جائز فان كتب بعد الاستجارة ونسبها لمختلعة هذه أنه لو مات هذا الولد قبل مضي هذه المدة فهي ترى نفسها عن حصة ما بقي من المدة من هذه المائة ولم يكتب توكيله اياها بآراء نفسها كان مستقيما كذا في الذخيرة \* فان كان في البطن جنين فلما اد الزوج أن يعقد الخلع على رضاعه فالجواب المحفوظ عن السلف مثل الخصاص وأبي زيد وغيرهم أنه جائز في بدعي موضع الجعل وعلى أن ترضع الولد الذي هو في بطنها الزوجها هذا ان وضعت حيا السنتين من وقت الولادة واحدا كان الولد أو متي ذكرنا كان أو أنثى على أنه لو مات هذا الولد بعد ذلك قبل تمام مدة الرضاع فهي ترى نفسها وليس يحفظ هذا عن علماء الثلاثة وكان الشيخ الامام أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يقول الاصح عندى أن هذا في الجنين لا يصح لانه تصرف عليه في حكم النفقة وذلك لا يصح واعتبره ذابسا ترصقانه كذا في الظهيرية \* والحيلة في ذلك تقدير مال عليها في عقد الخلع ثم استجاره اياها جارة مضافة الى ما بهد الولادة

هاشم لكن في جواز الوقف وصدقة النقل عليهم روايتان \* الوقف على الصوفية وصوفي خاله لا يجوز قال شمس الاثمة يجوز فترضع على الصوفية وأخرج الامام السعدي رواية من وقف الخصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعيان فرجع الكل اليه (نوع في المشايخ) لا يجوز عند محمد رحمه الله وبه يبقى ولو حكم بجوازه يجوز عند الكل \* وقف نصف الحام جاز لا لأنه مشاع لا يحتمل القسمة ثم فيما يتعلقها اذا حكم بعضهم بطلب بعضهم القسمة لا يقسم عند الامام رحمه الله ويتباين وعندهما يقسم وأجروا أن الكل لو كان وقفا على الارباب

وأرادوا القسمة لا يقسم. حاثوت بينهم ما وقف أحدهما - ص - وأراد أن يكتبه على لوح ويضرب على باب الخاوة ومنعه الشريك الآخر منه ليس له الضرب إلا أن يأمر الخاكة به وهذا على قول الثاني رحمه الله فأما على قول محمد رحمه الله لا تأتي هذا التفرع. أرض بينهم ما وقف أحدهما حصته ثم اقسما لا يجب عليه أن يقف ثانياً وإن أراد الاحتساب عن الخلاف يقف بعد القسمة ثانياً وإن كان له أرض فوقف بعضها وأراد القسمة يبيع حصته من آخر ثم يقسم بينهما وإن نصب الخاكة ممتولياً وقسم بينهما جاز (٢٥٩) نوع في وقف المنقول

وقفه تبعاً للعقار جازاً راجعاً بأن وقف أرضه مع العبد والسييران الذين يعملون فيها ووقفه مقصوداً أن كان كراماً أو سلاًحاً يجوز والكراع جنس الخيل وفيما سواه أن كان شيئاً لم تجز العادة بوقفه كالتياب ونحوه لا يجوز عندنا وإن متعارفاً كالقاس والقدوم والجنابة وما بها وما يحتاج اليه من القدر والواني في غسل الموتى والمصاحف قال الثاني رحمه الله لا يجوز وقال محمد رحمه الله يجوز واليه ذهب عامة المشايخ. وقف الكردار وهو كالبناء والأشجار من الدار والحمام لا يجوز ثم وقف المصحف إذا وقفه على أهل المسجد بقرئته أن يحصون ويجوز أن وقف على المسجد يجوز وبقراءة ذلك المسجد ذكر في بعض المواضع أنه لا يكون مقصوداً على هذا المسجد ولا يجوز محمد بن سلمة وقف الكتب وأجازة نصير بر يحيى وهو المختار. وقف بقرعة على رباط على أن ما يخرج من لبنها ومنها يصرف إلى أبناء السبل جازان كان

فترض ولده الذي هي حامل به \*  
 خلع الوكيل يكتب أولاً التوكيل في صدر البياض هذا ما وكل فلان فلان أو كله وأقامه مقام نفسه في خلع زوجته فلانة بتطبيقه واحدة بائنة على الشرائط المذكورة في ذكر الخلع المكتوب في هذا البياض عقيب ذلك كره هذا الوكيل لأنه قبل منه هذا التوكيل في ذلك المجلس خطاباً وذلك في يوم كذا ثم يكتب ذكر الخلع هذا ما خلع فلان بن فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض بالخلع المذكور وفيه خلع من نفس موكله فلان هذا امرأته المسماة فلانة بنت فلان بعد الدخول بها بتطبيقه واحدة بائنة على ما كان لها عليه من بقية مهرها ونفقة عدتها مادامت في عدته وكل حق يجب للنساء على الأزواج قبل الفرقة وبعدها وإن فلانة هذه قبلت منه هذا الخلع بهذا البديل قبولاً صحيحاً مشافهة بعد ما صدقته في كونه وكيلاً من جهة زوجها فلان هذا في هذا الخلع ويتم الكتاب \* ولو كان الوكيل من قبل المرأة يكتب في صدر البياض أولاً التوكيل هذا ما وكلت فلانة بنت فلان فلان أو كله وأقامته مقام نفسها في اختلاعه نفسها من زوجها فلان ثم يكتب بعد ذلك الاختلاع هذا ما اختلعت فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض اختلعت نفسها من زوجها فلان إلى آخره وإن أراد الزوج أن يضمن وكيل المرأة بالاختلاع ما أدركه من درك في مهرها ونفقة عدتها بأن جحدت المرأة التوكيل والشهود قدموا أو غابوا وأرادت مطالبة الزوج بالمهر ونفقة العدة يكتب ضمن فلان وكيل المرأة هذا ما أدرك فلانة يعني الزوج من درك في مهر فلانة وهو كذا درهما وفي نفقة عدتها وذلك كذا حتى يتخلص من ذلك أو يرده عليه جميع مهرها وهو كذا وجميع نفقة عدتها وهي كذا والله تعالى أعلم \*  
 خلع الفضولي يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً وهو الفضولي سأل فلاناً أن يخلع امرأته فلانة على ألف درهم من مال هذا الفضولي على أن يقبل هو هذا الخلع بهذا المال بغير أمرها وتوكلها إياها به على أنه ضامن له أن يدفع ذلك اليه من مال نفسه فأجاب فلان وهو الزوج المذكور هذا الفضولي بمأسأله وخلع امرأته فلانة بهذا المال وقبل الفضولي هذا منه هذا الخلع بهذا المال مواجهة وبانت هي من زوجها بهذا الخلع ولم يبق بينهما زوجية فقبض الزوج هذا المال المذكور من الفضولي هذا بإيقاعه ذلك إياها وبرئ هذا الفضولي من المال الذي قبل في هذا الخلع براءة قبض واستيفاء الآن الزوج لا يبرأ عن مهرها بهذا الخلع وكان لها أن تطالب الزوج بمهرها متى شئت فإن أراد الزوج أن يضمن الفضولي ما أدركه من درك في مهرها حتى إذا رجعت المرأة على الزوج بالمهر فالزوج يرجع على الفضولي بذلك يكتب ضمن الفضولي هذا ما أدرك الزوج من درك في مهرها فأنهم قد قبضت مرة فإذا قبضت ثانياً تكون قابضة بغير حق وإنه مستقيم لأن الفضولي لما أقر أنها قبضت مهرها كان في رعاها أن لو قبضت ثانياً تكون قابضة بغير حق ويصير المتبوض بغير حق مضموناً عليها فهذه كفالة مضافة إلى زمان الوجوب وانها صحيحة كالكفالة بما يذوب له على فلان \*  
 وفي طلاق المرأة قبل الدخول والخلوة أن كان الطلاق واحداً يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً طلق امرأته المسماة فلانة بنت فلان قبل دخوله وخلوته بها بتطبيقه واحدة بائنة

ذلك يغلب في أوقافهم إذا وقف الدراهم والأدنانير والطعام أو ما يكال أو يوزن يجوز أن يدفع النقود ومن غير النقد كالكليل والموزون بعد البيع مضاربة أو بضاعة ويصرف الزرع الحاصل إلى ما وقف عليه \* ولو وقف كرامن الحنطة على أن يقرض من لا يذره ثم يؤخذ منه وقت الإدراك ثم يقرض كذلك ابتداء على هذا الوجه من الذين لا يذره لهم يجوز وقف فوراً على أهل قرية للأنزاع على فقرتهم لا يجوز أن يقرضه لفرسه في الجهاد أو في السبيل على أن يسكه مادام حيّاً لأنه إن لم يشترطه كان له ذات الجمل في السبيل أن يجاهد عليه وإن أراد أن ينتفع به

في غير ذلك ليس له ذلك وان اجزله لا يصح الا اذا - نتاج الى النفقة وآجره لاجل النفقة يجوز ودلت المسئلة أن المسجد اذا احتاج الى المصارف وآجره القيم بعضه لينفق من الاجرة يجوز وقف الغلمان والحواري على مصالح الرباط يجوز • ولوزج الحاك كجارية الوقف يجوز وعبد لا يجوز لانه يلزم عليه المهر والنفقة • ولوزج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز • وجناية عبد الوقف في مال الوقف • قال في مرضه جعلت نزل كرى وقفافوه غراً ولا صار الكرم وقفا (٢٦٠) وعن هلال وقف أرضا فيها زرع لم يدخل الزرع بلاذكر كالوقوف أرضا عليها عبيد وثيران له

وبه نأخذ وقال الاسكاف ان لم يكن للزراع يوم الوقف قيمة يدخل والا فلا بلاذكر • وقف دار فيها حمامات يدخلن ويخرجن دخلن اذا كن من الاهلى وقال المشايخ هو كوقف الصبغة لا يدخل البقر والعبد بلاذكر ولو وقف الارض مع الثيران والعبيد جاز كذا فعله على كرم الله وجهه • غرس في الوقف ومات ان من غده الوقف فوقف وان من ماله ان قال للوقف فوقف وان لم يذكر شيأ فهو ميراث عنه • وقف شجرة بأصلها ان مما ينتفع بثمرها وورقها ينتفع بثمرها لا يقطع أغصانها فان فسد أغصانها قطعت وان مما لا ينتفع بثمرها يقطع ويصرف ثمنها على سبيلها فان نبت مكانها بياها فهي وقف والا غرس وان جف بعضها وبقي بعضها يباع ما جف ويصرف ثمنه الى سبيله ويتولد الرطب وقال الفضلي بيع الانجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع كبيع الارض وقال أيضا ان لم تكن مثمرة يجوز بيعها قبل القلع أيضا لانه

لارجعة فيها ولا منوبة ولا تعليق بشرط ولا اضافة الى وقت في المستقبل ولا اشتراط عوض فبانت منه بحكم هذه التولية وان كان الطلاق أكثر من واحدة ففي الاثنين يكتب طلقها اطلاقاً وفي الثلاث يكتب طلقها ثلاثاً ناجله فبانت منه • ويكتب في الثلاث وحرمت عليه حرمة غايظة لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها ويفارقها وتقتضى عدتها وفي الصريح بعد الدخول بها يكتب ان فلانا قال لزوجه فلانة بعد ما دخل بها أنت طالق تطليقة واحدة بينة ولم يكن منه بعد ثلاث رجعة لها وانما في عدتها الواجبة عليها بهذا الطلاق أقر بجميع ذلك يوم الاشارة وذلك يوم كذا • وفي الطلاق بعد الخلوة الصحيحة قبل الدخول بها يكتب هذا ما شهد الشهود المسلمون آخر هذا الكتاب أن فلانا طلق امرأته بعدما خلاها خلوة صحيحة خالية عن الموانع الشرعية والطبيعية كلها تطليقة واحدة بينة نافذة جائزة فخرت عليه بهذه التطليقة ووجب لها عليه كمال مسمى لها من الصداق وهو كذا ونفقة عدتها وهي كذا وبتم الكتاب • فان كان الزوج لا يرى قيام الخلوة الصحيحة بمقام الدخول في حقنا كيد المهر وجوب نفقة العدة فامتنع عن أدائها بعد ما طالبته بذلك ينبغي لها أن ترفع الامر الى قاض يرى ذلك حتى يقضى لها بكل المهر ونفقة العدة ثم يكتب بعد ذلك في الكتاب ثمن هذه المرأة المطلقة بعد الخلوة الصحيحة طالبت زوجها بجميع ما مسمى لها من الصداق ونفقة عدتها فامتنع عن أدائها لما أنه كان يرى مذهب من يقول بان الخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الدخول في حق هذين الحكمين وهونا كدجميع المسمى وجوب نفقة العدة فرافعته الى القاضي فلان أو يكتب من غير تعيين فرافعته الى قاض عدل جائز الحكم فيما بين المسلمين وطالبته بذلك وادعت الخلوة الصحيحة والطلاق بعدها فأقر بالخلوة ولكن أنكرنا كدجميع المسمى وجوب نفقة العدة فتقضى عليه لها هذا القاضي بكل المسمى ونفقة عدتها اذ كان يرى ذلك وكان في اجتهاده أن الخلوة بمראה السكوة كالدخل بها في حقنا كدجميع المسمى وجوب نفقة العدة فتقضى بذلك لها عليه في وجوبها حكما أمضاء وقضاء أنفذه وأشهد على ذلك حضوري مجلسه وذلك في يوم كذا •

• اذا أراد الرجل أن يجعل امرأته يدها فهو مشتمل على أنواع • أحدها التفويض مطلقا غير معلق بشرط وانه قسمان موقت ومطلق وصورة كتابية هذا النوع في الموقت هذا ما شهد عليه الشهود المسلمون آخر هذا الكتاب أن فلانا جعل امرأته المسماة فلانة بيدها شبرا أو سنة أو لها كذا وأخرها كذا على أن تطلق نفسه في هذا الشهر أو في هذه السنة متى شئت واحدة بينة أو ثلاثا وفوق ذلك الامر في ذلك اليها أو أنها قبلت منه هذا الامر قبل ولا صحيفا في مجلس هذا التفويض قبل اشتغالها بعمل آخر وقبل قيامها عن المجلس وذلك في يوم كذا •

• صورة كتابية هذا النوع في المطلق • شهدوا أن فلانا جعل امرأته فلانة يدها على أن تطلق نفسها ما شئت من واحدة أو ثلاث ومتى شئت أبدأوا بها قبلت منه هذا الامر الى آخر ما ذكرنا • (والثاني تعليق التفويض بالشروط وانه أقسام) أحدها تعليق التفويض بالغيبه وصورة كتابية هذا القسم شهدوا أن فلانا جعل امرأته فلانة يدها معلقا بشرط أنه متى غاب عنها من كورة كذا أو من مكان كذا يسكن فيه غيبة سفر ومضى على غيبته عنها شبرا أو كذا على ما شرطوا ولم يعد اليها في هذه المدة فانها تطلق نفسها تطليقة واحدة بينة بعد ذلك متى شئت أبدأوا وفوق ذلك الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر

قبولا غلثها والمثمرة لا يباع الا بعد القلع كبناء الوقف • تصدق أرضا صدقة موقوفة بثمرها لا يدخل الثمر فاساو يدخل استحصانا أو يؤمر بالتصدق بها كن قال تصدقت أرضي بثمرها ونخلها على المساكين فاذا لم يسم الثمرة فالارض وقف والثمرة لا وقف في قول الثاني ولم يحكم هلال عن غير مخلقا والشرب والطريق والمسبل يدخل بلاذكر • مقبرة عليها أشجار ان كانت بينة قبل اتخاذها مقبرة وما لا يحكمها مقبرة فالأشجار وأصلها ملك مالك الارض يصنع بها ما شاء لان الشجرة لا تدخل

**في الوقت كل زرع وفي رواية تدخل الشجرة فصا ريفها روايتان فان الارض موانا لملك لها اقرب الانشجار على حالها القديمة هذا اذا كانت نائمة قبل اتخاذها مقبرة أما اذا بنيت بعد الاتحادان علم الغارس فله وان لم يعلم فالرأى الى الخا كم ان رأى بها وصرف ثمنها الى عملة المقبرة فعلة لانه اذا لم يعلم الغارس فوقف الا يرى أنها اذا بنيت في أرض ولم يعلم لها غارس كانت للمالك قال هذه الشجرة للمسجد لا يكون وقفها بلا تسليم غرس في المسجد لا يكون له ولو في أرض الوقف فللوقف وان تعاهدها الغارس فللغارس وله (٢٦١) رفعها لانه ليس له هذه الولاية فلا يكون غارسا للوقف ولو**

غرس في طريق العامة أو نهرها أو حوض العامة فللغارس وله رفعها لانه ليس له ولاية جعلها للعامة وان قطعها وخرج من عروقها شجرة فهي له أيضا وفي مجموع النوازل أشجار في مقبرة يجوز صر فيها الى المصدق ان لم يكن وقفها على جهة أخرى فان تداعت حوائط المقبرة الى الخراب لا يصرف اليه بل الى الجهة الموقوفة ان عرفت غرس تالة فكبرت لا يجوز صر فيها الى جيب في هذه السكة وان قال الغارس وقفها عليه فالظاهر يكذبه ولا يجوز صرفه الى البر ولا الى حاجة نفسه وقد تقر في فتاوى خوارزم أن الواقف لو عين محل الوقف اعنى الجهة ان اتحدت بان كانا واقفا على المسجد أحدهما الى عمارته والا شتر الى اعلمه أو مؤننه والامام أو المؤذن لا يستقر لقوله المرسوم للعالم الدين أن يصرف من فاضل وقف المصالح والعمارة الى الامام أو المؤذن باستصواب أهل الصلاح من أهل النحلة ان كان الواقف متصدا الان

قبولاً صحح في مجلس التفويض ويتم الكتاب \*  
**القسم الثاني** تعليق التفويض بترك نقد المجلد الى وقت كذا صورة كتابة هذا القسم جعل أمرها بيدها في تطبيق واحدة بانه مطلقا بشرط أنه اذا مضى شهر أو له كذا أو آخره كذا ولم يؤد اليها جميع ما قبل تجديله لها من مدياتها وهو كذا فانها تطلق نفسها بعد ذلك متى شئت أبداً واحدة بانه وفوض الامر في ذلك اليها أو انها قبلت منه هذا الامر في مجلس التفويض \*  
**القسم الثالث** تعليق التفويض بشرط قياره أو بشرطه النهر أو بشرطه ضربا موبحا يظهر أثره على بدنهما \*  
 وصورة كتابه على نحو ما بينا \*  
 \* النوع الثالث تفويض طلاق كل امرأة يتزوجها على هذه \* شهدوا أنه جعل أمر كل امرأة تدخل في نكاحه بأي طريق تدخل من عقد وكيل أو فوضوا أجاز نكاحه بقوله أو فعله أو تزوجه اياها بنفسه بيد امرأته الحالية المسماة بفلانة في التطبيقات الثلاث على أن تطلق فلانة هذه تلك المرأة التي دخلت في نكاحه متى شئت من الاوقات أبداً وفوض الامر في ذلك اليها أو يكتب تطلقها ما شئت من طلاقها الثلاث وانما قبلت ذلك منه قبولا صحح في مجلس هذا التفويض وفي التفويض بشرط اذا وجد الشرع وأرادت أن تطلق نفسها فافعلها ذلك واذا طلقت نفسها فالاولى أن يكتب وثيقة على ظهور وثيقة التفويض فيكتب شهدوا أن فلانة في الزوج باشر الشرط الذي كان التفويض معلقا به على الوجه الذي كتب في بطن هذا الكتاب وصار أمر فلانة زوجة فلان بكم ذلك التفويض بيدها وانما طلقت نفسها باسمه هو والشهود الذين أئتمروا أسامهم وذلك في تاريخ كذا والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*  
**الفصل الرابع** في الاعتاق واذا اعتق الرجل عبده وأراد أن يكتب له بذلك كتابا يكتب أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا أنه أعتق عبده ومملوكه فلانا أو يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلان بن فلان أقر عندهم وأشهدهم على اقراره في حال صحته بينه وثبات عقله وجواز اقراره لعله به من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره أنه أعتق عبده ومملوكه ومرفوقه فلانا الهندي وهو غلام شاب وبين سنه ومجلبه أعتقه من خالص ماله ومملكه اعتقا فصحها نافذا تاما لازما لرجعة فيه ولا مشوبة ولا تعليق بشرط كذا في الذخيرة \* ولا تعليق بمخاطرة ولا إضافة الى وقت من الاوقات المنتظرة مجانا كذا في الظهيرية \* ولا اشتراط عوض أعتقه فكذلك الوجه الله تعالى وطلب ثوابه واستغفار مرضاته وهر بامن أليم عقابه ورغبة فيما وعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله من أعتق رقبة أعتق الله تعالى بكل عضو منها عضوا منهم من النار فافلان الهندي هذا حر باعناق مولاه هذا الايعاد ولا يوجب ولا يورث ولا يعلل بوجه من الوجوه لاسبيل له ولا لاحد عليه لاسبيل الولا فان ولا ما عتقه هذا مادام حيا ولعصبة الذكور من بعده وسماه بعد الاعتاق كذا وصديق المعتقد هذا ما عتقه هذا في كونه مملوكا له وقت هذا الاعتاق شفاها وذلك في يوم كذا وبعض أهل الشروط يكتبون بعد قولهم وهر بامن أليم عقابه وليعتق الله تعالى أعضاء باعضائه من النار اعتقا فصحها جازنا وأخرجه من ملكه ورقه وحرره فصا حررا في يده نفسه لاحق له ولا لاحد سواه عليه سوى حق الولا وليس لاحد يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر استعباده واسترقاقه واعادته الى الرق والعبودية وصدقه المعتقد في كونه مملوكا له وقت هذا الاعتاق وذلك يوم كذا

غرض الواقف احياء وقفه وذلك يحصل بمقتضى \* أما اذا اختلف الواقف أو اتحد الواقف واختلف الجهة بأن بنى مدرسة ومسجدا وعين لكل وقف افضل من غلة أحدهما لا يبدل بشرط الواقف وكذا اذا اختلف الواقف للجهة يتبع بشرط الواقف وقد علم بهذا التقرير أعمال العتق الاحياء رعاية شرط الواقف هذا هو الحاصل من الفتاوى نوع في الفاظ جارية في الوقف في يده أرض أقر أن واقف أو صدقة وقوفة ولم يرز جازا اقراره وهي وقف وقوله هذه الأرض وقف اقرار بالوقف وقوله أرضي هذه صدقة وقوفة وقف

الخصاف وأهل البصرة أنه  
لا يصير وقفا \* ولو قال أرضي  
هذه صدقة موقوفة على  
المساكين يصير وقفا بالاجماع  
لان جوازه معلق بالتأييد  
والتأييد قد يكون نصا  
وقد يكون دلالة والمساكين  
لا يجوز عنهم الارض الى يوم  
القيامة فيكون ذا كرا  
للتأيد حكيم ولو قال أرضي  
اوداري هذه صدقة موقوفة  
أو وقفت أرضي أو داري هذه  
عند الثاني رحمه الله يكون  
وقفا وعند محمد وهلال  
لا وهذا اذا لم يعين انسانا فان  
عين وقال وقفته على فلان  
أو أولاد فلان وهم يحصون  
لا يجوز فرق الثاني بين هذا  
وبينما اذا لم يعين انسانا  
والفريق أنه اذا لم يعين فهو  
وقف على الفقراء واذا عين  
فتمليك لا وقف وهذا اذا لم  
يقرب بالوقف افظا الصدقة  
أما اذا أقرنه بان قال  
أرضي أو داري هذه صدقة  
موقوفة على فلان أو على  
أولاد فلان جاز والغلبة  
لهم ماداموا أحياء وبعد  
المات الى الفقراء لنصه  
على الصدقة والصدقة  
مصرفها الفقراء وذكر

﴿وإذا أعتق عبداً أو أمة هامة وبينهما نكاح ولهما أولاد أعفقه - م جله ﴾ يكتب أعتق عبده فلانا  
 ويسميه ويحمله وأمة فلانة ويسمى ويحمله أو هما زوجان وأعتق أولادهما معهما - م جله - فلان وفلان  
 وفلانة وهو يملكهم جميعاً أعتقهم جميعاً لا ابتغاء مرضاة الله تعالى وطمعة في ثوابه إلى آخر ما ذكرنا \*  
 ﴿وإذا كان العبد مشتركا بين اثنين أو أكثر وقد أعتقه أو أعتقه جميعاً ﴾ يكتب هذا كتاب من فلان  
 ابن فلان الفلاني وفلان بن فلان الفلاني لملكوهم ما فلان انك كنت تملكوهم وقد أعتقناك ويكتب نصب  
 كل واحد منهم في العبد حتى يعرف مقدار ما ثبت لكل واحد منهم من الولاء وباقى الكتاب على نحو  
 ما ذكرنا في العبد لو أحد \* وإذا وكر أو جلا بذلك يكتب هذا ما شهد علمه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب  
 شهدوا جميعاً أن فلانا وكيل فلان وفلان وفلان أعتق عبدهم فلانا فهو مشترك بينهم بالسوية أثلاثاً  
 وأعتقه هذا الوكيل مجاناً بغير عوض أو على كذا اعتناقا جميعاً من خالص مالهم وملكهم فصار هذا العبد  
 حراً باعناق وكيلهم هذا أي بالبيع ولا بوهب ولا بورث ولا بعلق بوجه من الوجوه ولا سبيل لهؤلاء الموكلين  
 عليه ولا لأحد من الناس غير سبيل الولاء فان ولأهلهم حال حياتهم وله قيمهم بعد وفاتهم \*  
 ﴿وفإذا كان العتق على مال وقبض الوكيل المال منه لهم ﴾ يكتب قبول العبد العتق على ذلك المال  
 ويكتب قبض الوكيل المال منه لهم وإذا لم يقبض الوكيل يكتب على نحو ما يتفق إذا كان العبد لو أحد وإذا  
 أعتق أحد الشرى يكن نصيبه من العبد المشترك فعلى قول أنى حنفية رحمه الله تعالى لئلا تكت خارات

فلان لخصيصه بها • متوليه أسـ  
• وقف على رجل ونسبه فرقه الر  
الثاني رحمه الله يتم بلاقبول •  
والخير هو الصدقة • قال وقفا  
• ثلثا مالي وقف ولم يزد قال أبو

يكن فيه رجلا بلا أجر فالعامة على وجوب اجر المثل على الساكن وعليه الفتوى ثلاثة  
 جل قال هلال يسطل الوقف وقال الصدر لا يسطل الوقف ويسطل الرقة قال رجل تصدقت بها عليك على قول  
 قال أرضي هدم موقوفة على وجه البر أو قال على وجه الخير أو وجوه الخير والبر يكون وقفاً جائزاً لأن البر  
 من هذه الارض شيئاً كان باطلاً لأن الشيء يقع على القليل والكثير ولو بين ربما بين شيئا لا يجعل وقفاً عادة  
 نصرا من ائمه فقد ابطال لانه وقف الدراهم وان ضعة جاز على الفقراء وقيل الفتوى على انه لا يصور بلا ان



المصرف وفي المسئلة دليل على ان وقف الدراهم لا يجوز ان يكون خلافاً لقرينة وقف وسكت عن ذكر الجهة ثم ذكرها بعبارة القياس انه لا يقبل لان مطلقه يحمل على الفقراء فيسبانه بعده صرف عنهم وفي الاستحسان يجوز لان العادة جرت بالاجال وبذكر الجهة عند السؤال وان ذكرها ولا جهة ثم ذكر بعده ما يابها جهة أخرى لا يقبل لانه ابطال الحق الاول بعد التعليق \* أرض بين رجلين تصدقاً فابها على المساكين أو على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليه ودفعها الى سيم واحد جاز على قول محمد (٢٦٣) رحمه الله أيضاً لانه لا شيوخ وقت العقد ولا وقت القبض لانها تصدق فاجله وسلم الى المتولي جلة \* ولو تصدق كل بحصته مشاعاً وجعل كل بحصته متولياً على حدة وسلمها اليه لم يجز للشيوخ وقت العقد والقبض أيضاً لمباشرة كل منهما الوقف بانقراده على حدة ولكل من المتولين قبض حصته نصفاً شائعاً فان قال كل لمتوليه اقبط حصتي مع حصته الاخر جاز لعدم الشيوخ حال القبض وكذا ان وقف أحدهما حصته ثم وقف الاخر لكن سلمها الى متول واحد لانه وان وجد الشيوخ حال العقد لم يوجد حال القبض لانها سلمها الى المتولي جلة وهو قبضها جلة وكذا لو جعل التولية الى رجلين معاً لانهما كنول واحد وان اختلفت جهته الوقف وهذا كله قول محمد رحمه الله وعلى قول الثاني يجوز الوقف على كل حال لعدم منع الشيوخ واشترط القبض \* فربما بعضا وقف وبعضها ملكتي وبعضها ملكاً أراد واسمها بعضها ليجعلها مقبرة ليس لهم

ثلاثة ان كان المعتق موسراً وخيار ان كان معسراً وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كان المعتق موسراً فللساكت حق تضمينه وان كان معسراً فللساكت حق استنساء العبد وفي الحالين العبد يعتق كله على المعتق والولاء كله فان أراد الساكت أن يكتب كتاباً على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكتب شهداً وأن فلاناً عتق جميع نصيبه من المملوك المشترك بينهما وبين شريكه فلان واسم هذا المملوك كذا وحاشية كذا وقد عتق هذا المعتق نصيبه بغير إذن شريكه فلان عتقاً صحيحاً والمعتق كان موسراً وقت الاعتاق حتى يثبت للشريك الساكت ثلاث خيارات على قول أبي حنيفة رحمه الله فاختار تضمين شريكه المعتق قيمة نصيبه وكانت قيمة نصيبه مثلاً عشرة دنانير بتقويم المقومين الذين لهم بصيرة في ذلك ومعرفة وهم عدول فرفع الساكت الامر الى القاضي فلان وادعى على المعتق هذا المقدار ف قضى القاضي له بذلك لما أنه وقع اجتماعه عليه ولزم المعتق أداء عشرة دنانير الى هذا المدعى فهذا القدر دين على المعتق وهذا الشريك المدعى وان قضاء المعتق هذا المقدار يكتب فقضاء هذا المقدار بالارامه وصار العبد كله حرام من جهة المعتق هذا وولاءه كله للمعتق هذا ويتم الكتاب \* وفي اختيار استنساء العبد يكتب فاختار الشريك الساكت استنساء العبد في نصف قيمته وذلك كذا ورفع الامر الى القاضي فألزم القاضي العبد فعلى العبد أن يسعى له في ذلك واذا سعى فهو حر من جهتهما وولاءه بينهما \* وفي اختيار اعتاق نصيبه يكتب كتاباً فاختار اعتاق نصيبه وأعتقه فصار حرام من جهتهما وولاءه بينهما \* وان كان المعتق معسراً حتى يثبت له خيار ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختار الساكت استنساء العبد يكتب وكان هذا المعتق معسراً معروفاً بذلك عند الناس حتى يثبت للساكت خيار ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاختار استنساء العبد في نصف قيمته وذلك كذا فأما مضي القاضي فلان اختياره وألزم العبد ذلك ويصير العبد حراماً ما اذا سعى وولاءه يكون بينهما \* وان اختار اعتاق نصيبه يكتب على نحو ما يكتب لو كان المعتق موسراً ثم في كل موضع اختار استنساء العبد ونجوه نجوماً يكتب فأمضى القاضي اختياره وألزم العبد قيمة نصيبه وذلك كذا ونجوه عليه نجوماً ثلاثة في ثلاثة أشهر ليوثي عند انقضاء كل شهر كذا ويتم الكتاب \* فان صالح العبد من قيمة نصيبه على مقدار أقل منها يكتب وصالحه من قيمة نصيبه على كذا مؤجلاً الى كذا فان نجم نجوماً ومضى شهر وأدى نجوماً أو أدا أن يكتب بذلك كتاباً يكتب ومضى شهر وأدى نجوماً وكذا وبقي عليه كذا على نجوم ما بقي يطالبه اذا حل ذلك وبعد أداء النجوم كلها يكتب ان فلاناً عتق عبداً بينه وبين فلان اسمه كذا وكان المعتق معسراً فاختار الشريك الساكت استنساء هذا العبد في نصف قيمته ونجم ذلك عليه نجوماً في كذا من الشهور كل شهر كذا فمضى شهر فاستوفى منه كذا ومضى شهر آخر فاستوفى منه كذا واستوفى منه أيضاً بعد الشهر الثالث كذا ويقول هو آخر النجوم فلم يبق عليه ولا قبله ولا عنده ولا معه شيء لا قبل ولا كتب وعتق كله عنهم ما جبا فاهو مولى لهما وولاءه بينهما نصفين ويتم الكتاب \* وان أراد ان يكتب كتاباً على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكتب أعتق فلان جميع نصيبه من المملوك المشترك بينهما وبين شريكه فلان واسم المملوك كذا حتى عتق عليه على قول من يرى ذلك وهو أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكان المعتق موسراً معروفاً بذلك عند الناس فطالبه الساكت

ذلك لان المقصود من القسمة التميز ولا يحصل بهذه وان أرادوا قسمة الكل جازاً فادتها التميز بين الوقف وغيره \* ذكر التبرج في أرض وقف عليهما قسمها وأجر أحدهما حصته فالآخر بينهما عند بعض المشايخ \* قال مالي لاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم وهم يحصون يجوز ويصرف الى أولاد السيدة النساء المتول الزهراء فاطمة كرم الله وجهها \* وقف ضبعة على فقراء قرأته أو قرأته وجعل آخره للساكين جاز يحصون أولاً وان أراد القيم تفضيل البعض فالمسئلة على وجوه ان الوقف على فقراء قرأته أو قرأته

يحصون أولا يحصون أو أحد الفريقين يحصون والا خر لافى الوجه الاول القيم أن يجعل نصف الغلة فقرا والقرابة ونصفها الفقراء  
القرية ثم يعطى من كل فريق من شأمنهم ويفضل البعض على البعض كما شاء لان قصده الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه  
الثاني تصرف الغلة الى الفريقين بعددهم ليس له أن يفضل البعض على البعض لان قصده الوصية وفي الوصية الحكم كذلك وفي الثالث  
يجعل الغلة بين الفريقين أو لا يصرف (٢٦٤) الى الذين يحصون بعددهم والى الذين لا يحصون سهم واحد لان من يحصى لهم

بقية نصيبه ورفع الامر الى القاضى فلان وأمضى ذلك وألزم المعتق قيمة نصيب الساكت وحكم بعق العبد  
من قبل المعتق ويتم الكتاب \* وان كان المعتق معسرا يكتب وكان المعتق معسرا معروفا بذلك عند  
الناس حتى ثبت للساكت حتى استعماه العبد في قيمة نصيبه فأخذ العبد بذلك ورافعه الى القاضى فلان  
فأمضى ذلك وأمر العبد المعتق بالاستسعاء في قيمة نصيب الساكت فذلك الدين للساكت على العبد وجعل  
العبد كاهرا من جهة المعتق وللاؤء كله ويتم الكتاب كذا في المحيط \* ولو كان عبد مملوك بين رجلين  
فأراد أن يعتقه وخاف كل واحد منهما ما تضمن صاحبه اياه بسبق اعتاقه فلا حياط أن يوكل رجلا باعتاقه  
والاحوط أن يعلق كل واحد منهما معتق نصيبه باعتاق نصيبه حتى لو أفرد الوكيل نصيب أحدهما  
بالاعتاق لم ينفذ وإذا اعتق الوكيل كتب هذا ما أقر فلان أنه وكيل فلان وفلان باعتاق عبدهما فلان  
وأنه أعتق عبدهما فلانا وهو مشترك بينهما بالسوية مجانا أو على كذا اعتاقا فصح ما من خالص مالهما  
وملكهما فصار هذا العبد حرا باعتاق وكيلهما هذا اياه ثم يذكر الى اخر ما ذكرناه فيما إذا اعتقه بطريق  
الامالة وكذا هذا في توكيلهما اياه بالتدبير كذا في الظهيرية \* اذا أعتق عبده على خدمته سنة يكتب  
شهدوا أن فلانا أعتق عبده المسمى كذا وحليته كذا اعتاقا فصح ما جازنا فاذا على أن يخدمه سنة كاملة  
اثنا عشر شهرا أو لها كذا أو آخرها كذا يخدم فبإراد مولاه وفيما بداه من أنواع الخدمة حيث شاء وأين شاء  
وكيف شاء فيما يحل في الشرع ليلانها را في الوقت المعتاد قدر ما يطيق وقبل فلان منه هذا العتق بهذا  
البدل وضمن خدمته على هذا الوجه فصار حرا الوجه الله تعالى لا سبيل له عليه الا سبيل الولا والاطلب هذه  
الخدمة المشروطة المذكورة ويتم الكتاب \*

ويشقة بدل العتق يكتب شهدا الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا الهندي أقر طائعا أنه كان  
مملوكا لفلان بملك صحيح واجب لازم وخدمه زمانا ورغب في عتقه فسا له أن يعتقه على كذا فأجاب به الى ذلك  
فاعتقه بهذا الجعل عتقا فصح ما لا رجعة فيه ولا مشروطة ولا تعليق بخاطرة ولا اضافة الى وقت مستقبل فقبل  
هو ذلك منه بمخاطبته اياه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فعتق به وصار حرا مالمالك لنفسه وهذا الجعل  
دين له عليه حالا بأخذ من متى شاء لا امتناع له عنه ولا براعة منه الا بأدأ جميع ذلك اليه وصدقه المقر له  
ويتم الكتاب كذا في المحيط \*

واعتاق العبد بحكم الوصية شهدوا أن فلانا يعنى ابن الميت أقر طائعا أن اياه فلانا قد كان أوصى اليه  
في حياته أن يعتق عبده ومالوكه فلانا يسمى العبد ويحليه بعد وفاته لوجه الله تعالى لا يشترط فيه مشروطا  
ولا يجعل عليه مالا وأنه قد قبل من ابيه فلان هذه الوصية وأن اياه فلا ناقد وفي ولم يرجع عن ذلك ولا عن  
شيء منه وأنه نفذ هذه الوصية بعد موت ابيه وأعتق فلانا وهو العبد الذي كان أوصى به اليه أبوه فصار  
فلان بذلك حرا لوجه الله تعالى له مالا لارار وعليه ما على الاحرار لا سبيل له عليه من استرقاق أو استخدام  
أو استسعاء فقد صار في يده من تركته مالا قيمة هذا العبد الذي أعتقه ولا سبيل له عليه الا سبيل الولا  
الذي ثبت في الشرع للمعتق حال حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب

إذا أعتق أمته ثم تزوجها بعد العتق يكتب أقر فلان في حال جواز اقراره طائعا أنه أعتق أمته  
المسماة فلانة التركية والهندية اعتاقا فصح ما الى آخر كتاب العتق ثم يكتب بعد كتاب العتق ثم ان المعتق

وصية ولن لا يحصى صدقة  
والمستحق للصدقة واحد ثم  
يعطى هذا السهم من الذين  
لا يحصون من شاء ويفضل  
البعض على البعض في هذا  
السهم كما بينا وهذا  
التفريع يتأق على قولهما  
لان الفقراء اسم جنس  
وعلى قول محمد رحمه الله  
لا يتأق لان الفقراء عنده  
اسم جمع \* غاب المتعلم من  
البلد أيا ما ثم رجع وطلب  
وظيفته فان خرج مسيرة  
سفر ليس له طلب مامضى  
وكذا اذا خرج وأقام خمسة  
عشر يوما وان أقام أقل من  
ذلك لامر لا بد له منه كطلب  
القوت والرزق فهو عفو  
ولا يجعل لغيره أن يأخذ  
حجراته ووظيفته على حالها  
اذا كانت غيبته مقدار شهر  
الى ثلاثة أشهر فان زاد كان  
لغيره أخذ حجراته ووظيفته  
وان كان في المصر ولا يختلف  
للتعلم فان اشتغل بشئ  
من الكتابة المحتاجة اليها  
كالعلوم الشرعية يجعل له  
الوظيفة وان يعمل آخر لا يجعل  
ويجوز لغيره أن يأخذ  
حجراته ووظيفته \* وقف  
على نفسه لم يجوزه هلال  
وهو قول محمد رحمه الله

وعند الثاني رحمه الله يجوز وقال الطحاوى وبعده يكون الفقراء ابداء وقف أرضه على كل مؤذن يؤذن  
أو امام يؤم في مسجد بعينه لم يجوزه الامام جميل الزاهد رحمه الله لانما اقر بقرينة وقعت لغيره المحل اذا الامام والمؤذن قد يكون غنيا وان كان  
فقيرا لا يجعل أيضا والحيلة أن يقول وقتته على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو هذه المحلة فان خرب المسجد ونوى عن أهله فالغلة  
الى الفقراء فيجوز أمال وقال وقتته على كل مؤذن فقير لا يجوز لانه مجهول \* وقف وقصاصه على ساكني دار المختلفة كل يوم كذا ثمان

واحد من سكانها لا يبيت هناك ويستغل بالحراسة فإن كان هناك ما يرى من الوظيفة بالسكان وكذا يخرج في النهار لطلب المعاش ويستغل بالحرفة لا يحرم من الوظيفة وان اشتغل الليل بالحراسة والنهار بالتعلم ان كان يعتنى بالعامة من المختلفة وأهلها يرى أن يحمل له أخذ الوظيفة وان اشتغل بعمل حتى لا يعدم من المختلفة فلا وظيفة له \* وان شرط الواقف أن يعطى السكان ولم يقل على طلبة العلم وهو فيها ساكن لا يطلب العلم لا شيء لان المراد من المطلق في العرف المقيده وهو الساكن الطالب للعلم (٢٦٥) واذا انعدم رباط المختلفة ونى بناء

جديدا من كل وجه لا يكون الأولون أولى من غيرهم وان لم يغير ترتيبه الأولي الا انه زيد أو نقص فالأولون أولى \* ان كان غدا فارضى هذه صدقة موقوفة فهذا باطل لانه لم يجعل أرضه وقفاً الساعة ولو قال اذا قدم فلان أو اذا كتبت فلانا فارضى صدقة بلزم وهو بمنزلة اليمين والتسذراً فاذا وجد الشرط وجب عليه أن يتصدق بالأرض ولا يكون وقفاً \* ارضى هذه صدقة موقوفة ان شاء فلان وقال فلان شئت فهو باطل \* وقف البناء دون الأرض لم يجز هلال وهو الصحيح وعمل أئمة خوارزم على خلافه وسيأتي ان شاء الله تعالى \* وقف الاشيتة الى القسرة اجاز ويذفع الى الفقراء في الشتاء ثم ردتها الى المتولى بعد الشتاء ووقف البيت بما فيه من كوارات الفعل يجوز ويجعل نخل العسل وقفاً ليعمل البيت كما صنع وقف الحمام مع رجاها تعالبرها وعن الحسن رحمه الله وقف معصفاً وجعله في المسجد الحرام أو في مسجد آخر وقفاً مؤبداً لاهل ذلك

هذا بعد هذا العتق الموصوف فيه تزوج معتقه هذه بحضور من الشهود والمرضىين على صداق كذا دينار تزوجا صحهما وانما زوجت نفسها منه تزوجا صحهما في ذلك المجلس على الصداق المذكور ويتم الكتاب والله تعالى اعلم كذا في الخيرة \*

**الفصل الخامس في التدبير** ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان لملوكه فلان الفلاني اني اعطيتك بعد موتى لوجه الله تعالى وطلب ما عنده من الثواب وأنا يومئذ صحيح وأراد بذلك صحة البدن ألا يرى أنه قال عقيب لعله يني من مرض ولا غيره ولا حاجة الى ذلك لان تدبير الصحيح والمرضى سواء في أن كل واحد منهما يعتبر من ثلث المال والطاعوى كان يكتب اني جعلتك مديراً في حياتي وحر بعد موتى قال وانما جعلت بين اللفظين لان من مذهب بعض العلماء أنه لا يصير مديراً ما لم يجمع بين اللفظين فجمع بينهما احتراماً عن قول هذا القائل ثم يكتب ولي ولأولادك ولولا عتقك من بعدك والطاعوى كان يكتب ولي ولا معتق منك بالتدبير المذكور في هذا الكتاب لان من مذهب بعض العلماء أنه اذا مات المولى وعليه دين مستغرق بالتركة فالمدير لا يعتق بل يكون رقيقاً يباع بالدين الذي على مولاه ولا يكون للمولى عليه ولا في هذه الحالة حتى كتبنا ولي ولأولادك على الاطلاق كان خطأ على قول هذا القائل وصيانة الكتب عن الخطأ واجبة ما أمكن وبعض أهل الشرع يكتبون هذا مدير فلان عبيده وعلوكه وهرقوقه الهندي وألتركي أو الرومي المسمى فلا ناويز كرحلية ثم يكتب وجهه حر بعد موته تدبيراً مطلقاً غير مقيد صحهما نافذاً لا يباع ولا يورث ولا يجهز ولا يتقل من ملك الى ملك لا رجعة فيه ولا مشيئة فهو مدير لهذا المولى مادام هذا المولى حياً ينتفع به كما ينتفع بالعبد غير البيع وما يشبهه وهو حر بعد وفاته لا سبيل لاحد عليه من ورثته الا سبيل السعاية فيما لم يخرج من الثلث والاسبيل الولاء فان ولاه لعقبه من بعده صدقة هذا المدير في كونه مملوكاً وقت التدبير وذلك في صحة هذا المدير وثبات عقله وجواز أمره عليه ويطبق بحكم الحاكم فيكتب ثم ان هذا المولى أراد بيع هذا المدير بن فلان فخاصه المدير فيه خصومة مستقيمة بين يدي قاض عدل نافذاً القضاء حكمه عليه أنه لا سبيل الى بيعه بحكم هذا التدبير بعد ما وقع اجتماعه ورأيه على ذلك عملاً بقول من قال ذلك من العلماء أخذ بالحديث الوارد فيه وأشهد على حكمه حضور مجلسه وذلك في يوم كذا \* (اذا كان العبد دين شريكين دبر أحدهما نصيبه) يكتب هذا مدير فلان جميع نصيبه وهو النصف مثلاً من جميع العبد الهندي المسمى فلانا الذي هو مشترك بينه وبين فلان نصفين فجعل نصيبه منه وهو النصف مدير مطلقاً في حياته وجعل نصيبه حر بعد وفاته ويتم على نحو ما بينا ويكون لاشريك الآخر خياران ثلاثة عند أي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان المدير موسراً وخياران ان كان معسراً وعندهما حقة في التضمن ان كان المدير موسراً وفي الاستعانة ان كان معسراً فان أراد أن يكتب على قول أبي حنيفة وعلى قولهما يكتب على نحو ما ذكرنا في فصل العتق وأما في فصل التضمن يكتب وطالب الشريك الساكن المدير بقيمة نصيبه يوم التدبير وذلك كذا ديناراً بتقويم المقومين وقدمه الى القاضي العدل جائز الحكم فالزم القاضي المدير ذلك وقبض الساكن ذلك من المدير تاماً وبرئ المدير من ذلك براءة قبض واستيفاء فصار جميع هذا المملوك مديراً للمدير هذا دون فلان يعني الساكن ودون سائر الناس أجمعين ولا سبيل للساكن هذا بعد هذا على الشريك المدير ولا على العبد

(٣٤ - فتاوى سادس) المسجد ولغيره ولما رة الطريق ولا بناء السبيل يقرؤون فيه جاز في قول الامام الثاني رحمه الله وليس له أن يرجع ولوربع كان لكل واحد من المسلمين مخاضته فيه ووقف الكر دار بدون الارض لا يجوز كوقف البناء بلا أرض وقد مر واذا كان أصل القرية وقفاً على جهة القرية فبني عليها رجل بناء وقف بناءه على جهة قرية أخرى اختلفوا اما اذا وقف البناء على جهة القرية التي كانت البقعة وقفاً عليها يجوز بالاجماع وبصرى وقفاً للقرية هذا هو الذي استقر عليه فتاوى أئمة خوارزم غرس شجرة وقفها ان غرسها على أرض

معلومه يجوز وضعها على الأرض وإن بدون أصلها لا يجوز وإن كانت في أرض موقوفة أن وقفها على تلك الجهة جائز كافي البناء وإن وقفها على جهة أخرى فعلى الخلاف المذكور في وقف البناء لا يجوز وقف البناء في الأرض العلوية أو أجزائه متولى المسجد أو شترى بغيره المسجد داراً أو حافواً لاجل المسجد ثم باع ذلك اختلوا فيه والصحيح أنه يجوز لأن المشتري يملك المسجد لا يكون من أوقاف المسجد لأن عدم شرط الواقف فيه وذكر أبو الليث في الاستحسان يصير (٢٦٦) وقفاً وهذا تصرح به المختار قرية خربت وفيها بئر مطوبة بالأجر وبقر هذه القرية

قرية عامرة فيها حوض يحتاج إلى الآجر إن عرف واقف البئر لا يجوز نقل الآجر إلا بأذنه لعوده إلى ملكه وإن لم يعرف الواقف يتصدق بذلك الآجر على فقير أو بصرفه الفقير إلى الحوض قالوا لا حاجة إلى توسط الفقير ويجوز الصرف بأمر الحاكم ووقف جنازة أو نعشاً أو مغسلاً وهو التور العظم الذي يقال له بالفارسية حوض مسين في محلة غربت المحلة ولم يبق أهلها قال القاضي خان فالتور لا يرتد إلى ورثته بل يجوز إلى محله أقرب إليها وفي رواية يعود إلى ورثته

#### • (ب) نوع في العقود •

وقف داره على الفقراء يؤجرها القيم لأنه استقلال للوقف ولا بد للوقف منه ويبدأ من غلتها بعمارتهما فما فضل فإلى الفقراء ولا يسكن فيه بلا أجر ويجوز التميم لا تسقط الأجرة لأن الأجرة إنما تسقط بموت المالك لأن الملك انتقل إلى الورث فلا البطالان حصل استيفاء المنافع على ملك غير الآجر وأنه لا يجوز وهذا المعنى معدوم هنا ولهذا لم تسقط

أو إذا حدث بهذا المذبح حدث الموت فهذا المذبح حر كما لو حله الله تعالى لأسبيل لفلان يعني المذبح ولا لاحد من ورثته على هذا المذبح سبيل الأسبيل الولاء والأسبيل الاستسعاء فيما لا يخرج من الثلث •  
• العبد إذا كان بين اثنين وكلا رجلاً بالتدبير يكتب فيه على نحو ما بينا فيما إذا وكلاه بالاعتاق غير أن في فصل الاعتاق إذا قال الوكيل أعققه عنهم أو قال هو حر عنهم أو قال نصيب واحد منهم ما خرج عن ملكه فذلك يكتفي ويعتق نصيب كل واحد منهما منه في الحال وفي فصل التدبير لا بد وأن يقول بديرت نصيب كل واحد منهما من هذا المملوك وجعلت نصيب كل واحد منهم ما حرر بعد موته حتى يعتق نصيب كل واحد منهما بونه أما لو قال بديرت عنه ما أو قال هو حر عنهم ما بعد موتهم فاعتق بعد موتهم ما ولا يعتق نصيب من مات منهم ما ولا يعمونه كذا في الذخيرة •

• الفصل السادس في الاستيفاد • وإذا أردت كتابة كتاب لأم الولد كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذي كرهتموه وأجبعاً أن فلاناً أقر عندهم وأشهدهم على إقراره طاعناً أمته التركية أو الرومية أو الهندية ويذكر اسمها وخليفته واسمها أم ولده ولدت على ملكه وفراشه باسمه المسمى فلاناً وأبنته المسماة فلانة فهي أم ولده في حياته ينتفع بها كما ينتفع المالك بمملوكه غير أنه لأسبيل له على بيعها ولا عليكها من غيره بوجه من الوجوه وهي حرة بعد وفاته لأسبيل لخدمته من ورثته عليها الأسبيل الولاء فان ولدها له ولعقبه من بعده ويلحق به حكم الحاكم وتصدقها ولا يحتاج ههنا إلى استثناء سبيل السعاية لأنه لا سعاية عليها وإن كانت لا تخرج من ثلث ماله إلا إذا كان الإقرار من المولى في المرض ولم يكن الولد قائماً معلوماً حينئذ تعتق من الثلث فيذكر حينئذ سبيل السعاية ويستثنى على شرطه وإن كانت الجارية قد أسقطت سقاطاً استبان خلقه أو بعض خلقه يكتب أقر عندهم وأشهدهم على إقراره طاعناً جارية أم ولد أم ولد قد أسقطت منه سقاطاً استبان خلقه أو بعض خلقه فهي أم ولده إلى آخر ما ذكرنا • في الذخيرة •

• الفصل السابع في الكتابة • يجب أن يعلم أن أهل الشروط اختلوا في البداءة بكتاب الكتابة فكان أبو حنيفة وأصحابه يكتبون هذا ما كاتب عليه فلان مملوكه فلاناً الفلاني وكان الطحاوي والخشاف وكثير من كبار أصحابنا يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني مملوكه فلان الفلاني وكان يوسف بن خالد يكتب هذا كتاب ما كاتب عليه فلان الفلاني مملوكه فلاناً الفلاني وكان أبو زيد الشروطي يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الذي كرهتموه وأن فلان بن فلان أقر عندهم طاعناً أنه كاتب عبده فلاناً وقد عرفنا معرفة صحبة بعينه وأسماءه وأشهدنا على نفسه في صحبة عقله وبدنه وجواز إقراره إلى آخره وقد اختلفوا في البداءة بكتاب الكتابة من هذا الوجه واتفق عامة أهل الشروط أن في الأثرية يكتب هذا ما اشترى خلافاً للصريح من أهل الشروط واتفقوا أن في فصل الخلع يكتب هذا كتاب من فلان واتفقوا أن في الأقرار يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسنون إلى آخره بعد هذا قال أبو حنيفة وأصحابه الكتابة في معنى البيع والشراء حتى صح كتابة الأب والوصي عبد الصغير كما يصح بيعهما ويصح فسخ الكتابة كما يصح فسخ البيع ثم في البيع والشراء يكتب هذا ما اشترى فكذا في الكتابة التي في معنى البيع يكتب هذا ما كاتب يوسف بن خالد هكذا يقول أيضاً أن الكتابة في معنى الشراء الآن عنده في الشراء

بموت الوكيل وبطل بموت المولى وكذلك لم تسقط بموت الوصي وبطلت بموت المولى وذكر بعض المشايخ القياس يكتب والاستحسان في مسئلة الوكيل بالاستيفار في الاستحسان لا تبطل إذا مات لأن الوكيل بالاستيفار كالوكيل بالشراء إذا مات لم يملكه المولى كانه تم من جهة الوكيل فيكون للمولى حكم المالك أما الوكيل بالأجرة فليس له حكم المالك لأن المنافع إنما تسقط من دار هي للمولى فكان عمل الوكيل في العقد لا غير وإن كان الواقف هو الآجر ومات في القياس تبطل وفي الاستحسان لا لأنه آجره بالقيمة وهم

الفقراء من كل كيل والقيم آجر ثمن مات والقاضي اذا آجر الله الارض الموقوفة ثم عزل قبل المدة لاسل للكونه بمنزلة الوكيل عن الفقراء ولو آجر الوقف القيم ومات الموقوف عليه لاسل الاجارة لانه لا يملك الرقبة فلم يكن موته كموته المالك غير ان الاجر الواجب قبل موته يرثه وارثه والواجب بعده موته ان بقي \* ولا تجوز الاجارة الطويلة في الوقف وان احتج اليها بعد عدة وفيكس استاجر فلان بن فلا كذا ثلاثين عدة كل عدة على سنة فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والباقي لانه مضاف \* ولو آجر الوقف (٢٦٧) أكثر من عام كان الوقف دارا أو

أرضاً خالف شرط الواقف لا يصح وان كانت اجارته أكثر من عام أدر وأنفع للوقف للزوم رعاية شرط الواقف وان استثنى الواقف الا اذا كانت الاجارة أكثر من عام أنفع للوقف جازا اذا كان أنفع للفقراء وان لم يشترط ذلك قال الصدر الفتوى في الضياع بالجواز الى ثلاث الا اذا كانت المصلحة عدم الجواز وفي الدور بعام الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز في أكثر من عام وهذا أمر يختلف باختلاف الازمنة والمكان وقال القاضي أبو علي لا ينبغي أن يؤجر بأكثر من ثلاث فان فعل جازت وصحت وعلى هذا الاحتجاج الى الحيلة التي ذكرناها في الاجارة الطويلة آفقا والفقهاء أبو جعفر اختار أن يؤجر الدور أكثر من عام والارض التي تزرع في كل عام كذا ذلك والله كانت تزرع في كل عامين أو ثلاث أو أربع أو بزرع كل قطعة منها في كل عام حتى يستوعب الزراعة كلها مثلاً في كل أربع أو خمس يشترط في العقد ذلك

يكتب هذا كتاب ما اشترى فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب ما كاتب والطحاوي والخصاف رحمهما الله تعالى يقولان الكتابة عقد يحتاج فيه الى الاخبار عن أمر متقدم فانه يكتب كاتب فلان مملوكه فلانا فكان كالخلع فان في الخلع يحتاج الى الاخبار عن أمر متقدم فانه يكتب خالع أمراته ثم في الخلع يكتب هذا كتاب من فلان فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب من فلان بخلاف الشراء فان في الشراء لا يحتاج الى الاخبار عن أمر متقدم فانه لا يذ كفي كتاب الشراء ملك البائع ولا يده الذي يتنى عليه صحة الشراء وأبو زيد الشروطي يقول الكتابة ليست في معنى البيع من كل وجه حتى تلحق بالبيع لان البيع مبادلة مال بمال والكتابة مبادلة مال بغير مال ويثبت الحيوان ديناً في الذمة في الكتابة ولا يثبت في البيع وليست كالخلع من كل وجه أيضاً حتى تلحق به لان الخلع لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه والكتابة تحتمل الفسخ بعد وقوعها فتم ذكر الحاقها بالخلع وبالشراء فالحقها بالاقارب وفي الاقارب يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون بلا خلاف فكذا في الكتابة \*

في صورة ما كتب أصحابنا رحمهم الله تعالى هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان الفلاني مملوكه فلانا الفلاني كاتبه على ألف درهم وزن سبعة يؤدونها بنحو ما في خمس سنين كل سنة مائتي درهم ولم يكتبوا على أن يؤدوها اليه الحال أو يؤدوها اليه بنحو واحد الى سنة أو الى شهر انما يكتبوا ذلك تحريزاً عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فان عنده الكتابة الحالة لا تجوز وكذلك الكتابة النجمية بنجم واحد عنده لا تجوز فكيف بنما يؤدونها بنحو ما احتراز عن قول الشافعي رحمه الله تعالى وكتبنا في خمس سنين كل سنة من ذلك مائتي درهم ليس بمقدار النجوم وحصة كل نجم معلوماً ثم قال يكتب ويحل أول النجوم هلال شهر كذا من سنة كذا انما يكتب ذلك حتى يصير محل أول النجوم معلوماً \* ثم قال يكتب وعلى فلان عهد الله وميثاقه ليجهد حتى يؤدي جميع ما كاتبه عليه انما يكتب هذا تحريزاً للعباد على الكسب فيؤدي بدل الكتابة ولا يكتب هذا في صلح الشراء لان المشتري يجبر على أداء الثمن فلا حاجة في حقه الى زيادة تحريض أما المالك بنجم غير على أداء بدل الكتابة فيحتاج في حقه الى زيادة تحريض \* ثم ان أبا حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى لم يكتبوا في صلح الكتابة على أن لا يزوج المالك ما دام مكاتباً الا باذن المولى وكان الطحاوي والخصاف رحمهما الله تعالى يكتبان ذلك ويكتبان أيضاً على أن يسافر مادام مكاتباً انما شافعي وأبو جعفر وانما كتبنا على أن لا يزوج مادام مكاتباً الا باذن المولى تحريزاً عن قول ابن أبي ليلى فانه كان يقول له أن يتزوج بدون اذن المولى الا أن يشترط ذلك في عقد الكتابة وانما كتبنا على أن يسافر مادام مكاتباً تحريزاً عن قول بعض أهل المدينة فان مذهب بعض علماء المدينة أن المكاتب لا يملك المسافرة من غير اذن المولى الا أن تكون المسافرة مشروطة في الكتابة \* ثم قال يكتب فان عجز عن شيء من هذه النجوم أو أخره عن محله فهو مردود في الرق وانما كتبنا هذا مع أنه ثابت بدون الشرط تحريزاً عن قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه فانه كان يقول انما شرط في الكتابة أنه اذا عجز ردى في الرق فعند العجز ردى في الرق رضي العبد بذلك أو سخط وان لم يشترط ذلك في عقد الكتابة لا يرد في الرق الا برضا العبد فيكتب ذلك تحريزاً عن قوله وكان السمتي وأبو زيد الشروطي يكتبان فان عجز عن شيء من هذه النجوم أو عن نجمين فهو مردود في الرق وانما كتبنا ذلك تحريزاً عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فان من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أن المكاتب اذا حل عليه نجم

المقدار من المدة المستغرقة للكل في العادة لانه لو آجرها عاماً أو عامين بزرع المستاجر كلها في تلك المدة ويصير الارض خراباً لا يستاجر بعدها الى مدة فيستضر الوقف وكان الامام أبو جعفر الكبير رحمه الله يجيز اجارة ضياعه ثلاثة أعوام لان المزارع في العادة لا يرغب في أقل منه وفي الدور سنة لان من رآه يتصرف فيه متالياً ولا مالك يعارضه ويراحم ومال الوقف مال ضائع لعدم الطالب المهتم بظنه الراي بتصرفه الدائم مالكاويشده بالملك اذا اتعاه ولا مصلحة للوقف في أمر يدعو ويؤدي الى هذا الضرر والفسق اجاز ثلاث سنين في الضياع والدور

وقد هما في داؤم موضع يتوقف لا يستأجر بشئ قلته إلا بأجرة طويلة أن كان له مسلك إلى الطريق الأعظم لا يؤجر بالطويلة ولا الأجر  
 • أجرة أرض الوقف ثلاثة أعوام بأجر المثل ثم زادنا لاجر في أثناء المدة أن زاد عند كل الناس في رواية فتاوى سمرقند لا يفسخ وفي رواية شرح  
 الطحاوي يفسخ ولكن يجب الماضى إلى وقت الفسخ المسمى بقسطه وان كانت الأرض بحال لا يمكن فسخها بان كان فيها زرع لم يفسد  
 يجب المسمى إلى وقت الزيادة بعدها (٢٦٨) يجب أجرة المثل وان زاد من ينازع مع المستأجر في الأجرة نعتنا لا يعتبر الزيادة ولذلك

قيدها بالزيادة عند الكل  
 وذكر في المحيط ما يؤيد هذا  
 القيد • أجرة المتولى حام الوقف  
 بأجر ثم زاد فيه آخر ليس  
 للتسوى أن ينقض الأجرة  
 إذا كانت الأجرة الأولى  
 بأجر المثل أو بزيادة يتغابن  
 الناس فيها لأن في الزيادة  
 على أجرة المثل متعة • بنى  
 على أرض الوقف ثم أبى  
 صاحب البناء أن يستأجر  
 الأرض بأجر المثل ولورفع  
 بناءه يستأجر بأجر المثل يؤم  
 برفع البناء وان لا يستأجره  
 أحد بأكثر من ذلك ترك  
 بناؤه

• الرابع في المسجد وما  
 يتصل به

أرض وقف على مسجد  
 ويجنبه أرض فارادوا الحاق  
 شئ من الأرض بالمسجد جاز  
 ولكن يرفعون إلى الحاكم  
 ليأذن لهم في ذلك وكذا  
 مستغل الوقف كالدار  
 والحانوت • ولو جنب المسجد  
 أرض لرجل وضاق بأهله يؤخذ  
 أرضه بالقيمة كرها • مسجد  
 ضاق بأهله ويجنبه طريق  
 العامة لا بأس بأن يلقى  
 بالمسجد من طريق العامة  
 وذكر القاضي أنه يلحق

وطالبه مولاه بذلك ورفع الأمر إلى القاضي ينظر في ذلك ان وجد للمكاتب ما لا حاضر ايدفع ذلك إلى مولاه  
 اذا كان من جنس حقه وان كان له مال غائب يرجى قدومه أجله القاضي يومين أو ثلاثة على حسب ما يرى  
 القاضي في ذلك فان أدى ما حل عليه والأردق في الرق وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يردي الرق حتى  
 يتولى عليه نجمان فيكتب فان عجز عن شئ من هذه النجوم أو عن نجمين يردي الرق حتى يصير الرق في الرق  
 بجمعا عليه • ثم قال يكتب فما أخذه فلان منه فهو حلال له انما يكتب هذا حتى لا يتوهم متوهم أن العقد  
 متى فسخ وعاد الملهو قد عليه إلى ملك المولى يلزم المولى رد ما أخذ من البدل ولا يجعل له الابتطيل من له البدل  
 والطحاوي رحمه الله تعالى كان لا يكتب هذا لان ما أخذه حلال له بدون ذلك لانه كسب عبده • ثم يكتب  
 وان أتى جميع ما كتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى  
 وكان الطحاوي رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك ويقول من مذهب علي رضي الله تعالى عنه أن المكاتب يعتق  
 بقدر ما أدى ومن مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أن المكاتب اذا أدى ثلث بدل الكتابة  
 أو أربعة يعتق ويصير غريما لمن غرما المولى فيما بقي عليه وقال زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعائشة  
 رضي الله تعالى عنهم لا يعتق منه شئ ما بقي عليه شئ من بدل الكتابة وقد روى عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وهو مذهب عامة العلماء في كتبنا وان أدى جميع ما كتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى حتى  
 يتعلق عقده بأداء جميع بدل الكتابة كان هذا شرط لا يقتضيه العقد عند علي وابن مسعود رضي الله تعالى  
 عنهم فرفع إلى قاض يرى مذهبهما ويرى فساد الكتابة بالشرط الفاسدة فيبطلها فذكره • مذايق  
 مضراوتر كذا لا يقع مضراوتر كان تركه أولى • ثم يكتب ولفلان ولأولاده ولاعتقه وانما يكتب ذلك اتباعا  
 للسلف وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب ولأولاده ولا يكتب ولاعتقه فان ولاعتقه قد لا يكون له  
 فان هذا المعتق لو تزوج بأمة وحدث منها ولد فاعتق مولى الامة ولد فان ولا هذا الولد لا يكون لمولى الاب  
 وانما يكون لمولى الام وبتم الكتاب • وكثير من المتأخرين من أهل هذا الصنعة يكتبون على حسب ما كان  
 يكتبه أبو زيد في الكتابة الحالية يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسجون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا  
 أن فلان بن فلان أقر أنه كاتب مملوكه فلان الفلاني بسمي ويجعله على كذا درهما كتابة صحيحة  
 جائزة نافذة حالة لا فساد فيها ولا خيار ولا عدة عليه أن يؤدي ما شرط عليه إلى المولى من غير تأخير على  
 أنه ان فرط فيه فلم يؤدها إلى ثلاثة أيام أو أدّى بعض ما دون بعض فلو لا بعد ذلك أنه يرده في الرق وما أخذه  
 المولى منه فهو حلال له وان أداها كلها إليه على هذا الوجه أو إلى غيره ممن يقوم مقامه في قبض حقوقه  
 في حياته أو بعد وفاته فهو حر ولا سبيل لمولاه عليه ولا لورثته الا سبيل الولاء فان ولاه لمولاه حال حياته وهو  
 لعقبه بعد وفاته وقبل هذا المكاتب منه هذه الكتابة مواجهة وصدقه المكاتب • هذا في كونه مملوكا يوم  
 كاتبه وقضى بصحة هذه الكتابة قاض من قضاة المسلمين وبتم الكتاب كذا في الذخيرة • وهكذا في المحيط  
 • وان كان البدل مكبلا أو موزونا أو معدودا أو مذكورا أو حيوانا فكذلك الجواب • لكن في الحيوان يذكر  
 أسنانه واصفاتها فان كانت مبهمه الاوصاف لكن من جنس مسمى جاز عندنا خلافا لبعض الناس  
 ومتى ألحق به حكم الحاكم جاز لا اتفاق كذا في الظهيرية • وفي الكتابة المؤجلة يكتبون كتابة صحيحة جائزة  
 نافذة منجمة فجمعا عشرة مؤجلة بعشرة أشهر متوالية أو لها عشرة شهر كذا وآخرها سبعم شهر كذا كل نجم منها

بالمسجد اذا كان لا يضر العامة أما اذا أضر العامة فلا يلحق به • أهل المسجد اذا أرادوا أن يجعلوا المسجد درجة أو الرجة كذا  
 مسجدا أو يهتولوا الباب أو يحدوا بابا آخر لهم ذلك ولو اختلفوا ينظر إلى أيهم أكثر • المتخذ لصلاة الجنازة أو لصلاة العيد حكمه حكم  
 المسجد حتى يختب فيه • ما يختب في المسجد كذا اختاره الفقيه أبو الليث وفيه اختلاف المشايخ واختار أن حكمه حكم المسجد في جواز  
 الاقدام وان فصل الصفوف وفيما بعده فلا رفق بالناس • أرادوا أن تقض المسجد وبناءه أحكم من الأولان لم يكن الباني من أهل الهمة ليس  
 لهم ذلك وان كان من أهل الهمة لهم ذلك ولهم أيضا أن يفرشوا بالآجر والحصير ويعلقوا القنديل لكن من مال أنفسهم لان مال



المسجد الايام الحرام وكذا لهم ان يضعوا فيه حجاب المائل للشرب والوضوء اذا لم يعرف للمسجد بان فان عرف فالباني اولى وكذا في نصب الامام والمؤذن وولد الباني وعشيرته من بعده اولى من غيرهم \* بنى مسجد في محلة قنارعه بعض أهل المحلة في العمارة فالباني اولى مطلقا وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع أهل المحلة ان كان ما اختاره أهل المحلة اولى من الذي اختاره الباني فاختاره أهل المحلة اولى لان ضرره ونفعه عائد اليهم وان كانا سواء فنصب الباني اولى \* مسجد يجنبه ما هنر انكسر حائط (٢٦٩) المسجد منه يرفع الامر الى الحاكم حتى

بأمر أهل النهر باصلاحه  
فاذا لم يصلحوا وانهدم المسجد  
يضمن الحاكم قيمة المنهدم  
لانهم بعد التقدّم صاروا  
متلفين ما نههم بترك  
الاصلاح \* مسجد يحاط به  
ضريين يجوز ان يتخذ يجنب  
حائط المسجد حرج من من  
مال الوقف ان كان الوقف  
على مصالح المسجد وان على  
عمارة المسجد لا يجوز وقال  
الامام ظهير الدين الوقف  
على عمارة المسجد ومصلح  
المسجد سواء \* باب المسجد  
على مذهب الرّيح يصيب المطر  
والثلج على بابه وبضرباهل  
المسجد لهم ان يجعلوا على بابه  
ظله من مال الوقف اذا لم يضر  
بالعمارة أعنى المارة وللقيم ان  
يشترى من مال المسجد  
سلما يصعبه على السطح  
لكنس الثلج وتطهير سطح  
المسجد وليس له ان يشتري  
من مال المسجد جنازة وان  
شرطه الواقف لانه ليس من  
مصلح المسجد وان اشترى  
ضمن وله بناء المنارة من مال  
المسجد لانه تعميم الدعاء الى  
الصلاة وأما شراء الدهن  
والخضر والحشيش من مال  
الوقف ان قاله الواقف يفعل  
ذلك بحسب ما يراه وان كان

كذا يؤدى عند مضى كل شهر منها نجمة او على هذا المكاتب عهد الله وميثاقه ان يجتهد في أداء كل نجمة عند محله الى مولاه هذا ولا يتصرف في ذلك ولا يتوارى عنه على ان هذا المكاتب ان عجز عن أداء هذا المال على هذه النجوم أو أخر نجما منه عند محله الى ثلاثة أيام فلولاه هذا ان يرد في الرق أو يكتب فهو مردود في الرق وهذا أو تقي لان في الوجه الاول يحتاج الى قضاء أو رضا وفي الوجه الثاني لا يحتاج الى شيء من ذلك بل بنفس المهجر يعود الى الرق وما أخذ المولى منه من بدل الكتابة فهو حلال له وان أدى جميع هذه النجوم من غير تأخير اليه أو الى من يقوم مقامه في قبض حقوقه في حياته وبعد وفاته فهو حلال لاسبيل لمولاه عليه ولا ورثته من بعده ولا احده من الناس لاسبيل الولاء ويتم الكتاب \* اذا كاتب عبده وأمته وهما زوجان يكتب في ذلك شهدوا ان فلانا كاتب عبده فلانا ويسميه ويحليه وجاريته فلانة ويسميا ويحليها وهي امرأة هذا العبد كاتبها جميعا كتابة واحدة على كذا درهمين وجعل نجومهما واحدة وهي كذا وكذا من المدة أولها كذا وآخرها كذا وكل نجمة من ذلك كذا وكل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بأمر صاحبه ما على صاحبه مولاهما هذا بجميع ذلك ضمانا صحيحا جائزا ملزما في الشرع وعلى فلان وفلانة عهد الله تعالى وميثاقه ان يجتهد في أداء هذه الكتابة الى مولاهما فلان وذلك في يوم كذا من شهر كذا ومن أهل الشروط من يكتب بعد قوله وكل نجمة من ذلك كذا وعلى ان لا يعتق واحدهما ولا شيء منه الا بأداء جميع بدل الكتابة وعلى ان للمولى ان يأخذ كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة وترك كفالة كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يظعن طاعن ان هذه كفالة المكاتب وكفالة بدل الكتابة فلا تصح وانه حسن \* (وعلى هذا اذا كاتب عبدين له) يكتب في ذلك كاتب عبديه فلانا وفلانا كتابة واحدة بكذا وجعل نجومهما واحدة الى آخر ما ذكرنا على ان للمولى ان يأخذ كل واحد منهما بجميع هذا المال وعلى ان لا يعتق واحدهما ولا شيء منه الا بأداء جميع هذه المكاتب وان عجز عن شيء من ذلك فلا أن يردهما في الرق كذا في الذخيرة \* (وان كاتب عبده وأمته وهما زوجان ومعهما أولاد صغار) يكتب كاتب فلان عبده فلانا وأمته فلانة وهي منكوبة هذا العبد وأولادهما وهم فلان وفلانة وفلانة وهم صبية صغار في حجر أبيهم وأمهم كتابة واحدة على كذا درهمين نجما كذا كذا نجما كل نجمة كذا فان عجز فلان عن أداء هذا المال أو عن أداء بعضه أو أخر نجمة منه عن محله حتى مضت خمسة أيام أو كذا فلان هذا المولى ان يرد ويرد امرأته وأولاده هؤلاء الى الرق وما أخذ المولى من بدل الكتابة قبل ذلك فهو له وان أدى المكاتب جميع هذا المال على النجوم فهم جميعا أحرار ولا سبيل لمولاهم عليهم لاسبيل الولاء ويتم الكتاب \*

(وان كاتب عبده المدبر) يكتب كاتب عبده المدبر المسمى فلانا (وان كاتب أم ولده) يكتب كاتب أم ولده فلانة كذا في المحيط \* (وان كاتب عبدا مشتركا بينه وبين غيره باذن شريكه) يكتب هذا ما كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلانا وبين حليته الذي هو مشترك بينهما وبين فلان نصفين باذن شريكه فلان هذا على أنه اذا أدى هذا المكاتب هذا البديل الى مولاه هذين فهو حر وأذن الشريك فلان هذا المكاتب بقبض حصته من ذلك وأباح له على أنه كلما تم له عن قبضه فهو مأذون له في جميع ذلك اذا مستقبل او صدقه شريكه وهذا العبد في جميع ذلك شافهة ويتم الكتاب \* (وان كاتب نصيبه من العبد المشترك بينه وبين غيره باذن شريكه) فتقول كتابة أحد الشريكين نصيبه باذن شريكه بعترة كتابة كل

جعله لعمارة المسجد ليس له ذلك وان لم يعرف شرط الواقف ينظر الى ما قبله ان كانوا مشترين منه ذلك والا فلا \* قال جعلت حجر في لادن سراج المسجد صارت وقفا اذا سلمها الى المتولى وليس للمتولى ان يصرف غلتها الا الى دهن سراج المسجد وفي الصغرى اتفق المتولى على قناديل المسجد من مال المسجد جازو \* يجوز ترك سراج المسجد فيه من المغرب الى العشاء لا كل الليل الا اذا جرت العادة بذلك كسجده سيدنا عليه الصلاة والسلام والتدريس بمرآة اذا وضعه الى ثلث الليل للصلاة أو لغيره الا بالاس \* مسجد له أوقاف مختلفة فلا بأس للقيم بخلط غلتها وان

خرب حانوت منها لأبى بعلرته من غلة خانوتها خزانة الواقف أولا منولى المسجد فنع الى الامام والمؤذن ما هو من مستغلات الوقف لا يجوز زيكره لما أن بسكا في ذلك المنزل وليس للتولى أن يحمل سراج المسجد الى بيته وله أن يحمل من بيته الى المسجد قيم أدخل جذعه في الوقف ليرجع في غلته جاز كالوصى يتفق على التيم من ماله ليرجع في التركة له ذلك والاحوط أن يبيع الجذع من غيره ثم يشتريه منه ويدخله في الوقف \* بنى المتولى من مال (٢٧٠) أنوقف في عرصه الوقف أو من مال نفسه للوقف أو لم يذ كر شيأ كان وقفا بخلاف الاجنبى

وان أشهد أنه بناء لنفسه كان ملكا له \* وان متولى ما توجه الى الوقف جباية أو خراج واسب ما يدفع اليه لا يملك القيم الاستدانة الا اذا كان الواقف شرط جواز الاستدانة على الوقف وان لم يجز بدنا منهم ولم يشترط الواقف استدان على الوقف باذن الحاكم \* واقراضه ما فضل من غلة الوقف يرجح أن يجوز اذا كان أجود للوقف أما الاتفاق على نفسه ليؤديه اذا احتاج اليه الوقف فلا ويحترز عنه كل الاحتراز فان فعل ذلك ثم رده الى الوقف يبرأ \* ولو خلط دراهمه بدراهمه خلاصه أن يتفق على الوقف قدره أو يرفع الامر الى الحاكم أو يذفعه الى الحاكم فيرده عليه في يده أرض وماء للفقراء فضل الماء عن الارض لا يعطيه لاحد بل يرسله في النهر ليصل الى الفقراء وليس للتولى أن يفوض الى غيره \* السلطان فوض أمر مسجد الى عالم له نصب المتولى ولو فوض التولية الى غيره بالوصية عند الموت يجوز \* رهن الوقف وقسمته لا يجوز \* القيم استأجره بدرهم ودانق وأجر مثله درهم ضمن كل مأعطاه نوع آخر

العبد باذن شريكه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان الكتابة عندهما لا تجزأ فذكر النصف في الكتابة يكون مذكر الكل فيكتب كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلانا باذن شريكه على نحو ما مر وان كاتب نصيبه بغير اذن شريكه فهذا او مالهو كاتب الكل بغير اذن شريكه سواء وهنالك يصير كله مكاتباً على المكاتب ويملك نصيب شريكه فهنا كذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكتابة متجزئة فقطصر الكتابة على نصيب المكاتب فبعد ذلك ينظر ان كان كاتب بغير اذن الشرىك فله شرىك حق الفسخ وان كان كاتب باذن الشرىك فليس للشرىك حق الفسخ \* فان أراد أن يكتب كتابا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكتب هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان جميع نصيبه وهو النصف من العبد الذي هو مشترك بينهما وبين فلان على كذا واذا أخذ المكاتب من العبد شيأ من بدل الكتابة كان للساكت أن يأخذ نصف ذلك ان كانت الكتابة بغير اذن الساكت وان كانت الكتابة باذنه فكذلك اذا لم يأذن له الشرىك بقبض المكاتبه وان أذن له بقبض المكاتبه فليس للساكت أن يأخذ من ذلك شيأ فيكتب في الكتاب هذا ما كاتب فلان جميع نصيبه الى آخر ما ذكرنا ويكتب وقد أذن له شريكه بكتابة نصيبه وبقبض بدل الكتابة ويتم الكتاب \* (اذا كان العبد كله لرجل كاتب نصفه) فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الكتابة لا تجزأ فاذا كاتب النصف فصير الكل مكاتباً فيكتب هذا ما كاتب فلان عبده فلانا وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكتابة تجزأ فيكتب هذا ما كاتب فلان نصف عبده فلان وهو سهم من سهمين من جميعه على كذا درهما كناية صحيحة الى قولنا فاذا أدى هذه المكاتبه فهذا النصف المكاتب منه حر ولا يكتب فيه ولا سبيل للمولى عليه لان المولى أن يعق النصف الباقي وأن يستدعيه في النصف الباقي فيتركه كره وينظر الى ماذا يصير أمره ثم يكتب كتابا آخر كذا في المحيط \* ويكون كسب الباقي للمولى غير أنه لا يستقدمه ولا يتصرف فيه بالتملك ولا يقرهم ان كانت أممة ويلحق به حكم الحاكم كذا في الظهيرية \* واذا أدى المكاتب بدل الكتابة في هذه الصورة يكتب له أقر فلان أنه كان كاتب نصف عبده فلان على كذا منجمبا كذا وأنه أدى النجوم كلها وعق منه نصفه وبرئ عن بدل كتابة هذا النصف براءة بقاء ويتم الكتاب \* واذا تقرر حكم النصف الباقي على شئ يكتب له كتابا آخر على وجهه \* اذا كاتب الاب عبدا بنه الصغير يكتب في ذلك هذا ما كاتب فلان على ابنه الصغير المسمى فلانا عبده فلانا يسمى العبد ويحليه على كذا دينارا وهو مثل قيمة هذا العبد يومئذ لا وكس فيه ولا شطط وفي هذا العقد نظر لهذا الصغير وقر بان ماله على الوجه الاحسن وهذا الولد صغير لا يلى أمر نفسه بنفسه وانما يلى عليه أبوه هذا يحكم الآبوة فاذا انتهى الى موضع الاداء كتب واذا أدى هذه المكاتبه وعق فلا سبيل لاحد عليه الا سبيل الولاء فان ولاه لهذا الصغير في حياته واقع بعد وفاته ويتم الكتاب \* واذا كاتب الوصى عبد التيم يكتب فيه هذا ما كاتب فلان وصى فلان يعنى أبا الصغير على ابنه الصغير فلان وهو صغير في حجر هذا الوصى ولا يلى هذا الصغير أمر نفسه بنفسه وانما يلى عليه هذا الوصى بحكم وصايته عليه كاتب عبده هذا الصغير اسمه فلان وهو غلام شاب وبين حليته على كذا مكاتبه صحيحة ويتم الكتاب كما يتم الاب اذا كاتب عبدا بنه الصغير \* اذا كاتب المكاتب عبده يكتب فيه هذا ما كاتب فلان مكاتب فلان عبد نفسه فلانا الهندي ويحليه كاتبه على كذا تيمر الماله وهو مثل قيمة العبد مكاتبه صحيحة الى قولنا فاذا أدى هذا المكاتب الثاني البدل بتمايه الى

خرب القرية والمسجد ولا يصلح فيه أحد عند الثاني رحمه الله هو مسجد أبدا لان كونه مسجدا لا يتوقف المكاتب في الابتداء على الصلاة عنده فكذا في البقاء وان لم يعرف بانيه واتخذ أهل الحلة مسجد آخر لهم أن يتفعلوا بانه ونقضه في المسجد الآخر لان عرف له الباني ويعود الى ملك الباني وكذا الوعل قد بدلا وأوسط بوارى ثم خرب المسجد واستغنى عنه عاد الى ملك الوارث وعند الثاني رحمه الله لا يعود الى ملك المتخذ ويحول الى مسجد آخر أو يبيعها القيم لاجل المسجد وقال محمد رحمه الله في فرس حيس للجهاد صار جبال لا يصلح

للجهاد ينفع الى واقفه أو وارثه ان كان وان لم يكن يباع ويشترى آخر الجهاد عليه ولا يحتاج فيه الى أمر الحاكم وعن الخوافي رحمه الله  
في المسجد والحوض اذا خرب وتفرق الناس يصرف أو قافه الى حوض ومسجد آخر \* يبيع عقار المسجد لمصلحة لا يجوز ان يأمر القاضي  
وان باع بعضه لاصلاح بانيه لخراب كله جاز وعن الخوافي رحمه الله يجوز ان يباع ويشترى بثمنه آخر ويجوز ذلك للعالم والمتولى وان لم ينقطع  
النفع عنه ولكن يؤخذ بثمنه ما هو خير منه للمسجد لا يباع \* وعن محمد رحمه الله ضعفت (٢٧١) الموقوفة عن الاستغلال والقيم بمسجد  
بثمنه أرضاً أخرى أكثر ربحاً

منه البيع وشراء ما هو  
أكثر من ربحاً وفي الفتاوى  
قيم خاف من السلطان أو  
من الوارث على الوقف له أن  
يبيع ويتصدق بثمنه قال  
الصدر والفتوى على أنه  
لا يجوز بيع الوقف وانهم  
الوقف وليس له من الغلة  
ما يعاديه بأثره دفع النقص  
الى الواقف أو وارثه \* احترق  
خاوية الوقف والسوق فصار  
بجبال لا يتسع بطل كونه  
وقفاً وعاد الى الواقف أو وارثه  
وكذا حوض القرية أو المحلة  
خرب بحيث لا يمكن عماله  
واستغنى عنه أهل المحلة  
وان كان لا يصرف واقفه  
فهو كالقطعة يتصدق به على  
فقير ثم يشتري منه وينفع  
به \* حشيش المسجد أخرج  
أيام الربيع ان لم يكن له قيمة  
لا بأس بترحمه والاتناع  
به \* ولو رفع انسان من حشيش  
المسجد وجعله قطعاً قطعاً  
يضمن \* يورى المسجد خلق  
واستغنى عنه ان الباسط  
حياته وان لا وارث له يجوز  
أن يدفع الى فقير أو يباع  
ويستعان بثمنه في شراء  
بوراً آخر وكذلك اذا كان  
الباسط حياً يجوز أن يفد

المكاتب الاول فهو حر ولا يؤمل على المكاتب الاول في حياته ولعقبه من بعده وفاته ان أدام هذا المكاتب  
الثاني فالاول مكاتب على حاله وان ادى اليه بعد ما عتق الاول فان ولاده له ولعقبه من بعده كذا في  
الهيوط \*  
الفصل الثامن في الموالاة \* يكتب فيها هذا ما شهد عليه الشهود المسلمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً كان  
نصرانياً أو يهودياً أو مجوسياً أو حرياً عابداً وثناً أو صنف فهداه الله تعالى الى الاسلام وزينه باليمان به وبحببيه  
محمد صلى الله عليه وسلم فكره اليه له الكفر وأكرمته بالتقوى وخلع عنه لباس الشرك وألبسه لباس  
التوحيد ومن عليه بالانقرار برؤيته وألوهيته ووحدانيته وبما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من عنده  
والتصديق به والبرائة عما كان فيه من الكفر والطغيان وأجرى على لسانه كلمة الاخلاص بشهادة أن  
لا اله الا الله وأن محمد عبده ورسوله وأبعد من الكفر والضلالة وعبادة الطاغوت ودله الى الصراط  
المستقيم الذي ارتضاه لعباده ونجاه من أليم عقابه وجعل اسلامه على يدي فلان فأسلم على يديه ثم والاه  
وعاقده ليعقل عنه مادام حياً ان جنى جناية يجب أرشها على العاقلة وهو خمسمائة درهم فصاعداً ويحمل  
عنه ما يوجب له الحكم ويرثه اذا مات فهو أولى الناس به بحياه ومجابه ولولاه ولعقبه من بعده ان لم يكن له  
وارث يرثه فوالاه على ذلك وعاقده موالاة صحيحة جائزة وقبل فلان موالاة هذه على ما وصف فيه قبولا  
صحيحاً وقد جعل فلان لهذا الذي أسلم على يديه والاه وعاقده عهداً لله وميثاقه ودمته رسولاً أن لا يتحول  
بولائه هذا عنه الى غيره وألزم نفسه بهذه الموالاة والمعاقدة التي جرت بينهما النصر والمعونة له وضمن له  
الوفاء بذلك كله ما لم يتحول بولائه عنه الى غيره وأشهد على أنفسهما يوم الكتاب \*  
نسخة أخرى في هذا على سبيل الإيجاز \* هذا ما شهد به الشهود الى قولنا ان فلاناً أسلم على يدي فلان  
وحسن اسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد من عصبة أو صاحب فرض أو زوى رحم فوالى هذا  
الذي أسلم فلاناً وهو الذي أسلم على يديه موالاة صحيحة وعاقده معاقدة جائزة على أن يعقل عنه لو جنى جناية  
تعقلها العاقلة شرعاً ويرثه ان مات ولم يترك وارثاً قريباً ولا بعيداً وقبل فلان هذه الموالاة وهذه المعاقدة قبولا  
صحيحاً وذلك في صحة أبدانهم ما وثبات عقولهم ما وجوازا ما ورهم ما طائعين راغبين لآله بهم ما تمتع صحة  
التصرف والاقرار وجعل هذا الذي أسلم على نفسه عهداً وميثاقاً وميثاقاً أن لا يتحول بولائه عنه الى غيره  
وأشهد على أنفسهما يوم الكتاب \*  
ولا ينبغي أن يكتب في هذا الكتاب موالاة لازمة فان له أن يتحول بولائه الى غيره ما لم يعقل عنه ولو والى  
رجلاً قد أسلم بنفسه لآله على يديه بصح ويكتب فيه شهدوا أن فلاناً أسلم وحسن اسلامه ولم يكن له وارث  
مسلم قريب ولا بعيد فوالى فلاناً موالاة صحيحة جائزة وعاقده على أن يعقل عنه الى آخره وان أسلم على يدي  
رجل فلم يواله والى غيره صح ويكتب فيه شهدوا أن فلاناً أسلم على يدي فلان ولم يواله ولم يعاقده والى  
فلاناً يوم الكتاب على الوجه الذي تقدم وان جنى هذا الذي أسلم جناية يبلغ أرشها خمسمائة درهم أو يزيد  
عليها عقله المولى الاعلى وعاقلته ويكتب فيه شهدوا أن فلاناً أسلم ووالى فلاناً تاريخ كذا على أن يعقل  
عنه اذا جنى جناية يبلغ أرشها خمسمائة درهم عنه اذا مات فيكون أولى به في حياته ومجابه وقبل فلان  
ذلك منهم وكتبنا بينهما كتاباً وهذه نصته وان شاء المكاتب يكتب وكتبنا بذلك كتاباً تاريخ كذا بشهادة فلان

ذلك باذنه قال الصدر ان كان المالك مبتالاً يفعل ذلك الا بأمر الحاكم أيضاً \* يباح الكعبة خلق لا يجوز أخذها وبيعها ويستعان بثمنه في أمر  
الكعبة وما يجعله الحاج هدي من لبوس الكعبة فالاحتياط أن يدفعه الى فقير ثم يشتريه منه ويسلك بعد ذلك تبركاً عنده \* ولو شرط الواقف  
في الوقف أن يصرف الى امام المسجد كذا صرف اليه ان فقرا وان غنياً وكذا الوقف على المؤذنين والفقههاء امام المسجد دفع الغلة وذهب  
قبل مضي السنة لا يستترعنه غلة بعض السنة والعبرة لوقت الحصاد فان كان يؤتم في المسجد بوقت الحصاد يستحقه وصار كالجيزة وموت

نفسى باطل ولو على أن  
غلثها يتفق عليه وعياله  
ما عاش جازا لوقف والشرط  
فاذا انقضى واىصرف الى  
المساكين وان لم يخرج من  
يده وفى وقف هلال أرضى  
صدقة موقوفة على أن غلثها  
لي ماعشت لا يجوز له أرضى  
صدقة موقوفة على أولادى  
الذ كور والاناث على السواء  
ويصرف الى ولد صلبه الا  
أن يقول على الذ كور حينئذ  
لا تدخل الاناث وما دام  
يوجد من ولد الصلب يصرف  
له فاذا انقرضوا قال الفقراء  
لا لى وللاولاد وان لم يكن له  
يوم الوقف ولد صلبى وله  
ولد الابن يصرف اليه ولا  
يساركة من دونه من البطون  
ولا يدخل فيه ولد البنتى  
ظاهر الرواية وبه أخذ  
هلال وذكر الخصاص عن  
محمد أنه يدخل فيه ولدا البنات  
ايضا والصحيح ظاهر الرواية  
لانه من ذوى الارحام قال  
أرضى هذه صدقة موقوفة  
على ولدى وولد ولدى ولم  
يزد عليه يدخل فيه ولده  
صلبه وولد ولده يشتركون  
في الغلة ولا يقتسم ولد  
الصلب لانه سوى بينهم فى

البنت أيضا ولولا قال أرضى صدقة موقوفة على ولدي وولدي  
 لكورمن ولد البنين والبنات قال على الرازي اذا وقف على ولد وولد ولد ويدخل فيه الذكور والاناث من  
 بن ولدا بن الواقف دون ولدت الواقف ولعل على اولادهم واولاد اولادهم كان ذلك لكلهم يدخل ولنا ابن وولد  
 باسم الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات أيضا قال في السرايا قال أهل الحرب آمنوا على اولاد

أولاد يدخل فيه أولاد البنين والبنات لان ولد الولد من ولده وولد مولد من ولده ومن ولده ما يتبعه فهو ولد حقيقة بخلاف ما لو قال علي ولدي فان ولد البنت لم يدخل في الرواية الظاهرة لان اسم الولد يتناول الصلبي ودخول ولد الابن لا يتناسب اليه عرفاً وعن محمد رحمه الله أن ولد الولد يتناول ولد البنت عند أصحابنا وعن هلال أنه إذا قال وقف علي ولدي وولد ولي يدخل الذي كور من ولد البنين والبنات قال وقف علي ولدي وولد ولي وأخره للساكنين صرف الى ولده وولد ولد فاذا ما أول ولم يبق منهم أحد ووجد (٣٧٣) البطن الثالث بصرف الى الفقراء الى

البطن الثالث وان نص

علي البطن الثالث أيضاً

بان قال علي وولد ولي

بصرف الى وافته وان سفلوا

رابعا وخامسا الى غير النهاية

ولا بصرف الى الفقراء

وهكذا ذكره هلال أنه اذا

ذكر البطن الثالث يكون

الوقف عليهم وعلى كل من

سفل منهم والاقراب والابعد

فيه سواء الا أن يذكر في وقفه

الاقراب أو يقول علي ولدي

ثم بعدهم علي وولد ولي أو

يقول بطننا بعد بطن فيبدأ

بما بدأ به الواقف لانه اذا ذكر

البطن الثالث ونعلق الحكم

بنفس الانتساب لا غير

والانتساب موجود في

القريب والبعيد بخلاف

البطن الثاني لانه بالواسطة

وقف ضيعته على ولديه وقال

هي صدقة موقوفة عليهم

وبعدهما على أولادهما

ما تناسلوا واذا انقضى أحد

الولدين عن ولد بصرف

نصف القلة الى الولد الباقي

ونصفها الى الفقراء فاذا مات

الولد الآخر بصرف جميع

القلة الى أولاد وأولاد الواقف

لان الوقف يعمل للتوابع بعد

انقراض الأولاد فاذا مات

أحدهما بصرف النصف

المشتري من ذلك أو في شيء منه من حقوقه فعلى البائع هذا تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وأشهد على أنفسهما بذلك كله من كتب اسمه في آخره بعد أن قرأ عليهما بلسان عرفاه به وأقرأتهما قافهما وأحاطا به علما وذلك كله في حال صحة أبادناهما وكال عقولهما طائعين غير مكرهين لاعلانهما ولا يواحد منهما من مرض ولا غيره تمنع صحة الاقرار وهاذا التصرف وذلك كله في يوم كذا من شهر كذا بسنة كذا فهذا الصك أصل في جميع الاشياء ثم تختلف الالفاظ باختلاف الاحوال ثم ان محمد رحمه الله تعالى قال في الأصل اذا أراد الرجل أن يشتري دارا يكتب هذا ما اشتري فلان ولم يقل يكتب هذا ما باع فلان مع أن كل واحد منهما يحتاج الى تأكيد حقه وكل واحد من اللفظين ينظم الآخر لانه لا يتحقق الشراء بدون البيع ولا يتحقق البيع بدون الشراء وانما فعل كذلك تبركا بالسنة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اشترى غلاما (١) من عدا بن خالد بن هودة أمر أن يكتب هذا ما اشتري محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من عدا بن خالد بن هودة ولم يأمر أن يكتب هذا ما باع عدا بن خالد بن هودة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا أن يكتب هذا ما اشتري ولم يقل يكتب هذا كتاب ما اشتري وأهل البصرة يكتبون هذا كتاب ما اشتري لان قوله هذا اشارة الى البياض الذي يكتب فيه وفيه كتابة ما اشتري لاحقيقة الشراء الا أن محمد رحمه الله تعالى اختار هذا ما اشتري تبركا بالسنة ولان ما في قوله هذا كتاب ما اشتري يحتمل الاتبات ويحتمل النفي فيكتب هذا ما اشتري (٢) لينتفي احتمال النفي وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا عند ذكر البائع والمشتري ذكر اسمهما واسم أبيهما وليد ذكر اسم جدتهما وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا بد من ذكر الجدة وان كان المشتري أو البائع مشهورا بالاسم كطواس وعطاء وشريح وأمثالهم يكتب في ذكر اسمهم ولا حاجة الى ذكر النسب وان ذكر اسمه واسم أبيه وذكر قبيلته مكان جده فان كان أدنى القبائل وكان هذا خاصا بحيث لا يوجد على اسمه واسم أبيه غير له محالة فذلك يكتب وان ذكر قبيلته الا على ذلك لا يكتب ولا بد من ذكر الجدة مع ذلك وان ذكر مع ذلك اسم الجدة الآن في تلك القبيلة بهذا الاسم والنسب غيره فذلك لا يكتب ولا بد من ذكر شيء آخر وان ذكر كراسمه واسم أبيه ولم يذكر اسم جده وقبيلته وانما ذكر صناعته فان كان صناعته لا يشاركه غيره فيها كما يقال فلان بن فلان الخليفة فلان بن فلان القاضي فذلك يكتب للتعريف وان كان صناعته يجوز أن يشاركه غيره فيها فانها لا تكتفي للتعريف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والحلية ليست من أسباب التعريف لان الحلية تشبه الحلية ولكن ان كتب الحلية فذلك أولى لانه يحصل به زيادة تعريف وكذلك سائر الاشياء التي ليست من أسباب التعريف لو كتب فذلك أولى وان كتب كنيته ولم

(١) قوله من عدا بن خالد هكذا رأيت مضبوطا بالتشديد والمد في القاموس فاقبته هكذا على خلاف ما في نسخ هذا الكتاب والله أعلم اه معصمه (٢) قوله لينتفي احتمال النفي فيه نظر لان ما في قوله هذا ما اشتري يحتمل النفي أيضا وأجاب في المحيط بأن هذا الاحتمال ينتفي بإعادة لفظ الشراء بعد هذا فانه بعد ذكر الحدود يكتب اشتري هذا المشتري هذا الحدود ومن هذا البائع وفيه أن هذا الجواب يصلح جوابا عن أهل البصرة أيضا فالوجه الاقتصار على التبرك بالسنة اه معصمه

(٣٥ - فتاوى سادس) الى الفقراء الى ولد الولد وذكر القاضي وقف على أولاده وجعل آخره لفقراء فبعضهم بصرف الوقف الى الباقي فاذا ما أول بصرف الى الفقراء الى ولد الولد ولو وقف على أولاده وسماهم فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء فبعضهم فانه بصرف نصيبه الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لان هناك وقف على أولاده وموت واحد منهم أولاده باق وهنا على كل واحد وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان حصته للفقراء وقف ضيعته على ولده وليس له ولد صلب وصرف الى ولد الابن ثم حدث بعده ولد

الصلب يصرف الى الصلي الحادث ويطرف في كل عام الى مستحقها نوم الادراك ولا يعتبر ما مضى سواء حدث به ذلك الوقت أو كان موجودا وقت الوقف وهذا قول هلال وبه أخذنا شيخنا يوسف بن خالد رحمه الله يدخل فيه الموجود يوم الوقف وقف غلة أرضه على ولد يحدث له بعد الوقف صح ويقسم على الفقراء الى أن يحدث له ولد فاذا حدث له الولد بعد خروج الغلة أن ولد اقل من نصف عام يأخذ منه الغلة وان جاءت به لا كثر من نصف (٣٧٤) عام فلا حظ في هذه الغلة وقف على أولاده وأولاد أولاده يصرف الى أولاده وأولاد

يكتب شيئا آخر ان كان يعرف بطلب الكنية لا محالة فذلك كفي وذلك فهو أي حنيفة رحمه الله تعالى وأمثاله وكذلك اذا كتب ابن فلان وهو يعرف به لا محالة كان أي ليلى فذلك يكتب للتعريف به وان كان البائع أو المشتري عتيق فلان يكتب فلان الهندي أو التركي عتيق فلان بن فلان \* وان كان من أعتقه عتيق غيره يكتب فلان الهندي عتيق فلان التركي عتيق الامير فلان بن فلان \* وان كان البائع أو المشتري مملوك رجل يكتب فلان الهندي أو التركي مملوك فلان بن فلان بن فلان وهو مأذون له من جهة مولاه هذا في جميع أنواع التجارات أو يكتب من فلان أو عبد فلان وفي الامه يكتب فلانة الهندية أمة فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلان الهندي مكاتب فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلانة الهندية مكاتب فلان بن فلان بن فلان ثم يكتب في كتاب الدار المشتراة بمحدودها الاربعة وان كانت الدار معروفة مشهورة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ان كانت الدار معروفة مشهورة لا يحتاج الى ذكر حدودها ولا يكتب وهي ملك البائع نظر المشتري لانه لو كتب ذلك بصير المشتري مرقاعا للبائع فلما استحق المشتري من يده يوم امن الدهر لا يرجع على البائع بالثمن عند زفر رحمه الله تعالى وأهل المدينة لان اقرار المشتري بالملك البائع حجة عليه في منع الرجوع بالثمن فلا يكتب وهي ملك البائع احتراز عن قول هؤلاء نظر المشتري ولا يكتب وهي في يده أيضا عند علمائنا وعامة أهل الشروط رحمهم الله تعالى وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب وهي في يده وعلمائنا احتجوا بما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتاب شراء العبد من عدا بن خالد بن هودة ولم يكتب فيه والعبد في يده ولانهم ما رجعوا برفعان الى قاض يرى أن الاقرار باليد للبائع اقرار بالملك له لما أن ظاهر اليد يدل على الملك فيبطل حق المشتري بالرجوع بالثمن عند الاستحقاق أخذ يقول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رحمهم الله تعالى فلا يكتب ذلك احتراز عما قلنا نظر المشتري ولكن يكتب وقد ذكر البائع أنها ملكه وفي يده على نحو ما كتبنا في أول هذا الفصل ثم ان محمد رحمه الله تعالى لم يذ كر في الاصل أنه بأي حد يبدأ في الكتاب وكان يوسف بن خالد وهلال رحمهما الله تعالى يقولان يبدأ من باب الدار ثم يكتب الحد الذي على عيين الدار ثم يكتب ما يلي ذلك الى آخره وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يقولان يبدأ بما يلي القبلة ونواحيها نحو المشرق ثم بما يلي القبلة وما يليها نحو المغرب ثم عن عيين القبلة ثم عن يسارها ومن العلام قال يبدأ بالبابان الغربي والحد الذي هذا الترتيب وكتب كما يكتب اليوم فلا بأس به لحصول التعريف بالحدود الاربعة وهو المقصود من ذكر الحدود وكان السمتي وهلال رحمهما الله تعالى يكتبان في ذكر الحد حذوها الاول ينتهي الى دار فلان ومحمد رحمه الله تعالى يقول يلي أحب الى لان قوله ينتهي لا يتنى الفرجة والواسطة وقوله يلي يتنى الواسطة ان كان لا يتنى الفرجة قال عليه الصلاة والسلام يليق منكم ولو الاحلام والنهي والمراد به القرب دون الاتصال وقيل ولاصق وبلازق أولى الالتفات لانهم ما ينفقان الفرجة والواسطة كذا في المحيط \* وان كان بين الدارين فرجة ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن الكاتب بالخيار ان شاء كتب حذوها الاول ينتهي الى الفرجة التي بينها وبين دار معروفة لفلان وان شاء كتب حذوها الاول ينتهي الى الفرجة الفاصلة بينها وبين دار معروفة لفلان قال الطحاوي رحمه الله تعالى وهذا أولى من الاول لان ذلك يومهم أن تكون الفرجة من الدارين فيكون بعضها داخل في الدار

أولاده أبدا ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بطون الى النوافل ما تناسلوا وقف على امرأته وأولادها ثم مانت المرأة لا يصرف حصتها الى ولدها الا اذا نص وقال من مات يصرف حصته الى ولده ويصرف حصتها الى جميع الاولاد \* وقف على أولاده وجعل آخره للفقراء ومات واحد منهم يصرف الى الباقي من الاولاد فان ماتوا ابصر الى الفقراء \* وقف على بن فلان وله بنون وبنات قال هلال هم فيه سواء وطن الامام أنه لهم لاهن قال بعض المشايخ في المسئلة روايتان وهذا انما يصح في بن أبي يحسون أما فيما لا يحسون يصح أن يقال هذا المرأة من نعيم ولو قال على بن وبنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذا لو قال على بنات وله بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنين \* ولو قال على فلان وولد ولدى أبدا ما تناسلوا ولم يقل بطنا بعد بطن ولم يقل كليات أحد كان حصته لولده من

هذه الغلة فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا ان الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسله على التسوية وان مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدا ثم مات فالغلة بينهم على عدد القوم وولد ولدهم وان سفلوا وعلى الذي مات من ولد الصلب فاصاب الميت من الغلة كان ولده ونصيبه لولده الميت الذي جعل له الواقف سهم والده \* ولو قال على ولدي وولد ولدي ونسلكم وأولادهم ما تناسلوا أبدا على أن يبدأ في ذلك بالبطن الا على من لم يلبس ثم يلبس بالبطن الذي يلبسهم الى آخره بطنا بعد بطن وكلما حدث الموت على أحدهم وترك ولدا كان حصته من الغلة لولده



وهو لم يمت له أبدا ما تناسلوا على أن تقدم الاعلى وكلما حدث الموت على أحد منهم لم يترك ولدا ولا ولدا ولا ولدا ولا عقباً لكن حشمتهم  
هذه الصدقة من بعدهم دون رد ما إلى أهل هذه الصدقة وقف على أولاده وأولاده وأولاده ما تناسلوا وآخره للفقراء وله أولاد أولاد قسم بينهم على  
التسوية لا يفضل الذكور على الإناث وكذلك لم يوقف على شرط الواقف على البنين والبنات يقسم بينهم على التسوية ولو قال أرضي هذه  
صدقة موقوفة على ولدي وولدي ونسلهم بعد وفاتي فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز (٢٧٥) لأنه وصية للوارث وعلى ولده لا يجوز  
لكن لا يكون الكل لهم

مادام الصبي حيا فيقسم  
الغلة على عدد رؤسهم كل  
عام فمأصاب ولدا ولدا فلم  
وقف ومأصاب الولد الصلي  
فهو لهم ميراث بين جميع  
الورثة حتى يشاركهم الزوج  
والزوجة وغيرهما فلهما  
الابن عن ولد ولدا الصاب  
فالغلة تقسم على عدد رؤس  
ولدا ولدا وعلى الباقي من ولد  
الصلب فأصاب الباقي من  
ولد الصلب يكون بين جميع  
الورثة الأحياء والأموات  
كل من كان حيا عند موت  
الواقف وفي وقف هلال  
وقف على بعض أولاده  
وذكر فيه وقف في حياته  
وبعد وفاته فقول بعد وفاته  
لا يوجب الفساد في الأصح  
ولا يجعله وصية للوارث وإنما  
يحمل ذلك على التابيد ولهذا  
جرت العادة بذكره في خطوط  
الوقف وفي مجموع النوازل  
أنها إنما يوجب الفساد إذا  
كان له وارث فأما إذا كان  
له وارث وأجاز أو لم يكن له  
وارث آخر جازت مريض  
قال وقفته على ولدي وولد  
ولدي أبدا ما تناسلوا ومات  
فما كان من حصّة الوارث  
لا يجوز زوما كان من حصّة

المبغية والحد لا يدخل في المحدث فيكتب ينتهي إلى الفرجة الفاصلة بينهما وبين دار فلان حتى ينتهي هذا  
الوهم ثم بعض أهل الشروط يكتب حدها الأول ينتهي إلى دار فلان وأصحابنا كرهوا ذلك وقالوا ينبغي أن  
يكتب ينتهي إلى الدار المعروفة لفلان أو إلى الدار المنسوبة إليه لأنه لو كتب ينتهي إلى دار فلان كان  
هذا إقرارا من البائع والمشتري أن تلك الدار تلك فلان فلا تشتري واحد منهما تلك الدار من فلان يوم ما من  
الدهر واستحققت من يده لا يرجع بالثمن على فلان عند زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رجعهم الله تعالى  
فيكتب على نحو ما بينا احترازا عن هذا وإنما اخترنا أحد حدودها ينتهي إلى دار فلان يلازق دار فلان ولم  
يكتب أحد حدودها دار فلان لأن على أحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يدخل الحد  
في المحدث في البيع فيؤدي إلى فساد البيع إذا جعل المسجد أو طريق العامة حدا لأنه يصير جامع بينهما  
يجوز بيعه وبيننا لا يجوز مع أجل الثمن ويثبت الخيار للمشتري إذا جعل الحد دار فلان إذا لم يسم فلان  
داره إليه بهذا البيع وينقص الثمن للبائع لأنه يصير بعض الثمن بمقابلة دار الجار فلهذا اخترنا ينتهي يلازق  
بلى يلاصق وإنما أعدنا اللفظ اشتري بعد ذلك حدود الدار خلا فالبعض أهل الشروط فانهم لا يعيدون  
ذلك لأن (١) من عادة أهل اللسان أنه إذا تخال بين الخبر والخبر عنه كلمات فانهم يعيدون الخبر للثبات كيدول زيادة  
الافهام (ثم ان محمد رحمه الله تعالى) ذكر في الكتاب اشتري منه الدار التي في موضع كذا وأهل الشروط  
يكتبون جميع الدار لأنه عسى تذكر الدار ويراد بها البعض فاطلاق اسم الكل على البعض جائز فيكتبوا  
جميع الدار إزالة لهذا الوهم وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا في الكتاب اشتري الدار المحدودة في كتابنا هذا  
وكان السمي وهلال رجعهم الله تعالى يكتبان في هذا الكتاب قال لأن قوله كتابنا إضافة الكتاب إلى البائع  
والمشتري فيكون إقرارا منهما أن الكتاب ملكهما فربما يازعه البائع في كون الكتاب في يده ويحول بينه  
وبين الكتاب فلا إزالة هذا الوهم يكتب هذا الكتاب وذكر أيضا أنه يكتب اشتري الدار المحدودة بمحدودها  
كلها وهكذا كان يكتب أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأبو يوسف رحمه الله تعالى كان يقول أنه  
لا يكتب بمحدودها لأنه لو كتب ذلك يدخل الحد في البيع وفيه فساد على ما مر وأبو حنيفة ومحمد رحمه الله  
تعالى قال القياس ما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى لكثرة القياس بالعرف لأن في العرف لا يرايد بقولهم  
بمحدودها إدخال الحد تحت البيع وإنما يرايد إدخال ما وراء الحد وذكر أبو يوسف رحمه الله  
تعالى في شروطه أن في دخول الحد تحت البيع بقوله بمحدودها قياسا واستحسانا القياس أن يدخل الحد  
تحت البيع وفي الاستحسان لا يدخل وإذا كان على جواب الاستحسان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
لا يدخل الحد تحت البيع مع ذكر قوله بمحدودها أولى أن لا يدخل الحد تحت البيع على قوله بدون ذكر قوله  
بمحدودها فمصر ما ذكره أبو يوسف رحمه الله تعالى رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الحد لا يدخل تحت  
البيع ورأيت في بعض نسخ الشروط إذا كتب أحد حدود هذه الدار دار فلان والثاني والثالث والرابع  
(١) قوله لأن من عادة أهل اللسان الخ شاهدته قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا  
وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم ألا ترى كيف أعاد ان ربك وهذا كثير النظير في كتاب الله تعالى  
كذا في المحيط اه

غير الوارث يجوز في قول الامام والثاني رجعهم الله تعالى من الثلث لأن وقف المريض وصية فلا يجوز للوارث ويجوز لغيره من الثلث وقف  
على فقراء ولده وادعى أحدهما الفقراء لا يعطى لشيء ما لم يظهر عند الحاكم فقره أرضى هذه صدقة بعد موتي على المساكين وهو يخرج من  
الثلث ثم مات واحتاج ولده لا يعطى منه شيء الا اذا كان في صحته ولم يضاف إلى ما بعد الموت فحينئذ يدفع المتولي إلى كل واحد من أولاد  
الواقف اذا كانوا فقراء أقل من ما تقي درهم وهم أحق بذلك من سائر الفقراء وان لم يدفع اليهم المتولي شيئا لا يضمن أرضى هذه صدقة موقوفة

الى فقرا مولدى وليس فيهم الاحتياج واحد نصف الغلة ينصرف اليه ونصفها الى الفقراء فان أعطى نصفها الى فقير واحد يجوز عند الثاني لان الفقراء لا يحصون فيكون الجنس ولو جعله صدقة موقوفة الى العوراء والعميان من أولاده الوقف لهم خاصة دون غيرهم ويعتبر العميان والعور من ولده يوم الوقف لا يوم الغلة وكذا أرضى صدقة موقوفة على صغار ولدى كان وقفا على الصغار خاصة ويعتبر من كان صغيرا عند الوقف لا عند الغلة \* أرضى موقوفة (٣٧٦) على ولدى الذى يسكنون خوارزم فالغلة لساكني خوارزم لا لغيرهم ويعتبر الساكني

يوم خروج الغلة لا يوم الوقف كما اذا وقف على فقراء ولده ويعتبر الفقير يوم خروج الغلة لان الفقير وان يزول لكن يعود فكان بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقير وساكني خوارزم لانه يحفل العود بعد الزوال الموقوف عليه أراد أن يسكن الدار التي وقف عليه لا يجوز له ذلك \* وقف منزلا على ولده وعلى أولادهما أبدا متناهيا ثم ان أحدهما طلب المهايأة وأبى الآخر ان لم يوص الواقف بالسكنى له ما لم يكن لهما حق السكنى وان كان أوصى لهما بالسكنى كان لكل واحد منهما أن يسكن نصف المنزل بلا مهايأة \* جعل أرضه وقفا على قوم متعين فأرادوا المهايأة فأخذ كل منهم بعضهم ازرعها لنفسه فان دفع المتولى اليهم مزارعة جاز وان كانت التولية لغيرهم وأخذ واحد منهم بعضها لزرع بلا دفع المتولى لا يجوز لان حق الوقف مقدم على حقهم وحق الوقف ان يبدأ بمارة الوقف ومؤنته من غلته فلا يجوز الا أن يدفعوها الى غيرهم مزارعة والتولية لهم \* وقف على

كذلك ولا يكتب اشتراها بحدودها لان الحد يدخل في الشراء واذا كتب أحد حدودها ينتهي الى دار فلان أو يلازق دار فلان يكتب اشتراها بحدودها وبعض المحققين من مشايخنا رحمهم الله تعالى ذكروا في شرح كتاب الشروط أنه ليس في كتابة أحد حدودها يلازق دار فلان يلاصق دار فلان احتياط بل فيه ترك الاحتياط لان الحد لما كان لا يدخل تحت البيع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى واحد من الرايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الحرف الملازق لدار فلان على ملك البائع فلا يتمكن المشتري من التصرف فيه بناء وغير ذلك ويكون للبائع ولاية نقض تصرف المشتري فيه ونقض البناء الذي عليه وفيه من الضرر على المشتري ما لا يجنى وكذلك يوجب انقطاع حق الشفعة بسبب الجوار لانه قد فصل بين هذه الدار وبين الدار الاخرى حرف لم يدخل في البيع ولو بيعت الدار الاخرى وكتب في حدها لا يبق دار فلان يكون كذا فكان فيه ترك الاحتياط أمالو كتبنا أحد حدودها دار فلان ففيه ترك الاحتياط على قول أبي سفيان رحمه الله تعالى على إحدى الرايتين من حيث ان الحد يدخل تحت البيع ومن حيث ان البائع والمشتري يصيران مقرين بملكية تلك الدار فلا ينسند عليهم ما باب الرجوع بالثمن لو اشترى أحدهما ابو ما من الدهر تلك الدار على قول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رحمهم الله تعالى الا أن ذلك أمر موهوم وذكر أيضا أنه يكتب أرضهم أو بناءها ففسد ذكر الأرض وان كان اسم الدار ينطلق على الأرض لا بحالة وانما ذكرها للتأكيد وذكر البناء لادب من ذكره لان اسم الدار لا ينطلق على البناء لا بحالة ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى سفلهما وعلوهما واختار المتأخرون ذكر ذلك وهو الصحيح لانه متى لم يذكر العلو لا ينتفى وهم كون العلو ملك غير البائع ومتى لم يذكر السفلى لا ينتفى وهم أن يكون تحت الدار سرداب هو ملك غير البائع ثم كان السمي وعلو الدار رحمه الله تعالى يكتبان سفله وعلوه ولا يكتبان سفلهما وعلوهما قال لان قوله سفله وعلوه ينصرف الى سفلى البناء وعلوه وعلوهما معلومان معلومان للبائع فيصير بائعا ملك نفسه وقوله سفلهما وعلوهما ينصرف الى سفلى العرصة وعلوهما فربما يتوهم متوهم أنه أراد به العلو الى عنان السماء فيكون بائعا للهواء يبيع الهواء لا يجوز فلماذا اختار سفله وعلوه وغيرهما من العلماء اختاروا سفلهما وعلوهما وهكذا كان يكتب أبو زيد الشروط على رحمه الله تعالى قالوا لأنه ربما يكون تحت الأرض سرداب وقوله وسفله وانه ينصرف الى البناء واسم البناء لا يتناول السرداب لا يعلم أن السرداب هل هو له وهل دخل تحت البيع وقوله سفلهما وانه ينصرف الى العرصة يعلم ان السرداب له وأنه دخل تحت البيع وانما تنبوا وعلوهما حتى ينتفى وهم أن يكون العلو على البناء لا آخر ولا آخر عليه حق التعلو وما قال من وهم أن يدخل تحت البيع العلو الى عنان السماء فاسد لان كل واحد يعرف أنه لا يراد بهذا غير ما يدخل تحت العقد وانما يراد به ما يدخل تحت العقد وهو البناء وذكر محمد رحمه الله تعالى طرقها ولم يلحق بآخره من حقوقها وأهل الشروط يلحقون بآخره من حقوقها كذا في الذخيرة \* وذكر الطحاوى رحمه الله تعالى أن أكثر أهل الشروط يذكرون الطريق والختار عندنا تركه وكذلك المسيل لانهم انذكروا الطريق مطلقا يتناول ذلك الطريق العام الذي لا يجوز بيعه وكذلك الميزاب ربما ينصب في جز من طريق العامة فإذا أطلق ذلك يدخل في البيع ما لا يجوز بيعه فيفسد به البيع وان قال وطريقها ومسيل ما منها التي من حقوقها فربما لا يكون للدائر طريق خاص هو من حقوقها فيصير جامعاً للعديدين المعدوم والموجود وذلك ينسب

ابنه وابنته فأراد أحدهما قسمة الوقف ليدفع حصته مزارعة لا يجوز والقيم يدفعها مزارعة ولو أراد الواقف أن يقسمها بين أرباب الوقف بلا رضا الموقوف عليهم ليس له ذلك فلو فعل ذلك كان لاهل الوقف ابطاله وكذا للواحد منهم ولو فعل ذلك أهل الوقف فيما بينهم جاز ولين أبى بعد ذلك ابطاله ولا يسكن الوقف أحد بلا أجر \* أرضى هذه صدقة موقوفة على نفسه وعلى فلان ضخم في حصه فلان وبطل في حصه نفسه \* ولو على نفسه ثم على فلان أو قال على فلان ثم على نفسه لا يصح شيء منه ولو قال على عبدي وعلى فلان

فهو بمنزلة قوله على فـلان وعلى نفسه والمدير كالعبد ولو قال على نفسي وولدي ونسلي فالوقف كله باطل لجهالة التسليم فلا يدرى حصته ووقف المجهول باطل \* وقف على نسله دخل فيه ولدا لابن وهل يدخل ولدا لبنت فيه ورايتان عن أصحابنا \* وقف على ولده ونسله وله أولاد الصلب وأولاد الاو لا دخل أولاد الصلب وأولاد الاو لا بدعت وأولاد الصلب يدخلون تحت اسم الولد واسم التسليم وأولاد الاو لا يدخلون تحت اسم التسليم \* عقار موقوف على أولاد رجل وأولاد أولاده (٣٧٧) أيدامتنا سوا بشرائط الصحة فإدعى

رجل أنه من أربابه وأنكر ذواليد كونه من أربابه وأن يكون له حق في هذه الغلة وطلب منه البرهان لا يصح الدعوى ولا البرهان لان الموقوف عليهم لا يمكن كون الوقف وانما هو مصرف لغلاتها ولا بد الدعوى للتولي لان التصرف له فيدعى أنه من أربابه على وجهه ويبرهن على ذلك ثم يصرف اليه ما يصيبه على الشرط بالحصصة السادسة في الوقف على الفقراء وفيه الوقف على فقراء أولاده وجيرانه قال أرضى صدقة موقوفة على أقربائي أو قرابتي يصح ولا يفضل فيه الذ كر على الاثنى ولا يدخل فيه والد الواقف ولا جده ولا ولده وعن الامام رحمه الله يدخل الجدة والجد وولد الولد والاستحقاق عند الامام يكون لكل ذي رحم محرم من الواقف ويعتبر أيضا الاقرب فالاقرب وعندهما لا يعتبر الرحم المحرم من الواقف ويدخل الجد والجددة الى أقصى آبائهم في الاسلام \* وقف على أقرب قرابته وله أخت لابوين وبنت بنت البنت

العقد فالاحسن أن لا يذ كر الطريق والمسيل أصلا لان المقصود حاصل بذ كر المرافق فانه ان كان لها طريق خاص أو مسيل مخصص دخل ذلك في العقد بذ كر المرافق وان لم يكن فانما يتصرف هذا اللفظ الى ما وراءه من المرافق كذا في المبسوط \* وبعض المتأخرين من أهل العلم قالوا ان لم يكن لهذه الدار طريق أصلا أو كان باب الدار على طريق العامة فالاحتياط في ترك ذ كر الطريق كما قاله الطحاوي رحمه الله تعالى حتى لا يصير بائعا لما لا يملكه وان لم يكن باب الدار على طريق العامة فالاحتياط في ذ كر الطريق لان الطريق لا يدخل تحت البيع من غير ذ كر الطريق في ظاهر الرواية والرواية رواها الخصاص عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وكان الاحتياط ههنا في ذ كر الطريق ولكن يلحق به من حقوقها وان كان لها طريق فإذ ذ كر الطريق لا يكتب وطريقها التنازل في طريق العامة وان ألحق به من حقوقها كان أولى وذ كر مسيل مائها أيضا ولم يلحق بأخره من حقوقها وبعض أهل الشروط يلحقون بأخره من حقوقها وبعض المتأخرين قالوا في مسيل مائها على نحو ما قالوا في الطريق ان لم يكن لهذه الدار مسيل ماء أصلا أو كان لكن كان الميزاب على طريق العامة لا يكتب مسيل الماء وان لم يكن الميزاب على طريق العامة فيكتب مسيل مائها ويلحق بأخره من حقوقها اذ يجوز أن يكون مسيل الماء من هذا الموضع الى طريق العامة فيصير بائعا لطريق العامة ولانه ربما لا يكون موضع مسيل الماء من الميزاب ملكا له فلو لم يلحق به من حقوقها وبهم أن الدار لا يدخل رقبته الطريق وانه لا يجوز وذ كر مرافقها أيضا لان الدار مرافق أخر سوى مسيل الماء والطريق فلو لم يذ كر المرافق لا يدخل ماسوى الطريق ومسيل الماء تحت البيع فيؤدي الى تعطيل منافع الدار عليه ولم يلحق بمحمد رحمه الله تعالى بالمرافق الحقوق وأهل الشروط يلحقونه فيكتبون ومرافقها التي من حقوقها فانه أحوط وذ كر أيضا وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها وأهل الشروط لا يكتبون أو بل يكتبون الواو وكل قليل وكثير هو فيها ومنها قالوا لان كلمة أولئك شيك فيتناول أحدهما غير عين وانه مجهول جهالة توقعهما في المنازعة فيوجب خلافا في البيع الا أن محمد رحمه الله تعالى اختار وأتباعه أمر رضي الله عنه في كتابة الوقف فانه كتب ولا جناح على من وليه أن يأكل أو يؤكل مديقه غير مقول ولان كلمة أوقف تكون بمعنى الواو يقال جالس الحسن أو ابن سيرين وكتب الله تعالى يؤيده قال الله تعالى وأرسلنا الى مائة ألف أو يزيدون معنى الآية يزيدون وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى بحرف الواو كما ذكره أهل الشروط ولم يلحق بمحمد رحمه الله تعالى بقوله وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها الحقوق وأهل الشروط يكتبون وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها من حقوقها وهكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية لان اللفظ يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه وما لا يجوز عند ذ كر وجهه الله تعالى حتى يفسد البيع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه من الامتعة والخشب وغير ذلك ولا يتناول ما لا يجوز بيعه كالخنزير والحرف كان الاحتياط في أن يلحق به من حقوقها حتى لا تدخل هذه الاشياء في البيع ولا يدخل الزرع والثمر في بيع الارض لانهم ليسا من حقوق الارض وذ كر أيضا وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وبعدهم يوسف بن خالد وهلال كما يكتبان هكذا وغيرهم من أصحابنا رحمهم الله تعالى يكتبون وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها قالوا لانه لو كتب على ذلك الوجه يتناول تمام موصوفاته

فبنت بنت البنت أولى لانهم من صلبه وقد ذكرناه اذ اوقف على فقراء قرابته يستحق الغلة من كان فقيرا يوم خروج الغلة عند هلال وعليه الفتوى أما اذا قال من افتقر من قرابتي أو ولدي قال محمد رحمه الله الغلة لمن افتقر منهم بعد الغنى وقال غيره يصرف الى كل فقير منهم سبق له الغنى أولا \* وقف على الفقراء ثم افتقر الواقف أو وارثه لا يعطى من الوقف شيئا عند الكل أما على قول محمد رحمه الله فلا إشكال لانه لو شرط الواقف الاكل منه مادام حيا لا يصح وأما على قول الثاني رحمه الله وان صح فذلك الشرط لكن لا يعطى بدون الشرط \* وان احتاج

ولده قال الخصاص رحمه الله يعطى ولده منه اذا لم يكن الوقت في المرض وكان في الصحة ولم يكن مضافا الى ما بعد الموت ثم الى موالي الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره اجمعهم اقرب الى الواقف مصرا ومنزلا غير انه يعطى ولده منه اقل من مائتي درهم ولا يصرف اليه كل الغلة وان صرف اليه الكل لا يصرف في كل الزمان اما اذا وقف على فقرا فقرأته له صرف كل الغلة اليهم وان كان حصه احدثهم أكثر من مائتي درهم وقف بشرط أن يقسم المتولى من فقراء (٣٧٨) قرابته وقال في آخره يعمل المتولى في ذلك براه فلهما متولى أن يفضل بعضهم على بعض

داخل فيها خارج منها والحق الواحد لا يتصور أن يكون داخل خارجا فينبغي أن يكتب وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها ليكون الحق الموصوف بالدخول غير الموصوف بالخروج والموصوف بالخروج غير الموصوف بالدخول والوجه لما ذكر محمد رحمه الله تعالى أن العطف يقتضي إعادة المذكور أو لا تقديره واعتبارا كما يقال هذا حر وهذا ويكون معناه وهذا حر فصار من حيث التقدير كأنه قال وكل حق هو لها خارج منها كذا في الذخيرة وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن المختار عندنا أن يكتب كل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها كذا في المبسوط ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى بعد هذا وفنائها وأهل الشروط كانوا يكتبون ذلك وانما لم يذكر محمد رحمه الله تعالى لأن ذلك كراهة يفسد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمسئلة في نوادر ابن سماعة فأبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قالوا الفناء مملوك للبائع ألا يرى أن له أن يحضر فيه وأن يربط فيه بدينه واجمع بين شيئين هما مملوك كان له في البيع لا يفسد البيع وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول إن الفناء ليس بمملوك له بدليل أنه يمنع من الحفر إذا كان يضر بالعامة وإن اعتبر مملوكه من الوجه الذي قالوه مملوك للعامة فيصير كالشريك منه وبين غيره ثم ذكر الثمن فقال بكذا واعلم بأن الثمن لا يخفى لو أمان أن يكون موزونا ومكيلا أو معدودا وموزوعا أو عروضا أو حووانا وعقارافان كان موزونا فلا يخفى لو أمان أن يكون من النقود فهو الدراهم والدنانير والفلوس أو من غير النقود فهو الزعفران والحمر والقطن وسائر الزينات فإن كان من النقود فإن كان من الدراهم يكتب كذا كذا درهم مملوك يكتب نوعها ثم أفاضة أو مغشوشة شايها النحاس أو الرصاص دراهم غلة أو نقديت المال ويكتب صفاتها أنها جيدة أو رديئة أو وسط أو يذ كر قدرها أنها كذا كذا درهم ما وزنه بوزن سبعة أي بوزن كل عشرة منها سبعة مثاقيل وإن أراد كتابة بعض ما ذكرنا فإن كان في البلد نقد واحد من الدراهم فطلق البيع ينصرف اليه وبصير ذلك كالمفوط فلا حاجة إلى ذكر الصفة وإن كان فيها نقد مختلفه فإن كان الكل في الرواج سواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع أي النوعين شاء ولكن لابد للكاتب من أن يكتب أحدهما ويكتب قدره ووزنه وإن كان الكل في الرواج على السواء إلا أن البعض مرفاعا على البعض كما كانت الفطرية والعدلية قبل هذا لا يجوز البيع إلا بعد بيان أحدهما فيكتب الكاتب ما وقع عليه البيع ويكتب صفته وقدره ووزنه وإن كان أحد النقود أو روج ينصرف البيع اليه وبصير ذلك كالمفوط ولا يحتاج إلى بيان صفته ولكن يحتاج إلى بيان قدره ووزنه وإن كان الثمن من الدنانير يكتب كذا كذا دينار أو يكتب أنه بخارية أو نيسابورية أو هرورية وما أشبه ذلك ويكتب أنها مناصفة أو قراضات أو صحاح لا كسور فها يكتب أنها جيدة أو وسط أو ريف ويكتب قدرها كذا دينار ويكتب كيفية وزنها أنها موزونة بوزن مثاقيل مكة أو بوزن مثاقيل خوارزم أو بمرقند أو ما أشبه ذلك لأن المثاقيل في البلدان مختلفة فإن كان الثمن ذهبا خالصا أو فضة خالصة يكتب الذهب والفضة والنوع والصفة والوزن لا محالة كما ذكرنا ولكن لا يذ كر فيه اسم الدراهم والدنانير لأن هذا الاسم لا يطلق على غير الضرر ويكتب في الذهب كذا مثقالا من الذهب الخالص الاجرا الجيد الخالي عن الغش وإن كان في الذهب غش بين ذلك فيقال (دهني) أو (دمنسي) وما أشبه ذلك وكذا في الفضة كذا (درم سنج) من النقرة الجيدة الخالصة عن الغش ويكتب مع ذلك طمغاجي أو نقرة كليمية لأنها متفرقة بهذين النوعين

وقف على فقراء أقر بأثم المقيمين في خوارزم فانتقلوا الى بلد آخر ان كان مما يحسون لا تنقطع وظيفتهم وان لا يحسون تنقطع ثم ان بقي هناك منهم أحد يصرف الكل اليه وان لم يكن صرف الكل الى الفقراء فليجمعوا الى خوارزم فأيا يعود حقهم وقال في الفتاوى لا ينقطع حقهم مطلقا وقف على جيرانه في القياس يصرف الى الملاصق وفي الاحتصان يصرف الى من يجمعه وياهم مسجد المحلة ويستوى فيه الساكن والمالك وان المالك غير الساكن يصرف الى الساكن ويعتبر الساكن وقت ادراك الغلة ويدخل فيه الصبي والمكاتب والنساء لا المدير وأمهات الاولاد والعبيد والمديون الذي حبس في محلته بدين وقف على فقراء قرأته بفارجل فادعى أنه من أقر بالواقف وهو فقير كاف أن يبرهن على الفقر وأنه من أقارب الواقف وأنه لا أحبيب عليه نفعه ويتفق عليه والفقير وان كان أمرا أصليا ولا حاجة في مثله الى إثباته

لشبهه بظاهر الحال لكنه ظاهر والظاهر يكفي الدفع لالا احتقاق والمقام مقام الاحتقاق وانما شرط عدم من يتفق عليه لانه بالانفاق عليه بعد غنيته في باب الوقف وانما شرط لزومه لانه لو لم يكن واجبا عليه فالظاهر ترك الادراك عليه فيكون فقرا فانما يبرهن على كل ما ذكرنا أدخله الحما في المصروف قال هلال ولا يدخله أيضا بعد هذا حتى يسأل عنه في السروان سأل في السرفلا يفضل أيضا حتى يستغنى بقاءه مال المال وأما أحبيب نفقتك عليه لان الوقوف على هذين العدمين لغيره بطريق الحقيقة غير ممكن فإن

برهن على ما ذكرنا وأخبر عدلان بغناه فهما أولى ولا يجعل مصره لان الخبير من الغنى يعلم ما لا يعلم الاخر وانعميت قال هلال وانظر  
في هذا الباب والشهادة سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قالانا لانعلم أحد يجب نفقته عليه كفاه ولا يحتاج أن يقول بالقطع  
ليس له أحد يتفق عليه كافي الميراث واذا أراد الراجح اثبات قرابة وله أو فتره ذلك ان كان صغيرا لان له عليه ولاية بخلاف الكبار فانهم  
يقبضون فقرهم بانفسهم ووصى الاب في هذا كالأبوان لم يكونوا لهم أم وأعم فلهما اثبات (٢٧٩) قرابة الصغير وفقره اذا كان

في حجره ما استحسانا لانه  
تخص نفعاهم فاشبه  
قبول الهبة لهم لكن بينهما  
فرق فان الام تقبل هبة  
الصغير وان كان الاب حيا  
ولا ثبت قرابته وفقره ولو  
الاب حيا لانه لو انتظر في  
الهبة الاب لغات الهبة  
ولا تقوت القرابة بالانتظار  
فاذا برهن على القرابة أو  
الفقر استحق الفسقات  
الماضية ثم ان كان الام  
والعم بمن يوضع الغلة عندهم  
يوضع ويتفقان عليه والا  
يوضع في يد عدل يتفق عليه  
وفي الوفق على فقر القرابة  
زعم البعض أن لا أخذ  
غنى وأراد أن يحلفه على  
أنه ليس بغنى ان ادعى أنه  
مالا يصبر به غنيا له أن  
يحلفه لانه ادعى أمر الوافر  
به يلزم فأنكر يحلف ولو  
زعم أن المتولي يعلم غناه  
ومع ذلك يميل إليه ليس له  
أن يحلف المتولي لانه لو أقر  
لا يلزمه نفي فاذا أنكر  
لا يحلف لاعلى العلم ولا على  
البنات واذا برهن عند  
حكم على قرابته وفقره  
ثم جاء به مد الحكم بالقرابة  
والفقر بطلب من وقف  
آخر على القريب الفقير  
لا يحتاج الى إعادة البينة لان

وكذلك في سائر الموزونات يكتب ما وقع عليه العقد ونوعه ومذته وقدره وان كان الثمن مكيلا يكتب ما وقع  
عليه العقد فيكتب الخطئة ان وقع العقد على الخطئة ويكتب نوعها سابقة أو برة تسفية أو بخارية ويكتب  
صفته اجراء أو بضا مجيدة أو وسطا أو رديئة ويكتب قدرها فيكتب كذا كذا بغير كذا وفي الشعر كذلك  
يكتب نوعه وصفته وقدره بغير كذا ولا يكتب الوزن في الخطئة والشعر لانهما كيليان بالنص ولا يجوز  
تفسير الحكم المنصوص وفي كتاب البيوع عن أصحابنا رحمه الله تعالى في اسلام الدراهم في المكيلات وزنا  
والوزنيات كذا وروايتان عن أصحابنا رحمه الله تعالى روى الحسن رحمه الله تعالى أنه يجوز وروى  
الطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز فكان الاحتياط في ذكر الكيل ليخرج عن حد الاختلاف وهذا اذا  
كانت الخطئة أو الشبهة حلالا فان كان مؤجلا يكتب مع ما ذكرنا من الاشياء مقدار الاجل ومكان الايفاء  
تحرزا عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الثمن من المعدودات فان كان من الاثمن كالغطارف  
والعدليات يكتب في الغطارف كذا درهم غطاريفية بخارية معدودة ومعدودة واحدة ويكتب في العدليات  
كذا عدلية رسمية راجحة بخارية معدودة ويكتب نوعها ان كانت أنواعا مختلفة ويكتب نقد بد كذا  
اذا كان يختلف هذا النوع من التقدي باختلاف البلدان وان كان الثمن من الذرعيات نحو الكرباس  
والبكتان وأشباه ذلك فان كان بعينه فالبيع به جائز ولا بد من الاشارة اليه فيذكره في الكتاب ويذكر  
صفته ويذكر عينه ما اشار اليه محضر المجلس هذا العقد وان كان بغير عينه فان كان حالا لا يجوز وان كان  
مؤجلا يجوز كافي السلم فيكتب ما وقع عليه العقد وهو الكرباس مثلا ونوعه ويكتب صفاته ومورقه  
وسداه (١ بالنص) أو (شندى) أو ما أشبهه وقدره مويان قدره ببيان ذرعه وبين ذراع كذا  
كذراع الملك أو ذراع الكرايس أو ذراع المساحة وبين الاجل وقدر الاجل وبين مكان الايفاء أيضا اذا  
كان له محل وموثة تحرزا عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الثمن حيوانا أو عرضا من العروض  
لا يصح تأجيلها أصلا ولا يثبت دينافي الذمة أصلا فانما يصح تأجيلها اذا عينها وفي كل موضع كان الثمن عينيا لا بد  
من الاشارة لان اعلام الحاضر المعين بالاشارة فيذكر في الكتاب ذلك ويذكر صفته ويذكر عينه ما اشار اليه محضر  
المجلس هذا العقد وان كان الثمن من الحدودات كالأرداء والارض فاعلامها بذكر حدودها فيكتب اشترى  
الدار التي في موضع كذا ويحد بها بالدار التي في موضع كذا ويحد بها أيضا واذا وصل الى موضع القبض  
يكتب وقد قبض كل واحد من هذين المتعاقدين جميع الدار من صاحبها وهو جميع ما ذكر شرأه اياه منه  
بتسليمه اليه ويكتب عند ذكر الدرك فما أدرك كل واحد من هذين المتعاقدين فيما تنازع من صاحبه  
فكذا على ما يأتي بيانه ثم ان أباحنيفة وأبا يوسف ومحمد ارحمهم الله تعالى وكذلك هلال بهداهم كانوا  
لا يكتبون بعد هذا اشراهم حيوانا أباز يد الشروطى رحمه الله تعالى وبعض من بعدهم من أهل الشروط  
كانوا يكتبون شراءهم حيوانا بآثاره في شرط فيه ولا خيار ولا فساد ولا عتة وفاء ولا على وجه الرهن والتجئة بل  
بيع المسلم من المسلم انما يكتبون شراءهم حيوانا لان غرضهما الشراء الصحيح فيكتبون ذلك تأكيد المقصود  
ويكتبون صفة البتات ليعلم أنه ليس بموقوف على اجازة الغير ويكتبون لاشروط فيه حتى لا يدعى أحدهما أن

(١) خسمائى أو سمائى

من كان فقرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا الورهن على قرابته من الواقف وحكمه ثم جاء بطلب وقف أخى الواقف لابوين على أقربائه  
لا يحتاج الى إعادة البينة لانه اذا كان قريب أحد الاخوين كان قريب الآخر وروقه كذا الوفاء أخو المقضى له لا يوبه لثبوته ضرورة لما  
قلنا وكذا الورهن على القرابة عندما كم ثم جاءكم آخر لا يحتاج الى إعادة بخلاف ما اذا برهن على فقره عندما كم ثم جاءكم آخر ان طالت  
المدة ليعين إعادة البينة على الفقر لان الانسان لا يتيقن على حالة واحدة ما طويلا في الظاهر وانما يعتبر الفقر في كل عام عند حدوث الغلة

فلوحكم بفقره ثم جاء بطلب الغلة وهو غنى وزعم أن غناه حدث بعد خروج الغلة والشركاء قبل حصولها في القياس القول له لانه حدث فحصل  
الى الاقرب وفي الاستحسان القول للشركاء ويجعل الحال حكما على الماضي كما في جريان ماء الطاحونة وانقطاعه في الاجارة وان لم يكن حكم  
بقدره فجاه بطلبها وهو غنى وزعم الغنى بعد خروج الغلة لا يقبل قوله قياسا واستحسانا فان جاء طالبا للغلة وهو فقير وقال الشركاء انه غنى لهم  
أن يحلفوا بالله ما هو غنى عن الدخول في (٣٨٠) هذا الوقف مع فقرائهم وعن أخذ شيء من غلته واذا برهن على فقره بعد حدوث الغلة لم

يدخل في تلك الغلة ودخل في  
الغلة الثانية لأن الوقف أقدم  
وكان الوقت قبل حدوث  
الغلة فيستحق من الغلة  
أيضا وفي الوقف على القريب  
يقسم الغلة على رؤس  
الصغير والكبير والذكر  
والأنثى والغنى والفقير  
وامساواة الكل في الاسم  
فإن ادعى أحدهما من  
القربة إن الواقف حي فهو  
الخصم لأن الوقف والغلة  
في يده والمدعى يدعى عليه  
حقا وإن مات فخصمه  
الوصي الذي الوقف في يده  
وإن له وصيانا فدعى على  
أحدهما جاز ولا يكون  
الوارث ولا أرباب الوقف  
خصما كالأرثمن لانه  
لا ملك لهم غير الانتفاع  
فإن برهن على التولي بأنه  
قريب الواقف لا يقبل حتى  
يرهن على نسب معلوم  
كالأخوة لابوين أو لأب أو  
لام ولا يقبل على الأخوة  
المطابقة وكذا العمومة وإن  
قالوا لا يعمل له وارث آخر  
أعطاه وإن لم يقولوا ذلك  
تأني زمانا ثم يدفع اليه بأخذ  
كفيل عندهما كافي  
الميراث فإن برهن على أن حاكم  
بأنه كذا حكم بأنه قريب  
الواقف قال هلال يستل  
من الحاكم عن القرابة التي

البيع كان بشرط فاسد وهذا لأن على ظاهر الرواية وإن كان القول قول المسكر للشرط الآن على رواية  
النوادر القول قول مدعى الشرط فيكتب ذلك احتياطا ويكتبون فيه لفساد فيه ولا عدة وفاء وما أشبه ذلك  
لأن على رواية النوادر القول قول من يدعى الفساد لأنه يترك زوال ملكه فيكتب ذلك احتياطا وكان الطحاوي  
رحمه الله تعالى يقول ولا يكتب ولا خيار فيه فمن العلماء من قال المتبايعان بالخيار مادام في مجلس العقد  
فعلى قول من يقول هذا إذا شرط أن لا خيار فيه يكون شرطاً مغيراً مقتضى العقد ولو كتب ذلك ربما رفع إلى  
من يرى ذلك القول فيبطله قال الطحاوي رحمه الله تعالى ولكن يكتب بيع المسلم من المسلم تبركا بالسنة فإن  
النبي صلى الله عليه وسلم لما كتب كتاب الشراء على عدا من خالد بن هودة أمر بكتابه ذلك كذا في الذخيرة  
وأصحابنا انما لم يكتبوا شراء محصيا ولم يكتبوا بيع المسلم من المسلم ولم يكتبوا الفساد وغير ذلك لانه لو كتب  
كان هذا اقرارا من المشتري بصفة البيع ويكون المشتري ملكا للبائع فلو احتضى المشتري من يد المشتري بعد  
ذلك لا يكون له أن يرجع على البائع بالثمن على قول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة ولو انفسخ البيع بينهما  
ثم عاد إلى يد المشتري بؤمر بالتسليم إلى البائع فلا يكتب هذا كما لا يكتب ملك البائع ثم قال محمد رحمه الله  
تعالى ونقد فلان بن فلان يعني المشتري الثمن كله وبرئ اليه منه وهو كذا وكذا درهما وزن سبعة وانما  
لم يكتب بقوله ونقد فلان الثمن لانه إذا لم يذ كر قبض البائع فإذا قال البائع بعد ذلك نقدني ولكن لم أقبض  
فانه يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا بد من ذكر قبض البائع محذرا عن قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى في بيع ذلك اختار محمد رحمه الله تعالى في ذلك ويرى اليه منه لانه أجمع وأوجز فانه في عن براءة  
ابتداء وهما من المشتري وانتهى وهما إلى البائع وذلك بالدفع والقبض فانه في عن صحة القبض فإن البائع إذا  
كان وكذا فإن على قول بعض العلماء لا يبرأ المشتري بدفع المشتري الثمن اليه ما لم يكن مأذونا بالقبض من  
الموكل فإذا كتب برئ اليه منه كان اقرارا بالقبض وبصفة القبض وكان يوسف بن خالد يكتب ويرى فلان  
يعني المشتري إلى فلان يعني البائع من جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب وقبضه منه فلان بن فلان تاما  
واقيا وهو كذا وكذا وزن سبعة وهذا لأن قبض البائع بقوله وبرئ اليه منه ثبت من حيث المعنى لأن  
حيث النص ولا يقف على المعنى كل أحد فيكتب قبض البائع الثمن حتى ثبت قبضه فاصوابه فيكون  
أبين وأقطع للشغب وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب وقبض فلان بن فلان يعني البائع من  
فلان بن فلان يعني المشتري جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب تاما واقيا بدفع فلان ذلك اليه وبرئ اليه منه  
فلان بن فلان يعني المشتري وهو كذا درهما وزن سبعة كذا في المحيط لانه لما وجب التصريح بالقبض  
وجب التصريح بالدفع أيضا حتى يكون قبض البائع الثمن بدفع المشتري فإن على قول ابن أبي ليلى من ظفر  
بجنس حقه من مال غيره لا يكون له أن يأخذه وإذا أخذ لا يملكه بل يكون غاصبا فيكتب دفع المشتري  
محذرا عن قول ابن أبي ليلى وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب ودفع فلان بن فلان إلى فلان بن فلان  
الثمن كله تاما واقيا قبضه منه فلان وأبرأه من جميعه لانه لما وجب التصريح بالقبض والدفع جميعا وجب  
تقديم الدفع على القبض لأن القبض حكم الدفع والحكم يتأخر عن السبب فيجب أن يكون الدفع سابقا  
على القبض الآن فما ذكره الطحاوي نوع غلط لأن قوله وأبرأه من جميعه يقتضي براءة مبتدأة لا بسبب  
القبض والبائع إذا أبرأ المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن يصح أبرأؤه بلزم البائع رقما قبض من الثمن

حكم بها ان ذكر قرابة يستحق بها الوقف أعطاء والا لا فان غاب أو مات الشهود قبل التفسير مثل المدعى فأن ذكر فلا صوب  
قرابة يستحق بها أعطاه والا لا لا يكون نقضا لقضاء الحاكم الأول لأنه حكم بأنه قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان حكم  
بأنه غني من الغلة أو بأنه من الموقف عليه بعبثه ويعطيه أيضا يحمل حكم الأول على الصحة كافي الارث وذ كر الخصاص هذه المسئلة  
إلى آخره ويحمل على الصحة مطلقا لم يذكر سؤال الشهود والمدعى وقال الله فيه أبو جعفر رحمه الله عندي لا يحكم به بالغلة وليس كالارث



لان الواضع تثبت يستحق بها الاثر على كل حال والقرابة قد يستحق بها او قد لا يستحق بها برهن على أنه قريب الوافق وحكم له به ثم جاء آخر ولم يجز للمتولي برهن على المقضى له الاول انه قريب الوافق ايضا ان كان في يد الاول شيء من الغلة فهو خصم الثاني قدمه الى الحاكم الاول والى غيره وبه أخذ هلال والقياس أنه اذا قدمه الى الحاكم الاول يكون خصما وان قدمه الى حاكم آخر كما اذا لم يكن في يده شيء من الغلة وكما في الوصية بالثلث اذا كان في يده شيء فهو خصم قدمه الى آخر أو الى الاول لانه يدعى عليه (٣٨١) شيئا مما في يده وان لم يكن في يده شيء وقدمه الى آخر لا يجعله خصما وفرق هلال بين مسئلة الوصية والوقف وقال الموصى له شريك الورثة فاذا قدمه الى حاكم علم بكونه شريكا للوارث صار كتنديم الوارث والموقوف عليه سم ليسوا بشركاء والثاني لا يدعى على الاول شيئا وانما يدعى على الوافق أنه قريبه والموقوف عليه ليس شائب عن الوافق فلهذا لا يكون خصما

فالا صوب أن يكتب دفع فلان الثمن الى فلان تاما وافيما وقبضه منه فلان وبرئ اليه منه وهو كذا درهم احتى يكون الدفع مة متما على القبض ويثبت صحة القبض بذكر البراءة اليه وينتفى وهم البراءة المبتدأة وانما يكتب تاما وافيلا للتأكد ويكتب في الصدك زوائد للتأكد ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قبض المبيع وما يحتاج الى كتابة قبض الثمن ليكون حجة للمشتري يحتاج الى كتابة قبض المبيع ليكون حجة للبائع فلا بد وأن يكتب وقد اختلف أهل الشروط فيه فكان السمتي وهلال وأبو زيد الشروط وطى يكتبون وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب وكان الطعاوى رحمه الله تعالى يكتب وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع ما وقع عليه المسنى في هذا الكتاب وأنه أحسن وانما كتبوا وسلم فلان ولم يكتبوا وقبض فلان لانه لا يفهم من قوله وقبض فلان اذن البائع المشتري قبض الدار في مذهب بعض الناس أن المشتري بعد ما نقد الثمن لا يملك قبض المشتري الا باذن البائع ولو قبض بغير اذنه كان كالغاصب وكان البائع اخر اجه من يده فاخترنا والفظ التسليم لانه يفهم منه اذن البائع بالقبض فخرنا عن قول هذا القائل فكنتنا التسليم لهذا ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا في الكتاب رؤية المتبايعين المبيع ولا بد من ذلك لان من أهل العلم من لم يجوز بيع مال ميره وشرا مال ميره ومنهم من جوز بيع مال ميره ولم يجوز شرا مال ميره ومنهم من يقول بجوازهما الا أنه يقول بنسبوت الخيار للمشتري دون البائع ومنهم من يقول بنسبوت الخيار في البيع للبائع وفي الشراء للمشتري فلا بد من كتابة ذلك ليجوز البيع وينتفى الخيار بالاتفاق ثم اختلف أهل الشروط في كتابته فكان السمتي يكتب وقد أقر فلان وفلان أنه ما قدر أبا جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب بمحدودها وحقوقها وما هو داخل فيها وما هو خارج منها وبينهما جميعا ذلك وجميع ما فيها من قليل وكثير عرفا موراياه عند عقدة البيع المسماة في هذا الكتاب وقبل ذلك منه قتيبا على ذلك وأبو زيد يكتب وقد نظر فلان يعنى المشتري الى جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب ورضى بها وما قاله السمتي أحسن وأصح وما قاله السمتي من رؤيتهما المبيع عند عقدة البيع أمر لا بد منه لان من مذهب بعض العلماء أن من باع أو اشترى ما رأى ولم يكن معايناه عند البيع بل كان غائبا عنه لا يجوز فخرنا عن قوله وكتبنا رؤيتهما عند عقدة البيع فاما رؤيتهما قبل ذلك ففيه يحتاج اليها لكن ذكره للتأكد وما قاله من كتابة رؤيتهما جميع الدار بمحدودها وحقوقها وما فيها من قليل وكثير داخل فيها وخارج منها أمر لا بد منه فان من مذهب علماء أن المشتري اذا نظر الى خارج الدار ولم ير ما سوى ذلك سئل خيار رؤيته وعلى قول زفر رحمه الله تعالى هو على خياره معنى ينظر الى جميع خارج الدار والى جميع داخل الدار والى بعض أرضها وعند الحسن بن زياد رحمه الله تعالى هو على خياره حتى ينظر الى كل قليل وكثير منها والى سائر أرضها والى سائر بناها وغير ذلك منها فخرنا عن الاختلاف وكتبنا هذه الاشياء ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا تفرقا للمعاقدين بأبدا نهما وكان الخصاص رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك أيضا وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون ذلك لان عند الشافعي رحمه الله تعالى للتعاقد بين خيار المجلس بعد الفراغ من البيع قبل التفرق وعند النيس لمسا خيارا للمجلس فربما يقع بينهما منازعة بأن يعقد ما مذهب الشافعي رحمه الله تعالى فيقول أحدهما فسخت العقد قبل التفرق وأدعى الآخر الاجازة فكنتنا تفرقه ما يابدا نهما بعد اتفاق هذا البيع قطعا لهذه المنازعة واختلف أهل الشروط في كتابة ذلك فيما بينهم فأبوزيد كان يكتب وتفرقا جميعا

السابع في الدعوى والشهادة

لصاحب الاوقاف اذا ولاء السلطان أن ينظر في أمور الوقف ويحكم بالبينسة والتكول ان عرف نساو دلالة توليته اياه لانه كالقاضي المولى والا فلا \* ادعى أن هذه الارض وقف عليه لاسمع وانما يسمع من المتولي وقيل يصح والقوى على الاول وأشار الخصاص في مسائل الى أن الدعوى من الموقوف عليه صحيحة \* منها أرض في يد غاصب ادعى بعض المصارف أن فلانا وقفها علينا ومات وهو عليها يقضى بالملك لا بالوقف علل وقال لانه

(٣٨٣ - فتاوى سادس) يجوز ان ملكها بعد ما وقفها ولم يعمل بان الدعوى لم تصح \* ومنها قوم ادعوا أرضا بانها وقف فلان علينا لاسمع لان الانسان يقف مالا يملك ولم يعمل بعدم صحة الدعوى وكذا لو شهدوا أنه أقر وأشهدوا أنه وقف هذه الارض وقفا صحيحا وكانت في يده حتى مات لا يقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان مالكها يقبل ويقضى لهم بكونه وقفا وبزعم من يد الغاصب وهذا صريح في صحة دعوى المصروف ولو لذلك كانت الشهادة ملا دعوى وانها لا تقبل في حقوق العباد \* ادعى أرضا بعد بيعها لناس وقفها ووقف عليه

لا يقبل ولا يحلف المتناقص ولو برهن على أنها وقف يقبل لاصحة الدعوى بل لأن البرهان يقبل عليه بلا دعوى كشهادة على عتق الامتعي المختار وكذا لو ادعى البائع انه وقف على مسجد كذا وبرهن يقبل ويتقضى البيع وبه نأخذ وقيل لا يكون البائع متناقضا والاول اصح ولولم يقبل وقف على كذا لا يقبل اختاره النسفي رحمه الله ودعوى المتولى أيضا يسمع وان لم يكن له متولى نصب السلطان متوليا يدعيه فيخاصم ويثبت الوقفية ويسترد مشتريه عنه (٣٨٢) \* في يده أرض وقفها ثم غصبها منه غاصب يصح دعوى الوافق اما لعدم صحة الوقف على

قول أول عدم التسليم على قول محمد رحمه الله أولان الوافق أحق بالتصرف والولاية من غيره عند الثاني رحمه الله \* ادعى عليه كرم في يده فزعم ذوالبيد أنه وقف على كذا وليس للدي بينة على مدعاه وأراد تحليفه ان أراد أن يأخذ الكرم عند النكول ليس له ذلك وان أراد أخذ قيمته أو نكل له ذلك \* في يد الحاضر ضيقة وفي يد الغائب أخرى ادعى على الحاضر متول انهم ما وقف رجل واحد على كذا وبرهن ان قالوا انهم ما وقف رجل واحد على كذا وقفوا واحدا وكاتسامله يقضى على الحاضر والغائب بوقفيتهما وان قالوا وقفها وقفها متفرقا يقضى على الحاضر فقط قيل وفي المسئلة نوع اشكال لان هذه المسئلة ألحقت بمسئلة أحد الورثة وفيها انما يقضى اذا كان العين في يد الوارث الذي أحضر فانه نص أبو الليث ان أحد الورثة انما يجعل خصما عن الكل لو التركة في يده فان أحضر وارثا ليس العين في يده لا يصح الدعوى عليه ولا القضاء فعلى هذا انما يلزم أن يقضى

بإدائهم ما بعد البيع المسمى في هذا الكتاب وصحته ووجوبه عن تراض منهما والطحاوي رحمه الله تعالى كان يكتب وتفرق فاجبوا بإدائهم ما بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب عن تراض منهم ما جعيا بجمعيه وانفاذ منهم ماله وما ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى أقرب الى الاحتياط في حق المشتري حتى لا يصير المشتري مقرا بصحة الشراء فلا ينسذ عليه الرجوع بالثمن على البائع متى استحق المشتري من يد المشتري يوما من الدهر على قول بعض العلماء ثم قال محمد رحمه الله تعالى فإدرك فلان بن فلان من درك في هذه الدار فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له اختلفوا في قوله فإدرك فلان بن فلان مذكور بالنصب أو بالرفع والنصب أوضح معناه فالحق من الدرك ولم يرد محمد رحمه الله تعالى بقوله فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له تخليص المبيع له لا محالة لانه شرط ما لا يمكنه الوفا به (١) عسى ولكن أراد به تخليص المبيع ان أجاز المستحق البيع ورد الثمن ان لم يجز المستحق وهذا شرط يمكن الوفا به وقد وقع في بعض نسخ الشروط على نحو ما بيناه صرحا فقال فعلى فلان خلاص ذلك حتى يسلمه انبه أو يرد الثمن عليه قال غة وهكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى وكان يوسف بن خالد السمي وهلال يكتبان فإدرك في هذه الدار الحدودة في هذا الكتاب أو في شيء منها أو من حقوقهما من درك من أحد من الناس كلهم فعلى فلان خلاص ذلك كله لفلان بن فلان حتى يسلمه أو يخصه له من كل درك وبنعة وكان أبو زيد الشرطي يكتب فإدرك فلان بن فلان يعني المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في حقوقه أو في شيء من حقوقه من درك فعلى فلان يعني البائع تسليم ذلك على ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب قال الطحاوي وما كتبه أبو زيد أحب الينا مما كتبه يوسف وهلال لان يوسف وهلالا رحمه الله تعالى لم يكتبوا الدرك مضافا الى المشتري بل أطلقا في تناول هذا المشتري وكل من يتكلم هذه الدار من المشتري بسبب من الاسباب نحو الشراء أو الهبة أو الصدة فيكون ضمان الدرك مشروطا لهؤلاء الذين يملكون من جهة المشتري على بائع المشتري ويكون هذا شرط الرجوع للمشتري من هذا المشتري على بائع هذا المشتري عند ورود الاستحقاق وعدم اجازة المستحق وانما يثبت حق الرجوع عند الاستحقاق للمشتري على بائعه لا على بائع بائعه ووارث المشتري انما يرجع على بائع مورثه مع أنه ليس ببائعه لانه خلف عن مورثه ولهذا يقضى من هذا الثمن دين المورث ولهذا لو كان على المشتري الميت دين مستغرق كان حق الرجوع بالثمن عند الاستحقاق لوصى الميت للوارث فلو كتب على الوجه الذي كان يكتب يوسف وهلال ربما يتوهم متوهم أنه شرط في البيع ما لا يقتضيه البيع فيفقد الباع فبحر زعن ذلك بإضافة الدرك الى المشتري ومن الناس من يكتب فإدرك فلان بن فلان وكل أحد بسببه فعلى فلان البائع خلاصه ولا ينبغي أن يكتب على هذا الوجه لان أسباب ورثته والمشترون منه والمتصدق عليهم والموهوب لهم وسائر من يملك الدار من جهته وقد ذكرنا أنه لا رجوع لهؤلاء عند الاستحقاق على بائع المشتري فاذا كتب على هذا الوجه فقد شرط على البائع ما لا يقتضيه العقد فيفسد البيع ومن الناس من يكتب فعلى فلان يعني البائع عهدته ذلك ولا ينبغي أن يكتب على هذا الوجه لان عند أبي حنيفة رحمه الله

(١) قوله عسى كذا في جميع النسخ تبعا لعبارة المحيط اه

على الحاضر لا غير الوجهين جميعا \* ادعى دارا على ذى اليد انهم املكه باصلها وبنائها فزعم المدعى أنها وقف تعالى على كذا وبرهن عليه فحكم له بما فزعم المدعى أن أصلها وقف على كذا وبنائها له بطل الدعوى والحكم قال صاحب المحيط ينبغي أن يستل المدعي ان هذا الوقف منك أم من غيرك ان قال من جهتي بطل القضاء وان قال من جهة غيري لا يطل القضاء \* وقف في صحته ضيقة ومات بغير رجل وادعى أنها له فأقر به بعض الورثة أو استعطف فشكل لا يصدق الوارث على ابطال هذا الوقف ويضمن هذا الوارث المقر للقر له بصحته

الذي أقرّ وولاية هذا الوقف  
للمالك بوليّه من شاء ولو في  
الورثة صغار وغائب لا يحكم  
بمحضهم حتى يدرك الصغير  
ويحضر الغائب

لويؤمر المتولى بأن يبرهن أن  
يصرف الى الله تعالى \* شهد  
قرار والتسليم الى المتولى شرطا  
لفصل الاتفاق على أمر واحد

والآخر بالتخيير شهدا أنه وقف أرضه وذر كراحدودها وقال لا نكفرا لا نعرف أن هذه المحدودة بأى مكان يقبل الأرض التي يدعيها هذه شهدا أحدهما أنه وقفها على الفقراء والآخر على المساكين يقبل لاتفاقهما على وقف أحدهما أنه وقفه في صحته والآخر أنه وقفه في مرضه جاز لان الوقف في المرض كالوقف في الصحة حتى كان الا والطاوى جعله كالوصية ولم يشترط فيه التسليم الى المتولى واذا علم ان الوقف في الصحة والمرضى على السواء

الان حكم الوقف في المرض أن ينقض فيما لا يخرج من الثلث وبه لا بطل الشهادة كالوشهد أحدهما أنه وقف ثلث الارض وآخره وقف  
 ربها يقبل على قول من يجوز وقف المشاع **(الثامن في المنقولات)** \* وقف أرضا واستثنى فيها أنه ان خاصم فيها وارثها وصية  
 من الثلث وقفها جاز عند الامام ويكون وقفا من الثلث ان خاصم وان لم يخص من الثلث وقال لا يجوز هذا الشرط ويكون من الكل لان الوقف  
 صحيح في الحال \* ولا يملك المتولي (٢٨٤) الاستدانة على الوقف للمارة وما لا يحصون عن محمد رحمه الله أنه عشرة وعن الثاني رحمه  
 الله مائة وهو المأخوذ عند

يقول الواجب رد قيمة الدار كان اشتراط الثمن شرطا لا يلازم العقد فيفسد به العقد فلا يكتب ذلك تحزرا عن  
 قوله وعندنا الواجب رد جميع الثمن في بعض الاحوال ورد بعض الثمن في بعض الاحوال فاذا اشتطنا  
 عليه رد جميع الثمن مطلقا فقد شرطنا عليه شرطا يخالف مقتضى العقد فيوجب فسادا له قد أما اذا  
 كتبنا فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب فأي شيء يقضى به على البائع اذا ورد  
 الاستحقاق ولم يجوز المستحق البيع كان ذلك موجب هذا البيع عند الكل كما كتب في الكتاب فلا يكون  
 لاحد من القضاة ابطال هذا البيع متى رفع اليه فكان هذا أحوط من هذا الوجه وكان أبو حنيفة وأبو  
 يوسف رحمه الله تعالى يكتبان بعدما كتبنا الدرك فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه له أو يرد الثمن عليه مع  
 قيمة ما يحدث فلان يعني المشتري أو يحدث له بأمره يعني بأمر البائع من بناء أو غرس وزرع انما كتبنا  
 ضمان قيمة هذا الاشياء لان على قول بعض العلماء ان يرجع المشتري على البائع بقيمة هذه الاشياء بعد  
 الاستحقاق اذا ضمن البائع ذلك أما اذا لم يضمن البائع فلا وانما كتبنا بأمر البائع لان بعض فقهاء المدينة  
 يقول البائع وان ضمن للمشتري قيمة هذه الاشياء فانما يرجع المشتري عليه بذلك اذا أمر البائع بذلك فكتبنا  
 ضمان البائع وأمره بذلك تحزرا عن قول هؤلاء ومن الناس من يكتب ما يحدث فلان المشتري من بناء  
 وغرس وغير ذلك وهذا ليس بصواب لان المشتري قد يحدث في الدار ما لا يكون له رجوع بقيمة ذلك عند  
 الاستحقاق فهو حفر البئر وتقبية البالوعة والمخرج وما أشبه ذلك مما لا يمكن تسليمه الى البائع فاذا شرط  
 ذلك على البائع فقد شرط ما لا يقتضيه العقد ولا أحد العاقدين فيه منفعة وكان الطحاوي رحمه الله تعالى  
 يقول الاحوط أن لا يكتب قيمة ما يحدث المشتري ولكن يكتب غدا أدرك فلان بن فلان بن فلان في هذه  
 الدار المحدودة وفي شيء من حقوقها وفيما يحدثه من بناء أو غرس أو زرع فعلى البائع تسليم ما يوجب له  
 عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك الى فلان لان العلماء اختلفوا في الدار المبسطة اذا استحققت  
 بعدما بنى المشتري فيها بناء أو غرس أو زرع فلا يحل ان يرجعهم الله تعالى فيه روايتان في رواية شاذة قالوا  
 البائع اذا كان حاضرا فالمشتري يرجع على البائع بقيمة هذه الاشياء قائما ويكون البناء والغرس والزرع  
 للبائع بما ضمن من القيمة للمشتري ثم المستحق بعد هذا بالخيار ان شاء البائع بقلع ذلك ورفع عن أرضه  
 وان شاء حبسه لنفسه وغرم له قيمته مقلوما وان كان البائع غائبا كان للمستحق أن يأخذ المشتري حتى يرفع  
 هذه الاشياء عن أرضه ولا ينتظر قدوم البائع فاذا قلعه المشتري عن أرضه سلمه المشتري الى البائع اذا قدر  
 عليه يوما من الدهر وضمنه قيمته مقلوما لانه سلم اليه كذلك وان شاء المستحق منع المشتري عن قلع ذلك  
 وحبس ذلك لنفسه وغرم له قيمته مقلوما ولم يرجع المشتري على البائع بشئ غير الثمن الذي أعطاه وفي ظاهر  
 الرواية قالوا للمستحق اذا أخذ المشتري برفع البناء والغرس والزرع فالمشتري يرفع ذلك عن أرضه ويكون  
 النقص له ثم له الخيار ان شاء دفع النقص الى البائع ورجع عليه بقيمته قائما وان شاء أمسك النقص  
 لنفسه ولم يرجع على البائع بشئ فاذا كان عندنا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء في بعض الاحوال دون  
 البعض فاذا كتبنا الرجوع مطلقا فقد أثبتنا حق الرجوع في جميع الاحوال وانه شرط لا يقتضيه العقد  
 ولا أحد المتعاقدين فيه، نفعة فيوجب فسادا له عندنا وزعم بعض أهل المدينة أن المشتري اذا بنى ولم يعلم  
 أن الدار ملك المستحق حتى كان بائنا على غرور وجهه له ثم ظهر المستحق فالقاضي يقول للمستحق أنت

البعض وقيل أربعون  
 وقيل ثمانون والفتوى على  
 انه مفوض الى رأى الحاكم  
 \* بنى مسجدا ثم بدله أن  
 ينقض سقفه ويجعله  
 سقفا آخر باجذاعه  
 ويشترى للمسجد أجذاعا  
 آخر كما هو ليس له أن يبيعها  
 ويريد في غيرها ويشترى به  
 للمسجد أجذاعا فان خرب  
 هذا المسجد وترك الناس  
 الصلاة فيه فللباني أن  
 ينقضه وينفع به كبقارى  
 المسجد خافت ولا ينفع  
 فإراد المالك أن يتصدق بها  
 ويشترى بغيرها أخرى له ذلك  
 وان المالك غائبا أو أراد أهل  
 المحلة أن يتصدقوا به ليس  
 لهم ذلك ان لها قيمة وان لم  
 يكن لها قيمة لهم ذلك \* أراد  
 أهل المحلة أن يحولوا  
 المسجد الى مكان آخر ان  
 تركوه بحيث لا يصل في  
 لهم ذلك والا لا \* وقف  
 وشرط لنفسه ما دام حيا  
 على قبول يطل الوقف  
 لمكان الشرط والفتوى على  
 انه يجوز الوقف \* وقف  
 مقبرة وشرط أن يدفن فيها  
 أو خانا بشرط أن يسكن  
 فيه هو أو ينزل جاز \* اشترى

قديلا أو حبشا للمسجد ثم استغنى عنه يهودا الى الملك ان المالك حيا والى ورثته ان مات وعلى قول الثاني رحمه  
 الله يباع ويصرف عنه الى حوائج المسجد وان استغنى هذا المسجد يصرف الى مسجد آخر \* خرب الوقف يجوز أن يحول الى موضع آخر  
 وعن محمد رحمه الله اشترى بواى للمسجد ليس له أن يأخذها وان اشترى حبشا أو قناديل للمسجد له أخذها ان استغنى عنه وعن محمد رحمه الله  
 ليس له أن يأخذ القديلا أيضا خرب المسجد ولا يحتاج اليه للقيم أن يصرف أو فاقه الى مسجد آخر وان استغنى الخوض عن المارة وهما

مسجد يحتاج اليه لا يصرف على الخوض اليه وفي الظهري مسجد عشيق لا يعرف باسمه لاهل المحلة يبعه وصرف نفسه الى مسجد آخر ولا يجوز للقيم ان يجعل شأمن المسجد مسكناً أو مستغلاً ولا أن يقي في فناء المسجد حوائط وأن ضاق المسجد عن أهله جاز للولي أن يدخل بعض منازل الوقف فيه ولو أدخله فيه بلا حاجة لا يصير مسجداً \* ادعى دعوى في المسجد والباقي غائب فالحكم على بعض أهل المسجد بحكم عليهم كاهم \* وفرش المسجد بالاجر من البناء \* وقف على ولده وشرط أنه ان يحجز عن امساكه باعاه ان (٣٨٥) شرط في الوقف بطل الوقف وعند

الثاني رحمه الله الوقف صحيح والشرط باطل واذا اجر الموقوف عليه الوقف ان كان كل الاجرة بان لم يكن له شريك ولم يكن الوقف محتاجا الى العمارة جاز في الدور والحوائط وفي الارض ان كان الواقف شرط البسادة بالخارج والعشر لم يملك الآخر أن يؤجر لانه لو جاز لكان كل الاجرة فيلزم بطلان شرط الواقف وان لم يكن شرط له أن يؤجر ويرزعه بنفسه والموتة والخراج عليه وعلى هذا لو كان المصارف ثلاثة أو أربعة فأرادوا المهايأة ان كان الواقف شرط ما ذكرنا لا يجوز ولا فيجوز وعن الثاني رحمه الله أنها ان عشرية فلهم ذلك وان خراجية لان العادة شرط البسادة بالخارج من القلة فالهاية تستلزم ان يكون الخراج في ذمة المصروف يلزم تبديل شرط الواقف ولا يملك المصروف السكنى في دار أو حائوت وقفت عليهم بدليل ما ذكر أبو جعفر رحمه الله أن اجارته من المصروف يجوز ومعلوم أن استخراج دار له حق السكنى لا يجوز فجوازها دل على ما ذكرنا وفي النوازل وقف

بالخيار ان شئت أعطيت المشتري قيمة بناءه مبنياً لانه بناء على غرور وجهالة البناء \* وان شئت لم نضمن له قيمته ويكون المشتري شريك ولا يؤثر المشتري برفع البناء ولا رجوعه على البائع وان كان المشتري يعلم أن الدار ملك المستحق ومع ذلك بنى فللمستحق أن يأخذ البناء من المشتري بقيته مقابل ما لبس له على البائع في قول هؤلاء فاذا شرطنا رجوع المشتري على البائع فقد شرطنا شرطاً لا يلزم موجب العقد على قول هؤلاء فيوجب فساد العقد ومن مذهب الشافعي رحمه الله تعالى أنه لا رجوع للمشتري على البائع بقيمة ما يحدث فكان هذا شرطاً لا يلزم موجب العقد على قوله أيضاً فيجب التصرع عن كتابة قيمة ما يحدثه المشتري صيانة للعقد عن الفساد عندنا وعند غيرنا ولكن يكتب فعلى البائع تسليم ما وجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلمه الى المشتري فلان حتى اذا رفع الى قاض من القضاة لا يقضى بفساد هذا البيع ويقضى على البائع بما وجبه البيع المسمى في هذا الكتاب على مذهبه الا أن ما قاله الطحاوي رحمه الله تعالى ان كان يحصل صيانة للعقد عن الفساد لا يحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع لانه لم يكتب ما أدركه في ذلك أو في شيء منه بأمر البائع ولا بد من ذلك عند بعض أهل العلم وكذلك لم يكتب مقدار الضمان فيما يجب على البائع من قيمة هذه الاشياء ولا بد من ذلك كذلك لصحة الضمان ولرجوع المشتري على البائع عند ان أبي ليلى لان عندنا لا يصح الضمان ما لم يكن قدر المضمون به معلوماً فالخيلة في ذلك أن يكتب لهذه الاشياء كتاباً على حدة أو يكتب ضمان هذه الاشياء في صل الشراء ويكتب ان هذا الضمان من البائع لم يكن مشروطاً في هذا البيع وانما ضمن ذلك بعد البيع ويذكر قدر قيمة هذه الاشياء فيقول من درهم الى ألف وما أشبه ذلك يذكروا مقداراً يتيقن أنه لا تزيد قيمة هذه الاشياء على ذلك فيقع التصرع عن فساد العقد وتحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع كذا في الذخيرة \* قال محمد وشهد أي شهد عليه الشهود المسمون ومن أهل الشروط من يكتب هذا اللفظ في أول الكتاب فيقول هذا ما شهد عليه الشهود والاجس من عندنا أن يذكره في آخر الكتاب لان الشهود وانما يكتبون شهداتهم في آخر الكتاب فالاحسن ذكر هذا اللفظ في الموضع الذي ثبتت الشهود فيه أسامهم كذا في المبسوط \* واقتصر محمد رحمه الله تعالى عليه ولم يذكر شيئاً آخر وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى كانا يقتصران على هذا أيضاً وهو شهد وأهل الشروط كيوسف بن خالد وهلال وأبي زيد وواعلى هذا فيوسف بن خالد وهلال كتبنا شهد الشهود المسمون على فلان وفلان بجميع ما في هذا الكتاب وعلى اقرارهما بمعرفة ما جميع ما سمى في هذا الكتاب في محضتهما وجواز أمرهما وذلك في شهر كذا في سنة كذا وأبو زيد كتب وشهد الشهود المسمون على اقرار فلان وفلان بجميع ما سمى ووصف في كتابنا وعلى معرفتهما جميع ما فيه بعد أن قرئ عليهما وأقرأنهم ما قد فهماهم حرفاً فوافقوا شهداهم بجميع ما في هذا الكتاب على أنفسهم ما في محضتهما عقولهما وأبدانهم ما وجزأهم ما طاعتين غير مكرهين لا بولي عليهم ما في شيء من أموالهم ما وران على أموالهم ما غير محجور عليهم ما وعلى كل واحد منهما في شيء من ذلك ولا على لهما من مرض وغيره وكتب في شهر كذا من سنة كذا فيوسف بن خالد وهلال اختارا كتابة شهداتهم على الاتيان بجميع ما في الكتاب وأبو زيد اختار كتابة شهداتهم على اقرار المتابعين بجميع ما في الكتاب ومن المتأخرين من مشايخنا رجهم الله تعالى من يقول بأن الكتاب يشتمل على ما يقف عليه

عليه غلة دار ليس له السكنى فان وقف عليه السكنى لم يكن له الاستغلال ولا يجوز للتولي ولا غيره من الوقف فاذا رهنه وسكنه المترحم يجب أجر المثل أعنت للاستغلال أولاً وكذا متولي له باعه وسكنه مشتريه ثم ان متولياً آخر استرده منه فعلى الساكن فيه أجر مثله هذا هو المختار قصر الباع الظلمة عن الوقف احتياطاً وان كان ظاهر الرواية بخلافه \* قال صدر الاسلام غصب أرض وقف وزرع عليه حصه الوقف وان لم تكن معدة ولو أجز الفاصب الوقف الاجرة وفي الملتقط جعل الحاكم لقيم المسجد أجر المثل جاز لو نادم المسجد ما شرط الواقف والائس لها كم أن يجعل له ذلك \* ما حائوته في يد مقاطع لا يحتاج الى قيم ليس للتولي عشره متولى الوقف قام بهارته وأراد أن يأخذ لكل يوم أجر أجبر

ليس له ذلك \* جعل أرضه صدقة على الفقراء ولم يقل بمقرقه يدخل البناء لا الزرع النبات والقول والرايين وهي كلها الواقف وما يقطع كالطرفاء في كل عام للواقف وما في كل ثلاث سنين يقطع يدخل في الوقف وكذا ما يمر في المستقبل ولوقال بمقرقه فالفقرات التي تكون على الاشجار تدخل وفي البيع لا تدخل والورد وما في معناه والارطاب كالفناء وغيره والقطن يكون للواقف وما كان من اصولها فهو داخل في الوقف وليس للمتولي الوقف أن يقطع الاشجار (٣٨٦) المثرة ولا أن يبيعها والمأثرة له يبيعها للقطع \* أرض وقف على الفقراء استأجرها رجل

الشهود حقيقة وهو لفظ البيع والشراء وقبض الثمن وقبض المبيع وتفرق المتعاقدين بأبدانهم ما وضمن الدرك وغير ذلك وعلى ما لا يقف عليه الشهود حقيقة وهو انتقام معنى التبعة والسمعة في البيع وتقرير الثمن لجواز أن يتواضعا أن البيع تجتبه ويظهر أن البيع في العلانية ربا وسمعة ويتواضعا في السر أن الثمن ألف درهم ويظهر في العلانية أني درهم وكذلك رؤية المتبايعين ذلك مما لا يقف عليه الشهود حقيقة لأن الشاهد لا يقف على رؤية غيره سوى أنه يظن أنه أقبل إليه بصرو ز بما يقبل الانسان يصره على شيء ولا يقف عليه ولا يراه وكذلك تفاهمهما ما في الكتاب مما لا يقف الشهود عليه حقيقة وانما يعرف الشهود هذما الاشياء بقرارات المتعاقدين بها وانما يصح تحمل الشهادة على ما تحصل به معرفة المشهود به للشاهد فيما كان للشهود وقفا عليه حقيقة يكتب شهادتهم على الاثبات فيه لانهم قد وقفوا عليه بالحقيقة وما لا وقوف الشاهد عليه حقيقة يكتب شهادتهم فيه على اقرار المتعاقدين به فيكتب شهد الشهود والمسمون بجميع ما في هذا الكتاب ما عيكنهم أن يقفوا على حقيقة شهودهم على اقرار المتعاقدين به بما لا يقفوا على حقيقة ثم ان يوسف بن خالد وهلا لارجهما الله تعالى كتابا في صحة منهما وجواز أمرهما وأبو زيد كتب في صحة من عقلهما وجواز أمرهما والطحاوي كتب في صحة عقلهما وجواز أمرهما وما كتبه الطحاوي رحمه الله تعالى أوثق وأحوط وهل يكتب معرفة الشهود والمتعاقدين بوجههما أو أسماء ما وأنسابها والسمي وهلال كانا لا يكتبان ذلك وغيرهما كان يكتب ذلك وبعض المتأخرين من مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ان كان المتبايعان معروفين عند الناس مشهورين لا حاجة الى كتابة ذلك وان كانا غير مشهورين فلا بد منه لانهم يحتاجون الى أداء الشهادة عليهم بحضورهما فلا بد من معرفتهما اياهما بوجوههما ليكنهم أداء الشهادة عليهما وعند غيبتهم ما وموتهم يحتاجون الى أداء الشهادة عليهما ونسبهما فلا بد من معرفة اسميهما ونسبهما ولا يجوز الاعتماد على اقرار المتعاقدين فعسى يسمى كل واحد منهما نفسه ونسبه باسم غيره ونسبه يريد أن يزور على الشهود ليخرج البيع عن ملك الغير فلا اعتماد على قول المتعاقدين في اسميهما ونسبهما يؤدي الى ابطال ملك غيرهما عسى وهذا فصل كثير من الناس عنه عاقلون فانهم يستمعون لفظ البيع والشراء والاقرار بالتقاضي من رجلين لا يعرفون ما ثم اذا استشهدوا بعد موت صاحب المبيع يشهدون على ذلك الاسم ولم يكن لهم علم بذلك فيجب التحرز عن ذلك صيانة لأملاك الناس عن الابطال وصيانة لنفسه عن الكذب والمجازفة ثم طريق علم الشاهد بالنسب اخبار جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الطريق شهادته رجلين أو رجل وامرأتين فإذا أراد تحمل الشهادة على النسب ويلحقه المخرج في احضار تلك الجماعة التي شرط أبو حنيفة رحمه الله تعالى شهادتهم لحصول العلم ينبغي أن يشهد عند الشهود شاهدان على نسبهما وشهد الشهود على شهادتهما حتى اذا احتاجوا الى أداء الشهادة شهدوا على شهادتهما بالنسب وشهدوا على ما في الكتاب بشهادة أنفسهم ما وفي تحمل الشهادة على المرأة لا بد من رؤية وجهها عند بعض المشايخ وتعرف الشهود بأنها فلا بد من اجل أداء الشهادة عليهما وأما حال غيبتهم أو موتها اذا احتاج الشهود الى الشهادة بالاسم والنسب فطريق صحة التصل ما ذكرنا في الرجل المجهول من شهادة جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وشهادة شاهدين عندهما وقد ذكرنا هذا الفصل تمامه في كتاب الشهادات وإذا كان

من المتولي ويخرج فيها السرقين وغرس ثمرات المستأجر فالاشجار لورثته ويؤمرون بقلعها وليس لورثة الرجوع عما زاد السرقين فيها \* وقف شجرة بأصلها صح اذا سلمها الى المتولي \* شجرة وقف في دار وقف خربت الدار ليس للمتولي ان يبيع الشجرة بل يؤجر الدار لانه اذا باع الشجرة لا يبقى الوقف ولو أجز الدار يبقى الوقف في كرم الوقف شجرة يضر ظها بها بشار الكرم أراد المتولي قطعه ان كان عمرها يزيد على ثمانين سنة كرم أي مانقص منه ليس له القطع والا له ذلك ولو أراد قطع شجرة الوقف ان أضر بالأرض له ذلك وان كان في ابقائها نفع الوقف ليس له القطع

### كتاب الاضحية

فيه سبعة فصول

#### الاول في المقتمة

الاكل قبل صلاة عيد الاضحية في المختار لا يكره ولكن يستحب أن لا يأكل الاضحية واجبة وذكر الطحاوي أنها سنة عندهما والاضحية في أيامها أفضل من التصديق بئنها كالمواظ

في حق الغريب أفضل من الصلاة وشرطها ان يكون مقيما في مصر أو في قرية والوقت الثاني في نصابها قال الامام بالدرك رضي الله عنه من ملك مائتي درهم أو عرضا ساو به غير مسكنه ومياه الذي يلبسه والمتاع الذي يحتاج اليه الى أن يذبح الاضحية يجب عليه والغنى والفقرو والولد والموت انما تعتبر في آخر أيام الاضحية فلو كان نصاب في أول يوم التحرف لكان أفضل وأفضل منه لا تلزم ولو كان فقيرا فلا نصاب في أيامها تلزم ولوله عقار يستغلها قال الرعفراني ان بلغت قيمتها نصابا تلزم وقال الدقاق ان حصل منها قوت سنة تلزم ولا يعتبر قيمتها وقال ان



بلغت فوت شهر لرمث وان فضل منها نصاب لرمث الاضحية والفطر وذكر الزعفراني غلة المستغل ان كفاه ومجاليه لرمث والافلا وعنده ان  
 رحمه الله هو موسم بالضياع \* ولوا الضياع وقفا ولها غلة ان وجد له ما تدارهم في أيام الاضحية وجبت والافلا ولو كان خزا عنده بزم نصاب أو  
 ملح أو قصار له استئنان قيمته نصاب أو صابون لرمث ولوله معحف أو كتب فقه أو حديث يحسن القراءة منها لا تزم والارمات ان بلغت نصابا  
 وفي الصغرى بالكتب لا بعد غنيا الا ان يكون من كل نوع كتابان برواية واحدة عن شيخ واحد (٢٨٧) ولوعن شيخ بروايتين كرواية أبي  
 حفص وأبي سليمان عن محمد رحمه الله لا تجب ولا

بعد غنيا بكتب الاحاديث  
 والتفسير وان له من كل نوع  
 كتابان وصاحب كتب الطب  
 والجوم والادب غني به اذا  
 بلغ نصابا \* فروما به اشترى  
 فرسار كنية ويسعى عليه  
 في أموره بلغ نصابا لا تزم ولو  
 كان في دار باجزة فاشترى  
 أرضا نصاب وبني فيها منزلا  
 يسكنه لرمث \* له دار فيها  
 بيتان شتوي وصيفي لا تزم  
 وان ثلاثة وقيمة الثلاثة ما تزم  
 لرمث والغاري بالفرسين  
 والاسلحة لا يكون غنيا  
 وبالفرس الثالث يكون غنيا  
 ولو من كل سلاح اثنان  
 أحدهما يساوي نصابا تزم  
 والدهقان بفرس واحد  
 وبجملار واحد لا يكون غنيا  
 وبالزائد عليه لو بلغ نصابا  
 غني وبقرة واحدة غني ولو  
 قيمتها نصابا وبثورين وآلة  
 افدان لا وبثلاثة ثيران  
 غني لو ساوى نصابا الثالث  
 وصاحب الثياب بالاربعة  
 لو ساوى الرابع نصابا غني  
 وبثلاثة لا لان أحدهن  
 للثلاثة والاخرى للثمة  
 والثالث للجمع والوفد  
 والاعباد وصاحب الكرم  
 لو نصابا غني والمرأة بالمهر

بالدرك كفيلا قال وان كان المشتري أخذ كفيلا من البائع كيف يكتبك فالمسئلة على وجهين اما ان أخذ  
 كفيلا بالدرك ولم يتعرض لشي آخر واما ان أخذ كفيلا بجميع ما يجب للمشتري على البائع من حق  
 بسبب هذا البيع من الثمن وقيمة البناء والزرع والغرس وأياما كان فان الكفالة جائزة لان هذه كفالة يدين  
 سيجب وانما جائزة تعرف ذلك في كتاب الكفالة غير أن في الوجه الاول انما يجب على الكفيل عند  
 الاستحقاق رد الثمن لا غير ولا يجب عليه شيء من قيمة البناء والزرع والغرس لان الدرك اذا اطلق يراد به في  
 العرف رد الثمن عند الاستحقاق فتصرف الكفالة اليه ولا تصرف الى شيء آخر ثم يكتب بعد الفراغ من  
 كتاب الشراء فأدرك فلان من درك في هذه الدار فعلى فلان يعني البائع وعلى فلان يعني الكفيل خلاص  
 ذلك ان شاء أخذهما جميعا وان شاء أخذهما شتى واحدا بعد واحد حتى يسلم له هذه الدار أو رد عليه  
 غنها وهو كذا هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وانما كتب ان شاء أخذهما جميعا تجوزا عن  
 قول ابن أبي ليلى فان من مذهبه أن الكفالة توجب براءة الاصيل كالحوالة الا أن يشترط في الكفالة أن له  
 أن يأخذها ما شاء وانما كتب وان شاء أخذهما شتى واحدا بعد واحد تجوزا عن قول ابن شبره فان  
 الكفالة عنده لا توجب براءة الاصيل الا أنه اذا اتبع أحدهما وطالبه به برى الا آخر الا أن يشترط في  
 الكفالة أن له أن يطالبه ما واحد بعد واحد كذا في الذخيرة \* قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في  
 شرحه قالوا هو ناشرا لئلا يخرأ ليدمن كتابها فمن جملة ذلك أن يكتب كفل بذلك من غير أن يكون ذلك  
 شرط في البيع لان البيع بشرط أخذ الكفيل لا يجوز قياسا وبه أخذ فر رحمه الله تعالى فيكتب ذلك  
 تجوزا عن قوله ومنها أن يكتب أن الكفالة كانت بأمر البائع لان من مذهب عثمان النبي رحمه الله  
 تعالى أن الكفالة بغير أمر المكفول عنه لا تصح فيكتب أمر البائع احترازا عن قوله ومنها أن يكتب اجازة  
 المكفول له وهو المشتري الضمان في مجلس الكفالة مخاطبة لان من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله  
 تعالى أن الكفالة للغائب لا تجوز اذا لم يقبل عنه الا في صورة مخصوصة عرف ذلك في كتاب الكفالة  
 فتشترط اجازته الكفالة في مجلس الضمان مخاطبة احترزا عن قوله ومنها أنه ينبغي أن يكتب ان كل  
 واحد منهم ما يعني البائع والاجنبي كفيلا عن صاحبه بنفسه بأمره لانه ربما يغيب أحدهما والآخر  
 معسر فلا يصل من جهته الى حقه فيجعله كفيلا بنفسه الا خرج حتى يأخذه بتسليم نفس الغائب فيصل  
 الى حقه من جهة الغائب فيكتب الكفالة بأمر البائع احترازا عن قول النبي رحمه الله تعالى ومنها أنه  
 يكتب أن كل واحد منهم ما أعنى البائع والكفيل وكيل عن صاحبه بالخصومة فيما يدعى المشتري قبل كل  
 واحد منهم ما بسبب هذا البيع حال حياته وبعد وفاته بأن يدعى وارث المشتري وكاله صحيحة على أنه متى  
 فسحها يعود كفيلا بعد ذلك لا يضمن ذكره ليقع التوثيق للمشتري لانه ما لم يجب المال على الاصيل لا يجب  
 على الكفيل لان الكفيل يتحمل عن الاصيل وبما يرد الاستحقاق على المشتري حال غيبة البائع والكفيل  
 حاضر ولا يمكن للمشتري اثبات حقه على البائع بدعواه على الكفيل لان الكفيل لا ينتصب خصما عن  
 الغائب لو لم يكن الكفيل وكيل عنه في الخصومة سواء كانت الكفالة بأمر أو بغير أمر عند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى هكذا روى أبو يوسف رحمه الله تعالى عنه فلا يمكن مطالبة الكفيل وقال أبو يوسف رحمه  
 الله تعالى في الاملا ان كانت الكفالة بأمر ينتصب الكفيل خصما عن البائع وان كانت بغير أمر

المجمل موسم الزرع مليا بالموجل لا وعن الامام رحمه الله انه لا فرق بين نصاب الزكاة والاضحية فلا تجب الا بما يجب به الزكاة لها دار  
 تلغ نصابا تسكنها مع الزوج اذا قدر زوجهما على الاسكان تلتزمها والا لا له دون موجله وليس عنده ما يشترط به لا تلتزم \* له على مقر مقبل دين  
 لا تلتزم ما لم يصل اليه \* له دين حال على مقرمى وليس عنده ما يشترط به لا يلزمه الاستقراض ولا قيمة الاضحية اذا وصل الدين اليه ولكن  
 يلزمه أن يسأل منه عن الاضحية اذا غلب على ظنه انه يعطيه \* له مال كثير غائب في يد مضارب أو شريك ومعه من الحجرين أو متاع البيت

ما يشترى به الاضحية تلزم \* فانت لز وجهاضع عني في كل عام عن مهري الذي عليك بكذا ففعلوا **الثالث في وقتها** أيام النحر ثلاثة أفضلها أولها ويجوز في الليلةتين المتخلتين ويكره بعد طلوع الفجر الثاني من يوم النحر \* ذبح بعد فراغ أهل المسجد قبل فراغ أهل الجبانة جازا ستحسانا وجه القياس ان الاصل صلاة من في الجبانة وبعد الصلاة قبل الخطبة يجوز وبعد التشميد قبل السلام جاز قبل التشهد لا يجوز \* صلى الامام وضحو ثم علم انه (٣٨٨) كان صلى بلا وضوء لا تعاد الصلاة وجازت الاضحية ولو نذر كقبل تفرق الناس تعاد الصلاة ولا تعاد الاضحية لان من الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده ولو نادى الناس ليعيدوها فن ذبح قبل ان يعلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذا ذبح قبل الزوال وبعدده يجوز ولو نذر ان هذا اليوم اليوم التاسع يوم باعادة الصلاة والاضحية ذكره الزعفراني وفي الفتاوى ان

لا ينتصب الكفيل خصما عن البائع وقال محمد رحمه الله تعالى ينتصب خصما سواء كانت الكفالة بأمر أو بغير أمر وإذا كان في المسئلة خلاف من هذا الوجه ينبغي أن يكتب وكالة كل واحد منهم ما احتراز عن هذا الخلاف وكان ينبغي أن يجعل الكفيل وكيل عن البائع في الخصومة ليمكن المشتري من اثبات حقه على البائع حال غيبته حتى يتمكن من مطالبة الكفيل فاما الاحاجسة الى جعل البائع وكيل عن الكفيل بالخصومة لان البائع أصيل فيمليدعي عليه المشتري بسبب البيع السمي في هذا الكتاب وقد ذكرنا ذلك وجهه وفائدة لم يتضح لنا ذلك هذا اذا كفل بالدرك ولم يتعرض لشي آخر فاما اذا كفل بجميع ما يجب للمشتري على البائع بسبب هذا البيع يكتب الكفالة بالشرايط التي وصفناها وبين مقدار ما كفل به من قيمة البناء والغرس والزرع فيذكر من درهم الى ألف فيذكر كعدد ما يعلم أنه لا يزيد قيمة البناء والزرع والغرس عليه والله أعلم بالصواب \* أخذ الاقرار عن يخاف منازعته في البيع أنه وقع رضاه ولا منازعة له وهو أن يكون للبائع ابن أو زوجة أو أب بطن أنه دعوى في المبيع بشراء أو غير ذلك فيكتب بعد الفراغ من كتابة الدرك وأقر فلان بن فلان هذا البائع أو فلانة بنت فلان زوجة هذا البائع طاعة في حال اجتماع شرائط صحة الاقرار اقرارا غير مشروط في هذا البيع ولا ملحق به أن جميع الدار المسماة المحدودة في هذا الكتاب كانت ملكا لفلان هذا البائع وحقه وأنه باع ملك نفسه وأنه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى في شيء منه وأن المشتري هذا صار أحق بذلك كله منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى ادعى في ذلك دعوى على هذا المشتري فدعواه باطلة مردودة وصدقه هذا المقر له في ذلك مشافهة فأشهدوا على أنفسهم بذلك كله أو يكتب أقر فلان على نحو ما بينا أن جميع ما وصف في هذا الكتاب من البيع وقبض الثمن وتسليم المبيع وضمن الدرك من هذا البائع في هذا المبيع كان بأمره وادنه ورضاه بذلك كله لهذا البائع وأنه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى الى آخر ما ذكرنا أو يكتب من أوله اشترى فلان الفلاني من فلان الفلاني باذن فلان الفلاني ويذكر في قبض الثمن بأمر فلان وادنه أيضا وإذا كان المعقود عليه دارين كان كاتما لارتقت كتب جميع الدارين المتلازقتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا كما مر ثم بعد الفراغ عن ذكر الحدود يكتب بحمد ودودهما كلهما وحقوقهما أرضهما وبنائهما مسفلهما وعلوهما وجميع مرافقهما وكل حق هولهما داخل فيهما ما خرج منهما وكل قليل وكثير هولهما فيهما ومنهما من حقوقهما ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وان كاتما يتبين ان كاتما في سكة واحدة كرت جميع الدارين المتباينتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ثم يكتب لكل واحدة منهما حدودها على حدة ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وان كاتما في سكتين ان كانت السكتان في محلة واحدة يكتب أما الدار الواحدة منهما موضعها في كورة كذا في محلة كذا داخل سكة كذا بحضرة مسجد كذا ويذكر حدودها ثم بعد الفراغ عن ذكر حدودها كتبت وأما الدار الاخرى موضعها في كورة كذا في سكة كذا من هذه المحلة ثم يذكر حدودها ثم يتم الكتاب فان كانت السكتان في محلتين كتبت فاما الدار الواحدة منهما موضعها في محلة كذا وأما الدار الاخرى فموضعها في محلة كذا ثم يتم الكتاب وان كان الثمن مقصلا قلت بعد ذلك الثمن انه ألف درهم حصة الدار المحدودة أولا من هذا الثمن ستمائة وحصة الدار المحدودة آخر أربع مائة ثم يتم الكتاب وإذا كان المعقود عليه بيتا معينا من دار كذا يكتب اشترى منه

ولا تعاد الاضحية لان من الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده ولو نادى الناس ليعيدوها فن ذبح قبل ان يعلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذا ذبح قبل الزوال وبعدده يجوز ولو نذر ان هذا اليوم اليوم التاسع يوم باعادة الصلاة والاضحية ذكره الزعفراني وفي الفتاوى ان شهد عنده شهود على هلال ذي الحجة جازتا وان لم يشهدوا به عنده فلا ومتى لم يجز لو ضحى الناس في هذا اليوم ان صلى الامام في اليوم الثاني لا يجوز الذبح قبلها وان لم يصل ان ضحى قبل الزوال ان كان يرجو ان الامام يصل لا تجوز وان لا يرجو تجوز وان ضحى بعد الزوال جاز مطلقا هذا اذا علم انه يوم عرفة فان لم يظهر انه يوم عرفة لكن شكوا ان شهدوا عندهم ان يضحوا من أول الغد والا اى فان لم يشهدوا فالا احتياط ان يضحوا من الغد بعد الزوال \* الامام اذا أخر الصلاة يوم العيد يؤخر التضحية الى الزوال وان فانت صلاة العيد ماسم أو أوعدا جازت التضحية في هذا اليوم ولو

خرج الامام الى الصلاة في الغد أو بعد الغد فضحى فيه ما قبل صلاة الامام أجزأه لانه فات وقت الصلاة على وجه السنة \* بلدة فيها قرة ولم يصل الامام العيد وضحو بعد طلوع الفجر جاز في المختار ذكره الصدوق في الاجناس لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في سائر الايام \* ضحى يوم عرفة بعد الزوال ثم بان أنه كان يوم النحر كزال زعفراني أنه يجوز \* أهل السواد يجوز ذبحهم بعد فجر اليوم العاشر وأهل البوادي لا يضحون الا بعد صلاة أقرب الأئمة اليهم \* شك في يوم الاضحية فالأحب أن لا يؤخر الى اليوم الثالث فان أخر فالأحب

أن لا يأكل منها ويتصدق لانه لو وقع بعد موته لا يخرج عن العهدة الا بذلك \* ولو اشترى الاضحية في اليوم الثالث والمسئلة بها الهالشي عليه  
 \* سرق ولم يجدها حتى مضى أيامها ثم وجدها تصدق بها بالذبح وان ذبحها وتصدق بلحمها جازر تصدق بفضل ما بينهما وان نقصها الذبح  
 فالصدق بها حية أحسن \* لا يجوز التصدق بقيمة الاضحية بعد وقتها على الزوجة المعسرة والزوج المعسر عند الامام رحمه الله المصري اذا  
 أراد ان يتجمل له اللحم يخرجها الى موضع لا يعد من المصر ويذبحها فيه \* وكل المصري بذبحها (٣٨٩) فأخرجها الوكيل الى خارج المصر

وذبحها قبل صلاة الامام  
 ان الموكل في السواد جازوان  
 في المصر لا وان خرج الموكل  
 ثم أتى المصر وذبحها الوكيل  
 قبل الصلاة ان علم يعود  
 موكله لا يجوز وفاقا وان  
 لم يعلم فكذلك عند محمد رحمه  
 الله وعند الثاني رحمه الله  
 يجوز وهو المختار وان أخرجهما  
 من المصر قدر ما يقصر فيه  
 المسافر لو خرج جاز ذبحها  
 قبل الصلاة والمعتبر مكان  
 الاضحية لا مكان المضي  
 فيصرف الى فقرا مكانها  
 لا مكانه وفي الفطرة يعتبر  
 المؤدى لا مكان المؤدى أعني  
 الولد والرقيق وفي الزكاة  
 يعتبر مكان المال

الرابع فيما يجوز من  
 الاضحية

يجوز من الابل والاتي  
 منه أفضل ولا يجوز  
 الاثنى وهو الذي دخل في  
 السادسة وفي الطلبة ماتت  
 عليه أربعة أعوام ومن البقر  
 وهو الداخل في الثالث والاتي  
 منه أفضل ومن الغنم ماتت  
 عليه سنة والذ كرمته أفضل  
 اذا كان خصيا جاز منه  
 التي فصاعدا ولا يجوز  
 ما دون اثنى من كل شيء  
 الا الخدع من الغنم اذا كان

جميع البيت الشوى أو جميع البيت الصفي أو جميع بيت الطابق أو جميع بيت المطبخ أو جميع بيت الخطب  
 أو جميع بيت الخلا أو جميع بيت الحساب وان كان اشترا مع علوه يكتب جميع بيت كذا مع علوه أو  
 يكتب بعلوه من العلون جميع الدار المشقة على البيوت التي موضعها في محلة كذا في سكة كذا ويكتب  
 حدود الدار ثم يكتب موضع هذا البيت من هذه الدار أنه على عين الداخل فيها وعلى يساره أو مقابله كما  
 يكون وهو البيت الثاني أو الثالث من البيوت اليمنية أو اليسارية ويكتب حدود هذا البيت ثم يكتب  
 بمحدوده كما هو حقه وطريقه في ساحة الدار الى باب الدار الاعظم وينبغي أن يبين عرض الطريق وان كان  
 ذلك مقدار الباب الاعظم عندنا لا عند بعض العلماء هو غير مقدرفكان مجه ولا فيوجب فساد العقد  
 فيذكر عرض الطريق احترازا عن قول هذا القائل وان كان اشترى السفل دون علوه يكتب وهو سفل  
 علوه فلان البائع لم يدخل شيء منه في البيع ذكر قوله لم يدخل شيء منه في البيع مع أن العلولا يدخل  
 في بيع البيت الا بد كره صريحا انما ذكر ذلك لئلا يتوهم متوهم أن العلوي يدخل في بيع البيت كما يدخل  
 في بيع الدار فذكر ذلك لقطع هذا الوهم والله تعالى أعلم بالصواب \*  
 اذا كان المعقود عليه قطعة مقدرة من الدار يكتب اشترى جميع الحصة المقدرة المقسومة المعلومه  
 من الدار ويحدد الدار وهذه هي النصف منها وهي على عين الداخل من باب هذه الدار وهي كذا بئنا وصفه  
 وقطعة من سخن هذه الدار وهي كذا ذراعا بالمساحة طولها عرض كذا ويشمل عليها حدود أربعة أهدا  
 لزق بيت شوى من هذه الدار والاثني لزق بيت صفي من هذه الدار وكذا وكذا  
 واذا استثنى بيتا من الدار المشتراة يكتب اشترى منه جميع الدار المشقة على البيوت الايتا واحدا  
 منها بعلوه أو ما خلا بيتا واحدا أو غير بيت واحد وهذه الدار في موضع كذا ويحدوها وهذا البيت المستثنى  
 منها في موضع كذا من هذه الدار ويحدوها وانما احتج الى تحديدا لبيت المستثنى وان لم يكن مبيعا لان  
 جهاته توجب جهالة المستثنى منه وهو المبيع فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع  
 المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها كلها أرضها وبنائها وسفلها وعلوها وطرقها  
 وكل قليل وكثير وفيها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج عنها من حقوقها الا هذا البيت المستثنى منها  
 بمحدوده وحقوقه أرضه وبنائه وطريقه الى باب الدار الاعظم الى آخره بكذا كذا في الذخيرة وانما يذكر  
 طريق البيت لان بدونه لا يتمكن البائع من التطرق الى البيت فيضرب به وذلك في غير ما وقع عليه البيع  
 فيوجب فساد المبيع كما اذا باع الخدع في السقف كذا في المحيط \* وعند ذكر الرؤية يكتب وقد رأى  
 المشتري هذا البيت المستثنى وعرفه لا بد من كونه ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهذا  
 لانه لا بد من رؤية المستثنى اذ ينبغي خيار الرؤية ويجوز البيع باجماع العلماء والبيوت في نفسها متفاوتة  
 في الانتفاع فبدون رؤية المستثنى لا يصير المستثنى معلوما ومع جهالة المستثنى لا يصير المستثنى منه وهو  
 المبيع معلوما ويشترط رؤية المستثنى لهذا وهذه المسئلة من خصائص شروط الاصل فان في سائر الكتب  
 يشترط رؤية المبيع لا غير وكان بعض أهل الشروط يكتبون في هذه الصورة اشترى منه جميع الدار التي في  
 موضع كذا بكذا على أن البائع يتناوحد ما منه وانما خطا لأن بيع جميع الدار على أن البائع يتناوحد ما منه  
 بجهالة ثمن الدار لانه يصير شرا ما سوى البيت من الدار بما يخصه من الثمن لو قسم الثمن على الدار سوى

(٣٧ - فتاوى سادس) عظمى وهو ما أتى عليه نصف العام وفي الاجناس ماتت عليه ثمانية أشهر والزعفراني ماتت عليه سبعة  
 أشهر واذا كان صغيرا الحسم لا يجوز الا اذا تم عليه عام ومن المعز والذ كرمته أفضل ولا يجوز منه الاثنى والعتود منه كالجذع من الضأن  
 وهو الذي أتى عليه أكثر الحول والمولود بين الاهلي والوحشي اذا كان الأم وحشي لا يجوز \* ولوزن كلب على شاة فوات قال عامة العلماء لا يجوز  
 وقال الامام الخليلي العبرة للشابهة والهاموس يجوز ذبحها \* نبت الاهلية توحشت فرماها عن الاضحية جاز ولا يجوز والوحشي والابل

أفضل ثم البقر ثم الغنم من المعز والبقر أفضل من الشاة إذا استويا قيمة لأنها أعظم وأكثر الشاة أفضل من سبع البقرة إذا استويا قيمة ولها فإذا استويا قيمة فاطمهما أحما أفضل وإن اختلفا فالفاضل أفضل فالفضل بعشرين خير من الخصى بخمسة عشر والبقرة أفضل من ستة شياه إذا استويا قيمة وسبع شياه أفضل من البقرة وشراعتين بثلاثين أفضل من شراء شاة بثلاثين وشراعتين بأربعين أفضل من شراء شاة ثنتين ومن لأضحية عليه لسارة لودج (٢٩٠) دجاجة أو ديك أكبره لأنه يشبه بالجحوس \* ضحى بأكثر من واحدة فالواحد فريضة والزيادة

البيت وعلى البيت بخلاف بيع جميع الدار لا يمتانها لأن هناك يصير مشتركا ما سوى البيت بجميع الثمن وأنه جائز وكذلك إذا كان المستثنى غرفة فهو على هذا يحدد الغرفة أن كان معها غرفة أخرى وإن لم يكن معها غرفة أخرى يحدد البيت الذي هي عليه كذا في الذخيرة \*

إذا كان المعقود عليه نصيبا في دار غير مقسومة يكتب هذا ما اشتري فلان بن فلان من فلان بن فلان بجميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من كذا أو جميع سهم واحد من ثلاثة أسهم وهو الثلث مشاعا من كذا أو جميع سهم واحد من أربعة أسهم وهو الربع مشاعا من كذا يكتب حدود ذلك الموضع الذي فيه النصب المبيع ولا يكتب حدود النصب المبيع بخلاف ما إذا كان المبيع منزلا معينا من الدار أو شيئا معينا من ضيقة فإن هناك يكتب حدود المنزل المبيع كما يكتب حدود الدار التي فيها المنزل المبيع والفرق هو أن المنزل مكان معلوم معين من الدار فيكون له حدود معلومة كالدار فأما النصب الشائع في الدار غير معين فلا يكون له حدود معلومة ولا يكون تحديد الدار يكون تحديد النصب لأن النصب شائع في جميع الدار فيقع الاستغناء عن تحديد النصب المبيع فأما المنزل فغير شائع في الدار فحدد الدار لا يكون تحديد المنزل وإذا انتهى إلى قبض المبيع يكتب وقبض جميع الدار لأن النصب شائع في جميع الدار فلا يمكن قبضه إلا قبض جميع الدار بخلاف ما إذا كان المبيع منزلا معينا من الدار فإن هناك يكتب وقبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لأن المنزل مكان معين من الدار فيمكن قبضه بدون قبض الدار وبعض المحققين من مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا يكتب قبض النصب أو يكتب قبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وهو سهم من سهمين من جميع الدار المحدودة لأن البيع إنما يوجب على البائع تسليم المبيع لا تسليم غير المبيع وقبض النصف شائعا متصوّرًا لا يرى أنه يتصور غصب الشائع فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كثير من الكتب إذا غصب رجلان كذا أو الرجلان إذا غصبا شيئا يكون كل واحد منهما غاصبا نصفًا شائعًا فعلم أن قبض الشائع متصور فيكتب قبضه من الوجه الذي ذكرنا وإذا انتهى إلى رؤية المتبايعين يكتب رؤية جميع الدار وفيما إذا اشترى منزلا معينا من دار يكتب رؤية المنزل وحده لأن المنزل مكان معين من الدار يمكن رؤيته أما النصب شائع في جميع الدار فلا يمكن رؤيته إلا برؤية جميع الدار هذا إذا كان كل المحدود ملك البائع فإن كان ملكه فقدر ما يبيعه يكتب اشتري جميع ما ذكر البائع أنه جميع ملكه وحقه وحصته من جميع ما بين حدوده فيه وذلك سهم واحد من سهمين وإنما يكتب جميع ملكه احترازًا عن قول زفر رحمه الله تعالى فإن مذهبه أن أحد الناصر يكتسب ما باع سهم واحد من سهمين من سهمين ينصرف البيع إلى سهم واحد من نصيب البائع ونصيب شريكه فيصير بائعا نصف نصيبه فيكتب جميع ملكه وحصته ليصير بائعا جميع ملكه باتفاق العلماء والله تعالى أعلم \*

وإن كان النصف الباقي لهذا المشتري يكتب وكان النصف الآخر المشاع من هذا المحدود لهذا المشتري بشرا سابق أو غير ذلك فصار الآن جميع المحدود ملكه وإن كان اشترى النصف شائعًا واشتار النصف الباقي يكتب ملكه شراء النصف على ما بينا ويكتب قبل الشهادتين هذا البائع أقرار غيره شروط في هذا البيع ولا لحقا به أنه أجر من هذا المشتري جميع ما بين له وهو النصف مشاعا من جميع هذه الدار المحدودة يحدد ما وقع عليه عقد هذه الاجارة كذا سنة كاملة بكذا درهما لينتفع به بوجه منافعها ويذكر

تطوع في المختار ويقع الكل عن الإضحية وقيل الزائد على الواحد لهم والجذور والبقرة من سبعة إذا أراد الكل القريبة وإن اختلفت جهة القرية \* اشترى بقرته لها ثم أشرك سنانا جازا سحرانا أن أصاب كلا سبع تام وأن أصاب أحدهم أقل من سبع لا يصح بأن مات عن ابن واحد أو بقرته مشتركة مع الستة فضحياهم لم يجز ولو اشترى ثلاثة بقره ودفع أحدهم أربعة والاخر ثلاثة والاخر دينارًا على أن الشركة على قدر المدفوع لا يصح ولو بين اثنين أو ثلاثة فضحوا جاز \* ونصف السبع سبع للسبع فلا يصير لهما كذا اختاره الأئمة \* اشترى سبعة ثم مات أحدهم قبل النحر ورضي ورثته بنحوها عنهم وعن الميت جازا سحرانا وكذا لو كان أحدهم يضحى عن ولده الصغير أو أم ولده وإن انقسم الشركاء لهما وزنا جاز وإن جازا أن يجمعوا مع اللحم شأن من السقط كل رأس والأكارع جاز ولا إلا وإن جازوا ما لا يجب وزحل بعضهم بعضا لم يجز بخلاف

ما إذا باع درهما بدوهم وأحدهما أكثر وزنا وحل حيث يجوز لأنه هبة المشاع فيباح التحليل الفضل فيجعل هبة واللحم مشاع يحملا \* ولو جعلوا اللحم والشحم سبعة واقسموا جازت (نوع في الغلط) غلط وذبح كل أضحية إلا آخر يجعل كالدجج بالإذن دلالة أو يأخذ من لحمه وإن علم بعدد لا كل يحلل كل لا تحل وإن تشاخص من كل الأضحية أضحية ويتصدق بالقيمة لو كانت مضت أيام النحر \* أدخلوا شاة في مربي ثم أدهى كل منها شاة فاشاة فاشاة فهي بينهما ما لا يحل لبيت المال لأنه لا يذبحها أحدها أو بعة لكل شاة

حبسوها في بيت غفلة واحدة ولا يدري لمن هي يباع الاغنام ويشتري بالحاصل أربعة اغنام ويؤكل كل واحد الا حردبهما ثم يحلل كل الاخر فيجوز عن الاضحية \* شاتان بينهما ضحيا جاز بخلاف مالو كان عبداً بينهما فاعتقاه ما عن كفارتهم ما لم يجوز لان الشاة يجزى فيها القسمة جبراً فاما ما كان جمع حق كل في الشاة الواحدة والرفيق لا يجزى فيه القسمة فلم يكن الجمع في واحد (نوع آخر) غصب اضحية غيره وضحي عن نفسه وضمن القيمة وقع عن التضحية لانه ملكها بالغصب السابق (٢٩١) بخلاف الغاصب أعتق المصوب ثم غلبه كماله بأداء الضمان

وبخلاف ما مضى بشاة الوديعة ثم ضمنه لانه ضمنها بالذبح فلم يثبت المال الا بعد الذبح \* وفي شرح الطحاوي غصب شاة وضحي بها ان أخذها مال كماله او ضمنه نقصان لا يقع عن الاضحية وان ضمنه قيمتها حية وقعت عنها انها صارت ملكا من وقت الغصب وان اشتراها وضحي بها ثم استحققت ان أجاز البيع جاز وان استردها لم تقع عنها وان اشتراها فاسدا وضحي بها فان أخذ البائع منهم قيمتها حية جازت وان استردها مذبوحة يشتري بثمنها أخرى وان بهمة فاسدة وضحي ثم أخذ الواهب قيمتها حية جازت وبأكل منها وان استردها والنقصان يضم من الموهوب لقيمته او يتصدق لو بعد مضى وقت النحر وكذا الوهب المريض شاة وعليه دين مستغرق وضحي فالغرماء بالخيار ان شاؤا أخذوا العين وعليه التصديق بقيمتها او ضمنه بقيمتها وجازت الاضحية ولو وهب من آخر شاة وضحي بها ثم رجع له ذلك عند محمد

فجعل الاجرة والتصرف وضمان الدرك ويتم الكتاب  
 وإذا كان المعقود عليه عاويث ليس له سفل \* يكتب اشترى منه جميع الغرفة التي على البيت الصفي أو على البيت الشعوى أو كذا من جميع الدار المشتملة على البيوت ويجسد الدار ثم يبين موضع البيت الذي عليه العلومها ويجسد ذلك البيت ولا يجسد العلو وانما يجسد البيت لان دم يسبح من وجهه لان قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وانما لا يجسد العلو لان تحديد البيت يقع الاستغناء عن تحديد العلو فاشترى جميع هذا العلو وهذه الغرفة التي هي على هذا البيت المحدود وفيه من هذه الدار المحدودة فيه بيتا ذلك كله دون سفل هذه الغرفة فان سفل هذه الغرفة لم يدخل في هذا البيع وطريق هذه الغرفة على السلم الطيني أو الخشبي الرومي الذي هو عين الداخل في ساحة هذه الدار ويكتب في دهر هذه الدار كما يكون في باب هذه الدار الا عظم في داخل ذلك وخارجه فان كان حول هذه الغرفة غرف ينبغي أن يكتب حدودها أو يكتب أخذ حدود هذه الغرفة غرفة فلان والثاني والثالث والرابع ولم يذ كر محمد رحمه الله تعالى في شروط الاصل قدر ذرعان البيت الذي عليه الغرفة وكذلك لم يذ كر الطحاوي رحمه الله تعالى ذلك في شروطه وانحصاف رحمه الله تعالى كان يشترط قدر ذرعان البيت الذي عليه العلو طولا وعرضا ومكنا وهكذا حكمي عن نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى حتى لا يقع بينهما منازعة متى انهم دم السفل في مقدار حقه وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لا بد من ذكر ذرعان العلو أيضا لان العلو قد يكون بمقدار السفل وقد يكون أنقص منه فينبغي أن يذ كر ذلك حتى لا يتنازعا إذا انهم دم العلو وأراد أن يبنى ثانيا قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل ثم يكتب بمحدودها كلها وبعض أهل الشروط عاوا على محمد رحمه الله تعالى وقالوا لا معنى لقوله بمحدوده اذ ليس للعلو وحد ولكن هذا ليس بشيء فقله لوحد كما أن السفل حد لان الحد هو النهاية والعلو نهاية كما ان السفل نهاية الا أن تحديد السفل بصير العلوم معلوما فيقع الاستغناء به عن تحديد العلو ويصير تحديد السفل تحديد للعلو لان لا يكون للعلو حد ثم قال محمد رحمه الله تعالى يكتب أرضها فيكتب بينائهم وأرضها وكان انحصاف رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك وكان يقول لأرض للعلو وانما هو على الهواء لا يرى أنه لو انهم دم العلو قبل القبض يبطل البيع ولا يرى أنه لو باع ساحة العلو بعد انهم دام العلو لا يجوز فلا فائدة في كتابة أرضه ولا أرض له ولكنا نقول أرض الشيء ما كان قرار ذلك الشيء عليه وقرار العلو على السفل فكان السفل أرضا له من هذا الوجه فجاز أن يكتب بينائه وأرضه هذا اذا كان العلو كله على سفل البائع فاما اذا كان بعض العلو على سفل البائع وبعضه على سفل غيره يكتب اشترى علوا بعضه على سفل البائع هذا وبعضه على سفل فلان وبذ كر مقدار البناء على سفل كل واحد وكذلك لو كان هذا العلو على بيتين من هذه الدار يكتب اشترى العلو الذي بعضه على البيت الصفي وبعضه على البيت الشعوى من هذه الدار المشتملة على البيوت ويجسد البيت وبذ كر مقدار البناء على كل بيت والله تعالى أعلم

وإذا كان المعقود عليه دارا لها ساباط \* يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وجميع ساباطه الذي أخذ طرفي خشبته على حائط هذه الدار والطرف الاخر على حائط دار أخرى تقابل هذه الدار التي وقع عليها عقد هذا البيع وهذا الساباط طوله كذا ذراعا وبذراع يسبح به الاراضي في بلدة كذا وعرضه كذا ذراعا وارتفاعه من الارض كذا ذراعا وفيه من الخشب كذا عددا ويجسد ذلك كله وحقوقه ومرافقه

رحمه الله ولا يجب على المضحي التصديق وعند الثاني رحمه الله لا يملك الرجوع \* خمسة اذا أخذها من ملك الغير يجوز بها التضحية بعد ضمان قيمتها غصب شاة أو سرقاً أو غصباً من ولده الصغير أو الكبير أو عبداً المأثون المدينون مستغرقاً أو اشترى فاسداً وضحي وستة لا يقع عن الاضحية المودع بشاة الوديعة والمستعير والمستبضع والمرتهن والوكيل بشراسة والوكيل بحفظ مال ضحي بشاة الموكل والزوج والزوجة ضحي بشاة صاحبه بلا اذنه لنفسه ويدخل الاضحية في ضمانه بالذبح بلا تقدم ملكه على المباشرة \* اشترى مالها فغصبها منه ما صاب ثم ذبحها بنية الاضحية عن المالك يجوز ولا يحتاج الى الاجازة \* أمر قصاب بالذبح عنه فقال القصاب بذبحته عن نفسه وقع عن الأمر

قال القصاب تركت التسمية عند ابيضن قيمتها لئلا يشتري بها أخرى لوفى أيام النحر ولا يأكل منها وان مضت تصدق بالقيمة المأخوذة مضت أيامها وهي حبة تصدق بمباحية \* اشترى خمس شياه ونوى ان يضحي واحدة منها بالاعين فذبح رجل واحدة منها بلا آخره يوم النحر ناويا التضحية عنه ضمن قيمته \* أمره ببيع شاته فلم يذبح حتى باعها ثم ذبح ضمن علم بالبيع أم لا وفي الاجناس لا يضمن ان لم يعلم (نوع) اشترى الفقير لها ثم سرق واشترى (٢٩٢) أخرى لها فوجد الاولى ضحى بها \* ولو غنيا بالواحدة لانها على الغنى بايجاب الشرع وهو واحد

#### ويتم الكتاب كذا في الذخيرة \*

اذا كان المعقود عليه الساباط وحده \* يكتب اشترى منه جميع الساباط الذي أطراف خشب أحد جانبيه على حائط دار فلان وأطراف خشب الجانب الآخر على حائط دار فلان وذلك كله في موضع كذا وتفسيره كالاول وان كان أحد طرفيه على قوائم منصوبة في السكة يبين ذلك وبين مقدار الساباط طولا وعرضا وبين عدد الخشب على نحو ما بينا \*

اذا كان المعقود عليه علودون سفله أو سفلا دون علوه \* يكتب اشترى بيتين من الدار التي هي مشتملة على البيوت ويذكر الحدود الاربع للدار ثم يكتب أحد البيتين سفلا علوه لهذا البائع والاخر علوه سفله لهذا البائع ويحدد كل سفل على حدة كما اذا أورد ببيع السفل أو العلو \*

اذا كانت الدار مشتملة على الاصطبل والمتبن والحديقة \* يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على الاصطبل والمتبن والحديقة التي هي في موضع كذا فان كانت مشتملة على الحمام يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى الحمام التي هي في موضع كذا ويسمى بعد تسمية مرافق الدار مرافق الحمام وان كانت مشتملة على بيت الطحانة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى بيت الطحانة الدائرة على رجلي واحدة بحجرين أو على رجليين أو على أركان ثلاثة أو ما أشبه ذلك التي هي في موضع كذا ويذكر بعد ذلك مرافق الدار مرافق بيت الطحانة وان كان طعن المحبوب يذكر ذلك وان كان خراس الدهن يذكر ذلك وعلى هذا القياس كل شيء يكون في الدار والله أعلم \*

اذا كان المعقود عليه حائط واحد في الدار \* يجب أن يعلم بأن شراء الحائط لا يتناول ثلاثة أوجه (أحدها) أن يشتري الحائط مع أرضه وفي هذا الوجه يكتب اشترى جميع الحائط المبني من كذا من جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدد الدار ثم يكتب وهذا الحائط من هذه الدار في موضع كذا وهو لزيد دار فلان وطول هذا الحائط كذا ذراعا وعرضه كذا ذراعا وارتفاعه في الهواء كذا ومبذو في موضع كذا ومنتهاه الى كذا اشترى الحائط بمحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه وكل قليل وكثير الى آخره وهل يكتب بطريقه قال الطحاوي رحمه الله تعالى ان كان الحائط ملازقا للدار المشترى أو متصلا بالطريق العظمى لا يذكره لاستغنائهما عن الطريق وان لم يكن كذلك لابد من ذكر الطريق (الوجه الثاني) أن يشتري الحائط بدون الارض على أن ينقله وفي هذا الوجه يكتب كما كان يكتب شراء الحائط بأرضه الآن في هذا الوجه يكتب ما خلا أرض هذا الحائط المحدود فيه فانها لا شيء منها لم يدخل تحت البيع ولا يكتب بطريقة لانه لا يحتاج الى الطريق اليه اذا كان ينقل وقد كان هكذا يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وكان بعض أهل الشروط يكتب اشترى منه جميع نقض الحائط ليكون دليلا على أن لا يشتري نقضه ونقله وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول هذا خطأ لانه لو كتب اشترى منه جميع نقض الحائط والحائط غير منقوض يصير مشترى ما ليس عوجود فلا يجوز كما لو اشترى دقيق هذه الحنطة أو دهن هذا السمسم ولكن يكتب على أن ينقله

(١) قوله خراس الدهن كذا في نسخ هذا الكتاب والذي في القاموس الخرس الدن ويكسر والجمع خروس اه فتأمل اه معناه

لا غير وعلى الفقير بالشراء وهو متعدد والزعفراني لم يفصل بين الغنى والفقير وقال ان أوجب الثانية بدلا عن الاولى ذبح أيتها ما شاء وان أوجب الثانية بعد شراء الاولى ايجابا مبتدأ ذبحها فوى الفقير أن يشتري أضحية لا يلزم شيء وكذا القاضي ضل مشترى الفقير لها فاشترى أخرى وذبح ثم وجد الاولى يتنظر ان كان قال عند شراء أخرى ان كانت ضلت الاولى فهذا آخر لا يلزمه ذبحها وان كان قال فهذا بدلها ذبح الثانية أيضا لانها صارت بدلا عن الاولى ذبح المشتري لها بالانية الاضحية جازت اكتفاء بالنسبة عند الشراء \* ولو نذر وقال بلسانه لله على أن أضحي بها لزم اجماعا ولا يلزم اذا نوى أن يضحي بها ولم يتلفظ بالشراء لمالهو المشتري غنيا لا يجب باتفاق الروايات فله بيعها وان فقيرا ذكر في الشافعي أنهم اتعبن بالنسبة والجمهور لا الآن يقول بلسانه على أن أضحي بها وذكر بكر رحمه الله في ظاهر الرواية غنيا يجب بالشراء بها وفي الزنادات اشتراها وأوجبها

أضحية تجب هي موبر أو معسرا قيل معناه أوجبها بلسانه وقيل أراد به اشتراها بنية الاضحية وظاهر هذا يقتضي بأن الفقير على لو سرقه مشترى ليس عليه أخرى لانها عليه صار بالشراء والوجوب المتعلق بالعين يسقط بهلاكه أما على الغنى بالشرع فلم يسبق تعيين الفعل وفي الزعفراني اشترى شاتين لها وضاعت احدها وذبح الأخرى ثم وجد الاولى فيها أو بعد هالائي عليه \* قال الله على أضحية ان غنيا فله أخرى الا اذا عني الاخبار عن الواجب عليه كما اذا قال على حجة وان فقيرا لا يلزم الا واحدة وان أسير عليه شاتان \* اشترى الفقير في أيامها شاة لها وضحي بها ثم أسير في أيامها قال الخويني عليه أخرى والمتأخرون قالوا لا يوجب نأخذ \* نذر أن يضحي ولم يسم شيئا عليه شاة ولا يأكل منها



وان كل عليه قيمتها \* اوجب على نفسه عشر اضعيات لا يلزمه الاثنان لان الارجاء بتين \* ضحى ولم ينوالا ضحية يجوز لانه لما اشتراها لها  
 نعتت لها (الخامس في عبودها) خمسة عشر من الاوقات لا يمنع منها عدم الاسنان لو اعتلف وعن الثاني رحمه الله المنع مطلقا  
 وعنه ان بقي منها ما يعتلف جازوا الا ومن البقرة التي لا اسنان لها لا يجوز والجرعاء ان سمينة والتي لا قرن لها من الاول يجوز فان انقطع  
 او انكسر يجوز الا اذا بلغ الدماغ وصغيرة الاذن والتي في اذنها ثقب او شقاق من الاعلى (٢٩٣) الى الاسفل يجوز وعديعة الاذن  
 او احدى الاذنين يمنع الا في

على نحو ما بينا (الوجه الثالث) ان يشتري الحائط مطلقا والحكم فيه انه يدخل ما تحت الحائط من  
 الارض في المبيع من غرذ كرا الاعلى قول الخصاص رحمه الله تعالى فيكتب الحائط بأرضه ويلحق بأخره  
 حكم الحائط كذا في المحيط \*  
 فان كان المبيع بناء دون أرض كتب جميع بناء الدار ويحدد الدار ثم يقول اشتري منه جميع بناء هذه الدار  
 والبيوت والابواب والسقوف والحيطان والرفوف والجذوع والعوارض والسهام والبوارى والهرارى  
 وجميع ما في هذا البناء من اللبن والاجر والطين والتراب من أقصى أس هذا البناء الى منتهى سمكه دون  
 أرضه فان لم يستثن الارض جاز لان البناء لا يتبع الارض كذا في الظهيرية \* ولكن انما يكتب ليكون  
 أوثق وأكثر ويجوز ان يكتب اشتري منه جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي موعود كذا يكتب بعد  
 ذكر الحدود فاشتري هذه الدار المحدودة فيها بناؤها كلها سنها ولها عودون أرضها فان لم تدخل في هذا المبيع  
 ولا يكتب في هذا الحدود هاتم الحال لا تتخلوا ما ان كانت أرض هذه الدار بهذا المشتري وفي يده يكتب في  
 آخره قبل ذكر الاشهاد وأقر هذا البائع أنه لا حقه في أرض هذه الدار وأنها بجميع حدودها وحقوقها  
 في يده هذا المشتري دونه ودون سائر الناس أجمعين وان جميع ما كان له عليها أو على شيء منها قبل هذا المبيع  
 المذكور فيه فانما ذلك كله لهذا المشتري بأمر حق واجب لازم عرفته له وجعل الى هذا المشتري جميع  
 ما وجب ويجب له من حق في هذه الدار في حياته وبعد وفاته أقامه فيه مقام نفسه على أنه كمل فسخ شيئا  
 مما جعله الى هذا المشتري مما وصف فيه فان ذلك الى فلان المشتري هذا عند فسخه ذلك وبعد فسخه اياه كما  
 كان وقبل هذا المشتري جميع ما أقر له به وجميع ما يجعله اليه مما ذكر فيه من مائة مواجعة وان لم تكن  
 أرض هذه الدار لهذا المشتري ولا في يده وانما هي لغيره وقد أراد بشرائه المقام في هذه الدار فلا بد له من سبب  
 يتمكن به من الاتقاع بأرض هذه الدار لانه لا يتبأ المقام فيه الا بالسكنى في أرضه وطريقه اما الاعارة  
 أو الاجارة فالاعارة غير لازمة وكان صاحب الارض بسبيل من أن يخرج المشتري من الدار ساعة فساعة  
 فلا يتبأ له المراد منه فينبغي أن يشتغل بالاجارة لان الازمة فيه يمكن من المقام فيها مدة يريدها فلا يتخلو بعد  
 ذلك اما ان كانت الارض للمالك معروف أو كانت أرض الوقف ويجوز الاستجار فيه ما لو كان ان استأجر  
 من المالك يكتب ذكر الاستجار من مالكه فلان بن فلان ولا يحتاج فيها الى بيان أن الاجارة المذكورة فيه  
 أجرم لها ويجوز بأي مدة شاء وان استأجر من المتولي بأن كانت أرض الوقف بين فيها أنها وقف مسجد  
 كذا أو على جهة كذا وأنه استأجر من متولي ذلك الوقف ولا يطول مدة اجارة الا وقاف في المدة الطويلة  
 عند عامة مشايخنا المأخوذ من آخرين رحمه الله تعالى ويكتب فيه ان هذه الاجارة يومئذ أجرم مثل هذه الارض  
 لان المتولي لا يملك الاجارة بغير فاحش ويكتب ابتداء مدة الاجارة وانتهائها هذا اذا اشتري البناء للمقام  
 فيه فاما اذا اشتري للهدم ونقل نقوضه يكتب فيه كما كان يكتب في شراء الحائط له دمه ونقل نقوضه  
 فقد ذكرناه

او احدى الاذنين يمنع الا في  
 رواية عن الامام ومحمد  
 رحمه الله والثولاهوى  
 المجنونة لو سمينة جاز والعرجاء  
 التي تمشى بثلاث قوائم ولا  
 تضع الرابعة على الارض  
 لا وان كانت تضعها وضعا  
 ضعيها الا انها تتمايل مع  
 ذلك يجوز والمحجوب العاجز  
 عن الجماع والتي لها سعال  
 والعاجز عن الولادة لكبر  
 سننها والتي لا ينزل لها لبن  
 تجوز والتي لها آلية صغيرة  
 تشبه الذنب يجوز وان لم يكن  
 لها آلية خلقه فكذلك  
 وقال محمد رحمه الله لا يجوز  
 في سبع من العيوب العمياء  
 والعوراء فان ذهب بعض  
 عنها الواحدة أو بعض  
 أذنها أو بعض أسنانها في  
 رواية الاجناس ان أكثر  
 من النصف لا يجوز وان  
 أقل يجوز ويعتبر الثلث وما  
 كان دون النصف فهو قليل  
 عندهما وظاهر مذهبهما  
 أن النصف كثير وعنهما فيه  
 روايتان وفي المختلف ان أكثر  
 من الثلث لا يجوز وعن  
 وبقدرا الثلث يجوز عنده  
 وعليه اعتمد في الجامع  
 الصغير وعن الامام رحمه  
 الله أنه لا يجوز وهل يجمع

الحروف في اذنى الاضحية اختلفوا ولو كانت صحيحة فاعورت عندها بعد ايجابها على نفسه أو كانت سمينة فجمعت بعد ايجابها أو عرجت ان  
 مواسر الايجوز وان عرجت مواسر الايجوز كره في رواية الجوز جاني وفي رواية أنى حفص رحمه الله يجوز مواسرا كان أو معسرا ولو اصابها افة مانعة  
 في معالجة الذبح ان لم يرسلها جاز وان أرسلها ثم ضحى به انى وقت آخر يومه أو في يوم آخر لا رواية لها في الاموال وفي العيون والمستقى عن  
 الثاني رحمه الله جواز زوفى الزعفراني رحمه الله أنه لا يجوز زوبه قال البعض ولا تأخذ به والجهلاء التي لا تنفى لا يجوز وقطوع رؤس الضروع

ان أقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف وفي الشافعي والمزني اذا ذهبت إحدى حلتها باخلاق أو بآفة وبقيت الأخرى لا يجوز وفي الأبل  
والبقران ذهبت واحدة جاز وان اثنان لا وعن الإمام رحمه الله أن الشاة اذا لم يكن لها أذن ولا ذنب خلقة يجوز وان لم يكن له خلقة عيناه  
لا يجوز **في الانتفاع** يذكره حليم او جزو صوفها قبل الذبح وينتفع به فان فعله تصدق به قيل هذا في التي أوجبها  
على نفسه وان أخذ صوفها من (٣٩٤) أطرافها للعلامة أيام البحر لا يطررها وان في ضرعها لبن بخاف عليه نضح ضرعها بالماء

أن يشتري قدر الطريق شاة في جميع ساحة الدار وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ثم يكتب حدود ساحة  
الدار ولا حاجة الى كتابة حدود الطريق لان الطريق لما كان شاة في ساحة الدار كان كالنصيب الشائع في  
ساحة الدار وفي النصب الشائع من الدار يحسد الدار دون النصب كذا ههنا وان بينوا مقدار عرض  
الطريق فهو أوثق وان لم يبينوا كان للمشتري قدر عرض باب الدار الاعظم وبعض أهل الشروط لم يجوزوا  
ترك ذكر الذرعان في الطريق لما أن في التقدير باب الدار نوع اعم سام لانه عسى يبدل الباب بباب آخر ومحمد  
رحمه الله تعالى جوز ذلك هذا اذا اشترى رقبة الطريق وأما اذا اشترى حق المرور دون رقبة الطريق  
ففيه روايتان على رواية الزبادات لا يجوز وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز واذا أراد  
كتابة بيع حق المرور على قول من يجوز ذلك يكتب على أن له حق المرور بقدر باب الدار وبيع مسيل  
الماء وهو الموضع الذي يسيل فيه الماء وكذلك يبيع حق مسيل الماء لا يجوز باتفاق الروايات وفي شروط  
الاصل اذا باع رقبة الدار ليسيل الماء فيه ان بين الموضع وحدوده جاز والافلا  
اذا كان المعقود عليه عرصه دار بناؤها للمشتري يكتب هذا ما اشترى كما كان يكتب اشتراها مع البناء  
الأن ههنا لا يكتب وبنائها لان البناء ملك المشتري فكيف يشتري ملك نفسه ههنا ذكر محمد رحمه الله  
تعالى في الاصل وبعض أهل الشروط قالوا لا يحسن أن يكتب اشتري أرض دار وبنائها لهذا المشتري  
لان اسم الدار ملان تصرف الى المبنى في العرف والمقصود من الكتابة التوثيق فينبغي أن يكتب من اللفاظ  
أبلغ ما يحصل به تعريف المشتري ليحصل به تمام التوثيق  
اذا كان المعقود عليه نصف دار ونصفها الآخر للمشتري يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان  
ابن فلان اشترى منه جميع السهم الواحد من سهمين وهو النصف مشاعا من جميع الدار التي ذكر البائع  
هنا أن سهم من هذين السهمين ملك المشتري وهذا السهم الآخر منها واحد ذكر البائع هذا أنه ملكه  
وحقه وفي يديه وأنه يبيع هذا السهم الذي ذكر أنه هو ملكه من هذا المشتري وموضع هذه الدار في موضع  
كذا حدودها كذا ولا حاجة الى تحديد نصف المبيع فقد ذكرنا قبل هذا أن تحديد النصف الشائع يحصل  
بتحديد الجميع والله تعالى أعلم  
اذا كان المشتري يبيع هذا السهم الذي ذكر أنه هو ملكه من هذا المشتري وموضع هذه الدار في موضع  
كذا حدودها كذا ولا حاجة الى تحديد نصف المبيع فقد ذكرنا قبل هذا أن تحديد النصف الشائع يحصل  
بتحديد الجميع والله تعالى أعلم  
اذا كان المشتري يبيع هذا السهم الذي ذكر أنه هو ملكه من هذا المشتري وموضع هذه الدار في موضع  
كذا حدودها كذا ولا حاجة الى تحديد نصف المبيع فقد ذكرنا قبل هذا أن تحديد النصف الشائع يحصل  
بتحديد الجميع والله تعالى أعلم

البارد أو فريجها بالماء البارد  
اذا قربت أيام النحر وان  
بعدت يحلها ويتصدق  
بالباب وما أصاب من اللبن  
تصدق بثله أو قيمته وكذا  
الصوف الآن يعلقها  
بقدرها ويجوز الانتفاع  
بجلدها وهدي المتعة  
والقيران والتطوع بان  
يتخذها فريشا أو فروا  
أو جرابا أو غير ذلك ولا أن  
يشتري بها متاع البيت  
كالخربال والغربال والخف  
لأن الخل والزيت واللحم وله  
أن يبيعها بالدرهم ليتصدق  
بها الآن ينتفع بالدرهم أو  
ينفعها على نفسه فان باع  
لذلك تصدق بالثمن أيضا  
ولو أراد بيع لحمها ليتصدق  
بالثمن ليس له ذلك وليس له  
في اللحم الا الاطعام أو الاكل  
وذكر بكر رحمه الله أن الجلد  
كالحل ليس له ببعه والتصدق  
بثمنه وان باعه بشئ ينتفع  
به بعيه يجوز ذكره شام أنه  
يباع ما يؤكل مما يؤكل وما  
لا يؤكل مما لا يؤكل  
وإعطاء الجلسد للجزار  
كالبيع \* اشترى للاضحية  
وأوجبته كره له ركوبها  
وان نقص بالركوب ضمن

النقصان ولا يؤاجر وان أجر تصدق بأجرتها وان ولدت ولدا ذبحها مع الولد قيل هذا في الفقير فأما  
الغني فلا يجب عليه ذبح الولد الا اذا نذر أن يضحى الام فولدت بعد النذر وان ذبح الولد قبل الام في يوم النحر أو بعده جاز ولولم يذبحه وتصدق  
به حيا في أيام النحر جاز \* وفي المشتري لو تصدق بالولد حيا في أيام النحر عليه أن يتصدق بقيمته أيضا وان باع الولد في أيام النحر تصدق بثمنه  
فان لم يبعه ولم يذبحه حتى مضت أيام النحر تصدق بالولد حيا \* وان ذبح الولد مع الام ياكل منها ومنه وعن الإمام رحمه الله أنه لا ياكل من

الولد وان كل تصدق بقيمة المأكول والتصدق بقيمة الولد حيا أحب والمعدس اشترى شاة وماتت في أيام الضر وخرج منها جدين حياتصدق بالولد استحسنانا **السابع في التخصية عن الغير** الغني يضحي عن نفسه وعن ولده الصغير لاعن الكبير وأما ابن الابن ففيه روايتان ولو كان لابنه مال ضحى عنه منه أبوه أو وصيه عند الامين وعند محمد رحمه الله يضحي من مال نفسه \* قال السرخسي رحمه الله قال بعض مشايخنا على الاب أن يضحي من نفسه وكذا ترى قياسا على الفطرة والاصح أنه (٢٩٥)

ليس له ذلك حتى لم يملك عتق عبده وهبته ماله والقاضي في مال الصغير كذلك والمجنون كالصبي وعلى الاب أداء خراج أرض الصبي وغيرها وفي الفتاوى الوصى اذا ضحى بمال الصغير عنه وتصدق به ضمن ويشترى بهما ما ينفع بهينه وعلى الرواية التي لا يجب في مال الصغير ليس للاب والوصى أن يفعله فان فعل ضمن الاب ولا ضمن الوصى وعليه الفتوى \* ولو ضحى بشاة نفسه عن غيره بأمره أو لاجبوز \* ولو أعتق عبده عن كفارة غيره بأمره جاز وأجازناه - يبر بن يحيى ومحمد ابن سلمة ومحمد بن مقاتل فيمن يضحي عن الميت أنه يصنع به مثل ما يصنع بأخيه نفسه من التصديق والا كل والاجر للميت والمالك للذابح وقال عصار بن يوسف يتصدق بالكل أو بمطبخ وافق الثلاثة \* ولو أوصى أن يضحي عنه في عام من ثلث ماله جاز باتفاق الروايات ويصنع به كما يصنع بأخيه من الاكل والتصدق وقال الصدر المختار أنه ان ضحى بأمر الميت لا يأكل منها وان بغير أمره يأكل كل في

شراء الدار والمورثة من الورثة البائمين يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان وفلان وفلانة أو لاد فلان بن فلان الفلاني ومن أهمهم فلانة بنت فلان بن فلان اشترى منهم جميعا صفقة واحدة جميع ما ذكره هؤلاء الباعة الاربعة أنه مشترك شركة ميراث من فلان حين مات وخلف زوجة وهي فلانة هذوا بنين وهما فلان وفلان هذان وشتاوهي فلانة هذها لا وارث له سواهم وخلف من التركة جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا وصارت هذه الدار المحدودة المورثة بينهم على فرائض الله تعالى لامرأته هذه الثلث والباقي بين أولاده للذكور مثل حظ الانثيين أصل الفريضة من ثمانية وقسمت من أربعين سهم مال لأقربها خمسة أسهم ولكل ابن أربعة عشر سهم ما ولائبة سبعة أسهم وهذه الدار يوم هذا العتق يد هؤلاء الورثة على هذه السهام مشاعة غير مقسومة وهم يبيعون ذلك كله من هذا المشتري صفقة واحدة بالثلث المذكور فيه على أن الثلث بينهم على هذه السهام الى آخره والله تعالى أعلم

اذا كان المعقود عليه حائوا يكتب اشترى منه جميع الحائوت الذي في كورة كذا عمله كذا في زقاق كذا ويكتب في سوق كذا أو على رأس سكة كذا قباله خان كذا ويحده ثم يقول يحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه وألواحده التي يغلق عليها بابه وغلقه ومغلقه فان كان معه أو يكتب وعلاه وسفله والدار التي هي علاه فان كان مبني على نهر العامة يكتب جميع الحائوت المبني على نهر العامة المدعو كذا في موضع كذا أحد حدوده لريق هو هذا النهر من وجه مجي الماء والثاني لريق حائوت فلان والثالث لريق هو هذا النهر من وجه مجي الماء \*

واذا كان المعقود عليه خان يكتب اشترى منه جميع الخان المبني بحيطانه الاربعة المحيطة به كلها بالاجرات وانه يشتمل على كذا عدد من الحوائيت في سفله وكذا عدد من الابارجات والحجرات والغرف في علاه والحوائيت الاربعة على بابه بملوها ثم يكتب يحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه ودويراته وغرفه والحوائيت التي على بابه وطرقه بمسالكها في حقوقها الى آخره وان كان له علوان أحداهم مافوق الاخر يكتب جميع الخان المبني بثلاثة سقوف أحداهم سفله والاخر به الاسفل والثالث به علوه الاعلى ثم يتم الكتاب

اذا كان المعقود عليه رباطا معلوكا يكتب جميع الرباط المبني المشتمل على صحن دار كبير وكذا عدد من المراتب والاورى في سفله وبيت يسكنه الرباطي وكلها حول صحن داره وعلى حجرات وغرفات في علوه ثم يتم الكتاب

اذا كان المعقود عليه برج الحمام يكتب جميع برج الحمام المبني المشدود وفوهاتم ونفقهم باسمه اذا يمكن أخذ حمامها بغير صيد بجميع ما فيه من الحمامات والحماض والفراخ والبعض والهراي والخشبات وانما كتبنا شفوهاتهم ليقدر على تسليم ما فيها من الحمامات الى المشتري حتى يجوز بيعها فان بيع ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز قالوا ينبغي أن يشتري برج الحمام ليلا لان الحمامات يأوين اليه ليلا ويحتمل فيتناولهن البيع فأما في النهار فيخرجن لطلب الرزق فلا يتناول جميعهن البيع ويختلط باعتبارهم البيع بغير المبيع اختلاطا يعذر معه التميز

اذا كان المعقود عليه بيت الدهانة يكتب اشترى منه جميع بيت الدهانة المشتمل على سهام منصوبة

المختار ضحى عن أولاده الكبار وزوجته لا يجوز الا باذنهم وعن الثاني رحمه الله أنه يجوز استحسنانا بلا اذنهم وعن الامام رحمه الله في الولد الصغير يستحب الاضحية ولا يجب بخلاف صدقة الفطرة هذا ظاهر الرواية وروى عنه أنه يجب عن ولده وولد ولده الذي لأب له والفتوى على ظاهر الرواية \* ضحى بقرة عن نفسه وعن ستة من أولاده ان صغارا جاز وان كبارا جاز بأمرهم والا لا أعتق عبده عن كفارة عين على أبيه لا يجوز ولو بعد موت أبيه وكذا الوقف على أبيه بعد موته \* ذبح أضحية غيره بلا أمر في غير أيامها يضمن وان في أيامها جاز

ولا يضمن \* ذبح البقار والاراعي شاة لا يرعى حياتها لا يضمن وكذا الاجنبي في اختصار الفقه و فرق الصدر بين الاجنبي والاراعي وضمن الاجنبي لا الاراعي وذكر محمد رحمه الله ان الراعي يضمن ايضا وهو القياس وهما مسائل يعمل فيها بالدلالة طبع لحظ غير ضمن لو بلا امره ولو جعل في القدر الذي على الكاؤون ووضع تحته خطا وطبخ لا يضمن ومنه مثله الاحرام على المغصم عليه وباقيه في الفتاوى وحاصله ان العمل لو بحال لا يتفاوت الناس يثبت الاستعانة (٢٩٦) بكل واحد من احاد الناس كالذبح وان تفاوت كالسلخ الاحنى لو علق شاة للسلخ فسلخها

أحد بلا ذنبه ضمن اذا لم يجد الاضحية في بلده يلزمه المشى يطأها الى موضع منه يساق الى بلده

### كتاب الصيد

#### خسة فصول

#### الاول في المقدمة

وهو الحيوان المتوحش من الاذى ما كولا ولا وهو مباح الا اذا كان للتلهى اوفى اخذ مخوفه ويكون بالبازي والكلب والسموم والشبكة وما في معناها كالنجل ويحمل بخمسة عشر شرطا في الصيد كونه اهلا للذكاة وارساله وان لا يشاركه في الارسال غير أهل الذكاة وعدم ترك التسمية عدلا وان لا يشغل بين الارسال واخذ الصيد بمل آخر وخسة في الكلب كونه معلما وذهابه على سنن الارسال وعدم مشاركة كلب من لا يحمل صيده وان يقتله بوحا وان لا يأكل منه وخسة في الصيد ان لا يكون متعلبا بابائيه ويحلب وان لا يكون من الحشرات وان لا يكون مائبا غير السمك وان ملك نفسه بجناحه وقوائمه وان عوت بالاصطياد

وأجبار وأقفاص وأدوات التي هي في موضع كذا ويحده ثم يكتب حدوده وحقوقه كلها وأرضه وبناءه وسنهامه الاربعة والرحى الكبيرة المشتهلة على حجر منصوب يدعى (سنك سمع) والرحى الاخرى المدعوة (سنك بشت) بكذا قبضا عاقيه من الصخور والطابق الحديدى المنسوب على كائون مبنى فيه يغلى السمسم \* وكذا اذا كان المعقود عليه طاحونة يكتب اشترى منه جميع الطاحونة الدائرة على الرحى التي هي بقربة كذا على نهر كذا ويحدها ثم يكتب بحدها وحقوقها كلها وأرضها وبناءها وحجرها الاسفل والاعلى ودلوها ونوايلها وقطبها وما رادها من الحديدية والخشبية ناوقها ونواعيرها باجنحتها وشربها بجاريه ومسائله في حقوقها والواحد المخروشة في أرضها وملقى أحسابها وموقف دوابها والمواضع التي يبقى فيها الحبوب ويذرى ومرجها بارضه وأشجاره وأغراسه ويجرى مياهه ومسائله في حقوقه فبعد ذلك ينظر ان كانت الطاحونة على نهر العامة يكتب أحد حدودها لزين مغرف مائمه من هذا النهر والثاني لزين طريق العامة على شط نهر الطاحونة هذه والثالث لزين مصب مائمه في هذا النهر والرابع لزين أرضى فلان \* وان كانت على نهر ملك يدخل في هذا البيع يكتب وهي مبنية على نهر خاص لها يأخذها من نهر كذا

اذا كان المعقود عليه الحمام يكتب اشترى منه جميع الحمام الواحد الذي هو معد لدخول الرجال أو لدخول النساء وفي الحمامين أحدهما لدخول الرجال والاخر لدخول النساء يكتب اشترى منه جميع الحمامين المتلازمين الا الذين أخذهم من الدخول الرجال والاخر لدخول النساء وهما في موضع كذا وفي الواحد الذي يدخله الرجال في أول النهار والنساء في بقية النهار يذ كر ذلك ويكتب المشتل على (سيا كوازه) خشبية ذات سقف واحد فيها سرى خشبي وسرير آخر لحاوس الحمامى عليه وبيت يدعى (خاص خانه) لدخول من كان محترما من المتحممين وتابوت خشبي للحماي لجمع الغلة فيه وتابوت آخر للثياب لوضع الفحائات فيه ويكتب فيه ذكر الحدود وحقوقه كلها وأرضه وبناءه وقدره الخماسية المركبة فيه لتسخين الماء فيه وبئر المطوية بالحجارة والاخر وبكرتها ودلوها ورشائها والحياض المبنية في بيوتها أو يكتب والاوانى المتخذة لجمع الماء فيها (١) وأوتوه وملقى رماده ومسبل مياهه وطوايقه المفروشة فيه وموضع حشيشه وتخفيفه

اذا كان المعقود عليه بيت الطعانة يكتب جميع بيت الطعانة المشتل على رضى واحدة دقارة بجميع أدوات أرضها المركبة من الحديدية والخشبية والحجرية وغير ذلك الصالحة لاقامة على طعن الحواريات وقد عرف العاقدان هذان الأدوات شيئا فشيئا وأخطاها عاينا شافية نافية للجهالة وأقر بعرفة جميع ذلك كما أقر اصحابها \*

اذا كان المعقود عليه بيت الخنق يكتب وفيه خنق خشبي أو خنقة أو ثلاثة كل خنق له عينان ومع الخنقات خنقات خرفية ويكتب بعد ذلك الحدود وخنقة قاته وخنقة الخرفية الكار منها كذا عددا والواسط كذا والصغار كذا كلها قائمة بأعيانها في بيت الخنق هذا وقد عرفها العاقدان شيئا فشيئا وأخطاها

(١) قوله وأوتوه الا تون بوزن تنور الموقدة والعامة تخففه وجعه أتاين كافي كتب اللغة ١٥ معصمه

قبل أن يوصل الى ذبحه وزاد السرخسى أن يكون الصيد مما يباح تناوله ويكون بمنعنا وحشيا وان لا يتوارى بها عن بصره وان لا يقصد عن طلبه حتى يجده لانه اذا غاب عن بصره لم يمت بسبب آخر فلا يحل لقول ابن عباس رضى الله عنهما كل ما أصحمت ودع ما أنحمت (الثاني في صيد الكلب) صيد المسلم بكلب الجوس لا بأس به وكذا يابزيم لانه كالذبح بشفرتهم ولا يحل صيد الجومسى وذبحته ويحل صيد اليهودى والنصرانى وذبحته ما ردت كلب الجومسى الصيد على كلب مسلم فاخذه كلب المسلم رده أو رده عليه

سبع فأخذه برذ لا يحمل فان رد عليه مجوسى حتى أخذ كلب العلم يحمل لان فعل المجوسى من جنس فعل المسلم وان كان اعانة ورد الكلب  
والسبع ايس من جنس فعل المرسل فكان من جنس عمل الكلب فيكون اعانة للكلب فلا يحمل وفي الجامع الصغير اذا زجر المجوسى كلب  
المسلم فان زجره وقتل صيدا اكل وعلى القلب لا وليس هذا كما انفرد الكلب بنفسه وزجره صاحبه أن يحمل كارساله استحسانا صيده لو  
معلما لحلال الا أن يأكل منه وان شرب من دمه لم يحرم عند العامة وترك الأكل مرة (٢٩٧) لا يدل على التعليم الا اذا كثرت تركه ولم  
يقدره الامام رحمه الله كما

هو دأبه وفوضه الى أرباب  
الصناعة وعندهما يحصل  
بترك الأكل ثلاثا فان ترك  
ثلاث مرات صار معلولا  
يؤكل الأول والثاني غير  
معلم وفي الثالث روايتان  
والاصح أنه يحمل فان أكل  
بعد الحكم بعلمه يحكم بهجمله  
حتى لو صاد صيدوا هو  
قاعة ثم أكل بحرم الكل  
عنده ولا يظهر فيما أكله  
والخلاف في المتقاربة  
والمتباينة سواء ولو قطع منه  
قطعة حاله الاخذ وألقاها  
وقته فلما أخذه صاحبه  
أكل تلك القطعة حل ولو  
قطع بعد ما أخذه صاحبه  
أو أعطاه صاحبه فأكلها  
يؤكل أيضا وفي البخاري  
لا يشترط ترك الأكل

﴿نوع﴾

غاب عن بصر الرأى فاتبه  
ولم يشغل بعمل آخر حتى  
أدركه ميتا حل استحسانا  
فان كان به جراحة أخرى  
لم يؤكل ترك أم لا أرسله  
فأخذ ذلك الصيد أو غيره  
أو عدا من الصيد حل  
أكله ما دام في وجهه إرساله  
عندنا أرسله فأخذ صيدها

بها علموا يتم الكتاب كذا في الذخيرة \*

﴿اذا كان المعقود عليه مجتمعا﴾ يكتب اشتري جميع المجدة التي في موضع كذا بجميع ما هو منسوب اليها  
من القدران الثلاثة أو القديرين أو القدير والغارين وهذه المجدة كذا ذراعا طولاً في عرض كذا ذراعا  
ويحد المجدة والقدير والغارين \*

﴿اذا كان المعقود عليه منخبة﴾ يكتب اشتري جميع المنخبة التي في موضع كذا بجميع ما ينسب اليها من  
جوانبها الأربعة ويحدّها \*

﴿اذا كان المعقود عليه الملاحة﴾ يكتب اشتري جميع الملاحة بجميع ما ينسب اليها من الحياض وجميع  
مائها ومستجمع الملح فيها ونحوها ويحدّها

﴿وإذا كان المعقود عليه أرضا فيها عين القير أو النفط﴾ يكتب اشتري الأرض التي يقال لها كذا والعيون  
التي فيها القير والنفط في هذه الأرض اشتري هذه الأرض مع هذه العيون التي فيها القير القائم والنفط القائم  
في هذه العيون وانما كتبنا العيون لان عند بعض العلماء لا يدخل العين في بيع الأرض لانه لا يمكن  
الانتفاع بهما من حيث الزراعة وكانت من خلاف جنس الأرض فيكتب احترازاً عن هذا الخلاف وانما  
كتبنا القير القائم والنفط القائم لانهم مودعان في العيون كالمخ في المعطية فلا يدخل في البيع من غير ذكر  
وانما افترق الماء الذي في البئر والعين والقير والنفط في العين من حيث ان الماء لا يذ كر في البيع والقير  
والنفط يذ كر لان الماء في البئر ليس بمملوك لصاحب البئر فكيف يبيعه ولا كذلك القير والنفط وان كان  
للبئر والعين اسم يذ كر ذلك الاسم ولا يذ كر حد النهر والعين والله تعالى أعلم

﴿وان باع أصل نهر جارح﴾ يكتب مفتحاً ومنتهاه وطوله وعرضه وعمقه ويذ كر أن من كل جانب منه كذا  
ذراعاً وان كان النهر مسمى باسم يكتب ذلك الاسم ويذ كر حدوده للاحالة وانما كتفي يذ كر الحدود فلا  
بأس بترك تقدير الذراع لان المعرفة قد حصلت بالتحديد وهي المقصود

﴿وان اشتري النهر مع الأرض﴾ يكتب النهر ويذ كر طوله وعرضه وعمقه وما يسمى به النهر وذراعان  
حريمه من كل جانب ثم يكتب الأرض التي معه ويحد ذلك لان تمام التعريف بالتحديد ويتم الكتاب  
كذا في المحيط \*

﴿اذا كان المعقود عليه قناة﴾ يكتب اشتري جميع القناة التي هي في قرية كذا ومفتحها في موضع كذا  
ومصبها في موضع كذا وحر يهما من الجانبين كذا ذراعاً بحدها وحقوقها وأرضها وبنائها وسفلها  
وعلوها وكذا النهر الا أن النهر لا يكون له عدا ولو لم يكن يكتب في النهر عرضه وطوله وعمقه بالذراعان ويذ كر  
حريمه من الجانبين بالذراعان أيضاً

﴿اذا كان المعقود عليه شرباً بغير أرض﴾ وبغير أصل النهر فهذا البيع لا يجوز لان الشرب عبارة عن  
نصيب الماء وحصة الماء قبل الحيازة ليس بمملوك له وبيع ما ليس بمملوك له لا يجوز ولان الماء مما يقل  
ويكثر فكان المبيع مجزئاً ولا فإوجب فساد البيع قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى يجوز ان تعارفوا  
ذلك كافي نواحي بلح ونسب وأشباه ذلك فان أهل تلك النواحي تعارفوا ذلك ورأوا اجوازه وقد قال عليه  
السلام ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وبه كان يقضى القاضي الامام أبو علي الحسين بن الخضر

(٣٨ - فتاى سادس) ختم عليه بعد قتله ثم آخر إن طال مكثه على الأول انقطع الارسال وحرم والا فلا وان عدل عن سنن  
الارسال عنة وبسرة فأخذ صيده الم يحمل وان كن حتى استمكن من الصيد ثم وثب عليه فأخذه حل أرسل كلباً فأخذ الصيد المرسل اليه  
وأمسكه حتى مات الصيد من أخذه أو دمه لم يؤكل أرسله على صيد فخطأ ثم عرض له صيد آخر فقتله لم يؤكل وان رجع ففرض له صيد  
آخر في رجوعه لم يؤكل لبطلان الارسال بالرجوع وبدون الارسال لا يحمل كل جارح من السباع يحمل كل صيده وفي الذنب قال محمد

رحمه الله لا أعلم أنه يعلم أم لا وقال أصحابنا لا بد والذئب من عادتهم المصالح صيدها ولا يأكلان في الحال فلا يستدل بالمسالك فان علم  
لهم ما تعلمنا جاز ولا بد من الجرح في الصيد سواء كان الصيد بالكلب أو الرمي ويشترط أن يكون السهم جارحا والمعراض ان خرق يؤكل والا لا  
الآن يكون رأسه محددا فأصابه حده وجرحه فيؤكل والبازي اذا قتل الصيد يحل أكله وان لم يجرح \* الكلب المعلم أخذه وقله خنقا  
ذكر في الزيادات أنه لا يحل وكتاب (٢٩٨) الصيد أنه يحل فال عصام في مختصره لا يحل وعليه الفتوى \* البازي المعلم أخذه

التسقي رحمه الله تعالى وغيره من المشايخ رحمه الله تعالى لم يجوزوا ذلك وهو الصحيح لان القياس الصحيح  
انما يترك التعامل جميع البلدان لا التعامل بعضها  
اذا كان المعقود عليه شيئا من ضيقة وجزء من مياه قرية تعارفوا ببيع المياه بضياعها يكتب فيه  
اشترى جزأ من كذا جزأ من مياه قرية كذا ومياهها كاه على كذا سهم ما هذه المياه مأخوذة من عيونها  
التي فيها وهي معروفة معلومة عند أهلها وهي مقسومة بينهم على ضياعها المذكورة فيه فسمية معلومة عند  
أهلها لا يخفى عليهم شيء من ذلك اشترى هذا الجزء من جميع هذه الأجزاء من ماء هذه القرية بحصصتها من  
ضياعها المذكورة فيه التي هي لشركاء هذه القرية مقسومة بينهم بقادير معلومة عندهم على ضياعها  
المذكورة فيه فسمية معلومة التي هي لشركاء هذه القرية بحدودها وما وقعت عليه عقدة هذا البيع وحقوقه  
ويتم الكتاب

وفي بعض القرى على هذا النوع اشترى أرض كذا بشربها من المأهولة وكذا فحانة وكذا بوا من  
كذا بوا مولى له من جله الماء الجاري في نهر قرية كذا ماء أصليا بابتاخر لحياد بوايا بجميع مجاريه  
ومسائله وحقوقه الداخلة فيه والخارجة منه من أعلى عيون وادي كذا حتى ينتهي إلى أقصى حدودها  
على ما يتعارف به من هذا النهر فيما بينهم من مقادير الماشي شربهم  
وفي بعض القرى على هذا النوع اشترى منه جميع ما ذكر أنه ملكه وحقه وحصته من الأرض التي  
بوضع كذا وكذا سهم ماء مشاعا من جله كذا سهم ماء التي هي سهام ماء هذه القرية مشاعا فيما بينهم ومقدار  
سهام ماء هذه القرية يعرف بكذا عرفة كل عرفة كذا سهمها وجميع هذه الضياع في مواضع متباينة من  
ذلك الأرض التي على شاطئ نهر كذا ومنها ومنها

وفي بعض قرى نفس شراء محدودات مفردة ومحدودات مشاعا بسهم مائها ويكتب في ذلك اشترى  
جميع الضياع المشتملة على حواط وأراض بعضها خراجية مشاعة وبعضها غير خراجية مقسوم بقرية  
كذا من قرى نفس وجميع ما ذكر أنه جسيم حصته وكذا سهم ما من جله سهام الماء هذه القرية كل سهم  
منها يعرف بمقداره بعشرين جزئيا بالمساحة منها كذا سهم ما من جماعة هذه القرية مشاعة بين أربابها على  
أقسام تدعى أقرحتها وهي كذا أقرحا كل قرحا على كذا سهم ما وهي معرفة بين أهلها كذا سهم ما في أقرحه  
فلان وكذا سهم ما في أقرحه فلان توزع الأخرجة ونائب السلطان على هذه السهام ويقسم ماء هذه  
القرية التي يجري في نهرها من أصل الوادي عليها وأما غير الخراجية المقسومة فحائط بوضع كذا وكذا  
وأرض وكرم ويحدها وشربهم من نهر كذا

اذا كان المعقود عليه حائطا تحت بيت المقام فيه أو سرير تحته أو تحت فئانه الذي يجلس عليه صاحب  
الحانوت يكتب فيه جميع الحانوت المبنى والبيت الذي تحته أو تحت فئانه أو السرير الذي تحته أو تحت  
فئانه الذي يجلس عليه التاجر لتجارته وينتهي طول هذا السرير إلى منتهى طول سفلى هذا الحانوت ثم يذكر  
الموضع والحدود ويتم الكتاب

اذا كان المعقود عليه بيت طراز يكتب فيه جميع بيت الطراز المبنى المشتمل على كذا وحدة لعل  
الحوكة أو يكتب فيه جميع الحوكة المبنية المشتملة على كذا وحدة لعل الحوكة ثم يذكر الموضع والحدود

وجرحه ولا يعلم أنه أرسله  
انسان أولا لا يحل لان  
الارسال شرط ولم يقطع  
بوجوده انقالت البازي المعلم  
ثم أخذه صاحبه لا يحل صيده  
حتى يجيبه ثلاثا اذا دعاه  
ويقع في قلبه أنه معلم لانه  
ترك التعلم حين انقالت منه  
\* يجوز عليك المعلم بالبيع  
والهبة والوصية وغير المعلم  
كذلك وقال في التناوير  
حتى يجوز بيع الجرو وبيع  
العقور لا يجوز والفهد  
والبازي يجوز بيعهم وبيع  
السنور ويجوز قتاله الا امام  
الثاني رحمه الله \* ضرب  
صيدا بسيف أو بان من قبل  
الرأس أو ثلاثا محل لانه  
ذكاؤه وان أبان نخذا أو  
عضوا أقل من النصف لم  
يحل المبان عندنا وحل  
الباقى لوجود ذكاة  
الاضطراري ولو قطعه  
بشقين حل الكل وكذا لو  
أبان بعض الرأس وان  
أبان أقل من نصف الرأس  
لا يؤكل المبان لانه يتوهم  
بقاؤه بعد الابانة وحل  
الباقى للذكاة الا اضطراري  
قطع عضوا ولم يبين ومات  
حل ولو أبان اللحم فتعلق  
بجلده فهو مبان ولو ضرب به

سيفاً على سمكة فقطع بعض أذن كل ما قطعه بخلاف الصيد لان الميت من السمك حلال **الثالث في الرمي** **وإذا**  
رمى صيدا فرماه آخر فأنقذه الأول ملكه الأول وان مات بالاول حل وان علم انه مات بالثاني حرم ضمن الثاني للاول ولورميها وقتله ملكه  
وحل لهما ولو تعاقبا ولم ينقذه الأول فقتله الثاني ملكه الثاني وحل وذكر بكرمي ولم ينقذه أو أنقذه لكن بحال لا يسلم الصيد منه ولم يبق فيه  
من الحياة لا يقدم ما يبق في المذبوح بعد الذبح بأن أبان رأسه ثم رمى أخرى لا يحرم وان كانت الرمية الاولى أنقذته الآن الصيد لان كان بحال



يتوهم سلامته يحرم وان كان بحال يعلم انه يموت لا محالة بأن شق بطنه ووصل الى أمعائه عند الثاني رجه الله يحل خلافا لمحمد رجه الله كالوكان  
الراي غيره وان شئ ساعة حتى انتهى اليه ومات قبل أن يصل اليه يؤكل لانه لم يقدر على ذكاة الاختياري \* روى صيد افوق على الارض  
فبات يحل بخلاف ما لو وقع على حجر أو شجر أو ماء أو رخ مر كوز أو حائط أو ليلة منصوبة ثم وقع على مكان آخر ومات يحرم \* والطير اذا وقع في  
الماء ان بري لا يحل كانت الجراحة فوق الماء أو كان منغمسا في الماء الآن تكون الجراحة (٢٩٩) بحال لا يتوهم نجاة الصيد كما اذا

ذكاه فوقع في الماء وان كان  
مائيا ان الجراحة فوق  
الماء يحل لانه علم انه مات من  
الجراحة وان كانت الجراحة  
بحال يتوهم نجاة الصيد منها  
لولا الوقوع لا يحل بخلاف  
ما لو وقع على الجبل واستقر  
عليه أو وقع على الارض  
ومات حيث يحل بخلاف  
ما اذا كان شئ من ذلك  
محددافأصابه وجرحه لم  
يحل \* روى صيد أفردت الرمح  
السهم عن سننه فأصاب  
صيدا لم يحل ولو قواه فأمضاه  
على سننه حل ولو مر السهم  
على سننه فأصاب شجرة ولم  
يفتر مضى وأصاب الصيد  
حل ولو رمى سهما وآخر  
حجرا أو أصابا ومات لا يحل  
\* روى صيد في السماء فهو  
الى الارض بحيث لا يقدر  
الذهاب معه ثم رماه أخرى  
قبل أن يسقط الى الارض  
وأصابته الرمية الثانية  
أيضا قال لا يؤكل لان الرمية  
الثانية وصلت في حال يقدر  
على الذكاة الاختياري وان  
كانت الرمية الاولى بحال  
يسلم منه الصيد يحل ولا  
يضر الرمية الثانية \* روى  
صيدا فأكسر الصيد عن  
شئ آخر ثم أصاب الصيد

وإذا كان المعقود عليه وهدة واحدة معينة \* يكتب فيه جميع الوهدة الواحدة البينية أو اليسارية أو  
الأمامية من جميع بيت الطراز المشتمل على كذا وهدة أحداها هذا المعقود عليها ويذكر موضع بيت الطراز  
المشتمل على كذا واحد منه ثم يذكر حدود هذه الوهدة كذا في الذخيرة \* اذا اشترى ضيعة أو قرية وتزك  
ذكر الحق يدخل البناء والتعل والشجر كله مثل الكر وشجرة التناح والسفرجل وأنواعها والقصب  
والحطب والطرفاء الأرواية رواها بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في القصب النارسي وقصب  
السمر وقصب الذريرة لا تدخل بالاتفاق وقصب الذريرة ما يذوق ويذرع على الميت أي ينثر وما كان من  
الأشجار التي لا تنمر وتقطع في كل أو ان كالدلب والجوز فقد اختلف المتأخرون فيه منهم من يقول لا تدخل  
الابالذ كركل زرع ومنهم من قال تدخل وهو الاصح والدلب (جناز) والجوز (سبيدار) وأما الباذنجان  
فشجرة للشترى وحله للبائع وكذلك القطن والعصفرة فان شجره يدخل في العقد بدون ذكر الحقوق وما عليه  
من الربيع لا يدخل الا بذكر الحقوق وعلى هذا كل ما يؤخذ منه من غير أن يقطع أصله والثمار التي على  
الأشجار لا تدخل بدون ذكر الحقوق والمرافق وعند ذكر الحقوق والمرافق تدخل في قول أبي يوسف رحمه  
الله تعالى وفي ظاهر الرواية وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا تدخل الا بالتخصيص عليها أو بذكر قليل  
أو كثير هو فيها أو منها من غير أن يقول من حقوقها والرطبة وما نبت وصار له ثم للبائع وأصولها للشترى  
قال محمد رحمه الله تعالى ولو باع أرضا فيها زعفران فالصل للبائع وعلى هذا المكان والدخن وجميع الحبوب  
مثل الحنظل والبقلاء والعدس هذا كله بمنزلة الزرع (وان كان الباع قيطونا) زدت بتجنيقائه العشر  
وحبابه وهي كذا عدد الكبار منها كذا والواسط منها كذا والصغار منها كذا وهي قائمة بعينها في  
بيوت أهرائهم أو جميع ما فيها من الحبوب والحنطة والشعير ان كانت داخل تحت العقد بذكر المتعاقدين  
أيها في العقد والاهراء الخنفيات ويقال البيت الواسع ويقال (انبارخانه) ولم أجده هذه اللفظة في  
كتب اللغة لكن هكذا سمعتها من قرأت عليه

ووان كان المبيع كرم أو بستانا \* زدت عند ذكر حقوقها وأشجارها وأغراسها وزراعتها ونضبانها  
وعرائشها وأرهاطها وشرابها وسواها أو أعمدها ودعائها وأغراسها (١) والادهاط وادع  
وأعمدها ونادها ودعائها ما ينصب عليها العرائش والعريش والنبيلة الحبل المتخذ من القصب (وان  
كان البستان في حائط البلد) كتبت في حائط بلد كذا على بابي درب كذا على ساقية نهر كذا (وان كان في قرية)  
كتبت في قرية كذا من سواد كذا

ووان كان فيه غرة أو زرع أو رطبة \* كتبت غرتها وزرعها ورطبتها أو بزيد عند ذكر غرتها وقديا صلاحها  
وان كان فيها زرع محصود أو غرة مجذوز أو نبت أو حطب قد دخل تحت البيع كذلك ويذكر معرفة  
العاقدين جميع ذلك (وأما كرم دار الكرم) فقصر بداره ويؤته علوه وسفله وأربعة حواط الكرم من  
أسفلها الى أعلاها بشوكها وكذا عدد زرعون وجميع العريش وجميع الوط على شط الخوض أو أمام

(١) قوله والادهاط وادع كذا رأيت في نسخ هذا الكتاب والذي في القاموس رهاط جمع وهطه وهي  
الوهدة أي الارض المنخفضة فتأمل وحرر ما في نسخ الهندية وله له تحريف أو فارسي والله أعلم اه محصه

فقتله حل لان العبرة بوقت الرمي \* مسلم روى سحافا أصاب السهم الموضوع ورفع فأصاب السهم الموضوع الصيد فقتله جرحا حل \* مسلم روى  
سحافا أصاب سهمه \* مسلم آخر رماه فأصاب الصيد فقتله ان كان يعلم أن سهم الرمي الاول لا يبلغ الصيد ولا إصابة الثاني فالصيد للثاني وهو  
حل وان كان يعلم انه يصيبه كان للاول وكذا الورى المجوسى بعد رمي المسلم وان زاد قوة ولم يقطع عن سننه فالصيد للمسلم وهو مكرمه ولا يحل  
صيد البندقه والمعارض والحجر والعصا \* روى صيد افوق عند مجوسى قدر ما يقدر على ذبحه ومات لم يحل لانه قادر على الذبح بتقديم الاسلام

• رعى صيدها ، حافا أخذها صاحبه ولم يكن من الوقت قد رما بقدر على ذبحه يؤكل في المختار وقبل لا يحل في ظاهر الرواية لانه بئنة وقوعه عندنا ثم  
• رعى صيده فغشى عليه ساعة بلا جراحة ثم ذهب عنه تلك الآفة فذهب وأخذه آخر فهو الثاني بخلاف ما لو جرحه جراحة لا يستطيع منها  
النهوض ثم برأ ورى الآخر حيث كان فالصيد للاول والفرق ان في الاولى لم يأخذه الاول كن نصب شبكة فوقع فيها صيده والنائب غائب  
فخلص عنها ثم رما آخر فأخذه فهو له ( ٣٠٠ ) وفي الثانية أخذها الاول لبقاء أثره فله فلكه • رعى أسداً وأذنباً ونحوه مما يقصد بالاصطياد

القصر وكذا كذا شجر رمان وتين وخوخ ومشمش وفرسك وهو بالفارسية (شفترنك) وعلى هذا جميع الساقين الشجر والزرجون (وأما كذا الارض) فخمسون جسدا ولا عشر مسنات وكذا وقرسرين مختلط بالتراب على رأس هذه الارض وجميع الاشجار حولها وعلى مسناتها جميع ما كرس به الارض مقدار اربعة اذراعين على حسب ما يكون من وجه الارض ويجب أن يلحق بذلك كله وقد عرفنا مواضعها ومقاديرها ونظر اليها فاعرفها شيئا فشيئا كذا في الظهيرة \*

وإذا كان المقود عليه قناة عليها ربح في بيت كذا كرم حرجه الله تعالى في الأصل أنه يكتب فيه هذا ما اشترى فلان من فلان جميع القناة التي يقال لها كذا وهي في رستان كذا من عمل كذا وفي قرية كذا والبيت الذي على هذه القناة مما يلي كذا والربح التي فيه ومفتح هذه القناة مما يلي كذا ومفتحها في كذا وبين طولها وعرضها وعقها ولم يذ كرم حرجه الله تعالى الأرض التي على حافتي القناة وكتب الطحاوي رحمه الله تعالى ذلك أنها كذا ذراعاً من كل جانب بذراع كذا من الجانب الأيمن كذا ذراعاً ومن الجانب الأيسر كذا ذراعاً وعرضها كذا ذراعاً وعقها كذا ذراعاً بذراع وسط وقد ذرع فلان بستراضها وكان كما وصفنا وعلماً لذلك وأحاط به علماً وعرفه وكان أبو زيد الشروط رحمه الله تعالى يقول يكتب اشترى جميع هذه القناة بجزعها وقال الطحاوي رحمه الله تعالى وما كتبناه أحوط لأن بين العلماء اختلاف فيه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للقناة حريم وعلى قوله مال للقناة حريم بمقدار ملق طينها فلا يصح البيع أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فظاهر وأما على قوله ما فلان بمقدار ملق طينها مجهول لاوقف عليه من حيث الحقيقة فيصير باعتبار المدوم والمجهول في صفقة واحدة ولأن من جعل للقنات حريماً فاعاً لا يجعل لها حريماً إذا كانت في أرض الموات فأمّا إذا كانت في أرض مملوكة للغير فلا وإذا لم يكن للقنات حريم على هذا الاعتبار يكون جامعاً بين الموجود والمعدوم في صفقة واحدة وأنه لا يجوز فيجب الترخّص عن هذا وذلك بأن يكتب على نحو ما بينا ولو ذكراً صفقة الماء (١) على نحو ما بينا قبل هذا فذلك أحسن وأوثق ثم يذكر الحدود الأربعة ويكتب بمقدورها كلها والبيت الذي على هذه القنات والربح الدوّارة فيه بادواتها وآلاتها الحجرية والخشبية والحديدية وبكراتها ودلائها واحدة وقفها أو نوابتها أو نواجرها باجنتها والأواحيها المقروشة في أرضها أو ملق أحمالها أو موقف دوابها في حقوقها أو يتم الكتاب على نحو ما ذكرنا كذا في المحيط \*

وان كان المعقود عليه أجرة فيكتب اشترى منه الاجرة التي في موضع كذا حدودها كذا اشتراها بقصها  
القائم فيها اصول قصها وان كان فيه انقص بمحصول دخل في هذا البيع ذكر أيضا وقصها المحصول الموضوع  
فيها حرما كذا في الذخيرة \*

وإن كان المبيع سفينة، قلت اشتري جميع السفينة التي يقال لها كذا وهي سفينة من خشب كذا أو ألوأها كذا وعوارضها كذا وطولها كذا وعرضها كذا اشتراها بعوارضها وألوأها أو ساكنها أو ذلقها أو مرادها وهي كذا كذا مرادها أو مجاديقها وهي كذا مجاديقها أو حصرها أو جميع أدواتها وآلاتها التي تستعمل

(١) قوله على نحو ما بينا الخ أى فى كلام المحيط والافهوات قريبا اه مصححه

وسمى فأصاب صيداً ما كـ  
الحم وقتله حلأ كله عندنا  
خلاف الزفر رحمه الله وان  
رى جرادة أو سمكة وأصاب  
صيداً وقد ترك التسمية عن  
الثاني أنه لا يحل لان المصاب  
لا يحل بلا تسمية واختار أنه  
يؤكل \* رى بالتسمية الى آدمى  
أو حيوان أهلى ما كـ  
فأصاب صيداً ما كـ  
لا رواية فيه وعن الثاني  
رحمه الله قولان فى قول  
لا يحل واليه أشار فى الاصل  
\* سمى وأرسل الى صيد وهو  
يظن أنه انسان أو حجرأ كل  
\* مع حسا وظنه حس صيد  
ورماه وأرسل كله فأصاب  
صيداً ان كان ذلك الحس  
حس صيد لا بأس به وان  
حس انسان أو غير من  
الاهليان لا يحل \* رى خنزيراً  
أهلياً أو ظبياً مستأنساً  
فأصاب صيداً لم يحل وان  
كان لا يعرف أنه أهلى أو  
وحشى يحل لان التوحش  
هو الاصل \* وان رى بعيراً  
ولا يدري انه وحشى أو أهلى  
لا يحل لان الاصل فيه  
الاستئناس \* تعلق الدجاجة  
بنعجرة لا يصل اليها فرماها  
ان خاف عليها الموت تؤكل  
والالا لان ما توحش من

الاهلي كالصيد كالبقرا اذ اندو البعر وأما الشاة اذ انت خارج المصرف كالبعير وفي المصرا لا الجملة اذا كانت تهتدي الى منزلها فرماها انسان لا تحمل الا اذا أصاب المذبح وان كانت لا تهتدي فهي كالصيد وفي موضع قال هي كالصيد مطلقا والشاة لو سقطت في بئر فذكتها البرج وقال الحسن لا انها تذكي بالذكاة لا اختياري وذكر القاضي انه يحل بلاد كرخلاف فان أصاب السهم طفلةها أو قرنها أو أدى حل وان أصاب موضع اللحم ولم يخرج الذم ان كثيرا حلت وان الجراحة صغيرة قبل وقيل (الرابع في السمك ما يؤكل وما لا يؤكل والجلاالة)

الطافي وهو السمك الذي مات في الماء بلا آفة لا يؤكل وإن باقته بأن يحسره عنه الماء وطفأ على وجه الأرض أو وجد في بطن طير أو سمك أو ربطه أحد في الماء أو اضطر من الصيادين إلى مضيق فتراكت وهلكت أو لدغته حية أو أصابه جاد قال في التعر يد فيه روايتان \* سمكة بعضهم في الماء وبعضها في الأرض ميتة أن الرأس خارج الماء تؤكل وإن في الماء كان مافي الأرض قدر النصف أو أقل لا تؤكل لأن موضع التنفس في الماء فيكون الموت بلا آفة فيكون كالطافي وإن أكثر من النصف تؤكل لأن (٣٠١) لا أكثر حكم الكل الشبتر مراه رجل في الماء فتعلق به سمك إن يرى به خارج الماء في موضع بقدر على أخذه فاضطربت ووقعت في الماء على كها وان انقطع الحبل قبل إخراجها من الماء لا يملكه \* وجد السمكة ميتة في الماء وبطنه من فوق لا يؤكل لأنه طاف وإن كان ظهره من فوق أو كل لأنه ليس بطاف وإذا وجد في بطن الطافي سمكة أو كلت لأنها ماتت باقعة بخلاف الطافي وإن ماتت بجرح الماء أو رده فعن الإمام أنها لا تؤكل وعن محمد رحمه الله أنها تؤكل وعامة المشايخ على أنها تؤكل قال النسيه قول المشايخ أعجب لأنها ماتت باقعة فصاد كونها بانجماد الماء وقال القاضي أنها تؤكل عند الكل \* أكل السمكة كلب فشق بطنها وخرج منها سمكة إن كانت صحيحة تؤكل \* أرسلت السمكة في الماء النجس فكبرت فيه لا بأس بأكلها في الحال وما لادم له كلزنبور ونحوه لا يؤكل إلا السمك والجراد والعقق ونحوه يؤكل والغسراب الذي يأكل الخنافس يكره وفي الطماوى أو كره كل طائر

بها الدخلة فيها والخارجة منها وشراؤها ولبودها بعد معرفتهم أياها باعتبارها ونظرهما إليها وتحريم ما فيها بكذا وكذا كذا في الظهيرية \* وإذا كان المعقود عليه عينا أو بئرا ليس لها أرض نسق منها وانما هي للماشية يكتب اشتري منه البئر التي في مكان كذا أو العين التي في مكان كذا وإذا كرا الحدود ويذكره في عين مدونة مستدارها كذا ذراعا بذراع كذا وعمقها كذا وكذا في البئر يكتب استدارتها وعمقها بالذراع ويكتب أنها مطوية بالأجران كانت ويكتب في العين مبدأها ومنتها \* ويكتب اشتري هذه البئر وهذه العين مع ما حولها من الأراضي بقدر كذا ذراعا من كل جانب بذراع وسط وإن بين ماها فكتب وماؤها معين عذب طاهر فرائد ليس غثث ولا ملح أجاج فهو أحسن وأحوط ولا يكتب الماء الذي في العين والبئر في البيع لأنه ليس بمأكل له فكيف يبيعه كذا في الذخيرة \* وإن كان المبيع قطعة من أرض كبيرة ولتلك القطعة حدود بأعلام منصوبة كأنها معالم فأنك تحدد الأرض ثم تكتب هذه القطعة بما يلي أحد حدودها منبت أشجار كذا والناني والثالث والرابع كذا (وطريق آخر) وهو أن تقطع للشعب متى قلعت الأشجار ولم يكن لها أعلام أن تحدد الأرض الكبيرة وتبين جهة القطعة منها شمالا أو جنوبا أو الناحية الشرقية أو الغربية ثم تذكر زرعها طولها وعرضها وكذلك إذا استنبتت القطعة الصغيرة من الكبيرة \* وإن كان المبيع مملوكا \* تين جنسه واسمه وحليته على ما ذكرناه غير مرة وتزيد إذا كان بالغاً أنه مقر بالعبودية لاداءه \* ولا غائله ولا خبثه ولو زدت ولا عيب كان أحوط وأغنى \* ويجب أن يعلم معنى الداء والغائله والخبثه فنقول الداء كل عيب باطن ظهر منه شيء أولم يظهر فنه وجع الطحال والكبد والرئة وهو بالفارسية (تاسه) و(دمه دل) والسعال وفساد الخيض والبرص والجذام والبواسير والذرب وهو فساد المعدة والاصفر وهو الماء الاصفر في البطن والحصاة والفتق وهو ربح الامعاء وعرق النسا وهو عرق الفخذ والناسور والجرب والخنزير وما أشبهها من الاسقام والادواء وأما الجنون والوسواس والبول في الفراش والبياض في العين والاصبع الزائدة والمصم والعشى والشلل والعرج والشحة واللكنة والشامة فهذا كله عيب وليس بداء \* وأما الغائله فالأباق والسرقة وأن تكون الحاريرة زانية والعبيد يكون طرارا أو نباشا أو قاطع الطريق فهذا كله غائله وهي لا تكون إلا في الرقيق والدام في الحيوانات كلها \* وأما الخبثه فهي الزنا ونحوه (١) والعوار بفتح العين لا يكون إلا في أصناف الثياب وهو الخرق والغضون \* وإن كان المبيع ثمارا كرم أو قرية أو زرعاً \* كتب جميع الثمار التي في كرمه ثم تحده ثم تقول اشتري منه جميع الثمار القائمة التي هي في جميع هذا الكرم المحدود فيه فنصف الثمار كلها على ما يكون فيه من العنب والخوخ والشمس وهي ثمار قد بدأ صلاحها أو زرع قد بدأ صلاحها بكذا كذا درهم ما به ما يحصى الجيد بها ويقطعها من غير تفریط ثم بعد ذلك إن أراد المشتري استبقاء الثمار والزرع إلى وقت الإدراك فله وجهان (١) والعوار بفتح العين الخ الذي في القاموس العوار مناشة العيب والخرق والشق في الثوب وقوله والغضون بالغين والضاد المعجمين جمع غضن بالتسكين ويحرك وهو كل ثمن في ثوب أو جلد أو درع اه نقله محكمه

يا كل الحيف وكذا العقق إذا كان يأكل الحيف وعن الثاني رحمه الله لا بأس بأكله لأنه يخلط مع البر الحيف وانما كرم من الطيور ما لا يأكل إلا الحيف \* الغراب على ثلاثة أوجه أبقعه وأسوده إن كان يأكل الحيف يكره والا لا وإن كان يأكل الحيف والحب قال الإمام رحمه الله يكره وقال لا بأس بالحطاف والقمري والسوداني والزرزور والعصافير والفاخته وكل ما ليس له مخلب يخطف ولا بأس بدود الزنبور قبل أن ينفتح فيه الروح لأن الروح لا يكون ميتة \* جراد الوحش يؤكل بخلاف الأهل والبغل لا يؤكل ولحم الفرس الخلف فيه معروف واختار علامة خوارزم ولا تاركن الملة والدين الواجب أن يباحه شرب لبنه \* نوع في الجلالة \* يكره لحم الأبل الجلالة



مستم كما فلا يلزم من جواز ذبحه هذا الان حال الاتفراد بغير حال الاجتماع والقنفذ حلال عند الشافعي رحمه الله ولم يجوزوا به فكيف  
يجوز بالحرام المقتطوع ويكره اكل الصرود والهدى عليه الصلاة والسلام قتلها وماوا النحل والنمل والعنكبوت وأما الدبسي والصلصال  
والعقنق واللقلق والعمام فيجوز أكلها لكن لا يستحب لأن عند الناس ان من يأكل هؤلاء تصيبه آفة فيعتز عنه وعن مجاهد انه عليه الصلاة  
والسلام كره سبعة أشياء من الشاة الذكروا اثنيان والقبيل والمرارة والغدة والثالثة (٣٠٣) والدم المسفوح وأما دم الكبد والطحال

ودم اللحم فليس نجس ولا  
حرام وفي الصلاة المسعودي  
اذكروا سفند حلال  
است كوش ودينه وول  
وشش وذ كرو سبرزوم باح  
است تره وخصية وغدة  
ومغزيت باقي مكره واست  
ودر سكرية دوروايت است  
الخامس في غليظ الصيد  
هـ أموضعا يخرج منه الماء  
الى أرض له لبيد السمك  
في أرضه فخرج الماء من  
ذلك الموضع الى أرضه  
بسمك كثير وذهب الماء وبقي  
السمك أو قل حتى أمكن  
أخذه بلا حيلة فهو أولى  
به ولا سبيل لأحد الى أخذه  
ويضمنه الاخذ وهو لرب  
الأرض وان كان الماء كثيرا  
لا يمكن أخذه الا بجملة  
فهو له ولا يملك رب الأرض  
والصيد يملك بالاخذ وان  
نوعان حقيقي وحكي والحكي  
استعمال ما هو آلة الاصطياد  
كنصب شبكة له للجهنم  
فتعقل به صيد ما كان  
بخلاف نصبها للجهنم لانه  
لم يقصد الصيد وكذا نصب  
ماليس موضوع للاصطياد  
اذ تعقل به الصيد كنصب  
فسطاطا بأرض صيد في  
أرض رجل أو انكسر رجله  
ففيها أو وقع في بئر بحيث لا يتدر

الوقف ومعونة له على النوايب من فلان بن فلان جميع كذا والاحوط أن يرادهم ما كان الواقف شرط في  
وقفه هذا أن يشتري بالجمع من غلاته مستغلا آخر ينضم الى ما وقفه اذا أمكن ذلك كذا في الذخيرة \*  
ولو أن رجلا اشترى شيئا بمثل معلوم ثم انه ولى غيره بعد القبض وأراد أن يكتب كتابا كتب هذا ما شهد  
عليه الشهود المسلمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلان بن فلان أقر عندهم في حال صحته يدنه وبنات  
عقل وجوزا أمره وعليه طاعا رغبة اعله به تمنع صحة اقراره من مرض ولا غيره أنه كان اشترى من فلان  
جميع ما تضمنه كتاب شراء هذه نسخته وينسخ كتاب الشراء حتى باقى عليه ذكر الاشهاد ثم يقول وان فلانا  
ولى فلانا جميع ما وقع عليه البيع المذكور فيه بتمه الذي كان ابتاعه به وهو المذكور في هذا الكتاب بولية  
صحته لا شرط فيها ولا خيار وان فلانا قبل هذه التولية قبولا صحيا ونقده الثمن بتمامه ودفع ذلك اليه وبرئ  
منه اليه براءة قبض واستيفاء ثم يكتب قبض المبيع والرؤية وتقرقه ما وضمان الدرك للولى على المولى ثم  
يكتب الاشهاد وعلى هذا فصل الشريك الا أنك تقول مكان ولا شر كمال نصف والثالث أو الربع على  
حسب ما يتفق بنصف الثمن أو ثلثه أو ربعه وعلى هذا بيع المراجعة غير أنك تذكر باعه منه مراجعة يرجع  
كذا كذا في الظهيرية

الفصل العاشر في السلم اعلم بأن المثال في صكوك السلم على ثلاثة أوجه (أحدها) إذا ما سلم فلان الى  
فلان كذا درهمين التقديري قول عينا حاضرة في المجلس في كذا وكذا فغيرا من خطبة يضاء نقيية سقيمة  
مساقى سيجا أى ما جاز باجيدة بالقفيز الذي يكال به في بلد كذا الى أجل كذا من لان تاريخه هذا الذكر  
سما صحيا جازا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد على أن يسلمها اليه بعد حملها الموصوف في هذا الكتاب في منزله  
في مصر كذا وقبل هذا السلم اليه من رب السلم مواجهة وقبض جميع الدراهم رأس مال السلم الموصوف  
فيه قبل اقراره ما قبل اشتغالها بغير ذلك وتفرقا من مجلس العقد تفرق الا بدان عن صحة وتراض منهما  
بواجب هذا العقد وان عقاده ويتم الكتاب ولا يدكر فيه ضمان الدرك لان المبيع غير مقبوض (والوجه  
الثاني) أن يكتب اقرارهما فيكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسلمون آخر مشهد واجيعا أن فلانا وفلانا أقر  
عندهم أن فلانا سلم الى فلان ثم يحتم الكتاب على الوجه الاول (والوجه الثالث) أن يبدأ باقرار السلم اليه  
ويعطف عليه تصديق رب السلم اياه في هذا الاقرار وانما كتبنا نقييا ولم نكتب نقييا من العصف والمدد  
والغلت وهو بالفارسية (جودر) كما كان يكتبه متقدموا أصحاب الشروط لانه قد يكون نقييا من هذه الاشياء  
ولا يكون نقييا من غير هذه الاخلاط مما يكون اخلاطه به عيبا والنتاء المطلق باقى على ذلك كل ولم يكتب  
حديث عامه كما كان يكتب بعض العلماء لان فيه ايهام أنه سلم في قبح يحدث من بعد ليس بوجود وقت وقوع  
السلم ولو سلم في مختلفي النوع لابد من بيان رأس مال كل واحد منهما عند أي حنيقة رحمه الله تعالى وما  
كان من الاسلام مختلفا فيه ألحقت به حكم الحاكم لاحتجته على ما عرف قبل هذا (والاجناس التي يصح فيها)  
منها الاواني الصقرية والشبيهة وغير ذلك كذا عددا من المشعة المضروبة من الشبه المنقشة البخارية وزنها  
كذا وزن بخاري أو من المشعة الشبيهة المعروفة بخيزران أما النقمة فكذا عددا من النقمة المعروفة  
ببرنج كذا الكار منها كذا عددا كل واحد منها كذا وزن أهل بخاري يسع كل نقمة منها كذا انما من  
الماء والكبار معروفة بالسرقندية والصغار منها كذا وزن كل واحد منها كذا وزن أهل بخاري ويسع

على البراح فأخذ ما نسا من نازعه صاحب الأرض ان كان صاحب الأرض بحيث لو متديه يصل اليه فهو له وان كان بعيد الاصل اليه يده لو  
مده فهو لا أخذ ولو اضطرب الصدف قطع الشبكة وانقلت فأخذ آخر فهو للثاني وان انقلت منها بعد ما نسا صاحب الشبكة لياخذ هو  
صار بحال يقدر على أخذه فهو للغائب والفرق ان في الاول بطل الاخذ قبل تأكده وفي الثاني بطل بعد تمكنه من الاخذ ولو اتخذ النحل في  
أرض رجل كوارات وعسل كثير فالعسل ملك الأرض لانه من انزال الأرض ولا يشبه العسل الصيد وانما يشبه النحل نفسه الطير فلو

أخذ الخيل فهو له \* دخل صيد داره وعلم به مالك الدار فأغلق عليه بابها وصار بجال يد على أخذه بلا معالجة صار ملكا له ومعنى قوله أن يمكن أخذه بلا معالجة أن يحتاج إلى قليل المعالجة ولا يحتاج إلى رعى أو شبكة وإن أغلق الباب بلا علم بالصيد لا يملكه حتى لو أخذه آخر ملكه \* وعن محمد رحمه الله دخل دار رجل ظبي أو حمار وحش أو ما تله فان كان يؤخذ بلا رعى فهو لرب الدار المحرم أرسل صيدا فأخذه غيره فهو باق على ملكه \* حتى لو أخذه إنسان (٣٠٤) للرسل أن يستتره لأن الرسل ليس دأبل الإباحة ودل هذا أنه أن أرسله خلال مختار

كذا من الماء وعلى هذا الطساس والفجانات أما الحديدية فمنها كذا عدد من المرو والمضروب من الحديد الذي كرم المزوف (يولاد) ومن الحديد المعروف (بنرم آهن) الصالحة لعمل الحرائة كل من منها كذا منابوزن أهل بخاري كلها مفروغ عنها والمسحاة على هذا أما الزاجية فمنها طباق الطارم كذا عدد من الطباق الزاجية الصالحة للطارم قطر كل واحد منها شبر كل عشر منها أمنون أو ثلاثة أمنا على حسب ما يكون من الطباق المعروفة (بكلداني) كل عشرة منها أربعة أمنا بوزن أهل بخاري قطر كل واحد منها نصف ذراع بذراع أهل بخاري ومن الخاسيات كذا عدد من البصفا بما يكون وصفها في السنة الزاجين كل عشرة منها كذا منابوزن كل واحد منها كذا منابوزن من المائع ومن القربات كذا عدد من القربات الزاجية كل واحد منها نصف من أو عشرة أساتير أو من واحد يسع كل واحد منها كذا منابوزن المائع أما القارورات فكذا عدد من القارورات الزاجية كل واحد منها نصف من على ما ذكرنا وأما القباب كذا عدد الكبار المعروفة (بشش تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع واحد ونصف ذراع كما يكون والأوساط المعروفة (بجهار تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع كلها مفروغ عنها والصغار على هذا ومن الأواني الخزفية فمنها كذا عدد من الكيزان الخزفية الوركسية المعروفة بالفجانات وكذا عدد من الكيزان المروفة (بدو كافي أوسه كافي) وكذا عدد من الأوساط المعروفة (بكاسه رالك) وكذا عدد من الصغار المعروفة بكذا وكلها عدديات متقاربة لا يجري فيها تفاوت فاحش أما الأغطاء فهو ما يغطي به رأس التنور المائي فكذا عدد من الأغطاء الخزفية الوركسية الصالحة للوضع على رأس التنور قطر كل واحد منها كذا ذراع بذراع أهل بخاري وأما القدر فتصفها كما وصفنا الكيزان وكذا الجرار والحباب على هذا كذا في الظهيرية

الفصل الحادي عشر في الشفعة قال في الأصل إذا اشترى الرجل دارا وقبضها ونقد الثمن ولها شفع فأخذها بالشفعة وأراد أن يكتب بذلك كتابا كيف يكتب فقة ولا أنما يكون للشفيع الأخذ بالشفعة بعد طلب صحيح والطلب أنواع ثلاثة طلب موثبة وطلب اسم موثبة وطلب تقرير وطلب تمليك فإذا أتى بهذه الأنواع الثلاثة من الطلب فله أن يأخذها بالشفعة فإذا طلب الموثبة فأراد أن يكتب بذلك كتابا يكون حجة له فانه يكتب هذا ما شئتم عليه الشهود والمسموعون آخر هذا الذي ذكرنا أن فلانا كان اشترى من فلان جميع الدار في موضع كذا واحدوها كذا بكذا شراء صحيحا وقبض الدار ونقد الثمن وأن فلانا شفع هذه الدار المشتراة بكذا بكذا كرسب استحقاقه للشفعة فان الشفع هذا أول ما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة به هذا الثمن طلب الشفعة ساعته ثم طلب موثبة من غير مكت ولا ثبت طلبا صحيحا وقال أنا طالب لشفعة في هذه الدار المحدودة بسبب كذا فهذا هو تمام هذا الكتاب وقد ذكر في هذا الكتاب اسم مشتري الدار واسم بائعها ولولم يذكر اسم البائع في هذه الصورة يجوز عندنا لأن بعد القبض الخصة مع المشتري والبائع بمنزلة الاجنبي إلا أن من الناس من يقول بأن بعد القبض أخذ الشفعة منه ما ذكرنا اسمهم متحرزا عن قول هذا القائل وذكر فيه سبب استحقاق الشفعة لأن الأسباب مختلفة والعلماء مختلفون فيها فذهب بعضهم الشفعة بالابواب وعند بعضهم يجوز المقابلة وعندنا يجوز المالاصة وعندنا الشافي رحمه الله تعالى الشفعة لاستحقاق الجوار أصلا وعندنا الشفعة تستحق على مراتب أولها تستحق بالشركة في عين البقعة ثم بالشركة في حقوق الملاك

في الرسل كان إباحة وملكه لا أخذ ولا يمكن الأول من أخذه كره شيخ الاسلام وجهه نظيره مالو رمي فشرى رمان فحازه إنسان فهي له وقد ذكرنا في كتاب الأمانة بخلافه والمختار في الصيد أنه لا يملكه الثاني وفي القشور ملكه وفي السير لا يحل إرسال الصيد مطلقا أما إذا أرسله مبيحا لم يأخذ فيه اختلاف المشايخ \* وضع في الصحراء من أجل الصيد حمارا للوحش فجاء فإذا هو متعلق به وهو ميت وكان سمي عند الوضع لا يحل أكله وهذا محمول على ما إذا قد عن طلبه على ما يأتي من الرواية إن شاء الله تعالى رمي طيرا باسمهم فوقع في الماء وكان لو دخله مع الخف أمكنه دركه حيا واشتغل بنزع الخف فوجد ميتا لا يحل أكله على اختيار الامام يدبغ الدين رحمه الله لأنه ترك الطلب وقال غيره يحل لأن دخوله مع الخف اضاعة لليل وخلاف للعادة فصار كزعر الثياب على إن نقصان الخف رجاء يزيد على درهم ويجوز في مثله قطع الصلاة رمي وأمر غيره بالطلب

يجوز في الفتاوى الجارية رمي الطير الماء كالبلط ومات في الماء وكان أصاب ظهره وجرحه لا يحل أكله وقال بكر رحمه الله وهو أن أصاب ظهره محل أكله وإن أصاب بطنه أو جنبه لا \* أخذ الجمد من غير غيره إن كان صاحب الغدير هنا غدير لذلك فالجمل صاحب الغدير والا لا \* كتاب الذبائح فيه فصلان الأول في مسائله \* تهود المجوسى حل ذكاته المولودين كآبي ومجوسى يحل ذكاته والمرأف فيه كل رجل والعصبى العاقل كالبالغ ويحل ذبيحة الكآبي وإن حريا لا إذا سمع منه ذكرا المسج عند الذبح ولا يحل



ذبيحة المرتد وان نقل الى عمله أهل الكتاب والعياذ بالله من ذلك ويستحب التوجه الى القبلة ويكره ان يحشد شفرته عند الذبح بعد  
الاجتماع والتحرر قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر وان ذبح بسن غير منزوع أو ظفر لا يحل وان بنزوع أو قرن أو عظم فأنهر الدم وأفرى  
الادواج يحل عندنا شاة ذبحت فقطع منها نصف الحلقة ونصف المري لا تؤكل وان قطع الاكثر من الحلقة والمري والادواج تؤكل وان  
قطع أكثره ولا يحل أيضا قال مشايخنا أصح الاجوبة في الاكثر عنه اذا قطع الحلقة والمري (٣٠٥) والاكثر من كل وجهين يؤكل وما فلا

### نوع آخر

ذبيحة في مذهبهم فلم يسلم  
الدم اختلفوا قال الصغار  
لا يحل وقال الاسكاف يحل  
وفي النوازل ان تحرك  
بعد الذبح وخرج دم  
مسفوح يحل وان تحرك  
ولم يخرج وبعبكه يحل  
أيضا وان عدت لا يحل وهذا  
اذ لم يعلم حياتها وقت الذبح  
فان علم يحل تحرك أولا  
خرج الدم أولا وفي شرح  
الطحاوي خروج الدم لا يدل  
على الحياة الا اذا كان يخرج  
كايخرج من الحى وهذا  
عند الامام وهو ظاهر  
الرواية ذبح مريضة ولم  
يتحرك الا انها ان فتحها  
لا يؤكل وان ضمنها يؤكل  
وكذا العين وفي الرجل اذا  
قبضها يؤكل وان مدها لا وفي  
الشعر ان نام لا وان قام اكل  
هذا اذ لم يعلم حياتها وقت  
الذبح ولم يتحرك ولم يخرج  
الدم مريضة الشاة وبقي فيها  
من الحياة ما يبقى في المذبوح  
بعد الذبح أو الذئب قطع  
بطن شاة وبقي من الحياة  
ما يبقى في المذبوح عندهما  
لا تقبل الذكاة حتى لو ذكاهما  
لا تحل والاصح عند الامام  
انها تقبل الذكاة حتى لو

وهو الطريق ثم بالجوار فينبغي ان يبين حتى يعلم القاضي هل هو محبوب بغيره وكتب أول ما أخبر بشراء  
هذه الدار ولم يكتب حين علم لان العلم حقيقة لا يثبت الا بالخبر المتواتر وحق الشفعة يسقط اذا لم يطلب عند  
اخبار من دونهم فان الخبر اذا كان رسولا وهو عدل أو فاسق حر أو عبده غير أو بالغ وبلغ الرسالة فلم يطلب  
الشفعة بطلت شفعتها واذا كان الخبر من تلقاء نفسه فقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا  
أخبره بالبيع رجا لان أو رجل واحد أو ثلث عدول ولم يطلب الشفعة بطلت شفعتها وروى محمد رحمه الله  
تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجد في الخبر أحد شرطى الشهادة اما العدد أو العدة ولم يطلب  
بطلت شفعتها وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا أخبر واحد بأى صفقة كان هذا الواحد  
ولم يطلب الشفعة بطلت شفعتها اذا ظهر صدق هذا الخبر فكنتنا أول ما أخبر حتى لا يتوهم متوهم أنه ترك  
الطلب عند اخبار الواحد أو الثلث ووقف الى وقت الخبر المتواتر وقد بطلت شفعتها وكتبنا أول ما أخبر حتى  
لا يتوهم متوهم أنه أخبر مرة ولم يطلب ثم أخبر ثانيا ولم يطلب وهذا الطلب لا يصح فكذا ينال ذلك لقطع هذا  
الوهم وكتبنا طلب الشفعة ساعة عند طلب الموائمة من غير مكث لان العلماء اختلفوا في مقدار مدة  
طلب الموائمة ففي ظاهر الرواية لم يطلب على الفور من غير مكث بطلت شفعتها وروى هشام عن محمد  
رحمه الله تعالى أنه وقتها بعمل العلم وبه أخذ الشيخ أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى وعن الحسن بن زياد  
أنه يتوقت ثلاثة أيام وهو قول ابن أبي ليلى وأحد أقوال الشافعي رحمه الله تعالى فلا تقتصرنا على أنه طلب  
طلبا صحيحا بما يتوهم متوهم أنه لم يطلب على الفور وطلب بعد ذلك ووضعه الكاتب بالصحة متأولا قول  
بعض العلماء ثم كتبنا لفظ طلب الشفعة والمشايع فيه مختلفون عامتهم على أنه اذا طلب بأى لفظ عرف  
في متعارف الناس أنه يريد به الطلب أنه يصح بأن قال طلبت أو طلب أنا طالب وما أشبه ذلك والاشهاد  
ليس بشرط لصحة طلب الموائمة وكذلك حضرة واحد من الاشياء الثلاثة البائع أو المشتري والدار  
ليس بشرط لصحة طلب الموائمة ثم بعد طلب الموائمة يحتاج الى طلب الاشهاد والتقارير ومن شرط صحة  
هذا الطلب أن يكون عند البائع أو عند المشتري أو عند الدار المشتري وهذا الطلب انما يحتاج اليه  
اذا لم يكن عند طلب الموائمة أحده هؤلاء أما اذا كان طلب الموائمة عند أحده هؤلاء يكتفى به ولا يحتاج الى  
طلب آخر بعده سوى طلب التملك ومدة هذا الطلب مقدرة بالتكس عند حضرة أحده هذه الاشياء  
الثلاثة حتى لو تمكن ولم يطلب بطل حقه والاشهاد في هذا الطلب غير لازم حتى لو لم يشهدوا الخصم اعترف  
بهذا الطلب كفاه وينبغي أن يكون هذا الطلب بحضرة من هو أقرب منه من أحد هذه الاشياء الثلاثة  
وقد عرف ذلك في كتاب الشفعة وان أراد الشفيع أن يتوثق بالكتابة لطلب الاشهاد كتب هذا كتاب  
فيه ذكر ما اشترى فلان من فلان وينسخ كتاب الشراء من أوله الى آخره ثم يكتب بعده وان فلا يباعني  
الشفيع أول ما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة منه بالتمن المذكور فيه طلب الشفعة ساعة عند طلب الموائمة  
على ما ذكرنا ثم يكتب بعد ذلك طلب الاشهاد والتقارير من غير تأخير وتقصير بحضرة من هو أقرب اليه  
ويذكر ذلك والاحوط أن يذكر الطلب بحضرة البائع والمشتري لان العلماء فيه مختلفون فابن أبي ايلي  
يقول الشفيع يأخذ من البائع قبل القبض وبعده والخصومة معه والعهد عليه والشافعي رحمه الله تعالى  
يقول يأخذ من المشتري في الحالين والخصومة معه والعهد عليه وعندنا الخصومة مع البائع قبل القبض

( ٣٩ - فتاوى سادس ) ذكر تحل وعليه الفتوى الكتاب الممل أخذ صيدا وبقي فيها ما يبقى في المذبوح أو رمى الى صيد وبقي فيه من  
الحياة ما ذكرنا لا تقبل الذكاة حتى لو وجد الصائد ولم يذكره يحل قال السرخسي اذا علم انها كانت حية حين ذبحت حل أكلها سواء كانت  
الحياة فيها متوهم أو لا متوهم وقال الثاني ان كانت الحياة متوهم يوما أو أكثر من لولا لا يشق بطن شاة وأخرج ولدها ذبح الولد ثم الشاة ان كانت  
الشاة لا تعيش من الشق لا تحل والاتحل أدخل يده في فرج بقرة وذبح ولدها في بطنها حين عسرت الولادة عليهم ان من المذبح حل وان من

غيره ان لم يمكنه الذبح من المذبح حل وان أمكن لا \* شاة حامل أراد ذبحها ان تقارب ولادتها بكرة بناء على أن الجنين مفرد بحكمه لا يتذكى  
بذكاة أمه \* قصاب ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع أعلى حلقوم أو أسفل يحرم فلو قطع بعضها ثم علم فقطع في مرة أخرى الحلقوم قبل ان يموت  
بالاول فلو قطع في الاولى الاول تمامه لا يحل ولولم يكن قطع الاول تمامه وانما قطع منه شيء لا يحل وفي فوائدها المستغنى لو ذبح وبقبت  
عقده الحلقوم على الصدر تؤكل (٣٠٦) وكذا اذا بقيت العقدة على الرأس والتول بالحرمة قول العوام وايسر يعسر

والعهدة عليه وبعد القبض الخصومة مع المشتري والعهدة عليه فيكتب الاخذ منها ما احتياطا ثم اذا طلب  
الشفيع الطيبين فان ساعده الخصم على التسليم فقد تم الامر وانتهى نهايته وان أبي التسليم فالشفيع  
يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه القضاء بالثالث بسبب شفيعته فان ساعده الخصم على التسليم وأراد  
الشفيع وثيقة كتاب في ذلك فوجه كتابته على ما ذكره محمد رحمه الله تعالى هذا كتاب من فلان بن فلان يعني  
المشتري لفلان بن فلان يعني الشفيع اني كنت اشتريت من فلان بن فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا  
وحدودها كذا ابتكنا من الثمن ويتم حكاية الشراء الى آخرها ثم يكتب وانك كنت شفيع هذه الدار بسبب  
الشركة أو الخلطة أو الجوار وحين بلغك أول خبر شراء هذه الدار المحدودة بالثمن المذكور فيه طلبت  
الشفعة طلب موافقة وطلب اشهاد ويكتب طلب الموائمة وطلب الاشهاد على نحو ما يناط بالصحاح  
بوجوب الحكم تسليمها اليك واعطاه اليك بالشفعة فاعطيت كما يتم الكتاب على حسب ما بين واختار  
المتأخرون في هذا هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا أن فلانا كان باع من فلان  
جميع الدار التي في موضع كذا و ينسخ هذا الشراء فبعد ذلك ان لم يكن المشتري قبض الدار لا بد كرقبض  
الدار ثم يكتب وان فلانا كان شفيعا لهذه الدار المحدودة فيه شفعة جوار هذه الدار التي هي لزيق أحد  
حدود هذه الدار المشتراة أوبة ول شفعة شركة فان نصف هذه الدار شاعا ملكه فطلب الشفعة فها حين علم  
بهذا الشراء من غير تفریط طلبا صححيا واجهة هذين المتعاقدين فلان وفلان طلبا بوجوب الحكم تسليمها  
اليه واعطاهما بالشفعة فاجابه اليها هذان المتبايعان فاعطاه جميع ما وقع عليه هذا البيع بجميع هذا الثمن  
المذكور فيه اعطاهما صححيا لشرط فيه ولا خيار ولا فساد وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن المذكور فيه  
باقيها هذا الشفيع اياه ذلك تاما ووافيا وبرئ اليه من ذلك كما برأه قبض واستيفاء باذن هذا المشتري المسمى  
فيه له بذلك وقبض هذا الشفيع جميع ما وقع عليه عقدة هذا البيع والاعطاه بالشفعة بتسليم هذا البائع  
ذلك كله اليه فارغاعن كل مانع ومنازع باذن هذا المشتري فما أدرك هذا الشفيع من ذلك فعلى هذا  
البائع ويتم الكتاب ويلحق بالآخر حكم الحاكم في شفعة الجوار لانه مختلف فيها ولا بد كرضمان البناء  
والفرس والزرع لان ذلك لا يجب عليهم ما في الشفعة وان كان المشتري قبض الدار وقد الثمن فلا خصومة  
مع البائع وانما الخصومة مع المشتري ويكتب هذه الوثيقة على اقرار المشتري بالشراء وأخذ الشفيع منه  
هذا اذا كان الاخذ بالشفعة بغير قضاء وان كان الاخذ بقضاء يكتب مكان قوله فاجابه اليه اقرارا فوا الى  
القاضي فلان ففضي بثبوت هذا الحق بعد خصومة صححية حوت بينهم فحكم عليهم ما تسلم هذه الدار  
المحدودة اليه بحق هذه الشفعة فاعطاه جميع ما وقع عليه هذا البيع ويتم الكتاب  
وفي طلب الاب والوصى يكتب وكان فلان الصغير شفيع هذه الدار وفي القضاء بالنكول يكتب وذلك  
كله بعد أن يجد هذا المشتري دعوى هذا الشفيع عليه في هذه الشفعة فاستخلفه هذا القاضي على هذه  
الدعوى فشكل عن اليمين عنده مرارا نقض عليه بذلك بعد أن حلف الشفيع بالله ما سلم هذه الشفعة  
للمشتري وقد أشهدوه على الطلب في مجلسها الذي بلغه فيه وأخذ في العمل في طلبها وان كان الثمن دراهم  
أو دنائير أو كيليا أو وزنا أو عديدا متقاربا ذكره وذكر أن الشفيع نقده له البائع أو المشتري وان كان  
الشراء بعدا وعرض أو غير ذلك من ذوات القيم فأخذ الشفيع يكون بقيمة ذلك ويكتب في هذه الوثيقة

لان الشرط قطع أكثر  
الادراج وقد وجد الأيرى  
الى قوله في الجامع الصغير  
لاباس بالذبح في الحلق كله  
أسفله وأعلى وأوسطه  
فاذا ذبح في الأعلى لا بد أن  
يبقى العقدة من تحت  
وكيف يصح هذا على رأى  
الامام وقد قال الامام يكتفى  
بقطع الثلاث من الأربع  
أى ثلاث كان ويجوز على  
هذا ترك الحلقوم أصلا  
في الأولى ان يحل اذا قطع  
الحلقوم من أعلاه

والثاني في التسمية  
وهي ثلاثة أن يقول بسم  
الله واسم فلان على سبيل  
العطف أو بسم الله ومحمد  
رسول الله فيحرم والثاني ان  
يذكر كرم اسم الله تعالى اسم  
غيره مقرر ونائبه لاعلى سبيل  
العطف كقوله بسم الله محمد  
رسول الله فيكره ولا يحرم  
الثالث أن يفصل عنه صورة  
ومعنى نحو أن يقول قبله  
أو بعده تقبل اللهم عن فلان  
فلا يحرم ولا يكره ولو قال  
بسم الله ومحمد جبر الا يحل  
وبالرفع يحل والنصب  
كالخض لا يه نصب بنزع  
النافع فان قلت قد قلتم

في باب الطلاق العوام لا يميزون بين الاعراب فلا يميزون على دقائق الاعراب فأوجب  
وهناز كتم قلت ذلك فيما عداه بالوى والاعراض فيه أولى والطلاق كثير الوقوع والذبح يقع احيانا فلم يسلك فيه طريق العفو وكذا  
عن الفرس بقاى الخوارزمي وقه نظر اذا لم يمنع أن يمنع كون الذبح أقل وقوعا من الطلاق وأن المطلق منشأ للتصرف والمشكك فيه  
معدومة فيمكنه المحافظة على دقائق الاعراب عسير والناج حال جله مضبوطة فلكية الرعاية وكنه المحافظة عليه بسيرة والذبح على

ذلك قدر \* ولو قال بسم الله صلى الله على محمد يجل والاوى ان لا يفعل وكذا لو قال بسم الله صلى الله على محمد ولو قال بسم الله وباسم  
فلان أو اسم فلان يجل في المختار ولو قال بسم الله بنام فلان قال الاسكافي يجل مطابقا \* قال بسم الله ولم يظهر الهاء في الله ان قصده ذكر  
اسم الله يجل وان لم يقصد وترك الهاء قصده لا يجل \* سمي عند الذبح ونوى أن تكون التسمية غير الذبح أى لا امر لا يجل كما  
سمع الاذان وقال الله أكبر في جواب الاذان لا يصير شارعا في (٣٠٧) الصلاة وان لم يكن له نية في  
التسمية يجل \* وفي الرمي

يشترط عند الرمي وفي  
الارسال عند الارسال  
وفي وضع الحديدة لجمار  
الوحش يشترط عند الوضع  
وقد تقدم أنه اذا وضع  
المنجل لصيد جمادى وحش  
ثم وجد الجارمين لا يجل  
والتوفيق أنه محمول على  
ما اذا قد عن طلبه والا فلا  
فائدة للتسمية عند الوضع  
\* أنصح شاة وسمي عليها ثم  
تركها وذبح أخرى بلا  
ذكر لا تحل ولورى سها  
بالذكر الى صيد فأصاب  
أخرى يجل لانه لا يقدر على  
أن يصل الى ما فوق ولو ذبح  
بها واحدة ثم ذبح بها أخرى  
يظن أن الواحدة تكفي  
لها لا التحل \* والله اذا  
أصاب هذا ثم أصاب  
الأخرى حلا \* نظرا لقطع  
غنم وأخذ السكين وسمي  
ثم أخذ شاة وذبحها لا تحل  
ولو نظر الى قطع جمار وحش  
وأرسل كلمه وسمي وأخذ  
حن \* قال مكان التسمية  
الحمد لله أو سبحان الله  
تحل ان أراد التسمية وان  
أراد الشكر لله لا تحل كافي  
الاذان \* سمي للذبح ثم

فأوجب الحكم الأخذ بالقيمة وكانت القيمة كذا كذا درهم ما غطر بشية جيدة بتقويم العدول والامناء  
الذين يدور عليهم أمر التقويم لا مثال هذه السلع والاحوط تسمية أولئك المقومين وذكر اقرار البائع  
والمشتري أن القيمة كذلك وان كان للدار شاة ما وضر أحداهم فأخذ كلها ثم حضر آخر وأثبت استحقاقه  
فأعطى نصيبه منها كتب شهدوا أن فلان بن فلان كان اشترى من فلان بن فلان جميع الدار ويحدها بكذا  
وتقابلوا وتقرقا ثم حضر فلان وكان شاة فيه ما حضر وطالب شفعة فيها بأشراؤها فقضى له بها وأمر  
القاضي البائع أو المشتري بتسليمها اليه ففعل ثم ان فلان بن فلان حضر وأثبت بالبينه أنه شفيعها وأنه  
لما بلغه ذلك طلب الشفعة فيها بأشراؤها وسأل القاضي أن يسلم اليه نصيبه منها بمحضته من غنم او هو كذا  
بشفعة المذكورة فيه فألزم القاضي البائع والشفيع الأول قبض هذا الثمن وتسليم نصيبه منها اليه ففعل  
وقبض فلان الشفيع الثاني كذا من الدار بعد انقضاء هذا الثمن ويتم الكتاب كذا في المحيط \*

**الفصل الثاني عشر في الاجارات والمزارعات** (نوع في الاجارات) الاجارة الطويلة المرسومة بين أهل  
بحارى صورتها أن يكتب هذا ما استأجر فلان بن فلان الفلاني ويذكر حليته ومعرفة ومساكنه استأجر  
جميع المنزل المبني المشتمل على دار وبقيتين للقيام فيها وهو مستغف بسنتين ذكرا لا جرحه أن جميعه له ملكه  
وحقه وفي يده وموضع في كورة كذا في محله كذا في سكة كذا في حضرة سجد كذا فاحد حوده ولزيق  
منزل فلان والثاني والثالث كذا والاربع لزيق الطريق واليه المداخل فيه بمحدوده كلها وحقه ومعرفة  
التي هي له من حقوق أرضه وبنائه وسفله وعلوه وكل حق هو له فيه داخل فيه وخارج منه احدى وثلاثين  
سنة متوالية غير عشرة أيام من آخر كل سنة واحدة من ثلاثين سنة أولها أول اليوم الذي يتلوا تاريخ هذا  
الصك بكذا دينار نصفها كذا دينار على أن يكون كل سنة من ثلاثين سنة متوالية من أولها ما خلا الايام  
المستثناة منها بشعر واحد وزمان دينار واحد منها والسنة الأخيرة التي هي تمام هذه المدة بقيمة هذه  
الاجرة المذكورة فيه على أن يكون لكل واحد من صاحبي فسخ بقية عقدة هذه الاجارة المذكورة فيه في  
هذه الايام المستثناة يفسخها أيهما أحب الفسخ وأراد استأجر صاحبا والا جرح المذكور فيه أجرح من  
المستأجر هذا جميع ما يثبت اجارته فيه بهذه الاجرة بمحدوده وحقه ومعرفة التي هي له من حقوقه اجارة  
صححة خالية عما يطمع لها بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب على أن يسكنه المستأجر هذا بنفسه وثقله  
وأمتعته وأن يسكن فيه من شاء وأن يؤجره من يشاء وأن يعيره من يشاء وقبض المستأجر هذا بنفسه  
جميع هذا المنزل المحدود وقبض صاحبها بتسليم الاجرة هذا ذلك كله اليه تسليم صاحبها فارغا وقبض الاجرة هذا  
من المستأجر هذا جميع هذه الاجرة المذكورة فيه بقية بقية صاحبها بمحله بتحويل المستأجر هذا ذلك كله  
اليه وضمن الاجر هذا المستأجر هذا الدرك فيما يثبت اجارة فيه ضمانا صاحبها وتقرقا طائعين حال نفوذ  
نصر فهماني الوجوه كلها مقرين بذلك كله مشهدين على ذلك كله في تاريخ كذا وهذا الصك الذي كتبناه في  
الاجارة الطويلة فيقاس عليه نظائره كذا في الظهيرية \* والنسخة التي اختارها المتأخرون في هذا هذا  
ما استأجر فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي ملكه  
وفي يده بموضع كذا احدودها كذا بحدودها وحقها كلها أرضها وبنائها وسفله وعلوها ومعرفة  
حقها وكل داخل فيها وخارج منها من حقوقها وكل قليل وكثير فيها من حقوقها سنة كاملة بالاهلة

اشتمل بأكبر أو شر بتم ذبح ان طال وقطع الفور حرم والا لا \* وحد الطول ما يستكثره الناظر \* واذا حذد الشفرة بقطع الفور  
وكذا اذا هربت الشاة بعد التسمية ثم أخذها وأضجعها يقطع النور ويجدد الذكر قال الامام الحلواني المستحب أن يقول بسم الله  
الله أكبر ومع الواو يكره لانه يقطع النور \* وقال الباقي المستحب أن يقول بالواو أي والله أكبر وقوله الله أكبر لا يجل اذ لم يزد به  
التسمية وذكر المرخص من كان ذاكر التسمية لكن لا يعلم أنها شرط الحل وتركه فهو في معنى الناسي \* وذبح المجنون والصبي والسكران

يجوز اذا كان يعقل التسمية والذبح يعفى به. لم أن التسمية ما مور بها أو يطبق الذبح والصغير كالكبيرة في النسيان وتحريك الشفتين في سق الاخرس كذلك كما في القراءة ويؤكل ذبيحة الاقلف خلافا لابن عباس رضى الله عنهما ويكره سلق الجلد قبل ان يبرده. هذا الذبح \* شاة قطع الذئب أو داجها وهي حية لا تذكي لقوات محل الذبح ولولو بقرة الذئب بطنها وهي حية تذكي لبقاء محل الذبح فيحصل لوزيحت \* ولوا نزع الذئب رأس الشاة وبقيت (٣٠٨) حية تحمل بالذبح بين اللبنة واللحين \* قطع الذئب من ألية الشاة قطعة

اشاعر شهر امتواليه أو لها غرة شهر كذا وآخرها سلع شهر كذا من سنة كذا بكذا درهمان نصفها كذا درهمان حصة كل شهر كذا درهمان هذا الاجرة اجارة صحيحة جائزة نافذة بآنة خالية عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله وذلك كله أجز مثل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة يوم وقعت لا وكس فيه ولا شطط على أن يسكن المستأجر هذا في جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة في جميع هذه المدة بنفسه ويسكنها من أحب كما أحب بما أحب وينتفع بها بوجوه منافعها بالمعروف فبعد ذلك ان كان المستأجر نقد الاجرة يكتب على أن المستأجر هذا على كل هذه الاجرة تمام هذه المدة فتجملها منه الاجر هذا ويرى المستأجر هذا من جميع هذه الاجرة لهذه المدة الى هذا الاجر برائة قبض واستيفاء وان لم يكن المستأجر نقد الاجرة يكتب على أن يؤدى المستأجر هذا تمام هذه الاجرة الى الاجر هذا بعد تمام هذه المدة ويكتب على أن يؤدى اليه حصة كل شهر من هذه الاجرة عند مضى ذلك الشهر وقبض هذا المستأجر من هذا الاجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة كما وقعت هذه الاجارة فارغة عن كل مانع ومنازع عن القبض والتسليم بتسليم هذا الاجر ذلك كله اليه ونظر قاعن مجلس هذه الاجارة بعد سحنتها وغامها تفرق الايدان والاقوال بعد اقرار المستأجر هذا أنه رأى ذلك كما وعرفه ورضى به وأشهد على أنفسهم ما ويتم الكتاب قال الشيخ الامام الاجل نجم الدين النسفي ولا يكتب ضمان الدرك في الذي لا تكون الاجرة فيه مقبوضة ويكتب فيما كانت الاجرة فيه مقبوضة سجلة فان كان المحمل والمقبوض بعض الاجرة يكتب ضمان الدرك في القدر المقبوض وضمن أصل الاجرة كضمانه ديناً آخر فيكتب ههنا كما يكتب فيه ثمة وبعض مشايخ حرم نفسه ادخار والفظه القبالة في هذا فكتبوا ههنا ما قبل فلان قبالة صحيحة وقبض ههنا القبل وسلم هذا المستقبل ونظر قاعن مجلس هذه القبالة وعلى هذا اجارة الحانوت والارض والطاحونة والحمام وكل محدود ولكن يذكر عنه دقوله محدودها وحقوقها ما هو من خواص مرافقها كافي الشراء والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة \* فان كان المستأجر سوى المنزل كان كرمًا يذبح في أن يكتب الاجارة على أصل الكرم دون الاشجار والتضبان والزاجين لان اجارتها باطله والزرع في الاراضى كذلك فيكتب اسأجر فلان بن فلان جميع أصل الضيعة التي هي كرم محوط ان كان الكرم محوطا وجميع دبرات أرض ذكره هذا أنه له وملكه وحقه وفي يده وموضعه في أرض قرية كذا من قرى كورة بخارى من عمل ذرا ومن عمل قرع دوا من عمل ساحن ما دون ويكتب حدودها كما تكون ثم يقول محدودها وحقوقها مرافقها التي هي لها بعد ما باع الاجر هذا من المستأجر هذا جميع ما في هذا الكرم من الاشجار والقضبان والزاجين والاغراس وما في هذه الاراضى من الزروع وشراء البطيخ وقوائم القطن باصول جميعها وعروقها بمن مع يوم هو كذا يها جميعها وان المستأجر هذا اشتراها منه بذلك الثمن المعلوم شراء جميعها وتقابضا جميعها ثم اسأجر جميع ما ثبت اجارته فيه احدى وثلاثين سنة متواليه غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة واحدة الى آخر الصل وان كانت الاجارة في وقت يكون على الاشجار ثمار وعلى الزاجين أغصان يكتب بعد قوله جميع الاشجار والزاجين والاغراس وجميع ما على هذه الاشجار من الثمار لان الثمر لا يدخل في البيع من غير ذكر وان كان في الكرم أشجار الخلاف يكتب وجميع أشجار الخلاف التي في هذا الكرم لان قوائم الخلاف بمنزلة الثمر لا تدخل في البيع من غير ذكر هو المختار وهذه الاجارة مستخرجة من مسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهي ما اذا استأجر

لا يؤكل كل المبان وأهل الجاهلية كانوا يأكلونه فقال عليه الصلاة والسلام ما أين من الحى فهو ميت \* وفي الصيد ينظر ان الصيد يعيش بدون المبان فالمبان لا يؤكل وان كان لا يعيش بلامبان كالرأس يؤكلان \* ذبح شاة وقطع الحلقوم والادوايح الا أن الحياة فيها بعد فقه طع انسان بضعة منها يحمل أكمل تلك البضعة لان هذا ليس بمبان من الحى لان ما بقي فيها من الحياة غير معتبرا أصلا يرى الى برج الحمام فأصاب حماما ومات قبل أن يدرك ذكاته لا يحل وللشافعي فيه كلام انه هل يحمل بذكاة الاضطرابى أم لا قيل يباح لانه صيد وقيل لانه يأوى الى البروج في الليل

كتاب السير

فيه أربعة فصول

الاول في الامان

أمان المرأة الذي لا يجوز الاذا حكم بانهم من ذمة وكذا العبد والاعوى والمحدود \* سألو أن

الرجل

ينزلوا على حكم الله فلا دام ان لا يجيهم \* آمنه على قرابة دخل والدا واستحسانا

السلطان أمن الكفار بشرط النيب لا يصح حتى لو ظهر عليهم فهم في وكذا آمنهم مطلقا فاشتغلوا بالجواب وهذا اذا كانوا كثير الهم قوة \* وان قطع واحد أو اثنان أو ثلاثة من المستأمنين الطريق لا ينقض أمانه \* وقع الديرة على الكفار فأسلم واحد منهم قبل الاسر مع اسلامه وصار حرا وماله \* امرأة مسلمة سبيت بالمشرك وجب على أهل المقرب تخليصها من الاسر ما لم يدخل دار الحرب لان

داو الاسلام كان واحده النفر الذي وقع من قبل الروم يجب على كل من معه وله زاد وراحته ولا يجوز الخفاف لاحد الا بعد من  
والرباط الذي جاء الاثر في فضله يكون في مكان لا يكون وراءه اسلام في المختار وقيل لو ان غار كافر على موضع مرة فهو رباط الى اربعين  
عاما ولو مرتين فالى مائة وعشرين سنة ولو ثلاثا فالى آخر الدهر \* والقتال مع أهل الحرب يرجع الى حكم الله واجب بالنص  
وقوله عليه الصلاة والسلام القاتل والمقتول في النار محمول على باغيين (٣٠٩) يقتتلان للدين أو كأهل المملكتين

بقتلان عصية فلا يجوز  
نصر واحد منهما

الثاني في البيع

طائفتان من الكفار بينهما  
مودعة دخلوا دارا لاسلام  
موادعين ثم تازعا فوقفت  
الدبرة على احدهما  
واستولوا بهما وباعوهما  
قبل الاخراج بدار الحرب  
لا يجوز الشراء منهما ولو ان  
التركة أو الهبة استولى على  
تركه أو هبته وأخرجها بدار  
الحرب وباع جاز لثبوت  
ملكه بالاحراز بدار الحرب  
\* أهل بلديت دعون الاسلام  
ويأتون بالشرائع من  
الصلاة والصيام ولكنهم  
يعبدون الاوثان اغارهم  
المسلمون فسبواهم وأراد  
انسان الشراء منهم ان كانوا  
يقسمون بالعبودية للمكهم  
جاز شراؤهم وان كانوا  
لا يقرون بالعبودية للمكهم  
جاز شراؤهم والنساء والصبيان  
دون الكفار بالغين \* مسلم  
دخل دار الحرب فجاء  
الحربي بانه أو ابنته أو ابنته  
أو ابنته أو ابنته أو ابنته  
قد قهرها يريد بيعها من  
المسلم المستأمن لا يشتريها  
عند كثر المشايخ وقال

الرجل دار من رجلين عشرين نخاف أن يخرجها منها أو أراد أن يستوثق من ذلك فالحيلة فيه أن يستأجر  
الدار كل شهر من الشهر الاول بدرهم والشهر الاخير ببقية لاجرفان معظم الاجر متى كان للشهر الاخير  
فانهم لا يخرجونه من الدار وقد حكى أنه كان في الامة يدعى كتبتون يبيع المامله فلما كان في زمن  
الفقيه محمد بن ابراهيم المديني رحمه الله تعالى كره ذلك لمكان شبهة الربا وأحدث هذا النوع من الاجارة  
ليصل الناس الى الاسترباح باموالهم فيحصل لهم منفعة الارض والدار مع الامن عن ذهاب شيء مقصود من  
المال فجعل بمقابلة السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعل ببقية المال للسنة الاخيرة واستثنى ثلاثة ايام من آخر  
كل سنة واشترط الخيار لكل واحد منهما في هذه الايام وانما أثبت الخيار لكل واحد منهما حتى يمكنه الفسخ  
والوصول الى ماله اذا احتاج اليه وانما استثنى هذه الايام من العقد حتى لا يكون اشتراط الخيار كثر من  
ثلاثة ايام في العقد فانه يوجب فساد العقد عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وحتى لا يشترط حضرة صاحب  
الحكمة الفقيه عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولكنه شرط الخيار في غير ايام العقد وانما اقدروا  
بأحدى وثلاثين سنة لانه يستثنى ثلاثة ايام من آخر كل ثلاثة أشهر في الغالب وإذا استثنى ثلاثة ايام من  
آخر كل سنة في صكها هذا تكون الايام المستثناة من هذه المدة ثلثمائة وستين يوما وذلك سنة واحدة فيبقى  
عقد الاجارة في ثلاثين سنة وانما عقدوا عقد الاجارة في ثلاثين سنة ولم يعقدوا في الزيادة على ذلك لان  
ثلاثين سنة نصف العرفي الشرع قال النبي صلى الله عليه وسلم أعمار أمتي ما بين الستين الى السبعين  
وقال النبي عليه الصلاة والسلام معتزك المنايا ما بين الستين الى السبعين فكرهوا الزيادة على نصف العمر  
لان الاكثر معتبر بالكل حتى كان ادراك اكثر الركعة بمنزلة ادراك الكل وحينئذ يتمكن شبهة التأييد فيها  
والتأقيت من شرطها ووافقه على تجوز هذه الاجارة الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى  
وكذا من بعده من الامة بخاري وعلى هذا امر الامة في فتوى الجواز هذه الاجارة اليوم وكان الزهاد من  
مشايخنا مثل الشيخ الامام أبي بكر بن حامد والشيخ الامام أبي حفص السفي كدرى لا يجوزون هذه  
الاجارة ويقولون فيها شبهة الربا وقد ذكرنا وجوه الفساد في كتاب الاجارات من هذا الكتاب قال الشيخ  
الامام الاجل الاستاذ طهري الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وقد بينا وجه محتمل او انتفاء شبهة الربا عنها ولو لم  
يجوز بهذا الطريق لانسد على الناس وجوه دفع حوائجهم بحال الغيران من بقرض المال الكثير من غير أن  
يطمع في وصول نفع مالى نادر وبذلك النادر لا تدفع الحوائج ولا تنظم المصالح فكان في القول بجواز هذه  
الاجارة تعديل النظر من الجانبين ولهذا المعنى جاز الدخول في الحمام باجر وان كان الاجر مجهولا وما يصيب من  
المساو المكان الذي يجلس فيه ومقدار ما يكت فيه مجهولا ثم اختلف المشايخ الذين يجوزون هذه الاجارة  
في فصل وهو أنه اذا كان سن أحد العاقدين بحيث لا يعيش الى ثلاثين سنة غالبها نصح هذه الاجارة بعضهم  
لم يجوزوا ومن لا يجوز القاضى الامام أبو عاصم العامري وبعضهم جوزوا وذلك لان العبرة لصيغة كلام  
المتعاقدين وانما تقتضى التأقيت فصيح ذلك وتظهر هذا اذا تزوج امرأتا الى مائة سنة فانه يكون متعة ولا  
يكون نكاحا صحى في الروايات الظاهرة عن أصحابنا وان كانا لا يعيشان الى هذه المدة غالبها ولكن لما كان  
الاعتبار للفظ كان مبطلا لا نكاح كذا في الظهيرية \*

اجارة النصف المشايخ استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني جميع ما ذكر أنه ملكه وحقه من جميع

الكبرى رحمه الله ان كانوا يرون جواز البيع يجوزون ان كانوا يرون جواز البيع لا يجوزوا اذا لم يجز البيع على الاقوال كلها وعلى قول فاذا  
أخرجه الى دار الاسلام اختلفوا فيه قيسل ان أخرجه كرهه ملكه وان كان البيع باطلا والصحيح أن البائع ان كان يرى جواز البيع ملكه  
مطلقا وان كان لا يرى ان اشتراه ذهب به كرهه ملكه وان قهره حره ياباعه من مسلم مستأمن ان كانوا يرون التملك بالقهر جازا لشرأوا الا  
\* مسلم تزوج امرأة كافر في دار الحرب وأعطى صداقها لابنها أو ضمن في قلبه أنه يبيعها وأخرجها الى دار الاسلام ليس له بيعها وهي حرة اذا

خربت طوعا وان مكروه لا لعدم القهر في الاول والقهر في الثاني \* الحرب في دخول دارنا بامان ومعه ولده فباع ولده لا يجوز لانه دخل تحت الامان  
وفي جواز البع نقض الامان \* ملك من اهل الحرب اهدى الى رجل من المسلمين هدية من احرارهم او من بعض اهلها فان كان الذي اهدى  
اليه ليس بينه وبينهم قرابة كان مملوكا لمن اهدى اليه وان كان ذارحهم محرم منه او امرأته ولدت منه لم يكن مملوكا للذي اهدى اليه \* وفي الجامع  
الاصغر باع الحربى ولده من مسلم ( ٣١٠ ) او حربى في دار الاسلام او في دار الحرب قال الدبوسي ان باعه من مسلم مستأمن لا يجوز

وان من حربى يجوز واذا  
سلمه اليه ملكه وقال أبو  
بكر لا يباح للمسلم شراؤه وان  
اشتراه ملكه ويكون رقبا  
وقال محمد بن أحمد رحمه الله  
لا يملكه اذا اشتراه في دار  
الاسلام ويملكه اذا اشتراه في  
دار الحرب وأخرجه الى دارنا  
وذكر الفقيه في عن الثاني  
اذا باع الحربى ولده من مسلم  
في دار الحرب عند الامام  
رحمه الله يجوز ولا يجبر على  
الرد وعند الثاني يجبر اذا  
خاص به وعن الثاني رحمه الله  
فحين دخل دار الحرب بامان  
فسرق منه مائة انسانا  
وخرج به أقول لا يبعه  
ما صنعت وان باعه يجوز  
بيعه لانه ملكه وفي السير  
الصغيرة الحربى يملكه  
حربى آخر بالقهر والاستيلاء  
عماد كونا عرفت جواب  
مسئلة يقع في بلاد الدشت  
وهي ان التتار الذين هم فيه  
يبنيون اولادهم في الدشت  
ان كان الدشت بلاد  
الحرب كما استأجره صاحب  
الفتنة نص هذه الاجوبة  
وان لم تكن بلاد الحرب  
وكانت بلاد الاسلام كما

ما وجد ووصف فيه فهو سهم واحد من سهمين وهو النصف وسأعده من جميع الدار المشتريه بين هذين  
العاقدين نصين وهي الدار التي في موضع كذا ويتم الكتاب فان استأجر النصف من غير شرط فيها لم يجز  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز عندهما فان أراد الجواز بالاجماع كتب استأجر منه سهم او احدا من  
سهمين من جميع الدار التي ذكر ان كالهال وهي ملكه وحقة وفي يده وهي الدار التي موضعها كذا ويتم  
بآخره حكم الحاكم فيكتب وقد حكم بصفة هذا العقد القاضي فلان بعد خصومة صحيحة حرب بين هذين  
العاقدين كذا في الذخيرة \* ( ووجه آخر ) أن يعقد الاجارة على جميع المستأجر بضعف مال الاجارة ثم يفسخ  
العقد في النصف بنصف الاجر فيبقى العقد في النصف بالتقاعا عليه من مال الاجارة فيكون هذا شيوعا طارئا  
فلا يفسد العقد ولا يحتاج الى قضاء القاضي ( وان كان المستأجر سركا راجعا الى الجاهل ) فيكتب الاستأجر أقل من  
مدة احدي وثلاثين لان سركا رهم لا تبقى على حاله الى ثلاثين سنة فيكتب على حسب ما يرى الصواب  
فيكتب نسخة السركا راولا بالعربية أو بالفارسية كما يشاء ثم يكتب عقيما المستأجر فلان بن فلان من فلان  
ابن فلان جميع هذه السركا راولا ودوات الموصوفة في هذه النسخة المكتوبة على صدر هذا الصك بالعربية أو  
بالفارسية خمس سنين متواليات غير ثلاثة أيام من آخر كل ستة أشهر من أربع سنين متواليات من مقدمتها  
أولها أول اليوم الذي يتلو تاريخ هذا الذكر بكذا دنارا ويصف الدينار بما وصفناه على أن يكون أربع  
سنين متواليات من أولها سوى الايام المستثناة منها كل ستة أشهر منها سوى ما استثنى من أيامها بشعيرة  
واحدة وزمان دينار واحد والسنة الاخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية هذه الاجارة ويتم الصك الى آخره  
وان كان بمال الاجارة ضامن يكتب بعد تمام صك الاجارة وضمن فلان بن فلان الفلاني يكتب حاشيته  
ومعروفيته ومسكنه ضمن هذا الاجر المذكور فيه بأمره للمستأجر المذكور فيه بما يجب للمستأجر على هذا  
الاجر من هذه الاجرة المذكورة فيه بعد انقضاء هذه الاجارة ضامنا صحيحا ملقا بالزوم ورضى به هذا  
المستأجر وأجاز ضامنا عنه هذا في مجلس الضمان اجازة صحيحة ويتم الصك الى آخره وان لم يجد الاجر  
الضامن وطلب المستأجر من الاجر أن يوكاه أو يوكل رجلا آخر يبيع هذا المنزل من انسان يثق عليه  
أهل البصر ويقبض الثمن من المشتري وأداء مال الاجارة الى المستأجر يكتب ثم ان هذا الاجر المذكور فيه  
وكل فلان بن فلان الفلاني وأقامه مقام نفسه في بيع هذا المنزل المحدود فيه بعد انقضاء هذه الاجارة  
المذكورة بينه وبين هذا المستأجر ممن يرغب في شرائه منه بالثمن الذي يتفق عليه رجلان من أهل البصر في  
ذلك الامر وفي قبض الثمن من المشتري وتسلم المقود عليه اليه وضمن الدرل عنه له وأداء ما يجب على  
هذا الاجر من مال الاجارة المذكور مبلغه فيه بعد انقضاء الاجارة الى هذا المستأجر من ذلك الثمن نو كيدا  
صحيحا بطلب هذا المستأجر ومستثنى ذلك منه بائنا لازما على أنه كلما غزله عن هذه الوكالة عاد عنه وكلا في  
ذلك كله كما كان وانه قبل منه في مجلس التوكيل هذه الوكالة قبلوا لصحها خطاها ويتم الصك الى آخره  
وان استأنه المستأجر في عمارة المنزل من ماله ليرجع على هذا الاجر يكتب وأذن الاجر هذا للمستأجر هذا  
في صرف ما يحتاج هذا المنزل المحدود فيه من بعد ذلك الى العمارة أية عمارة كانت من مال نفسه من غير  
اسراف ولا تبذير بمشمة رجلين من جيرانه ليرجع بمثل ما صرف هو اليه على هذا الاجر اذا نصحها أو  
بصرف جباياته وموثاته الديوانية وقت وقوعها من مال نفسه الى أصحاب السلطان ليرجع بمثل ذلك عليه

اختاره أكثر العلماء على ما تقر في الفصول يكون البع في دار الاسلام ومع ذلك التنافي حكم المستأمنين اذا كانوا على  
الكفر وتأمل الباقي **في الثالث في الخطر والاباحة** لا يخرج الى الغزو بلاذن والديه وان أذن أحدهما لا يخرج وان له  
جدا ونجدتان فاذن أو الاب وأم الام ولم ياذن الاخران له الخروج وفي سفر الحج والتجارة يخرج بلاذنهم لان الطهارة تعاق بالروح  
لاهمادات العلة على التحاق الخروج الى العلم بالحج والتجارة لان الخروج الى التجارة لما جاز لا يجوز لالم أولى الا اذا كان الطريق مخوفا  
بشرط اذنهما هذا اذا كنا غير محتاجين الى خدمته فان محتاجين لا يخرج وان عليه دين لا يخرج الى الغزو بلا أدائه وان لم يكن له مال



لا يخرج الا باذن الدائن وان كفل بالمال لا يخرج الا باذنه ما وان كفل لاباذه لا يخرج الا باذن الطالب خاصة والميت والمقتول لا يدفن الا في المكان الذي مات في مقابر أولئك القوم ولونقل الى ميل أو ميلين لا بأس به \* جل رؤس الكفار الى دار الاسلام بكرة \* سئل عطاء بن حزن عن قتل الاعوانة والسعاة والظلمة في أيام الفترة قال يباح لانهم يسعون في الارض بالفساد وقيل يعتنقون عن الفساد في أيام الفترة وتوارون قال ذلك امتناع ضروري ولوردوا العاد والممانع واعنه وكذلك قال الامام السيد أبو شجاع وزاد بانه (٣١١) يثاب قائلهم قيل له وكيف يثاب قائلهم قال لان من شرط

اذنا صححا على أنه كلما عرله عن هذا الاذن يكون هو أو ذواله فيه عنه باذن جديد في ذلك كله كما كان وانه قبل منه هذا الاذن منه قبل ولا صححا  
 \* وأما الاجارة على الاجارة فأنك تكتب على صك الاستئجار أقر فلان بن فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه في باطن صك الاستئجار هذا في حال جواز اقراره طائعا أنه أجر كذا اجارة على الاستئجار المذكور في باطنه بحدوده وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه من هذا التاريخ الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة في باطنه غير الايام المستثناة المذكورة في باطنه بكذا ديوارا بصفه بما وصفناه على أن يكون كل سنة من السنين الباقية غير السنة الاخيرة وسوى الايام المستثناة المذكورة في باطنه بشعبه ووزان من دينار واحد والسنة الاخيرة التي هي تمام هذه المدة ببقية هذه الاجرة المذكورة فيه اجارة صحيحة وان فلانا هذا استأجر منه جميع كذا بحدوده وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه بهذه الاجرة والشروط المذكورة فيه استئجارا صححا وتم التسليم بينهما فيما ثبت اجارته فيه على قضية الشرع وقبض الاجر هذا جميع هذه الاجرة بكاملها قبضا صححا وجعل كل واحد من هذين العاقلين صاحبه هذا بالمبار في فسخ بقية عقدة هذه الاجارة في هذه الايام المستثناة المذكورة في باطنه جعل لا صححا ويتم الصك الى اخره كذا في الظهيرية \*  
 \* اجارة النفس \* هذا ما استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استأجر نفسه سنة واحدة كاملة أو لها غرة شهر كذا وآخرها سلع شهر كذا بكذا درهم على أن يستعمله هذا المستأجر بجميع ما يتفق له من الاعمال في هذه المدة أي عمل شاء ولا امتناع له عما يأمره وان هذا الاجير سلم نفسه اليه بحكم هذا العقد حتى يستعمله أي عمل شاء ويوفيه أجر كل شهر يستعمله فيه عند مضيه فان كان استأجره لثوب خاص من العمل والحرفة كتبت على أن يستعمله في عمل الخياطة في أنواع الثياب كلها وجميع ما يحتاج على ما رأى وأحب (استأجره على أن يحفره بئر) بين موضعها وسعمها بعقها بالدرعان (استأجره على رعيه كذا كذا من الابل باعيانها) يصفها ويفصل اذا اختلفت كذا شهر على أن يرعاها ويحفظها ويسقيها ويوردها ويصدرها الى أعطانها ويدأوى جربها ويحلب ذوات الدرمنها في الاوقات التي تحلب أمثالها فيها وقصر ضرر وعملها بعد حلبها ويقوم عليها وعلى فصلانها في جميع مصالحها التي يحتاج اليها ويطلب ضالتها بكذا درهم الى آخره ويتم الكتاب ويبين التأجيل والتججيل في الاجرة فان كانت الابل باعيانها يبين ذلك ويكون في هذا أجر واحد فلا يعلل أن يؤاجر نفسه من غيره ولا ضمان عليه فيما ضاع منها بالاجماع وفي المعينة هو أجره مشركه فله أن يؤاجر نفسه لرعي غيره من غيره ولا يضمن ما ضاع منها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما \* (فان استأجره لحمل الكتاب من سمرقند الى بخارى ونحوه ويدهعه الى فلان ويسأل جوابه فيجمله الى المستأجر يكتب) \* استأجر منه نفسه ليحمل له كتابا كتبه الى فلان في كورة كذا من كورة كذا ويحمل جواب هذا الكتاب منه اليه بكذا درهم اجارة صحيحة وقبض هذا الاجير من هذا المستأجر جميع الاجرة المذكورة فيه بمجمله قبضا صححا وقبض منه هذا الكتاب قبضا صححا وقبل حمله من كورة ممرقند الى كورة بخارى ويراذه الى فلان وأخذ جواب الكتاب من هذا المكتوب اليه من كورة بخارى الى كورة سمرقند وتسليم الجواب الى هذا المستأجر ويتم الكتاب  
 \* استئجار المملوك للخدمة \* استأجر منه عبدا له هندية يسمى زيرك الذي ذكره هذا الاجر أنه مملوكه

الاسلام الشفقة على خلق الله تعالى والفرح بفرحهم والحزن بحزنهم وهم على عكسه \* عبد أسره العدو وألحقه بداء الحرب ثم أبى منهم يرد على سيده وفي رواية يعق قال السيد الامام والبلدان التي في أبدى الكفرة اليوم لاشك أنها بلاد الاسلام لعدم اتصالها ببلاد الحرب ولم يظهرها فيها أحكام الكفر بل القضاة مسلمون ومن قال منهم أنا مسلم وشهد بالكلمتين يحكم بالسلامة ومن وافقهم من المسلمين فهو فاسق لا كافر ولا مرتد ونسبهم مرتدين من أكر الكفار لانه تنفير عن الاسلام وتقليل سواده واغراء على الكفر والمولوك الذين يطيعونهم عن ضرورة مسلمون والذين يطيعونهم لاعتن ضرورة موادة وأما البلاد التي عليها والمسلم من جهتهم يجوز إقامة الجمع والاعباد وأخذ الخراج وتقليد القضاة وتوزيع الايام والارامل لاسنيلا المسلم عليه وطاعته للكفرة اما موادة أو مخدعة وأما البلاد التي عليها ولا كفار فيجوز

فيها أيضا إقامة الجمع والاعباد والقاضي فاض يتراضى المسلمين ويحبب عليهم طلب والمسلم وتعليق البارز أعنى اللوح السلطاني اماره مكتبة لاتعلق لها بالدين كان من خشب أو فضة بخلاف وضع قلنسوة الجوس وشدا الزنار لا اماره الكفر كالخنان اماره الاسلام وقص الشارب اماره أهل السنة والجماعة وتركة اماره الرافض وكذا لبس السواد ولبس السراغوج من قبل لبس أنواع القلائس فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده وقد تقرر أن يقام شيء من العلل يبقى الحكم وقد حكمنا بالاختلاف بان هذه الديار قبل استيلاء التتار كانت من ديار الاسلام

وبعد استيلائهم اعلان الاذان أو الجمع والجماعات والحكم بمقتضى الشرع والفتوى والتدريس ذائع بالانكسر من ملوكهم فالحكم بانها من بلاد الحرب لاجهته انظر الى الدواية والدرية وعلان بيع الخمر وأخذ الضرائب والمكوس والحكم من البعض برسم التتار كاعلان بنى قرية باليهود وطلب الحكم من الطاغوت في مقابلة محمد عليه الصلاة والسلام في عهد المدينة ومع ذلك كانت بلدة الاسلام بلارب وذكر الخوفا في رحمة الله انما نصير (٣١٢) دار الحرب باجراء احكام الكفر وأن لا يحكم فيها بحكم من احكام الاسلام وأن يتصل بدار

ورقيقة وفي يده وهو عبد شاب مديد القامة وبين حليته استأجر منه سنة كاملة أولها كذا وآخرها كذا  
بكذا درهمًا اجارة صحيحة على أن يستخدمه هذا المستأجر بأنواع الخدمة ما يطيقه هـ ذال المملوك ويحل  
للمستأجر استخدامه فيه على ما يرى في جميع هـ هذه المدة ويؤجره فيها بمن أحب خدمته وخذل دمه من شاه  
ويسافر به إن بدا له ويعمل في ذلك برأيه فان كان يعمل في غير ذلك ذكر ذلك ثم ذكر الاجرة والتأجيل والتعجيل  
والرؤية ويتم الكتاب وايس له أن يسافر به الا بشرط الخدمة التي له أن يطلبها منه خدمته وخدمته من  
في عمله وخدمته أضافه من السكر الى ما بعد العشاء كذا في الذخيرة \*

(١) وان كان للخدمة والاعمال والصناعات كلها ينت ذلك ثم نين حديث الاجرنم التاجيل والتعجيل والتأقوت وبيت الرؤية وذ كرفى وضع آخر وقال اجارة محمد ود الصغرة أو الوقف فى هذه المدة الطويلة لا تجوز وانما تجوز المقاطعة وهى هذا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان أعنى رب المال من فلان القيم فى تسوية الامور فلان الصغرة الثابت القوامه المذكورة وانه يؤاجر من هذا المستأجر بهذه الولاية والقوامه المذكورة فيه بالاجرة التى هى يومئذ أجر المثل لهذا المعقود وعليه لا وكس فيها ولا شطط ويذكر الحد وروية الصك كذا فى الظهيرة \*

استجار الصبي من الاب استجار منه ابنة الصغير المسمى فلانا لعل كذا امدة كذا بكذا درهمما اجازة  
صححة على أن يعمل له هذا الصغير هذا العمل المذكور فيه في جميع هذه المدة وبوفى اجرة كل شهر منها عـ د  
انقضائه ويبـ لم الاب هذا الصغير بولاية الابوة الى هذا المستأرقـ له منه وتفرقوا بتم الكتاب واذا  
استأجره من ذي رحم محرره لجاز وهو مختلف فيه فيلحق به حكم الحاكم على ما مر مرات

استجار الحرب بالطعام والكسوة. أجر نفسه من فلان سنة أو سنتين على أن يعمل له عمل كذا وما يبدوله من الاعمال بقدر طاقته مما يمر به هذا المستاجر على أن يكون أجر عمله لكل شهر كذا درهما وأذن هذا الاجير لهذا المستاجر في صرف ما يلزمه من أجره - له ان يطعمه وادامه ولباسه وسائر مصالحه التي لا بد له منها اذا صاحبه اعلى أنه كلما مره عنه كان مأذونا له فيه باذن جديده من جهته وسلم نفسه الى هذا المستاجر تسليما صريحا

استنجار النظر ﴿ هـ ﴾ إذا استأجر فلان بن فلان من فلانة بنت فلان استأجر منها نفسها مدة سنتين كاملتين متواليين أو أقلها مائة شهر كذا من سنة كذا أو آخرهما سلع شهر كذا من سنة كذا على أن ترضع ابن هذا المستأجر الذي يسمى فلانا في منزل هذا المستأجر تقيم في منزله هذه المدة لارضاع هذا الولد وحضانه فترضعه بنفسه امن لبنه او تحضنه وتخدمه رضاعا لا تقصر فيه ولا تقبى بكذا ذرهما حصة كل شهر كذا اجارة صحيحة وقبلت منه هذا العقد مواجهة في هذا المجلس وعانت هذا الصبي وعرفته وسلمت نفسها من هذا المستأجر لهذا العمل فترضعه وتحضنه في كل هذه المدة ووفى أجره اذ مضى كل المدة او يكتب أجر كل شهر عند انقضاء ذلك الشهر او يكتب وقد تبعت وقد أجاز زوجها فلان فقرة هذه الاجارة فرضى بها

(١) قوله وان كان الخدمة والاعمال الى قوله كذا في الظهيرية هذه العبارة ستأتي بعينها بعد فحو ورفعتين

الحرب وأن لا يبقى فيه مسلم  
ولا ذى أمانا بالأمان الاول  
أعني بأمان أنبتها الشارع  
بالإيمان أو عقد الذمة فإنا  
وجدت الشروط كلها صارت  
دار الحرب وعند تعارض  
الدلائل والشروط يبقى  
ما كان على ما كان أو يترجح  
جانب الاسلام احتياطاً ألا  
يرى أن دار الحرب تصير دار  
الاسلام بمجرد اجراء أحكام  
الاسلام اجمالاً

الرابع في المرتد وما يصير  
الكافريه مسلما

تصرفاته بعد اللحاق قبل  
القضاء بالحق يتوقف اجاعا

والخلاف في تصرفاته قبل  
اللقاء فعندها تصرفه في

كسب الاسلام والرتقاء  
الاما استثنى وعنده تصرفه

في كسب الاسلام، ووقوف  
معاوضة كان أو تبرعا وفي

وان غيبت بر عناقذ كذا

أن نصرف المرتد فيه ما

روایات فی روایۃ الامام الثانی  
مداۃ قضائهما من کتب

الردة فان لم يف فم كسب  
الاسلام وفي رواية الحسن

عنه بعكسه وفي رواية زفر  
عنه رحمه الله دين الاسلام

من كسب الاسلام ودين الردة من كسب الردة والصحيح رواية الحسن رحمه الله وتصرفات المرتدة ان تصرفا ينفذ من وسلمها المسلم ينفذ منها وان تصرفا لا ينفذ من المسلم ولكن يصح كسبها ان تصدق من الله كالتبذير والتمسك عند حمايتها كصرف المرتدة وعندها اختلفوا قيل يصح وقيل يصح ما يصح من المسلم لانها تحجب على الاسلام فكسبها احكم المسلمين الا يرى انه لا يصح تصرفها في الخمر بحسب المرتدة الردة عود الى الاسلام الكفار من غير اهل الكتاب كعبدة الاصنام اذا قالوا لا اله الا الله يحكم بالاسلام لهم ولو لم يقرروا ولكن بحسب ما وافقنا حكم

فان امتنع بعد ذلك من  
الاسلام يقتل لانه مرتد  
وان الكافر عن يقوله اقبل  
ذلك لا باس بقتله وان تكلم  
به لانه ليس بدليل الاسلام  
وان قال لا اله الا الله محمد  
رسول الله وهو ممن لا يقوله  
فهو دليل اسلامه وكذا  
لو قال محمد رسول الله أو  
قال دخلت في دين الاسلام  
أو في دين محمد عليه الصلاة  
والسلام يحكم بإيمانه حتى  
لومات يصلي عليه كالموصلي  
معنا ثم مات أما اليهودي  
والنصراني اليوم اذا قال  
لا اله الا الله محمد رسول الله  
لا يحكم باسلامه لانهم  
ينظرون الى المسلمين يقولون  
ذلك فاذا استفسرته يقول  
هو رسول الله اليكم  
لقوله تعالى هو الذي بعث  
في الاميين رسولا منهم  
فلا يدل هذا على ايمانه  
ما لم يضم اليه التبرؤ بما  
هو عليه واذا قال النصراني  
أشهد أن لا اله الا الله وأنبرا  
عن النصرانية لا يحكم  
باسلامه لجواز أنه دخل في  
اليهود اذ اليهود يقول ذلك  
أيضا وان زاد وقال وأدخل  
دين الاسلام زال الاحتمال  
• واذا قال أنا مسلم لم يكن

(٤٠ - فتاوى سادس) مسلمانان معناه المستسلم للعق وکل دین برعزم آنه متقاد للعق  
الاجموسى الذى فى دارنا لانهم يأتون بهذه الكلمة على وجه الشتم ويقولون لا اولادهم يا مسلمان زاده و قال الله  
دینی ودخلت فى الاسلام و اقال برئت من دینی و أشهد أن لا اله الا الله و أن محمدا رسول الله صا و مسلما و لو  
أوقال محمد رسول الله صا و مسلما لانه منكر للامرين جيعافيا بمه اشهد فقد دخل فى دين الاسلام و كذا الوفا

(٤٠ - فتاوى سادس) مسلمانان معناه المستسلم للفق وكل ذی دین یزعم أنه متقاد للفق هو علیه قال الحلواني رحمه الله  
الاجمعي الذي في دارنا لانهم يأتون بهذه الكلمة على وجه الشتم ويقولون لا ولا دهيا مسلمان زاده قال النصارى أو اليهودى برئت من  
دینی ودخلت في الاسلام أو قال برئت من دینی وأشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله صار مسلما ولو قال الوثني أشهد أن لا اله الا الله  
أو قال محمدا رسول الله صار مسلما لأنه منكر للإلهين جيعا في أيهم ما شهد فقد دخل في دين الاسلام وكذا لو قال أنا مسلم لان عبدة الأوثان

لا يدعون هذا الوصف لانفسهم وكذا لو قال أنا على دين محمد أو على الخيفية أو على الاسلام وعن الحسن النصراني اذا قال أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وقبلت الاسلام وتركت ديني فهو مسلم \* وعن محمد اذا قال آمنت بالله وعبدته عليه الصلاة والسلام وبما جاء من عند الله وقبلت الاسلام وتركت ديني صار مسلماً ولو قال لا اله الا الله ثم رجع صار مشركاً لا يقبل رجوعه وعن الامام اذا قال نصراني أو يهودي أنا مسلم أو أسلم يستل (٣١٤) أي تنبي أن قال أردت به ترك دين النصرانية أو اليهودية والدخول في دين الاسلام صار مسلماً

من سنة كذا فان كانت بغير أعيانها فابو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى جوزوا ذلك وذكر الشيخ أبو القاسم الصفار والديوبسي أنها فاسدة لأنها مجهولة والكتابة الصحيحة في هذا عندهما هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه أن يحمل كذا كذا ما من القطن أو يكتب كذا كذا عند ما من الجوز أو كذا كذا قفيزاً من الخنطة أو كذا كذا أو بايين جنسها ونقلها من بلدة كذا على كذا كذا من الحر أو يقول على الأبل السمان الفارضة القوية على أن يحمل كل بغير منها كذا رطل برطل كذا تقبلاً صححوا جازاً لا فساد فيه ولا خيار بكذا درهم على أن يحمل ذلك من بغداد من يوم كذا من شهر كذا أو يسير بها المنازل على ما عرفه الناس ويحفظها الليل والنهار ويسلمها اليه بكورة كذا في مكان كذا منها وقبض هذا المتقبل منه جميع هذا الآخر وسلم هذا المتقبل جميع هذا المعقود عليه وصار ذلك كله في يده بهذه القبالة ويتم الكتاب كذا في الذخيرة \*

وثيقة الكراء الصحيح هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه حملان ثلاثة محامل لكل محمل منها را كان وقد نظر اليها هذا المتقبل وعرفهما بأعيانها ما لكل محمل منها من الوطاء والدثر كذا رطل برطل كذا أولها من الكسوة كذا رطلاً ومن المعاليق من الدهن والزيت كذا كذا رطلاً ومن الماء كذا ومن الخنطة والشعر والسويق والر بوالثمرة والحلوى كذا يصلها على رطل ثلاث على ابل مسنات سمان فارضة قوية وذلك بعد معرفتهم جميع هذه المحامل من الوطاء والدثر والكساء والرا كان وغير ذلك ونظروا اليها وعرفوها بعشرين ديناراً ويصفها قبالة صحبة جائزة لا فساد فيها ولا خيار ليحملها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من بلدة كذا على أن يسير بهم المنازل وينزلهم في أوقات الصلاة ويحج بهم ويهديهم المناسك ويقيم بهم بعد النفر ثلاثة أيام ثم يرجع بهم في اليوم الرابع ويسير بهم المنازل وينزلهم في أوقات الصلاة حتى يرجع بهم الى منازلهم ببلدة كذا وقد عرفوها جميعاً وعلى أن لهؤلاء الركان أن يستبدلوا بالوظائف والدثر والكساء وغير ذلك ما عوصف فيه ويعلموا فيها برأيهم على أن يحملوا عليها على المقدار الموصوف فيه ويتم الكتاب كذا في المحيط \*

فان كانت الأبل بأعيانها ذكراً أو أنثى كرهاً في كاهن في الحر وحكم ذلك أنها لو هلكت سقطت الاجارة وفي غير المعينة لا تسقط ولو مات المكار في مصر سقطت الاجارة فان مات في المغارة بقيت بذلك الاجارة استحساناً ولا بد من بيان وقت الخروج ولومض تلك السنة بطلت الاجارة وليس له أن يحمله في السنة الثانية الا بتراض وتجديد عقد

كرا السفينة وتقبل الحمل في السفينة استأجر منه جميع السفينة المختدة من خشب كذا المدعوة كذا بالواحها ورفوفها ومجاذيقها وراديها وشرائعها وقلها وسكانها وحصرها وجميع آلاتها شهر أوله كذا وآخره كذا على أن يحمل فيها كذا كذا خنطة ومقدارها كذا بالقفيز وينقلها من بلدة كذا الى بلدة كذا بمائة درهم على أن يخرج مع الناس ويسير معهم في هذه المدقور في اذارق الناس ويسير معهم اذا ساروا وقبض هذا المؤاجر جميع هذه الاجرة بمجمله بتجمل هذا المستأجر وقبض هذا المستأجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة من يده هذا المؤاجر بتسليم ذلك كله اليه فارغاً عن كل مانع ومنازع وتقرفاً بعد الرؤية وقد ضمن له الدرك ويتم الكتاب فان كانت بغير عينها كتب تقبل منها حملان كذا بوزن كذا

حتى لو رجع عن دين الاسلام حل دمه وان قال اني مسلم على دين الحق لم يكن مسلماً فان لم يستل حتى صلى بجماعة كان مسلماً وان مات قبل أن يستل وبصلى لم يكن مسلماً مسلم ونصراني تنازعاً في شرا مني فقبل انه يساع من المسلم لامن النصراني فقال النصراني أنا مسلم لا يصير مسلماً الا اذا قال أنا مسلم مثلك وينبغي أن يصير مسلماً لانه أخرج الكلام جواباً للكلام غيره وعن الامام أنه يصير مسلماً بأناسلم وعن ابن زياد قيل لذى أسلم فقال أسلمت فهو مسلم وكذا عن علمائنا وعن الامام قول النصراني أنا مسلم ليس باسلام حتى يتبرأ من النصرانية وعن الثاني رحمه الله قال له رجل ادخل في الاسلام واترك دينك فانه باطل فقال أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأنا مسلم فهو مسلم وعن محمد رحمه الله شهـد الشهود على ذي أنه صلى بالجماعة فنجح له مسلماً فان رجع عن الاسلام بعد ذلك ضرب بئنه فاما اذا قالوا صلى وحده فان قالوا

صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فكذلك وان شهدوا انه كان يؤذن ويقيم كان مسلماً سواء كان الاذان في السفر وكيـل أو الحضر وان قالوا سمعناه يؤذن في المسجد فلا شيء حتى يقولوا هو مؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا الله مؤذن كان ذلك عادته فيكون مسلماً واذا قالوا رأينا يصلي سنة ولم يقولوا بالجماعة وقال صليت صلاتي لا تستعرض له بآراء أحكام الاسلام ما لم يقولوا صلى صلاتنا وفي الروضة اذا صلى في وقت الصلاة حكم باسلامه واذا صلى في غير وقتها لا ولو في وقتها بجماعتنا أو وحده مستقبل القبلة صار مسلماً وان غير

الكعبة لا يصير مسلماً وان صلى الجمعة معناه فهو مسلم طاف ولي كيطوف المسلمون صار مسلماً وبمجرد التلبية لا وفي المنتقى صلى نصراني وحده واستقبل قبلتنا لا يصير مسلماً لانهم يستقبلون قبلتنا وان صلى في جماعة وكبر ثم أفسد لا يكون مسلماً وثبت التبعية بالملك أيضاً حتى لو وقع الصبي في سهمهم مسلماً بالتسعة في دار الحرب أو يسع منه في دار الحرب ثم مات في دار الحرب يصلي عليه لانه مسلم تبعاً للمولى المرتدة نسبي ونسرق في دار الحرب وكذا أولادها تبعاً الواحد والاثنان والثلاثة يفتقون في العدو (٣١٥) ويقاتلون حتى يقتلون أحب إلى من الرجوع وقال نصير رحمه

الله خرج على الرجل القطاع فأراد أن يقتلهم فان علم أنه اذا قاتلهم دفع القتل عن نفسه فعل والا لا أما في دار الحرب فان علم في قتاله ضرب نكالية لهم وسعه أن يقتل والفرق أن قتال القطاع لدفع القتل عن نفسه ولا كذلك قتال أهل الحرب وقد صرح أن زيد بن حارثة رضي الله عنه يوم موته عقر جواده وقتل حتى قتل وكان الكفار غالبين وعسكر الاسلام انحازوا إلى فئة

كتاب الفاطن تكون اسلاماً أو كفراً أو خطاً

وفيه ثلاثة فصول  
الاول فيما يكون اسلاماً وما لا يكون من يقر بالتوحيد ويحسد الرسالة اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلماً واذا قال محمد رسول الله يصير مسلماً والجوسي اذا قال خذ اي يكي است وهم يقيمون حق يحكمهم باسلامه بجوسي قال صلى الله عليه وسلم لا يصير مسلماً قال كفر آمنت بما آمن

وكيل كذا من بلدة كذا الى بلدة كذا في سفينة من خشب كذا من سفن كذا صححة سليمة من كل عيب على أن يحملها بنفسه وأجرائه وأعوانه ومن أحب من الناس وبني الكتاب كالأول واذا حضر لكتابة وثيقة اجارة أحد العاقدين فالكتاب يكتب على اقراره باجارة كذا من ولان وقبض مال الاجارة منه لكن فيه خطر أن ذلك المقر له لو جاء وبمجد الاستحجار وأراد استرداد المال الذي أقره هذا بقبضه منه كان له ذلك فالوجه فيه أحد شيئين اما أن يكتب اقراره أنه قبض هذا الاجر ولكن لا يكتب من فلان فيصح القبض ويسقط الاجر ولو جاء يطالب فله أن يقول ما قبضته منك واما أن يكتب وقد سقط هذا الاجر عن هذا المستأجر بوجه يصح سقوطه عنه ولا يذ كرقبضا وكذا هذا في ذ كر الشراء والتمن كذا في الذخيرة \*

استجار الارض من متولى الوقف تقبل من فلان المتولى لامور الوقف المنسوب الى فلان بتولية القاضي فلان جميع أرض الكرم الذي هو من جلة هذا الوقف الذي يتولى هذا المتولى أموره ويحده بمحدوده وحقوقها كلها دون أشجارها وزراعتها وقضاها وأجدر انهما فاقم اصارت لهذا المتقبل سابقا على هذه القبالة بملك ثابت وحق لازم وقد عرفها هذا المتعاقدان وعقداه هذه العدة على هذه الارض وحدها سنة كاملة أو لها كذا أو آخرها كذا بكذا درهما وهي مثل أجرة هذا المعقود عليه وقبض هذا المتولى جميع أجرة ما وقعت عليه عدة هذه القبالة بمجمله بتجمل هذا المتقبل ذلك كله وقبض هذا المتقبل جميع ما وقعت عليه عدة هذه القبالة بتسليم هذا المتولى ذلك كاماليه فارغاً من كل مانع ومنازع وتفرقا ثم ان هذا المتولى رد هذه الدراهم الى هذا المتقبل وأمره بأداء عجز اجها منها اذا جاء وقتها وبكرى أنها رها واصلاح مستاتها اذا وقعت الحاجة اليها من هذه الدراهم بالمعروف ووكله بذلك على أنه متى عزله عن ذلك فهو وكيل بذلك من جهته مستأنفا وقبل منه هذه الوكالة مشافهة وأشهدا وبني الكتاب كذا في المحيط \*

وان أردت كتابة اجارة الطاحونة اذا كانت مبنية على نهر خاص لها كتبت هذا ما استأجر فلان من فلان جميع الطاحونة المبنية على نهر خاص لها وهي مشتهلة على خمسة نوايت من ككات من الألواح الخشبية في أربعة منها أربع رحبان ودورات والتابوت الخامس المعروف (شاحمة) ذ كرهذا الذي آجر ان جميع هذه الطاحونة له ومملكه وحقه وفي يديه وموضعها في أرض قرية كذا من قرى كورة كذا من عمل كذا وهي مبنية على نهر خاص له بأخذ مائة من وادي كذا ثم يصبه فيه وأحد حدودها مع النهر الخاص كذا والثاني والثالث والرابع كذا بمحدودها كلها وحقوقها فان كانت اجارته على سبيل المقاطعة كتبت بعد ذكر الحدود استأجر منه جميع ذلك سنة واحدة أو سنتين أو ثلاث سنين متواليات أولها غرة شهر كذا من سنة أو مشاهرة كل سنة بكذا درهما أو كل شهر بكذا درهما ينتفع المستأجر بهذا استأجره بالاستغلال وطحن الحبوب من الحنطة والشعير وما شا كلهما ويؤدى قسط كل سنة عند انقضاءها وقبض المستأجر هذا جميع ما استأجره قبضا محققا مفرغاً عما يشغله بتسليم هذا الذي آجره وتفرق فاعن مجلس هذا العقد بعد صحته تفرق الأقوال والابدان

واذا أردت كتابة استجار المجددة بفارقينها كتبت هذا ما استأجر فلان بن فلان جميع المجددة التي لها فارقين متصلين بفارقينها ذ كرهذا الذي آجر ان جميعها ملكه وحقه وفي يديه ويذ كر الموضع والحدود

الرسول يصير مسلماً قال كافر الله واحد يصير مسلماً ولو قال للمسلم دينك حتى لا يصير مسلماً وقبل يصير الا اذا قال حق لكن لا آمن به وفي مجموع النوازل أذن في وقت الصلاة يجبر على الاسلام أما لو قرأ أو تعلم لا يكون اسلاماً قال واحد رأيته يصلي في المسجد الأعظم وشهداً آخر أنه صلى في المسجد لا يقتل ولكن يجبر على الاسلام \* أكره على الاسلام يكون اسلاماً لكن اذا عاد إلى الكفر لا يقتل ولكن يجبر على الاسلام \* مسلم تزوج امرأة يعرف أبواها بالاسلام لا بأس بأن لا يسألها عن الاسلام لان الظاهر عرفانها بالايان ولو لم يعرف أبواها

بذ كرهها الايمان ثم يقول انقرن بهذا ان قالت نعم كانت مسلمة والا فلا وصف الاسلام لصغير ثم بلغ فقال الا ان عرفت فهذا لا يدل على أنه لم يكن مسلماً قبله لجواز أن يكون عارفاً بالاجمال والا أن عرف بالتفصيل قال لا آخر صفت مسلماناً فقال لا أعلم فهذا ليس بمسلم وفي الجامع قيل لم يودى هل تعرف صفة اليهودية قال لا فهو ليس يهودى قيل توبه بالبأس مقبولة لا ايمان بالبأس وقيل لا تقبل كلياته قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ثم (٣١٦) يتوبون من قريب الزمان القريب قيل حضرة الموت ألا يرى الى قوله حتى اذا

حضراً أحدهم الموت الآية فتبين ان الاحضار هو الوقت الذي لا يقبل فيه التوبة فبق ما وراء ذلك في حكم القريب وعن ابن عباس رضى الله عنهم ما قبل ان ينزل به سلطان الموت ثم ذكر أيضاً بخطوط أن قوله تعالى ولا الذين يسوتون عطف على الذين يعملون السبباً سوى بين الذين سوفوا وتوبتهم الى حضرة الموت وبين الذين ماتوا على الكفر في أنه لا توبة لهم لان حضرة الموت أول أحوال الآخرة فكأن الميت على الكفر قد فاتته التوبة على اليقين فكذلك المسوف الى حضرة القرب بمجاورة كل واحد منهما أو ان التكليف والاختيار الى هذه عبارة الزمخشري وقال البيضاوى قريب أى قبل حضور الميت الى أن قال سوى بين من سوف التوبة الى حضور الموت من الفسقة والكفار وبين من مات على الكفر في نفي التوبة للبالغة لعدم الاعتداد بها في تلك الحالة وكأنه قال وتوبة هؤلاء وعدم توبة هؤلاء سواء

ثم يقول بحدودها وحقوقها وما وجب من حقوقها التي لها من حقوقها مسنة أو ثلاث سنين وان كان الفارقين الواحد مشتملاً على مجامد كثيرة ذكر استأجر منه جميع الفارقين المشتمل على ثلاثة مجامد أو أكثر على حسب ما يكون ويذكر الموضوع والحدود ثم يكتب ذكر هذا الذي أجز أن جميعه له وملكه وفي يديه ثم يقول استأجر منه جميع هذه المجامد بقاقيتها كذا كذا مسنة بكذا درهما ما الجارة صحيحة ينتفع بهم هذه المجامد بوضع الحدود ويؤدى قسط كل سنة عند انقضائها ثم يتم الصلح الى آخره وإذا أردت كتابة اجارة الضيعة الموقوفة أصلها كضباع غر الموالى بقضاء كورة بخاري كتبت هذا ما استأجر فلان من فلان جميع أصل الضيعة التي هي كرم محوط مبنى بقصره وخمس دبرات أرض متلازقات متصلات به خلفه أو أمامه أو حوله ذكر هذا الذي أجز أن ما في هذه الضيعة من الكر دارات ملكه وحقه وفي يديه وكرادارته حيطان هذا الكرم المبنية حوله وبناء قصره وأشجار هذه الضيعة بكراها وصغارها المثمرة وغير المثمرة وراى جميع هذه الضيعة الذي كبس به وجهه الأرض من جميع هذه الضيعة بمقدار نصف ذراع عمقها وما تحت تراب المكبوس به وجهه الأرض وقف من الاوقاف المنسوبة الى الامير (ساس يكن) التي وقفها على حانوته وتعرف هي بالاوقاف الحانوتية وفي يدي هذا الذي أجز بحق استجاره عن له ولاية الاجارة منه مسنة سنة بعد سنة بجملة المقدار التي هي أجز مشله وأن هذا الذي أجز يؤاخر ما في اجارته من الوقف اجارة على الاجارة وما هو ملكه من أصل هذه الضيعة يؤاخره مع الوقف بعدد واحد بحق الملك ثم يذكر الموضوع والحدود للضيعة ثم يقول بحدود ما تبث اجارته فيه الذي هو مشتمل على الملك والوقف من أصل هذه الضيعة وحقوقه وجميع ما افقه التي هي لمن حقوقه بعد ما باعه هذا الذي أجز جميع أشجار هذه الضيعة وزرايين هذا الكرم وقضبانته بثلاث دراهم واشتراهما منه هذا المستأجر به شراء صحيحاً وتقابضاً صحيحاً ثم استأجر منه ما تبث اجارته فيه مع هذا القصر في هذا الكرم احدى وثلاثين سنة متواليه غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة من ثلاثين سنة من مقدمات هذه السنين أولها غرة المحرم من شهر سنة كذا بكذا درهما أو دينار انصفها كذا ثلاثين سنة من أوائلها غير الايام المستثناة منها بخمسة دراهم من مال هذه الاجارة أو بنصف دينار من هذه الدنانير كل سنة منها غير ما استثنى من أيامها بما يخصها من نصف دينار من مال هذه الاجارة والسنة الاخيرة التي هي ثمة هذه المدة ببقية مال هذه الاجارة ويتم الصلح على النحو الذي تقدم ذكره قال الشيخ الامام الحاكم أبو نصر أجد بن محمد السمرقندي رحمه الله تعالى هذا الذي ذكرنا في لفظ اليتيم مع الاب مساححة في الملوكتين البالغين وأما في أموال اليتام فان كانت لليتيم داراً أو راداً لاب أو الوصى اجارته لم يصح عقداً الاجارة الطويلة المرسومة وكذلك ان أراد الاب أو الوصى استجارها لليتيم لم يجز في السنة الاخيرة لان الاستجار فيها يقع بأكثر من أجر المثل وكذلك في الاوقاف (قال) الوجه في الاجارة لليتيم أن يعقد العقد بجر المثل في تلك المدة ويرى الاب والوصى فيصح البراءة عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فيما يشره ثم يقران للمستأجر بمال القربة قال محمد رحمه الله تعالى مؤجلاً الى انفساخ الاجارة فاذا انفسخت الاجارة طالبه المستأجر بمال القربة قال محمد رحمه الله تعالى (وله وجه آخر) أن يقر الاب أو الوصى بقبضه من المستأجر فبشره المستأجر به فان أراد المستأجر أن يتوثق فيما بينه وبين الله تعالى فان الاب والوصى وإن أقر بقبض مال الاجارة لم يبرأ المستأجر فيما بينه

وقال القرطبي قال أبو مجلز والضحك وابن زيد وعلمة وغيرهم قبل المعاينة لا لا تسكه وان يغلب المرء على نفسه قال علماء وأرجحهم الله وانما صححت التوبة في هذا الوقت لان الرجاء باق ويصح منه الندم والعزم على ترك الفعل وقال في التفسير الكبير في قوله تعالى الآية ولا يست التوبة بدلت على أن من حضره الموت وشاهد أهواله فان توبته غير مقبولة وكذلك قوله تعالى حتى اذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعون لعلى أعمل صالحاً فتمت ترك كلاهما كلمة هو قائلها الآية وكذلك قوله تعالى وأنفقوا مما



رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين أخبر الله تعالى في هذه الآيات أن التوبة لا تقبل عند حضور الموت ثم قال قال المحققون قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة بل المانع من قبول التوبة مشاهدة الأحوال التي يحصل العلم عند ما على سبيل الاضطراب بالله تعالى فهذا كلام الحنفية والمالكية والشافعية من المعتزلة والسنية والاشاعرة أن توبة البأس لا تقبل كتمان البأس بمجموع عدم الاختيار وخروج النفس من البدن وعدم ركن التوبة وهو العزم بطريق التصميم على أن لا يعود في المستقبل إلى ما ارتكب وهذا لا يتحقق في توبة البأس إذا أردت بالبأس معانينة أسباب الموت بحيث يعلم قطعا أن سلطان الموت يدركه لا محالة كما أخبر الله تعالى بقوله فلم يكن ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا وهذا لبيان أن البأس ما هو وقت ذكرك في بعض الفتاوى أن توبة البأس مقبولة إن أراد بالبأس ما ذكرنا من عليه كل ما قلنا وإن أراد بالبأس القرب من الموت مطلقا فلا كلام فيه لكن الظاهر أن زمان البأس وزمان معانينة الهول والمسطور في الفتاوى أن توبة البأس مقبولة بخلاف إيمان البأس لأن الكافر أجني غير عارف بالله تعالى وأتداء إيمان وعرفان والفاسق عارف وحاله حال البقاء والبقاء أسهل وقوله تعالى حتى إذا حضر أحدكم الموت قال إني تبت الآن

(٣١٧)

وبين الله تعالى فالوجه في ذلك أن يسع منها شيئا بمن هو مثل تلك الأجرة والاحوط في ذلك كله الإبراء لأنه إذا أقر بالقبض وانفضحت الأجرة بفسخها أو يموت أحدهما واجب مالان أحدهما المقربة والثاني مال الأجرة الذي أقر بقبضه ولم يضمن بسبب الإبراء عن مال الأجرة شيئا (وهنا شيء يجب أن يقر زعمه) وهو أن في بعض هذه الوجوه ضرر للموآجر وفي بعضها ضرر للمستأجر لأن المال المقربة أن جعل مؤجلا لا ينقض المدة تضرر المستأجر به فإن الأجرة عسى تنفسخ بالموت أو بالنفسخ في مدة الخيار يربح المال مؤجلا لا ينقض المدة فيتضرر المستأجر وإن جعل مؤجلا لا ينقض المدة في وقت الفسخ كان وقت الفسخ مجهولا والتأجيل إليه يبطل فبقى المال حالا فيتضرر المؤجر فيه لأن المستأجر يؤاخذ به المال حالا والشئ المستأجر في يده بحق الأجرة بغير بدل أداءه فالسبيل في ذلك أن يجعل المال مؤجلا لا ينقض المدة ثم يترك للمستأجر بإبطال هذا الأجل متى انفسخ هذا العقد بوجه من الوجوه على أنه متى عزله عادما ذناله فإذا فعل ذلك زال الضرر عنهم جميعا ويصح تعليق التوكيل بوقت منتظر وعلى هذا أمر الوقف ولم يفصل في ظاهر الرواية في الوقف بين المدة الطويلة والمدة القصيرة وكذلك في الطعناوى في مختصره وبعضهم أبطلوا في المدة الطويلة مخافة التملك فالوجه فيه أن يلحق به حكم الحاكم فاما الاستتجار لليتيم أو للوقف فهذا الوجه جار فيه (قال) محمد رحمه الله تعالى ووجه آخر له أن يعقد مثلا على ثلاثين سنة ألف فينظر كم أجر مثل هذا المعقود عليه كل سنة فان كان مثلا خمسين درهما فعقد على عشرين سنة كل سنة بنسب درهم والسنة الأخيرة ببقية المال حتى يقع العقد بآخر المثل ثم يفسخ الأجرة في السنة العاشرة ويحدد له قد هكذا في كل عشرين سنة ويعقد على ثلاثين سنة وهذا مجموع ما ذكره الشيخ الحاكم الامام أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي رحمه الله تعالى

فان أراد كتابة فسخ الأجرة كتب هذا ما فسخ فلان أجرة المنزل الذي كان بينه وبين فلان ويحدد المنزل أجرة طويلة تكذا درهما وأولها تاريخ كذا وآخرها كذا فسخ هذه الأجرة في الأيام المشروطة لها فيها الخيار وهو يوم كذا ويذكر اليوم الأول من أيام خياره والوسط والآخر فسخا صحيحا وأشهد عليه من أثبت شهادته في آخر هذا الذكر وأصح الفسخ في هذا أن يفسخ في اليوم الأوسط لانه في اليوم الآخر وفي اليوم الأول عسى أن يقع الفسخ قبل ثبوت الخيار أو بعد مضي مدة الخيار فكان الاحتياط ما قلنا (١) وان كان النوع من الأعمال والصناعات كالخياطة ونحوها فينت وقت يستعمل بالخياطة في أنواع الثياب كلها وجميع ما يحاط على ما رأى وأحب ويؤجره من أحب ويسافر به إن بدله يعمل في جميع ذلك رآه وان كان للخدمة والأعمال والصناعات كلها ينت ذلك ثم يبين حديث الأجر من التأجيل والتأجيل والتأجيل وينت الرؤية وذكر في موضع آخر وقال أجرة محدود المصغر أو الوقف في هذه المدة الطويلة لا تجوز وإنما تجوز المقاطعة وهي هذا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان أعني رب المال من فلان القيم في نسوية أمور الصغير فلان الثابت القوام المذ كورة وأنه يؤجر من هذا المستأجر بهذه الولاية والقوام المذ كورة فيه بالأجرة التي هي يومئذ أجر المثل لهذا المعقود عليه لا وكس فيه ولا شطط ويذكر الحدود ويقيم الصل إلى آخره وان كانت المقاطعة للمنزل المستأجر كما هو المستعمل في المعاملات بأن يؤجر رجل منزله من آخر عمال معلوم ثم يستأجره لآخر على سبيل المقاطعة بآجر معلوم ويضمن الأجر الأول الذي هو مال المنزل

(١) قوله وان كان النوع الخ تقدم التنبيه على هذه العبارة بأنها مكررة فتنبه اه مصححه

يحتمل أن يراجه تقييد التوبة بالآن بأن تقييد توبته بزمان العزم كما يقال تاب يوما أو عاما والدليل على قبولها مطلقا إطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويجوز أن يقال شفاعته غير يوم القيامة لما قيل في حقه وان كان يوم القيامة زمان البأس فشفاعته لنفسه في آخر عمره وعامه وعباده أمره تقبل أيضا ويجعل توبته في هذا الحالة بمنزلة شفاعته لنفسه فتفضل الله تعالى بقبوله بوعده لانه لا شفع في هذا الحالة غيره بخلاف يوم القيامة لكثرة الشفعاء وإنما أظن بناء بحث جرى فيه يشهد بسلم على نصراني بأنه

أسلم قبل موته فنجعله مسلماً وان شهد على مسلم ميت أنه ارتد قبل موته ومات عليه لا أجعله مرتداً قال في السير يصلي المسلمون على ميت بخبر واحد ولو عدلناه شهد نصرانيان على نصراني أنه أسلم وهو ميت كرم تقبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وترك على دينه وجميع أهل الكفر فيه سواء ولو شهد نصرانيان على نصرانية بأنها أسلمت جازوا جبراً على الإسلام وهذا كله قول الأمام رحمه الله وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين (٣١٨) على الإسلام وشهادة نصرانيين على نصراني بأنه أسلم وفي مجموع النوازل دمي دخل

دار الحرب وسرق صبياً وأدخله دار الإسلام يحكم بإسلامه ولو اشتري الصبي يحكم بإسلامه

نوع فيما يتصل بهما يجب اكفاره من أهل البدع

قال الامام الزاهد الصغار لا يستثنى مؤمن في إيمانه فان ابن عمر رضي الله عنهما أخرج شاه ليدبح فتر به رجل فقال مؤمن أنت فقال نعم ان شاء الله تعالى فقال لا يدبح نسكي من يشك في إيمانه ومربه آخر

وقال أنا مؤمن فأمره بالذبح فلم يرضى فاستثنى في إيمانه أهلاً للذبح وقال الزاهد يجب اكفار

القدري في نفهم كون الشر بخالق الله تعالى وفي دعوهم ان كل فاعل خالق فعل نفسه ويجب اكفار الكيسانية في اجازتهم البساء على الله تعالى واكفار الارواض في قولهم رجعة الاموات الى الدنيا ونسخ الارواح وانتقال روح الاله الى الائمة وان الائمة آلهة وفي قولهم بخروج امام ناطق بالحق وانقطاع الامر والنهي الى أن يخرج ويقولهم ان

بتلك الاجرة المقدرة المتفق عليها يكتب بعد تمام الاجارة الطويلة ان شاء وان شاء كتبها على ظهر الصك هذا ما استأجر فلان على سبيل المقاطعة من فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه في أول هذا الاستئجار جميع هذا المنزل المبين موضعه وحدوده في هذا الصك ان كان يكتبها عقيب الاجارة الطويلة وان كان يكتبها على ظهر الصك يكتب هذا المنزل المبين موضعه وحدوده في بطنه بحدوده وحقوقه ومرافقه التي هي من حقوقه بعدما زاد الاجر الثاني هذا وهو هذا المستأجر الاول المذكور في أول هذا الصك في هذا المنزل المحدود فيه زيادة طاب له الفضل ما بين الاجرتين مشاهرة من أول يوم كذا يكتب يوم ما بعد العقد الاول الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة فيه غير الايام المستثناة منها المذكورة فيه كل شهر بكذا دينارا استئجاراً وصحها بالسكن هذا المستأجر بنفسه ان شاء وان شاء أسكن غيره فيه مدة هذه الاجارة وان هذا الاجر الثاني المذكور فيه أجره من هذا المقاطع كذلك هذه الاجرة المذكورة فيه اجارة صحيحة خالية عما يطلها وتم التسليم والتسلم بينهم ما ثبتت اجارته على قضية الشرع وتفرق بعد ما ضمن الاجر الاول المذكور في أول هذا الصك على المستأجر الثاني وهو المقاطع هذا ما يجب للمستأجر الاول هذا وهو الاجر الثاني هذا على هذا المقاطع وهو المستأجر الثاني من هذه الاجرة المذكورة فيه ضماناً بصحة ما علق بالازم ورضى به هذا المستأجر الاول وأجاز ضمانه هذا عنه لنفسه في مجلس الضمان اجازة صحيحة ويتم الصك والله تعالى أعلم بالصواب كذا في الظهيرية

(١) نوع آخر اذا دفع الاراضى مزارعة والبذر من صاحب الارض عينا يكتب هذا ما دفع الدهقان فلان الى فلان الحزات دفع اليه على سبيل المزارعة جميع الضيعة التي هي كذا بركة أرض بيضاء صالحة للزراعة كذا الدافع هذا انهم ملكه وحقه وفي يديه وموضعها في أرض قرية كذا بناحية كذا احدودها كذا وكذا احدودها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها وبذر ما بعينه وذلك كرحضة سقمة جيدة بيضاء نقية وهو كذا فقير بالفقير الذي يعرف بكذا ثلاث سنين متواليات وألها يوم كذا من شهر كذا وآخرها يوم كذا من شهر كذا من ارضه صحيحة لافساد فيها ولا خيار ولا موعدة ليزرعها هذا المزارع المدفوع اليه هذا البذر المذكور فيه ويقوم عليه بنفسه واجرائه وأعوانه وبقره وأدواته ويعمل في ذلك كله برأيه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو كله حبه وتبته بين هذا الدافع وبين هذا المدفوع اليه نصفين أو ثلثاً على حسب ما يتفقان عليه وقبل هذا المزارع عقد هذه المزارعة من هذا الدافع قبولاً صححاً وقبض هذا المزارع جميع هذه الاراضى وجميع هذا البذر من هذا الدافع بتسليم ذلك كله اليه تسليماً صححاً وعملاً منهم ما يقول من يرى جواز المزارعة من السلف الصالح وتفرق عن مجلس هذه المزارعة بعد صححتها وتعامها تفرق الابدان والاقوال وضمن هذا الدافع لهذا المدفوع اليه ما أدرك من ذلك في ذلك وان أراد أن يصير العقد جمعا عليه يلحق بآخره حكم الحاكم فيكتب وحكم قاض من قضاة المسلمين بصحة هذه المزارعة بعد خصومة معتبرة وقعت منهم أو شهدا على أنفسهما ويتم الكتاب واعلنا كذا التين في الوثيقة لانهم مالو سكاغنه فهو لصاحب البذر واذا شرطاه بينهما فلي الشريط في ظاهر الرواية وعلى هذا الدافع اليه أرضاً كذا (١) قوله نوع آخر عطف على قوله في أول الفصل نوع في الاجارات وهذا شروع في المزارعات اه صححه

سنة

جبريل عليه السلام غلط في الوسى الى محمد صلى الله عليه وسلم دون على كرم الله وجهه وأحكام هؤلاء

أحكام المرتدين ومن أنكر خلافة أبي بكر رضي الله عنه فهو كافر في الصحيح ومنكر خلافة عمر رضي الله عنه فهو كافر في الاصح ويجب اكفار الخوارج في اكفارهم جميع الامة سواهم ويجب اكفارهم با كفار عثمان وعلى وطليحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم ويجب اكفار الزيدية كلهم في انتظاري من العجم ينسخ دين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم واكفار التجارية في نفهم صناد الله تعالى وفي قولهم

القرآن جسم اذا كتب وعرض اذا قرئ ومن قال انه تعالى جسم لا كالأجسام فهو مبتدع لا كافر ومن قال بتقليد أصحاب الكفار فهو مبتدع وكذا من أنكر عذاب القبر ومن أنكر شفاعة الشافعين يوم القيامة فهو كافر وكذا من أنكر الميزان يوم القيامة أم لا أو أن قال الميزان هو العدل ولا ميزان يوم القيامة لمن وزن فهو مبتدع ضال واختلقوا في الجحيم والصواب كقوله في قولهم ليس للعبد فعل أصلا ويجب الكفر نعمان في قوله الإنسان غير المسد وأنه حي قادر مختار ليس بتحرك ولا ساكن (٣١٩) ولا يجوز عليه الاوصاف الجائرة على الأجسام ويجب الكفر

سنة على أن يغرس فيه ما بد الله من الاشجار وما خرج فهو بينهما نصفان جاز والقرس للغرس والثر بينهما نصفان ولا بد من التوقيت وعند مضي الوقت يؤمر بقلع الاشجار وان لم يكن البذر عينا والرأى الى الدافع كتب على هذا الوجه الى ذلك الحقوق ولم تكتب بذرا مع ما بل كتبت لزروعها هذا المدفوع اليه ما بدا لهذا الدافع بذر هذا الدافع من غلة الشتاء والصيف ولا بد كقبض البذر عند قبض الارض وان كان البذر عينا من قبل المزارع كتب على أن يزروعها هذا المدفوع اليه الارض بذر نفسه وهو كحطبة سقية بيضاء نقية جيدة وهو كذا وكذا اقض ببقية كذا ولا بد كقبض البذر مع قبض الارض وان كان البذر غرين والرأى فيه الى المزارع كتب لزروعها هذا المدفوع اليه ما بدا له بذر نفسه من غلة الشتاء والصيف وحكم الدرك في هذا يكون راجعا اليه ما كان الارض لو استحققت قبل بلوغ الزرع كان المزارع بالخيار ان شاء قلع الزرع مع الدافع وقسمه بينهما وان شاء ضمن الدافع قيمة نصيبه من الزرع وكان الزرع كله للدافع وان استحق الزرع دون الارض كان للدافع على المزارع أجر مثل أرضه ويرجع حكم ضمان الدرك اليه ما جمعا فيكتب في موضع الدرك فالدرك كل واحد منهما من درك في جميع ما وصف في هذا الكتاب فلكل واحد منهما على صاحبه تسليم ما يجب في ذلك لكل واحد منهما ويتم الكتاب كذا في المحيط \* قال وان كانت الارض بين شرين يكن فأراد أحدهما أن يأخذ حصة شرين كما مر اربعة كتب هذا مدفوع فلان الى فلان جميع حصته من الارض البيضاء وهي النصف مشاعا منهم من سهمين بدود وحقوقه من اربعة حصص ثلث سنين متواليات من لدن غرة شهر كذا على أن يزروعها ببذره ونفقته واجرائه وأعواله فما أخرج الله تعالى من شئ فهو بينهما أثلاثا الثلث للدافع والثلثان للمزارع وينهى الكتاب على نحو ما بينا ويجب أن يكون البذر بينهما ما كان من جهة المزارع فأما اذا كان من جهة الدافع فللمزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل العامل ونصف أجر مثل الارض لانه استأجر شرين على أن يعمل في أرض بينهما بخلاف ما لو كان البذر من قبل المزارع لانه استأجر حصة شرين كما بيع بعض ما يخرج واستأجر شئ مشترك جاز وهذا كما قالوا فمن استأجر حصة شرين كما بيع بعض ما يخرج (من) أجر أرضا سنة باجرة معلومة ثم انه دفعها الى المؤجر من اربعة ان كان البذر من قبل المؤجر لم يجوز ان كان من قبل المستأجر جاز

وأما كتابة المعاملات فقد ذكرنا أن الامام ثلاث جائزة عند أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى في الاشجار والزراعيين والقضبان والبقول والطاب وأصول القصب والثمار التي لم تنوع وكذلك كل شئ ينبت ويقطع وكذلك يحيى على مذهبه ما أن تجوز عندهما على الملح ان كان ما تعاو يجمعه دلالة يحتاج الى سوق الماء وقالوا في القبر والنقط لا يجوز دلالة يحتاج الى سوق الماء وانما تجوز المعاملة في كل هذه الاشياء عندهما اذا كانت تحتاج الى المعالجة لنموها اذا لم تكن بهذه المثابة فلا (ثم وجه الكتابة في المعاملة) أن يكتب هذا مدفوع فلان الى فلان جميع الرتبة القائمة في موضع كذا أو جميع الكرم بجميع ما فيه من النخل والشجر المثمر وبين الحدود بدود ودود وحقوقه سنة واحدة اثني عشر شهرا متواليات من لدن غرة شهر كذا معاملة له صحبة لانسادهما ولا خيار له يقوم على ذلك كله وسقيه ويحفظه ويكسح كرمه ويقوم بشئ بذيه والتشذيب قطع ما صفر من الاغصان وييس منها (١) وايامه وتلقيح نخله وتأبيره بنفسه وباجرائه

(١) قوله وايامه ينظر معنى هذه الكلمة اه معصية

عليه أن يكون المعتزلي كافرا لانه يرى الكبيرة حقا واستحلال المعصية كفر فكيف رؤيته حقا والزام الاعتقاد قلنا اذا لم بعد تسليمه كونها كبيرة وبدعة لا مادام منادى في كونه بدعة فان قبل الاستثناء موضوع لابطال التصرفات أجمع فاذن المستثنى في إيمانه مبطل لإيمانه فلا يكون مؤثما فيكون كافرا وليس وان كان الاستثناء غير جائز قلنا لا نسلم انه يبطل كلها بل الامور القائمة بالقلب لا يؤثر فيها فانه اذا قال نويت أن أصوم غدا ان شاء الله كان نوايا والايان تصديق فلا يؤثر فيه الثبوت وهذا شبهة مع الكفر لأن الاعمال منه عندهم وقوله أنا مؤمن مطلقا

ينصرف الى الكمال وفيه شبهة فالحق باعتبار التأويل يمنع الا كفاراً ولا يصرفه الى الخاتمة وعليه قول بعضهم **هم أولان النصر قدجا** بلطافه بالمقطوع أيضاً قال الله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله وقال النبي عليه الصلاة والسلام لاهل المقابر مخاطباً بآبائكم لاحقون ان شاء الله أولانه باعتبار التبرك والكل ضعيف لانه ليس بعبارته عن التصديق فقط بل قولاً أيضاً وانه يطل به فيسبق تصديقاً مجرداً ولا يثبت به الايمان لمنعه وعدم الشرط أو الشرط (٣٣٠) وقوله انما مؤمن مطلق ويكتفى في مدقه بتحقيقه بل لا يزوم وجود الكمال على ان تقسيمه الى الكمال

وغيره باعتبار ذاته لا باعتبار أوصافه ممنوع والحاقه بالرؤيا الصادقة حال خروج الكل عن المسجد الحرام جائز لاحتمال تحقيق الدخول لادخول الكل وكذلك حديث المقابر لجواز طوقه باهل مقابر أخرى

والثاني فيما يكون كفراً من المسلم وما لا يكون وفيه أحد عشر نوعاً والمتفرقات

الاول في المقدمة

تعليم صفة الخالق مولانا جل جلاله للناس وبيان خصائص مذهب أهل السنة والجماعة من أهم الامور وعلى الذين تصدوا للوعظ ان يلقنوا الناس في مجالسهم على منابرهم ذلك قال الله تعالى وذكر فان الذي ترى تنفخ المؤمنين وعلى الذين يؤمنون في المساجد ان يعلموا جماعتهم شرائط الصلاة وشرائع الاسلام وخصائص مذاهب الحق واذا علموا في جماعتهم مبتدعاً أشدوه وان كان داعياً الى بدعته منعوه وان لم يقدر وارفعوا الامر الى الحكام حتى يجلبوه عن البلدة ان لم يمتنع وعلى العالم اذا علم من

فاحض أو من آخر يدعو الناس الى خلاف السنة أو ظن منه ذلك ان يعلم الناس بانه لا يجوز اتباعه والا اخذ عنه فعسى يخط في أثناء الحق باطلا به تنقده العوام حقاً وعسرا لاهل من اتبع متبعة العلماء على طرائقهم وخلفهم مع المبتدعة الداخلين في بلادهم وفي هذا الباب اصول منها فبني للسلم ان يتعزز بهذا الدعاء صاحباً ومساءفة سبب العصمة من الكفر بدعاء سيد البشر عليه الصلاة والسلام اللهم اني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئاً وأنا أعلم واستغفرك عما أعلم انك أنت علام الغيوب ومنها أنه

وأعوانه ويعمل في ذلك برأيه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك فهو على شرط كذا وقبض هذا المدفوع اليه جميع هذا المعقود عليه بتسليمه جميع ذلك اليه وبذلك ضمان الدرك وينهى الكتاب فان كان الكرم يشغل على المزارع كتبت هذا مادفع اليه جميع الضيعة المشتلة على الكروم والمزارع والغل والشجر المثمر معاملة ومن ارعة في عقدة تين متفرقتين ليست احداهما شرطاً في الاخرى وبمعد الضيعة ثم تقول دفع فلان اليه أو لاجميع ما فيه من الكروم والشجر المثمر معاملة مقاطعة خمس سنين من اذن غرت شهر كذا معاملة بالنصف معاملة صحيحة ليقوم عليها بنفسه الى آخر ما ذكرناه وبذلك القبض ثم يقول ثم دفع اليه جميع ما فيه من المزارع في عقدة أخرى من ارعة مدة خمس سنين على أن يزرع أرضها ببذره ما بدا له من غلة الشتاء والصف وبذلك شرائط المزارعة على حسب ما ينمو ويقول عند ذلك الدرك فما أدرك كل واحد منهم ما في ذلك أو في شيء منه من ذلك فعلى كل واحد منهم ما تسليم ما يجب عليه لصاحبه وبتم الكتاب كذا في الظهيرية \*

### الفصل الثالث عشر في الشركات

وجه الكتابة في شركة العنان أن يكتب هذا ما اشترك فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى وأداء الامانة والتجنب عن المنكر والحيلولة بذل النصيحة من كل واحد منهم ما صاحبه في سره وعلايته شركة عنان برأس مال كل واحد منهم ما على ما جرى ووصف فيه وعقد اعليهما هذه الشركة الموصوفة شركة صحيحة جائزة لا فساد فيها فان كانا جميعاً يتجران كتبت على أن يتجر ابراهيم بن زيد المالكين ما بدا لهما من أنواع التجارات ويستأجرا بذلك ويؤجرا جميعاً وشري ويبيعان جميعاً وشري بالتقيد والنسبة ويشترى ما بدا لهما جميعاً وما بدا لكل واحد منهما من ذلك وعلى أن يخطا ذلك بحال نفقهما وما يعمل من أحبا من الناس وبذلك مضايرة الى من أراد من الناس وأحب كل واحد منهما وأراد وعلى أن يصعما ما بدا لهما من ذلك وبذلك ودعا من ودعا من الناس جميعاً وشري وعلى أن يوكلا بذلك جميعاً وشري من شأ من الناس ويسافرا بذلك الى أي بلد أراد من دار الاسلام ودار الحرب والبر والبحر يعملان في ذلك جميعاً وشري ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه على ان مارزق الله تعالى لهما ولكل واحد منهما في ذلك من ربح وفضل فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما وما وضا فيه فهو على قدر رؤس أموالهما وتفرقاً عن مجلس العقد تفرق الابدان عن صحته وتراض

واذا اشترى لشركة الوجوه وأراد الكتابة فوجه الكتابة هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى وطاعته وأداء الامانة وبذل النصيحة من كل واحد منهم ما صاحبه في السر والعلانية شركة وجوه بأبدانهم ما على أنه ليس لواحد منهم رأس مال في شركتهما الموصوفة في هذا الكتاب وقد يكون هذا شركة عنان في الوجوه وقد يكون شركة مفاوضة ففي العنان يكتب اشترى كذا في تجارة كذا على أن يشتريا بوجوههما وبما يصير في أيديهما من تجارتهما من شركتهما ما عدا ما رابحاً من تجارة كذا ويشترى كل واحد منهما من ذلك ما رابحاً بنفسه وبوكلايته ويعملان جميعاً ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه ويبيعان ذلك جميعاً ويبيع كل واحد منهما ما على ما يرى ويوكل كل واحد منهما ما يبيع ذلك بجمادى من الوكلا على أن غن ما يبتاعه أو يبتاعه كل واحد منهما من ذلك وما كان من ربح أو وضا يبيعة فهو بينهما نصفان وبتم الكتاب وفي

المفاوضة

فاحض أو من آخر يدعو الناس الى خلاف السنة أو ظن منه ذلك ان يعلم الناس بانه لا يجوز اتباعه

ولا اخذ عنه فعسى يخط في أثناء الحق باطلا به تنقده العوام حقاً وعسرا لاهل من اتبع متبعة العلماء على طرائقهم وخلفهم مع المبتدعة الداخلين في بلادهم وفي هذا الباب اصول منها فبني للسلم ان يتعزز بهذا الدعاء صاحباً ومساءفة سبب العصمة من الكفر بدعاء سيد البشر عليه الصلاة والسلام اللهم اني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئاً وأنا أعلم واستغفرك عما أعلم انك أنت علام الغيوب ومنها أنه

إذا كان في المسئلة وجوده وتوجبه ووجه واحد فتنع عيىل العالم الى ما يمنع من الكفر ولا يرجح الوجه لان الترجيح لا يقع بكثرة الادلة ولا حتماله انه اراد الوجه الذى لا يوجب التكفير اللهم الا اذا صرح بارادة موجب الكفر فلا ينفعه التأويل حيث قد كلف الجاهل اذا تكلم بكلمته ولم يدرك انها كفر قال بعضهم يكفر وقيل لا ويعذر بالجهل ومنها اذا تكلم بكلمته بلا علم انها كفر عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا للبعض ولا يعذر بالجهل وقيل لا يكفر أما اذا اراد أن يتكلم بكلمة مباحة فخرى على (٣٣١) لسانه كلمة خطا بلا قصد والعياذ

بأنه لا يكفر لكن القاضى لا يصدر عنه على ذلك كان يقصد أن يقول توخذى وما بد كان فخرى على لسانه عكسه لا يكفر فيما بين وبين الله تعالى ومنها انه اذا خطر بباله أشباه تو حب الكفر لكنه لا يتكلم به فذلك محض الايمان بالحديث ومنها اذا عزم على الكفر بعد حين يكفر فى الحال لزوال التصديق المستمر ومنها ان من تكلم بكلمة الكفر وضحك منه آخر كفر الضاحك الآن يكون ضروريا بان يكون الكلام مضحكا وبوجود الكفروية ومن اعتقد الحلال حراما أو على العكس يكفر ولو تكلم به الواعظ على المنبر وقبل منه القوم كفروا كلهم وسأنى ان شاء الله تعالى أما لو قال حرام هذا حلال لترويج السلعة أو يحكم بالجهل لا يكفر هذا اذا كان حراما لعينه أما اذا كان حراما لغيره لا يكفر وان اعتقده وانما يكفر اذا كانت الحرمة بآية بدليل مقطوع به أما لو أخبر الا حد فلا يكفر ولو ارتد والعياذ بالله تحرم امره أنه ويجدد النكاح بعد

المفاوضة منها يكتب اشتر كاشركة مفاوضة في جميع التجارات على أن يشترى باوجودهما وما يصير في أيديهم ما من تجارتهم ما يشترى بان جميعا يشتري كل واحد منهما في ذلك ما رأى بنفسه ووكلاهما ويبيعان ذلك جميعا ويبيعه كل واحد منهما على ما يرى ويوكل كل واحد منهما ما يبيع ذلك بما يرى منه أو بما رآه من الوكلاء على أن عن ما يتاعانه أو يتاعه لهما أو كلاهما أو وكيل كل واحد منهما في ذلك فهو بينهما منصفان ثم ينهى الكتاب وفى هذا الوجه لا يجوز تفضيل أحدهما فى الربح والوضعية على صاحبه وإذا اراد اشركة عنان فى تجارة خاصة بغير رأس مال على جهة التقبل وهى تسمى شركة التقبل فوجه الكتابة هذا ما اشترك فلان وفلان اشترى كاشركة عنان فى عمل الخطاطة على أن يعملا بإيديهما أو يتقلا بهما هذا العمل من الناس جميعا وشقى ويستأجر كلاهما أو يستأجر كل واحد منهما من الاجراء بما رأى فى شركتهما ويعمل جميعا ويعمل كل واحد منهما ما احتاج اليه من أداة عملهما ويبيعان ذلك وما صار في أيديهم ما من عمل أيديهم ما متاع كذا ويبيع كل واحد منهما بما رأى فما اجتمع فى ذلك من فضل فهو بينهما نصفان وما كان من وضعية فهو بينهما نصفان اشترى كاشركة على ما بين ووجه فى هذا الكتاب وعقد بينهما عقد شركة هذه الشركة وينهى الكتاب وعلى هذا كل عمل من القصارة والصباغة وعلى هذا لو كان عمل أحدهما الخطاطة وعمل الآخر القصارة يولد اشترى كاشركة على كذا وفى عمل كذا ويجوز فى هذه الشركة تفضيل أحدهما على الآخر فى الربح (وهذه ثلاث شركات) والشركات الثلاث الاخرى شركة مفاوضة فى هذه الوجوه فان كانت برأس مال كتبت مكان قولك شركة عنان شركة مفاوضة فى كل قدر وكفى كل صنف من اصناف التجارات وتسمى برأس المال ثم تقول وذلك كله فى أيديهم ما يشترى بان بالتقيد والنسبة ويشترى كل واحد منهما ما رآه أو رأى كل واحد منهما من صنوف التجارات وينهى الكتاب غير أنه لا يصح فى هذا الفصل شرط الربح والوضعية على التفاضل وكذلك لا يصح أن يكون رأس مال كل واحد منهما الاسواء وعلى هذا شركة التقبل وشركة الوجوه فى المفاوضة على ما مر فى شركة العنان غير أن ههنا يدكر شركة مفاوضة فى جميع التجارات ويكتب الذكر فى ههنا فى كل شركة (واذا اراد افسخ الشركة) فوجه الكتابة فيه هذا ما شهد الى آخره ان فلانا وفلانا كانا شريكين شركة عنان أو شركة مفاوضة ويزكر النوع وكانا عليهما كذا سنة وكان فلان رأس مال كذا وفلان كذا وفى ذلك من المدة كذا ثم اراد افسخ الشركة وقسم ما بينهما من جميع الاموال فقسماها وقبض كل واحد منهما حصته من ذلك بعد أن أدى كل واحد منهما حاسبه على وجهه حتى وقف كل واحد منهما على جميع ذلك وعرفه على حقيقةه وقسمه بحكمة جائزة لا فساد فيها ولا خيار والاموال كلها حاضرة ليست بمشغولة بيدى ولا عين وبرئ كل واحد منهما الى صاحبه من ذلك فلم يبق لكل واحد منهما قبل صاحبه حتى ولا دعوى بعد هذا الكتاب وينهى الكتاب فان كان الكتاب فى المضاربة فهو على هذا الوجه كذا فى الظهيرة \* واذا اراد اشركة مفاوضة أو عنان ولا مال لاحدهما فالوجه فى ذلك أن يستقرض الشريك الذى لا مال له مثل نصيب الشريك الذى له المال منه ويجعل نصيب نفسه فيكتب بعد قوله ونقر قاطن عن ثم أقر فلان وهو الشريك الثانى فى ترتيب هذا لذكر فى حال جواز اقراره ونفوذ تصرفه فى الوجوه كلها اقرارا مستأنفاً عليه وفى ذمة لشريكه فلان وهو المذكور وألا فى ترتيب هذا الذى ذكر كذا دينار اديننا لازما وحقا واجبا بسبب قرض صحيح أقرضها لياهم من مال

(٤١ - فتاى سادس) اسلامه ويعيد الحج وليس عليه الصلاة والصوم والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولذا نأى أن أى بكلمة الشهادة على العادة لا يجديه ما يرجع عما قاله لان باتيانها على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اناسب الرسول عليه الصلاة والسلام أو واحدا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حدا ولا يوتيه له أصلا سواء بعد القدرة عليه والشهادة أو جاءه تائب من قبل نفسه كالزنى لانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكذا القذف لا يسقط بالتوبة بخلاف ما اداسب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي عليه السلام

بشر والبشر جنس يطبقهم المعرفة الامن اكرمهم الله تعالى والبارئ منزّه عن جميع المعائب وبخلاف الارتداد لانه معنى يتفرد المرتد لاحق فيه لغره من الآدمين ولكنه قلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعنى ويقتل ايضا هذا مذهب أبى بكر الصديق رضى الله عنه والامام الاعظم والثورى وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطائى لا أعلم أحد من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلماً وقال ابن سحنون المالكي (٣٣٣) أجمع العلماء أن شتمه كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى فيه

ملعونين أينما نفقوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً سنة الله الآية وروى عن عبد الله ابن موسى بن جعفر عن علي ابن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن ابن حسين بن علي عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فاقتلوه ومن سب أصحابي فاضربوه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الاشرف بلا إزار وكان يؤذى رسول الله عليه السلام وكذا أمر بقتل

نفسه ودفعها اليه وأند قبضها منه فرضا وجعلها نصيب نفسه في الشركة اقرارا صحيحا وصدقه شرى بكذا فلان هذا فيه خطا باو يد كراتنج وان أراد الشركة في الحيوان وفارسية (كأوبنم سوددادن) وصورة ذلك رجل له حيوان بقور وأغنام أراد أن يدفعها بالشركة الى رجل آخر ليكون الحاصل منها مشتركا بينهما على السوية والذي يحصل منهما من الاولاد فالوجه فيه أن يبيع صاحب الاغنام أو البقر نصفها مشاعا من الذي يريد الشركة معه بمن معلوم ويسلم الجميع اليه حتى هو يحفظها ويرعاها وما يخرج منها يكون بينهما على السوية تصفين فوجه الكتابة في ذلك أن يكتب اقرار الذي لا حيوان له أو فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا أن في يده كذا كذا بقرة وكذا كذا شاة ويذكر شيئاها على التمام ثم بعد الفراغ عن ذكر شيئاها يكتب جميعها في يده نصفها بحق الملك ونصفها أمانة من جهة مالك نصفها فلان بن فلان يعني صاحب الحيوان وما يزرعها ما الله تعالى من الزوائد المنصلة بها والمنفصلة عنها يكون بينهما على السوية نصفين وأقر فلان هذا بأضافي حال جواز اقراره طائعا أن عليه وفي ذمته فلان هذا صاحب الحيوان كذا درهم مادنا لازما وحقا واجبا بسبب جميع وهو عن نصف هذه البقرات التي اشتراها منه مشاعا كما اقتضاه الشرع وقبضها على قضية الشرع منه قبضا صحيحا وصدقه فلان هذا فيه خطا باو يتم الكتاب كذا في المحيط \*

#### \*(الفصل الرابع عشر في الوكالات)\*

واذا أردت وكالة عامة بالبيع ان شئت كتبت هذا ما وكل وان شئت كتبت هذا ما شهد الخ أن فلانا وكل فلانا ببيع جميع داره ومخارجه الدار بمجودها كلها ومرايقها أرضها وبنائها وكالة صحيحة جائزة نافذة على أن يعمل هذا الوكيل فيها برأيه ويوكل بذلك من أحب ويبيعها بما أحب ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض ثمنها اذاباعها ويسلمها الى من يشترىها ويوكل بذلك من أحب وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة الموصوفة في هذا الكتاب من هذا الموكل بمواجهته اياه قبل اقتراحهما واشتغالهما بغير ذلك وسلم هذا الموكل المسمى فيه جميع ما وقع التوكيل بيده على ما يسمى فيه الى هذا الوكيل المسمى فيه وقبضها منه فارغة عما يشغلها من القبض والتسليم بجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة ثم ينهى الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية \* واذا أردت وكالة عامة بالبيع والشراء كتبت هذا ما وكل فلان فلانا وكل بجميع ما سمي ووصف فيه وكالة صحيحة جائزة لبيع ويشترى هذا الوكيل جميع أموال هذا الموكل وجميع أملاكه التي يجوز بيعها من جميع أصناف ما رأى يبيع من جميع الاموال والاملاك من الذهب والفضة والثياب والعروض والرقيق والحيوان والمتاع والعقارات والمستغلات كلها من المكمل والموزون وغير ذلك من جميع ما يملكه هذا الموكل يوم وكل هذا الوكيل المسمى فيه وجميع ما يملكه هذا الموكل ملكا مستقبلا بعد هذه الوكالة أبدا من كل قليل وكثير يستفيد ملكه بوجه من الوجوه من جميع أصناف الاموال مادام على هذه الوكالة يبيع جميع ذلك على ما يراه مشاعا ومقسوما ومحججا ومتفرقا كيف شاء ومتى شاء وكل ما يشاء بما أحب من صنوف الاموال من الأثمان والعروض وغيرهما جائزا ما صنع في ذلك من أمره فيها يبيعها ويقبض أثمانها ويسلم ما باع منها ويعمل في جميع ذلك برأيه ويشترى لهذا الموكل ما رأى شراءه من جميع أصناف الاموال

رافع اليهودى وكذا أمر بقتل ابن خطل لهذا وان كان متعلقا باستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسالول على شاتم الرسول فان قلت اقتضاء المشهور كون المعاني الثلاثة موجبا للقتل وقد زاد الرابع عليه وهو الشتم قلت لا ريب أن الزنديق والساحر يقتلان وهذا وأذان يدخلان تحت كفر بعد إيمان على أن المذهب أن التصصص على العدد لا يمنع الزيادة كما تقرر في المختصرات وما كان في كونه كفر اختلاف يؤمر

قائله بتجديد النكاح والتوبة احتياطاً وما كان خطا لا يؤمر بالاستغفار والزجوع عنه هذا اذا نكح الزوج فان مشاعا تكلمت به قال مشايخ بلع ومشايخ صمقند والحاكم الشهيدوا معميل الزاهد على أنه لا يؤثر في افساد النكاح ولا يؤمر بتجديد النكاح سدا لهذا الباب عليهن ويجب بها الحاك قد مر ما ترجع وعامة علماء بصارى على فساد النكاح ولكن تجبر على نكاح الاول ولويدى نار وهذه فرقة بلا طلاق اجماعا ولا نفقة في هذه العقوم لنا كاه يفتى وفي المتنق ارادت أن تهرم على زوجها فتكلمت والعياذ بالله والايمن مستقر في



فلها مات كافر مخلد في النار اذ لم تعد في تدبيل الاقرار بالانكار بلا قيام سيف على رأسها **كون الايمان ثانيا عند ثالثا** عند أصحاب الحديث **الثاني** فيما يتعلق بالله تعالى **اذ وصف الله تعالى بما لا يليق به** او سخر اسمها من اسمائه تعالى **أوبأمر من أوأمره أوأنكر وعداو وعيدا** يكفر اذا كان الجزاء ثابا بالقطع ولوقال من خدائهم بلا همزة يريدين خوديم يكفرا ثم قالت لزوجها اتوخذ اي سريدي قال بلي يكفر وسيتأتى ما هو المختار قال فلان في عيني كاليهود (٣٣٣) في عين الله تعالى كفر عند جهود المشايخ وقيل ان عني استعجاب فعل لا يكفر قال

دست خدادر است كفر وقيل ان عني به الجارحة كفر وان القدرة لا واذا قال بين يدي الله تعالى قيل لا يجوز هذه اللفظة وقيل تجوز فانه قد جاء في الحديث انه يوقف بين يدي الله تعالى على الصراط قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله هذه اللفظة موسع بالعريضة والفارسية تطلق على الله تعالى وان كان الله تعالى منزها عن الجهة وجوزة السرخسي ايضا ومن يعزى عن اطلاقه بالفارسية قائما ذلك مخافة فتنة الجهال فأما من حيث الدين فلا بأس به حتى اذا قال درين حادثه باي خدای باید گرفت ان عني به الجارحة كفر وان أراد به لا لجهة الا بالاعتصام بالله لا يكفر لانه شائع في العرف يقولون درين كادای فلان را باید گرفت لكنه قبيح جدا اذا قال فلان را خدای آفریده است واز پیش خود رانده است يكفر لانه ادعى الغيب قال عليه الصلاة والسلام في منله من الذي يتألى على الله قال الله

مشاعا ومقسوما مجتمعيا ومتفرقا كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى بجميع أصناف الاموال من الايمان والعروض وغيرهما على ما وصفنا يبيع ويشترى عماري من ذلك نقدا ونسيئة ويعمل في جميع ذلك برأيه ويؤكل بجميع ما أحب ويعزل عنهم من أحبته في شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى وبقبض جميع ما يشاء ترى من ذلك لهذا الموكل وينتفعن جميع ذلك من مال هذا الموكل ومن مال نفسه اذا أحب ليرجع بذلك على هذا الموكل وكله بجميع ذلك وسلطه عليه وأذن له بالتصرف فيه على هذه الوجوه الموصوفة في هذا الكتاب وقبل هذا الموكل ذلك كله منه مشاهمة مواجهة في ذلك المجلس كذا في الذخيرة \* وان أراد ان يجعله وكيل في كل شيء يكتب وكل يحفظ جميع ما فـلان من الضياع والدور والعقار والمستغلات والامتعة والرفيق والوالى وغير ذلك من صنوف الاموال وباستغلال ما رأى استغلاله من ذلك بوجوه غلاته وبعمارة ما يحتاج الى عمارته من ذلك وباجارة ما رأى اجارته من رأى أن يؤاجر منه عماري أن يؤاجر به في المدة التي رأى وجعل اليه مصالحته من يرى مصالحته من له قبله حق أو يجب له قبله حق ويحط ما رأى حطه وبراءه من يرى براءه وتأجيل من يرى تأجيله كذا في المحيط \* وجعل اليه أن يحتال باموال فلان وبملكها منها على ما يرى أن يحتال بذلك عليه وأن يرتهن بها وان يرهن بما شاع منها من يرى ذلك عنده كذا في الظهيرية وجعل اليه أن يتجر به بامواله في أى أصناف التجارات ماشاء وأن يشارك من رأى مشاركته من الناس كلهم باموال فلان وجعل اليه خصومة خصمائه من يدعى قبله حقا ومن كان له عليه حق من الناس أجمعين وجعل اليه قبض ماله من الحق قبل الناس أجمعين وعندهم ومعهم والخصومة في ذلك كلها اجازت ما صنع له أو عليه من ذلك وقبل فلان جميع ما أسند اليه من هذه الولاية خطا وبوئته كذا في المحيط **نوع آخر** وكالة جامعة لما امر والخصومات وغير ذلك **شهدا** الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا وكل فلانا يطلب كل حق له للحال على الناس ويطلب كل حق يجب له عليهم في المستقبل وبطلب كل ماله عند الناس وقبلهم وفي أيديهم من مال عين أو دين ومن عقار ومن عرض من قليل وكثير والخصومة والمنازعة في ذلك الى من شام من القضاة والحكام والسلاطين وبناتها بالحج الشرعية وبأقامة البيئات في ذلك وأخذ الايمان من توجه علمه ذلك وبحس من وجب عليه حسبه والاطلاق من الحبس والاعادة الى ذلك كلما رأى ومقامه من رأى مقامه من هو شر بكة في المستقبل في شيء من الضياع والعقار والدور والبيوت والعروض والحيوان والقليل والكثير فيما هو ملكه يوم وقعت عليه عقدة هذه الوكالة وفيما يثبت في المستقبل وأخذ نصيبه شاعا بينه وبين غيره على قدر حقوقهم في ذلك غير مقسوم وبقبض جميع الواجب له بحق ما يتولاه من القسمة ونسليم ما يبيعه له من ذلك الى من يتناعه منه وبأكتاب العقد على نفسه بما يبيعه له من ذلك وبضمنان الدرك فيما يبيعه له من ذلك لمن يتناعه منه وبأبيع ما رأى ابتاعه من الضياع والعقار والاملاك والمنقولات وما سواها بما رأى وكلما رأى ويدفع أثمان ما يبتاعه من ذلك الى ما يبيعه منه وبقبض ما يتناعه له من ذلك وبأكتاب الصك باسمه وبأضافة ابتاعه له ذلك اليه بامره وبحفظ ما هو له وما يصير له في المستقبل من أصناف الاموال القليل والكثير والقيام بجميع ذلك وبالاتفاق عليه في حرمة وعمارته وأرزاق المختصين اليه والقوام عليه وبأداء ما عليه وما يجب عليه في المستقبل من خراج ومن

عالم في السماء ان أراد به المكان كفروا وأدبه حكاية ما ورد في الآثار لا وان خلا عن التوبة كفر عند الاكثر لانه ظاهر في التجسيم قال ألا تخشى الله فقال لا قيل ان في معصية فذروا وهذه فقال ذلك كفروا في أمر لا يخاف من الله تعالى فيه لا قال لها ان لم تكوني أحب من الله فكذافه وليس بمسلم قال لا خرا كرخداي شود وى حق خود را ستانم كفر قال لا امر أنه تراحق همسايه غنى باید أوقال حق شوى غنى باید أوقال حق خدای غنى باید فقالت في كل واحد لا كفرت قال لها في الغضب أن روسي كه ترا زاد وآن قربان كه ترا كشت وآن خدای كه ترا

آفرید لا یکفر لانه لم یصف الله تعالى واذ اوصفه بما یصفه بما یصح \* قال لا یرخدا ی را نشاید که کند همه آن کند که تو گویی کفر \* قال خدای باز بنوبس نیاید من چگونه بس آیم کفر \* قال ای استغفر الله أو قال استغفر الله بحی لا یکفر قال این کار است که خدای رافتاده است لا یکفر لکنه شفیع جدا \* قال لا یرخدا یعنی بدرواقه می کند لا یکفر لان معناه الله یحدث بذلك \* قال تامای شویم بدتر خدای می شود باماید تر او قال تامای شویم نیکوتر خدای (۳۲۴) میشود بامای کثرت یکفر و لو قال خدای بود و هیچ چیز نبود و باشد و هیچ چیز نباشد نصف

هذا الكلام یوحید و نصفه کفر \* قال فیه قولاً بقضاء الجنة والنار وانه خلاف النص \* قال لا یرخدا یعنی بدرواقه می کند لا یکفر لان معناه الله یحدث بذلك \* قال تامای شویم بدتر خدای می شود باماید تر او قال تامای شویم نیکوتر خدای (۳۲۴) میشود بامای کثرت یکفر و لو قال خدای بود و هیچ چیز نبود و باشد و هیچ چیز نباشد نصف هذا الكلام یوحید و نصفه کفر \* قال فیه قولاً بقضاء الجنة والنار وانه خلاف النص \* قال لا یرخدا یعنی بدرواقه می کند لا یکفر لان معناه الله یحدث بذلك \* قال تامای شویم بدتر خدای می شود باماید تر او قال تامای شویم نیکوتر خدای (۳۲۴) میشود بامای کثرت یکفر و لو قال خدای بود و هیچ چیز نبود و باشد و هیچ چیز نباشد نصف

صدقة فی زرع و فی غمرة الی من الیه قبض ذلك بحق ولا یتب علیه وبالانفاق علی ماله وعلی ما یکون له فی المستأنف من المعالیک و طعامهم وادامهم وکسوتهم وجميع نوائهم التي یجب علیه الانفاق علیهم بحق ملکها یاهم و باجارة ما هو له و ما یطرا علی ملک فی المستأنف من الضیاع و العقار و الدور و القلیل و الکثیر ما رأی جاریته من ذلك من رأی و کما رأی بعیاری علی ما یری من ذلك من قصر المسنة و طولها و تسلیم کل ما یؤجره من ذلك له الی من یتأجره و با کتساب الاجارات و القبلات فی ذلك باسمه و باضافة صک الاجارة الیه و الا الشهادة علی ذلك من رأی اشداده علیه و یقبض أجرته و یقبض ما یؤجره له من ذلك بعد انقضاء مدة الاجارة و بمصالحة من رأی مصالحته من له علیه حق و عن یكون له علیه حق فی المستقبل علی ما یری فی ذلك من حط و ابرام و من تأجیل و باحتیاله بأمواله التي هی له یوم و وقعت الوکالة و ما عسی أن یتستفیده من الاموال بالمستأنف ما رأی الاحتمال له به من ذلك علی من رأی و با کتساب ما یجب اکتسابه فی ذلك و بالاشهاد علی ذلك من رأی و بارتیان ما رأی اترته نه شی من ماله الذي هو له یوم و وقعت هذه الوکالة و ما عسی أن یطرا علی ملک فی المستأنف و ما رأی رهنه من ذلك من له علیه دین و یجب علیه دین فی المستأنف علی ما یراهنک و بتسلیم ما یرهنه من ذلك الی ما یرتهنه ایه و ان یجبر له بأصناف امواله التي هی له یوم و وقعت هذه الوکالة و ما عسی أن یتستفیده فی المستأنف من ماله و بما یری أن یجبر له فی ذلك کما رأی و فیمارای و یدفع ما رأی من ماله بضاعة الی من یری و بمشارکته من رأی مشارکته له بأمواله التي هی له یوم و وقعت الوکالة و بما عسی أن یتستفیده بعیاری من الریح و یدفع ما رأی من امواله التي هی له یوم و ما عسی أن یتستفیده بمضاربة الی من یری ذلك بعیاری و بمضومة کل من ادعی قبله أو علیه أو فی یدیه حقا کما ادعاه علیه جائز ما عمل به فی ذلك علیه و له و علی أن یدفع ما یوجب علیه فیمایضی به علیه فی ذلك و أقامه فی جمیع ما ذکر فی مقام نفسه و رضى بحلقضی فی ذلك علیه و له و علی أن له أن یتولی جمیع ما ولایه ایه بما وصف فیہ بنفسه و أن یتولی ما شاء من من رأی من الوکالة و ان یتبدل به من الوکالة فی ذلك من رأی کما رأی جائز امور له فی ذلك و کالة مطلقة عامه فی الوجود کما هو قبل فلان من فلان جمیع هذه الوکالة الذ کورة فیہ شفاها و یتیم الکتاب کذا فی المحیط

نوع آخر فی الوکالة بالنسکاح \* اذا وکلت المرأة رجلاً أن یزوجها من رجل یکتب وکلت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان فلانا و أقامته مقام نفسها فی تزویجها من فلان بن فلان علی صداق کذا درهما و علی (دست یمین) کذا درهما و کالة صحیحة و أن فلا نقبل هذه الوکالة قبل صحیحة و ذلك بتاریخ کذا ثم یکتب \* بسم الله الرحمن الرحیم هذا ما تزویج فلان فلانة بتزویج و کلهما فلان ایاها بالمهر المذکور فی صدر الکتاب و هو کذا انکاحا صحیحا جائزاً بمحض جماعة من الشهود العدول المرضیین و یتیم الکتاب و فیماد وکلت رجلاً أن یزوجها من نفسه یکتب وکلت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان فلانا و أقامته مقام نفسها فی تزویجها من نفسه علی صداق کذا الی آخر ما ذکرنا ثم یکتب \* بسم الله الرحمن الرحیم ان فلانا الوکیل تزویج موکلته فلانة من نفسه بحکم الوکالة المذکور فی صدر هذا الکتاب بالمهر المسمی فی صدر هذا الکتاب تزویجاً صحیحا بمحض جماعة من الشهود العدول المرضیین و یتیم الکتاب و فیماد وکلت المرأة معتد من جهة الفیر و قد وکلته بتزویجها من نفسه و من بجل آخر یکتب وکلته و أقامته مقام نفسها فی

علیه بطریق المشاکلة قال الله تعالى وجرامة سیئة فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدی علیکم قال حین ظلمه ظالم خدایا تزویجها از وی بنذیر واکر و بنذیری من نه بد یرم قیسل انه کفر کانه قال ان رضیت به فانا لا ارضی به و لو قال فردا بجرن توده سازم از کل ان اراد به خلقة من اللعم و المذ کفر و ان اراد به صورته لا یقل فلان قضاء بدر سپد فقال رجل قضاء خدای بد نبوده فهذا مذهب القدریة ان الخیر من الله تعالى و الشر منی \* قال انی عبد الله و ادخل حرف التصغیر بالفارسیة و هو الکاف یکفر لانه صغر المضاف الیه و قیل ان کان یعلم ما یقول یکفر

وان كلنا يعلم يعلم ولا يكفر وقيل ان نحمد كفو والالا لانه وان كان مضافا ومضافا اليه لكنه اسم واحد حتى يجمع عبد الله على العباد  
فرا دبه تصغير الرجل المسمى وانه لا تصغير للمسمى سوى هذه الصيغة بالفارسية يقال دراز يشك ويراد به تصغيرا للمتنحي لا تصغيرا للعبية \* قال  
لخصمه من باتو بحكم شرع باحكم خدای کار کنم فقال من حكم خدای ندانم أو قال انما يحاكم خدای نزود أو قال انما يحاكم بوس است أو قال برسم  
کنتم نه حکم ان كان مراده فساد اخلاق وترك الشرع واتباعهم الرسم لا يكفر وان قال لا أريد (۳۳۵) الشرع فهو كافر \* قال أنابری من  
الثواب والعقاب يكفر \* قال

ان شاء الله ان کار کنی فقال  
من بی ان شاء الله ان بکنم يكفر  
قال أي شكك في خدای  
قيل يكفر وقيل لا وهو المختار  
\* قال هذا بتقدير الله فقال أنا  
أفعل بغير تقدير الله يكفر قال  
المريض انه فيمن نسيه الله تعالى  
يكفر \* قيل لا تترك  
الصلاة فانه تعالى يؤاخذك  
بها فقال لو يؤاخذني الله  
تعالى ما بي من المرض ومشقة  
الولد فقد ظلمني يكفر \* قال  
لا خرفي مرضه وضيق عينه  
بادي غيذاكم كه خدای تهالی  
مراجرا آفریده است چون  
ان از خدای دینا جرا هیچ نیست  
لا يكفر لانه حله عليه الضجر  
قال الله تعالى لا تسلكنه  
لا تكتبوا على عبدی في  
ضجره شيئا كذا جاء في  
الحديث ولكنه خطأ عظيم  
\* قال لا آخر خدای بردل  
نوبختايد فقال خدای بردل تو  
بختايد بردل نرمي ان عني  
به الاستغناء من الرحمة كذا  
وان عني به ان قلبي ثابت  
بائيات الله تعالى غير مضطر  
لا يكفر \* ولو قال کار کنم  
وآزودار خورم فهذا كلام  
المجوس ورؤية الرزق من  
الكسب وانه محال \* ولو  
قال الرزق من الله ولكن

نزويجهما من نفسه أو من فلان بعد انقضاء عدتها التي هي فيهما من جهة فلان والله تعالى أعلم  
نوع آخر في التوكيل بخصوصية كل الناس \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في طلب  
حقوقه والحقوق التي اليه طلبها قبل الناس أجمع ومعههم وعندهم وفي أيديهم وبقبض حقوقه منهم  
والخصوصية معهم والاستحلاف والحبس والاطلاق والاعادة الى الحبس والتكفيل وكيلها مخصصا ومختصا  
ليقيم البيعة وتقام عليه غير الاقرار عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يوكل من تحت يده بذلك كله من  
شاه بمثل وكالاته وهذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولها صح في مجلس عقد  
التوكيل وتفرغ عن مجلس عقد الوكيل بعد صحته وتسامه الى آخره والله تعالى أعلم  
نوع آخر في التوكيل بخصوصية خاصة \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في طلب حقوقه  
والحقوق التي اليه طلبها قبل فلان ومعه وعنده وفي يده وبقبض حقوقه منه والخصوصية معه والاستحلاف  
والحبس والاطلاق والاعادة الى الحبس والتكفيل وكيلها مخصصا ومختصا ليقوم البيعة وتقام عليه غير الاقرار  
عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يوكل من تحت يده بذلك كله من شاه بمثل وكالاته وهذه وكالة صحيحة  
جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولها صح في مجلس عقد التوكيل وتفرغوا وشهدا ويتم الكتاب  
نوع آخر في التوكيل ببيع الدار \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في بيع جميع الدار التي  
موضعتها في بلد كذا بمجد ودها وحقوقها كلها وأرضها وبنائها وكذا يبيعها من شامو بقبض عنها ويوكل بذلك  
من أحب ويضمن الدرك ويسلم ما يباع الى من اشترى منه وكالة صحيحة جائزة نافذة وانه قبل منه هذه الوكالة  
قبولها صح واشفاها جهارا في مجلس عقد الوكيل قبل افتراقهم او قبل اشتغالها ما يعمل آخر وسلم هذا الموكل  
جميع ما وقع عليه هذا التوكيل يبيعه الى هذا الوكيل فقبضها منه فارغة عما يشغل عن القبض والتسليم  
فجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة فان كان المشتري مسمى والتمن مقدرا بين ذلك فيكتب يبيعهما من  
فلان بكذا والله تعالى أعلم  
نوع آخر في التوكيل بحفظ الاملاك \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في حفظ جميع  
أمواله وأمواله المهدودات من الضياع والعقار والحيوانات والمكيلات والموزونات والعبيد والاماء  
والعروض والياب والصامت والناطق وغير ذلك من جميع صنوف الاموال ليحفظها ويستغلها ويقوم  
بأمور الزراعة فيها ويرعها بنفسه ويدفعها الى من يشاء زراعة ويرفع غلاتها ويراعي أسبابها واملاكه  
ويتعهد بها ويقوم بعمارتها ومصلحتها وينفق من ماله اذا احتاجت الى العارة والمؤنة ولا يبيع شيئا منها بل  
يسكها او يحفظها وكله بذلك كله وكالة صحيحة جائزة نافذة وأن هذا الوكيل قبل هذه الوكالة مع الشرائط  
التي ذكرنا في المجلس الذي جرى فيه بيننا مع هذه الوكالة خطا باشفاها جهارا وجاها وذلك بتاريخ كذا  
نوع آخر في التوكيل بالشراء \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله بأن يشتري له جميع الدار التي هي بموضع كذا  
وكالة صحيحة امشترتها من فلان والاحوط أن يقول ليشتريها من يجوز بيعها له بأرضها وبنائها وكذا بما أحب  
من أنواع الاموال كلها وبكل قليل وكثير أحب أن يشتريها به وبعمل في ذلك برأيه ويجوز ما صنع بذلك من شيء  
ويتقدم عنها اذا اشتراها هذا الأمر من مال الأمر وان شاء من مال نفسه يرجع به على هذا الأمر ويخصم  
في عيب ان وجد بها فيرد ما بذلت ويردها بخيار رؤية ان لم يكن رآها فيقوم في ذلك مقامه ويوكل بجميع ذلك

اربنده جنبش خواهد داشت لانه حر كة العبد انما من الله تعالى \* ولو قال اين دستهای زرين من بامنست مرا هیچ روزی کم نیست هذه  
باطل \* قال ناحق سوگند کردم يكفر \* رأى أعمى أو مريض فقال ان الله تعالى رأى ورأى خلقنى كذلك وخلقك كذلك ولا ذنب لي لا يكفر  
في الصحيح وقيل يكفر لان ظن الميل بالرب \* تزوج بلا شهود وقال رسول خدای در او فرشتگان را كواه كردم يكفر لانه اعتقد أن الرسول  
والملك يعلمان الغيب بخلاف قوله فرشتگان دست راست و دست چپ را كواه كردم لانهم علمان \* صاحبت الطير فقال رجل يموت المريض

أخرج إلى السفر ورجع فقال رجع من السفر لصباح العقق كفره ببعضهم وقيل لا \* ولو قال عند صباح الطيران كان خواهدش دن  
فقد اختلف المشايخ في كفره ووجه الكفر ظاهر لانه ادعى الغيب \* ولو قال فلان برك خويش نخو اهد مرديجشي عليه الكفر \* ولو قال اغبره  
خدای را و رسول را بر تو کواه کرد انیدم وأرادتم ديدنه اختلف فيه المشايخ فعلى هذا في قوله لا زوجهما سر خدای را تو میدانی فقال أدى يلزم  
أن لا يكفر لأن مراد الزوج من (٣٣٦) قوله أدى نخو يشها بأنه يعلم ما يجري في غيبته لا حقيقة اطلاعه على الغيب \* قال خدای می داند

من أحب ويعزله عنها أن أحب وقبل هذا الوكيل هذا التوكيل مواجهة ويتم الكتاب \*  
نوع آخر في التوكيل بالاجارة \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله باجارة جميع الدار التي هي للوكيل في موضع  
كذا حدوها كذا بحدوها وحقوقها كلها إلى آخره وكالة صحيحة نافذة ليؤاجرهما كم شاء من الايام  
والشهور والسنين ممن أحب من الناس بما أحب من الاجر من جميع أصناف الاموال كلها من الاثمان  
وغيرها يؤاجرهما على ما أحب جائز ما صنع في ذلك ويؤاجرهما للسكنى ويسلها إلى من استأجرهما منه ويقبض  
أجرهما على ما يجب ويعمل في ذلك كله برأيه ويوكل بذلك من أحب ويعزله عنها أن أحب متى شاء وكيف شاء  
وكلمة شاة مرة بعد أخرى مادام على هذه الوكالة الموصوفة فيه وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة مواجهة قبل  
الاقتراوق قد قبض الوكيل جميع هذه الدار من الموكل بتسليمه اياها اليه فهي كلها في يده بحكم هذه الوكالة  
فما أدرك هذا الوكيل في ذلك كله من درك فعلى هذا الموكل ما يقتضيه الشرع وأشهدوا لله تعالى أعلم \*  
نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بعينها \* وكله باستئجار جميع الدار التي هي بموضع كذا حدوها  
كذا بحدوها وحقوقها كلها إلى آخره ليستأجرهما من فلان ومن تجوز اجارته فيها مادامت هذه الوكالة  
لهذا الوكيل فيستأجرهما كم شاء من الشهور والايام والسنين لهذا الموكل للسكنى بما شاء من الاجر وكيف  
شاء ويجوز ما صنع في ذلك من شيء يعمل في ذلك برأيه ويوكل به من أحب ويعزله عنها أن أحب متى شاء وكيف  
شاء وكلما شاء مرة بعد مرة يقيم في ذلك مقام نفسه ويجوز له في ذلك ما يجوز له ويقبضها لهذا الموكل  
إذا استأجرها ويؤدى أجرها على ما أحب مجهلا أو موزجلا ان شاء أدى من مال نفسه ليرجع به على الموكل  
وان شاء أدام من مال هذا الموكل يعمل في جميع ذلك برأيه ثم يذكر القبول وضمن الدرك والاشهاد ويتم  
الكتاب \*

نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بغير عينها \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله بجميع ما منى ووصف فيه  
وكالة صحيحة استأجر له دار السكنى هذا الموكل أي دار وبيت ومنزل رأى في موضع كذا فاستأجرها له كم  
شاء من الايام والشهور والسنين بأي أجر أحب من الاثمان وغيرها ثم ساقها كالاول \*  
نوع آخر في التوكيل بدفع الارض من ارضه \* هذا ما وكل فلان فلانا بدفع جميع ارضه التي هي بموضع  
كذا حدوها كذا وهي ارض يضاء تصلح للزراعة وكله وكالة صحيحة ليدفعها بمحدودها من ارضه كم شاء  
من الشهور والسنين إلى من أحب من الناس ليزرعها من يدفعها اليه يبيدها ما أحب من غلة الشتاء  
والصيف بأي نصيب أحب هذا الوكيل من كل قليل وكثير جائز ما صنع في ذلك ويوكل بجميع ذلك من  
أحب ويعزله عنها أن أحب متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويقبض في ذلك من أحب  
مقام نفسه ويسلها إلى من يدفعها اليه من ارضه ويقبض ما يجب لهذا الموكل في ذلك من نصيبه وحقه  
وقبل ذلك فلان ويذكر التسليم وضمن الدرك والاشهاد وان كان البذر من الموكل يكتب ليزرعها يبذر  
هذا الموكل والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في التوكيل بأخذ الارض من ارضه \* وكله بأن يأخذ له من ارضه جميع الارض التي بموضع كذا  
بحدوها وكله وكالة جائزة لياخذها من ارضه كم شاء من الشهور والسنين من صاحبها فلان ومن يجوز له  
دفعها من ارضه ليزرعها هذا الموكل يبذر نفسه ما أحب من غلة الشتاء والصيف بكم شاء هذا الوكيل

وقد اختلفت الاجوبة في كفره واختار ما قال السرخسي وبكر أنه ان كان كفره عند الحلف بهذا فهو كفر لانه رضى من  
بكفر نفسه والرضا بكفر نفسه كفر بلا نزاع انما الكلام في الرضا بكفر غيره وسيأتي ان شاء الله تعالى وعليه الفتوى \* قال يعلم الله تعالى انه  
فعل كذا وهو يعلم أنه لم يفعل عامة المشايخ على أنه يكفر وقبل لا وفي النوازل ان قاله لا على وجه الحلف كفر وان على وجه الحلف ما ينبغي أن  
يحلف كذلك فان حلف فهو عاص \* وكل كلمة توجب الكفر اذا ذكرت غير معلقة فاذا علقته بالماضى فهو كاذب فيما أخبر بكفره وى عن

كذب بشىء وغم توجنا ثم كره  
بشادى وغم خود قيل ان كان  
يقوم بمسائه ودمسرتة كما يقوم  
بأمر نفسه لا يكفر وعن هذا  
قال علماءنا ممن قال أدواح  
المشايخ حاضرة يكفر واذا  
قال الرجل أو المرأة أنا أعلم  
المسروقات يكفر ولو قال أنا  
أخبر عن اخبار الجن يكفر  
أيضاً لأن الجن كالانس لا تعلم  
الغيب قال الله تعالى لو كانوا  
يعلمون الغيب الآية لا يفتي  
الجن وسكنى ان امرأه شدد  
أو خلف بعثت اليه على يد  
الجارية مصـ وراو بطأت  
فخصمت زوجته معه الى  
أن قال لها أتعلمين الغيب  
فقلت نعم فكتب الى محمد  
فكتب اليه أن جدد النكاح  
فانها كفرت \* ولو قال الله يعلم  
انى أفعل أو لا أفعل أو برئ  
من الانبياء والملائكة  
يكفر اذا علم انه كاذب \* ان  
فعل كذا فهو يهودى ثم  
أتى بالنسب ان كان عنده  
من أتى بهذا الشرط لا يكفر  
كانت عليه كفارة الحلف  
وان حلف بهذه أعنى بقوله  
هو يهودى أو نصراى أو  
مجوسى ان كان فعل كذا  
وقد كان فعله وهو عالم بفعله  
لا يلزم التكفارة لانه غموس

الامام انما لا تجب الكفر وان علقه بشرط في المستقبل لا يكفر اذا خفت ويكون عينا واختار ما ذكرنا عن السرخسي وبكر رحمهما الله معللا قال لا يخفى ان لا يكفر ولو قال بخلافه لا يكفر لان الله تعالى وبين تراب قدمه اوسوى بين الله وبين مخلوق في استحقاق كمال التعظيم وهو القسم به فعلى الثاني لا فرق وعلى الاول يقع الفرق الثالث في الانبياء يجب الايمان بالانبياء عليهم السلام بعد معرفة معنى النبي وهو الخبر عن الله تعالى بأوامره ونواهيه (٣٣٧) وتصديقه بكل ما أخبر عن الله تعالى فاذا آمن بالانبياء السابقة

قبل يؤمن بأنهم انبياء وقيل يؤمن بأنهم كانوا انبياء بناء على أن نسخ الشريعة هل يستلزم نسخ النبوة في قال بالاستلزام قال يؤمن بأنهم كانوا انبياء ومن قال بعدم الاستلزام يؤمن بأنهم انبياء كما تقرر في موضعه وأما الايمان بسيدنا عليه الصلاة والسلام فيجب بأنه رسولنا في الحال وخاتم الانبياء والرسول فاذا آمن بأنه رسول ولم يؤمن بأنه خاتم الرسول لا ينسخ دينه الى يوم القيامة لا يكون مؤمنا وعيسى عليه الصلاة والسلام ينزل الى الناس ويدعوا الى شريعته وهو سائق لامته الى دينه اذا قال لو كان فلان نبيا لم يؤمن كافر اعترض عليه بأنه ان كان فلان من الذين تقدر موا زمانا على سيدنا عليه الصلاة والسلام فسلم وان لم يكن كذلك فيكون تعليقا بالحال قلنا انسداد باب النبوة به أمر سهي فيكون ممكنا عقلا فلا يكون محالا بالذات فيلزم انتفاء التصديق بعد لزومه على تقدير وجود الملزوم وهو اظهار العجز بعد التصديق والدعوى ولو قال لو أمرني الله بعشر صلوات لاصلي أو قال لو

من النصيب ويعمل في ذلك برأيه ويتم على سياق الاول وان كان البذر من الدافع ذكرت ذلك \*  
نوع آخر في التوكيل باخذ الكرم معاملة وكل فلان فلانا باخذ جميع الكرم الذي هو موضع كذا بجوده وحقوقه كلها وكله وكالة صحيحة لباخذ له معاملة من صاحبه فلان ومن يجوز له ومعه معاملة كمن شأ من الثمر وروا السنين بما شأ من النصيب من كل قليل وكثير يقوم عليه هذا الموكل المعامل بحفظه وسقيه ويقوم بجميع مصالحه على ما أحب كيف شاء وكل شأ مرة بعد أخرى ويوكل بذلك من شاء ويقبضهم في ذلك مقام نفسه ويعمل في جميع ذلك برأيه ويجوز ما صنع في ذلك من شئ ويقبض للموكل جميع ما يأخذه معاملة له بهذه الوكالة ويذكر القبول والاشهاد ويجوز أن يكتب في هذا يأخذه معاملة بهذه الوكالة أي كرم شاء وأي أن يشترط بأى نصيب شأ في موضع كذا \*  
نوع آخر في التوكيل باثبات نسب وطلب ميراث وكل فلان فلانا بطلب كل حق هو له بسبب ميراثه من والده فلان وبإثبات نسبه ووفاء والده فلان وعدد ورثته وبإثبات كل حق له في ذلك والخصومة والمنازعة في جميع ذلك له على أنه لا يجوز على هذا الموكل اقرار هذا الموكل عليه بشئ ولا صلحه عن نفسه ولا تعديل شاهد يشهد عليه باطل حق له وقبل فلان هذه الوكالة الى آخره \*  
نوع آخر في ابراء الموكل الوكيل بالحفظ وكل فلان طائعا أنه كان وكل فلانا بالقيام على جميع ضياعه وعمارتها وأمواله والانفاق على ذلك كله وأداء نوائها وقبض غلاتها وأثرها وغير ذلك وكالة صحيحة فقام بها كذا سنة بالحق والعدل ثم أراد أن يخرج من هذه الوكالة وأن يقبض منه جميع ما في يده فحاسبه في جميع ما جرى على يده من ذلك الى يوم كذا محاسبة صحيحة وأتى هذا الوكيل جميع ما بقي له في يده اليه وبرئ اليه براءة يافاه ولم يبق لهذا الموكل على هذا الوكيل حق ولا دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه وصدقه الوكيل هذا في ذلك كله وأشهد اؤيتم الكتاب والله تعالى أعلم \*  
نوع آخر في اقرار الوكيل بقبض الدين بالقبض هذا ما شهد الى قولنا انه قبض من فلان جميع ما كان لفلان يعني الموكل على هذا المطلوب بأمر ما يامه بذلك وتسليطه اياه على قبضه منه أمر صحيحا وتسليطه اياه فقبضه منه واستوفاه استيفاء تاما وافيها لهذا الموكل يدفعه جميع ذلك اليه وبرئ اليه هذا المطلوب من ذلك كله ودفع اليه الصك الذي كان لهذا الموكل يذكر هذا المال المسمى فيه ولم يبق لهذا الموكل قبض هذا المطلوب ولا عليه ولا عنده ولا معه ولا في يده ولا قبل أحد بسببه بعد هذا الكتاب حق ولا دعوى ولا طلبية بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وضمن له جميع ما يدركه في ذلك كله من ذلك من قبل هذا الموكل وغيره من الناس حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما قبض منه بقدر ذلك الدرك ضمنا صحيحا ويتم الكتاب \*  
نوع آخر في التوكيل على وجه لا يبطل بعده يكتب بعد التوكيل والقبول على أن هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة فهو وكيله وكالة مستقبله بجميع ما وصف فيه ويكتب في الجانب الآخر على أن هذا الوكيل كلما ردت هذه الوكالة على هذا الموكل فهو وكيله وكالة مستقبله بجميع ما وصف فيه وان جمع بين الأمرين صح ويعطف بالواو فيكتب على أن هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة ثم يكتب على أن هذا الوكيل الى آخره \*  
وجه آخر في هذا أن لا ينزل الوكيل عن الوكالة أن يجعل الوكالة اجارة مدة معلومة بأجر معلوم فيكتب

القبلة على هذه الجهة لأصلي كذا اذا عني أن لا يذهب على موجب الاوامر لا يكفر لانه عزم على ترك العمل وانه لا يوجب الا كفارا كذا قال لوبعث فلان نبيا لا أتبعه ولا يكفر ولو عني أن لا يكون نبيا لا يكفر الا اذا ذكره على سبيل الاستغفاف أو على سبيل العداوة \* ولو عاب نبيا كافر قال لا مال لي فقلت كذبت فقال لو شهد الرسول انه لا مال لي لا تصدقه فقلت لم تكفرت لانها قالت لا تصدق الرسول قال ولو لم يأكل آدم الحنطة ما صيرنا أشقياء يكفر ولو قال ما وقع في هذا لا يكفر عند بعضهم وقيل قال ان آدم عليه السلام نسج الكبرياء فقال نحن

انفن اولاد الحائك بكفر \* قال ان كان ما يقوله الايام حقا فقد نجونا بكفر لانه شك في صدق الايام \* قال لقائوك على كفاحكم الموت ان قاله  
لكراهة الموت لا يكفروا ان قال اهانة للموت يكفر \* ادعى رجل النبوة فقال رجل هات بالمجزة قبل يكفر وقيل لا وعن الثاني رحمه الله  
انه قال عند الخليفة كان عليه السلام يحب الدباء فقال رجل من الجلساء انالاحيه فقال الامام الثاني رحمه الله هاتوا بالسيف فتاب  
الرجل فتركه الامام وهذا محمول (٣٣٨) على انه قاله على سبيل الاستخفاف \* قال لشعر سيدنا عليه السلام شعرك اودر ووشك بود

أوجائه ويريم ونيال بود أو  
كان طويسل الظفران قاله  
بطريق الاستخفاف كثر \* رد  
حديثان كان متواترا كثر  
قال لانسبه اى حرام زاده  
وهو كنه بدین نام است واسمه  
اسم النبي عليه الصلاة  
والسلام لا يكفر \* قال كلما  
أكل النبي عليه الصلاة  
والسلام لحس أصابعه فقال  
ابن أبي ادريس كثر \* قيل فلم  
الا فافرسنه لما قال النبي  
عليه السلام فقال لا أفعل  
وان كان سنة كثر \* ومن  
قال بن النبي عليه السلام  
كفر \* ومن قال انمى لا يكفر  
\* ومن سمع حديثه عليه  
السلام فقال سمعناه كثيرا  
بطريق الاستخفاف يكفر  
\* قيل لدهري قال عليه السلام  
ما بين منبري وروضتي روضة  
من رياض الجنة فقال الدهري  
هذا نرى المنبر والقبر ولا نرى  
الروضة يكفر والحاصل انه  
اذا استخف بسنة أو حديث  
من أحاديثه عليه السلام  
كفر ونجت هذا الاصل  
فروع كثيرة ذكرناها في الفتاوى  
\* الرابع - مع في الايمان  
والاسلام \*  
مسلم دعا على غيره فقال  
خدای جان وی نکافری

هذا ما استأجر فلان فلا استأجر سنة كاملة اثني عشر شهرا متواليه أو لها كذا أو آخرها كذا بكذا درهم  
اجارة صحيحة لا فساد فيه البيع هذا الا جرح هذا المستأجر ما رأى يبعه من جميع أصناف أموال هذا  
المستأجر ومن العقار وسائر الاملاك والاعيان والمنقول التي يجوز بيعها وما عدا ذلك هذا المستأجر في مدة  
الاجارة وقبض هذا الا جرح جميع هذه الاجرة المسماة فيه بدفع هذا المستأجر جميع ذلك اليه تاما وبرئ اليه  
من ذلك كله فادرك هذا الا جرح من ذلك الى آخره \*

نوع آخر في وكيل الحاضر الغائب \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله بكذا ويذكر ذلك على النسق الذي  
ذكرنا فاذا انتهى الى موضع القبول يكتب وفلان غائب عن مجلس هذا التوكيل وجعل الموكل هذا فلان  
الى الوكيل هذا فلان قبول ذلك كله اذا انتهى خبره اليه وسلطه على ذلك كله وأشهد على نفسه بهذا كله  
وذلك يوم كذا فاذا بلغه الخبر وقبله كتب عليه شهدوا أن فلانا بعني الوكيل أقرطاعا عنه بلغه بتاريخ كذا  
وكيل فلان اياه بجميع ما في كتاب الوكالة الذي هذه نسخته \* بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب كله  
وانه لما بلغه وكيل فلان اياه قبل من فلان جميع ذلك قبولاً جازاً صار به وكيلاً لفلان بجميع ما وكله به كما  
ذكر ووصف فيه ويته \*

نوع آخر في عزل الوكيل \* شهدوا أن فلانا بعني الموكل أقرطاعا عنه كان وكل فلانا بجميع ما تضمنه  
كتاب الوكالة الذي هذه نسخته \* بسم الله الرحمن الرحيم فينسخ الكتاب ثم يكتب وانه بعد ذلك في يوم كذا  
خاطبه بعزله اياه عن ذلك كله وصرفه عنه وأخرجه منه وقصر يده عنه محض من فلان وفلان وفلان وهم  
الذين أشهدهم على ذلك وأسمع أذانهم ذلك وهم يعرفون هذا الموكل وهذا الوكيل معرفة صحيحة بأعيانهم  
وأسمائهم وأنسابهم ما كتبوا شهادتهم على جميع ما ذكر ووصف بخطوطهم في اليوم المسمى فيه فان لم يكن  
العزل بالمشافهة وبعث اليه من يخبر بذلك ويعلم به وكتب فيه بعد قولك عزله عنه وقصر يده عن ذلك  
وجعل الى فلان وفلان اخبار هذا الوكيل بذلك واعلامه بجميع ذلك وأشهد فاذا بلغه ذلك فانهزل كتب  
فيه شهدوا أن فلانا بعني الموكل جعل الى فلان وفلان بعني المبلغين أن يبلغا فلانا الى الوكيل أن موكله فلانا  
عزله عن كل ما كان وكله بذلك في كتاب وكالته الذي هذه نسخته \* بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب ثم  
يكتب وانه كان من فلان وفلان هذين هذا التبليغ والاخبار والاعلام محض من الشهود وهم فلان  
وفلان وكل ذلك منهم ما برؤية أعينهم وسماع آذانهم كلامهم ما بعد أن كان هذا الموكل أشهدهم في يوم كذا وهو  
صحيح العقل والبدن أنه قد جعل ذلك الى فلان وفلان هذين وأقامهم ما مقام نفسه في ذلك وانهم يعرفون  
فلانا المعزول معرفة صحيحة بعينه واسمه ونسبه وانه قبل عزل فلان اياه كما عزله عنه عما ذكره وكيله وكتبوا  
شهادتهم بذلك بخطوطهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وفي ثابته الوكيل كالة الذي قاله كلما عزلت  
فانت وكيلى به هل يمكن عزله أم لا اختلف المشايخ فيه واخترنا الشيخ الامام شيخ الاسلام الحسن بن عطاء  
ابن حنبل رحمه الله تعالى أنه يمكن بهذه اللفظة فيكتب قالت أنت وكلي بكذا على أني كلما عزلت فانت  
وكلي به وكالة مستقبله وقد عزلت الآن عن وكالاتي كلها المطلقة منها والعلاقة وأجمع أنه لو قاله كلما  
صرت وكيلى فقد عزلت عن ذلك لم يصح هذا وتعلق العزل بالشروط باطل فأما الاطلاق فصحيح والله تعالى  
أعلم وعند بعض مشايخ أهل البصرة لا يعزل عن كالاته بهذه اللفظة لكن يقول عزلت عن الوكالات

الثابتة

استنادا اختلقوا قال الفضلي لا يكون كافرا وقيل يكفر \* وفي السير مسئلة تدل على ان الرضا بكفر

غيره ليس بكفر وهي ما اذا أخذ المسلمون أسيرا وخافوا أن يسلم فسلموا أي سدا عنه حتى لا يأتي بكلمة الاسلام فقد أسأوا فيه ولم يقل كفروا  
دل أن الرضا بكفر غيره ليس بكفر قال السرخسي ولا دلالة فيه على ما قالوا لانهم انما فعلوا ذلك لعلمهم أنه يظهر الاسلام ولا يسلم حقيقة فلا  
يكون هذا رضا بكفر الغير أجيب عنه بأنهم مكفون بأشباع الظاهر قال الله تعالى ولا تقولوا لمن أتى اليكم السلام لست مؤمنا وقال عليه السلام



ان انكر كونه آتيا بكلمة الخلاص بقلبه هلا شقت عن قلبه فالكم ظاهر في منع الايمان الظاهري وانه هو ايمان معتبر في الشرع فيكون الرضا بترك الايمان متحققا مع ذلك لم نجعله كفرا وقد قال الله تعالى حاكيا عن كليم عليه السلام واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم ومعلوم ان الايمان بعد معاناة العذاب لا يقبل وقد قصه الله تعالى علينا من غير انكار فهل هذا الادعاء بالكفر الى الموت والانسان انما يدعوا بما يجب ويطلب ويرضى بوقوعه دل ان الرضا بكفر غيره اذا مستجبه الكفر (٣٣٩) لا يكون كفرا وطلب موت الظالم

على الكفر من قبيل استقباح الكفر وقد نص بكر رجه الله انه اذا دعا على ظالم وقال امانك الله على الكفر لا يكفر لانه يطلب سلب الايمان منه حتى ينقم الله منه على ظلمه وايدائه الخلق واما الرضا بكفر نفسه او الرضا بكفر غيره مستحيرا او مستحسنا لا كفر كفر ويجوز ان يكون كلام المشايخ الرضا بالكفر كفر محمول على هذا ومن قال بخلاف القرآن فهو كافر ومن قال ان الايمان مخلوق فهو كافر كذا في كثير من الفتاوى وعن الامام ان الايمان غير مخلوق وكذا روى عن كثير من السلف وقال الامام محمد بن الفضل من قال الايمان مخلوق لا تجوز الصلاة خلفه ووقت هذه المسئلة بفرغته فاني بحضرته الى بخارى فاتفقوا على انه غير مخلوق والقائل بخلافه كافر وأخرج صاحب الجامع الامام البخاري من بخارى بسببه قال الامام النسفي الايمان فعل العبد بهداية الرب والتعريف من الله تعالى والمعرفة والتعرف

الثابتة ورجعت عن الوكالات المعلقة فيبطل ذلك كله بهذه اللفظة وينبغي ان يقدم الرجوع عن الوكالة المعلقة على العزل عن الوكالة الثابتة وقد مر ذلك في كتاب الوكالة \*

ونوع آخر في توكيل الغريم ببيع داره ان لم يؤت دينه على وجه لا ينزل في اقر فلان ان لفلان عليه وفي ذمته كذا درهم ما وجلا الى مدة كذا وانه ان لم يوف هذا المال عند محل هذا الاجل وآخره ثلاثة ايام ولياليها فقد وكله ببيع داره التي هي في موضع كذا ويحدها بما أحب من الثمن أو يكتب بكذا درهمين شاء وقبض ثمنها اقتضا به دينه توكيلا صحيحا على أنه متى عزله عن هذه الوكالة قبل وصول هذا الدين اليه وقبل رآته عنه فهو وكيل به هذا البيع وهذا القبض وكالة مستأنفة والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*

واذا أردت أن تكتب وكالة بطلب الشفعة كتب هذا ما وكل فلان فلانا بطلب شفعته في دار كذا ويحدها ما أحب من ثمنها بشفعة وبأبواب كل حجة وينسب له في ذلك وبالقيام بجميع ذلك مقامه بالخصومة والمنازعة فيه ويدفع الثمن اليه ويقبض الدار بشفعته ولم يجعل اليه تسليم شفعة فيها ولا اقراره عليه في ذلك بشي ولا تعدله شاهدا يشهد عليه بشي يبطل له في ذلك حقا وقبل فلان ذلك

واذا أردت كتابة المضاربة كتب هذا ما دفع فلان الى فلان كذا كذا درهمين او دينار او نصف النقد ويألف في صفته وبيان مقدار مضاربة صحيحة ليحل فيها هذا المضارب ويشتري به ما يبدله من السلع والامتنعة ثم يبيع ما اشتري نقد او نسبيته ويتجر في مال المضاربة ما رأى من أنواع التجارات وبوكل من يشتري بمال المضاربة ويبيع المشتري عن شاء وأحب هذا المضارب ويتجر فيه ما رأى من أنواع التجارات ويسافر ان أحب في دار الاسلام او في دار الحرب وينفق ثمنه على نفسه اذا سافر بها فيما لا بد له منه ويحل في جميع ذلك برأيه على أن ما رزق الله تعالى من الفضل والربح في ذلك فهو بينهما نصفان وما كان في ذلك من ضيعة وخسران فهو على رب المال ان لم يكن فيه ربح وان كان فيه ربح فهو مصرف الى الربح وقبض هذا المضارب جميع مال هذه المضاربة قبضا صحيحا وتفرق فاعن مجلس هذا العقد بعد صفته وتعلمه تفرق الاقوال والابدان وأقر بذلك كله طائعين كذا في الظهيرية \*

الفصل الخامس عشر في الكفالات هذا ما شهد الى قولنا فلانا كذل بنفس فلان بأمره لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما دعه وطالبه بتسليم نفسه اليه في أي وقت يطلبه من ليل أو نهار بحيث يمكنه مطالبته بحجة بغير حائل بينه وبينه بغير مانع له منه وقبل فلان هذه الكفالة مشافهة ومواجهة وان شاء الكاتب يكتب أقر فلان أنه كذل بنفس فلان بأمره لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما دعه الى آخره وان أراد زيادة التوثيق في ذلك يكتب على أنه كمل برئ هذا المكفول الى هذا المكفول له من هذا المكفول به كان كذبه لاله به على حاله ما بقي عليه شئ من دينه وهو كذا الذي صك بتاريخ كذا يحضره اذا ادعاه متى ما دعه الى آخره والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*

واذا كان كفيل بالنفس والمال جميعا كتب أقر فلان في حال جواز اقراره أنه كفل بنفس فلان لخصمه فلان بن فلان ليسلم نفسه اليه متى طلب منه تسليم نفسه وان لم يسلم نفسه اليه يوم الطلب يصير ضامنا عن هذا المكفول عنه لهذا المكفول له جميع ما لهذا المكفول له على هذا المكفول عنه وهو كذا درهم او دينار كفالة صحيحة رضى بها هذا المكفول له وأجاز ذلك بنفسه في مجلس الكفالة اجازة صحيحة

(٤٣ - فتاوى سادس) من العبد والهداية والتوفيق والاكرام والعطا من الله تعالى والاهتداء والجد والعزم والقصد والقبول من العبد فلما كان من العبد فهو مخلوق لان العبد مخلوق بكل صفاته وما كان من الله تعالى فهو غير مخلوق وكل من لم يميز بين صفته الله تعالى وصفته العبد فهو ضال فلما كان الايمان عبارة عما ذكرنا لم يصح القول بأنه مخلوق ولا يجوز أن يقال الايمان عطا من الله تعالى لان العطاء ما يكون المعطى له على خير في قبوله متمكنا من رده والايمان ليس كذلك فلا يكون عطاء وذكر الامام السيد ابو شجاع العاوي في هذه المسئلة

كلما كثيرا يتطرق فيه قال لا ترمس لما قال لعنت ربك برمس لماني نو يكفر قال لا أدري أخرجه من الدنيا ومثما ولا لا يكفر رجل يعصى ويقول مسلماني أشكارا باديكتر \* أسلم كافرا فاعطى له شيء فقال مسلم ائتمه كان كافرا فيسلم حتى يعطوه شيئا \* تكفر \* أسلم نصراني فأتى أبوه فقال ليتني لم أسلم الى هذا الوقت بكفر لانه غنى الكفر وذا كافر \* كافر أسلم فقال رجل ترا حبه بدأ مدازين خود بكفر ولو قال روز كار كافر است وروز كار مسلماني نيست يكفر \* (٣٣٠) كافر جاء الى رجل وقال أعرض علي الاسلام فقال اذهب الى فلان يكفر وقال الفقيه

لا يكفر

الانسان في الاقرار

بالكفر

ضرب عبه أو واده كثيرا

ف قيل له أنت مسلم فقال

لا قيل يكفر اذا قال عدا

وان قال غلط لا يكفر \* ولو

قال هب أني لست بمسلم

لا يكفر وقيل في قوله لست

بمسلم لا يكفر أيضا قياسا على

هذا لان معناه عند الناس

أفعاله ليس بأفعال أهل

الاسلام \* قال لا تخر خوارزي

تو يا مغ فقال الرجل مجيبا

له مغ ويرغم انه لم يتقدم

بذلك الجوسية قال عبيد

الكريم ان قال أردت بذلك

الكفر لكني لم أعتقده

يكفر والمسئلة في الجامع

وقوله في أول المسئلة

خوارزي تو يا مغ كان في

أول الامر حين كان

خوارزم بلاد الجوس فأما

الآن وان كان أكثر

أهلها من المعتزلة فليس فيه

مجوس \* ولو قال أنت مسلم

فقال لا أو قال لا مرأته

يا كافرة فقال هم جنين

طلاقه من اكرهم جنين

نعمي يا توغني باشي تكفر \* ولو

قالت اكر جنين مرا انداز

لا تكفر \* قال لغيراي مغ

وصدقه فيه خطابا وان كان في الكفالة أجل يكتب بعد قوله لخصمه فلان يسلم نفسه اليه بعد مضى شهر

واحد من هذا التاريخ متى طلب منه لنفسه اليه بعد ذلك كذا في الظهيرة \*

نوع آخر في تعليق الكفالة بالمسال بعدم الموافاة بالنفس \* يكتب ما ذكرنا في كفالاته بالنفس ثم يكتب

قبل ذكر القبول على أنه ان لم يوافق به يوم كذا أو حين طال به تسليم نفسه اليه كان كفالاته بجميع هذا

المال الذي يدعيه عليه وهو كذا ويجمع ما ثبت عليه من الدين بالحجة لا يعتدل به له ولا يخرج بحجة على أن لهذا

الطالب بعد ذلك أن يأخذ كل واحد من فلان الكفيل وفلان المكفول عنه بجميع هذا المال ان شاء

أخذهما بذلك جميعا وان شاء أخذ أحدهما بذلك متى شاء وكيف شاء وكلما شاء ولا براءة له ما ولوا واحد

منهما من شيء من هذا الدين حتى يصل اليه كله أو تقع البراءة عن جميعه بوجه من الوجوه وكان ذلك كله

بأمر فلان له هذا المطلوب وأشهدوا على أنفسهم بذلك إلى آخره واذ شرط التسليم في بلد فسلمه اليه في بلد

آخر برئ عند أبي حنيفة رجه الله تعالى اذا كان في موضع ينتصف منه وعندهما لا يبرأ الا بالتسليم في

المكان المشروط وكذا اذا عين مجلس القاضي للتسليم فيه واذ امتنع المكفول عنه عن تسليم نفسه الى

الكفيل ليسلمه الى المكفول له فان أقر أنه كفل بأمره أجبر على تسليم نفسه الى الكفيل ليسلمه الى

الطالب وكذا لو كان في بلد آخر أجبر على الشخص الى بلد الطالب فان أنكر وحلف ولا يئنه على ذلك لم

يجبر عليه

وجه آخر لبناء الكفالة بالمال على الكفالة بالنفس كفالة بحجة جائزة هو أحوط في حق الكفيل \* أن

يكتب الى قوله على أن يدفع فلانا الى فلان يوم كذا على أنه ان لم يدفع اليه متى طال به يوم كذا فاعليه جميع

ماله عليه من المال وهو كذا وفائدة قولنا متى طال به يوم كذا أن الطالب عسى لا يظالمه يومئذ احتيالا

لا يجاب المال على الكفيل فنظرنا المكفيل بهذا الشرط فان كفل جماعة بنفس رجل ذكر ذلك

وذكرت على أن يطالبهم ويطالب كل واحد منهم بنفسه هذا الرجل المكفول به وعلى أن كل واحد منهم

كفيل لهذا الطالب بنفس أصحابه بأمر أصحابه حتى يدفعوا فلانا الى فلان ويسلموه اليه ويتم الكتاب \*

نوع آخر في الكفالة بالمسال \* هذا ما شهد الى قولنا انه ضمن فلان عن فلان بأمره جميع ماله على فلان

وهو كذا ضمننا جميعا فوجب هذا المال لفلان على فلان بالضمنان الموصوف في نفسه فلان أن يأخذه به

وبما شاء منه ومتى شاء وكيف شاء وكلما شاء وفي الكفيلين يكتب فلان هذا أن يأخذهما به وبما شاء ان

شاء أخذهما جميعا بذلك وان شاء أخذهما به شتى كيف شاء وكلما شاءوا واحد بعدوا جميعا وشتى لبراءة

لكل واحد منهم ما أخذ فلان أحدهما بذلك دون صاحبه حتى يستوفي جميع ذلك وكل واحد من فلان

وفلان وكيل صاحبه بأمر صاحبه في خصومة فلان فيما يطالب به صاحبه في ذلك من حق وقيل كل واحد

منهما الوكالة فيه من صاحبه شفاها وقيل فلان منهم ما جميعا هذا الضمان شفاها وان شرط كفالة كل واحد

منهما عن صاحبه بكله يكتب وكل واحد من هذين الكفيلين ضامن لهذا المكفول له حصه صاحبه بأمره

من هذا المال فله أن يطالبهما وكل واحد منهما بجميع هذا المال ان أحب فان كان بغير أمره كتبت

بغير أمره

نوع آخر في ضمن الابن بعدم موت الاب \* هذا ما شهد الى قولنا ان فلان على والده كذا درهم ما ديننا لهما

وحقا

انظر الى هذا الخطاب توي اوسكت لا يكفر وان قال

الخطاب نحن كذلك يكفر \* قال لا تخربا كافرا فقال لابل أنت لا يكفر \* قال لولاه اي مغ يحبه لا يكفر عند الاكثر \* ولو قال لجاريته اي كافر

خواندوقد نتجت عنده لا يكفر قال لا تخربا كافرا فقال لابل أنت لا يكفر \* قال لولاه اي مغ يحبه لا يكفر عند الاكثر \* ولو قال لجاريته اي كافر

المعلم قال الفقيهان علمها وأمرها بالردة يكفر والا لا \* قال أنا محمد يكفر \* ولو قال النصرانية خير من اليهودية كفر لانه أثبت الخير في لما هو

فبيع شرعا وعقلا ثابت فجهه بالقطعي والمذكور في كتب أهل السنة أن الجوسى أسعد حالاً من المعتزلة لا ثبت الجوس خالفين فقط وهو لا  
خالقاً لعدله وفيه اثبات الخيرية للجوس على المعتزلة القدرية أجيب عنه بأن المنهى هو كونهم خيراً من كذا مطلقاً لا كونهم أسعد حالاً بمعنى  
أقل مكارمة وادنى اثباتاً للشرك ان يجوز أن يقال كفر بعض أخف من بعض وعداب بعض أدنى من بعض وأهون أو الحال بمعنى الوصف  
كذا قيل ولا يتم وقد قيل المنع من قولهم اليهودية خير من النصرانية باعتبار أن كفر (٣٣١) النصراني أعظم من كفر اليهودي

لأن نزاعهم في النوات  
وزاع النصراني في الالهيات  
وقوله تعالى وقالت اليهود  
عزير ابن الله كلام طائفة  
قائلة كما صرح به في التفسير  
وقوله تحدث أشد الناس  
عداوة للذين آمنوا اليهود  
والذين أشركوا ولتجدن  
أقربهم مودة الآية لا يراد على  
هذا لأن البحث في قوة الكفر  
وشدة لافي قوة العداوة  
وضعهما إذا تأملت النصوص  
بعلتهما وعلولها وحيدته  
لا يتجه الاعتراض دعى الى  
الصلح بين يدي رجل فقال  
ترأبجده كم وصلح نكنم  
لا يكفر \* ولو قال فلان أؤمن  
كافر ترأست أو قال دل تنك  
شدم كه خواستم كافر شدن  
يكفر \* إذا قال لغيرى كافر أو  
للمرأى كافر ولم يقل  
المخاطب شيئاً فالفقه أبو  
بكر الأغشى البلى على أنه  
كافر وقال الفقيه أبو الليث  
وبعض أئمة بل لا يكفر  
والختار في مثل هذه المسائل  
أنه إذا أراد الشتم ولا يعتقد  
كافر لا يكفر وان اعتقه ده  
كافر فمخاطبته على اعتقاده  
أنه كافر كفر لانه لما اعتقد  
المسلم كافر فقد اعتقد ذين  
الاسلام كفرا ومن اعتقد

وحقا واجبا وان والده فلا ناو في وصار في يد ميراثه وهو كذا من الدراهم أو ضيعة كذا قيمته تبقى بهذا الدين  
وزيادة وأنه ضمن لفلان عن والده جميع هذا المال وهو كذا ضما ناصحيا جازوا قبل منه فلان هذا الضمان  
شفاها فصار جميع هذا المال لفلان على فلان بالضمان الموصوف فيه لا امتناع لفلان من دفع هذا المال اليه  
متى طال به بحق يدعيه قبله من يئنة أو عين ولا حجة له في ابطال ما ضمن لفلان بوجه من الوجود وأشهدا على  
أنفسهم بذلك الى آخره وانما كتبنا أنه صار في يده تركه لأن أباحيفه رجه الله تعالى يقول ولم يترك مالا  
وضمن عنه انسان لم يجوز فان احتج الى هذا ولم يترك ميراثا كتبناه وأنه توفي ولم يخلف مالا وأراد هذا  
الابن تبريد جلده وفراغ ذمته فضمن عنه المال رعاية لطقه وقياماً بواجبه وحكم كما جاز الحكم فيما  
بين المسلمين بحجة هذه الكفالة ولزم هذا الضمان وبتم الكتاب \*

وثيقة أقرار المكفول عنه الكفيل بما أدى عنه يكتب شهدوا أن فلانا أقرنا أنه كان لفلان عليه  
كذا درهمان لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وأن فلانا كفله عنه بمذا الدين لهذا الطالب بأمره كفالة  
صحيحة وأن هذا الكفيل قد أدى عنه جميع هذا المال وله عليه هذا الدين حالا لا امتناع له عن أدائه فلا  
دعوى له بوجه من الوجوه توجب ابطاله عنه ولا برامته الا بأدأ جميع ذلك اليه وهو يومئذ قادر على أدائه  
وصدقه هذا الكفيل المقر له بما واجبه وبتم الكتاب كذا في المحيط \*

#### والفصل السادس عشر في الحوالة

يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلانا أقر أنه كان لفلان على فلان  
كذا درهمان حقا واجبا ودينا لا زما بسبب صحيح وأن فلانا حال هذا الطالب بجميع هذا المال على فلان  
وقبل هو هذه الحوالة بجميع هذا المال برضا هذا الطالب مخاطبة في مجلس هذه الحوالة فصار جميع هذا  
المال عليه لفلان هذا الطالب بالحوالة الموصوفة فيه لا امتناع لفلان عن فلان من دفع هذا المال متى  
طالب به بحق يدعيه قبله في ذلك من يئنة أو عين ولا حجة له في ابطال هذا المال المدين فيه بوجه من الوجوه وسبب  
من الاسباب وبتم الكتاب

ولو كان للمحل على المحتال عليه مال فأحال بذلك مقيدا ككتب كان لفلان على فلان كذا ولفلان على  
فلان كذا فأحاله عليه فقيل الحوالة على أن يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه فان كان كفله عنه بشرط  
برامة الاصيل فهي حوالة عندنا ويكتب ذلك على الوجه وألحق به حكم الحما كم بعد خصومة صحيحة ولو  
كان الدين به صلح وله تاريخ كرت دينا واجبا بسبب صحيح وقد بذله كتب الاقرار بتاريخ كذا وان كان  
الدين عن مبيع أو ضمان شئ أو بسبب آخر وثبت ذلك صح وكان أوضح فان كانت الحوالة باجل ككتب  
وبرئ هذا المحيل وسقط عنه هذا المال وثبت ذلك للمحال له بحق هذه الحوالة على هذا المحتال عليه وأجل  
هذا المحتال له هذا المحتال عليه كذا شهر من تاريخ هذا الكتاب وأمهله فيطالبه بعد حلول هذا الاجل  
كيف شاء ومتى شاء لبرامته ولا امتناع له عنه وقت أناه هذا المال بتمامه اليه ولو شرط الرجوع على المحيل  
عند العجز ككتب فان لم يصل هذا المال الى هذا المحتال له وعجز عن استيفائه من هذا المحتال عليه بموته  
أو غيبته أو اعدامه أو افلاسه أو لغيره ولا نكاره هذه الحوالة ترجع به على هذا المحيل وطالبه به وقبل ذلك

دين الاسلام كفرا فهو كافر فاذا قال لكافر أو لكافرة أبى أو أمى لا يكفر لان المسلم قد يكون له أب وأم كافر فان التحليل عليه السلام وعلى  
الحبيب عليه الصلاة والسلام يأتى الآية ولو قال هر ساعت مرارك كافرى كبر ولا يكفر بخلاف قوله هر زمان كافر شوم تكلم  
بكلمة ليست بكفر فقال له رجل كبرت بهذه الكلمة فقال كافر شدم كبر يكفر \* وعظ فاسقا وندبه الى التوبة فقال بعد اليوم أضع على رأسى  
قلنسوة الجوس يكفر لان وضع تلك القلنسوة كشذال نار علامة الكفر وسبأ في ان شاء الله تعالى فأخبر أنه يكفر بعد حين فزال التصديق

المسقر بهذا العزم • قالت لزوجهما كافر بون يهترأز باوودن تكفر لان المقام مع الزوج فرض رجحت الكفر على القرض • كل مانعته من أمور الاسلام أعطته للكفر ان فعات كذا وفعل لا يكفر ولا يلزم كفارة عين • قالت كافر كم • قال أبو بكر محمد بن الفضل يكفر للعمال وقال السغداني انه تعليق وعين وليس بكفر • قالت ان جفوتني كفرت أو قالت ان لم تشتري كذا كفرت في الحال (السادس في التشبيه) (٣٣٣) وضع قلنسوة المجوس على رأسه قيل لا يكفر لانه موحد بلسانه مصدق بجهناته

كله هذا المحيل وصديق بعضهم يعضاض في ذلك كله مواجهة ومن الزيادة في وثيق هذا وأطلق له هذا المحيل قبض ذلك والمنازعة والمحاكمة الى من شاء من الحكام وأطلق له التوكيل في ذلك ان شاء وعزله مرة بعد مرة نو كيا صحبها كذا في المحط •

• نوع آخر • أقر فلان طائعا انه كان له على فلان كذا حقا واجبا ودين الا زما وأنه كان حال غريمه فلانا بهذا المال على هذا المطالب وكان هو قبل هذه الحوالة منه ثم حال هذا المحتال عليه هذا المحتال له على غريمه فلان به فقبل فلان هذه الحوالة ثم غاب هذا المحتال عليه الثاني عن البلدة الى بلدة كذا فمجهز هذا المحتال له عن استيفاء حقه منه فرجع على محيله (١) ومحيله أيضا هذا المحجز رجوع على محيله وقد شرط ذلك في الحوالة فاستوفى فلان هذا المال من فلان ثم ان هذا المحتال عليه الثاني لما حضر من كورة كذا طالبه هذا المحيل الاول بأداء هذا المال المحتال اليه بسبب بطلان هاتين الحوالتين ورجوع البعض على البعض فقبض واستوفى هذا المال بتسليمه من هذا المحتال عليه وأقر المحيل الاول طائعا بهذا القبض واستيفاء جميع ذلك بإفاده هذا المحتال عليه ذلك كله اليه واستيفائه منه وأبرأه عن كل الدعاوى والخصومات أبرأه صحبها فاطع للدعاوى والخصومات ولم يبق له عليه ولا عنده شيء الى آخره وضمن له كل ذلك يلحقه من فلان وفلان ومن جهة غيرهما ضامنا صحبها وقبل هذا المقر له هذا الاقرار منه مشافهة وأشهدا والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة •

• ولو كان أحاله على رجل للمحيل عليه مال • كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسنون في آخره أن فلان على فلان كذا واقبلان على فلان كذا فأحاله عليه فقبل الحوالة على أن يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه الى آخره كذا في الظهيرية •

• الفصل السابع عشر في المصالحات • واذا أردت كتابة الصلح عن الدعاوى والخصومات بأمرها كتبت أقر فلان بن فلان الفلاني الى آخره أنه صالح فلانا عن جميع الدعاوى والخصومات التي له قبله على كذا دينارا صالحا صحبها فاطع للدعاوى والخصومات وأنه قبل منه قبولا صحبها أو نقض له بدل الصلح في مجلس الصلح هذا فقبضه المصالح • هذا قبضها صحبها ولم يبق له عليه بهذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير لا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق لا في الحيوان ولا في الاعيان لا في المنقول ولا في المحدث ولا في الدراهم ولا في الدنانير ولا في شيء ينطلق عليه اسم المال والمال بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب أقر بذلك كله اقرارا صحبها أو صدقه قابل الصلح هذا (وهذه الصورة أصل في جميع المصالحات)

• واذا كان الصلح عن دعوى كانت للصغير على أجنبي • فان كان المصالح والد الصغير يكتب أقر فلان ابن فلان أنه صالح فلانا عن كل خصومة كانت لولدنا الصغير اسمه كذا ولا ولد له بهذا الاسم سواء على كذا درهما بعد ما علم يقينا أن هذا الصلح خير لهذا الصغير من التماذي في الخصومة اذا لم يكن للولد الصغير هذا بينة عادلة يقيمها على اثبات هذا الحق للصغير وكان المدعى عليه منكرا أو كان للمدعى عليه دفع صحبها وقبل فلان هذا الصلح منه قبولا صحبها وقبض المصالح هذا هذا البديل لهذا الصغير قبضها صحبها في مجلس الصلح وان كان المصالح أجنبيا وقد أذن له القاضي في الصلح كتبت أقر فلان بن فلان وهو المأذون له في هذه

(١) قوله ومحيله أيضا بهذا العجز الى آخره هكذا وجد في الاصول المنقول عنهم اقلية تأمل اه

وقد قال الامام رحمه الله لا يخرج أحد من الايمان الا من الباب الذي دخل فيه والدخول بالاقرار والتصدق بدين وهما قائمان وقيل يكفر لانه علامة الكفر ولا بابها الا من ألتزم التمسك والاستدلال بالعلامة والحكم بعبادات عليه مقرر في العقل والشرع فان الصانع انما علم بالعلامة وهي حدوث العالم الدال على وجوده واتصافه بالصفات التي لا يقدر على الخلق الا بعد وجود تلك الصفات وقد جاء الشرع بتقريره حيث قال حاكيا عن شاهه دمن أهلها ان كان قصيه قدمن قبل ان كان قصيه قلمن دبر الآية وان شئت الزنار ودخل دار الحرب كفر قال الاشتر وشي ان فعل ذلك لتخليص الاسير لا يكفر ولو دخل التجارة كفر وقيل في مسألة القلنسوة ان وضعه على رأسه لان البقرة لا تعطيه اللبن الا به لا يكفر وكذا اذا لبسه لدفع البرد واختار أنه يكفر لان دفع البرد يمكن بالبس بعد التزريق فلا

ضرورة على لبسها على تلك الهيئة • لف على وسطه جبلا وقال هذا زنار لا يكفروا كثرهم على انه يكفر لانه تصرح بالكفر بخلاف الاول • ولو وضع على رأسه شبه قلنسوة المجوس من العمامة المختار عدم الكفر وقد ذكرنا أن لبس السراغوج وتعليق البائرة ليس بكفر أو قال لا يظلمه سرغوج بدم وطن انه كافر يكفر وكذا لبس السودا والسراغوج على هيئة الخطا وقال يحنى أنه يكفر بهذه اللفظة لا باللبس وكذا اذا لبس قلنسوة المنقول لانه علامة ملكية لا تعلق له بالدين • مر محله النصارى وهم يشربون

المصاحلة

الخمر بالمطرب فقال ربح يا عبد جان يستن وباليشان بودند وزيار اخوش كذا شئت ان الله واعي انه يكفر فانه مذكور في الذخيرة \* معلم صبيان قال اليهود خير من المسلمين بكثير يعطون حقوق معلي صبيانهم بكفر \* جرى بين الرجلين كلام فقال أحدهما لصاحبه الكفر خير من الإسلام فقوله قال الفقيه أبو الليث ان أراد تقبيح معاملته دون تحسين الكفر لا يكفر وقبل يكفر والخنازير والاول \* ولو قال كافرى كردن به از خيانت يكفر \* الخروج الى نيروز المجوس والموافقة معهم فيما يفعلونه في ذلك اليوم (٣٣٣) كفروا كثر ما به عمل ذلك من كان أسلم منهم

فيخرج في ذلك اليوم ويوافق معهم فيصير بذلك كافرا ولا يشرب به \* اجتمع المجوس يوم النيروز فقال مسلم خوب سيرت شماوند يكفر وكذا لو سأل مجوسا بجاه بشوداين سال يكفر \* اتخذ مجوسى دعوة خلق رأس ولده ودعا الناس اليه فغضرب بعض المسلمين دعوة وأهدى اليه شيئا لا يكفر وقد كانت واقعة بسربل وهو ان واحدا من مجوس سربل اتخذ دعوة خلق رأس ولده وكان كثير المال حسن التعهد للمسلمين وينفق على مساجد المسلمين فدعا المسلمين فأجابوه فكتب عالمها الى شيخ الاسلام السغدى فكتب انه لا كثر فيه وان اجابة الدعوة ولو لاهل الذمة سنة ومجازاة المحسن بالاحسان سنة ومن باب السرورة والكرم أيضا وحلق الرأس ليس من شعار أهل الضلالة لكن الأولى للمسلمين أن لا يوافقوا أهل الذمة على مثل هذه الأحوال لاظهار الفرس والمسرة فيكره المسلم أن يهدى اليهم في مثل هذه الدعوة لكن لا يكفر به بخلاف إهداء البيضة الى المجوس يوم

المصالحة للصغير فلان من جهة القاضي فلان بن فلان في هذه المصالحة وقبض بدل الصلح أقر في حال جواز اقراره في الوجوه كلها طائعا أنه صالح فلانا وهو المدعى عليه عن كل خصومة كانت لهذا الصغير عليه باذن القاضي المذكور فيه اذ لم يكن لهذا الصغير وصى لامن جهة أبيه ولا من جهة أخرى على كذا درهما صلحا صحح بعد ما علم يقيناً ان هذا الصلح خير لهذا الصغير المذكور فيه على الوجه المدين فيه ثم يتم الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية \*

والصلح عن الدعوى على الصغير ولادعى بينه \* أقر فلان بن فلان أنه كان يدعى على الصغير المسمى فلان ابن فلان بمحضرة والده أو يقول بمحضرة وصيه في وجهه أن جميع كذا ملكتك وحقه بسبب صحح وفي يده هذا الاب أو هذا الوصى بغير حق وكان يطالبه بقصر يده عنها وتسليمها اليه وكان ذواليد هذا ينكر دعواه هذه منها قائلان مال هذا الصغير وحقه في يده \* هذا أو وصيه هذا بحق وليس عليه قصر يده عنها وتسليمها اليه وكان له هذا المدعى شهود معروفون بالعدالة وجواز الشهادة وكانت المصالحة على المال المذكور في هذا الكتاب خير للصغير من التمسك في الخصومة فمالا الى الصلح واصطلحنا من هذه الدعوى على أن يعطى هذا الاب من مال هذا الصغير لهذا المدعى كذا درهما فصالحه على ذلك وقبل منه ذلك مشافهة وقبض منه بدل هذا الصلح بايقاع ذلك من مال هذا الصغير ولم يبق له على هذا الصغير دعوى شئ في ذلك كله لا في عينه ولا في غنمه ولا في قيمته ولا في غلته ولا في حق لا قديم ولا حديث ومصدق في هذا الاقرار من له حق التصديق مشافهة مواجهاة ويتم الكتاب بعد ما يلحق به حكم الحاكم كما في كذا في الذخيرة \*

إذا أردت كتابة صلح جرى بين امرأه وبين ورثة زوجها \* كتبت هذا ما منده عليه الشهود والمسمون الخ أن فلان بن فلان كان زوج هذه المرأة لثلاثة بنت فلان بن كاح صحح وأنه مات وخلف من الورثة زوجة وله ومن البنين كذا ويسمى عدد الورثة وخلف من التركة في أيديهم من الضماح كذا وبين حدودها ومن الدور والبيوت كذا كذا ومن الخواص كذا وبين حدودها ومن الغلمان كذا ويسمى ويحلى ويبين جنسها وسنها ومن الثياب كذا وبين عددها وخصها وصفها وقيمتها ومن الدواب من الخيل كذا ومن البغال كذا ومن الجير كذا فيصف كل مال بصفة يعلم بها وكان لها الثمن من ذلك بعد بقاء المهر وانما ادعت عليهم حقها من الثمن وبقية المهر وهو كذا وانهم لم يقرؤا ولم ينكروا وكان الصلح خبر المهر ديناً ودينا فافضلتهم بعدم معرفتهم جميع ذلك شيئاً على حقها ومداقها ولم يكن شئ منها ديناً على أحد من الناس ولم تكن مشغولة أيضاً بدین على هذا الملبت ولا وصية غير دينها أو بكتب وقد كان تعين ما كان ديناً على الناس ووقع القضاء من كان له على هذا الميت دين برضا جميع الورثة وانهم صالحتهم عن حقها في الثمن والمهر على كذا صلحا ما جازاً نافذاً لا شرط فيه ولا منوبة ولا فساد ولا خيار وقبض منهم جميع ما وقع عليه الصلح بدفعهم ذلك اليها وسلمت اليهم جميع ما وقع عنه الصلح فارغاً عما يشغله عن القبض والتسليم بجميع ماسي ووصف في هذا الكتاب بحدوده وحقوقه وجميع منافع الغلمان والجوارى (١) وكساهم وسروج الخيل ولجها وجميع متاعها وما يعرف بها من أكف البغال والجير وغير ذلك وغار الكروم والبساتين والارضين

(١) قوله وكساهم جمع كسوة اه كذا وجد في نسخ الخط ومثله في كتب اللغة اه

النير وزحبت يكفر وما يهدى المجوس يوم النير ومن أطعمتهم الى الاشراف ومن كان لهم معرفة لا يحل أخذ ذلك على وجه الموافقة معهم وان أخذه لاعتلى ذلك الوجه لا بأس به والاحتراز عنه أسلم المسلم اذا أهدى يوم النير وزالى مسلم آخر شيئاً ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكترر لكن لا ينبغي له ان يفعل ذلك ويقبله قبله أو بعده كي لا يكون تشبيهاً بالوثك والموافقة في العبادة أعنى الصلاة في الاوقات الثلاثة اذا كرهت فمأخذك فيما ليس بعبادة وعن الامام أبي حفص لو أن رجلاً عذبه خمسين سنة ثم جاء يوم النير وفأهدى

الى بعض المشركين هدية يريد تعظيم ذلك اليوم فقد كفروا بمررت العادة في من قند نصب أمير نوروز واجتماع الناس وخروجهم الى آب رحه واجتماعهم فيه ثلاثة أيام واهداء الناس الى أمير نوروز فلا شك انهم اذا أرادوا تعظيم اليوم بذلك كفروا وان أرادوا غيره فالاصوب والواجب تركه وكذا اجتماع المسلمين يوم فصح النصارى لوموافقة لهم كما يجتمعون في بلاد الروم على هذا الوجه يعلم حالهم مما ذكرنا

(السابع في كلام الفسقة) (٣٣٤) قبل لرجل كل من الحلال فقال الحرام أحب الى من الحلال كفرة ولوقال هات

وأشجارها وزروعها وغرسها وجميع غلاتها ما ارتلهم من هذا الصلح الموصوف فيه لاحق لها في شيء منها ولا دعوى ولا طلب ولا قليل ولا كثير بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب وكل دعوى تدعيها قبلهم فهي فيها مبطله وكل دينه بقيها فهي زور وبهتان وكل عين تطلبها قبلهم فهي ظلم وعدوان وقبلوا هذا الصلح منها شفاها وجاهها في تجلها فها أدرك هؤلاء الورثة فيما وقع عنه الصلح أو في شيء منه فعلى فلانة تسليم ما يجب لهم عليها في ذلك حتى يسلم ذلك لهم وقد تفرقوا طائعين كذا في الظهيرة \*

وإن كان من التركة دين على أحد فقلت بعد ذلك كذا الحدود والاعيان من التركة وترك أبنام من الدين الواجب اللازم على فلان كذا وعلى فلان كذا وبقول بعد ذلك كذا الصلح والافرار بالاستيفاء فلم يبق لها بعد هذا الصلح والابراء حتى ولا دعوى بوجه من الوجوه المذكورة فانهم اقد استوفوا ذلك كله الا الديون الموصوفة فيه فان ذلك لم يدخل في هذا الصلح فان أرادوا أن لا يكون لها خصومة في تلك الديون ويكون استيفاءها عليهم كذب قبل الاشهاد عند بعضهم وقد عجل هؤلاء السمنون فيه لهذه المرأة جميع نصيبها وهو كذا من جميع هذه الديون من أموالهم من غير شرط في هذا الصلح فنجعلها منهم وتبرعوا عن هؤلاء الغرماء المسمين فيه فقبضتها فلم يبق لها في شيء من هذه الديون حق ولا دعوى وأشهدوا بالخ ولكن هذا ليس بحسن لان الغرماء يرون هذا التجمل ولا يبيح عليهم للبئس المطالبة ولو شرطوا أن يكون ما على الغرماء لهم بهذا التجمل لا يصح (والوجه الاحسن) أن يكتب بعد ما ينظر كم حصتها من تلك الديون فان كانت مثلاً مائة درهم كتبت وقد أقرض هؤلاء البنون هذه المرأة من أموال أنفسهم بينهم بالسوية مائة درهم غطرية سودا عتيقة جيدة رانجة معدودة نصفها خسون درهم غطرية فقبضتها منهم ووكلائهم بقبض مائة درهم من هؤلاء الغرماء وهي حصتها من الديون التي عليهم من هذه التركة ليقبضوها لها ثم تكون هي قضاهاهم بما أقرضوها فقبضوا وكبها بذلك مشافهة وأشهدوا

وإذا كان في الورثة صغير ووقع الصلح عن دعوى المرأة في صداقها والبن من تركته وزوجها يكتب الى قولنا وانما كانت تدعى على هؤلاء الورثة كذا وكذا بقية صداقها الذي كان لها على زوجها فلان وان توفي قبل أدائها شيأ من هذه وصار ذلك ديناً لها في تركته وكان لها شهود يشهدون على ما دعت ولم يكن لها في الورثة مدفع لذلك ولا مخاص عن ذلك حتى صارت المصلحة في حق هذا الصغير بالتوسط والمصالحة فتوسط المتوسطون بينهم فحرت المصالحة بين هذه المقررة وبين هؤلاء البالغين وبين من مات عن هذا الصغير باذن الحاكم عن دعواها صداقها هذا وعن دعوى البن من تركته وزوجها هذا على كذا وقبل هذا الصلح هؤلاء البالغون عن أنفسهم وقبل عن هذا الصغير من له ولاية القبول قبولاً صحيحاً

وإن كان الصلح عن واحد من الورثة والورثة بالغون يكتب أقر فلان بن فلان الى آخره أنه صالح فلانا وفلانا وفلانة وهم أخواه وأخته لآب وأم والدتهم المسماة فلانة بنت فلان عن كل خصومة كانت له قبلهم في تركته أبيهم فلان وعن كل حق كان له في هذه التركة على كذا صلحوا وانهم قبلوا من قبولاً صحيحاً الى آخره والصلح عن دعوى وصية بالثلث والربع والسدس على مال يكتب على هذا الوجه كذا في الذخيرة \* وإن كان في التركة دراهم أو دنانير ينبغي أن يقول عند ذلك بدل الصلح أنه أكثر من حصتها من الدنانير

بواحد ممن يأكل الحلال حتى أن يجعله كفرة ولوقال خوش كذبت حرام خور دن قال صاحب المحيط انه مشكل \* قال في جواب قائل له كل الحلال مرا حرام بشايد يكفر قيل لرجل حلال واحد أحب اليك ام حرامان فقال أيهما أسرع أو قال مال بايد خوا حلال يا حرام لا يكفر ويخاف عليه الكفر \* ولو تصدق على فقير بشيء من الحلال والحرام راجعاً الثواب يكفر \* ولو علم الفسقة بذلك ودعاها وأمن المعطى كفرة اذا قال انحر ايسر بحرام يكفر لانه استحل الحرام القطعي فعلم بهذه العلة المذكورة أن مسئلة التصديق أيضاً محمولة على الحرام القطعي أما اذا خدمن انسان مائة ومن آخر مائة وخطبها ثم تصدق به لا يكفر لانه قبل أداء الضمان وان كان حرام التصرف لكنه ليس بحرام بعينه بالقطع بخلاف حل التصرف قبل أداء الضمان وسيله سبيل التصديق قال عليه الصلاة والسلام في الشاة

المقصود به المذبوحة بغير اذن النصارى أطعموها الاسارى وقد وقع في ديار انان السلاطين ينعون بحال المكس والدرهم على العلماء والمشايخ ويدعون لهم عند أخذهم من مال أخذه بعضهم من مسلم أو معاهد بعينه بلا خط ولا تغيير خال الا أخذوا المعطى معلوم فلما كان استحلل الخمر كفرا كان تعليق استحلاله بالفعل عيناً ولوقال الخمر حرام لكن باليست هي هذه التي يزعمون قال الامام الثاني رحمه الله أضربه وأنما وأعلم بذلك ولكن لا كفرة \* قال مسلم حرمة الخمر ما ثبت بنص القرآن كفرة استحل الجماع حالة الحيض كفروا واستحل حال الاستبراء الا لكن يسدع ويضل وقيل ان استحلها متاولاً بان النهي للترهيب لا يكفر وان استحلها مع اعتقاد الحرمة كفروا والسرخصى مال الى



التكفير مطلقا وفي الذخيرة استعماله حال الحيض ليس بكفر ألا ترى أن جماع الزوج الثاني لو وقع في حال الحيض يحلها للأول وعن الإمام الثاني رحمه الله حلف لا يطأ طأ حراما فوطئ امرأته حال الحيض أو التي طأها منهن إلا ينوي ذلك \* فتى أن لا يكون حرم الله الخمر وألا يفرض صوم رمضان لا يكفر \* ولو تبنى أن لا يكون حرم الله قتل نفس بغير حق أو الظلم بكفر وكذا كل ما لم يكن مباحا في وقت من الأوقات لأنه تبنى ما ليس بمستحيل في الأول وتبنى ما هو مستحيل في الثاني وتبنى ما كان حلالا لا يلزم الكفر وتبنى (٣٣٥) ما لم يكن حلالا يلزم الكفر فعلى هذا إذا تبنى حلال المناكحة بين

والدراهم كذا في الظهيرة \*

قال محمد رحمه الله تعالى في الرجل يدعي في دار دعوى فيصالحه صاحبه ولا يقرب به هل يجوز قال نعم وهي مسألة الصلح على الإنكار وهي جائزة عندنا خلافا للشافعي وابن أبي ليلى رحمهما الله تعالى فان أراد المدعي عليه أن يكتب كتابا لا يكون له حجة على المدعي يكتب هذا كتاب لفلان يعني المدعي عليه من فلان يعني المدعي اني ادعيت في دارك دعوى وهي الدار التي في موضع كذا حدودها كذا فصالحته من دعوى في دارك هذه على كذا درهم او زن سبعة على أني أسلمت جميع ما ادعيت ورضيت بذلك وصالحته عليه وقبضت منك جميع ما وقع عليه الصلح وذلك كذا درهم ما بين الكتاب هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكان السمي يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان من فلان بن فلان اني ادعيت عليك في الدار التي في يدك في موضع كذا حدودها كذا ولا يكتب اني ادعيت في دارك وكان يقول لو كتبنا في دارك يكون هذا من المدعي اقرارا بان الدار لك المدعي عليه فكيف يدعي بعد هذا الملك لنفسه فيما فكيف يصح الصلح أمالو كتبنا في الدار التي في يدك لا يكون هذا من المدعي اقرارا بالدار للمدعي عليه فيصح دعواه الملك لنفسه بعد ذلك فيصح الصلح والوجه لما ذكره محمد رحمه الله تعالى أنه وضع المسئلة فيما اذا ادعى في داره دعوى ولم يذ كر أن المدعي به ماذا ويجوز أن يكون الدعوى في حق من طريق أو مسيل ما فيصالحه المدعي عليه على ترك دعواه الطريق أو مسيل الماء واقرا للمدعي بملكية الدار للمدعي عليه لا ينعم من هذه الدعوى فيحصل كتابة محمد رحمه الله تعالى على هذا الوجه على أن مراده من هذه الدعوى دعوى حق لنفسه لا دعوى رغبة الدار كذا في المحيط

إذا وقع الصلح بين رجلين كل واحد منهما يدعي على صاحبه \* كتبت هذا ما شهد عليه الشهود والمسمون في آخره شهدوا أن فلانا ادعى في مجلس الحكم على فلان كذا درهم ما فأنكر وادعى هو على هذا المدعي كذا دينار بسبب صحيح وطال تردد ما واخلتاهما إلى مجلس الحكم كذلك وامتدت الخصومة واشتدت المنازعة بينهما فأتوسط المتوسطون فيما بينهما وادبوها إلى الصلح أخذوا بكتاب الله تعالى والصلح خير فانتدبوا إلى ذلك فأجابوا أصنافا على أن أعطي فلان فلانا كذا درهمان فقبل هو ذلك منهم مشافهة صلحا صححا جازا فاطعنا للخصومة وقبض هو منه ذلك بآية ما به وبري اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء وأقر أنه لم يبق له عليه خصومة في شيء وأنه أبرأه عن دعواه كلها وصدقه الآخر في ذلك كله وأبرأه أيضا عن كل دعوى كان يدعيها عليه ولم يبق لاحدهما على الآخر خصومة ولا دعوى ولا مطالبة بشيء وكل دعوى يدعيها أحدهما إلى آخره والله تعالى أعلم \*

صلح الوكيل عن دعوى التركة بعد وفاة كانت من الموكل \* شهدوا أن فلانا وكيل فلانة ثابت الوكالة عنها بالدعوى والقبض والصلح والاقرار والضمان وكالة مطلقة عامة في الوجوه كلها عن موكلته هذه في مجلس القضاء قبل فلان القاضي ادعى على فلان وفلان وفلان أن موكلته هذه كانت زوجة أبيهم ومورثهم فلان وحلاله بنكاح صحيح على صدق معلوم وأنه توفي وهي في نكاحه وخلف من التركة كذا وكذا وأنهم استولوا على جميع هذه التركة بغير حق وطلبت منهم صداقها وارثها وهو عن جميع ذلك فأجابوا أنهم اقتسموا كل التركة وأوفوا نصيبها فزعم هذا الوكيل أن تلك القسمة وقعت فاسدة غير صحيحة لتمكن الخلل

الاخ والاخت لا يكفرون عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل لو قال ليت صوم رمضان لم يكن فرضا قال ذلك من أجل أنه لا يمكن أداء حقوقه لا يكفر \* أسلم كافر خفيه المسلمون بالبر فقال لبيته كان كافرا فسلم ويعطى له المنع أو تبنى ذلك بقلبه يكفر \* رأى كافرا جيلة فقال لبيته كان كافرا يترجح بها كافر \* ارتكب معصية صغيرة فقال له قاتل تب فقال ماذا صنعت حتى أتوب يكفر \* قيل لظالم تؤذي الله والمسلمين فقال نعم أفعل خوش ميكم كفر \* فاسق شرب الخمر ونثر عليه أثر باؤه الدراهم كفو واو كذا وقالوا مبارك باد وعلى هذا إذا أخذ أحد المكس أو الضرائب مقاطعة فقالوا مبارك باد \* وقعت بسرارى الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على مال معلوم أحدهما ساهيا أعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرر بوا على بابه طيبولا وبوقات ونادوا مبارك باد لمقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا من الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام أخذنا

من هذه المسئلة \* ولو قال هر كه مست كاره مخور در مسلمان تيس يكفر \* قيل لرجل أعطه درهم المصالح المسجد واحضر المسجد فقال لا أحضر ولا أعطي الدرهم ومالي أمر بالمسجد لا يكفر ولكن يعسر دل ان الافظ اذا لم يكن كثر الكس فيه ترك أدب بالشرع يعزر \* قال لرجل يا أحر فقال خلقني الله من سويق التماح وخلقك من طين كثر رده قوله تعالى واعد خلقنا الانسان من سلاله من طين أي خلقنا كل واحد من الاناسي من طين لأن سبدا الخلق من المني والمني انما ينشأ من الغذاء وأصول الغذاء لما كان أوجها من الماء والتراب هو الطين \* قيل له لا تلعب

بالسبيل فان العلماء قالوا من يابسه فهو عدو الله تعالى فقال النذرين كعدو من خدم شادم قال الفقيه العياشي بكفروا قال غيره لا يكفر \* تكلم بكلمة خطأ لا يجب التكفر في الواقع فقال له رجل ايش تصنع فقد رملك الكفر فقال ما أصنع اذ لم يمت الكفر بكفر \* قال عند ذكر التوبة عن النحر كسي از شير ما در شكيد لا يكفر لانه سوى بين النحر واللب في الحب أو هو استغفام \* استعمل وطه امر أنه الخائض أو اللواطه بامر أنه يكفروا (٣٣٦) النوازل لا يكفروا عن محمد رحمة الله وهو الصحيح في المسئلتين \* من قال سلطان زمانه عادل

يكفر لانه جائر يمين ومن سعى الجور عد لا كفروا قيل لا لانه تاويل لا هو أن يقول أردت به انه عادل عن غيرنا أو هو عادل عن طريق الحق قال الله تعالى ثم الذين كفروا بربهم يعدلون \* وسئل البصري عن الحجاج فقال انه قاسط عادل وتلاه هذه الآية وقوله تعالى وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً وعلم من تأويل هذا القائل أنه اذا أراد به حقيقة اللفظ يكفر عند الكل قيل عدله في قضية جرت به يكتفى لصدق الاطلاق قلنا لا نسلم بل العرف لا يطلق الا من استمر على وتيرة الشرع بين الرعايا كما لا يقبل لمن صلى وزكى في عمره مرة متصل ومن كى ولمن أمر مرة بالمعروف ونهى عن المنكر أمر وفاه ولمن فرط منه ظلم مرة ظالم فصحه انه وصف أخذ المكس والضرائب والحاكم لا يرسم الشرع عادلاً فجعل الظلم عدلاً والتبجح حسناً فلذا كان أئمة خوارجهم يتابعون عن الحرب يوم العيد والجمعة حتى لا يسمع مدح الخطباء الذين تقرر صفاهم لذكورهم يا هم على

وحصول التفاوت وظهور الغبن القاحش وخروج بعض ما كان خفيًا من التركة وطالت الخصومة بينهم في ذلك فاجتمع السادة والمشايع الأئمة من أهل كورة كذا وعقدوا مجلساً في موضع كذا للتأمل في هذه الحادثة والفصل بين هؤلاء الخصوم بطريق التوسط بمشهد القاضي فلان ونذروهم الى الصلح فاتفقوا على أن يدفع هؤلاء الاخوة الى فلانة موكلة هذا عن جميع دعاويها وخصوماتها في هذه التركة كذا وكذا فترضاوا به فصالح هذا الوكيل بحكم هذه الوكالة عن جميع دعاويهم من المهر والنكاح من تركه زوجاً هؤلاء الاخوة على كذا صلحاً صحيحاً جائزاً فاطعاً للخصومات دافعاً للنزاعات وقبل هؤلاء هذا الصلح من هذا الوكيل على هذا المال وأقر واجيعاً طائعين بوجوب هذا المال وهو يدل الصلح فلانة هذه الموكلة في هذه التركة وانهم بذلوا لها عوضاً عن بدل هذا الصلح جميع الدار المشتتة على البيوت التي هي في موضع كذا ويحدها وجميع الكرم الذي في موضع كذا ويحدها وجميع حقوقها كاهلها وكذا وكذا وقيمة هذه الدار وكذا وقيمة هذا الكرم كذا وقبل هذا الوكيل ذلك كله لها وقبضها عنده بتسليم ذلك كله اليه فارغاً عن مواع التسلیم وأبرأهم عن بدل الصلح المذكور فيه ابرأنا وأقر واجيعاً على كية هذين المحدودين لهذه الموكلة لاحق لهم ولا لواحد منهم ولا لغيرهم في شيء من ذلك ولا دعوى ولا كذا الى آخره حتى ادعوا الى آخره وضمنوا لها الدرك فيهما وضمن الوكيل لهم عن موكلة جميع ما يدركهم في سائر التركة التي بقيت في أيديهم وقضى بصحة ذلك كله فاض من قضاة المسلمين وأشهدوا الى آخره

والصلح عن الوصية بسكنى دار بعينها على درهمين شهد الشهود الى قولنا دى فلان أن فلانا والد هذا المدعى عليه أوصى لهذا المدعى بسكنى جميع الدار التي هي بموضع كذا ويحدها أبداً ما عاش أو مدة كذا ومات على ذلك فلم يرجع ولم يغير وهي تخرج من ثلث ماله وقبل هومنه هذه الوصاية بعدموته ومات وارثا واحداً وهو هذا المدعى عليه لا وارث له غيره ثم صالحه من جميع دعاواه هذه على كذا درهم ما صلحها جائزاً فاطعاً للخصومة رافعاً للنزاعة فقبل هومنه هذا الصلح بهذا البذل الى آخره \*

والصلح عن الوصية بسكنى دار بعينها على سكنى دار أخرى \* هو كالأول في الابتداء ويكتب عند بدل الصلح ثم صالحه من جميع دعاواه هذه على سكنى دار أخرى من هذه التركة موضوعها كذا ويجدودها وحقوقها كذا سنة كاملة أو يقول سنتين كاملتين أو يقول ثلاث سنين كوامل أو لها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها صلح شهر كذا من سنة كذا صلحاً جائزاً صحيحاً وكذلك ما سكاها ليسكنها بنفسه ويسكن من أحببوا يعمل فيها رايه غيد كرا القبط والاربا والتفرق وضمن الدرك وهذا صحيح عند أكثر مشايخنا رحمهم الله تعالى وعند بعضهم لا يجوز كاجارة سكنى دار ولا حوط أن يلحق له حكم الحاكم \*

والصلح عن دعوى عين أو دين على سكنى دار أو منفعة أخرى \* يكتب هذا ما شهد الى قولنا دى على فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا وأدعى عليه ألف درهم غطر بفسه سودا عتيقة راثجة جديدة معدودة ثم صالحه من دعاواه هذه على سكنى جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها سنة كاملة أو كذا على زراعة أرضه التي في موضع كذا ويحدها سنة كاملة ما بدله من غلة الشتاء والصيف أو على خدمة عبده المسمى كذا سنة كاملة أو على ركوب دابته ويذ كرجسها وصفتها وبين المدة بتاريخها صلحاً صحيحاً جائزاً ويذ كرا القبول من الآخر والقبض وضمن الدرك من الجانبين والشاهد \*

منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد \* قال واحد من الفسقة لو وضعت هذه النهر بين يدي جبريل عليه السلام لرفعها على جناحه يكفر \* الثامن في الاستحقاق بالعلم \* والاستحقاق بالعلم له كونهم علماء استحقاق بالعلم والعلم صفة الله تعالى منه فضلاً على خيار عباده ليدلوا خلقه على شريعته نيابة عن رساله فاستحقاقهم ما يعلم انه الى من يعود فان افتقر سلطان عادل بأنه ظل الله على خلقه يقول العلماء بلطف الله اتصفنا بصفته بنفس التعلم فكيف اذا اقترن به العمل والمال عليهما لولا ذلك

فان المتصف بصفته من الذين ان عدلوا لم يعدلوا عن ظله \* رجل يجلس على مكان مرتفع أو لا يجلس عليه لكن يسألونه عن مسائل بطريق الاستمراء ويضربونه بما شاؤوا وهم يضحكون كفروا \* ومن لقن انسانا كلمة الكفر ليستكملها كفروا وكان على وجهه اللعب والضحك وكذا من عليها كلمته لتبين من زوجها فهو كافر ومن أفتى به فهو كافر ومن أمر رجلا بالكفر كفر الا حرق في الحال تكلم به المأمور أم لا لانه استخفاف بالاسلام وهذا انما يكون كفرا على قول من جعل الرضا (٣٣٧) بكفر الغير كفرا أما من لا يجعله

كفرا الا بذكره والا

مر والعلم \* عدنا الى أول المسئلة

قال الامام عز الدين الكندي

التشبه بالعلم على وجه

السخرية بأخذ الخسبة

وضرب الصبيان كفرا رجوع

من مجلس العلم فقال آخر

از كشت آمد او قال مرا

بعلم چه كار او قال من بقدر

على أداء ما يقولون وألني

الفتوى على الارض أو قال

چه بادنامه او ردی عند

رؤية الفتوى أو قال ابن

چه شرعت بكفر لانه رد

حكم السرع \* عرض عليه

الفتوى بطلاق امرأته فقال

طلاق ملاق چه دام

مادر بچكان در خانه بايد بكفر

قالت انت برشوى

دانشمند او قالت أير الحارفي

در علمك تكفر ان أرادته به علم

الدين قال الفقيد دانشمندك

أوله اوى علويك بكفر ان قصد

به الاستخفاف بالدين وان لم

يرده الاستخفاف بالدين لا يكفر

ويجيء التصغير للتعظيم

أيضا \* وشتم العالم أو العلوي

لامر غير صالح في ذاته

وعداوته لخلافه الشرع

لا يكون كفرا ولا خطا

وشكا فقيهه الى الامام

الصلح بين الاب والزوج في تركه المرأة شهدا وأن فلانا في الاب وفلانا يعني الزوج أقرطأعين أن فلانة توفيت وخلفت من الورثة زوجا وابا وهما هذان المسميان فيه وتر كفور ناهوا لم تترك وارثا غيرهما فأصاب هذا الزوج نصف تركتها إذا ماتت من غير ولد وأصاب الوالد السهم بالفرصة والباقي بالعصوبة وتركته من المال جميع الدار التي في موضع كذا وجميع كذا وبفضل وأن جميع هذه الاموال التي تركتها في يدي زوجها هذان دون أبيهما فنظر جميعا في جميع ذلك فوق فاعلى ذلك شيئا فشيئا وأحاط به علما وعرفاه معرفة صحيحة لا ريب فيه عندهما ولم يخف عليهما قليل ولا كثير وان هذا الزوج بعد ذلك صالح الاب من جميع حق هذا الاب وحصة من تركته ابنته هذه بعد تصديق كل واحد منهما صاحب المسمى فيه وبعد أن كان جميع العين من الذهب ومن الرقيق ومن الحلى المذكور فيه بمحضهما وبحيث تناله أيدهما عند تعاقدهما هذا الصلح على أن كذا درهمان من هذه الدراهم التي وقع بهما هذا الصلح صلح عن الواجب الاب من هذه الدراهم المذكورة في تركه هذه البنت وهي كذا الا فضل فيه على كذا درهم ما التي صلح منها وعلى أن كذا من هذه الدراهم التي وقع بهما هذا الصلح صلح عن الواجب لمن تركته ابنته هذين من الذهب والجواهر وهو كذا وعلى أن بقية المال الذي وقع بهما هذا الصلح وهي كذا صلح عن جميع الواجب له بحق ارثه من ابنته هذين من سائر الاشياء المذكورة فيها على أن يكون جميع هذا الواجب للاب بحق ارثه من ابنته هذه على زوجها هذا الصلح المذكور فيه فقبل هـ ذالزوج جميع هذا الصلح المبين فيه مشافهة ودفع هذا الزوج الى الاب هذا جميع بدل هذا الصلح قبل أن يتفرقانه بآدابهم ما وسلم هذا الاب الى هذا الزوج جميع الواجب له بحق هذا الصلح على ما وصف فيه وقبض منه هذا الزوج جميع ذلك كله بهذا الصلح في المجلس الذي تعاقدا فيه هذا الصلح قبل الافتراق وذلك بعد اقرار هذا الاب وهذا الزوج أنهما قدرا بأجمع ذلك وهي هذه التركة المذكورة فيه وعانيها هذا داخلها وخارجها عند وقوع هذا الصلح بينهما فتعاقدا جميعا هذا الصلح بينهما على ذلك وتفرقا جميعا بعد تمام هذا الصلح عن تراض منهما به ورأيا جميعا بعد ذلك جميع الدار التي هي من هذه التركة على حياتهما التي كانا رأيا عليها قبل وقوع هذا الصلح بينهما وقد حصلت هذه التركة للزوج بالحق الواجب له فيها بسبب الارث عن زوجته هذه وعن صلحه مع هذا الاب عن جميع الواجب له فيها بحق ارثه عنها على ما ذكر من صلحه فمأدرك هذا الزوج فيما ملكه اياه هذا الاب من هذه التركة أو في شيء منه ومن حقوقه من الضياع والدار من جهة أحدهم من الناس فعلى هذا الاب تسليم ما يقتضيه الشرع والحكم وأقر كل واحد منهما ما ناعا أنه لا حق لقبل صاحبه ولا عليه ولا عنده ولا في يده من تركه هذه المتوفاة بعد أن أحاط علم كل واحد منهما بذلك كله وان كل دعوى يدعيها كل واحد منهما على صاحبه من تركه هذه المتوفاة من الاصناف المذكورة فيه أو يدعى ذلك أحد بسببه في حياته وبعد وفاته بشهود يشهدون له به بذلك أو عين بطلب أو كتاب يخرج فذلك كله باطل مردود يوم الكتاب \*

صلح القسولي \* شهد الشهود الى قوله أن فلانا كان يدعى على فلان كذا فصالح هذا المقر هذا المدعى تبرعا ونطوعا بغير أمر هذا المدعى عليه على كذا كذا درهم على أنه ضامن ذلك من مال نفسه لهذا المدعى على أن أبرأ هذا المدعى هذا المدعى عليه عن هذه الدعوى وسلمها له بالبدل الذي صالح عليه وعلى أنه ضامن جميع ما يدرك هذا المدعى عليه في ذلك كله من ذلك من قبله وسببه ومن قبل أحد من الناس صلحا جائزا قاطعا

( ٤٣ - فتاوى سادس ) الفضلى انه وضع كتابه في ذلك فقال صاحب الدكان دسره اينجاماندى ودفنى حين ترك

الكتاب عنده فامر الامام الفضلى بقتله ومثله يحكى عن عـ لامته خوارزم مولانا امام الدين القمى كندى أنه قتل واحدا من الاعوان عين

أطال لسانه الى دفتر واحد من الطلبة قال فعل دانشندان همان است وفعل كافر ان بكفر قيل هذا اذا أراد به كل أفعالهم لانه تسوية بين

الحق والباطل \* قال درهم بايد علم بجهه كار آيد او قال اينها كه مى آموزند وستانست او باداد ان است او تزوير است او قال من علم حيل

وامنكم يكفر في الكل \* قال اذهب معي الى الشرع فقال اذهب معي الى القاضى فقال ذلك الكلام لا يكفر \* قال من شريعت به دأب أو قال دأبوس هست من شريعت راجه كنم يكفر \* ولو قال انك كسهم كرفتي قاضى وشريعت بكنابوديكفر ومن المتأخرين من قال ان عني به قاضى البلد لا يكفر \* قال لخصمه حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال خصمه من يرسم كاربكنم بشرع يكفر عند (٣٣٨) بعضهم ولا يكفر عند الاخرين \* قال لخصمه انج حكم شريعت است بران روم فقال خصمه من سياسات

كل كنم بشرع في كفر لانه عبارة عن رسوم الكفرة الجسكنزية في ديارنا \* قال لها هذا حكم الشرع فحشت جنا وقالت اينك شرع كفرت

الناسع فيما يقال في القرآن والاذكار والصلوات قال الملم تافران افرينه شده است سيم بنح شبه نهاده شده است قيل يكفر لانه قول بخلق القرآن والقول به كفر وقيل لانه يراد به التزول في العرف عادة لكن يحتمل ان يراد بالقرآن المقرؤه بالسنن وانما مخلوق بلانواع فكيف يكفر بل الظاهر ارادته وقد ذكر في الاصول ان قول الامام القائل بخلق القرآن كفر محمول على الشتم لا على الحقيقة دليل على ان القائل به مبتدع ضال لا كفر \* قرأ القرآن على ضرب الدف والقضيب يكفر لاستخفافه وأدب القرآن أن لا يقرأ في مثل هذه المجالس \* والمجلس الذي اجتمعوا فيه للغناء والرقص لا يقرأ فيه القرآن

للخصومة وقبل منه هذا الصلح بهذا المال وقبض منه بايقافه ذلك اياه تبرعاً وتطوعاً بذلك عن هذا المدعى عليه فصار جميع ما وقع عليه هذا الصلح لهذا المدعى عليه وفي ملكه دون سائر الناس ملكاً صحيحاً وحقاً واجباً لاحقاً لهذا المدعى ولا دعوى قبل هذا المدعى عليه ويتم الكتاب فان كان هذا الصلح من هذا الفضولي على أن تكون العين المدعاة للفضولي للمدعى عليه كتبت بعد قولك على كذا درهما على أن تكون هذه الدار المحدودة المدعاة لهذا المصالح دون هذا المدعى عليه ودون سائر الناس أجمعين ويكتب قبل الاشهد وقد جعل هذا المدعى هذا المصالح وكيه في حياته بقبض جميع هذه الدار من فلان هذا المدعى عليه ومن وجدها في يده من الناس كلهم وبان الخصومة والمنازعة فيها يتولى ذلك بنفسه ان شاء وبكل به من شاء مرة بعد أخرى ويستبدل من الوكلاء من شاء مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويقوم مقامه جائز أمره في جميع ذلك وجهه وصياله في جميع الذي وكله به دون غيره من الناس بعد وفاته وقبل هذا المصالح ما أسند اليه شفاهاً فان لم يقدر على أخذها منه استبدل الصلح من المدعى ويتم الكتاب كذا في الذخيرة \* وان كان الصلح عن دعوى الأمانة يكتب انه صالحه عن دعواه قبله كذا الذي كان أو دعه عنده وأنه قبضه أو دعيه فطلب صاحب الدعيه منه رد الأمانة فجحد بجحد أصلياً حتى صارت هذه الأمانة مضمونة له عليه بمنزلها ان كانت من ذوات الامثال أو بقيت ان كانت من ذوات القيم فصالحه عن هذه الدعوى على كذا درهماً لمصالحها وأيه قبل منه هذا الصلح على هذا البديل مع انكاره قبلها صحيحاً كذا في الظهيرية \* الصلح عن دم المدعى على مال ادعى عليه أنه قتل أباه فلاناً بجديدة عبد غير حتى ظلم وعدواناً ولم يترك هذا المقبول وارثاً سواه وأن له القصاص قبل هذا المدعى عليه وعليه الاقيد له وتسليم نفسه اليه واستيفاء القصاص منه ثم صالحه عن دعواه هذه على كذا فقبل ذلك منه مشافهة لمصالحها فاطعاً للخصومة وقبض منه بديل هذا الصلح بايقافه ذلك اياه وأبرأ عن جميع دعواه هذه وضمن له جميع ما يدركه في ذلك من درك من قبل وارث لانه هذا ان ظهر وغير موصى له وحاكم دوى سلطان وغيرهم من الناس حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما قبضه منه هذا الصلح بقدر ذلك الدرك فصار ناجزاً صحيحاً فلم يبق له بعد هذا الصلح والبراءة حتى ولا دعوى الى آخره كما مر والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*

الصلح عن القصاص فيما دون النفس ادعى عليه أنه قطع يده اليمنى من مفصل الكف عمدته دأباً وظلماً بغير حق وأنهم قد برأت من بعد ذلك وادعى عليه القصاص في يده اليمنى بجنايته هذه فسأله أن يصالحه من دعواه هذه كذا فأجاب به الى ذلك وصالحه على هذا المال ويتم الكتاب كالاول والله تعالى أعلم \* الصلح عن دم الخطأ ادعى عليه أنه قتل أباه فلاناً خطأ بغير حق فطلب منه دية وطلب منه أن يصالحه منها على كذا درهما وجلا ثلاث سنين من تاريخ هذا الكتاب على أن يبرئه عن دعواه هذه على أن يؤدي اليه كل سنة من هذه السنين الثلاث هذه الدراهم المسماة فيه لمصالحها فصار صحيحاً الى آخره (١) ويلحق بالآخره حكم الحاكم \*

(١) قوله ويلحق بالآخره حكم الحاكم لاختلافهم في أن الدية على العاقلة دونه أو عليه والعاقلة يتحملون عنه اهـ مصححه

كما لا يقرأ في السبع والكنايس لانه مجمع الشيطان قال من ذكر الله كبر يكفر \* ادخل آية القرآن في المزاج والدعابة كفر لانه استخفاف به وكذا المزاج به مثل أن يقول قل هو الله أحد راوست بردي أو قال ألم نشرح را كس بيان كرفتي أو قال لمن يقرأ عند المرض يس دود هان مرد منه أو قال يكونا نرازاناً أعطيناك أو قال لمن يقرأ ولا يتدكر كلمة والتفت الساق بالساق أو جاء بالقدح الممتلئ أو قال كاساً هاناً أو قال فكانت سراباً بالمزاج أو قال عند الوزن أو الكيل وإذا كانوا هم يحضرون أو قال

لغيره دستار لم نشرح بسببه أوجع الذئب والغنم أوجع الجماعة في موضع ثم قال في غنمناهم جماعاً وقال في غنمناهم فلم نغادر منهم أحداً أو قال لغیره كف تقرأوا التارغات نزاعاً وزعاً وأراد به الطنز كفر أو قال رجل هو أقرع اسمك قال الله تعالى كلا بل ران على قلوبهم أودى إلى الصلاة بالجماعة فقال أنا أصلي وحدي قال الله تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر أو قال لغیره كل الطنسله فانه يذهب بالريح قال الله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم أو قال خانه بالك كرده است جودن (۳۳۹) والسما والطارق قبل يكفر في الكل وقال الامام أبو بكر

محمد بن اسحق الكللابي رحمه الله يكفر العالم دون الجاهل \* ولو قال لما في القدور والاطباق والباقيات الصالحات بكفر وينبغي أن يكون كما قال الامام الكللابي على التفصيل ونص في فتاوى سمرقند فيه وفي قوله اذا قال قاعا صفتا شده است لا يكفر لكن فيه مخاطرة عظيمة ويحكي أن الصدر الشهيد لما قدم من خراسان وقد لقب ببرهان الدين استقبله الخاص والعام وقراء القرآن يأبها الناس فدجاء كم برهان من ربكم قال الامام المعروف بزاهد علامهم كفروا برب العزة وقال يأبها الناس هوليس ذلك البرهان المذكور في القرآن اذا قال القرآن أعجمي كفر واذا قال فيه كلام أعجمية ففي أمره نظراذ الصابون والتونزين ونواطي اللعنين قال لا حول ولا قوة الا بالله أو قال بكاسه اندرتوان شكستن يكفر \* شرب الخمر وقال بسم الله أو قال ذلك عند الزنا أو عند كل الحرام المقطوع بحرمة أو عند أخذ كعبتين للترد كفر لانه

الصلح عن دعوى قتل العبد عمداً شهد الشهود الى قولنا ادعى على فلان أنه قتل عبداً لترك المسمى فلاناً والهندي أو أمته الرومية المسماة فلانة عمداً بجديدة ظلم وعدواناً وادعى عليه أن قاضياً عدلاً جائز الحكم فيما بين المسلمين قضى له عليه بالقصاص في قتله هذا العبد يمينه قامت له عليه أو باقراره كما يكون أخذاً بقول من يرى القصاص على الحر يقتل عبداً الغير وطلب منه القصاص بدعواه هذه فأسأل الصلح عن دعواه هذه على كذا درهم ما فاجابه الى ذلك وصالحه الى آخره ولحق به حكم الحما لم يصح دعوى القصاص في هذه الحادثة في قولهم جميعاً ثم يذ كر حكم الحما كم يجوز له وقوعه على غير اقراره وفي كتاب الشروطين محمد رحمه الله تعالى في رجل يدعى قبل رجل أنه قتل أخاه عمداً وهو وارث له لا وارث له غيره فصالحه عن القصاص على الدية ونحوهما في ثلاث سنين فالصلح جائز كذلك اذا صالحه على أقل من الدية يجوز الا على قول بعض الناس وقد مر هذا قال فان أراد أن يكتب بذلك كتاباً فلا بد أن يعنى ولي القتل من فلان يعنى القاتل يكتب اني قتلت أخاك فلان بن فلان ويكتب أنت وارثه لا وارث له غيرك وانك صالحتني عن دم أخيك على كذا ويتم الكتاب \*

واذا كان القصاص بين الصغار والكبار فصلح الكبار جائز في قولهم جميعاً أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان الكبير يملك الاستيفاء فيملك الصلح وأما على قوله ما فلا يصح صلحه في نفسه وملك القصاص وانقلب نصيب الصغار الباقين مالا فان كتب الصلح في ذلك كتب الصلح عن الكبير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما ذكرنا وعندنا ما يكتب كتاب الصلح في نصيب الكبير لا غير يروى كرفيه أن نصيب الصغار صار مالا بالعفو واذا قتل الرجل عبداً ولولى له فلا امام أن يصلح عن دمه بالاتفاق أما عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فلانة يملك استيفاء القصاص فيملك الاسقاط بالصلح وأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فالامام كالوصي يملك الصلح وكذا الامام لان فيه نفعاً للعامة المسلمين فان أراد أن يكتب في ذلك كتاباً كتب على نحو ما ذكرنا كذا في الذخيرة \*

الصلح عن العيب في المشتري شهد الشهود أن فلاناً وفلاناً البائع والمشتري أقرطائعين أن فلاناً كان اشترى من فلان هذا الغلام الذي يدعى فلان وهو كذا بكذا درهماً ووقع النقباض بينهما وأن هذا المشتري بعد ذلك اطلع على عيب كذا بهذا الغلام ولم يكن رأى هذا العيب ولا أبر البائع عن عيوبه وخاصة بعد ذلك في رد هذا الغلام عليه بهذا العيب وأقرله هذا البائع بذلك وصدقه على هذا ووقعنا على حصة هذا العيب من الثمن المذكور فيه وهو كذا وأنهم ما بعد ذلك اصطالحا من هذا العيب على كذا من الثمن المدين فيه على أنه يدفعه هذا البائع الى هذا المشتري على أن يبرئه هذا المشتري عن هذا العيب ففعل ذلك واصطالحا صلحا صحيحا وقبض هذا المشتري من هذا البائع هذا البديل وأبراه وتفرقا ويتم الكتاب ويكتب لهما نسختين \*

الصلح عن مجهول على معلوم شهدوا أن فلاناً ذكر أنه كان بينه وبين فلان خطاة وأخذوا عطاء وأن له عليه حاصلاً من ذلك كله لا يعرف قدره فسأله أن يصالحه من ذلك على شيء واتفقا على أن يصالحه من ذلك كله على كذا فقبل منه ذلك مواجهة ويتم الكتاب على ما مر في مثله ولحق به حكم الحما كم لان الصلح عن مجهول لا يجوز عند الشافعي رحمه الله تعالى وعندنا يجوز على بدل معلوم \*

استخف باسم الله وعن هذا قال مشايخ خوارزم الكيال والوزان في العبد يقول في مقام ان يقول واحد بسم الله ويضعه مكان قوله واحد لأن يريد به ابتداء العبد لانه لو أراد ابتداء العبد لقال بسم الله واحد لكنه لا يقول كذلك بل يقتصر على بسم الله يكفرون قال عند الفراغ الحمد لله لا يكفر عند بعض المشايخ لان حمد واقع على الخلاص من الحرام وقيل يكفر لانه وقع على اتقا الحرام فاي نوى يعامل على نيته وان لم ينو شيئاً لا يكفر ولذا ذكرنا من تعين الاحتمال الذي لا يلزم به الكفر قال لغريم له من جابها مرة مرة لا يكون زناً لا يكفر ان لم يرده الاستخفاف

بالعرة والحج \* قال الصلاة فرضة لكن ركوعها وسجودها لا يكفر لانه تأول فالتالان الصلاة تؤدى بلار كوع وسجود بالاعمال مثل هذا التأويل ان قصده يمنع الا كفارة كذلك اذا أمكن وان أنكر فرضة الركوع أو السجود مطلقا بكونه حتى اذا أنكر فرضة السجدة الثانية بكونه أيضا لزمه الاجماع والتواتر اذا عداد الركعات والسجرات ثابتة بالتواتر \* صلى الفجر ثم قال بفرك كركم يكفر \* قال صليت كثيرا وقرأت القرآن (٣٤٠) كثيرا فارتفعت الجبابة عني وقال بجحدائى اكر ييش نماز كنم أو قرآن

الصلح عن دعوى الرق \* شهدوا أن فلان بن فلان ادعى على فلان بن فلان وهو رجل لا يعرف الاباهمه ولا يوقف على نسبه أنه مملوكه بملك صحيح ومرفوقه وأنه خرج عن طاعته وطالبه بطاعته والانتقاده بحكم الرق فسأله أن يصالحه من هذا المدعى على شئ فأجابته الى ذلك وصالحه منها على كذا الصلح صحيحا فقبل منه ذلك مواجهة وقبض جميع هذا البذل بدفعه اليه ذلك فلم يبق لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح حق ولا دعوى ولا خصومة ويجوز الصلح في هذا على حيوان موصوف في الذمة لانه كالعتق على مال لكن لا ولا فيه لانه لم يقر بالرق ويكتب في موضع ذكر البذل على عبد تر كى شاب سليم من العيوب أو على جارية هندية شابة سليمة من العيوب ويجوز على ثياب موصوفة في الذمة لكن يمين فيها الجنس والصفة والاجل وموضع التسليم \*

الصلح عن دعوى النكاح على مال \* ادعى على فلانة أنها امرأته ومنسكوخته وحلاله بنكاح صحيح فانها امتنعت عن طاعته قبل دخوله بها وأخرجت عن طاعته بعد دخوله بها وادعى عليها أشياء من صنوف الاموال وأنها أنكرت دعواه قبلها وسألتها أن يصالحها على شئ فأجابها الى ذلك وصالحها من دعوى النكاح ومن دعوى هذه الاموال والخصومات على كذا درهم مصالحة صحيحة فقبلتها منه قبولاً صحيحاً وقبض منها جميع بدل هذا الصلح قبضاً صحيحاً فلم يبق له عليها دعوى النكاح ولا دعوى شئ من هذه الاموال (هذا وجه موجود في كتب السلف) ومن مشايخنا رحمهم الله تعالى من أبطل هذا الوجه فانه اعتياض عن النكاح أو أخذ مال بباطل والخيار في مثله المصالحة عن دعوى المال والتطبيق من غير سؤال (وجه كتابته هذا) ادعى عليها أنها قبضت من ماله كذا وهو زوجته وهي تمتنع من طاعته فانكرت ذلك كله ثم انه صالحها من كل دعوى مالية وخصومة مالية على كذا الى آخر شرائطها ثم يكتب وكان يدعى عليها النكاح وهي منكرة دعواه نكاحها مقررة بنكاح رجل آخر وذلك الرجل مصدق لها فيه وطلقها هذا المدعى طلقاً واحداً بانه يغير طلبها وسؤالها تترها واحداً طلقاً وبتم الكتاب \*

نسخة أخرى في الصلح عن دعوى النكاح مع زيادة دعواها الحرمه فيه \* ادعى على فلانة أنها زوجته وحلاله وله منها ابن يسمى فلاناً وأنها امتنعت عن طاعته ووافقت فلاناً بغير حق وسألتها طاعته والانتقاده بأحكام النكاح فأجابته أنها كانت زوجته وحلاله وأنه حلف بطلاقها ثلاثاً لأن لا يسافر ولا يغيب عنها ولا يخرج من بلدة كذا الا باذنها وقد سافر وغاب عنها وخرج بغير إذن بعد هذه اليمين وحشت في يمينه فحرمت عليه بالطلاق الثلاث وانقضت عدتها بثلاث حيض ثم تزوجت به هذا وأثبت هذه الحرمه بينة عادلة أقيمت عند القاضي فلان أيام قضاؤه بكونه كذا وجرى القضاء به على هذا الوجه والاشهاد على القضاء ثم وقع صلح بينهما على كذا وبتم الكتاب على ما بينا كذا في الذخيرة \*

وإذا أرادت كتابة الصلح عن دعوى الخطأ في الختان \* كتبت أقر فلان بن فلان في حال جوارا قراره في الوجوه كلها أنه كان ادعى على فلان بن فلان أنه ختن ابنه الصغير المسمى فلاناً وهو من أبناء خمس سنين وكان محضراً مجلس الدعوى هذه مشاراً اليه بغير إذن والده وقطع حشفته بالموسى قطعاً زالت به منفعة عضوه هذا على الكمال والاليرجى عودها ظاهراً وهي منفعة الاحبال والعلااق واستمسك البول وأنه يسلس منه بوله داراً غاملاً لا ينقطع واتفق عليه بعض الخذاق من الجراحين والحلاقين المعروفين بذلك العمل

خواتم أو قال فـ رطبنا بودا كرمناز كند أو قال ككه كزاده وكار بر خود دراز كند أو قال ان الله نقص من مالى فانا أنقص من حقه ولا أصلى أو قال خر دمندی در كارى نيابد كه بستر نتواند بودن أو قال مردمان از بهر ماى كنند أو قال بستر نماز بسته ام او قال باش تاماه رمضان بيايد تاجله كنيم أو قال نمازى كنم چيزى بر سرغى ارم أو قال تو نماز كردى چه بر سر آوردى أو قال نماز كرا كنم و پدر مادر من مرده أو قال هنوز نه مرده كرا ند أو قال نمازده ونا كرده بكي است أو قال جسدان نماز كز ارم كه دلم كرفت أو قال نماز چيزى نيست ككه بها ند كنده شود فهدا كله كفر وكذا الوفاً خوش كارىست فى نمازى أو قيل له صل حتى تجد حلالاً وطاعة فقال لا تصل حتى تجد حلالاً وطاعة والقراغ كفر \* قبل بعد صل

فقال لأصلى فان الثواب للولى يكفر وثواب صلاة العبد لا يكون لمولاه \* قيل له صل فقال لأصلى قيل حتى يكفر وقيل ان قاله لصلاة الفريضة في وقتها كفر وان أراد لأصلى بأمره لا يكفر وقيل اذا قال المكتوبة لأصلىها اليوم ان أراد بذلك ونا على الله تعالى ككفر وان أراد بها الحكاية عن بطالة نفسه ونفاته وكسبه لا يكفر وقال الناطقى قوله لأصلى على أربعة أوجه لاني صليت أو بأمره فقد أمرني به لمن هو خير منك أو لأصلى فسقا ومجانة فلا يكفر \* والرابع لأصلى اذا تجب على ولم أمر بها



يكفر • قال الناطقي إذا أطلق بمحمل الوجوه الثلاثة أيضا فلا يكفر وعن الامام أبي حفص الكبير رحمه الله قيل لمريض صل فقال والله لا أصلي أبدا ولم يصل حتى مات لوجازي قلت ارموه في الماء ولا تصلا عليه لانه مات كافرا لانه قال ذلك على وجه التهاون دلت المسئلة أنها تهاون الصلاة والترك مستحفا ككفر وان مجانة وفسقلا • يصلي في رمضان لا غير ويقول ابن خلدون سارست أو يقول صلاة في رمضان تعدل سبعين صلاة يكفر ولو قال للتراويح فجر لك عمر رضى الله عنه يكفر لانه (٣٤١) استغفبه وهذا كلام الروافض

• ولو صلى الى غير القبلة متعمدا فوافق الكعبة كفر وبه أخذ أبو الليث وكذا اذا صلى بالتوب النجس متعمدا • وكذا اذا صلى بلا طهارة وقال ركن الاسلام السغدي في الصلاة الى القبلة وفي الثوب النجس لا يكفر وفي الصلاة بلا طهارة يكفر وذ كر الحلواني لو صلى بلا طهارة لا يكفر أيضا وقد اختلفت رواية النوادر والمبسوط فيه فبعض أخذوا برواية النوادر انه يكفر وبعض أخذوا برواية المبسوط انه لا يكفر وقالوا الصلاة بلا طهارة ليست بصلاة لعدم الشرط فلا يكفر أوجب بانه استغفاف • ولو ابتلى به انسان بان كان مع جماعة وقاموا بالصلاة فاستحى أن لا يصلي فقام وصلى بلا طهارة أو كان هاربا من العدو فصلى بدونها قيل لا يكفر لعدم الاستهزاء وينبغي لمن اضطرب اليه أن لا يقصد بالقيام والركوع والسجود قيام الصلاة وركوعها وسجودها وإذا صلى على مكان نجس أو اقتدى بصي أو امرأة

حتى وجبت الدية الكاملة بهذا الفعل الموجود منه وكان يطالبه بالجواب عن ذلك عند القاضي فلان وكان هذا المدعى عليه مقرا بانختان منكر ازال هذه المنفعة الموصوفة بقوله زاعا زوالها بسبب آخر في المستقبل من زمان فعله وطالت الخصومة بينهما وعذرني والد الصغير اثبات ما ادعاه على هذا المدعى عليه وكانت الخبر يفي الصلح عن هذه الدعوى دون الاطالة والتأدي في هذه الخصومة فصالحه والداه غيره هذا بولاية الابوة عن هذه الدعوى على كذا درهما وزمان النقرة الخالصة الجيدة القابلة للضرب ولم يبق لهذا الصغير على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لاقيل ولا كثير وصدقه المدعى عليه فيه خطايا وهذا القدر كفاية لمن له مهارة في هذا العلم ودراية كذا في الظهيرة •

### الفصل الثامن عشر في القسمة

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل القوم يقسمون الدار بينهم ويريدون كلب القسمة كيف يكتبون قال يكتبون • إذا ما اقسام عليه فلان وفلان وفلان فثلاثة اقساموا الدار التي هي في بني فلان أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا وكذا اقساموا هذه الدار المحدودة في كتابنا هذا فيما بينهم ويجب أن يعلم أن العلماء يختلفون في هذا الكتاب في أشياء (أحدها) في البداية فكان أبو حنيفة وأصحابه يتسئون بهم هذا ما اقسام وكان الطحاوي يبتدئ بهم • هذا ما نهى الشهود المسمون في هذا الكتاب شهدوا جميعا وشئ أن فلانا وفلانا وفلانا فاعرفوهم معرفة صحيحة بأعيانهم وأسمائهم وأنسابهم أقرؤا في حال صحة عقولهم وأبدانهم وجوارزهم في جميع الوجوه (والثاني) أن محمد رحمه الله تعالى كان يكتب اقساموا الدار التي حدودها كذا وكذا هذه الدار كذا اقسامكم مرة وكان لفلان من هذه الدار كذا اقسامكم مرة ولفلان كذا اقساما ولفلان كذا اقساما فلان ذلك عند القسمة في موضع كذا من هذه الدار وفلانا كذا وكان لا يدكر الدار في ملكهم وأيديهم قبل القسمة والطحاوي كان يذكر ذلك ويكتب أقرؤا في حال صحة عقولهم وأبدانهم وجوارزهم في جميع الوجوه أن الدار المحدودة في موضع كذا ملكهم وفي أيديهم وأنها كذا اقسام كل واحد كذا اقسامنا في جميع هذه الدار وقد تراضوا على قسمة هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب فاقسموا فيما بينهم وتراضوا على تجزئتها فأصاب فلانا كذا اقسام في موضع كذا من هذه الدار المحدودة بحقوقه وحدوده وفلانا كذا وفلانا كذا بمحدوده وحقوقه (الثالث) أن محمد كان لا يكتب الدرك في القسمة والطحاوي وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون فادرك كل واحد منهم فيما أصاب من صاحبه فعلى فلان تسليم ذلك كما توجه القسمة وكان محمد يكتب وقبض كل واحد من الشركاء ما أصابه بمحدوده وحقوقه بتسليم أصحابه جميع ذلك اليه فارغوا عن كل مانع ومنازع وفرقوا والمتأخرون يكتبون هذا ما شئ • ودوا الى قولنا ان فلانا وفلانا وفلانا أقرؤا الى آخره أن جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي في موضع كذا حدودها كذا بمحدوده وحقوقها وموافقتها أرضها وبناؤها وكل قليل وكثير هو لها فيهم من حقوقها كانت مشتركة بينهم وكانت في أيديهم أثلا أو كما يكون لفلان كذا ولفلان كذا وانهم اقساموا بينهم بقسمة قاسم عدل تراضوا بينهم وأجازوا قسمة عليهم فقسام هذا القاسم عليهم بتراضهم بالعدل والحق قسمة تقويم واصلاح فأصاب فلانا منهم ما بحصته الناحية التي هي عن يمين الداخل

أو جنب أو محدث أو مجنون أو مع تذ كفاية لا يكفر اجماعا • تحرى ووقع تحريمه على جهة ترك تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى اختلف المشايخ في كفره قال الحلواني الاظهر انه ان على وجه الاستهزاء يكفر والافلا لانه لم اوقع تحريمه على جهة تعين تلك الجهة قبله في حقه • قال عند دخول شهر رمضان جاء الشهر الثقيل والضعيف الثقيل أو قال عند دخول رجب بعقبها اقتادهم ان قالته اونا كفر وان قال لضعفه وجوعه لا يكفر • ولو قال هذه الطاعات جعلها الله تعالى عذابا علينا لا يكفر ان أول وتاويلها القارسية رنج كرد بر ما وكذا اذا قال لو لم يضر

الله الطاعات علينا كل خير الثاني أنه لم يعلل كراهه قيل له أذن كلفنا أن لا نؤذيها قيل يكفر مطلقا وقيل في الأمور الباطنة لا يكفر وينبغي أن يكون على الأقاويل التي مررت في الصلاة أنكرنا به من القرآن أو سحر بآية منه كفر وإذا أنكر كون الله وتوحيده من القرآن قيل يكفر لان اجاع المتأخرين يرفع الخلاف المتقدم وقيل لا يكفر لان ارتفاع الخلاف وانعقاد الاجماع خلافا بين الأئمة الثلاثة على ما عرفت فلا يحصل الاجماع على كونه جاهله وقيل يكفر (٣٤٣) لانه صرح رجوع أبي رضى الله عنه فانه عقد الاجماع قيل يرجع الخائف عن قوله

من بابها وبابها بمقابل المشرق وفيها يوت ثلاثة بيت منها يسمى كذا وبيت منها يسمى كذا وبيت كذا  
وعلمنا غرقان بينهما ماضقة وبين يديهما مساحة طولها كذا وعرضها كذا بالذراع التي يذرع بها في بلدة كذا  
وأصاب فلانا منها بحصته الناحية التي هي عن يسار الداخل من بابها وبين ذلك إلى آخره على ما مر وأصاب  
فلانا الناحية التي هي قبالة الداخل من بابها وهي منتهى هذه الدار ويشتمل كل ناحية من هذه النواحي  
الثلاثة على حدود أربعة فأحد حدود الناحية اليمنى لزيق كذا إلى آخره وأحد حدود الناحية اليسرى  
لزيق كذا إلى آخره وأحد حدود الناحية المقابلة لزيق كذا إلى آخره فوقه لكل واحد منهم بحصته  
ونصيبه جميع الناحية التي وصفت له بحجودها كلها وحقها ووزن كوالدها الذي له هذه الدار من فوقها  
بينهم بحر الجميع الحصص المسماة فيه مشاعا بينهم \*

وفي وجه آخر على أن يفتح كل واحد منهم بابا بالقسمه الى الطريق **الاعظم** أو الطريق المشترك وهو في موضع كذا قسمه صحبة جازة لافاد فيها ولا خيار وقض كل واحد منهم جميع ما وقعت عليه هذه القسمة بتسليم أصحابه جميع ذلك اليه فاراعن كل مانع ومنازع وفرقوا عن مجلس هذه القسمة بعد صحتها وتعامها انفرق الابدان والا قول بعد اقرار كل واحد منهم به عرفه ذلك كما هو رؤيته ورضاه به فأدرك كل واحد من هؤلاء في ذلك كله أو في شيء منه أو من حقوقه من ذلك فعلى كل واحد من أصحابه ما يقتضيه الشرع ولا حق لكل واحد منهم فيما وقع لصاحبه ولا دعوى ولا طلب وكل دعوى يدعيها في ذلك كله فهي باطلة مردودة وأتمد واعلى أنفسهم الى آخره كذا في المحط \*

وقسمة الدواب **ك** هذا ما شهد عليه التهم ود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا له جميعاً أن فلانا وفلاناً وفلاناً  
أقروا عندهم وأشهدوهم جميعاً على إقرارهم طائعين في حال صحة أبدانهم وقيام عقولهم وجواز أموالهم أن  
أباهم فلاناً مات وترك من الخيل كذا وكذا ميراثاً بينهم ولم يترك وارثاً غيرهم وصار ذلك موروثاً بينهم أنلانا  
على السوية وهي على أصناف وألوان مختلفة فمنهم من الجذاع كذا وكذا ومن الثنايا كذا وكذا ومن (١)  
القوارح كذا وكذا وأرادوا قسمتها بينهم وقد حصلت ميراثهم ليست بمشغولة بدين ولا وصية فأحضروها  
وقسموها بالحق والعدل فبلغت قيمتها كذا وكذا درهماً ثم جعلوها أقساماً بالعدل والحق من غير حيف  
ولا غبن فأصاب فلانا كذا وأصاب فلانا كذا وأصاب فلانا كذا وأصاب فلانا كذا وأصاب فلانا كذا  
فرضيه المشاع السمي الموصوف في هذا الكتاب بهذه القسمة الموصوفة وغرف كل واحد منهم نصيبه من  
جملته وجميع ما صار له بهذه القسمة وذلك بعد إقرارهم بالتراضي وإن لم يكن بينهم إقرار سكت عن ذلك  
وقبض كل واحد منهم من جميع ما صار لهم من ذلك بتسليم صاحبه ذلك كله إليه وأبرأ كل واحد منهم  
صاحبه عن كل دعوى وخصومة وطلبه كانت له في ذلك كله وأقر أنه لم يبق له قبل صاحبه ولا قبل أحدهم  
شيء من ذلك كله وأنه متى ادعى شيئاً من ذلك فهو باطل مردود وتفرقوا عن تراض بالابدان والاقوال فما  
أدرك كل واحد منهم في ذلك كله من ذلك فعلى صاحبه تسليم ما يقتضيه الشرع وأشهدوا إلى آخره وعلى  
هذا الأبل والبقر والغنم ونحوها وذلك رواياتها وألوانها بصفتها (وأما الرقيق) فابو حنيفة رحمه الله تعالى

(١) قوله القوارح جمع قارح وهو من ذى الحافر بمنزلة اليازل من الابل كافي القاموس ٥١ مصححه

ولا ينقص وقال بعض المعتزلة لا علم لنا بذلك فيصور أن يزيد وينقص ويجوز أن لا يزيد ولا ينقص وكذا إذا قال لا يرى  
 ازجان فلان بكاست و بجان تو پیوست ولو قال فلان بر دو جان تو بسیار دیگر دهم و مذهب السامخ \* بر آمن مرضه فقال له آخر فلان خ  
 باد فرستاد كفر \* نوالی علیه المصاب فقال یارب أخذت مالی وأخذت كذا وكذا وما بی قم بفعله فإذا تفعل ایضا وما أنشبه هذامن اللفاظ  
 قهوه كافر قيل نواله هذامن غیر قصد و لیكن جرى علی لسانه لشد المرض أحب ان الحرف الواحد یجرى علی اللسان وقوه من غیر قصد

لا تنظم المتوالي على هذا النمط وكذا وقال المريض عند اشتداد مرضه ان شئت فقل في مسلم وان شئت فقل في كافر اصار كافر الرضا بكفر نفسه \* طلب منه دراهمه وقال اعطه في الدنيا فانه لا درهم في الآخرة فقال اعطني عشرة أخرى وخذها مني في الآخرة أو اعطيتك في الآخرة كفر في الاصح وفي مثله نزل قوله تعالى أفرأيت الذي كفرا تاتوا وقال لاوتين ما لا وولدا أطلع الغيب الآية \* قال مرابح شرحه كار وقال لا أخاف أو قال لا أخاف القيامة كفر \* أعصى حتى والآخذ بك يوم (٣٤٣) القيامة فقال أين تجدي يوم القيامة لا يكفر لانه يقول لانك

لا تجدي وانما يجدي الله تعالى يوم القيامة \* قال لراهد بن شين ناز بهشت ازان سونفتي قال أكثر أهل العلم بكفر \* سلطان عطس فقال له رجل رجك الله فقال له آخر لم تقول للسلطان هذا كفر \* قيل له دع الدنيا لتسال الجنة فقال لا آيـع النقد بالنسبة يكفر \* قال الى شفيحهم أذهب معك ولا أدخلها كفر \* قال لواحد من الجبابرة اى خـداى يكفر ولو قال اى بار خداى لا عند أكثر المشايخ وهو المختار والمعتاد فى بلاد الروم أن رئيس الاتباع والقسم على الامور يدعى بكـداى وفى بلادنا المتزوج يدعى بكـداى والسجدة لهؤلاء الجبابرة كفر لقوله تعالى مخاطبا للصحابه رضى الله عنهم أيا مكرم بالكفر بعد اذا أنتم مسلمون نزلت حين استأذنوا فى السجود له عليه الصلاة والسلام ولا يخفى أن الاستئذان لسجود التحية بدالة بعد إذ أنتم مسلمون ومع اعتقاد جواز سجدة العبادة لا يكون مسلما فكيف يطلق عليهم

لا يرى القسمة فيه جبر او هم ايرانيان فان أجبر القاضى على ذلك ورآه فهو قضاء في مختلف فيه فيصير بالاجماع (ووجه كتابته) هذا ما شهد الى قولنا ان أباهم ترك كذا عبد او كذا أمة أحد له يبد اسم كذا وصنفته كذا والاخر كذا واحد ادى الاما اسمها كذا وصفتها كذا والاخرى كذا قد بلغوا مبلغ الرجال وبلغن مبلغ النساء فارادوا قسمتهم بينهم بالتراضى أو يقول بالاقرار أو يقول فترافعوا الى القاضى أو يقول رفع فلان صاحبه الى القاضى وطلب منه جبره \* على القسمة وكان القاضى يرى ذلك فاجبرهما على ذلك وبعث فلانا فاقسمتهم بالعدل فبلغت قيمتهم كذا وكان بالاقرار بينهم فأقرع بينهم فأصاب فلانا كذا وفلانا كذا فان كانوا بينهم بشراء أو بسبب آخر غير الارث بين ذلك وفي الامتعة والاواني والكيلى والوزن بالميراث يكتب على قياس ما مروا لكن في المثلى لا يذكر القيمة \*  
قسم الميراث \* وهى أنواع هذا ما شهد عليه الشهود المسلمون آخره هذا الكتاب الى قولنا ان أباهم هذا المسمى فى هذا الكتاب مات وترك أصنافا من الحيوان ميراثا بينهم أثلاثا من الحيوان من الخيل كذا فرس منه سته كذا وشيته كذا وقيمته كذا والاخر كذا ومن الابل كذا بعير منها كذا وناقته منها كذا ومن البغال كذا على هذا الوجه ومن الحمر كذا ومن البقر كذا ومن الغنم كذا ومن العقار كذا وبين المواضع والحدود ويسمى الارضين والخوانيت كذلك ومن الفرس كذا ومن الاواني كذا ومن ثياب البدن كذا ومن النقود كذا وخلف من الورثة هؤلاء البنين الثلاثة وصارت تركته بينهم أثلاثا فان كانت الورثة مختلفين فان كانوا أبوين وابنتين وبنات وزوجة وأمثال ذلك يكتب وخلف من الورثة أبوين فلانا وفلانة وامرأة وهى فلانة وابنين وهما فلان وفلان وابنة وهى فلانة وصار ذلك ميراثا لهم على فرائض الله تعالى للمرأة الثلث وللأبوين السدسان والباقي بين الأولاد لذكركم مثل حظ الانثيين أصل الفريضة من أربعة وعشرين سهما وقسمتها من مائة وعشرين سهما للمرأة منها خمسة عشر وللأبوين منها أربعون سهما لكل واحد منهما عشرون سهما ولكل ابن منها ستة وعشرون سهما وللبنات منها اثلاثة عشر سهما وقومت كل هذه التركة بتقويم أهل البصارة والعدالة فبلغت ألفين وأربعمائة درهم للمرأة من ذلك ثلثمائة درهم وللأبوين ربعا من درهم وللأم كذلك ولكل ابن خمسمائة وعشرون درهما وللبنات مائتان وستون فدفع الى المرأة بمأصاها جميع الادارات الى موضع كذا ودفع الى الاب جميع الكرم وكذا البواقي الى آخره كذا فى الذخيرة \*  
ويكتب اذا كان الارث حيوانات \* وأحبوا أن يتقسموها بينهم بتراضيهم بعد معرفتهم جميعا بأعيانها وصفاتها وقيمتها ونظرهم اليها ورؤيتهم اياها ووقوفهم عليها (م) على صداقها وحقوقها وفضلت لهم ميراثا خاليا عن كل دين ووصية فاقسموها بينهم فأصاب فلانا منهم بحصة من جميعها وهى كذا درهما جميع الفرس المسمى كذا وجميع كذا وأصاب فلانا بحصة من جميعها وهى كذا درهم ما جميع كذا وجميع كذا بتراضيهم عليها بقسمة صحيحة نافذة جائزة جرت بينهم (وقد يقع هذا الوجه عند جماعة) فجعلوا الخيل منها قسما صحيحة وجعلوا الابل قسما والبقر قسما والاواني قسما وتراضوا أن يتقسم ذلك بينهم بالاقرار فأقرعوا بينهم فأصاب فلانا كذا وفلانا كذا وقبض كل واحد منهم جميع ما أصابه منها وأقر كل واحد منهم أنه استوفى جميع نصيبه منها ولم يبق له قبل صاحبه منها شئ \* وأنه أبرأ من كل دعوى فيه ولم يكن فى هذه التركة دين لاحد ولا شئ منها دين على أحد وإنه متى ادعى شيئا من ذلك عليه فهو باطل ومردود وتفرقا

بعد إذ أنتم مسلمون وقيل لا يكفر بقصة اخوة يوسف عليه السلام والقائل الأول يدعى نسخه بتلك الآية بقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وقيل ان أراد العبادة كفر وان أراد التحية لا وهذا موافق لما ذكر فى فتاوى الاصل \* قيل لسلما سجد للملك والاقلة لثالث الافضل أن لا يسجد لانه كفرة فلا يأتى بما هو كفر ضرورة كما قلنا فى الاكرام على اجراء كلمة الكفر وبهذا علم ان ما يفعله الجهلة لطواغيهم ويسمونه بابكاء كفرة عند بعض المشايخ ككبره عند الكل فلا وقع له ما باح له شيعة فهو كافر وان أمره شيعة به ورضى به مستحسن

لهما نسخ التجدي أيضا كقرآن كان قد أسلم في عمره وتقبل يد نفسه مكر ومولا تنظيم فيه لو تاملت وأما تقبل يد غيره ان كان عالما أو سلطانا عادلا لا يكره ولا يكره **الحادي عشر** فيما يكون خطأ لا يصلي على غير الأنبياء والملائكة لقوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا والملائكة أيضا رسل الله تعالى ولثلاثتهم بالرفق وأما قوله عليه الصلاة والسلام اللهم صل على آل أبي أوفى فلا يرد لان الصلاة حقه عليه السلام فله (٣٤٤) أن يصرف حقه الى من شامولا يلبه غيره وكذا قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة هو الذي يصلي عليكم الآية لانه جائز الحبيب أن يتولى حق الحبيب قال نوكل خدای کن جو خدای کار تو کرد الاكثر على أنه ليس بخطأ فلان راقضه بدرسيد خطأ عظيم لانه وصف قضاء مولاه بالشر والذي يقال في الدعاء قضاء بداز ما بكدران المراد به المقضي وقوله خدایت

نیک کنديس بصواب بل الصواب أن يقول خدایت نیک مراد کنديس وقوله درویش بدیختی است خطأ وقوله امید از خداوانست وديكر از تو اقال أمید بخدای است وهو خطأ اللعن على يزيد يجوز وليكن ينبغي أن لا يفعل وكذا على الحاج ويحكى عن الامام قوام الدين الصفارى انه قال لا بأس باللعن على يزيد ولا يجوز اللعن على معاوية لانه حال المؤمن وكاتب الوحي وذو السابقة والقنوح الكثيرة وحامل الفاروق وذو النورين لكنه أخطأ في اجتهاده فيجوز ازاله عنه ببركة محبة سيدنا عليه الصلاة والسلام ويكف

وأشهدوا وبقه وهو خلاف قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ان القسمه في الاصناف المختلفة بالاقراع لاتصح فانها كالبيع والبيع بشرط الاقراع كالبيع بالقاء الحجر والحوذلك فيلحق بهذا حكم الحاك كذا في المحيط \*

إذا كانت القسمه بين ورثة فهم غائب يكتب هذا ما شهد عليه الشهود الى قولنا ان فلانة توفيت وخلفت من الورثة زوجا غائبا يسمى فلان بن فلان وابنا صغيرا يسمى فلانا ومن التركة كذا وكذا ومبلغ التركة كذا وان فلانا صارنا من جهة الحاك بطريق النظر الشرعي ليقبض حصه الغائب من التركة ويحفظها الى وقت حضوره وقسمت التركة بين هؤلاء الورثة على فراض الله تعالى ووقع جميع الحدود الذي في موضع كذا في نصيب هذا الزوج وفي نصيب الصغير بالقسمه الصحيحة ووقع في نصيب فلان الغائب جميع كذا فقبض هذا الغائب بحكم هذه النيابة قبضا صحيحا وذلك يوم كذا في يوم كذا في الذخيرة \*

### الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات

اختلف أهل الشر وط في البداءة بكتاب الهبة والصدقة فأبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني وكان السمتي رحمه الله تعالى يكتب هذا كلب ما وهب فلان بن فلان والطحاوي يكتب هذا ما وهب فلان بن فلان والمناخرون رحمهم الله تعالى من أهل هذه الصنعة يكتبون كما يكتب الطحاوي رحمه الله تعالى هذا ما وهب ويكتبون أيضا هذا ما شهد الشهود المسمون اخر هذا الكتاب أن فلانا وهب ويكتبون أيضا أقر فلان بن فلان أنه وهب من فلان ومحمد رحمه الله تعالى كان لا يكتب في الهبة ولا في الصدقة هبة محوزة وصدقة محوزة وعامة أهل الشر وط كانوا يكتبون ذلك ولا بد من ذلك لان الهبة لا تجوز الا مقبوضة محوزة عند ناحتي ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمه لا تجوز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى والقبض شرط صحة الهبة والصدقة عند عامة علماءنا رحمهم الله تعالى خلافا لابراهيم النخعي رحمه الله تعالى فانه يقول اذا علمت الصدقة جازت وان لم تقبض ويكتب هبة صحيحة جائزة فبعد هذا ينظر ان كانت هبة لا رجوع فيها الواهب كالهبة من أحد الزوجين لصاحبه وكالهبة من الرحم المحرم نحو الهبة لابنه الكبير أو لابنته الكبيرة أو لأمه أو لأخيه أو لأخته أو لابن أخيه أو لابنة أخته أو لنوافلها أو لولد له أو لجد له أو لعمه أو لعمته أو لخاله أو لخالته يكتب غقيب قوله صحيحة جائزة بته بته لا رجعة لهذا الواهب فيها وان كانت هبة فيها رجوع يكتب بته بته غريب وفي شرح شروط الأصل أنه لا يكتب بته بته في هذه الصورة أيضا صورته على ما اختاره المناخرون هذا ما وهب فلان لله لان وهبه جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي في موضع كذا ويحدها وهب هذا الواهب المسمى في هذا الكتاب من هذا الموهوب له المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدها وحقوقها كلها وأرضها وبناؤها وسفلها وعالوها وطرقها وكل قاييل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها من حقوقها وكل خارج منها من حقوقها هبة صحيحة نافذة محوزة مقسومة فارغة لا فساد فيها بغير شرط عوض صله منه وتبرعانه عليه لا على سبيل تجارة ومواعدة وقبلها هذا الموهوب له مواجهة في مجلس هذه الهبة وقبضها هذا الموهوب له في

اللسان عنه تعظيم المتبوع ومواجهه عليه السلام \* وثل الجوزي عن يزيد أياه فقال قال عليه الصلاة والسلام من دخل دار أبي سفيان فهو آمن وعلما ان أبا دخل داره فصار آمنا والابن لم يدخلها فلم يصبر صاحب جد والحق ان يلعن يزيد بناء على اشتراك كفره وثور فظاعته شره على ما عرف تفاسيله والافالعين على الشخص وان كان فاسقا لا يجوز بخلاف اللعن على الخنثى كقوله تعالى أن لعنة الله على الظالمين وقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله في الخمر عشرة الحدبث ولعن من غير مناد الارض الى

مجلس

اللسان عنه تعظيم المتبوع ومواجهه عليه السلام \* وثل الجوزي عن يزيد أياه فقال قال عليه

الصلاة والسلام من دخل دار أبي سفيان فهو آمن وعلما ان أبا دخل داره فصار آمنا والابن لم يدخلها فلم يصبر صاحب جد والحق ان يلعن يزيد بناء على اشتراك كفره وثور فظاعته شره على ما عرف تفاسيله والافالعين على الشخص وان كان فاسقا لا يجوز بخلاف اللعن على الخنثى كقوله تعالى أن لعنة الله على الظالمين وقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله في الخمر عشرة الحدبث ولعن من غير مناد الارض الى

أحدث بطول ذكرها ولو قال يارب ابن سمر ازوى بمسند الأعرج أنه لا يكون خط \* ولوقتي لبي أن لا يكون نبيان أراد أنه لو لم يكن نبيان  
 يكن خارجا عن الحكمة لا يكفر وإن أراد الاستخفاف بكفر \* أنكر نبوة الخضر وذى الكفل وكل من لم يجمع الأمة على نبوته لا يكفر \* وقعت  
 بين الرجلين منازعة فقال لأمر رسول الله لم أعز بامرء لا يكفر \* من عاب النبي عليه السلام نسي يكفر \* ولو قال لشعر النبي عليه السلام شعر  
 كفر وكل من أراد بقلبه بغض نبي كفر وسئل الامام عن يقول محمد رسول الله ألا أنه يحب (٣٤٥) بقلبه أن يشتمه هذا لم يعرف

الله تعالى لانه لو عسره  
 لا يحب أن يشتمه قال كراو  
 خدائى جهانت استانم  
 هذا اجترأ على الله تعالى  
 ودعوى أنه يغالبه  
 فيصير مرئدا ولو قال كراو  
 يغالب است فهذا أيسر  
 منه لانه كان يغلب ويؤخذ  
 منه وقيل لا يكفر لانه  
 للتهويل للتحقيق \* تسابرا  
 فقال أحدهما الله  
 حاكم بيننا وقال الآخر الله  
 حاكمي را نشأبدا أو حاكمي  
 را نشأبدا كفر \* وضع مناعه  
 في موضع فقال سلمنا الى  
 الله تعالى فقال سلمنا الى  
 من لا يمنع السارق اذا سرق  
 لا يكفر \* ولو قال هركه  
 درين جهان بى خرد بوديدان  
 جهان خر كشته دريده بود  
 قال الفضلى هو طنز وهزل  
 بأمر الآخر فيكفر والصحيح  
 أنه لا يكفر \* تسابرا فقال  
 أحدهما حكم خدائى جنين  
 است فقال من حكم خدائى  
 راجعه دائم قال أبو القاسم  
 هذا استخفاف بأمر الله  
 تعالى فيكفر والصحيح أنه  
 لا يكفر لقوله صلى الله عليه  
 وسلم لا تدرون ما حكم الله  
 فيكم \* تسابرا فقال  
 أحدهما تعال حتى نذهب

مجلس الهبة بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه وبتسليطه عليه فارعا من كل شاغل ومنازع وهي في  
 يدها الموهوب له بحق الهبة ولا يكتب في هذا الكتاب ولا في كتاب الصدقة وتفرعان مجلس العقد تفرق  
 الابدان والله تعالى أعلم  
 وان شئت كتبت \* أقر فلان طائعا أنه وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا ويحدها وهب له هذه  
 الدار بمجدها وحقوقها كلها الى آخر ما ذكرنا والله تعالى أعلم  
 وان كان الموهوب كراما يكتب بمجدها وحقوقها كلها وبناؤه وأشجاره المثمرة وغير المثمرة وراجينه  
 وعرائشه وأوطاهه وأغراسه وأنهاره وسواقيه وشربه بمجاريه ومسابعه في حقوقه فان كان على الاشجار  
 ثمار أو ورود أو ورق له قيمة كورق شجر القرد فلا بد من ذكره لانه لا يدخل من غيره ذكره واذا لم يدخل  
 فسدت الهبة لانه يمنع صحة التسليم  
 واذا كانت الهبة بشرط العوض يكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان بشرط العوض الموصوف فيه  
 وهب له جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها هبة بمحضه نافذة محبوزة مقبوضة لارجوع فيها على أن  
 يعوضه جميع الكرم الذي هو في موضع كذا ويحدها تعويضا جازا فانما مفرقا محبوزا مقبوضا لارجوع فيه  
 وقبل الموهوب له الدار هبة هذه الدار به - ذا الشرط وقبض كل واحد منهم ما جميع ما صار له به هذه الهبة  
 والتعويض الموصوفين فيه بتسليم كل واحد منهم ما جميع ذلك اليه وتسليطه عليه فارعا من موانع التسليم  
 في جمع هذه الدار به هذه الهبة لفلان هذا وجميع هذا الكرم به ذا التعويض فلان هذا لارجوع لكل  
 واحد منهم ما على صاحبه فيما صار في يده بحكم هذه الهبة وهذا التعويض أقر بذلك كله وأشهد على  
 اقرارهما من أثبت اسمه في آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا من شهر كذا والله تعالى أعلم  
 وان كانت الهبة من غير شرط العوض إلا أن الموهوب له عوض الواهب من هبته يكتب فيه هذا  
 ما عوض فلان فلان من الدار التي كان وهبها له في موضع كذا وسلمها اليه فقبضها منه وكتب بذلك على  
 أنفسهم ما كتابا هذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ كتاب الهبة ثم يكتب فعوض فلان الموهوب له  
 هذا فلان الواهب هذا من هذه الهبة كذا فقبله منه وقبضه منه بتسليمه فلم يبق لهذا الواهب في هذا الموهوب  
 رجوع ولا لهذا المعوض فيما عوض رجوع وذلك في يوم كذا  
 واذا كان الموهوب مشاعا لا يحتمل القسمة كالرفيق والحيوان والدر واللؤلؤ ونحوها فهبة جائزة بلا خلاف  
 ويكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من كذا الى آخره  
 واذا كان الموهوب مشاعا لا يحتمل القسمة كالدار والكرم والارض ونحوها فهبة فاسدة عندنا خلافا  
 للشافعي رحمه الله تعالى واذا كتب في ذلك كتابا يلحق بآخره حكم الحاكم وقد حكم بصحة هذه الهبة حاكم  
 من حكام المسلمين بعد خصومة معتبرة وقعت بين هذين العاقلين  
 واذا وهب الرجل داره من رجلين لا تجوز هذه الهبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على التساوي  
 والتفاوت جميعا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز على التساوي ولا تجوز على التفاوت وعند محمد رحمه  
 الله تعالى تجوز على التساوي وعلى التفاوت (ومروا الكتابة فيه) هذا ما وهب فلان لفلان وفلان جميع  
 الدار المشتملة على البيوت والحجرات التي هي في موضع كذا ويحدها بمجدها وحقوقها كلها الى آخره

(٤٤ - فتاوى سادس) الى العلم فقال الآخر من علم به دائم يكفر لاستخفافه بالعلم \* تسابرا وهما من عرض الناس فجاء  
 أحدهما بخطوط الفقهاء فقال خصمه ليس هذا كما أفتوا ولا نعلم به ذاع عليه التعزير لانه باشر المنكر ومن يقول الله يدخلكم من الله لان  
 معناه نعمة من الله تعالى فلا يكون استخفافا بالله تعالى ولو قال انما يدخلكم من العلم بكم لانه استخفاف بالعلم لان العلم لا يصلح نعمة ناشئة  
 منه قال كدر وغمي كويم خدائى تعالى دروغ غي كويد لا يكفر لانه يرايه ان الله تعالى لا يكذب \* نوع آخر \* ما نعلمه فقال

يارب تأخذ من له واحد ولا تأخذ من له عشرة وأنا أجتهد في جمع المال لا يكفر لانه لم يصف الله تعالى بظلم لان الظلم أن يأخذ ما ليس له وله الدنيا والآخرة أصيب فقالت بكي دادي وبكي استاندي لا تكفر الله ما أخذ الله ما أعطى \* واعلم أن الرجل يشتد غضبه ومرضه ويحقه ضجرو وملل او تعظم مصيبتة أو يأخذ الم أو يقل علمه ويكثر جهله أو يزيد طاماته بين حتى جمع التفوا به ويريد أن يلا شديقه بكلمات المشايخ فيفتقه بالفاظ لا يشعر بها (٣٤٦) فحق على العاقل المسلم أن يحفظ لسانه فانه لا يكتب الناس على مناخرهم الا حصائد

صفقة واحدة بينهما نصفين هبة جائزة نافذة محوزة مقبوضة وقبل ايجاعه هذه الهبة في هذه الدار المحدودة فيه وقبضها حاجي ما مع تسليم هذا الواهب ذلك اليه ما عاوت تسليمه اياه ما عليها في مجلس الهبة فهي في أيديهم ما يحكم هذه الهبة معلومة بين مناضفين ويلحق بآخره حكم الحاكم

إذا وهب رجلان دارا من رجل صفقة واحدة يكتب فيه هذا ما وهب فلان وفلان لفلان وهب له صفقة واحدة جميع ما ذكر أنه مملوك لهما نصيبين على السواء أو أثلاثا ثلثاه لفلان وثلثه لفلان وهو جميع الدار التي في موضع كذا هبة صحيحة محوزة مقبوضة وقبل الموهوب له منها ما عا هذه الهبة وقبضها منها ما عا به بتسليمها ذلك كله اليه وتسليمها اياه على ذلك وذلك في يوم كذا

إذا وهب رجل لصغيرا اجني عنه هبة يكتب فيه هذا ما وهب فلان للصغير فلان بن فلان وهب له كذا هبة صحيحة جائزة نافذة محوزة مقبوضة وقبل أبو الصغير فلان بن فلان هذه الهبة لابنه الصغير هذا فلان بولاية الابوة وان لم يكن للصغير أب وله أم يكتب وقت أم هذا الصغير فلانة هذه الهبة لهذا الصغير فلان وهذا الصغير في حجرها وقدامات أبوه وليس له وصي وان لم يكن للصغير أم أيضا وهو في حجر واحد من أقربائه عه أو خاله يكتب وقبل عم الصغير فلان هذه الهبة أو خاله فلان هذه الهبة لهذا الصغير فلان وليس له أب ولا وصي بلى أمره وان كان الصغير عاقلا مميذا يكتب قبل هذا الصغير هذه الهبة وهو عاقل عيذات أبوه وليس له وصي يقوم بأمره ولا قريب يعوله وقبض هذا الموهوب له بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع وذلك في يوم كذا

إذا وهب الرجل لولده الصغير هبة يكتب فيه هذا ما وهب فلان لابنه الصغير وهب له جميع الدار التي في موضع كذا ويحدد الدار الى آخر ما ذكرنا فإذا انتهى الى القبض بكتب وقبض هذا الاب من نفسه لهذا الصغير بولاية الابوة جميع ذلك ذكر الشيخ الامام نجم الدين عمر النسفي رحمه الله تعالى قبض الاب من نفسه في شروطه ولم يذ كر محمد رحمه الله تعالى في شروط الاصل قبض الاب قال شيخ الاسلام غياث ابي بكر لان الهبة في يد الاب وقبض الاب ينوب عن قبض الصغير وفي هبة الاصل يقول هذه الصورة والقبض ان يعلم ما وهب له ولذلك لم يكتب محمد رحمه الله تعالى في هذه الهبة قبول الاب لان القبول ليس بشرط فيما يجب الا ان ولد الصغير قال الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى وكذلك الام اذا وهبت والاب ميت

فالقبض اليها والكتابة كذا والله تعالى أعلم إذا وهب الرجل الدين من غير من عليه الدين يكتب هذا ما وهب فلان لفلان وهب له جميع الدين الذي له يعني للواهب على فلان آخر في صدك كتب عليه بتاريخ كذا بشم ادة فلان وفلان وهب له ذلك كله هبة صحيحة وسلطه على طلبه منه ومخاضته اياه فيه وإشائه عليه ان يحده واسبقائه لنفسه منه وعن يقوم مقامه في ايافائه وقبل فلان هذه الهبة وجميع ما أسند اليه فيها (واذا وهب الدين عن عليه الدين) يكتب هذا ما وهب فلان لفلان جميع ما كان له عليه من الدين وهو كذا هبة صحيحة وقبل فلان ذلك منه قبولا صحيحا وفي هبة المرأة مهرها من زوجها يكتب وهبت زوجها جميع المهر الذي لها عليه وهو كذا هبة صحيحة صلته ومراعاة لحقه من غير شرط عوض وأبرأته عن ذات ابراهم صحيحة قبل هو منها هذه الهبة وابراهها هذا ما وجبه ولم يبق لها عليه بعد هذه الهبة وبعد هذا ابراهم هذا المهر شي لا قليل ولا كثير فتي ادعت بعد ذلك شيئا

السنتهم وكم من جاهل يتكلم بكلمة يهوى بها الى النار ويحصر ريعا على رأسه وهو لا يعلم وقد بلغنا عن أبي نصر أنه قال سمعت عابدا مستفيضا مشتهرا بالزهد يدعو بالفضيل في بيت المقدس وكان كل تسمى لقاه صاحبه قال الفضيل وكان يوما شديدا لمطر فوقع في قلبي أن أذهب فذهبت الى بيت المقدس فوجدت بينه قد دخلت فاذا هو صريض فتفقد الصعداء فقلت ماذا تشتهي فقال أين تجده وقال أريد اياه الفضيل قبل الموت فقلت أنا الفضيل فسر وصاخي وبعثت السؤال عنى قال فقلت استجابة دعونه وكنتم اختلف اليه فاشتهى مرضه فقال ان عباد من عبادك أفق عمر الطويل في عبادتك وأنت بتبليه بهذا المرض ولا تدفعه عنه ثم انه مات قال الفضيل فقلت سبحان الله بلغت مرتبة حتى استجبت دعونه وخاطمته الكفر والعباد بالله تعالى فقلت في نفسي أصلي عليه أم لا ان صليت صليت على كافر وان لم أصل لا مفي الناس فقلت

علي جنازته ولم أصل عليه ومن خوف الخاتمة انصدمت قلوب الرجال كما انصدمت الرواسي من الجبال من خشيعة المتعالي قال ياخذى روزي من قراخ كن يا ازر كافي روا كن يار من جورمكن قال أبو حفص من نسب الى الله الجور كفر واستفتى الامام أبو نصر الدبوسي عن فائل يقول آت ووسبركه ترازاد الى آخره دانه فامر السائل بالانصراف وكان يختلف اليه خسة أيام فجاءه بالفتوى الى أصحابه فكل أجاب بانه يكفر فراق الفتوى ولم يجب بشي وقال اسان ايسار از زمه نتوانيش بيرون كرد او كلامه نامعناه دل أن هذا انما منه



نوافر في سائق اذ ربحان ان قولهم لله تعالى باحضر يا ناظر كفر ليس بصحيح فان الحضور يعني العلم سائق شائع وما يكون من هوى ثلاثة  
 الا هو رابعهم والنظر يعني الرؤية ألم تعلم بان الله يرى قد ورد فيكون المعنى يا عالم يا من يرى فلا يكون كفرا وان لم يصح قول من قال بان الله  
 بكل مكان بالعلم كما عرف في علم الكلام وقد استفاض أيضا في رسائلي شر وان ان من قال درو يش دور يشان يكفر لان معناه جميع  
 الاشياء بما حله فيلزم أن يدخل فيه ما لا يجوز باحته فيكون مبيح الحرام (٣٤٧) وانه كفر وهذا باطل فان معناه

مسكنة المساكين أو فقر

الفقراء فكانه قال أتمسكن

بمسكنة المساكين أو

أفقر اليك بفقر الفقراء

ولادالة فيه قط على ما ذكر

من اباحة شيء ما فضلا

عن اباحة الاشياء ولئن

ادعى أنه لازمه فالملزمة

ملزمة وجودية مثل

استغنى عن الذهب

والخروج فلون في استغنى

طلا لا يقع باعتبار ان

الملزمة اللغوية والعقلية

والعادية منتفية ولئن

سلم انه يدل على الاباحة

باحدى الدلالات فالتخصيص

لازم في هذا المقام كما هو

في قوله كل حل عليه حرام

انه على الطعام والشراب

في أصل الاستعمال وقالوا

في قوله تعالى وأوتيت من كل

شيء واشتهر أيضا انه اذا قال

جعلت كذا أو على كذا

انه طلاق ثلاث متعلق وهذا

أيضا باطل وهذا نيات

العوام لانها لها

نوع آخر

مسلم ويجوزي فقال رجل

يا مجوسي فقال المسلم ليبيك

ان كانا في عمل واحد ذلك

منه فدعوا لها باطله مردودة ذكر الشيخ الامام نجم الدين رحمه الله تعالى هذا الكتاب على هذا النحو  
 في شروطه وشرط قبول من عليه الدين الهبة وهكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح  
 كتابه وهكذا ذكر في واقعات الناطقي رحمه الله تعالى وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى ذكروا في شرح  
 كتاب الكفالة وفي شرح كتاب الهبة أن هبة الدين عن عليه الدين تتم بدون القبول وهذا كله في حق  
 الاصيل واتفقوا في حق الكفيل أن هبة ما عليه من الدين منه لانتم الاباء قبول

اذا تصدق بداره على فقير أو بشيء آخر يكتب فيه هذا ما تصدق فلان على فلان تصدق عليه بجميع  
 الدار التي موضعها كذا بمجدها وحقوقها صدقة جائزة صحيحة نافذة لا فساد فيها ولا رجعة ولا شرط عوض  
 ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب لما رضاه ورجاء ثوابه وهر با من آليم عقابه وقبض هذا المتصدق عليه جميع  
 هذه الدار المحدودة بحكم هذه الصدقة بتسليم هذا المتصدق وشرطنا قبض المتصدق عليه بتسليم المتصدق  
 لمعنى ذكرناه في فصل الهبة ثم يكتب فلاحق للتصدق في ذلك بعد هذه الصدقة وبعد هذا التسليم ولا دعوى  
 ولا خصومة ولا طلب لوجه من الوجوه وكل دعوى يدعيها هذا المتصدق في ذلك كله فهو باطل مردود الى  
 آخره كذا في الذخيرة (١) وأما الصدقة فيكتب فيها ما يكتب في الهبة ويزيد لوجه الله تعالى وطلب ثوابه  
 وابتغاء مرضاته كذا في الظهيرية \*

#### \*(الفصل العشرون في الوصية)\*

الوصية في معنى الهبة والصدقة لانها لا تخلو اما ان كانت للفقير أو للغني فان كانت للفقير كانت بمعنى  
 الصدقة وان كانت للغني كانت بمعنى الهبة فتلقى بهما فنقول واذا أردت كتابة الوصية فالوجه فيه كتابة  
 كتاب كنية أو حنيفة رحمه الله تعالى حين استكتب فأملا على السائل على البدنية \* بسم الله الرحمن  
 الرحيم هذا ما أوصى به فلان بن فلان وهو يشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له لم يلد ولم يولد ولم يكن  
 صاحبه ولا ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن والعلو وهو الكبير المتعال وان محمد عبده ورسوله  
 وأمينه على وجهه صلى الله عليه وسلم وان الجنة حق وان النار حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله  
 يبعث من في القبور ميتة لا اله الا الله تعالى أي متضرعا أن يتم عليه في ذلك نعمته وأن لا يسلبه ما وهب له فيه  
 وما امتن به عليه حتى يتوفاه اليه فان له الملك ويبيده الخير وهو على كل شيء قدير وأوصى فلان ولده وأهله  
 وقرباته وأخوته ومن أطاع أمرهم بأوصى به ابراهيم بنيه ويعقوب بنين ان الله اصطفى لكم الدين فلا  
 تخوفن الا وانتم مسلمون وأوصاهم جميعا أن يتوا الله حق ثقافته وأن يطيعوا الله في سرهم وعلايتهم في  
 قولهم وفعلهم وأن يلزموا طاعته وينتوا عن معصيته وأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه وجميع ما أوصاهم  
 به لا غنى بهم عنه ولا غنى بأحد عن طاعة الله وعن التمسك بأمره وأقر فلان أن عليه من الدين لفلان  
 كذا ولفلان كذا اقتسبه وتسميته إلى يه وخدمه وأوصى ان حدث به حدث الموت ان يقضى جميع دينه  
 بعد الفراغ عن تجهيزه وتكفينه ثم نظرا إلى ثلث مانع مما يختلف وينقد من ثلثه في كذا وفي كذا انما ينبغي  
 بعد ديني وانفاذ وصاياي فهو ميراث لورثتي وهم فلان وفلان على فراض الله تعالى التي جعلها لهم ولي أن

(١) قوله وأما الصدقة الخ هذا نقل آخر يعلم من عبارة الذخيرة المتقدمة اهـ صحيحه

الداعي وظن المسلم انه يدعو لذلك العمل لا يكفر وان لم يكونا في عمل واحد خيف عليه الكفر \* وعن محمد رجل يضرب عبده فقبيل  
 له لا تخاف الله فقال لا لا يكفر لان له أن يقول التقوى فيما أفعل حتى لو رآه في معصية كفر لانه لا مسامحة للتأويل وقوله حين الغضب  
 لا أخشى الله اذا قبيل له لا لا تخشاه كفر اذ اني الخوف والا لا \* أطلق كلمة الكفر عدا ولم يعتد بالكفر قبيل لا يكفر والعصم أنه  
 يكفر \* من قال لا اله الا الله ولم يتكلم به لا يكفر لانه معتقد لا يعان اما ان لم يحظر بيانه الا بآيات وأراد اني فقط فهو

كافر \* وأما قوله **اللا اله الا الله مستثنى** فلفظ لا معقوله فلا يعتقد ذلك الاعتقاد الهـ ذيان ذ كرافية قول مرة لا اله الا الله ثم يكرر الا الله كم شاه  
جل على التاكيد كذا سمعته عن مشايخ خوارزم \* الساحر لا يستتاب ويقتل والزندق عند الامام الثاني يستتاب \* وسئل  
الزعفراني عن يزعم أنه رأى ابن أدهم يوم التروية بكوفة وراه أيضا في ذلك اليوم بمكة قال كان ابن مقاتل يكفره ويقول ذلك من  
المجذبات لا من التكرامات وأما أنا (٣٤٨) فاستجبه له ولا أطلق عليه الكفر وقال محمد بن يوسف يكفر \* وعلى

هذا ما يجبه عليه جهلة  
خوارزم أن فلانا في كل  
يصل سنة الفجر بخوارزم  
وفرضه بمكة \* وقد  
ذكر علمونا أن ما هو من  
المجذبات البكار كاحياء  
الموتى وقلب الصاحبة  
وانشقاق القمر واشباع  
الجمع من الطعام القليل  
وخر وج المله من بين  
الاصابع لا يمكن اجراؤه  
بطريق الكرامة للولى  
وطى المسافات من قبيل  
المجذبات لقوله عليه السلام  
زويت لى الارض فلو  
جاز لغيره أيضا لم يقفائدة  
التخصيص أولانه كالاسراء  
بالجسم وذلك خاصيته  
عليه الصلاة والسلام  
لا يمكن فى كلام القاضى  
الامام أبى زيد فى كتاب  
الدعوى ما يدل على انه ليس  
بكفر

### فى المنقرات

ولولا ما من يحتاج الى كثرة  
المال فالحرمان والحلال  
سواء كفر به قيل له جركرد  
حلال غنى كرى فقال  
باحرام بانهم كركرد حلال  
كى كركرد لا يكفر وهو

أغير وصيتى التى أوصيت بها فى ثنائى وأرجع عما شئت وأنتص ما رأيت وأبدل من الموصى لهم من شئت  
فان مت فوصيتى منقذة على ما أموت عليه منها وقد جعل فلان فلانا وصيه فى جميع أموره بعد وفاته فقبل  
فلان الوصية منه مواجهة شهد الشهود عليه بذلك وهذا ذكر وصية تامة كذا فى الظهيرية \*  
وصية جامعة صورتهما هذا ما أوصى العبد الضعيف فى نفسه الفقير الى رحمة ربه فلان أوصى فى حال  
قيام عقله وجواز أمره له عليه وهو يشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت  
وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شى قدير لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد لم يتخذ صاحبة ولا ولدا ولم  
يشرك فى حكمه أحد أو يشهد أن محمدا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبده وصفيه ورسوله وأمينه على وحيه  
أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الميزان  
حق وأن الحساب حق وأن الصراط حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من فى القبور وأنه قد  
رضى بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبياً ورسولاً بالقرآن اماماً والكعبة قبلته  
وبالمؤمنين اخواناً على ذلك يحيا وعلى ذلك يموت وعلى ذلك يبعث ان شاء الله مبتلى الى الله تعالى أن يتم  
عليه فى ذلك نعمته وأن لا يسلبه ما هو له وما أنفق به عليه حتى يتوفاه اليه فان له الملك وبه الخير وهو على  
كل شى قدير ويشهد أنه يخرج من هذه الدنيا الفئدة المكارمة الخداة ناساً الى الله تعالى نادماً على ما فرط  
فيه امتناً سقاً على ما قصر فيه مستغفراً من كل ذنب وزلة بدرت منه مؤملاً من خالفه ورازقه تبارك اسمه قبول  
توبته وإقالة عبثه راجياً عفوه وغفرانه إذ وعد ذلك عباده فيما أنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم فقال  
وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله صدق ووعدته حق وسعت رحمته كل شى  
وسبقت رحمته غضبه وهو الغافر الرحيم وأوصى من خالفه بعد موته من ورثته وأقربائه وأصحابه  
وأولياؤه ومن أطاع أمره أن يعبدوه فى العالدين وأن يحمدوه فى الحامدين وأن ينصحو الجماعة المسلمين  
وأن يتقوا الله حق تقائه ويصلحوا ذات بينهم وأن يطيعوا الله ورسوله ويكونوا مؤمنين موقنين ووصاهم بما  
وصى به ابراهيم نبيه ويعقوب بابنى اء الله اصطفى لكم الدين فلا تعوت الا او أنتم مسلمون وأن يطيعوا الله  
فى علانيتهم وسرهم وقولهم وفعلهم وأن يلزموا طاعته وينتوا عن معصيته وأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا  
فيه وأوصى أنه ان حدث به حدث الموت الذى جعله الله عدلا بين عباده وحقاً على خلقه لا يحصى لاحد  
عنه ولا يحيد جعل الله خيراً أيامه يوم لقاء أن يسدوا من تركه بكفنه وحنوطه وتجهيزه ودفنه ونفقات  
ثلاثة أيام على أهل تعزيتة بالمعروف على موافقة السنة من غير اسراف ولا تقتير ولا بذير ثم يقضاه دينه التى  
عليه للناس ثم يافتضاه دينه التى له على الناس وردا لودائع والامانات وانفاذ وصاياه من ثلث ماله من غير  
تغيير ولا تبدل فى ثلثه بعد ما سمعه فاعلمه على الذين يسدونه ان الله سميع عليم وان أقر من الديون التى  
عليه لفلان كذا درهما بخط وقبالة بتاريخ كذا ولفلان كذا بغير قبالة ولفلان كذا بجهة كذا وودونه  
التي له على الناس منها على فلان كذا بقبالة بتاريخ كذا وعلى فلان بن فلان كذا وأما أعيان أمواله التى  
هى له فدار فى موضع كذا ويحتها وكرم فى محلة كذا ويحتها وأراض فى قرية كذا ويحتها وحوانيت  
فى سوق كذا ويحتها وكذا سائر العقارات ومن العبيد كذا ومن الاماء كذا ويسمهم ويحليهم ومن  
الذهب والفضة كذا ومن الحيوانات كذا ومن مال التجار فى الحانوت والحجرة كذا ومن أواني الصفر

وأوانى

عاص فان قلت الا يكون استخفافه بالعماسى كاستخفافه بالله تعالى قلت لا لان

الاستخفاف بعبادته تعالى يجوز ويجب والاستخفاف بالله تعالى غير جائز قطعاً وهل المالك مع المملوك والخالق مع المخلوق سواء  
قال على الرازى أخاف الكفر على من قال بحدائق وحياتك وما أشبه ولولا ان العلة يقولونه ولا يعلمونه لقلت آية الشرك لانه لا يمين الا بالله  
تعالى قال ابن مسعود رضى الله عنه لأن أحلف بالله كاذباً أحب الى من أن أحلف بغير الله صادقا \* وإذا قال بارخداى من ان عرف

معناه وقصه ذلك المعنى كثر وان لم يعلم حقيقة معناه وجوت ان لا يكفر وبارق بعض اللغات بزره أى عظيم والجوزات التي لاهل يور وغيرهم لهور ولعب والجوزة جهمار طاق يتخذ في المحلات والاسواق عند قدوم الحاج والغزاة وقدم الامراء ويذبح الابل والبقر والغنم لوجه القادم وقد قدمنا ان المذبح حبيته واختلف في كفر الذابح فالشيخ السفكر دى وعبد الواحد الدري الحديدي والنسفي والحاكم الكفيعي على انه يكفر والفضلي وامجد الراهدي على انه لا يكفر \* سئل أبو حفص (٣٤٩) الكبير عن أقي عيد المشركين وترك صلاة وصلائين قال

ان كان أراد به تعظيم ذلك كفر ولا يجب عليه قضاء الصلاة وان كان لفسق لا يكفر ويقضى الصلوات الفائتات \* ومن ذهب الى الغزو وفاته صلاة فقد ارتكب سبعاية كبيرة كذا عن الشيخ الرازي فما فلتك فبن فاته صلاة مثل هذا الحضور ولاجل محبة شيطان يسمى بابن فلان أيا وأخي فلان وغرضه استماع الدف والمزمار واللعب بالرقص الذي أحدثه أولا السامري حين أخرج لهم عجلا جسده خوار \* وقد نقل صاحب الهداية فيها ان المعنى للناس انما لا يقبل شهادته لانه يحجمهم على كبيرة القرطبي على أن هذا القناء وضرب القضيب والرقص حرام بالاجماع عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد في مواضع من كتابه وسيد الطائفة شيخ أحمد يسوي مخرج بحر منته ورايت فتوى شيخ الاسلام سيد جلال الله والدين الكيلاني رضي الله عنهم ان مستحل هذا الرقص كافر ولما علم ان حرمة بالاجماع

وأواني الشبه وأواني الرصاص في الدار كذا ومن القرش والبسط ومتاع البيت والكيل والوزن جميع أمواله هذه الاعيان المسماة الموصوفة المدينة فيه لا غيرها وقد أوصى أن تقضى ديونه أولا منها ثم تقتضى ديونه التي له على الناس ثم يتظر الى مبلغ التركة فيقوم قيمة على بتقوم أهل البصر والعدالة والمشرورين بصدق المقالة فيخرج جميع ثلث ذلك ويكتب ثم يخرج كذا درهم الوصاية فيدفع من ذلك كذا الى رجل قد حج عن نفسه حجة الاسلام واعتمر ليحج عنه ويعتمر فاربا يذبح ما يكتب مائة أو يكتب بفرد كل واحد منهما ويدفع اليه قدر ما يكفيه لطعامه وادامه وملبوسه ومركوبه وسائر نفقاته التي لا بد للحاج منها ذاهبا وجائيا من منزل هذا الموصى أو يدفع الى فلان ليحج عن هذا الموصى فان أبي فلان أن يفعل ذلك اختار الوصى من أحب من الناس ليحج عن هذا الموصى فيختار ذلك من يصلح لذلك بأن يكون رجلا عفيفا موثوقا به قد حج حجة الاسلام واعتقر فنفق عليه ذاهبا وارجعا رابكا بالمعروف من غير اسراف ولا تقير ويعطى النفقة كذا كذا درهم ما كان فضل من نفقته شيء فهو وصية له فان أراد التوسع على المأمور بالحج عنه اذا بدله مرض أو مانع يحجز ويمنعه عن المرور والمضى عليه أن يدفع ما بقي في يده من هذا المال الى رجل موثوق به يصلح للقيام بهذا الامر فبما امره ما تمام ما كان عليه من هذا الذي امر به ويقوم في ذلك مقام نفسه جائز له ما صنع فيه وأذن له أن يخلط هذه الدراهم بدراهم نفسه وبدراهم رفقائه ان أحب مفوض ذلك اليه غير مضيق فيه عليه ويعطى المساكين من المسلمين الصلوات التي عليهم المكتوبات لمدة كذا الكل صلاة نصف صاع من حنطة أو صاع من شعير أو صاع من تمر أو ما يبلغ قيمة واحد من ذلك ويعطى لما عليه من الزكاة كذا درهم للفقراء ويشترى كذا رقة سليمة عن العيوب فيعتق عنه لكفارات أيمان عليه أو يكتب لكفارات ظهار أو لكفارات افطار عمد في رمضان وأوصى أن يصرف الى عمارة فطرة كذا أو رباط كذا أو مصالح مسجد كذا من دهن لسراجيه وشراحيه وحشيشه كذا ويشترى شاة أو بقرا أو بغير اسما عن العيوب فيضحي بها يوم النحر ويتصدق بطيورها وبعوضها ورؤسها أو كارعها وما ينتفع به من سقطها على الفقراء والمساكين ويعطى أجزاها لجالب الذابح والسلاخ يوسع على الوصى تقر بيق ذلك واختيار من شاء للفضل والنقصان والاعطاء والحرمان بعد أن يتجرى الصواب وما هو أقرب الى نيل الثواب ويتناول الوصى بنفسه من ذلك بالمعروف ان أحب ويعطى من شاة من عياله ويشترى كذا منا من الخيرة فيصدق عنه بعد وفاته على الفقراء والمساكين ويتخذ في أيام الصيف ماء الجدي في كل يوم جمعة في سقاية كذا وفي كل يوم يشرب منها المارة وابناء السبيل ويفرق على طلبة العلم في مدرسة كذا كذا درهم ما ولد درس فيها الاختيار في ذلك بالزيادة والنقصان ويشترى كذا ثوبا فيعطي الفقراء والمساكين ويعطى لفلان كذا درهم ما لفلان جبهته التي هي من كذا ولفلان عمامته (١) التوزية ولفلان فراشه ولحافه ويحمل معه ودته الى مسجد كذا التوضع على المنبر الذي يعظ عليه فلان يوم وعظه ويجلس لذلك في أيامه وبعد أبيض على من يقوم مقامه في التذكير في هذا الموضع هذه وجوه ان اجتمعت كذا كذا فان زيد فيها شيء زيد في الكتابة وان نقص منها شيء نقص من الكتابة ويكتب بعد عدوصاياه وهذا الموصى أن يغير وصيته التي أوصى بها في ثلث ماله ويرجع عايشا منها وينقص ما رأى

(١) قوله التوزية في القاموس توز كبحم بلد بفارس منه الثياب التوزية اه معصمه

لزم ان يكفر مستحله والشيخ الزمخشري في كشافه كلمات ففهم يقوم بها عليهم الطامة وصاحب النهاية والامام المحبوي أيضا أشد من ذلك \* عزم على أن يأمر بالكفر كفر \* حكم بالاسلام الصبي تعالى به ثم بلغ واعتقد الاسلام وعقله وصلى وصام لا يحتاج الى عرض الاسلام عليه والعرض تكلف \* قراءة القرآن على وجه الهزل أو في وقت ضرب الدف والقضيب كفر \* قال مرابط يار ديه فقال بحق هر كسي يار ديه من بظلم وناحق يار ديه كفر \* مات ابنه فقال - داي رايست أو نه بايست كفر لانه وصف الله بالحاجة \* انما خلقت

هذه الشجرة لا يكفر لان معناه غرسها الا اذا عني بالخلق الابداعي ويحكى عن بعض من لاسلف له أنه كان يقول ماذا كرى الفتاوى انه يكفر بكذا وكذا فذلك للتخويف والتحويل للحقيقة الكفر وهذا كلام باطل وحاشا ان يلعب أمناء الله أعني علماء الاحكام بالحلال والحرام والكفر والاسلام بل لا يقولون الا الحق الثابت عن سيد الانام عليه الصلاة والسلام وما أدى اجتهاد الامام أخذاه من نص القرآن أنزله الملك العلام أو شرعه سيد الرسل العظام (٣٥٠) أو قاله الصحابة الكرام والذي حررته هو مختار مشايخ الشافيين لاداء العقام

يجمعهم الله تعالى بفضله دار السلام وكل من يأتي بعدهم من علماء الدهر والايام مابقي دين الاسلام

### كتاب الكراهية

#### تسعة فصول

##### الاول في العلم

سمع الاحاديث صياها وهو لا يفهم جازله الرواية في الكبر فلان أهل الحديث قبلوا رواية محمود بن الربيع وهو وقت السماع منه عليه الصلاة والسلام كان ابن خمس وذ كر ابن الصلاح عن بعضهم أنه رأى ابن خمس سنين حفظ القرآن ونظرفي الفقه ولو تحمل شهادة في صلح صياها وهو لم يفهم ليس له أن يشهد بعد الكبر في باب الشهادة أضيف قال النبي عليه السلام اذا علمت مثل الشمس فاشهد والاندع يريد به وقت التحمل لانه المطلق للاداء \* تعلم علم الكلام والنظر فيه والمنظرة فيه وراء قدر الحاجة منهى عنه \* ودفع الخصم واثبت المذهب يحتاج اليه \* وقول من قال ان تعلم والمنظرة فيه مكروه مردود قال الله وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه نرفع درجات من

ويبدل من الموصي لهم من شاء فان مات فوصيته منقذة على ما عوت عليه وما يق من ماله بعد مال الوصية فهو مقسوم بين ورثته فلان وفلان على فراض الله تعالى لفلان كذا وفلان كذا أي السهام المعروفة من السدس والثلث والربع والنثن والنصف والباقي وقد جعل الوصي في ذلك كله وفي جميع أمور بعد وفاته وفي تسوية أمور أولاده الصغار وأولده الصغير وأولديه الصغيرين كما يكون فلان لما عرف من أمانته وديانته وصيانته وكفايته وشقيقته وقبل فلان هذه الوصية منه قبولاً صحيحاً موجهة مشافهة وأشهد على أنفسهما بذلك كله من أثبت اسمه آخره وقدر اذهنا وأوصاه ان يتطرق في ذلك كله لهذا الموصي ولنفسه وأن يتقى الله تعالى ويستشعر خشية ويراقبه في سره وعلايته ولا يخالف هذا الموصي في شيء مما أمر به وعهد اليه وذر هذا الموصي أن آخر وصية أوصى بها ورجع عن كل وصية كان أوصى بها قبل هذه الوصية وأبطلها وفسخها وأن هذا الوصي آخر وصي نصبه لأوصي له سواء وأن كل وصي كان له قبله فقد أخرجه عن الوصاية وأقر هذا الموصي انه جعل فلان مرفاعاً على وصية فلان هذا حتى لا يعمل شيئاً ولا يتصرف في شيء الا باذنه وعلمه فان فعل شيئاً من ذلك بغير علمه واذنه فهو باطل مردود وأشهد على نفسه بذلك كله ويتم الكتاب \* وقد يبالغ في هذا فيكتب وقد أسند وصيته هذا الى فلان وجعله وصيه بعد وفاته في جميع تركته وفي اقتضا ديونه وفي قضاء الديون التي عليه وفي تنفيذ وصاياها المذكورة فيه مما يجب انفاذه منها من تركته وفي الولاية على كل صغير من الورثة وأقامه في جميع ما أوصى به اليه مما سمى ووصف فيه بعد وفاته مقام نفسه في حياته وأنه بولي مما شأ منه في حياته وبعد وفاته من بدله من الوكلاء ومن الأوصياء من أحب ورأى كلما أحب ورأى جائزة أموره في ذلك وعلى أن كل من وجبت له ولاية شيء مما وصف فيه بعد موت هذا الوصي فن كان ولاه هذا الوصي من الوكلاء والأوصياء فله أن بولي من شاء من الوكلاء والأوصياء وله استبدال من شاء منهم وجازة فيما أموره مثل ما كان للذي ولاه اياه حتى يقضى ما بقي من الديون ويقضى ما بقي له على الناس وينفذ وصاياهم ويقبض ما بقي من التركة قبل هذه الوصية هذا الوصي ذلك كله موجهة مخاطبة منه اياه بذلك كله ويتم الكتاب \*

فان جعل الأوصاية الى رجل على أن ابنه فلا ناذا بلغ رشيداً فهو الوصي يكتب قبل قبول الوصي ذلك على أن ابنه فلا ناذا بلغ رشيداً واستقام وصلح أن يتولى هذه الوصاية وقبلها على ما أوصى به أبوه فيها كان هو الوصي بجميع ذلك وفي نصب وصيين يكتب وأوصى الى فلان وفلان بقضاء ما عليه من الديون وتنفيذ وصاياهم وجميع أمورهم بعد موته ليعمل جميعاً جميع ذلك وفرادي فيكون كل واحد منهم مخرجاً للوصية نافذاً الامر في جميع ذلك على أن يعمل جميعاً فان فعل أحدهما في الاعيان والآخرة في الديون أو هذا في بعض الامور وهذا في بعضها أو هذا على ابن والآخرة على ابن آخر فان أطلق صار جميعاً وصيين فيها وان نص وخص صار كذلك (ووجه كتابته) أوصى الى فلان بقضاء ديونه خاصة دون غيرها بعد موته وأوصى الى فلان بانفاذ وصاياهم خاصة دون غيرها من الامور ليقوم كل واحد منهم بما أوصى اليه بالحق والعدل فقبلها على ذلك منه موجهة وأوصى الى فلان بحفظ كل مال عين له بعد موته والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها وأوصى الى فلان بقبض ديونه وجعلها وحفظها والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها وأوصى الى فلان بجميع ما خلف من عين أو دين في بلدة كذا أو قبضها وحفظها والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها هكذا

#### ذكر

نشأ قوله تلك إشارة الى مناظرته في اثبات التوحيد وجعله من حجج الله تعالى مضيقاً الى نفسه على شرف ادشرف العلم بقدر شرف المعالم والمراد عن الثاني رحمه الله ان امامة المتكلم وان بحق لا تجوز محمول على الرائد وراء الحاجة والتوغل فيه كما قيل من طلب الدين بالكلام ترندق ولا يريد به المتكلم على قانون الفلاسفة لانه لا يطلق على مباحثهم علم الكلام فخرجوه عن قانون الاسلام وهو من أجرأ الحد \* وتعلم علم النجوم لمعرفة القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام \* وقيل في تأويل قوله تعالى وجعلنا عارجاً للشياطين أي جعلنا

النجوم سبيل الكذب المجمعين أطلق اسم الشبه طان على التجمع وسعى هذيانه رجاسم بجمع الغيب والحيلة والتوبة في المناظرة أن تكلم مستترشدا منصفا بلا عنفت لا يكره وكذا أن غير مستترشدا لكنه منصف غير متعنت فإن أرباب المناظرة طرح المتعنت لأبأس به ولا يكره ويحتال كل الحيلة ليدفع عن نفسه التعنت والتعنت لدفع التعنت مشروع (نوع) تقبيل يد العالم كالسلطان العادل يجوز في غيرهما اختلاف وأقول إن أراد تعظيم المسلم لاسلامه لا يكرهه الأولى أن لا يفعل (٣٥١) وعبارة الجامع الصغير ويكره أن

ذكر الامام نجيم الدين النسفي رحمه الله تعالى ويجب أن يعلم أن من أوصى إلى رجل في ماله فهو وصيه في ماله وولده لو أوصى إلى حاضر ثم إلى غائب إذا قدم كتب وأوصى إلى فلان بقضاء ما عليه من الدين وقبض ماله من الدين وتنفيذ وصاياه وجميع أموره بعدموته ليقوم به بالحق والعدل إلى أن يقدم فلان من موضع كذا فإذا قدم كانت الوصية إليه دون الحاضرة ليقوم به بعد قدومه بالحق والعدل دون هذا الحاضر وأوصى إلى فلان وفلان وفلان ليعملوا في تركته جميعا معا عاشوا وهم حضورا أو أجمعوا ولا يعمل واحد منهم شيئا فإبداون صاحبهم وأيمهم مات أو مرض فبجزأ وسافر فالباقى منهم كامل الولاية بالوصية يقوم بجميع ذلك بالحق والعدل وقبلوها منه على ذلك

نوع آخر في الرجل يجعل الرجل وصيا في الحضر ثم عرض لهذا الوصي سفرو مات في سفره وأوصى إلى رجل آخر يكتب أقر فلان طائعا أنه كان أوصى في حضره بوصايا أو كان أوصى إلى فلان بجميع أموره بعدموته فقبلها منه مواجهة وكان قد كتب بذكرها كتابا تشهد عليها فيه جماعة من العدول بتاريخ كذا وعرض له سفر وغاب عن وصيه هذا وحضرته الوفاة في سفره فلم يجد بقاء من أن يوصى إلى غيره فأوصى إلى فلان ليقوم بأموره في سفره هذا وينفذ ما أوصى به بعد قضاء دينه هذه من ثلث حاصل ماله الذي يجعله في سفره هذا ثم يحفظ ما بقي منه ويسلمه إلى وصيه الأول الذي هو في حضرته ليقوم الوصي الأول بالحق والعدل من غير تغيير وتبديل فقبلها منه مواجهة

نوع آخر في شراء دار كان الموصى أمر بشراؤها ووقفها عنه واشترى فلان وصى فلان بجميع أموره بعدموته وصية ثابتة صحيحة من ثلث مال الموصى هذا من فلان جميع ما سمي ووصف فيه للوقف في سبيل مسماة أوصى بها هذا الموصى بحكم وصايته وهو جميع الدار المشتقة على كذا ويذكر موضعها وحدودها فاشترى هذا المشتري الوصي المسمى في هذا الكتاب لموصيه هذا بوصيته من ثلث ماله من هذا البائع جميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها إلى ذلك التقاض ثم يكتب وقبض هذا البائع من هذا المشتري جميع هذا الثمن بإيضا هذا المشتري ذلك كله من ثلث مال هذا الموصى إلى آخر هذا الكتاب وقد سدا فيه باقرار المشتري هذا ما شهد إلى قوله أن فلانا أوصى إلى فلان بجميع أموره بعدموته وصية صحيحة أقر طائعا أنه اشترى من فلان من ثلث مال هذا الموصى بوصيته للوقف في سبيل مسماة قد وصفها في كتاب وصيته جميع الدار بموضع كذا وأقر هذا الوصي أنه اشترى من هذا البائع جميع هذه الدار بمحدودها من ثلث مال هذا الموصى بوصيته بهذا الوقف وصدة هذا البائع في ذلك كله ويتم الكتاب

وقد سدا فيه باقرار البائع شهدوا أن فلانا أقر طائعا أنه باع جميع داره التي بموضع كذا من فلان وصى فلان بجميع أموره بعدموته وصية صحيحة وقد كان هذا الموصى أوصى إليه أن يشتريه من ثلث ماله ويقفها عنه ويتم الكتاب

وجه آخر في اشتري فلان وصى فلان ثبات الوصاية بماله بوصيه هذا بأمره أيامه في حياته ليوقف عنه بعد وفاته وقفًا صحيحا مؤبدا على الفقراء على ما شرط هذا الواقف في كتاب وصيته من غير أن يكون هذا الوقف شرطا في هذا البيع من فلان فاشترى منه للوقف على ما وصفنا من غير أن يكون الوقف شرطا في هذا الشراء جميع الدار التي في موضع كذا ويحدد إلى قولنا وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن بإيضا هذا المشتري

لما كان هو الله تعالى بدرجتين أحدهما درجات العلم فن يضعه يضعه الله تعالى في جهنم \* والعالم يتقدم على القرشي غير العالم \* والدليل على ذلك تقدم العمرين على الخنتين وإن كان الختان أقرب نسباً منهم ما قال الزندي يستحق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يفتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وإن غاب ولا يرده عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيته وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا وهو أن تطيع في كل مباح يأمرها وقد مر ماله عليها وعن خلف أنه وقعت زلزلة فأمر الطلبة بالدعاء فقبيل له فيه فقال خيرهم

تقبيل يد العالم كالسلطان العادل يقبل الرجل فم الرجل أو يده أو شأمنه أو يعانقه وقال الثاني لأبأس به وأجمعوا على أنه لأبأس بالمصاحفة وأنها سبب لتناثر الذنوب ويكره أن يقول في الدعاء بحق فلان وبحق محمد لأنه لاحق لاحد على الله تعالى وفي بعض النسخ قال لا ينبغي أن يقول بلاذ كرافظ الكراهية ويقول مكان الحق الجرمية أي بجرمة محمد عليه السلام وعن الثاني رحمه الله أنه لا بأس أن يقول أسألك بمحمد العز من عرشك كما جاء في الأحاديث وبه أخذ الفقهاء أبو الليث \* والنظر في كتب أصحابنا خبر من قيام الليله وأن بلا سماع وكذا درس الفقه للنفعة أفضل من قراءة القرآن وكذا أفضل العالم على العابد اذ نفع العالم لنفسه ولغيره ونفع العابد لنفسه \* وعن ابن الفضل في الفقيه يصلي صلاة التسبيح قال تلك طاعة العامة ومن صلاها فهو عند من العامة \* والشاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أولوا العلم درجات \* قال رافع

خير من خير غيرهم وشرهم خير من شر غيرهم واذا أمر عالم وعلم جاهل الى دار الحرب فأراد رجل فداءهما وماله لا يفي الا بأحدهما يفتدى الغازي الجاهل لانه لو ترك رعايته عن دينه ويكون حرا بعلمنا والعالم مأمون على دينه فلا يخاف على ايمانه وربما يكون سببا لهداية طائفة كما حكى أن عالما أسروا هتدى به طائفة فمالا بلاد الاسلام بهم وبعض المتأخرين من علماء خوارزم اختاروا ان يقدم العالم في الفداء لشرفه والمرأة على الرجل قال في الفتاوى (٣٥٣) تأخير العالم لفضله لانه لا يقدر على خداعه والجاهل يتخضع في الثاني في العبادات

في الاجناس عن الامام رضي الله عنه ليس الجن ثواب وفي التفسير توقف الامام في ثواب الجن لانه جاء في القرآن فيهم بغفر لكم ذنوبكم والمغفرة لا تستلزم الاثابة لانه ستر ومنه المغفر للبيضة والاثابة بالوعد فضل قالت المعتزلة أوعد ظالمهم فيستحق الثواب صالحهم قال الله تعالى فيهم وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا قلنا الثواب فضل من الله تعالى لا بالاستحقاق قيل قوله تعالى فبأي آلاء يكذبون بعد عذمت الجنة خطباء للثقلين يرد ما ذكر قلنا ذكرنا ان المراد من التوقف في الما كل والمشارب والملاذلا الدخول فيه كدخول الملائكة للسلام والزيارة والخدمة والملائكة يدخلون عليهم من كل باب الاية قال محمد رحمه الله أكره أن أقول ايمانى كما يمان جبريل عليه السلام بل نقول آمنت بما آمن به جبريل عليه السلام وفي الفتاوى قال محمد رحمه الله كان الامام يقف في أطفال المشركين والمسلمين والظاهر ان التوقف في أطفال

ذلك كله اليه من مال هذا الموصى ويتم الكتاب

نوع آخر في شراء الوصى عبد اسمه اشتري فلان وصى فلان بأمر موصيه هذا اياه من ثلث ماله من فلان وقد كان فلان أوصى اليه أن يشتري له نسمة عبدا أو أمة بالثمن المسمى فيه فيعتقه عنه فاشترى هذا الوصى من فلان بهذا الوصية لهذه الجهة جميع المملوك الهندي المسمى فلانا ويحمله من ثلث ماله ليعتقه ويذكر التقاض والتفرق وضمان الدرك والتاريخ

نوع آخر في بيع الوصى العبد نسمة اشتري فلان من فلان وصى فلان اشتري منه جميع المملوك المسمى فلانا وهو المملوك الذي كان لهذا الموصى وقد كان أوصى الى وصيه هذا أن يبيعه نسمة للفقير فباعه منه على ذلك كما وصف فيه فاشترى هذا المشتري من هذا البائع جميع هذا المملوك بعينه المسمى فيه بكذا درهما يبيع المسلم من المسلم يباع صحبها ليعتقه ويذكر التقاض ويتم الكتاب

نوع آخر في الوصية بدار بعينها الرجل بعينه هذا ما أوصى فلان لفلان بجميع داره التي هي بكورة فلان ويحدها فأوصى هذا الموصى المسمى في هذا الكتاب لهذا الموصى له المسمى فيه بجميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها كلها الى آخره وصية صحيحة مطلقا بانه جازة خالية عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله خارجة عن ثلث ماله فارغة عن دين يستغرقها أو بعضها خالية عن حق غيره يمنع صحته اصله لقراءته واحدا اليه ونقره بالي الله تعالى بالعل بما نذب اليه من الوصية للأقربين ورجاء لنيل الثواب الموعود عليه يوم الدين وقبل هذا الموصى من هذا هذه الوصية مشافهة في مجلس هذه الوصية قبولها صحبا وهو يومئذ لا يرثه ان حدث به حدث الموت وأمر هذا الموصى من يقوم مقامه بعده من وصى أو وارث يتسلم كل هذه الدار الى هذا الموصى له بحكم هذه الوصية تسليما صحبا أو أشهد على ذلك من أثبت اسمه آخره بعد أن قرئ عليه بلسان عرفه وأقرته قد فهمه في حال ثبات عقله وجواز اقراره له وعليه ويتم الكتاب

نوع آخر في دفع الوصى المال الى رجل ليبيع عن الميت هذا ما شهد عليه الشهود والمسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا وصى فلان بآب الوصاية من جهته أقرطائعا أن هذا المتوفى فلانا أوصى اليه أن يخرج من ثلث ماله بعد وفاته كذا درهم يدفع الى رجل أمين عفيف قد حج عن نفسه حجة الاسلام فيحج عنه حجة الاسلام من داره في كورة كذا فينفق منه على نفسه في الذهاب والرجوع وأن هذا الوصى وجد فلانا مينا عفيفا قادر على الحج وقد حج عن نفسه فدفع اليه هذا المال ليبيع عن هذا الميت على ما وصف فيه وقبل فلان هذا الحاج هذا الدفع وهذا الأمر منه قبولها صحبا وأقر ورثته هذا الوصى وهم فلان وفلان وفلان أقرارا صحبا أن جميع ما وصف فيه حق وصدق وأنهم أجازوا ما فعله هذا الميت وهذا الوصى لعلمهم بانه حق وأن هذا المال يخرج من ثلث مال الميت وأشهدوا على أنفسهم بذلك كله ويتم الكتاب وجه آخر شهدوا أن فلانا وصى فلان بآب الوصاية من جهته وصاية صحيحة دفع الى فلان كذا من ثلث مال هذا الموصى وكان أوصى اليه أن يدفع الى رجل أمين موقوفه قد حج عن نفسه حجة الاسلام ليبيع عنه على مسمى ووصف فيه يختاره هذا الوصى ومات هذا الوصى على هذه الوصية لم يرجع عنها ولم يغير وخرجت هذه الدراهم من ثلث ماله واختار هذا الوصى هذا المدفوع اليه لانه عرفه على ما وصف فيه فدفع اليه هذه الدراهم ليبيع بها عن هذا الموصى من بلد كذا وهو بلد هذا الموصى الذي مات فيه فينفق على نفسه

المسلمين مردود فأنهم في الجنة واختار البعض في أطفال المشركين أنهم خدام أهل الجنة • وغسل اليد قبل الطعام وبعده منها أدب لكن في الغسل قبل الادب ان يد بالاشبان ثم بالشيوخ ولا يمسح يده في المنديل والغسل بعده يبدأ بالشيوخ ثم بالاشبان ويمسح بالندبل وانما عكس وقدم الشبان في البداية ثلاثا بلزم انتظار الشيوخ الشبان لا كل وانما أخير المسح بعده لان الغسل لازالة الغبرة كما نطق به الحديث قال عليه الصلاة والسلام من بات وفي يده غمرة من الطعام فلا يلبس الا نفسه والمسح يحقق ازالة الغبرة ولا يستعين في الغسل بغيره



كل وضوء وما يحكي انه عليه السلام استعان بالمغيرة رضي الله عنه في التوضوء فذلك تعليم الجواز \* صلى على الارض وسجد على خرقة نقي بها حرا  
الارض أو بردها لا يكره وعن الامام رحمه الله انه فعل ذلك في المسجد الحرام فنهاه واحد فقال من أين أنت قال من خوارزم فقال الامام جاء  
الكركم ورائي أي يحمل علم الفقه من هنا الى خوارزم لا العكس ثم قال أنصتون على البردى في بلادكم قال نعم قال تجوز الصلاة على الحشيش  
ولا تجوز على الخرقة دل أن ارشاد الجاهل ينبغي أن يكون على وجه يزيل شبهته بالحجة (٣٥٣) البالغة لا بمجرد المنع وبيان المسئلة

\* صلى مع دراهم فيها تماثيل  
لا بأس به لصغرهما \* مات  
في غير بلده فصلى عليه ثم  
حمل الى منزله لا يصلي عليه  
ناسان الاول بأذن الحاكم  
والا فانه بالصلاة عليه أولى  
\* له امرأه لا تصلي يطلقها  
وأن يلقى الله تعالى وفي عنقه  
مهرها أولى من أن يطا امرأة  
لا تصلي وقد مدح الله تعالى  
اسماعيل عليه السلام بقوله  
وكان بأمر أهله بالصلاة قالوا  
وحل أهل بيته على الصلاة  
سبب لا فتتاح الرزق قال الله  
تعالى وأمر أهلك بالصلاة  
واصطبر عليها لانسألت رزقا  
الآية \* الحاملة أخرجت  
احدى يدي ولدها وخافت  
خروج الوقت ان أمكنها أن  
تجعل يد ولدها في شئ ففعلت  
وصلت وان احتاجت الى أن  
تضع في يمينها أو يسارها أو  
امامها شيئا يمكنهم أداء  
الصلاة فعلت \* ولا بأس  
بالتجارة في طريق الحج ذاهبا  
أو جابيا قالوا وفيه نزل قوله  
تعالى ليس عليكم جناح أن  
تبتغوا فضلا من ربكم \* وقراءة  
القرآن بالتزجيع قبل لا تكره  
وكان كذلك يقرأ عند الامام  
والثاني رحمه الله قال الله  
تعالى ورتل القرآن تريلا  
وقال عليه الصلاة والسلام

منها في ركوبه ولباسه وطعامه وادامه وجميع ما لا يدمنه ذاهبا وراجعا الى هذا البلد المعروف من غير  
اسراف ولا تنسرو بلبي بالحج من الميقات الذي ينتهي اليه ويقضى مناسك الحج على ما فرضه كتاب الله  
تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على أنه ان خالف في ذلك فعليه الضمان على قدر ذلك الخلاف  
فقبضها منه تامة على ذلك وعلى أنه ان أدرك في ذلك من درك من قبل غريم لهذا الموصي أو موصى له أو  
وارث أو حاكم أو ذي سلطان أو غيرهم من الناس فعلى هذا الوصي أن يتخلصه من ذلك أو يغرم له بقدر ذلك  
الدرك ضمانا صحيحا وعلى أنه اذا أحصر هذا الحاج لعدو أو مرض أو غير ذلك من وجوه الاحصار فعلى هذا  
الوصي أن يخرجهم من ذلك بهدي يديه ليدفع عنه على الواجب في مثله وعلى هذا الحاج عهد الله تعالى  
وميثاقه أن ينصح ويحتمد بقضاء هذا الحج على هذا الوجه الذي وصف فيه وقبل كل واحد منهم ما جميع هذا  
الضمان والدرك بمواجهة كل واحد منهم ما صاحبه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فجميع هذه الدراهم  
في يده هذا القابض الحاج على هذا الوجه على أنه ان فضل من هذه الدراهم فضل بعد فراغ هذا الحاج  
ورجوعه الى بلد الموصي رده على هذا الوصي وكان ميراثا من الميت وان قصرت هذه الدراهم عن حاجته  
أنفق بقدر ذلك من ماله ورجع بذلك على هذا الوصي في ثلث مال هذا الموصي ويتم الكتاب \* وان جعل  
الفضل للحاج كتب وما فضل من نفقته بعد رجوعه فهو للحاج وصية له من موصيه هذا فان كفل للحاج  
رجل بالدرك يكتب وكفل فلان عن هذا الوصي بأمره لهذا الحاج عن الميت بجميع ما يجب له عليه بهذا  
الدرك الموصوف فيه على أن كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بأمره اياه بجميع ذلك ضمانا صحيحا  
لا فساد فيه ولا خيار على أن يأخذها الحاج بجميع ذلك ان شاء وان شاء أخذها خدما كيف ماشاء وكلما  
شامرة بعد أخرى ولا براءة لكل واحد منهما الا بآداء جميع ذلك الى هذا الضمون له وقبل كل واحد منهما  
جميع ذلك من صاحبه بمواجهة بعضهم بعضا قبل الافتراق وان كفل عن الحاج ضامن اذا خالف كتب وقد  
ضمن فلان عن هذا الحاج بأمره لهذا الوصي جميع ما يجب عليه بهذا الخلاف الموصوف فيه ضمانا صحيحا  
جائزا لا فساد فيه ولا خيار على أن كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بجميع ذلك ويتم كذا في قوله  
وفي أمره بالقران عن الميت يكتب ليحج عن هذا الميت ويعتمر عنه فارنا بينهم ما وينفق على نفسه  
ذاهبا وراجعا ويحرمهم من الميقات الذي ينتهي اليه ويقضى أفعال العمرة أو لأعلى سننها مناسك الحج  
على ما شرع الله تعالى ويذبح لقراه أو يعتمر ما استيسر من الهدى من مال نفسه  
وفي أمره بالتمتع عنه يكتب وقد كان أوصى هذا الموصي أن يعتمر عنه ويحج من مصره الذي دار به  
وهو بلدة فلان ليتمتع بهم في أشهر الحج عنه فيفرد العمرة أو لا ثم يفرد الحج بعدها ويختار الوصي لذلك رجلا  
صالحا مونا موثوقا به قد حج عن نفسه واعتمر فاختر وصيه هذا فلا يودفع اليه هذا المال ليعتمر عن هذا  
الميت ويحج عنه ويتمتع بالعمرة الى الحج في أشهر الحج وينفق على نفسه منه ذاهبا ورافلا في ركوبه ولباسه  
وطعامه وادامه وغير ذلك من حوائجه التي لا بد منها بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير فيحرم بالعمرة اذا  
انتهى الى الميقات مفردة عنه ويقضى أفعالها على سننها ثم يحل منها ثم يحرم بحجة مفردة عنه فيقضى  
مناسكها على ما شرع الله تعالى ذلك ويذبح لاجل هذه المتعة أو يعتمر ما استيسر من الهدى على نفسه ان  
أحب وبمال رفقائه وأصحابه ان أحب وذلك لمباح له بمجمول اليه \* وفي الاذن بأمر غيره بهذا الحج اذا

(٤٥ - فتاوى سادس) زينوا القرآن بأصواتكم وقال أبو موسى رضي الله عنه له عليه الصلاة والسلام لو علمت أنك  
تسمع الى قرأتى لحببت لك تحبيرا وقال أكثر المشايخ يكره ولا يحل لان فيه تشبيها بفعل النفس فحاشا فيهم ولهذا كره هذا النوع  
في الاذان ولا خلاف ان اللحن فيه حرام ولا يظن أحد أن المراد بالتزجيع المختلف المذكور لا اللحن فان اللحن فيه حرام بلا خلاف قال الله  
تعالى قرأ ناعرا بغير ذى عوج فاذا قرأ بالالمان وسجعه انسان ان علم انه ان لقنه الصواب لا يدخله الوحشة بقلبه وان دخله الوحشة فهو

في حجة أن لا يلقنه فان كل أمر معروف تضمن منكره اسقط وجوبه \* قال الفقيه كنت أفتي أنه لا يحمل أخذ الاجرة على تعليم القرآن وعلى أن الدخول على السلطان حرام على العالم وأنه لا ينبغي للعالم أن يخرج الى الرستاق فرجعت عن الكل لضياح القرآن ولحاجة الخلق ولجهل أهل الرستاق \* يجب على المولى أن يعلم بما هو كذا قدر ما يحتاج اليه من القرآن \* وتسد خريطة فيها أخباره عليه الصلاة والسلام ان لقصد الحفظ لا يكره ولا يكره ويكره ان يحمل (٣٥٤) في قرطاس كتب فيه اسم الله تعالى شي كانت الكتابة في ظاهره أو باطنه بخلاف الكيس

لان الكيس يعظم والقرطاس يستهان \* سمع اسم الله تعالى يجب أن يعظم ويقول جل جلاله أو تعالى أو تبارك أو سبحان الله ويستحب أن يقول قال الله تعالى ولا يقول قال الله بلا تعظيم وبلا إرداف وصف صالح للتعظيم وان سجد في مجلس الفسق على وجه الاعتبار أو بنية أن الناس يشتغلون بالفسق وهو بالعبادة يثاب كن ذكر الله تعالى في السوق بنية أن الناس يشتغلون بأمور الدنيا وهو بأمر الآخرة يثاب وقد ورد فيه حديث صحيح وان سجد على أنه يعمل الفسق اثم كالتابريد كره الله تعالى أو يصلي عليه عليه السلام عند فتح قاشه أو الفقاعي عند فتح فقاعه على قصد ترويح المتاع وتحسينه أو القصاص اذا قصده ما كرمي هنكامة وعن هذا يمنع اذا قدم واحد من العظماء الى مجلس فسجد أو صلى عليه عليه الصلاة والسلام أعلاما بقدمه حتى ينفرجه الناس أو يقوموا له بأثم لانه جعل اسم الله تعالى

### الفصل الحادى والعشرون فى العوارى والنقاط اللقطة

اذا استعار من آخر دار اليك منها فاراد صاحب الدار أن يستوثق منه كيف يكتب قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل يكتب هذا كتاب فلان بن فلان يعنى المعبر من فلان بن فلان يعنى المستعير انك أسكنتني الدار التي هي لك في بلدة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى والطحاوى والخفاف رحمهما الله تعالى كانا يكتبان أسكنتني دارك على أن أسكنها وأسكن غيري فالاجنبى يكون له اسكان غير بالاجماع فان المعبر لو لم يقل للمستعير على أن تسكن غيرك لا يملك أن يسكن غيره عند الشافعي رحمه الله تعالى لان عنده المستعير لا يملك الاعارة بغير إذن المعبر وأما عندنا فالاعارة ان كانت مطلقة بان قال أعرتك ولم يقل لتتفع به أنت فان له أن يتفع به وبغير غيره حتى ينتفع سواء كان المستعار مما يتفاوت الناس في الاتفاع به أو مما لا يتفاوت وان كانت الاعارة مقيدة بان قال أعرتك لتتفع به أنت ان كان المستعار مما يتفاوت الناس في الاتفاع به لا يملك أن يعبر من غيره وذلك نحو الركوب واللبس وان كان المستعار مما لا يتفاوت الناس في الاتفاع به فله أن يعبر من غيره وذلك نحو سكنى الدار وأشباهها واذا كانت المسئلة مختلفة على هذا الوجه فالطحاوى والخفاف رحمهما الله تعالى اختارا ذلك لتصير المسئلة مجمعا عليها قال محمد رحمه الله تعالى ثم يكتب ودفعتهالى وقبضتها منك في شهر كذا من سنة كذا فقد ذكر التاريخ من وقت القبض انما فعل كذلك لان حكم العارية عما يختلف فيه العلم فعند علماء شارحهم الله تعالى العارية أمانة وعند الشافعي رحمه الله تعالى مضمونة فيسند كذا التاريخ من وقت القبض حتى اذا رفع الى قاض يرى أنها مضمونة يعلم أن من أى وقت دخلت في ضمانه وان أراد المستعير أن يكسب المعبر له كتابا بالسكنى يكون عنده كيف يكتب قالوا وانما يحتاج الساكن الى الكتاب حتى لا يدعى المالك أنك سكنت بغير عقد ويرفعان الى قاض يرى تقويم المنافع بغير عقد ليدعى عليه بأجر المثل وكذلك اذا انهمد من سكناه فان المالك يضمه اذا كان انهمد من سكناه ثم صورة هذا الكتاب هذا كتاب من فلان بن فلان يعنى المعبر فلان بن فلان يعنى المستعير اني أسكنتك الدار التي في محله كذا أحد حدودها كذا الى آخره على أن تسكن بنفسك وتسكن من شئت وقد دفعته اليك وقبضتها مني في شهر كذا من سنة كذا والمتأخرون من أهل هذه الصنعة يكتبون هذا ما شهد به الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا استعار من فلان بن فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها سنة كذا له أو لها غرة شهر كذا من سنة كذا وأخرها سلم شهر كذا من سنة كذا اليك فلان في هذه المدة المذكورة يعنى المستعير ما شاء منها بنفسه وعياله وحشمه وأتباعه وأضيافه ومن سواهم من الناس كلهم حتى تنقضى هذه المدة المذكورة فيه

فاعاره

وصلاته على رسوله عليه السلام وسيلة الى تعظيم الغير واستحلال هذا الصنع واعتقاده عبادة لا خفاء في

أنه أمر هائل عظيم نعوذ بالله سبحانه من ذلك وقد ابتلينا به في ديارنا أما العالم اذا قال في مجلس العلم صلوا أو الغازی اذا قال كبروا يثاب نوع في السلام \* السائل اذا سلم لا يجب رد سلامه لان غرضه اعلام أنه في الباب \* مر على من يقرأ القرآن أو يؤذن أو يقيم أو يخطب في الجمعة أو العيدين أو على جماعة يشتغلون بالصلاة لا يسلم الا اذا كان فيهم من لا يصلى وكذا في الدرس والاشتغال بفصل القضايا وفى

الحمام ان كانوا مستورين سلم أو ان كاشفوا العورة لا وفي الخلاص لم عنده خلافهما وان سلم في حال التلاوة فاختار أنه يجب الرد بخلاف حال الخطبة والاذان ونكرار الفقه ويسلم الا في من المصروع . يستقبله من القرى وقيل يسلم القروي والراكب على الماشي والقائم على الناعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير \* مر على قوم يأكلون ان محتاجا وعرف أنهم يدعوه اليه سلم والا \* استقبله رجال ونساء سلم عليهم في الحكم لافي الديانة \* ويسلم على لاعب الشطرنج عنده لم يشغله عنه ساعة ( ٣٥٥ ) الرد بخلافه الان المجاهر بالفسق في معاقبته ولو مجتهدا

فأعاره فلان جميع ذلك وقبضها المستعير فلان يسلم المعير ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع وصار في يديه على هذه العارية المذكورة فيه من غير أن يكون هذا المستعير مستحقا لهذه العارية على هذا المعير حقاقى هذه الدار المحذورة فيه وصدقه المقر له في ذلك ويتم الكتاب

❦ واذا أعار من آخر دابة يكتب فيه لصاحب الدابة أقر فلان يعني المستعير طائعا أنه استعار من فلان مر بكا صفته كذا البركة في يوم كذا من موضع كذا الى موضع كذا اذا هبوا رجعا على أن يرده عليه سالما من الاوقات اذا انصرف الى وطنه واستغنى عنه فأعاره فلان على هذا الشرط وقبض المستعير هذا المركب فصار في يده بحكم العارية ملكا لهذا المعير والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة \* وان استعار رجل مواضع خشب من حائط وأراد المعير أن يكتب عليه كتابا كتب هذا ما استعار فلان من فلان مواضع خشب من حائطه الذي في داره ويحدد الدار وهذا الحائط من هذه الدار مما يلي داره التي تلاصق دار المستعير وهي عن يمين داره وهذا الحائط حاجز بين الدارين وهو من موضع كذا الى موضع كذا وطول هذا الحائط كذا وارتفاعه من الارض كذا وجميع هذا الحائط بأرضه وبنائه لفلان المعير هذا وملكه لاحق للمستعير في شئ منه سوى حق العار يعلقه على أن يضع خشبته هذه في موضع كذا من الحائط ويستمسك على ما بدله على أن لا يستحق بذلك من هذا الحائط شيئا بل هو عارية في يده لا ملك له ولا حق له ولا دعوى في جميعه ولا في شئ من هذه المواضع وعلى هذا الواستار منه طريقا واستعار منه شربا يسقي الاراضي كذا في الظهيرية \*

❦ وفي الاشهاد على التقاط اللقطة يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا لا نقط بمحضهم ومرأى أعينهم في موضع كذا القطعة وهي كذا وقد وقفة واعلموا عرفتوها وأنه أشهدهم في صحة بدنه وقيام عقله وجواز أمره أنه انما التقطها ليعرفها ويردها الى مالكها ان وجدته يعلن أمرها ولا يستعجز كتمانها ويمتنل أمر الشرع بالتعريف فيها ولا يستعملها ولا يبيعها ولا يترك حفظها وقد نادى بذلك نداء ظاهرا في مجمع من الناس وأشهد بذلك من أثبت اسمه آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا كذا في المحيط

### ❦ الفصل الثاني والعشرون في الودائع ❦

يكتب فيه أقر فلان طائعا في حال جواز اقراره من جميع الوجوه أن فلانا ودع عنده كذا على أن يحفظها هذا المودع في بيته بنفسه ومن عياله ولا يدفعها الى أجنبي ولا يخرجها من يده ولا ينتقلها الى غير حرز من غير ضرورة على أنه ان استهلكها أو ضيعها أو خالف فيها فهو ضامن وأنه قبض منه جميع هذه الدويعة وتسليمها منه بتسليمه ذلك اليه على سبيل الحفظ وعلى أن يردها على هذا المودع بعينها اذا استردها وطالبه من ليل أو نهار ولا يعتزل بعله دون ردها اليه وذلك في يوم كذا من شهر كذا واقعه أعلم كذا في الذخيرة \*

### ❦ الفصل الثالث والعشرون في الاقاري ❦

هذا الفصل يشتمل على أنواع ❦ الأول في الاقرار بدین حال مطلق ❦ أقر فلان طائعا رغباني حال صحته وقيام عقله وجواز أمره عليه

اذا جحد وفي العطاس لو زاد على الثلاث ان شتموه ففسن وان تركوه فلا بأس به وان رأى رؤيا أحبته حمد الله تعالى عليها لانه نعمة قال النبي عليه السلام ذهب التوبة وبقيت المبشرات الحديث ثم ان شاء قصبها على من ينقبه وان شاء لم يقصبها \* ولا بأس بعبادة الكفائي واختلاف في المجموسى وكذا في الفاسق والاصح أنه لا بأس \* يختلف الى أهل الباطل والشر ليزب عن نفسه ان كان ممن يقتدى به لا يفعل ويكره لانه تعظيم أمره بين الناس وان لم يكن معروفا فلا بأس به اذا لم يقع في الأثم \* رجل يدعوه الامير ويسأله عن أشياء غيبية كما علموا واقفه

لا يستحق الاكرام \* رجل جلس مع القوم فسلم عليه فردّه بعض القوم مسقط الجواب عن المسلم عليه الا اذا سماه باسمه بان قال السلام عليكم يا فلان بخلاف الاشارة بالسلام اليه \* وجواب السلام اذا لم يسمعه المسلم لا ينوب عن الفرض لان الرد لا يجب بلا سماع فكذا الجواب لا يحصل الابنه وان المسلم أصم يريه الراد تحريك الشفتين وكذا في جواب العطاس \* ولا يجوز قول المسلم لذى أطال الله بقاءه الا اذا عني باطالة بقاءه للاسلام ولأداء الجزية لانه دعاء له بالاسلام أو لمنفعة المسلمين \* وفي السير لا بأس برّد سلام أهل الذمة والنهي عن البداة الا اذا كان محتاجا اليه فلا بأس بها أيضا ولكن يكره مصاحبتهم وفي شرح الطحاوى يكره البداة لا الرد ولكن لا يزيد على عليكم \* امرأة عطست أو سلمت شتمها ورد عليها لو عجزوا بصوت يسمع وان شابه بصوت لا يسمع وانما شتمت العطاس

ولاوافق الحق محامتان يناله مكره ولا يسعه ذلك إلا أن يخاف على نفسه أو بعض نفسه أو ماله وتقدم ابلا للعدت على مظهر الفسق بداره فان كف فيها والاحبسها لالامام أو أديها أسواطاً أو أزعجه عن داره إذا الكل يصلح تعزيراً \* وعن عمر رضي الله عنه أنه أحرق بيت الخمار وعن الصغار الزاهد الأمر بقرب دار الفاسق \* وفي العيون وقتاوى النسفي أنه بكسر دنان الخمر ولا يضمن الكاسر ولا يكتبني بالقاء الملح وكذا من أراق خوراً أهل الذمة وكسر دنانها (٣٥٦) وشق رقاقها ان كان أظهرها بين المسلمين لا يضمن لأنه لما أظهرها بينا فقد أسقط حرمتها

وفي سيرة العيون يضمن الال إذا كان اماماً يرى ذلك لأنه مختلف فيه وفي المسلم يضمن الرق مسلم في منزله دن من خبر يريد اتخاها خلا يضمن الدن عند الثاني وان لا يريد الاتخاذ لا يضمن عند الثاني رحمه الله وذكر الخصاص إن الكسر لو باذن الامام لا يضمن ولا يضمن وأصله فيمن كسر ربطاً لمسلم والقنوى على قولهما في عدم الضمان ولا يؤخذ عند أهل الذمة بأظهار التكتيجات وهي فلسفة من لبس سوداء مضرية وزار من الصوف أمالبس العامة والزنا والابريس في قضاء في حق المسلمين \* نهام المحتسب عن وضع القطن على الطريق فلم يمنع فأحرق قطنه يضمن الا إذا رأى المصلحة في احراقه \* رأى منكراً وهو ممن يرتكبه ينهأه لان الواجب عليه شيان فترك أحدهما لا يترك الآخر ويجعل الأمر بالمعروف وان كان يلحقه الضرر غالباً فيه فان علم أنهم

الاعلة به من مرض ولا غيره تمتع حصة اقراره أقر أن عليه وفي ختمه لفلان كذا درهم ما وكذا دينار نصفها كذا دينار لا زما وحقاوا اجاب بسبب صحيح لا غير مؤجل بطالبه به متى شاء وكيف شاء لا براءة منها الا بخبر وجهه منها اليه أو الى من يقوم مقامه من وكيل أو وصي أو وارث لا يسمع له حجة يدفع بها هذا المال عن نفسه الا عند وقوع البراءة اليه من جهته وصدقه هذا المقر له في ذلك تصد بقا صحيحا خطا باسفاها وذلك بتاريخ كذا ويكتب وقبل منه هذا المقر له هذا الاقراره بذلك قبولاً صحيحاً وأشهد ا على أنفسهم ما بذلك كله من أنبت اسمه آخره بعد أن قرئ عليهم هذا بلسان عرفاه به وأقرأ أنهم أقصد فهماء وأحاطا به علماً وذلك في كذا بتاريخ كذا وان أراد بيان السبب ذكر الكاتب ذلك في الكتاب \* وفي الاسباب كثرة \* من جله ذلك غن مناع أو فرس أو دار أو عبد اشتراه منه فيكتب عند قوله دينار لا زما وحقاوا جابا غن فرس أو دار أو عبد اشتراه منه بقصد صحيح وقبضه منه ورآه ورضي به وتقرّر عليه غنه وأبرأه عنه عن جميع العيوب بعد معرفتها كلها لا غير مؤجل وان كان الثمن مؤجلاً يكتب مؤجلاً الى شهر كذا أو الى سنة كذا أو الى سنتين على حسب ما يكون كملتين هلاليتين وليس لهذا المقر له أن يطالبه بهذا المال حال قيام هذا الاجل وله أن يطالب بعد ما حل هذا الاجل كيف شاء متى شاء لا براءة منه الى آخره وقد قبض المقر هذا من المقر له هذا المبيع من غير تأخير وانما كتبنا قبض المبيع حال ما وقع عقدة هذا البيع لان من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من اشترى شيئاً بئس الى سنة ولم يعين السنة فالاجل يعتبر من حين قبض المبيع وان كان القبض بعد سنة لا من وقت البيع وان كان الثمن متجماً كتبت مثلاً مؤجلاً الى سنة أشهر متجماً بسنة أنجم يؤدي اليه عند كل نجم كذا وان اراد أن يحل المال عند تأخير نجم يكتب على أنه متى أخل بنجم منها وأدخل بنجمه في نجم فجميع المال عليه حال والتنجيم باطل ويكتب من غير أن يكون ذلك شرطاً في البيع لان هذا الشرط يفسد البيع \* ومن جله الاسباب القرض \* فيكتب دينار لا زما وحقاوا اجاب بسبب قرض صحيح استقرضها منه وانه أقرضها من مال نفسه اياه ودفعها اليه وأنه قبضها منه وصرفها الى حوائجه وصدقه المقر له هذا في خطاها ولا يكتب في القرض مؤجلاً لان القرض لا يقبل التأجيل كذا في المحيط \* الا في مسألة واحدة وهي ما ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى أن الرجل اذا أوصى أن يقرض فلان بن فلان ألف درهم بعد موته الى سنة فهذا الاجل صحيح كذا في الظهيرية \* ومن جله الاسباب الغصب \* فيكتب دينار لا زما وحقاوا اجاب بسبب غصبه منه مثل هذه الدراهم \* ومن جله ذلك الاستهلاك \* فيكتب دينار لا زما وحقاوا اجاب بسبب استهلاكه عليه كذا قيمته كذا \* ومن جله ذلك الحوالة والكفالة \* فيكتب في الحوالة بسبب قبول حوالة فلان عليه بهذا الدين لهذا المقر ويكتب في الكفالة بسبب كفالته عن فلان لهذا المقر له بدين كان له عليه \* وان اراد الاقرار ببقية مهر المرأة \* يكتب دينار لا زما وحقاوا اجاب ببقية مهرها الذي تزوجها عليه وأفاها بعضه تطالبه بذلك متى توجهت مطالبتها اياه به شرعاً \* وان رهن المقر أعياناً ثقلية بهذا المال \* يكتب بعد الاقرار والتضديق وقد رهن هذا المقر له بهذا الدين من أعيان ماله منه منديلاً بعد ادبا جيد اطوله كذا وعرضه كذا او قيمته كذا أو ديباً جاطوله كذا وعرضه كذا

لا يترك كونه فهو في سعة من الترك وان علم أنهم يتركونه لا يحل له ترك الأمر بالترك \* رفع الطين ونقشه والتراب من الطريق قد وقع الرذخ والوحل لا بأس به لان فيه نفع المسكين وان في غير وقت الوحل لوفيه مضر بالمارة يكره تحريكه \* باع أغصاناً فمرصاداً والمشتري اذا ارتقى لقطعها يطلع على عورات الجيران يؤمر بان يخبرهم وقت الارتقاء ليتستر وامرأتان فان فعل والارفع الى الحاكم لينتقم من الارتقاء \* رؤيته سبحانه وتعالى في المنام حوزة ركن الاسلام وكثير من المتصوفة وأكثروا ما خرج سرقند

ومحنة تمساح بخار في اسنة خوار زم لم يجوز ومحق قال علم الهدى مدعيه شرم غابد الوين اذ المرق في المسام خبال ومثال والله تعالى  
منزه عنه \* يعمل اعمال الصلواة لكنه وقع في باله أنه ليس بمؤمن ولا يتفقه أعماله لأنه عمى صكته افهم مؤمن صالح وان وقع في  
قلبه أنه ليس بمؤمن لأنه لم يعرف الله تعالى ان استقر قلبه عليه فهو كافر وان نفاه عن قلبه ووجدنا كاذباً ذلك من نفسه فهو مؤمن \*  
تتلى الموت اضربزل لضيق عيش او غضب على عدو ولا يجوز وان لتغير زمانه ومخافة (٣٥٧) الوقوع في المعاصي فلا بأس

به قال الصديق عليه السلام توفي مسلماً  
والحقني بالصلحين  
هو الشقيق حق الاولاد ان  
يقول فقلت هذا اولم تعلمه  
كان حسنا ولا يضر لاه  
ربما يمنع فيصير عاقا  
اختن ولم يقطع كل الجملدة  
ان قطع أكثر من النصف  
يكون ختانا \* أسلم شيخ وقال  
أهل البصرة لا تطبق الختان  
ترك لأن الواجب تركه بعد  
فالسنة أولى \* اذا كانت  
الحشفة ظاهرة بحيث اذا  
رأه انسان ظننه مخنونا  
ولا يجزئ جملده لا يشدد  
لا تعرض له ويجعل ذلك  
عذر في ترك الختان \* ويختن  
اذا بلغ سبع سنين فان  
أصغر منه حسن وان فوق  
ذلك فليس بالباس به وقال  
السرخسي وقته من حين  
يحمقه الى أن يبلغ وان  
اجتمع أهل ناحية على  
تركه حاربهم الامام \* ولم  
أطافيره أو جز شعرة ذنبه  
فان رمى به فلا بأس وان  
القاء في الكنيف أو المغسل  
كره لأنه يورث داء

نوع في المسجد

لا يجعل شي من الطريق  
مسجدا ولا شي من المسجد

ونقشه كذا وفيه كذا أو معفو رباطه وعرضه ولونه وقيته كذا وسلم اليه فقبضه منه فجميع ذلك  
رهن عنده هذا الدين له حسب ما الى أن يستوفي كل هذا الدين منه وكان ذلك كله بعناية الشهود السقين  
في آخر هذا الكتاب

وان أخذ بالدين كفيلا من المقر يكتب بعد الاقرار بالدين والتصديق وقد كفل فلان عن هذا المقر  
بأمره بجميع هذا المال المقر به كفالة صحبة جائزة نافذة باجازه هذا المقر له وقبوله ذلك مواجهة في مجلس  
هذه الكفالة على أن هذا المقر له ان شاء طالب هذا الكفيل بحكم هذه الكفالة وان شاء طالب هذا الاصيل  
بحكم الاصل

اذا أرادوا كتابة المهر على الصغير واقراره بذلك لا يصح يكتب حكاية النكاح فيصير به المهر ديناً على  
الصغير ووجه كتابته هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة فلانة بولاية الابوة من فلان الصغير ابن فلان بنكاح  
صحح بمحض من الشهود العدول وقبل أبو الصغير فلان هذا النكاح لابنته الصغير هذا فصارت هي امرأته  
وصار هذا المهر لازماً لها عليه

نوع آخر في الاقرار من رجلين بالدين لرجل وكفالة كل واحد منهما مع الآخر يكتب أقر فلان  
وفلان طائعين راغبين في حال صحة أبدانهم واقيام عقولهم ما وجوا زامورهما لهما وعليهما لعله بهما  
ولا يواحد منهما من مرض ولا غيره يمنع صحة الاقرار أن لفلان عليهما وفي ذمتهما كذا درهم ما دينا واجبا  
وحقا لازم بسبب صحیح عرفاه ولزمهما الاقرار به بذلك وأنهما مملكان وفيان موسران غنيان مالكان من  
الاعيان والاموال ما يفي بهذا الدين وزيادة على أن كل واحد منهما كفيل ضامن بذلك كله وهذا المقر له  
ان شاء أخذهما بذلك جميعا وان شاء فرادى واحدا بعد واحد حتى يستوفي هذا المال كله لا براءة لكل  
واحد منهما ولا خلاص بدون توفيق ذلك كله اليه متى طالبا معا وصدا فلهما هذا المقر له في ذلك مواجهة  
وبتم الكتاب

نوع آخر اذا كان دين في صل باسم رجل فأراد أن يقر هذا الدين لفلان وأن اسمه في الصك عارية  
فوجه كتابته شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا أقر طائعا أن باسمه على فلان ما لمبلغه كذا  
بصل وهذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم بنسخ الصك بتاريخه من أوله الى آخره ثم يكتب أقر فلان أن  
جميع هذا المال الذي باسمه على فلان في هذا الصك لفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين وان كان بعضه  
لفلان يكتب أن كذا درهم ما من جميع هذا الدين لفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين ملكا صححا وحقا  
تابنا بأمر حق لازم واجب عرفه فلان ولزمه الاقرار به له وأن هذا المال لم يزل لفلان وفي ملكه وأن اسمه  
في ذلك عارية ومعونة لفلان وأنه لاحق له على فلان فيما أقر له به بموصف ولا دعوى ولا طلبه في ذلك بوجه  
من الوجوه وأن هذا المقر له أحق بالتصرف فيه من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وأحق بآرائه وقبضه  
والشراؤه وهبته والتصدق به وتأخيره وهو المسلط على ذلك والمأذون له في ذلك وفي الخصومة فيه ان جحد  
هذا المطالب ذاك في حياة هذا المقر وبعد وفاته ان شاء ولي التصرف فيه بنفسه وان شاء غيره بأكمل ذلك  
من أحب وولوى بذلك الى من أحب ويعمل في ذلك برأيه ويجوز له ما صنع فيه متى شاء وكيف شاء وكلما شاء  
امر بقصد أخرى لاحق لهذا المقر في ذلك ولا في شيء منه ولا سبيل له على قبضه ولا على آرائه ولا على هبته

طريق العامة وتعليم الصبيان فيه بلا أجر وبالاجر يجوز والجلوس فيه ثلاثة أيام للتعزية يكره وفي غير المسجد جات الرخصة للرجال  
وتركه أولى \* يسع التعويد والطعام وغيره فيه يكره ولا يجعل عجز عن الكسب لكن يقدر على الطواف بالابواب يفترض عليه ذلك فان  
لم يفعل ومات أتم وان عجز عن الخروج أيضا لزم على الناس اعانته بقدر ما يقدر على الطاعة وكذا ان لم يكن عنده ما يعم به لجماله ويعطيه  
لكنه يقدر أن يخرج الى الناس ويخبر بجماله يفترض عليه ذلك واذا فعل البعض سقط عن الكل \* المتصدق على مسكين يأكلون اسرافا

ويسألون الحافما جور فيه الا اذا علم واحد بعينه انه بهذه الصفة للزوجة وقيم البيت التصديق بالمعلوم بلا اذن \* الاتفاق على نفسه أولى من الاتفاق على الفقير اذا وقع في الشدة أما اذا لم يقع في الشدة فلا اتفاق على الفقير أولى كادل عليه قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة \* الكسب بقدر ما لا بد منه له ولعاليه وما يقيم به الصلح فرض وكذا قوله أن من عسر ان يفرض الكسب عليه بقدر كفايتهما والزائد عليه مباح اذا لم يرد به الافتخار (٣٥٨) والتكاذب وجهه والعلما والفقهاء على ان كل أنواع الكسب مباح على السواء

وهو الصحيح والتجارة أفضل من الزراعة عند البعض والاكثر على أن الزراعة أفضل قال عليه الصلاة والسلام اطلبوا الرزق من خبايا الارض ونفعا يصل إلى كل الحيوانات وفيه احياء الاراضي المسوات والحاصل منها بعد تمام تلف البذر ولذا لم يملكها الوصي فكانت أدخل في التوكل من التجارة ومن امتنع من الاكل حتى مات دخل النار في خلاف المر يض المتنع عن التداوى لان الاول مقطوع لدفع الهلاك وموضوعه بالقطع والثاني مظنون الحصول وترك المظنون كترك الموهوم يحقق التوكل وترك المقطوع معارضة مع الشارع في ابطال سببه المشروع على وجه الحكمة فصارت كترك اللبس والغوص في البحر حتى قتله البرد أو الماء أو الترتدى من جبل على رأسه \* ولا يقعد على القبر لان سقفه حق الميت أو لانه اهانة لا دعى المكرم قال عليه السلام كسر عظم الميت ككسره حيا \* وان

ولا على غير ذلك من صدقة وتأخير ولا دعوى بوجه من الوجوه قديم أو حديث وكل تصرف تصرف فيه المقر فهو باطل مردود والدين ثابت على المطلوب على حاله وهذا المقر ضامن لهذا المقر له ان استحق هذا الدين المسمى الموصوف فيه أو شيء منه لانه انما يستحق بسبب أحده هذا المقر وصدقه فلان في ذلك ويتم الكتاب \*

نوع آخر في الاقرار بقبض الدين \* أقر فلان طائعا أنه كان له على فلان كذا حقا واجبا بسبب صحيح وقد كانا كتبنا بذلك كما مشتملا آخره على شهادة شهود عدول وكان في يده كتابناه بينهما في ذلك والاشهاد عليه وأنه قبض من فلان هذا جميع هذا المال المذكور فيه واستوفاه منه تاما خلا وفيما يدفع ذلك كله اليه وأبرأه عن جميعه بعد قبضه اياه وأن الصك الذي كان في يده باقرا له بهذا المال قد ضاع من يده فغنى آخر جهه بامان الدهر فهو باطل لا حجة له به عليه ولو ادعى هو عليه بامان الدهر أو غيره من وكيل أو وصي أو وارث بذلك الصك جميع ذلك المال أو بعضه فهو ومن يقوم مقامه مبطل في دعواه قبله بذلك الصك وقبل فلان بن فلان جميع هذا الاقرار والبراءة قبله ولا جازعنا خطابه منه اياه بجميع ذلك ويتم الكتاب \*

نوع آخر في الاقرار بالقبض من أحد الغريبين وهو كفيل عن الآخر \* يكتب أقر فلان طائعا أنه كان له على فلان وفلان كذا دينارا بالسوية وكان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بأمر صاحبه بكل هذا الدين وضمن له عنه بأمره على أن له أن يأخذ أحدهما بذلك كله ان شاء وان شاء أخذهما جميعا يأخذ أحدهما ويأخذهما متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى وأن فلانا هو وأحد هذين الغريبين قضى كل هذا الدين الواجب الذي كان عليه جميعا وكان هو كفيلا عن صاحبه بخصته فقط هذا الدين عنهم او برئانه ولم يبق له على هذا الذي قضاؤه ولا على صاحبه من هذا الدين قليل ولا كثير ولا دعوى له قبله ما في هذا الدين لافي كله ولا في بعضه لا قديم ولا حديث وصدقه هذا المقر له في ذلك مواجبة وأشهدا وان أدى أحد هاتين عليه خاصة يكتب وأن فلانا هو وأحد هذين الغريبين قضى نصيب نفسه من ذلك وبرئ هو من ذلك وبرئ صاحبه ايضا من كفالته عنه بنصيبه وبقي له على صاحبه كذا حصة وعلى هذا المؤدى ذلك ايضا بسبب كماله عنه والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في الاقرار بالخطئة \* أقر أن فلان عليه وفي ذمته كذا قفيز خطئة سقية بيضاء نقية جيدة جافة خريضية بالقفيز العشاري المتعارف بين أهل بخارى دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وان شاء عين السبب فيقول بسبب أنه استقرضها منه فأقرضها اياه أو يقول بسبب سلم صحيح مسجوع شرائط صحته وزيد في السلم الاجل فيقول مؤجل بأجل كذا على أن يسلم اليه في موضع كذا وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاها ويتم الكتاب \*

والاقرار بسائر الكميات والموزونات والعدييات المتقاربة على المثال الذي ذكرنا في الخطئة \* يبلغ في تعريف المقر به بصفاته وقدره فيكتب في الدخن كذا ما من الدخن الوسط الا حرا التي الموزون بوزن بخارى أو كذا ما من الدخن الابيض الوسط التي الموزون بوزن بخارى ويكتب في الذرة كذا ما من

في القبرة طريق وقوع في قلبه أنه محدث لا يمشی فيه والمراد من القديم أن يكون قبل اتخاذ القبرة \* اجلس على قبر اخيه من يقرأ عليه القرآن لا يكرهه عند محدوه أخذ المشايخ والخيار أنه يقع الميت خلا فالملك وعليه المعتلة بناء على ان عمل الغير لا ينفع الغير وقد عرف في الكلام وقد شهدت الاثار بالخيار وعليه العمل في الامصار في كل الاعصار وانه حجة قطع الحشيش الرطب من المقابر يكره لانه يسبح ويندفع به العذاب عن الميت ويستأنس به الميت وعلى هذا لا يكره من مقابر الكفار وقطع اليباس لا يكره وبه ورد الحديث



الصحيح \* دفن في أرض الغيرة قال الشافعي \* أو ترك أو سوى القبر وزرع فوقه أو ضمن الوارث قيمة الحفرة \* نقل الميت من بلد إلى بلد قبل الدفن لا يكره وبعده يحرم قال السرخسي وبكرهما الله بكرة أيضا لا قدر ميل أو ميلين \* ونقل الكليم الصديق عليهم ما وعلى سيدنا السلام شريعة متقدمة منسوخة أو رعاية وصية النبي عليه السلام لازمة وقد كان الصديق عليه السلام أوصى به

الثالث فيما يتعلق بالمناهي \* استماع صوت المذمومة كالضرب بالقضيب ونحوه (٣٥٩) حرام قال عليه السلام استماع

الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر أي بالنميمة فصرف الجوارح إلى غير ما خلق لأجله كفر بالنميمة لا شكر فالواجب كل الوجوب أن يحتجب كي لا يستمع لما روى أنه عليه السلام أدخل أصبعه في أذنه عند سماعه وأشعار العرب لوفيهذا ذكر الفسق بكرة \* هم لمعصية لا يأثم إن لم يصمم عزمه عليه وإن عزم يأثم ثم العزم لا يتم العمل بالجوارح إلا إذا كان أمرا يتم بمجرد العزم كالكفر \* يجوز الكذب في ثلاثة مواضع في الصلح بين الناس وفي الحرب ومع أمراته قال في الذخيرة أراد به المعارض لا الكذب الخالص \* وعليه نفقة الأبوين الكافرين وخدمتهما وزيادتهما وان خاف أن يجلبها إلى الكفر ترك زيادتهما وقودهما وزوجته لوفاقدة البصر من البسعة إلى البيت لامن البيت إلى البسعة \* والاكل والشرب في أوفى المشركين بكرة والاكل مع الكفار ولو ابتلى به المسلم لا بأس لومرة أو

(١) الجوارس الوسط النقي الموزون بوزن بخاري ويكتب في السمس كذا منامن السمس الاسود النقي أو من السمس الاصهب الوسط النقي ويكتب في القطن كذا منامن القطن الأبيض الوسط الخاف مع الورام الموزون بوزن بخاري ويكتب في الدقيق كذا منامن الدقيق الحنطي الأبيض الطاحوني الموزون بوزن أهل بخاري وإن كان منجولا يكتب المنجول المعروف (بهيك ويز) الموزون بوزن أهل بخاري ويكتب (٢) في الكخ كذا منامن الكخ الحامض الوسط الموزون بوزن بخاري ويكتب في الصابون كذا منامن الصابون الوسط المتخذ من دهن السمس الموزون بوزن بخاري ويكتب في العنب كذا منامن العنب الورجى الأحمر أو الأبيض أو الحرماني الأحمر أو الأبيض الموزون بوزن بخاري أو الطائفي الأبيض أو الأحمر الموزون بوزن بخاري ويكتب في الدبس العنبى الجلو أو الصافي المتخذ من عنب كذا الوسط رقة وصورة الموزون بوزن بخاري وكذلك كذا منامن دهن السراج المستخرج من بذرة الكان أو حب القطن الموزون بوزن بخاري ويكتب في دهن القرطم من الدهن المستخرج من القرطم الطيب النقي الوسط الموزون بوزن بخاري وعلى هذا القياس سائر المكليات والموزونات \*

نوع آخر في إقرار المرأة بشراء الزوج لها أشياء بجهرها \* أفرت طائفة أنها زوجة فلان وحلله تزوجها بنكاح صحيح بمشهم ودعول بكذا دينار وأنه اشترى لها جميع مهرها هذا أشياء من أضاف شتى وبين ذلك شيئاً فسياً وكانت وكاته بشراء ذلك كله وكاله صحبة وأنها قبضت ذلك كله منه على هيأتها التي كانت عليها يوم قبضها الزوج هذا يحكم الشراء هذا وصار جميع ذلك في يدها بتسليم هذا الزوج ذلك كله اليها هكذا ذكر الشيخ الإمام لأجل الزاهد نجم الدين عمر النسفي رحمه الله تعالى وفيه نظر لأن هذا في الحاصل نو كبل من المرأة زوجها بالبشر الذي لها عليه ومن وكل بدونه بأن يشترى له بالدين الذي له عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز التوكيل إلا إذا عين البائع بأن يقول اشترى بها كذا من فلان أو عين المبيع بأن قال اشترى بها هذا العبد وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تجوز الوكالة على كل حال فلا احتياط على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يراد في الكتابة فيكتب اشترى لها جميع مهرها هذا من فلان بن فلان ويكتب قد كانت وكاته بشراء ذلك من فلان بن فلان بن فلان أو يكتب وقد كانت وكاته بشراء هذه الأشياء باعيا عنها بجهرها هذا \*

نوع آخر في إقرار رجلين بينهما ماديات باستيفاء الحقوق من الجاهلين \* صورة كتابته شهدوا أن فلانا وفلانا أقرطاعتين أنه لم يبق لكل واحد منهما على صاحبه ولا غنمه ولا قبله ولا معه ولا في يده

(١) قوله من الجوارس هو الحب كما في القاموس (٢) قوله في الكخ في الكتب بالمهمله وفي برهان قاطع بالمهمله كذا هم أمش نسخة الطبع الهندي وقد راجعت القاموس فلم أجده هذه الكلمة فيه لافي المهمل ولا في المعجم وإنما الذي فيه الكخ بالضم نوع من المصل اه وهو ما سال من الاقط اذا طبخ وعصر وهو مناسب هذا لوصفه بالحامض الموزون في عبارة الهندية فان وجد البرهان وروجم فوجدها مناسب فيها والا فلا يحيد عن ضبطه بالكاف المضومة والموحدة الساكنة والمهمله آخره وتفسيره بما ذكر من سائل الاقط هذا ما ظهر لصححه البحر اوى اه

مرتين أما الدوام عليه بكرة \* أجر نفسه ليعصر لذي خرايكره ولو لبنا ببيعة لالان المعصية في العصر يقام بعينه لافي الثاني وقال النبي عليه الصلاة والسلام لعن الله في الخمر عشرة الحديث \* وان أجر نفسه من النصاري لضرب الناقوس لا ينبغي له أن يفعله ويطلب الرزق من الله تعالى وكذا الخياط أو الاسكاف لو استؤجر على خياطة زى الفساق لا ينفل ولا يقبل هدية الكفار إن كان يقل صلاته معهم بقبولها ويجعل الهرة إلى الخيفة لا الخيفة إلى الهرة ولا ينعز زوجته الذمية عن شرب الخمر إلا إذا شرب في بيته فله المنع من الإدخال \* استدلل الذي مسلما عن طريق البيعة لا يده عليها ومثل إبراهيم بن آدم الزاهد عن طريق بيت السلطان فأرسله إلى المقابر ففصر به

الهندى وشجعه ثم عرفه واستغفاه فقال كنت غفوت عنك في أول ضربة وقلت اضرب رأسا طامعا عصي الله تعالى قال الامام الرضا غفرتى لا يجوز أن يقال دعاء الكافر يستجاب لانه لا يعرف الله تعالى ليسد عوره وقال ابو موسى يجوز أن يقال ذلك لقوله عليه السلام دعوة المظلوم مستجابة وان كان كافرا قيل أراد به كفران النعمة لا كفران الدين والفتوى على أن دعاء الكافر قد يستجاب استدراجا قال الله تعالى حكاية عن العيين أنظرني الى يوم يبعثون (٣٦٠) قال انك من المنظرين فاستجيب بعض دعائه لا كله لانه تنى عدم الموت لانه لا موت

بعد البعث

الرابع في الهدي

والمراث

\* غالب مال المهدي ان حلالا لالباس بقبول هديته وأكل ماله ما يتعين أنه من حرام وان غالب ماله الحرام لا يقبلها ولا يأكل الا اذا قال انه حلال ورنه أو استقرضه قال الحلواني وكان الامام أبو القاسم الحكيم يأخذ جوائز السلطان \* والحيلة فيه أن يشتري شيئا بمال مطلق ثم ينقذه من أي مال شاء كذا رواه الثاني عن الامام \* وعن الامام رحمه الله أن المتبلى بطعام السلطان والظلمة يتحرى ان وقع في قلبه حله قبل وأكل والا لقوله عليه السلام استفت قلبك الحديث وجواب الامام فحين به ورع وصفا قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك بالفراصة \* قال ذو النورين بعضهم وقد دخل عليه وقد كان كرر النظر في طريقه الى أجنبية أي دخل على أحد كبريين ذاتية فقال أوحيابعد رسول الله عليه الصلاة والسلام فقال رضى الله

ولاباسمه ولا باسم وكيل له ولا قبل أحد بسببه من جميع ما جرى بينه من الوجوه كلها حتى ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب لا قديم ولا حديث الا وقد استوفى كل واحد منهم ما من صاحبه جميع حقه من ذلك كله تاما أو اياها بقا صاحبه ذلك اياه حتى ادعى كل واحد منهم ما على صاحبه وقبله وعنده وفي يده وقبل أحد بسببه وباسمه وباسم وكيل له من دعوى وحق وطلبه بوجه من الوجوه كلها حديث وقديم معلمي ووصف فيه وغير ذلك من الوجوه كلها وبين يطلبها منه وبينه يقبها بذلك وحق يدعيه قبله بسبب شيء منه بعد هذا الكتاب فهو زور وباطل وظلم وصاحبه عن جميع ذلك كله برى وفي حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل كل واحد منهم ما هدمه البراءة من صاحبه على ماسمى ووصف فيه ويكتب في هذا نسختين بلا تفاوت ليكون في يد كل واحد منهم ما نسخة فلا يقدرا أحدهما على خصومة صاحبه وان كان لاحدهما الدين على الآخر وقد استوفاه يكتب بهذه الالفاظ ولكن من أحد الجانبين أقسر فلان طائعا أنه استوفى من فلان جميع ما كان له من الدين والحق فلم يبق له عليه ولا عنده ولا قبله ولا في يده ولا قبل أحد بسببه الى آخره وان أبرأ من غير استيفاء يكتب أبرأ فلان فلان من كل حق هو له قبله الى آخره أبرأ محججا وقبل هو أبرأه ذلك مواجهة وان استوفى بعضه وأبرأ عن البعض يكتب استوفى منه من جميع ما كان له عنده الى آخره وأبرأه عن الباقي وقبل فلان هذا الابراء وان استوفى بعضه وأجل الباقي يكتب كان له على فلان كذا فاستوفى منه كذا وأقر بذلك وأجل الباقي وهو كذا الى كذا تاجلا محججا وقبل هو تاجله ذلك وأشهد على أنفسهما وان أبرأه عن البعض وأجل الباقي يكتب أبرأه عن جميع ما كان له عليه وهو كذا أو عن جميع ما كان يدعى عليه وهو كذا الا قدر كذا وأجل ذلك الى كذا فهو له عليه الى هذا الاجل ولم يدخل شيء من هذا في هذه البراءة والله تعالى أعلم \*  
\* نوع آخر في اقرار الانسان بالعقار \* أقر أن جميع البار التي في موضع كذا حدودها كذا الخ بمحدودها وحقوقها وموافقها التي هي من حقوقها وجميع ما هو منسوب اليها من حقوقها فلان بملك ثابت وحق واجب وأمر لازم فجميع ذلك له دون المقر ودون سائر الناس أجمعين وهذا المقر له أحق بالتصرف فيه من هذا المقر وغيره من الناس أجمعين ولا حق لهذا المقر في شيء من ذلك ولا سبيل له ولا دعوى ولا طلبه ولا خصومة بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب الى آخره وصدق في ذلك فلان ويتم الكتاب \*  
\* وان شاء كتب عقيب قوله بمحدودها وحقوقها ملك فلان وحقه وفي يده هذا المقر بطريق العارية وأن فلانا المقر له أولى الناس وأحقهم به مملكا كذا وكذا ولا حق لهذا المقر ولا لاحد فيه سوى هذا المقر له وصدق المقر له هذا فيه خطا وعلى هذا الطريق يكتب اذا كان الاقرار بمحدود آخر (وان أقر بدار أو ضيعة وأقر أن ذلك في يده وأراد أن يبين أن تسليم ذلك اليه واجب عليه) يكتب وأن جميع هذه الارض وهذه الدار في يده مضمونة عليه لفلان وتسليمها واجب عليه ولا زله بامر حق واجب عرفه هذا المقر وزمه الاقرار به له حتى يسلمها الى فلان ويدفعها اليه بمحدودها وحقوقها كلها تسليمها محججا بالمدافع ولا منازع فهذا جائز وتسليمه واجب عليه فان سلمها والا فعليه قيمتها كلها والقول في بيان القيمة قول المقر فان بين القيمة فقال عليه تسليمها فان سلمها والا فعليه قيمتها وذلك كله كذا وكذا فهو وأصوب وان لم تكن الدار في يده وأراد أن يكتب فعلية تسليمها أو تسليم قيمتها ان عجز عن تسليمها فذلك جائز أيضا الا أنه لا يكتب

عنه لا ولكن فراسة صادقة \* وعن بعضهم أنه قال ما أكل طعاما حراما قط فانه ما قدم الى الا وقد شهد قلبي بحاله \* اذا كان كسبه يبيع بالذوق ومات عن مال جمع من أعمته ان تورع الوارث عن أخذه أولى فبرئته على أبرأها ان علمهم والا تصدق به على الفقراء وان كان جمعه من المطبوع أدنى طبخة لا يردهم يأخذ \* جماعة مسلمون ورثوا الثمر فخلل ثم يقسم الخلل لان القسمة فيها معنى المبادلة \* أخضع مورثه ورثوا وظلما ان علمه ذلك بعينه لا يحل له أخضعه لم يعمله بعينه له أخضعه حكم فاما في الديانة فيصدق به بنية الخصماء \* سرق مكعبه ووضع

مكاتبهم كعب آخر أو وضعت المراتم لملأها بغير أخرى وضعت ملائمتها أيضا ودفع الثانية ملاءة الأولى ليس للأولى أن تنقطع علامة الثانية \* والحيلة فيه أن تهب هذه الملاءة أو المكعب من إبتها أو شتائها فقدا أو فقيرة ثم يهب الابن منها فتنتفع بها كما في القطة تصدق بها على فقير بشرط الضمان إذا جاعها المكعب \* له على امرأته دين له ملازمته أو الأخذ بذيلها وطرف ملائمتها والقعود على بابها فإن دخلت خربة لأبأس أن يدخل معها أن أمن على نفسه والالا بل يأمر امرأته بذلك \* أخذ ثوب (٣٦١) رجل وفرد دخل منزله أو وقع ماله

في منزل رجل وظن أن ثوب المنزل لوظفه بالمال ينعسه من المال يعلم الصلابة به يدخل بيته لأجل ذلك ويدخل بالرضا ما حبه لحقه \* اطلع رجل على حائط آخر عليه متاع غفيل أن المطلع يأخذ المتاع ويهرب أن المتاع يسلم على عشرة فصاعدا له أن يرميه قال الفقيه رحمه الله لم يقدر أصحابنا بهذا التقدير بل أطلقوا القول عليه السلام قائلون ملائمتهم سرق من أي موات الاب عنه لا غير لا يؤخذ به في الآخرة ولكنه يأثم ثم السرقة له على آخر دين فتقاضاه فظله بالمنع وماتا قال أكثر المشايخ في القيلة الموصومة تنتقل إلى الوارث لأنها تكون بسبب الدين والدين تنتقل إلى الورثة فلو مات المدين قبل الدائن ووجه الدائن ينال ثوب التصديق بالدين قال الله تعالى وأن تصدقوا خير لكم الآية ولا تنتقل إلى الوارث فيكون أولى وفي النوازل مات الطالب والمطلوب جاحدا فالأخفى الآخرة له لا للورثة خلافه أولا فإن

في هذه الصورة أن الدار في يده وأن ضمن الدرك في هذا من قبله وبسببه أو من قبل رجل أو رجال معلومين سمعهم كتب في آخره وضمن فلان لفلان جميع ما يدركه في هذا المحدث وأوفي شئ منه من درك من قبله وبسببه ومن قبل فلان وبسببه أن يخلص فلان من جميع ذلك ويسلمها إليه أو يرد عليه قيمتها ضمن جميع ذلك فلان لفلان ضمانا صحيحا وقبل فلان جميع هذا الأقرار والضممان وأما إذا أراد ضمان الدرك من الناس كلهم فقد ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى عن عيسى بن أبان فقال ابتلينا في عقار كان في أيدينا أن أقرنا به رجل فطلب منا ضمان الدرك فيه فأجبنا ما لي ذلك من قبلنا وبسببنا فأبى علينا إلا أن نضمنه له من الناس فذكر ذلك لمحمد بن الحسن رحمه الله تعالى فقال إن أجبتهم وهما ماسأل وضمنتم له ما طلب كان الضمان باطلا والخلاف رحمه الله تعالى يجوز ضمان الدرك من جميع الناس فيكتب عقيب قوله من قبل فلان وبسببه ومن قبل الناس كافة وإن كانت الدار ودعته في يده يكتب وهي في يده أمانة من جهة المقر له هذا يسلمها اليممتي شاء لا امتناع له عنه وإن أقر بالعقار ولده أن كان الولد كبير يكتب فيه كما يكتب في الأقرار للاجنبي وإن كان الولد صغيرا يكتب ملك ولده الصغير المسمى فلانا هو ابن كذا سنين وحقه وفي يد هذا المقر بولاية الأبوة لأجل الحفظ يحفظها عليه إلى بلوغه وإيثار الرشد منه وصدقه فيه من له حق التصديق خطابا \*

نوع آخر في الأقرار بالدار وما فيها يكتب به صدقوله بحدودها وحقوقها وجميع ما فيها من الثياب والامتنعة والعروض والمكبل والموزون والفرش والبسط والاثاث وسقط البيوت والذهب والفضة وأواني الصفر والشبه والنحاس والرصاص والخزف والزجاج والرقيق والحياض وغير ذلك وكل قليل وكثير من جميع أصناف الأموال كلها لفلان ويتم الكتاب \*

الأقرار بالكروم والأراضي وفيها غل وزروع كالأقرار بالدار وفيها أمتعة لان الزرع والثمار لا تدخل في الأقرار بالأراضي والكروم كأن الامتعة التي في الدار لا تدخل تحت الأقرار بالدار وإن كان الأقرار بأصل الأراضي والكروم يكتب كما يكتب الأقرار بأصل الدار وإن كان الأقرار بالأراضي والكروم وبما فيها يكتب كما يكتب الأقرار بالدار وبما فيها فيكتب بما فيه من الزرع والثمار وإن كان الأقرار بما في الدار دون الدار يكتب أقرار بجميع ما في الدار التي في موضع كذا ويحدها من جميع صنوف الأموال كلها من الثياب والعروض والامتنعة والفرش والبسط والذهب والفضة والعبيد والاماء والبقر والأبل والغنم والكيلى والوزنى والأطعمة والأشربة وسقط المنزل والأواني والطرزوف من الصفر والنحاس والشبه والخزف والزجاج ملك فلان وحقه وكذلك إذا كان الأقرار بما في الكروم من الثمار دون الكروم أو كان الأقرار بما في الأراضي من الزرع دون الأراضي ففي الزرع يكتب أقرار فلان أن جميع زرع الشعير النابت في كذا ديرة أرض يكتب موضع الأرض وحدود الأرض التي فيها الزرع وهذا الزرع دون سببه قد نأصده أو يكتب واستقصه فأقر أن الشعير القائم في هذه الأراضي المحدودة كله ملك هذا المقر له دون رقبته هذه الأراضي ويتم الكتاب \*

وفي الثمار يكتب أن جميع الثمار التي في كرم كذا وحدودها كذا الخارجة من أشجار هذه الكروم المحدودة فيه القائمة على أشجار هذه الكروم ودون أشجار هذه الكروم ودون رقبته أرض هذه الكروم ملك

(٤٦ - فتاوى سادس) قضى الدين من وارث الطالب جازو برئ من الدين \* أخير بموت المدين فقال جعلته في حل ثم بان حيا ليس له طلب الدين \* أتى المدين أجود ما عليه لا يبيع الدائن على القبول \* أمسك مدينه فترعه منه إنسان وانقلت لا يضمن النازع الدين \* يباع مسلم خرا أو في من غنمه دينه لا يأخذه الدائن وإن البائع المدين نصرانيه أخذ الدين \* مسلم غصب أو سرق ما لذى يؤخذ به في الآخرة وظلامة الكافر وخصوصة الدابة أشد لان المسلم أمان يحمل ذنبه بقدر حقه أو يأخذ من حسنه والكافر لا يأخذ من

الحسنات ولا ذنب للابنة ولا تؤهل لأخذ الحسنات فتعين العقاب وهذا بناء على ان الدواب يحشرون للعزاء عندنا خلافا لابي الحسن  
الاشعري فيه قال الله واذا الوحوش حشرت ثم يكتونوا ترابا بعد الاقتصاص ولا بأس بقبول هدية المستقرض لانها غير مشروطة في  
القرض فمن جرت عادته بالمهاداة قبل القرض فالأفضل القبول لان قبولها من حقوق المسلم على المسلم وكذا اذا كان المهدي معروفا  
بالجود والسخاوة أو كانت بينهما (٣٦٣) مودة لان السبب الظاهر قائم مقام العلم وان لم يوجد من هذه الامور واحد فالتورع عن

هذا المقرله ويتم الكتاب والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في الاقرار باعيان غير مضافة الى مكان ينبغي أن يكتب نسخة الاعيان على صدر القسطاس  
بالفارسية ويذكر كيل ما هو كيل ووزن ما هو وزن وذرع ما هو ذرع وطول ما هو طول وعرض ما هو عرض فلاحاجة الى  
ذكر مثلي وبعد ما فرغ من كتابة النسخة يكتب بسم الله الرحمن الرحيم عقب تلك النسخة ثم يكتب أقر  
فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره ونفاذ تصرفاته له وعليه طائمه وأرغبا أن جميع هذه الاعيان  
المذكورة صفاتها وقدرها وذرعها وطولها وعرضها وقيمتها في هذه النسخة المكتوبة بالفارسية على صدر هذا  
القسطاس قبل ذكر هذا الاقرار ملك فلان وحقه وهو أولى بها بالتصرف فيها من هذا المقر ومن سائر  
الناس أجمعين ويتم الكتاب \*

نوع آخر في الاقرار بمنزل في دار يكتب أقر فلان أن جميع المنزل الذي هو في الدار المعروفة بكذا  
حدود هذه الدار كذا وهذا المنزل عن عين الداخل في هذه الدار أو عن يساره أو مقابله وهو البيت الصيني أو  
الشتوي وأحد حدوده من هذه الدار لزيق حصن هذه الدار والثاني لزيق بيت صيني أو شتوي فيهما والثالث  
لزيق صفة فيهما والرابع لزيق متوصافيهما بحدوده وحقوقه كلها أرضه وبنائه وسفله وعلوه بطريقه في دهليز  
هذه الدار سلما الى الباب الاعظم لهذه الدار وكل قليل وكثير فيه ومن حقوقه ملك فلان وحقه  
ويتم الكتاب \*

وان كان الاقرار بمنزل في الدار يكتب أقر أن جميع الغرفة التي على البيت الصيني أو على البيت  
الشتوي من جميع الدار المشتملة على البيوت وهي في سكة كذا وحدود هذه الدار كذا وهذا البيت الذي هذه  
الغرفة عليه عن عين الداخل في هذه الدار وحدود هذا البيت كذا وأقر هذا المقر أن هذه الغرفة المذكورة فيه  
ملك فلان دون سفلها ويتم الكتاب \*

وان كان الاقرار ببيت من دار مشتركة بينه وبين آخر يكتب على الوجه الذي بينا ثم يكتب فان وقع هذا  
البيت بعد القسمة في نصيب المقر لم كله للمقرله وان وقع في نصيب الآخر ضمن المقر للمقرله من نصيبه بقدر  
حقه وهو أن يأخذ قدر البيت من نصيب المقر بعد أن ضرب المقر نصف ذراع الدار والمقرله بذرع البيت  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى  
يضرب المقرله بنصف ذراع البيت والمقر يضرب بنصف ذراع الدار \*

نوع آخر في الاقرار بطريق في الدار التي هي للمقرله أقر فلان أن لفلان طريقا في داره التي في يده  
حدودها كذا وهذه الطريق من هذه الدار في موضع كذا ما بين كذا الى كذا ومبدأ هذه الطريق من  
موضع كذا الى باب الدار الاعظم سلما في هذه الدار وطول هذه الطريق من مبدئها الى باب الدار كذا  
وعرضها كذا يتطرق فيها فلان من داره الملاصقة لهذه الدار وأحد حدود هذه الدار التي لها هذه الطريق  
والثاني والثالث والرابع كذا وباب هذه الدار التي لها هذه الطريق في موضع كذا ما بينا يسلك فيه الى هذه  
الطريق حين يخرج الى باب هذه الدار الى الطريق الاعظم أقر أن جميع هذه الطريق بحدودها وحقوقها  
لفلان وفي ملكه ويده وهو أولى بها من المقر هذا ومن سائر الناس ويتم الكتاب \* وان كان الطريق  
مشتركا بينهما يراعى في الكتاب مشتركا بينهما \*

قبوله أفضل لان الظاهر  
انه قرض جزئ منفعة  
فالخاصل أن الاهداء لو  
للابدين لا يكره وللوللدين  
يكره وكذا الحكم في هدية  
القاضي كرهه بيع العذرة  
الخاصة لا المختلطة بالتربا  
والسرفين الاحتكار  
المكروه أن يشتري طعاما  
في المصر وينقله الى منزله  
ويترى الغلاء لبيعه  
وذا يضرب بالناس وان جله  
من مصر آخر وأمسكه  
للقلاء وذا يضرب باهل مصره  
يكره أيضا عند الثاني  
وعنده مالا ويستحب أن  
يسع وكذا الخلاف في  
الفاضل عن زراعته وان  
اشترى من رستاق مصره  
ونقله وأمسكه مع حاجة  
الناس اليه لا يكره عندهما  
وقال محمد يكره في كل قرية  
تجلب طعامها الى المصر  
لتعلق حق المصر به ويختص  
بالاقوات للبشر وقال الثاني  
رحمه الله يجري في كل  
ما يضرب بالناس كالقطن  
ونحوه والمسد اذا قلت  
لا يكون احتكارا وان كثرت  
يكون احتكارا والفاضل  
شهر ومادونه أخذ من  
مسئلة الحلف على قضائه

الدين قريبا أو بعيدا واذ ارفع أمره الى الحاكم أمره ببيع الفاضل عن قوته وقوت عياله على اعتبار السعة  
بالقيمة العدل أو بغير يسير ولا يسعر فان باع بضع قيمته يمنع وذ كرا الصداقة بحبس ويد زلكن لا يبلغ خمسين فان امتنع عن البيع بعد  
التقدم اليه باع الحاكم عند الكل والامام يرى الحجر أيضا اذا عم الضرر ركافي الغنى الما بين والمكاري المقلس والطبيب الما بين وتلقى  
الر كنان أضرب باهل البلد يكره والا لا اذا لم يلبس السعر على الوارد فان لبس كرم مطلقا ويسع بئامه لا يكره بخلاف يسع أرضها عند

الامام فانه يمنع لانه وقف الخليل عليه السلام وعندهما هي كالبنا \* رأى رجلا يبيع جارية غيره وزعم انه وكيل المالك له الشراء لقبول خبر الواحد في المعاملات وكذا لو قالت الجارية بعثني اليك مولاي هدية حل له وطؤها ان وقع في قلبه انها صادقة \* قال الحاكم للخباز اول القصاب ببيع مناديرهم والخباز يخاف ان نقص أن يضر به الحاكم لا يحل الشراء لانه يبيع المكره \* والخباز لا يقول ببيع كلف نجب فان باع كالمراحم له الحاكم ثم قال اجرت البيع حل الاكل \* جاء صبي الي بقال بخبز أو فاس (٣٦٣) يشتري منه ما ينفع به في البيت

كلخل ونحوه له البيع وان طلب جوزا أو فسستقا ونحوه مما يختص به الصبي

الافضل ان لا يبيع حتى يسأل عن اذن وليه به في التزويع وغيره وقع السكر أو الدرهم المنشور في حجر رجل فارادا خرا أخذه

ان الاول هيا حجره لذلك ليس للثاني أخذه والا له ذلك وكذا اذا دخلت حمامة برة في دار رجل فارادا خرا أخذها ان ردت الاول الباب وسد الكوة لاخذها أو هيا البيت لذلك ليس للثاني أخذها والا له حمامة أننى

ازدوجت مع حمام ذكر لا آخر فباضت وقرخت فالفرخ لصاحب الاثنى لان الولد يتبع الام ملكا وحرية في بني آدم فكذا ملكا في الحيوانات ولهذا كره العلماء أكل لحوم

الحوازل (٢) قيل التصديق لو من الحمام الاهلى لامن البرى لاحتمال أن يكون الحوازل ملكا للغير لانه يبحث مودعات الارض فان كل المرسونات بن ذوات الاربع يلتقطه

نوع آخر في الاقرار بحد الرجل يكتب موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه ويجب أن يكتب هذا الحد ارا محدود فيه بأرضه وبنائه لذلك كبرنا من اختلاف الروايتين في الحائط انه اسم للبناء والارض أو للبناء لا غير \*

نوع آخر في الاقرار بنهر أو قناة يكتب في النهر أقر أن النهر الذي في موضع كذا يدعى بكذا ومبدأ هذا النهر في موضع كذا ومغرقه من نهر كذا ومصبه في موضع كذا طول هذا النهر من مغرقه الى مصبه كذا ذراعا بذراع كذا وعرض هذا النهر كذا أقر أن جميع هذا النهر كله على ترابه من كل جانب من جانبيه خمسة أذرع في طول هذا النهر بحد وذلك كلها أو أرضه وكل حق هو له داخل فيه وخارج منه لهذا المقر له ويتم الكتاب \* وفي القناة يراذ أرضها وبنائها \*

نوع آخر في اقرار المشتري أن المشتري ملك غيره وأنه كان وكيل عن ذلك الغير في الشراء أو اذالك كتابة على ظهر الصك يكتب أقر المشتري فلان المذ كوراسمه ونسبه في بطن هذا الصك في حال جواز اقراره وسائر تصرفاته طائعا أنه كان اشترى جميع الضيعة المذ كورة في بطن هذا الصك أو جميع الدار المذ كورة المحدودة في بطن هذا الصك من البائع المذ كور فيه بالثمن المميز فيه فلان بن فلان اشتراه له بجماله ووكيله اياه به ونقد الثمن من مال موكله وقبض هذا المعقود عليه لاجله وأن جميع هذه الدار وهذه الضيعة ملك فلان وحقه وأن اسم هذا المقر المذ كور في بطن هذا الصك اسم عارية وو كالة لا اسم استحقاق وأصله ملك فلان وحقه وأن موكله فلان أو لى بذلك كله منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه لا دعوى لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وأنه لو ادعى ذلك كله أو شيئا منه أو ادعى ذلك من يقوم مقامه في الدعوى حال حياته أو بعد وفاته فدعواه باطلة وصدقه المقر له في ذلك كله مشافهة في يوم كذا

وان أراد أن يكتب كتابا مبتدأ يكتب أقر فلان أنه كان اشترى من فلان دارا في موضع كذا بثلثين كذا وكتب بذلك صك شراؤه هذه نصحتني ثم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صك الشراء الى آخره ثم يكتب وأنه كان اشتراه فلان بن فلان والباقي على نحو ما ذكرنا وان أراد أن يكتب شراؤه لنفسه وشراء النصف لغيره يكتب أقر طائعا أنه حين اشترى جميع الدار التي في موضع كذا اشترى نصفها لثأته لنفسه ونصفها لثأته لفلان بجماله وأمره موكله اياه بذلك وأن جميع هذه الدار المحدودة مشتركة بين هذا المشتري وبين فلان هذا المقر له بسبب هذا الشراء مشاعا بينهما نصفين وهو في أيديهما وأن نصف جميع هذا الثمن منقوض من مال فلان بأمره وصدقه هذا المقر له مشافهة \*

إذا أراد الوصى كتابة اقراره أن ما اشتراه لثأته لفلان المذ كور في بطن هذا الصك يكتب أقر فلان الوصى من جهة فلان ولولده الصغير فلان أن جميع المنزل الذي اشتراه من فلان بثلثين كذا اشتراه لهذا اليتيم بحق ولا يثمة عليه يحكم الوصاية الثابتة له عليه من جهة أبيه فلان لما رأى فيه من الاحتياط بجماله والاحتياط به واتباعه التمام والزيادة فيه والتوفيق عليه وأنه دفع هذا الثمن من مال هذا اليتيم بحق ولا يثمة عليه الى هذا البائع وأنه تسلم ما بين شراؤه من ثأته هذا اليتيم وأن هذا اليتيم أولى بما بين شراؤه فيه منه ومن سائر الناس أجمعين وأن اسمه في هذا الكتاب عارية وأنه لا حق لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وقد جعل هذا الوصى هذا اليتيم بعد بلوغه وأيناس الرشدينه واستحقاقه قبض ماله مسلطا على قبض جميع ما اشتراه هذا الوصى له

ومع ذلك لم يكره اجمع ماء المطر في طشت انسان وأراد أن خرا أخذه ان كان صاحب الطشت أعده لذلك لابي الثاني أخذه لاله ذلك وكذا السمكة المنصورة للبحاف اذا تعقل بها متوحش أو تكتس فلي أو تعلق طير بشجرة فاما التراب المجمع في ضفة النهر أو البئر لكل أحد أخذه لان الحافر قصد الحفر لا حيازة التراب الا اذا أدى الى ضرر كان كسوا وضفة البئر والنهر فيمنع من الاخذ به دفع السكر والدرهم أو الدنانير لينثره على العروس ليس له أن يدفع الى غيره ولا أن يعبس منه شيئا لنفسه ولا يلتقط هو منه ولو حضر رجل بعد التنازل قبل نهب

المشورة أيضاً بأن يأخذ منه وقال الفقيه أبو جعفر ليس له ذلك \* دخل مقصودنا بالجامع فوجد فيه من السكر المشورة الأخذ الأعلى قول  
الفقيه كاهن \* وجد في السوق سكرامقاة ليس له الأخذ بخلاف المسئلة الأولى لاحتمال أن يكون هذه لقطة لا مشورة \* هل يباح نثر الدراهم  
قليل لا وقيل لا بأس به وعلى هذا الدناير والقواس وقد يستدل من كره بقوله عليه السلام الدراهم والدنانير خاتم من خواتيم الله تعالى  
فمن ذهب بنحائهم من خواتيم الله (٣٣٤) تعالى قضيت حاجته \* والخامس في الالكل \* دعى الى وليمة فاذا فيها شربة خمر أو  
عليه غناء ان على المائة

وعلى خصوصته بمخاصمة فيه الى آخره \*  
نوع آخر في اقرار الرجل بأنه معدم وأن الدار التي في يده عارية لرجل آخر \* يكتب أقر فلان طائعا أنه  
معدم لا يملك شيئا من مال الدنيا على ظهر الارض ولا في بطنها دون الثياب التي على بدنه ما يبلغ قيمته كذا  
درهما وأنه في عيال فلان وهو الذي يتيق عليه وأنه ساكن في الدار المنسوبة الى فلان على جهة العارية  
وأنه ليس له في يد فلان مال ولا ملك ولا صامت ولا ناطق ولا شئ مما ينطلق عليه اسم المال وصدقه فلان \*  
نوع آخر في الاقرار بمخاصمة البيع الذي جرى بين بائعه وبينه في محدود كان اشترا منه \* يكتب أقر  
فلان طائعا أنه فاسخ فلا نابر ضاوطوع كل بيع كان جرى بينهما في جميع الدار التي هي في موضع كذا  
حدودها كذا وناقضه كل عقد كان فيها من جهتهم من رهن وثيقة بمال مفاخمة صحيحة جائزة لا فساد فيها  
ولا خيار ولا معنى يوجب ابطالها وأنه رد عليه جميع هذا الدار بحق هذه المفاخمة رد صحيحا وأنه قبض من  
المقر له كل حق واجب عليه بحق هذه المفاخمة وغيره فاقبض صحيحا وأنه أبرأه من ذلك أبرأ صحيحا فلم يبق له  
ولا لاحد على هذه المقر له ولا قبله ولا عنده ولا في يده حق ولا عين ولا دين ولا في هذه الدار من بيع ولا رهن  
ولا وثيقة ولا عقد آخر وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاه \*

نوع آخر في الاقرار بمخاصمة الرهن \* أقر طائعا أن الكرم الذي في موضع كذا حدوده كذا كان رهنا  
في يده من جهة فلان بمال كان له عليه رهنه به وأنه قضاه كله وأن هذا المقر فاسخه هذا الرهن في هذا  
الكرم ورده عليه وأنه قد استرده وافتكه وقبضه فلم يبق لهذا المقر له في هذا المقر له دين ولا له هذا المقر له في يد  
هذا المقر عني ولا لاحدهما على الآخر خصوصية وصدق كل واحد منهما ما صاحبه في ذلك كله وأشهم -  
والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في الاقرار بفسخ البيع وغيبته الشراء \* أقر فلان طائعا أنه كان اشترى من فلان جميع  
الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا على جهة الوفاة والوثيقة لا على سبيل البتات والحقيقة بكذا  
ووقع التقاض بينهما من الجانبين وقد كان بذل له خط الوفاء وأنه متى تقدم مثل هذا الثمن وطلب منه بيع  
ذلك منه وقبض غنمه وتسليم المبيع اليه أجابه الى ذلك ثمن فلانا وهو البائع تقدم مثل ذلك الثمن وطلب  
من المقر هنا بيعه فباعه منه به وقبض الثمن ورد الدار المشتراة عليه وطلب فلان من المقر هذا رد ذلك الصك  
فجز عن رده وقال انه قد غاب فطلب من المقر هذا ثقة وأقر طائعا أنه استوفى من فلان البائع جميع هذا  
الثمن وهو كذا دفعه اليه وابقاه ذلك اياه وبرى البائع هذا اليه منه براءة قبض واستيفاء وسلم اليه جميع  
ما كان دخل تحت البيع وذلك كله بعد جريان بيع من هذا المقر في ذلك وشراء هذا البائع ذلك منه وضمن  
الحرك من هذا المشتري في ذلك كله لهذا البائع واقراره أنه لم يبق له يعني للمقر على البائع هذا في ذلك كله  
دعوى ولا خصومة ولا في أصل هذا المحدود ولا في غلته ولا في غنمه ولا في قيمته وان هذا الكرم كان ملك البائع  
هذا وهو الحق به من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وأن المقر هذا متى أخرج ذلك الصك فهو مبطل وهو  
في اقامة البينة على ذلك وطلب البين مبطل وصدقه هذا المقر له في ذلك ويتم الكتاب والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في تجهيز الرجل ابنته واقرار الابل والزواج لها بذلك \* شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب  
شهدوا جميعا أن فلان بن فلان جهز ابنته فلانة من خالص ماله - له اهلها وعطفها عليها واحسانا اليها وما

لا يجيب الدعوة والأجابه  
ان حامل الذكروان مقتدى  
في الدين لا يحضر أصلا لانه  
يستدل بحضوره ثمة على  
جواز زوجه يحصل جرة  
الفسقة على الفسق وهذا  
اذالم يعلم قبل الدخول وان  
علم ان محترما يعلم انه ان  
دخل يتر كونه دخل والا لا  
\* يروى ان ابن المبارك روى  
في المنام فقيل له ما فعل  
ربك - جل جلاله بل فقال  
عائتي وأوقفني ثلاثين سنة  
بسبب أني نظرت بالاطف  
يوما الى مبتدع فقال انك لم  
تعاود دوى في الدين فكيف  
حال القاعدة فلا تـ هـ بعد  
الذكرى مع القوم الظالمين  
\* ولا بأس بقبول هدية  
العبد الناجر واجابة دعوته  
واستعارة دابة لا كونه  
الثوب وهديته الدرهم  
ومادون الدرهم لا بأس  
به \* وفي شرح الطحاوى  
يطعم الطعام ويتصدق  
بالدرهم ونحوه \* وعن  
الثاني رحمه الله في آكل  
الربا يدعو الرجل الى دعوته  
يجيبه وفي الروضة يجيب  
دعوة الفاسق والورع أن  
لا يجيبه ودعوة الذي أخذ

الارض مزارعة ودفعها على هذا لان المزارعة فاسدة عنده \* والمذكور في مبسوط شمس الاثنية في  
كتاب المزارعة وهو أن العامل بالمجتمعة لا يفسق ليس يدل على أنه يجيب دعوة من يأخذها مزارعة ويدفعها \* وفي التتوى قدم السلطان  
ما كروا ان مشترأه كل والا ان لم يعلم أن عنده مفسوب أكاه \* ولا يتخلف عن دعوة العامة كدعوة الختان والعروس فاذا جاء  
فقد فان شاء كل والافضل الا كل ان لم يطعم بالحرمه \* ولا بأس بالدف بلاجل ايلة العرس \* ولا بأس بان يلقم بعض الاضياف



بعضاً وكذلك الخدم الواقفين على رأس المائدة والهرة لا الكلب الا الخبز المحترق والمعتبر العائنه ولودخل عليه انسان لا يجوز له أن يعطيه شيئاً ورفع الزلة حرام بكل حال الابالذن ويكره وضع الملهقة والقصة على الخبز قال الامام الصغار لا أجنح تلبية الذهاب الى الضيافة سوى أن أرفع الملهقة من الخبز ويكره مسح اليد والسكين بالخبز ولا يعلق الخبز بالخوان بل وضع بحيث لا يعلق ولا بأس بالاكل متكثراً ومكشوف الرأس في المختار والاسراف في الاكل منه ومنه الاكل فوق الشبع الا اذا كل ثلاثا يجمل (٣٦٥) الضيف أو يريد صوم الغد وإذا كل

فوق حاجته ليتقبل بالأس  
به وكان أنس بن مالك رضي  
الله عنه يأكل ألوان الطعام  
ويتقيأ فينفعه ذلك ومن  
السرف الاكثر من الباجات  
الاغند الحاجة بأن يعل من  
نوع فستكثر حتى يستوفي  
من كل نوع فيجمع عنده  
قدر ما يتقوى به على الطاعة  
أو قصد أن يدعو الاضياف  
يوم بعد يوم الى أن يأوا الى  
آخر الطعام ومن السرف  
أن يأكل وسط الخبز ويدع  
جوانبه وعن الثاني انه لا يكره  
الفتح في الطعام الاعلا  
صوت نحو آف وهو محمل  
التهى ومن الاسراف ترك  
اللحمة الساقطه من المائدة  
بل يرفعها أو لا يأكلها قبل  
غيرها ولا ينتظر الادام بعد  
خسور الطعام ولا يأكل كل  
طعاما حار ولا يشم ومن  
السنة لعق الاصابع قبل  
السمح بالمندبل والقصة  
والبداءة بالمخ والخمير \*  
ماتت الدجاجة وفي بطنها بيضة  
تؤكل ويكره كل الطين  
لانه تشبه بقرعون والشعر  
المأخوذ من بعر الابل يغسل  
ويؤكل ويباع لامن البقر  
لان البقر صلب والخشبي  
لا يخبز وحب في وسطه بعرفارة

ساق الهازوجه افلان من صدقها وعطاها بعد ما جرى بينهما نكاح صحيح على وافية الشرع مستجمع  
لشرايط الصحة وذلك عند زفافها الى بيت زوجها هذا جامع الله تعالى بالخير والبركة شملها وكثر بالندبة  
الطيبة نسلها ويد كرتياب الزوج ويفصل ذلك تفصيلا وبين صفة كل شيء وقيمة ما كان من ذوات القيم  
ويذكر ما كان من المذروعات وثياب المرأة وفصل كل نوع من ذلك تفصيلا ذكر الحلى واللاكي والجواهر  
وبين الصفة والقيمة ويد كرتياب وفصل ذلك يذكر الصفة والقيمة وعلى هذا القرش والبسط  
وكذلك على هذا أو انى الصفرة والرمض والحديد وبين المالك فيكتب جارية رومية قيمتها كذا وغلاما  
تركي قيمته كذا وجارية هندية قيمتها كذا وكرم في قرية كذا حدوده كذا وثلاث حوانات في سوق كذا  
وحدودها كذا ثم يكتب عقب النسخة \* بسم الله الرحمن الرحيم أقر فلان طائعا أن جميع هذه الاموال  
المذكورة باجناسها وأنواعها وصفاتها وقيمها غير ثياب بدن هذا الزوج المذكور في صدر النسخة ملك  
ابنته فلانة هذه وحققها في يدها وتحت تصرفها وأنه لاحق لهذا المقر في شئ منها وأنهم لاحق بها كلها منه  
ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى ادعاه أو شيا منها أنه ملكه وأنه عارية في يدها من جهته فدعواه مردودة  
وأشهد على نفسه بذلك من أثبت اسمه آخره ويتم الكتاب ويكتب الشهود أسماءهم في آخر هذا الكتاب  
ثم بعد كتابة الشهود على اقرار الاب بذلك أساميهم يكتب اقرار الزوج فيكتب \* بسم الله الرحمن الرحيم أقر  
فلان بن فلان طائعا أن جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القراطس سوى ما ذكر من ثياب بدنه وما  
أضيف اليه ملك زوجته فلانة هذه وحققها في يدها وتحت تصرفها وقد حملت الى بيته كما تحمل الزوجات  
الى بيوت أزواجهن من غير أن يكون له فيها وفي شئ منها ملك أو حق أو دعوى وأقر أنه متى ادعى شيأ من  
ذلك كله لنفسه سوى ما أضيف اليه فذلك باطل مردود وأقر أن لها عليه وفي ذمته من بقية صداقها كذا  
حقا واجبا ودنيا لا زمان طال به اذ اقترحت المطالبة شرعا أو أشهد على نفسه ويكتب أسماء الشهود بعد  
ذلك والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في اقرار الابنة بجهازها لا يها ولا مهابح ولذلك وجوه (أحدها) أن يكتب نسخة الجهاز في صدر  
قراطس على نحو ما بينا قبل هذا ويكتب بعد ذلك \* بسم الله الرحمن الرحيم أقرت فلانة بنت فلان طائعة  
أن جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القراطس باجناسها وأنواعها وصفاتها وقيمها ملك أبيها فلان هذا  
وحقه بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولزمها الاقرار بذلك وأن جميع ذلك في يدها بطريق العارية  
وصدقها أبوها هذا مشافهة وأشهدا (الوجه الثاني) يكتب أقرت فلانة طائعة أن جميع ما يعرف بها  
وينسب اليها من جهازها من جميع أنواع الثياب والامتعة والقرش والبسط والحلى من الذهب والفضة  
والجواهر واللاكي والواواني الصفرة والشبهية والزجاجية والحديدية والخزفية وأنواع الامتعة والالاث  
والسقط وغير ذلك من كل قليل وكثير التي هي مكتوبة في كتاب جهازها هذا هي الا في بيت زوجها ملك  
أبيها فلان بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولزمها الاقرار بذلك وصدقها أبوها هذا مشافهة  
وأشهدا (الوجه الثالث) أن يكتب الاب نسخة جهازها وقت التسليم اليها ويشهد في اعمالها هذه  
الاشياء الى البنت بطريق العارية قال الصدر الشهد بحسام الدين رحمه الله تعالى الاحوط أن يشتري  
الاب منها في هذه النسخة بثمن معلوم ثم ان الابنة تبرئه من جميع الثمن وعندى أن الاحوط ما كتبه أولا

يرى البعرو يؤكل ان البعير على صلاته \* حبة من قار القارة سقطت في قارورة الدهن أو في حنطة وطحن لا يؤكل \* لبن المرأة والشاة  
والبقرة الميتة طاهر \* أكل خر الخمام في الدوا لا بأس به \* أكل التراب ان كان فيه شئ من الحيات يكره ولكن يجوز بيعه وان لم يكن فيه شئ  
من الحيات لا يكره ويكره معالجة الجراحة بعظم انسان أو خنزير لانهم ما يحرم الانتفاع \* ووضع الجبين على الجرح ان علم ان فيه شفاء  
لا بأس به والذي يرغف ولا رق أن يكتب شيأ من القرآن على جهة تلوين بالبول أو على جلده حتى ان فيه شفاء ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام  
لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم في الحرمة عند علم بالثبوت فادل عليه جواز اساغة اللقمة بالخر وجواز شربه لا زالة العطش \* اجتمع

كسرات خبز ولا يشترى أكله أن يطعمه البجاجة أو البقرة أو الشاة ولا يطرحها في النهر أو الطريق الا اذا وضعتها على الارض لئلا كلها  
النمل \* أكل عشرة أمناه واشترى بعشرة أو كان له عشرة أو ثوب خفيف أنه أكل خسة واشترى بخمسة أو عنده خسة ثياب لا يكون كذا ولا  
حاشا لوجوده مع الزيادة وعدم دلالة العدد على نفي الحكم عن الزائد في أمثال هذا \* طرح قد حامن خرفي قدر ثم صب فيه نخل حتى صارت  
المرقة حامضة كمثل لابس به \* اذا (٣٦٦) احتاج الاب الى مال ولده ان لفقر ماخذ بلا عوض وان لعدم فقره كافي بالمفازة فبالقيمة مع

الاب والابن مافي المفازة  
يكفي لاحدهما ان للوضوء  
قال اب أولى بالاخلاق وان  
الاحتياج الى الشرب فالابن  
أولى لان قتل نفسه أعظم  
وزرمان قتل غيره ولو قلنا  
الاب أولى لوجب على الابن  
ترك الشرب والاخذ حتى  
يموت عطشا والممتنع عن  
شرب ماء أو كل طعام حتى  
يموت قاتل لنفسه فلو اخذه  
من أي شيء يكون قاتلا لغيره  
وقتل النفس أعظم والمبتلى  
بين بلتين لا يختار الاشد  
وقال محمد بن سلمة الاب أولى  
وهو المختار لان الاب كان  
سببا لحياته فلا يكون من البر  
أن يكون الابن سببا لهلاكه  
وقد عرف في السير \* وان  
اجتمع في جنازة المرأة زوجها  
أبو الابن مع الابن يقدم  
الابن أباه اكرامه \* وشرب  
الماء من السقاية يجوز لاغنى  
والفقير وحل الجسد منها الى  
منزله بكرة \* خاف الموت جوعا  
ومع رفيقه طعام أخذ بالقيمة  
منه قد رما بسد جوعته  
وكذا الوهم رفيقه ما هو خاف  
الموت عطشا أخذ قدر ما يدفع  
العطش فان امتنع قاتل  
بلا سلاح وان الرقيق يخاف  
الموت عطشا وجوعا أيضا

والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في الاقرار بالحيوان يكتب أو لا على صدر القرباس أسماء الحيوان وصفاتها وشياتهم كما  
تكون ثم يكتب ذكر الاقرار عقب النسخة على الوجه الذي بينا أو يكتب أقر فلان بن فلان الى آخره أنه  
باع من فلان كذا شيئا مغبنة ويزكر أوصافها وشياتها بكذا دراهم وأنه اشتراها منه بها وأنه قبض الثمن  
منه ولم يسل المبيع اليه وأنه يسلمها اليه متى طلب منه تسليمها اليه وصدقه المقر له \*

نوع آخر في اقرار المرأة بقبض النفقة والكسوة قلدة \* أقرت فلانة بنت فلان طائفة أنها قبضت  
واستوفت من زوجها فلان جميع نفقتها وكسوتها المقدرة لها عليه حسب ما أوجب الشرع في أمثالها  
لسته أشهر أو لها كذا أو آخرها كذا قبضا صحيحا واستيفاء كاملا وصدقها زوجها هذا مشافهة ويتم الكتاب

نوع آخر في اقرار العبد بالرق مولاه \* أقر فلان الهندي في حال جوار اقراره طائفة أنه عبد لمولاه فلان  
وأن فلانا يملك رقبته ملكا صحيحا جائزا نائبا وأن خدمة فلان وطاعته واجبة عليه وأنه لا امتناع له على  
فلان في خدمة ولا بيع ولا اخراج من ملكه بحق يدعيه من قبل فلان في ذلك ولا دعوى له قبل فلان ولا حق  
ولا طلبية توجه من الوجوه وسبب من الاسباب أشهد فلان على اقراره بجميع ما فيه بعد أن قرئ عليه  
ففهو وعرفه فان كان له سبب كتبه ولا يمنع ذلك صحة الاقرار ولا يشترط في هذا ذكر صحة البدن لان حكمه  
لا يختلف بالصحة والمرض \*

نوع آخر في اقرار جارية بكونها أم ولد لولاها \* أقرت فلانة التركية أو الهندية وبحليها طائفة أنها كانت  
أمة لفلان بن فلان وملكه وفي يده وتحت تصرفه بملك صحيح تام وأنها ولدت منه ابنا يسمى فلانا وأبنته  
تسمى فلانة وأنه في حجرها وأنها في حجرها ثابت النسب من سيدها وأنها صارت أم ولد بولادة هذا الولد منه  
وأن خدمته وطاعته واجبة عليها ولا امتناع من ذلك مادام حيا وصدقها سيدها فلان بذلك شفاهها والله  
تعالى أعلم \*

وان كان الاقرار من المولى بامومية الولد فقد كذا ذلك في فصل امهات الاولاد فلان عبيده \* وان كان  
الاقرار من ابن المولى بكونه جارية بآية أم ولد آية وبعثتها بموت آية يكتب أقر فلان بن فلان طائفة في  
حال صحته بدنه وقيام عقله وجوار امره وعليه أن فلانة التركية أو الهندية كانت مملوكة آية فلان وأمهته  
وتحت تصرفه بملكها بملك صحيح وان أباه فلانا استولاه في حياته وأنها ولدت من آية فلان ابنا ثابت  
النسب منه اسمه فلان وأنها صارت أم ولده بولادة هذا الولد وان أباه هكذا أقر في حال حياته بكونها أم ولده  
وأنها عتقت بموت آية من جميع ماله وأنه لاحق لهذا المقر فيها ولا دعوى ولا سبيل له عليها الا سبيل الولاء  
فان ولدها له بعد آية وصدقته هذه الجارية مشافهة وان كان الاقرار من الابن بتدبير عبده من جهة آية  
وعتقه بموت آية يكتب في حال جوار اقراره عن طوع ورغبة أن العبد الهندي المسمى فلانا كان ملك آية  
فلان وحقه عليه بسبب صحيح ملكا صحيحا تاما وان أباه كان دبره في حال حياته تدبيرا صحيحا مطلقا من  
خالص ماله وهكذا أقر أبوهم وأن أباه مات وعتق هذا العبد من تركته بخبر وجهه من ثلث ماله ولا سبيل لهذا  
الابن عليه الا سبيل الولاء ولا دعوى له عليه من جهة الميراث ولا خصوصية له معه في الاستسعاء وصدقه هذا  
الغلام في ذلك واجهة \*

نوع

ترك له البعض خاف الهلاك عطشا وعنده خمر له شر به قدر ما يدفع العطش ان علم انه يدفعه \* خاف  
الهلاك جوعا فقال له آخر اقطع يدي وكاه ليس له ذلك لان لحم الانسان لا يساح حال الاضطرار لكرامته \* أكلت الطعام للسمن لابس به مالم  
تا كل فوق الشبع وعن الثاني رحمه الله انه لابس بالحفنة للسمن \* أكل الجوز الذي يلعب به الصبيان أيام العيد لابس به مالم يقاخر وانه والا  
فهذا الصنع حرام \* الثمار لو على الاشجار لا ياخذ بحال الابان الا اذا كثرت وعلم انه لا يطبق عليه الا كل لا الجمل وكذا ان ساقطة من الشجر

في المصير الآن يعلم رضا مال كهنا صا ودلالة وان في الحائط لافي المصير فالتى تنبى كالجوز فكذلك والتى لابقى كالتفاح ونحوه تكلموا والاصح انه لا بأس به ما لم يتيقن النهى صريحاً ودلالة رفع التماز من النهر وأكله جائز وان كثرت ورفع الحطب من النهر أعنى النهر يجري فيه الماء ان لاقية فلاخذ يجوز \* رفع الورق الساقط من الشجر أيام الصيف انه لقيمة كورق الفرساد لدود القز لا يجوز ويضمن قيمته والا يجوز  
 (تدوى في التدوى) التدوى بلبن الاتان لا بأس به قال الصدوق فيه نظروا دخال (٣٦٧) المرارة في الاصبع للتدوى

جوزته الثاني وعليه الفتوى ومنعه الامام \* امتنع عن الاكل حتى مات جوعاً ثم وان عن التدوى حتى تلف مرضاً لان عدم الهلاك بالا كل مقطوع والشفاء بالعلاج مظنون وقدمر \* قال ان تناول فلان من مالى فهو له حلال فتناول فلان قبل العلم لا يضمن ويجوز الاباحة وان عم وقال كل انسان فأكل منه انسان قال ابن سلمة يضمن لانه ابرام و ابراه المجهول لا يصح وقال ابن سلام لا يضمن لانه اباحة والاباحة من المجهول جائزة وبه يفتى \* قال لا يخرج جميع ماتاً كل من مالى فقد جعلت في حل منه فهو حلال له ولو قال جميع ماتاً كل من مالى فقد أبرأتك عنه لا يبرأ قال الصدوق الصواب انه يبرأ على قول محمد بن سلمة رحمه الله  
 (السادس في النكاح) له أمة وطئها اقتروج أخاً جاز ولا يطؤها حتى يحرم الاخرى له أمة تان أختان قبلهما بشهوق يجامع واحدة منهما ولا يقبل ولا يس ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يخرج احدهما

نوع آخر في اقرار الوارث بقبض الدين من الغريم \* أقر فلان طائعا أن أباه فلان مات وكان له على فلان كذا درهم ما دينا واجبا وحقا لازماً وصار ذلك ميراثاً لابنه هذا الوارث له غيره وأنه قضا ذلك وأوفاه فاستوفى كله تاماً وافيّاً كلا وأبرأه عن ذلك ابراه صريحاً وضمن له كل ذلك في ذلك وفي شئ منه ضماً تاماً صريحاً لمزماً في الشرع وقبل فلان منه هذا الاقرار مواجعة وان كان هذمان الموصى له يكتب أقر فلان أن فلاناً كان أوصى له في حياته حال صحة عقله وجواز أموره له وعليه بجميع تركه بعد وفاته ولا وارث له بقرابة أو زوجية وأوصى اليه بطلب تركه حيث كانت وابن كانت وعلى من كانت وفي يدين كانت وصاية صحيحة وأنه كان قبل منه هذه الوصاية له الوصاية اليه وأنه أثبت بحجة شرعية على فلان كذا درهم ما دينا واجبا وحقا لازماً لهذا المتوفى وطالبه بهذا المال بحق هذه الوصاية الثابتة فدفع فلان هذا جميع ذلك اليه وأن هذا المقرض ذلك كله منه واستوفاه تاماً وافيّاً الى آخره والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في اقرار الوصى بحال اليتيم عنده \* يكتب أقر فلان الوصى في تركه فلان وفي أموره الصغير فلان بتقليد من جهة قاضى بلدة كذا طائعا في حال صحته بئنه أن مال الصغير في يديه بحكم الوصاية وهو كذا درهم نقد او كذا من أعيان الاموال ويدينها ويصفها او قبضها ليحفظها او يردّها عليه عند بلوغه وايئاس رشده من غير اعتذار واعتلال وقد صدق في هذا الاقرار تصديقاً شرعياً وبتم الكتاب والله تعالى أعلم \*  
 نوع آخر في اقرار اليتيم بعد البلوغ بقبض ماله من الوصى \* أقر فلان في مجلس الحكم طائعا أنه قبض واستوفى من فلان الذى كان وصياً من جهة أبيه فلان في تركه أبيه وفي أمور هذا المقر في حال صغره جميع ما كان عنده وعليه من المنقول والعقار والضياع والحيوان والغلة والتقد والاعمار وأنزال الكروم وغير ذلك من صنوف الاموال قبضاً جائزاً يدفع هذا الوصى جميع ذلك اليه فلم يبق له يعنى للمقر هذا على وصيه هذا دعوى ولا خصومة وأن هذا المقر متى ادعى على وصيه هذا بعد هذا عينا أو ديناً أو أدى ذلك من يقوم مقامه في حياته أو بعد وفاته من وكيل أو نائب أو وصى فذلك كله باطل مردود وبتم الكتاب والله تعالى أعلم \*

نسخة أخرى في هذا النوع \* أقر فلان طائعا أن أباه فلان توفي وقد كان أوصى قبل وفاته الى فلان بجميع تركه واقضاء ديونه وقضاء وصاياه بعد وفاته ومات ثابته على هذه الوصاية من غير رجوع عنها أو عن شئ منها ولم يترك وأرثا غيرى وأن هذا الوصى تولى جميع ما قوض اليه أمره وتصرف في هذه حسب ما أطاعه الشرع واقتضاء الحكم من قضا الديون والاقضاء وتنفيذ الوصايا من الثلث وأنفق على هذا المقر قبل بلوغه من ماله من الطعام والادام والكسوة والوطاء بالمعروف وأقر المقر هذا أيضاً أنه بلغ مبلغ الرجال وأونس رشده ويستحق قبض أمواله واستيفاء حقه فقبض هذا المقر جميع ما بقى من ماله في يد هذا الوصى من تركه أبيه فلان هذا المتوفى بحق الارث عنه واستوفى ذلك كله منه تاماً وافيّاً بعد معرفته جميع التركة باجناسها وأنواعها شياً فشيئاً من غير أن خفى عليه شئ من ذلك وأحاط علمه بذلك كله وأبرأه هذا المقر عن جميع دعاويه وخصوماته متى ادعى هو عليه أن قبله أو عنده أو في يده من تركه أبيه هذا المتوفى من قليل وكثير قديم وأحدث أى ذلك كان أو أحل من جهته فذلك كله باطل مردود وكل بينة يقيمها عليه من ذلك أوجه يوجب بها بين بطلانها في ذلك منه وينازعه فذلك كله زور وهذا الوصى المقر له برى من ذلك

عن ملكه نكاح أو عتق أو بيع وبعد البلوغ لا يعرض الاما في المعاهد الا بازار واحد وإذا كان للراة خطاب لا بأس بان يخطبها آخر أيضاً وارخطبها واحد ومالت اليه كره ان يخطبها آخر وذكر الخواص لا يحرم الوطء في الشراء الفاسد ويكره ولا بأس بان يجامع زوجته وأمته بخصرة النائم اذا كانوا لا يعلمون به فان علما يكره حتى قبل دخول الحمام في الغدوات ليس من المروآت وادامس فرج امرأته أو ممد فرجه قال الامام أرجو أن يقال الاجر في الفناوى عزل عنها ليخاف على الولي من سوء الزمان بلاذنها يسعه ذلك وان كان هجلاً

خلاف ظاهر الجواب وله منع امراته عن العزل ونحو الاعضاء في المأمر بكرة الا عن ضرورة **السابع في اللبس** خرج عليه الصلاة والسلام وعليه رداء قيمته ألف درهم وربما قام عليه السلام الى الصلاة وعليه رداء قيمته أربعة آلاف درهم وكان الامام رحمه الله يرتدي رداء قيمته أربعة مائة دينار وكان يقول لتلاميذه اذا رجعت الى بلادكم فاعلموا ان ثياب النقيصة فالسر خشي بلبس الغسيل في علامة الاوقات والاحسن في بعض (٣٦٨) الاوقات اظهارا لنعمة الله تعالى حتى لا يؤذى المحتاجين ولا بأس بلبس الثياب الجنبلة اذا لم يكن

للكبره وكذا اجمع المال اذا كان من حلال لا بأس به اذا كان لا يتكسبه به ولا يضيع القرائض وعن الامام أنه لا بأس بلبس الخنزير والرجال وان كان سدا مبريسا أو حريرا ولا بأس بلبس الجبة المخشوة من الخنزير ويكره الثياب المصبوغة بالزعفران والعصفر والورس \* ولا بأس بجلبية السيف وحماؤه المنطقة من الفضة لا من الذهب ولا يكره نوسد الحرير والنوم عليه عند الامام ويكره عند محمد والثاني رحمه الله وتعليق الستور من الحرير على الابواب والحيطان على هذا الخلاف والرجل والمرأة فيه سواء وانما التفاوت بينهما في اللبس وفي الاخلاصة لا بأس بان يكون في بيت الرجل مريد يباح وفرش ديباج لا يقعد ولا ينام عليه وكذا الاواني من الذهب لتجمل لا لشرب منه والعلم من الحرير لوزاد على أربعة أصابع مضبوطة لا يحصل ولا بأس بأربعة أصابع ولبس ماسد من الحرير ولحمته من غير الحرير يكره لبس السواد مستحب وينقض العمامة وهي على رأسه كورا كورا ولا يلفها على الارض والمستحب ارسال ذنب العمامة بين كفيه الى وسط الظهر وقيل الى موضع اللبس وقيل

وهو في حل وسعة في الدنيا والاخرة وقبل هذا الوصي هذا الاقرار منه مواجهة **نوع آخر في اقرار اليتيم** انه اذن لوصيه بدفع ماله الى غيره **أقر فلان طائعا أنه قد تمت له عماني عشرة سنة** فطعن في التاسع عشرة وانه قد احتلم وبلغ مبلغ الرجال وجرى عليه القلم فتوجه عليه الخطاب بالامر والنهي وأنه قد أمر فلانا الوصي في تركه أي به وفي أمور هذا المقر حال صغره أن يسلم جميع ماله الذي له عليه وعنده وقبله وفي يده ومن نصيبه من ميراث أبيه هذا الى أمه فلانة بنت فلان لتخلفه عليه الى وقت حاجته وسلم هذا الوصي الى أمه جميع ما كان له عليه وعنده فلم يبق له على وصيه ولا في يده شيء من ماله من تركه أبيه وأقرت فلانة أم هذا المقر له أنها قبضت جميع ذلك \* (صاحب الضبعة اذا دفع الى من ارعبه حنطة أو شعير على سبيل القرض ليجعلها بذرا أو اذ ان يكتب كتابا على اقرارهم بذلك) \* فالوجه في ذلك أن يكتب الكاتب أولا على صدر قرطاس اسم واحد منهم واسم أبيه وجده ثم يكتب عقيب اسمه كذا امنان من الحنطة والشعير أو ما أشبه ذلك ثم يكتب اسم الثالث والرابع والخامس على هذا الوجه ثم يكتب عقيب هذه النسخة بسم الله الرحمن الرحيم أقر هؤلاء المذكورة أسماءهم وأنسابهم في النسخة المذكورة على صدره هذا القرطاس أن فلان بن فلان القلاني على كل واحد منهم ما كتب عقيب اسمه ونسبه من الحنطة أو الشعير والذرة الموصوفة كلها فيه دينارا ما احتوا واجبا بسبب قرض صحيح استقرضوها منه ليجعلها بذرا في ضياعا على في قرية كذا وقبضوها منه وصدقهم المقر له فيه خطا في تاريخ كذا والله تعالى أعلم

**نوع آخر في اقرار الاستاذ للصغير** الذي سلم اليه لتعليم عمل والفقه واللباس عليه **هـ** اذا أقر الاستاذ فلان في حال حوازا قراره طائعا أن فلانا ابنه الصغير فلانا بولاية الابوة عليه بعدما أقر فلان هذا ابنه هذا من بولاية الابوة ثلاث سنين متواليات أو لها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سبعمائة شهر كذا من سنة كذا يعمل كذا يكذا ذرهما على أن يعمل له هذا الصغير هذا العمل المسمى فيه بالثأر دون الليالي ودون أيام الجماعات والاعباد بقدر طاقته عما يأمر به من هذا العمل ولا يمنع هذا الاستاذ من إقامة الصلوات في أوقاتها على أن يكون أجر عمل هذا الصغير في السنة الاولى لكل شهر كذا ذرهما وأجر عمله في السنة الثانية لكل شهر كذا ذرهما يزداد في أجره للسنة الثانية والثالثة بمقدار ما يزداد في أجره في كل سنة اجارة صحيحة ومصدقه أبو الصغير في ذلك كالمشافهة ثم يكتب اقرار الوالد أنه اذن لهذا المستأجر في صرف ما يلزمه من أجره عمل هذا الصغير في السنة الاولى الى ما يكفيه لطعامه وادامه ولباسه وسائر مصالحه بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير وفي السنة الثانية يصرف بمقدار أجره السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده وكذلك في السنة الثالثة يصرف بمقدار أجره السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده وقبل هذا المستأجر الاستاذ هذا الاذن من والد الصغير هذا وتسلم هذا الصغير منه وتفرق عن مجلس هذا العقد تفرق الابدان والاقوال وذلك في يوم كذا والله تعالى أعلم

**نوع آخر في اقرار بجهة النار** يكتب أقر فلان طائعا أنه وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا حدودها كذا وهبه هذه الدار بحدودها وحقوقها كلها وكذا وكذا هبة صحيحة جائزة نافذة مستجمعة لشرائط الجواز محوزة مقبوضة فارغة لا فساد فيها ولا خيار ولا اشتراط عوض ولا لجنبة ولا مودة وقبلها هذا الموهوب له قبول لا صح في مجلس هذه الهبة قبل اقرارهم ما واشتغالها بما يغيرها وقبضها بما عينه الشهود

للكبره وكذا اجمع المال اذا كان من حلال لا بأس به اذا كان لا يتكسبه به ولا يضيع القرائض وعن الامام أنه لا بأس بلبس الخنزير والرجال وان كان سدا مبريسا أو حريرا ولا بأس بلبس الجبة المخشوة من الخنزير ويكره الثياب المصبوغة بالزعفران والعصفر والورس \* ولا بأس بجلبية السيف وحماؤه المنطقة من الفضة لا من الذهب ولا يكره نوسد الحرير والنوم عليه عند الامام ويكره عند محمد والثاني رحمه الله وتعليق الستور من الحرير على الابواب والحيطان على هذا الخلاف والرجل والمرأة فيه سواء وانما التفاوت بينهما في اللبس وفي الاخلاصة لا بأس بان يكون في بيت الرجل مريد يباح وفرش ديباج لا يقعد ولا ينام عليه وكذا الاواني من الذهب لتجمل لا لشرب منه والعلم من الحرير لوزاد على أربعة أصابع مضبوطة لا يحصل ولا بأس بأربعة أصابع ولبس ماسد من الحرير ولحمته من غير الحرير يكره لبس السواد مستحب وينقض العمامة وهي على رأسه كورا كورا ولا يلفها

قبضا

على الارض والمستحب ارسال ذنب العمامة بين كفيه الى وسط الظهر وقيل الى موضع اللبس وقيل وعمل مقدار شبر ولا بأس بلبس القلائص وقد صح انه عليه السلام كان يلبسها ولا بأس بان يتختم بالفضة والاصح ان التخم بالجز الذي يقال له يشم لا بأس به والتخم بالذهب حرام في الصحيح فانما يتختم بالفضة عند الحاجة كالسلطان والحاكم وعند عدم الحاجة الترك أفضل ويجعل فظة الى الكف في خنصر اليسرى وما روى أنه عليه السلام قال اجعلها في عينك فتفسخ وقد اراد ذلك علامة للبغي والفساد والامانة هي

المعتبر ولو كان خاتم الفضة كهشة خاتم النساء بأن يكون له فسخ أو ثلاثة يكره استعماله للرجال ، اتخذ خاتماً من فضة وفصه من باقوت أو قير وزج  
أو زمرد أو زبرجد أو عقيق ونقش عليه اسم الله تعالى أو اسمه لا بأس به ولا يشد منه بالذهب عنده وجوزته محمد رحمه الله وقبل الثاني مع  
الأول وقبل مع محمد وله أن يشد بالفضة أجماعاً لا بعيد السن الساقطة بل يأخذ من شاة كية ويصلها وقال الثاني رحمه الله يأخذ من سنه  
لا من سن غيره ويجوز الصلاة مع سنه لا مع سن غيره وقال محمد يجوز مع سن غيره أيضاً قالوا (٣٦٩) والخلاف لا يصح لأن سن الإنسان

ظاهر عندنا لأنه لا تحله  
الحياة فلا يجسه الموت  
ويكره الصلاة مع الخرقه  
التي يسح بها العرق ويؤخذ  
بها الخياط لأنهما نجس بل  
لأن المصلي معظم والصلاة  
عليها لاتعظيم فيها وحمل هذه  
الخرقة أن لكبري بكره وان  
للعاجلة والخرقه المتقومة  
دليل الكبري ولا بأس بالرم  
وهو خيط التذكروا لادهان  
في آية النقة دين والا كل  
بلعقة الذهب والا كتهال  
بيل من النقدين واحراق  
العود في حجر منها لا يجوز  
للرجال والنساء اما الاناء  
المفضض والمذهب اذالم  
يضع فيه ويده على النقة دين  
لا بأس به عنده وكره عندهما  
وكذا الاختلاف في المضرب  
من كل الاواني والكبرى  
المضرب بالذهب اذالم يجلس  
على أحد النقدين فعل  
نقشاً مضرباً بأحد النقدين  
أو مضرب المصنف بأحدهما  
أو السرح اذالم يجلس على  
أحدهما وكذا الخلاف في  
اللباس المفضض والركاب  
المفضض لا يكره عنده الامام  
رحمه الله ويكره عند محمد  
رحمه الله وعن الثاني  
روايتان والرجل والمرأة فيه

قبضاً صحيحاً بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه تسليماً صحيحاً فارغاً عن كل مانع ومنازع وتفرقوا وأشهدوا لله  
تعالى أعلم

### الفصل الرابع والعشرون في البراءة

البراءة من كل مال كان به صلح كان أبو حنيفة وأصحابه والسجتي وهلال الرازي رحمه الله تعالى  
يتدوّن كتاب البراءة هذا كتاب لفلان بن فلان بن فلان وهو الذي عليه الدين من فلان بن فلان بن فلان  
وهو الذي له الدين والسجتي وهلال رحمه الله تعالى كانا يزيدان كتبه لفلان وكان أبو زيد الشروطي رحمه  
الله تعالى يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في آخر هذا الكتاب شهدوا أن فلان بن فلان يعني الذي له  
الدين أقر عندهم أنه كان له على فلان وبهض أهل الشروط كان يكتب هذا براءة لفلان بن فلان والمتأخرون  
اختاروا هذا ما شهدوا لي قولنا أنه كان له على فلان كذا درهم ماوانه قضاء جميع هذا المال وأوفاه اياه بتمامه  
فقبضه منه تاماً وأوفاه قبضاً صحيحاً وبرئ اليه منه براءة قبض واستيقا ولم يبق له عليه دعوى بهذا السبب  
وانه متى ادعى قبله أو قبل أحد من الناس بسببه حقاً أو شيئاً من ذلك فهو في دعواه مبطل لا يسمع له بينة  
ولا يحلف له وخصمه من ذلك برى وفي حل وسعة منه في الدنيا والآخرة وأنه كان له به صلح وقد تعطل ذلك  
بهذا القضاء والابراء وكان ضاع ولم تصل يده اليه حتى برده اليه فتي أخرج هذا الصلح فهو مبطل لا يحمله فيه  
ولا تعلق به وصدقه هذا المقر له في ذلك كله مشافهة وأشهدوا لي أنتم جميعاً ما لي آخر وعلى هذا دين المهر  
البراءة عن سقجة واردة هذا ما شهدوا لي قولنا أن فلاناً ورد على فلان كتاب سقجة من فلان بكذا  
درهما وانه قبل منها الكتاب وضمن له المال وأنه قبض منه ذلك كله بما يافاه ذلك اياه قبضاً صحيحاً وضمن له كل  
درهم يدركه من قبل فلان صاحب الكتاب على أن يخلصه من دعواه ويرد عليه ما قبضه منه ضماناً صحيحاً  
وأشهدوا لي أنفسهم بذلك الى آخره

براءة جماعة بين رجلين بينهما أخذوا عطاء هذا ما شهدوا لي قولنا أنه كان جرى بينه وبين فلان  
معاملات وأخذوا عطاء من أشربة ويوع وحوالات وكفالات واجارات وودائع وبضائع ومضاربات  
وسفاتيح وديون بصكال وغير سكال مروهون وغير مروهون وضمنات وأمانات وأشياء غير ذلك من وجوه  
مختلفة وأسباب شتى أنه حاسبه بحسابه بحقوقها وصدقها وأنه قبض منه جميع ما وجب له عليه بقضائه اياه  
بتمامه قبضاً صحيحاً تاماً وأوفاه بصدق ذلك كله اليه وبرئ منه براءة قبض واستيقا فلم يبق له قبله ولا عنده ولا  
في يده ولا معه دعوى ولا طلب ولا خصومة ولا تبعه بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب فتي ادعى عليه هو  
دعوى أو ادعى أحد من جهته الى آخره فان كانت البراءة بغير قبض لم يكتب القبض ولكن يكتب بعد قوله  
خاص به بحسابه بحقوقها وصدقها فأبرأ من ذلك ابراءاً صحيحاً جازياً تاماً وأوفاه فاطعاً للدعوى والخصومات بعد  
معرفة جميع ذلك شيئاً فشيئاً من غير أن خفي عليه شيء من ذلك فلم يبق له بعد هذا ابراءاً حق في ذلك كله  
أوشي منه ويتمه على ما مر فان بقي عليه شيء كتب فلم يبق له عنده ولا عليه ولا شيء الا كذا وبين  
ما بقي عليه عينا كان أو ديناً

الابراء المطلق أقر فلان بن فلان الفلاني أنه أبرأ فلان بن فلان الفلاني عن كل خصومة كانت له قبله

(٤٧ - فتاوى سادس) سواء وأما التوبة الذي لا يخلص منه شيء لا بأس أجماعاً ولا بأس بأن يكون في اليد بساط كتب عليه الملك لله  
تعالى في النسيج ويكره بسطه والقعود عليه واستعماله ولو قطع حروفه أو خط على بعض الحروف حتى لا يستقيم الكلام لا يزول الكراهة ويكره  
اتخاذ الآقية للجوارى اذا كانت عطفة كآقية الرجال اسكاف أعطى زيادة أجر على أن يتخذ لانساق خفا على رضى خف الجحوس والفسقة  
يكره ويكره أن يخضب يد الصغير ورجله الثامن في القتل كان السيد الامام أبو شعاع يقول بنباب قاتل الاعونة وكان يفتي بكفرهم

قال مشايخنا واختيار المشايخ أنه لا يقتى بكفرهم وجواز القتل لا يدل على الكفر قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية والاعونة من المحاربين الله تعالى ورسوله اسقاط الولد قبل استبانة خلقه لا بأس به المختار ان الله اذا ابتدأت بالاذى لا بأس بقتلها ولا يكره والقائوا في الماء يكره مطلقا قتل القتل لا يكره واحراقها واحراق العقر بالنايك يكره قتل الجراد يحل الهرة اذا كانت مؤذية لا تضرب ولا تعزل اذنهم ابل تذيب بسكين (٣٧٠) حاذي قرية فيها كلاب ويتضرر أهل القرية من الكلاب يؤمر أرباب الكلاب بقتلها فان أبوا

أمرهم الحاكم بقتلها ولا يحبس كلبا في داره الا للحراسة من النصوص وغيرهم أو للصيد وكذا الاسد والفهد وسائر السباع كلاب غفور لرجل بعض المارين قتلوه فان أتلف شيئا بعد التقدم الى المالك ضمن وقبلة لا كالحائط المائل وفي القناوى أمسك في داره كلبا يتضرر منه الجار ليس لهم المنع وان أرسله في المحلة لهم المنع فان أي رفع الى الحاكم لممنعه وكذا الدجاجة والعجول والجحش واما الدود والقز جائز وخروج المرأة بطلب ورق القرصاد لا وطرح الفيلق في المشرق فليوت دودها جز التاسع في المتفرقات (في الغيبة) اغتاب فريقا لا بأس حتى يغتاب قومًا معروفين رجل يصلي ويؤذي الناس لا غيبة له ان ذكر بمانيه وان أعلم به السلطان حتى ينجزه لا يأثم وذكرا مساوي المسلم على وجه الاهتمام لا بأس به وكان الامام والثوري وابن أبي ليلى يمزحون كثيرا التسمية باسم ليدكره الله تعالى ورسوله في عبادة ولا يستعمله المسلمون الاوى أن لا يفعل وكره جعل

وعليه ما يقع غير مال به ابراهيم حيا تاما قاطعا للخصومات كلها ولم يبق له عليه بعد هذا الا برأه لا دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير ولا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق ولا في الحدود ولا في المنقول لا في المكيل ولا في الموزون ولا في الفرس ولا في الاواني ولا في شئ ينطلق عليه اسم الملك والمال بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقرارا صحيحا وصدقه المقر له هذا خطا باو يتم الكتاب رجل وكره جلا عدا بغير حق فقضى عليه فادعى ورثة المضروب عليه الدية ثم أبرؤه عن دعواهم يكتب أقر فلان وفلان وفلان أو ولد فلان في حال جواز اقرارهم طائعين أنهم أبرؤا فلان بن فلان عن كل دعوى وخصومة كانت لهم عليه وقبلة خصوصاً عن دعوى دية الاب فانهم كانوا يدعون عليه أنه ضرب أباهم فلانا عداومات بالوكز وجب عليه الدية لا يبرأ وصارت ميراثهم وأنه كان منكرا لدعواهم هذه قبله فابرؤه عن هذه الدعوى وعن جميع الدعاوى والخصومات كلها ابراهيم حيا وأنه قبل منهم هذا الا برأه قبولاً صحيحاً ويتم الكتاب

وان كان المدعى عليه يدعى على ورثة هذا الميت أنهم أخذوه بسبب هذه الدعوى بغير حق ثم أبرأهم عن دعواه هذه قبلهم يكتب أقر فلان فلان في حال جواز اقراره طائعا أنه أبرأ أولاد فلان القلاي وهم فلان وفلان وفلان عن دعواه قبلهم أنهم أخذوه بغير حق مجرد دعواهم عليه وذلك بأنهم كانوا يدعون عليه أنه ضرب أباهم عدا بالوكز بغير حق وأن أباهم مات بسبب ذلك وأنه وجبت دية عليه وصارت ميراثا بينهم ولم يكن لهم حجة يعتمد بها عليه على وفق دعواهم هذه قبله (١) فأخذوه بأصحاب السلطان دراهم كثيرة بأجمعهم وغير هافا برأهم عن هذه الدعوى ابراهيم حيا او انهم قبلوا منه قبولاً صحيحاً او يتم الكتاب برأه غريم في تركه هذا ما شهدنا بقولنا أنه كان له على فلان كذا وانه توفي وخلف من الورثة فلانا وفلانا وفلانا لا وارث له غيرهم وان فلانا بن جله هو لا موصى فلان في هذا المال ليرجع به في تركه أبيه وانه اقتضى منه جميع هذا المال واستوفاه بتمامه وهو كذا يدفع فلان ذلك اليه قضاء عن والده فلان ليرجع في تركه وانه ضامن له كل ذلك يدركه بهذا السبب من قبله وسببه على أن يخلصه أو يرد عليه ما يلزم الحكم رده مما قبض ولم يبق له في تركه فلان دعوى ويتم الكتاب فلو صالحه هذا الوارث على خمسمائة درهم والدين ألف ليرجع في التركة الاجمعة مائة وان صالحه على عرض قيمته خمسمائة كان له أن يرجع بالف اذا شرط الرجوع بالف وان أتى تطوعاً ولم يقل شيئاً ثم قال أدبت لا يرجع لم يصدق وهو متبرع وفي قبض الغريم من الوصى والوصى ادا من التركة يكتب كذا يكتب في الفصل الاول من البراءة الا برأه عن دم العمد هذا ما شهدنا بقولنا ان فلانا ادعى أن فلانا قتل ابنه عمداً بجديدة ظالماً فوجب له عليه القود ولم يخلف وارثا غيره ثم انه عفا عنه وأبرأه عن دم ابنه فلان وعما وجب له عليه بقتله اياه فلا حق له عليه ولا قبله بسبب ذلك ولا دعوى ولا طلبة بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب فتي ادعى عليه الى آخره وفي الخطا يكتب قتله خطأ لم يعمد بذلك فوجب له عليه وعلى عاقلته الدية ولم يخلف وارثا غيره ثم انه عفا عنه وعن عاقلته الى آخره وفيما دون النفس قطع يده أو فقا عينه أو شج رأسه ووجب عليه كذا فاعفاه

(١) قوله فأخذوه الخ تأمل في هذا التعبير اه معجحه

الراية في عتق العبد لا القيد وفي زماننا لا بأس بما الغلبة الفرار وخاصة في الهند قال عليه السلام عجب الله من قوم يقادون الى الجنة بالسلاسل أي من كفار يسترقون ويحاجهم الى دار الاسلام بالسلاسل \* ولا بأس بأن يؤاجر منزله من نصراني يبيع فيه الخمر أو يتخذ يبعة أو بيت نار وكذا كل معصية تتخلل بينها وبينه فعل فاعل مختار وهذا في السواد لا في الامصار فان أهل الذمة بمنعون من احدثات البيع في الامصار قال الامام الصفاق سواد بلادنا بمنعون من الاحداث أيضاً وما ذكره في سواد الكوفة لغلبة أهل الذمة هناك \*



ولا بأس بدخول الذي المسجد الحرام وغيره من المساجد عندنا \* والعقيقة عن الغلام وعن الجارية وهو ذبح شاة في سابع الولادة وضيافة الناس وحلق شعره مباح لاسنة ولا واجب ونشف الشيب لاعلى وجه التزين لا بأس به \* وما يحتاج اليه الناس من البناء لا بأس به وانما يكره اذا بنى ما لا يحتاج اليه \* ودياسة الزرعة بالخمر لا بأس به عند الاحتياج ولا بأس بكى الاغنام \* وكى الصبي ان من مرض لا بأس به ولا بأس باخصاء البهائم والهرقواخصاء بنى آدم يكره ولهذا كره كسب الخصيان من بنى آدم وملكهم واستخدمهم وقال (٣٧١) الامام رحمه الله لولم يستخدموا لما

خصصهم وانما كره لانه مثله ولا بأس بثقب اذن البنات وحلقها رأسا ان لوجع لا يكره وان تشبه بالرجال يحرم \* واذا تزلزلت الارض وهو في بيته له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وفيه قيل القرار مما لا يطاق من سنن المرسلين ولا بأس ان يشى الغلام ومولاه راكب ان اطاق الغلام ذلك والا يكره \* أخذ الطريق ما ولم يجد مسلكا لا بأس بان يمشى في ملك الغير للضرورة \* السؤال عن الاخبار المحدثه في البلدة قيل يكره الاخبار لا الاستخبار لان الزمان زمان فتنه فيستعد ويجتار أنه لا بأس بالاخبار والاستخبار ويكره الاشارة الى الهلال عند رؤيته \* والسباق يجوز في أربعة البعير والفرس والبغل والرمي والعدولو البدل معلوما من جانب ولو من جانبين لا الا اذا خلل مالنا وقال كل واحد ان سبقتك لي كذا وان سبقتك لي كذا وان سبقتك لاشئ ولومن جانب يقول ان سبقتك لك كذا وان سبقتك لاشئ لك على والمراد من الجواز

وأبرأه عن الواجب وفي قطع السرقة لا يذكر العفو لكن يقول ادعى عليه أنه سرق من حرزه كذا درهمها وكذا قيمته كذا فوجب عليه كذا ثم كره أنه كان أذن له في الدخول في داره فلم يلزمه قطع اليد أو يكتب أنه أقر أنه كان اتهمه بذلك باطلا ولم يسرق منه شيأ وهو يرى مما ادعى قبله حتى ادعى الى آخره البراءة عن الدعوى في محدودة \* هذا ما أقر به فلان أنه كان له دعوى قبل فلان في جميع الضيعة المشتملة على كذا وبين موضعها واحد ودعواهم يقول انها مجردة واحقوقها كلها ملكه وحقه وفي يد فلان بغير حق وأن عليه تسليمها اليه بحق هذه الدعوى ثم أنه أبرأه عن جميع هذه الدعوى في هذه الضيعة بعينها فلم يبق له بعد هذا البراءة حتى كل هذه الضيعة بعينها ولا خصوصية وأنه لو ادعى هذا أو واحد من يقوم مقامه الى آخره ويتم الكتاب والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة \*

### الفصل الخامس والعشرون في الرهن

أقر فلان طائعا في حال جواز صحته وثبات عقله وجواز أمره لآله به تمتع صحة اقراره أن لفلان عليه وفي ذمته كذا درهم اقرضا حالا أو عن كذا اشترا منه أو غصبا أو ودیعة مستهلكة أو ضمان اتلاف كذا أو من حوالة فلان أو عن كفالة فلان وأنه رهن بهذا الدين هذا الطالب جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها بحدودها وحقها كلها رهننا صحح ما مقبوضا محو زام فرغاد ففعها اليه وقبضها منه بجميع حقوقها ومرافقها فهي في يده محبوسة بدينه هذا السبيل لهذا الراهن الى افتكاكه ما بقي عليه شئ من هذا الدين وصدقه هذا المقر في ذلك كله مشافهة وأشهدا فان كان فيه جله وكيلا أو أمينا في بيعه كتب بعد القبض على أن هذا الرهن وكيل في بيع ذلك بكذا غرة شهر كذا من سنة كذا ان لم يدفع هذا الراهن هذا المال الى هذا المرتن ولم يقبضه هذا الدين يبيعه ويبيع ما شاء منه بأي غنى شاء أو أخذ منه قضا عليه ان كان مثل دينه فان كان فيه فضل على هذا الدين رده على هذا الراهن وان كان فيه نقص من هذا الدين كان ذلك دينه على هذا الراهن على حاله بطلابه به فان كان جعل يبيعه الى غير المرتن كتب على أن فلان بن فلان وكيل في بيعه أو يقول أمينة على بيعه وقت كذا فيبيعه ويبيع ما شاء منه ويقبض منه ثمنه ويقبضه هذا المرتن فان كان فيه فضل الى آخره كالأول فان كان فيه شرط جعل الرهن على يد عدل كتب بعد قولك رهننا صحح ما مقبوضا محو زام فرغاعا ثم هذا الراهن وهذا المرتن راضيان يجعل هذا الرهن على يد فلان بن فلان يكون عدلا بينهما أمينا في قبضه وقد دفع هذا الراهن هذا الرهن الى هذا العدل فقبضه منه بتسليمه اليه فارغ عن كل مانع ومنازع (١) وضمن هذا المرتن فهو عدل بينهما أمين في ذلك فان كان فيه شرط بيع العدل كتبته ههنا وجعلناه أمينا في بيعه غرة شهر كذا وفي الدين المؤجل يكتب ههنا عند محل الاجل على أن يبيع ذلك ويقبض ثمنه ويدفع الى فلان ذلك قضا عليه فان كان فيه فضل رده على هذا الموكل وان كان فيه نقصان فبقية الدين على هذا الراهن على حاله بطلابه به المرتن والله تعالى أعلم

كتاب رهن الدار بالدين على سبيل الاختصار \* هذا ما رهن فلان فلان جميع داره التي في موضع كذا (١) قوله وضمن هذا المرتن كذا في جميع النسخ وفيه تأمل اذ كان الظاهر أن يقول بضمن هذا المرتن وأنحون ذلك والله أعلم اه معجمه الجردى

الحل لا الاستحقاق فانه لا يستحق بالشرط شئ اهدم العقد والقبض وجاز في الاربعة بالنص \* كفى ان يسهل يكره ومثله الصحيح أنه لا يكره ويستحب القايولة بين الحصادين أعنى حصاا الشعير والخنطة \* والخلاوة بالاجنية يكره تحريرا ولا بأس بدخول الخصى على النسوان قبل ان يبلغ الحلم خمس عشرة سنة \* المحبوب اذا جف ماؤه حل المخالطة بالنساء ملا من الفتنة والامح لا يحل \* والمخت في الردي من الافعال من الرجال الفساق لا يحل له المخالطة مع النساء أما الذي لا يشتهى النساء به فكسر باصل الخلقة حل له المخالطة النساء اذ لم يكن له ردي ومن

الافعال والاصح خلافه مطلقا \* العبيد دخاؤن على مولاتهم بلا اذنهم اجماعا وفي النظر اليها كالاجنبي وقال الشافعي رحمه الله يصل له من النظر ما يصل للمعمر وليس له ان يسافرهم اجماعا ويكره للامة وام الولد في زمانها المسافرة بلا محرم بجماع خوف الفتنة \* شهد عنده عدلان أن زوجها طلقها اثلاثا لا يحصل لها المقام معه وليس لها ان تترجح بائنا ايضا \* أخبر الغائب بان امرأته ارتدت والعاذ بالله له أن يسترجع باربع سواها ان الخبر ثقة حرا كان (٣٧٣) أو عبدا أو محمدا وفي قدق \* ختان النساء سنة لان النص ان الخنثى يحنث ولو كان ختانها

مكرمة لاسته لم يحنث الخنثى لاحتمال أن يكون امرأته ولكن لا كالسنة في حق الرجال \* ويجوز النظر الى فرج الرجل الخنثى وعن الامام انه جسد وزالعمامى النظر الى عورة الرجال \* وجد مع امرأته أو أمته رجلا له قتلها ان طأ عتته وان مكره قتلها وان قصد ماله ان عشرة أو أكثره قتلها وان أقل قتلهم ولا يقتله \* ولا يجوز رجل تزاد بض المبرلانه حصن وكان حق العامة فان انهدم الرض ولا يحتاج اليه جازله \* واخراج الشعوع الى رأس القبور بدعة واتلاف مال ورعى عش الخفافس والخطاف من المسجد بفراخه ان بعدرجائز \* والتوضؤ من ماء السقاية ان قل جازوا لا وعلى هذا الحياض المعقدة للشرب لا يجوز منه الوضوء في الصحيح وينع من الوضوء منه وفيه وحل ماء السقاية الى أهله ان مأذونا العمل يجوز والا لا \* الخصى أشد الناس وطالان ماء ينزل قطرة قطرة فلا يتروله هذا ثبت نسب ولده كالصبي

ويجوز هارنه هذه الدار بمجوده او حقوقها بكذا دراهم كانت هذا المرتهن على هذا الرهن حقا واجبا وديننا لازما بسبب صحيح رهننا جائزا نافذا لا فساد فيه ولا خيار ويذكر القبض والاشهاد والله تعالى أعلم \* كتاب من جانب المرتهن في هذا \* هذا ما ارتهن فلان من فلان جميع داره الى قولنا بدين كان لهذا المرتهن على هذا الرهن وهو كذا درهما ارتهننا بمصالحنا نافذا الى آخره فان كان فيه الاذن بالانتفاع كتبت وقد أذن هذا الرهن لهذا المرتهن أن يسكن هذه الدار بنفسه ويسكنها من شاء وينتفع بها على ما أحب من غير شرط كان في هذا الرهن وأباح لذلك على أنه كلما هاهنا عن الانتفاع بها على ما وصف فيه فهو مأذون له في ذلك اذا ما استقبلا ما لم يقبض هذا الرهن وأباح لذلك المرتهن هذا الدين وقبل هذا المرتهن ذلك منه مواجهاة ويتم الكتاب

\* الاقرار برهن منقول \* أقر فلان طائعا أنه رهن عبده فلان اسمه كذا ووصفته كذا وقيمته كذا بما وجب له عليه من الدين وهو كذا درهما مقبوضا صحيحا على أن يحفظ الرهن هذا المرتهن بنفسه وعن يمينه من عياله ويحبسه بدينه ولا يستعمل ولا يخرج من يده ولا يستهلكه فان استهلكه أو ضيع شيئا من ذلك فعليه ضمان ذلك ويسقط من دينه بقدر ذلك وصدقه هذا المرتهن في ذلك كله تصديقا صحيحا ويتم الكتاب كذا في الذخيرة والله أعلم

### الفصل السادس والعشرون في الاوقاف

هذا الفصل يشتمل على أنواع

\* النوع الاول في اتخاذ المسجد \* يجب أن يعلم أن المسلم اذا اتخذ داره للسلمين مسجدا وسلم المسجد الى المتولى وأذن للناس بالدخول والصلاة فيه فصل في قوم بجماعة يصير مسجدا باتفاق بين أصحابنا رحمه الله تعالى بخلاف ما يقوله أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سائر الاوقاف والقبض والتسليم شرط لصيرورته مسجدا عند أبي حنيفة ونجدهم الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس بشرط غير أن القبض فيه عندهما بطريقين أحدهما بالتسليم الى المتولى والثاني بالصلاة فيه ثم في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا صلى الواقف فيه أو صلى غيره فيه بجماعة أو بغير جماعة يصير مسجدا وعند محمد رحمه الله تعالى لا يصير مسجدا الا اذا صلى فيه بجماعة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا جعله على هيئة المسجد يصير مسجدا ولا يحتاج فيه الى شيء آخر هكذا ذكر بعض المشايخ في شرحه وذكر الشيخ الامام نجم الدين النسي رحمه الله تعالى في شروطه أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط نصير ورته مسجدا للتسليم الى المتولى والصلاة فيه بجماعة وعندهما اذا جعله على هيئة المسجد صار مسجدا فاذا أرادوا أن يكتبوا في ذلك كتابا كيف يكتبون فتقول لم يذكر محمد رحمه الله تعالى كتابة هذا النوع في شروط الاصل وكان الطحاوي والمصنف يكتبان هذا ما جعل فلان الفلاني في صحة عقده وبدنه وجواز أمره طائعا راغبا جعل فلان هذا جميع الدار التي هي ماله وفي يده وأبوزيد الشروط رحمه الله تعالى كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب وبهض المتأخرين فالواقف على قياس قول أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى ينبغي أن يكتب هذا كتاب من فلان لان جعل الارض مسجدا يتجرر الارض فيه غير

باعتق

والصغير الذي لا يجمع محرم والذي يجمع لا كالبالغ والمعنوه العالم بأمور النساء القادر على الوطء ليس

بمعمر وان لا يقدر وقد فترت الله ليس أيضا بمعمر والخنثى ليس بمعمر لانه لا يبالى من الحرام والشيخان توهم وطؤه ليس بمعمر وان فترت آله ولا حاجة اليه من لبن له ميل قلب محرم ومس بدن محرم لا تستحي لأبأس به \* واذا أراد أن يتر وجهه الى النظر اليها وان خاف الشهوة فقد روى انه عليه الصلاة والسلام قال اذا أتني الله تعالى خطبة امرأتى فلب رجل له النظر اليها أراد العبور أو التزول في أرض الغيران لها حائط أو حائل ليس له ذلك لانه دليل المنع والالذلك والمعبر في أمثاله عرف الناس \* ابلى بين الصلاة في الطريق وأرض الغيران من روعة أو غير من روعة

لكافر أثر الطريق لثبوت حقه فيه وان غير مزرعة مسلم صلى في أرض المسلم لزاماً بالبناء أو ان نصب رجي على نهر العامة ليس له ذلك لانه لا يجوز على ضرر \* والمحرمة ترخي على وجهها بخرقه وتحافها عن الوجهة دلت المسئلة أنها ممنوعة عن كشفها للرجال بالضرورة كالشهادة عليها ولها \* ولد محتوناً وشق عليه الختان وعرفه الحجامون ترك \* وسئل الامام عن قال اذا باغ ولدى الختان ولم اختنه فأمر أنه كذا متي نزل الجزاء وكان بين يديه غلام أسود فقال ما أنا أعلم من هذا الاسود \* وكاتبه القرآن على الحيطان (٣٧٣) والمحارب غير مستحسن لانه

باعثاق العبد وقد ذكرنا في اعتاق العبد أن بأحنية وأيا يوسف ومحمد ارجهم الله تعالى كانوا يكتبون هذا كتاب من فلان فهنا كذلك وكثير من المتأخرين كتبوا على نحو ما يكتبه أبو يزيد رحمه الله تعالى فكتبوا هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا أقر عندهم وأشهدهم على اقراره في حال صحة بدنه وقيام عقله وجواز أمره له وعليه لاعلة به من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره أنه جعل جميع أرضه أو داره التي هي ملكه في يديه وتحت تصرفه وقد جعلها على هيئة المسجد وهي في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ويشتمل عليها الحدود الاربعه جعل هذه البقعة الموصوفة المحدودة فيه بمحدودها وجميع البناء القائم فيها وهي مفرغة لاشئ فيها مسجد الله تعالى طلب الثواب وهر با من أليم عقابه وآخر جهام من ملك كذا الله تعالى فجعلها له بيتاً لعباده مسجد الصوافيه المكتوبات والنوافل ويذكرون الله تعالى فيه أنا الليل وأطراف النهار ويعتكفون فيه ويقرؤون القرآن ويدرس العلم فيه من كان من أهله وخلي بينه وبين الناس ولا يفاق باه عليهم ولا يحال بينهم وبينه وقد أذن لهم بذلك كله وان جماعة من المسلمين بعد اذ نه اياهم بذلك دخلوها وأقاموا الصلاة المكتوبة بالجماعة فيها بأذان واقامة مع حضرة الشهود وبعائهم فصار جميع هذه البقعة لله تعالى بيتاً لعباده مصلى ومعبد الاما لك لهذا المقر فيها ولا حق له ولا في شئ منها ولا ان سواه من الناس لافي أصلها ولا في بنائها ولا سبيل له ولا لاحد من ورثته على ابطال شئ من ذلك ولا على تغييره وأشهد على اقراره القوم الذين أئتموا أساميهم في هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وان لم يكتب في هذا الصلح الصلاة بالجماعة ولكن كتب فيه وقد أخرج هذا المتصدق جميع هذا المسجد من يده الى فلان فقبضه فلان للمسلمين ليكون في يده على ما جعله هذا المتصدق بتسليمه اليه فارغان من موانع التسليم فجميع ذلك في يده هذا المتولى على ما جعله هذا المتصدق له ولا سبيل لاحد الى آخره كفاء والمكتوب الاول أحوط وأصح

نوع آخر في اتخاذ الرباط لنزول المارة فيه والسيارة فنقول ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أن لا يلزم حتى كان له أن يرجع فيه كافي سائر الاوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز وان أراد كتابته يكتب فيه هذا ما وقف وتصدق أو يكتب هذا كتاب فيه ذكر ما وقف وتصدق أو يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا جعل جميع الرباط المشتمل على المنازل والغرف والساحة والمرابط الذي في موضع كذا صدقتموه قوف مقبوضة صحيحة نافذة جائزة تقرباً الى الله تعالى وابتغاء لرضائه لافساد فيها ولا رجعة ولا مشوية ولا لجة ولا مواءمة لا لباع ولا يوب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا يتلف بوجه تلف قائمة على أصولها ماضية على سبيلها الى أن يرثها الله تعالى الذي يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين على أن يكون منازل ومساكن للسيارة والمارة وأبناء السبيل على ان الرأى في انزال من ينزلها ويسكنها الى القوامهم أبدا في كل وقت وزمان يسكنون من أحبوا وينجحون من أحبوا على ما يكون وأصلح وأوفق لهذه الصدقة والتخصيص في ذلك جائز فان كان شرط الواقف أن ينزلها المسلمون ولا ينزلها الكفار يكتب على أن سكناها للمسلمين ينزلها المسلمون ولا يمكن الكفار من النزول فيها فان كان شرط نزول أهل العلم لا غير يكتب على أن سكناها لأهل العلم والمعلمين والمتعلمين دون غيرهم وان شرط نزول أهل القرآن أو القراءة يكتب على هذا القياس فان كان الواقف قد وقف لعمارة

ربما يسقط قيوطاً ويكره على القرش والبسط لانه يداس ويوطأ \* اذا بلغ الصبي عشرة لا ينام مع أمه وأخته وامرأة الابا مرأته أو جاريته \* كشف اذارد في الحمام غسله وعصره لا يأم بعدم امكان تطهيره بدونه والائم على الناظر قال الرستغفني لاختفاءه أراد بالكشف في الموضع المذكور لا مطلقاً وهو الحق وفي كل موضع ما جاز النظر جاز المس أيضاً \* ودخول الحمام في الغداة ليس من المروءة لان فيه اظهار قلوب الكناية أو لانه محل بالصلاة بالجماعة اصطالح الطلاب ان المتقدم أول بالدرس ثم اختلافوا في التقدم فن وجدينة على التقدم فهو أولى والا يقرع بينهم ويجعل كأنهم قدموا معا \* أراد أفقه أهل البلد الغز وليس له ذلك لان فيه اضاءة أهل البلدة وعلى هذا لو أراد ج التطوع وان كان فيها أفقه منه لذلك \* اشترى طشتان أرز وقال من أظهر بطن الطشت فعليه كذا لا يحل له هذا المال \* المسافرين اذا

خطوا أزوادهم أو أخرج كل واحد منهم درهماً على عدد الرقعة واشتروا طعاماً أو كاه فانه يجوز وان تفاوتوا في الاكل لان الله تعالى أباح مخالطة البنائى فهذا أولى والله أعلم \* كتاب الاحسان \* ظهر قدمه هاليس بعورة فمبارواه الحسن عن الامام وعن الثاني ذراعها ليست بعورة ومهما حرام أى من الوجه والنزاع لانه يباح مصافحتن والاستمتاع حرام بكل حال وكذا الخلوة والحكم بالفرق بين الاجنبى وذى الرحم اذا كان النظر لا عن شهوة فاما بالشهوة فلا يحل لاحد النظر \* وكذا اذا كان رأيه أنه يشتهى لا ينظر الا للحكم

لها أو علم أو تحمل الشهادة ولا يقصد الشبهة ويقصد الحكم والتحمل ولباها ان ملتز قايدها أو رقيقا فالنظر من ورائها كالنظر الى بدنها والنظر الى العورة لا يجوز الا للضرورة كالختان والمداواة والولادة والاختلاف في وصول العين ولو كرا أو الرقيب \* خبر الواحد يقبل في الديانات كالحل والحرم والطهارة والنجاسة اذا كان مسلما عدلا ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا محددا أولا ولا يشترط لفظ الشهادة والعدد \* دخل على قوم مسلمين يأكلون فآخبره (٣٧٤) واحد بالحل والآخر بالحرم ان في جانب عدل وفي آخر غير عدل ربح العدل ولو في كل

جانب غير عدل عمل بغالب الرأي وان لم يترجح جانب فلاصل الحل ففتناؤه ولو في جانب عدل وفي آخر عدلان فهما أولى ولو في جانب عدلان حران وفي آخر عدلان عدلان فالحران أولى ولو في جانب عدل حر والآخر عدل عدل باكثر الرأي مساواة الحرم العبد في الديانات \* ولو كنت في كل جانب عدلان حران عدل باكثر الرأي فان لم يترجح الرأي ربح التحريم بخلاف ما سبق لان كل خبر منه لازم فربح التحريم وثمة غير ملزم \* ملك جارية أو طعاما فآخبره مسلم انه كان غصباء عند المملوك فالتزمه في الوطاء والا كل أولى لان الملك لا يستلزم حلها فثبت شبهة الحرم بقول الواحد العدل \* ولو أخبره عدل انه ذبيحة المجوسي لا يحل أكله وان كان اشتراه لا يرد به قول الواحد الى البائع \* أباحه طعاما أو ماء ليتوضأ به فآخبره عدل انه مغموب فالأحب التزّه ولا يحرم لانه لم يثبت حرمة العين \* يريد شراء أمة فآخبره مسلم بكونها غصبا

الرباط وقف آخر (١) يحجره وان لم يكن وقف لذلك وقف آخر يكتب على أن للقيام أبدا أن يواجرها من منازلها ومرايطها بقدر ما يعمر ونها من غلتها فاذا عمر وها ردت الى ما جعلها عليه هذا الواقف على أن الرأي في اختيار ما يواجره الى القوام وان كان الواقف لم يشترط ذلك فالعامة على من يسكنها ثم يكتب وقد أخرج هذا الواقف هذا الموقوف من يده وأفرزه من ماله وسلمها الى فلان بعد ما جعله متوليا لذلك ليوليها على سبيلها ما شاء ويوليها من أحب ممن يصلح لها ويوصي بها الى من أحب وقبضها على ذلك منه بتسليم جميع ذلك اليه فارغ من موانع التسليم وهي في هذا المتولى على الصدقة المسماة فيه لا يحل لوال ولا قاض ولا قيم ولا ذي سلطان تغيب بذلك عن وجهه ولا تبدل بشرط من شروطه فمن فعل ذلك فقد باعها بغيره وتعرض لخطئ ربه والله حسبه وكافيه ومجازيه وللواقف أجره على ما نوى وأمضى وقد حكم حاكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بخصوصة صحيحة جرت بين هذا الواقف وبين خصم فيه في مجلس قضائه وحكم عليه بجواز هذه الصدقة ولزومها بحضوره ومثله علما بما أدى اليه اجتهاده وأشهد عليه جماعة من العدول الذين أثبتوا أساميهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا

نوع آخر في اتخاذ المقبرة فنقول ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أن لا يلزم حتى كان له الرجوع فيها وروى الحسن رحمه الله تعالى عنه أنه لا يرجع في الموضع الذي دفن فيه الميت ويرجع فيما سواه وحكى عن الحاكم أبي نصر المهرورية رحمه الله تعالى أنه قال وجدت في النوادر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه أجاز وقف المقبرة والطريق دون سائر الاوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنه يجوز وقف المقبرة واشترط التسليم فيها على الخلاف الذي مر في المسجد والتسليم فيها بالتسليم الى المتولى أو بدفن الموتي فان أراد كتابته يكتب ان فلانا جعل أرضه وبيد كرم وضعها وحدها صدقة موقوفة وقفها صحيحا جازا نافذا الى قولنا وهو خير الوارثين جعلها مقبرة للمسلمين يدفنون فيها موتاهم في كل وقت وأوان أبدا لا يمنعون من ذلك ولا يحال بينهم وبينها وقد أدن للناس أن يدفنوا فيها موتاهم فدفن طائفة من المسلمين فيها وموتاهم بعد ما علموا بديلتها وأذن لهم بالدفن فيها فاصارت مقبرة للمسلمين مقبوضة لهم على ما جعلها الواقف وان لم يذ كر دفن طائفة من المسلمين فيها وموتاهم وانما كتب وقد أخرج هذا المتصدق هذه الارض من يده وجعلها في يد فلان المتولى لتكون في يده على ما جعلها هذا الواقف كفاه على ما ذكرنا قبل هذا ويلحق بالآخر حكم الحاكم لموافيه من الاختلاف حتى يصير مجمعا عليه لا يقدر أحد على ابطاله ووجه المرافعة الى الحاكم أن يرفع المالك من دفن ميتة فيه ويسأل القاضي أن يأمره بتفريغ أرضه لما أن هذا الوقف ليس بلازم فيأمر القاضي المالك بقصر يده عنه ويحكم ببيعة هذا الوقف ولزومه فيكتب الكاتب وقد حكم حاكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بخصوصة مستقيمة جرت فيها بين هذا الواقف وبين واحد من هؤلاء الذين دفنوا موتاهم فيها المأرااد الواقف هذا الرجوع عن وقفها أخذنا بقول من لا يرى ذلك لازما حكم على الواقف هذا بالزوم في وجهه بحضوره خدمه اذرا لا زما ووقع

(١) قوله يحجره كذا في النسخة المجموع منها وفي غيرها يحجره وكذا تحريف ولعله يميزه أو أنه وذلك ولا يجر ذلك والله أعلم اه معصمه

عنده وهو ويجهد فالأحب التزّه فلا يشتري محل له الوطاء لانه لم يحجره بحرمة الدين بل ببيعة الحرمه ولم يثبت وكذا ان أخبرنا حرمة أو معتقة تنزه ولا يحرم لان بخبر الواحد لان الملك وان كان هذا حرمة العين \* الاصل في أمة رجل بيعها آخر أنه اذا أخبره بشئ لوعاين ذلك وسعه الشراء كذلك لو أخبره عدل أو غير عدل بذلك وأكثراه بذلك وان اشتب لا يشتري وان كان لا يسعه ذلك اذا عاين فكذلك اذا أخبره واذا أخبر ان فلانا لا ينازعه الا أنه الشراء وان أخبره أنه ينازعه لكن مبطلا يسعه وانما قال فلان يدعيها وفي الحقيقة

كان لي وأنا كنت أمرته بذلك لمصلحة وأمرت الجارية أيضا لتقر بذلك وهو مسلم عدل له الشرائع وان كان عنده انه كاذب لا يشترها  
لانه لو كان ذلك وسعه الشراء لاحترازه بعدم المنازعة وكذا لو قال كانت لي أو دعت اعنده ثم أخذتها منه أو قال كنت بعته منه ثم أخذتها  
أو وهبها لي وصدة لما قلنا ولو قال لي غضبها مني فأخذتها منه على بحوده لم يشترها وان قال غضبي وظلني ثم رجعت عن ظله ودفع لي له الشراء  
لعدم المنازعة وهذا اذا كان عدلا ولو خاصه الى الحاكم حكم له بغيره ان كان الكافر والمسلم في مقبرة واحدة

اجتهاده عليه ثم يكتب لوال ولا لقاض الى آخر ما ذكرنا

نوع آخر في جعل الارض طريقا للعامة المسلمين فنقول في ظاهر المذهب انه على الخلاف وعلى  
ما حكينا عن الحاكم أبي نصر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على الوفاق وطريق كتابته على ما ذكرنا غير  
انه يكتب ههنا وقف أرضه على أن تكون طريقا للعامة الناس لان الكافر يساوي المسلم في المرور  
في الطريق والطريق في هذا نظير الرباط بخلاف المقبرة لانه لا يجمع بين الكافر والمسلم في مقبرة واحدة  
ويلحق بآخره حكم الحاكم كذا في المحيط

نوع آخر في اتخاذ القنطرة وطريق كتابته هذا ما شهدوا أن فلانا جعل قنطرته التي بناها على نهر كذا  
أو على وادي كذا ويكتب بآذن سلطان الوقت ان كان الوادي أو النهر للعامة وان كان لقوم مخصوصين يكتب  
بآذن فلان وفلان وان كان لشخص معين يكتب بآذن فلان وبين أنهما من خشب أو آجر وبين أنهما على  
طاق أو طاقين أو ثلاث طاقات ليكون طريق المرور للعامة الناس الى آخره والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة \*

نوع آخر في جعل الخيل ومناعه وسلاحه للسبيل يكتب فيه وجعل جميع خيله وهي كذا وكذا  
وجميع سلاحه وهو كذا وقفا مؤبدا حبسا جائزا قائمة على حاله اعادة للجهاد في سبيل الله تعالى يستعملها أهل  
الجهاد في سبيل الله تعالى في كل وقت وزمان على أن الرأي في الدفع والاخذ للقوام عليها أبا يدفعونها الى من  
أحبوا يأخذونها ممن أحبوا من مستعملها كيفما شاؤا وكما شاؤا ويذكر على أن لا يقوم عليها أبدا  
الا المعروف بصلاحه وعفافه على أن لا تغير من شئ لئلا يفسد أو يهرم أو كسر أو غير ذلك وما رار  
بحال لا يصلح للجهاد بآذنه القيم واستبدل بقيته غيره مما يصلح للجهاد كل قيم كان في كل وقت وزمان يستبدل  
مالم يبق صالحا للجهاد بما يصلح للجهاد ويحبسه عند نفسه الى وقت الحاجة على هذا يجري أمرها ويتم  
الكتاب ويلحق بآخره حكم الحاكم وعلى هذا العوامل والحوامل من الدواب والنعم اذا سبلها الحل أنقال  
أهل الجهاد واستقاء الماء لهم وكذلك العبيد اذا سبلهم لخدمة أهل الجهاد فهذا كله جائز عند محمد رحمه  
الله تعالى وطريق كتابته أن يكتب الى قولنا قائمة على حاله اعادة للجهاد في سبيل الله تعالى يستعملها أهل الجهاد  
أهل الجهاد وفي استقاء الماء يكتب يستقي بها الماء لأهل الجهاد وفي العبيد يكتب يخدمون أهل الجهاد  
ويلحق بآخره حكم الحاكم وأما اذا سبل شيئا من الانعام ليتصدق بالبانها وأولادها وأوصافها ذكر  
الحاكم أحمد السمرقندي رحمه الله تعالى في شروطه لم يسمع في وقفها قول لأهل العلم قالوا لو يجب أن  
يجوز على قول محمد رحمه الله تعالى قال وقد ذكرنا في السرا الكبير اذا وصى بمافي بطون غنمه أو بأصوافها  
أو ألبانها فالوصية باطلة وليس الوصية في هذه الاشياء كالوصية بغله البستان وغرة الشجر قال وهذه  
المسئلة دليل على أن وقف النعم للتصدق بالبانها وأصوافها وأولادها لا يجوز وفي فتاوى أبي الليث رحمه  
الله تعالى اذا وقف بقرة على رباط على أن ما يخرج من لبنها ومنه ما يعطى لآباء السبيل قال بعض مشايخنا  
رحمهم الله تعالى ان كان في موضع يغلب ذلك في أوقافهم رجوت أن يكون جائزا وقال بعضهم بالجواز مطلقا  
لانه جرى التعارف بذلك في بلاد المسلمين وطريق الكتابة في ذلك هذا ما وقف فلان كذا عدد دامن الابل  
أو كذا عدد دامن البقر أو كذا عدد دامن الغنم وقفا مؤبدا حبسا جائزا فاذا انفساد فيه ولا رجعية ولا مشنوية  
لا يباع ولا يوهب الى آخره على أن ما يحصل من ألبانها وأصوافها وأولادها يصرف الى أبناء السبيل على أن

لم يشترها نظيره مما مالو قال  
اشترتها منه ونقدت الثمن  
وأخذتها منه بغير أمر له  
الشراء ولو قال اشترتها  
من فلان ونقدت ثمنها  
أنكر البيع وأخذها ليس  
له الشراء ولو كان البائع  
عدلا ولو قال اشترتها من  
فلان ونقدت الثمن وقبضت  
بأمره وهو عدل وأخير  
عدل أن البائع هذا محمد  
البيع لم يشترها فان كان  
البائع عدلا والمخبر غير عدل  
ويقع عنده أنه صادق  
فكذلك وكذا اذا كانا غير  
عدلين وعنده أن المخبر  
هو الصادق لان العمل  
بغالب الرأي في أمر الدم  
جائز في المال والاحتراز  
عن الشراء أولى قال محمد  
رحمه الله أرايت أن رجلا  
دخل على انسان ليبيلا  
شاهرا سيفه فوق في رأيه  
أنه سارق يروم أخذ ماله  
أو قتله له قتله ولو وقع في قلبه  
أنه هارب من العدو ملتجئ  
اليه لا يحل قتله لوجوب  
العمل بغالب الرأي \* باع  
رجل أمة انسان وزعم أن  
مولاها أمر بالبيع ووقع  
عنده أنه صادق له الشراء

فان اشتراها وقبضها ووطئها وقع عنده أنه كاذب في دعوى الامر ترك وطأها حتى يعرف خبرها فاذا جاء المالك وأنكر الاذن أخذها  
وعقرها ورجع الثمن على البائع وان شهد عنده عدلان بامر المالك ثم جاء المالك وأنكر الاذن فليشتري أن يمنعها حتى يحكم الحاكم بآراء  
ثم لا يبيعه امسا كما به شهادة الشاهدين المذكورين عند الشراء \* تزوج ربيعة فآخبر رجل أنها ارتفعت من أم الزوج أو أختها أو كانت  
الزوجة مشتهة فآخبره رجل ان أبا الزوج أو ابنه قبلها بشهوة ووقع في قلبه انه صادق له أن يتزوج باختها أو أربيع سواها بخلاف مالو

أخبره بسبق الرضاع والمصاهرة على النكاح لان ثمة الزوج ينازعه وفي القابض لا ينازعه لعدم العلم به وان وقع عنده صدقة فوجب قبوله  
 \* أخبر بارتداد امرأته أو أخبرت بارتداد زوجها أو العياذ بالله عنه ففي لزوم قبول خبره روايتان \* رأى رجلاً قتل عداً ثم قال قتلته لأنه كان  
 ارتد أو لأنه كان أبي أو أخى ولم يكن له وارث غيري أو أقرب منه قتل لرتبة أو للقصاص له أن يقتل القاتل عابن القتل أو سمع  
 اقراره بذلك ولكل من عاين أو سمع (٣٧٦) اقراره اعانته في قتله ولو شهد عدلان عنده بأنه قتل أباه ليس له أن يقتله حتى يحكم بالشهود

الرأي في ذلك إلى القيم يعطى من شاء من أبناء السبيل وأي قدر شاء وسلم ذلك كله إلى فلان بعد ما جعل له  
 متولياً في ذلك ويلحق بالآخر محكم الحاكم  
 ونوع أخرى في وقت العقارات \* وأنه على وجوه كثيرة فمن جله ذلك أنه إذا أراد أن يجعل داره صدقة للساكنين  
 في حياته وبه بدأ محمد رحمه الله تعالى في باب الوقف في شروط الاصل قال قلت أريد أن أريد الرجل أن  
 يجعل داره في حياته صدقة للساكنين هل يجوز قال يعني بأخيه صدقة رحمه الله تعالى ان مات وهو في يده يصير  
 ميراثاً لورثته ولم يقل لا يجوز وإنما لم يقل لا يجوز لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوقف حبس الاصل على  
 ملك الوقف والتصدق بالغلة والثمرة ومنفعة الدار والارض فساكن كالعارية والعارية جائزة غير لازمة لو مات  
 المعير يصير ميراثاً لورثته فكذا الوقف على قوله قلت فهل في ذلك حيلة حتى تجوز هذه الصدقة ولا يكون  
 لاحد نقضها قال يقول ان نقض سلطان أو وارث هذه الصدقة فهي وصية من ثلثي بيعا ويتصدق بثمنها  
 على المساكين فيحصل الصيانة لان الذي يريد باطله يعلم أنه لا يستفيد بهذا الا بطلان شيا فلا يطلها ثم ان أباه  
 حنيفة رحمه الله تعالى قال في تعليم الحيلة يقول فهي وصية من ثلثي بيعا ويتصدق بثمنها على المساكين ولم  
 يقل يقول فهي وقف وصدقة بعد وفاتي فان كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت جائزاً لازماً عنده إذا كان  
 يخرج من الثلث كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت في معنى الوصية ومن مذهب ابن أبي ليلى رحمه الله  
 تعالى أن الوصية بالغلة والثمرة لا تجوز فربما يرفع ذلك الى قاض يرى مذهب ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى  
 فيبطلها فقال ما قال تحريراً عن قوله قلت فكيف يكتب قال يكتب هذا ما عهد فلان في حياته عهداً أنه  
 جعل داره التي في بني فلان صدقة موقوفة لله عز وجل هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى  
 والطحاوي والخفاف رحمه الله تعالى كأن يكتبان هذا ما تصدق به فلان بن فلان وأبو زيد الشروطي رحمه  
 الله تعالى كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود والمسمون آخر هذا الكتاب أن فلان تصدق بجميع داره وبعض  
 المتأخرين من أهل هذه الصنعة كان يكتب هذا كتاب من فلان وكثير من المتأخرين كانوا يكتبون هذا  
 ما وقف وتصدق وكل ذلك جائز حسن ولم يصف محمد رحمه الله تعالى الدار بكونها فارغة والطحاوي  
 والخفاف رحمه الله تعالى كأن يكتبان وهي دار فارغة وأنه حسن لان شغل الدار يمنع جواز الصدقة  
 الموقوفة على قول من يرى التسليم الى المتولي شرط فلا بد من ذكر هذه الزيادة ليقع التحرز عن قوله ثم قال  
 صدقة موقوفة لله عز وجل إنما قال هذا حتى تتسار هذه الصدقة عن الصدقة المقيمة وكان الطحاوي  
 والخفاف رحمه الله تعالى يكتبان صدقة موقوفة لله عز وجل مؤبدة محرمة محتملة بته بته لا تباع ولا  
 توهب ولا تورث ولا تملك بوجه ملك ولا تنفق بوجه تلف فاعلة على أصولها محفوفة على شروطها مسبلة على  
 سبلها المسماة في هذا الكتاب حتى يرثها الله تعالى الذي له ميراث السموات والارض وهو خير الوارثين ثم قال  
 على أن تواجرا لانه أوصى بأن يتصدق بغلته والتصدق بالغلة لا يكون الا بالاجارة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى  
 الاجارة مطلقة وانما يستقيم هذا الاطلاق اذا اراد المتصدق الاطلاق أما اذا اراد أن يواجر سنة فسنة يذكرك  
 في الصلح على أن يواجر سنة فسنة ولا يواجر أكثر من ذلك وإذا انقضت سنة يواجر سنة أخرى ثم يكتب  
 ويتصدق بغلته على المساكين يصير المصروف معلوماً بالتصريح فلا بد أن يكتب ويتصدق بغلته على  
 المساكين أبداً لان التأيد شرط صحة الوقف الاعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكتب يتصدق

حكم لانه لا يصير حجة قبل الحكم  
 بخلاف ما لو شهد عندها  
 عدلان أن زوجها أطلقها  
 ثلاثاً بحيث ثبت الحرمة  
 في حقها بلا حكم ولو عاين  
 الابن قتل أبيه أو سمع  
 اقراره بذلك ثم رهن القاتل  
 عند الابن أن أباه كان ارتد  
 أو قتله للقصاص ان كان  
 للشاهدان من لو شهدا عند  
 الحاكم يحكم الحاكم  
 بشهادتهما ليس له قتله وان  
 كان مما لا يحكم به ماله قتله  
 \* مال في يد رجل شهد عدلان  
 أنه مال مورث هذا غصبه  
 ذوالسدد وهو يجحد  
 لا يأخذ منه قبل الحكم  
 وله كان هو عاين أخذه أو سمع  
 اقراره بذلك له الاخذ رفقا له  
 عليه ولكل من عاين أو سمع  
 اقراره بذلك اعانته كافي  
 القتل \* شهد عدلان أن  
 زوجها أطلقها ثلاثاً ثم ماتا  
 أو غابا قبل أن يشهدا عند  
 الحاكم ليس لها أن تقيم معه  
 كما إذا سمعت منه بخلاف  
 المال والقتل

### نوع

نبت من عروق شجرة في  
 داره شجرة في دار جاره  
 فالنابت من العروق لصاحب

الشجرة \* النابتة والغنى وصاحب المزمعان أخذوا ما لا بالشرط رتدوا على المالك ان عرفوا والاتصدقوا  
 به فان كان الاخذ بلا شرط يكون له لان الدفع حصل من المالك برضاه \* اذا نبت الحطب في أرض رجل بلا ائبانه ليس لاحد أن يأخذه  
 والشوكة له أن يأخذ \* محرم وحلال اصطاد في الحل فالصيد كله للحلال وعلى المحرم الجزاء \* وسرة الكعبة يعطى منه انسان ان له قيمة لا يأخذه  
 وان لا قيمة له أخذ \* وسرة الكعبة من الحرير والديباغ لم يجز له الشانعي في أصح وجهيه وجوز كون خرطة المحصف من الحرير وجهها



واحداً ونقش جلد المعصف بالفضة يجوز عنده لا بالذهب \* وضع السكربين بدى جماعة وقال من أخذه فهو له جازلن أخذه قبل هذا باحة  
وقيل انه تمليك من مجهول يصير معلوماً عند الأخذ \* والتهبة جائزة اذا أدن فيها صاحبها لمن أخذها لاروى انه عليه الصلاة والسلام غفر  
خمساً بعبرة ثم قال عليه السلام من شاء فليقطع \* ولا بأس بالقعود والنوم على جوالق أو كيس في مديراهم لان المقصود الحفظ لا الاستخفاف  
والعبرة للقاصد لا لنفس الافعال ومجدرحه الله لم ير بأساً بالباس المرفوع جداً قال (٣٧٧) عليه السلام تزين لعبادة ربك

وقال عليه السلام ان الله  
جليل يحب الجمال وكنا  
لا نرى بالبدن الا جرح على  
السرج بأساً قال هشام  
رايت على الامام الثاني نعلين  
مخوفتين بسمير الحديد  
فقلت أترى بهما بأساً فانهما  
من لباس الرهبان وكان  
الثوري ابن زيد رحمه  
الله يكرهه فقال كان  
عليه السلام يلبس النعال  
التي لها شعر أشار الى أن  
المشابهة بالرهبان في فعل  
فيه صلاح العباد لا يضر  
فان من الاراضى ما لا يمكن  
قطعه الا بمثل هذه النعال  
كالجبال والاراضى الصلبة  
وعن الامام ان الخضاب  
حسن لكن بالخفاء والكتم  
والوسعة أراد به اللحية وشعر  
الرأس والخضاب في غير  
حال الحرب لا بأس به في  
الاصح ولها أن تخضب  
يديها ورجليها لترين خضاباً  
بلا تميل \* وينبغي للرجل  
أن يأخذ من لحيته اذا طالت  
ومن أطراف لحيته أيضاً  
ويأخذ من شاربه حتى  
يصير كالخاجب \* وغسل  
اليدين بالحق لا بأس به وهذا  
قولي أيضاً لتوارث الناس  
بلا تكبر \* ولا ينبغي للرجل  
أن يسأل اليهود والنصارى

بغلتها على المساكين يجوز على قول عامة مجيزى الوقف وعلى قول يوسف بن خالد لا يجوز لان لفظة الصدقة  
لا تدل على أنه أراد جميع المساكين فالصدق على مسكين واحد جائز ولو وقف على مسكين واحد لا يجوز لانه  
لا يتأبد وعامة مجيزى الوقف لفظة الصدقة تدل على ارادة جنس المساكين حيث أطلق ولم يعين واحداً  
فصار كأنه صرح به ألا ترى أنه لا فرق بين قوله مالى صدقة وبين قوله مالى فى المساكين صدقة وإذا كان فى  
المسئلة خلاف لا بد من التصريح بالمسالكين ليخرج عن حد الاختلاف وان أراد المتصدق أن يتصدق  
بغلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم يكتب ويتصدق بغلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم وأهل الحاجة  
منهم أبدأ على ما يرى والى هذه الصدقة الذى يلى يومئذ من تسوية ذلك بينهم ومن تخصيص بعضهم بوجه دون  
وجه بعد أن يتوخى أى أن يتقى ويطلب أفضل ذلك موضعاً وأظنه أجراً ولم يذكر مجدرحه الله تعالى فى  
هذا الكتاب أنه يبدأ أولاً بما يحصل من غلاتهم بمرمتها وعمارتهما واصلاحهما وبما فيه من المستزاد فى غلاتها  
وأجور القوامين عليها وجميع ما يحتاج اليه ثم ما فضل من ذلك يتصدق به على المساكين وعامة أهل الشروط  
يكتبون يبدأ أولاً بما حصل من غلاتهم بمرمتها وعمارتهما واصلاحهما وبما فيه من المستزاد من غلاتها وأجور  
القوام عليها ثم ما فضل من ذلك يصرف الى فقراء المسلمين ومساكينهم أبدأ الا الآن مجدرحه الله تعالى لم يذكر  
ذلك نصاً لانه ثابت اقتضاء فانه قال يتصدق بغلتها على المساكين أبدأ ولا يمكن التصديق بغلتها على المساكين  
أبدأ الا بعد عمارتها ومرارتها والى فقراء المسلمين ومساكينهم أبدأ الا الآن مجدرحه الله تعالى لم يذكر  
ذلك نصاً لانه ثابت اقتضاء والنائب اقتضاء والنائب نصاً سواء الا أن عامة أهل الشروط كانوا يقولون  
الثابت نصاً أقوى من الثابت اقتضاء والمتأخرون من أهل هذه الصنعة يكتبون فى الارض والكرم وأداء  
خراجها ومؤنتها التى لا بد منها لان الاستغلال بدونه لا يمكن وفى الدار والخوانيت يكتبون وأدام مؤنتها  
والنواب السطانية الموظفة لانها صارت بمنزلة الخراج ثم يكتب بعد ذلك ولا يحل لاحديهم من بالله واليوم  
الاخر أن يرد هذه الصدقة والطحاوى والخلاف رحمهما الله تعالى يريدان على ذلك لتأكيده ولا يحل  
لاحديهم من بالله واليوم الاخر من سلطان أو حاكم أو أحد من عرض الناس أن يغير هذه الصدقة المذكورة  
فى هذا الكتاب وأن يبدها وأن يسطرها وأن يعين أحداً على نقضها فى فعل ذلك فقديم باعته وأجر فلان يعنى  
المتصدق فيما نوى من ذلك واحتسب على الله عز وجل وقال بعضهم لا يكتب ولا يحل لاحديهم من بالله  
واليوم الاخر أن يرد هذه الصدقة لان على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى يجوز نقض هذه الصدقة ولو  
نقضت عادت الى ملك المالك كما كانت ولا يكون أنما فتكون هذه الكلمات كذباً على قوله ويطلب به الوقف  
لوشروط ذلك فى الوقف ثم يكتب بعد ذلك ودفع فلان المتصدق هذه الدار الى فلان وسلمها اليه بعد ما جعله فيها  
متولياً لأمور هذه الصدقة وقبض فلان ذلك منه ولا بد من ذكر التسليم الى المتولى لان التسليم الى المتولى  
شروط صحة الوقف عند أبى حنيفة ومجدرحه الله تعالى ولم يكتب مجدرحه الله تعالى فى آخر هذا الكتاب  
على أن لا يولى أن يولى غيره من الوكلاء والوصياء ويستبدل بهم من شاء وأحب وينبغى أن يكتب  
ذلك لان من الناس من يقول لا يملك الوصى ولا المتولى أن يولى غيره الا اذا فوض ذلك اليه كما فى حالة الحياة  
واذا فوض اليه ذلك وكل غيره لا يملك عزله الا اذا فوض اليه العزل قال ثم يكتب فان رتب سلطان أو غيره  
أو طعن فيها طاعن فهى وصيفة ثلث فلان يباع ويتصدق بثمنها على المساكين وانما يكتب هذا  
بياناً لهذا الوقف عن النقض على ما مر قبل هذا فان الحق بآخر هذا الكتاب حكم الحاكم بصفة هذا

(٤٨ - فتاوى سادس) عن التوراة والانجيل والزيور ولا يكتبه ولا يتعلمه لانهم حرفوه ولا يستدل بالآيات المطالب  
بما ذكر فى تلك الكتب لانه يحتمل أن يكون من المحرفات وأما استدلال العلماء فى آيات رسالة سيدنا عليه الصلاة والسلام بالذكور فى  
اسفار التوراة وحرف الانجيل فذلك للارزام عليهم بما عندهم \* تعلم بعض القرآن ووجدوا غافلاً لفضل الاشتغال بالفقه لان حفظ القرآن  
فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين قال فى اخرائه وجميع الفقه لا بد منه قال فى المناقب على محمد بن الحسن ما شاء الله مستله

في الحلال والحرام لا بد للناس من حفظه \* الرجل اذا أمكنه أن يصلي بالليل ويتعلم بالنهار فعل وان لم يمكنه النظر في العلم بالنهار وله زيادة ذهن يعقل الزيادة فالنظر في العلم أفضل \* طلب العلم والفقه اذا صحت النية أفضل من جميع أعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صحت النية لأنه أعم نفعا لكن بشرط أن لا يدخل النقصان في فرائضه وصحة النية أن يقصد وجهه الله تعالى والآخرة لا طلب المال والجاه ولو أراد الخروج من الجهل ومنفعة الخلق (٣٧٨) وإحياء العلم فقيل نصحه نية أيضا ولا بأس بالجلوس للوعظ اذا أراد به وجهه الله تعالى

قال الله تعالى وذكر فان الذكري الآية وكان ابن مسعود رضي الله عنه يذكر كل عشية خمسين فكان يدعو بدعوات ويتكلم بالخطوب والرجال وكان لا يجعل كله خوفا ولا كاه رجا قال الامام الرستغفني ينسني أن يتكلم في الرجا والرحمة لقوله عليه السلام يسروا ولا تنسروا وبشروا ولا تنفروا ولأن من رجع الى الباب يكون ثابت وفي فتاوى القاضي رفع الصوت بالدكر حرام وقد صرح عن ابن مسعود أنه سمع قوما اجتمعوا في مسجد به اللون ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام جهرا فراح اليهم فقال ما عهدنا ذلك على عهد عليه السلام وما أراكم الا مبتدعين فما زال يذكر ذلك حتى أخرجه عن المسجد فان قلت المذكو في الفتاوى ان الذكر بالجهر لوفى المسجد لا يمنع احترازا عن الدخول تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود رضي الله عنه يخالف قولكم قلت الانخراج عن المسجد لو نسب اليه

الوقف لزومه على نحو ما يتناقل هذا يحصل به الصيانة أيضا \* مصدر صك الوقف من انشاء نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى \* هذا ما وقف وتصديق به العبد المسرف في الذنب الحسن الظن بعفو الرب فلان ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب التوابه وتحري المرصاته وهربا من أليم عذابه وشديد عقابه حين رأى نعم الله تعالى عليه متوافرة والآله لديه متظاهرة وقدا ختصه بمحارمه غيرهم من اشكاله ونظرائه وآتاه ما لم يؤت أحد من أمثاله وقرنائه من أجناس خلقه أنشاء في عز ووجاهة وعمره في رخاء عيش ورفاهة وارتفاع ذكر وتمكين وشرف قد رواتساع عين ثم رأى نفسه في انتقاص وحواسه في كلال وانتكاص قد ذهبت قواها وانتقضت عراها وقيل كراهها وكثر شكواها وايبض منه الشعر وانحى له الظهر قد قارب الزوال وأشرف على الارتحال وأحب أن يأخذ من دنياه لا آخرته ويتزود من أولاده لعاقبته ويقدم في يومه لغده من أطيب ذات يده ذخرا لوقت حاجته وعدم فقره وفائقته قال الله تعالى ان تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون وما بلغه من الآثار ونقل في الاخبار مكتوب على باب الجنة ثلاثة أسطر الاول لا اله الا الله محمد رسول الله والثاني أمة مذبذبة ورب غفور والثالث وجدنا ما علمنا وربنا ما قدما وخسرنا ما خلقنا وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك من مال الا ما آتاك فأنت أوليست فأليت أو تصدقت فأمتيت وعن عقبة بن عامر الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ظل المؤمن يوم القيامة صدقته وقال عليه الصلاة والسلام الصدقة تطفى غضب الرب فأنتق مما رزقه الله تعالى في رضاء عاجلا راجيا تنفقه آجلا رغبة في موعود النبي صلى الله عليه وسلم في قوله خير ما يخلف الرجل بعد موته ثلاثة ولا صالح يدعوله وصدقة جارية يبلغه أجرها وعلم يعمل به من بعده فأحب أن يتدرج في جلة من لا ينقطع عمله اذا دنا أجله فوقف وتصديق من خالص ماله وطيب كسبه بكذا والله تعالى أعلم \* صك قديم طويل في اتحاد المدرسة والوقف عليها \* هذا ما اجتسب بانفاقه وتصديق به الخاقان الاجل السيد الملك المظفر المؤيد العدل عماد الدولة وناج الملة طمع فاجع بغرار خان أبو اسحق ابراهيم بن نصر سيف خليفة الله تعالى أمير المؤمنين أعلى الله تعالى أمره وأعز نصره تقربا الى الرب الجليل وطلب الثواب الجزيل وهربا من العذاب والتنكيل ورغبة في وعده الجليل على ما نطق به محكم التنزيل وهو قوله عز وجل وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا وروى في الاخبار عن النبي المختار صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله الابرار وصحبه الاخبار ان امارات ابن آدم انقطع عمله الا في ثلاثة ولا صالح يدعوله بعد وفاته وصدقة جارية وعلم يعمل به الناس وأحب أن يتدرج في عداد من لا ينقطع عمله وأن يقدم لنفسه خيرا يكون له عند الله وزاد المعاد وخيرة باقية ليوم التناد يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا الآية فأمر باتخاذ مدرسة تكون مجتمعا لاهل العلم والدين متصله بالمشهد مشتملة على مسجد وموضع لدرس العلم ومكتبة لتعليم القرآن ومجلس مقري يقرئ الناس القرآن ومجلس مؤيد به علم الناس الادب ودورات وساحة وبستان وجمع في ذلك شرائط الصحة على ما اقتضى العلم صحة تلك الصدقات على وجوهها المشتملة عليها وجميع ذلك داخل مدينة سميرقند موضع منها يعرف بالباب الجديد وأحد حدود جوانب الزيق الشارع

بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لا اعتقادهم بالعبادة فيه ولتعلم الناس بأنه بدعة والفعل الجائز يجوز أن يكون والثنائي غير جائز لغرض بلحقه فكذلك غير الجائز يجوز أن يجوز لغرض كما ترك رسول الله عليه السلام الا أفضل تعاليم الجواز وفي الاعراف في قوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية أي اعبدوه وادعوا حوائجكم والضراعة الذلة والخفية أن لا يدخله الرياء انه لا يحب المعتدين أي المشركين الذين يدعون غير الله تعالى وما روي في الصحيح انه عليه السلام قال لاني اصواتهم بالتكبير اربعوا على انفسكم انكم لاتدعون

أصم ولا ناعاً بانكم تدعون سميعاً قرياً انه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روى أنه كان في غزاة ولعل رفع الصوت في نحو بلاد الحرب خدعة ولهذا انتهى عن الجرس في المغازي وأما رفع الصوت بالذكر فبأنه كان في الأذان والخطبة والحج والاختلاف في عدد تكبير التشرىق جهر لا يدل على أن الجهر به بدعة لأن الخلاف بناء على أن كونه سنة زائدة على أصل الفعل فيكم صلاة كما اختلفوا في أن سنة الأربع من الظهر بتسليمه أولى أم بتسليمتين وذلك لا يدل على أنهم لو بتسليمتين يكون بدعة (٣٧٩) أو حراماً قراءة القرآن بالالحان

معصية والتأني والسامع آتئان وفي تفسيره تعالى لا يحب المعتدين بالجهر بالدعاء من الاعتداء فيدل على كراهته وفي أجوبة الامام الزاهد الخوارزمي انه بدعة ولا تجب ولا تمنع ثم قال جوزه بحب الذاكرين الله قطع شعرها لمها الاستغفار وان باذن الزوج لانه لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق ألا يرى أنه لا يحل للرجل أن يقطع اللحية والمعنى المؤثر للتشبه بالرجال قال نصير رجه الله في أيام غارة المسلمين لا يشتري من العساكر شيء لانه حرام ملائ الغي ولا يبيع منهم شيء بالدرهم لانهم خلطوا الدرهم واضطرب الولد في بطن أمه وقد ماتت لا يشق بطنها وكذا الوالت تلد درة انسان وماتت وله فيها مال لا يشق بطنها لان حرمة النفس فوق المال مدبون ليس له مال يقضي به دينه لكنه محترف بكسب ما ينفعه على عياله وكان قبل الدين يتخذ ألوان الاطعمة وألوان الثياب لنفسه وعياله فبعد الدين يريد أن يتخذ كذلك ليس

والثاني لزيق ساحة منسوبة الى الخاتون الملكة بنت الطرخان بك ولزيق (١) فارقين وقف على مشهدهم والثالث لزيق منزل وقف على طلبة العلم ولزيق منزل أحد المقصود ولزيق منزل أبي القاسم بن العطاء ويتصل بخان ينسب الى الخاتون الملكة والرابع لزيق منزل منسوب الى حوالى الخيل تاشي ولزيق خانقاه منسوب الى الأمير نظام الدولة ولزيق منزل منسوب الى الخاتون الملكة تر كان خاتون ولزيق الطريق واليه مدخلها ثم أحب أن يدوم ذلك الخير على مرور الأيام وكرور الاعوام بأوقاف صحيحة عليها وعلى سبيل الخير وأبواب البر فيها فيبقى على ما اقتضته نيته واشتملت عليه طوبته فتصدق بجميع هذه المدرسة بكل ما هو متصل بها المحدودة الموصوفة في هذا الكتاب لأقامة أعمال البر فيها وبجميع الخان الخالص المشتغل على الدوريات والاصطبلات والمستنبت والاورى والحجرات والغرف والخوانيت الاربعة المتصلة به على ثلاثة منها على يسار الداخل في هذا الخان وواحد على عين الداخل فيه وهذا الخان معروف (بنم بلاس) بسوق سعد سمرقند في محلة (زر كوبان) في موضع منها يعرف (بكوجه مفلس) وبجميع الخان الخالص المشتغل على الدوريات الخمس والحجرات الثلاث والغرفات الثلاث وبيوت الالهواء الخمسة والخوانيت الثلاثة المتلازمة على باب المتصل به عينا بسوق سعد سمرقند محلة رأس الطاق في زقاق يعرف بزقاق (شيفر وسان) وبجميع الخان الخالص المشتغل على الدوريات الثمان والحجرات الكبيرة والغرفات الخمس عشرة وبيوت الالهواء الخمسة عشر وبيت الخلاه والخوانيت الاربعة المتلازمة المتصلة به هذا الخان الذي هو بسوق سعد سمرقند محلة رأس الطاق في سكة عباد وبجميع الدورية الكبيرة فقلها واعلموها في الخان المعروف بخان الساماني الكبيرة بسوق سعد سمرقند رأس الطاق في شارع درب مناره وهذه الدورية في الراوية عن عيين الداخل في هذا الخان وبجميع الحجرات على عاها والحجرات الخمس البكرية في خلالها المتلازمة بهذا الخان وبجميع الحجرة الكبيرة البكرية المتصلة به في هذا الخان عن يسار الصاعد في علوه وبجميع الحمام المعروف بحمام الرجال بسوق سعد سمرقند محلة رأس قنطرة عاشر في سكة حجاب وبجميع بيوت الاكره وبيت الطراز والكرم والمنابر والمزارع والمداسات التي هي كلها بقرية جرمعد من قرى (انباركر) من رستاق سمرقند وبجميع الاراضي التي هي في التلال المتصلة بمزرعة هذه القرية وهي جميعها من نواحي (انباركر) من رستاق سمرقند فأحد حدود الخان المعروف (بنم بلاس) والثاني والثالث والرابع أحد حدود كذا الى آخر هذه الحدود فتصدق الخان الى آخر ألقاب هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب في حياته وبعد وفاته بجميع هذه الحدود المذكورة الموصوفة بها في هذا الكتاب بحدودها كلها وبجميع حقوقها ومرافقتها من حقوقها وطرقها ومسالك طرقها في حقوقها وأراضي الخانات والخوانيت والتوايت المركبة وبيوت الالهواء وبيوت الخلاه والدوريات والحجرات والغرفات وأبنيتها وخشبها وحيطانها وسفلها وعلوها وسقوفها وحجراتها وأجراتها وقدر مائه وانبيو به وملقي رماده وجميع زبله ومصب مائه وحوضه وبجاري مياهه في حقوقه وأراضي بيوت الاكره وأبنيتها والاشجار القائمة في العقارات والزراعتين والعرش وأنهارها وسواقيها وشربها بجاريه

(١) قوله فارقين في نسخة مارقين ومثلها في المحيط على النسخة الحاضرة اه

لهذا بل ينفق بقدر حاله ولا يتخذ ألواناً فان اتخذ ألواناً من الثياب باعها الحاكم في دينه الزائد على حاله وإذا لم يكن له ما يقضي به دينه لكنه يعلم حرفة أن عمل يقضي الدين والدائن طال به يجب عليه أن يعمل ويقضي وإذا بنى على المتروجة يتخذ وليه يدعو اليها الاقرام والاصدقاه الى ثلاثة أيام وبعد ينقطع العرس والاجابة لازمة ومن لم يجيب يأثم ويكره اتخاذ الضيافة في أيام المصيبة لانها أيام غم فلا يليق فيها ما يختص باظهار السرور وان اتخذ طعاماً للفقراء كان حسناً ولو في التركة صغيراً لا يتخذ منها وذكر الامام الصفا لو كتب على جهة الميت أو على عمامته

في حقوقها ومداستها المنسوبة اليها في حقوقها وبحار مياها في حقوقها وكل قليل وكثير هو بجميع هذه المحدودات ومنسوب اليها من حقوقها داخل فيها وخارج منها صدقة صحيحة نافذة واجبة بته بته مؤيدة محرمة محسبة لله عز وجل لارجعة لهذا المتصدق في شئ منها الا ببيع ولا وهب ولا وراث ولا ترهن ولا تملك ولا تلف بوجه تالف فائقة على اصولها جارية على سبلها المسماة في هذا الكتاب الى ان يرث الله تعالى الاض ومن عليها وهو خير الوارثين على ان يستغل جميع ما وقعت عليه هذه الصدقة الموصوفة في هذا الكتاب بوجوه غلاتها في كل شهر وفي كل سنة اجارة ومقاطعة ومن اربعة ومسا فاقا بعد ان لا يواجر شئ من ذلك اكثر من سنة واحدة ولا يعقد من اربعة اكثر من ثمانية عشر شهرا الا في عقد واحد ولا في عقود متفرقة ولا يعقد عليها عقد جديد الا بعد انقضاء المدة المعقود عليها كذلك يجري امر هذه الصدقة ولا يواجر قط من ذي شهنة يخاف عليها من جهة ابطال هذه الصدقة وتغييرها عن وجوهها المشروطة في هذا الكتاب فما رزق الله تعالى من غلاتها او ادا مؤنثها يبدأ بأواع عمارتها ورم ما استرم منها والمستزاد في غلاتها واداء مؤنثها وغرس الاشجار الجدد في عقاراتها على حسب ما يراه القائم بأمر هذه الصدقة وبشراء البواري والحصر في الصيف والخشيش في الشتاء لهذه المدرسة المذكورة في هذا الكتاب على قدر ما تنفع الحاجة الى ذلك ويقطع من اشجار هذه العقارات الداخلة في هذه الصدقة ما يحتاج اليه في عمارة هذه المدرسة وغيرها من المحدودات الداخلة في هذه الصدقة على حسب ما يراه القائم بأمرها وببيع ما ييسر من اشجارها وانثرف على الفساد فيكون سبيل عن ذلك سبيل سائر غلاتها في صرفه الى الوجوه التي تصرف اليها غلاتها على حسب ما يراه القائم بأمرها ثم يصرف ما فضل من غلاتها الى كل من يقوم بأمر هذه الصدقة في كل سنة ألفا درهم مؤيدة عليه رسمية نقد كورة - ثم قد يوم وقعت هذه الصدقة فيه ويصرف الى الفقيه الذي يجلس للتدريس في هذه المدرسة ممن ينقل مذهب أبي حنيفة روجه الله تعالى ويعتقه ويدرس على مذهبه في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثلاثة آلاف درهم وستمائة درهم قسط كل شهر من ذلك ثلثمائة درهم ويصرف الى طلبة العلم المقتسين في هذه المدرسة من أصحاب أبي حنيفة روجه الله تعالى في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثمانية عشر ألف درهم يجري عليهم من ذلك في كل شهر من السنة من هذا المال ألف وخمسمائة توزع ذلك عليهم على ما يراه المدرس في هذه المدرسة من التسوية بينهم أو تفضيل بعضهم على بعض أو اعطاء البعض وحرمان البعض بعد أن لا يزيد لكل واحد منهم في كل شهر على ثلاثين درهما من هذا النقد ويصرف الى الذي يتولى تفرقة هذا المال السمي لطلبة العلم عليهم في كل سنة من هذا النقد ستمائة درهم قسط كل شهر من السنة خسون درهما من ذلك ويصرف الى المؤتب هر ضي يجلس في هذه المدرسة ويعلم الناس فيها الادب في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى معلم يجلس في مكتب هذه المدرسة ويعلم الناس القرآن في كل سنة من هذا النقد ألف درهم وما تاد درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى مشرئ عالم بالقرآن آت والروايات يقرئ الناس القرآن في هذه المدرسة في كل سنة من هذا النقد ألف درهم وخمسمائة درهم قسط كل شهر من ذلك مائة وخمسة وعشرون درهما ويصرف الى الاربعة ممن يقرأ القرآن في هذا المشهد المذكور في هذا الكتاب في كل سنة من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم لكل واحد

ينقل عن الصحابة قال الصغار ولولان أهل البلدة يقولون تمنعنا من الدعاء لننعمهم والاستغفال بعد الفرض منهم  
 فإذا سنة أولى من الدعاء المذكر وإذا دعا بالدعاء المأثور جهر وأجهر معه القوم أيضاً ليتعلموا الدعاء لا بأس به. وإذا نعلوا حينئذ  
 يكون جهر القوم يدعى **كتاب الجنائيات** وفيه أربعة فصول **الاول في قتل العمد** يقتل الولد بالوالد  
 والوالدة بالولد ولا المولى بعد مملكه كله أو بعضه ويقتل سلم الأطراف ناقصه والبالغ العاقل بالصبي والجنون ويقتل الجماعة

بالفرد وبعبكسه فصاعدا ولا يجب مع القود شي من المال \* قتل صبي اخرج رأسه واستهل ولم يخرج منه شي غيره لا قود عليه الا أن يكون خرج مع الرأس نصفه أو أكثره \* حكم عليه بالقصاص فقبل أن يدفع الى الولي جن القاتل انقلب دية ولو جن بعد الدفع الى الولي له قتله ولا يسقط القصاص وعن الامام انه يقتله في الحالين ومن يجن ويفيق قيل في حال الافاقه يقتل فان جن بعده ان مطبقا سقط القصاص وان غير مطبق يقتل \* عبد قتل مولا عمه الاروايه فيه وقال الفقيه أبو جعفر يستل \* قتل عبد الوقت (٣٨١) عمه الاقصاص فيه \* قتل ختنه عمه وقتل في نكاحه سقط

#### القصاص

نوع في موجه

قتله بقران أصابه الحديد  
قتل وان يظهره ولم يخرج  
عندهما يجب وكذا في ظهر  
الرواية عن الامام وعنه  
انه يعتبر بالجرح وسنجات  
الميزان من الحديد على  
الروايتين وان أصابه العود  
لاخفاء انه لا يجب عند  
الامام وعندهما كذلك  
لانه في معنى العصا الصغيرة  
وان عصا كبيرة عند  
الامام وهو قول الشافعي  
لا يجب وعندهما يجب  
\* أحس تورأني وفيه أنسانا  
أو ألقى في النار يجب القصاص  
كالسلاح وكذا كل ما لا يلبث  
لان النار تميل في الحيوان  
عمل الذكاة حتى لو قذف  
النار في المذبح فاحترق  
العروق يؤكل ويستوفي  
القصاص بالسيف وقال  
الشافعي رحمه الله يحرق  
\* أغرق صيدا أو بالغافي البحر  
لاقصاص عندهم خلاهما  
وان والى في الضربات بالصوت  
بالسوط حتى مات لا يقتص  
عندهما وان ذبح ببلطة قصب  
يقتص وان غرز بآلة حتى  
مات يقتص لان العبرة

منهم من ذلك في السنة سبعمائة وخسعون درهما ويصرف الى ثمن دهن السرج لاسراج السرج والقناديل  
في هذه المدرسة والمشهد والمسجد ودورات طلبة العلم وبيت الخلافة في كل سنة من هذا النقد سبعمائة درهم  
ويصرف الى ثمن الجمل سقاية هذه المدرسة في كل صيف من هذا النقد أربع مائة درهم ويصرف الى ثمن  
الخبز واللحم والحوائج لاتخاذ الضيافة في هذه المدرسة في لبالي شهر رمضان في كل شهر رمضان من هذا النقد  
ثلاثة آلاف درهم وثلاثمائة وخمسون درهما ويصرف الى ثمن الشموع والبخور ليله الختم في كل شهر رمضان  
في هذه المدرسة من هذا النقد خمسون درهما ويصرف الى ثمن الاضاحي في كل سنة في أيام التمر من هذا  
النقد ألف درهم فيشتري بخمسمائة من ذلك من البقر التي تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي  
بها ينوي بذلك عن هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويشتري  
بالخمسمائة الباقية من ذلك من الاعنام التي تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بها  
عن أبوي هذا المتصدق ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويصرف في كل عاشوراء من هذا النقد الى  
كسوة خمس نفر من الفقراء والمساكين والى أثمان هذا الخبز واللحم والحوائج لاتخاذ الضيافة في هذه  
المدرسة عشية يوم عاشوراء ألف درهم ويصرف الى رجلين موكلين بخدمة هذه المدرسة والمسجد والمشهد  
يفتحان الابواب ويغلقانها ويكسنان ويكسنان ما يحتاج الى الكبس ويقرشان الحصر والبوارى وبطونان  
وبلقان الحشيش ويرفعان عند الحاجة الى الرفع وينظفان بيت الخلافة ويقدان السرج والقناديل  
بكرة وعشيان في المواضع التي يحتاج اليها في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم لكل واحد منهما  
من ذلك ستمائة درهم ويصرف الى رجل من أهل الفقه والصلاح والامانة يختاره المدرس في هذه المدرسة  
فيقبض اليه مراعاة مصالح هذه المدرسة والمشهد فيسكن فيها ويحفظ بيت الكتبة في هذه المدرسة  
ويطعم أحواله ويراعى أمورهما ويعين بأمر من يول بخدمته هذه المدرسة والمشهد في كل سنة من هذا  
النقد ألف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم فان رأى المدرس في هذه المدرسة صلاح  
أن يقوض هذا الامر الى رجلين من أهل الصلاح يسكنان هذه المدرسة يتولى أحدهما امر بيت الكتب  
فيما يتولى الآخر مصالحها فالامر في ذلك الى المدرس فيها وتكون هذه الوظيفة المسماة وهي ألف  
ومائتا درهم مصروفة اليهما على ما يراه المدرس فيما يوصيه وقيمة هذا النقد الذي سمي فيه يوم وقعت  
هذه الصدقة لكل سبعة وأربعين درهما مثقال واحد من الذهب الابريز الخالص فان تغير النقد في زمان  
الى زيادة أو نقصان ينظر الى قيمة ذلك النقد الحديث فيصرف الى كل وجه من هذه الوجوه المسمى في هذا  
الكتاب من تلك الدراهم الحديثة ما يبلغ قيمته من هذا النقد الذي كان يسير قديم وقت هذه الصدقة  
فان فضل من هذه الوجوه فضل من الغلات اشترى القائم بأمر هذه الصدقة بذلك الفضل زيادة أسباب من  
الضيايع والمستغل ان استصوب ذلك ثم يكون سبيل تلك الزيادة المشتراة فيما يحصل من غلاتها سبيل أصل  
هذه الصدقة في وجوه صارف ارتفاعاتها وان تقاصرت الغلة عن الوجوه في سنة من السنين قسط  
النقصان على هذه الوجوه بمحصها فان لم يوجد بعض من هي من هؤلاء المذكورين فيه بعد  
ما استقصى في الطلب كان ماسمي له مصر وفا الى ماثر الوجوه المسماة فيه وان رأى القائم صرف ذلك  
الى تحصيل زيادة أسباب يجري ارتفاعها يجري أصل هذه الصدقة فعل ذلك كذلك يجري أمر هذه الصدقة

الجديد شق بطن انسان بجديده وضرب الاخر عنقه بالسيف عدا ان كان يتوهم بقاؤه حيا بعد الشق يقتل الذي ضرب العنق وان  
لا يتوهم بقاؤه حيا وانما بقي فيه اضطراب المتعطل بالقصاص على الذي نقر البطن ويعز رضارب العنق وفي المسئلة الاولى يجب على الذي شق  
البطن ثلث الدية فان نفذت الى جانب آخر يجب ثلث الدية كما هو حكم الحائفة وكذا الجرح جراحة مخنفة والاخر غير مخنفة والمخنن عما  
لا يتوهم معه البقاء فالقاتل هو المخنن هذا اذا تعاقبا ولو عاف كلاهما فالتان ولو جرحه واحد واحد والاخر عسرا فالجرح عليه ما على

السواء لان الانسان قديوت بجراحة واحدة ولا يموت بعشر جراحات ولو القاه من جبل أو سطح لا قصاص عليه عنده خلافاً لهما \* شديد رجل  
ورجله لى قطه وألقاه فقتله سبع لا قصاص ولاديه عليه ولكن يعزرو بحبس حتى يموت وعن الامام عليه الدية ولو قط مبياً أو القاه في  
الشمس والبرد حتى مات فعلى عاقلته الدية \* قتل رجلاً في التزويع يعلم أنه لا يعيش لولا القتل يجب القصاص ولا قصاص في اللطمة والوكزة  
والوجأة والدفقة \* في المنتقى ضرب (٣٨٣) رجلاً بغير سيف فانتقطع الغمد وقتله يجب الدية لا القصاص وان بارية لا قصاص فيه الا  
اذا غرز في المقتل فكذلك

لا يغير عن حاله الى أن يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وان وقع الاستغناء عن هذه  
المدرسة يوم امن الدهر ولم تمكن اعادتها الى الحالة الاولى صرف ذلك الى المحتاجين من طلبة العلم بسمير قند  
من يعتقد مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان لم يوجد من يصرّف ذلك اليه - من طلبة العلم صرف  
حينئذ الى فقراء المسلمين أبداً وقد أخرج هذا المتصدق جميع ذلك الى يد أبي طاهر عبد الرحمن بن الحسن  
الغزالي وجعله قاعاً بأمور هذه الصدقة وأمره في ذلك باستشارة تقوى الله تعالى وأداء الامانة واستعمال  
النصيحة وقلة تسوية أمورهما على وجوهها وشرط عليه أن لا يغير شيئاً من ذلك ولا يبدل وقد قبضه قبضا  
صحيحاً فأمرنا من موانع صحة القبض فان مضى لسبيله أو وجب إقامة غيره مقامه لمعنى يوجب ذلك  
فالاختيار في ذلك الى القسمة الذي يدرس فيها بشورة طائفة أهل العلم الذين يدور عليهم أمر الفتوى  
بسمير قند بعد أن يكون الذي يختاره من أهل الصلاح والديانة فان لم يكن فيها مدرس فالأمر مفقوض الى  
الحاكم بسمير قند ولا يحل للسلطان الى آخره شهد الشهود الى آخره

نوع آخر في الوقف على أولاده وأولاد أولاده \* اذا أراد الرجل أن يقف على أولاده فهذا على وجوه  
أحد هـ أن يقول أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وفي هذا الوجه يدخل تحت الوقف البطن الأول  
يريد به ولده لصلبه ولا يشترك البطن الثاني البطن الأول ويريد بالبطن الثاني ولداً لابن فإدام واحد  
من البطن الأول فالغلة له وان لم يبق واحد من ذلك البطن فالغلة للفقراء ولا يكون للبطن الثاني من ذلك  
شيء فان لم يوجد البطن الأول ووجد البطن الثاني وهو ولد الابن فالغلة للبطن الثاني ولا يشركه من  
دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه كالحال في حق ما بين البطن الأول  
والثاني وان عدم البطن الأول والثاني ووجد البطن الثالث والرابع والخامس اشترك الثالث ومن دونه  
من البطون وان كثرت \*

الوجه الثاني أن يقول أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي \* وفي هذا الوجه اختص به  
البطن الاول والثاني ويريد بالبطن الثاني ولداً لابن ولا يشركهما البطن الثالث \*

الوجه الثالث أن يقول أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وولد ولدي \* وفي هذا  
الوجه القياس أن يختص به البطون الثلاثة وفي الاستحسان اشتركت البطون كلها وان سفلوا \*

الوجه الرابع أن يقول أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي \* وليس له ولد لصلبه وله ولد لابن وفي هذا  
الوجه صرف الغلة الى ولداً لابن فان حدث له ولد الصلب صرف الغلة المستقبلة الى الولد لصلبه \*

الخامس اذا قال جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وأولادهم ونسلهم أبداً  
ماتوا سلفاً \* وفي هذا الوجه يدخل تحت هذا الوقف كل ولد كان له يوم هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا  
الوقف قبل حدوث الغلة ومن مات منهم قبل حدوث الغلة سقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق نصيبه  
ويكون ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على سواء الا اذا قال على أن يسد في ذلك  
البطن الاعلى ثم بالبطن الذي يليهم فاذا قال هكذا فإدام واحد من البطن الاعلى لا يكون للبطن الاسفل  
من الغلة شيء ومن هذا الجنس مسائل كثيرة كتبت في كتاب الوقف ثم اذا أراد أن يقف على أولاده  
وأولاد أولاده ونسله لا ينبغي أن يكتب في الكتاب ووقف على أولاده وأولاد أولاده أبداً متأسلاً وبعد وفاته

نوع آخر \*  
قال بسمير قند في بآف أو  
بفلس فقتله يجب القصاص  
ولو قال اقتلني فقتله يجب  
الدية لا القصاص ويجعل  
الاباحة شبهة في درء القصاص  
لا الاستبدال بالمال وقال  
في التجريد في الاباحة لا يجب  
الدية في أسع الر واثنين عن  
أصحابنا \* وفي المنتقى قال اقطع  
يدي فقطعه لاشئ عليه لان  
البديل يجري في الطرف للاحق  
بالمال حتى اقتص بالنكول  
فيه لا في النفس ولو قال  
اقطعه على أن تعطيني هذا  
الثوب أو هذه الدراهم فقطع  
يجب ارش البديل القصاص  
وبطل الصلح \* قال لا آخر  
اجن على فرما بجبر جرحه  
جرحاً لا يعيش منه يجب  
القصاص وهو قاتل ولا  
يسمى جانياً او بجراحه يش  
عن مثله فهو جاني ولا يسمى  
قاتلاً وان مات لاشئ عليه  
لانه ليس يقتل غالباً فالحق  
بالجناية على الطرف وفيه

يجري البديل \* وفي الواقعات اقتل ابني وهو صغير فقتله يقتص ولو قال اقطع يده فقطعه عليه القصاص ولو  
قال اقتل أخى فقطعه له وهو وارثه ففي رواية عن الثاني وهو القياس يجب القصاص وعن محمد عن الامام الدية وسوى في الكفاية بين الابن  
والاخ وقال في القياس يجب القصاص في الكل وفي الاستحسان يجب الدية وفي الابحاح ذكر قريي امنه ولو قال اقتل أبي فقطعه تجب الدية  
ولو قال اقطع يدي فقطعه فالقصاص واجب ولو قال اقتل عبيدي أو اقطع يدي لاشئ على الفاعل لانه تلف المال وفيه تجري الاباحة ولا وارث



عن العبد فيما يتعلق بالادمية (نوع آخر) قتل الرجل عبدا وله ولي له أن يقتص بالسف لا غير قضى به أولا وبضرب علونه ولورام قتله بغير سيف منع وان فعل ذلك عزركلكن لا يضمن لاستيفائه حقه \* قتله بالجر أو عصا أو ساق عليه دابة أو ألقاه في بئر أو غير ذلك من أنواع القتل فله قتله بنفسه أو امره لغيره به فان قتله غيره بأمره صار مستوفيا ولا ضمان على القاتل هذا اذا كان الامر ظاهرا فان قتله ثم ادعى الامر وصدقه الولي لا يثبت الامر الابالينة ويقتص القاتل ان لم يبرهن (٣٨٣) \* القصاص يستحق من يستحق ماله على فرائض الله تعالى وكذا

الدية ويستحقهما الزوج والزوجات وليس لبعضهم الاقتصاص بل لبعض لو بكار وليس لهم التوكيل بالاستيفاء ولو بين رجلين فعفا أحدهما وقتله الآخر يجب نصف الدية في ثلاث سنين ولو قتله ولم يعلم بالعفو أو علم لا قود عندنا والمولى كالوارث وأحد المولين كأحد الوارثين \* صالح أحد الورثة القاتل على مال جاز وله على القاتل ما شرط من المال ولبقية الورثة الدية أو القيمة لو حراً أو عبداً والقصاص حق الورثة ابتداء عنده وعندهما حق الميت ثم ينتقل اليهم ويقضي ديون الميت من الدية وبذل الصلح \* الاخ العادل يقتل الاخ الباغي وبني الاعمال والمسلم يقتل أخاه المشرك لا أباة والخناق والسار يقتلان اذا أخذ السعيما في الارض بالفساد فان تابا قبل الظفر قبلت التوبة وبعد الاخذلا ويقتلان وكذا الزنديق للعصوف والداهي الى الخلد والاباغي لا تقبل توبته كذا

فانه لا يجوز الوقف لولده لصلبه في هذه الصورة لانه يصير بمنزلة الوصية للوارث والوصية للوارث لا تجوز الا باجازه باقى الورثة فأما على ولد الولد يجوز الوقف لان ولد الولد لا يكون وارثا حال حياة أبيه والصلح يكتب وقف على ولده وولد ولده فيجوز الوقف على قول من يرى جواز الوقف على ولده لصلبه من غير الاضافة الى ما بعد الموت ومن غير الوصية به وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لان على قولهما ولده لصلبه يستحق الغلة حال حياة الواقف ولا يكون الاستحقاق حال حياته بطريق الوصية فيصح الوقف عليه ثم لا يطل بموت الواقف فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح الوقف الا بالضافة الى ما بعد الموت أو بان يكون موصى به بعده فيصير وصية للوارث فلا صحة لهذا الوقف على ولده عنده أصلا فيلحق بآخره حكم الحاكم ثم فيما ذكرنا أنه اذا وقف على ولده وولد ولده في حياته لا يعطى ولد الولد جميع الغلة مادام ولد الصلب حيا لان الواقف ما جعل كل الغلة لولد الولد مادام ولد الصلب حيا ولكن تقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤس ولد الصلب وعلى عدد رؤس ولد الولد فأصاب ولد الولد فهو له سهم وقف وما أصاب ولد الصلب فهو لهم ميراث حتى يشاركهم الزوج وألزوج وغيرهما لان الميراث لا يختص به بعض الورثة دون البعض فان مات أو لا دال الصلب فالغلة كلها تكون لولد الولد بحكم الوقف ذكره لارحمه الله تعالى هذه المسئلة على هذا الوجه وقالوا هذا الجواب مستقيم على قول من يجوز الاخلاء عن الوقف في زمان حتى قال ان من وقف على نفسه ثم من بعده على الفقراء ان الوقف جائز غير مستقيم على قول من لا يجوز الاخلاء عن الوقف في زمان حتى قال في تلك المسئلة ان الوقف على الفقراء لا يجوز وينبغي أن يصير جميع الغلة بعد موت ولد الصلب وقفا على ولد الولد لان ما يصيب ولد الصلب حال حياته ليس بوقف وانما يصير وقفا بعد وفاته لولد الولد فقد خلا زمان عن الوقف وأما اذا وقف على ولده حال حياته ونقد وفاته لا يصح الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ولده وانه ظاهر لان قوله حال حياته لغو من الكلام عنده لان عنده لا صحة للوقف حال الحياة فخرج قوله حال حياته من البين وبقي قوله بعد وفاته فيكون وصية للوارث وأما على قولهما فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى بعضهم قالوا لا يجوز لان الوقف بعد الموت وصية وبعضهم قالوا يجوز لان قوله بعد وفاته لغو من الكلام عندهما لانه لا يفيده الا ما هو ثابت بطلاق الوقف بيانه ان الوقف عندهما وقع صحه الا زما في حالة الحياة على وجه لا يطل بموت الواقف على ما مر قبل هذا وكان قوله بعد وفاته لتأكيده ما ثبت بطلاق الوقف فلا وجب بطلان الوقف والله تعالى اعلم \*  
(نوع آخر) اذا وقف نصف داره شائعا أو نصف أرضه شائعا \* فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيلحق بآخره حكم الحاكم فاذا وقف أرضه وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حيا وبعد الفقراء فالوقف باطل عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الوقف صحيح ذكر الخلاف على هذا الوجه في مواضع كثيرة وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أنه لو شرط أن يأكل من الغلة فعند محمد رحمه الله تعالى يجوز فيكتب ولهذا الواقف أن يصرف غلات هذا الوقف الى نفسه ما عاش ويطبق بآخره حكم الحاكم وان أراد أن يكون هو المتولى في هذا الوقف ما عاش يكتب ولهذا الواقف أن يتولى هذا الصدقة مدة ما عاش ويصرف غلاتها وما نفعها في سبيل الخير وجوه البر فيما أحب فذلك اليه دون غيره من الناس كيف شاء وكل ما شاعه صدقة موقوفة

أفتى الامام عز الدين الكندي وقبل الحاكم ان ابراهيم بن محمد قتلوا وقتلهم أراد أن يحلق لحيته ليس له قتله وان أراد قلع سنه القتل وان أراد أن يبرئ منه بالبر فقتله عليه الضمان (التاسي في الخطايا) حكمه الدية والكفارة وحرمان الارث الدراهم وزن سبعة وهوان يجعل الدراهم في كفة وسبعة سبعة مثاقيل في كفة فلذا استويا فهو عشرة وزن سبعة اختاره الفاروق رضي الله عنه حين قدر واختلف ان المعتبر وزن مكة أم وزن كل مدينة يظهر الرأي الاول قال الامام شبه العمد القتل بالثقل وقال لا لا يقتل مثلها غاليا بعد ضرب رجل بالسيف عنقه ومات فهو عمد ولو خطأ فاصاب حتى غير وقتله خطأ رمى فقتل سورة رجل فاصاب غيره فهو خطأ رمى صيدا فاصاب سائطا ثم

رجع الى انسان واصابه عطف وكذا الولوى تو بافضرب رأس رجل ومات فهو خطا \* صاح انسان فمات منه أو تلج بجلده وجهه فمات منه فدية  
 (نوع في العاقلة) المال الواجب بالعدل المحض يجب في مال القاتل فيمادون النفس وفي النفس وفي الخطا فيهم ما على العاقلة وفي شبه العمد  
 لو نفس على العاقلة وفيمادون بها وان بلغ الدية على القاتل واختلفوا في تفسير حكومة العدل والذي عليه الفتوى ان ينظر الى المجنى عليه  
 لو لم يول كان نقص عشر قيمته بالجناية (٣٨٤) يجب عشر الدية وعلى هذا القياس وعاقلة كل انسان من يتناصر هو به ان من الديوان

فعاقلة أهل ديوانه والصناع  
 بعضهم لبعض ان كانوا  
 يتناصرون بالديوان والصناعة  
 وان من أهل البادية فعشيرة  
 قبيلة أو شبه الاقرب فالاقرب  
 فان لم يكفهم ضم اليهم اقرب  
 القبائل نسباً وقولنا نسباً  
 يخرج ما لو لم يكفهم محله  
 حيث لا يضم اليهم أهل محله  
 الاخرى لان التناصر لا يقع  
 بين المختلين وان لم يكن له  
 عشيرة ولا ديوان فعاقلة بيت  
 المال في ظاهر الرواية وعليه  
 الفتوى وعن محمد بن  
 الثاني عن الامام أن جنياته  
 في ماله لا في بيت المال اجماعاً  
 وكذا الاقيط والحربي اذا  
 أسلم فعاقلة بيت المال في  
 ظاهر الرواية وعن الخواري  
 اختلف المتأخرون في المجنى  
 فأتى الفقيه والامام ظهير  
 الدين أنه لا عاقلة لهم وأفتى  
 البعض أن لهم عاقلة والحق  
 ان التناصر فيهم بالحرف فهم  
 عاقلة وان تاجر اذ كان ذلك

على حالها فاذا ماتت فهذه الصدقة نافذة على سبيلها ويلحق بآخر حكم الحاكم. وان كان من رأيه أن يبيع  
 هذا الوقف أو شيئاً منه اذا كانت المصلحة في ذلك ويستري بقيمة ما هو أنفع للوقف يكتب ولهذا الواقف أن  
 يبيع هذا الوقف المسمى فيه وما أحب منه ان رأى بعه أصلح أو بصرف ثمنه الى شراشي آخره أو أصلح  
 للوقف فيجوز له مكانه ويلحق بآخر حكم الحاكم وان كان من رأيه أن يكون له التغيير والتبديل يكتب  
 ولهذا الواقف أن ينقص من مصارف هذا الوقف لمن شاء نقصانه ويزيد فيه من شاء زيادته ويخرج منهم من  
 شاء ويدخل مكانه من أحب ويعيد من أخرجه ان أحب يعمل في ذلك برأيه وليس لاحد ممن يقوم بهذا الوقف  
 أن يعمل من ذلك شيئاً ما خلاه فان حدث به حدث الموت ولم يغير من هذا الواقف شيئاً ولم يبدل ولم يزد على  
 ما فيه أحد ولم ينقص منهم أحداً ولم يدخل فيهم أحد ولم يخرج منهم أحد فهذا الوقف وقف على الحالة  
 التي جعلها عليه ليس لاحد أن يغير شيئاً من ذلك وان كان غير شيئاً ثم حدث به حدث الموت فهو على ما عليه  
 يوم يموت الواقف هذا \*

صورة كناية جريان الحكم بعمدة الوقف يكتب على ظهر صك الوقف بعد التسمية يقول القاضي فلان  
 المتولى لعمل القضاء والحكام والاقواق بكورة كذا او نواحيه انا اذ القضاء والمضاء والابانة فيهم اباين أهلها  
 أدام الله تعالى توفيقه حكمت بعمدة هذا الوقف المدين الموصوف في بطن هذا الصك وجوازه ولزومه ونفاذ  
 هذه الصدقة في جميع ما بين موضعه وحدوده وفيه من الحوائت والرباط والخان والحمام وغير ذلك بجميع  
 ما شتمل عليه من الابنية في علوه وسفله من الحجرات والمنازل والصحن والمرباط على السبيل والوجوه  
 والشرايط المذكورة المشروطة المشروحة فيه عملاً بقول من يرى صحة هذا الوقف وجوازه هذه الصدقة  
 بشروطها وسبلها المبينة المفسرة فيه من علماء السلف وأئمة الدين بعد خصومة مستقيمة معتبرة جرت بين  
 يدى هذا الواقف المسمى فيه وبين من خاصمه فيه من له حق الخاصة في جواز هذا الوقف وصحته فيما  
 وقفه وتصدق به وجوابه بالانكار لصحته وجوازه وميله الى جهة الفساد حكماً برمته وقضاء نفذته وأمضيت  
 الحكم به وأحكمته على هذا الواقف بحضوره في وجهه وفي وجهه من خاصمه فيه بعد ما عرفت مواضع  
 الاختلاف ووقع اجتهادي على هذا وكلفت هذا الواقف قصر يده عن جميع هذه الحدود وتسليمها الى  
 هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له فيه بما يتخالف مقتضى العمدة والجواز لهذا الوقف وهذه الصدقة  
 وذلك كله في مجلس قضائي بكورة كذا أو امرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة له في ذلك  
 وأشهدت عليه من حضري من الثقات بتاريخ كذا والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*

### الفصل السابع والعشرون في رسوم الحكام على سبيل الاختصار

فنعقول وبالله التوفيق أول ما يبدأ به من رسوم الحكام كتابة المناشير فان اسم عباد كان اذا خطب اليه  
 انسان عملاً ألقى اليه البياض وقال كتب عهد هذا العمل فان أمكنه فادعوا الانعام عن مجلسه قال الحاكم  
 السمرقندي ان أردت كتابة المنشور كتبت هذا ما عهد اليه فلان الى فلان حين عرف علمه وذيانته ونزاهته  
 وصيانيته وامتنه على الايام واختبره في معرفة الاحكام فوجده سالك سبيل الاخيار منتهجاً طرق الابرار  
 لم تعرف له زلة ولم تزد من خلة فاعتمدته وقلده عمل الحكومة بكورة كذا أمره بتقوى الله عز وجل

فأهل حرقته عاقلة وكذا طلبة العلم وهو اختيار الخواري وكثير من المشايخ وذكر في الخزائن القولين ثم قال ولكل  
 مختار ون وقد ذكرنا الحق الذي يقبله الدليل (نوع آخر) امطد ما فان وقع على وجهه ما فلا شيء عليهم ما وان على قفاهما  
 فعلى عاقلة كل دبة الاخر وان أحدهما على الوجه والاخر على القفا قدم الواقع على الوجه هدر ودم الاخر على عاقلة صاحبه منسديل  
 في بدر جلين تجاذبوا سقاطا فان سقط كل على الوجه تحب دية كل على صاحبه ملوته بمنعه وان على القفا لا شيء على واحد منهما وان

وقع أحد مستقبلي التجب دية ويوجب دية الواقع على الوجه وان قطع آخر المندبل فوقع على قفاها وما ناضن القاطع دية - ما وقية المندبل كذا عن الامام الثاني وعن الفضل انه لا تجب على القاطع دية ولا قصاص \* صبي في يده جذبه انسان من يده والاب يسكه حتى مات فالدية على الجاذب ويرثه أبوه وان جذبا حتى مات عليهما الدية ولا يرثه أبوه \* أخذ يد رجل وجذبه حتى انكسر ان للصالحة لا يجيب الارش وان غير هاضن القابض \* عض ذراع رجل فانتزع العضوض ذراعه (٣٨٥) حتى سقط سن العاض وتعلق لحم

ذراع العضوض فالسن هدر ويضمن العاض ارش الذراع كذا صح به الحديث عنه عليه السلام بخلاف ما اذا تشب انسان بشوب رجل وجذبه فغذب صاحب الشوب أيضا وتخرق من جذبه ما حيث يضمن التشبث نصف قيمة الشوب

### نوع آخر

مات في بئر طريق غما أو جوعا أو عطشا الا ضمان على الخافر عند الامام خلافا لمحمد وقال الشافعي ان غما ضمن وان جوعا لا \* أدخل رجلا في بيت وطبق عليه الباب حتى مات جوعا لا يضمن عند الامام خلافا وان سقاه السم ومات ان دفع اليه وشربه هو بنفسه لا يضمن وان كان قاله كله فانه طيب يضمن ويعزر وان أوجره ومات منه فالدية على عاقلته \* أدخل في بيت نائما أو مغمى عليه أو صبيا أو معتوها فسقط عليه البيت ومات يضمن في الصبي والمعتوه لا في غيرها

### نوع في الغرة

يجب في الخنزير كرا كان أو أنثى عبدا أو أمة أو فرس يساوي جسمه ثلث درهم على العاقل ان بعد ما استبان

مظهر أو مبطن وخيفته مسرا ومعلنا فانها أنفع ما قدم من زاد وأحسن ما أدخر من عتاد والله تبارك وتعالى يقول ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون وأمره أن يواظب على تلاوة القرآن متديرا بحججه الظاهرة متأملا أدلته الباهرة فانه عمود الحق ومنهاج الصدق وبشير الثواب ونذير العقاب والكاشف لما استتبعهم والنور لما أظلم والله تبارك وتعالى يقول لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد وأمره بدراسة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثاره وتعهدها حديثه وأخباره منتبها الى حكمه ووصاياه مؤتسما بخلافه وسجايه فانه الداعي الى الهدى الذي لا ينطق عن الهوى في اثقربا وأمره غنى ومن أنزجر عن مزاجه سلم وقد قرن الله عز وجل طاعته بطاعته في محكم كتابه وجعل العمل بقوله كالعامل بخطابه وأمره بمجالسة أهل الدين والعلم ومداينة أهل الفقه والفهم ومشاورتهم فيما يقدره ويضيه فانه لا مبرأ من السهو والغلط ولا أمن من الزلل والسقط وان الشورى نتاج الالباب والمباحنة رائد الصواب واستظهار المرء على رأييه من عزم الامور واستنارته بعقل أخيه من حرمة التدبير وقد أمر الله عز وجل بالابتدأ أولى البشر بالاصابة فقال لرسوله الكريم في كتابه الحكيم وشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين وأمره بفتح الباب ورفع الحجاب والبروز للخصوم وايصالهم اليه على العموم والنظر بين المتحابين بالسوية والعدل فيهم عند القضية وأن لا يفضل خصما على صاحبه في لحظ ولا لفظ ولا يقويه عليه بقول ولا تفعل اذا كان الله عز وجل جعل الحكم ميزان الانساق والعدل في القبض والبسط وسوى فيه بين الدني والشريف وأخذ به القوى للضعيف بقوله تبارك وتعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض وأمره اذا ترفع اليه المتحا كان أن يطلب الحكم بينه - ما في نص الكتاب فان عدمه هناك طلبه من سنة رسوله القوية والآثار الصحيحة السليمة فان فقدته هناك ابتغاه في اجماع المسلمين فان لم يجد فيه اجاعا اجتهد رأييه بعد أن يبلغ غاية الوسع في التحري فانه من أخذ بالكتاب اهتدى ومن اتبع السنة نجحوا من تسلك بالاجماع سلم من الخطا ومن اجتهد فقد أعذر والله تبارك وتعالى يقول والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وأمره بالتثبت في الحدود والاستظهار فيها بتعديل الشهود وأن يحتسب من يحل يزني الحكم عن الموقع الصحيح أو ريث يجره عند الوضوح حتى يقف عند الاشتباه ويعضى عند الاتجاه وليكن على يقين (١) بان لا هوادة في أمر الله تعالى ولا تستخف عجلة الى برى ولا تأخذه رافقه بمسئء فان الله تبارك وتعالى يقول ومن يتعد حدود الله فلاولئك هم الظالمون وأمره بتصحيح أحوال من يشهد عنه دمه فيقبل شهادة من كان طيبا بين الناس ذكره مشهورا فيهم سيره منسوب الى العفة (٢) والظلف معروف بالترهانة والانف سليم لمن شائن الطمع وأمره أن يحاط على أموال الايتام بثقات الامة ويكفلها الى الحفظة الاعضاء ويرعاهم في ذلك عينا ويكافؤهم بهمة يقظى وأمره أن يولى ما يجرى في عمله من الوقوف الى قوم يحسنون تدبيرها ويضبطون القيام على

- (١) قوله بان لا هوادة للين والرخصة والسكون في المنطق اللين والمهاودة المعاملة والمواودة كذا في القاموس فتأمل نقله البحر اوى  
(٢) قوله والظلف في القاموس ظلف نفسه عنه منه هامن أن تفعله وظليف النفس زنها اه بحر اوى

(٤٩ - فتاوى سادس) خلقه بقسمين ورثته كسائر أمواله ولا يرث الضارب منه ولا كفارة عليه وفي الخنثين يجب في كل منهما حال الاجتماع ما يجب حال الانفراد فان ألفت أحدهما حيا والآخر ميتا بضرب واحد فعليه لاجل الحي اذا مات بعد الاقامات دية وفي الميت الغرة وعن الثاني انه لا يجب في جنين الامة الا نقصان كافى الدابة وضربت بطنها أو شربت لتطرح ولدها فطرحت فالغرة على عاقلتها ولا كفارة عليها في قول الامام وقيل عليها الكفارة في قول الامام ولوباذا الزوج لا يجب شيء والمعالجة لاسقاط الولد كالشرب وان عالجت

أو شربت لالا سقاط لا يجب وأن أمرت امرأتك ففعلت لا ضمان على المأمورة ولو ضرب بطن امرأته عمدا بالسيف فقطع البطن ووقع أحد الولدين حيا مجروحاً بالسيف والآخر ميتاً وبه جراحة السيف وماتت أيضاً يقتص لأجل الزوجة لأنه عمد وعلى عاقلة مدية الولد الحى إذا ماتت وتجب غرة الولد الميت لأنه لم يضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطأ نوع آخر في الحناية على الصبي أعطى له سلاحاً لمسكه ولم يأمره بشئ (٣٨٦) فغضب به الصبي بحب ديتيه على عاقلة المعطى وكذا إذا لم يقل أمسكه في المختار أمره أن

يسقى له دابة من البئر والنهر أو أرسله في حاجة فمات أو قتل في الطريق لا يجب عليه شئ وإن غرق في النهر أو صدمته الدابة أو نهشته حية ضمن الأمر وذكر القاضي يعنه في حاجته بلا إذن وليه فانضم مع أخوانه أو ارتقى على ظهر بيت وسقط منه ومات قال الثوري يضمنه المرسل وكذا لو غصبه فقتل أو أكله سبع أو سقط من الحائط ومات يضمن الغاصب وإن مات في مرض أو حى لا وذكر القاضي رى صبي فأصاب عين إنسان كان للصبي مال يؤدى الدية منه وإن لم يكن له مال فنظرة إلى ميسرة قال ولا يؤاخذ بالاب قال الفقيه إنما لا يوجب شيئاً على الأب لأنه كان لا يرى على العجم عاقلة وإنما تجب الدية في ماله إذا ثبت ذلك بالبين أو بالمعاينة لا بالأقرار لأن إقراره لا عبرة به غصبه ومات في يد غاصبه فجأة أو بحمى لا ضمان عليه وإن مات بصعقة أو نهش حية يضمن عاقلة ديتيه لأنه مسبب في اتلافه بالنقل إلى مكان الصواعق

مصلحتها ويكفون مأمورين على أصولها وفروعها ويجنون ارتفاعها من حله وبصرفونه في سبيله ويتبعون ما شرط واقفوها في مزارعها وأجاراتها ويحتذون ما رسموه في استغلالها وعماراتها ولا يخلطهم في ذلك من اقتفاء الأثر والإشراف والنظر وأمره بتزويج الأرامل واليتامى من أكتفائها عند فقد أوليائها وأمره أن يختار كاتباً عالماً بالحاضر والسجلات مطالعاً على علم الدعاوى والقضاة فيما على حفظ الشروط والعهود عارفاً بكتابة العقود وأمره أن يتسلم ما تحقق أعماله من ديوان القضاء على ثبت بما فيه من الوثائق والسجلات والمحاضر والوكالات وأسماء المحبسين وأن يوكل بها من الخزان من يرخصه ويتفرس بالخبر فيه ثم يقول الكاتب هذا عهد فلان إليك وعليك وهاديك إلى سبيل الرشاد وحاديك إلى طريق السداد وقد أعذر فيه وأئذ وبصر وحذر فاجعل عهده اماماً تقتضيه ومثلاً تحتذيه وقدم التوكل على الله وحده والنفقة بما عنده في استدامة التوفيق منه واستدعاء النعم بشكره بذلك إن شاء الله تعالى ثم الذى يلي هذا قبض القاضي المولى ديوان من قبله من الحكام وترتيب (١) الاضبارات والرقاع وهذا على الاستقصاء في باب قبض المحاضر والسجلات في أدب القاضي للخصاف ثم الذى يلي ذلك معرفة القاضي رسوم التوقيعات التى تكون على صدور الحجج وأعمالها وهي على ستة أنواع أحدها توقيع على صدور السجلات وكتب التزويج واختيار القوام وكتب التوسط والتقليدات وذكر الحجج والإطلاق والعزل والتفليس والاحضار وهو على اختيار القضاة ولكل منهم توقيع نحو بالله اعتمد مما يصم بقين بالله يقين أمن من آمن بالله الحق مفروض والباطل مفروض المحدث الجنة والشكر قيد النعمة التثبت طريق الاصابة الطمع قرين الندامة (٢) الانقاس خطا الغناء الغضب يصدئ العقل

فقرض القاضي النفقة للمرأة أو ولدها على زوجها وإذا أراد القاضي أن يفرض النفقة على رجل لا امرأته فإن القاضي يحضره ويأمره بالاتفاق عليها وعلى ولدها فإن عرف أنه يضربها ولا ينفق عليها فرض لها القاضي النفقة عليه في كل شهر بقدر ما تحتاج اليه من الدقيق والادام والدهن وحوادثها التى تكون لملها فيقوم ذلك بالدراهم ويفرض عليه في كل شهر فإذا أراد أن يكتب لها ذلك يكتب بقول القاضي فلان بن فلان قضيت لفلانة على زوجها فلان بمحضرة بكذا وأمرته بإدراك ذلك عليها أو أن وجوبه وفرض ذلك عليه لها وحظرت عليه الإخلال به وأطلقت لها الاستدانة أن مطالها يكون ذلك ديناً لها عليه ترجع به عليه وأمرت بكتابة هذا الذكركية لها يوم كذا وإن كان الزوج غائباً باجفات المرأة تطلب النفقة وذكر أن زوجها غائب عنها ولم يخلف لها نفقة وسألت القاضي أن يفرض لها عليه نفقة وأقامت البينة أنها فلانة بنت فلان بن فلان وأن زوجها فلان بن فلان غائب فان أباح نفقة رحمه الله تعالى قال لا أقضى على غائب وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقضى لها النفقة على الغائب ولا أقضى بالنكاح عليه

(١) قوله الاضبارات كذا في جميع النسخ ورأيتة هكذا في نسخة من الظهيرية والذى في القاموس الاضارة بالكسر والفتح الحزمة من الضعف والجمع أضابير ولم يوجد فيه جمع اضبارات اه بحرأوى لكنه يتقاس في ذى التاء اه (٢) قوله الانقاس خطا الغناء الخ قد راجعت نسخة من الظهيرية فوجدت العبارة فيها هكذا فليتأمل فيها والله أعلم اه بحرأوى ولعل الغين محرفة عن القام وهو الظاهر اه

والحيات والسباع وقالوا الوجه إلى مكان يكثر فيه الحى أو الواب أن كان المكان مخصوصاً بذلك يضمن أيضاً لاسبب العدوى فإذا لان القول به باطل بل لأن الهواء يمتد في كل مكان كالغذاء حله على دابة وقال أمسكها نى فسقط عنها ومات ولم تسر الدابة فالدية على عاقلة الحامل سواء كان الصبي ممن يركب مثله عليها أولاً وكذا ان سقط عنها حال سيرها فديته على عاقلة الحامل يستمسك الصبي عليها أولاً وكذا لو حمله عليها مع نفسه فسقط ومات يستمسك ولا سقط حال السير أو قبله أو بعده ولو حمله عبد عليها وسقط ومات

فدينه على العبد يدفع أو يفدى لان موجب جنابة العبد في رقبته نسبياً أو مباشرة قال له اصعد الشجرة وانفض لي ثمارها فسقط ومات ضمن وصي كذا الأمر عبد غيره بكسر الحطب أو يعمل آخر ضمن ما تولد وان دفع سلاحاً به فقتل به نفسه أو غيره لا يضمن الدافع اجاباً الاصل أن مجرد الأمر لا يصير ملجأ للفعل ولا ينقل فعله الى الأمر وبالا كراه يصير ملجأ وينقل الفعل والتسبب الى الاتلاف ولو تعدياً كالمباشرة صبي أمر بالغ بقتل انسان فقتل لا يضمن الأمر ويضمن المأمور لما ذكرنا (٣٨٧) اذا أمر بالغ بالغوا البالغ اذا أمر

صبياً باتلاف مال انسان أو احراره أو قتل دابته فالضمان على الصبي ثم يرجع به على الأمر وكذا اذا أمره البالغ بقتل انسان يؤخذ بالدية عاقلة الصبي ثم يرجعون على عاقلة الأمر علم الصبي بفساد الأمر أولاً والمأذون اذا أمر صبياً باتلاف مال انسان أو أرسله في حاجته فهل للصبي يضمن الأمر صاحبه على صبي على حائط فوقه يضمن الصائح وفي النوادر ان قال لا تقع فوقه لا ولو قال وقع فوقه يضمن الجاني لوصيها أو مجنوناً لا يخالوا ما يكون في بني آدم في النفس أو الطرف أو في الهائم أو في المال عمداً أو خطأ في الارار أو العمد في الذكور أو الاناث لوفي بني آدم عمداً أو خطأ سواء ان في النفس في الحر يجب الدية على العاقلة لو خطأ وان في العبد تجب القيمة بالغة ما بلغت الا اذا زادت على الدية عشرة آلاف أو خمسة آلاف فينقص عشرة فيهما في ظاهراً الرواية ولو في بني آدم فملا دون النفس في الحر اذا لم يبلغ عشر الدية يجب حالا وان بلغ نصف عشر الدية

فاذا قدم فأمر أخذه بنفقة وكذا ان أنكر وأقامت البينة على نكاحها ثم على قول أبي يوسف رجه الله تعالى اذا فرض لها النفقة فلها أن تستدين وان أمرها بالاستدانة كان أحوط على أصله قال فاذا أراد الكتاب كتب يقول القاضي فلان بن فلان بعد تقدير النفقة على الوجه الذي ذكرناه أمضيت هذا التقدير المذكور فيه على الغائب المذكور فيه لأمر أنه فلانة وأطلقت لها تناول ذلك القدر من ماله والاستدانة عليه ان لم تظهر بشي من ماله ترجع به عليه عنداً وبضمن غيبته أخذاً بقول من يرى ذلك جائزاً من علماء الأمة وأوصيته في ذلك بتقوى الله تعالى وأداء الأمانة فيه فتقادت ذلك على شرط الوفاء به وأمرت بكتب هذا المذكور حجة لها يوم كذا وعلى هذا فرض سائر النفقات \*

اختيار القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع الى حال الاوقاف المنسوبة الى كذا في اختلالها وانتشار أمورها واضطراب أحوالها وقصور ارتفاعاتها عن مصارفها ووجوهها بخلوها عن قيم يتعهد بها أولسوسيرة فلان القيم وان الحاجة مست الى من يقوم بأمورها وحفظها وتبهرها وضبطها وامضاء شروط المتصدقين بها وكان الأمر على مافى الى باخبار جماعة ثقات فوقع الاختيار على فلان بن فلان لما وصف من صلاحه وسدادته فنصبته قيماً فيها على أن يحفظها ويتعهد بها ويستمرها ويستغلها ويصرف غلاتها الى وجوهها ومصارفها ويحيى مامات منها واندرس ويستأدى من غلاتها ممن كان عليه شيء منها وصرفت كل قيم كان فيها قبله وأوصيته بتقوى الله عز وجل \*

نصب المشرف على الوصي أو القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع الى أن فلان بن فلان قيم في وقف كذا أو وصي في تركه فلان وهذه التركة محتاجة الى مشرف يحفظ هذا الوصي ويتفقد عن حاله فوجدت الأمر على مافى الى باخبار الثقات وأن هذا القيم أو الوصي محتاج الى مشرف يتعهد بأحواله ليؤمن امتداداً لطمع في هذه التركة فوقع الاختيار مني على فلان لما عرف من فطنته وكأه وسدادته وأمانته فأمضيت هذا الاختيار ونصبت هذا المختار مشرفاً على هذا القيم وعلى كل قيم في هذه التركة وحظرت عليه وعلى كل قيم في هذه التركة الاستبداد بشي من هذه التصرفات فيما دونه وأمرته أن لا يخل ولا يعقد في شي من أموره هذه التركة الا بعد مشورة هذا المشرف واستطلاع رأي فيه وأمرت أن يكتب هذا المذكور حجة بعد أن أوصيته بتقوى الله عز وجل وكان أبو نصر الصغار رجه الله تعالى يقول القاضي لا يكتب في جميع هذا وأوصيته بتقوى الله عز وجل وأداء الأمانة ولكن يكتب على شرط تقوى الله تعالى وأداء الأمانة كذا في الظهيرية \*

### الفصل الثامن والعشرون (١) في المقطعات

واعلم أنك اذا كتبت شيئاً ما ذكرناه لا بد من كتابة التاريخ في آخرها وأما هادق الاشياء وقطع اللاتباس واعلم أن لكل ملكة وأهل مله تاريخاً وكذا يؤرخون بالوقت الذي تحدث فيه حوادث مشهورة عامة وكان للروم أوقات أرخوا بها على حسب ما وقع من الاحداث فيها الى أن استقر تاريخهم على أن جعل (١) قوله في المقطعات أي المتفرقات وعادة صاحب الظهيرية التعبير عن المتفرقات بالمقطعات وما في نسخة الطبع الهندي فخر ياف اه مصححه الجراوى

فعل العاقلة لو خطأ ويؤخذ في سنة واحدة وان جاوز الثلث ففي عامين وان جاوز الثلثين ففي ثلاثة أعوام وفي العبد والامة فيمادون النفس في ماله وأما في المال فالواجب عليه بالغ ما بلغت وفي مختصر عصام الواجب بالعمد في ماله نفساً ومادونهما لو خطأ فيهما يجب على العاقلة مؤجلاً وشبه العمدان بلغ الدية موجب النفس على العاقلة وفيما دون النفس على الجاني وان بلغ الدية وذكر شيخ الاسلام أن بدل النفس في الخطأ المحض وفي شبه العمد على العاقلة وفي العمد عليه ومادون النفس في الخطأ ان بلغ نصف عشر الدية على العاقلة والاعلى الجاني جامع صغيرة لا يجمع مثلها فئات ان أجنبية على عاقلة الدية وان منكو حته فالدية على العاقلة والمهر على الزوج أزال نوع

بكاره بكر بحجر \* وحرف عليه المهر \* مغرر نان وقعت احدها على الاخرى وزالت بكاره احدها بحجر مهرها على الواقعة وأصله في الصغرى  
 ذى صبي بصغرة لاحد عليه وعليه المهر لانه مؤاخذا بفعاله وفي النواذر ان أربعة عشر عام تزوج امرأته نيا بلا اذن أبيه ووطم الامهر عليه وان  
 بكر اوهى نائمة فافتضها وهى لاتعلم يجب المهر عليه والمجنون كالصبي \* المجنون أو البعير المعتلم صال على انسان ليقتله فقتله المصول عليه بضمن  
 قيمة البعير ودية المجنون \* معه (٣٨٨) كيس فيه مال فضره به انسان فوقع ميتا وضاع ماله وثيابه بضمن الدية وقيمة ماضاع \* (نوع آخر)

الجنابة على العبد فملا دون  
 النفس لو مستهلكة ان وجب  
 فيه كمال الدية ولو على حرفه  
 مستهلكة في العبد يجب كمال  
 القيمة كقفي عشرين وقطع  
 يدين وقطع يد ورجل من جانب  
 واحد وان قطع يد ورجل من  
 خلاف فذا غير مستهلك وكل  
 جنابة على الحرة توجب ارشاد  
 مقدرا كالوصفة توجب نصف  
 عشر الدية فكذلك في العبد  
 توجب نصف عشر قيمة العبد  
 الا اذا بلغت خمسمائة درهم  
 فيوجب ذلك ويقتص نصف  
 درهم \* وان بدا واحدة وعينا  
 واحدة فنصف القيمة الا اذا  
 بلغت خمسة آلاف درهم  
 فوجب الا خمسة دراهم \* وان  
 ليس لها ارش مقدري يجب  
 نقصان قيمته \* وفي قطع اذن  
 واحدة وتنف حاجب واحد  
 روايتان واختار الطحاوي  
 ضمان نقصان القيمة وقطعهما  
 غير مستهلك في رواية وفي  
 رواية قطعهما وتنفهما  
 مستهلك ويجب نصف القيمة  
 \* ثم في الجنابة المستهلكة  
 المولى بالخيار ان شاء سلم العبد  
 واخذ كل القيمة وان شاء أمسكه  
 لنفسه ولا يرجع على الخاني  
 بشئ \* وقالان شامس وأخذ  
 القيمة كلها وان شاء حبسه

منذ وفاة ذى القرنين وكذلك كانت الفرس فانه حكى عن المؤيد الذي كان في عهد المتوكل أنه ذكر أن  
 الفرس كانت تورخ بأعدل ملك كان فيهم الى أن استقر تاريخهم على هلاك يزيد الذي هو آخر ملوكهم  
 والعرب كانت تورخ بعام التفريق وهو ترق ولد اسمعيل عليه السلام وخرجهم عن مكة وأرخوا بعام  
 الغدر وله قصة معروفة ثم أرخوا بعام الفيل ثم استقر التاريخ العربي به ذلك كله الى أن جعل من أول سني  
 الهجرة وكان المبتدئ هذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لان عامه على اليمن قدم عليه فقال أما تؤرخون  
 كتبكم فاراد عمر رضي الله عنه أن يتدعى بعث النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بل نبدأ بوقت وفاته صلى الله  
 عليه وسلم ثم رأوا أن يكون من الهجرة لانه أول وقت بدا فيه الاسلام وكانوا قد بدؤا بنهر رمضان ثم جعلوا  
 الابتداء من الحرم والتواريخ العربية انما هي على الديالى وان كان نوار يخ سائر الامم على الايام وذلك أن  
 سني أولئك تجري على أمر الشمس وهي شمالية وسنوا العرب قربة  
 \* صك الوقف على وجوه شتى \* وصورة هذا ما وقف وتصدق وحبس فلان بن فلان تقربا الى ربه وخالفه  
 وبوسلا الى الله ورازقه ذخيرة قديمه اليوم حشره ونشره يوم العرض الاكبر يوم لا يرفع مال ولا ينون  
 الامن أقي الله بقلب سليم فتأهب للرحيل الى فناء الملك الجليل وتزود للسفر الطويل وكان في الدنيا  
 كأنه عاب سبيل فيادر واستعد واجتهد ووجد وأحب أن يخاطر في عداد من لا يقطع عمله اذا انتهى  
 أجله على ما قال سيد البشر وصاحب اللوائ في المحشر اذا مات ابن آدم الحديث وتعرف الى الله عز وجل في  
 الرخاء ليكون عون له على دفع الآراء بما هو ذريعة الى الجنان على ما روى خالد بن معدان عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أنه قال يجي الملعوف والمنكر يوم القيامة خلاقان فنطلق المعروف بأهله الى الجنة  
 وينطلق المنكر بأهله الى النار وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة وأهل المنكر في  
 الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة فتصدق بجمع مع كذا عن نية خالصة وطوبى صافية الى آخر ما قلناه في  
 كتاب الوصية والوقف الا أننا ذكرهنا أشياء لم نذكرها ثم ليكون الكتاب ذامكة ومقدرة في كتابة ما يقع  
 له فنقول (اذا أراد الوقف أن يكون هذا الوقف على أولاده) يكتب ما كتبناه الى أن يقول فما فضل  
 من غلاتها صرف الى أولاد الواقف المتصدق وهم فلان وفلان وفلان ابدا ما نوال الدوا وتساوا بطنا بعد  
 بطن وقرنا بعد قرن لانصب لاحد من أولاد البطن الاسفل منها مادام أحد من أولاد البطن الاعلى في  
 الاحياء لاذ كمثل حظ الآثين وان اشترط الواقف التسوية بين الذكور والاناث يقول الذكر والاثنى  
 في استحقاق النصب من ذلك على السواء لا يفضل ذكورهم على انثاهم ولكن الأول اقرب الى الصواب  
 وأجلب للشواب ثم بعد هذا يقول وان انقرضوا وتفاوا ولم يبق منهم أحد صرف ما كان مصر وفا لهم الى  
 فقراء المسلمين ومحاويجهم وقد أخرج هذا الواقف المتصدق هذا الوقف وهذه الصدقة من يده وأبانه عن  
 سائر أملاكه وأسبابه وسلمها الى فلان المتولى تسليما يحجبها بعد ما جعله قيا فيه ومتولى الامور هذا الوقف  
 وانه قبضه منه قبضا يحجبها بعد ما قبل منه هذه التولية والقوام مقبولا صححها الى آخر ما قلناه ولوزدت  
 في صرف الفاضل الى الأولاد على أن من استغنى منهم حرم فان افتقر عاد اليه ما كان مصر وفا اليه فهو  
 أحسن ولولم يقف على أولاده ولكن شرط الفاضل لنفسه على النحو الذي قدمناه وأراد أن يجمع عنه رجل  
 صالح بعد ما حدث به حدث الموت ويصرف الى وجوه شتى كتبت فان حدث به حدث الموت الذي لا يحصى

وأخذ النقصان \* وفي المتن قطع يده بضمن ما نقصه الا ان بلغ خمسة آلاف فينقص خمسة دراهم وكذا كل جنابة دون النفس وقال لاحد  
 الامام في حاجبه وانته الواحدة ولحيته ما نقصه وفي الاصبع لا يزاد على ألف درهم وفي سنه ما نقصه الا ان بلغ خمسمائة فينقص نصف درهم \*  
 أمر عبد غيره بأن يأتى أو يقتل نفسه فأتى أو قتل نفسه ضمن الا أمر صغيرا كان العبد أو كبيرا \* أمر عبد غيره بأن يفسد طعام مولا أو متاعه  
 ففعل لا يضمن الا أمر \* أصله ما ذكر في شرح الطحاوي أمر حر بالغ عاقل عبدا صغيرا أو كبيرا ما دون أو محجورا يقتل رجل خطأ يخطب مولا  
 بالدفن أو القدام في كل موضع لا يجب القصاص ثم يرجع مولا على الأمر بأقل من قيمته ومن الدية في ماله حلا وهذا كالعبد المصوب اذا جنى



يخبر مولاه من الدفع والغداء ثم يرجع على الغاصب لانه اما غضب او استعمال وكذا لو الا امر صياحر امانونا ولو امر صياحر ابلك لا يضمن شيئا ولو كان الامر محجورا لا يضمن شيئا من ضمان الغصب والجنابة وان الامر عبدا ما ذونا صغيرا او كبيرا والمأمور ما ذونا ومحجورا صغيرا او كبيرا يؤمر مولى المأمور بدفع أو فداء ثم يرجع بأقل من قيمة المأمور وأرض الجنابة على الامر استعمال العبد الحلاق في الحمام لا يوجب الضمان فلو لحماى فيه عبيدا فامر واحدا منهم بالخلق تعين فلو استعمل غيره ضمن قال العبد الحجام (٣٨٩) اقلع سنى فقلع بضمن ولا يصح امره بلا اذن المولى

### نوع في العاقلة

ان من أهل الديوان فعاقلته هم ان مقاتلا في ديوان المقاتلة وان كاتبا في ديوان الكتاب ان كانوا يتناصرون وان لم يكن له عشرة ولا ديوان فبيت المال في ظاهر الرواية وعن لامام أنه في ماله واختاره عصام والفتوى على الاول وان ضميا يجب في ماله لا في بيت المال اجاعاذ كرشح الاسلام أن أهل المصر يعقلون عن أهل القرى يريد به أن أهل المصر الذين من الديوان ولهم ديوان لكن من المقاتلة يعقلون أهل المصر وأهل القرى وان لم يكن القاتل من أهل الديوان لان العقل انحلوع على من هو من أهل نصره لقاتل وقراها عن لاديوان له أهل النصر فاعاقلة ان له ديوان أهل ديوانه وان من أهل الحرفة فكذلك فان لم يكن له شيء في ذلك فأهل ديوان مصره لكن من المقاتلة لا أهل ديوان مصره طائفا كالكتاب وغيره فان لم يكن تعتبر العشرة وهذا دقيق

لا حد عنه ولا مخاص ولا مناص ومضى اسيله صرف ما كان مصر وفا اليه في حال حياته من ذلك الفاضل فيبدأ منه أو لا بما يجع عنه رجل مصلح من ذرية أهله فيعطى كفايته لذهابه وايابه وما فضل من ذلك بدئ بالتفضية بكذا شياء احداها عن سيد ولد آدم رسول رب العالمين صلى الله عليه وسلم والثانية عن والدها الواقف فلان والثالثة عن والدها هذا الواقف فلانة بنت فلان والرابعة عن هذا الواقف فيخصي بذلك كله كل سنة في أيام الاضاحى بعد وفاته وانقراض حياته تبركا الى الله ووسيلة بها اليه ويعطى أجر السلاخ من الفاضل ويتصدق بطومها وشحومها ودمومها أو كارعها وسقطها على فقراء المسلمين ومحاموهم وما فضل من ذلك يصرف الى مرسومات عاشوراء التي تعارفها الاغنياء في هذا اليوم من شراء الرغفان واتخاذ الخبيص وشراء الكبران والمخ والكبريت بكذا موسوع ذلك كله على هذا القيم وما فضل من ذلك يصرف كذا الى فوائت صلواته وكذا كذا الى فوائت زكواته وكذا الى فوائت ندوره وكفاراته ولا جناح على من ولي هذا الامر أن يأكل بنفسه منها أو أن يؤكل من شاء وما فضل من ذلك يصرف الى مصالح السقاية التي هي عمله كذا الى شراء الجدة وأجرة السقاة ويقتضها ما الجدة في أيام الصيف وما يحتاج الى ذلك وصارت هذه صدقة ماضية صافية لا يزيد هارم ولا يام الاتسيدا ولا مضى الاعوام الا تأكيد ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر من الولاة والقضاة والحكام تبديل شرط من شروطها ولا تغيير شيء منها ولا تعطيلها فان بدله بعد ما سمعه فاعاقله على الذين يبدلونه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين والاحوط في ذلك أن يلحق في الوقف حكم قاض من قضاة المسلمين حتى يزول الخلاف وصورة جريان الحكم بجهة الوقف أن يكتب على ظهر الصك للوقف يقول القاضي فلان بن فلان المتولى لعل القضاء والحكام والاقواق بكورة كذا ونواحيه انا هذا القضاء والامضاء والاستنابة فيما بين أهلها حكمت بجهة هذا الوقف المين الموصوف في بطن هذا الصك وجواز وزومه في جميع ما بين موضعه وحدوده فيه من الخوانيت والرباطات والخلانات والجسمات وغير ذلك بجميع ما شتمل عليه من الابنية في سدة له ولوه من الحجرات والمنازل والصنن والمرباط على السبل والوجوه والشروط المذكورة فيه علامتى بقول من يرى صحة هذا الوقف وجواز هذه الصدقة بشرطها وسبلها المينة المفسرة فيه من علماء السلف وأئمة الدين بعد خصومة صحيحة مستقيمة جرت بين يدي هذا الواقف المسمى فيه وبين من خاصمه فيه ممن له حق الخصومة في جواز هذا الوقف وصحته وجواب المدعى عليه بالانكار لصحته وجوازه ومبيله الى جهة الفساد حكما أبرمته وقضاء نفذته على هذا الواقف بحضوره في وجهه ووجهه من خاصمه فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهادى على صحته ونفاذه وكافة هذا الواقف قصريده عن جميع هذه المحدثات وتسليمها الى هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له منه فيما يخالف مقتضى الصحة والجواز لهذا الوقف وهذه الصدقة وذلك كله في مجلس قضائى على سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والكتمة وأمرت بتكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك جهة له في ذلك وأشهدت من حضر في من الثقات بتاريخ كذا كذا في الظهيرة \*

### كتاب الخليل

وفيه فصول

تأمله (١) الثالث في الاطراف (٢) نوع في مسائل اللحية (٣) حلقها أو رأسه أو تنفها ما يؤجل عا ما فان لم ينبت تجب الدية ولا قصاص في الشعر فان مات قبل الحول لاشئ على الخافى عند الامام الثاني وفي شعر ذنب الفرس وشعر الكنف يقوم بدونه او معهما فيلزم التقصان والوجوب في اللحية اذا كانت متصلة أو خفيفة واحدة أما في الكومع فحكومة عدل وفي الشارب اذا لم ينبت فحكومة عدل قال أبو جعفر الفقيه ان كانت اللحية تعد عيبا وشينا لا يجب شئ وان حلق نصفها فنصف الدية اذا علم ان الباقي النصف وان لم يعلم فحكومة عدل وذكر الفضلى تنف بعض لحية ينظر الى الذاهب الى الباقي فيجب بحسابه من الدية واذا نبت بعض اللحية فحكومة عدل صالح عن

حاقها ثم ثبت يرجع عما دفع ولو ثبت أبيض وهو شاب لا يجب شئ عندهما وعنده حكومة عدل وبه أفق الفقيه أبو الليث وفي العبد إذا ثبت  
بعض حكومة عدل وإذا لم تثبت بخير المالك إن شاء ترك وإن شاء دفع العبد وأخذ قيمته \* حلق شعر امرأته أو أمرأة غيره أو حلق شعر الجارية  
و... صت قيمتها لا يجب شئ لأنه ثبت ويطول كذب الحمار ولكن يعزر بما يليق به \* إذا قنع الخدقة قلعا أو وجهه بالشفرة فدية في الصحيح  
لعدم إمكان المساواة وذهب ضوؤها (٣٩٠) والعين قائم يقتص بان يحصى المرأة بالنار ويدنيه من المستوفى مع ربط الأخرى فإذا

### الفصل الأول في بيان جواز الحيل وعدم جوازها

فتقول مذهب علمائنا رحمه الله تعالى أن كل حيلة يحتمل بها الرجل لإبطال حق الغير أو لإدخال شبهة فيه  
أو لتمويه باطل فهي مكروهة وكل حيلة يحتمل بها الرجل ليتخلص بها عن حرام أو ليتوصل بها إلى حلال  
فهي حسنة والأصل في جواز هذا النوع من الحيل قول الله تعالى وخذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تخش  
وهذا تعلم المخرج لأبواب النبي عليه وعلى نبيه الصلاة والسلام عن عيمته التي حلفا بضرب بن امرأته مائة  
عود وعامة المشايخ على أن حكمه ليس بنقض وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة \*

### الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة

خندق له طول أكثر من عشرة أذرع وفيه ماء الآن عرضه أقل من عشرة نعلي قول بعض المشايخ رحمه  
الله تعالى لا يجوز الوضوء فيه والحيلة على قول هؤلاء أن يحفر حفرة قريبة من الخندق ثم يحفر من حدة من  
الخندق إلى الحفرة ويسيل الماء من الخندق إلى الحفرة فيصير الماء جاريا في الخندق فان شاء توضأ من  
الخندق وإن شاء توضأ من النهرية \* إذا توضأ الرجل فرأى البلب سائلا من ذكره وكان الشيطان يريه ذلك  
كثيرا فالحيلة في قطع هذه الوسوسة أن ينضح فرجه بالماء فإذا أراه الشيطان ذلك أحاله على الماء الآن هذه  
الحيلة انما تنفع إذا كان العهد قريبا ولم يجف البلب فاما إذا جف البلب ثم رأى البلب على ذكره بعيد  
الوضوء لانه لا يمكن إحالته على ذلك الماء \* إذا أصابت النجاسة خفا أو نعلًا ولم يكن لها جرم كالبول والنهر  
فلا بد من الغسل رطبا كان أو يابس والحيلة في ذلك إذا كان رطبا أن يمشي في التراب أو الرمل حتى يعلق  
بعضه بالتراب ويجف ثم يمسحه بالأرض فيطهر هكذا ذكره الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لم يشترط الخفاف \* إذا صلى الظهر ثلاث ركعات ثم أقام  
المؤذن وعلم المصلي أنه لم يصل في المسجد فأراد أن يصل مع الإمام ويكون فرضه ماضيا مع الإمام وكره أن  
يفسد ماضيا فالحيلة له في ذلك أن لا يقعد في الرابعة ويقوم إلى الخامسة فيصلي الخامسة والسادسة حتى  
تصير هذه الصلاة نافعا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يصل الفريضة مع الإمام ذكره شمس  
الأنفة الحلواني رحمه الله تعالى \*

رجل جاء إلى الإمام في صلاة الفجر وخاف فوت الجماعة لو اشتغل بالسنة جازله أن يدخل في صلاة الإمام  
ويترك السنة ثم يقضي عند محمد رحمه الله تعالى بعد طلوع الشمس ولا يقضيها قبل طلوع الشمس والحيلة  
لأن أراد أن يقضي سنة الفجر بعد ماضى الفجر قبل أن تطلع الشمس أن يشرع في السنة ثم يفسدها على  
نفسه ثم يشرع في صلاة الإمام فإذا فرغ الإمام من الفريضة يقضيها قبل طلوع الشمس ولا يكره لأنها  
بالإفساد صارت ديناعليه وقضاء الدين في هذا الوقت لا يكره هكذا حكى عن الشيخ الإمام الحليل أبي بكر محمد  
ابن الفضل رحمه الله تعالى قالوا هذا إذا لم يتخذ ذلك عادة بل فعل ذلك أحيانا أما إذا اتخذ ذلك عادة فانه  
يكره له ذلك بعض المتأخرين من مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا هذه حيلة أخرى هي أحسن فإن في هذا  
الطريق يحتاج إلى إفساد ما شرع فيه من عمل الآخرة وأنه مكروه قال الله تعالى ولا تظنوا أعمالكم  
والاحسن أن يشرع في السنة ثم يكبر مرة ثانية للفريضة فيخرج بهذا التكبير عن السنة ويصير شارعا في

سأل ناظر تم الاقتصاص  
فوزعهم الضارب بقاء  
الضوء وأتكره المضروب  
يحكم إلى الأطباء وقيل  
يختبر بحجة يلقي بين يديه  
وقيل يستغفل وينصب  
بين يديه شئ وقيل يستقبل  
العين بـ من الشمس  
مفتوحة فان سال دمع  
فالضوء باق وإن لم يسأل  
لأن الصحة تدمع عند  
المقابلة بها وإن لم يعلم به  
أيضا فهو كسائر الدعاوى  
والقول للضارب المنكر على  
البنات لانه على فعله ولا  
يقتص العين اليمنى باليسرى  
ولا العكس بخلاف ما إذا  
كانت عين الجاني آفة نص  
أو أكبر من عين المضروب  
فانه يقتص وإن بعين  
الجاني عليه حول لا يغير بصره  
ولا ينقص يقتص من الذي  
أذهب ضوؤه وإن الحول  
شديد ينقص البصر فحكومة  
وإن الحول المنقص للبصر  
بعين الجاني خير الجاني أن  
رعى بالنقص اقتص أو  
أخذ نصف الدية في ماله  
\* أذهب عينا ويسرى الجاني  
ذاهبة لا يئامه يقتص ويترك  
أعمى وإن يئامه يضاه عند  
الذهاب ثم زال يقتص

منه ولا عبرة لوقت الجناية \* أبيض بعض عين بضرب لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل \* ضرب باصبعه عين  
آخر عدا فذهب ضوؤه فاعليه القصاص وإن مات من ذلك فدينه على عاقلته وقصد ضرب يده فأصاب عينه وتلف فدية لانه شبه عدا قال  
محمد رحمه الله أن عدا شيئا من إنسان فأصاب غير ما عمد فهو عدا بان محمد ضرب بيد رجل بالسيف فأخطأ وأبان رأسه فهو عمد وإن قصد  
ضرب زيد فأصاب خالدًا فهو خطأ ومثله في المتق \* رجلان في الميدان فالتعلم والتعليم فوكر أحدهما صاحبه فذهب عينه أو أنكر سره

فهو عمد ضرب رجل امرأة أو على القلب فتلف عضو لا يجب القصاص لانه لا يجري بين الرجل والمرأة في الاطراف وفي عين الاور نصف الدية وقيل كلها لان العين الواحدة كالعينين وفي العين القاعة للذهب ضوؤها حكومة \* ضرب عين رجل فانخسفت حدقته وجرحت وسال فيج وذهب البصر ان خطا فدية وان عمدا فكذلك لعدم مكان المعاملة \* وعن الامام القصاص لو عمد او ان قوت والاصح هو الاول \* رمى الى عين انسان فنقذ من القفا يجب نصف الدية وحكومة \* أصاب الوكز (٣٩١) عينه وجرحها فداواه طبيب بشرط

الضمان ان ذهب البصر لا يضمن لانه فعل باذنه والاذن يعتبر في الاطراف ضمان العين ثلاث كل الدية فيها ونصفها في احدها كالحر أو كل القيمة فيها والنصف في احدها كالعبد يقتل بدل الذات الثاني أن يكون قيمه نصف بدل الذات وفي احدها ربع بدل الذات كالبهائم لان الانتفاع فيه باربعة أعين كالبهائم التي تستعمل ركوبا وجلا مثل الفرس والبغل والبعير وثور العمل والحمار الثالث نقصان القيمة كالكلب والسنور وشاة في السن الثنية بالثنية والنباب بالناب والضرس بالضرس ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا الاسفل بالاعلى اجماما ولو كسرت أو زعت من أصلها فالقصاص ولو كسرت بعضها واسودت الباقية أو اجرت أو اخضرت أو دسها عيب لا قصاص والدية في ماله وان ضرب سببه وتحركت ونسقت خطأ فالدية خمسمائة على عاقلته وان عمدا اقتص وفي التعبد كسر بعضها فاقسود

الفريضة ولا يصير مفسدا للعل بل يصير مجاوزا عن عمل الى عمل (١) كذا في المحيط \*

### الفصل الثالث في مسائل الزكاة

رجل له مائتا درهم أراد أن لا تلزمه الزكاة فالحيلة له في ذلك أن يتصدق بدرهم قبل تمام الحول يوم حتى يكون النصاب ناقصا في آخر الحول أو يهب ذلك الدرهم لابنه الصغير قبل تمام الحول يوم أو يهب الدراهم كلها لابنه الصغير أو يصرف الدراهم على أولاده فلا تجب الزكاة قال الخصاص رحمه الله تعالى ذكره بعض أصحابنا رحمه الله تعالى الحيلة في اسقاط الزكاة ورخص فيه بعضهم قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى الذي كرهها محمد بن الحسن رحمه الله والذي رخص فيها أبو يوسف رحمه الله تعالى فقد ذكر الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في اسقاط الزكاة وأراد به المنع عن الوجوب لا الاسقاط بعد الوجوب ومثا يخفى رحمه الله تعالى أخذوا به قول محمد رحمه الله تعالى دفع الضر عن الفقراء فان الرجل اذا كانت له سائمة لا يجوز أن يستبدل قبل تمام الحول بيوم يجنسها أو بخلاف جنسها فيقطع به حكم الحول أو يهب النصاب من رجل يشق به ثم يرجع بعد الحول في هبته فيعتبر الحول من وقت الرجوع والقبض ولا يعتبر ما مضى من الحول وكذا في السنة الثانية والثالثة يفعل هكذا فيؤدي الى إلحاق الضرر بالفقراء قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الايمان مستلثين وهدى الى الحيلة فيه جامع أن فيه اسقاط حق الشرع احدها ما رجل عليه كفارة العين وله خادم لا يجوز أن يكفر عن يمينه بالصوم ثم قال ولو باع الخادم أو وهبه من انسان ثم صام ثم رجع في الهبة أو قال البيع فانه يجوز صومه ويبيح الخادم على ملكه فقد هدى الى الحيلة المسئلة الثانية رجل عليه كفارة عين وعندده طعام يكفيه عن كفارته وعليه دين لا يجوز له أن يصوم عن كفارته يمينه اذ يستحيل أن يكون عنده طعام وهو يصوم عن يمينه ويستحيل أيضا أن يكفر بالطعام وعليه دين ثم قال ولو صرف الطعام أو لا الى الدين ثم صام عن يمينه يجوز فقد هدى الى الحيلة فان كان هذا من محمد رحمه الله تعالى اجازة للحيلة صار عن محمد رحمه الله تعالى في باب الزكاة روايتان رجل له على فقير مال وأراد أن يتصدق بماله على غريمه ويحتسب به عن زكاة ماله فقد عرف من أصل أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا يتأدى بالدين زكاة العين ولا زكاة دين آخر والحيلة في ذلك أن يتصدق صاحب المال على الغريم بمثل ماله عليه من المال العين أو باع زكاة ماله ويدفعه اليه فاذا قبضه الغريم ودفعه الى صاحب المال قضاء بما عليه من الدين يجوز ذلك كفي النوادر أن محمد رحمه الله تعالى سئل عن هذا فاجاب وقال هذا أفضل من أن يدفعه الى غيره ومثا يخفى المتقدمة من رحمه الله تعالى يستعملون هذه الحيلة مع غرماهم المفا ليس وكانوا لا يرون به بأسا فان خاف الطالب أنه لو دفع مقدار الدين الى الغريم يمنع عن قضاء الدين فلا ينبغي له أن يخاف من ذلك لانه يمكنه أن يمديه أو يأخذ ذلك منه لانه قد ظفر بجنس حقه فان كان الغريم يدفعه ويمانه يرفع الامر الى القاضي فيجده القاضي ماليا فيكلفه

(١) قوله كذا في المحيط ذكر فيه بعد هذا الكلام أن هذه الحيلة مشككة عندى لان السنة انحصارت ديننا في الذمة ههنا بقله فهي بمنزلة الصلاة المندوبة اذا اداها في هذا الوقت وانه مكروه وان صارت ديننا في ذمته بفعله كذا هنا اهـ بالقطه نقله صحيحه

الباقى أو تعيب حكومة لا قصاص وفي الجامع الصغير خمسمائة ذية السن \* كسر بعضها فاسقط الباقي لا قصاص وعن ابن جماعة رحمه الله القصاص \* ولا قصاص في السن الزائدة ويجب حكومة \* ضربه حتى سقط أسنانه كلها اثنتان وثلاثون تجب دية وثلاثة أخماسا وهي ستة عشر ألف درهم في ثلاث سنين في السنة الاولى خمسة آلاف وثلاث وثلاثون وثلاث مائة وفي الثانية مائتي من ثلث الدية والباقي من ثلاثة أخماس وفي الاخيرة الباقي من الدية الكاملة \* لطم رجل كسر بعض أسنانه يقتض من الضارب ذلك القدر ليكون المماثلة مقصورة

والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن الكاسر والمكسور صغيراً أو كبيراً بل على قدر ما كسرت من السن إن نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً وكذلك إن الكسر مستو ياستطاع الاقتصاد بقص بالبرد وإن كسر من غير مستو لا قصاص فيه وعليه الأرض وفي كل سن خمس من الأبل أو البقر ولا يزاد على تمام الدية في عضو من أعضاء الإنسان إلا في الأسنان فإنه يجب الرأفة على الدية فهن والأسباب والأضرار والمقدم والمؤخر سواء ولو ثبتت معيبة فحكومة (٣٩٣) وإن ثبتت سوداً مما يجعل كان لم تثبت وإن أصفرت بالضرب لم يوجب الإمام في الحر شيئاً

وأوجب الحكومة في العبد ولو أثبت المقلوع سنة سنة مكانها فالتحمت أو الأذن المقطوعة مكانها فالتصقت يجب الأرض كلها لأنها لا تثبت كما كانت وذكريكر فان ثبتت بلا تفاوت سقط الواجب عن الثاني رحمه الله أنه لا يؤجل في سن البالغ إنما ذلك في سن الصبي لكن ينتظر إلى أن يبرأ موضع السن وإن تحرك بالضرب ينتظر حوله وفي الصغرى لا يؤجل في البالغ وأشار في الزيادات إلى أنه يؤجل وذكريكر السرخسي يستأنى حولاً في الكبير الذي لا يرجى نجاته في الكسر والقلع وبالأول يفتى بأنه لا يؤجل \* ضرب صبي سن مثله ينتظر إلى بلوغه فإن بلغ ولم يثبت وجب على عاقلته خمسمائة وإن من العجم ففي ماله عند من لا يرى لهم عاقلة لا يقلع سن القالع ولكن يبرأ إلى أن يصل إلى اللحم وسقط ما سواه ولو نزع جاز والإبراد احتياطاً لئلا يؤتى إلى فساد اللحم وفي الكسر ينظر إلى المكسور عالم كماله فيسبردها ذلك القدر وإن اضطربت السن بالضرب إن حار الأثنى فيه وإن عدا فحكومة فإن

#### قضاء الدين \*

وحياله أخرى أن يقول الطالب للطلوب من الابتداء وكل أحد من خدمني ليقبض لك زكاة مالي ثم وكله بقضاء دينك فإذا قبض الوكيل يصير المقبوض ملكاً لمالكه وهو المدينون والوكيل بالقبض وكيل بقضاء دينه فيقضى دينه من هذا المال بحكم وكالته قال الشيخ الإمام لأجل شمس الأئمة الخلفاء في رجه الله تعالى أحسن ما قيل في أصل هذه الحيلة أن يعطى صاحب المال المدينون من ماله العين زيادة على مقدار الدين حتى يقضى الدين بمقداره من المال العين ويبقى له بعد قضاء الدين شيء ينتفع به فلا يقع في قلبه أن لا يفي بما شرط عليه فإن كان للمطالب شريك في هذا الدين بأن كان لرجلين على رجل ألف درهم أراد أحدهما أن يحتال بما ذكرنا في نصيبه وأراد الشريك الآخر أن يشاركه فيما قبض من الدين كان له ذلك فإن أراد أن لا يشاركه ذلك الغير فيما قبض فالحيلة في ذلك أن بعد ما دفع صاحب المال من ماله العين إلى الغير قدر الدين ناوياً عن الزكاة يتصدق صاحب المال على هذا المدينون بحصته من الدين ثم إن المدينون يهبون ذلك المقبوض من صاحب المال فيصع ولا يكون لشريكه حق المشاركة معه في المقبوض (ومن وجه آخر) أن يستقرض المدينون من رجل مالا بقدر حصة هذا الشريك ويهب من هذا الشريك ثم إن هذا الشريك يتصدق بذلك على المدينون ناوياً عن زكاة ماله ثم يبرئ هذا الشريك المدينون من نصيبه من الدين فلا يكون لشريكه الآخر عليه سبيل من عليه الزكاة إذا أراد أن يكف مينا عن زكاة ماله لا يجوز (والحيلة فيه أن يتصدق بها على فقير من أهل الميت) ثم هو يكف به الميت فيكون له ثواب الصدقة ولا هل الميت ثواب التكفين وكذلك في جميع أبواب البر التي لا يقع بها التخليك كعمارة المساجد وبناء القنابر والرباطات لا يجوز صرف الزكاة إلى هذه الوجوه \*

والحيلة له أن يتصدق بمقدار زكاته على فقير ثم يأمره بعد ذلك بالصرف إلى هذه الوجوه فيكون للتصدق ثواب الصدقة ولذلك الفقير ثواب بناء المسجد والقنطرة وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى مواضع موات على شط جيحون عمرها أقوام كان للسلطان أن يأخذ العشر من غلاتها وهذا الجواب إنما يستقيم على قول محمد رحمه الله تعالى لأن ما يجيئون عنده عشري والمؤنة تدور مع الماء ولو أباح السلطان شيئاً من ذلك لرباط نمة لا يجوز ولا يعمل للمتولى أن يصرفه إلى الرباط (والحيلة في ذلك) أن يتصدق السلطان بذلك على الفقراء ثم الفقراء يدفعون ذلك إلى المتولى ثم المتولى يصرف ذلك إلى الرباط كذا في الذخيرة \*

#### الفصل الرابع في الصوم

إذا التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجب وشعبان فإذا شعبان نقص يوماً فالحيلة أن يسافر مدة السفر فينوي اليوم الأول من شهر رمضان عما التزمه إذا أراد أن يؤتى القدية عن صوم أبيه أو صلاته وهو فقير فإنه يعطى متولين من الخطة فقيراً ثم يتوجه به ثم يعطيه هكذا إلى أن يتم كذا في الفتاوى السراجية \* في العيون ولو حلف لا يصوم هذا الشهر يعني شهر رمضان بثلاث تطليقات أمره بأنه فارد أن لا يحنت فالحيلة أن يسافر ويعطى كذا في التارخانية \*

#### الفصل

ينتظر حولاً ثم أجرت أو أسوت فكل الدية وإن أصفرت اختلفوا المختار الوجوب كالأسوداد وإن لم يتغير لكن تحركت وقلعها آخر يجب على كل منها حكومة عدل فلن أخضرت أو أسوت وأجرت يجب الدية إذا فأت منفعة المضغ فإن لم تفتن كان من الإنسان التي ترى يجب الدية لقوات الجبال وإن لم يفت المضغ أو الجبال يجب الدية في رواية ولا يجب في أخرى والصحيح عدم الوجوب وإن كان من المكسور أخضر أو أسود فحكومة عدل قال القاضي الإمام في كسر بعض السن إنما يبرد بالبرد إذا كسرت عن عرض أطول

عن طول فقيه الحكومة وان كسر بعض سنة فاسود الباقى يجب الارش لا القصاص لان هذا شئ واحد \* أراد ضربه بالسيف فأخذ السيف انسان وجذبه صاحب السيف فانقطع بعض أصابع الممسك ان من المفضل القصاص وان من غير المفضل عليه يد الاصابع \* قلع نظير غيره وان نبت كالاول لاشئ عليه وان لم ينبت أو معيبا فحكومة ولكن في المعيب الواجب أقل من غير النابت \* وفي قطع يد أو شئ منها ان عمدا من مفصل فالقصاص وكذا ان من موضع يمكن الاقتصاص \* وفي اليدين والرجلين لا يؤخذ (٣٩٣) باليمنى الا اليمنى ولا اليسرى الا

باليسرى \* وكذلك في الاصابع لا يؤخذ شئ من الاعضاء

الاجنلة السبابة اليمنى يغسلها وكل اصبع كذلك \* قطع من نصف الذراع ففي الكف والاصابع نصف اليد وفي الذراع حكومة عند الامام وان من العضد أو الرجل من الفخذ فنصف اليد \* وما فوق الكعب والقدم تبع ويد اليمنى وحده سنتين ثلثاها في الاولى والثالث في الثانية قال بكر الواجب لو أقل من خمسمائة خالة وان خمسمائة الى ثلثا ففي سنة وان أكثر من الثلث فالثلث في سنة والرائد في الثانية \* كسر يد بعد رجل أو رجله لا يجب في الحال شئ وينتظر المآل شلت اليد بالضرب بحيث لا ينقبض ولا ينسط فدية ولا يقطع طرف عيب بطرف حر ولا طرف عيب بعد ولا الصحيح للشلاء والرجال للنساء \* عشرة في الانسان في كل واحدة اليد كاملة الانف واللسان والذكر والخمستان والعقل والرأس \* حلق ولم ينبت واللحية اذا لم تنبت والصاب اذا كسر وانقطع الماء أو سلس بوله وفي الدبر اذا طعن ولم يستمسك الطعام \* ولو ضرب

### \*( الفصل الخامس في الحج )\*

الحيلة لا فاقى اذا أراد دخول مكة من غير اخر من الميقات أن لا يقصد دخول مكة وانما يقصد مكانا آخر وراء الميقات خارج الحرم نحو بستان بنى عامر فان بستان بنى عامر موضع هو داخل الميقات الا أنه خارج الحرم أو موضعا آخر به هذه الصفة لحاجة ثم اذا وصل ذلك الموضع يدخل مكة بغير احرام كذا في الذخيرة \*

### \*( الفصل السادس في النكاح )\*

أدعت امرأة على رجل نكاحا والرجل يجحد ولا يئنه للرأه والاستخلاف لا يجري في النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقالت المرأة للقاضي لا يمكنني أن أتزوج لان هذا زوجي وقد أنكر النكاح فغره ليطلقني حتى أتزوج والزوج لا يمكنه أن يطلقها لان بالطلاق يصير مقر بالنكاح فاذا يصنع حكى عن الشيخ الامام الزاهد علي البردوي رحمه الله تعالى أن القاضي يقول للزوج قل لها ان كنت امرأتى فانت طالق ثلاثا فان على هذا التقدير الزوج لا يصير مقر بالنكاح ولا يلزمه شئ ولو كانت امرأته تخلص منه ويمكنها التزوج بغيره كذا في الذخيرة \* رجل أدعى على امرأة نكاحا أو أراد القاضي تحليفها على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فالحيلة لها في دفع اليمين عن نفسها أن تزوج زوج فان بعد ما تزوجت لا تستخلف للدعي لان فائدة الاستخلاف النكول الذي هو اقرار ولو أقرت بالنكاح للدعي بعد ما تزوجت زوج لا يصح اقرارها فلا تستخلف لانعدام الفائدة \* اذا أراد الرجل ان يجحد نكاح امرأته ولا يلزمه مهر آخر بلا خلاف كيف يصنع يجب أن يعلم أن من تزوج امرأة على مهر معلوم ثم تزوجها ثانيا بمهر آخر مسمى هل يجب التسميتان ففي المسئلة خلاف وقد مرت المسئلة في كتاب النكاح ثم اذا أراد الزوج أن لا يلزمه مهر آخر بلا خلاف ينبغي أن يجدد النكاح ولا يذكر المهر أو يجدد النكاح بذلك المهر فلا يجب عليه مهر آخر \* الاب اذا زوج ابنته من انسان فطلبوا منه أن يقر قبض شئ من الصداق فالأقرار بالقبض باطل لان أهل المجلس يعرفون أنه كذب حقيقة وأما الهبة فان كانت البنت كبيرة والاب يقول أهب باذن البنت كذا وكذا ثم يضمن للزوج عنها ويقول ان أنكرت الاذن بالهبة ويرجع عليك فانما ضمن لك عنها يكون هذا الضمان صحيحا لكونه مضافا الى سبب الوجوب وان كانت الابنة صغيرة فالهبة لا تصلح حيلة ولكن ينبغي ان يحيل الزوج بعض الصداق على ابنة صغيرة ويقر غنمته ان كان أبو الصغيرة أملا من الزوج أو يعقدان العقد على ماوراء ما وقع الاتفاق على هبته حتى انه ان وقع الاتفاق على أن يكون الموهوب من الخمسمائة مائة ينبغي أن يعقد العقد على أربعائة \* اذا جعل بعض مهر ابنته البالغة مجعلا والبعض مؤجلا والبعض هبة كما هو المعهود وطلبوا من الاب الضمان ومرا اذا الاب أن لا يلزمه شئ يقول الاب أهب كذا فان لم تجز الابنة الهبة فهي على ولا يقول أهب باذن الابنة على نحو ما ذكرنا في المسئلة الاولى ففي هذه الصورة لا يلزم الاب شئ \* له محمول سأل أنه ان يزوجه أمة أو حرة فخاف المولى ان يزوجه يتكامل في أموره أولا يرغب أحد في شرائه بعد ذلك فالحيلة للمولى أن يقول له زوجتك أمتي هذه أو هذه الحرة على أن أمرها سيدي أطلقها كلما أريد فاذا قبل العبد فكأنها صيرت الامريه المولى يطلقها المولى كلما أراد \* رجل أراد ان يتزوج امرأته فخافت المرأة أن يخرجها من ثلثة البلد أو خافت أن يتزوج عليها

(٥٠ - فتاوى سادس) فرج امرأة فصارت لا تجامع فدية كلمة وعشرة أخرى في اثنين منها الدية العيتان والاذنان والحاجبان والشفتان واليدين والرجلان والاثنين \* والايتمان والليبان وفي الثديين ثلثة الدية وفي احدها نصفها وفي الحلمتين الدية وفي احدها نصفها وفي ثدي الرجل حكومة وفي احدها نصف تلك أي نصف ماوجب بالحكومة في كلها وفي حيلة تنديه حكومة \* وان قطع الذكر من أصله ان خطأ فدية وان عمدا اختلف أصحابنا وفي المتن في القصاص فيه قالوا وهو قول محمد وعن الثاني ان أصحابنا اجمعوا

على ان في الحشفة القصاص واذا قطع بعضها فلا قصاص وفي ذكر العنين وذ كرمولود لم يقر ولسان الاخرس والعين القائمة المذهب  
ضوهها واليد والرجل السلام حكومة \* أخذ خصه رجل فسدها ذهبت رجولته فدية \* ضرب امرأة فصارت مستحاضة بربص عامافان  
برأت فلا شيء والافدية وفي الضلع اذا كسرت حكومة \* وقصليه لكنه بقدر ان يجامع حكومة وان لم يقدر على الجماع اراحد ودب فدية  
وان عاد الى حاله ولم يقصمه لكن (٣٩٤) بقي أثر الضرب حكومة وان لم يكن فيه أثر الضرب فلا شيء وفي صلب المرأة اذا كسر وانقطع

الماء الديمة وفي الترقوة اذا  
كسرت حكومة وكذا كسر  
كل عظم فيه الحكومة بقدر  
ما يرى الحماكم بعد نظري  
عدل عن يعالج الكسر \* قطع  
ذكره من الاسفل فسقطت  
لحنته ففيه ثلاث ديات  
لذكر والاثنين والحية  
\* قطع ذكره ثم خصيته  
فديتان وان عكس ففي  
الخصيتين دية وفي الذكر  
حكومة لان بقيامهما تعد  
منفعة النسل قائمة بخلاف  
الذكر بعد قطعهما \* وان  
قطع احدهما فاقطع ماؤه  
ففيه الدية ولا يعلم ذلك الا  
بان يقر الخافي به \* قطع لسان  
صبي اسهل حكومة وان  
تكلم فلو خطا دية ولا قصاص  
في عنبه وعن الثاني الوجوب  
في قطع الكل \* وفي عين المولود  
ان ابصر الدية في الخطا  
والقصاص في العمد وان لم  
يبصر حكومة وعن محمد  
قطع مفصلا من السبابة  
فسقط الوسطى ايضا قطع  
وسطاه والسبابة من تلك  
المفصل وان جف الباقي  
من السبابة وسقط الاصبع  
الوسطى يقتصر من الوسطى  
لا من السبابة وعن الامام  
وبه الثاني قطع اصبعان  
مفصلا أو غير مفصلا فسقط

الكف معه ان الكف من مفصلا اقصر فيهما وان من غير المفصل لا فيهما وعن الثاني عن الامام في هذه الصورة ايضا ان القطع امرها  
والسقوط ايضا من المفصل القصاص وان القطع من غير المفصل والسقوط منه وعلى العكس فلا \* وفي شرح الطحاوي كسر بعض سنة فاسود  
الباقى لا قصاص وان لم يسود الباقي ففي المختصر انه يجب القصاص \* وفي المتن كسر بعض السن يستأني عامان لم يسود الباقي يدعى طيب كما  
ذكرنا وان اسود الباقي وقال استوفى المكسور وأترك المسود ليس لذلك وان كسر البعض وسقط الباقي لا قصاص في المشهور وفي المتن



فيه القصاص بغيره ما لو قطع أصبعاً فسط اليد يجب القصاص المزروع سنة لقصاص لو ثبت سن النازع كالأول يؤدي خمسمائة للزروع وان ثبت نصفها فنصف الارش وان ثبتت تامة ثم نزعها آخر ينظر عما فان ثبت والا يقتص من الباقى ولا شيء على الأول \* عض أصبعه وقطعها يقتص بعد البره فان مات منه فدية على عاقلة وفي الجراح الأصغر جذب العضوض ذراعه وسقط اسنان العاض لا يجب دية الاسنان عند الامام خلافاً لابن أبي ليلى وكذا عن محمد بن العيون اذا سقط سن العاض ولحم ذراع العضوض (٣٩٥) يضمن العاض لحم الذراع ولا يجب ضمان الاسنان بخلاف ما اذا

جذب ثوبه من يده المنشبت  
فتخرق حيث يضمن المنشبت  
نصفه لان التخرق بفعلهما  
نوع المشهور عن  
أصحابنا أن الجناية على العبد  
كالجناية على المال حتى وجب  
حالاته مال الجاني كضمان  
الغصب والاتلاف ولا يصح  
ذلك على اطلاقه فانه ذكر في  
الحامع الصغير والمبسوط أنه  
اذا شج عسداً موصحة يجب  
نصف عشر قيمته كما يجب  
في الحر نصف عشر الدية  
وفي النواذر يضمن في العبد  
في الموصحة نقصان قيمته  
كالهائم فيصح اطلاق  
القاعدة على رواية النواذر  
لا على ظاهر الرواية فيقيد  
القاعدة بما اذا لم يكن الجناية  
ارش مقدراً فخرجت مسألة  
الموصحة لكون ارشها مقدراً  
فقال عمن عبد قيمته تزيد على  
عشرة آلاف قضى الامام  
فيه بخمسة آلاف الاخسة  
باتفاق الروايات بخلاف  
الامة فانه قضى فيها بخمسة  
آلاف الا عشرة لأن دية  
المسرة تلك تنقص عشرة  
يستحق به ان يخرج كخرج  
في العبد وفي العبد خمسمائة  
نصف الدية فنقصنا خمسة  
اعتبار البعض بالكل \* عبد

أمرها الى على صداق كذا فينقد النكاح بينهما اذا كان الزوج كفواً لها هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيلة قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الخصاص اكتفى بهذا القدر من التعريف لجواز النكاح وبعض مشايخنا كانوا يقولون هذا رأى الخصاص وفي جوازه هذا النكاح كلام لانهم تصرم معرفة وفي باب النكاح يستقصى في التعريف غاية الاستقصاء وهكذا حتى عن مشايخ بل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ان الخصاص كبير في العلم وهو من جملة من يصح الاقتداء به هكذا في الذخيرة \* وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن أخوين تزوجا ختين فزفت الى كل واحد منهما امرأة أخيه فلم يعاوا بذلك حتى أصبحوا فاذكر ذلك لأبي حنيفة رحمه الله تعالى فقال ليطلق كل واحد منهما امرأته تطليقة ثم تزوج كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وفي مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكر لهذه المسئلة حكاية أنهم اوقعوا لبعض الاشراف بالكوفة وكان قد جمع العلماء لولاية وفيهم أبو حنيفة رحمه الله تعالى وكان في عدد الشبان يومئذ فكانوا جالسين على المائدة اذ سمعوا ولولة النساء فقيل ماذا أصابهم فذكروا أنهم قد غلطوا فادخلوا امرأة كل واحد منهما على صاحبه ودخل كل واحد منهما بالتي أدخلت عليه وقالوا ان العلماء على ما تدكم فسلوهم عن ذلك فبطلوا فقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى فيها قضى على رضى الله عنه على كل واحد من الزوجين المهر وعلى كل واحدة منهما العدة فاذا انقضت عدتهما دخل بها زوجها وأبو حنيفة رحمه الله تعالى ينكح باصبعه على طرف المائدة كاللثة كرفي شيء فقال له من الى جنبه أبرز ما عندك هل عندك شيء آخر فقضى سفيان الثوري رحمه الله تعالى فقال ماذا يكون عنده بعد قضاءه على رضى الله عنه يعني في الوطء بالشبهة فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى على بالزوجين فأتى بها فاسأل كل واحد منهما أنه هل تعجبك المرأة التي دخلت بها قال نعم ثم قال لكل واحد منهما ما طلق امرأتك تطليقة فطلقها ثم زوج من كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وقال قوما الى أهلكم على بركة الله تعالى فقال سفيان رحمه الله تعالى ما هذا الذي صنعت فقال أحسن الوجوه وأقر بها الى الالفه وأبعد هاجن العداوة أرايت لو صبر كل واحد منهما حتى تنقضي العدة أما كان ينبغي في قلب كل واحد منهما ما شئ يدخل أخيه بزوجه ولكني أمرت كل واحد منهما حتى يطلق زوجته ولم يكن بينهما وبين زوجته دخول ولا خلوة ولا عدة عليهم ان الطلاق ثم زوجت كل امرأة من وطئها وهي معتدة منه وعدته لا تمنع نكاحه وقام كل واحد منهما مع زوجته وليس في قلب كل واحد منهما شيء فمحبون من فطنة أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحسن تأمله وفي هذه الحكاية بيان فقه هذه المسئلة التي ختم بها الكتاب كذا في المبسوط \*

### الفصل السابع في الطلاق

رجل كتب الى امرأته كل امرأتى غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم محاذ كرفلانة وبعث بالكتاب الى امرأته لا تطلق فلانة وهذه حيلة جيدة (الحيلة للطلقة الثلاث اذا خافت أن ينسكها الزوج الثاني) ان يقول الذي يريد التحليل قبل أن يتزوجها ان تزوجتك وجامعتك مرة فانت طالق ثلاثاً أو قال أنت طالق واحدة بالنية واذا قال ذلك تزوجت المرأة نفسها منه فاذا جامعها مرة يقع عليها الطلاق ويحصل لها الخلاص

مقطوع يده قطع انسان آخر رجله من ذلك الجانب عليه نقصان قيمته مقطوعا يده لانه اتلاف فلا يجب به ارش مقدراً وان من جانب آخر عليه نصف القيمة لعبد مقطوع يده لانه ليس باتلاف فجاز أن يجب به ارش مقدراً \* وعن محمد بن قيس قطع يد عبد غيره عليه ما تنقص ولا يبلغ به نصف دية يد حر وعن الامام والثاني فحين قطع يمين عبد رجل وآخر سارها فأتى القاطع الأول نصف قيمته وعلى الثاني ما تنقصه وما بقي من النقص في نفس العبد عليه ما تنقصه وقال محمد بن قيس قطع اليدين والنفس عليهما أنصافاً وعلى هذا البائع قطع يد العبد المبيع بسطة نصف

التمن وان مقطوع يد فقطع البائع الثانية بمنزلة نقصان ويسقط من المشتري قدره من الثمن ان ثلثا ثلث الثمن وطريق معرفته هاهنا السمع  
 ان يترك الجني عليه حتى يغفل ثم ينادي ان اجاب والتفت علم انه لم يذهب والا فذهب \* وذ كر بكر أشهد الجروح ان فلانا لم يجرحه ومات  
 الجروح ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح اشهادهم وان لم يكن معروفا فاصح لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة ان  
 فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل (٣٩٦) لان القصاص حق الميت ولهذا يجري فيه سهام الارث ويقضى دينونه والمورثا كذب شهوده

ونظيره ما اذا قال المذوف لم  
 يقذفني فلان ان لم يكن قدف  
 فلان معروفا يسمع اقراره  
 والا لا وعقوا الاولياء قبل  
 موت الجروح يصح كما يصح  
 عقوا الجروح لوجود السبب  
 وحصة الابراء بعد وجود  
 السبب واجاب عطام بن حزة  
 فحين ضغط خصيتي انسان  
 ومضى عليه وهو صحيح يعمل  
 ثم مات ان ثبت باقرار او بينة  
 انه مات من تلك الضغطة  
 عليه الدية كاملة \* شهدا  
 على رجل انه جرحه ولم يزل  
 صاحب فراش حتى مات  
 يحكم به وان لم يشهدوا انه  
 مات من جراحته لانه لا علم لهم  
 به وكذا لا يشترط في الحائض  
 ان تقولوا مات من  
 شقوطة ولان اضافة الاحكام  
 الى السبب القائم لازم لا الى  
 سبب يتوهم الا يرى انه  
 لا يجب القسامة في ميت في  
 محلة على رقبته حية ملتوية  
 \* حلق رأسه ولم يثبت  
 عن الامام انه يخير المولى ان  
 شامدفعه واخذ قيمته وان  
 شام ترك قال محمدا لا يحفظ  
 عنه في طحيته شيئا وفي  
 العيون عن الامام في قطع  
 اذنه او انفه او حلق طحيته

وان خافت ان يسكها زمانا طويلا ولا يطلقها ولا يجامعها كي لا يقع الطلاق عليها فالخيلة لها ان يقول قبل  
 التزوج ان تزوجتك وامسكتك ولم اجامعك فوق ثلاثة ايام يوما وما أشبه ذلك بقدر ما به واه فانت طالق  
 فاذا قال الزوج ذلك تزوج المرأة بنفسها منه فاذا مضت تلك المدة يقع عليها الطلاق ويحصل لها الخلاص  
 وخيلة أخرى في أصل المسئلة \* ان تقول المرأة للحلل زوجت نفسي منك على أن أمرى يدي أطلق  
 نفسي كلما أريد ثم يقبل الزوج فيصير الامر بدها تطلق نفسها كلما أرادت ولو بدأ الحلل فقال تزوجتك  
 على أن أمرى يدي تطلق نفسك كلما تريد فيقبل لا يصير الامر بدها

وخيلة أخرى \* ان يقول الزوج للحلل للمرأة تزوجتك على أن أمرى يدي بعد ما تزوجتك وطلق  
 نفسك كلما تريد فقالت المرأة قبلت بصير الامر بدها أيضا المطلقة الثلاث اذا أرادت التزوج والرجوع  
 الى الزوج الاول وهي تكرر ان تزوج نفسها رجلا فتشتر بأنما قد استحل من الخيالة في ذلك ان كان لها  
 مال تب لبعض من تنق به عن مملوك ثم يشتري الموهوب له بذلك الثمن مملوكا صغيرا امرها بما يجامع مثله  
 النساء ثم تزوج نفسها منه بشهادة شاهدين باذن مولى الغلام فاذا دخل به الغلام بهب المشتري هذا الغلام  
 للمرأة فتقبله وتقبضه فيبطل النكاح فاذا اعتدت رجعت الى زوجها بنكاح صحيح ثم تبعته بالمملوك الى  
 بلد من البلدان فباع هناك فيبني امرها مستورا هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى هذه الخيلة \* واذا  
 أراد ان يطلق امرأته ولا يقع طلاقه ينسحب أن يستننى وينسحب أن يكون الاستثناء موصولا لمقوفا حتى ان  
 المفصول لا يعمل وكذا المضمر في قلبه لا يعمل وكونه مسموعا هل هو شرط فقد اختلف المشايخ رحمه الله  
 تعالى فيه بعضهم قالوا ليس بشرط وانما الشرط تصحيح الحروف والتكلم به وبعضهم قالوا كونه مسموعا  
 شرط والمسئلة معروفة في كتاب الطلاق ثم اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في فصل الطلاق والعناق اذا  
 قرن به الاستثناء هل يتصف الشخص بكونه موقعا أم لا قال بعضهم يتصف به مع انه لم يثبت الوقوع حتى من  
 حلف وقال والله لاطلق اليوم امرأتى تطلقه واحدة أو ثلاثا فقال لها في اليوم أنت طالق ثلاثا نساء  
 افه أو قال لها أنت طالق ثلاثا على أنه فقالت المرأة لا قبل كان هذا الرجل بارا ولا يحنث في عيने وهو  
 اختيار مشايخ بل رحمه الله تعالى وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى روى عنه أن من قال  
 والله لاطلقن امرأتى اليوم ثلاثا أو قال واحدة فالخيلة في ذلك أن يقول لها أنت طالق ان شاء الله أو يقول  
 لها أنت طالق ثلاثا على أنه قدرهم فلا تقبل المرأة ولا يحنث الرجل ويكون بارا في عيने وكذلك اذا حلف  
 أن يبيع فباع يبيعا فاسد فقد برى في عيने فاعتبر بائعا وموجبا الملك وان لم يثبت الملك فكذا في مسألة  
 الاستثناء في الطلاق يعتبر موقعا وان لم يثبت به الوقوع ومشايخنا رحمه الله تعالى يقولون لا يتصف بكونه  
 موقعا (١) وجعلوا هذا جواب ظاهر الرواية فقالوا في المسئلة التي تقدم ذكرها ان الحالف لا يصير بارا في

(١) قوله وجعلوا هذا جواب ظاهر الرواية ينبغي مراجعة الخبر وتقرير الخلاف في المسئلة فانه في المحيط  
 حكاة على غير ما ذكره هنا وعبارته على النسخة التي يدي ومشايخنا رحمه الله تعالى يقولون لا يتصف  
 بكونه موقعا وجعلوا ما روى عن أبي حنيفة في المسئلة التي تقدم ذكرها ان يصير بارا في عيने جواب ظاهر  
 الرواية انتهت فتأمل والله أعلم اه مصححه

اذا لم يثبت قيمته تاما ان دفع اليه العبد وحكي القدر في شعره وطيته للحكومة قال القاضي الفتح في قطع اذنه وانفاه وحلق عيـ  
 نة اذ لم يثبت على لزوم نقصان قيمته كما قالوا وروى الحسن عنه لان الاعتبار فيه المالية والحاصل أن الجنائية على العبدان مستهلكة بان  
 كانت توجب في الحر كمال الدية ففيه كمال القيمة وان غير مستهلكة باز وجب فيه نصف الدية ففيه نصف قيمته الاول كقطع اليدين وأمثاله وقطع  
 يدور على من جانب واحد الثاني كقطع يد أو رجل أو قطع يدور على من خلاف وقطع الاذنين وحلق الحاجبين اذا لم يثبت في رواية من قبيل

الأول وفي أخرى من قبيل الثاني \* واستعمل العبد المشترك بلائذ شره كل يوجب على الشر بك المستعمل الضمان فيه روايتان وفي البداية يضمن بلا خلاف \* برأت الموصضة والجراحات ولم يبق الاثر لاثني عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول الثاني قال الفقيه الفتوى على قول محمد انه لاثني عليه الاثن الادوية قال القاضي ان لا أثر لثني قولهما وان بقي أثر يوجب ارض ذلك الاثر ان منقلبه مثلاً فأرشد المنقلة \* أنفذ الطعن من اذن الى اذن في حكومة وان في فمحتى (٣٩٧) خرجت من الدماغ ونفذت فيه ففى

الفم مع الدماغ الحكومة  
لانه ليس له ارض مقدر  
ومن الدماغ الى أن نفذت  
آمة وفيها ثلث الدية وفي  
موصضة الاثف الحكومة ولا  
قصاص في دامية وباضعة  
ومتلاحة لانه لا يتخلو عن  
الزيادة

### نوع في الشجاج

الكلام فيه في مواضعها  
وأساميها وأحكامها وانها  
تختص بالرأس والوجه فاذا  
كانت في الوجه ان في موضع  
العظم كالجبهة والجبين  
والذقن يصور فيها الموصضة  
وما قبلها وما بعدها والامة  
لا تكون الا في الرأس أو في  
الوجه من الموضع الذي  
يخلص الى الدماغ ولا تكون  
الخائفة في الحلق والرقبة وانما  
تكون فيما يصل الى الجوف  
من الصدر والظهر والبطن  
فكل ما وصل الى موضع لو وصل  
الشراب اليه كان موطرا  
فهو جائفة لانه يحكم الجوف  
وما فوقه لجائفة وكل موضع  
يكون فيه موصضة ففقيه منقلبه  
وهاشمة وسمحاق وباضعة  
ومتلاحة وآمة وانما ذلك  
يكون في الرأس والصدين  
والجبهة والجبين وموضع  
الخددين والذقن وأما اساميها

يضمنه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة \* رجل قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فطالق ثلاثا  
فالحيلة أن يقول لها أنت طالق ثلاثا على كذا ولا تقبل المرأة ولا يقع الطلاق في رواية عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وعليه الفتوى لو أن رجلا طلق امرأته ثلاثا أو أكثر فالسبيل أن تدخل المرأة بينا فيه زوجها  
فيقال له أنك تزوجت امرأته وهي في هذه الدار فقال ليست لي امرأتى في هذه الدار فيقال له كل امرأتك في  
هذه الدار فهي طالق بائن فإذا حلف تبرز المرأة اليه فيظهر طلاقها اذا حلف بثلاث تطليقات أن لا يكلم  
فلا نأف السبيل أن يطلقها واحدة بأئنة ويدعها حتى تنقضي عدتها ثم يكلم فلا نأف تزوجها كذا في  
السرارية

### (الفصل الثامن في الخلع)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ثم سألتني الخلع ان لم اخلعك  
وحلفت المرأة بتعق مما ليكها وتصدق مالها ان لم تسأله الخلع قبل الليل فجاء الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للمرأة عليه الخلع فقالت زوجها سألت أن تخلعني فقال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى للزوج قل قد خلعتك على ألف درهم ثم طينها فقال لها الزوج ذلك فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
للرأة قولي لا أقبله فقالت المرأة لا أقبل ما قلت فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى قومي مع زوجك فقد بر كل  
واحد منكما في عينه

في حيلة أخرى للمرأة إذا كانت عين المرأة بتعق مما ليكها وتصدق مالها أن تبسج جميع ذلك عن تنق  
حتى يضي اليوم وليس في ملكها شيء فتقبل اليمين لا الى جزم ثم تستقبل البسج كذا في المحيط

### (الفصل التاسع في الايمان)

رجل حلف أن لا يتزوج بالكوفة فالحيلة في ذلك أن يخرج الزوج وولى المرأة من الكوفة وبعدها  
النكاح خارج الكوفة فلا يحث في عينه

في حيلة أخرى أن يوكل الحالف رجلا فخرج الوكيل والمرأة من الكوفة وبعدها النكاح ثم أو يوكل  
المرأة أيضا ويخرج الوكيلان من الكوفة فيعقدان النكاح خارج الكوفة فلا يحث في عينه والعبر  
في هذا الباب حث الوكيل لاحث الموكل اذا حلف أن يطلق امرأته بخارافا فالحيلة في ذلك على قياس  
مسئلة النكاح التي تقدم ذكرها أن يخرج من بخارافا يطلقها أو يوكل رجلا حتى يطلقها الوكيل خارج  
بخارافا فلا يحث في عينه اذا أراد الرجل أن يسافر فحلف امرأته بتعق كل جارية يشتر بها فتقول له كل  
جارية تشتر بها فهي حرة فالحيلة للزوج اذا حلف به أن يقول نعم ويعني بقوله نعم بلدة أو قرية بعينها فاذا  
نوى ذلك ثم اشترى جارية لا تعتق عليه وهذه المسئلة تشير الى أن الرجل اذا عرض على غيره عينا من الايمان  
فيقول ذلك الغير نعم انه يكتفي ويصير حالفًا بثلث اليمين التي عرض عليه وهذا فصل اختلف فيه المتأخرون  
قال بعضهم لا يكتفي بقوله نعم ولا بد من أن يصرح باليمين وقال بعضهم يكتفي وهذه المسئلة دليل عليه وهو  
الصحيح كذا في الذخيرة \* رجل قال ان فعلت كذا فعبدى حرو جميع ما ملكه صدقة فالحيلة أن يهب  
ذلك كله عن يثقه ويسلم اليه ويفعل ذلك ثم يستوبه \* رجل أراد أن يكاتب جارية له ويأطافا فانه يهبها

فأولها الحارصة وهي التي تحصر الجلد أي تشقه والدائمة التي لا تسيل وتدمى والباضعة من البضع القطع التي خرجت من الجلد وأخذت  
في اللحم والمتلاحة التي تنشق اللحم فتكون أبلغ من الباضعة والسمحاق الواصلة الى جلدته رفيعة فوق العظم واسم الجلد سمحاق والموصضة  
التي توضع العظم والهاشمة التي تمش العظم وتكسره والمنقلة بفتح القاف وكسرها التي يخرج منها العظم والامة الواصلة الى أم الدماغ  
وهي جلدته تحت العظم فوق الدماغ ثم الدامية وهي التي تنشق هذه الجلد وتولد ثم محمد ثلاثا نأف الحارصة والدائمة والدائمة وأما أحكامها

ففي الموضحة قودوما بعدها الاقود فيها وما قبلها قال محمد في الاصل فيه قود فقدر غورا الجراحة بمسبار ثم يعمل حديد بقدره فيغرز في اللحم الى آخره فيستوفي حقه وعن الامام أنه لا قود الا في الموضحة لا في قبيلها ولا في قبيلها وكل رواية وجه واذا لم يجب القصاص أو سقط بالاعفو فيما قبل الموضحة حكومتها عدل وفي الموضحة لو خط نصف عشرها وفي الهاشمية عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشرها وفي الآمة ثلث الدية وليس في الجراح ارض مقدر (٣٩٨) الا في الخائفة ثلث الدية وان نفذت الى الجانب الاخر فثلث الدية لانها ما جئت فنان \* شج أصلع

موضحة عمد افقيه حكومة  
لاقص لان موضحة الاصلع  
أيسروا الشاج أيضا أصلع  
يجب القصاص للساواة وان  
لم يكن الشاج أصلع لكن  
رضي بالاقصاص منه لم يكن  
له ذلك وتجب الحكومة  
وموضحة الاصلع انقص من  
موضحة غيره فكان ارشه  
انقص أيضا والهاشمية  
مستويان لانه كسر العظم  
وعظم الاصلع وغيره سواء  
فانفذت الموضحة لانها  
شقت الجلد وجلد الاصلع  
أزق من جلد غيره فتجب  
الحكومة فيها \* شج بالعصا  
موضحة لا يجب القصاص  
وان مات منها لا يجب أيضا  
وان شج بالحديد الهاشمية لا يجب  
القصاص وان مات منها يجب  
القصاص وان شج بالحديد  
موضحة يجب القصاص  
فان مات منها يقتل به \* شج  
بالحديد لا قصاص فيه وان  
جرحه ومات منه يجب  
القصاص \* ألقاه في النار أو  
في نور حمة فاحترق ومضى  
أيام ومات يقتل به وان كان  
يذهب ويحيى ثم مات منه  
تجب الدية \* قطع الاذن كلها  
يقص وان قطع نصفها  
اقصص منه بقدره ان استطاع

لا بن له صغير ثم يتزوجها ان لم تكن تحت حرة ويكون أولاده أحرارا كذا في السراجية \* (١) وفي العيون  
لو أن رجلا أراد أن يدبر عبده ويجوز بيعه فانه يقول اذمت وأنت في ملكي فانت حرة فانه يجوز اذا مات  
يعتق هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن بيعه جائز كذا في التارخانية  
نوع في قبض الدين \* اذا كان لرجل على رجل مائة درهم فقال الرب الدين عبدى حر ان أخذته اليوم  
متفرقا فالحيلة في ذلك أن يأخذ بعض المائة متفرقا أو جلة وان قال ان أخذته اليوم الاجلة فعبدى حر  
فاخذ جميع المائة منه ثم وجد فيه ادرع ماسوفة فاراد أن يستبدله في الغد فلا يحسن في عينه فالحيلة أن  
يستبدله في الغد فلا يحسن في عينه وكذلك لو ترك الاستبدال أصلا ولو استبدله اليوم يحسن في عينه اذا حلف  
ليأخذ من فلان حقه أو ليقبضه ثم بدله أن لا يأخذ نفسه فالحيلة أن يأمر غيره حتى يأخذ ولا يحسن  
وكذلك لو بدله أن لا يأخذ من المحلوف عليه نفسه فالحيلة أن يأخذ من وكيل المحلوف عليه ولا يحسن  
وكذلك لو أخذ من رجل كفل بالمال عن المحلوف عليه بأمره أو من رجل أحاله المحلوف عليه بأمره  
فقد بر في عينه هكذا كره القدوري وذ كره في العيون مسألة تدل على انه يحسن في عينه وصورة ما ذكر في  
العيون اذا حلف الرجل لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبض من وكيل المطلوب حنث وان قبضه من  
المتطوع لم يحسن وكذلك لو قبضه من كفيل له أو محتمل عليه لم يحسن وفي القدوري لو حلف المطلوب ليعطين  
فلانا حقه فأمره غيره بالاداء أو أحوال فقبض بر في عينه وان قضى عنه متبرع لا يبر وان عني أن يكون ذلك  
بنفسه صدق ديانة وقضاء وفيه أيضا لو حلف المطلوب أن لا يعطيه فاعطاه باحد هذه الوجوه حنث وان  
عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء وذ كره في موضع آخر أنه يصدق من غير فصل والعصم ما ذكرنا  
أولا كذا في الذخيرة \* لو أن رجلا ساءم رجلا بشوب وأبي البائع أن ينقصه من اثني عشر فقال المشتري  
عبد حرة ان اشتراها باني عشر درهمها ثم بدله أن يشتريه بنبي أن يشتريه بأحد عشر درهمها ودينارا أو باع  
بأحد عشر درهمها وثنى بالواحدة في عينه وهذا الذي ذكر جواب القياس أما على جواب الاستحسان  
يحسن فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى فيمن حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم الا بكرا والابا يذيقه  
بتسعة ودينار القياس أن يحسن وفي الاستحسان لا يحسن في عينه ولم يذ كره في هذا الفصل ما اذا باعه بتسعة  
وثوب قال مشايخنا رحمه الله تعالى وينبغي أن يحسن في عينه قياسا واستحسانا لان الشوب مع الدراهم  
جنسان مختلفان قياسا واستحسانا فلا تكسر الدراهم بالشوب فلا يكون هذا البيع مستثنى عن البين بل  
كان داخلا تحت البين قياسا واستحسانا ولو حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم حتى يزداد ثم احتاج الى  
بيعه ولم يجد من يشتري بالزيادة قال ينبغي أن يبيعه بتسعة دراهم ولا يحسن في عينه وكان ينبغي أن يحسن  
لانه جعل تمام عينه البيع بالزيادة على العشرة ولم توجد الغاية بقيت البين فيجب أن يحسن كالمواضع  
بعشرة والجواب أن الحنث لا يقع بقاء البين وانما يقع بوجود شرط الحنث ولكن في حال بقاء البين  
فقيما اذا باعه بتسعة لم يوجد شرط الحنث لما لم يوجد شرط الحنث لعدم بقاء البين وفيما اذا  
باعه بعشرة وجد شرط الحنث والبين باقية فيحسب هذه الجلة من الجامع وقد ذكرنا المسألة الأخيرة هشام في

(١) قوله وفي العيون الخ الا صوب حذف هذه المسألة لانها ستأتي في فصل التدبير اه معجمه

نؤاذه

وعرف القدر فالماثلة في الاطراف في مقدار المقطوع شرط فانه روى عن الامام فيمن قطع نصف الاذن

وكان يقدر على ان يقتص منه ذلك القدر يقتص منه وفي الاجناس اذا كان أذن القاطع أصغر من أذن المقطوع فلامه مقطوع ان يقتص  
أو يأخذ نصف الدية قال الامام ان كانت الآمة ثنتين أو ثلاثا فالدية ولا شيء فحين كان أربعة فالدية وثلاثا وفي الظهيرية اسودت السن  
بضر به ثم زعمها آخر فعلى الاول الارش وعلى الثاني الحكومة وفي دعوى السن لا بد ان يذ كرها يضا أو سودا اذ لا يجب تمام الدية

الا اذا كانت بيضاء ولا يمنع بقاء السن في خلال العمل ومقام الدية **(نوع في القسامة)** رجلان في بيت وجد أحدهما قتيلا قال الثاني عليه الدية وقال محمد لا تجب عليه الدية لحوازه قتل نفسه \* أهل بخارى افرقوا فرقتين ويقاثلون للعصية جهلا أحدهما كلابى والاخر دروازكى ووجد بينهما قتيلا يعرف فأنه تجب القسامة والدية على تلك الحيلة \* ووجد قتيلا ما في غير الملك كالمقازة أو ملكا ما خاص كالدار أو عام كالحيلة ففي الاول ان لم يكن في قرب مصر من الامصار بحيث يسمع الصوت منه فهدر (٣٩٩) وان يقرب مصر فالقسامة والدية عليهم وان في دار رجل فاقسمته والدية على عاقلته وان في الحيلة اختار خمسين من الصلحاء أو من الفساق ان شاء وحلفهم كما عرف وان في نهر عظيم لا يملك لاحد يجري به الماء أو مر بوطا على شط هذا النهر ليس يقربه عمارة احد ولا يسمع منه الصوت في مصر فهدر وان كان يقربه ملكا احد فعلى عاقلته دية وقسامة وان كان الشط ملكا خاصا فكالدار وان ملكا عاما فكالحيلة وان نهر صغيرا تجري فيه السفن لقوم معروفين يجري به الماء أو مر بوطا فعلى عاقلته أرباب النهر وان وجد ميت في حيلة فلا قسامة ولا دية وانما هما في القتل وان وجد بين قريتين أرضهما وطريقهما ملك لقوم فهو على الرأس وهذا قول محمد رحمه الله وان وجد في أرض قرية لكنه أقرب الى بيوت قرية أخرى ان الارض ملكا فعلى المالك والانف على أقربهما

نؤد عنه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال القياس أن لا يحنث به يأخذ كذا في المحيط \* ولو حلف أن لا يبيع هذا الثوب من فلان بثمان أبدا فالحيلة في ذلك أن يبيع الثوب منه ومن رجل آخر ولا يحنث في عينه

**(حيلة أخرى)** أن يبيع هذا الثوب منه بعرض \* (حيلة أخرى) \* أن يوكل رجلا حتى يبيع الثوب من المحلوف عليه في أي مكان الاصل أن من حلف أن لا يبيع ولا يشتري فأمر انفسا بذلك لا يحنث الا اذا كان سلطانا لا يتولى ذلك بنفسه فحنث بالامر والمصلحة معروفة (وحيلة أخرى) أن يبيع هذا الثوب فضولى من المحلوف عليه ثم ان الحالف يجيز البيع ولا يحنث في عينه كذا في الذخيرة

**(اذا قال)** ان شريت هذا العبد فهو حر ثم بدله أن يشتري العبد فالحيلة أن يشتريه على أن البائع فيه بالخيار ولا يحنث في عينه \* (حيلة أخرى) \* على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يشتريه على أن المشتري بالخيار فخير المشتري يمنع دخول المشتري في ملك المشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يملك المشتري بنفس الشراء فلا يعتق عليه وتحتل المين لا الى جزاء هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيلة وفي هذه الحيلة التي ذكرها الخصاص على قول أبي حنيفة نوع شبهة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أن من حلف وقال ان اشتريت هذا العبد فهو حر فاشتراه على أنه بالخيار عتق عليه من غير ذكر خلاف والمشايخ رحمه الله تعالى اخر جواب المسئلة على قول أصحابنا جميعا فقالوا ما على قوله ما فظاهرا لان خيار المشتري عندهما لا يمنع دخول العبد في ملك المشتري فوجب شرط العتق والعبد في ملكه وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان عنده خيار الشرط وان كان يمنع دخول المشتري في ملك المشتري الا أن الاعتاق يتعلق بالشراء لا بالملك والمعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمرسل فيصير قائلا بعد الشراء هذا العبد حر \* **(حيلة أخرى)** أن يشتري هذا العبد مع رجل آخر \* (وحيلة أخرى) ان يشتري تسعة وتسعين سهما من هذا العبد لنفسه ثم يشتري السهم الباقي لابنه الصغير أو لآخر أنه بأمرها أو يشتري تسعة وتسعين سهما لنفسه ثم ان البائع يقربه بالسهم الباقي وعلى هذا اذا قال ان اشتريت هذه الدار فكذا فاشتري تسعة وتسعين سهما لنفسه واشتري السهم الباقي لابنه أو لآخر أنه ولو وهب له السهم الباقي ففي العبد وما أشبه مما لا يحتمل القسمة تصح الهبة وفيما يحتمل القسمة لا تصح الهبة وفي الوجهين جميعا لا يحنث في عينه كذا في الذخيرة

**(نوع آخر في الاكل)** اذا قال لامرأته ان أكلت من هذا الخبز فأنت طالق فالحيلة لها حتى ان تأكل ولا تطلق ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينبغي لها أن تدق ذلك الخبز وتلقيه في عصية يده وتطبخه حتى يصيرها لكا فاذا أكلت لا يحنث وفي القدوري هدى الى حيلة أخرى فقال لو جفقه ودقه ثم شربه جاء لم يحنث وان أكله مبلولا حنث اذا حلف لأيا كل طعاما فلان ثم بدله أن يأكل فالحيلة فيه ان يبيع المحلوف عليه ما هيا من الطعام من الحالف ثم يأكل الحالف فلا يحنث وكذلك لو أهدى المحلوف عليه طعاما للحالف فأكل الحالف لا يحنث لان الطعام صار ملكا لله بالف بالبيع والاهداء فكان الحالف أكل طعام نفسه قال شمس الأئمة الخواص في حله الله تعالى الخصاص جوز بيع الطعام هنامطلقا وانما يجوز هذا البيع اذا كان الطعام مشارا اليه أو بشير البائع الى موضعه بان يقول من يبيد كذا أو من حين كذا أو يعرفه بشئ

أقرب ما بيوت أو غير اعى حال المكان الذي يوجد فيه ان عملوا على الملاة القسامة والدية على عاقلته وان مباح الا أنه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال ذكر هذا القدسه لوالد الكرخي وذكر شيخ الاسلام ووجد في حيلة فالقسامة عليهم والدية عليهم وعلى عاقلته لان أهل الحيلة قتلوهم حكموا كانوا قتلوه حقيقة لكان عليهم وعلى عاقلته وان مباح الا أنه في دارها فالقسامة عليها والدية على عاقلته وان انقض أهلها يحلف خمسين ثم يقسم الدية على أقرب القبائل من قومها **(نوع آخر في الصلح)** قتل

رجلا عمدا وله وليان فصالح مع أخ عن الدية على خمسين ألفا وخمسة وعشرون ألفا وغير المصالح خمسة آلاف نصف الدية وعن الامام أن الصلح في العمد أيضا على أكثر من الدية لومن جنس الواجب باطل كما في الخطا لكن المشهور المنصور أن ذلك في الخطا وفي العمد يصح كذا وكذا وفي الخطا لا يجوز على أكثر من جنس المقتدرات قبل الحكم ويجوز بغير جنسه وكذا بنوع آخر بعد الحكم وصالح في الخطا على مائة بعرا وألف دينار وعشرة آلاف درهم صح وفائدة تعين (٤٠٠) ذلك النوع قبل القضاء فلا يبقى للحاكم الخيار في إيجاب سائر الأنواع وإن صالح على بعض

هذه الأنواع بأقل يجوز وإن صالح بأكثر لا يجوز الزيادة وإن صالح على شيء مما لم يفرض منه الدية إن لم يدفعه لا يصح لأنه دين بدين هذا الم يقض عليه بالدية أمام القضاء به بأن قضى بمائة بعد بر فصالح على مائة بقرعة مثلاً جاز وإن على أكثر من مائة بقرعة قال الامام يجب وإن دفعها إليه لأن القضاء يعين الواجب فإذا لم يدفع يكون افتراء على دين بدين والبقرة ليست من أنواع الدية فيجوز الزيادة على الأكثر وعندهما له ما دخل في أنواعها فنها ما تاب بقرعة ومن الغنم ألف شاة ومن الحيلة مائة حائل كل حيلة ثوب فلا يجوز الزيادة على العمد المذكور فلا يصح الصلح جماعة رموا الكلب بالسهم فأصاب سهم صغيرة وماتت وشهد اثنان أن هذا السهم لفلان ولم يقولوا رماه فلان فصالح الأب مع فلان ثمان فلان امتنع من إيفاء البذل وورد الصلح إن كان يعلم أن المصالح هو الخارج والموت منه فالصلح ماض وإن لم يعلم منه غير معرفة السهم فباطل وإن علم أن الخارج فلان لكن أبوها أيضا لطمها

أما إذا أطلق إطلاقاً لا يجوز هذا البيع رجل أخذ لقمة ووضعها في فيه لياكلها خلف رجل وقال إن أكلتها فأمر أتي طالق وقال رجل آخر إن ألقيتها فأمر أتي طالق فالحيلة أن يلقي بعض اللقمة ويأكل بعض اللقمة فلا يحنث واحد من الحالفين فإن لم يفعل المحلوف عليه هذا ولكن جاءه إنسان آخر وأخرج اللقمة من فم المحلوف عليه وألقاها قال إن أخرجهما والمحلوف عليه جاهد على أن لا يفعل فمتنع بجهده مغلوب على ذلك لا يحنث واحد من الحالفين

نوع آخر في مسائل النفقة رجل حلف بالطلاق أن لا يتفق على امرأته فالحيلة أن يهبها ما لا حتى تنفق على نفسها أو يقرضها ما لا أو يشتري منها شيئاً عيال أو يستأجر منها شيئاً عيال فتتفق على نفسها من ذلك المال ولا يحنث لأنه ما أنفق عليها بل أنفقت على نفسها من مال نفسها وكذلك لو وهب لها حائضاً تستغله وتنفق من غلته أو أجرة الحائض منها بشئ يسير حتى أنفقت على نفسها من غلته لا يحنث لما قلنا \* ووجه آخر أن تستأجر المرأة زوجها كل سنة بكذا على أن يتجر لها في أنواع التجارات فيكون كسبه لها تنفق منه عليه وعلى نفسها وهذا الحيلة ظاهرة لأن الاستئجار على هذا الوجه صحيح لأن العقود عليه معلوم والبذل معلوم فإذا حلفت الأجرة صارت منافع الزوج مملوكة للمرأة فأحدث من الكسب يكون بدل ملكها فصارت هي منفقة على ملك نفسها فإذا كان الرجل خياطاً أو غيره من الصناعات استأجرته على أن يخطب لها مشاهرة وتقبل العمل فيجوز ذلك ويكون الكسب لها فإذا أنفقت على نفسها أو عليه لا يحنث (ومن جنس مسائل النفقة ما ذكر في حيل الأصل) رجل وهب لرجل مالا ثم قال الواهب امرأتي طالق ثلاثاً ثم أنفقت هذا المال الذي وهبت لك الأعلى أهلاً فأراد الموهوب أن يقضى ببعض ذلك المال دينا عليه ويتفق البعض على أهله هل يحنث الحالف قال لا حتى يتفق كل المال على غير أهله كذا في المحيط \* (سئل) شيخ الإسلام أبو الحسن عن له امرأتان طلبت أحدهما من الزوج أن يطلق صاحبته وضيق الأمر عليه وهو لا يخلص عنها وليس من رأيه أن يفارق صاحبته فالوجه في ذلك أن يتزوج امرأته أخرى باسم صاحبته ثم يقول طلقت امرأتي فلانة ويعني به التي تزوجها (وجه آخر) أن يكتب اسم تلك المرأة واسم أبيها على كفه السري وبشريده العيني إلى المكتوب ويقول طلقت فلانة هذه بنت فلان فتتوهم الطالبة أنه يطلق التي تطالب منه طلاقها كذا في الذخيرة

(وودخل) جماعة على رجل وأخذ أمواله وحلفوا أن لا يخبر باسمائهم فالسبيل أن يقال له أنا ناعد عليك اسمي وألقابني ليس بسارق إذا ذكرناه قل لا وإذا انتهيت إلى السارق فاسكت أو قل لا أقول فيه ظهرا الأمر ولا يحنث رجل علم أن أمير البلد أراد أن يحلفه أن لا يخالف الملك يكتب على كفه اليسرى الملك فلما قيل له عليك كذا عيذك ونسألك كذا ان كنت تخاف هذا الملك جعل الرجل يشير بسده العيني إلى الملك المكتوب على الكف وكلتا يديه في الكف وهو يقول لا أخاف هذا الملك فلم يحنث كذا في السراجية \* (رجلان) حلفا أن لا يدخل كل واحد منهما هذه الدار قبل صاحبه فالحيلة أن يدخل أحدهما وكذلك الحيلة في البين بالكلام إذا قال كل واحد منهما ما صاحبه لا بدئ بكلام تكلمنا معا فلا يحنث واحدهما إذا (إذا حلف الرجل لا يدخل دار فلان) فدخل مكرها لا يحنث هذا إذا حلفه إنسان وأدخله مكرها فاما إذا أكرهه حتى دخل معه بنفسه يحنث عندنا إذا حلف لا يدخل على فلان فالحيلة أن يدخل الحالف أو لا ثم

ولم يعلم موتهم من اللطمة أو السهم أن الصلح بائن سائر الورثة يصح والبذل لهم للآل و إن بغير انهم فالصلح يدخل باطل وللآل ولأبنة استيفاء القصاص في النفس وما دونها والصلح عنهم ما وصى يستوفيه فيمدونها أو يصلح لافي النفس استيفاء وصلها والقاضي فملا كرم المتأخرون كالأب ببليل مستلة الأصل وهي أنه إذا قتل ولأولى له السلطان الاستيفاء والصلح وكذا القاضي لا القفو الرابع في الجنابة على غير بن آدم \* وأنه سبعة أجناس \* (الأول) نفس الدابة فاسقطت ركبها ومات إن النفس بائن الركب



لا ضمان والا ضمن كل المية وان ضربت برجلها أو يدها الناحس فلت قدمه هدر لانه الجالب الخنف على نفسه وان أصابت وجلا آخر بالذنب أو الرجل أو كيف أصابته ان بلاذن الراكب فالضمان على الناحس وان باذن فعليه الا في النفعة بالرجل والذنب فانما اجبار لانه بمنزلة الراكب والسائق والنفعة جبار منهم الا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فأمر رجلا فقتلها فتحت رجلا فالضمان عليهما وان بلا اذنه فكل الضمان على الناحس ولا كفارة عليه وفي المستقى وقف على دابته في الطريق فأمر (٤٠١) غيره بالخنس فسارت عن موضعها ثم نفخت رجلا فالضمان على الناحس لا الراكب ولو أنها مربوطة في غير ملكه

فذهبت من ذلك الموضع وفتح الرباط فقد زالت الحناية فاعطى بها من ثمن فهو هدر وان كانت في رباطها فاصاب منها فذلك كله مضمون نفعت بيدها أو رجلها أو ذنبها أو رانت أو بالثوب وان كانت غير مربوطة فزالت عن موضعها بعد ما أوقفها ثم جنت على رجل فذلك هدر وان أوقفها ان في ملكه لا ضمان عليه خبطت أو نفعت أو رانت أو بالثوب الا اذا كان راكبا لانه مباشر الا في الروث والبول سائرة كانت أو واقفة لا ياقفاه أو ياقفاه للبول العام فيها \* وان أوقفها في ملك غيره أو في غير ملكه لا باذن السلطان يضمن وان رانت أو بالثوب لان اصل الفعل جنابة فالثوب يكون مضمونا وان باذن السلطان لا ضمان \* أرسلها فأصابت في فور الارسال يضمن وكذا ان لم يكن لها قائد ولا سائق ولا زاجر وان عطفت عن الطريق ان لم يكن لها طريق آخر فكذلك وان لها طريق آخر

يدخل المحلوف عليه فلا يحنث الحالف كذا في المحيط

### الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة

رجل له جارية عرض عليها العتق والتدبير فبكرت ذلك وقالت البيع نسمة أحب الي قال البيع نسمة البيع ممن يريد اعاقها فاراد المولى أن يوصي بان يتباع ممن يريد شراءه نسمة ويعلم أنه لا بد من حط ثمن من مثلها ليرغب المشتري في شرائها فلأوصى بان يتباع ويحط عن المشتري بعض الثمن لانه هذه الوصية لانها حصلت للمجهول والوصية للمجهول لا تجوز فالحيلة في ذلك أن يقول المولى بيعوها ممن أحبت وحيث أردت وحوطوا عن المشتري من ثمنها كذا فاذا أحببت وعينت انسانا يتبع ذلك الرجل للوصية بالمحاباة فيقال لذلك الرجل ان فلانا أوصى بان يتباع هذه الجارية منك نسمة بثمن مثلها ويحط عنك من ثمنها كذا فان رغبت في شرائها يتباع منك وهذه الحيلة مشروعة مما ذكره محمد في المبسوط أن من أوصى الى رجل وقال ضع ثلث مالي حيث شئت أو حيث أحببت يجوز وكان له أن يضع ثلث ماله حيث أحب فهو هذا كذا فان أراد المولى في هذه المسئلة أن يوصي لها بشئ من الثمن يقول بيعوها ممن أحبت وادفعوا اليها من ثمنها ألف درهم وصية لها فيكون هذا من المولى وصية بشئ من البيع نسمة وبالمال فاذا عتقت رجلا ويبتع من ذلك الرجل وأعتقها المشتري كان اهما من ثمنها ألف درهم وان لم يبتعها المشتري كان الالف وصية للمشتري اذا الوصية للمملوك وصية للمالك (رجل) له مملوك أراد أن يدبره على وجه يعتق عونه ويكون له بيعه متى شاء فالحيلة أن يدبره تدبيراً مقيداً فيعتق بعد موته ويجوز بيعه حال حياته ثم ذكر صاحب الكتاب تفسير التقييد في التدبير فقال كقول المولى ان مت وأنت في ملكي فانت حر وكان القاضي الامام أبو علي النسفي يقول ليس هذا التدبير مقيداً بل هذا تفسير لقوله أنت مدبر لان تفسير المدبر أن يعتق بعد موته اذا مات المدبر وهو في ملكه ولم يوجد منه هنا الا هذا اللفظ فلا يكون مدبراً مقيداً ولكن التدبير المقيد أن يقدم العتق على الموت يوم أو يومين أو يؤخره عن الموت يوم أو يومين أو يقيد العتق بالموت في سفر بعينه أو مرض بعينه غير أن العتق اذا أضيف الى ما بعد الموت بزمان لا يعتق العبد لا باعتاق الوصي أو الوارث (عبد بن رجلين) دبره أحدهما صار كاه مدبر اعند أبي يوسف وعامة فقهاء شافعية المدبر قيمة صاحبه مومراً أو معسراً فان أراد أن يكون مدبر الهما ولا يضمن أحدهما لصاحبه فالحيلة في ذلك أن يوكل المولى بالمدبر رجلاً يدبر عنه ماني كلمة واحدة ثم المسئلة بعد ذلك على وجهين اما أن يقول الوكيل للعبد جعلت نصيب كل واحد من موليك مدبر اعنه وفي هذا الوجه يصير مدبر ايئنه ما أو يقول أنت مدبر عن فلان وفلان وفي هذا الوجه أيضاً يصير مدبر ايئنه ما لانه جمع بين المولين بحرف الجمع ولو جمع بينهما باللفظ الجمع بأن قال أنت مدبر عنهما الاشك أنه يصير مدبر اعنه ما كذا هنا فقد أمرهما بالتوكيل ولم يقل يدبران معاً لانه لو أمرهما بذلك لم يمسق أحدهما صاحبه فيصير كاه مدبر الاول فلا يحصل مقصودهما ثم قال يوكلان رجلا ولم يقل يوكل أحدهما صاحبه لانه لو وكل أحدهما صاحبه فقال الوكيل للعبد أنت مدبر عني وعن فلان يصير كاه مدبر اعن المدبر عند أبي حنيفة وأبي يوسف لانه دبر بحكم الوكالة والمالك جميعاً ومن مذهبهما أن تصرف المالك والوكيل اذا اجتمعا وخرجاما يعتبر تصرف المالك سابقا واذا اعتبر تصرف المالك سابقا يصير العبد كاه مدبر المدبر

(٥١ - فتاوى سادس) لا وكذا اذا مكنت ساعة ثم سارت لا يضمن لا لقطع السير والفور \* أرسل طيراً فأنلف على فود الارسال لا يضمن نصر محمد رحمه الله فيمن أرسل باريه على صيد الحرم فأنلفه لا يضمن لانه يقطع الطريق بنشاطه لا بارساله \* أغرى كلباً حتى عض انساناً قال الامام لا يضمن مطلقاً وقال الثاني رحمه الله يضمن مطلقاً سواء بسوقه أو بقوده كالبهية وقال محمدان سابقاً أو قائداً يضمن والا لا وبه أخذ الطحاوي والفقهاء أبو الليث كلن يفتي بقول الثاني وهو اختيار أبي حازم وعليه الفتوى وقيل ان الكلب معلماً لا يشترط كونه سابقاً

ويضمن مطلقا وفي غير العلم يشترط السوق وفي دخوله دور قوم بانهم أو بدونه إذا جرحه كلهم لا ضمان لعدم وجود الاغرام أو الارسال منهم \*  
وفي سقوط سرج الدابة أو جملها على انسان وقتله الضمان على سائقها وقتفت الدابة السائرة ورانت وبالت ولف به شيء لا ضمان \* وان  
أوقفها فرانت أو بالت يضمن الراكب الموقف \* سار عليها فارت غبارا أو حصاة صغيرة فاعى انسانا أو تلف شيئا لا يضمن وان الحصاة كبيرة  
يضمن ويضمن الراكب كل ما أصابت (٤٠٣) الدابة يدها أو رأسها أو كدمت أو خبطت لا مانعت برجلها أو ذنبها وان أوقفها

يؤاخذ بنفحة الذنب والرجل أيضا وكل ما ضمنه الراكب ضمنه السائق والقائد وما لا يضمن لا يضمنان وما قبله المقياد بالوطم فعلى عاقلة القائد دية \* وربط بعرا بلا علم القائد في قطاره فالتلف مربوط فلو نفسا فالدابة على عاقلة القائد ويرجعون بها على عاقلة الرابط \* فادانسانا أعمى فوطى الأعمى انسانا وقتله قال الفقيه لا يجب على القائد شي أو وقف دابة في سوق الدواب لا ضمان على صاحبها وكذا السفينة المربوطة على الشط قال محمد وأوقف الدابة على باب السلطان أو على باب الجامع أو مسجد آخر يضمن ما نعت برجلها أو ذنبها الا اذا كان أعست الموضع لا يقاف الدواب \* ساق حمارا عليه وفر حطب وهو يقول طررق طررق بالفارسية أو عبر من الطريق ورجل واقف في الطريق أو سافر ولم يسمع أو سمع ولم يتيسر له التخي عن الطريق فأصابه الحطب وخرق ثوبه يضمن السائق وان سمع وتهايا لم ينتقل لا لان عدم الانتقال دليل على الرضا ولا لفرق بين الأصم وغيره \* أقام حمارا على الطريق وعليه ثوب فأصاب

فلا يحصل مقصودهما (وحيلة أخرى) أن يقول الذي يريد التدبير ان مت ونصبي من العبد في ملكي فهو حر فيجوز ولا يضمن لشريكه شي على ما ذكرنا لخصاف لانه يجعل هذا مديرا مقيدا وفي التدبير المقيد لا يجب الضمان لانه لا يمنع البيع (فان) أراد أحدهما أن يعتق العبد المشترك على وجه لا يضمن لشريكه شيئا فالحيلة أن يشهد أن بائعه قد كان أعتقه فاعتق نصيبه عند ذلك ولا يضمن لشريكه شيئا فان كان العبد قد ولى في ملكه وذلك معروف فالوجه في ذلك أن يشهد على صاحبه أنه أعتقه فاعتق العبد ولم يضمن لشريكه ويسعى العبد في جميع قيمته لهما كان المشهود عليه بالعتق موسرا أو معسرا عند أي حنيفة رجه الله تعالى وكذا عندهما ان كان معسرا وان كان موسرا يبي في نصيب المشهود عليه خاصة (وحيلة أخرى) أن يول المريد للعتق شريكه بعتاق نصيب المريد للعتق فإذا قبل الوكالة وأعتق لا يضمن له الموكل شيئا (وأخرى) أن يبيع نصيبه من معسر فعتقه المشتري فلا يضمن له عساره ولا البائع منه (رجل) له جارية طلبت من المولى أن يعتقهها وبزوجهما نكره المولى ذلك وأراد أن يطيب نفسها ما الحيلة في ذلك قال الحيلة أن يبيعهما ممن يتق به سرائرهما أو يبيعهما ويقبضها الموهوب له ثم يعتقه بالحنيفة فهو دال بيع ويتزوجهما بخرتهم ثم يقول للذي باعها منه أقتني البيع فيما فاذا أقال البيع فيها ينسخ الشكاح وترجع الى قديم ملكه وكان له أن يطأها بملكه العيين ولا تعلم الجارية بشي من هذا فتطيب نفس الجارية وهي مملوكة له قال شمس الأئمة الحلواني غير أن في هذا نوع غرور فانه يعامله معاملة الاماء ولكنه يعاملها معاملة الحر ان يركب فيكون فيه نوع تلبس وتدليس وغرور ثم انه ذكر في الحيلة البيع والهبة والبيع أحب وأيسر اذا احتاج فيه الى التسليم كذا في المحيط

عبد بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه من الكل مكاتب عليه عند أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ولشريكه الخيار ان شاء نقض الكتابة في كل العبد وأبطلها وان شاء ضمن المكاتب قيمة نصيبه فان أراد أن يصير نصيب كل واحد منهما مكاتب عليه ولا يضمن لشريكه شيئا فالحيلة في ذلك ما ذكرنا في فصل التدبير أن يوكل رجلا بأن يكتب نصيب كل واحد منهما في كلمة واحدة فيقول الوكيل للعبد كاتبك عن المولى بين جميعا على كذا وكذا فاذا قبل العبد صار مكاتب المولى بين جميعا ولا يضمن أحدهما لصاحبه عندهما ولا عند أي حنيفة رجه الله تعالى فان قبض أحدهما من بدل الكتابة شيئا شاركه الآخر فيما قبض سواء كان بدل الكتابة عن المولى بين جميعا من جنس واحد أو من جنسين مختلفين ثم الحيلة له ما حتى يكون نصيب كل واحد منهما مكاتب له ولا يشارك واحد منهما صاحبه فيما قبض من المكاتب أن يوكل رجلا يكتب هذا العبد ويفصل الوكيل الكتابة تفصيلا في نصيب كل واحد منهما ويخالفه في التسمية أو يوافقها فيقول الوكيل للعبد كاتبك على ألف وخمسمائة درهم نصيب فلان بألف ونصيب فلان الآخر بخمسمائة فيقول العبد قبلت ذلك كلما ويقول كاتبك على ألف درهم وخمسين ديناراً نصيب فلان بألف ونصيب فلان الآخر بخمسين ديناراً فيقول العبد قبلت ذلك كله فاذا فعل الوكيل هذا فقد استوثق ولا يضمن أحدهما شيئا لصاحبه وما قبضه أحدهما لا يشاركه الآخر ويصير كالوفرق عقد الكتابة في انتفاء الشراكة في المقبوض كذا في التارخانية \* رجل له عبد أراد أن يعتقه المولى والمولى مريض فلم يأمن المولى أن ينكر وارثه تركه فبأخذ العبد بالسعاية وله مال يخرج العبد من ثلثه قال الخصاف رجه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يبيعه

راكب الثوب وخرق ان كان الراكب يصير الثوب والحمار يضمن وان كان لا يصير لا يضمن وكذا اذا كان الثوب على الطريق نفسه والناس يمرون عليها وهم لا يصرون الثياب لا يضمنون وكذا لو جلس على الطريق انسان فوقع عليه انسان ولم يره الجالس ومات لا يضمن الجالس وصائق حمار الحطب اذا لم يقل اليك اليك انما يضمن اذا مضى الحمار الى جيب صاحب الثوب أما اذا مضى اليه صاحب الثوب وهو يراه ولم يتباعد عنه لا يضمن تأويلها اذا وجد فرصة الفرار ما اذا لم يجد يضمن وكذا ذكره القاضي أيضا في الدابة على الطريق وباعها وقال

للمشتري خليفته وأباهما أخذها ورضي صار قابضاً فان جنت فالضمان على الموقف البائع وان زالت من موقعها مال يحمل الربط وتنقل من مكانها \* في دأره أبعرة أدخل عليها آخر يعبراً عن المأوى أو غير مقتل بأذن صاحبها فقتل الداخل ذلك الأبل لا يضمن وان - بلانته يضمن \* أدخل بقراط وحافى سرح انسان فطمح بحشاً لا يضمن \* أدخل غنماً أو ثوراً أو فرساً أو جزاراً في كرم أو زرع ان ساقطوا منه ما تلف والا لا وقبل يضمن وان لم يكن سائقاً ساعاً على المعلم \* وجد بقرة في زرعها (٤٠٣) فأخبر صاحبها بالخروجها فأخرجها

فأفسدت من الزرع حال الاخراج ان أخبر بان بقرته في الزرع ولم يأمره بالاخراج يضمن التالف وان أمره بالاخراج أيضاً حال الاخبار لا يضمن وقال أبو نصر يضمن فيه أيضاً وان أخرجها صاحب الزرع فأكلها ذئب في المشتري انه لا يضمن وفي الضاوي المختار ان ساقها بعد الاخراج يضمن والا لا وقال أبو نصر اذا ساقها الى مكان يأمن على زرعها لا يضمن أيضاً وكذلك لو أخرج دابة الغر عن زرع الغير وعن أبي سلمة أنه يضمن \* أدخل دابته في دار غيره فأخرجها مالك الدار فتلقت لا يضمن كافي

الزرع \* وضع ثوبه في بيت الغير فرمى به مالك البيت ضمن فاندفع اخراج الدابة لان كون الدابة في البيت يضرب لا الثوب \* الراعي أخذ بقرة في سرحه فطرد بها الراعي قدر ما يخرج من سرحه لا يضمن لان الضالة لا يبرئها الاضال \* وجد في مرابط دابته فأخرجها فباعت أو أكلها الذئب يضمن بخلاف ما تقدم لان المرابط محله الاضال \* أفسد دابة

نفسه بمال و يقبض المال بحضرة الشهود فيعتق العبد بشرائه نفسه ويرأى من المال يقبض المولى ذلك منه قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى بشرط الخصاص رحمه الله تعالى أن يكون قبض المولى البديل بعناية الشهود وانما يحتاج الى هذا اذا كان على المولى دين الصحة حتى لا يصح اقراره باستيفاء ما وجب له في حالة المرض وأما اذا لم يكن عليه دين الصحة وأقر باستيفاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض فإنه يصح اقراره (أصل المسئلة) اذا كاتب عبده في مرضه ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة وليس عليه دين الصحة فإنه يصح اقراره ويعتبر من الثالث بخلاف ما لو باع في المرض ثم أقر باستيفاء الثمن فإنه يصح اقراره ويعتبر من جميع المال وأما اذا اعتقه على مال في مرض موته ثم أقر باستيفاء البديل وعليه دين الصحة ينبغي أن يصح اقراره من جميع المال بخلاف بدل الكتابة وهذا لان في باب الكتابة تسلم للكاتب رقبته باقرار المولى باستيفاء بدل الكتابة والاقرار وجد الآن فإزان يعتبر من الثالث كالأعتق في الحال فاماً في العتق على مال فرقبة العبد انما تسلم له بقبول بدل العتق لا باقرار المولى بالاستيفاء فكان نظير الثمن في باب البيع فيصير من جميع المال فعلى هذا ينبغي أن يصدق المولى اذا أقر بالاستيفاء من غير أن يحضر الاستيفاء فهو لکن الخصاص زاد في التوثيق والاحتياط فإن لم يكن للعبد مال فالخليفة أن يدفع المولى اليه مالاً في السر ويكتم ذلك عن الورثة ثم يدفع العبد ذلك المال الى المولى بحضرة الشهود فيعتق ولا يكون للورثة عليه سبيل لانهم لا يعرفون أن المولى أعطاه شيئاً أو ذكر هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الخليفة أن يبيع المولى هذا العبد ممن يشق به ويقبض الثمن منه بحضرة الشهود فيه يفتقه المشتري فيصح اعتاقه ثم المريض يجب الثمن من المشتري سراً فلا يكون للورثة سبيل لا على العبد ولا على المشتري كذا في الذخيرة

### الفصل الحادى عشر في الوقف

رجل لا وارث له وله عقارات أراد أن يوقفها على أقوام يأخذون غلتها فالخليفة له أن يقر أن رجلاً من الناس ولم يسمه وقف هذه الضياع على فلان وفلان وقفاً صحيحاً ويذكر فيه شرائط الوقف وهذه حيلة ظاهرة لان اقرار الانسان فيما في يده صحيح وان كان له وارث وأراد أن يوقف جميع عقاراته بقر بالوقف على نحو ما بينا ويقر أيضاً أنه يتولى أمر هذه الصدقة من جهة الواقف لهذه الضيعة وجعلها وقفاً في يده على هذا السبيل الذى وصفنا فإذا أقر بذلك لم يكن لوارثه شئ من ذلك لانه انما يصير لوارثه ما كان ملكاً له يوم الموت وهذا قد أقر أنه لم يكن ذلك ملكاً له وقت الموت ومن أراد أن يجعل غلة داره صدقة وأراد أن يكتب بذلك كتاباً وخاف أن يطله قاض وطلب لذلك حيلة فاعلم أن ابن أبي ليلى لا يجوز أن يجعل أحد غلة داره صدقة وقوفة على المساكين وعامة العلماء يجوزونها فاذا اطلب لذلك حيلة كى لا يطله قاض يرى مذهب ابن أبي ليلى فالخليفة له في ذلك أن يجعل غلة داره صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعد وفاته ويذكر في الكتاب فان ردت ذلك سلطان أو قاض تباع الدار ويصدق بثمنها على المساكين فيقع الامن بذلك لان أحد لم يقل بعدم جواز هذه الصدقة ومن أراد أن يجعل داره أو ضياعه صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعد مماته وخاف أن يرفع الى قاض يرى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويطل هذه الصدقة وهذا الوقف وطلب لذلك حيلة فاعلم بان الوقف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح مضافاً الى ما بعد الموت الا بطريق

الغير زرعها فأخذها وجسها حتى هلكت ضمن الحابس لانه ليس له ولاية الحبس \* ربط حماره في سارية فجاء آخر بحماره وربطه فعض أحدهما الآخر وهلك ان في وضع لهما ولاية الربط لا يضمن والا ضمن بان لم يكن ذلك الموضع طريقاً ولا ملكاً لاحد لا يضمن اذا كان في المكان سبعة وفي الطريق يضمن لان الربط ثمة جناية \* شاة لانسان دخلت دكان طباخ فتبعها المالك لاخراجها منه فكسرت قدراً للطباخ يضمن المالك الداخل \* شاة لقصاب فقتل عينها يضمن النقصان وفي كل ما يجعل على ظهره كالبقل والحمار وعين الحزور وبقرة

الجزء أو ما لا يحمل عليه له غرة في الواحدة ربع القيمة لان الاتباع بها أربعة أعين والواجبة كالشاه \* قطع أحد قوائم الدابة بضمن كل قيمتها هذا اذا كانت لاتؤكل فان ما كولا يحير اذا كان له قيمة بعد قطع البدن وضمنه القيمة أو أمسكه وأخذ من الجاني النقصان \* وفي العميون استهلك جمل الغبر أو بغله يقطع بده أو بذبحه ان شامس له وضمنه قيمته أو حبسه ولا يضمنه شيأ وفي الجمار اذا قتله بلا ذكاة لا يشك على قول الامام وعلى (٤٠٤) قول محمد ليس له ان يضمنه النقصان بخلاف الذبح بجلده والفرس غير ما كولا اللحم

الوصية هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى ومخفوطنا أن الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى صحيح اذا كان مضافا الى ما بعد الموت أو كان موصى به والحيلة في ذلك أن يدفع الواقف ما وقفه الى رجل ويجعله فيما لهذا الوقف ثم ان الواقف يمنع عن صرف الغلة الى المساكين أو يبيع الواقف هذا الوقف من انسان ويسلمه الى المشتري ثم ان المتولى يخاصم المشتري في فصل البيع ويخاصم الواقف في فصل امتناعه عن صرف الغلة الى المساكين ويقدمه الى قاض يرى صحة الوقف فيقضي القاضي بصحة هذا الوقف ويصح القضاء لوجود الدعوى من المدعي والخصومة من المدعى عليه ولا يكون لاحد بعد ذلك ابطاله لان القضاء صاف محملا بمحتدافيه فنقد وصار جمعا عليه كذا في المحيط هرجل له مال من وقف أو وقف عليه وعلى غيره ولزمه دين فاراد أن يوكل غيره بقبض ما يصير له في كل سنة من غلة هذا الوقف قضاه من دينه فقال الغريم لست آمن من أن يخرجني من الوكالة فاريد أن توكلني وكالة لاتقدر على اخراجي منها حتى استوفى مالي عليك فالحيلة أن يقر الذي عليه الدين أن الواقف كان شرط لنفسه في أصل الوقف أن يتفق على نفسه وعياله من غلة هذا الوقف في كل سنة كذا وكذا مادام حيا وأن قضى منه دينه بعد وفاته يبدأ بذلك ثم باقي الغلة بعد ذلك للثمن وقف عليهم وأنه كان لفلان بن فلان يسمى غريمه على فلان الواقف من الدين كذا وكذا درهماديا يصحها وقد كنت ضمنت له جميع ذلك المال عنه ضمانا صحها جائزا ما وأن الواقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان يعني صاحب الدين في حياته حتى يستوفى دينه من غلته فاذا فعل ذلك فلا ولاية له بعد ذلك ويكتب أيضا في قد جعلته وكسلا في قبض نصيب من غلة هذه الصدقة حتى يستوفى ما ضمنت له من الدين عن الواقف فاذا أقر بذلك لم يكن له اخراجه بعد بذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى في هذه الحيلة نوع اشتباه لانه قال شرط الواقف أن يبدأ بنفقته ونفقة عياله وقضاه دينه فيكون هذا استثناء بعض الوقف لنفسه وهذا باطل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى جائز عند محمد رحمه الله تعالى فينبغي أن يكتب أيضا في الكتاب أقر هذا المدين أن فاضيا قضى بجوارزه فيه بمرتفعات عليه ثم قال في هذه الحيلة وأنه وجب لقولان يسمى غريمه على هذا الواقف كذا فيصبح هذا الاقرار من هذا الرجل لانه يقر بتقديم حق الغير فيصد في ذلك كالوارث اذا أقر على مورثه دين فانه يصح هذا لانه أقر بتقديم حق غيره فصاحب الدين يقدم على الوارث فكذا ههنا ثم قال ويكتب في كتاب الاقرار في قد كنت ضمنت جميع ذلك ضمانا صحها وفيه نوع شبهة أيضا لان الضمان انما يصح اذا مات الواقف مليا أما اذا مات مفلسا لا يصح هذا الضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يلحق به حكم الحاكم حتى يصير مرتفعات عليه ثم قال بعد هذا ان الواقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان الغريم وجعل هذه الضبعة في يده بقبض غلتها ويصح هذا الاقرار منه أيضا لانه أقر بتقديم حق غيره على حق نفسه فيصح ثم يكتب اذا استوفى فلان الغريم هذا الدين لا يده على الضبعة حتى لا يدعى الاستحقاق لنفسه بكونه في يده كذا في الذخيرة

#### الفصل الثاني عشر في الشركة

رجلان أراد أن يشتركا مع أحدهما مائة دينار ومع الآخر ألف درهم فالشركة جائزة وان كان أحدهما مالين لا يختلط بالآخر لان الاختلاط ليس بشرط عند علماء الثلاثة رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة في كتاب

ولو ضرب رجله حتى عرج فهو كالقطع \* أوقف دابة في ملك غيره فتلفها انسان أو شئ بجولانها بضمن لانه ممتلك الدابة فيضمن مقدار ما يصل اليه بذلك الرسن والحبل وكذا لو أوقفها على الطريق بلاربط ان سارت عن مكان الايقاف وأتلفت لا يضمن لانه لم يسكنها في ذلك المكان فصارت كالدابة المنفصلة ذكره عظام وذكر شيخ الاسلام أوقفها مربوطة أو لأعلى الطريق ضمن التالف وان مربوطة تجوز في رباطها ان مالها الربط وزالت عن مكانها لا ضمان وان بعد الذهاب عن مكان الايقاف قبل التحلل الرابط بضمن وفي الجامع الأصغر ذهب دابة الرجل بنفسه راسه ليلا أو نهارا أو أفسد زرع غيره لا ضمان له بغيره منه ولا عدوان الأعلى الظالمين وقال الشافعي ان يسلا ضمن وان نهارا لا قال في التوارد قيل ان أخرجهما مالنا زرع حتى اقتربها سبع بضمن وقد ذكرناه

#### الشركة

قرينة فاذا هم الغريم فأراد ان يضمنهم فادخل أحدهما وقرأ لا تحلف بمجدة اذ لم يقر على الاثمه اذ أخذ له من المالك لم يضمن الا اذا كان أخذ نفسه فيضمن قيل له أرايت ان كان هذان ارايا لهما ان كانا الغريم أهل قرينته فكيفما حكم الملقطة ان ترك الاثمه فمع القدر وان لم يجتمع يشهد بصدور وان لاهل قرينته وأخرجه من زرعه ولم يرد عليه لا ضمان ان ضاع وان ساقه بعد الاخراج

ضمن لان مالا هل قريته لا يكون له في النهار حكم الاقطة بل حكم الغصب لعدم خوف الضياع فيضمن أشهد وألا عند الغصب \* وان في الليل حكمه حكم الاقطة وفي نظم الفقه دابة الغر ذهبت ليل بالار سالة قيل يضمن ما تلف لان العادة جرت بالربط ليل فالربط فكأنه سبها وأرسلها في زرع غيره وذكر القاضي لو أفسدت الزرع في حال الرق يضمن الراد وكره رد الاسلام بينهم ما صطلب أدخل أحدهما نوره وشدة نور الاخر حتى لا ينطخ نوره فاختمت المشدود بالحبيل ومات لا يضمن الربط (٤٠٥) اذ لم ينقله عن مكانه وذكر المحبوبي

وبكر جربايتها في ملك صاحبها هدر واقفة أو سائرة اذ لم يكن معها صاحبها وطئت بيد أو رجل أو كدمت وان هو معها فكذلك ان سائعا أو قائدا نفسا أو مالا وان الملاك له واغیره فكذلك لا لكل من الشريكين ايقافها في المشترك قل أو تركوا ولو أوقفه في الملك المشترك فتلف به انسان وان هو راكبها والدابة سائرة في ملكه فان وطئته باليد أو بالرجل يضمن ما تلفت وان كدمت أو نفخت أو ضربت بالذنب لا يضمن وان في ملك غيره ضمن واقفة أو سائرة صاحبها معها قائدا أو سائعا أو راكبا ولم يكن معها وطئت أو نفخت أو كدمت من حيث انه ليس له ايقافها أو تسيرها في ملك غيره وان في طريق المسلمين أوقفها صاحبها يضمن ما تلفت في الوجوه كلها لان الطريق للساكنين لا للوقوف وان سائرة

الشركة فان ضاع أحد المالكين بعد الشركة قبل الشراء يملك من مال صاحبه وهذا معروف فان أراد أن يبيع صاحب الدنانير نصف دنانيره من صاحب الدراهم نصف دراهمه فيصير المالان مشتركين بينهما ثم يتعاقدان عقد الشركة بعد ذلك على ما يريدان ولو كان مع أحدهما متاع ومع الآخر مال وأراد أن يشتركا في ذلك كانت هذه الشركة بالعروض وانما لا تجوز قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يبيع صاحب المتاع نصف المتاع من صاحب المال نصف المال فيصير المال والمتاع بينهما ما نصفين ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذه حيلة واضحة كرها محمد في شركة الاصل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى قول الخصاص رحمه الله تعالى ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان يستقيم في حق النقد فان التفاضل في الربح في النقد يجوز وأما اذا كان رأس المال عروضاً لا يجوز شرطا لتفاضل في الربح ويكون الربح بينهما على قدر رأس المال فيحصل على أن الخصاص رحمه الله تعالى أراد بما قال في حصة النقد ودون المتاع ولو كان لكل واحد منهما متاع فأرادا الشركة قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يبيع كل واحد منهما نصف متاعه بنصف متاع صاحبه ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذا اذا كانت قيمة متاع كل واحد منهما مثل قيمة متاع صاحبه فأما اذا كانت قيمة متاع أحدهما أكثر بأن كانت قيمة متاع أحدهما أربعة آلاف وقيمة متاع الآخر ألف فان صاحب الأقل يبيع من متاعه أربعة أخماس بخمس متاع صاحبه فيصير المتاع كله بينهما أخماس ويكون الربح بينهما على قدر رأس المالهما رجلان مع أحدهما ألف درهم ومع الآخر ألف درهم فان أراد أن يشتركا على أن الربح بينهما نصفان والوضعية بينهما ما نصفان فانه لا يجوز لان الوضعية انما تكون على قدر رأس المال على ما عرف في كتاب الشركة قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يقرض صاحب الألفين نصف الألف الزائدة من صاحبه حتى يصير رأس مالهما على السواء فينشد يجوز اشتراط الوضعية عليهما على تلك الصفة وكذلك لو كان مع أحدهما مال ولا مال مع الآخر فاشتركا على أن يملك المال صاحب المال لا يجوز والحيلة في ذلك أن يقرض صاحب المال بعض ماله من صاحبه حتى يجوز (أحد الشريكين اذا أراد نقض الشركة حال غيبة الآخر لا يجوز) قال الخصاص رحمه الله تعالى والحيلة في ذلك أن يبعث الحاضر الى الغائب رسولا أو كتابا حتى يخبره بنقض الشركة أو بول وكيفية الا حتى يذهب الى الشريك ليناقضه الشركة قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذه الحيلة في كل عقد لا يتعلق به اللزوم فهو عزل الوكيل والجرع على العبد المأذون ونسخ المضاربة كذا في المحيط

### الفصل الثالث عشر في البيع والشراء

رجل له دار أو ضيعة أراد أن يبيعها من رجل وليس يمكنه أن يسلمها الى المشتري فأراد حيلة على أنه ان أمكنه تسليمها الى المشتري سلمها اليه والارد عليه الثمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ البائع بان يسلمها اليه لا بحالة فالحيلة في ذلك أن يقر المشتري أن البائع باع هذه الضيعة وهي في يدي ظالم مقر بالغصب غصبه اياها وانها ليست في يديه يوم باعها منه وأشهد على نفسه بذلك ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب فيه قبض الضيعة

ارسال الدابة في طريق المسلمين بلا حافظ تسبب للتلف وهو متعديه فان وقفت وسارت فيه برئ من الضمان فان ردها رادقا للضمان على الرادقيا أصابت في فورها لكونه سائقا لها في طريقه الذي ردها فيه فان تركها حتى وقفت أو أوقفها ثم سارت بنفسها فلا ضمان وكذا لو ماتت أوبسرت وان كان صاحبها معها يسيرها فان قائدا أو سائعا ضمن ما تلف بالوطع باليد أو بالرجل أو الكدم سار عليها فوقفت لروث أو بول وعطب بالروث أو البول انسان أو شيء لم يضمن لعدم امكان التصرف عنه وكذا بعباب خارج من فيها وان أوقفه الغير فذلك غرانت

أوبالت فغضب به انسان وهى واقفة بضمن وفي البسوط أوقفها في الطريق أوفى ملك غيره بغراذنه فسأل من عرفها أو لعالم اعلى الطريق فزاني به انسان فذلك على عاقلته \* له كلب عقور كلب امر عليه ما رضعه لاهل القرية أن يقتلوه فان عض انسانا فقلته فان كان قبل التقدم اليه فلا ضمان عليه وان بعد التقدم اليه عليه ضمانه كالحائط المائل قبل الاشهاد بعده وفي المسئلة نطخ الثور بضمن بعد الاشهاد النفس والمسال (الشاني في النار ٤٠٦) وما يتولد

الفتاوى \* وفي اجارات الجامع الصغير استاجر أرضا فأحرق الحصائد فأحترق كدس غيره لا بضمن قال السرخسي رحمه الله في اليوم الرابع بضمن ولو حبل نارا في ملكه فوقع من شره على ثوب انسان واحترق بضمن \* وفي الزادات لو طارت الريح بشر نادر فألقته على ثوب انسان لا بضمن وان سقطت جرة من يده في الطريق ثم من الارض ثوب انسان بضمن وفيه الوهب الريح فأحترق ثوب رجل لا بضمن \* الحد اذا أخرج الحديد في حائطه من الكبر ووضعها على المدقة فضر به بالمطرقة فتطاي به شره واحترق شئ بضمن وان قتل به رجلا أو فقا عينا فالدية على عاقلته ولو لم يضره بالمطرقة لكن الريح تطاي به بشرها فهو هدر

الثالث في المذني والوضع

دخل دار رجل بأمره فغثر على جرة المالك فانكسرت لا بضمن وان غثر على صبي فقتله بضمن الدية \* محمد على ثوب غيره بلا علم فقام

ويكتب فيه اقرار البائع بقبض الثمن فان قدر على تسليم الضيعة والارذال الثمن على المشتري هذا اذا كان الغاصب مقرافا ماذا كان الغاصب جاحدا ذكركه أيضا أن البيع باطل وقاسه على بيع الآبق ثم قال الخصاصي رحمه الله تعالى في تعليم هذه الحيلة يقر المشتري بأن الضيعة المبيعة في يدي غاصب مقر بالغصب وذلك المشتري لو لم يقر بذلك ربما طالب البائع بتسليم الضيعة وسأل القاضي حبسه فالقاضي يحبسها وإذا عرف القاضي اقرار المشتري أنه اشترى مغصوبا لا يحبسها لانه وجد الرضا من المشتري بتأخير القبض الى وقت الامكان ثم قال ويشهد عليه البائع بذلك الاقرار ليكنه اثبات ذلك الاقرار عنه بالقاضي باليمينه كذا في الذخيرة \*

رجل أراد أن يشتري من رجل دارا ولم يأمن المشتري أن يكون البائع قد أحدث فيها حادثة فقبل أن يبيعها فأراد المشتري أنه ان استحققت الدار من يده رجع على البائع بضعف الثمن فيكون ذلك حلالا له ما لم يخله فيه قال يبيع المشتري من بائع الدار ثوبا بمائة دينار مثلا ثم يشتري منه الدار بمائة دينار ويدفعها اليه وبالمائة الدينار التي هي ثمن الثوب فيصير ثمن الدار مائتي دينار ان استحققت رجع المشتري على البائع بمائتي دينار ويكون ذلك حلالا (وجه آخر) أن مشتري الدار يبيع ثوبه لساوي ألف درهم من رب الدار بألف درهم ويدفع الثوب اليه ثم ان مشتري الدار يشتري من صاحب الدار درهمين يساوي ألف درهم بألف درهم ويقبض الدار ثم يتقاصد الثمن عما وجب له على صاحب الدار من ثمن الثوب فاذا دفعه لذلك ثم جاء مستحق يستحق الدار باليمينه فان مشتري الدار يرجع على بائع الدار بألف درهم وذلك ضعف ما حصل له الدار به وذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة أن يبيع الدار من المشتري بألف درهم ثم يبيع المشتري من بائع الدار بالثمن كله ثوبا قيمته خمسمائة درهم ويقبض بائع الدار ذلك ثم يبيع بائع الدار الثوب من مشتري الدار بخمسمائة فان استحققت الدار رجع المشتري على البائع بضعف ما أعطى فانه أعطى للبائع في الحاصل خمسمائة ثم عند الاستحقاق يرجع عليه بألف فيكون ذلك حلالا له (رجل) أراد أن يبيع داره وجارية أو شيا آخر ويريد أن يبرأ عن كل عيب الا عن سرقة (١) أو جزية فلم يأمن البائع أن يردها عليه المشتري ويقول لم نسم عيبا ولم نضع يدك عليه او يرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة عن العيوب الا أن يضع يده عليها عند البراءة ويعيها ما لم يخله في ذلك يجب أن يعلم بأن من باع عبدا أو شيا آخر ويرأ عن عيبه فانه يجوز ويرأ عن العيوب كلها وان لم يسم العيوب ومن الناس من قال لا يجوز ما لم يسم العيوب ومنهم من قال مع تسمية العيوب بشرط أن يضع يده على موضع العيب ويقول أنبرأ عن العيب الذي سميت ووضع يدي عليه أما بدون ذلك لا تنصح البراءة وهو قول ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ثم اذا لم يسم العيوب ولم يضع يده على محل العيوب لمأنه لا يعرف أسامي العيوب أو لا يعرف جميع العيوب التي بالمبيع حتى يسميها ويضع يده على محالها وخاف أن يرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة عن العيوب بدون التسمية وبدون وضع اليد على محل العيب صححة وطلب الحيلة فالحيلة في ذلك أن يأمر صاحب (١) قوله أو جزية كذا في النسخة المجموع منها وتحرر بمراجعة الاصل المنقول عنه فانه ليس حاضرا عندى الا والله أعلم اه

العين

وتحترق الثوب ضمن القاعد النصف علم بجوابه أولا لان الشق حصل به علما وعلى هذا وضع رجله على

مكعب غيره فرفع رجله فتحرق المكعب وتشتت بثوب غيره فغضب به صاحب الثوب \* هر في السوق فتعلق ثوبه بقفل غيره فتحرق قال الصفار ان في ملكه لا بضمن والا بضمن وان تعلق بده وتحرق لا بضمن علمه أولا \* اذن لاداخل أن يجلس في وسادته فجلس وكان تحت الوسادة قارورة دهن لا يعلم فانكسرت بضمن القارورة والاهن وتحرق الوسادة ولو كانت القارورة تحت ملام قد غطاها فاذا نله



بالجلوس عليها الاضمان على الجالس وان أذن بالجلوس على سطح فوق السطح على غلام الآذن وتلف لايضمن قال الفقيه الموساة كالملاء  
لايضمن بخلاف السطح وضع حرجته على الطريق وأخرج حرجته على الطريق فتدحرجت احدهما على الأخرى وكسرت الاضمان على مالك  
الجرة التي تدحرجت وان انكسرت التي تدحرجت ضمن صاحب الأخرى وكذا لو وقف دابته على الطريق وآثر كذلك فهرت احدهما  
فاصابت الأخرى لا ضمان على صاحب الهاربة ولو تلفت الهاربة فعلى صاحب (٤٠٧) الأخرى ضمانها وفي المشتري ضمن كل

منه ماجة صاحبه سفينه  
واقفة في شطخفات سفينه  
أخرى فاصابت الواقفة ان  
انكسرت الواقفة فالضمان  
على صاحب الجارية وان  
انكسرت الجارية لا ضمان  
على صاحب الواقفة قال في  
النوادر انما لا يضمن الواقفة  
لان الامام أذن لاصحاب  
السفن أن يوقفوا السفن  
على الشط وما كان باذن  
الامام كان مباحا مطلقا غير  
مقيد بالسلامة مشى ومعه  
زجاجة دهن فاستقبله آخر  
فامطد ما فاكسرت  
الزجاجة وسال الدهن على  
ثوب المقابل ان مشى ذو  
الزجاجة فهو الضامن  
لثوب وان مشى صاحب  
الثوب فهو ضامن للزجاجة  
لان الماشي هو الصادم وان  
مشاوهما يريان لا ضمان  
على أحد وان رأى أحدهما  
فقط فالضمان على الرائي

\* ألقى حجرا في فناء داره للنمل  
أو غيره فاعتقل به رجل ومات  
ان باذن الامام لا ضمان  
وان بغير اذنه ضمن وفي  
المتقى لا يضمن في الخالسين  
\* أحدث شيئا في سكة غنيز  
ناقذة ان كان من جـله  
السكنى كوضع المناع  
لا يضمن ولكل واحد

العين المبيعة رجل لا يعرف حتى يبيع تلك العين من المشتري على أن صاحب العين ضامن للمشتري  
ما أدرك في ذلك من درك ومن سرقة ومن حرجية ويخرج الغريب حيث شاء فيحصل التوثيق للبائع لان  
المشتري اذا وجد عيبا سوى السرقة والحرجية لا يمكنه أن يخاصم صاحب العين في الرد لان حقوق العـقد  
ترجع الى العاقد ولو لم يكن ذلك ليس بعاقد والعقد غريب لا يوقف عليه وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في  
حبل الاصل في رواية أبي حفص وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في رواية أبي سليمان وقال الحيلة في ذلك أن  
بأمر البائع رجلا غريبا يشتري الجارية من البائع ثم يبيعهما من المشتري على أن مولى الجارية ضامن لما  
أدرك المشتري فيها من درك من سرقة أو حرجية خاصة وبغيب الغريب فاذا وجد المشتري فيها عيبا آخر  
سوى هذين العيبين لا يمكنه الرد على المشتري الأول لانه غائب ولا يمكنه الرد على بائع المشتري الأول لانه لم  
يشترها منه فيحصل مقصود البائع قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ما ذكر في رواية أبي سليمان رحمه الله  
تعالى وثيق لمولى الجارية لان حقوق العقد وان كانت ترجع الى الوكيل عندنا الآن عند بعض العلماء  
ترجع الى الموكل وربما رفع المشتري الامر الى قاض يرى الرد على الموكل فلا يحصل مقصود مولى الجارية  
رجل أراد أن يبيع الجارية نسيمة وخاف البائع أن لا يعتقها المشتري ولو اشترط عليه ذلك فسد البيع كيف  
الحيلة في ذلك قال يقول البائع للمشتري أشهد على نفسك بانك ان اشتريته افهى حرة فان قال المشتري ذلك  
فانها تعتق عليه بالشرع ويجوز هذا لان اضافة العتق الى الشراء جائزة عندنا فان قال المشتري انى أكره  
أن أعنتقها في حياتى وأحتاج الى خدمتها ولكنى لا أبيعها فاراد البائع الثقة في ذلك فالحيلة أن يقول  
المشتري ان اشتريته افهى حرة بعد موتى أو يقول ان اشتريته افهى مدبرة فاذا اشتراها تصير مدبرة  
فيستخدمها في حال حياتها ولا يبيعهها الا ببيع المدبرة لا يجوز الا بقضاء القاضى فيحصل مقصود البائع  
والمشتري (رجل) غصب من رجل ضيعة وأبى أن يرتها عليه وقال بعنيها وهو يقربه في السر ويحجده في  
العلاية فاراد حيلة يتخلص بها ضيعة فالحيلة أن يبيع المصوب منه الضيعة ممن يشترى به سرا ويشهد  
عليه ثم يبيعهما من الغاصب ويجعل بين العـقدين مدة لا يشبه التاريخ على الشهود فاذا فعل ذلك ينجى  
المشتري الأول ويقمى بينه أن شراءه كان أسبق فياخذ من الغاصب وفي شراء المصوب اذا كان الغاصب  
جاءد الاختلاف الروايتين على رواية النوادر يجوز فتكون هذه حيلة على تلك الرواية كذا في المحيط

### مسائل الاستبراء

ولا بأس بالاحتمال في اسقاط الاستبراء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى والمأخوذ  
به قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيما اذا علم أن البائع لم يقربها في طهرها ذلك وقول محمد رحمه الله تعالى  
فيما اذا قربها والحيلة فيه اذا لم تكن تحت المشتري حرة أن يزوجهما قبل الشراء ثم يشترىها ولو كانت  
فالحيلة أن يزوجهما البائع قبل الشراء والمشتري قبل القبض ممن يوثق به ثم يشترىها ويقبضها أو يقبضها  
ثم يطلقها الزوج لان عند وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكدا ليقبض اذا لم يكن فزوجهما حل لاله  
لا يجب الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبر أن وجود السبب كما اذا كانت معتدة الغير كذا في الهداية  
(رجل) اشتري من رجل جارية فاراد أن لا يلزمه الاستبراء ما الحيلة في ذلك قال الخصاص الحيلة أن

الاستبراء بفناء داره ما ليس بغيره كالقاء الطين وكسر الحطب والقائه وربط الدابة وبناء الدكان والتنوير لكن بشرط السلامة \* أخرج ميزابا  
أو بنى دكانا لكل من عرض الناس أن يهدمه لو فعل بلاذن الامام أضرم المسلمين أم لا وعن الثاني أن له حق المنع لالرفع بعد الوضع وعن محمد  
انه ليس له حق الخصومة اذا لم يضروا ويستوى فيه الرجل والمرأة والمسلم والذمي وليس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق \* حفر بالوعة في  
الطريق الا اعظم يمنع ولا ينبغى للامام أن يأذن وان أذن لا يضمن الواقع فيه \* واشراع الجناح ان أضرم بالمسلمين ليس له ذلك فان لم يضرمه ذلك

لكن يضمن ما تلقى به أضرب المسلمين أم لا وان فعل باذن الامام لا يضمن وان أضرب العامة لا يحل للسلطان أن يأذن وليس لاحد من أهل الدرب الذى هو غير نافذة أن يشترع كنيافاً وميزاناً بالاذن جميع أهل الدرب أضربهم أم لا بخلاف الطريق الاعظم وعن محمد الهالك بالنسبة للمرى اذا زلق به انسان أو دابة اذا لم تكن السكة نافذة لا ضمان على الراعى وان نافذة ضمن قال الفقهاء لا ضمان مطلقاً وجواب محمد فى ديارهم لان الثلج يقل هنالك أو لا يكون وضع خشبة فى (٤٠٨) سكة غير نافذة أو رش الماء فغضب به انسان لم يضمن وفى الفتاوى انه يضمن مطلقاً وفى باب النون

انما يضمن اذا رش كل الطريق ولم يره وان رآه لا يضمن وعليه الفتوى \* أمر أجيره برش فناء دكانه فرش فناءه منه فضمانه على الأمر وان بغير أمره فالضمان على الرأس \* أمره بالوضوء فى الطريق فالضمان على المتوضئ لا على الأمر \* وقع الماشى على امرأته وهى على متاع فافسده ضمن الرجل المتاع والمرأة آله له \* وضع حجر على الطريق بأمر رجل فغضب به الأمر أو غلامه أو أمره بأشراع الجناح فى الطريق أو قال له ابن دكانا على طريق العامة أو استأجره لبناء دكان على طريق العامة فبنى وسقط الجناح والدكان فعطب به الأمر والاجر الباقى ضمن من له البناء والجناح

يؤتى فى مسائل الطريق والفناء وما يهلك بالنصب فيه ما لو يكون الأمر والعامل فى ذلك وفيه الغرور فى اطعام المسموم قال اسلمك فانه آمن وكان القائل يعلم انه مخوف أو لا يعلم به فسلكه فاعثر على ماله لا يضمن القائل وكذا لو قال كل

يزوجه البائع من رجل يثق به وليس تحت حرة ثم يبيعهام من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول به فلا يجب الاستبراء على المشتري لان سبب وجوب الاستبراء استحداث ملك الوطء باستحداث ملكه اليقين بالشراء أو غير من أسباب ملك اليقين وقت الشراء كان بضعها حراما على المشتري فلم يجب الاستبراء فى تلك الحالة فلا يجب بعده ولكن يشترط أن يكون المولى الذى زوجها استبرأها أو لا بحيثضة ثم زوجها لانه لم يفعل كذلك يكون فى هذا اجتماع الرادين على امرأته ثم أقره واحدة فى طهر واحد وقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وهكذا الجواب فبين وطئ أمته ثم أراد أن يزوجهام من انسان ينبغي أن يستبرئها بحيثضة ثم يزوجهام الماذكران من المعنى هكذا ذكرنا خلاصا من رحمة الله تعالى وفى الجامع الصغير لو كان البائع وطئها قبل التزويج فلا بأس للزوج أن يطأها قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا أحب له أن يطأها حتى يستبرئها بحيثضة ثم ان الخصاص رحمه الله تعالى قال فى تعليم هذه الحيلة بقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج وانما يشترط الطلاق بعد القبض لانه لو طلقها الزوج قبل قبض المشتري ثم قبض المشتري يجب الاستبراء فى أصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لان القبض له شبهة بالعقد وعليه مدارا الاحكام خصوصاً فيما بين امرءه على الاحتياط ولو اشتراها المشتري فى هذه الحالة يجب الاستبراء فكذا اذا وجد القبض الذى له شبهة بالعقد فبشرط الطلاق بعد قبض المشتري لهذا وفى بيوع الاصل اذا اشترى جارية لها زوج لم يدخل بها فطلقها الزوج قبل قبض المشتري فعلى المشتري أن يستبرئها بحيثضة وفى حيل الاصل لا استبراء على المشتري فعلى رواية الحيسل اعتبر وقت الشراء ووقت الشراء هى مشغولة بحق الغير وعلى رواية الاصل اعتبر وقت القبض ووقت القبض هى فارغة عن حق الغير وهو الصحيح فان أبى البائع أن يزوجهام قبل البيع ما الحيلة فى ذلك قال الحيلة أن يشتريها المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الجارية ولكن يزوجهام من يثق به وليس تحت حرة ثم يقبضها بعد التزويج ثم يطلقها الزوج بعد قبض المشتري فلا يكون على المشتري الاستبراء لانه حينئذ كدملكه فيها كان بضعها حراما عليه وحين صار بضعها حلالا لم يحرم الملك فيها فلا يجب الاستبراء الآن مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا يجب الاستبراء فى هذا الوجه فى إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لانه حين اشتراها فوجب الاستبراء حكما لحديث الملك فلا يسقط ذلك الاستبراء الواجب بالتزويج واذا طلقها الزوج وجب الاستبراء الا أن تكون حاضة حيضة بعد النكاح قبل الطلاق فى يد المشتري فينفذ لا يجب الاستبراء بالاتفاق لانه اذا قرأ الاستبراء مرة فان خاف المشتري أن لا يطلقها الزوج فالحيلة فى ذلك أن يزوجهام منه على أن أمرها فى طلاقها كالمساؤولاها فى يد المولى اذا تزوجهام واذا زوجها الياء على ذلك كان طلاقها فى يد المولى وانما اشترط أن يكون الامر فى يد المولى كالمساؤولاها لم يقل كالمساؤولاها بقية تصر على المجلس على ما عرفت فى موضعه وربما لا يمكنه الايقاع فى المجلس فيخرج الامر من يده فاختار هذه اللفظة ليكنه ايقاع الطلاق متى شاء ولو كان المشتري تزوجهام الجارية بنفسه قبل الشراء ثم اشتراها وقبضها لا يلزمه الاستبراء لان بالنكاح ثبت له عليها الفرائض فأنما اشتراها وهى فى فراشه وقيام الفرائض له عليها دليل فراغ رحمها شرطا كذا فى النخبة \*

هذا الطعام فانه طيب فأكله فاذا هو مسموم رش الماء على الطريق فغضب به دابة أو أدى قال فى الكتاب يضمن مطلقا الفصل المختار للفتوى انه يضمن فى الدابة مطلقا وفى الأذى ان رش كل الطريق فعثر به انسان فالتالى على عاقلة الراش اذا لم يجد موضعا يأسر عليه بر وان بعضه يأسر من على الموضع المرشوش ولم يعلم به بان اجتاز عليه ليلاً فكذلك الجواب وان مر عليه عالماً به لا ضمان وكل جمعة من سبع أو غير موقوفه الانسان فى الطريق فالتالى منه بضمنه الموقوف الا اذا تغير عن سنه \* طرح بعض الهوام على آخر فلدغه ومات يضمن الملقى

• كنس الطريق فتنازع مكان كنسه انسان لا يضمن • ساق حمار الخطب وقال اليك اليك ولم يسمع أو سمع ولم يتسره النخعي لضيق المكان يضمن ولا فرق بين الاصم وغيره ذكره في فتاوى سمرقند وقد مر • وضع قنطرة على نهر معلوك له لاضمان عليه وان خالصة الاقوام مخصوصين ان تعدل المروور عليهم افتدع لهم أو انخسف ومات لاضمان على الواضع وان لم يعلم المار به ضمن • كواضع الحجر أو الخشب أو الحديد في طريق المسلمين فتر به دابة بالاسواق أحد يضمن وعلى قياس مسئلة الراش (٤٠٩) اذا لم يجد المار طريقاً غيره يضمن الواضع وان تعدل المروور عليه وان النهر للعامة

### الفصل الرابع عشر في الهبة

امرأة حامل تريد أن تهب المهر من زوجها على أن ماتت في نفاسها كان الزوج ير يا عن مهرها وان عاشت وسلمت من نفاسها عاдал المهر على زوجها فالحيلة لها أن تشتري من الزوج شيئاً قليلاً القيمة بماله من المهر والمرأة لا تنظر الى ذلك الشيء فان ماتت في نفاسها فقد برى الزوج وان سلمت ردت الشيء بخيار الرؤية فيعود المهر على زوجها قالوا وهكذا فيمن أراد أن يغيب وله على آخر دين يريد أن يكون الغريم برى بأن لم يعد وان عاد أخذ المال فالحيلة أن يشتري صاحب الدين من الغريم شيئاً يضعه على يدي عدل ان عاد يرد به بخيار الرؤية فيعود الدين وان مات لزمه البيع وبرى المدينون عن الدين شيئاً قليل القيمة قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا يستقيم اذا بقي الشيء على حاله لان الرد بخيار الرؤية غير موقت وبه ينفسخ العقد من الاصل فيعود المهر عليه كما كان الا أن الشيء قد يتعيب عندها أو يهلك فيستعذر رده فالسبيل أن تشتري الثوب وتشهد على ذلك من غير أن تقبضه من الزوج كي لا يستعذر عليها الرد اذا سلمت بوجه من الوجوه (رجل) قال لامرأته ان لم تهبي صدقك مني اليوم فانت طالق ثلاثاً فانت اذنت بأنها في ذلك فقال الاب ان وهبت صدقك فامك طالق ثلاثاً فالحيلة في ذلك أن تشتري من زوجها ثوباً بالمقوفا في شيء بمهرها وتقبض ذلك الشيء من الزوج فاذا مضى ذلك اليوم فقد مضى وقت البين ولا مهر لها في ذمة الزوج فتسقط البين ولا يحنث الزوج بترك الهبة ثم تكشف عن الثوب المشتري فترده بخيار الشرط ويعود المهر على الزوج ولا تطلق أمها أيضاً لانها ما وهبت المهر وانما اشترت به كذا في المحيط •

### الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة

الرجل اذا طلب من غيره معاملة متسلاعة دار ثمانية وأبى المطلوب منه ذلك الا بربح مائتي درهم فاراد المطلوب منه أن يبيع منه متاعاً بألف درهم الى سنة ثم يشتري منه ذلك المتاع بثمانمائة حالة يدفعها الى الطالب ليحصل في يده الطالب ثمانمائة ويكون للطالب منه على الطالب ألف درهم فيحصل مقصودهما فهذا مما لا يجوز لان المطلوب منه يصير مشترياً بما باع بأقل مما باعه قبل نقد الثمن وانه لا يجوز على ما عرف فان طلبا في ذلك حيلة فالحيلة أن يدخل المشتري في المتاع نقصاً يسيراً ثم يبيعه من يائه بثمانمائة فيكون نقصان الثمن بمقابلة الجزء الذي احتبس عند المشتري فيجوز وان كان ذلك الجزء قليلاً لان الجزء القليل لا يجوز أن يقابله بدل كثير هكذا ذكر الخصاصي رحمه الله تعالى في هذه الحيلة وهذا منه نوع وسعة حيث جعل بمقابلة الجزء القليل البدل الكثير وانما قل كذلك لان شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن جوازه يختلف فيه بين العلماء فاذا وجد أدنى علة وهو احتباس جزء من المنة ودفعه عليه عند المشتري في الحكم عليه وعول عليه (حيلة أخرى) أن يحتبس المشتري ببعض الامتعة شيئاً يسيراً ثم يبيع الباقي منه بأقل من الثمن الذي اشترى فيجوز ويكون النقصان بمقابلة ما احتبس عند المشتري الاول وان كان المبيع شيئاً لا يمكنه أن يهبه أو يحتبس به فنجوز أن كان المبيع جوهر أو دابة أو دابة فالحيلة في ذلك أن يبيع المشتري المطلوب منه مع المتاع الذي يريد يبيعه شيئاً آخر يسيراً المقدار ثم ان المشتري يحبس ذلك الشيء اليسير ويبيع المتاع من البايع بأقل من الثمن الذي اشترى ويكون نقصان الثمن بمقابلة ذلك الشيء فيجوز (حيلة أخرى) أن يهب المشتري

فالجواب كذلك في ظاهر الرواية • وعن الثاني أنه لا يضمن كما اذا وضع القنطرة على نهر العلقة باذن الامام وفي المتن في قنطرة على نهر العلقة على طريق المسلمين فعطب به انسان قال الامام الباقر ضامن وقال لاضمان عليه استحسنانا لانه لفسد العامة وليس كذا كان بناء خاصة في طريق المسلمين بغير اذن الامام فهلاك بالناس في يمينه يضمن عند الامام وكذا عند الثاني رحمه الله اذا كان يضر بالناس في الامصار وان كان في الصحراء بحيث لا يضر أو في أفتية المصر لا يضمن استحسنانا • حفر بئر في المفازة بلا اذن الامام وليس بمر ولا طريق فجاء انسان ووقع فيه لا يضمن وكذا لو قعد في المفازة وانصب خيمة • حفر بئر ثم كبسها بالبئر أو بأجزاء الارض ثم جاء آخر وحفرها فوق فيسه انسان وتلف يضمن الثاني وان الاول كبس بالطعام والمسئلة بمخالها ضمن الاول

(٥٣ - فتاوى سادس) الثاني لان هذا الكبس لم يزل عنها اسم البئر لا يرى أنه يقال بئر معلوم من الطعام فعلي هذا لو حفر ثم غطى رأسه ثم جاء آخر وفتحها يضمن الاول وعن الامام اذا كان الطريق غير نافذة لكل وضع الخشبة وربط الدابة أماً لو حفر أو بنى فعطب به شيء يضمن كالدائر المشتري بين الشراك يضمن بحفر البئر لا يوضع الخشبة • قال مشايخنا هذا الطريق يخالف الدار المشتركة في الحفر في خصله في الدار المشتركة يضمن ما نقصه الحفر لان الدار معلومة كلهم على الحقيقة يبيعونها ويقسمونها والطارق في

هذا الطريق لا يضمن ما نقصه الحفر وفي الذخيرة الحافرة في المقازة انما لا يضمن لانه غير متعدي فيه لانه عاك لا ارتفاع بهذا الموضوع من نزول  
وربط اللد بتوضر بالفسطاط من غير شرط السلامة لانه ليس فيه ابطال حق المرور على الناس فكان له الارتفاع من حيث الحفر اما  
للطبخ أو للاستقاء ولهذا لا يكون متعديا في هذا التسييب \* وفي المحيط ضرب فسطاط في طريق عام كطريق مكة مثلاً ان على الحجة  
يبحث عن الناس والدواب عليها (٤١٠) يضمن وان يئنه أو يسره من الطريق بحيث لا يمر الناس عليها الا يضمن \* وفي فتاوى

جميع ما اشترى من ولد البائع أو يهب من بعض من يثق به والموهوب له يقبض ذلك ثم يبيعه من البائع يثن  
قليل فيجوز لان العاقدة اذا خلت والمالك ايضا قد اختلف فلا يضمن فيه ثم اما باع باقل مما باعه  
كذا في المحيط \*

### الفصل السادس عشر في المداينات

رجل له على رجل مال بغير شئ ودأبى الذي عليه المال أن يقر له به إلا أن يؤجله أو قال صالحني منه على الشطر  
و يريد صاحب المال حيلة حتى يقر له به ولا يجوز تأجيله ولا صلحه فاعلم أن المدينون اذا قال رب الدين لا أقر  
لك بالمال حتى تؤجلني أو لا أقر لك حتى تصالحني أو لا أقر لك حتى تحط عني بعض ما تدعي فهذا هل يكون  
اقرارا بالمال فعند بعض العلماء يكون اقرارا فلا يحتاج صاحب المال الى الحيلة وذكر محمد رحمه الله تعالى  
هذه المسئلة في كتاب الاقرار وقال لا يكون اقرارا واذا طلب صاحب المال الحيلة حتى يصير مقررا بالاتفاق  
ولا يصح تأجيله ولا صلحه فالحيلة في ذلك أن يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يثق به ويشهد له به وأن  
اسمه في ذلك عارية أو بوكه بقبضه على ما ذكرنا ثم يقدم الرجل المقر له وصاحب المال الى القاضي ويقول  
المقر له ان لي باسم هذا على فلان كذا وكذا فاذا أقر له به عند القاضي فالمقر له يقول للقاضي امنع هذا المقر  
من قبض هذا المال ومن أن يحدث فيه حدا أو اخرج عليه في ذلك لان المقر هو الذي عاك القبض على ما يأتي  
بعد هذا ان شاء الله تعالى فلهذا احتج الى جبر القاضي فاذا طلب من القاضي أن يجبر عليه فالقاضي يجبر  
عليه وينعنه من القبض ومن أن يحدث فيه حدا ثم يجي المقر الى من عليه الدين فيصالحه أو يؤجله حتى  
يقر له بالدين فاذا أقر له بالدين يجي المقر له الى القاضي ويقيم البيعة على ما جرى من الامر قبل هذا أو يطل  
الصلح من المقر وتأجيله أو يأخذ المال وهذه المسئلة لا توجد في المبسوط وانما استفيدت من جهة الخصاص  
رحمه الله تعالى وقد قال به بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى في هذه الحيلة نوع نظروا وكان ينبغي أن لا يجبر  
القاضي على المقر لان في جبره عليه ابطال حق المطلوب لان المطلوب استحق البراءة عما في ذمته بايقاف الحق الى  
المقر وبإبرائه وتأجيله في جواز هذا الجبر ابطال حق المطلوب عليه والقاضي لا يجز في مثل هذا الموضوع  
وكان الخصاص رحمه الله تعالى أخذ هذا مما ذكر محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب الجبر أن القاضي اذا أذن  
رجلا بالتصرف فلما تصرف وداين الناس فسد الرجل فعند محمد رحمه الله تعالى يجبر وان لم يجبر عليه  
القاضي وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجبر الا يجبر القاضي واذا جبر عليه القاضي صح جبره وان جبر  
ذلك الرجل وهناك المدينون أيضا استحق البراءة بالبقاء الى المحجور وبإبرائه في هذا الجبر ابطال حقه عليه  
ومع هذا يجوز ذلك وكثيرا ما يوجد في كتاب الجبر مثل هذه الأدلة فهنا أيضا كذلك ثم قال الخصاص رحمه  
الله تعالى بعد هذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره ويجوز تأجيله  
وابراؤه وحبته وما صنع فيه من شئ وانما يخسر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا لانه لا يرى الجبر جائزا  
واذا لم يصح الجبر عنده صار الحال بعد الجبر كالحال قبله وقبل الجبر كان يجوز تصرفات المقر في الدين المقر به  
فقد عرف في كتاب الاقرار أن من أقر بالدين الذي له على الناس لرجل يصح اقراره ويكون حق القبض لانه  
هو الذي عامل وعاقده والعاقدة التاجيل والابراء عن الثمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

أتمه بلغ ذهبت كل القنطرة  
فأصلحها انسان بلاذن  
الامام ضمن ما عطب وان  
رم شيا بجشبه أراد السقوط  
فأصلحه بلاذن الامام فهو  
من التوابع لا ضمان عليه  
\* بنى على ثمر جسر أو  
قنطرة بلاذن الامام فتر  
عليها رجل عمدا فعطب  
لا ضمان على الباني هذا اذا كان  
النهر عملا كاللبناني ولا اشكال  
\* وان كان النهر حق جماعة  
المسلمين فعمد المشي عليها  
فكذلك لان الماشي هو  
الذي خاطر بروحه وان لم  
يتعمدان كان المار أعمى أو  
مترلا لا يضمن لو بلاذن  
الامام \* قال السرخسي  
الجسر ما رفع وبوضع  
والقنطرة ما يحكم بناؤه ولا  
يرفع وان بان ان الامام لا يضمن  
لانه محسن وماعلى الحسين  
من سبيل هو ذلك كرشخ  
الاسلام في النهر الخاص بين  
مخصوصين لو وضع قنطرة  
بلاذن فتر عليها رجل أو  
دابة عمدا وانقصفت  
لا يضمن لان هلا كما مضاف  
الى ضرره لا الى التخذ  
الجسر \* ويمكن أن نقضها  
وتضع قنطرة على نهر العامة  
بلاذن المولى

بلاذن المولى نخاصه مالك العاقبة وقت المرور فقال عليه ضمان القنطرة لاني وضعتها للمرور والناس  
لا يوجب نصير المثلتي وتزلزلهما سابراس \* دقي منزله شيا فسقط من ذلك في دار جار شئ وتلف يجب ضمانه على من دق في  
داره \* ويروي أن الامام والثوري وابن أبي ليلى اجتمعوا في أسائل عن حية وقعت على انسان فدفعها على نان ونان الى ثالث وهو والى  
طابع فطفت الرابع ومات من يضمن الذي فططهم ففقروا على جواب الامام فقال المدافع الاول ولم يضر الثاني والثاني الى الثالث ولم يضره

خرج من الضمان والثالث لما دفعه الى الرابع ان لم يمتدح كالموت على الرابع بدفع الثالث بل لا بد من الثالث وان لم يمتدح بعدد  
لا يضمن الثالث فصوره جميعا أمسك مالك المال ظلمنا حتى سرق ماله أو احترق أو غصبه غاصب لا يضمن الممسك شيئا وكذا لو منع المالك  
من الجلوس على بساطه أو الركب على دابته أو استخدم عبده حتى تلف لا يضمن لأنه لم يفعل شيئا غير الحيلة وأنه ليس بفعل يلاقى العين  
والموجب للضمان ما يلاقى العين كالنقل والتحويل فمن أنسان قد قتله فامسكه انسان حتى (٤١١) أدركه وقتله لا يضمن الممسك  
وكذا لو ألقى سمافي ماء

فاطمه انسانا لا يضمن ان مات وقدم

الرابع في اشرار الخناج  
أشرف في داره ميزابا فسقط  
على رجل ان أصابه الداخل  
لا يضمن وان أصابه الخارج  
أو وسطه يضمن وان أصابه  
الطرفان ضمن النصف  
والقياس أن لا يضمن شيئا  
استاجر ليبنى أو ليحدث في  
الطريق أو يخرج جناحا  
فأتلف به فهو على المستاجر  
استحسانا الا ان سقط من  
يد الاجير ليل وأتلف آدميا  
حيث تجب الدية على عاقلة  
من سقط من يده وعليه  
الكفارة وفي الصغير  
استاجر ليخرج جناحا في  
داره أو حاقوته ان علم أجيره  
ان له حق الاشرار في القديم  
فسقط وقتل انسانا فالضمان  
على الاجير قبل الفراغ  
وبعد ويرجع الاجير على  
الاجر وان علم الاجير  
أن ليس له حق الاشرار  
بأخباره أو بغير أخباره  
فان سقط قبل الفراغ من  
البناء ضمن الاجير ولا يرجع  
على المستاجر قياسا  
واستحسانا وان بعد الفراغ  
في القياس لا يرجع وفي

كالوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن يجوز عندهما والمسئلة معروفة (رجل) له على رجل مال فارد  
الذي عليه المال أن يتحول المال الذي عليه لرجل آخر فالحيلة فيه أن يقول الذي عليه المال للرجل الذي يريد  
أن يتحول المال له ببيع عبده هذا ومتاعك هذا من فلان الطالب بالان الذي له على فاذاباع الماء ورعده من  
صاحب المال بالمال الذي له على فلان وقبل صاحب المال البيع من صاحب العبد يتحول الدين ويصير لصاحب  
العبد على المطلوب وهذا لان البيع لا يتعلق بذلك الدين لان الدراهم والدنانير لا يتعينان في العقد عينا كان  
أو دينا وانما يتعلق بمثلها دينا في الزمة فيصير كأنه قال اصحاب العبد ببيع عبده من فلان بمثل الدين الذي له  
على ثم اجعل منه قصاصا بماله على من الدين وذلك جائز وعند ذلك يتحول المال الى صاحب العبد وهذه  
المسئلة ذكرها في الجامع الصغير وذكر هناك حديثين اخداهما ما ذكرنا والثانية أن يأمر المدينون ذلك  
الرجل حتى يصلح من الدين الذي للطالب على المطلوب على عبده هذا فاذ فعل ذلك صار المال على المطلوب  
اصحاب العبد غير أن في فصل الصلح يرجع بقيمة العبد والفرق أن الصلح وقع بالعبد لا سيده لان الصلح اذا  
أضيف الى دين يتعلق بعينه لا بمثله دينا في الزمة ولهذا اذا صلحه على دين ثم تصاد فإنه لم يكن عليه دين  
يبطل الصلح واذا حصل الصلح بالعبد وقع القضاء بعين العبد وصار المدينون مستقرضين من الأمور ورعده  
واستقرض العبد بوجوب القيمة أما في باب البيع العقد لا يتعلق بذلك الدين بل بمثله دينا في الزمة ولهذا  
لو اشترى رب الدين من المدينون شيئا بماله عليه من الدين ثم تصاد فاعلى أنه لا دين لا يبطل البيع ولما كان هكذا  
صار الأمور قابضين الا من عن العبد كأنه باع العبد بدراهم ثم جعل نفسه قصاصا بالدين الذي على  
الامر للشترى ولو كان هكذا رجع الأمور على الامر بئس العبد وهو مثل الدين كذا هنا ولو أن المطلوب  
لم يرد ذلك وانما أراد الطالب ذلك فالحيلة أن يشتري الطالب العبد أو المتاع من مولاه بأف درهم مطلقا  
ولا يقول بالالف التي له على فلان المطلوب لأنه لو قال على هذا الوجه كان في هذا تعليق الدين من غير من عليه  
الدين وأنه لا يجوز ولكن يشتري بألف مطلقا ثم يحيل بها البائع على المدينون فيه بذلك الدين للبائع فان  
لم يقبل الذي عليه المال الحوالة هل يتم قال لا لان الناس يتفاوتون في المطالبة ولا يتحول المطالبة الى غيره  
الابراء فان طاب حيلة يصير ذلك المال للبائع من غير حوالة فالوجه ما ذكرنا أن يقر الطالب بالدين لبائعه  
و يوكله بقبضه على نحو ما ذكرنا ثم صاحب العبد يبرئه عن ثمن العبد واذا خاف المقر له أن يعزله عن الوكالة  
فالوجه ما قدم من قبل هذا أيضا فان قال المقر له بالدين وهو البائع اذا أبرأه عن ثمن العبد لا آمن أن يقول  
أنت وكيلي في قبض هذا الدين ويحلفني عليه فالحيلة في ذلك أن يكتب اقرار الطالب بذلك الدين للمقر له على  
نحو ما يتاوي كتب فيه أيضا اقرار الطالب بذلك وهو المقر في ادعت على فلان المقر له عند قاض من قضاة  
المسلمين أنه وكيلي في قبض هذا الدين وحلفته على ذلك فلا يمين على عليه بعد هذا في هذه الدعوى فاذا أقر  
بهذا لم يكن له على المقر له ولا على الذي عليه المال بعد ذلك سبيل (رجل) له على رجل مال فسأل المطلوب  
الطالب أن يؤجل له هذا المال الى وقت معلوم أو يخيمه عليه فأجابه الطالب في ذلك تخافا المطلوب أن يحتال  
عليه الطالب فيقر بالمال لغيره ثم يؤجله أو يخيمه ولا يجوز تأجيله ولا تخيمه في قول أبي يوسف رحمه الله  
نعم في طلب حيلة حتى يصح تأجيله وتخيمه عند الكل فالحيلة في ذلك أن يقر الطالب أن هذا المال حين  
وجب على هذا المطلوب انما وجب مؤجلا الى وقت كذا وان كان يريد أن يخيمه عليه يقر الطالب أن هذا

الاستحسان يرجع الاجير وفي الفتاوى احقر في هذه الحائط بابا فخر فاذا الحائط لغيره يضمن الحافر ويرجع على الامر \* وكذا  
اذا قال احفر لي حائط وكان ساكني تلك الدار لانهم امن علامات المالك \* وكذا لو استأجره على ذلك ولو قال احفر ولم يقبل لي  
ولا قال في حائطي ولا كان ساكني لم يستأجره عليه لا يرجع شيء على المستأجر وعلى هذا استأجر لي حفرة في فناء داره بئر الحفر فوقع فيها  
انسان وتلف ان أخبره فالضمان على الامر وان كان أخبره أنه ليس له حق الحفر القياس أن يكون على الاجير وفي الاستحسان على الامر

ان كان بعد الفراغ بخلاف ذبح الشاة لان عماد الم يعلم المامور بفعله الامر بضم ثم يرجع على الامر وهما لا يضمن المامور أصلا  
لانه عمه مباشر فلا يحتاج الى التعدي وهما سبب في وجوب التعدي والتعدي للامر لا المامور • مسجد عشرة على رجل منهم فمديلا أو  
بسط حصير فغضب به انسان لا يضمن وان من غير العشرة بضمن الا اذا كان باذن واحد من العشرة كالمؤفل باذن القاضي وان جلس واحد  
من العشرة للصلاة فتعقل به (٤١٣) رجل ومات لا يضمن وان لغير الصلاة بضمن عنده وقال لا مطلقا جاء بقوم الى طريق عام فقال

لهم احفروا لي جبا أو بنوا لي  
بنا ففعلوا فالتفت به فعلى  
الا امر لا العامل وتأويله  
اذا لم يعلم المستاجر بكونه  
طريق العام وان جاء بقوم  
وقال احفروا لي جبا هذا  
الطريق ولم يقل لي أو لم يقل  
استاجرتمكم على حفري  
ففعلوا فالضمان على الحافر  
لان المستاجر هنا أعلمهم  
بالطريق وعن الثاني  
استاجر حفري غير فئانه  
وبين لذلك أولم بين وكان  
غير مشكل فوقع فيما انسان  
ومات قال الامام على الحافر  
وقال الثاني على الامر

الخامس في الاشهاد على  
المائل  
ان مال الى طريق عام فالى  
كل واحد مسلمان أو دنيا  
صبيها أدونا أو عبدا أدونا  
في الخصومة فاذا تقدم وقال  
ارفع حائطك فانه مائل  
كفاهه والاشهاد للتصريح  
الانكار ولو قال ينبغي لك  
أن تهدمه فانه مشورة  
لا اشهاد ولو انه دم ونفر  
منه دابة فاصابت رجلا  
ومات أو وضع على الطريق  
شيئا فنقرت الدابة منه  
وأصاب رجلا ومات  
لا يضمن الواضع ولا

المال حين وجب على المطالب انما وجب من جهة الى وقت كذا ووصف النجوم وهذا لان العلماء اختلفوا ان  
الوكيل بالبيع هل يملك التأجيل والتجيم بعد تمام البيع اتفقوا على انه يملك البيع بمن مؤجل ومنجم فينبغي  
ان يقر الطالب على هذا الوجه فأبو يوسف رحمه الله تعالى لم يجوز التأجيل والتجيم بعد ما ثبت الدين مطلقا  
وجوز الاقرار بوجوب المال مؤجلا ومنجما من الاصل وهو نظير ما قالوا في الدين اذا كان مشرة كابن اثنين  
فاراد أحدهما ان يؤجل في نصيبه وأبي الاخر لا يجوز هذا التأجيل أصلا فان قال أحدهما هذا الدين حين  
وجب وجب مؤجلا ونكر الآخر التأجيل في نصيب المقر وكذلك حد القذف اذا وجب على القاذف  
فاراد المذدوف أن يعفو لا يعمل عفوه ولو قال المذدوف كنت مبطلا في دعوى سقط الحد فثبت من هذا أن من  
أقر بسبب الشيء فأنما ثبت على الصفة التي أقر ومن أراد باقراره تغيير سبب قد صح لا يعمل اقراره فكذا في  
مسئلتنا قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهذا اذا كان الاجل متعارفا فاما اذا  
كان أجلا يخالف عرف الناس فانه لا يصح اقراره بذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى والمسئلة  
معروفة في كتاب الوكيل بالبيع اذا باع باجل يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كيفما كان  
وعندهما يصح من التأجيل ما كان متعارفا وينبغي أن يضمن الطالب للمطالب أيضا ما يبدوله في ذلك من  
درل من قبله وبأسبابه من اقراره وتجنه وعبه وتوكيل وحدث ان كان أحده في هذا المال يطل به  
التأجيل الذي استحقه فلان فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما يلزمه فاذا احتللا بهذه الحيلة ثم  
جاء رجل قد كان الطالب أقر له بالمال قبل التأجيل فآخذ المطالب بالمال وكذبه في التأجيل لا يثبت التأجيل  
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولكن يكون للمطالب حق الرجوع على الطالب بما ضمن لانه قد ضمن له  
ما يلحقه من درل وقد سلمه الدرل فيرجع عليه فاما أن يخلصه الطالب واما أن يدفع اليه ما ضمن فيكون  
عليه الى وقت أجله ونعيمه (رجل) له على رجل مال فمات الذي عليه المال فسأل الوارث صاحب المال أن  
يضمنه هذا المال الى أجل يعني يؤجل هذا المال قال لا يجوز التأجيل قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني  
رحمه الله تعالى هذا المسئلة لا تعرف الا من جهة الخصاف رحمه الله تعالى لانه لا ذر لها في المبسوط ولكن  
ذكر في المبسوط أن من عليه المال اذا مات حل الاجل بموته وذكر حديث زيد بن ثابت رضي الله تعالى  
عنه ولم يذكر هذا الفصل هناك وقال الخصاف رحمه الله تعالى الاجل لا يثبت في حق الوارث لان الدين ليس  
عليه فلا يثبت الاجل في حقه فبعد هذا لا يخالوا ما أن يثبت الاجل للميت أو يثبت في المال لا وجه أن يثبت  
لميت لان الدين قد سقط عن ذمته بالموت فكيف يعود الاجل يدل عليه أن الاجل الثابت لهذا الشخص  
يسقط بموته فكيف يثبت الاجل له ابتداء بعد موته ولا جاز أن يثبت في المال لانه عين والاعيان لا تقبل  
الاجال ولذلك قلنا انه لا يثبت الاجل وقال بعض مشايخنا ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى  
أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يثبت الاجل وردوا هذا الى مسئلة وهي أن غريم الميت  
اذا أبرأ الميت عن الدين فرد الوارث عند محمد لا يعمل رد لان الدين ليس عليه وعند أبي يوسف يعمل رد لانه  
هو المطالب بالدين فلما عمل رد ومجمل كأن الدين عليه عمل أيضا الاجل ويثبت في حقه هكذا قالوا ولكن  
الصحيح أنه على الاتفاق على ما ذكر في الكتاب ثم اذا كان لا يثبت الاجل في حق الوارث ما الحيلة في ذلك  
قال الحيلة في ذلك أن يقر الوارث في قد كنت ضمن هذا المال عن الميت في حياته لفلان الى وقت كذا

صاحب الحائط ويصح الطلب بالتفريغ عند الحاكم وغيره والاشهاد أن يقول اشهدوا لي في هدم حائطه هذا ويقر  
فاذا أشهد ولم يتقضه بضمن وان كان في طلب المال وانهم لا يضمن لانه لم يصروا أن أمهلهما كما بعد الاشهاد فانه قدم وأتلف في مدة  
التأجيل بضمن لان ذلك الحق ليس للعاكم فلا يفيد تأجيله فان أجله من أشهد ان كان مال الى طريق عام لا يصح تأخير وان الى دار  
انسان وأشهد المالك يصح تأخير (السادس في السعاية) السعي الى السلطان على ثلاثة • ان كان بقرى بان كان يؤذيه



ولا يمكنه الدفع بالارفع أو فاسقا لا يتبع الابالامر بالمعروف لا يضمن الساعي \* الثاني أن يقول وجهه فلان لقطعة أو كثر أو علم انه كاذب الا اذا كان السلطان عادلا لا يغرم فيه أو كان يغرم أولا يغرم \* الثالث وقع في ظنه أنه يجي الى امر أنه أو أمته ورفع الى الحاكم ثم علم كذبه فلا لا يضمن وقال محمد يضمن وعليه الفتوى \* نقب حائط رجل حتى سرق آخر من النقب شيئا الاصح انه لا يضمن الجاني \* أمر العوان بأخذ المال قال الصدر باعتبار الظاهر لا يجب عليه الضمان وباعتبار السعاية يجب عليه (٤١٣) الضمان فيأمل عند الفتوى ولولم

بأمر مولكن أراه يتسه  
فأخذ لا يضمن قال الامام  
ظهر الدين لا يضمن مطلقا  
\* والساعي يضمن لانه لا يمكن  
دفع السلطان بخلاف  
العوان \* قال عند سلطان  
لفلان فرس جيد والامام  
من يأخذ فأخذ ضمن ولو  
كان الساعي عبدا يطالب  
بعبد العتق وسواء أخبره  
عند السلطان أو عند غيره  
اذا كان يقدر على أخذ المال  
منه ولا يمكنه دفعه \* اشترى  
شاة فقتل له اشترى به بئنه  
غالب فسبحى البائع عند ظالم  
فأخسره ان صدقا لا يضمن  
وان كذبا يضمن \* قال الاستاذ  
سعى واشى الى خائفة بأن  
فلا نامات عن ولد صغير  
ومال كثير فقال الخليفة الولد  
انته الله والمال كثره الله  
والساعي دمه الله فقال  
السامعون والخليفة رحمه الله  
وانفساد الملك بسبب السعاة  
أفتوا بأن قتل الاعونة  
والسعاة في زمان الفترة جائز  
والفيلد لكونهم في مثل هذا  
الزمان أشد ضررا فيله قون  
بالذين يحاربون الله ورسوله  
ويسعون في الارض فسادا  
كتاب الحيطان

فيه ثلاثة فصول الاول

ويقهر هذا الطالب أن هذا المال كان مؤجلا على الميت وعلى كفيه هذا الى هذا الوقت ويقهر الطالب أيضا أنه لم يصل الى هذا الوارث شي من مال الميت فاذا أقر على هذا الوجه فحينئذ ينيق المال على الوارث مؤجلا وانما كان هكذا وذلك لان الاجل وان سقط في حق الاصيل بموته لكن لا يسقط في حق الكفيل فيبقى على الوارث مؤجلا هكذا كرى ظاهر الرواية ثم قال ويقهر الطالب أنه لم يصل الى هذا الوارث شي من مال الميت لان الدين قد حل على الاصيل فكان له أن يبيع ماله وبأخذه أينما وجد فقهر هكذا حتى يكون له أن يرجع على الوارث قال في الكتاب ولا يقرأ مات مفلسا وضمن الوارث عنه بعد ذلك ولكن يقرأ أنه كان ضمن عنه لان المذهب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الكفالة بالدين عن ميت مفلس لا تصح فينبغي أن يتحرز عنه على الوجه الذي قلنا كذا في الذخيرة \*

### الفصل السابع عشر في الاجارات

قال محمد رحمه الله تعالى في اجارات الاصل رجل استأجر من آخر حمارا وشرط رب الحمار المرمية على المستأجر فالاجارة فاسدة لان قدر المرمية بصير أجر او انه مجهول وان أراد الحيلة في ذلك فالحيلة أن ينظر الى قدر ما يحتاج اليه في المرمية ويضم ذلك الى الاجرة ثم يأمر صاحب الحمار المستأجر بصرف ما ضم الى الاجر للمرمية الى المرمية حتى اذا كان الاجر عشرة والقدر المحتاج اليه للمرمية أيضا عشرة فصاحب الحمار يؤجر الحمار منه بعشرين ويأمر بصرف العشرة الى المرمية فيصير المستأجر وكيل من جهة صاحب الحمار بالاتفاق عليه من ماله وانه معلوم فيجوز ومن مشايخنا من قال هذه الحيلة مستقيمة على قوله ما غير مستقيمة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الاجرة دين وقد أمر بالصرف الى المجهول وهو بائع آلات المرمية والاجر مجهول وانه يمنع جواز الوكالة على قوله كما اذا قال صاحب الدين للمدين أسلم مالى عليك في كذا أو قال اشترى مالى عليك كذا ومنهم من قال لا بل هذه الحيلة مستقيمة على قول الكل واختلفوا في العلة بعضهم قالوا حالة التوكيل الاجرة غير واجبة ليكون أمر بصرف الدين الى المجهول وهو المانع من الوكالة ألا ترى أنه لو أمر بهم ذاقب الاجارة جازت الوكالة وانما اجازت لما قلنا بخلاف مسئلة السلم لان الدين هنالك واجب وقت الوكالة فاذا واكله بذلك ولم يعين المسلم اليه فقد أمر بصرف ما عليه من الدين الى المجهول فلا يجوز كما لو قال له ادفع مالى عليك الى رجل من عرض الناس أما ههنا فبخلافه حتى لو كانت الاجرة واجبة وقت التوكيل يجب أن لا يجوز على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم يعين الاجر وباعه الا كالت كافي مسئلة السلم وبعضهم قالوا ان بأحنية رحمه الله تعالى انما لا يجوز التوكيل بصرف الدين اذا كان المصروف اليه مجهولا أما اذا كان معلوما فلا ألا ترى أن من استأجر من آخر دابة أو غلاما أو أمر الآخر المستأجر أن ينفق بعض الاجرة في علف الدابة ونفقة الغلام يجوز لما كان محل الصرف وهو الغلام والدابة معلوما وههنا محل الصرف وهو مرمية الحمار معلوم بخلاف مسئلة السلم لان هناك محل الصرف والمندفع اليه مجهول حتى لو كان معلوما بان قال أسلم مالى عليك من الدين الى فلان وعينه يجوز أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قال المستأجر قد رمت الحمار به لا يقبل قوله الا بحجة وكذلك لو أشهد رب الحمار أن المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق لا يقبل قول المستأجر الا بحجة يعني أشهد وقت عقد الاجارة وقت

في اشراع المحتاج هشام له داران يمتعه ويسرأ أراد أن يبنى على طريق بينهما ظله ولا يضر بالطريق العام قال محمد لا بأس به وان خاصه بعد البناء لأهدمه وان قبل البناء أمنعه \* وفي الفتاوى رفاق فيه دور على بعض أربابها بعضها بان نصب فيه أعمدة متلاصقة وبني على الأعمدة غرفة ثم اشترى رجل في ذلك الرقاق دارا ولم يكن له وقت البناء دار له المطالبة برفع الغرفة \* وعلى هذا استأذن رجلاني وضع الخدوع على الحائط أو حفر بئر أو سد باب تحت داره فأنفذ فعل ثم باع داره للمشتري المطالبة بالرفع والعام اذا اشترط وقت البيع اقراره \* رفاق غير

نافذ إذا أراد أن يتخذ فيه طيناً ترك من الطريق قدر الممر للناس ويرفعه سر يعاوي بفعله أحياناً بالإنع \* وكذا لو اتخذ فيه ارباً أو دكاناً \* وجه الحائط في دار آخر أراد إصلاحه ومالك الدار يمنع من الدخول فيه أو أنهدم حائطه في دار غيره والغير يمنع من الدخول من ملكه لإصلاحه قال محمد - رحمه الله واختاره النقيب يقال للانع امان تجوز له الدخول ويصلح حائطه واما ان لا يدخله وتصلحه بمالك \* دار متركة حفر بعضهم فيها بؤمر بالتسوية (٤١٤) فان نقص الحفر ضمن النقصان \* وكذا لو كان الطريق بين قوم حفر بعضهم بطالب

بالتسوية الا انه لا يضمن النقصان \* في الطريق سكة نافذة في وسطها من به أراد واحد أن يقرعها أو يحولها إلى مكان ويتأذى بذلك الجيران لكل واحد من عرض الناس منعه وان غير نافذة فالمنع لاهلها وفي النوازل أراد اتخاذ داره يستأجره ليس للغير ان الأرض صلبة لا يتعدى إلى دار الجيران ضرره وان رخوة المنع \* وكذا لو جعل دكانه طاحونة أو مقصورة أو حماماً أو اصطبلًا \* وذكر الصدر أراد أن يبنى تنورا للخبز الدائم كما يكون في الدكاكين أو رحي الطحن أو مدق القصارين لم يجز \* قال الصدر وكان الذي يفتي بان الضرر لو يباين في المنع وعليه الفتوى وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية عدمها مانع \* أصابته ساحة في القسمة فأراد أن يبنى عليها ويرفع البناء ومنعه الا \* خر فقال تفسد على الریح والشمس له الرفع كما شاء وله ان يتخذ حماماً أو تنوراً وان كف عما يؤذي جاره فهو أحسن فقد جاني الحديث من أدى جاره ورث

اشتراط المزمة على المستأجر أن المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق بعد ذلك وهذا لان المستأجر بدعوى الاتفاق يدعي ابقاء ما عليه من الاجر ورب الحمام يتكرفيكون القول لرب الحمام الا أن يقيم المستأجر البيئة على ما ادعى كما لو ادعى الايفاء حقيقة والحيلة للمستأجر حتى يقبل قوله في دعوى ما أنفق من غير حجة أن يجعل المستأجر مزمة المزمة ويدفعه إلى صاحب الحمام ثم ان صاحب الحمام يدفع ذلك إلى المستأجر ويأمره باتفاق ذلك في مزمة الحمام فيكون القول قوله في اتفاق ذلك من غير بيئة لان بالتجمل يصير المجلد كما لصاحب الحمام فاذا دفعه إلى المستأجر بعد ذلك يصير المستأجر أميناً نفسه والقول قول الامين في صرف الامانة إلى مصرفها (وحيلة أخرى لا سقاط البيئة عن المستأجر) أن يجعل المزمة في بدءه دل حتى يكون القول للعدل فيما يفتق لان العدل أمين وإذا استأجر الرجل من آخر عزمة دار يريد معلوم مدة معلومة وأذن له رب الدار أن يبيع فيها كذا وكذا ويحسب له ما أنفق في البناء من الاجر فيه - اذا جاز لا تزي إلى ما ذكر محمد رحمه الله تعالى فحين استأجر حماماً وكله رب الحمام أن يرم ما استر من الحمام ويحسب له ذلك من الاجر يجوز واذا جاز ذلك وأنفق في البناء استوجب على الاجر قدر ما أنفق لانه فعل بامر والاجر على المستأجر دين فالتقيا قصاصان لم يكن بينهما فضل ويتراذان الفضل ان كان بينهما فضل ويكون البناء لصاحب العرصة وأما اذا لم يذكر صاحب الحمام الحاسبة من الاجر انما أمره بالبناء لا غير وان قال ابن فيها كذا وكذا ولم يقر أحاسبك بما أنفقت في البناء من الاجر فبني فيما فالبناء ان يكون اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم البناء يكون لصاحب العرصة واستدل بمذاكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الاجارات أن من أجر من آخر حماماً وقال له صاحب الحمام م ما استر ففعل فالعمارة تكون لصاحب الحمام وقال بعضهم تكون للمستأجر واستدل بمذاكر في كتاب العارية أن من استعار من آخر داراً أو بني فيها باذن رب الدار أن البناء يكون للمستأجر ثم على قول من يقول بان البناء في هذه الصورة يكون للمستأجر لا يكون للمستأجر حتى الرجوع على الاجر بما أنفق في البناء فان خاف المستأجر أنه لو بني وانقضت مدة الاجارة قبل تمام هذه السنين ربح ما ربح في الرجوع على الاجر بما أنفق في البناء في هذه الصورة كما هو قول بعض مشايخنا فتذهب نفقته فيضر ربه وطالب ذلك حيلة فالحيلة أن يقول لصاحب الساحة حين يأمره بالاتفاق في البناء وأحاسبك بما أنفقت في البناء من الاجرة فيكون له حق الرجوع على الاجر بما أنفق بالاتفاق حتى انقضت الاجارة قبل تمام هذه السنين

وحيلة أخرى أن ينظر إلى مقدار هذه النفقة كم يكون ويضم ذلك إلى أجر الدار في السنة الاخيرة ويجعل الكل أجر السنة الاخيرة ثم يقر رب الدار أن المستأجر أسلفه أي عمله من أجر السنة الاخيرة كذا وكذا وقض ذلك من المستأجر حتى اذا انقضت الاجارة قبل مضي هذه المدة فالمستأجر يرجع على الاجر بما أقر أنه أسلف من أجر السنة الاخيرة وانعت الاجارة حصل مقصود المستأجر ولا يكون له على صاحب الساحة سبيل كذا في الذخيرة \* فان خاف المستأجر أن يستهلكه المؤجر بالله لقد أسلفته كذا وكذا ولا يمكنه أن يحلف لا بد من حيلة أخرى فالحيلة في ذلك أن يبيع المستأجر شيئاً يسيراً من المؤجر بقدر النفقة ويدفع ذلك الشيء إليه فان انقضت الاجارة قبل مضي هذه السنين فالمستأجر يرجع عليه بمن ذلك الشيء ويمكنه أن يحلف أن له على المؤجر هذا القدر لانه جرت المبيعة بينهما هذا القدر (واذا) أراد الرجل

الله تعالى داره وجرب فوجد كذلك وقال نصير والصفار له المنع \* ولو فتح صاحب البناء في علو بناءه ان ياباً أو كوة لا يلي صاحب الساحة منعه بل له أن يبنى ما يستريحه \* ولو اتخذ في ملكه بئراً أو بركة فترأى حائط جاره وطلب منه تحويله لم يجبر عليه ولا يضمن الحائط ان انهدم من الترو الامام ظهير الدين كان يفتي بجواب الرواية \* يتان علو وسفل كل رجل أراد أحدهما أن يبنى على السطح سقفاً آخر ليسيرنا سقيين ومنعه الا آخر لانه يسد ضوءه ان في القديم ناسقف له المنع وان في القديم ناسقين ليس له المنع \* وحده

القديم ما لا يحفظه الاقران الا كذلك \* وان اختلفا فبرهن أحدهما على القدم والاخر على الحديث فيئة القدم أولى وشهد أهل السكة في هذا الاقبال **نوع في مسيل الماء** \* له مسيل في قناة أراد صاحب القناة أن يجعله ميزاباً أو كن ميزاباً فأراد أن يجعله قناة ليس له ذلك هذا اذا تفاوت في الضرر \* وكذا اذا أراد أحدهما أن يجعل ميزابه أطول أو أعرض وأراد أن يسيل ما سطع ليس له ذلك \* وكذا اذا أراد أهل الدار أن ينو حائطا ويسدوا الميزاب والمسيل أو أرادوا نقل الميزاب أو تسفيله عن مكانه لم يملكوا (٤١٥) \* ولو بنى أهل الدار بناء ليسيلوا على

ظهره ميزابا لهم ذلك \* له طريق في دار آخر أراد صاحب الدار أن يبنى بناء يقطع طريقه لا يملكه فان ترك قدر عرض الباب لم يبنى وراءه ذلك \* له دار خارجين سطع أحدهما أعلى والاخر أسفل ومسيل الأول على السفلى أراد مالك السفلى إعلاه أو أن يبنى عليه ذلك ولا يملك الأعلى منعه بل يطالبه حتى يسيل ماؤه الى طرف الميزاب \* وان انهدم السفلى أو هدمه المالك لم يملك الأعلى تكليفه بالعارة واسالة الماء بسيل بغيره بما له وينعنه من الانتفاع حتى يعطيه ما أنفق

### نوع

السكة الغير النافذة لو على الطريق الاعظم ليس لأصحابه أن يبيعوه ولا أن يسموه لان المار فيها حقاً فاذا زحم الناس في الطريق الاعظم لهم دخولها حتى يمر الزحام \* وليس لهم أن ينصبوا دربا ولا أن يسدوا رأس السكة \* وكذا ليس لأحد أن يحفر ليصيب الماء من أعلاه على ذلك كله \* وليس لهم أن يدخلوها في دورهم وأعمالهم المرور فقط \* وفي المتقى لو حفر في السكة الغير النافذة بئر أو وقع فيه انسان ومات يضمن \* وفي الفتاوى زقاق لا ينفذ اشترى فيه رجل دارا وفي ظهرها طريق نافذ أرادهم ما جعلها طريقا نافذا ليس له ذلك \* وان أراد أن يجعله مسجد اله ذلك ولم يشاء أن يدخله يصلي فيه وليس لهم أن يخذلوه طريقا غير فيه \* اذا كان رجل دار ظهرها شتر بينه وبين غيره أراد أن يفتح بابا ليس له ذلك في المختار وان جعلها مسجدا ان كان الجدار الى الطريق الاعظم جاز والافه ومسجد ضرار \* له دار وعليها باب أراد فتح بابا آخر أسفل من ذلك والسكة غير نافذة لذلك وان أبي أهل السكة وذكر السرخسي أنه ليس له ذلك \* اشترى بيتا في سكة

ان يؤجر أرضه فيها زرع لم يكن له فيها حيلة الا حيلة واحدة وهي أن يبيعه الزرع ثم يؤجره الأرض لان شرط جواز عقد الاجارة ان يتمكن المستأجر من الانتفاع بالأرض بعد الاجارة واذا باع الزرع ثم أجره الأرض فهو ممنوع من الانتفاع به لانه يرى زرع فيه واذا لم يبيعه الزرع لا يتمكن المستأجر من الانتفاع به وهو مشغول بزرع الآخر ولا يمكنه التسليم الا بقطع زرع وفيه ضرر بين عليه فلهذا كان العقد فاسدا وعلى هذا لو كان في الأرض أشجار أو بناء فأراد أن يؤجرها منه ينبغي له أن يبيع الأشجار أو البناء منه أولا ثم يؤجر الأرض كذا في المبسوط **رجل** \* أراد أن يستأجر أرضا وفيها زرع صاحب الأرض لا يجوز واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في تعليل هذه المسئلة قال بعضهم انما لا يجوز لانه أجر أرضا لا يمكن للمستأجر الانتفاع بها وصار كالأجر أرضا سخنة أو أرض زرة ومنهم من قال انما لا يجوز لان يدرب الأرض قائمة على الأرض حكما كون الأرض مشغولة بالزراعة الذي هو ملكه وقد أجر ما لا يقدر المؤجر على تسليمه ومثل هذا لا يصح فان طلب الحيلة في ذلك فالحيلة أن يبيع رب الأرض الزرع من الذي يريد أن يستأجر أولا ثم يؤجره الأرض بعد ذلك فيجوز لان الزرع بالبيع يصير ملكا للمستأجر فالستأجر ينتفع بالأرض من حيثانه بنمو زرعها فقد أجر ما يقدر المستأجر على الانتفاع به ولان الزرع اذا صار معلونا للمستأجر فقد زال بدل الأجر عن الأرض حكما وحقه فقد أجر ما يقدر المؤجر على تسليمه فيصح قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى وانما تصح اجارة الأرض بهذه الحيلة اذا كان يبيع الزرع يبيع رغبة وجدأ ما اذا كان يبيع هزل وتلجئة فلا لانه اذا كان يبيع هزل فالزرع لا يزول عن ملكه البائع فيبقى الحال بعد بيع الزرع كالحال قبله وعلامة كون هذا البيع بيع رغبة وجدأ ان يكون يبيع الزرع بقيمة أو أكثر أو أقل قدر ما يتغاب الناس فيه وعلامة كونه يبيع هزل أن يكون باقلا من قيمة الزرع مقدرا ما لا يتغاب الناس فيه وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى على أن هذا البيع اذا كان باقلا من قيمته مقدرا ما لا يتغاب الناس فيه فهو بيع رغبة عند أي حنية رجه الله تعالى فتجوز الاجارة وعندهما يبيع هزل فلا تجوز الاجارة وبعضهم قالوا هذا البيع اذا كان باقلا من القيمة فهو بيع جدب لا انتفاع فلا يمنع جواز الاجارة ويان كونه يبيع جدباً منهم ما قصد احمدة عقد الاجارة ولا حيلة الا لا بهد أن يكون يبيع الزرع جدبا والظاهر أنهم ما بشرأه جدا تحقة الغرضهما (واذا) أجر الرجل أرضه من رجل وشرط على المستأجر خراجها مع الاجر لا يجوز لان الاجر مجهول لان الخراج قد ينقص وقد يزداد فهو بمنزلة مالو أجر دار مئونة أجرة معلونة وحرمها وذلك لا يجوز لان المدة مجهولة فتصير الاجرة مجهولة ولان خراج الأرض على مالكها الأرض فاذا شرطه ما لهما على المستأجر ارفي التقدير كانه قال للمستأجر أجر ثرك أرضي هذه سنة بكذا درهم على أن تحتال على السلطان بالخراج الذي يلزم على في هذه السنة ولو قال هكذا لا تصح الاجارة لانه يكون عقد اجارة شرط فيه حواله دين فيفسد عقد الاجارة ثم الحيلة في أن تجوز هذه الاجارة ولا تفسد أن يؤجرها اياه بأجر معلون ويؤدي الاجرة فندمر ما يرى أنه يلزم الأرض من الخراج ويؤجرها بجميع ذلك ويشهد للمستأجر أنه قد أذن له في أن يؤدي عنه من أجر الأرض في خراجها كذا درهم وهذا واضح لان الاجارة وقعت بأجر معلوم فصحت ثم الأجر فروض اذا الخراج الى المستأجر من الاجر فيكون المستأجر وكلا لا جربا اذا الاجرة التي وجبت له عليه فيصح التفويض وهذا كما قالوا في

ومات يضمن \* وفي الفتاوى زقاق لا ينفذ اشترى فيه رجل دارا وفي ظهرها طريق نافذ أرادهم ما جعلها طريقا نافذا ليس له ذلك \* وان أراد أن يجعله مسجد اله ذلك ولم يشاء أن يدخله يصلي فيه وليس لهم أن يخذلوه طريقا غير فيه \* اذا كان رجل دار ظهرها شتر بينه وبين غيره أراد أن يفتح بابا ليس له ذلك في المختار وان جعلها مسجدا ان كان الجدار الى الطريق الاعظم جاز والافه ومسجد ضرار \* له دار وعليها باب أراد فتح بابا آخر أسفل من ذلك والسكة غير نافذة لذلك وان أبي أهل السكة وذكر السرخسي أنه ليس له ذلك \* اشترى بيتا في سكة

أخرى هي على ظهر داره فأراد أن يفتح بابا في داره فنفى كل في هذه السكة يفعل ما دام هوسا كما أما إذا صارت هذه الدار لرجل والبيت لآخر ليس لصاحب البيت أن يفتح بابا في هذه السكة. اشترى بيتا في منزل بمجوده وحقوقه ورب المنزل يتعمه من الدخول وبأمره يفتح الباب في السكة أن بين البائع له طر يقا ليس له المنع وان لم يبين اختلافوا واختاراه ليس له المنع \* أراد هدم داره وفيه ضرر لاهل السكة بجرح الباب المحلة المختار أن له المنع وان هدم مع هذا وأنه يضمر (٤١٦) بالجيران ان كان قادرا على البناء قبل يجبر والاصح لا يجبر \* وفي الفضل بن الفضل بن السقف الاعلى

في منزل امرأته ثم أراد رفعه  
ان بناء بأمره هاليس له الرفع  
والبناء لها وكذا كل من  
بنى في دار غيره بأمره يكون  
البناء له ولو بغير أمره للباقي  
أن يرفع الا أن يضمره فيئخذ  
ينسج \* وفي الوصايا ان بنى  
لها يكون لها وفيه هدم  
منزلها برضاها ثم بناء بنقصه  
ونقصه وبجشأ آخر اشترى  
بماله ان بنى لاهل أنه لم يكن  
له فيه حق \* وذكر الفقيه أبو  
اصحق أنما أن شهد وقت  
البناء أنه يبنى ليرجع عليها  
كان البناء وان لم يشهد  
فالبناؤها ولا يرجع بشئ  
وعلى هذا عمارة كرمها غرس  
شجرة الفرساد في الطريق  
ان كان لا يضمر بالطريق  
لاباس به وطيب الفارس  
فرصاده وورقه وان كان في  
المسجد يجوز أخذ شجرة  
ولا يجوز أخذ ورقه \* ولو  
غرس على ضفتهم رخاء  
رجل أراد أن يقلعه لذلك  
وان لم يكن له شركة في النهر  
والاولى الرفع الى الحاكم \*  
حائط بينهما ولا أحدهما  
بنات وعورة لا يجبر الا بنى  
على العمارة وقال الفقيه لا بد  
من سترة بينهما في هذا  
الزمان لان الزمان زمان فساد  
والزمان الاول كان زمان اصلاح \* قال القاضي الامام لا يجبر على العمارة غير ان الحاكم يأمره بالتأخذ السترة  
حسبة \* له نخلة في ملكه خرج سعفها في ملك غيره وأراد الا خرق قلعه لذلك \* حائط عليه جذوع شاة في دار جاره أراد صاحب  
الدار ان يقطع رؤس الجذوع ان أمكن البناء عليها طولها ليس له القطع وان كانت صغيرة له القطع فان قلعه صاحب الدار وهو بحال بأمره  
الحاكم يقطعها فقلعه لا يضمن \* وفي الفتاوى اغصان شجرة تدل في دار انسان وأخذت هو الدار بقطعها صاحب الدار

مرمة الدار انه اذا أجر داره من رجل بأمر معلوم وأمره الا أجر ان يرم في تلك السنة ما استرم فيها من أجر الدار  
فانه يصح التفويض وعقد الاجارة كذا هذا غير ان هذه الحيلة ضعيفة فان الاجر والمستأجر اذا اختلفا في  
أداء الاجرة فقال المستأجر أدبت أخرجهما وما هو من ريعها وكذبه الا أجر وأختلفا في مقدار المؤدى  
فالقول للاجر ولا يصدق المستأجر فيما ادعى من أداء أخرجهما لان المستأجر ضامن غير أمين فهو بهما يريد أن  
يبرئ ذمته عن ضمان الاجرة والا أجر منكر للاستيفاء فكان القول للاجر وكذلك في مرمة الدار اذا اختلفا  
فالقول للاجر كما ذكرنا والحيلة الاوثق فيها أن يدفع المستأجر الى رب الارض جميع الاجر مجعلا ثم يدفع  
ذلك رب الارض الى المستأجر ويؤكد له أن يؤديه عنه الى ولاية الخراج فيكون المستأجر في ذلك مصدقا أنه قد  
أداء بغير بينة يسألها اياه لان المستأجر لما عمل الاجر فقد برئ من الاخرى بالتجهيل فيبعد ذلك ما دفعه به رب  
الارض الى المستأجر ووكله أن يؤدى عنه الى ولاية الخراج كان المستأجر أميناً في هذا الاداء فاذا قال أدبت  
كان مصدقا كسائر الامانوه كذا الجواب في مرمة الدار اذا عمل المستأجر الاجرة ثم أجر دفعها الى  
المستأجر ووكله ان يرم من الاجر المدفوع ما استرم من الدار فقال المستأجر فعلت وأتفتت فالقول للمستأجر  
للعنى الذى ذكرنا ثم ان محمد رحمه الله تعالى شرط أداء الخراج الى ولاية الخراج بعنى نائب السلطان أو  
مأموره قال الشيخ الامام شمس الانعم الخواص رحمه الله تعالى وهذا يدل على ان المستأجر أو من عليه  
الخراج اذا أدى الخراج الى واحد من أهل القرية لا يبرأ ويضمن ثانيا وكذا اذا أدى الى جاني القرية أو أمين  
أهل القرية لانه ليس بنائب السلطان ولا مأموره فبالاداء اليه لا يبرأ الا أن يكون ذلك الجاني نائب السلطان  
أو مأموره فيئخذ يبرأ بالاداء اليه (ومن جنس مسئلة الخراج) مسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في حيل  
الاصل وصورتها رجل استأجر دابة وشرط العلف على المستأجر مع الاجر لا يجوز والحيلة في ذلك أن ينظر الى  
ما يحتاج اليه من الدراهم لاجل العلف فيضم ذلك الى الاجرة فيستأجرها المستأجر بجميع ذلك ثم يوكل  
صاحب الدابة المستأجر أن يعلفها بتلك الزيادة الا أن المستأجر لا يصدق في دعوى الاتفاق فالا حوط ان يعمل  
المستأجر مقدار العلف ويدفعه الى الاجر ثم يدفعه الاجر الى المستأجر وبأمره حتى ينفق على دابته  
وكذلك اذا استأجر الرجل أجرا وشرط طهارة الاجير على المستأجر لا يجوز والحيلة أن ينظر الى مقدار طعام  
الاجير ويضم ذلك الى أجره (رجل) استأجر دارا مشهورة فخاف المستأجر أن يهلكها فاشترى من شهرين فاذا  
دخل من الشهر الاول يوم أو يومان وهوسا كن في الدار أن يلزم أجر جميع الشهر الداخل فيه فالوجه في ذلك  
ان يستأجر مياومة كل يوم بكذا ففى شاعر غها ولا يلزمه الا كراما سكن وليس المراد من قوله اذا دخل من  
الشهر الا آخر يوم أو يومان وهوسا كن في الدار أن يلزمه أجر جميع الشهر بقية الاجر لان الاجر لا يجب  
الا بعد مضي الشهر ولكن أراد به اذا دخل الشهر يلزمه اجارة ذلك الشهر وفي جامع الفتاوى ولو استأجر  
أرضا وأراد أن لا تنتقص بموت المؤاجر يقر المؤاجر أن هذه الارض لفلان عشر سنين بزرع فيها ما شاء فما  
يخرج منها فهو له \* ووجه آخر أن يقر المستأجر أنه استأجرها لرجل من المسلمين ويقر المؤاجر أنه يؤجرها  
لرجل من المسلمين فلا تبطل بموت أحدهما وان كان في أرض الاجارة عين النفط والقبير فأراد أن يكون  
للمستأجر فرب الارض يقر أن العين للمستأجر له حق الانتفاع عشر سنين فيجوز وفي السراجية اذا أجر  
أرضه وفيه لتخيل فأراد أن يسلم الثمر للمستأجر فانه يدفع التخيل الى المستأجر معاملة على أن لرب المال جزأ من

ألف  
الزمان الاول كان زمان اصلاح \* قال القاضي الامام لا يجبر على العمارة غير ان الحاكم يأمره بالتأخذ السترة  
حسبة \* له نخلة في ملكه خرج سعفها في ملك غيره وأراد الا خرق قلعه لذلك \* حائط عليه جذوع شاة في دار جاره أراد صاحب  
الدار ان يقطع رؤس الجذوع ان أمكن البناء عليها طولها ليس له القطع وان كانت صغيرة له القطع فان قلعه صاحب الدار وهو بحال بأمره  
الحاكم يقطعها فقلعه لا يضمن \* وفي الفتاوى اغصان شجرة تدل في دار انسان وأخذت هو الدار بقطعها صاحب الدار

ان أمكن لصاحب الشجرة تفريخ الدار عن أغصانها بان يشدها بجبل ويجمعها بضمين وان غلاظا لا يمكن التفريخ ان قطع من موضع لورفع الى الخاصكم بأمره بالقطع من ذلك الموضع لا بضمين وان أرفع من ذلك الموضع بضمين  
 الطريق يقسم على عدد الرؤس لاعلى مساحة الاملاك اذ لم يعلم قدر الانصباء والشرب والشرب  
 متى جهل يقسم على عدد الاملاك لاعلى عدد الرؤس \* دار بين شريكين اقتسموا فتح كل بابا على جداره له ذلك \* اقتسمادارا لطريق في نصيب أحدهما ان أمكنه أن يفتح بابا آخر جازت القسمة وان لم يمكنه ان علم وقت القسمة ذلك جازت القسمة وان لم يعلم بذلك لا يجوز القسمة \* قسمت الدارين أهلها وأصاب بعضهم موضع بلا طريق ان ذكروا الطريق يمر كل واحد من الطريق وان لم يذكروا ان كان ذلك مفتوح فيما أصابه تصح سواذ ذكروا بكل حق هوله أولا \* وان لم يكن له مفتوح فيما أصابه ان ذكروا بكل حق (٤١٧) هوله فالقسمة جائزة ويعرف الطريق \*  
 \* وان لم يذكروا فالقسمة

ألف جزء من الثروة الباقى للمستأجر وفى العيون اذا استأجر الرجل دارا فأمره رب الدار أن يتفق فيها من أجرها فلو اتفق فيها فإنه لا يقبل قوله فلو أراد أن يصير أمينا فالحيلة له فيه ان يجعل الاجر ثم يقبض منه بأمره لينتق فيها فيكون أمينا فى ذلك كذا فى التتارخانية \*

### الفصل الثامن عشر فى المدعى عن الدعوى

رجل فى يده ضيعة أو دار أو غير ذلك فادعاه رجل والمدعى ظالم والمدعى عليه يكره اليين فأراد حيلة حتى تندفع عنه اليين قال الحيلة فى ذلك أن يقرب المدعى به لولده الصغير أو يقربه للاجنبي فتندفع عنه الخصومة والييين هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى فى حيلة وقد ذكرنا فى أدب القاضي اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فى هذه المسئلة بعضهم قالوا كما قال الخصاص رحمه الله تعالى وبعضهم فروا بيننا اذا أقر لولده الصغير وبيننا اذا أقر للاجنبي فقالوا اذا أقر لولده الصغير تندفع عنه اليين واذا أقر للاجنبي لا تندفع اليين وقال بعضهم لا تندفع عنه اليين فى صورتين جميعا قطع الباب الحيلة قال الخصاص رحمه الله تعالى فان قال المدعى ان المدعى عليه لما أقر بالضيعة المدعى به الابن أو للاجنبي صار مستهلكا الى ووجب على عليه القيمة فى أن أحلفه بالله ما على عليه هذه الضيعة قال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاخر لا يمين عليه وعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ان المدعى عليه لما أقر بالضممان على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاخر وعلى قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف الاول يوجب الضمان ثم بعض مشايخنا قالوا بان هذا الخلاف فى الغصب المجرد فاما الجحود فيوجب الضمان بالاتفاق وبعضهم قالوا فى الجحود روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأكثر المشايخ على أن الخلاف فى الكل على السواء وينبغى أن يجب الضمان ههنا بالاتفاق لان هذا اتلاف الملك والعقار بضمين بالاتلاف ألا يرى أن الشاهد بالعقار بضمين عند الجحود بالاجماع لاتلافه الملك فان كان المدعى به عرضا أو جارية أو ما أشبه ذلك من غير العقار فالحيلة أن يغير المدعى عليه المدعى به على وجه لا يعرفه المدعى ثم يعرضه على هذا المدعى ليساومه فتبطل دعواه لا يملك ساومه فقد زعم أنه لا ملك له فى المدعى به فتبطل دعواه كذا فى الذخيرة \*

### الفصل التاسع عشر فى الوكالة

اذا وكل الرجل رجلا أن يشتري له جارية بعين ألف درهم أو بمائة دينار فقبل الوكيل الوكالة فلما رآها أراد أن يشتريها لنفسه فالحيلة له فى ذلك أن يشتريها بجنس آخر غير ما أمر به فان كان أمره بالشراء بألف

( ٥٣ - فتاوى سادس ) الخرق بوضع الباب لا يمنع من الدخول لانه يدخل فى ملكه وقال أبو القاسم رحمه الله ليس له أن يمر من هذه السكة الى تلك الدار و به أفنى أبو جعفر و به نأخذ \* اشترى شجرة وقطعها واستأجر أرضا بجنب الشجرة ووضع فيها الاشجار لتعقب ولهذه الارض المستأجرة طريق آخر فأراد يشتري الاشجار أن يمر فى طريق هذه الارض بجنبه وجولته ودوابه له أن يمر وان كان طريقها فى بستانه وكرمه واحتاج الى اخراجها منه له ذلك أرايت لو أن صاحب الارض المستأجرة اتخذ أرضه من شجرة لم يكن له ان ينقل الاشجار بطريقها \* دار فيه اجرة لرجل واصطبل لاخر أراد مالك الاصطبل ان يغلط باب النار ليس لصاحب الحجر أن يمنع اذا أغلقه فى الوقت الذى تطلق فيه الناس دورهم فى تلك المحلة سكة غير نافذة حدث رجل فى هذه السكة شيئا لا يملكه الا باذن كل أهل السكة الاعلى والاسفل \* ما يصنع فى السكك من الكنيف والمنازيب ان جديدة لكل أحد ان يهدمها وان قديمة تركت وقال محمد رحمه الله فى حديثه ان لم يضرا أحد لم يهدم \*

بطله \* دار فى سكة غير نافذة بين جماعة اقتسموها فأراد كل شريك أن يفتح بابا فى حيزه ذلك وليس لأهل السكة منعه \* ولو أن دارا لرجل فى سكة غير نافذة بابه فاشترى دارا بجنبها وباب هذه الدار فى سكة أخرى وأدفع باب الدار ويدخل فى هذه السكة له ذلك \* ولو أراد أن يفتح لتلك الدار طريقا فى هذه السكة لافى داره ليس له ذلك \* وفى الفتاوى سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم دار غير أن لأحدهم دار فى سكة أخرى لا طريق لها فى هذه السكة وليست بحيال داره التى فى هذه غير أن حائطها فى هذه السكة قال أبو نصر له فتح باب فى هذه السكة لان أهل السكة شركاء فيما من أعلاها الى أسفلها بدليل الشفعة فلورفع كل الجدار له ذلك فخرقه أولى أن يجوز ولما يمنع من

مسجد فيه شجرة تفاح لاهل المسجد ان يقطروا بذلك التفاح لانه للامة وان غرست لباع غمارها ويصرف الى مصالح المسجد لا يحل الاكل ويراعى شرائط الواقف \* قال القاضي الصحيح في الاول ايضا انه لا يجوز الاكل بل يصرف الى العمارة لانه صار للمسجد \* ذكر العتاي بالوعة قديمة تجرى منها في سكة غير نافذة يؤمر برفعها ولا فرق بين القديمة والجديدة وفي الذخيرة اخرج الى الطريق الاعظم حرصاً وأغبره أوبى دكانا السكل رفعه ان حديثة وان قديمة ليس لاحد الرفع وان لم يعرف القدم والحدوث يجعل حداً ما يرفع وفي السكة الغير النافذة يجعل قديماً اذا أسكل ولا يرفع \* وان أحدث في الطريق طله لكل أحد الرفع والمنع أضراً لا \* وقال محمد اذا لم يضر منع ولا يرفع وقال الثاني اذا لم يضر لا يمنع ولا يرفع \* وذكر القاضي ربط على باب داره في السكة للغير النافذة دابة وبني أرباب السكل من أهل السكة منعه ونقضه لانها كدورهم \* وفي النافذة لم يربط على باب بشرط (٤١٨) السلامة وفي العتاي الهرة والكلب اذا كان يؤذي يذبح ولا يقتل بالضرب \* وفي نظم الفقه اختلف أهل السكة

درهم فيشترى بها عانة دينار وان كان أمره بالشراء عانة دينار فيشترى بها ألف درهم أو يشترى بها جنس ما أمر به ولكن بالزيادة على ما أمر به لانه يصير محالاً ما أمر به فينفذ عليه ولا يتوقف لان الشراء لا يتوقف على ما عرف وان اشترى بها جنس ما أمر به وبذلك القدر ولو كان صرح بالشراء لنفسه فان كان بمحضرة الموكل يصير مشترياً لنفسه وان كان بغيبة الموكل لا يصير مشترياً لنفسه وهذا لان الوكيل بشرأى بعينه لا يملك الشراء لنفسه الا بعد أن يعزل نفسه ولا يمكنه عزل نفسه بغيبة الموكل لان هذا عزل قصدي فيشترط له حضور الموكل واذا لم يعزل يصير مشترياً لغيره وكذلك لو أشهد قبل الشراء أنه اشتراها لنفسه ثم اشتراها ساعته ولم يقل شيئاً فان كان الموكل حاضراً في مجلس الشهاد يصير مشترياً لنفسه وان كان غائباً باع ان المجلس فان علم عقالة الوكيل وباشهاد قبل أن يشترى الوكيل ثم اشترى الوكيل يصير الوكيل مشترياً لنفسه واذا لم يعلم بذلك حتى اشتراها الوكيل يصير مشترياً للوكل فقد جعل محمد رحمه الله تعالى الدراهم والدنانير جنسين مختلفين في هذه المسئلة ولم يجعلهما جنساً واحداً لوجعلهما جنساً واحداً صار الوكيل مشترياً لغيره فيما اذا وكله بالشراء بالدراهم وقد اشترى بالدنانير أو على العكس وقد ذكر في شرح الجامع في باب المساومة أن الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياساً في حق حكم الربا حتى جاز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً وفيما عدا حكم الربا جعل جنساً واحداً استحصاناً حتى يكمل نصاب أحدهما بالآخر والقاضي في قيم المتلفات بالخيار ان شاء قوم بالدراهم وان شاء قوم بالدنانير والمنكره على البيع بالدراهم اذا باع بالدنانير أو على العكس كان بيعه بيع مكره كالبوايع بالدراهم ومالك رحمه الله تعالى اذا باع شيئاً بالدراهم ثم اشتراه بالدنانير قبل نقد الثمن أو على العكس وكان الثاني أقل قيمة من الاول كان البيع فاسداً استحصاناً وتبين بما ذكر (١) ههنا أنهما اعتبر اجنسين مختلفين فيما رواه حكم الربا أيضاً وكذلك في باب الشهادة اعتبر اجنسين مختلفين حتى اذا كان أحد الشاهدين شهد بالدراهم والاخر بالدنانير أو شهد بالدراهم والمدمعي يدعي الدنانير أو على العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب الاجارة اعتبر اجنسين مختلفين حتى ان من استأجر من آخر داراً بدراهم وأجرها من غيره بدنانير أو على العكس وقيمة الثاني أكثر من الاول تطيب له الزيادة فإذا كرى الجامع أنهم ما جعلوا جنساً واحداً فيما عدا حكم الربا على الإطلاق غير صحيح \* (وحيله أخرى) أن يشترى بها جنس ما أمر به وبشيء آخر من خلاف جنسه بأن أمره بالشراء بألف درهم فيشترى بها بألف درهم وثوب أو ما أشبه ذلك فان في هذه

بعيد خرابها في مساحتها يجعل سبعة أشبار وهذا في دينارهم لان العجلة لا تعزفها وفيه أراد أن يتخذ على النهر الاعظم أو الخاص مشرعة لكل منهم المنع لانه تصرف في حافتي النهر المملوء أو العام فصار كاحداث في الطريق وتوقع فيمن يحدث عمارة بضر لصاحبه لا يملك صاحب العداوان يبنى على علوه أو يتدفق به بلا رضا صاحب السفل عند الامام بلا أشكال اذا أضر اما اذا لم يضر أو أشكل فالرواية عنه قد اختلفت والمختار أنه اذا لم يضر يملك وان أشكل لا يملك \* وفي النوازل المتخذة في غير النافذة حظير مغرم ويتأذى الجيران من نيران السرقين ولا يأمنون من الرعاة ليس لهم المنع في الحكم \* وعن الثاني اتخذه لنداره حماماً وتأذى الجيران من دخانه

(١) قوله بما ذكره أي في كتاب الوكالة اهـ مصححه

وهذا الدخان أكثر من دخانهم يمنع وهذا على خلاف أصل الامام وفي النوازل أيضاً أراد أن يتخذ في داره حراساً ودورانه الصورة بوهن جدار الجيران يمنع لانه وان تصرف في ملكه لكن تعدي الى جاره وهذا على خلاف أصل الامام لان عنده لا يمنع من التصرف في ملكه وان أضر بغيره \* قال أبو القاسم يمنع به أخذ مشايخ بلع وبخار \* قال في الفتاوى وعن استاذنا انه يبقى على قول الامام \* وفي النوازل أراد أن يزرع أرزاً في أرضه ويتعدى ضرره قطعاً الى جاره قال أبو بكر ان علم أنه ليس في أرضه مستقر الماء يمنع عن زرع لا يحتمل الماء الذي يسقي به وان كان الآن في أرضه بخر يخرج منه الماء أو يتعدى الندوة الى أرض جاره لا يمنع من الزراعة وفيه أيضاً داران متلاصقان جعل أحدهما في داره اصطبل وكان في القديم مسكاً وفيه ضرر لجاره الملازق قال أبو القاسم ان كان وجود الدواب الى جدار الجار لا يمنع وان حوافره الى جدار الجار يمنع \* وعلى قول الامام في مسئلة الدواب لا يمنع كيفما كان ثم اذا خرب جدار الجار وعلم أن خرابه بسبب الاصطبل قال الامام ظهير الدين لا يضمن لان فعل الدابة لا يضاف اليه ونما يضمن بالتسبب والمسبب انما يضمن اذا كان متعدياً وهو في ادخال الدابة في ملكه غير متعد



فان دفع ما اذا ساق الدابة الى زرع غيره لانه معتد بالسوق وروى ان الامام شكي اليه رجل من بئر احدثها جاره في داره فقال احفر في دارك في قبالة بئر بالوعة ففعل وكان بئر الماء بئر بالوعة فطم بئر الماء ونجما من ضرره وفي النوازل اراد ان يتخذ بستانا في داره فغرس اشجاره في داره وجاره ينعيه وجواب الكتاب ان له الغرس في داره مطلقا وليس لجاره المنع ولا خفاء عنده وجود الفاصل لا يمنع والفاصل لا يقدر بالذرعان وانما يقدر ما يقع به دفع الضرر بيت له حائط مشترك بينه وبين جاره اراد جاره ان يبنى غرفة بجنب البيت ولا يضع الخشبة على الجدار المشترك ولا يبنى معتمدا على جدار غيره بل على ملك نفسه ليس لجاره منعه من ذلك له ساباط قديم في غير نافذة وأحد طرف جذوعه على جدار المسجد فيرفعه وأراد وضعه أرفع من ذلك من غير ان يحدث على جدار المسجد بناء ويمنعه من ذلك أهل السكة قال أبو القاسم رحمه الله ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي هو ستر بين المسجد وبين أهل السكة وأهل السكة في ذلك شركا لانه ستر فلهم ان ينعوه عن ذلك (٤١٩) وان كان هذا الجدار غير الجدار الذي هو ستر السكة ليس لأهل الزقاق في

الصورة يصير الوكيل مشتريا لنفسه أيضا فان وكاه بالشرع لم يسم له ثمنًا فان اشترى الوكيل بأحد النقيدين اما بالدرهم أو بالدينار يصير مشتريا للوكيل وان اشترى بما سوى الدرهم والدينار يصير مشتريا لنفسه عند علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى لان التوكيل بالشرع مطلقا ينصرف الى الشراء بأحد النقيدين بحكم العرف عند علمائنا الثلاثة بخلاف التوكيل بالبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا وهنا حيلة أخرى في المسئلة أن يوكل الوكيل رجلا بأن يشتري له هذه الجارية فاشترى لها حال غيبة الوكيل الاول فاعلم بأن هذه المسئلة على وجهين اما ان لم يقل الامر بالوكيل الاول اعل فيه برأى ما صنعت من شيء فهو جائز وانه على وجهين أيضا اما ان اشترى الوكيل الثاني بمحضرة الوكيل الاول وفي هذا الوجه ان اشترى لها بالقدرة الذي أمره الامر من ذلك الجنس أو أقل منه ينفذ على الامر وان اشترى ما بخلاف ذلك الجنس أو بذلك الجنس ولكن بأزيد منه ينفذ على الوكيل الاول لان شراء الوكيل الثاني بمحضرة الوكيل الاول بمنزلة شراء الوكيل الاول بنفسه ولو اشترى الاول بنفسه كان الجواب على التفصيل الذي قلناه هنا كذلك وان اشترى لها حال غيبة الوكيل الاول فان كان الوكيل الاول لم يقدر لوكيل الثاني ثمنًا يصير الوكيل الثاني مشتريا للاول لان هذا الشراء لم يدخل تحت أمر الامر لان أمر الامر بالشراء بمحضرة رأي الوكيل الاول وهذا الشراء لم يحضره رأي الوكيل الاول فان قدر الوكيل الاول للوكيل الثاني ثمنًا فاشترى الوكيل الثاني بنفسه الوكيل الاول فغيره روايتان في رواية ينفذ الشراء على الامر وفي رواية أخرى ينفذ الشراء على الوكيل الاول (رجل) وكل رجلان يبيع جاريته وقبل الوكيل الوكيل الوكيل ثم اراد الوكيل أن يشتري نفسه فالحيلة في ذلك ان يقول الوكيل لمولى الجارية وكأني ببيع هذه الجارية وأجر امرى فيها وما عملت في ذلك من شيء فاذا فعل ذلك ينبغي للوكيل ان يوكل رجلا ببيع هذه الجارية ثم الوكيل الاول يشتريها من الوكيل الثاني فيجوز وهذا لان صاحب الجارية أجاز تصنيع الوكيل الاول والتوكيل من صنيعه فيصح التوكيل منه فصار الوكيل الثاني وكأني بصاحب الجارية لاعتن الوكيل الاول ألا ترى أنه لو مات صاحب الجارية ينعزلان جميعا وكذلك لو عزلها ينعزلان واذا عزل الثاني وحده ينعزل واذا عزل الوكيل الاول الوكيل الثاني ينعزل الثاني على رواية كتاب الحيل وأدب القاضى للخصاف رحمه الله تعالى لا باعتبار أن الثاني ووكيل عن الاول ولكن باعتبار أن صاحب الجارية أجاز تصنيع الوكيل الاول وعزل الثاني من صنيعه فنفذ عليه واذا صار ووكيل صاحب الجارية كان الوكيل الثاني أن يبيعها من الوكيل الاول فكلوكل صاحب الجارية ببيع الجارية بنفسه وان لم يجز لمولى الجارية تصنيع الوكيل الاول فالحيلة في ذلك أن يبيعها الوكيل عن ينق به بمثل قيمتها حتى يجوز البيع بالخلاف ويدفعها الى المشتري ثم يستقبله العقد وتنفذ لا قالة على

ذلك كلام وفي العتاني جعل داره مربطًا والجيران يتأذون بالسرقين لا يمنع ولوجعل فيها دواب وحوافرهما الى جدار داره يمنع وفي المحيط حفر بئر في داره فانها تضر بجاره لا يمنع منه وذكرك النسي في شرح رشت بخفي ملكه جاعلا لا يمنع منه بخلاف وان اراد الانتفاع به والجيران يتضررون به ضررًا فاحشا الصحيح انه يمنع والا واذا انتفع وتعذى الى بناء الجيران هل ينقض البناء وفيه طاحونة على نهر اراد آخر أن يضع فوقه طاحونة أخرى وبسبب وضعها يقل ماء الطاحونة القديمة ويختل دورانها اصحابها أن يمنع الثاني عن النصب وان كان ينقص غلة الاولى نصب الثاني ليس للاولى أن يمنع الثاني كالتاجر اذا اتخذ في جانب تاجر آخر حائطا مثل تجارة الاول فكسدت تجارة الاول بالتخاذ ليس للاول المنع خشاب

يدخل الخشبة في سكة غير نافذة ويطررها طر حال ليس لهم المنع اذا لم يوهن الطرح بالبناء وفي التجنيس نهر العامة بجنب أرض رجل عم الماء حريم النهر حتى يجري في أرض الرجل فاراد الرجل أن ينصب في أرضه رجلي لذلك وان في نهر العامة لا وفي العتاني اراد ان نصب تنورا في وسط البرازين ويضرهم دخانه لهم منعه استحسانا وعليه الفتوى الثاني في الحائط وعمارة التي اشترى حجرة وسط طح جاره وسط طح مستويان فاخذ جاره حتى يتخذ حائطًا يكون ستره بينهم ليس له ذلك ولو منعه من الصعود الى أن يتخذ ستره كان يقع بصرهم اذا صدعوا في دار جاره له المنع وان كان يقع اذا صدعوا ولا يقع في الدار ليس لهم المنع الدارين صغيرين لكل منهما وصى أبي أحدهما العمارة برفع الامر الى القاضى ليعبره على العمارة الحمام أو الطاحونة التي بين شريكين انهدم وصار صحرا لا يجبر الا على العمارة وان انهدم البعض يجبر الا على العمارة وان كان الشريك معسرا يقال للشريك أنفق حتى يكون دينه على الآخر والزرع بين شريكين اذا ابى أحدهما مقبىه قيل يجبر وقيل لا يجبر

ولكن يقال اسقوا نفق حتى ترجع في حصته نصف ما أنفق، وعن محمد رحمه الله في حمام بين اثنين انهم حائط بيت وأبى شريك المرمة لا يجبر ويقال للشريك الآخر ان شئت فأنفق في المرمة ثم أجره وخذ النفقة من الاجرة ثم يساويان \* وفي الدولاب المشترك يجبر كل واحد منهما على عمارته اذا خرب \* سفل رجل وعالوا آخراهما لا يجبر صاحب السفل على البناء ويقال لصاحب العالوا بينهما ان شئت وامنع صاحب السفل من الانتفاع حتى يؤدى قيمة البناء وقال الخصاص حتى يؤدى ما أنفق وفي حائط بين اثنين لو كانا لهما عليه خشب فبنى أحدهما للباقي أن يمنع الآخر من وضع الخشب على الحائط حتى يعطيه قيمة نصف البناء مبنيا \* حائط بينهما أراد أحدهما نقض الحائط وأبى الشريك ان كان بحال لا يخاف السقوط لا يجبر وان بحال يخاف قال الامام ابن الفضل يجبر فان هدموا أبى الآخر ان كان شريك الحائط يمكنه أن يبنى حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر (٤٣٠) الشريك وان كان لا يمكن يجبر وعليه الفتوى \* ومعنى الجبر اذا كان من الحائط لا يقبل

القسمة ولم يوافق الشريك في العماره أن يتفق هوفي العماره ويرجع على الشريك نصف ما أنفق \* وفي الفضلي لو هدموا وامنع أحدهما عن العماره يجبر ولو انهم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع ما لم يستوف نصف ما أنفق ان فعل بحكم الحاكم وان سلا حكم يرجع نصف قيمة البناء وان انهدم وخاف الوقوع فهدم أحدهما لا يجبر على البناء وان الحائط صحيحا فهدم أحدهما باذن الشريك لا خفاء في أنه يجبر الهادم على البناء ان أراد الآخر البناء كالمهدماء وان سلا انه ان لم يكن للتراب قيمة ولا يزداد الارض قيمة ببناء الحائط فانه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالقيمة ما بلغت وان كان للتراب قيمة يدفع قيمته من قسط شريكه أما اذا اختار أن يترك التراب عليه ويضمنه قيمة نصيبه حينئذ لا يرفع منه قيمة نصيبه من

الوكيل خاصة أو يطلب من المشتري ان يولى البيع أو يشتريها منه ابتداء فتصير الجارية للوكيل (رجل) كتب الى رجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها فامر به أن يشتري له متاعا صنفه له وعند الرجل المكتوب اليه متاع من ذلك الجنس له أو لغيره وقد أمره صاحبه أن يبيع ذلك ما الحيلة في أن يصير المتاع للرجل الذي كتب اليه قال يبيع ذلك المتاع ممن يتق به بهما صححوا ويدفع اليه ثم يشتري منه الرجل الذي يكتب اليه وهذا لأنه لا يمكنه أن يبيع ذلك المتاع بنفسه من الرجل الذي كتب اليه لان الواحد لا يتولى العقد من الجانبين ولكن يفعل على الوجه الذي قلنا ويجوز ذلك لان البيع انما يجري بين اثنين (رجل) وكل رجلان يشتري له داراً أو متاعاً أو غيره فأراد الوكيل أن يكون الثمن للبائع عليه الى أجل ويكون الثمن حالا على الآخر يأخذه منه والبائع يحسبه الى ذلك ما الحيلة فيه قال الحيلة في ذلك ان يشتري الوكيل ذلك الشيء بالثمن الذي يريد أن يشتريه فاذا أوجب البيع وجب الثمن للبائع على الوكيل ووجب للوكيل الثمن على الآخر يأخذه منه ثم يؤجل البائع الوكيل بالثمن الى الاجل الذي اتفقا عليه فيجوز التأجيل للوكيل ويكون للوكيل ان يأخذ الآخر بالثمن حالا وهذا لان مطلق البيع وجب الثمن حالا ويكون للوكيل أن يرجع على الموكل قبل القضاء وكان دين الوكيل على الموكل حالا بسبب العقد وتأجيل البائع الوكيل له لا يتعدى الى الموكل لان التأجيل ابراء مؤقت فيعتبر بالبراء المؤبد والبائع لو أبرأ الوكيل عن الثمن أو وهب له لا يظهر ذلك في حق الموكل فكذا هذا بخلاف حط بعض الثمن عن الوكيل فان ذلك يظهر في حق الموكل أيضا بذلك القدر لان الحط يلتحق بأصل العقد ويصير كأن العقد ورد على باقي أmaal ابراء عن كل الثمن لا يلتحق بأصل العقد على ما عرف في موضعه فلا يظهر ذلك في حق الموكل وهو نظير ما قلنا في البائع اذا أبرأ المشتري عن جميع الثمن فالشفع يأخذ بجميع الثمن ولو حط البائع عن المشتري بعض الثمن فالشفع يأخذ بما وراء المحطوط فهنا كذلك الوكيل بالبيع اذا باع وأراد المشتري أن يحط الوكيل عنه شيئا من الثمن ففعل الوكيل فذلك جائز وهوذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فمن مذهبه ما أن الوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن أو وهب الثمن منه أو حط بعض الثمن عنه صح ويضمن مثل ذلك للموكل من ماله وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح شيء من ذلك فان طلب حيلة حتى يصح عند الكل فالحيلة أن يهب الوكيل للمشتري دراهم أو ديناراً أو ما يريد الهبة أو الحط ويدفع ذلك الى المشتري ثم يبيع العين من المشتري بالثمن الذي يريد البيع به ثم أن المشتري يدفع ما قبض بحكم الهبة الى الوكيل فضا من الثمن ويكون ذلك في حق المشتري بمنزلة الحط ويحصل مقصوده ما ثم اعلم بأن ابراء الوكيل بالبيع المشتري عن جميع الثمن أو عن بعضه وهبه جميع الثمن من المشتري أو بعضه قبل قبض الثمن صحيح عند أبي حنيفة

التراب وان كاتب الارض تزداد قيمة ببناء الحائط يقوم الحائط بارضه وبنائه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب ومحمد شريكه عما بقى من بنائه وفي النوازل ان كان نصيبه قد ما راى يني فهو متطوع وان كان لا يضمنه قدر ما يني يرجع على شريكه بنصف ما أنفق وعن ابن سلقه ان كان لهما عليه حجرة وانهدم وأبى الآخر العماره فبناها أحدهما منع الآخر من وضع الحجرة عليه حتى يؤدى نصف ما أنفق وان لم يكن عليه حجرة لا يجبر فلا يرجع بشيء لانه كالستره \* وكل هذا لو أنفق في العماره بلا اذن صاحبه ولو بانته أو بأمر الحاكم يرجع بنصف ما أنفق وفي البناء المشترك لو أحدهما غابا وهما باذن الحاكم أو بدون اذنه لكن يني باذن الحاكم فهو كالبناء باذن الشريك لو حاضر ف يرجع عليه بما أنفق اذا حضر وفي النوازل جدار بينهما مال كل منهما عليه جمل فانهدم وأحدهما غاب فبناها الآخر ان ينقض الحائط فهو متطوع وليس له أن يمنع الآخر من الجمل وان بناه بطن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذي لم يني أن يعمل عليه حتى يؤدى نصف قيمته \* وفي الفضلي جدار بينهما أراد أحدهما نقضه فقال للآخر ائذن لي وأنا ضامن لك بما ينيهم من بيتك الضمان ليس بشيء كالمال ضمت لك ما يتألف أو هلك من مالك \* جدار

بينهما عليه حولة أراد أحدهما زيادة حل عليه لا يملكه بلا إذن شريكه • جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر أو غرفة يمنع • وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع إلا إذا كان في القديم كذلك • ولو كان في الجدار لأحدهما عليه كوة مربعة فأراد أن يجعلها كوة مربعة يمنع لأنه أثقل • جدار بين اثنين لهما عليه حولة غير أن حولة أحدهما أثقل فالعارة بينهما منصفان • ولو كان لأحدهما عليه حولة وليس للأخر عليه حولة والجدار مشترك للأخر أن يضع عليه مثل حولة صاحبه إن كان الحائط يتحمل ذلك ألا يرى أن أصحابنا قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع أحدهما مأكروفا فلا خزان يري في جذوعه إن كان يتحمل ولم يذكر وأنه قد روي أو حديث وإن كان الحائط لا يتحمل جذوعهما وليس لأحدهما جذوع وللآخر جذوع وهما معتران أن الحائط بينهما يقال لصاحب الجذوع إن شئت فأرفع ذلك عن الحائط لتسوى صاحبك وإن شئت فخط عنه بقدر ما يمكن (٤٣١) لشريكك من الحل • جدار

بينهما لأحدهما عليه عشرة جذوع وللآخر جذع فلصاحب الجذوع موضع جذعه والحائط للأخر • جدار بينهما أو هي فأراد أحدهما أن يصلحه وأبي الآخر فإنه يقال أرفع حولتك فاني أرفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فإن فعل فيها وإن لم يرفع له أن يرفع الجدار وإن سقطت حولته لا يضمن • ولو كانت حولة أحدهما في وسط الجدار وحولة الآخر في أعلاه فأراد صاحب الأوسط رفع حولته ووضعها في أعلى الجدار إن الجدار من الأعلى إلى الأسفل بينهما ولا يدخل على الأعلى مضرة له أن يفعل وإن كان يدخله مضرة ليس له أن يفعل وذكر في النوازل في موضع آخر أنه ليس له أن يرفع مطلقا لأنه يضره بالحائط • ولو أراد أن ينقل الجذوع من أعلى الحائط إلى أسفله

ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك خط بعض الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن صحيح عندهما فاما حاط كل الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن لا يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويصح عند محمد رحمه الله تعالى ويجعل بمنزلة الهبة (رجل) أمر رجلا أن يشتري له متاعا من بلد من البلدان يخاف الوكيل أن لو بعث بذلك مع غيره يضمن في الحيلة في ذلك أن يجزئه الموكل ما صنع فإذا أجاز له ذلك يبعث هو بالمتاع على يد غيره ولا يضمن لأنه أمين أجيزه ما صنع وكذا الحيلة إذا أراد الرجل أن يستودع المتاع المشتري من غيره ولا يضمن كذا في الذخيرة •

### الفصل العشرون في الشفعة

قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى جع الخصاص رحمه الله تعالى مسائل بعضها المنع وجوب الشفعة وبعضها لتقليل الرغبة فمن جملة ذلك أن يهب البائع الدار من المشتري ويشهد عليه ثم يشتري يهب الثمن من البائع ويشهد عليه وذكر في حيل الأصل ثم المشتري يعرضه مقدار الثمن فإذا فعلا ذلك لا تجب الشفعة لأن حق الشفعة يختص بالمعاوضات والهبة إذا لم تكن بشرط العوض لا تصير معاوضة بالتعويض بعد ذلك ولهذا لا يثبت فيها أحكام المبادلة من رد الموهوب له بالعيب وغير ذلك وإذا لم تصر مبادلة بقيت هبة محضة فلا تثبت فيها الشفعة غير أن هذه حيلة يملكها بعض الناس دون البعض لأنها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالأب والوصي وغيرهما من الوكلاء وأما إذا كانت هبة الدار من المشتري بشرط العوض ففيها اختلاف الروايتين ذكر في شفعة الأصل وفي مواضع من المبسوط أنها بمعنى البيع ويثبت للشفيع فيها حق الشفعة وذكر في بعض روايات النوازل أنها ليست في معنى البيع وذكر في بعض المواضع أن في الهبة بشرط العوض اختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فإذا كان في المسئلة روايتان أو خلافا لا يصلح حيلة لإبطال الشفعة ولكن يتأني في هذه الهبة حيلة تأخير حق الشفعين بأن يقبض المشتري الدار الأجر أمتهما أو يسلم الثمن الأجر أمته فلا يكون للشفيع حق الأخذ لأن الهبة بشرط العوض إنما تصير يباع بعد قبض كل المعقود عليه أما قبل قبض كل المعقود عليه لا تصير يباع حتى روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال في الهبة بشرط العوض يثبت للواهب حق الرجوع من غير قضاء أو رضامالم يقبض الموهوب له كل المعقود عليه (ومن جملة الحيل) أن تصدق صاحب الدار بالدرا على الذي يريد الشراء ثم يصدق المشتري عليه بثلث الثمن كافي الهبة والصدقة إنما تفارق الهبة في حق الرجوع فيها فاما فيما عدا ذلك فالهبة والصدقة سواء (ومن جملة ذلك) أن يقر صاحب الدار بالدرا الذي يريد شراءه ثم

لا بأس به • ولو أراد أن يحولها من الأيمن إلى الأيسر أو بعكسه أسهل لذلك • جدار بين رجلين نقض أحدهما أن يبنى أطول مما كان لشريكه أن يبنيه منه والزيادة قدر ذراع أو ذراعين لا يعتبر وإن أكثر يعتبر حائط بينهما ونصب أحدهما أرفع هدهما واتفقا على البناء فلما بلغ البناء إلى موضع سقف هذا أبي أن يبنى لا يجبر • حائط بينهما ليس لأحدهما عليه حولة مال إلى الذي ليس عليه حولة ففقد هوال الذي له عليه حولة ليرفعه وأشهد عليه فلم يرفع حتى أنهدم أو قربان الحائط بينهما ما مثل مخوف وأنه تقدم إليه وأنه يرفع معه فما أفسد على شريكه يضمن نصف القيمة وما أنفق الشريك على الحائط بلا إذن شريكه ليس له مطالبته إلا إذا أراد أن يحمل عليه (نوع في الاعيان المشتركة) • وفي الفضلى عن محمد في طاحونة مشتركة أنفق أحدهما في عمارتها بلا إذن الآخر لا يكون متطوعا لأنه لا يتوصل إلى الاتفان نصب نفسه لا بذلك • وذكر القاضي حمام أو طاحونة بينهما أجر كل حصته من رجل ثم أنفق أحد المستأجرين في مرمتها بآذن مؤجره عن محمد

وجه الله انه لا يرجع بذلك على المالك الذي لم يوافق نصيبه منه ويحتمل أن يقال المستأجر قائم مقام مؤاجره فيما أنفق فيه يرجع على مؤاجره ثم مؤاجره على شريكه بما أخذ منه المستأجر لانه قام مقام نفسه ويحتمل أن يقال المستأجر انما يرجع على مؤاجره لا قائم مقام نفسه واذنه له في الانفاق واذن المؤاجر المستأجر يجوز على نفسه لا على شريكه فيكون المستأجر متطوعا في نصيب الشريك المالك فلا يرجع عليه احتسابا عليه احتياط وقال لا يرجع على الشريك المالك \* وقال الثاني رحمه الله في حمام أو بناء أو حائط أو دار بينهما أحدهما غائب وبني الآخر فإذا جاء الهادم بخبر ان شاء ضمن لصاحبه نصف قيمة ما كسر ويغرم نصف قيمة ما بنى ويكون ما بنى بينهما وان شاء ضمن نصف قيمة الأول ويقال للذي بنى اهدم بناءك حتى يقسم الارض بينكما \* وذكر الخصاص في زرع بينهما أي أحدهما الانفاق عليه لا يجبر لكن ينفق الآخر ثم يرجع على شريكه بنصف (٤٣٣) ما أنفق فان لم يخرج الزرع قدر النفقة هل يرجع عليه بتمام نصف النفقة أم بقدر الزرع وأصل هذا أن كل

من أجبر على أن يفعل مع صاحبه فان فعل بنفسه وحده بلا إذن شريكه فهو متطوع ومن لا يجبر فلا ينطبق كعبد بين شريكين فداء أحدهما أو يترأو سفينة أو حمام خرقت منه ثوب قليل ففي كاه المنفق متطوع الجريان الجبر فإذا فعل بنفسه بلا إذن شريكه كان متطوعا \* ولوله غرفة فوق بيت رجل اهدم وسقط الغرفة لا يجبر صاحب البيت على بنائه فإذا بنى صاحب الغرفة اسفل لا يكون متطوعا نوع في الانتفاع بالمشترك \* كرم أو أرض بين حاضر وغائب أو بالغ وقيم يرفع الحاضر أو البالغ الأمر إلى الحاكم فان لم يرفع ففي الأرض لو زرع غائب له حصته وفي الكرم يقوم عليه فإذا أدركت الثمرة باعها وأخذ حصته ووقوف حصته الغائب ويسع له ذلك ان شاء الله تعالى

يقول الذي يريد شراء الدار بالثمن البائع فلا يثبت للشفيع حق الشفعة وهذا مروى عن محمد رحمه الله تعالى غير أن هذا الاقرار ليس بحق والاقرار اذا لم يكن بحق هل ينقل المالك ولا ينقل فيه كلام عرف ذلك في كتاب الاقرار فهذا يكون بناء على ذلك (ومن جملة ذلك) أن يبين موضع ما من الدار ويخط خطأ ويصدق عليه بذلك الموضوع بطريقه أو يبينه ذلك الموضوع بطريقه ثم يشتري بقية الدار فلا يثبت حق الشفعة للشفيع وانما قال يخط خطأ كي لا تكون هذه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وانما لا يكون في هذه للشفيع حق الشفعة لان المشتري صار شريكاً والشريك مقدم على الجار وانما شرط أن يتصدق عليه بطريقه لانه اذا لم يتصدق بطريقه صار المتصدق عليه جار للدار المشتراة فلا يتقدم على الجار غير أن هذه الحيلة انما تكون حيلة لا يبطال حق الجار لا يبطال حق الخلط (ومن جملة ذلك) ما روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال اذا كانت الدار مما يحتمل القسمة يهب جزأها لثامان الدار من الذي يريد شراء الدار ثم يترافعان إلى الحاكم الذي يرى جواز هبة المشاع فيما يحتمل النسبة فيجوزها ثم لا يبطئها قاض آخر بعد ذلك وانما يحتاج إلى قضاء قاض في شيء يحتمل القسمة حتى لو كان شياً لا يحتمل القسمة فهو البيت الصغير والحائوت يهب جزأها لثامان الذي يريد الشراء ثم يبيع الباقي منه فلا يثبت للشفيع حق الشفعة ولا يحتاج إلى قضاء القاضى ثم ذكر حيلة ترغبه عن الأخذ (فقال) يشتري البناء أو لا يثنى رخص ثم يشتري العرصه بعد ذلك بصفقة أخرى بثنى غال فلا يثبت للشفيع حق الشفعة في البناء لانه نقل ولا يرغب في أخذ العرصه لكثرة ثمنها ولو كان اشترى البناء بأصله حتى صار ماتحت الجدار له يكون هو شريكاً في الدار فلا يثبت للجار حق الشفعة فيمنه تكون هذه الحيلة لمنع وجوب الشفعة للجار (ومن جملة الحيل) اذا هوب البناء من الذي يريد شراء الدار بأصله ثم اشترى العرصه بعد ذلك لا يكون للشفيع حق الشفعة لانه لما هوب البناء بأصله صار ماتحت البناء له وهوب له فصار هو شريكاً في الدار فيكون مقدما على الجار (وفي الكروم والاراضي) ان أراد الحيلة لمنع وجوب الشفعة يبيع الاشجار بأصلها وهوب الاشجار بأصلها فيصير هو شريكاً ثم يشتري الباقي وان أراد الحيلة لترغبه عن الأخذ يبيع الاشجار ولا يثنى رخص ثم يشتري الاراضي منه بثنى غال (حيلة أخرى) أن يشتري سهما من الدار بثنى غال في صفقة ثم يشتري الباقي بثنى يسير فلا يكون للجار حق الشفعة في الصفقة الثانية لان المشتري شريك في الدار عند مباشرة الصفقة الثانية وانما تجب الشفعة في الصفقة الاولى وهو لا يرغب فيها لما أن المشتري اشترى ذلك بثنى غال فان قال المشتري أخاف أن لا يبيعه البائع الباقي لو اشترى منه هذا السهم بثنى غال فالحيلة فيه أن يقر البائع للمشتري بسهم من ألف سهم مشاع ثم يشتري الباقي وكان أبو بكر الخوارزمي رحمه الله تعالى يخطي الخصاص في فصل اقرار البائع للمشتري بسهم من الدار وكان يفتي بوجوب

فإذا قدم الغائب ان شاء ضمنه القيمة أو أجاز له وان أدى الخراج فهو متطوع بينهما ما دار غير مقسومة غائب أحدهما للحاضر أن الشفعة يسكن قدر حصته فيسكن الدار كلها \* وكذا خادم بين اثنين غائب أحدهما للحاضر أن يستخدمه بحصته لافي الدابة لان الناس يتفاوتون في الركوب لافي السكنى والعبد واختار يدفع الخدمة الزائدة \* عبيد بينهما استخدمه أحدهما بلا إذن صاحبه ومات في خدمته لا يضمن وفي نوادر هشام يضمن وفي الدابة اذا ركب أو جل أحدهما متاعا بلا إذن شريكه يضمن \* ويروى أن داود الطائي الزاهد كان له دار بينه وبين آخر غائب وكان فيه الخلة أو فخلات وكان يسكن في الدار ولا يأكل من الثمرة ويفتح باب الدار وكل من دخلها يأكل من الثمرة فكرموا كل الثمرة لانها مشتركة والا كل استعمله وسكن لدار لانه عمارة \* وقال محمد رحمه الله ولو أن الشريك أخذ حصته من الثمرة وأكلها جاز ويبيع نصيب الغائب ويهبط ثم افان حضروا جازوا الا من قيمتها فار لم يحضره فكما للقطعة يتصدق وهذا استعمل ان يوبه ناخذ من أحدهما في أرض مشتركة بلا إذن شريكه لشريكه النقض لانه ولاية النقض في حصته وان لا يميز دار بينهما اما با على أن يسكن هذا وما وهذا وما أبو جابر

هذا ما هو هذا عامما يختلفوا الاظهر انه يجوز ان استوت الثقتان وان تفاضل في قوة أحدهما بشره كان في الفضل وبه يقضى وكذا التباين في الدارين على السكني والغلة جائزا اذا تراضيا لان عند الامام رحمه الله قسمة الجبر لا تجري في الدور فكذا القسمة بطريق النهاية واذ كرمشس الأثمان القاضي يجيز الآن في الدار اذا أغلت في يد أحدهما أكثر مما أغلت في يد الآخر لا يرجع الآخر على صاحبه بشئ \* ولو كان عبيدين يطلب أحدهما للمهايا في الخدمة وأبي الآخر يجيز الاتي \* بقرة بين اثنين وأضعا على أن تكون عند كل منهما نصف شهر يطلب لبنها فالحاها يات هذه باطلة ولا يحل فضل الذين لأحدهما وان أحدهما له هبة مشاع يحقل القسمة الآن يجعله في حل بعد الاستهلاك لانه هبة الدين فيجوزون مشاعا وعن محمد أرض بينهما بنى فيها أحدهما وطلب الآخر الرفع يقسم الأرض فأوقع من البناء في نصيب غير الباقي يرفع \* سئل أبو القاسم عن امرأة لها أرض اتخذ ابنها في الأرض محمدا في حياتها فماتت عن ابن (ع ٣٣) وابنة وترك الأرض بينهما فكان الابن يرفع كل عام الجند ويبيع ولا يعطى أخوته منه شيئا فطلبت حصتها قال ان كان الاخ تكلف اتخاذ الجند لاذنها فكامله وهو ظالم لها ولو المانع عن اتخاذ الجند في الأرض المشتركة

رفع كل عام الجند ويبيع ولا يعطى أخوته منه شيئا فطلبت حصتها قال ان كان الاخ تكلف اتخاذ الجند لاذنها فكامله وهو ظالم لها ولو المانع عن اتخاذ الجند في الأرض المشتركة

نوع في عمارة الحائط المشترك

جدار بين كرمين انهم قد استعدى أحدهما الى الحائط عند باب صاحبه فامر الحاكم البناء برضا المستعدى على أن يبني جدارا وبأخذ الآخر منهما فبنى كان له أن يأخذ الآخر منهما جميعا \* وفي الامالي حائط بينهما لأحدهما عليه جندوع للآخر انهم قد طالبوا بوضع الجندوع شريكه بالبناء فامتنع لا يجبر ويقال لهما ان شئتما اقسما أرض الحائط وان شاء صاحب الجندوع بناه ووضع عليه جندوعه قبل القسمة وان أراد صاحب الجندوع البناء

الشفعة للجار لان الشركة ما ثبتت الا باقراره واقرا لان الانسان ليس بحجة في حق غيره وكان يستدل بما ذكره محمد رحمه الله تعالى أن صاحب الدار اذا أقر أن الدار التي في يده لفلان أن المقر له لا يستحق الشفعة بهذا الاقرار وطريقه ما قلنا فان قال البائع أخاف أن يصير شريكه بالقرار ثم لا يشتري الباقي فالحيلة أن يدخل بينهما من يشقان به فيكون الاقرار بهذا السهم له ثم يشتري المقر له بالسهم باقي الدار فتحصل النصف لهما (وحيلة أخرى) أنه اذا أراد شراء الدار بمائة درهم يشتريها في الظاهر بألف درهم أو أكثر ويدفع الى البائع بالالف ثوب قيمته مائة درهم أو عشرة دنانير قيمته مائة درهم فاذا جاء الشفيع لا يمكنه أن يأخذ الا بنين الظاهر وهو لا يرغب فيه لكن كثرته (وحيلة أخرى) أن يقول المشتري للشفيع ان أحببت أو ليكها بما اشتريت فقلت ذلك فاذا قال الشفيع نعم وليتها بطلت الشفعة لانه رغب عن الشفعة حين طلب التولية لان الاخذ بالشفعة هو الاخذ بالشراء الاول لا بشراء آخر والاعراض عن الشفعة يبطل الاخذ بالشفعة وكذلك اذا قال المشتري للشفيع ان أحببت بعثنا منك دون الثمن الاول فاذا قال نعم تبطل شفيعته وفي العيون سواء فعل ذلك قبل الطلب أو بعده وكذلك لو أرسل المشتري رسولا الى الشفيع حتى قال للشفيع على الوجه الذي قلنا فاذا قال الشفيع محبانم تبطل شفيعته (وحيلة أخرى) أن يتصدق البائع والمشتري أن البيع كان فاسدا أو كان نجسة أو كان بشرط الخيار للبائع فيقبل قولهما واذا قبلنا فقولهما لا يجب للشفيع الشفعة لما عرف أن ثبوت حق الشفعة يعتمد زوال ملك البائع بسبب صحح ولم يوجب جده - ذاق هذه المسائل (وحيلة أخرى) أن يأمر المشتري رجلا حتى يقول للشفيع لقد كنت اشتريت هذه الدار من فلان البائع قبل أن يشتريها فلان المشتري فاذا قال الشفيع صدقت بطلت شفيعته لانه لما أقر أن شراء المشتري كان بعد شراؤه فقد أقر أن شراء المشتري لم يصح فصار مقررا بطلان الشفعة لان حق الشفعة يستدعي شراء صحيحا وكذلك لو قال رجل للشفيع هذه الدار لك ولم تكن لفلان البائع فقال الشفيع نعم تبطل شفيعته لانه صار مقرا بأن شراء المشتري لم يصح فصار مقررا بطلان شفيعته وكذلك لو قال المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فان أحببت أحط من ثمنها عشرة دنانير فقال الشفيع نعم قد أحببت بطلت شفيعته وكان القاضي الامام أبو علي رحمه الله تعالى يقول انما تبطل شفيعته اذا قال أحطك من ثمنها عشرة دنانير أو سبعها منك بنسعين دينارا فقال الشفيع نعم لانه أعرض عن الاخذ بالشفعة لما رغب في شراؤه بأقل من المائة أما اذا لم يقلل أو يعها منك بنسعين دينارا لا تبطل شفيعته لانه لم يوجد منه الاعراض عن الاخذ بالشفعة لانه يجوز أنه قصد حط العشرة لياخذها بالاقدر الاول وكذلك اذا قال الشفيع للمشتري حط عني عشرة ان قال بعد ذلك على أن تبعني الباقي بنسعين دينارا تبطل شفيعته والا فلا (وجه آخر) أن يشتري ويجعل الشفيع

والآخر القسمة يقسم انصافا \* وعن ابن سلمة حائط بينهما عليه جولة انهم قد بناه أحدهما للباقي منع الثاني عن وضع الجندوع حتى يأخذ نصف النصف ولا يكون متطوعا وقال الامام الاسكافي ان الحائط بحال لو قسمت أرضه أصاب حصته مقدار ما يبني عليه بناء محكم فهو متطوع في البناء وان بحال لو قسم لا يصيبه قدر ما بنى عليه محكم لا يكون متطوعا ويرجع نصف ما أنفق ان أراد وضع الجندوع وعن ابن سماعة انه يرجع في الحالين لانه له حق وضع الجندوع في الحالين \* وفي النوازل جدار بينهما عليه جولة فوهي الجدار فرفع أحدهما وبناه من خالص ماله ومنع الآخر من وضع جواته عليه على ما كان في القديم قال أبو بكر ان الجدار عريضا بحيث لو قسمت أرضه أصاب كلا موضع بقدر على أن يبني عليه حائط ليس له المانع لانه يقدر أن يقول له احبه لماذا المنة بن في نصيبك وترك نصيبني \* وان لم يكن للحائط ذلك العرض فليس لصاحب الباقي الوضع قبل اعطاء نصف القيمة وفان القسمة هذا البناء باذن الحاكم ولو بلا أمر لارجوع كالعالم والسبل انهم ما بنى صاحب العا ولا امره وقال الهندواني في حائط عليه جولة ما سقط وبناه أحدهما بالاذن صاحبه يمنع صاحبه من وضع

المحولة حتى يعطيه نصف قيمته مبنيا وان كان بناءه لانه ليس له منعه لكن يرجع عليه بنصف القيمة التي ذهبت في البناء وهذا الجواب اذا كان الحائط بعد الهدم لا يحتمل القسمة أى اذا قسم لا يصيب كلا منهما ما يحتمل بناء موضع عليه حولته \* وان أصل الحائط يحتمل القسمة ان بنى بانه فالجواب كالاول وان بلاذنه لممنعه من البناء حتى يصطالحا على شيء \* وقال الامام الاسكاف في جدار بينهما انهدموا أحدهما غائب فبنى الحاضر في ملكه جدارا من خشب وبني موضع الحائط على حاله ثم قدم الغائب وأراد البناء في موضع الحائط القديم جدارا من خشب وجاره الا تخرباى ان أراد ان يبنى على طرف الحائط مما يلي جاره ويجعل صاحبة أس الحائط الى ملكه ليس له ذلك وان أراد البناء على الغلط الذي كان الحائط الاول أو بني حائطا أدق من ذلك في وسط الامن ويدع الفضل من أسه نصفا مما يلي شريكه ونصفا مما يليه كنه ذلك \* وفي الفضل حائط بينهما وهو لا يؤمن ضرر سقوطه (٤٣٤) فأراد أحدهما النقص وامتنع الآخر يجزى على نقضه \* هدم جدارا بينهما ثم بناه أحدهما بما له والاخر لا يعطيه النصف

الكفيل في البيع بالنن أو بالعهد فلاشفعة كذا في التتارخانية \*

### الفصل الحادى والعشرون في الكفالة

رجل أراد ان يأخذ من رجل كفيلة لا يقدر الكفيل أن يبرأ عن الكفالة بتسليم المكفول به ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك أن يقول الكفيل قد كفلت لك بنفس فلان على أنى كلفا فقتله اليك أنا كفيل بنفسه كفالة مجتدة فهذا جزاؤه مروى عن الحسن بن زباد رجه الله تعالى وليس عن أصحابنا فيه رواية وفيها لو كالة في نظيره اختلاف المشايخ من أهل الشروط وهو ما اذا وكل رجلا في حادثة ثم قال للوكيل كلما عزلتك فأنت وكيل على قول عامة المشايخ رجهم الله تعالى لا تجدد الوكالة وعلى قول أبي زيد الشرط على رجه الله تعالى تجدد الكفالة على قياسها والله تعالى أعلم كذا في التتارخانية \*

### الفصل الثانى والعشرون في الحوالة

رجل له على رجل مال وأراد الذى عليه المال أن يحيله على رجل به هذا المال على أنه ان مات المحتال عليه مفسدا لا يرجع الطالب على المحيل بماله عليه والوجه في ذلك أن يقر المحيل والمحتال (١) في كتاب الحوالة أن هذا المحيل أحال به هذا المال على فلان ويسمى المحيل رجلا مجعولا ولا يعرف وقبل ذلك الرجل الحوالة (٢) ثم ان ذلك الرجل المحتال عليه أحال هذا المحتال له به هذا المال على هذا المحتال عليه فإذا فعلا على هذا الوجه ثم مات هذا المحتال عليه مفسدا لا يكون للمحتال له حق الرجوع على المحيل الاول لأن المحيل الاول ما أحال المحتال له على هذا المحتال عليه إنما أحاله على رجل آخر ولم يعرف موت ذلك الرجل عن افلاس واذا أراد الطالب أن يحيل الطالب بالمال على غيره لم فقال الطالب للطالب أنت عندى أو ثقت من المحتال عليه ولا آمن أن يتوى ما لي ان أحلت به عليه وطلب حيلة حتى لا يبرأ الاصيل فالحيلة أن يضمن غريم الطالب للطالب عن الطالب ما عليه من الدين فلا يبرأ الاصيل وكان للطالب أن يأخذ ما شاء فيحصل مقصوده ما جبهما \*

(١) قوله في كتاب الحوالة يعنى أنه يكتب في ملك الحوالة أنه على مجهول ثم المجهول يحيل على معلوم الخ اه (٢) قوله ثم ان ذلك الرجل المحتال عليه يعنى المجهول وحاصله أن يحيل الرجل المجهول على معلوم فيطالب به المحتال له فإذا مات هذا المجهول مفسدا لم يكن للطالب أن يطالب المحيل الاول لانه ما أحاله عليه إنما أحاله على رجل آخر وهو المجهول ولم يعرف موته مفسدا اه بحراوى

ويقول لا أضع أنا على الحائط حولة له الرجوع على شريكه بنصف ما أنفق وان لم يضع غير الباقي عليه حولة لانه كان له حق وضع المحولة في الاصل والباقي لم يصير مطلقا في البناء وهو كالمورد وقال القاضي الامام على السعدى ليس له أن يرجع لكن يمنع صاحبه من الانتفاع حتى يوفيه حقه \* ولو نقض الشر بكان الجدار فأراد أحدهما أن يرفعه أطول مما كان ليس للشرىك أن يمنعه إلا أن يكون شيئا خارجا عن العادة لان أسفل الحائط والاسم مشتركه وفي التوازل قال أبو القاسم حائط بينهما لا حدهما عليه غرفة ولا آخر عليه سقف فهدما الحائط من أسفله ورفعوا أعلاه بالاساطين فلما بلغ البناء موضع سقف هذا أى صاحب السقف أن يبنى بعد ذلك لا يجبر أن يتفق فيما جاوز ذلك

\* قال الامام الاسكاف حائط بينهما طوله مائة ذراع خسون منها متوية أرض الدارين وخسون ذراعا سطح احدى الدارين يقبض مستويا أرض دار جارا لا آخر فانهدم الجدار كيف شأنه قال النصف الذى أرض دار بهما سواء عليهم ما عمارته والنصف الآخر على البيت الاسفل عمارته الى أن ينتهى الى أطراف عوارضه ثم ما فوق ذلك عليهم ما عمارته وفي التوازل جدار بينهما ما وبيت أحدهما أسفل وبيت الآخر على قدر ذراع أو ذراعين فانهدم فقال صاحب الاعلى له احب الاسفل ابن الى حد أسى ثم بنى جميعا ليس له ذلك بل يبنيهما جميعا من أعلاه الى أسفله \* وقال الفقيه وان كان بيت أحدهما أسفل بربعة أذرع أو نحوه قدر ما يتمكن أن يتخذ ميتا فاصلا حه على صاحب الاسفل حتى ينهى الى موضع البيت الآخر لانه كالحائطين علو وسفل وقيل يبنيان الكل وهو قول أبى القاسم ثم رجع وقال الى حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك يشتركان وقيل ان من ملكه الى ملك غيره قدر ذراع فهو على مالكه وان بخلافه فعليه ما وفي التوازل حائط بينهما انهدم جانبيه وظهر انهما ذو طاقين متلاصقين فأراد أحدهما أن يرفع جداره فقط وزعم أنه يكفيه للستر وقال الآخر لو فعلت ذلك يضعف حائطى وينهدم فان كان سبق



منهما اقراران الجدار كله بينهما قبل ان تكشف انهما ماجدا ان فهو بينهما لا يملك أحد هما احداث شئ فيه بلا اذن شريكه وان لم يسبق اقرار كذلك فكل منهما احداث ما شاء فيه بلا اذن الآخر لانهما ماجدان ظاهر افسار كالأقرآن كل حائط لصاحبه حائط بينهما هما عليه حولة وللحائط طاق في وجهه آخر أراد من اليه الطاق ان يجعل خورستانا يضع فيه الاواني فغسه بجاره الآخر ان الطاق من نفعهما الاساس ليس له ان يحدث فيه حدا بلا اذن شريكه وان كان فرجة في أصل الحائط بان تركت عند ما بنى ان اقر من اليه الوجهه بانها بينهما فكذلك وان ادعاها لنفسه كان له احداث ما شاء فيها لم يتعرض بالبناء قال أبو بكر رحمه الله جدار بينهما هما عليه حولة لكن حولة أحد هما اسفل أراد رفعه ووضع به ازا حولة الآخر له ذلك وليس لصاحبه المنع ولو حولة آخر في الوسط والاخر في اعلاه أراد صاحب الوسط ان يجعله في اعلاه والجدار من اسفله الى اعلاه بينهما ان كان لا يدخل على (٤٣٥) صاحب الاعلى بذلك ضرر فعلى وان

أضر لا ولوا لحدهما عليه حولة لا لا آخر أراد هو أيضا ان يضع عليه مثل حويلته ان كانت حويلته عليه محدثة له أيضا ذلك وان كانت حولة الاول قدسية ليس للثاني الوضع وقال الفقيه ان كان الحائط يحتمل الوضع للثاني أيضا الوضع مطلقا لما ذكر أصحابنا ان جذوع أحدهما ان كانت أكثر من جذوع الآخر ان يتساوى مع صاحب الاكثر ان كان الحائط يحتمل ذلك ولم يشترطوا قدسيا ولا حديثا وقال أبو القاسم في حائط لهما لاحدهما عليه جذوع وأراد الآخر ان ينصب عليه أيضا جذوعا والجدار لا يتحتملها ما فان كانا مقررين بان الحائط بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فخط حائط لتستوي مع صاحبك وان شئت فخط عنه قدر ما يتمكن شريكك من الحبل لان البناء الذي

يقبض الدين فجوازها ظاهر وأما جعل المقبوض قصاصا بما له ظاهر أيضا لان طريق قضاء الدين هذا على ما عرف في موضعه فان قال المطالب أخاف أن يقبض الطالب من غريمي ويقول ضاع قبيل أن أقبضه لنفسى ويكون القول له في ذلك معنى هذه المسئلة أن المطالب لما وكل الطالب يقبض الدين من غريمه ولم يقل أقبضه لنفسك يقع قبض الطالب للمطالب أولا ثم يحتاج الطالب الى تجديدا لقبض لنفسه يقع القبض للطالب لان المقبوض في يد الوكيل امانة والقبض لنفسه قبض ضمان وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فمحتاج الى تجديدا لقبض لنفسه واذا قال هلك المقبوض قبل أن أقبض لنفسى فقد ادعى هلاك الامانة قبل احداث سبب الضمان فيكون القول له فاذا عرفت تفسير المسئلة فالتقيد له أن يأمر المطالب غريمه بهذا أن يضمن عنه المال للمطالب على أن يأخذ به أيها شاءه فاذا فعل ذلك صار المال عليه ما فاذا أخذ الطالب من غريم المطالب شيئا يصير أخذ لنفسه ولو هلك به لك عليه كذا في الذخيرة

### الفصل الثالث والعشرون في الصلح

قال محمد رحمه الله تعالى في حبل الاصل رجل له على رجل ألف درهم ماله منه على مائة درهم يؤدونها اليه في هلال شهر كذا من سنة كذا فان لم يفعل فعليه ما تئادهم جاز هذا الصلح في قولنا وقول أبو يوسف رحمه الله تعالى فهذه المسئلة على هذه الصورة والوضع لم يذكرها محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح انه من خصائص كتاب الحيل والحكم فيها أن المظلوب اذا أدى مائة في الوقت المشروط برئ عن الباقي واذا لم يؤد فعليه ما تئادهم وانما المذكور في كتاب الصلح من هذا الجنس ثلاثة فصول (أحدها) اذا كان لرجل على رجل ألف درهم وقال صاحب المال للمدبون حططت عنك خمسمائة لتؤدى خمسمائة غدا الى أو قال لتؤدى الى خمسمائة غدا وقبل الاخرى ذكر أن الصلح والخط جائزان أدى المدبون اليه خمسمائة غدا أو لم يؤد (الثاني) اذا قال حططت عنك خمسمائة على أن تعجلني خمسمائة فان لم تعجل فالألف عليك على حالها وقبل الاخرى ذكر أن المدبون ان يعمل خمسمائة فهو برئ عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالألف عليه بحالها وهذا استحسنان والقياس أن الألف على المدبون على حالها يعمل الخمسمائة أو لم يعجل وبالقياس أخذ بعض الناس (الثالث) اذا قال حططت عنك خمسمائة على أن تعجلني خمسمائة ولم يرد على هذا ذكره خلافا فقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان يعمل خمسمائة برئ عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالألف عليه على حالها وبطل الصلح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبطل الصلح وعلى المطالب خمسمائة عمل الخمسمائة أو لم يعجل فهذا جمل ما أورده محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح (جئنا الى مسئلة كتاب الحيل) فصورتها وحكمها ما ذكرنا وانما ذكر محمد رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في مسئلة كتاب الحيل ليس أن

(٥٤ - فتاوى سادس) عليه ان بناء بلا اذن صاحبه فهو ظالم وان بانه فعارية أرايت دارا بين احدهما رجلين ساكن فاراد الاخر أيضا ان يسكن والدار لا تسعهما فانها بينهما وعن أبي بكر خلاف هذا ويقول أبي القاسم ناخذ حائط لرجل عليه جذوع شاخصة في دار جاره فاراد صاحب الدار قطعه ان يحال يمكن البناء عليها فطولها ليس له القطع وان يحال لا يقدري على البناء عليها للعال وعسى يقدر عليه في ثانی الحال بان تصير الدار لمكالا لا يقطع أيضا وصاحب الدار التي فيها رؤس الجذوع لا يعلم ان يبني عليها أيضا وان كان رؤس الجذوع صغارا له القطع لا ناعلمنا ان الاخراج لم يكن للبناء عليها فاعلمنا ان الاخراج بلا فائدة فيقدر على قطعها وفي المحبوى ان كان لا يحتمل البناء لصاحب الدار ان يطالب صاحب الجذوع بتفريغ هو امداره فان لم يفعل يرفع الى الحاكم لئلا امره بالتفريغ فان لم يرفع وقطع نفسه هل يضمن اختلافوا فيه وعلى هذا أغصان الشجرة تثبت في كرم غيره فقطعها قبل الرفع الى الحاكم لتضرر بها ومنهم من قال في الكرم لا يضمن وفي الجذوع

يضمن ومنهم من عكس الجواب قال الامام الحلواني الصحيح انه لا يضمن في الفصلين وقيل ان كان موضع القطع معلوما له القطع بنفسه وان مختلفا وعن الثاني في جدار بينهما مالان يسميهما فاني أحدهما أجبه الآخر وعن محمد بن حاتم بن دارين سقط حتى بدأ أسفله قال أحد الشريكين اقسام وقال الآخر لا اقسام بينهما الجواران يقع نصيب كل منهما اذا قسم مما يلي الآخر الثالث في الحائطي تنازع اثنان فيه ادعى الحائط اثنان وغلق الباب الى أحدهما يقضى بالحائط والباب بينهما عند وعنده الحائط كذلك والباب للذي غلقه اليه وأجمعوا للباب غلقان في كل جانب واحد فهو بينهما ادعى حائطاً وليس الحائط متصلاً بينهما آخر ولا عليه لاحدهما جذوع أو غيرها يحكم به بينهما وان لاحدهما عليه هراى أو بواري فكذلك وان لاحدهما عليه جذوع لا لا آخره وللذي عليه جذوعه وان لاحدهما عليه جذوع واحد ولا شيء الا آخر أوله (٤٣٦) عليه هراى قيل لا يترجح وجذع لان الحائط لا يبنى اذى جذع وعن محمد رجه

الله انه يحكم له به وان لاحدهما عليه جذع ولا آخر عشر جذوع فالحائط لصاحب العشرة ولذي جذع موضع جذعه وفي كتاب الصلح الحائط لصاحب الجذوع ولا يترجح جذع الآخر هو الصحيح وعن الثاني ان الحائط بينهما على أحد عشر ولو لاحدهما جذعان ولا آخر عشرة قيل جذعان كجذع وقيل كالثلاثة ولو لاحدهما ثلاثة ولا آخر عشرة فينبغي ما ولولا أحدهما خمسة ولا آخر عشرة فانصافا وفي كتاب الصلح اثلاثا وان كان الحائط متصلاً بينهما يقضى لصاحب الاتصال والاتصال نوعان اتصال تربيع واتصال ملازقة واتصال التربع ان يكون انصاف كل لبن من الحائطين داخل في انصاف لبن الآخر ولومن الخشب

هذه المسئلة على الاتفاق لا خلاف فيها الا في مسألة كتاب الصلح فاما في مسألة كتاب الحيل ففيها مخالف قيل المخالف زفر وقيل ابن أبي اليان فان طلبا حيلة حتى يجوز هذا ايضا لا خلاف فالحيلة في ذلك ما أشار اليه محمد رجه الله تعالى فقال يحيط رب المال عن المديون ثمانمائة يقي ما تادروهم فصالحهم من هاتين المائتين على مائة رؤوسهم اليه في وقت كذا فان لم يفل فاصلح بينهم وما ومثل هذا الصلح جائز بلا خلاف قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى في هذه الحيلة نظيران في اتمه ليق البراءة عازدا على المائة الى تمام المائتين ايضا وذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في شرح الحيل ان هذا الصلح جائز بالاتفاق وفي الواقيات السمري قدسية اذا كان لرجل على رجل آخر درهم صالحه منها على مائة درهم الى شهر فان لم يعطها الى شهر فاشتا درهم فهذا لا يجوز وان كان هذا الصلح حلالا لمحطوط مجهول وهو تسعمائة ان أوفاه مائة في الوقت المشروط وان لم يوفه فالمحطوط ثمانمائة وجهاته المحطوط تنقص صحة الحط فيجب أن يكون الجواب في مسألة الحيل كذلك يكون في المسئلة روايتان اذا فرق بين المستاتين (رجل) مات وترك ابنا وامراة وفي أيديهم ما دار جاره رجل وادعى أن هذا المادار درهم فصالحهم من دعواه على مال فهذه المسئلة على وجهين ان كانا صالحا على غير اقرار فالمال بينهما ثمانا والداد بينهما ثمانا وان كانا صالحا على اقراره منهما فالدار بينهما نصفين والمال بينهما نصفين فان طلبا حيلة حتى يكون الصلح عن اقرار وتكون الدار بينهما ثمانا والمال بينهما ثمانا فالحيلة أن يصالح رجل أجني عنهم على اقراره على أن يسلم للمرأة الثمن وللأبن سبعة أثمان فاذا وقع الصلح على هذا الوجه صح الصلح وكانت الدار بينهما ثمانا ثم يرجع المصالح عليهم ما يبدل الصلح أثمانا ان كانا امراة بالصلح وانما كان كذلك لان اقرار الاجنبي لا يصح في حقهما فكان صلحه مسقطا دعوى المدعى فاذا سقطت دعواه صارت الدار لوكاهما بجهة الارث فتكون على ثمانية وبذل الصلح يكون كذلك وكرش الائمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شرح حيل الاصل وقال الحيلة أن يقر المدعى بالدار ثم يصالحهم منها على كذا على أن يكون للمرأة ثمن الدار وللأبن سبعة أثمان الدار فاذا صرحا بذلك كان الملك في الدار بينهما على ماصرحا به والثمن كذلك بمنزلة ما واشترى ادارا على أن يكون لاحدهما ثمانا ولا آخر سبعة أثمان (رجل) مات وترك دراهم وذنابا وعروضا فاراد ورثة الزوج أن يصالحوا المرأة من حصتها من التركة على دراهم أو على ذنابا اعلم بأن هذه المسئلة لا تختلف وجهين (الأول) اذا لم يكن في التركة دين وقد ترك الزوج دراهم وعروضا وصولت على دراهم ان كان ما أخذت من الدراهم أكثر من نصيبها من الدراهم جاز ويجعل المثل من الدراهم بالمثل والباقي بقابلة العروض غير أن ما يخص الدراهم من الدراهم يكون صرفا فيشرط قبض البدل في المجلس اذا كانت الورثة مقرين بالتركة غير مانعين

ان تكون ساجدة أحدهما مكية في الآخر فان كان كلا الاتصالين تربيعا أو مجاورة يحكم بينهما وان لاحدهما تربيع لتصديها ولا آخر مجاورة يقضى لصاحب التربيع وان لاحدهما اتصال تربيع ولا آخر جذوع فصاحب الاتصال أولى والجذوع أولى من اتصال الملازقة واتصال التربيع لا يكتفى من جانب فعلى رواية الطحاوي يكفي وهو الاظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الاربع وان برهنوا يحكم لهم ما وان لاحدهما البيعة قضى له وفي النصف الذي في يده قضاء ترك حتى لو برهن الآخر يحكم له به ولولا أحدهما عليه خص ولا آخر جذوع استويا وكذلك ان كان محصا من ناحية أحدهما وان برهن الثالث ان أحد الرجلين أقر له بالحائط يحكم له حصته وان كان لاحدهما عليه أزج من ابن فالحائط لصاحب الأزج ولو تصادقا ان الحائط لاحدهما بعينه والخشب للآخر لصاحب الحائط ان يأمه برفع الخشب وانصاف انه ليس لذلك وعن الثاني في الظلة يكون على الطريق على حائطين أحدهما في ملك صاحب الظلة والآخر

في فتاواه عليه خشب الظلة فاختصم صاحب الظلة وصاحب الدار ان تنازعا في الحائط ذكر في القضية انه لصاحب الظلة واليه اشار محمد رحمه الله وقال بعض المشايخ يحكم به لصاحب الدار وان اتفقا على ان الحائط ملك صاحب الدار لكن اختلفنا وقال صاحب الدار ارفع خشبتك ظاهر المذهب عن اصحابنا ان القول لصاحب الدار خلا لما قاله الخصاص حائط بينهما اراد أحدهما القسمة لا يقسم ويتلوا الجنبايات الحدود لان الزجر ما عن اتلاف النفس وحصوله بالقصاص ولو بلا شبهة عمد أو بالدية ولو خطأ أو عن اختلاط الانساب وانه أيضا اتلاف الولد لعدم من يرثه أو عن العرض وذلك بمقدار القذف أو عن تلف المال بالسرقة وذلك بقطع آله الاخذ واعتراض بين الجنبايات والحدود باب ما يمنع وما لا يمنع لانه من مزيل الشراخ الجناح أو الجرح في الطريق كاذ كرنا كتاب الحدود وفيه فصلان الأول في القذف قبل فلان الميت كان صالحا لم يشرب ولم يزن فقال آخر فعل كاه أو فعل هذا كله لا يكون (٤٣٧) قذفا لانه لم يسمه ولم يكنه ولو قال انه فعله كله فقد قذف ويروى

ان رجلا امر بامرة أقال لها ام عمران المجنونة فقالت له يا ابن الزانية فدعاها ابن أبي ليلى وضربها في الجامع حدين فأمته فسمع الامام رحمه الله به وقال أخطأ القاضي في سبعة المجنونة لا يتحد والحد لا يقام في المسجد وأقام حدين في القذف لهما باللفظ واحد ولا يجب الا واحد وان قذف بلفظ جماعة ولا يوالى بين حدين حتى يخف الأول وأقام بلا طلب الخصم ولا يقام عليها الحد وهي فائمة قال لهما أحد كازان فقيل أهو هذا قال لا احد عليه لان أصل الكلام ليس بقذف ولو قال لجماعة كلكم زان الا واحدا يحمد ولكل واحد ان يدعى ما لم يعين المستثنى ذكر الطحاوي تعزير أشرف الاشراف كالفقه هو العلوية ان يقول له الحاكم بلغني انك تفعل كذا وكذا وتعزير

لنصيبهما من التركة لان نصيبهما من التركة أمانة في هذه الحالة في أيديهم - ثم وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فان صار نصيبهما مضمونا على الورثة بأن كانوا جاحدين بتركه أو مقرين الا أنهم كانوا مانعين نصيبهما من التركة الا ان لا يحتاج الى قبض البدلين في المجلس لان قبض الغصب ينوب عن قبض الضمان وانما يحتاج الى قبض بدل الصلح لا غير وان كان ما أخذت مثل نصيبهما من الدراهم لا يجوز لانه يبقى العرض خاليا عن العوض وكذلك اذا كان ما أخذت أقل من نصيبهما من الدراهم لا يجوز لانه يبقى العرض مع بعض الدراهم خاليا عن العوض فتعذر تجويز هذا الصلح بطريق المعاوضة وتعذر تجويزه بطريق الابرار عن الباقي لان التركة عين والابرار عن الاعيان باطل قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى انما يبطل الصلح على مثل نصيبهما من الدراهم أو على أقل من نصيبهما من الدراهم حالة التصديق وأما حالة المناكحة فالصلح جائز لان حالة المناكحة المعطى يعطى المال لقطع المناكحة وتقديف تيمنه فلا يمكن الربا والى هذا اشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح وان لم يعلم مقدار نصيبهما من الدراهم التي تركها الزوج لم يجز الصلح لان هذا الصلح فاسد من وجهين صحيح من وجه فمكانت العبرة لجانب الفساد وان صولحت على عرض أو دنائير جاز وان قل لانه لا يتمكن الربا في خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب وان كانت تركه الزوج دنائير أو عوضا فصولحت على دنائير فهو على التفاصيل التي قلنا في الدراهم وان صولحت على دراهم جاز على كل حال وان كانت في تركه الزوج دراهم ودنائير وعروض فصولحت على دراهم أو على دنائير لا يجوز الا اذا كان بدل الصلح أكثر من نصيبهما ذلك النقد حتى يكون المثل بالمثل من النقد والباقي بازاا العروض والنقد لا آخر وان صولحت على دراهم ودنائير جاز على كل حال وبصرف الجنس الى خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب الا أن ما يخص الدراهم من الدنائير وما يخص الدنائير من الدراهم صرف في شرط قبض البدلين في المجلس وما يخص العروض ليس بصرف فلا يشترط فيه قبض البدلين في المجلس غير ان هذا الحيلة مستقيمة عند علماء الثلاثة رحمه الله تعالى غير مستقيمة عند زفر رحمه الله تعالى لانه لا يصرف الجنس الى خلاف الجنس على ما عرف في مسألة الاكرام فالتنقة على قول الكل أن يصالحوا من جميع نصيبهما جميع تركه الزوج على عرض واحد بغينه ثم في الموضع الذي يجوز هذا الصلح لا يحتاج الى معرفة حصصهما من جملة التركة وهذا مشكل لان جواز هذا الصلح بطريق البيع الآن هذا بيع لا يحتاج فيه الى التسليم وبيع ما لم يعلم البائع والمشتري مقداره اذا كان لا يحتاج فيه الى التسليم جائز الا يرى أن من أقر أنه غصب من فلان شيئا أو أقر أن فلانا ودعه شيئا ثم ان المقر اشتري ذلك الشيء من المقر له جائز وان كان لا يعرفان مقدار كذا هنا فان كانت التركة مجهولة لا يدري ما هو ذكر الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى في شرح

الاشراف كالداهقة الاعلام والجواز الى باب الخاصكم وتعزير الاوساط كالسوقية الاعلام والجواز الى باب الحاكم وتعزير الخسائس الاعلام والجواز الى باب الحاكم وتعزير الاوساط كالسوقية الاعلام والجواز الى باب الحاكم وتعزير الخسائس الخوارزمي رحمه الله معناه ان نأخذ ما له ونودعه فان تاب نرده عليه كما عرف في خيول البغاة وسلاحهم وصو به الامام ظهير الدين الترمذ الخوارزمي قالوا ومن جلسته من لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره بأخذ المال عبد أساء الادب يؤذيه المولى ويعزله ولا يجاوز فيه الحد وكذا المرأة الساعرا اذ ادعى أنه يخلق ما يفعل يقتل ان لم ينبو كذا الساعرا ان اعتقدت ذلك بالاثرون كانت المرتدة لا تقتل يتخذ لعبة للناس ويفرق بين المرموز وجه تلك اللعبة هذا محروم يحكم بارتداده ويقتل ذكره في الفتاوى مطلقا وهذا محمول على ما اذا اعتقد أن له أثرا علم ابن فلان يتعاطى المناكر ان وقع في قلبه ان أباه لو كتب اليه يقدر على منعه يحمل له ان يكتب اليه وان

وقع في قلبه انه لا يقدر اولى يقع انه يقدر لا يكتب وكذا بين الزوج وزوجته والسلطان والريعية  
لا يحد ويعزر \* تزوج بعماره ولورضا ودخل يحد ولا مهر وعنده المهر لا الحد والفتوى على قولهما \* زنى بامرأة في دبرها يحد اجامعا  
من الزنايات والطحاوى انه على الخلاف \* لا طامته أو امرأته أو عبده لاحد \* مستلق على قفاه جاءت امرأة وقضت حاجتها منه يحد ان أقر  
ارباعهم رجوع وقال والله ما اقرت لا يحد \* شرب الخمر فضر به بعض الخدم شرب نايبا يضرب حدا بامام مستقبلا وكذا الزانى وفي القذف يكمل  
الاول ويسقط الثاني \* دخل صاحب المذهب مدينة سيدنا عليه الصلاة والسلام فرأى جمعا اجتمعوا يحدوا ويحدون لا عنده ركوة خمر فقال لم  
تحدونه قالوا لان عندنا آلة الشرب قال معه آلة الزنا ايضا فارجموه وهذا حق لان جل الخمر يجوز ان يكون للتحليل ولا راقته كما هو اللائق  
بحال المسلم \* وفي شرح الطحاوى وطى (٤٣٨) بميمة يعز فان كانت له تذيب ولا تؤكل وعن الفاروق رضى الله عنه انه محرق وفي الصغرى

كتاب الشروط أنه لا يجوز الصلح على المكمل والموزون لما فيه من احتمال الربا بان كان في التركة مكمل أو  
موزون ونصيبهما من ذلك مثل بدل الصلح أو أكثر وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز هذا الصلح لانه  
يحمل أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وإن كان يحتمل أن يكون نصيبهما من ذلك أكثر من بدل الصلح  
أو أقل فيكون فيه احتمال الاحتمال وذلك لا يكون معتبرا وان كانت التركة عقارا وأراضى وحيوانا  
وأمتعة وكل ذلك في أيدي المدعى عليه إلا أن المدعى لا يدري ما هو فصولهم على مكمل أو موزون جاز وقد  
مرتجنس هذا (الوجه الثاني) اذا كان في التركة دين فان أدخلوا الدين في الصلح بأن صلحوا به من الدين  
والعين على مال أو صلحوا على أن تأخذ من الدين من الغريم وتترك حقه في سائر الاموال وكل ذلك باطل  
لانه تملك الدين من غير من عليه الدين ومتى فسد الصلح في حصة الدين فسد في حصة العين لان العقد واحد  
وان لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة تزيق الدين على الغريم بينهم على فرائض الله تعالى وهذا  
نوع حيلة في تصحيح هذا الصلح أن يستثنوا الدين ويذكروا في الوثيقة ما خلا الدين وان أرادوا ادخال الدين  
في الصلح فالوجه أن تستقرض المرأة من الورثة مثل نصيبها من الدين ثم تحيلهم بذلك على الغريم ليعطيهم  
من نصيبها ويقبل الغريم ذلك ثم يصلحونها عن بقية المال فيصير جميع الدين والعين ملكا لهم أو يحجوا  
للرأة نصيبها يعني الورثة من الدين من أموالهم متطوعين عن الغريم فان قضاه الدين عن غيرهم متطوعا جاز ثم  
يصلحونها عما بقى فالاقراض أنفع في حق الورثة حتى أنهم لم يصلوا الى حقه من الديون يرجعون بما آتوا على  
المرأة أموالا يحلوا نصيبها متطوعين لا يصلحون الى ما آتوا الامن جهة الغريم ولا من جهة المرأة لانه لا رجوع  
للمتطوع على أحد وان أبت الورثة أن يقرضوا نصيبها من الدين فالحيلة أن تستقرض نصيبها من الدين من  
رجل ويحمل نصيبها من الدين ثم يصلحونها من المال العين فان أبي الغريم أن يقرض نصيبها فالحيلة أن  
يبيع الورثة أو واحد منهم عرضا من المرأة ما سواى عشرة بخمسين الذى هو نصيبها وقد يفعل  
الوارث هذا الاجل هذه المنفعة وهو صحة الصلح وخروجها من بين ثم تحيل المرأة بنى ذلك العرض على الغريم  
ثم يصلحونها من المال العين وان كانت المرأة لا تحبب الى ذلك مخافة أن يتوى المال على الغريم ويرجع  
الوارث عليه ابتمن العرض فالحيلة أن تقر المرأة باسدية نصيبها من الدين الذى على الغريم وتشهد على نفسها  
بالاستيفاء ثم يصلحونها من المال العين على ما وصفنا وفي المتن قال هشام رحمه الله تعالى في نوادره قلت  
لابي يوسف رحمه الله تعالى ما تقول في رجل أوصى بخدمة عبده سنة فمات الموصى فأراد الوارث أن يشتري  
من الموصى له وصيته في العبد لا يجوز فانه اذا مات لا ورث حق وصيته كما لا ورث حق الشفع في الشفعة  
ولان حقه لا ماليه ولا عن وعقد البيع والشراء عقد خاص يرد على ماله من وله ماله وعن هذا قلنا ان

انها تؤكل عند الامام ولا  
تتحرق وعند الثاني لا تؤكل  
وتحرق كالمو كانت عالما بؤكل  
والذى لا يؤكل يحرق ولا يحرق  
قبل الذبح ويضمن الفاعل  
ان لغريم قيمتها قال الصدر  
والاعتقاد على رواية شرح  
الطحاوى وذكر في العم انه  
الخيار والاحراق لقطع  
التحدث \* اعنى دعا امرأته  
لغائه غير هاجما معها يحد  
ولو قالت انى امرأتك لا يحد  
وفي الروضة جرد امرأة  
وعاقها وقبلها أو جامعها  
فيملكون الفرج حتى انزل  
عليه التعزير الزانى اذا حد  
لا يحبس والسارق اذا حد  
يحبس لان الزنا جناية على  
نفسه والسرقه جناية على مال  
الغير فجاز الحبس \* ضعيف  
الخلقة اذ الزم عليه الحد  
وخيف عليه الهلاك لو اقيم  
عليه الحد يجلد خفة ما قدر  
ما يقبل لمرورى انه عليه  
الصلاة والسلام انى يحدج  
قد زنى فقال خذوا عشا كلافه

مائة شراخ فاجلدوا به \* نوع مشتركة بين الحدود والجنايات \* كسر الزانى رجل المزن بها يجب الارش في ماله \* بيع  
لانه شبه عمد \* نفى بها فاضاها في الجامع جعله خطأ أو وجب الدية على العاقلة وفي البسوط شبه عمد أو وجب الدية في ماله \* وقال الامام  
وجه الله جامع امرأته وانضاهها لا يستمسك البول لاشئ عليه ولو غير ذلك بان كسر رجلها أو يدها أو سننها ضغن \* ذهب بكارتها يحد بغيره  
يجب المهر \* وفي الجامع الاصغر دفع امرأته بكر اجنية فسقطت فذهبت عذرتها عليه مهر المثل في ماله ولا تعزير ولا فرق بين الصغيرة  
والكبيرة \* دفع امرأته ولم يدخل بها ذهبت عذرتها ثم طلقها قبل الدخول عليه نصف المهر وعنده محمد ورواية عن الثاني رحمه الله جميع  
المهر \* دفع امرأته ثم تزوجها بعد ذهاب عذرتها بالدفع ودخل بها عليه مهران ذكره أبو حفص الكبير \* وفي العيون جارية ذهبت جارية  
أخرى فذهبت عذرتها عليها صداق مثلها كذا حكمه الفاروق رضى الله عنه \* البائع اذا وطئ المبيعة قبل التسليم عنده لا يجب العقروثيبا

أو بكر أو عندهما يجب العقر لكن إذا كانت بكر يجب العقر ونقصان البكارة ويدخل الأقل في الأكثر فعلى هذا إذا وطئ جارية بكرا  
 لإنسان ولم يجب المهر ينظر إلى العقر ونقصان البكارة فيجب الأكثر منهم ما زنى صبي بصبيبة لأحد عليه وعالمه المهر لانه مؤاخذ بأفعاله وإذا زنى  
 لم يصح وإن أقر الصبي بذلك لأمهر عليه وإن بالغة مستكرهه فكذلك وإن مطاوعة لأمهر له الوجهين أما لا ذم وأما سقاط حقها أولانه لو ضمن  
 رجع عليه عليها بكن أمر صبيبا بشئ ولحقه غرم يرجع عليه على الأمر فلا يفيد الضمان \* دعت أمة صبيبا فزنى به ايضمن المهر لأن أمره الم  
 يصح في حق المولى \* وذكر الحموي ادعت على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه بعز الزوج وكذا المعلم ليس له أن يضرب الصبيان  
 فاحشا وإن فعل يعزره قال لغره لفظا لا يوجب الحدان عقا لحسن وإن جازاه بعتله جاز قال الله تعالى ولن انتصر بعد ظلمه الآية وقال الله تعالى  
 لا يحب الله الجهر بالسوء لآية وإن الانتظام موجب للحد لا يجب بعتله تحزرا عن إيجاب الحد على (٤٣٩) نفسه \* وقع المكاتب على امرأة  
 فاقضها عليه الحد كاللوا

بيع المتافع باطل والاجارة لا تنقد بلفظ البيع والشراء لأن البيع والشراء عقد يرد على ماله مالية والمنافع  
 لا مالية فيها فلا يرد عليها البيع كذا هنا في مسئلتنا ويدل عليه حق الشفعة فإن المشتري إذا اشتري من  
 الشفيع حقه بمال كان الشراء باطلا وكان ذلك تسليما للشفعة وإبطال الحقه قال الشيخ الإمام شمس الأئمة  
 الحلواني رحمه الله تعالى وجدت هذه المسئلة مشككة ليس لها في الأئمة من يفتحها وانما تشكل هذه المسئلة  
 لاشكال هذا الأصل أن البيع لا يرد الا على ماله مالية وغنية بدليل ما ذكرنا من المسائل وتشكل هذه المسئلة  
 لطلاق فإن المرأة إذا قالت لزوجها اشتريت طلاقا في منك بكذا فقال الزوج بعث صح ويوقع الطلاق وكذا  
 لو باع الزوج منها طلاقها بمال أو باع بضعها منها بمال واشترت منه يصح ويجب البذل والمالية في نفسها  
 ولا غنية وكذا لا مالية في طلاقها ولا غنية ومع ذلك صح بلفظ البيع وصحة الطلاق بلفظ البيع تقتضي  
 جواز عقدة الاجارة بلفظ البيع وجواز بيع المنافع وجواز بيع الوصية قال الشيخ الإمام شمس الأئمة  
 الحلواني رحمه الله تعالى إن مشايخنا رجعهم الله تعالى تكلفوا الفرق بينهم ما لم يكن ذلك فإن الكرخي  
 رحمه الله تعالى أعياه الفرق بينهم حتى رجع عن قول العلماء وقال بأن الاجارة تنقد بلفظ البيع وعلى  
 قياس قوله في انعقاد الاجارة بلفظ البيع ينبغي أن يقال بجواز بيع الموصى له وصيته من الوارث بمال ولكن  
 ظاهر المبسوط بخلافه وإذا لم يجوز للوارث أن يشتري من الموصى له وصيته بمال كيف الحيلة والشفعة للوارث  
 فيه فالحيلة فيه أن يصالح الوارث الموصى له من وصيته على دراهم مسمومة يدفعها اليه فيجوز ويطل حق  
 صاحب الخدمة وبصير العبد للوارث يصنع به ما بدله من بيع أو غيره وكان ينبغي أن لا يجوز هذا الصلح لأن  
 هذا الصلح وقع على خلاف جنس حقه والصلح إذا كان واقعا على خلاف جنس الحق يعتبر معاوضة وعليها  
 ونعذر اعتبار هذا الصلح على كمال الوصى له ملك خدمة العبد بغيره بغير عوض ومن ملك منفعة بغيره بعرض  
 لا يملك التملك من غيره بعرض كالمستهير والجواب عن هذا أن يقال بأن الصلح متى تم - مذكرا اعتبار تملك كافيانه  
 تبراسقاطا من كل وجه كذا في المحيط

### الفصل الرابع والعشرون في الرهن

رجل أراد أن يرهن نصف داره أو نصف ضياعه شأه لا يجوز عندنا أو المسئلة معروفة فإن طلبا حيلة فالحيلة  
 في ذلك أن يبيع نصف داره أو نصف ضياعه بالمال الذي يريد استقرضه على أن المشتري فيه بالخيار ثلاثة أيام  
 فإذا انقضى أفسخ المشتري العقد فيبقى المبيع في يده على حكم الرهن بذلك الثمن إن هلك هلك بالثمن وإن دخله  
 عيب ذهب من الثمن بقدره هكذا ذكرنا خلاص رجه الله تعالى في حيلة فهذه المسئلة تنص على أن المشتري في

العقد ثبت بتصادقهما فكان ضمانة ضمان عقد لا ضمان اتلاف \* وذكر القاضى المراهق تزوج امرأة بلان والدمود دخل بها وبلغ الاب فرد  
 نكاحه لا يجب الحد ولا العقر لأن المرأة تزوجت نفسها من مع العلم بان النكاح غير نافذ فقد رضيت بسلطان حقها \* غلام ابن أربع عشرة سنة  
 جامع امرأة ثامنة ثانيا لا عقرو ولا حدوان بكر أو اقترضها يازمه المهر وكذا الأئمة وكذا المجنون وفي النظم غصب أمة تزنى بها وهي مطاوعة يجب  
 الحد ولا مهر ولا ضمان إن لم يتنصم أو انكره عليه المهر ولا حد \* وفي النية ادعى عليه أنه وطئ جاريته وحبلت منه وادعى النقصان بهذا  
 السبب له أن يحلفه أن أنكر الدخول وإن حلفه أن يطالب من الحاكم تعزير المدعى ولو برهن المدعى له طلب النقصان \* وفي الحموي قبل حرة  
 أو أمة أو أجنبية أو عاتق أو مس بشهوة أو جامع لافي الفرج بعز الزنا فاعل والمفعول إن عاقلا بالنا مطاوعا أو صغيرا أو صغيرة لاشئ عليه \*  
 والتعزير حق العبد تقبل فيه شهادة امرأتين مع رجل وصح الأبرار والعفو ويحلف المنكرو عن اعجابنا رجعهم الله أنه يهدم على صاحب البيت

الذي فيه الخمر يته ولم يرو عنهم في الاحراق شي \* زنى أو سرق حال سكره يحد ولو أقر بالحد وفي سكره لا وفي شرح الطحاوي السكران كالصاحي في اقواله وافعاله الا في الردة فانه لا يحرم امرأته وفي المتن قال الامام أدرأ عنه كل حد لله تعالى كالزنا والسرقه وكل شي أقرب به فهو جائز الا في الحد والله تعالى وقال الثاني رحمه الله ارتداده كفر يلزمه فيه ما يلزم العاقل في الحكم واذن قدف انسانا يجب حد القدف \* ويجوز للعالم التعزير بالشم لانه للزجر صالح \* وعن الثاني عزره مائة ومات لا ضمان لانه قد جاء ان أكثره مائة وان أكثر من مائة ضمن النصف ولكن في بيت المال لان خطأ الحاكم من بيت المال \* ذكر الصدر عن اصحابنا انه يهدم البيت على من اعتاد الفسق واوقاع الفساد في داره حتى لا بأس بالهجوم على بيت المقدسين وقبل يراق العصور أيضا على من اعتاد الفسق وان قبل الاشتداد وان كسر دنا المسلم فيه خرا اتخذها خلا يضمن بالاتفاق الا يرى انه يكره الاراقة (٤٣٠) في هذه الحالة وهجم عمر رضي الله عنه على نائحة بالمدينة فوضربها حتى سقط خنجرها فقبل له فيه قال لاحرمه لها بعد اشته قالها بالبحر والحق بالامام ويروي ان الفقيه أبابكر البخاري رحمه الله خرج الى الرساق وكانت النساء على شط النهر كسفات الرؤس والذراع فقيل له كيف فعلت هذا فقال لاحرمه لهن انما اشك في ايمانهن كاهن حريات وينع الذي عما ينعم المسلم الا شرب الخمر \* غنوا وضرروا بالعيدين منعوا كالمسلمين لانه لم يستثن منهم \* وذكر ظهير الدين قال لاجنبية ياروسي أو غتر أو جلب يحد وكذا ماشا كلها \* ومنكر القدف لا يستخلف \* وذكر ظهير الدين لو قال اي تازي يحد وفي عرفنا هو الا فرع فلا يحد ولو قال حرام زاده يعزرو لا يحد وكذا لو قال لانه ذكره صاحب المحيط وذكر الهندي في وجد مع امرأته رجلان كان ينزجر بالصياح وبما دون السلاح لا يحل قتله

خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مضمون الثمن لا بالقيمة وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في يوع الجامع في باب القبض في البيع وغيره وأما المشتري في خيار الشرط للبائع بعد الفسخ مضمون بالقيمة لا بالثمن كما قبل الفسخ والرد بخيار الرؤية والرد بالعيب بقضاء نظير الرد بخيار الشرط للمشتري وذكر هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة أن يبيع المستقرض نصف داره من المقرض على أنه بالخيار الى وقت كذا شهر أو أكثر فان رد المال فيه فلا بيع بينهما وان لم يرد فالخيار باطل والبيع لازم وقد عرف مثل هذه المسئلة في كتاب البيوع ولكن هذه الحيلة لا تنافي على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا يرى اشتراط الخيار أكثر من ثلاثة أيام وكذلك ان شرط الخيار للبائع فنقص البائع البيع بعد ما قبضه فالجواب فيه واحد الا أن هذا المبيع يكون مضمونا بالقيمة ان هلك أو دخله عيب ويسقط الدين بطريق المقاصلة لو كان الدين مثل قيمته ويترادن الفضل ان كان هنالك فضل (رجل) أراد أن يرهن من رجل رهنا وأراد أن ينتفع بالرهن بان يكون الرهن أرضا وأراد المرتهن أن يرعها أو يكون دارا أراد المرتهن أن يسكنها فالحيلة في ذلك أن يرهن ذلك الشيء ويقبضه ثم يستعير المرتهن ذلك الشيء من الراهن فاذا أعاره إياه وأذن له بالانتفاع طاب له ذلك والعارية لا ترفع الرهن ولكن مادام ينتفع به المرتهن لا يظهر حكم الرهن حتى لو هلك لا يسقط الدين فاذا فرغ من الانتفاع يعود رهنا كما كان بخلاف الاجارة فان عقد الاجارة يطل الرهن والمسئلة معروفة ثم ذكر الخصاص رحمه الله تعالى انه اذا ترك الانتفاع بالدار وفرغها ثم ودرهنا فقديين أن مع ترك الانتفاع التفريغ شرط ليعود رهنا وفي المبسوط قال اذا ترك الانتفاع به عادرهنا فظاهر ما ذكر في المبسوط يقضي أنه اذا كان المرهون دارا استعارها المرتهن من الراهن ونقل اليها متاعه ثم ترك سكناها بعد ذلك بزمان أنها تعود رهنا وان لم يفرغ الدار وشرط الخصاص رحمه الله تعالى التفريغ فينبغي أن يحفظ هذا من الخصاص رحمه الله تعالى (رجل) في يديه رهن والراهن غائب فأراد المرتهن أن يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بأشهر رهن في يديه فالحيلة أن يأمر المرتهن رجلا غير يباحي يدعي رقبة هذا الرهن ويقدم المرتهن الى القاضي فيقيم المرتهن بينة عند القاضي انه رهن عنده فيسمع القاضي بينته على الرهن ويقضي بكونه رهنا عنده ويدفع خصومة الغريب فهذا تنصيص من الخصاص رحمه الله تعالى أن البينة على الراهن مقبولة وان كان الراهن غائبا وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في كتاب الرهن وشوش فيه الجواب في بعض المواضع شرط حضرة الراهن لسماع البينة على الرهن والمشايخ مختلفون فيه بعضهم قالوا ما ذكر في كتاب الرهن وقع غلط من الكاتب والصحيح أنه تقبل هذه البينة كالأوامر صاحب البينة أن هذا الشيء في يديه ودعيعة من جهة فلان أو مضاربة أو غصبا أو اجارة وبعضهم قالوا في المسئلة روايتان في احدي

وان لا ينزجر الا بالقتل حل قتله وان طاعت حل قتلها أيضا وهذا نص على ان التعزير والقتل يليه غير المختص أيضا الروايتين وكذلك وجدنا رواية عن الامام الثاني في المتن في المسئلة كما ذكرنا ونص أئمة خوارزم ان اقامة التعزير رجال ارتكاب الفاحشة يجوز لكل أحد فان كاشف العورة يأمره كل أحد بالسز ولولا العنف ويضرب ككشف الفخذ لا ركة وبعد الفراغ لا يوفيه الا الحاكم وعلى هذا الورأى مسلم لا يرضى بقتله وانما يجتمع لانه لا يصدق في ذلك لانه زنا \* كتاب السرقه \* وفي الاصل المدعي عليه انكر السرقه قال عامة المشايخ يعزروا ذنابه في مكان التهمة بان رآه يمشي مع السراق أو جالس معهم شربة الخمر لكنه لا يشرب ودخل عصام بن يوسف على الوالي فأتى بسارق فلما ذكر فسل فقال اليمين على المنكر والبينة على المدعي فقال الامير هو بالسوط والعقابين فاضرب عشرين اقرأني بالسرقه قال عصام ههنا ان الله ما رأت فلما شبه بالمدعي منه ثم لها شرائط الخفية والاسرار ابتداء وانها فان نقب البيت خفية وأخذ المال من يد صاحبه مكابرة



بان استيقظ صاحبه لا يقطع ومنها ان لا يكون السارق فيه شركة ولا شبهة ملك ومنها ان لا يكون مأذوناً في الدخول فان اذن بالدخول في بيت فسرق من بيت آخر من تلك الاماختلفوا فيه ومنها ان يكون المسروق منه يدعيه على المالك حتى لا يقطع السارق من السارق ومنها ان لا يكون بين السارق والمسروق منه زوجية ولا رحم كامل ومنها ان يكون المسروق متع ومأوان لا يوجد جند مباح في الاصل لا تافها ولا يتسارع اليه الفساد وقيمتة عشرة وقت السرقة وذكر الطحاوي ان المعتبر قيمته يوم الاخراج لان تمام السرقة به وفي بعض النسخ ان كمال النصاب شرط وقت القضاء فان انتقص من حيث العيب لا يسقط القطع وان انتقص من حيث السعر يسقط القطع ومنها ان يكون المالك المأخوذ محرراً اما بالمكان الحفظ كالردور والكاكين والخانات والاخبية والقساطيط أو بالحفاظ حتى لو سرق من العجرا وله حافظ بان سرق من تحت رأسه وهو نائم في العجرا أو المسجد يقطع وان موضوعا بين يديه اختلفوا قال السرخسي (٤٣١) انه محرر وعن محمد رحمه الله فيمن سرق من رجل ثوبا عليه أو قلنسوة أو من امرأة ثائفة حلياً أو ملاءة هي لا يستها بقطع وان سرق شاة أو بقرة من المرعى لا يقطع قال بكر الا ان يكون عليها من يحفظها قال البقال وفي المتن لا يقطع وان كان معها راع وعن الامام ان كان معها اسوى الراعى من يحفظها بقطع وهو المختار لان الراعى يقصد الاعلاف والاسامة لا الحفظ ولوللغنم ماوى بالليل له باب فكسره ودخل وسرق منه يقطع وفي الباقي لا يشترط الغلق اذا كان الباب ممدودا الا اذا كان بيتا مفردا في العجرا ثم الحرز نوعان ما يمكن الدخول فيه فان نقب وادخل يده فيه واخذ لا يقطع وحرز لا يمكن كالجواري فلا يدخل يده فيه يقطع قال الطحاوي حرز كل شيء يمشله حتى لو سرق دابة من امطبل يقطع ودرة من اصطبل لا يخرج الزكاه من ماله

الروايتين تقبل هذه البيعة وهذا انه لما رهنه فقد اسحقه فله ان يقطع عليه الحفظ الا باقامة البيعة وان ثبت الملك للرهن صار خصما في ذلك كافي الوديعة واشباهها وفي رواية أخرى لا تقبل هذه البيعة لان ثبت الرهن على الغائب واليه مال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا لان قبول هذه البيعة لان ثبت الرهن قضاء على الغائب ولا حاجة لصاحب اليد الى اثبات الرهن لدفع الخصومة عن نفسه فان بمجرد اليد تدفع الخصومة منه كالأوام بيعة انهم اوديعه في يده وقد اجاب بثل هذا في السير الكبير في نظائره فقال العبد المرهون اذا أسر ووقع في الغنمية فوجده المهرن قبل القصة وأقام البيعة انا رهن عنده لفلان وأخذه لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن لانه لا يحتاج الى اثبات الرهن فان كون العبد في يده وقت الاسر كافيه فحينئذ ان قبول البيعة لان ثبت الرهن على الغائب في مسئلتنا لا حاجة اليه وفي جامع الفتاوى ولو اراد ان لا يبطل الدين به لكان الرهن يشتري منه عبد بذلك الدين ولا يقبضه فلو مات العبد لا يبطل دينه ولو مات المطلوب فالطالب أحق به من سائر الغرما فلو قضى دينه في الحياة أقاله البيع ولو اراد ان يدفع المال مضاربة ويكون مضمونا عليه والربح بينهما فيقرضه رب المال الادرها ثم يشاركه بالادراهم الباقية على ان يعلم ثم عمل أحدهما يجوز والربح بينهما على الشرط والله أعلم كذا في التارخية

### الفصل الخامس والعشرون في المزارعة

المزارعة فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما قال الخصاص رحمه الله تعالى والحيلة في ذلك حتى تجوز على قول الكل أن ينادى على فاض يرى المزارعة جائزة فيحكم بجوازها فتجوز عند الكل (وحيلة أخرى) أن يكتب كتاب الاقرار من ما يقران فيه أن رتبة هذه الضيقة لفلان الذي هو مالكها ويقران في هذا الكتاب أن هذه الارض في يد فلان وان مزارعتها كذا كذا من السنين فيزرعها ما بدله من غلة الشتاء والصيف يبدرو ونفقتة وأعوانه فارزق الله تعالى من غلتها في هذه السنين فهو كله ويقران أيضا أن ذلك صار له بأمر حق واجب لازم فاذا أقرع في هذا الوجه نفذ اقرارهما عليه ما يكون كل الغلة للزارع ثم ان هذا المزارع يحتال لصاحب الارض في نصف الغلة أيضا بحيلة الهبة أو غير ذلك قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلي في رهنه الله تعالى ما قاله الخصاص في هذه الحيلة التي ذكرناها ولا نعلم ما يرفعان الى فاض يرى جواز المزارعة يشير الى أنه يرفع الى فاض مولى حتى يقضى بينهما بذلك فيجوز وفي كلامه ما يدل على انه لا ينفذ فيه حكم الحاكم المحكم وكان القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ما لو اعن تجوز حكم الحاكم المحكم في هذه المجتمعات وقالوا يحتاج الى حكم فاض مولى وكذلك في الطلاق

ليؤديه الى فقير فسرقة غني أو فقير يقطع لبقا سلكه قال الكرخي كل ما كان حرزا لنوع فهو حرز لكل الانواع حتى لو أخذ لؤلؤة من شريحة وعاء البطيخ يقطع وكذا لو سرق ثياب الراعى من المرعى قال السرخسي وهو المذهب عندنا وقد مر خلافه وفي المتن سرق من بيت السوق ليلان عندهما من يحفظها يقطع والا لا يدخل يده على سوقها فسرق من حانوته لم يقطع وفي الحاي دخل السارق نهارا وباب الدار مفتوح لم يقطع ولولا من باب الدار وكان الباب مفتوحا مردودا بعد ما صلى الناس العتمة وسرق خفية أو مكابرة أو معه سلاح وصاحبه يعلم به أو لا يقطع ولو دخل بين العشاء والعتمة والناس يجهون ويذهبون فهو عترة النهار ولو علم صاحب الدار بدخول اللص والاص لا يعلم ان فيها صاحب الدار أو يعلم به اللص لا صاحب الدار يقطع ولو علم لا يقطع كابر انسان انسانا لا يقطع كابر انسان انسانا لا يقطع ولو نهارا بان نقب بيته سرا أو خدمتاعه معاينة القياس ان لا يقطع وفي الفتاوى جماعة تراوينا فسرق بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظه أو تحت رأسه لا يقطع ولو كان

في مسجد جماعة قطع ولوسرق من بيت المال وأخذ قبل الخروج لم يقطع **(نوع آخر)** دخل الدار وجمع المتاع ليلا وطره في نهر فيها وخرج فآخذ ان لما بقوة الاخراج لا يقطع وان خرج بغير يكة لا بقوة الماء قطع لاضافة الفعل اليه لا الى الماء \* على المتاع على حمار في المنزل وخرج ثم خرج الحمار من المنزل وأتى الى منزل السارق لا يقطع وكذا لوعلق على طائر فطاره وان ساق واخرج قطع \* دخل واطلع المال ثم خرج لا يقطع وبغير المنزل \* نقب بيت الغير وترك فدخل السارق الآخر وأخذ المختار عدم الضمان على الناقب ونصابه مايساوى عشرة دراهم مضروبة من نقرة خالصة حتى لو سرق تبرأ وزنه عشرة لا يقطع \* وعن محمد سرق ثوبا قيمته عشرة في بلد وفي بلد آخر أنقص لا قطع وعن الشافعي ان ساوى نصا يوم السرقة لكنه انتقص يوم المرافعة والمحاكمة لا يقطع \* سرق نصف دينار ساوى عشرة بقرعة قطع ولو دينار الا يساوى عشرة لا \* وعن الامام لا قطع في اناء منفضة **(٤٣٣)** الا ان يكون وزنه او قيمته عشرة دراهم مما يجز بين الناس ولو سرق ما يساوى عشرة

دراهم معشوشة والفضة غالبية لا يقطع في ظاهرها الرواية وهو الاصح \* جمع المسافر متاعه وبات عليه فسرق منه قطع من اتمها ما من قال في هذا اللفظ اشارة الى انه انما يكون محرزا حال نومه اذا كان تحت جنبه قال شمس الأئمة الصحيح انه يلزمه القطع بكل حال لان الاعتبار لحفظ المعتاد لا أقصى ما يتأتى دل عليه ان المودع والمستعير لا ضمانان بمثله \* وفي المتن قال الامام لو ان الراعي رعى غنمه فمسرقت لا يقطع وان أدارها للموضع وهو عندها قطع \* بسط الثوب على حائط السكة فسرق لا قطع لان ما يلي الدار محرر لا يلي السكة \* وفيه عن محمد رحمه الله نزول في بيت أوحان فسرق بعضهم - من بعض ورب المتاع يحفظه أو تحت رأسه لا قطع وان كان في المسجد والمسئلة بجالها قطع والمسجد في هذا يخالف

المضاف يعني مشايخنا ما لو اعن تجوز حكم الحاكم المحكم فيه قال شمس الأئمة الخ لوانى رحمه الله تعالى والصحيح من المذهب أنه يجوز حكم الحاكم المحكم فيه في مثل هذه المجتهدات والدليل عليه ما ذكر في كتاب الصلح في مواضع أنه ينفذ حكم الحاكم المحكم في كل شيء الا في الحدود والقصاص والعنان ولكن لا يقتضى للعوام بهذا كي لا يتجاوزوا الحد ولا يخطبوا به الا ان حكم الحاكم المحكم لا يلزم في حق القاضي المولى حتى لو رفع حكمه الى قاض مولى يرى ابطاله وأبطاله صحيح ابطاله اذ شرط في المزارعة ان صاحب البذر يرفع قدر بذره ويكون الباقي بينهما فلهذا المزارعة فاسدة لان هذا شرط يقطع الشركة في الخارج عسى ومثل هذا الشرط يوجب فساد المزارعة فالحيلة في ذلك أن ينظر صاحب البذر الى مقدار بذره الى مقدار ما يخرج من مثل تلك الارض عادة حتى يعلم أن بذره من الخارج كم يكون فان كان قدر بذره من الخارج العشر يشترط لنفسه العشر وان كان قدر بذره الثلث يشترط لنفسه الثلث وعلى هذا القياس فافهم وفي القدوري اذا دفع بذرا الى رجل ليزرع في أرضه بنصف الخارج فالزراعة فاسدة الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فان طلبا حيلة في ذلك حتى تجوز بلا خلاف فالحيلة أن يشتري صاحب الارض من صاحب البذر نصف بذره ويبرئه صاحب البذر عن الثمن ثم يقول صاحب البذر لصاحب الارض ازرع أرضك بالبذر كله على أن الخارج بينهما نصفان كذا في الذخيرة

### الفصل السادس والعشرون في الوصية والوصية

رجل بخل رجلا وصية في ماله بالكوفة وجعل رجلا آخر وصية في ماله بالشام وجعل رجلا آخر وصية في ماله ببغداد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هؤلاء كلهم أوصياء المبت في جميع تركته بالكوفة والشام وبغداد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كل واحد منهم يكون وصيا في المكان الذي أوصى اليه خاصة وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب في الكتب فالحاصل أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوصاية لا تقبل التخصيص بنوع واحد وبمكان واحد وزمان واحد بل تعم في الأنواع والأمكنة كلها وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تخصص بنوع ومكان وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب هكذا ذكر الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الخ لوانى في شرح حيل الخصاف وذكر الشيخ الامام الاجل شيخ الاسلام في شرح حيل الاصل قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة موز كقول محمد انه يصير وصيا في المكان الذي خصه وفي النوع الذي خصه ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا صار كل واحد منهم وصيا وقبيل في جميع التركة لا ينفرد أحدهم بالتصرف وان كانت الوصاية متفرقة فان أراد أن يكون كل واحد من الاوصياء وصيا في جميع التركة وينفرد بالتصرف

البيت والخان لوالقوم فيهم نزولاه وعنه عشرة رجال في دار كل في بيت على حدة فسرق رجل من كل رجل درهم ما قطع بالاتفاق لانها سرقة واحدة ولو كانت حجرا كثيرة في دار عظيمة فسرق من كل حجرة أقل من عشرة لا يقطع \* السارق لو رده الى دار المالك أو الى من هو في عياله في الجامع لا يبرأ عن الضمان ويسقط القطع استحسناته العبد ان سرق لا تقطع يده لا بحضرة المولى عند الامام ومحمد رحمه الله وكذا القصاص والخلاف في ماع البينة على العبد عند غيبة المولى وعند غيبة عبده لا يقبل عليه اجماعا وفي المتن عن الامام ادركت الاصل وهو نقب لك قتله قال محمد رحمه الله ان قتله غرم الديقة في ماله وقال الثاني رحمه الله حذره فان ذهب والا فارمه فان دخل عليك بيتا خفت أن يبدأ بك بضرب أو خفت أن يرميك فارمه ولا يحذر قال محمد ولو ان لصا دخل دارا ولا سلاح معه وصاحب الدار يعلم انه يقوى على أخذمان ثبت انانه يخاف ان يأخذ بعض متاعه ولا يقدر عليه وسعه ضربه وقتله وكذا لو رأى في منزله رجلا مع أهله أو جاره فيجهر بخاف ان أخذمان يقهره فهو في سعة من قتله ولو كانت مطاوعة قتلها ما ولو استكره امرأته رجل لها قتله وكذا الغلام وهو ما أخذوا ان قتله فدمه

فدعه هدر اذا لم يستطع منعها بالقتل \* وسئل محمد بن ميمون قصدا انسانا بالقتل او بغيره فقتلها المصول عليه قال بضمهم ما وبه أخذ الفقيه بكن أ كل مال انسان عند المحضة بضم قيمته \* قتله صاحب الدار وبرهن على أنه كاره قدمه هدر وان لم يكن له بينة ان لم يكن المقتول معروفا بالشر والسرقة قتل صاحب الدار قصدا صاوان متهمه ما به في القياس يقتض وفي الاستحسان تجب الدية في ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال أورثت شبهة في القصاص لافي المال \* قتل انسانا في حبس السلطان قبل أن يثبت عليه شيء ثم قامت عليه بينة بذلك على القاتل القود \* شهر في المصر ما يلبث كالعصا لا يباح قتله ولو قتله ضمن وان في المفازة في موضع لا غوث أو في المصر له لا يباح قتله ولو قتله لا يضمن ولو شهر ما لا يلبث يباح في الاحوال قتله ولو قتله دفعا لا يضمن ولتحكيم القلب أصل في مثله وهو قوله عليه الصلاة والسلام ضع يدك على صدرك فما حالك في صدرك نخذه وأن افتاك الناس ولا جاعهم فممن دخل عليه ليل اشهر اسيفه ما دارحه (٣٣٣ ع) يشد نحوهم يحكم في ذلك قلبه فان كفر فزعه منه وخوفه وعلم أنه يريد قتله

حل له ان يبدأ بقتله وان وقع في قلبه خلاف ذلك لا يجل له قتله والمعتبر فيه اغلب الظن

كتاب الوصايا وهي آخر أحوال الانسان فتم بها وفيه ثمانية فصول الاولى في أصوله في المقدمة وفيها ما يصح منها وما لا يصح وانه ثلاثة أنواع الاولى في أصوله

قال في شرح الطحاوي الافضل لمن له مال قليل وله ورثة ان لا يوصي ومن له مال كثير يستحب ان يوصي بدون الثلث وورثته أغنياء أم فقراء فمما هو مائة لا معصية وفي الفضلي وكذا روى عن الثاني أن الورثة لو صفارا أو كارا لا يستغنون بثلاث التركة أو فقراء فتركها أفضل وان أغنياء أو يستغنون بثلاث التركة فالوصية أفضل وعن الامام في تقرير الاستغناء ان يترك لكل وارث أربعة آلاف سوى الوصية وعن

بالاتفاق فالحيلة ان يجعلهم أوصياء في جميع تركته على أن لكل واحد منهم أن يقوم بوصية وتنفيذ أمره فيها فاذا فعل على هذا الوجه صار كل واحد منهم وصيا عاما منفردا بالتصرف بالاتفاق اعتبارا لشرط الموصي فان أراد الموصي أن يكون كل واحد من الأوصياء وصيا فيما أوصى اليه خاصة لا يدخل مع الآخر في شيء من الاقوال فالحيلة أن يقول أوصيت الى فلان في مالي ببغداد خاصة دون ماسواها من البلدان وأوصيت الى فلان آخر في مالي بالشام دون ماسواها من البلدان فاذا قال على هذا الوجه تخصص وصاية كل واحد من الأوصياء بالمال الذي في ذلك المكان الذي عينه لهذا الوصي بالاتفاق اعتبارا لشرط الموصي قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في هذه الحيلة نوع نظر لان قوله أوصيت الى فلان لفظ عام يقتضي ثبوت ولاية التصرف لفلان عاما ثم تخصيصه بماله ببغداد يكون في معنى الحجر الخاص والحجر الخاص اذا ورد على الاذن العام لا يعتبر فانه ذكر في المأذون أن المولى اذا أذن لعبده في التجارة اذا عا ما ثم حجر عليه في بعض التجارات فانه لا يصح الحجر كذا هنا ينبغي أن لا يصح التخصيص ويصير وصيا عاما ومثله أخرى يتردد فيها المشايخ رحمهم الله تعالى أن من أوصى الى رجل وجعله قويا فماله على الناس ولم يجعله قويا فماله للناس عليه بعض المشايخ على أنه يصح هذا التقييد وأكثرهم على أنه لا يصح ويصير وصيا في الكل فعلم أن في هذه الحيلة نوع شبهة (أوصى) الى رجل على أنه ان لم يقبل وصيته ففلان رجل آخر وصيه فهذا جائز عندنا لان الوصاية تباية فصارت كالوكالة ثم التوكيل على هذا الوجه جائز الا أن يعزله غير أن الوكيل لا يعزل ما لم يعلم والوصي يعزل وان لم يعلم بالعزل والفرق عرف في موضعه كذا في النخبة

### الفصل السابع والعشرون في أفعال المريض

قال الخصاص رحمه الله تعالى مريض عليه دين له مريض ورثته وأراد أن يقر له دينه فقد عرف من أصل أصحابنا رحمهم الله تعالى أن اقرار المريض لبعض ورثته لا يصح فالحيلة التي تتأق في ذلك على قول الكل أن يقر المريض بالدين لاجبي يثق به وبأمر الاجبي حتى يقبض ويدفعه الى الوارث وان قال الاجبي أخاف أن يحافني الحاكم بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما أبرأت الميت منه ولا من شيء منه على ما يستحلف عليه غرما الميت فلا يجوز لي أن أحلف عليه فالحيلة في ذلك أن يأمر المريض هذا الاجبي حتى يبيع عيئنا من أعيان ماله يعني مال الاجبي من الوارث بالدين الذي له على المريض فاذا باعه وقبل الوارث ذلك صار دين الوارث على المريض للاجبي فاذا حلفه الحاكم كان حلفه على أمر صحيح ثم ذكر

( ٥٥ - فتاوى سادس )

الفضلي عشرة آلاف درهم ويبيد في الوصية بالواجبات ان كانت والافاقاربة فان أغنياء فبالخير وان يشترط فيها القبول صريحا أو دالة وذلك بان يوت الموصي له قبل القبول والرديف يكون موته قبولها فترثه وورثته وقبل الموصي له قبل موت الموصي لا يعتبر قبل الثلث يجوز للاجبي أجازت الورثة أو لا وبكل المال باجارتهم وان لم يكن له وارث تجوز أجاز السلطان ومن له بيت المال أم لا وبأكثر من الثلث أو لوارث لا الا باجازه الورثة وللجربي لا وان أجازت الورثة ويجوز للمستأمن والذي استحسننا وللقاتل ان أجازت الورثة وهم بالغون عندهما خلا فاللثاني وان أجازها من هو أهل للاجازة يكون تسليم الموصي لامن الجيز وهي ثلاثة أنواع أن يكون الموصي له كالودع والوصية في يد الموصي وورثته كالودعة بان يوصي بعين مال قائم يخرج من الثلث حتى لو هلك بلا تعد لا يضمن الثاني أن يكون الموصي له كالشريك مع الورثة بان يوصي بثلث ماله ولهذا الواسه تفاد مالا بعد الوصية ثم مات يعطى ثلث

المستفاد أيضا والعبرة بثلوث الموت الثالث أن يكون الموصى له كالغريم بأن يوصى بالدرهم الرسالة وله دراهم أو ليس ثممات يأخذ الموصى له تلك الدراهم إن حاضرة أو لا يباع تركته ويعطى تلك الدراهم كالدين لكن بينهما وبين الدين فرق وهو أنه يبدأ بدين الصحة ثم بدين المرض ثم بدين الوصية والدين من الكل وهذا من الثلث وتبرعات المريض كالمهبة والصدقة والعق والتدبير والحاجة قد رما يتعان فيه وإبرام غريمه أو عذوه عن دم الخطأ من الثلث وعذوه عن دم المعدم كل المال لأنه ليس بحال وكفالتة على ثلاثة أوجه كدين الصحة بأن كفّل في الصحة معلقا بسبب ووجد السبب في المرض بأن قال ما ذاب لك على فلان وفي وجه كدين المريض بأن أخبر في المرض بأن كنت كفّلت في الصحة لا يصدق في حق غرماء الصحة والمكفول له مع غرماء المرض وفي الأول مع غرماء الصحة وفي وجه كسائر الوصايا بأن أنشأ الكفالة في مرض الموت وهو المريض الذي يكون تصرفه من الثلث من (٤٣٤) يكون ذافرا شرا بأن لا يطبق القيام حاجته ويجوز له الصلاة قاعدا ويخاف عليه الموت ولو طال

المرض وصار بحال لا يخاف عليه الموت كالفالج أو صار مدنفاً أو باس الشق لا يكون حكم المريض إلا إذا تغير حاله عن ذلك ومات من ذلك التغير فافعل في حال التغير فمن الثلث قال الفضلي مرض الموت أن لا يخرج إلى حوائج نفسه وعليه اعتماد في التجريد فقال لو خرج المريض من البيت لا يكون مريضاً مرض الموت وحكي عن شمس الإسلام أن المعتبر في حق الفقيه أن لا يقدر على الخروج إلى المسجد وفي حق السوقي أن لا يقدر على الخروج إلى الدكان وفي حق المرأة أن لا تقدر على الخروج إلى السطح ولو قام إلى حوائجها في البيت كالشيء إلى الخلاء ولا يقوم لحوائجها خارج البيت فهو في حكم مرض الموت عند عامة المشايخ من بخارا ومشايخ بلخ على أنه في حكم الصحيح وقال الفقيه كونه صاحب الفراش لا يعتبر بل

الخصاف رحمه الله تعالى أن القاضى يحلف الاجنبى المقر له بالدين بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما أبرأته منه وان لم يكن لهذه البيعة طالب هنا وانما كان كذلك لأن الدين هنا لما تقع البيعة والقاضى نائب الميت فيحلفه احتياطاً وان لم يكن له طالب وكان القاضى الامام أبو على النسفي رحمه الله تعالى يقول كنا عرفنا أن الدين إذا تقدم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الأسباب فغريم الميت يستحلف بالله ما سقط دينك ولا بعضه بوجه من الوجوه وكنا نظن أن الدين إذا ثبت باقرار المريض في مرضه الذي هو قريب إلى الموت أنه لا يستحلف الغريم بل يعطى حقه بغير عيب لأنه ذكر في المبسوط في مواضع أن المريض إذا أقر في مرضه بالدين للغرماء فأنهم يعطون ذلك ولم يشترط العين والخصاف رحمه الله تعالى ذكر العين هنا فهذا شيء استنفذ من جهته (قال) فان لم يكن للاجنبي شيء يبيع من الوارث فالحيلة أن يبيع الوارث للاجنبي عينا من أعيان ماله ثم يبيع الاجنبى للثلاث العين بعد ما قبض من الوارث بدينه على نحو ما بينا وحيلة أخرى في هذه المسئلة أن يحضر الوارث متاعاً أو شيئاً تكون قيمته مثله الدين الذي له على المريض ويبيع ذلك الشيء من المريض بمحض جعالة من الشهود بذلك أو كذا يسلمه إليه فيصير مال الوارث ديناً على المريض بالبيعة ثم المريض يبيع تلك العين من انسان لا يعرف مرامه الموهوب له يبيع تلك العين من الوارث فيرجع إلى الوارث متاعاً ويصير مال الوارث ديناً على المريض بالبيعة فيستوفى الوارث ذلك من المريض كالأجنبي وقالوا هذه حيلة حسنة لأن فيها نوع شبهة لأنه يشكر ربه وجوب الدين لأن الدين كان واجبا على الميت قبل البيع والبيع يوجب ديناً يوجب دين آخر والوارث استوفى الدين الحادث الذي ثبت بالبيعة ولم يستوف ذلك الدين الذي ثبت قبل ذلك وإذا بقي ذلك الدين في التركة لا يحل لسائر الورثة الانتفاع بالتركة قبل قضاء الدين فهذه تصلح حيلة في الظاهر لا في الباطن وكان الخصاف رحمه الله تعالى بنى الأمر على الظاهر ثم ان الخصاف قال في أول هذه الحيلة يبيع الوارث متاعاً من المريض بالدين الذي له عليه ولم يحل فيه خلافاً فافهم هذا دليل على أن شراء المريض عينا من مال الوارث صحيح بلا خلاف وهكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كلب المزارعة في باب مزارعة المريض مسألة المريض يشتري عينا من مال وارثه مطلقة من غير ذكر خلاف وفي الفتاوى الصغرى ذكر الخلاف في الشراء والبيع جميعاً وأحاله إلى باب اقرار العبد لولاه من كتاب المأذون الكبير لشيخ الإسلام وحيلة أخرى لهذه المسئلة لم يذكرها الخصاف رحمه الله تعالى وهي أن يرفع الأمر إلى قاض يرى الاقرار والوارث بالدين صحيحاً لا بين العبد والاختلاف في هذه المسئلة عندنا لا يجوز هذا الاقرار وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجوز فإذا قضى القاضى بالجواز يصير متفقاً عليه على ما عرفت في كثير من المواضع

العبرة للقبلة لو كانت من هذا الموت وان خرج من البيت وبه أخذنا صدار الشهد رحمه الله (نوع في أنساها) مريض (قال) لا يقدر على القيام بحوائجها ويؤتى وأشار برأسه يعلم أنه يعقل ان مات قبل ان يقدر على النطق جازت الوصية وفي النوازل جعل هذا قول محمد بن مقاتل وعندنا لا يجوز وفي الناطق ان تطاول الاعتقال سنة فهو كالآخر وفي النوازل قبل المريض أو صبي شيء فقال ثلث مالى ولم يزد عليه ان قال على اثر سؤلهم بصرف الثلث إلى الفقراء وقال ابن حنبل في هذه المسئلة يصرف الثلث إلى الفقراء ولم يذكر ائتمده وهذا موافق لما بينا بعده من أنه لو قال ثلثي لفلان أو قال سدي فهذه وصية جائزة استسماً أو كذا قال: يدمون بخلاف ما لو قال في صحته ثلث مالى لفلان ولو ذكره في خلال الوصايا أو أضافه إلى ما بعد الموت ولو كان ذلك في الصحة يكون وصية وفي المرض على هذا ولو قال أخرجوا ألف درهم من مالى أو لم يقل من مالى ان كان في ذكر الوصية جاز ويصرف إلى الفقراء ولو قال ثلث مالى وقف ولم يزد ان ماله دراهم أو دينار فقله باطل

وان ضياعا صار وقفاً على الفقراء \* قال ثلث مالى لله تعالى فالوصية باطلة عندهما وعند محمد رحمه الله يصرف الى وجه البر ولو قال انظروا الى ما يجوز ان اوصى به فاعطوه فهذا على الثلث \* قال صددرم بخشيش كند فالوصية باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء ولو قال صددرم ازمال من روائ كند جاز لا يرد به القريبه وقال القاضي على النسبي روائ كند ليس من لسانه فلا أعرفه \* ولو اوصى وصية من تبة ثم قال اعرضوا وصيتى على فلان فجاز فهو جائز وما رد فهو مردود فلم يعرضوا فلا ناشياً أو عرض عليه ولم يقل شيئاً حتى مات فالوصية جائزة لان هذه اللفظة تراد بها التقرير \* قال ثلث مالى سبيل الله فهو للغزو فان أعطوه حاجته قطع جاز \* وفي النوازل لو صرف الى سراج المسجد يجوز لكن الى سراج واحد في رمضان وغيره وكل مالى حيث يرى الناس أو حيث يرى المسلمون في عرفنا ليس بوصية \* اوصى بثلث في وجهه الخير يصرف الى بناء القنطرة وبناء المسجد وطلبة العلم \* اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته ثلاثاً (٤٣٥) بطلت الوصية في الاصح \* اوصى لصالح وورثة

فلان بطلت الوصية \* جعل داره خاناً ينزل فيه الناس بعد موته لا يجوز \* تسبيل الاشياء المنقولة في الحياة لا يجوز وعنده بعد الموت ان كان فيه ثمنك بان يوصى بالغلة له ويقول جعلت سكاه لفلان لا يجوز وفي الجامع الصغير اوصى بثمره بستانه ثم مات وفيه ثمره ففيه له وحدها ولو قال له ثمره بستانى ما عاش أو أبداً فله هذه الثمرة وما يحدث استحساناً \* اوصى بغيره بستانه له الغلة ما عاش \* اوصى بصوف غنمه أبداً أو بأولادها أو بالبنات ثم مات فلم يوصى له ما على ظهرها من الصوف وفي بطنها من الولد وضرعها من اللبن يوم مات الموصى استحساناً \* اوصى لرجل بأربع مائة ولا يخرج اثنين ثم قال لثالث أشركك فيما أوصيت لهما له النصف منهما \* اوصى لرجل بمائة ولا يخرج اثنين أخرى ثم قال لثالث

(قال) ان جعل لثالث له صغيرة شيئاً امام متاعاً أو حلياً أو ما أشبهه ولم يشهد على ذلك حتى مرض ولا يأن من الورثة أن لا يسلموا له ذلك قال اماما كان من حلى أو متاع أو ما أشبهه من المنقولات يدفعه سراً الى من يثق به ويعلمه أن ذلك لابنته فلان ويوصى اليه بان يحفظ له ذلك فاذا اكبرت دفعه اليها أو ما الدار والضيعة اذا كانت معروفة للريض لا يمكنه أن يفعل بالعقار ما فعل بالمنقول ولكن ينبغي له أن يدفع الى من يثق به مالا سراً ويقول له هذا المال مال ابنتي فلانة فاشتر هذا العقار منى لابنتي فلانة ثم يبيع العقار من ذلك الرجل بمحضرة الشهود ولا يقول ذلك الرجل عند الشراء أشتري هذه الضياع لابنة هذا وكذلك لا يقول المريض عند البيع بعث لابنتي بل يطلقان الكلام اطلاقاً فاذا اكبرت الابنة فالمشتري يدفع الضياع اليها وقد اختلف مشايخنا رحمهم الله تعالى في فصله أن من جهز ابنته الصغيرة ولم يسلم اليها ولم يشهد على ذلك حتى مرض فاراد أن يدفعه الى رجل سراً يحفظ لابنته على نحو ما ينهال يحل لذلك الرجل أن يأخذ منه أكثر المشايخ على أنه لا يحل لان القاضي لا يصدق أباً الصغيرة أن هذا مالك الصغيرة فكذلك لا يصدق ذلك الرجل ولا يبعه أن يأخذ ذلك منه فسطر به حق سائر الورثة إلا أن الخصاص رحمه الله تعالى أشار في فصل الحلى والمتاع أنه يحل لذلك الرجل أن يأخذ فان خاف الاجنبى أن تلزمه عين ان كان المريض وهب الثمن من ابنته ثم دفعه الى المشتري فاشترى لها بذلك المال قال ليس عليه في عينه شيء وكذلك لو استقرض المريض من انسان مالا ثم وهبه لابنته ثم دفعه الى الرجل حتى اشترى الضياع منه لابنته فهو جائز وليس على ذلك الرجل في عينه شيء على ما عرف في الميسوط أن العقد لا يتعلق بعين تلك الدراهم بل يتعلق بثمنها ديناً في الذمة ولا يكون هو بالخلف بالشراء ثانياً قال الشيخ الامام شمس الآفة الحلواني رحمه الله تعالى هذه الحيلة تصح على قولهما فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بيع المريض من وارثه ومن وكيل وارثه لا يصح فلا تصح هذه الحيلة عنده اذا كان في يده دار أو ضياع لبعض ورثته وخاف أنه لو أقر بذلك للوارث لا يصح اقراره بالحيلة أن يقول لاجنبى هذه الدار دارك ويقول لاجنبى هذه الدار لوارثك فلان وليست لي (قال) واذا كان لامرأة المريض أو لوارث آخر على المريض دين مائة دينار خاف المريض أنه لو أقر بذلك لا يجوز اقراره للوارث بالحيلة أن يجيب عرب الدين بمن يثق به فيقر المريض بمحضرة الشهود وأن وارثه فلا يأكله بقض المائة الدينار التي له على هذا الرجل ويقول قبضت هذه المائة الدينار من هذا الرجل لوارثي فلان ثم ينكر وارثه الوكالة ويرجع وارثه على ذلك الرجل فاذا رجع كان لذلك الرجل أن يرجع على المريض فان خاف الرجل أن تلزمه العين فالوجه أن يبيع الوارث منه شيئاً بماله كما وصفتنا كذا في المحيط

#### الفصل الثامن والعشرون في استعمال المعارض

أشركك فيما أوصيت لهما لثالث ثلث كل مائة استحساناً \* ثلث مالى لفلان ثم قال في ذلك المجلس أو غيره سدس مالى لفلان لفلان السدس الواحد لا غير ولو قال سدس مالى وصية لفلان ثم قال في ذلك المجلس أو غيره سدس مالى لفلان وصية له لثالث \* اوصى لوارثه ولا جنبى فلا جنبى نصف الوصية وبطلت للوارث \* اوصى بثلث وصية للحي \* مريض أقر لوارثه ولا جنبى بدين بطل الكل \* اوصى بالف درهم من مال رجل ثم مات الموصى فجاز رب المال الوصية بعد موته فان دفعه جاز وان منعه له ذلك بخلاف ما اذا اوصى بأكثر من ثلث ماله فجاز الورثة بعد موته ثم امتنع وعان التمس لم يمس لهم ذلك \* اقتسما تركه أربع مائة درهم فاخذ كل منهما خمسمائة درهم ثم أقر أحدهما أنه اوصى بثلث الالف لرجل ان صدقه الابن الآخر له ثلث الالف فيه ما وان كذبه به طيه ثلث مالى يده في الاستحسان والقياس أن يأخذ نصف مالى يده كما لو أقر بثلث وكذبه الآخر يأخذ نصف مالى يده المقر ولو أقر أحدهما بدين على والدهما فأنكر الابن الآخر يأخذ كل مالى يده المقر قال

الفتية وعندي يأخذ منه حصته \* أوصى بثلاث ثلاثه دراهم فلهك درهمان وبقي درهم وهو يخرج من الثلث له الدرهم كله وكذلك أوصى بثلاث ثلاثة أبواب من جنس واحد وكذلك الأغنام ولو أوصى بثلاث ثلاثين رقيقه فاثنا عشر لم يكن له الاثنا الباقي وفي الاصل قال في مرضه ثلث دارى لفلان لا يكون وصية ولو قال سدس دارى لفلان يكون اقرارا وعلى هذا ألف درهم من مالى لفلان كان وصية ان كان في ذكرا الوصية ولو قال في مالى كان اقرارا ولو قال عبدى هذا فلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكرا الوصية ولا قال بعد موتى فبه قياسا واستحسانا فان قبضه في حياته صح فان مات قبل القبض بطل فان ذكره في خلال الوصية لم يكن وصية استحسانا وافرقي الاستحسان بينهما اذا ذكر كل الدار وذكر بعض الدار بان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة باطله فان كان في ذكرا الوصية فان لم يكن في ذكرا هبة ويبطل فعلى هذا انصف عبدى لفلان هبة \* وأوصيت بان يوهب لفلان سدس (٤٣٦) دارى بعد موتى وصية وفي مجموع النوازل الوصية للعبد بعين من اعيان ماله لا تصح ولو بثلاث ماله

تصح مطلقا ويكون وصية بالعتق وان خرج من الثلث عتق كله بلا سعاية وان خرج بعضه عتق وسعى في بقية قيمته \* أوصى لعبد بشى من الدراهم المرسله أو الدنانير المرسله قال الامام النسفى الاصح أنه لا يصح كالوصية بالعتق \* تجوز الوصية بمالى البطن وبمافى البطن الجارية ولا تجوز الهبة للبنتين والوصية لاهل الحرب باطله وفي السير ما يدل على جوازها والتوفيق أنه لا ينبغي أن يفعل فان فعل

ثبت الملك \* حربي مستأن في دارنا أو وصى بكل ماله لمسلم أو ذى صح \* وصية الذى فيما زاد على الثلث لا تجوز وصاياه أربعة قرب مطلقا كالصدقة والعتق والاسراج في القدس وبمجال لقوم باعيانهم ولم يسمو انه كالوفيل في صحته الثاني معصية مطلقا كالوصية للناحية والمغنى ان لم يكن يحصون لا يصح وان لقوم

باعيانهم صح \* الثالث طاعة عندنا كالوصية ببناء مسجد أو باسراجه ان لقوم باعيانهم فتمليك منهم فتصح ويبطل ذكرا الهبة فان شأوا فاعلوا ذلك أو تركوا اذا الملك لهم وان لا يحصون لا يصح \* الرابع معصية عندنا لا عندهم كبناء بيعة أو كنيسة ان لقوم باعيانهم صحت اجماعا وان لا يحصون يصح عند الامام لا عندنا والذى لو جعل في حياته داره بيعة أو كنيسة فمراث عندهم لانه كوقف المسلم غير لازم عنده وعدم جوازها بماله معصية عندنا عندهما كما مر في نوع في الرجوع عنها وفي شرح الطحاوى ومجموع النوازل أوصى بمائة ثم أخرجها عن ملكه بالبيع أو العتق أو التدبير أو الكتابة أو باعها من نفسها بطلت الوصية ولا تعود بالعود الى ملك الموصى لا اذا أوصى بان تباع من فلان فانه لا يكون رجوعا \* الوصية أربعة يحتمل الرجوع قولها فلان أوصى بالعين تبطل بالرجوع أو الاخراج عن ملكه ولا يحتمل بها كالعتق والتدبير والذى يحتمل بالقول لا بالفعل كالوصية بثلاث أو ربع يصح الرجوع قولها فاذا باع ثلث ماله أو نصفه كانت الوصية في الباقي أو في بدله والرابع التدبير المقيد لا يصح بالقول ويصح بالدبر المقيد \* أوصى بشرب فقطعه وخطاه أو قطن فغزله أو حديد فالتخذه

يجب أن يعلم أن استعمال المعارض للتخزين الكذب لا بأس به جاعل عن مرضى الله تعالى عنه أنه قال ان في معارض الكلام ما يغني الرجل عن الكذب وعنه أيضا أنه قال ان في معارض الكلام لمن دوحه عن الكذب أى سعة وفي ذلك طريقان أحدهما أن يتكلم بكلمة ويريدهم اغيما وضعت له الكلمة من حيث الظاهر (١) الا أن ما أراد به يكون من محتملات لفظه الطريق الثاني أن يقيد الكلام بعلم وعسى وذلك بمنزلة الاستثناء يخرج الكلام به من أن يكون عزيمة والدليل على أنه لا بأس باستعمال المعارض أن الله تعالى أباح من المعارض ما لم يبع صريحه قال الله تعالى لا جناح عليكم فيما عازتكم به من خطبة النساء ثم قال ولكن لا تؤاخذوهن سر الأنا تقولوا قولا معروفا فان المرأة اذا كانت معسدة لا يحمل لرجل ان يحطها صريحا ولكن لو قال انك جبهه حسنة ومثلك يصلح لثلى وسيعضى الله تعالى من أمره ما يشاء فلا بأس به وعن ابراهيم أنه كان اذا دخل بيته للاستراحة يقول لخادمه اذا استأذن أحد في الدخول على فقل ليس الشيخ هنا وعن المكان الذى أنت قائم فيه وعنه أيضا انه كان اذا استأذن منه ثقيل للدخول عليه كان يركب على دار أو فرس أو سادة ويقول لخادمه قل ان الشيخ قد ركب حتى يقع عند السامع انه قد ركب على دابته لحاجة له فيرجع وعنه أيضا انه كان اذا استعار منه انسان شيئا كان يضع يده على الارض ويقول ليس الشئ الذى تستعيره هنا ويريد به في موضع وضع يده فيظن السامع أن ذلك الشئ ليس بحضوره أو في داره والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة \*

### الفصل التاسع والعشرون في المتفرقات

اذا أراد الرجل ان يتصدق عنه بعد وفاته لاجل صلواته الفاتات ولا يأمن من الوارث أن لا يتصدق بته لو وصى بذلك ورعا أوصى بثلاث ماله قبل ذلك ولو أوصى به هذا أيضا دخل هذا في الثلث وهو يريد أن يكون هذا وراء الثلث فالخيلة في ذلك أن يبيع شيئا من أملاكه في حياته وصحته بمن يثق به ويعتد عليه ويسلم المبيع ويرثه من الثمن حتى يبيع المشتري ذلك الشئ بعد وفاته ويتصدق بثمنه عنه فيجوز ان شاء الله تعالى (١) قوله الا أن ما أراد به يكون من محتملات لفظه بيانه فيما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الجنة لا يدخلها عجز فسمعت عجز ذلك فجعلت تنكى حتى بين رسول الله صلى الله عليه وسلم صفة أهل الجنة حين يدخلونها فقال أهل الجنة جردم دمك كلون فقد تلفظ عليه السلام بلفظ وأراد به غير ما وضع له اللفظ من حيث الظاهر الا أن ما أراد به عليه السلام كان محتمل لفظه والعجز زهمت ما وضع له اللفظ من حيث الظاهر كذا في المحيط نقله البحر اوى

فان شأوا فاعلوا ذلك أو تركوا اذا الملك لهم وان لا يحصون لا يصح \* الرابع معصية عندنا لا عندهم كبناء بيعة أو كنيسة ان لقوم باعيانهم صحت اجماعا وان لا يحصون يصح عند الامام لا عندنا والذى لو جعل في حياته داره بيعة أو كنيسة فمراث عندهم لانه كوقف المسلم غير لازم عنده وعدم جوازها بماله معصية عندنا عندهما كما مر في نوع في الرجوع عنها وفي شرح الطحاوى ومجموع النوازل أوصى بمائة ثم أخرجها عن ملكه بالبيع أو العتق أو التدبير أو الكتابة أو باعها من نفسها بطلت الوصية ولا تعود بالعود الى ملك الموصى لا اذا أوصى بان تباع من فلان فانه لا يكون رجوعا \* الوصية أربعة يحتمل الرجوع قولها فلان أوصى بالعين تبطل بالرجوع أو الاخراج عن ملكه ولا يحتمل بها كالعتق والتدبير والذى يحتمل بالقول لا بالفعل كالوصية بثلاث أو ربع يصح الرجوع قولها فاذا باع ثلث ماله أو نصفه كانت الوصية في الباقي أو في بدله والرابع التدبير المقيد لا يصح بالقول ويصح بالدبر المقيد \* أوصى بشرب فقطعه وخطاه أو قطن فغزله أو حديد فالتخذه



سيفاً أو شاة فذبحها أو قص فآخذها بباطل ولو بدار فهدمها لا \* أوصى بأن يشتري له عبد وملكه الموصى تنفذ الوصية ويعطى العبد للموصى له \* أوصى بعبد له زيد ثم لم يروه وهو يخرج من الثلث فالعبد بينهما أنصافاً ولو قال الذي أوصى به لفلان فهو لفلان فرجوع ولو قال بعد الوصية لا أعرفها أو قال لم أوص به فخرج جوع عند الثاني ومحمد أنكر كونه رجوعاً وفي الجامع أشهد وأبأن لم أوص لا يكون رجوعاً ولو قال كل وصية أوصيت بها فهي باطلة أو حرام أو رد بال لا يكون رجوعاً ولو قال آخرتها لا يكون رجوعاً ولو قال تركتها فرجوع \* أوصى بما في خاتمه من الكفارة فصارت بسراً أو العصب صار خيراً أو العقب صار زيباً أو الحمل صار كيساً أو البقل صار حباً أو الفصيل صار شعيراً أو بالبيضة فصارت باحتضان الدجاجة فرحاً أو بالخطبة فإبنت وصارت نباتاً بطلت في الكل ولو رطباً فصارت ثمرًا كذلك في القياس وفي الاستحسان لا وكل هذا التغير قبل موت الموصى وبعد موته لا يبطل وينتقل التغير (٤٣٧) بعد القسمة فالوصى وبعد ذلك

إنما ترك على الخيل بأذن الورثة طاب له الفضل ولو بالأنهم تصدق بالفضل وإن التغير قبل القسمة لا يبطل ويعتبر خروج الكل من الثلث وإن تغير بعض كل شيء إن غرة أو غرتين لا يعتبر وإن أكثر كان الكل بعض حكم نفسه فبطل الوصية فيما يغير لا فيما لم يغير \* مريض قادر على التكلم قيل له هل أوصيت بكذا الفـ إن فاشأ برأسه أي نعم أو قيل له أشهد عليك بكذا فاشأ رأى نعم لا يصح ولا يعتبر بخلاف المفقى إذا سئل عن مسئلة فاشأ به كالنطق يعمل به \* الوكالة بعد موت الموكل وصاية والوصاية في حياته وكالة علم أن كلاهما يقع بلفظ الآخر والعبرة للعبادة والمعامات وتعلقها بالشروط جازلها في الحقيقة أثبت الخلاف عند الموت \* الوصية للمسلم لا تجوز عند الثاني خلافاً للمحمد رحمه الله

فإن خاف أن لا يفعل ذلك الرجل ما قلنا وعمل ذلك الشيء لنفسه ولا يبيعه ولا يصرف عنه في الوجه الذي قال فالحيلة في ذلك أن يبيع تلك العين من ذلك الرجل بشئ موقوف ويكون الملقوف معيباً بقليل عيب ولا يرى البائع الملقوف ولا يرضى بالعيب ويوصى إلى إنسان أن يرى ذلك الشيء المعيب بعد وفاته فيريته الوصى بالعيب إذا امتنع مشتري ذلك الشيء عن البيع فيعود ذلك الشيء إلى ملك ورثته وإنما اعتبرنا خيار العيب في هذه المسئلة لأن خيار العيب يبق بعد الموت وخيار الرؤية لا يبق (الوصى) إذا قسم التركة بين الورثة والورثة صغار كلهم ليس فيهم كبير لا تجوز قسمة لأن في القسمة معنى البيع والوصى إذا باع مال بعض الصغار من البعض لا يجوز فكذلك لا تجوز القسمة والحيلة للوصى في ذلك إذا كان الصغار اثنين أن يبيع الوصى حصة أحدهما من رجل مشاعة ثم يبايع مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتاز نصيب أحدهما من الآخر وإنما جازت هذه القسمة لأنها جرت بين اثنين

وحياله أخرى \* أن يبيع حصة من رجل ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما مأمورة (إذا) قال المريض أجمعوا على ثلث مالي حجة واحدة أو قال حجة ولم يقل واحدة فدفع الوصى إلى الرجل ما لا مقدراً لينفق على نفسه في الطريق ذاهباً وجائياً بحكمة فأنفق وبقى من ذلك شيء قليل بحيث لا يمكن للأموال الاحتراز عنه فالقياس أن يصير ضامناً لأنفق على نفسه وفي الاستحسان لا يصير ضامناً وكان على الأمور أن يرد ما بقي في يده على الوصى وإن كان الميت أوصى أن يكون الباقي للأموال كان عين رجلاً لا يصح عنه كانت الوصية بالباقي جائز له لحصولها للعلوم وإن لم يعين من يحج عنه كانت الوصية باطلة والحيلة في ذلك أن يقول الموصى للوصى أعط ما بقي من النفقة ممن شئت فإذا أعطى الوصى المأمور ما بقي من النفقة تجوز بمنزلة ما لو قال الموصى للوصى أعط ثلث مالي من شئت كذا في المحيط والله أعلم

### كتاب الخنثى

وفيه فصلان

### الفصل الأول في تفسيره ووقوع الاشكال في حاله

يجب أن يعلم بأن الخنثى من يكون له مخرجان قال البيهقي رحمه الله تعالى أو لا يكون له واحد منهما ما يخرج البول من ثقبه ويعتبر المبال في حقه كذا في الذخيرة \* فإن كان يبول من الذكرك فهو غلام وإن كان يبول من الفرج فهو أنثى وإن بال منهما فالحكم للأنثى كذا في الهداية \* وإن استويا في السبق فهو خنثى

ولو قال ينفق عليه جازاً جاعاً \* أوصى بماله من الدين على مديونه الآخر يصح \* أوصى بثلث ماله للكعبة جازلاً ما كين مكة قال محمد أوصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز على بيت المقدس ويصرف إلى سراجيه ونحو ذلك \* أوصى بثلث ماله في الثغور فهو باطل في القياس وفي الاستحسان أجعل في مساكن الثغور (الثاني في الوصية بالكفارة) اجتمعت الوصايا والثلث يضيق إن متساوية يبدأ بأجدأ الميت واختلفت الروايات عن الثاني ففي رواية يقدم الحج على الزكاة وفي رواية بعكسه والحج والزكاة يقدمان على الكفارة وهي على صدقة الفطر وهي على الاضحية والواجبات تقدم على النافلة وفي النوازل يبدأ بتقديم الميت والوصايا بالعتق إن كفارة فحكمه حكم الكفارات والا فحكمه حكم النفل فإن كان مع هذه الوصايا التابته حقاً لله تعالى وصية لا دمي صرف بما أوصى له وجعل كل جهة من جهات القرية مفرداً بالضرب نحو أن يقول ثلث مالي في الحج والكفارات ولزيد قسم على أربعة وفي النوازل قال جامع في رمضان فسلوا العلماء فيجب على أعطوه على

يخرج قيمة الرقبة من الثلث مع سائر الوصايا يعتق عنه الرقبة ويطعم نصف صاع من بر وان لم يخرج قيمة الرقبة وأبى الورثة إجازة الوصية أطعم عنه اثنين مسكينين لكل مسكين نصف صاع من بر ان خرج من الثلث \* أوصى بالطعام عن فوائت صلاته يطعم لكل صلاة نصف صاع من بر في الاصح \* أوصى بان يعطى لولد ولده من كفارة يمينه يعطى كأمر ولا يجوز عن الكفارة (نوع) \* أوصى بثلاث ماله الفقراء والوصية في بلد ووطنه في بلد آخر ان معه ماله يصرف الى فقراء هذا البلد ثلث هذا المال وما كان في وطنه يصرف ثلثه الى فقراء وطنه كما في الزكاة \* أوصى بصرف ثلث ماله الى فقراء خوارزم الا فضل صرفه اليهم فان صرف الى غيرهم من الفقراء جاز وعلمه الفتوى وكذا لو أوصى لفقراء الخراج يصرف الى غيرهم \* أوصى بان تصدق الى عشرة أيام فتصدق به في يوم جاز \* أوصى بان يعطى كل فقير درهم فاعطى الوصي فقيرا نصفه ثم أعطاه النصف بعد ما تلف النصف (٤٣٨) الاول جاز \* وعن محمد رحمه الله اقوام أمر وان يكتبوا مساكين مسجدهم

فكتبوا ورفعوا أسامهم اليهم \* أخرجهوا الدراهم على عددهم فأت واحد من المساكين قال يعطى وارثه ان مات به درفع اسمه \* أوصى لاهل السجون أو ليتامى أو الارامل أو أبناء السبيل أو الغارمين أو الزمنى يعطى فقراؤهم لا أغنياؤهم \* أوصى بثلاث ماله للرباط ان هناك دلالة على ارادته أهل الرباط المقيمين فيه فالإمام والاقل عمارته أما الوصية لم يصح كذا أو قنطرة كذا صرف الى عمارته وأصلحه عند محمد وعند الثاني باطل الا اذا قال يتنق على المساجد \* أوصى بالخراج ثلثه الى مجاورى مكة ان لا يحصون يصرف الى محتاجهم وان يحصون يقسم على رؤسهم \* أوصيت بثلاث مالى وهوائف فاذا هو كثره الثلث كله ويعتبر الثلث في تنقيدها وقت القسمة \* أوصى من عال الله ان باعطاء الفقراء

مشكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الشئ لا يخرج بالكثرة من جنسه وقالوا لا يفسد الى أكثرهما بولا وان كان يخرج منها على السواء فهو مشكل بالاتفاق كذا في الكافي \* قالوا وانما يتحقق هذا الاشكال قبل البلوغ فاما بعد البلوغ والادراك نزول الاشكال فان بلغ وجامع بذكره فهو رجل وكذا اذا لم يجمع بذكره ولكن خرجت له حية فهو رجل كذا في الذخيرة \* وكذا اذا احتلم كما يحتلم الرجل أو كان له ندى مستو ولو ظهر له ندى كندى المرأة أو نزل له لبن في ثدييه أو حاض أو حمل أو أمكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان لم تظهر احدى هذه العلامات فهو خنثى مشكل وكذا اذا تعارضت هذه المعالم كذا في الهداية \* وأما خروج الخنثى فلا اعتبار له لانه قد يخرج من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في الجوهرة النيرة \* قال وليس الخنثى يكون مشكلا بعد الادراك على حال من الحالات لانه ما ان يحمل أو يتعوض أو يخرج له حية أو يكون له ثديان كندى المرأة فهذا يتبين حاله وان لم يكن له شئ من ذلك فهو رجل لان عدم نبات الثديين كما يكون للنساء دليل شرعى على انه رجل كذا في المبسوط اشمس الاثمة السرخسى رحمه الله تعالى

### الفصل الثاني في أحكامه

الاصل في الخنثى المشكل أن يؤخذ فيه بالاحوط والاثوث في أمور الدين وأن لا يحكم بشيئ حكم وقع الشك في شيوته فان وقف خلف الامام قام بين صف الرجال والنساء فلا يقلل الرجال حتى لا تفسد صلاتهم لاحتمال أنه امرأة ولا يتخلل النساء حتى لا تفسد صلاته لاحتمال أنه رجل فان قام في صف النساء بعيد صلاته احتياطا لاحتمال أنه رجل وان قام في صف الرجال فصلاته تامة وبعد الذي عن يمينه وعن يساره ومن خلفه بمحذاته صلاتهم احتياطا لاحتمال أنه امرأة ويجلس في صلاته يحلوس المرأة كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى أحب الى أن يصلى بقناع يريده قبل البلوغ وان صلى بغير قناع لا يؤمر بالاعادة الا استحبابا هذا اذا كان الخنثى مراهقا غير بالغ أما اذا كان بالغاً فان بلغ بالسن ولم يظهر فيه شئ من علامة الرجال والنساء لا يترتب له الصلاة بغير قناع اذا كان الخنثى حرا (قال) ويكره له أن يلبس الحلى وأراد به ما بعد البلوغ بالسن اذا لم تظهر به علامة يستدل بها على كونه رجلا أو امرأة ويكره له لبس الحرير أيضا كذا في التتارخانية \* ويكره له أن ينكشف فدام الرجال أو فدام النساء وأن يتخلو به غير محرم من رجل أو امرأة وأن يسافر من غير محرم وان أحرم وقد راهق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا علم في لباسه وقال محمد رحمه الله تعالى يلبس لباس المرأة كذا في الكافي ولا بأس بأن يسافر الخنثى مع محرم من الرجال ثلاثة

كذا بتر أو كانوا أخرجهوا من الرعية بران كان خلطه بجماله لا بأس به فان لم يخلط لا يحل أن علم انه مال غيره وان لم يعلم حل حتى يعلم انه أيام لغيره هذا جواب الامام الصغار رحمه الله قال الفقيه لا يجوز أخذه وان مختلطاً لانه على ملك صاحبه عند الثاني الا اذا أخذه برده على صاحبه وعند الامام بالخلط ملكه لكنه لا يجوز أخذه الا اذا كان في ملك الميت وقاه بقدر ما يرضى الخصماء \* أوصى بان يدفع الى فلان دراهم ليسترى به الاسارى ومات فلان قبل الموصى رفع الامر الى الحاكم ليولى الامر الى أحديهم \* قال دة يتم واجامه كنه قد هذا على الخيط فلودفع الوصى الى كل يتم كبريا بقتله لا يجوز عن المهدد \* قال أعطوا الناس ألفه الا يصح ولو قال تصدقوا صم \* تصدقوا بهذا الثوب فالتحيا للورثة ان شأوا تصدقوا بالثوب أو بئنه بعد البيع أو بئنه وأمسكو بالثوب وبه تأخذ في الثالث في الوصية للأقرباء بالخير ان \* أوصى لا قربائه وله عان وخالان كل الثلث للعين لانهم ما أقرب عمد وعندهما أربابا ولوعم وخالان نصف لثالث للم والباقي لهم ما عنده ولوله عم واحد ونصف الثلث له ولو أوصى اقربائه بجميع الثلث للم وفي فتاوى النسبى قال أعط لا قربائي تذكرة يعطى لهم الخاطب من مال الموصى قد رما ينطلق عليه

اسم التذكرة والجيران هم المتلازقون وقال محمد رحمه الله على قول الامام ينبغي أن يدخل فيه كل من يستحق المشقة لوما كان له الوصية وان لم يكن ماله كما وعند محمد الوصية لاهل مسجد يدخل فيه المالك والسكنى والا قرب والابعد والمسلم والكافر والرجل والمرأة والبالغ والصبي والحز والمكاتب وان الساكن غير المالك يدخل الساكن لا المالك وكل من سمع صوته فهو جاره ولا يدخل المذبح وأم الولد بخلاف المكاتب \* أوصى بثلث ماله لشيعة ومحبي آل محمد صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم فهو في الحقيقة كل مسلم قاما ما وقع عليه الوهم فراه من يعرف بالميل اليهم والقياس بطلان الوصية وفي الاستحسان بصرف الی فقرائهم كاليتامى \* مات ولم يدع إلا امرأة وأوصى بكل ماله رجل أن أجازت فكل المال له والا فالسدس لها وخمسة لاسداس له لان الموصى له يأخذ الثلث وألأبق أربعة تأخذ الثلث ربع والثلاثة الباقية للموصى له فكل له خمسة من ستة \* مات ولم تدع إلا زوجا فواصت بكل ماله الرجل أن أجازت فكل المال للموصى له (٤٣٩) والا فالثلث للزوج والباقي للموصى له

لان له نصف الثمن الباقيين \* أوصت بنصف ماله ولم يجز الزوج فلموصى له النصف وللزوج الثالث والسدس لبيت المال لان الاجنبي يأخذ الثلث سهمين أو لاثم يأخذ الزوج سهمين من أربعة النصف ثم بكل وصيته الى تمام النصف سهم بقى لبيت المال سدس \* المرأة أوصت بنصف ماله للزوج ولم تدع وارثا لكل له النصف بالارث والنصف بالوصية

والاربع في الدفن والكفن وما يتصل به من

أوصى لقارئ القرآن عتقاً عند قبره بشئ فالوصية باطلة \* أمر رجلاً بان يحمله بعد موته الى موضع كذا ويدفنه ثمة فالوصية بالجل الى موضع كذا باطلة ولو جعل الوصى بلا اذن الورثة يضمن ما أنفق وان أمره ببناء الرباط صح من ثلثه \* دفع الى بنته خمسين وقال الخمسة لك

أيام وإياليها وهذا ظاهر قلت أرأيت هذا الخنثى هل يختنه رجل أو امرأة فهذا على وجهين أما أن يكون مراهماً وغير مراهماً فان كان غير مراهماً فانه لا بأس بأن يختنه رجل أو امرأة لان الخنثى صبي أو صبية فان كان صبياً فلا بأس للرجل أن يختنه وان كان مراهماً يشتهى فإذا كان غير مراهماً لا يشتهى أولى وان كان صبية فلا بأس للرجل أن يختنه اذا كانت غير مراهماً لانه لا يشتهى وبسبب الشهوة يحرم النظر الى الفرج ولا بأس للمرأة أن تختنه لانه صبي أو صبية فان كانت صبية فلا بأس للمرأة أن تختنه اذا كانت مراهماً تشتهى فإذا كانت غير مراهماً وهي لا تشتهى أولى وان كان صبياً فكذا لانه لا يشتهى وبسبب الشهوة يحرم للمرأة النظر الى فرج الاجنبي وان كان مراهماً فانه لا يختنه رجل ولا امرأة أما انه لا يختنه رجل فلهو ازان يكون صبية ولا يباح للرجل أن يختنها وينظر الى فرجها لانها مراهماً والمرأه ممن تشتهى فكانت كالبالغة ولا يختنها الرجل فكذلك هذا ولا تختنه امرأة لجواز أن يكون صبياً مراهماً فلا يحل للمرأة الاجنبية أن تختنه وتنتظر الى فرجه لانه كالبالغ ولكن الجميلة في ذلك ما ذكر محمد رحمه الله تعالى ان الخنثى اذا كان موسراً فان الولي يشتري له جارية عالمة بأمر الختان حتى تختنه فاذا ختنته باعها الولي بعد ذلك وان كان معسراً اشترى الاب جارية من ماله حتى تختنه وان كان أبوه معسراً أيضاً فان الامام يشتري له جارية من بيت المال فاذا ختنته الجارية باعها الامام وردتها الى بيت المال وتزوج المرأة للخنثى لا يفيد اباحة الختان لان النكاح موقوف قبل ان يستبين أمره لجواز أن يكون ذكراً فيجوز النكاح ويجوز أن يكون أنثى فلا يجوز وانا كان مشكك الحال كان النكاح موقوفاً والنكاح الموقوف لا يفيد اباحة النظر الى الفرج فلهذا قال يشتري له جارية للختان ولم يقل يزوجه له امرأته لانه حتى تختنه هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام شمس الانعم الحلو في أن محمد رحمه الله تعالى انعم على من يقل يزوجه امرأته بما له لانا لا يتحقق بجهة نكاحه مالم يتبين أمره ولكن لو فعل مع هذا كان مستقيماً لان الخنثى ان كان امرأة فهذا انظر الخنثى الى الجنس والنكاح أغروا وان كان ذكراً فهذا انظر المنكوحه الى زوجها كذا في المحيط \* وان مات قبل ان يستبين أمره لم يغسله رجل ولا امرأة بل يعمه فان يعمه أجنبى يعمه بخرقه وان كان ذارحم محرم منه يعمه بغير خرقه وقال شمس الانعم الحلو في يجعل في كوارده يغسل هذا كله اذا كان يشتهى أما اذا كان طفلاً فلا بأس أن يغسله رجل أو امرأة كذا في الجوهرة النيرة

واعرى قبري وتصدق بالباقي على الفقراء فالوصية بالخمسة لاهل الجوز وعارة القبر ان تخصن يجوز وان لتزين فالوصية أيضاً باطلة ويصرف الكل الى الفقراء \* أوصى بان يحفر عشرة قبور ويدفن فيه أبناء البيل فالوصية باطلة اذ الم بين في أى المقابر يحفر \* أوصى بان يتخذ أرضه مقبرة يجوز دفن الوارث فيه وكذا الوصي خاناً يجوز لوارثه النزول فيه بخلاف ما اذا أوصى بان يتخذ سقاية ليس للوارث أن يشرب منها والوصية بالخنثى هل تجوز فيه روايتان \* الوصية بتطين القبر وان يتخذ عليه قبة باطلة \* أوصت بتكفينها من مهرها الذي على زوجها فالوصية باطلة وان لم يكن لها مال فعمد أوجب الكفن في بيت المال والثاني على الزوج كالنكسوة لقيام النكاح حتى جرى التوارث ويقول الثاني نأخذ مات بلا ايصال فباع امرأته داره وكفنته من ثمنها بلا اذن الورثة فالبيع جائز في نصيبها اذ لم يكن على الميت دين يحبطان كفته بكفن مثله وهو ما يلجسه في العيدين ترجع في مال الميت وان كفنته باكثر من كفن المثل لا ترجع ولا ترجع بقدر كفن المثل أيضاً وان قيل ترجع بقدر كفن المثل

فهو جهة ايضا الوصى او الوارث اذا اشترى لبيت كفتا لهما الرجوع في حال الميت والاجنبى اذا اشترى لم يرجع ولو علم بالكفن عيبا بعد الدفن ان المشتري الوارث او الوصى يرجع بالنقصان وان الاجنبى لا \* اوصى بان يكفن في مسج ويقل يده ورجله يكفن كما هو الشرع ويدفن ولا يلتفت الى وصيته \* اوصى بان يكفن من ثمن كذا فكفنه الوصى من مال آخر وقد وجد من عليه الثمن أم لا لا يضمن والتمن للورثة بعد استيفاء الوصى عن الكفن ان كان كفنه من مال نفسه مات ولم يترك ما لا يستل من الناس قد رتبوا واحد يكفن فيه فان ترك ثوبا واحدا كفن فيه رجلا كان او امرأة ولا يستل من الناس وان مات عن مال قليل بلا وصية قال ابراهيم بن يوسف يكفن في ثوب وقال ابن سلمة في ثلاثة قال الفقيه ان كفن في واحد جاز وان في ثلاثة لا يضمن الوصى فلا خلاف بين القولين \* اوصى بثلاث ماله لا كفان مولى المسلمين او لحفر القبور او لسقاية المسلمين فهو (٤٠) باطل ولو قال في ا كفن مولى فقرا المسلمين جاز \* اوصى بان يكفن بالف دينار يكفن بكفن وسطا

وامرأة قلت ا رأيت هذا الخنثى المشكل المراهق وخنثى مثله مشكل تزوج أحدهما صاحبه على ان أحدهما رجلا والا خرامرأة قال اذا علم أن كل واحد منهما مشكل فان النكاح يكون وقوفاً الى ان يبين حالهما لهما وانما هذا كرا تزوج به ذكر فيكون النكاح باطلا وكذلك يجوز ان يكونا اثنين فيكون النكاح باطلا لانه امرأة تزوج امرأه ويجوز ان يكون أحدهما ذكر والا آخر اثنى فيكون النكاح جائزا فاذا كانا مشكلين لا يدري حالهما يكون النكاح موقوفا الى ان يبين حالهما وان مات أحدهما أو ماتا قبل ان يزول الاشكال لم يتوارثا لانه قبل التبين النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يستفاد الارث به كذا في الذخيرة \* وان كان لم يعرف كل واحد منهما حاله مشكل أجرت النكاح اذا كان الابوان هما اللذان زوجا لان اب الزوج منهم ما أخبرناه رجل وأب المرأة منها أخبرنا امرأة وخبر كل واحد منهما مقبول شرعا لم يعرف خلاف ذلك فوجب الحكم بصحة النكاح بناء على ذلك فان مات بعد الابوين وأقام كل واحد من ورثتهما البينة انه هو الزوج وان الآخر هي الزوجة لم أقض بشئ من ذلك كذا في المبسوط لشمس الأئمة السر خشي رحمه الله تعالى \* قلت فان جاءت إحدى البنتين قبل الأخرى فقضيت به انتم جاءت البينة الأخرى قال بطل البينة الأخرى والقاء الأول ماض على حاله ولو ان رجلا قبل هذا الخنثى بشهوة ليس لهذا الرجل ان يتزوج أمته حتى يستبين أمره كذا في الذخيرة (نوع آخر في الحدود والقصاص) ولو ان رجلا قذف هذا الخنثى المشكل قبل البلوغ أو قذف الخنثى رجلا فلا حد على القاذف أما اذا كان القاذف هو الخنثى فلا نهى من فروع القلم لانه صبي أو صبية وأما اذا كان القاذف رجلا آخر فلا نهى من فروع القلم لان البلوغ من أحد شروط احصان القذف كالا سلام وان قذف الخنثى بعد بلوغه بالنسب ولكن قبل أن تظهر علامة يستدل بها على كونه ذكر أو أنثى فحذف الخنثى رجلا أو قذفه رجل قال في الكتاب هذا والاول سواء قال مشايخنا رحمه الله تعالى أراد به هذا التسوية في حق قذف الخنثى وانه لا حد على قاذف الخنثى لا قبل البلوغ ولا بعد البلوغ مشكلا لان الخنثى وان صار محسنا بالبلوغ الا انه اذا لم تظهر عليه علامة الاثوية أو الذكورية يجوز ان يكون رجلا وان يكون امرأة فان كان رجلا فهو بمنزلة المحبوب وان كان امرأة فهو بمنزلة المرأة لانه لا يتجماع ومن قذف رجلا محبوبا أو امرأة رتقاء لا حد عليه أما اذا لم يرد به هذا التسوية فيما اذا كان الخنثى هو القاذف واذا كان الخنثى هو القاذف وقذف رجلا قبل البلوغ لا حد عليه وبعد البلوغ يجب عليه الحد لانه محبوب بالغ أو رتقاء بالغة والمحبوب بالغ أو الرتقاء بالغة اذا قذف انسا لا يجب عليه الحد قلت ا رأيت ان سرق بعد ما يدرك قال عليه الحد وان سرق منه ما يسارى عشر من حرز يقطع يد السارق كذا في المحيط \* قلت ا رأيت هذا

ولو اوصى بان يكفن في ثوبين لا يراعى شرائط الوصية \* اوصى بان يكفن في خمسة أو ستة أبواب يراعى شرائطه \* اوصى بان يدفن في مقبرة كذا بشوب فلان الزاهد يراعى شرائطه ان لم يكن مملوئة الحمل في التركة \* اوصى بان يدفن مع فلان في قبر واحد لا يراعى شرائطه ولو اوصى بان يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين \* اوصى بان يدفن كسبه معه لا يجوز الا ان يكون فيها شئ لا يفسد احد او فيها فساد فينبغي ان تدفن \* اوصى بان يعلى عليه فلان فالوصية باطله في الاصح وقد ذكرناه في الخامس في الابصاء والعزل قال أبو مطيع كنت اثنى منذ ثلث وعشرين سنة لما رأيت قبيعا عدل في مال ابن أخيه قط فلا ينبغي أن يترك الوصاية أحد وقيل اتقوا الواوآت الوكالة والوصاية والولاية قال عليه

الصلاة والسلام لا بد للناس من عريف والعرفاق النار قال تعهد ابناي الصغار بعد موتى أو قيم بامرهم أو ما يجري مجرى هذا الخنثى اللفظ يكون وصيا وكذا فهم فرزندان من يجوزوا واستادكى يكن \* قال اقض ديوني صار وصيا عند الامام خلا فاحمد ولو قال اقض ديوني ونفذ وصاياي صار وصيا عن محمد قال أنت وصي فهو وصى بعد موته \* لك مائة درهم على أن تكون وصيا عنى فهو وصى والنشر باطل والمائة له وصية \* استأجرتك بمائة لتفني وصاياي فالمائة له لان هذا اجارة بعد الموت والاجارة بعد الموت باطلة وهو من الثلث وهو وصى \* قال استأجر فلانا حتى يفني وصيتي يصير وصيا ولا اجارة باطلة \* اجتمع عند المريض اقوام فقالوا بعد موتى كذا خاطبهم باعمالها يصير الانسان وصيا قاهل اوصياء ولو سكتوا حتى مات ثم قبلها جماعة منهم فهم اوصياء وان قبله واحد منهم يضمن الحاكم اليه آخر وصير ان وصيا لا يملك أحدهما التصرف بدون الآخر الا في اشياء معلومة (نوع في العزل) وصى القاضى اذا عزل نفسه ينبغي أن يشترط علم القاضى بعزله كما يشترط علم الموكل

في عزل الوكيل نفسه وعزل القاضي نفسه بشرط علم السلطان به. وفي شرح الطحاوي الوصي اذا كان قوياً أميناً يمكنه القيام بحال الصغير لا يمكن الحاكم عزله وان أميناً لا يمكنه القيام بحاله والتصرف فيه ضم اليه من يتمكن فيه من ذلك ولا يزلوه وان خائفاً ظاهر الخيانة عزله ولو لم يعلم الحاكم له وصياً فنصب آخر لا يعزل الاول وللوصي ان يوصي لا يخرج عند الموت وذكر بكر في الصغير الوصي لو كان عدلاً كانياً لا يعزله ومع هذا الوعزله يعزل وفي الاقضية في انعزاله اختلاف المشايخ وفي الفتاوى يحجز الوصي عن القيام بأمر الميت فنصب الحاكم آخر لا يعزل الاول أما لو أقام آخر مقامه يعزل الاول. ادعى الوصي ديناً على الميت لا يخرج عن الوصاية ولو عيننا غيره. واختار أن يقول له الحاكم اماناً تبرهن على الدين أو تبرئ أو يخرجك من الوصاية ولا يقرض الوصي مال اليتيم ومع هذا الوكيل لا يكون خيانة عن محمد أو وصي لموت الفقراء بطل الحصول الايجاب للميت قصد اوان حصل معنى لله تعالى والميت يصلح مصرفاً (٤٤١) فصار نظير مال الوصي بشاة فلان أو برزونه

لا يصح الايجاب للميت انصا ولو أوصى أن تعلف شاة فلان عاماً صح لانه حصل للميت معنى كفاية بمؤنة شاته وبرزونه وعن محمد أوصى بثلاث ماله لسرج في المسجد جاز ولو أوصى لسراج المسجد لا. أوصى بأن يسقى غنمه في الموسم قال الامام الوصية باطله وقال الثاني يجوز ويسقى يوم التروية وعرفة والنحر وأيام التشريق. وعن الامام أوصى بسكنى داره وخدمة عبده لساكنين بطلت خلافاً لمحمد. وعلى هذا أوصى بمصاحف توقف في المسجد يقرأ منها وكذلك أوصى بأن يجعل أرضه هذه مقبرة لساكنين أو خاناً لليلة بطلت عند الامام. ولو أوصى ان يجعل أرضه مسجداً جاز استخداها أوصى لبني فلان يدخل الذكور والاناث. وذكر شيخ الاسلام ان ولد البنات لا يدخل لاني الوصية ولا في الوقف في ظاهر الرواية وروى

الخنثى ان قطع رجل أو امرأته قبل ان يبلغ أو يستبين أمره فإنه لا قصاص على قاطعه وهذا بخلاف ما اذا قتل الخنثى رجل أو امرأته عمدًا كان عليه القصاص قلت أرايت ان قطع هذا الخنثى يدر رجل أو امرأته قال على عاقلة أرض ذلك ولا قصاص عليه صغيراً كان أو بالغاً بالسن ولم يستبين أمره بعد وتجب الدية على عاقلة اذا كان الخنثى لم يدرك بعد وبعد البلوغ اذا قطع يد انسان قبل أن يستبين أمره عمدًا فإنه يجب الارش في ماله كذا في الذخيرة. فان أفرض هذا الخنثى في المقاتلة (١) لم يحز حتى يستبين أمره وان شهد الواقعة (٢) رضخ له بسهم كذا في المبسوط للشمس الأتمة السرخسي رحمه الله تعالى. قلت فان أخذ أسيراً في الغزو قال لا يقتل قبل البلوغ وبعد البلوغ حتى يستبين أمره قلت فان ارتد عن الاسلام قبل ان يدرك أو بعد ما أدرك لا يقتل عندهم جميعاً قلت فان كان من أهل الذمة قال لا يوضع عليه الخراج خارج رأسه حتى يدرك ويستبين أمره قلت هل يدخل في القسامة قال لا يدخل في القسامة قبل البلوغ وبعد البلوغ كذا في الذخيرة (نوع آخر في الايمان) رجل حلف بطلاق امرأته فقال ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فانت طالق أو قال لامته ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فانت حرة فقلت هذا الخنثى المشكل قال لا تطلق امرأته ولا تعتق أمته في قول علماء نازحهم الله تعالى حتى يستبين أمره فان ظهر بعد ذلك أنه غلام طلقت المرأة وعتقت الامة وان ظهر أنه جارية لا تعتق الامة ولا تطلق المرأة ولو قال رجل كل عبد لي حر وله عبد خنثى مشكل لا يعتق العبد وكذلك ان قال كل أمة لي حرة لا تعتق هذا الخنثى وان قال القولين وحلف باليمينين جميعاً فإنه يعتق ولو قال رجل ان ملكك عبداً فامرأته طالق فاشتري هذا الخنثى لا تطلق امرأته وان قال كلا القولين ثم اشتري مثل هذا الخنثى تطلق امرأته كذا في التتارخانية (نوع آخر في اقرار الخنثى انه ذكر أو أنثى وفي اقرار أبيه أو وصيه بذلك) فان قلت أرايت ان قال هذا الخنثى المشكل أنا ذكر أو قال أنا أنثى لا يقبل قوله وقيل أن يعلم انه مشكل اذا قال انه ذكر أو أنثى كان القول قوله لان الانسان أمين في حق نفسه والقول قول الامين ما لم يعرف خلافه ومتى لم يعرف كونه مشكلاً لم يعرف (١) قوله لم يحز حتى يستبين أمره لانه انما يفرض للمقاتلة بالغين من الرجال وهذا ليس ببالغ ولا رجل لانه لا يدرى انه رجل أو امرأته فلا يفرض له لانه انما يفرض لمن عليه القتال ولا قتال على الصبي والصبية (٢) قوله رضخ له بسهم كذا في جميع ما عتدى من نسخ هذا الكتاب وهو خلاف الصواب فان الذي رأيت في المحيط وان شهد معاً فإنه يرضخ له ولا يسهم له لانه انما يسهم للبالغ وهذا ليس ببالغ فلا يرضخ له اه نقله البحر اوى عن عنه

(٥٦ - فتاوى سادس) الحسن عن الامام انه يدخل في الوقف والرواية في الوقف رواية في الوصية والفتوى على ظاهر الرواية ولو ولد فلان يدخل الذكور والانثى ولو لبني فلان رجل معين يدخل الذكور والاناث عندهما وقول الامام أو لا وفي قوله آخر الا يدخل الاناث. أوصى لبني عمه يدخل الذكور والاناث اتفاقاً. أوصى لبني فلان وليس لبني فلان الاناث لاشئ للبنات اجاعا ولو لم يكن له ولد صلبى فلولد له من الذكور لاولد ولده من الاناث ولوله ابن وابن الابن لانه النصف والباقي يرثه وقال الثاني رجحه اقله الباقي لابن الابن ولوله بنات صلب وبنو ابن لاشئ للبنات وقال الثاني انه بينهم. أوصى بخمس ماله لفلان وبقية الثلث للفقراء وفلان أيضاً فقير هل يدخل فلان مع الفقراء اختلقوا. أوصى ليتامى بن فلان وهم لا يحصون فالوصية لفقراهم. أوصى لمواليه وله معتق ومعتق عن الامام أنها تجوز والمال بينهم نصفان لان اسم المولى يتناولهم بسبب واحد وهو العتق وعن الثاني انه يصرف الى الاعلى شكر الانعامه وفي رواية الى الاسفل فقيل الانعامه وعن

محمد أنهم باطله الآن يضطحا فيكون بينهما كما إذا قال لاحدهذين الرجلين على ألف • أوصى بثلته لمواليه وله عشرة موال أعققتهم فالوصية لهم لا لآبائهم • وإن مات الآباء ولهم أولاد وأولاد أولاد فالوصية لهم وإن كان له موال أعققتهم الموصى ولهم أولاد الوصية لآباءه والابناء جميعا • أوصى لزوج بنته فهو على زوجها يوم مات الموصى • ولولا زواج بنته ولها أزواج طلقوها وزوج حالي لم يطقها فالوصية للكل • وإن لامرأته بنته فعلى امرأته يوم مات الموصى وتدخل تحت هذه الوصية امرأته واحدة فلو كان له امرأته يوم الوصية ثم تزوج أخرى ثم مات الموصى فالخيار إلى الورثة يعطون أيتها ماشاءوا ويجوز أن على بنته وعلى أحدهما • مريض قال أوصت إلى فلان ثلث مالي يضعه الموصى فالخيار إلى الورثة يعطون أيتها ماشاءوا ويجوز أن على بنته وعلى أحدهما • مريض قال أوصت إلى فلان ثلث مالي يضعه حيث شاء جاز له أن يضعه في نفسه • ولو قال لا وصى أعط الثلث من شئت ليس له صرفه إلى نفسه لأنه صار معرفا بالزيادة • له فلا يدخل تحت النكرة • وفي المنتقى أوصى بثلته (٤٤٣)

خلاف ما قال قلت أ رأيت أن لو كان هذا الخنثى أبومحيا فقال هو غلام ولا يعرف ذلك الا بقوله قال القول  
قوله وكذلك لو قال هو جارية فالقول قوله الم يعرف أنه مشكل الحال قلت أ رأيت ان كان هذا الخنثى قد  
راهق وليس له أب وله وصى فأقتروصيه أنه جارية أو غلام فانقول قوله انالم يكن مشكل الحال واذا كان  
مشكل الحال لم يصدق كذا في المحيط \* والله سبحانه أعلم

ولا تجوز شهادة الخنثى حتى يدرك لانه صبي أو صبوية وبعدما أدرك إذا لم يستن أمره يتوقف أمره في حق الشهادة حتى يتبين أنه ذكر قلت أرأيت رجلاً أو صبي لما في بطن امرأة بالف درهم أن كان غلاماً وبخمس مائة أن كان جارية قولت هذا الخنثى المشكل قال يعطى له خمس مائة وتوقف الخمس مائة الأخرى الى أن يتبين حاله أو يموت قبل التبين فان تبين أنه ذكر دفع الزيادة اليه وان تبين انه جارية دفع الى ورثة الموصى وكذلك ان مات قبل التبين يدفع الموقوف الى ورثة الموصى وهذا قول علماء نازحهم الله تعالى كذا في الذخيرة \* ايماء الاخرس وكاتبه كالبيان في الوصية والنكاح والطلاق والبيع والشراء والقود لافي الحد بخلاف معتقل اللسان اعلم انه اذا قرئ على الاخرس كتاب وصية فقيل له انشهد عليك بما في هذا الكتاب فأومأ برأسه اى نعم أو كتب نعم فاذا جامن ذلك ما يعرف أنه اقرأه فهو جائز ولو اعقل لسان الرجل فقرأ عليه وصية فأشار برأسه اى نعم أو كتب فهو باطل ويجوز نكاح الاخرس وطلاقه وعتاقه وبيعه وشراؤه ويقتض منه ويقتض له اذا كان يكتب أو يوصى ايماء يعرف به ولا يحد ولا يحدله (ثم الكتابة على ثلاثة أوجه) مستبين مرسوم أى معنون وهو يجرى مجرى النطق في الحاضر والغائب على ما قالوا ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار أو اوراق الاشجار وهو ليس بحجة الا بالبيينة والبيان وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم وان كان رجل صم يوماً أو يومين بعارض فكتب أو أشار بشئ من ذلك لم يعتبر ذلك منه في شئ من التصرفات (غنى مذبوحه) وفيه امية فان كانت المذبوحه أكثر تحريراً فيها أو كل وان كانت الميتة أكثر أو كانا صفيين لم يؤكل وهذا في حال الاختيار بأن يجزى كة يمين وأما في حال الضرورة فتحرى وكل سواء كانت المذبوحه أكثر أو كانت سواء أو كانت الميتة أكثر كذا في الكافي \* (لف) ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهرت رطوبته على ثوب طاهر لكن لا ينعصر لوعصر لا يتنجس (رأس شاة) منطبخ بالدم أحرق وزال عنه الدم فاتخذ مرقه منه جازوا لمرق كالغسل (سلطان) جعل الخراج لرب الارض جازوا ان جعل العشر لا كذا في الكنز

عن الوصاية ثم قال أقبل لا يصح قبوله ، ولو قال في غيبة الموصي لا أقبله وبعث إليه بذلك رسولاً أو كتاباً فبلغ الموصي ثم قبل لا يصح قبوله ، ولو قبلها في حياة الموصي ثم ردها بعد موته لم يمتعه الوصية \* ولو سكت في حياة الموصي ثم ردها بعد موته لم يمتعه الوصية \* ولو قبلها في وجه الموصي فلما تاب الوصي قال الموصي أشهدوا أني أخرجته عنها يصح الإخراج عند الامام خلافاً للثاني ان شاعروا وقبل \* ولو قبلها في وجه الموصي فلما تاب الوصي قال الموصي أشهدوا أني أخرجته عنها يصح الإخراج عند الامام خلافاً للثاني \* وذ ك الرضا في أوصي بأن يتصدق بثلته أو بأمر رجلاً بالصدقة بشئ قصصه المأمور أو الوصي على نفسه أو على ابنه الذي يعقل القبض جاز بخلاف الوكيل بالبيع اذا باع عن لا تقبل شهادة له للتمتع في البيع لافي الصدقة وتذا اذا واكله بائناً ز كانه فاعطاها الوكيل ولله الصغير أو الكبير أو زوجته وهم فقرا جاز وذ ك في العتابي أمره بالصدقة له الدفع الى ولده الكبير وأمره أن لو فقرا وليس له أن يمسكه لنفسه الا اذا قال له ضعه حيث شئت ولو قال تصدق بهذه العشرة على عشرة ما كين قصصه ما كين على مسكين واحد دفعة أو قال



تصدق به على مسكين فتصدق على عشرة جاز وعن الثاني تصدق على ما كين مكة أو الرى فاعطى غيرهم ان كان الامر حياضين \*  
ولو قال لله على أن تصدق على جنس فتصدق على غيرهم لو فعل بنفسه جاز ولو أمر غيره بذلك أى بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور  
وعن الامام أوصى بما كين الكوفة فصرف الوصى الى غيرهم يضمن ولم يفصل بين حياة الوصى ومماته \* وفي النواذر عن الثاني تصدق على  
مرضى الفقراء أو على النساء أو على الشيخ فتصدق على الاعمى أو اليتام أو الشبان ضمن الوصى \* وعن الحسن دفع ألفا وقال هذه لفلان  
فان مت فادفعها اليه فأت بدفعها اليه وان لم يقل هي لفلان لكن قال ادفعها اليه فأت بالامر لا يدفعها المأمور اليه \* وعن الدوسي دفع الى  
رجل مالا وقال ادفعه الى أخى أو ابنى ولم يزيدفعه المأمور الى غير ما ملئت \* وعن أبي نصر ادفعوا هذا الثوب أو هذا المال الى فلان ولم يقل  
هي له وصية فانه باطل لانه ليس باقرار ولا وصية \* وفي فتاوى النسبى أوصى بالف لمصالح القرية (٤٤٣) لا يصح لاختلاف وجوه المصالح

\* وأوصى بإعادة داره من فلان  
لا يصح \* أوصى لمكاتبه أو أم  
ولده أو مديره جاز استعسانا  
\* قال لعبد أو وصيت لك  
يجز من مالى لا يكون  
اعتاقا ولا تدبيرا \* ولو قال  
بسمهم من مالى أو بنصفك  
أو ثلث مالى فتدبير \* أوصى  
لرجل بفلة داره بواجر  
ويعطى له الاجر وليس له  
سكاه بنفسه \* وقال أبو  
بكر الاسكاف له ذلك أيضا  
لانه علم الاسكان فعملت  
السكنى وقال أبو بكر بن  
سعيد ليس له السكنى لان الو  
أطلقناه ذلك ربما يظهر على  
الميت دين فلا يمكن صرف  
شئ الى دينه وأجاب عنه  
الاسكاف بأنه موهوم فلا  
عبرة له فانه ينفذ وصاياه  
وان احتمل ظهوره والدين  
\* أوصى لمملوكه بدرهم  
مسحاة أو بعين لم يجز كما اذا  
وهب له فى حياته \* وفى  
الوصايا الهبة لام الولد  
والاقرار بالدين باطل بخلاف

\* وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيه ما وعى قول أبي  
يوسف الفتوى (أصحاب الخراج) اذا عجزوا عن زراعة الارض وأداء الخراج دفع الامام الاراضى الى غيرهم  
بالاجرة أى بواجب الاراضى للقادرين على الزراعة وبأخذ الخراج من أجرتها فان فضل شئ من أجرتها  
يدفعه الى أصحابها وهم الملاك فان لم يجد من يستأجرها باعها الامام بمن يقدر على الزراعة ثم اذا باعها يأخذ  
الاجرة الماضية من الثمن ان كان عليهم خراج ورد الفضل على أصحابها ثم قيل هذا قول أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى لان عندهما القاضى عليك بيع مال المدين بالدين والنفقة وأما عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى فلا عليك ذلك فلا يبيعهما لكن بأمر ملاكها يبيعها وقيل هذا قول الكل كذا فى التبيين \* ولو نوى  
قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضان كقضاء الصلاة صح وان لم ينو أول صلاة أو آخر صلاة عليه  
كذا فى الكنز \* وهذا قول بعض المشايخ والاصح أنه يجوز فى رمضان واحد ولا يجوز فى رمضانين مالم يعين  
أنه صائم عن رمضان سنة كذا وكذا فى قضاء الصلاة لا يجوز مالم يعين الصلاة ويومها بأن يهين ظهر يوم كذا  
مثلا ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز كذا فى التبيين \* دخل دمع كثير فم الصائم حتى وجد  
ملوحته وابتلع فسد ولو قليلا كقطرتين لا (ابتلع) براق غيره كقوله صدقه والا لا (قتل) بعض الحاج  
عذر فى ترك الحج (باع) أنا لا يدخل بحشها فى البيع (العقار) المتنازع فيه لا يخرج من يذى اليد مال  
يبرهن المدعى (عقار) لافى ولاية القاضى لا يصح قضاؤه فيه (اذا) قضى القاضى فى حادثة بينة ثم قال  
رجعت عن قضائى أو بدالى غير ذلك أو وقعت فى تلبس الشهود وأبطلت حكمى ونحو ذلك لا يعتبر والقضاء  
ماض ان كان به مدعى صحيحة وشهادة مستقيمة (خبأ قوما) ثم سأل رجلا عن شئ فأقر به وهم يرونه  
ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه بذلك الاقرار وان سمعوا كلامه ولم يروه لا (باع) عقارا  
وبه ضأقار به حاضر يعلم البيع ثم ادعى لا تسمع دعواه (وهبت) مهرها لزوجه فأت فطلب ورثتها  
مهرها منه وقالوا كانت الهبة فى مرض موته او قال بل فى الصحة فالقول له (قال) لا خروك كذا يبيع كذا  
فسكت صاروكيلا وكما باطلها لا يملك عزلها وكذا على أى متى عزلت فأت وكبلى يقول فى عزله  
عزالتك ثم عزالتك كذا فى الكنز ولو قال كلما عزلت فأت وكبلى يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلت  
عن الوكالة المنجزة وقيل بقول فى عزله كلما وكذا فأت معزول والاول أوجه كذا فى التبيين \* ويطل  
الشرط الفاسد وجهالة البذل البيع والاجارة والقسمة والصلح عن دعوى المال ولا يطل الشرط الفاسد  
وجهالة البذل العتق والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد والكتابة تبطل بجهالة البذل اذا كانت  
فاحشة لا بالشرط الفاسد وان جمع بين الشئتين فقبل العقد فى أحدهما فى القسم الاول لا يصح سعى لكل

الوصية لها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة فى تلك الحالة \* وفى العتاق أوصى لام ولده بما عفا فيه من الخفية والمقتعة والقبض \* وكذا لو أعنى  
عيده بالتدبير ونحوه له الخلفان والقلنسوة والقبض والسر او يل للسيف والمنطقة الآن يقول له متاعه \* وفى النوازل أوصى بهمذ البقرة  
لفلان لم يكن للورثة ان يتصدقوا بقيمتها \* ولو قال تصدقوا على المساكين بهم المهم التصدق بالقيمة \* قال أبو نصر وبه نأخذ لان الوصية تحتاج  
الى قبولها فيتم الملك بمجرد القبول فلا يلى الوارث تبديلها والوصية الى المساكين لا تحتاج الى القبول وقصده القرية وتحصل بالقيمة \* والوصية  
للورثة لا تصح الا باجازه الورثة وتعتبر الاجازة بعد الموت لا قبله هذا فى الوصية أما فى التصرفات المفيدة لاحكامها كالاعتاق وغيره اذا  
صدر فى مرض الموت وأجازها الوارث قبل الموت لا رواية فيه عن أصحابنا \* قال الامام علاء الدين السمرقندى أعنى المريض عيده ورضى  
به الوارث قبل الموت لا يسهى العبد فى شئ وقد نصوا على أن وارث المجرع اذا عفا عن الجراح يصح ولا يملك المطالبة به بعد موت المجرع \*

وذكر القاضي بلغ الورثة ان المريض تصرف تصرفات فقالوا آجزنا كلهم ولم يعلموا التصرفات ما هي لم تجز الاجازة وان علموا التصرفات فاجازوها اجازت الاجازة وبطل حقهم \* الوصية بالباقي من الثلث كالوصية بالثلث \* وعن الثاني فمن قال أعطوا فلانا وصية كذا أو أعطوا بعدهم أو أعطوا لثاني جاز لكون الثلث محل الوصية \* وان ذكر الربع أو الخمس أو شيئاً ما خلا الثلث لا يكون وصية الا أن يكون في ذك الوصية أو وصى بان يعطى الناس ألف درهم قال ابن مقائل الوصية باطلة \* قال المريض تيماردار فرزندان مراپس ازمن أو قال انت وكيلي في تركتي أو قال سلمت اليك الاولاد بعد موتى فايضاء وفي المنية الوصية بالاسراف في الكفن باطلة الوصية باتخاذ التابوت في بلادنا صحيحة \* أو وصى بتياب جسده جاز \* وللوصى له من الجلباب والقميص والاردية والسراويلات والطباسة والاكسية دون القلائس والخفاف (٤٤٤) والجواب فانه ليس من الثياب \* السادس في تصرفات الوصى

واحد منهم مبدلاً أو لم يسم وصح في القسم الثاني بكل حال وفي القسم الثالث ان سمي لكل واحد منهم مبدلاً صح والا لا (رجل) قال لا خربعتك هذين العبدان بألف أو قال على أن كل واحد منهما بمائة مائة تقبل في أحدهما لا يصح وكذا لو أخرج شيئين فقبل في أحدهما أو قال فاستك على أن هذا وهذا في هذا وهذا في كل قبل في أحدهما وكذا لو جمع بين البيع والاجارة أو بين القسمة وبين البيع أو جمع بين الكل وأجل أو فصل فقبل في أحدهما لان هذه العقود تبطل بالشرط الفاسد وضم الجيد الى الردي معتاد فصار القبول في أحدهما مشروطاً بالصحة القبول في الاخر فاذ لم يقبل صار شرطاً فاسداً ولو قال زوجتك هاتين الامتين بألف فقبل فكاح احدهما أو قال لزوجتيه خالعتك بكذا فقبلت احدهما أو قال لعبدية أعنتك بألف فقبل أحدهما أو كان لرجلين على رجل قصاص فقالا لصالحنا على ألف فقبل من أحدهما صح لان هذه العقود لا تبطل بالشرط الفاسد ولو قال لعبدية كانت بك بألف فقبل أحدهما لا يصح وان فصل فقبل أحدهما صح وان جمع بين النكاح والبيع أو الاجارة فقبل أحدهما مان قبل النكاح صح وان قبل البيع أو الاجارة لا وعلى هذا غيرهما وان جمع بين الكتابة والطلاق أو العتاق ان قبل الطلاق أو العتاق صح أجل أو فصل وان قبل الكتابة ان فعل صح وان أجل لا (رجل) له أرض يزعمها أو حائوت بسـ تغل وغلتها تنكفي له ولعيا له لم تحل له الزكاة والاحلت (منعها) زوجها عن الدخول عليها انشوز طلقها فتمت ثم طلقها ثلاثا على ألف كان جميع الالف بازماً الواحدة قال لعبدية ياسيدي أولامته أنا عبدك لا يعنق (ان) فعلت كذا مادمت بخيار فكذا وخرج منها ثم رجع وفعل لا يعنق قال المدعي لا ينعق لي فبرهن أو قال الشهود ولا شهادة لنا ثم شهدوا تقبل وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل والاصح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أقردين لانسان ثم قال كنت كاذبا في اقرارى حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا فيما أقر لك به ولست بمبطل فيما تدعيه عليه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعنده ما يؤمر به بتسليم المقر به الى المقر له والفتوى على أنه يحلف المقر له (لو) قال له على عشرة دراهم الاثلاثة الادره الزمة ثمانية وان قال الاسبعة الا خمسة الاثلاثة الادره الزمة ستة خباز اتخذ حائوتاني ووسط البرازين منع وكذا كل ضرع عام جعل شي من الطريق مسجد أو جعل شي من المسجد طريقا للعامة صح (أهل) بلدت كوا الختان يحاربهم الامام (كره) مسح اليد والسكين بالخبز ووضع الخبز تحت القصعة والمهنة وانتظار الادم ان حضر الخبز وأكل طعام حار وشبهه ونفخه كذا في النكاحي \* قبض بدل الصلح شرط ان كان دينابدين بان وقع الصلح على دراهم عن دينابدين أو عن شي آخر في الزمة وان لم يكن دينابدين لا يشترط قبضه أدى رجل على صبي دارا فصالحه أبوه على مال الصبي فان كان للمدعي دينه جاز ان كان بمنزل القيمة أو أكثر عايتعاب الناس فيه وان لم

\* له أن يوكل بالوصية \* القاضي بقرض مال التيسيم لا الاب والوصى وذكر ان خصاف انما يات الاقراض اذا لم يجد من يدفع اليه مضاربة أو يشتري به شيئا \* والوصى يملك البيع نسيئة اذا لم يحث الجحود \* ولو استقرض لنفسه ضمن وعن محمد انه لا يضمن كالأب \* وفي رهن الاصل يضمن أيضا المتولى اذا أقرض الفاضل من الوقف وهو أحرز ولو الامسالك صح \* ولو استقرض ان شرط الواقف لذلك والارفع الى الحاكم ان احتاج \* ولو رهن الوصى مال التيسيم بما استدان عليه وقبضه المرتب من ثمن الوصى استعاره منه لحاجة التيسيم فضاع عند الوصى فمن مال التيسيم \* غصب الوصى

عنه واستعمله في حاجة التيسيم وهلك ضمن الوصى ولا يرجع به في مال التيسيم واذا أجر الوصى التيسيم أو ماله أو عبده جاز فلو بلغ الصبي له فسخها ان عقدها على نفس الصبي وان كان على ماله ليس له الفسخ \* الوصى اذا أجر نفسه للصبي لم يجوز ولو استأجر الصبي لنفسه ينبغي أن يجوز عند الامام \* وفي النصاب الوصى اذا أراد أن يستأجر دارا للصبي ولا يكون غاصبا أجر الدار من امر أنه ثم يسكن فيها ويهب لها من ماله قدر الاجرة فتؤدى المرأة الاجرة وقال القاضي الوصى يملك أن يستأجره لانه جعل ماله ليس بمالا \* ولا يأخذ اجارة طويلة \* وهل يؤجر أرض التيسيم اجارة طويلة ان أجر أرض التيسيم لا يجوز في السنين الاول وفي الذخيرة يجوز \* وان استأجر لاجله فالجواب على العكس وقيل على قياس ما تقدم ان الاجارة الطويلة عقود تجوز \* وعلى الرواية التي هي عقد واحد لا تجوز وفي فتاوى النسفي ليس للوصى أن يؤجر شيئا من التركة اجارة طويلة لقضاء

دين الميت \* اذا هن الوصى مال اليتيم يدن نفسه يجوز استعساها خلا لا امام الثاني واجهوا انه لو اراد ايقاع دينه من مال اليتيم لا يملك وان هلك الرهن في يد المرمتهن هلك بالدين وضمن الوصى لليتيم قيمة الرهن لو قدر الدين او اقل وان أكثر يضمن قدر الدين لا الزيادة وأصله فصل البيع الاب او الوصى اذا باع مال الصبي عن له على الاب أو الوصى دين بصير قصاصا عند الامام ومحمد رحمه الله \* وللوصى أن يدفع مال اليتيم مضاربة أو بضاعه أو يشاركه مع غيره \* وللوصى أن يأخذ مال اليتيم مضاربة ويودع ماله ويغيره \* وان أخذ الوصى أرضه مزارعة ان البذر على اليتيم لا يجوز \* وان جعله الوصى على نفسه على قياس قول الامام في جواز بيع الوصى مال اليتيم من نفسه ينبغي أن يجوز \* وفي المسئلة دليل على ان الوصى يملك الاستقراض من مال اليتيم \* وفي المتن ما يدل على أنه لا يملك والخلو في ذكر فيه اخذ خلاف المشايخ \* وذكر ايضا الوصى استعارة دابة ليعمل عليها (٤٤٥) - الامن أعمال اليتيم وجاوز الحد الذي ذكره وعطبت

الحدا الذي ذكره وعطبت فالضمن في مال اليتيم \* وفي الجامع الصغير مائة وصى الوصى الموصى له على الورثة جائزة ومقاسمة الوصى الورثة على الوصى له باطله معناه اذا كان الوارث غائبا فاقسام الوصى الموصى له بالثالث فنصرف الثلث الى الموصى له وأمسك الثلثين لوارث فهل شئ من الثلثين يهلك من الوارث ولو الموصى له غائبا فقسام الوصى الوارث وصرف الثلثين الى الوارث وأمسك الثلث للموصى له فضا في يده لا يهلك من مال الوصى له وله المشاركة مع الورثة وبأخذ ثلث مافي يده \* وفي الاصل الوصى قسم وعزل نصيب كل انسان فهذا على خمسة أوجه \* لو كلهم صفارا

يكن له يئنة أو كانت غير عادلة لا وان كان الاب هو المدعى للصغير ولا يئنة له يجوز كيفما كان وان كان له يئنة عادلة لا يجوز الا بالمثل أو بأقل قدر ما يتغابن فيه ووصى الاب في هذا كالأب (للإمام) الذي ولاه الخليفة أن يقطع انسانا من طريق الجادة ان لم يضرب المارة (من مصادره) السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله صح (خوفها) بالضرب حتى وهبته مهرها لم تصح ان قدر على الضرب وان أكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المال ولو أحوال انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لا تصح (التخذ) بترافى ملكة أو بالوعة فتزنيها حائط جارة فطلب تحويله لم يجبر عليه فان سقط الحائط منه لم يضمن (٤٤) دار زوجته بماله باذنه فاعلمارة لها والنفقة دين عليها واذا عرفت حاله نفسه من غير ان المرأة كانت العمارته واذا عرفت حاله غيره اذنها كان البناء لها وهو متعلق في البناء فلا يكون له الرجوع عليه ولو أخذ ذغريه فزعه انسان من يده لم يضمن التازع اذا هرب الغريم (في يده) مال انسان فقال له سلطان ادفع الى هذا المال والا قطع يدك أو أضربك خمسين فدفع لم يضمن الدافع (وضع) منجلا في الصحراء لم يصيده جوارح وحشي وسمى عليه فجاء في اليوم الثاني ووجد الحمار يجرو حاميته لم يؤكل لان الشرط أن يذبحه انسان أو يجرحه وبدون ذلك لا يحل وهو كالنطيحة أو المتردية المذكورة في الآية وتقييده باليوم الثاني وقع اتفاقا حتى لو وجد ميتا من ماعته لا يحل لعدم شرطه المذكور كذا في التبيين \* كرم من الشاة الحياض والخصبة والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح والذكر (١) والنخاع الصلب كذا في الكنز للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي حشمة ظاهرة بحيث لو رآه انسان غلته محتونا ولا تقطع جلد قد كرهه الابتس يدترك كشخ أسلم فقال أهل البصرة لا يطبق الختان ووقته سبع سنين وختان المرأة ليس بسنة وانما هو مكرمة للرجال لانه الذي الجماع وقيل بسنة ويجوز كي الصغير وبطرقته وغيره من المداواة وكذا يجوز ثقب اذن البنات الاطفال والحامل لا تفعل ما يضرب بالولد ولا ينبغي لها أن تخبص مالم يتحرك الولد فاذا تحرك فلا بأس به مالم تقرب الولادة فاذا قربت لا تخبص وأما الفصد فلا تفعله مطلقا مادامت حبل وكذا يجوز فصد البهائم وكذا كل علاج فيه منفعة لها أو جاز قتل ما يضرب من البهائم كالكلب اله قور والهرة اذا كانت تأكل لحما والذئاج ويذبحها ذبحا ولا يضربها (والسابقة) بالفرس والابل والأرجل والرمي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لامن أحد الجانبين ومعنى شرط الجعل من الجانبين أن يقول ان سبق فرسك فلك على كذا وان سبق فرسي فلي عليك كذا وهو قار فلا يجوز واذا شرط من جانب واحد بان يقول ان سبقني فلك على كذا وان سبقتك فلا شئ لي عليك جاز استعساها ولا يجوز فيما عدا الاربعة المذكورة في الكتاب كالبغل وان كان الجعل

(١) قوله والنخاع الصلب لم أجد ذلك في عبارة الكنز ولا في شرحه التبيين اه معصمة

لا يجوز زقسمة أصلا كالأب مال أحد اليتيمين من الآخر \* ولو قسم الاب مال أولاده الصغار جاز كالبيع \* والحيلة للوصى أن يبيع مال أحد الصغيرين من مشاعهم رجل ثم يقام مع المشتري خمسة صغير يبيع حصته وبعد القسمة يشتري تلك الحصة فيحصل الامتياز \* والثاني لو كلهم كبار أو بعضهم حضور فقاسم الحضور وأقرز الانصباء جاز في المنقول لا في العقار لانه بلي بيع المنقول لا العقار على الكبار الغيب \* الثالث لو صفارا وكبارا والكبار غيب لا يجوز في العقار وكذا في العروش لان الوصى ليس له ولاية القسمة في العروش على الكبار الغيب فصار كأن الكل صفار \* الرابع لو صفارا وكبارا حضورا فعزل نصيب الكبار وهم حضور فدفعه اليهم وعزل نصيب الصفار جملة ولم يعزل نصيب كل واحد من الصفار جاز \* الخامس عزل نصيب كل واحد من الصفار والكبار وقسم بين الكل القسمة فاسدة \* ولو دفع الى الكبار نصيبهم وأمسك حصص الصفار جملة ثم قسم حصص

الصغار فيما بينهم فالقسمة بين الصغار والكبار جائزة لابن الصغار \* وأما وصي الأم والأخ يقاسم ولده الص - غير منقولة التي ورثها من الأم إذ لم يكن للصغير أب ولا وصي الأب لقسمة عقاراته بكل حال \* ولا يملك قسمة ما ورثه الص غير من غير الأم لا الصغار ولا المنقول \* وفي الجامع الصغير احتمال بآل اليتيم أن كان أملاً من الحيل جاز \* وفي المنتقى لا يركب دابة اليتيم إذا خرج لثقة قضى دين اليتيم وفي الفضلي يستأجر دابة من مال اليتيم إذا خرج لعمال اليتيم وينفق من ماله أيضاً ما ليدمنه \* وفي التوازل عن محمد ونصير هكذا وقيل لا يجوز وقال الفقيه إذا كان الوصي محتاجاً بآل كل من مال اليتيم ويركب في الاستحسان قال الله تعالى ومن كان فقيراً فله كل ما يعرف \* الوصي أنفق مال اليتيم كيف يبرأ عنه قال يشترى له شيئاً أو يده طيئته ولو وضع ذلك من غير هذا التكلف أرجو أن يبرأ استحساناً \* الوصي إذا أنفق الوصية من مال نفسه يرجع في (٤٤٦) المختار \* الوصي يصدق في كفن المثل وكذا لو كفن عماله يرجع وكذا الوارث \* وإن اشترى اليتيم ونفق الوصي من ماله يرجع وكذا لو اشترى الوصي نفقة أو كسوة لليتيم ونفق من مال نفسه وأشهد عليه يرجع وانما شرط الاستهاد لأن قول الوصي في حق الانفاق يقبل لافي حق الرجوع بلا شاهد \* وكذا لو قضى الوصي أو الوارث ديناً على الميت من مال نفسه يرجع \* وفي التوازل أنفق الوصي من مال اليتيم في تعليم القرآن والأدب يجوز أن كان الصبي رشيداً يصلح لذلك وهو ما يجوز أن لم يكن شديداً يكلف قدر ما يقر في صلاته \* أو وصي بأن يصدق بثلاث ماله فالوصي أن يجعل ماله الغائب صدقة عليه إذا كان مقراً \* ولو صرفه الوصي إلى أولاده الكبار أو امرأته جاز وإن أولاده الصغار لا يجوز \* أو وصي بثلاثة إلى فلان يضعه حيث شاء لا يصح وضعه في نفسه وقيل يضعه في صغار ونفسه وقد

مشروطاً من أحد الجانبين بشرطه أن تكون الغاية مما يحتملها الفرس وكذا شرطه أن يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق أما إذا علم أن أحدهما يسبق لا محالة فلا يجوز ولو شرطاً لجعل من الجانبين وأدخلاً ثالثاً محلاً لاجاز إذا كان فرس المحلل كقفوا الفرس ما يجوز أن يسبق ويسبق وإن كان يسبق أو يسبق لا محالة فلا يجوز وصورة ادخال المحلل أن يقول للشالث أن سبقتنا فالأولان لا وإن سبقنا فلا شيء لنا عليك ولكن الشرط الذي شرطه بينهم ما هو أي ما يسبق كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فإن غلبه ما أخذ المالين وإن غلبه فلا شيء لهما عليه وبأخذ أيهما غلب المال المشروط من صاحبه ولو قال واحد من الناس لجماعة من الفرس أن أو لا اثنين فمن سبق فله كذا من مال نفسه أو قال للجماعة من أصاب هذا فله كذا جاز وعلى هذا الفقهاء ذاتنا زعموا في المسائل بشرط للصبي من جعل جاز ذلك إذ لم يكن من الجانبين وإراد بالجواز المذكور في باب المسابقة الحل دون الاستحقاق حتى لو امتنع الغلو ب من الدفع لا يجبره القاضي ولا يقضى عليه به ولا يصلى على غير الأنبياء والملائكة إلا بطريق التبع بأن يقول اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه ونحوه واختلفوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن يقول اللهم ارحم محمد صلى الله عليه وسلم قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز ثم الأولى أن يدعو لأصحابه بالرضا فيقول رضي الله تعالى عنهم وللتابعين بالرحمة فيقول رجعهم الله تعالى ولن بعدهم بالمغفرة والتجاوز فيقول غفر الله لهم وتجاوز عنهم والاعطاء باسم النبوة والمهرجانات لا يجوز وقال صاحب الجامع الأصغر إذا أهدى يوم النبوة إلى مسلم آخر ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر ولكن ينبغي له أن لا يفعل ذلك اليوم خاصة ويفعله قبله أو بعده كي لا يكون تشبهاً بأولئك القوم ولا بأس بلبس القلائس وندب لبس السواد وإرسال ذنب العمامة بين كنفه إلى وسط الظهر ومن أراد أن يجتهد في اللبس بلبسه ينبغي له أن ينقصها كورا كورافان لك أحسن من رفعها عن الرأس والقائم في الأرض دفعه واحدة ويكره لبس المعصفر والمزغفر ويستحب للرجل أن يلبس أحسن الثياب وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يوصي أصحابه بذلك وللشباب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل ولحافظ القرآن أن يحتم في كل أربعين يوماً أن المقصود من قراءة القرآن فهم معانيه والاعتبار بما فيه لا مجرد التلاوة قال الله تعالى أفلا يتدبرون القرآن وذلك يحصل بالتأني لا بالتواني في المعاني ففسد للعلم أقله بأربعين يوماً يقرأ في كل يوم جزءاً ونصف حزب أو أقل والله أعلم بالصواب كذا في التبيين

وفيه ثمانية عشر باباً

\*(كتاب الفرائض)\*

\*(الباب الأول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة)\*

ذكرناه، وقف ولم ينصب فيما وصيه وصى على أو فاته ولا يدفع الوصي المال إلى الصبي حتى يؤنس منه الرشد جاء الفرائض رجل إلى شداد وقال أنا وصي الصبي هذا وقد أدرك فأرتماله إليه قال لا حتى يؤنس منه رشده ثم عاد وقال أردت أن أتخذ له قيصافاً وقال هذه أيام العبد والحياط يطلب أجراً كثر فقال ادفع إليه ماله فانه صلح (نوع) آخر أحد الوصيين لا ينفرد إلا في ثمانية تجهيز الميت وشراء ما ليدمنه للصغير وبيع ما يخاف عليه التلق وتنفيذ الوصية المعينة وقضاء دين الميت من جنسه والمغصوب ورد الوديعة وقبول الهبة وجع الأموال الضائعة وفيما عداه لا ينفرد عندهما خلا فالثاني سواء أوصى له ما ماله أو على التعاقب في الأصح \* مات وفي يده ودائع أقوم شتى وعليه دين فأوصى إلى رجلين فقبض أحدهما المال وهلك في يده لا ضمان عليه وكذا أحد الورثة وكذا الودائع إذا قبض أحدهما بلا إذن صاحبه من منزل الميت أو بعض الورثة إذا قبض بغير إذن سائرهم أو الوصي لأن أحد الوصيين ينفرد بقضاء الدين ورد الوديعة وكذا أحد الورثة

وان لم يكن في التركة دين فقبضها أحد الوصيين وضاعت لم يضمن وان أحد الورثة بلا اذن سائرهم ضمن حصة الباقيين من الميراث وان التركة في موضع يخاف علم التلف فأخذها بعض الورثة لا يضمن استحسانا مات وله دين محيط وله ورث واحد ومال عند غائب أو مودع فدفع الغائب أو المودع المال الى هذا الوارث وضاع فالدائن بالخيار ان شاء ضمن الوارث القابض وان شاء ضمن الدافع هذا اذا كان المال في يد محضنة وكذا إذا أحد الورثة لا يملك الاخذ من الغائب والمستودع وانما يملك اذا كان في منزل الميت وفي الجامع أحد الورثة قبض من التركة فضاع ضمن حصة غيره الا اذا خيف عليه التلف والوصي يقبض مطلقا وأحد الورثة لم يقبض دين الميت وأودعه عند آخر فضاع يضمن

السابع في الدعوى والشهادة \* أوصى وقال من ادعى على شيأ ورأى الوصي ان يعطيه شيأ ففعل كان المشايخ على انه باطل ونصير قال جاز \* قال في صحته ما ادعى على فلان بن فلان من مالي الذي في (٤٤٧) يدى فصدقه أو هو صادق ومات

قال أبو القاسم ان لم يسبق من فلان دعوى شيأ معلوم لا يلزمهم هذا القول شيأ وان سبق دعوى شيأ معلوم فهو ثابت \* وقال الفقيه قال في مرضه لفلان على حق فصدقه يصدق الى الثالث عندها وان قال هو صادق لا رواية عن أصحابنا ولا ينبغي ان يكون الجواب كما قال أبو القاسم \* مريض قال ان جاء رجل يدعى علي تامين درهم الى خمسةائة فصدقه أو أعطوه ان لم يقبلوا الا عطاء برأى الوصي أو برأى رجل معلوم فباطلة \* والزوجة تأخذ مهرها من التركة بلا اذن الورثة لودعها أو دنانير \* فان كانت التركة شيأ يحتاج الى البيع كانت وصية من زوجها أو لم تكن باعتهما كان أصلح وتستوفي صداقها \* مات بلا وصي فنصب الحاكم وصيا فادعى رجل

الفرائض جمع فريضة من الترض وهو في اللغة التقدير والبيان وفي الشرع ما ثبت بدليل مقطوع به وسمي هذا النوع من الفقهاء فرائض لانه مهمام مقدرة مقطوعة معينة ثبت بدليل مقطوع به فقد اشتمل على المعنى القوي والشرعي كذا في الاختيار شرح المختار \* والارث في اللغة البقاء وفي الشرع انتقال مال الغير الى الغير على سبيل الخلافة كذا في خزائن المفتين \* التركة تتعلق بهم احقق أربعة جهازا لميت ودفعه والدين والوصية والميراث فيبدأ أولا بجهاز وكفنه وما يحتاج اليه في دفعه بالمعروف كذا في المحيط \* ويستثنى من ذلك حق تعلق بعين كارهن والعبد الجاني فان المرتب من وولي الجناية أولى به من تجهيزه كذا في خزائن المفتين \* ويكفي في مثل ما كان بلبسه من الثياب الحلال حال حياته على قدر التركة من غير تقصير ولا تضييع كذا في الاختيار شرح المختار \* ثم بالدين وانه لا يتخلوا ما أن يكون الكل ديون الصحة أو ديون المرض أو كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض فان كان الكل ديون الصحة أو ديون المرض فالتكليف سواء لا يقدم البعض على البعض وان كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض يقدم دين الصحة اذا كان دين المرض ثبت باقرار المريض أو ما ثبت بالبينة أو بالمعينة فهو دين الصحة سواء كذا في المحيط \* ثم تفقد وصاياه من ثلث ما يبق بعد الكف والدين الا أن تجوز الورثة أكثر من الثلث ثم يقسم الباقي بين الورثة على سهام الميراث وهذا اذا كانت الوصية بشيأ بعينه فاما اذا كانت الوصية شائعة نحو الوصية بالثلث أو الربع لا تقدم الوصية على الميراث بل يكون الموصى له شريك الورثة في هذه الصورة يزاد في زيادة تركة الميت وينقص حقه بنقصان تركة الميت كذا في التتارخانية \* ويستحق الارث باحدى خصال ثلاث بالنسب وهو القرابة والسبب وهو الزوجة والولا وهو على ضربين ولاء عتاقة وولاء مموالات وفي كل منهما ميراث الاعلى من الاسفل ولا يرث الاسفل من الاعلى الا اذا شرط فقال ان مات فالى ميراث لثا خينثديرت الاسفل من الاعلى كذا في خزائن المفتين \* والوارثون أصناف ثلاثة أصحاب الفرائض والعصبات وذوو الارحام كذا في المبسوط \* والمستحقون للتركة عشرة أصناف مرتبة كذا في الاختيار شرح المختار \* فيبدأ ابدي الفرض ثم بالعصبة النسبية ثم بالعصبة السببية وهو مولى العتاقة ثم عصبة مولى العتاقة ثم الرد على ذوى الفروض النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسب له باقراره من ذلك الغير اذا مات المقر مصر على اقراره كالأول فأخ وأخت وما أشبه ذلك ثم الموصى له بجميع المال ثم يث المال كذا في الكافي

### (الباب الثاني في ذوى الفروض)

وهم كل من كان له سهم مقدري كتاب الله تعالى أو في سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو بالاجماع

على الميت دين أو وصية أو اذعت المرأة المهر لا يؤذى الدين والودعة الا بعد اقامة البيعة على الوصي وفي حق المهر ان مقداره مهر مثلها يؤدى بها ولا حاجة الى البرهان وكفى النكاح شاهد الكن ان كان ينيع عنها اقدر ما ناعا فوا تنجبله وقت البناء والقول للورثة في ذلك وفي الزائد على المتعارف قولها كذا عن الفقيه \* وفي التناوي ان القول للمرأة بعد وفاة الزوج ان قالت لي عليه ألف درهم ان كان مهر مثلها ادعوا على الميت دينها ولا برهان لهم والوصي يعلم بالدين يبيع من التركة قدر الدين للغريم ثم يبيح للغريم نصير قصاصا فان كانت التركة كلها صانما أو دعههم ثم يبيحون \* في التركة دين والوصي يعلم به ولا يئنه المختار ان الوصي يودع عنده من دين من جنس الدين أو يبيع شيأ بجنس الدين ثم يأمر الورثة ويقول لهم خاضعوه في الدين والودعة والتمن وفي الصغرى مديون الميت دفع الدين الى وصي الميت يبرأ ولو دفع الى بعض الورثة يبرأ عن حصته وفيه يقاسم الوارث غير ما علمت الميت الذين لايت عليهم دين سواء كان على الميت دين أو لم يكن وهل له القبض ان كان على الميت دين يقاسم

ولا يقبض ويقبض الوصي وان لم يكن على الميت دين يقبض سواء كان للميت وصي أم لا ولا يملك الوارث بيع التركة المستغرقة من الدين الا برضا الغرماء وعن محمد رحمه الله أوصى الى رجل وله ابن صغير فأدرك وللميت دين على رجل فقبضه الوصي بعد ادراكه جاز وان نهما الابن بعد ادراكه عن القبض فقبض لم يجز وفي كتاب المكاتب قبض الوصي الدين بعد ما عزل ان كان واجبا بعهده الذي يرجع فيه اليه الحقوق يجوز وبيعاً للمدين وان موروثاً لليتيم أو بعهده لا يرجع اليه الحقوق لا يبرأ المدين الوصي أبر الغريم فهو فرع ابرام لو قيل (الثامن في دفع الظلم) طمع السلطان في مال اليتيم فاعطى البعض من ماله ان أمكن الدفع بلا اعطاء ضمن والا وفي التنازل ان خاف القتل أو قطع عضو ولا يضمن وان خاف الحبس أو القيد يضمن \* خاف ان لم يدفع يأخذ ماله ان كان يأخذ البعض ويترك ما فيه كفاية له لا يدفع البعض وان خاف أخذ كله ان يدفع البعض أصله قوله تعالى (٤٨ ٤٩) وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا هذا اذا دفع الوصي أما السلطان اذا أخذ بنفسه لاضمان

على الوصي \* مات عن بنتين وعصبة وطلب السلطان من التركة ولم يقر بالعصبة فغرم للسلطان بأمر البنتين حتى ترك التعرض اذا لم يقدر الوصي على تحصيل التركة الا بما غرم فذا محسوب على كل التركة لا على نصيب العصبة خاصة \* الوصي اذا طواب بجباية دار اليتيم ولو امتنع ازادت المونة يؤذيها وفي التنازل حرب على اليتيم على ظالم وخاف ان لم يهدأ به هدية أخذ كله لا يضمن وكذا المضارب والمشايع أخذوا بهذا القول وفي فتاوى النسفي أنفق الوصي على باب القاضى يضمن ما أعطى على وجه الرشوة لا على وجه الاجارة اذا لم يزد على أجر المثل

نوع في تصرفات الاب والوصي والقاضى في مال اليتيم والتركة وصي الميت باع مال التركة لقضاء الدين والدين غير محيط جاز بيعه في الكل عنده

كذا في الاختيار شرح المختار \* وهم اثنا عشر فقرا عشرة من النسب واثنان من السبب أما العشرة بالنسب فتلاثة من الرجال وسبعة من النساء \* أما الرجال فالاول الاب وله ثلاثة أحوال الفرض المحض وهو السدس مع الابن أو ابن الابن وان سفل والتعصيب المحض وذلك أن لا يخلف غيره فله جميع المال بالعصوبة وكذا اذا اجتمع مع ذى فرض ليس بولد ولا ولاد ابن كزوج وأم وجدة فخذوا الفرض فرضه والباقي للاب بالعصوبة والتعصيب والفرض معا وذلك مع البنت وبنت الابن فله السدس فرضا والنصف للبنت أو الثلثان للبنتين فصاعدا والباقي له بالتعصيب كذا في خزنة المفتين \* والثاني الجحد والمراد الجحد الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار \* وهو الذي لا تدخل في نسبته الى الميت أم كآبي الاب أو أبي أبي الاب فان دخل في نسبته الى الميت أم فهو فاسد كآبي أم الاب أو كآبي أبي أم الاب أو كآبي أبي أم أبي الاب ثم الجحد الصحيح كالاب عند عدمه الا في رد الام الى ثلث ما بنى وحجب أم الاب وهو يحجب جميع الاخوة والاخوات عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الكافي \* والثالث الاخ لام وله السدس وللأثنين فصاعدا الثلث وان اجتمع الذكور والاثنا استروا في الثلث \* وأما النساء فالاولى البنت ولها النصف اذا انفردت وللبنتين فصاعدا الثلثان كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا اختلط البنون والبنات عصب البنون البنات فيكون للابن مثل حظ الانثيين كذا في التبيين \* الشامية بنت الابن فلهوا احدى النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان فهن كاصليات عند عدم ولد الصلب كذا في الاختيار شرح المختار \* فان اجتمع أولاد الصلب وأولاد الابن فان كان في أولاد الصلب ذكر فلا شيء لأولاد الابن ذكورا كانوا أو إناثا ومختلطين فان لم يكن في أولاد الصلب ذكورا ولا في أولاد الابن ذكورا كانت ابنة الصلب واحدة فله النصف ولبنات الابن السدس واحدة كانت أو أكثر من ذلك وان كانت ابنة الصلب ثنتين فلهما الثلثان ولا شيء لبنات الابن وان لم يكن في أولاد الصلب ذكورا ولا في أولاد الابن ذكورا انفردت كور من أولاد الابن فالباقى بعد نصيب البنات لهم نصفان كانا أو ثلثا فان اختلط الذكور بالاناث من أولاد الابن فله قول ان كانت بنات الصلب ثنتين فصاعدا فلهن الثلثان والباقي بين أولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين عند علي وزيد بن زبير الله تعالى عنهم ما هو قول جمهور العلماء رحمه الله تعالى فان كانت ابنة الصلب واحدة فلهما النصف والباقي بين أولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين كذا في المبسوط \* بنتان وبنت ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن للبناتين الثلثان والباقي بين بنت الابن ومن دونها للذكر مثل حظ الانثيين ولو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهن أسفل من بعض وصورة اذا كان لابن الميت ابن وبنت ولابن ابنة وابن وبنت ولابن ابنة وابن وبنت فلهن الثلثان وبقيت

وعندهما لا يجوز في الزيادة على قدر الدين وعليهما الفتوى \* ولو لم يكن في التركة دين وفي الورثة صغير فباع كل التركة تنفذ عنده وان استغرق الدين التركة تنفذ في الكل عروضا وعقارا فعنده اذا ثبت للوصي ولاية بعض التركة بيع كله ولولدين والورثة كبار غيب يبيع المنقول لا العقار الا اذا كان بهال ولم يسمع به لك خيفة تبصر العقار كالعروض وعن محمد لا يجوز أمر والد الممتنع على المعتوه قبل مضي سنة منذ صار معتوها \* وفي المنتقى باع الوصي أو الاب على الصغير داره فاذا هي لصغير آخر هو أبوه أو وصيه جاز ولو باع القاضى دار يقيم فاذا هي ليتيم آخر لا يجوز \* والقاضى لو باع ماله من يقيم لا يجوز وليس كلاب وعن محمد انه يجوز كلاب \* واذا رفع الى قاض آخر ان خير لليتيم اجازة والا لا \* وشراء القاضى من الوصي يجوز وان جعله وصيا \* ترك أولاد أو أبا ولم يوص الى أحد يملك الاب ما يملك الوصي فينفذ وصاياه ولا يبيع التركة لقضاء الدين فرق بين الجحد ووصي الاب فان وصي الاب يبيع التركة لقضاء الدين وتنفذ الوصية وليس





فيما قبض وفي العتاي اجتمع قربة المريض عنده يا كلون من ماله ان كانوا ورثة لم يجز الا ان يحتاج المريض اليهم لتعاهده فبا كل مع عياله بلا اسراف وان لم يكونوا ورثة جاز من ثلث ماله لو باهر المريض \* مات المدون ورب الدين وارثه أو وصيه له أن يرفع من التركة قدر حقه بلا علم الورثة \* أدرك مفسدا وعلم به الوصي ومع ذلك سلم اليه المال فأنطقه بضمن الوصي لان التسليم اليهم مع علمه أنه مضيع قضيع ولو مضحا غير مفسد سلم اليه قبل أن يدرك وأذن في التجارة فضاغ لم يضمن \* وفي الواقعات أقر الاب والوصي أنه غصب مال الصبي لا يضمن لان الغصب لا يتصور في ماله منهما \* الوارث أقر بدين على مورثه اذ لم يترك وفاه لا يضمن وان تركه ما لا يضمن اذ لم يكن على الميت دين وان مشغولا بدين عليه لا يضمن \* أو وصى الى أعمى أو محدود جاز ولو الى فاسق مخوف في ماله ففي الاصل الوصية باطلة \* ومعنا ما أن الحالك يخرج حقه عن الوصية وكذا روى عن الامام فان نفذ الحالك الوصية أي قره هذا الفاسق (٤٥٠) على الوصية فاصنع من التصرفات قضاء الدين ويسع مثل يسع الاوصياء يجوز ان تاب

قبل الاخراج تركه على وصايته \* ذكر عن الوصي خيانة لا يخرجها القاضي عن الوصاية ويضمن اليه غيره وعن الثاني ان الحالك سأل سرافا كان ماذكر عنه عقابا بغيره وفي الظاهر براءة اتهمه القاضي قال الامام يضمن اليه آخر وقال الثاني يخرج حقه وهو القياس وعنده الفتوى لان الاب لو كان حيا وخيف منه على مال الصغير ينزع من يده فالوصي أولى \* الحالك يقبض مال الصغير لكن لا يقرض صدقه لولا الصداقة ما أقرضه وانما يقرض اذ لم يجد مستغلا يشتره للصغير أما اذا وجد لا يقرضه \* ولو شهدوا أن الحالك باع مال اليتيم فبقيته أكثر يفسخ \* الوصي اذا سافر بمال اليتيم لا يضمن اجماعا \* غريب نزل في بيت رجل ومات عن مال بلا وصية لاحد قال أبو القاسم يرفع الى الحالك حتى يكفنه كفنا وسطا

في الكافي \* الرابعة الجدة العجيبة كالم الام وان علت وأم الاب وان علا وكل من يدخل في نسبتها بين أمين فهي فاسدة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولها السدس لاب كانت أو لام واحدة كانت أو أكثر فيشتركون في السدس اذا كن ثابتات متحاذيات في الدرجة كذا في الكافي \* ثم الجدة اذا كانت ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى السدس بينهما نصفان وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* (مثاله) \* امرأته زوجت بنت بنتها من ابن ابنها فولد منها مولد فهذه المزوجة أم أم الولد وهي أيضا أم أب أب الولد والجدة الاخرى أم أم أب الولد فان تزوج هذا الولد بسبطا لها آخر فولد بينهما ولد صارت هذه المرأة جدة لهذا الولد الاخر من ثلاثة أوجه فان تزوج هذا الولد بسبطا آخر فولد بينهما ولد صارت هذه الجدة جدة لهذا الولد الاخر من أربعة أوجه وقس عليه الباقي كذا في الكافي \* انما السدس للاخوات لاب وأم للواحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان كذا في خزنة الفتن \* ومع الاخ لا ب وأم للذ كرمثل حظ الاثنين ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي \* السادسة الاخوات لاب وهن كالاخوات لابو بن عند عدمهن كذا في الاختيار شرح المختار \* فللواحدة النصف وللاكثر الثلثان عند عدم الاخوات لاب وأم ولهن السدس مع الاخت لاب وأم تكمله للثنتين ولا يرتن مع الاختين لاب وأم الآن يكون معهن أخ لاب فيعصهن فيكون للاختين لاب وأم الثلثان والباقي بين أولاد الاب للذ كرمثل حظ الاثنين ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي \* السابعة الاخوات لا ب للواحدة السدس وللثنتين فصاعدا الثلث كذا في الاختيار شرح المختار \* ويسقط الاخوة والاخوات بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب والاتفاق وبالجد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويسقط أولاد الاب به ولا ب بالاخ لاب وأم ويسقط أولاد الام بالولد وان كان بنتا وولد الابن والاب والجد بالاتفاق كذا في الكافي \* وأما الاثنان من السبب فالزوج والزوجة فللزوج النصف عند عدم الولد وولد الابن والربع مع الولد أو ولد الابن وللزوجة الربع عند عدمهما والثلث مع أحدهما والزوجة والواحدة يشتركن في الربع والثلث وعليه الاجماع كذا في الاختيار شرح المختار

الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس \* أما النصف ففرض خمسة أصناف فرض الزوج اذا لم يكن لليت وولد ولا ابن وفرض بنت الصلب وفرض بنت الابن عند عدم بنت الصلب وفرض الاخت لاب وأم وفرض الاخت لاب عند عدم الاخت لاب وأم \* وأما الربع ففرض صنفين فرض الزوج اذا كان لليت وولد أو ولد ابن وفرض الزوجة أو الزوجات اذا لم يكن لليت وولد ولا ولد ابن \* وأما الثلث ففرض الزوجة أو الزوجات اذا كان لليت وولد أو ولد ابن \* وأما

وان لم يجد الحالك يكفنه وسطا ولو كان عليه دين ليس له ان يسع تركه اقضاء دينه وكذا الورثة لاجارية لا يبيعها وعن محمد رحمه الثلثان الله مات في مكان لا حاكم كقرية أو مفازة أو طريق فباع رققا أو متاعا مجاز ويجوز للشترى أن يتفجع بالمبيع وان جاء الوارث بعده فان أجاز له أخذ الثمن وان امتناع أو شاء أخذ من شاء أو أخذ الثمن \* وان باعه بوكس له أن يضمه \* ولو أن أهل السكة تصرفوا في مال الميت من البيع والشرا ولم يكن له وارث ولا وصي الا أن هذا الرجل يعلم أنه لو رفع الامر الى الحالك لم ينصب وصيا فأخذ هذا الرجل المال ولم يرفعه الى الحالك لم يتصرف فيه قال الدبوسي يجوز تصرف هذا الرجل \* وفي الذخيرة ابراء الوصي عن الدين ان وجب بعهده صح عندهما وضمن ولا يضمن عند الثاني وان وجب لاهقه لا يضمن عند الكل \* وفي التبنيس امر رجل الوصي بان يشتري له مال اليتيم فاشتراه له من نفسه لا يجوز لان حقوق العقدا جمعة الى الوصي من الطرفين فيؤتى الى التضاد بخلاف ما اذا اشتراه الوصي من اليتيم لنفسه حيث يصح لان حقوق العقدين

جانب اليتيم واجهة الى اليتيم فلا يورث الى التضاد \* وذكر القاضي باع الوصي عقار اليتيم لقضاء دين وفي الترك مال آخر يقضى منه الدين قال  
الفضل يجوز البيع لقيامه مقام الوصي \* وفي المحيط للاب اعارة ولديه الصغير اتفاقا وهل لها عارة ماله فالعامة على أنه لا يملك ذلك \* وفي الايضاح  
قبل الوصاية أو تصرف بعد الموت ثم أراد عزل نفسه لم يجز الا عند الحاكم لانه التزم القيام فلا يملك اخراجه الا بحضرة الوصي أو من يقوم مقامه  
وهو من له ولاية التصرف في مال الميت وإذا حضر عند الحاكم نظر في حاله ان مأمونا قادرا على التصرف لا يخرج له لانه التزم القيام ولا ضرر  
لوصي في ابقائه وان عرف الحاكم بحجزة وكثرة اشتغاله أخرجه لا ضرر في ابقائه ولعدم حصول الغرض منه لقلة اهتمامه بأموره بعد طلب العزل  
\* باع مال اليتيم باكثر من قيمته ثم أقاله لانصاعا فآلته \* وفي الدعوى الوصي يملك بيع عروض اليتيم لحاجة أو لالايح بيع العقار للحاجة وذكر  
القاضي وصى الاب يملك الايصاء وان لم يأمره الميت بالايصاء \* وفي العتاي أخذ السلطان (٤٥١) الجائر من التركة شيئا فذاع على جميع الورثة  
وقيل لاشئ على الصغير ولو

دفع الكبير من نصيب  
الصغير ضمن وقد مر \* باع  
مال اليتيم أو ضيعته والمشتري  
مفلس يؤجل ثلاثة  
أيام فان نقد فذاك والافسخ  
وان أنكر المشتري الشراء  
والعين في يد المشتري يرفع  
الوصي الامر الى الحاكم

فيقول ان كان يشك باي  
فقد فسخت \* باع عقار الولد  
الصغير بمثل القيمة أو غن  
يسير ان الاب محمودا عند  
الناس أو مستورا جازوا لا  
للولد ان يطل البيع فان  
أبطل البيع طلب الثمن  
من والده فان قال ضاع  
أو انقضت عين وفي تلك المدة  
ينفق مثله بقبل وان كان  
فاستقلا يجوز بيعه وللاب  
ان ينقض الا اذا كان البيع  
خبر للصغير \* ولو باع غير  
العقار فكذا الجواب الا اذا  
كان الاب مفسدا في جواز  
بيعه روايتان في رواية يجوز  
ويوضع الثمن على يد عدل

الثلاث وفرض أربعة أصناف فرض بقى الصلب فصاعدا وفرض بقى الابن فصاعدا عند عدم بنت  
الصلب وفرض الاختين لاب وأم فصاعدا وفرض الاختين لاب فصاعدا عند عدم الاخت لاب وأم \* وأما  
الثالث وفرض مسنتين فرض الام اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد اب ولا اثنان من الاخوة والاخوات وفرض  
الاثنين فصاعدا من أولاد الام ذكورا كانوا أو إناثا \* وأما السادس وفرض سبعة أصناف فرض الاب اذا  
كان للميت ولد أو ولد اب وفرض الجد كذلك عند عدم الاب وفرض الام اذا كان للميت ولد أو ولد اب واثنان  
من الاخوة والاخوات وفرض الجدة الواحدة أو الجدات اذا اجتمعن حين يرثن وفرض بنت الابن مع بنت  
الصلب تكلة للثنتين وفرض الاخت لاب مع الاخت لاب وأم تكلة للثنتين وفرض الواحد من أولاد الام  
ذكر ا كان أو أنثى كذا في خزنة المفتين

### باب الثالث في العصابات

وهم كل من ليس لهم سهم مقسدر أو يأخذ ما بقى من سهام ذوى الفروض وإذا انفرد أخذ جميع المال كذا في  
الاختيار شرح المختار \* فالعصبة نوعان نسبية وصيبية فالنسبية ثلاثة أنواع عصبة بنفسه وهو كل ذكر  
لا يدخل في نسبته الى الميت أنثى وهم أربعة أصناف جزء الميت وأصله وجزء أبيه وجزء جده كذا في التبيين  
\* فأقر بالعصبات الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد اب الاب وان علا ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ  
لاب ثم ابن الاخ لاب وأم ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب وأم ثم ابن العم لاب وأم ثم ابن العم لاب ثم عم  
الاب لاب وأم ثم عم الاب لاب وأم ثم ابن عم الاب لاب ثم عم الجد هكذا كذا في المبسوط  
\* وإذا اجتمع جماعة من العصبة في درجة واحدة ينقسم المال عليهم باعتبار أبادانهم لا باعتبار أصولهم مثاله  
ابن أخ وعشرة بنى أخ آخر أو ابن عم وعشرة بنى عم آخر المال بينهم على أحد عشر سهم الكل واحد سهم  
كذا في الاختيار شرح المختار \* وعصبة بغيره وهي كل أنثى تصير عصبة بذكر يوازيها وهي أربعة البنات  
بالاب وبنت الابن بابن الابن والاخت لاب وأم بأخيه والاخت لاب بأخيه كذا في الحاوى القدسي  
\* وباقي العصابات ينقسم الميراث ذكورهم دون اخواتهم وهم أربعة أيضا الم وابن العم وابن الاخ وابن المعتق  
كذا في خزنة المفتين \* وعصبة مع غيره وهي كل أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى كالاخوات لاب وأم أو لاب  
بصنن عصبة مع البنات أو بنات الابن هكذا في محيط السرخسي \* مثاله بنت وأخت لابوين وأخ وأخوة  
لاب فالتصف البنات والنصف الثاني للاخت ولاشئ للاخوة لانهم المصاصات عصبة نزلت منزلة الاخ لابوين  
ومن ترك بنى عم أحدهما أخ لأم فلاخ السدس والباقي بينهما فان وكذلك ان كان أحدهما زوجا فله

وفي رواية لا الا ان يكون البيع خير للصغير بان يبيعه بضعف قيمته وعليه الفتوى (نوع آخر) ادعى انسان شيئا من التركة ينتصب  
أحد الورثة خصما بقدر ما في يده وفي الزيادات للوراث أن يخاصم غرما الميت الذين للميت عليهم دين سواء كان على الميت دين أولا وهل له ان  
يقبض ينظر ان لم يكن على الميت دين يقبض كان له وصي أم لا وان على الميت دين يخاصم ولا يقبض بل يقبض الوصي \* أدى مديون الميت الى  
وصي الميت يبرأ وان لم يكن له وصي فدفع الى بعض الورثة يبرأ عن حصته خاصة \* للميت دين أو وديعة عند انسان وفي التركة دين فدفع المودع  
الوديعة الى الوارث بغير أمر القاضي ضمن اذا لم يكن مأمونا فان كان مأمونا له أخذ الودائع وقضاء الدين \* مديون الميت قضى دين الميت الى  
غرما الميت كان مملوكا كالدائن الميت وفي العيون عمت له على آخر ألف ولا تسرع على الميت ألف فقط الف مديون الميت الى دائر الميت  
بغير أمر القاضي قال محمد رحمه الله ان كان قال حين قضاء الف هذا الف فلان الميت على من الف التي لك عليه جاز وان لم يقل ذلك





هذه صورة أربع	مت	اب	اب	اب	اب	مت
جذات مستويات	ام	ام	اب	ام	ام	ام
	ام	ام	اب	ام	ام	ام
من الصنفين	ام	ام	اب	ام	ام	ام

والامية وان بعدت تشارك الابوية وان قربت عند الشافعي وعندنا  
الابوية القربى تحجب الامية البعدي وان كانت القربى من جانبيه  
محبوبة فكذلك عند الاكثر وعن أبي حنيفة رحمه الله بخلافه وشئ  
من جذات الاب لا ترث مع الاب قط ومع الجد ترث واحده منهن وهي  
أم أم أم أم الاب ومع أي الحدتين المذكورة أم أم أم أي الاب فقط

على هذا فانك كلما زدت بعدا في درجة الاجداد زدت توريثا في عدد الجادات والجدات ان كانت ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله السادس بينهم مانصفان وعليه الفتوى وقال محمد بن علاثة صورته امرأته بنت بنتها من ابن بنتها فولد لهما ولد فهذه المزدوجة أم أم الولد (٤٥٤) وأم أم أب أبيه فهي ذات جهتين وأم أبيه ذات جهة واحدة ونصيب ولد الأم السادس ان كان واحدا ولا اثنين فصاعدا

الرق يجمع الارث والافرقة في ذلك بين أن يكون قناوه هو الذي لم ينقله سبب الحرية أصلا و بين أن ينقله سبب الحرية كالدمر والمكاتب وأم الولد ومعنى البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* وأما المستعنى في اعتناق الراهن المعسر فيث ويورث عنه كذا في الكافي \* القائل بغير حق لا يرث من المقتول شيئا عندنا سواء قتلته عمدا أو خطأ وكذلك كل قاتل هو في معنى الخاطي كالنائم اذا انقلب على مورثه وكذلك ان سقط من سطح على مورثه فقتله أو أوطأ بدمه مورثه وهو راكبها كذا في المبسوط \* وقتل الصبي والمجنون والمعتوه والمبرسم والموسوس لا يوجب حرمان الميراث لان الحرمان ينبت جزاء قتل محظور وفعل هؤلاء ليس محظور والتسبب الى القتل لا يحرم الميراث كخافرا البزرواضع الحجر وصاب الماء في الطريق ونحوه وكل قتل أو جيب القصاص أو الكفارة كان مباشرة فيحرم به الميراث وما لا يوجب ذلك فهو تسبب لا يحرم الميراث والقائد والسائق متسببان وفي قتل الباغي العادل وعكسه تفصيل وخلاف عرف في السير كذا في الاختيار شرح المختار \* الاب اذا ختن ولده أو حجه أو وطئ نرجسه فمات من ذلك لم يحرم الميراث ولو أذب ولده بالضرب فمات من ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بضم دية ويحرم الميراث وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمن شيئا ولا يحرم الميراث ولو أن المعلم والذي ضربه باذن الاب فمات لا يضمن شيئا بالاتفاق كذا في المبسوط \* واختلاف الدين أيضا يمنع الارث والمراد به الاختلاف بين الاسلام والكفر وأما اختلاف ملل الكفار كالنصرانية واليهودية والمجوسية وعبدية الوثن فلا يمنع الارث حتى يجرى التوارث بين اليهودي والنصراني والمجوسي واختلاف الدارين يمنع الارث كذا في التبيين \* ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لاني حق المسلمين حتى لو مات مسلم في دار الحرب يرثه ابنه الذي في دار الاسلام ثم اختلاف الدار على نوعين حقيقي كحربي مات في دار الحرب وله أب أو ابن ذمي في دار الاسلام فانه لا يرث الذي من ذلك الحربي وكذا لو مات ذمي في دار الاسلام وله أب أو ابن في دار الحرب فانه لا يرث ذلك الحربي من هذا الذمي وحكي كالمتأسنم والذي حتى لو مات متأسنم في دار لا يرث منه وارثه الذي والدار انما تختلف باختلاف المنفعة أي الجليس والمالك لا تقطاع العصمة فيما بينهم كذا في الكافي \* واذا مات المتأسنم عندنا ورثته لا يجب أن تبعثه الى وراثته ومن مات من أهل الذمة ولا وارث له فانه لا يبيت المال كذا في الاختيار شرح المختار

(الباب السادس في ميراث أهل الكفر)

الكفار يتوارثون فيما بينهم بالاسباب التي توارث بها أهل الاسلام فيما بينهم من النسب والسبب ويرث

واحدًا والاثني عشر فاعدا  
الثالث والذي كروا لاني فيهم  
سواء ويسقطون باربعة بالولد  
ولد الابن وان سفل وبالأب  
والجد وان علا \* وأما الاب  
فهو عصبة الامع الولد أو ولد  
الابن فله السدس وقد  
يجمع الحالان فيه مثل أب  
وبنت فالنصف لها والباقي  
له فريضا وعصوبة \* والجد  
كالأب الا في أربع مسائل  
الاولى زوج وأبوان والثانية  
زوجة وأبوان فاللام في  
هاتين المسألتين ثلث ما يبق  
كما ذكرنا ومع الجد لها الثلث  
كأم لا الا في رواية أبي يوسف  
عن أبي حنيفة رحمه الله  
فان لها ثلث ما يبق مع الجد  
أيضا والثالثة وهي ان أم  
الأب لا ترث مع الأب وترث  
مع الجد والرابعة أن الأخوة  
والأخوات لأب وأم وأولاد  
لا يرثون مع الأب ومع الجد  
كذلك في قول أبي بكر  
الصديق رضي الله عنه وبه

أخذ أبو حنيفة رحمه الله وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه يقسمون الجدوة أخذ أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي الكافر  
 رحمه الله وكيفية المقاسمة على مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه أن الجد مع الأخوة والأخوات لاب وأُم وأب إذا انفردوا عن ذوى سهام  
 فله خبر الحالين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال ولا ينقص حقه من الثلث وإذا اختلفوا بذوى السهام فله خبر أحوال ثلاثين من المقاسمة  
 ومن ثلث ما سبق ومن سُدس جميع المال ولا ينقص حقه من السُدس إلا في مسألة لا كدريته وهي زوج وأُم وجد وأخت لاب وأُم  
 وأخت لاب سميت أ كدريته لأنها كدريت على أصحاب الفرائض وقبل لانها كدريت على زيد بن ثابت مذهبها قال زيد رضي الله  
 عنه فيما رواه عنه ابنه خازم النصف واللام الثلث والجد السُدس والأخت النصف ثم يضم الجد نصيبه إلى نصيب الأخت  
 فيقسمانه اثنا ثلثًا للجد وثلثه للأخت أصله من ستة وتقول إلى تسعة وتصح من سبعة وعشرين وقال قبيصة بن ذؤيب والله ما قال  
 زيد في الأ كدريته شأ ولو كان مكان الأخت أخ فلاعول ولا أ كدريته ولا ميراث لا لاخ لان الأخ عصبة والأخت صاحبة سهم\* ولو كان أخ



وأخت فلا كدريه أيضا \* وكذا إذا كان أختين لأن حق الام يرتقن الثلث إلى السدس فلا ضرر وما إلى اعتبارهما صاحبتي سهم فيكون للزوج النصف وللأم السدس وللجد سهم أي من ستة والباقي بين الأختين نصفان أو بين الأخ والأخت كذلك كرمثل حظا لاثنتين \* ثم ولدا لاب بعدل ولدا لاب والام في مقاسمة الجد ومن اجته حتى اذا خرج الجد عن الوسط عاد كل إلى أصله كأن لم يكن الجد صورته جد وأخ لاب وأم وأخ لاب فألما بينهما أثلاثا للجد سهم ولكل أخ سهم ثم تسترد الأخ لاب وأم ما في يد الأخ لاب ويخرج به غير شئ \* جد وأخ لاب وأم وأخوان لاب فلا بعد الثلث خبر والباقي للأخ لاب وأم فقد انفق الجواب في المستثنين مع اختلاف التخرج \* جد وأخت لاب وأم وأخت لاب فألما بينهما ارباعا للجد سهمان ولكل أخت سهم ثم تسترد الأخ لاب وأم ما في يد الأخ لاب ويخرج به غير شئ \* جد وأخت لاب وأم وأختان لاب فألما بينهما أخماسا للجد سهمان ولكل أخت سهم ثم تسترد الأخ لاب وأم ما في يد الأخ لاب (٤٥٥) إلى تمام النصف ويبقى لهما نصف سهم أصلهما من خمسة وتصح من

عشرين \* جد وأخت لاب وأم وأخ لاب فهذه والرابعة سواء الا انها تصح من عشرة وانما سميت عشرين بزيادة للاخ عنده عشر المال \* جد وجدتان أم الام وأم الاب وأخت لاب وأم وتسع اخوات لاب فللجد ثلثين السدس والجد ثلث ما يبقى لانه خير أحواله الثلاث وللأخت لاب وأم نصف جميع المال يبقى للابويات ثلث السدس أصلهما من ستة وتنقل إلى ثمانية عشر وتصح من ثمانية وأربعة وعشرين \* أما البنات الصلبة فللواحدة منها النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان الآن يقع في درجتها ذكر فلذلك كرمثل حظ الاثنتين \* وبنات الاب كبنات الصلب عند عدمها وان اجتمعت واحدة من الصلب مع واحدة من الابن فالتى من الصلب النصف والتى من الابن السدس نكحة للثنتين

الكافر بالسببين كالسليم بأن ترك ابني عم أحدهما أخ لام أو زوج كذا في الكافي \* لو اجمعت في الكافر قرابتان لوفرتا في شخصين يجب أحدهما لا آخر بربط الحجاب وان لم يجرب بربط القربان كما اذا تزوج مجوسى أمه فولدت له ابنا فهذا الولد ابنا وابن ابنته فابنته من اباها ماتت على أنه ابن ولا يرث على أنه ابن ابن ولو ولدت له بنتا مكان الابن ترث الثلثين النصف على أنها بنت والسدس على أنها بنت ابن نكحة للثنتين وترث من أبيها على أنها بنت ولا ترث على أنها أخت من الام لأن الأخت من الام تسقط بالبنت ولو تزوج بنته فولدت بنتا ترث من أمها النصف على أنها بنت وترث الباقي على أنها عصبية لانها أختها من أبيها وهي عصبية مع البنت فان مات أبوها ترث النصف على أنها بنت ولا ترث على أنها بنت بنت لانها من ذوى الارحام فلا ترث مع وجود ذى سهم أو عصبية وهو قول عامة الصحابة رضي الله تعالى عنهم وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله تعالى ولا يرث الكافر بنكاح محرم كما اذا تزوج المجوسى أمه أو غيرها من المحارم لا يرث منها بالنكاح هكذا في التبيين \* وعما يتصل بهذا الباب ميراث المرتدة المرتد لا يرث من مسلم ولا من مرتد مثله كذا في المحيط \* المرتد اذا قتل أو مات أو لحق بدار الحرب فما اكتسبه في حال اسلامه هو ميراث لورثته المسلمين ترث زوجته من ذلك اذا كانت مسلمة ومات المرتد وهي في العدة فأما اذا انقضت عدته قبل موت المرتد أو لم يكن دخل بها فلا ميراث لها منه وان كانت قد ارتدت معه لم يكن لها منه ميراث كما لا يرث أقاربه من المرتدين فان ارتد الزوجان معا ثم ولدت منه ثم مات المرتد فلا ميراث لها منه وان بقي النكاح بينهما وأما الولد فان ولدته لاقبل من ستة أشهر منذ ارتد فله الميراث وأما اذا ولدته لاكثر من ستة أشهر منذ ارتد فلا يرث ثم على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى انما يرث منه ما اكتسبه في حال الاسلام فأما ما اكتسبه في حالة الردة يكون فيأبى وضع في بيت المال وعند أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كسب الردة يورث عنه ككسب الاسلام كذا في الميسر \* فأما المرتدة اذا ماتت فزوجها هل يرث منها ينظر ان ارتدت وهي صحيحة لا يرث زوجها منها وان ارتدت وهي مريضة فان ماتت وعدتها لم تنقض بعد لا تصير فارة قياسا ولا يرث منها وفي الاستحسان تصير فارة ويرث منها كذا في الذخيرة \* والمرتدة اذا ماتت قسم مالها بين ورثتها على فرائض الله تعالى سواء كان كسب الاسلام أو كسب الردة كلا الكسبين يصير ميراثا عنها كذا في المحيط

### باب السابع في ميراث الحمل

الحمل يرث ويوقف نصيبه باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فان ولدا إلى ستين حيا وورث وهذا اذا كان الحمل من الميت فأما اذا كان من غير الميت كما اذا ماتت أمه حامل من غير أبيه وزوجها حتى فان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك الآن بقرا الورثة بحملها يوم الموت فان جاءت به

وان كان اثنتان من الصلب أو ابن واحد من الصلب فلا سهم للتي من الابن \* ولو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات من بعضهن أسفل من بعض وهذه الصورة

الفريق الاول	الفريق الثاني	الفريق الثالث
ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

فالمعلم من الفريق الاول النصف والوسطى مع من يوازيها وهي العلم من الفريق الثاني السدس نكحة للثنتين ولا شئ للباقيات الا أن يكون مع إحدى الباقيات غلام فيعصب من كانت بجذائه ومن فوقه من لم يستوف فرضه من الثلثين ولا ترث من دونه فان كان مع السفلى من الفريق الاول أو الوسطى من الثاني أو العلم من الثالث غلام يكون الباقي بينهما وبين الغلام للذكر كرمثل حظ الاثنتين فيكون أصل المسئلة من ستة وتصح من ستين وان كان مع السفلى من الثاني أو الوسطى من الثالث يرث الا السفلى من الثالث فتصح المسئلة من أربعة وعشرين وان كان مع السفلى من



من دبرن أو جرو ولا معتقهن أو معتق معتقهن وأما مولى المولا فمجهول النسب إذا قال لا آخر أنت مولاى ثرى إذا مات وتعل على إذا  
جنبت وقال الآخر قبلت صح عندنا ويكون القابل مولى له يرثه إذا مات ويعقل عنه إذا جنى وإن شرط من الجاني فعل ما شرط أو بدخل في  
هذا العقد ولادة الصغار ومن يولد له بعد ذلك وكذا المرأة إذا عقدت عقد المولاة صح عند أبي حنيفة رحمه الله وللعقد فسخه ما لم يعقل عنه  
هذا القابل وللقابل فسخه إلا أن يرث بولائه ومولى المولاة مؤخر عن ذوى الارحام مقدم على بيت المال كما ذكرنا ويرث مع أحد الزوجين  
الثالث في ذوى الارحام وهم خمسة أصناف أولهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن والثاني الحدود الفاسدة والجدات الفاسدات  
والثالث أولاد الاخوات لاب وأم وأولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة والرابع الاخوال والخالوات والعمات كلهن والاعمام  
لام وبنات الاعمام وأولاد هؤلاء والخامس عمات الاباء والامهات وأخوالهم وخالاتهم وأعمام (٤٥٧) الاباء لام وأعمام الامهات وكلهم وأولاد

هؤلاء. وأولاهم بالميراث أولهم  
ثم ثانيهم ثم ثالثهم ثم رابعهم  
ثم خامسهم في رواية عن الامام  
الاعظم رحمه الله وعليه الفتوى  
وروى عنه ان الحد الفاسد  
أولى من أولاد البنات وقال  
أبو يوسف ومحمد رحمه الله  
أولاد الاخوات وبنات  
الاخوة أولى من الحد  
الفاسد أبي الام وكل واحد

نصيبه كافي الحمل كذا في الاختيار شرح المختار (وحكم الاسير) حكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق  
دينه فان فارق دينه فحكمه حكم المرتد فان لم يرد لم يرثه ولا حياته ولا موته فحكمه حكم المفقود كذا  
في السراجية. إذا مات جماعة من الفرق والحرق ولا يدرى أيهم مات أولاً جعلوا كأنهم ماتوا جميعاً  
فيكون مال كل واحد منهم لورثته ولا يرث بعضهم بعضاً إلا إذا عرف ترتيب موتهم فيرتب المتأخر من المتقدم  
وكذا الحكم إذا ماتوا بانهدام الجدار عليهم أو في المعركة ولا يدرى أيهم مات أولاً كذا في التبيين. مثاله  
أخوان غرقوا لكل واحد تسعون ديناراً وخلف بنتاً وأما وعاء فسد عامة العلماء رحمه الله تعالى بقسم  
تركة كل واحد بين الاحياء ورثته البنت والام والعم على ستة ولا يرث أحدهما من الآخر وإن علم  
موت أحدهما أولاً ولا يدرى أيهم هو أعطى كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين أو يصطلحوا  
كذا في خزنة المفتين

#### باب التاسع في ميراث الخنثى

إذا كان للولد فرج وذكر فهو خنثى فان كان يبول من الذكرك فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو أنثى وان  
بالمنهما فالحد حكمه للابن وان استويا فمشكل وان كان في السبق سواء فلا يعتبر بالكثره فإذا بلغ الخنثى  
وخرجت لحيته أو وصل الى النساء فهو رجل وكذا إذا احتلم كما يحتلم الرجل أو كان له ثدى مستو ولو ظهر له  
ثدى كثنى المرأة أو نزل له لبن في ثديه أو حاض أو حمل أو أمكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان  
لم تظهر إحدى هذه العلامات أو تعارضت هذه المعالم فهو خنثى مشكل كذا في خزنة المفتين. والاصل  
فيه أن أباً حنيفة رحمه الله تعالى يعطيه أخس النصيبين في الميراث احتياطاً فلو مات أبوه وتركه وبناتاً لابن  
سهمان وله سهم ولو تركه وبناتاً لمال بينهما نصيبين فزاورداً أخت لأب وأم وخنثى لأب وعصبة للأخت  
النصف للخنثى السدس تكلة للثنتين كالأخت من الأب والباقي للعصبة زوج وأم وخنثى لابوين  
للزوج النصف وللأم السدس والباقي للخنثى ويجعل ذكر الالة أقل زوج وأخت لابوين وخنثى لأب سقط  
ويجعل عصبة لانه أسوأ الحالين كذا في الاختيار شرح المختار. ولو مات وترك ولداً خنثى وعصبة ثم مات  
الولد قبل أن يستبين أمره فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
أولاً لا يعطى الاميراث جارية وذلك نصف المال والباقي للعصبة فان كان الميت مع ذلك ابن معروف فعلى  
قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى المال بينهما لذكره مثل حظ الانثيين وتكلموا فيما إذا كان الخنثى حياً  
بعد موته قبل أن يستبين أمره في الثاني انه كيف يقسم المال بينهم فممنهم من يقول يدفع الثلث الى الخنثى  
والنصف الى الابن ويوقف السدس كافي الحمل والمفقود فانه يوقف نصيبهما الى أن يتبين حالهما أو أكثرهم على

أولى من يولده وولده أولى  
من أبويه عندهما وهم  
لا يرون مع ذى سهم ولا  
عصبة سوى أحد الزوجين  
أما الصنف الاول  
فأولاهم بالميراث أقربهم  
فان استوا في القرب فولد  
الوارث أولى واختلّفوا في  
ولده ولدا الوارث والعصبة  
ليس أولى مثاله بنت البنت  
أولى من بنت بنت البنت  
لانها أقرب وبنت بنت الابن  
أولى من بنت بنت البنت  
لانها ولدا الوارث. بنت بنت  
البنت وبنت بنت بنت الابن  
فالمال بينهما في الصحيح

(٥٨ - فتاوى سادس) والقسم على أبنائهم ان انفقت أصولهم وان اختلفت فكن ذلك عند أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة  
رحمه الله وعند محمد وهو أشهر الرايتين عن أبي حنيفة القسم على أول خلاف مع اعتبار صفة الاصول في القروع واعتبار عدد القروع  
في الاصول ثم كل شيء جعلته للاصل تنقل ذلك الى فرعه مثاله بنت ابن بنت وبنت بنت بنت فعند أبي يوسف المال بينهما نصيبان باعتبار  
الابان وعند محمد أثلاثاً سهمان لبنت ابن البنت ومهم لبنت بنت البنت كانه مات عن ابن وبنت فيقسم المال بينهما اثلاثاً ثم ما أصاب ابن  
البنت فولده وما أصاب بنت البنت فولدها بنتا ابن بنت وبنت بنت فعند أبي يوسف المال بينهما أثلاثاً باعتبار الابان وعند محمد خمس  
المال لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لبنتي ابن البنت كانه مات عن ابني بنت وبنت بنت فيقسم المال بينهم اثلاثاً ثم ما أصاب بنت البنت  
فولدها وما أصاب ابني البنت فولديهما هذا هو اعتبار عدد القروع في الاصول والاول اعتبار صفة الاصول في القروع. بنت ابن بنت وابن بنت  
بنت فعند أبي يوسف ثلث المال لبنتي ابن البنت وثلثاه لابن بنت البنت باعتبار الابان دون الاصول وعند محمد رحمه الله يتعكس الجواب



مثاله بنت أخ لأم وابن  
أخت لأم فعندهما المال  
بينهم ما نصفان كالاصول  
وعند أبي يوسف على ثلث  
الرواية أنلنا بنجلاف  
الاصول \* واذا اجتمع ثلاثة  
أولاد أخوات متفرقات  
أو ثلاث بنات أخوة  
متفرقين واستووا في  
القرب والدرجة فعند  
أبي يوسف وهو رواية عن  
أبي حنيفة رحمه الله  
أن من كان لاب وأم أولى  
من كان لاب ومن كان لاب  
أولى عن كان لأم وعند  
محمد وهو رواية عن أبي  
حنيفة رحمه الله يعتبر  
الاصول \* مثاله بنت أخت  
لاب وأم وبنت أخت لاب  
وبنت أخت لأم فعند أبي  
يوسف المال كله لبنت  
الاخت لاب وأم وعند  
محمد خمس المال لبنت  
الاخت لأم وخمس لبنت  
الاخت لاب وثلاثة  
أخماس لبنت الاخت لاب  
وأم \* بنت أخ لاب وأم

بنات الابن وصف ينقي اليهم الميت وهم الاجداد الفاسدون والجدات الناصدات وصف ينقي الى  
أبوي الميت كبنات الاخوة لاب وأم وأولاد وأولاد الاخوة لام وأولاد الاخوات كلها وصف ينقي الى  
جدى الميت كالاعمام لام وأولادهم والعلمات وأولادهن والاخوان والخالات وأولادهم وبنات الاعمام لاب  
وأُم وأولاد فهو لا وكل من ينقي بهم ذوا الارحام الاولى الصنف الاول وان كان بعد ثم الثاني ثم الثالث  
ثم الرابع على ترتيب العصابات وهو المأخوذة كذا في الكافي \* ذكر رضى الدين النيسابورى رحمه الله تعالى  
في فرائضه أنه لا يرث أحد من الصنف الثاني وان قرب وهناك أحد من الصنف الاول وان بعد وكذا  
الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال وهو المختار للفتوى والمعمول به من جهة مشايخنا رحمهم الله تعالى  
تقديم الصنف الاول مطلقا ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع قال وهكذا ذكره الاستاذ الصمد الكوفي في فرائضه  
فعلى هذا بنت البنت وان سفلت أولى من أبى الام كذا في الاختيار شرح المختار \* وانما يرث ذوا الارحام  
اذا لم يكن أحد من أصحاب الفرائض ممن يرث عليه ولم يكن عصبة وأجبهوا على أن ذوى الارحام لا يحجبون  
بالزوج والزوجة أى يرثون معهم ما فيه على الزوج والزوجة نصيبهما ثم يقسم الباقي بين ذوى الارحام كما لو  
انفردوا (مثاله) زوج وبنت وبنت وعالة وبنت عم فللزوج النصف والباقي لبنت البنت ثم الاولى بالمرث  
من الصنف الاول الاقرب الى الميت كبنات البنت أولى من بنت بنت البنت فان استووا فى الدرجة أى فى  
القرب فولد الوارث أولى سواء كان ولد عصبة أو ولد صاحب فرض كبنات بنت الابن أولى من ابن بنت البنت  
وابن بنت ابن أولى من ابن بنت بنت كذا فى الكافي \* واختلفوا فى ولد ولد الوارث والصحيح أنه ليس بأولى  
كذا فى خزائن المفاتيح \* وان استووا فى القرب وليس فيهم ولد الوارث فالأل يقسم بينهم على السواء كانوا  
ذكورا كلهم أو إناثا كلهم فان كانوا مختلطين فللذكور مثل حظ الانثيين وهذا بخلاف ان اتفقت صفة  
الاصول أى الآباء والامهات فى الذكورة والانوثة وان اختلفت صفة الاصول فعند أبى يوسف رحمه الله  
تعالى يعتبر ابدان الفروع ويقسم المال بينهم على السواء ان كان الكل ذكورا أو كان الكل إناثا وان كانوا  
مختلطين فللذكور مثل حظ الانثيين وعند محمد رحمه الله تعالى يؤخذ العدد من أبدانهم والوصف من البطن  
الذى اختلف حتى لو ترك ابن بنت وبنت بنت فالأل بينهم ما للذكور مثل حظ الانثيين لان صفة  
الاصول متفقة وكذا لو ترك ابن ابن بنت وبنت بنت بنت بنت بنت فالأل بينهم ما للذكور مثل حظ الانثيين  
لاتفاق الاصول وهذا بخلاف ولو ترك بنت بنت بنت بنت بنت ابن بنت فعند أبى يوسف رحمه الله تعالى  
المال بينهم مانصفان اعتبارا لابدانهم وعند محمد رحمه الله تعالى المال بينهم ما للاثنا عشر بنتا لبنت ابن البنت  
ولبنته لبنت بنت البنت اعتبارا للاصول كله مات عن ابن بنت وعن بنت بنت ثم ما أصاب ابن البنت فلولاه

وبنت أخ لاب وبنت أخ لام فعند أبي يوسف المال كله لبنت الأخ لاب وأم وعند محمد سدس المال لبنت الأخ لام والباقي لبنت الأخ لاب وأم ولاشئ لبنت الأخ لأب \* وإذا اجتمعت ثلاث بنات أخوات متفرقات وثلاث بنات أخوة متفرقين فعند أبي يوسف المال كله بين بنت الأخ لاب وأم وبين بنت الأخ لاب وأم نصفان وعند محمد ثلث المال بين بنت الأخ لام وبين بنت الأخ لام نصفان وثلثا المال بين بنت الأخ لاب وأم وبين بنت الأخ لاب وأم أثلاثا وكفى الأصول المذكورة وكذا الأخوة والأخوات إذا كانت قراة ذات جهتين فهو على اختلاف قدمي الصنف الأول \* مثاله ابن أخ لام وهو ابن البنت لاب وبنت أخت لاب وأم فعند أبي يوسف المال كله لبنت الأخ لاب وأم وعند محمد المال كله على خمسة ثلاثة أجزائه لبنت الأخ لاب وأم ونساء لابن الأخ لام الذي هو ابن الأخ لاب وقال بعضهم اجتماع الجهتين لا يثمر الاختلاف في هذه الصورة لأن بنت الأخ لاب وأم ترجحت عليه عند أبي يوسف لقوة قرابتهان فلم يرث هو معها أصلا





والاربعة والثمانية لاتعول وثلاثة منها تعول الستة تعول الى عشرة وتر او شفا كزوج واختين لاب وام وزوج واخت لاب وام واختين لام وزوج وست اخوات متفرقات اصلها من ستة وتعول الى تسعة ويسقط الاختان لاب سميت مروانية لانها وقعت في أيام بنى أمية وغراه أيضا لاشتهارها وزوج واختين لاب وام واختين لام وام فان للزوج ثلاثة من عشرة سميت شريجة لانها وقعت في أيام قضاء شريح واثنا عشر تعول الى سبعة عشر وتر الاشفا كاهم أم أو اختين لاب وام أو اخت لام وام أو اختين لام وام ولو كان في هذه المسئلة ابن محروم يحجب المرأة من الربع الى الثمن عند ابن مسعود رضي الله عنه وامرأتين واختين لاب وام واختين لام وام وأربعة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين عولا واحدا كالمثيرة وهي امرأ أو بنتان وأبوان سميت بذلك لان عليا رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر فأجاب بالبدية وقال صار عنها تسعا فاجبت الصحابة رضي الله عنهم من دقة فهمه وسرعة جوابه (والثانية في معرفة (٤٦١) التماثل والتداخل والتوافق والتباين)

اعلم ان العددين اما ان يكونا متساويين أم لا فان كانا متساويين فهما التماثلان والا فلا يتخلو ما ان يعد أقلهما الاكثر اي يفنيه أو يعددهما عدد ثالث أو لا هذا ولذا فلاول المتداخلان والثاني المتوافقان والثالث المتباينان وطريق معرفة الموافقة والمباينة أن يطرح من الاكثر بقدر الأقل من الجانبين حتى يتفق في درجة فان اتفقا في واحد فلا وفق وان اتفقا في أكثر فتوافقان ففي الاثنين بالنصف وفي الثلاثة بالثالث هكذا الى العشرة وفي العشرة بالعشر وفي أحد عشر بعشر من أحد عشر وفي اثني عشر بعشر من اثني عشر هكذا الى حيث ينتهي الحساب فتنسبهما الى آخر أجزاء اتفقانيه

(النوع الأول في التصحيح) اذا انكسر السهام على الرأس طلبنا الوفاق بين السهام والرؤس ان لم نجد

أخذنا كل الرأس وان وجدنا أخذنا وفق الرأس وهكذا يفعل بالثاني والثالث ثم طلبنا الوفاق بين الرأس والرؤس ان لم نجد ضربنا كل أحدهما في كل الآخر وان وجدنا ضربنا وفق أحدهما في كل الآخر وهكذا يفعل الثالث والرابع وان تماثلت الاعداد كتبنا بأحدها وان تداخلت اكتبنا بأكثرهما ثم ضربنا المجموع في أصل المسئلة مع عولها ان كانت عائلة فما بلغ فنماض المسئلة مثل ست بنات وثلاث جدات وثلاثة أعمام أصل المسئلة من ستة وتصح من ثمانية عشر وأربع زوجات وثلاث جدات واثني عشر أعمام أصلها من اثني عشر وتصح من مائة وأربعة وأربعين وأربع زوجات وعثمان عشرة بنتا وخمس عشرة جدة وستة أعمام أصلها من أربعة وعشرين وتصح من أربعة آلاف وثلاثة وعشرين وامرأتين وعشرين بنات وست جدات وسبعة أعمام أصلها من أربعة وعشرين وتصح من خمسة آلاف وأربعين كل ذلك يظهر بالتأمل الصادق ثم نصيب كل فريق ما هو نصيبهم في الابتداء مضروبا فيما مضى بنا في أصل الفريضة ونصيب كل واحد مما ينكسر

في الاصح لان سبب الاستحقاق القرابة دون الادلاء بوارث مثاله أب وأم وأب وأم فلهما سوا وان استورا في القرب وليس فيهم من بدلي بوارث نظر فان كانوا من جانب واحد من جانب الأب أو من جانب الأم واتفقت صفة من يدلون به فالقسمة على أبدانهم ان كانوا ذكورا أو إناثا بالسوية وان كانوا مختلطين فلذلك كرمثل حظ الاثنين وان اختلفت صفة من يدلون به انقسم على أول بطن الى الميت اختلف كما في الصف الاول وان كانوا من الجانبين يجعل الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ثم ما أصاب كل فريق يقسم بينهم كالأفراد مثاله أب وأم أبي الأب وأبوي أم أب فهما جدان من قبل الأب وأب وأم أبي الأم وأبوي أم الأم فهما جدان من قبل الأم فيقسم المال أثلاثا فالثلاث لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ثم ما أصاب قرابة الأب يقسم أثلاثا فالثلاث لقرابة الأب وثلاثة لقرابة الأم وهو أبوي أم الأب وما أصاب قرابة الأم فكذلك لثلاث لقرابة الأم وثلاثة لقرابة الأب وهو أبوي أم الأم وهذا الجواب على قول من لا يعتبر المدلى بالوارث كذا في خزنة المفتين

(والنصف الثالث) وهو ثلاثة أنواع الاول بنات الاخوة وأولاد الاخوات لاب وام وأولادهم والثاني بنات الاخوة وأولاد الاخوات لاب وام وأولادهم والثالث أولاد الاخوة والاخوات لام وأولادهم فان كانوا من النوع الاول أو الثاني فهم كالنصف الاول في تساوي الدرجة والقرب والادلاء بوارث والقسمة وان اختلفوا في ذلك فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابان وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر الابان ووصف الأصول كذا في الاختيار شرح المختار (مثاله) بنت الاخت أولى من بنت بنت الاخت لانها أقرب بنت ابن الاخ أولى من بنت بنت الاخ لانها ولد الوارث بنت أخت وابن أخت فالمال بينهما بالتكسر كرمثل حظ الاثنين بنت ابن أخ وابن بنت أخ وبنت بنت أخت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابان وعند محمد رحمه الله تعالى خمس المال لبنت بنت الاخت وثلثا لربعة الاخماس لابن بنت الاخ وثلث أربعة الاخماس لبنت ابن الاخ ابن أخت لاب وام فابو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابان دون الأصول فعنده ثلث المال لبنت الاخ لاب وام وثلثا لابن الاخت لاب وام والكلام في أولاد الاخوات والاخوة لاب كالكلام في الفريق الأول عند علمهم كذا في خزنة المفتين وان كانوا من النوع الثالث فالمال بينهم بالسوية ذكرهم وانماهم فيه سواء اعتبارا بأصولهم ولا خلاف فيه الاماروي شاذ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقسم للتكسر مثل حظ الاثنين وان كانوا من الانواع ونساووا في الدرجة فالمدلى بوارث أولى ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى من كان منهم لاب وام أولى ثم لاب ثم لام وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم المال على أصولهم وينقل نصيب كل أصل الى فرع (مثاله) ثلاث بنات أخوات

عليهم ما هو نصيبه في الابتداء مضروبا فيما مضى بنافيه أصل الفريضة وأما من انكسر عليهم فأذا رزنا فإرنا نصيب واحد منهم فحتاج فيه إلى أربع مقدمات الأولى أن يوقف رأس طائفة أو وقفها أو يأخذ سهمهم أو وقفها الثانية أن يطلب الوفاق بين حاصل رؤس طائفة وبين حاصل رؤس كل طائفة من انكسر عليهم فمأخذ الوفاق من كل موافق والكل من كل مباین والثالثة أن يطلب الوفاق بين مأخذنا من كل حاصل رؤس الطوائف سوى الطائفة الموقوفة فيضرب بعضها في بعض بعد طلب الموافقة والرابعة أن ينظر إلى ما جتمع من حاصل رؤس الطوائف بعد ضرب بعضهم في بعض فيضرب به فيما أخذنا من سهام الطائفة الموقوفة فيبلغ فهو نصيب كل واحد من الفريقين الموقوف وهذا إذا كان الكسر من جوانب فإن كان من جانبين لا يحتاج إلى المقدمة الثالثة وإن كان من جانب واحد يحتاج إلى المقدمة الأولى فقط وإن شئت خرجت الانصاف بطريق (٤٦٣) النسبة وهي أن ينسب سهام كل طائفة إلى رؤسها أو يأخذ تلك النسبة من مبلغ

الرؤس فما حصل فهو نصيب كل واحد من تلك الطائفة وإن شئت نسبت واحد من رؤس كل طائفة إلى جميعها وأخذت تلك النسبة من مبلغ الرؤس وضربت به في سهامهم فبالغ فهو نصيب كل واحد من تلك وإن شئت طلبت الوفاق عن مبلغ الرؤس وضربت به في سهامهم فبالغ فهو نصيب كل واحد منهم وان شئت قسمت ما مضى في أصل المسئلة على رؤس كل فريق وأخذت الخارج بالقسمة فضربت به في سهامهم فما حصل فهو المقصود وإن شئت قسمت سهام كل فريق من أصل المسئلة على رؤسهم وضربت ما يخص كل واحد منهم في مبلغ الرؤس فما خرج فهو نصيب كل واحد من أولئك الفريق فهذه ستة طرق يخرج الانصاف ثم إذا أردت قسمة التركة

متفرقات عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال كله لبنت الاخت لابوين وعند محمد رحمه الله تعالى لها ثلاثة أخماس ولبنت الاخت من الأب خمس ولبنت الاخت لام خمس باعتبار الأصول فرضا ورثا ثلاث بنات أخوة متفرقين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كل المال لبنت الأخ من الابوين وعند محمد رحمه الله تعالى لبنت الأخ من الأم السدس والباقي لبنت الأخ من الابوين بنت أخت لابوين بنت أخت لام المال للأولى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنها أقوى وعند محمد رحمه الله تعالى لها ثلاثة أرباع وللأخرى الربع فرضا ورثا باعتبار الأصول ابنا أخت لابوين وبنت أخت لام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال للابنين وعند محمد رحمه الله تعالى ابنا أخت كاختين فيقسم المال بينهما على خمسة (وأولاده هؤلاء كأصولهم) المدلى بوارث أولى إذا استوا مثله ابن ابن أخ لام وابن بنت أخ لابوين وبنت ابن أخ لاب المال للبنت لأنها تدلى بوارث كذا في الاختيار شرح المختار

**(الصف الرابع)** إذا انفرد واحد منهم استحق كل المال وهذا الحكم يتأق في جميع الاصناف وإن اجتمعوا وكان حيز قرايتهم متعديا بأن كان الكل من جنس واحد فالأقوى أولى بالاجماع أى من كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن كان لاب أولى من كان لام ذكورا كانوا أو إناثا كذا في الكافي \* ثم ولد الوارث أولى فإن كان أحدهما ولد الوارث غير أنه ذوقربة واحدة والآخر ولد في الرحم لكن ذاقرا بين الصحيح أن ذاقرا بين أولى مثله بنت ابن عم لاب وابن ابن عم لاب وأم فالثاني أولى كذا في خزائن المفتين \* وإن كانوا ذكورا أو إناثا واستوت قرايتهم فللد كرمثل حظ الاثنين كم وعمة كلاهما لام أو خال وخالة كلاهما لاب وأم أو لاب وألام وإن كان حيز قرايتهم مختلفا كعم لاب وأم وخالة لام أو خال لاب وأم وعمة لام فالثلاث لقربة الأب وهو نصيب الأب والثالث لقربة الأم وهو نصيب الأم (وكذا في أولادهم) أولاهم بالمراث أقربهم إلى الميت من أى جهة كان وإن استوتوا في القرب وكان حيز قرايتهم متعديا فولد العصبه أولى كبنف الم وابن العم كلاهما لاب وأم أو لاب فالمال كله لبنت الم وإن كان أحدهما لاب وأم والآخر لاب المال كله لمن له قوة القرابة بيانه ثلاث عمات عم لاب وأم وعمة لاب وعمة لام وثلاث خالات خالة لاب وأم وخالة لاب وخالة لام فثلاثا المال للعمات كله للعمة لاب وأم وخالة لاب وخالة لام فثلاثا المال للخالات كله للخالة لاب وأم لقوة القرابة خالة لاب وأم وخال لاب وأم وعمة لاب وعمة لام فثلاثا المال للممة التي لاب وأم لقوة القرابة وثلاثة بين الخال والخالة لاب وأم للذ كرمثل حظ الاثنين وتصح من تسعة بنت الخال لاب وأم وبنت العم لام فثلاثا المال لبنت العم والثالث لبنت الخال بنت خالة لاب وأم وبنت عم لام فالثلاث لبنت الم لام والثالث لبنت الخالة بنت عم لاب وأم وبنت عمه لاب وأم فالمال كله لبنت الم لهما ولدا

فأضرب سهام كل وارث في التركة ثم أقسم ما جتمع على ما صحت منه الفريضة فما يخرج لهم فهو نصيبه هذا العصبه إذا كان بين الصحيح والتم كعباينة فإن كانت بينهم موافقة فأضرب سهام كل وارث في وفق التركة ثم أقسم ما جتمع على وفق التصحيح \* ومن صولح على شيء يأخذ بغيره فأسقط سهامه في الفريضة ثم أقسم باقي التركة على سهام الباقيين \* مثاله زوج وبنت وأخت لاب وأم والتركة ثلاثون ديناراً ووب صولح الزوج على النوب يقسم الدينارين بين الاخت والبنت أثلاثا فالثلاثا للبنت وثلاثا للاخت من قبل أن هذه الفريضة تصح من أربعة أزواج الربع سهم وللبنات النصف سهمان وللأخت الباقي وذلك سهم سقط منه سهم الزوج بالخارج وبقي ثلاثة بين البنت والاخت أثلاثا كما كانت **(النوع الثاني في الرد)** إذا أعطينا ذوى السهام سهامهم وبقي سهم لاصحقي لم يرده عليهم بقدر سهامهم إلا الزوج والزوجة وهذا قول عمر وعلي رضي الله عنهما وبه أخذ علما وإن رجعهم الله وقال عثمان رضي

الله عنه يرد عليهم ما أبصا وقال زيد رضي الله عنه يوضع الفاضل في بيت المال وبه أخذ مالاً والشافعي رحمه الله والاصل في تصحيح مسائله أنه اذا لم يكن في المسئلة من يرد عليه فالقسمة على سهام من يرد عليهم فان كان منهم من لا يرد عليهم أعطيت نصيبه من أقل مخارجه ثم نظرنا الى الباقي ان استقام على سهام من يرد عليهم فيها والاضرب في ما يخرج نصيب من لا يرد عليهم فبالغ فيها تصحيح السهام وان وقع الكسر بعد ذلك فالسبيل ما قدمنا هذا اذا كان من يرد عليهم صنفين اما ان كان من يرد صفوا واحدا فهم بمنزلة العصابات يعطى من لا يرد عليه نصيبه من أقل مخارجه والباقي لهم فمضوا وان وقع الكسر صححها كما تصححها اذا كان فيها ذرهم وعصابات \* والمسائل الرديئة طريق آخر وهو ان يصحح مسئلة من يرد عليهم كالمواضع او يعطى من لا يرد عليه نصيبه من أقل مخارجه ويصحح عليه ثم ينظر الى الباقي بعد نصيب من لا يرد عليه من تصحيحه فان استقام على سهام من يرد عليهم فيها والاطلبنا الوفاق بين تصحيح من يرد عليهم وبين الباقي بعد نصيب من لا يرد عليه من تصحيحه ان لم نجد ضربنا كل تصحيح من يرد عليهم في كل تصحيح من لا يرد عليه وان وجدنا ضربنا وفق تصحيح من يرد عليهم في كل تصحيح من لا يرد عليه فما بلغ فيها تصحيح المسئلة فنصيب من لا يرد عليهم مضروب في تصحيح من يرد عليهم اوفى وفقهه ونصيب كل واحد من يرد عليهم مضروب في الباقي بعد نصيب من لا يرد عليهم من تصحيحه او وفق ذلك

العصبية بنت عمه لاب وبنت عمه لاب وأم فالمال كله لبنت العمه لاب وأم لقوة القرابة بنت خالة لاب وأم وبنت خال لاب فالمال كله لبنت الخالة لقوة القرابة كذا في الكافي \* قال رضي الله عنه اعلم بأن الأقرب من أولاد العمات والأخوال والأخالات مقدم على الأبعد في الاستحقاق سواء اتحدت الجهة أو اختلفت والتفاوت بالتقارب بالتفاوت في البطون فمن يكون منهم ذابطن واحد فهو أقرب ممن يكون ذابطين وذو البطينين أقرب من ذي ثلاثة بطون ويانه فيما اذا تركت بنت خالة وبنت بنت خالة أو بنت ابن خالة وابن ابن خالة فالإراث لبنت الخالة لانها أقرب بدرجة وكذلك ان تركت بنت عمه وبنت بنت خالة فبنت العمه أولى بالمال لانها أقرب بدرجة وان كانا من جهتين مختلفتين وان تركت بنت الأم مع ابنة خالة واحدة فلبنت الأم الثلثان ولا بنة الخالة الثلث وان كان بيض هؤلاء ذوي قرابتين وبعضهم ذوي قرابة واحدة فعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا وعند اتحاد الجهة الذي لاب أولى من الذي لام ذكرنا كان أو أنثى يانه فيما اذا تركت ثلاث بنات عمات متفرقات فان المال كله لابنة العمه لاب وأم وكذلك ثلاث بنات خالات متفرقات فان تركت ابنة خالة لاب وأم وابنة عمه لاب وأم فلابنة الأم الثلثان ولا بنة الخالة الثلث وكذلك ان كان أحدهما ولد لعصبية أو ولد لصاحب فرض فعند اتحاد الجهة بقدم ولد العصبية وصاحب الفرض وعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا بل تعتبر المساواة في الاتصال بالميت يانه فيما اذا تركت ابنة عمه لاب وأم وأب وابنة عمه فالمال كله لابنة الأم لانها ولد لعصبية ولو تركت ابنة عمه وابنة خال أو خالة فللبنة الأم الثلثان ولا بنة الخال أو الخالة الثلث لان الجهة مختلفة هنا ولا يرجح أحدهما بكونه ولد لعصبية وهذا في رواية ابن أبي عمران عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما في ظاهر المذهب ولد العصبية أولى سواء اختلفت الجهة أو اتحدت لان ولد العصبية أقرب اتصالا بوارث الميت فكانه أقرب اتصالا بالميت فان كان قوم من هؤلاء من قبل الأم من بنات الأخوال والأخالات وقوم من قبل الأب من بنات العمات والأعمام لام فالمال مقسوم بين الفريقين أثلاثا سواء كان من كل جانب ذو قرابتين أو من أحد الجانبين ذو قرابة واحدة ثم ما أصاب كل فريق فيصايبهم بترجيح جهة ذي القرابتين على ذي قرابة واحدة وكذلك يترجح نفسه من كانت قرابته لاب على من كانت قرابته لام فان استووا في القرابة فالقسمة بينهم على الأبدان في قول أبي يوسف الآخر وعلى أول من يقع الخلاف به من الأبناء في قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يانه فيما اذا تركت ابنة خال وابن خالة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر لان البنات الثلاث ولا بنة الخال الثلث وعلى قول محمد رحمه الله تعالى على عكس هذا ولو تركت ابنة عمه وابنة عمه فالمال بينهما للذكر

### النوع الثالث في المناصة

مبناها على التصحيح وهو أن يصحح فريضة الميت الاول على ورثته ويحفظ من ذلك ما أصاب الميت الثاني لطلب الوفاق ثم يصحح فريضة الميت الثاني على رؤسهم ثم يطلب الوفاق بين ما في يده وتصحيحه ان لم نجد ضربنا كل التصحيح في كل التصحيح

الاول وان وجدنا ضربنا وفق هذا التصحيح في كل التصحيح الاول ثم نبتدي بالقسمة فنله نصيب من الفريضة الاولى فيضروب في الفريضة الثانية ومن كان له نصيب من الفريضة الثانية فيضروب في نصيب الميت الثاني ومن كان له نصيب من الفريضة الثانية فيضروب في نصيب الميت الثاني هذا اذا عدم الوفاق أما اذا وجد الوفاق تضرب في مواضع المضرب في وقعه او يحفظ ذلك ما أصاب الميت الثالث لطلب الوفاق ثم تصحح فريضة الميت الثالث على ورثته ثم يطلب الوفاق بين ما في يده وتصحيحه ان لم نجد ضربنا كل هذا التصحيح في التصحيحين الاولين وان وجدنا ضربنا وفقه في كل التصحيحين الاولين ثم نبتدي بالقسمة ويثني وبنات ويربع ويخمس وعلى هذا القياس \* ثم يجب أن يعلم الموافقة انما اتفقت فلها نتائج وثمرات وأذا خربنا مسئلة من المناصة أو غيرها أو أعطينا كل ذي حق حقه وأوفينا حظه ثم ألقينا الانصبااء كلها وافق بعضها بعضا في جز من الاجزاء العصبية فنثمره هذه

الموافقان يقتصر من كل نصيب على جزء الوفاق ويخرج المسئلة من وقتها وعلى هذا يدور كثير من المسائل فاحفظه مثاله زوجة وأخت  
 لاب وأم وأختان لاب وأخوان لام مانت الاخت لاب وأم قبل القسمة عن أختيهما تين وأخوين لهما هذين فهذه المناسخة ابتداء من خمسة  
 عشر ثم بعد التوافق تنزل الانصاء الى خمسة لكل وارث سهم \* أخرى زوجتان وأم وأختان لاب وأم مانت الام قبل القسمة عن  
 أبيها وأخ لام وبنتها هاتين فهذه المناسخة تصح ابتداء من ثلاثين ثم تعود بالتوافق الى عشرة لكل زوجة سهم ولكل أخت ثلاثة أسهم  
 وللأخ لام سهمان \* أخرى أب وثلاث بنات وأمهن وهي بنت عمه مانت زوجته هذه عن بنتها هؤلاء وعملها هذا فهذه المناسخة تصح ابتداء  
 من اثنين وسبعين ثم تعود بالتوافق الى أربعة لكل سهم ولكل بنت سهم \* أخرى زوجة وأم وأخت لاب وأم وأخ لام وأخت لام مانت الاخت  
 لاب وأم عن زوج وعن هؤلاء (٤٦٤) فهذه المناسخة تصح ابتداء من خمسة عشر ثم تعود بتوافق الانصاء الى خمسة لكل وارث

ووارثه سهم \* أخرى زوجة  
 وأم وأخت لاب وأم وأختان  
 لاب وأخ لام مانت الاخت  
 لاب وأم عن هؤلاء فهذه  
 المناسخة تصح ابتداء من  
 خمسة عشر ثم تنزل بالتوافق  
 الى ثلث هذا المبلغ وذلك  
 خمسة لكل وارث ووارثه  
 سهم \* ثم اعترف في المناسخة  
 قضية يغنيك اعتبارها  
 عن سائر الحادثة في كثير  
 من مسائلها وهي ان  
 لا يستعمل تصحيح الأولى  
 ولكن يعد الى من انكسر  
 عليهم فيعزل نصيبهم من  
 ميراث الميت الأول فعسى  
 يزول الكسر باجتماع  
 النصيبين فيكفي مئونة  
 الضرب والتصحیح رأساً أو  
 يتفق بهذا الجمع بلا ضم  
 موافقة بعد المباشرة فيقل  
 الحساب ويسهل التخرج  
 \* مثاله امرأة توفيت عن  
 أخوين وخس بنات وعن  
 زوج وعن ابن عمها وأبوهن

مثل حظ الاثنين ولوتر ابن عمه وابنة عم فان كانت ابنة عم لاب وأم أو لاب فهي أولى لانها ولد عصبية  
 وابن العم ليس بولد عصبية وان كانت بنت عم لام فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر المال بينهما  
 أثلاثاً على الأبدان لابن العم الثلثان ولبنات العم الثلث وعند محمد رحمه الله تعالى على عكس ذلك باعتبار  
 الأبناء وهذا اذا كان ابن العم لأم فاما اذا كان ابن عم لاب وأم فهو أولى بجميع المال لانه ذو قرابتين  
 وكذلك اذا كان ابن عم لاب لان ادلاءه بقراءة الاب وفي استحقاق معنى العصبية تقدم قرابة الاب على  
 قرابة الام فان ترك الميت خالة للام وأخالة للام فالمرث له ان لم يكن معه غيره وان تركهما جميعاً فالمرث  
 بينهما اللذ كرمثل حظ الاثنين أثلاثاً باعتبار الأبدان فان ترك خالة للام وعمه للام فقد ذكراً أو سليمان  
 من أحدهما بأن المال بينهما ما أثلاثاً لثلاثة للعمه والثلث للخالة ثم على ظاهر الرواية يستوي أن يكون لهما  
 قرابتان أو يكون لاحدهما قرابتان وللأخرى قرابة واحدة فان ترك عمه الاب وعمه الاب فالمرث كله لم  
 الاب ان كان لاب وأم أو لاب لانه عصبية وان كان لام فالمرث بينهما أثلاثاً على الأبدان في قول أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى الاخر وعلى المدعي في قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى وان كان هنالك عمه الاب  
 وخالة الاب فعلى رواية أبي سليمان المال بينهما اللذ كرمثل حظ الاثنين فان اجتمع الفريقان يعني عمه الاب  
 وخالة الاب وعمه الام وخالة الام فلقوم الاب الثلثان ولقوم الام الثلث ثم قسمة كل فريق بين كل فريق  
 في هذا الفصل كقسمة جميع المال فيما تقدم ولا يختلف الجواب بكون أحدهما ذا قرابتين والآخر  
 ذا قرابة واحدة في القسمة عند اختلاف الجهة لكن في نصيب كل فريق يترجح ذو قرابتين على نحو ما بينا في  
 الفصل المتقدم (والكلام في أولاده هؤلاء) بمنزلة الكلام في آبائهم ولكن عند انعدام الأصول فاما عند  
 وجود واحد من الأصول فلا ولد كما لا شئ لاحد من أولاد العمات والخالات عند بقاء عمه وخالة الميت  
 ويتصور في هذا الجنس شخص له قرابتان بانه في امرأته لها أخ لام وأخت لاب فتزوج أخوها لام أختها  
 لابها فاولاد بينهما ما ولد ثم مات هذا الولد فهذه المرأة خالته لاب وهي أيضا عمته لام كذا في المبسوط لشمس الأئمة  
 السرخسي

### الباب الحادي عشر في حساب الفرائض

السهام المقدرة ستة السدس والثلث والثلثان جنس واحد والثلث والرابع والنصف جنس ولكل سهم  
 من هذه السهام يخرج فالنصف يخرج من سهمين وما عداه يخرج كل سهم من اسمه كالمثلث من ثمانية  
 والرابع من أربعة والثلث والثلثان من ثلاثة والسدس من ستة وان اجتمع الربع مع كل الآخر أو مع

مات زوجها قبل القسمة عن هؤلاء فهذه المناسخة على الجادة المعهودة تصح ابتداء من مائة وعشرين ثم تنزل بتوافق  
 الانصاء الى اثني عشر وعلى قضيتها هذه تصح من اثني عشر لكل بنت سهمان ولكل أخ سهم \* ثم من المناسخات ما يمكن تصحيحها بالطريقة  
 الضرورية وهي طريقة عجيبه يقبل عناؤها فاعتنمها أيديك الله تعالى فهي ان شاء الله تعالى تكفيك تطويلات الحساب وتهويلات  
 الحساب والله تعالى السهل للسهل عاب طريق الضروري شي عجيب وحساب قريب وأمر غريب الا فاشعر عن فيه ان رتبته بقلب عقول  
 وصدر رحيب \* الاصل في الطريقة الضرورية ان تتأمل في المناسخة التي ترد عليك في بعض الرتب يحصل اليهم ويحصل  
 المال لهم ففرقة فرقة وان كانوا فريقين تكلف لا استخراج نصيب أقل الفريقين عدداً وأوضع النصيبين نسبة فاذا عرفت ذلك تعين ما بقي  
 نصيباً للفرقة الثالثة وأصل آخر لابد من معرفته في الطريقة الضرورية وهو أن سدس المال وربيع باقيه مثل المال وسدس باقيه وكذلك

بعضه فأصله من اثني عشر وان اجتمع الثمن مع كل الآخر أو مع بعضه فأصله من أربعة وعشرين كذا في المحيط \* وإذا اختلط النصف بكل الآخر أو ببعضه فهي من ستة هكذا في خزانة المفتين \* وإذا صححت الفريضة فان انقسم سهام كل فريق عليه فلا حاجة الى الضرب وان انكسر فاضرب عدد رؤس من انكسر عليه في أصل المسئلة وعولها ان كانت عائلة فخرج صحت منه المسئلة مثاله امرأة وأخوان للزوجة أربع سهام يبقى ثلاثة لا تستقيم على أخوين ولا موافقة فاضرب اثنين في أربعة تكن ثمانية منها تصح وان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في المسئلة مثاله امرأة وستة أخوة للزوجة الربع يبقى ثلاثة لا تستقيم على ستة وبينهم موافقة بالثلث فاضرب وفق عددهم وهو اثنان في أصل المسئلة وهو أربعة تكن ثمانية منها تصح المسئلة كان للزوجة سهم في اثنين يكن اثنين وللأخوة ثلاثة في اثنين يكن ستة لكل واحد سهم (آخر) زوجة وستة أخوة وثلاث أخوات لابوين أصلها من أربعة للزوجة سهم يبقى ثلاثة لا تستقيم على خمسة عشر لكن بينهم موافقة بالثلث فترجع الخمسة عشر الى ثلثها وهو خمسة فاضرب الخمسة في أربعة يكن عشرين منها تصح وان انكسر على فريقين فاطلب الموافقة بين سهام كل فريق وعددهم ثم بين العددين فان كانا متساويين فاضرب أحدهما في أصل المسئلة وان كانا متباينين فاضرب أكثرهما وان كانا متوافقين فاضرب وفق أحدهما في الآخر فخرج فاضرب في المسئلة وان كانا متباينين فاضرب كل أحدهما في الآخر ثم المجموع في المسئلة مثاله ثلاثة أعمام وثلاث بنات للبنات الثلاث يبقى سهم للأعمام فقد انكسر على فريقين وهما متساويان فاضرب عددا أحدهما وهو ثلاثة في أصل المسئلة يكن تسعة منها تصح (آخر) خمس جدات وخمس أخوات لابوين وعم أصلها من ستة ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن العددين متساويان فاضرب أحدهما وهو خمسة في أصل المسئلة يكن ثلاثين منها تصح (آخر) جدة وست أخوات لابوين وتسع أخوات لام من ستة وتقول الى سبعة للجدات سهم وللأخوات اللام سهمان ولا موافقة وللأخوات لابوين أربعة وبينهم موافقة بالنصف فيرجع الى ثلاثة وهي داخله في التسعة فاضرب تسعة في أصل المسئلة وهي سبعة يكن ثلاثة وستين منها تصح \* (آخر) بنت وست جدات وأربع بنات ابن وعم من ستة ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن بين الرؤس وهي الستة والأربعة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهما في الآخر يكن اثني عشر ثم اثني عشر في المسئلة يكن اثنين وسبعين منها تصح (آخر) زوجة وست عشرة أختا لام وخمس وعشرون عمات ربع وثلاث وما بقي أصلها من اثني عشر وبين سهام الأخوات وعددهن موافقة بالربع فيرجع الى أربعة وبين الأعمام وسهامهم موافقة بالخمس فيرجع الى خمسها وهو خمسة ولا موافقة بين الأعداد فاضرب أحد العددين وهو أربعة في الآخر وهو خمسة يكن عشرين ثم اضربها في أصل المسئلة اثني عشر يكن مائتين وأربعين منها تصح وان انكسر على ثلاثة فرق أو أكثر فكذلك نطلب المشاركة (١) وأولابن السهام والاعداد ثم بين الأعداد والاعداد ثم اعمل كما فعلت في الفريقين في المداخل والمائلة والموافقة والمباينة ولا يتصور انكسر على أكثر من أربع فرق في الفرائض وما حصل من الضرب بين الفرق وسهامهم يسمى جزء السهم فاضرب في أصل المسئلة (مثاله) أربع زوجات وثلاث جدات واثناعشر عمات أصلها من اثني عشر للزوجات الربع ثلاثة وللجدات السدس سهمان وللأعمام مائتين وسبعة ولا موافقة بين الأعداد والسهام لكن الأعداد متداخلة فاضرب أكثرها وهو اثناعشر في أصل المسئلة يكن مائة وأربعة وأربعين منها تصح كان للزوجات ثلاثة في اثني عشر تكن ستة وثلاثين لكل زوجة تسعة وكان للجدات سهمان في اثني عشر أربعين وعشرين لكل جدة ثمانية وكان للأعمام سبعة في اثني عشر أربعة وعشرين لكل عم سبعة (آخر) ست جدات وتسع بنات وخمس عشرة عمات أصلها من ستة للجدات سهم لا ينقسم ولا موافقة للبنات أربعة كذلك وللأعمام سهم كذلك وبين أعدادهم موافقة فاضرب ثلث الجدات وهو اثنان في عدد البنات وهو تسعة يكن ثمانية

(١) قوله نطلب المشاركة كذا في عبارة الاختيار والاولى أن يقول نطلب المناسبة كما لا يخفى اهـ بحراوى

نعم المال وتسع باقيه مثل  
تسع المال ونعم باقيه وكذلك  
نظائرهما فاذا احتجت الى  
أن تأخذ من المال وتسع  
باقيه وأخذت تسع المال  
ونعم باقيه فقد أخذت  
ما احتجت اليه في هذا القلب  
والتغيير قصر المسافة وإشار  
التيسير ثم اعلم أن الطريقة  
الضرورية تتشعب في مسائل  
كثيرة ذكرنا عدة منها وفي  
عن ابن و بنت وامرأة هي  
أهمها ماتت هذه قبل القسمة  
عن أمها وأختها هذين صار  
المال بين الام والأخت فما  
أصاب الام من المسئلة الاولى  
الثلث لانها كانت زوجة  
وصار الباقي بين الاخ والأخت  
أثلاثا ومن المسئلة الثانية  
ثلث ما بقي وقد علمنا أن ثمن  
تسع ما بقي وقد علمنا أن ثمن  
المال وتسع باقيه مثل تسع  
المال ونعم باقيه فقلنا المسئلة  
وأعطيناها تسع المال  
ونعم باقيه بقى للاخ تسعة  
أنساع المال صحت المسئلة  
ابتداء من تسعة وبالجدات  
المعهودة ابتداء من اثنين  
وسبعين ثم تنزل بتوافق  
الانصاف الى تسعة أخرى

فبتان وامرأة وهى أمهما  
ماتت احدى البنيتين قبل  
القسمه عن أمها وأختها  
هاتين صار مال المال الاخت  
والأم فأصاب الأم من المسئلة  
الاولى الثمن ومن الثانية  
خمس ما بقى وخمس النصف  
خمس ما بقى فاذن المال عن  
المال وخمس باقيه فقلبنا  
المسئلة وأعطيناها خمس  
المال وعن باقيه صحت المسئلة  
من عشرة وبالجملة المعهودة  
من ثمانين ثم بالتوافق الى  
عشرة \* أخرى حرمت عن  
أخ لام وهو حر وعن أخت  
لاب وأم وهى حرة وعن  
ثلاث أخوات لاب وهن  
مرفقات فعتق قبل القسمه  
ثم ماتت الاخت لاب وأم  
عن هؤلاء صار مال المال  
أخ لام وثلاث أخوات لاب  
فأصاب الاخ من المسئلة  
الاولى الربع ومن الثانية  
خمس ما بقى فاذن لربع المال  
وخمس باقيه فقلبنا المسئلة  
وأعطيناها خمس المال وربع  
باقيه صحت المسئلة ابدا  
من خمسة وبالجملة المعهودة  
نقص من عشرين ثم بالتوافق  
الى خمسة \* أخرى أم وبنت

عشر ثم اضرب وقفها الثلث وهو ستة في عدد الاعام وهو خمسة عشر يكن تسعين ثم اضرب التسعين في  
أصل المسئلة ستة يكن خمسمائة وأربعين منها تصح (آخر) زوجتان وعشر جدات وأربعون أختا لام  
وعشرون عمأصلها من اثني عشر للزوجتين الربع ثلاثة لا ينقسم ولا موافقة وللجدات السدس ممان  
لا ينقسم لكن بينهما موافقة بالنصف فترجع الى نصفها وهو خمسة وللأخوات الثلث أربعة لا ينقسم  
ويوافق بالربع فترجع الى ربعها وهو عشرة وللأعمام ما بقى وهو ثلاثة لا يستقيم ولا موافقة والخمسة والعشرة  
داختان في العشرين فاضرب عشري في أصل المسئلة اثني عشر يكن مائتين وأربعين منها تصح  
(آخر) أربع زوجات وخمس عشرة جددة وثماني عشرة بنتا وستة أعام أصلها من أربعة وعشرين للزوجات  
الثلث ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق وللجدات السدس أربعة كذلك للبنات الثلاثان ستة عشر بينهما موافقة  
بالنصف فيرجع الى النصف وهو تسعة في الاعام سهم معنا أربعة وخمسة عشر وستة وبين التسعة  
والسبعة موافقة بالثلث فاضرب ثلث أحدهما في الآخر يكن ثمانية عشر وبينها وبين الخمسة عشر موافقة  
بالثلث أيضا فاضرب ثلث أحدهما في الآخر يكن تسعين وهى توافق الأربعة بالنصف فاضرب اثنين في  
تسعين يكن مائة وثمانين اضربها في أصل المسئلة أربعة وعشرين يكن أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين  
منها تصح (آخر) زوجتان وعشر بنات وست جدات وسبعة أعام من أربعة وعشرين للزوجتين الثلث  
ثلاثة لا ينقسم ولا يوافق للبنات الثلاثان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيرجع الى خمسة وللجدات  
السدس أربعة عشر بينهما موافقة بالنصف أيضا فيرجع الى ثلاثة وللأعمام سهم معنا اثنتان وخمسة وثلاثة  
وسبعة كلها مقبانية فاضرب اثنين في خمسة يكن عشرة اضربها في ثلاثة يكن ثلاثين اضربها في سبعة  
يكن مائتين وعشرة اضربها في أصل المسئلة يكن خمسة آلاف وأربعين كذا في الاختيار شرح المختار  
\* خمس أخوات لاب وثلاث أخوات لام وسبع جدات وأربع زوجات أصلها من اثني عشر ونقول الى  
سبعة عشر فللاخوات لاب الثلاثان ثمانية لا تنقسم عليهن ولا يوافق وللزوجات الربع ثلاثة لا تنقسم عليهن  
ولا يوافق وللجدات السدس ممان لا ينقسم عليهن ولا يوافق وللزوجات الربع ثلاثة لا تنقسم عليهن  
ولا يوافق فالتسعة لا توافق الثلاثة فاضرب أحدها ما بقى الأخرى تبلغ خمسة عشر وخمسة عشر لا توافق  
الأربعة فاضرب أحدها في الأخرى تبلغ ستين والستون لا توافق السبعة فاضرب أحدها في الأخرى  
تبلغ أربع مائة وعشرين ثم اضرب أربع مائة وعشرين في الفريضة وهى سبعة عشر تبلغ سبعة آلاف ومائة  
وأربعين فمنا تصح كذا في التبيين

### الباب الثاني عشر في معرفة التوافق والتماثل والتداخل والتباين

اعلم ان كل عددين لا يتخالون عن هذه الاقسام الاربعة أما التماثلان فهما المتساويان كالثلاثة والثلاثة  
والخمسة والخمسة وهذا يعرف بالبدية وأما المتداخلان فكل عددان أحدهما جزء الآخر وهو أن لا يكون  
أكثر من نصفه كالثلاثة مع التسعة والاربعة مع الاثني عشر فالثلاثة ثلث التسعة والأربعة ثلث الاثني  
عشر والاربعة نصف الثمانية وكذلك الثلاثة مع الستة طريق معرفة ذلك أن تسقط الأقل من الأكثر  
فان بقي به فهم امتدادا خلان كالثلاثة والاربعة مع العشرين فانك اذا أسقطت الخمسة من العشرين أربع  
مرات أو الاربعة خمس مرات فنبت العشرين فعملت أهم امتدادا خلان أو نقول كل عددان ينقسم الأكثر  
على الأقل قسمة صحيحة فهم امتدادا خلان كما ذكرنا فانك اذا قسمت العشرين على الخمسة تجبى أربعة  
أقسام قسمة صحيحة وكذلك اذا قسمت على الاربعة تجبى خمسة أقسام قسمة صحيحة وأما المتوافقان فكل  
عددان لا يقبى أحدهما الآخر ولا ينقسم عليه لكن يقبى ما عدد آخر فيكونان متوافقين بجزء العدد  
المقبى كالثمانية مع الاثني عشر يقبىها أربعة فهم متوافقان بالربع وكذا خمسة عشر مع خمسة وعشرين  
يقبىها خمسة فتوافقهما بالخمس وقد يقبى ما أعداد كاثني عشر وثمانية عشر فانه يقبىها الستة والثلاثة



والاثنان فيؤخذ جزء الوفاق من أكثر الأعداد فيكون أخصر في الضرب والحساب \* وطريق معرفة الموافقة أن تنقص أحدهما من الآخر أبداً فيبقى فخذ جزء الموافقة من ذلك كخمس عشرة مع خمسة وعشرين فانك اذا نقصت منها الخمسة عشرين يبقى عشرة فاذا نقصت العشرة من خمسة عشرين يبقى خمسة فاذا نقصت الخمسة من العشرة يبقى خمسة فتأخذ جزء الموافقة من خمسة \* وطريق معرفة جزء الموافقة أن تنسب الواحد الى العدد الباقي فما كان من نسبة الواحد اليه فهو جزء التوافق (مثاله) ما ذكرنا في خمسة انسب الواحد اليها يكن خمسة فاعلم أن الموافقة بينهما بالاجناس وان كان الجزء المفقى للعديد أكثر من عشرة كالسنة والثلاثين والاربعة والخمسين فالذي يقسمها ثمانية عشر \* واثنان وعشرون وثلاثة وثلاثون يقسمها أحد عشر \* وثلاثون وخمسة وأربعون يقسمها خمسة عشر فانظر فان كان المفقى فرداً أو لا وهو الذي ليس له جزء صحيح أي لا يتركب من ضرب عددي عدد كما أحد عشر فقل الموافقة بينهما بجزء من أحد عشر لانه لا يمكن التعبير عنه صحيحاً بشئ آخر فان كان العدد المفقى زوجاً كالثمانية عشر فيماد كزناً أو فرداً من كوا وهو الذي له جزءان صحيحان أو أكثر كخمس عشرة فان لها جزءاًين صحيحين وهو الخامس ثلاثة والثلاث خمسة يسمى من كبالانه يتركب من ضرب عددي عدد وهو ثلاثة في خمسة فان شئت أن تقول كما قلت في الفرد الاول هو موافق بجزء من خمسة عشر وبجزء من ثمانية عشر وان شئت أن تنسب الواحد اليه بكسرين يضاف أحدهما الى الآخر فتقول في خمسة عشر بينهما موافقة بثلاث الخمس وفي ثمانية عشر بثلاث السدس وقس عليه نظائره \* وأما المتباينان فكل عددين ليسا متداخلين ولا متماثلين ولا يقسمهما الا الواحد كالخمس مع السبعة والسبعة مع التسعة وأحد عشر مع العشرين وأمثاله كذا في خزانة المفتين \* وإذا صححت المسئلة بما تقدم من الطرق وأردت أن تعرف نصيب كل فريق من الصحيح فاضرب ما كان له من أصل المسئلة فيما ضربته في أصلها فخرج فهو نصيب ذلك الفريق ومعرفة نصيب كل وارث أن تضرب سهامه فيما ضربته في أصل المسئلة يخرج نصيبه مثاله أربع زوجات وست اخوات لابوين وعشرة اعمام أصلها من اثني عشر للزوجات الربع ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق وللأخوات الثلثان ثمانية لا يستقيم لكن يوافق بالتصريف يرجع الى ثلاثة ولا اعمام واحد فهنا أربعة وثلاثة وعشرون بين الاربعة والعشرة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهما في الآخر يكن عشرين ثم اضرب العشرين في ثلاثة يكن ستين اضربها في أصل المسئلة اثني عشر تكن سبعمائة وعشرين منها تصح فاذا أردت أن تعرف نصيب كل فريق فقل كان للزوجات ثلاثة مضروبة فيما ضربته في أصل المسئلة وهو ستون يكن مائة وثمانين وكان للأخوات ثمانية مضروبة في ستين يكن أربع مائة وثمانين وكان للأعمام سهم في ستين يكن ستين وإذا شئت أن تعرف نصيب كل وارث فقل كان لكل زوجة ثلاثة ارباع سهم مضروبة في ستين يكن خمسة وأربعين وكان لكل أخت سهم وثلاث في ستين يكن ثمانين ولكل عم عشر سهم في ستين يكن ستة فهذا بيان تصحيح المسائل ومعرفة نصيب كل فريق وكل وارث فقس عليه أمثاله واعلم بما أوضحه من الطرق تجده كذلك ان شاء الله تعالى (وطريق آخر) لمعرفة نصيب كل فرد أن تقسم المضروب على أي فريق شئت ثم اضرب الخارج في نصيب ذلك الفريق فالجاصل نصيب كل واحد من ذلك الفريق مثاله ما تقدم من المسئلة المضروب ستون تقسمه على الزوجات الاربعة يخرج خمسة عشر تضربها في نصيب الزوجات وهو ثلاثة يكن خمسة وأربعين فهو نصيب كل زوجة ولو قسمتها على الاخوات يخرج لكل أخت عشرة تضربها في سهامهن وهي ثمانية يكن ثمانين على لكل أخت ولو قسمتها على الأعمام يخرج ستة فاضربها في نصيبهم وهو سهم يكن ستة هي لكل عم (وطريق آخر) طريق النسبة أن تنسب السهام لكل فريق من أصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم تعطي مثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من أحاد الفريق مثاله مسئلة تقول سبعة الزوجات ثلاثة تنقسم الى عدد هن وهو أربع يكن ثلاثة أو باع فأعط كل واحدة منهن ثلاثة أرباع المضروب وهو خمسة وأربعون فهكذا تعمل في نصيب الاخوات والاعمام كذا في الاختيار شرح المختار

لا وارث للمتوفى ماتت البنت قبل القسمة عن ثلاث بنات و جدة وهي أم المتوفى الاول صار مال المال أما وثلاث بنات فاصاب الام من المسئلة الاولى الربع ومن الثانية خمس ما يبقى فاعطيناها خمس المال وربع باقية صحت ابتداء من خمسة وبالجملة المعهودة من عشرين ثم بالتوافق من خمسة \* أخرى أبوان وأخوان لام ثم مات الاب قبل القسمة عن زوجة وهي أم المتوفى الاول وعن أخوين لاب وأخت لاب لأخت المتوفى الثاني ثلاثة أخماس السدس وهو عشر الكل لان سدس ثلاثين خمسة وثلاثة أخماس الخمسة ثلاثة وهي عشر ثلاثين فاعطيناها العشر من عشرة بقي تسعة أعشار لاختونه الثلاثة وبالجملة من تسعين وبالموافقة تنزل الى العشرة \* أخرى أخت لام وسبعة اخوة لاب وأم ماتت الاخت لام قبل القسمة عن زوج وعن أخت لاب وعن هؤلاء الاخوة السبعة وهم اخوة المتوفى الاول لاب وأم

الباب الثالث عشر في الغول

قال رضي الله تعالى عنه اعلم ان الفرائض ثلاثة فريضة عادلة وفريضة قاصرة وفريضة عائلة فالفريضة  
العادلة هو ان تساوي سهام أصحاب الفرائض سهام المال بان ترك لأختين لاب وأم وأختين لام فلا لأختين  
لام الثلث وللأختين لاب وأم الثلثان وكذلك ان كان سهام أصحاب الفرائض دون سهام المال وهناك  
عصبة فان الباقي من أصحاب الفرائض يكون للعصبة فهو فريضة عادلة وأما الفريضة القاصرة فهو ان  
تكون سهام أصحاب الفرائض دون سهام المال وليس هناك عصبة بان ترك لأختين لاب وأم وأمًا فلا لأختين  
لاب وأم الثلثان وللأم السدس ولا عصبة في الورثة لياخذ ما بقي فالحكم فيه الزد والفريضة العائلة ان  
تكون سهام أصحاب الفرائض أكثر من سهام المال بان كان هناك ثلثان ونصف كالزوج مع الأختين لاب  
وأُم ومع الأم أو نصفان وثلث كالزوج مع الأخت الواحدة لاب وأم ومع الأم فالحكم في هذا العول في قول  
أكثر العصابة عمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم وهو مذهب الفقهاء كذا في المبسوط  
والعول هو زيادة السهام على الفريضة فتعول المسئلة الى سهام الفريضة ويدخل النقصان عليهم على قدر  
حقوقهم لعدم ترجيح البعض على البعض كالديون والوصايا اذا ضاقت التركة عن ايفاء الكل فانها تقسم  
عليهم على قدر أنصباهم ويدخل النقص على الكل كذا هذا كذا في الاختيار شرح المختار واعلم ان  
أصول المسائل سبعة اثنتان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثناعشر وأربعة وعشرون أربعة منها لاتعول  
الاثنتان والثلاثة والأربعة والثمانية وثلاثة تعول الستة والاثنا عشر والأربعة والعشرون فالسبعة  
تعول الى عشرة وتراوشت اثناعشر تعول الى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر وأربعة وعشرون  
تعول الى سبعة وعشرين لا غير (أمثلة تعرف هذه الاصول بها) أما التي لاتعول فزوج وأخت لاوين  
للزوج النصف وللأخت النصف وكذلك زوج وأخت لاب وتسمى هاتان المسئلان اليتميتين لانه لا يورث  
المال بفريضتين متساويتين الا في هاتين المسئلتين بنت وعصبة للبنت نصف وما بقي للعصبة أصلهما من  
ثنتين أخوان لام وأخ لاوين ثلث وما بقي أختان لاب وأم وأخ لاب ثلثان وما بقي أصلهما من ثلاثة أختان  
لاوين وأختان لام ثلثان وثلث زوج وبنت وعصبة ربع ونصف وما بقي أصلهما من أربعة زوجة وبنت  
وعصبة ثمن ونصف وما بقي أصلهما من ثمانية زوجة وابن ثمن وما بقي أصلهما من ثمانية  
(أمثلة أخرى) جدة وأخت لام وأخت لاوين وأخت لاب أصلهما من ستة ونصف منها جدة وأختان لام  
وأخت لاوين وأخت لاب سدس وثلث ونصف وسدس أصلهما من ستة وتعول الى سبعة زوج وأم  
وأخوان لام نصف وسدس وثلث من ستة وتسمى مسئلة الازام فانها الزام على مذهب ابن عباس رضي الله  
تعالى عنه ما لانه ان قال كما قلنا فقد يجب الامن الثلث الى السدس بالأختين ولا يقول به وان جعل للام  
الثلث وللأختين السدس فقد أدخل النقص على أولاد الام وايس ذلك مذهبه وهو خلاف النص أيضا  
وان جعل لهما الثلث فقد قال بالعول زوج وأم وأخت لاوين نصف وثلث ونصف أصلهما من ستة وتعول  
الى ثمانية وهي أول مسئلة عالت في الاسلام وقعت في صدر خلافة عمر رضي الله عنه فاستشار العصابة  
رضي الله عنهم فاستشار العباس رضي الله عنه أن يقسم عليهم بقدر سهامهن فصاروا الى ذلك زوج وأم  
وأختان لاوين أصلهما من ستة وتعول الى ثمانية زوج وأب وثلث أخوات متفرقات أصلهما من ستة وتعول  
الى تسعة للزوج ثلاثة وللأم هم وللأخت لام سهم وللأخت لاوين ثلاثة وللأخت لاب سهم السدس  
تكلمه الثلثين زوج وأم وأختان لام وأختان لاوين نصف وسدس وثلث وثلثان أصلهما من ستة وتعول الى  
عشرة وتسمى أم الفروخ لانها أكثر المسائل عولاً فشبهت الاربعة الزوائد بالفروخ وتسمى أيضا الشريرة  
لان شريرها أول من قضى فيها زوجة وأختان لاوين وأخ لاب أصلهما من اثني عشر ونصف منها زوجة  
وجدة وأختان لاوين ربع وسدس وثلثان أصلهما من اثني عشر وتعول الى ثلاثة عشر امرأة وأختان  
لام وأختان لاوين ربع وثلث وثلثان أصلهما من اثني عشر وتعول الى خمسة عشر امرأة وأختان لام

أصاب الزوج النصف  
والاخت لآب النصف  
والآخوة السبعة إلى الثلث  
فعالت المسئلة إلى سبعة  
وللزوج وأخت الأم ثمانية  
وللاخت لآب كذلك فصل  
لهما ستة أثمان وهو ثلاثة  
أرباع السدس فله ثلاثة أرباع  
السدس مثل سدس ثلاثة  
الأرباع فاعطيناها سدس  
ثلاثة الأرباع وأقل عدد  
لهذا ستة عشر

## الفصل الخامس في

موانع الارث منها الرق  
وافرا كما في الفن أو ناقصا كما  
في المدبر والمكاتب اذا مات

عاجز اذ هو عبد وان مات عن

وفاء أوعن مولود في الكتابة

یوٹی کابنه و بحکم بحریتہ

في آخر جزء من أجزاء حياته

يَتَجَيَّنُ أَنَّهُ مَاتَ حُرًّا وَالْمُسْقَمُ هُوَ

بمكة حرمدون عسدهما  
من الامام ع

وعدا امام و عجب مایه  
علیه در هفتاد و یک سال

لَفِكَالْ رَقْمُهُ كَمَقْتَق

العض أما إذا كان يسمى

لحق في راجته كالعبد

المرهون اذا اعتقه الراهن

فہو بمنزلۃ الاحرار یرث

ويورث عنه \* منها القتل

وأختان لابوين ربع وسدس وثلاث وثلاثان أصلهما من اثني عشر وتعمل الى سبعة عشر امرأة وأم وأختان  
 لابوين ربع وسدس وثلاثان أصلهما من اثني عشر وتعمل الى ثلاثة عشر ثلاث نسوة وجدتان وأربع  
 أخوات لام وثماني أخوات لابوين أصلهما من اثني عشر وتعمل الى سبعة عشر ونسبي أم الارامل لانه ليس  
 فيها ذكر بل كلها اناث وهي نمائسئل فيقال رجل مات وترك سبعة عشر دينارا وسبع عشرة امرأة أصاب  
 كل امرأة دينار كدف تكون صورتها \* امرأة أو ابوان أو بن أصلهما من أربعة وعشرين وتصح  
 منها امرأة وبناتان وابوان عن وثلاثين وسدسان أصلهما من أربعة وعشرين وتعمل الى سبعة وعشرين  
 وتسمى المذرية لان عليا رضى الله عنه سئل عنها وهو على المذرية فقال على الفور صار عنها تسعة وصر على  
 خطبة ولو كان مكان الابوين جد وجدته أو أب وجدته كذلك وكذا لو كان مكان البنين بنت وبنت ابن  
 زوجة وأم وأختان لام وأختان لابوين وابن كافر أو قاتل أو رقيق أصلهما من اثني عشر وتعمل الى سبعة  
 عشر كما تقدم لان المحرم وهو الابن لا يحبب وعند ابن مسعود رضى الله عنه يجب الابن الزوجة من  
 الربع الى الثمن أصلهما من أربعة وعشرين وتعمل الى أحد وثلاثين للزوجة الثمن لثلاثة وللأم السدس  
 أربعة وللاولاد الام الثلث ثمانية وللأختين لابوين الثلثان ستة عشر ونسبي ثلاثينية ابن مسعود رضى الله  
 عنه وعلم ان الستة متى عالت الى عشرة أو تسعة أو ثمانية فاليت امرأة قطعا وان عالت الى سبعة احتمل  
 ان يكون ذكرا أو اثني ومتى عالت الاثنا عشر الى سبعة عشر فاليت ذكر والى ثلاثة عشر وخمسة عشر  
 احتمل الامر من والاربعة والعشرون اذا عالت الى سبعة وعشرين أو الى أحد وثلاثين عند ابن مسعود  
 فاليت ذكر كذا في خزانة المفتين

### \* (الباب الرابع عشر في الرد وهو ضد العول) \*

الفاضل عن سهام ذوي السهام بردهم عليهم بقدر سهامهم الاعلى الزوجين وبه أخذ أصحابنا رضى الله عنهم كذا  
 في محيط السرخسي \* وعلم أن جميع من يرده عليه سبعة الام والجددة والبنت وبنت الابن والاخوات من  
 الابوين والاخوات لاب وأولاد الام ويقع الرد على جنس واحد وعلى جنسين وعلى ثلاثة ولا يكون على أكثر  
 من ذلك والسهام المردود عليها أربعة الاثنان والثلاثة والاربعة والخمسة كذا في الاختيار شرح المختار ثم  
 يتظر ان كان الرد على جميع من في المسئلة يسقط الزائد مثال الاثنان جدة وأخت لام للجددة السدس  
 وللأخت لام السدس والباقي بردهم ما قدر سهامهم فاصالهما من ستة وعاد بالرد الى سهمين فيكون المال  
 بينهما نصفان \* مثال الثلاثة جدة وأخت لام للجددة السدس سهم من ستة وللأختين الثلث سهمان فأجعل  
 المسئلة من ثلاثة وهي عدد رؤسهم \* مثال الاربعة بنت وأم فللبنت النصف ثلاثين من ستة وللأم السدس  
 سهم فتكون المسئلة من أربعة عدد سهامهم \* مثال الخمسة أربع بنات وأم تكون المسئلة من خمسة عدد  
 سهامهم كذا في محيط السرخسي \* وان كان في المسئلة من لا يرده عليه وهو الزوج والزوجة فان كان جنسا  
 واحدا فأعط فرض من لا يرده عليه من أقل مخارجه ثم اقسم الباقي على عدد من يرده عليه ان استقام كزوج  
 وثلاث بنات أعط الزوج فرضه الربع من أربعة والباقي للبنات وهو ثلاثة نصع عليهم وان لم يستقم عليهم  
 فان كان بين رؤسهم وما بقي من فرض من لا يرده عليه موافقة فاضرب فوق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرده  
 عليه كزوج وست بنات للزوج الربع يبقى ثلاثة لا يستقيم على البنات وينهم على البنات الباقي موافقة بالثلث  
 فاضرب فوق رؤسهم وهو اثنان في مخرج فرض من لا يرده عليه وهو أربعة يكن ثمانية للزوج الربع سهمان  
 يبقى ستة نصع على البنات وان لم يكن بينهما موافقة كزوج وخمس بنات فاضرب كل رؤسهن وهي خمسة في  
 مخرج فرض من لا يرده عليه وهو أربعة يكن عشر ين منها نصع وان كان من لا يرده عليه مع جنسين أو ثلاثة  
 ممن يرده عليه فأعط فرض من لا يرده عليه ثم اقسم الباقي على مسئلة من يرده عليه ان استقام والا فاضرب جميع  
 مسئلة من يرده عليه في مخرج فرض من لا يرده عليه فبلغ همت منه المسئلة ثم اضرب سهام من لا يرده عليه في  
 مسئلة من يرده عليه وسهام من يرده عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه \* مثال الاول زوجة وأربع

الذي يتعلق به وجوب  
 القصاص أو الكفارة وهو أي  
 القتل الذي يوجب القصاص  
 أن يقتله مورثة عمدا بالحد  
 أو ما يعمل عمل الحد  
 والذي يوجب الكفارة ان  
 يقتله بالمباشرة خطأ أو  
 أوطأ دأبته وهو راكبا أو  
 انقلب في النوم على مورثه  
 فقتله أو سقط عليه من  
 السطح أو سقط حجر من  
 يده عليه فقتله فهذا كله قتل  
 بطريق المباشرة فيجب فيه  
 الكفارة ووجب حرمان  
 الميراث ان كان مورثا أو وصية  
 ان كان أجنبيا وأما القتل  
 الذي لا يتعلق به وجوب  
 القصاص ولا الكفارة فهو  
 أمران الصبي أو المجنون اذا  
 قتل مورثه أو قتل بالتسبب  
 كما اذا أشرع جناحا على  
 قارعة الطريق فسقط على  
 مورثه فمات أو حفر بئرا  
 على قارعة الطريق فوقع  
 مورثه فيها فمات أو ألقي حجرا  
 على قارعة الطريق فتعقل به  
 مات أو صب الماء أو بال أو نوضا  
 فمات أو قاتل المورث أو ساق دابة  
 أو قاده فاقطعت مورثه فمات  
 أو قتله قصاصا أو رجاء أو  
 دفعا لقتاله أو كان مكرها

جدات وست اخوات لام للزوجة الربع سهم يبقى ثلاثة وسهام من يرده عليه ثلاثة فقد استقام على سهامهم  
 \* ومثال الثاني أربع زوجات وتسع بنات وست جدات للزوجات الثلث سهم يبقى سبعة وسهام الرديسة  
 لا تستقيم عليها ولا موافقة فاضرب سهام الرديسة خمسة في مخرج فرض من لا يرده عليه وهو غمانية تكن  
 أربعين منها تصح ثم اضرب سهام من لا يرده عليه وهو واحد في مسألة من يرده عليه وهو خمسة يكن خمسة  
 وسهام من يرده عليه وهي خمسة فيماني من مخرج من لا يرده عليه وهو سبعة يكن خمسة وثلاثين للبنات  
 أربعة الخمسة غمانية وعشرون للجدات الخمس سبعة (مثال آخر) زوجة وبنت وبنت ابن وجدة  
 للزوجة الثلث يبقى سبعة وسهام الرديسة لا تستقيم ولا موافقة فاضرب سهام من يرده عليه وهي خمسة في  
 مخرج مسألة من لا يرده عليه وهي غمانية يكن أربعين منها تصح المسألة وإذا أردت التصحيح على الرأس  
 فاعمل بالطريق المذكور كذا في الاختيار شرح المختار والله أعلم

### الباب الخامس عشر في المناصفة

وهي ان يموت بعض الورثة قبل قسمة التركة كذا في محيط السرخسي \* وإذا مات الرجل ولم تقسم تركته  
 حتى مات بعض ورثته فالحال لا يتخلوا ما ان يكون ورثة الميت الثاني ورثة الميت الأول فقط أو يلدون في ورثة  
 الميت الثاني من لا يكون وارثا للميت الأول ثم لا يتخلوا ما ان تكون قسمة التركة الثانية وقسمة التركة الأولى  
 سواء أو تكون قسمة التركة الثانية بغير الوجه الذي قسمت التركة الأولى ثم لا يتخلوا ما ان تستقيم قسمة  
 نصيب الميت الثاني من تركة الميت الأول بين ورثته من غير كسر أو ينكسر فان كانت ورثة الميت الثاني هم  
 ورثة الميت الأول ولا تغير في القسمة تقسم قسمة واحدة لأنه لا فائدة في تكرار القسمة بيانه إذا مات وترك  
 بنين وبنات ثم مات أحد البنين أو إحدى البنات ولا وارث له سوى الاخوة والاخوات قسمت التركة بين  
 الباقيين على صفة واحدة لذلك كمثل حظ الاثنين فيكتفي بقسمة واحدة بينهم \* وأما إذا كان في ورثة الميت  
 الثاني من لم يكن وارثا للميت الأول فإنه تقسم تركة الميت الأول ولا يثبت نصيب الثاني ثم تقسم تركة  
 الميت الثاني بين ورثته فان كان يستقيم قسمة نصيبه بين ورثته من غير كسر فلا حاجة إلى الضرب \* وبيانه  
 فيما إذا ترك ابنًا وابنة فلم تقسم التركة بينهم حتى مات الابن وخلف ابنة وأختا فان تركة الميت الأول تقسم  
 اثلاثًا ثم مات الابن عن سهمين وترك ابنة وأختا فلا بد من النصف والباقي للاخت بالعصوبة مستقيم ولا  
 ينكسر وان كان لا يستقيم قسمة نصيب الثاني بين ورثته فاما أن تكون بين فرضته ونصيبه موافقة بجزء  
 أو لا يكون بينهم موافقة فان كان بينهم موافقة بجزء فإنه يقتصر على الجزء الموافق من سهام فرضته (١)  
 ثم تضرب سهام الفريضة الأولى في ذلك الجزء فتصح المسئلة من المبلغ \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة  
 الميت الأول ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة  
 الميت الثاني ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني (٢) من تركة الميت الأول فمبلغ فهو  
 نصيبه وان لم يكن بينهم موافقة نشي (٣) فالسبيل ان تضرب سهام فريضة الميت الأول في سهام فريضة  
 الميت الثاني فتصح المسئلة من المبلغ \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الأول ان تضرب نصيبه في  
 (١) قوله ثم تضرب سهام الفريضة الأولى في ذلك الجزء عبارة المحيط البرهاني فان كان بين نصيب الميت  
 الثاني وبين فرضته موافقة فاضرب وفق فرضته في فريضة الميت الأول فما جمعت صحته المسئلة  
 انتهت وهو المعروف في كيفية التصحيح من ضرب المنكسر عليه النصيب في أصل المسئلة وان كان المال  
 واحدا فتأمل (٢) قوله من تركة الميت الأول متعلق بمحذوف صفة نصيبه يعني تضرب نصيبه الحاصل له  
 من تركة الأول في وفق فريضة الميت الثاني (٣) قوله فالسبيل أن تضرب سهام فريضة الميت الأول الخ الذي  
 في المحيط وغيره من كتب الفرائض أن تضرب من كل فريضة الميت الثاني في كل فريضة الميت الأول اهـ

على قتله أو سقط حائطه  
 المائل على مورثه بعدما  
 أشهد عليه فمات أو وجد  
 مورثه قتيلا في داره فإنه يجب  
 القسمة والدية على العاقلة  
 ولا يمنع الارث وكذا العادل  
 إذا قتل الباغي وهو مورثه لم  
 يمنع الارث في هذه المواضع وان  
 باشره لأنه لا يجب القصاص  
 ولا التكفارة وأما إذا قتل  
 الباغي العادل وهو مورثه  
 فهو ذاعلى وجهين ان قال  
 قتلته وأنا على الباطل  
 والآن أيضا على الباطل  
 فإنه لا يرثه وان قال قتلته وأنا  
 على الحق والآن أنا بضاعلى  
 الحق يرثه في قول أى حنيفة  
 ومحمد رجه الله لأنه قتل  
 لا يجب القصاص ولا  
 التكفارة وعند أبى يوسف  
 لا يرثه لأنه قتل بغير حق  
 \* الابن إذا قتل أباه عمدا  
 أو خطأ لا يرثه لأنه يجب  
 القصاص في العمد والتكفارة  
 في الخطا وكذا الاب إذا  
 قتل ابنه خطأ يمنع الارث  
 وهذا لا يشك لان التكفارة  
 تجب بقتله أيا خطأ أما  
 إذا قتل عمدا فإنه يجب  
 حرمان الميراث أيضا وان

كان لا يجب به القصاص ولا  
الكفارة وهذا يشكل  
على الاصل الذي ذكرنا الا  
انا نقول وجب القصاص  
هنا لكنه سقط لحكمة  
أبوتة \* الاب اذا آذ ب ابنه  
بأن اجترع جريعة سرقة أو  
غيرها وعنف بالضرب فأت  
يوجب حرمان الميراث  
وعند أبي يوسف لا يوجب  
\* المعلم اذا آذ ب ولد انسان  
وهو وارثه فأت لا يوجب  
حرمان الميراث وكذلك الاب  
اذا نطق قرحة بانه أو ختنه  
أو حنجه من غير أن يعنف  
في ذلك فأت \* في الزوج عزز  
زوجته بان لم تطعمه في القراش  
فأت فانه يوجب حرمان  
الميراث \* ومنها اختلاف  
الدينين فلا يرث المسلم من  
الكافر وبالعكس والكفر  
كاملة واحدة عندنا يرث  
بعضهم بعضا فالنصراني  
يرث اليهودي والمسيحي  
المجوسي الا اذا كانت  
دورهم مختلفة متباينة مثل  
نصراني مات وله ابن في الروم  
وابن في الهند لا يرث واحد  
منهما ولو مات مسلم وله ابن  
في الهند فانه يرثه لانه لم يتباين

فريضة الميت الثاني ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه في نصيب الميت الثاني  
من تركه الميت الاول فما بلغ فهو نصيبه وبيان عند الموافقة أن يخاف الرجل ابنا وابنة ولم تقسم تركته  
حتى مات الابن عن ابنة وامرأة وثلاثة بنين وفريضة الميت الاول من ثلاثة ثم مات الابن عن سهمين  
وخلف امرأه وابنة وثلاثة بنين ففريضة من ثمانية للرأثة الثلث سهم وللابنة النصف أربعة والباقي وهو  
ثلاثة لبنى الابن الا أن قسمة سهمين على ثمانية لا تستقيم ولكن بين سهمين وثمانية موافقة بالنصف  
فيقتصر من فريضة الميت الثاني على النصف وهو أربعة ثم تضرب في فريضة الميت الاول وهي ثلاثة  
فيصير اثني عشر منه تصح المسئلة \* ومعرفة نصيب الابن من فريضة الميت الاول أن تضرب نصيبه وذلك  
سهماً في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني وهو أربعة فيكون ثمانية \* ومعرفة نصيب الابنة من فريضة  
الميت الثاني أن تضرب نصيبها وهو أربعة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول  
وهو سهمين فيكون أربعة \* ومعرفة نصيب المرأة أن تضرب نصيبها وهو سهم في هذا الجزء الموافق أيضاً وهو  
سهم فيكون لها سهم واحد والباقي وهو ثلاثة لبنى الابن لكل واحد منهم سهم وبيان المسئلة \* عند عدم  
الموافقة أن تقول رجل مات عن ابن وابنة فلم تقسم تركته حتى مات الابن عن ابن وابنة فريضة الميت  
الاول ثلاثة ثم مات الابن عن سهمين وفريضة أيضاً ثلاثة وقسمة السهمين على ثلاثة لا تستقيم ولا  
موافقة في شئ فتضرب الفريضة الثانية في الفريضة الاولى وذلك ثلاثة في ثلثة فيكون تسعة \* ومعرفة  
نصيب الابن أنه كان نصيبه من تركه الميت الاول سهمين تضربهما في الفريضة الثانية وهو ثلاثة فيكون  
سبعة \* ومعرفة نصيب ابن الميت الثاني أن تضرب نصيبه وذلك سهماً في نصيب الميت الثاني من تركه  
الميت الاول وذلك سهماً أيضاً فيكون أربعة \* ومعرفة نصيب ابنة الميت الثاني أن تضرب نصيبها وذلك  
سهماً في نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول وذلك سهماً فيكون لها سهمان وللان أربعة وكذلك ان  
مات بعض ورثة الميت الثاني قبل قسمة التركة بين ورثته فهو على التقسيمات التي بينا وان كان في ورثة  
الميت الثالث من لم يكن وارثاً للاولين فالسبيل أن تجعل فريضة الاولين كفريضة واحدة بالطريق الذي  
قلنا ثم نظرا إلى نصيب الميت الثالث من تركه الاولين فان كان يستقيم قسمته بين ورثته من غير كسر قسمته  
بينهم وان كان لا يستقيم نظرت فان كان بين نصيبه من التركتين وبين فريضته موافقة بمجزء اقتصرت على  
الجزء الموافق من فريضته ثم ضربت الفريضة الاولى والثانية في ذلك الجزء فتصح المسئلة من المبلغ \*  
ومعرفة نصيب الميت من تركه الاولين أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من سهام فريضته فما بلغ فهو  
نصيبه ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثالث أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من نصيب الميت  
الثالث من تركه الاولين فما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهم موافقة بشئ ضربت مبلغ الفريضة في  
سهام الفريضة الثالثة فتصح المسئلة من المبلغ \* ومعرفة نصيب الميت الثالث أن تضرب نصيبه في  
نصيب فريضته فما بلغ فهو نصيبه من التركتين \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثته أن تضرب نصيبه في  
نصيب الميت الثالث من التركتين فما بلغ فهو نصيبه \* وبيان هذا أن تقول رجل مات وترك ابنتين فلم  
تقسم تركته حتى مات أحدهما عن ابنة ومن تركه الميت الاول وهو أخ ثم ماتت الابنة عن زوج وام  
ومن تركه الميت الاول وهو عمها ففريضة الميت الاول من سهمين وانما مات أحد الابنتين عن سهم  
وفريضته من سهمين أيضاً لابنة النصف والباقي للاخ وقسمة سهم على سهمين لا تستقيم فتضرب اثنتين  
في اثنتين فيكون أربعة ثم ماتت الابنة عن زوج وام وعم فتكون فريضته من ستة للزوج النصف ثلاثة  
وللام الثالث سهمان والباقي للعم وقسمة سهم على ستة لا تستقيم ولا موافقة في شئ فتضرب أربعة في ستة  
فيكون أربعة وعشرين منها تصح المسئلة نصيب الابن من الميت الاول اثنا عشر ومن الميت الثاني ستة  
فيكون ثمانية عشر ونصيب الابنة ستة تضرب نصيبها وهو سهم في فريضته وهو ستة \* ومعرفة نصيب  
الزوج أن تضرب نصيبه وهو ثلاثة في نصيب الميت الثالث من الفريضة الاولى وذلك سهم فيكون ثلاثة

أسهم فللام سهمان وما بق وهو سهم فهو لأم وأما عند وجود الموافقة فنصونه فيما لو ترك امرأه وأما  
وثلاث أخوات متفرقات فانت الام وتركت زوجها وأموه من تركه الميت الاول وهما الابنتان فانت الاول  
لاب وأم وأختسه لام ابنة الميت الثاني وأخته لايه أجنبية عنها ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب  
وأم وتركت زوجها وابنة ومن تركه الميت الاول والثاني وهو الاخت لاب والاخت لام فالسبيل أن نصمم  
فريضة الميت الاول فيكون أصلها من اثني عشر للرأه الربع ثلاثة وللأم السدس سهمان وللاخت لاب  
وأم النصف ستة وللاخت لام السدس سهمان فتعول بثلاثة فتكون القسمة من خمسة عشر ثم ماتت الام  
عن سهمين وتركت زوجها وعلا ابنتين فقر يضثمان اثني عشر للزوج الربع ثلاثة وللبنين الثلثان  
ثمانية والباقي لأم وهو سهم واحد وقسمه سهمين على اثني عشر لاستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف  
فيقتصر على الجزء الموافق وذلك ستة ثم تضرب القرية الاولى وهي خمسة عشر في ستة فيكون تسعين  
\* ومعرفة نصيب الام أنه كان نصيبها سهمين تضرب ذلك في ستة فيكون اثني عشر مقسوم بين ورثتها  
مستقيم ثم ماتت الاخت لاب وأم وتركت زوجها وابنة وأختها لاب فقر يضثمان أربع عشرة للزوج  
الربع سهمين وللأبنة النصف سهمين وللاخت لاب الباقي سهم فتكون القسمة من أربعة ثم تنظر الى نصيبها  
من التركة كتن فتقول كان لها من التركة الاولى ستة عشر بنها في ستة فيكون ستة وثلاثين وكان لها من  
التركة الثانية أربعة عشر بنها في الجزء الموافق من نصيب الام من التركة الاولى وهو سهم فيكون أربعة  
فان نصيبها من التركة أربعون وقسمه أربعة ربعين على ورثتها مستقيم ولومات وترك ابنتين وأبو بن فانت  
أحد الابنتين عن ابنة ومن تركه الميت الاول وهو أخ وجدته فتقول فريضة الميت الاول من ستة للابوين  
السدس والباقي وهو أربعة بين الابنتين ثم مات أحد الابنتين عن سهمين وخلف ابنة وجدته وأخا  
فالقرية من ستة للأبنة النصف ثلاثة وللجددة السدس سهم والباقي وهو سهمان بين الجد والأخ بالمقاسمة  
نصفين في قول ز يدرى الله عنه وقسمه السهمين على ستة لاستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر  
على النصف وهو ثلاثة ثم تضرب القرية الاولى وهي ست في ثلاثة فيكون ثمانية عشر منه نصم المسئلة  
\* ومعرفة نصيب الميت الثاني أن تأخذ نصيبه من تركه الميت الاول وذلك سهمان تضربه في الجزء  
الموافق من فرضته وذلك ثلاثة فيكون ستة \* ومعرفة نصيب الابنة أن تضرب نصيبها وهو ثلاثة في  
الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني وذلك سهم فيكون ذلك ثلاثة فهي لها وللجددة سهم والباقي بين الاخ  
والجددة نصفاً بالمقاسمة (رجل) مات وترك امرأه وابنتين له منها وأبو بن فانت إحدى الابنتين عن زوج  
ومن تركه الميت الاول وهو جد لها أبو أمها وجدتها أم الأب وأمها وأختها لاب وأم فريضة الميت الاول  
أصلها من أربعة وعشرين وقسمتها من سبعة وعشرين وهي المبرية ثم ماتت إحدى الابنتين عن ثمانية  
أسهم وانما تقسم فرضتها من ستة في الأصل للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللجددة السدس سهم  
وللاخت النصف ثلاثة وتعول بثلاثة فتكون من تسعة ثم أصاب الجد والاخت يقسم بينهما الثلاثة  
فتضرب تسعة في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين منه نصم المسئلة ولا موافقة بين سبعة وعشرين وعمانية في  
شي فالسبيل أن تضرب القرية الاولى في القرية الثانية قصص المسئلة من المبلغ والطريق في التخرج  
ما بينا (رجل) مات وترك امرأه وأبو بن وثلاث أخوات متفرقات فلم تقسم تركته حتى ماتت الام وخلفت  
من خلف الميت الاول فلم تقسم التركة حتى ماتت الاب وحلف امرأه ومن خلف الميت الاول فلم تقسم  
التركة حتى ماتت الاخت لاب وأم وخلفت زوجها ومن خلفه الاولون فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت  
لاب وخلفت زوجها وابنتين ومن خلفه الاولون فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لام وخلفت زوجها وثلاث  
بنات وأبو بن (فتقول قوله خلفت الاخت لام زوجها وثلاث بنات وأبو بن غلط وقع من الكتاب لانه  
ذكر في وضع المسئلة أن الام ماتت أولاً فكيف يستقيم قوله بعد ذلك خلفت أبو بن) وانما الصحيح  
خلفت أباً وزوجاً وثلاث بنات ثم وجه التخرج أن فريضة الميت الاول من اثني عشر سهمه للرأه الربع

الدار حكا والمرد لا يرث من  
أحد وكذا المرتدة وهل  
يرث المسلم منها قال أبو حنيفة  
ان كان كسبها اكتسبه في  
حال الردة يكون فيا وان كان  
كسبها في حال الاسلام  
يكون لورثته المسلمين وقال  
أبو يوسف ومحمد الكسبان  
جعل لورثته المسلمين وقال  
الشافعي الكسبان جميعا  
في فان لحق بدار الحرب مرتدا  
يقسم القاضي ماله بين  
ورثته كانه ميت والمجوس  
يرث بالنسب والاولاد ونكاح  
يقر عليه بعد الاسلام  
والنكاح فيما بينهم ثبت  
بالنكاح الفاسدة ومن يدلى  
الى الميت بنسبين ان كان  
أحدهما لا يحجب الآخر  
ورث بهما جميعا وان كان  
يحجب ورث بالحاجب  
مثاله اذا ترك ابني عمه  
وأحدهما أخوه لأمه فله  
السدس بالفرض والباقي  
بينهما بالعصوبة لان إحدى  
جهتي قرابته لا تحجب  
بالأخرى فورث وان ترك  
بناتي خالته وأحدهما أخته  
لاسه فلها المال كله فرضا  
ورثا لان إحدى جهتي



ثلاثة وللام السدس سهمان والباقي وهو سبعة أسهم للاب ولا شيء للاخوات ثم ان الام ماتت عن زوج وابنتين فان الاخت لاب رأماً والاخت لام ابنتاهما الثلثان والربع للزوج وأصلهما من اثني عشر الا أن بين نصيبها وهو سهمان وبين سهام فريضة ما وافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ستة ثم تضرب اثني عشر في ستة فيكون اثنين وسبعين كان لها سهمان ضرب بناها ما في ستة فيكون اثني عشر للزوج وثلاثة وكان له من الفريضة الاولى سبعة ضرب بناها في ستة فيكون اثنين وأربعين فحصل له من التركة ثمانية وخمسة وأربعون ثم مات الاب عن امرأة وابنتين وهما الاخت لاب رأماً والاخت لاب فتكون فريضة من أربعة وعشرين لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث وهو ثمانية ثم تضرب اثنين وسبعين في ثمانية فيكون خمسة مائة وستة وسبعين وهكذا يعتبر في تركة كل ميت فيعتبر الاقتصار والضرب الى أن ينتهي الحساب الى تسعة وثلاثين الفاو ثمانمائة واثنى عشر فن ذلك تصح المسئلة كذا في المبسوط والله أعلم

### باب السادس عشر في قسمة التركة

اذا كانت التركة دراهم أو دنانير وأردت أن تقسمها على سهام الورثة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في التركة ثم اقسّم المبلغ على المسئلة فان كان بين التركة والتصحيح موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسّم المبلغ على وفق التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث وكذلك نعمل لمعرفة نصيب كل فريق وان شئت أن نعمل بطريق النسبة كما تقدم وان شئت بطريق القسمة واذا أردت أن نعرف صحة العمل من خطئه فاجمع تفصيله وقابله بالجملة فان تساوا فالعمل صحيح والا فهو خطأ فاعد العمل ليصح ان شاء الله تعالى \* مثله زوج وأخت لاب وأخت لام أصلهما من ستة وتعمل الى سبعة والتركة خمسون ديناراً فاضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في خمسين يكن مائة وخمسين اقسّمها على المسئلة وهي سبعة يخرج أحد وعشرون وثلاثة أسابيع وكذلك الاخت من الاب وسهم الاخت من الام تضرب في خمسين يكن خمسين اقسّمها على سبعة يخرج سبعة وسبع واذا اجتمعت كانت خمسين فقد صح العمل وطريق النسبة أن تنسب سهام الزوج وهي ثلاثة أسابيع فيكون له من التركة ثلاثة أسابيع وهي أحد وعشرون وثلاثة أسابيع وهكذا تفعل بالباقي وطريق القسمة أن تقسم التركة على سبعة يخرج سبعة وسبع تضربها في سهام الزوج وهي ثلاثة يكن أحد وعشرون وثلاثة أسابيع وهكذا تفعل بالباقي (آخر) زوج وأبوان وبنتان أصلهما من اثني عشر وتعمل الى خمسة عشر والتركة أربعة وعشرون ديناراً وبينهما موافقة بالثلث فاضرب سهام البنين وهي ثمانية في وفق التركة وهو ثمانية وعشرون يكن مائتين وأربعة وعشرين اقسّمها على وفق التصحيح وهو خمسة يكن أربعة وأربعين وأربعين وأربعين أخماس ثم اضرب سهام الابوين وهي أربعة في ثمانية وعشرين يكن مائة واثنى عشر اقسّمها على خمسة يكن اثنين وعشرين وخمسين ثم اضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في ثمانية وعشرين يكن أربعة وعشرون اقسّمها على خمسة يكن ستة عشر وأربعة أخماس فقد صحت المسئلة وطريق القسمة أن تقسم وفق التركة وهي ثمانية وعشرون على وفق المسئلة وهي خمسة يخرج خمسة وثلاثة أخماس ان ضربتها في سهام الزوج يخرج ستة عشر وأربعة أخماس وفي سهام الابوين اثنان وعشرون وخمسان وفي سهام البنين أربعة وأربعين وأربعة أخماس والجميع أربعة وعشرون اقسّمها على وفق المسئلة (وطريق النسبة) أن تقول للزوج ثلاثة من خمسة عشر يكن له خمس التركة وهو ستة عشر وأربعة أخماس وللأبوين أربعة من خمسة عشر سدها وعشرها فاعطهما سدس التركة وعشرها وهوانان وعشرون وخمسان والبنيتان ثمانية من خمسة عشر ثلث وخمس فلهما ثلث التركة وخمسها وذلك أربعة عشر وأربعين وأربعة أخماس والجميع أربعة وعشرون اقسّمها على وفق المسئلة واذا كانت سهام المسئلة عدداً أصم فاعمل ما ذكرنا من طريقة الضرب فان بقي شيء لا يتقسم بالاثحاد على المقسوم عليه فاضربه في عدد القراريط وهو

قربانها تحجب الاخرى فورثت بالحاجبية \* وان اجتمع في الجوسى قربانان لو انفردت في شخصين ورث أحدهما مع الآخر ورث بهما بالنص صورتهما مجوسى تزوج أمه فولدت بنتاً ثم مات الجوسى وماتت أمه وتركت ابنتها وهي بنت ابنها أيضاً فترث هذه البنت ميراثين نصفاً لانها بنت وسدس لانها بنت الابن \* ولو مات الجوسى وترك أمه وهي امرأته فانها ترث بالامية ولا ترث بالزوجية \* ثم المحجوب عن الميراث يحجب غيره كمن مات وله أبوان وأخوان فآخوهما يرثان الام من الثلث الى السدس وان كانا لا يرثان اذهما بالاب محجوبان والمحروم عن الميراث لا يحجب المحروم بالقتل أو الرق أو اختلاف الدين لا يحجب الحرمان ولا يحجب النقصان الا في قول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فانه أفق فيما زعم النخعي أن المحروم لا يحجب حجب الحرمان ولكنه يحجب حجب النقصان فعنده المسئلة الى احد وثلاثين بناء على هذا الاصل صورتهما زوجة وأم وأخـ وان لام

عشرون واقسمها فان بقي من القرار يطي شي لا ينقسم بالاحاد فاضربه في عدد الحيات وهو ثلاثة ثم اقسمه فان بقي شي لا ينقسم فاضربه في عدد اربعة فان بقي شي لا ينقسم فانسبه بالاجزاء الى الارزة \* مثاله زوج وجدة وجدو بنت من اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر والتركة احدى ثلاثون ديناراً فاضرب سهام الزوج ثلاثة في التركة يخرج ثلاثة وتسعون اقسماً على المسئلة ثلاثة عشر يخرج لكل واحد سبعة يبقى اثنتان لا ينقسمان بالاحاد فاضربهما في عدد القرار يطي يكن اربعين اقسماً على المسئلة وهي ثلاثة عشر يخرج ثلاثة يبقى واحد بسطه اربعة امكن اثني عشر انسبها الى المسئلة بالاجزاء فيكون للزوج سبعة دنانير وثلاثة قرار يطي واثنا عشر جزاً من ثلاثة عشر جزاً من اربعة وللجد سمان اضرهم ما في احدى وثلاثين يكن اثني وستين اقسماً على المسئلة يخرج اربعة يبقى عشرة ثم اضرهم في القرار يطي يكن مائتين اقسماً على المسئلة يخرج خمسة عشر يبقى خمسة اقسماً حيات يكن خمسة عشر اقسماً على المسئلة يبقى حيات بسطه ما اربعة امكن ثمانية اقسماً بالاجزاء فصل للجد اربعة دنانير وخمسة عشر قهراً واثمانية اجزاً من ثلاثة عشر جزاً من اربعة وللجدة مثله والبنات ضعف الزوج وهو اربعة عشر ديناراً وستة قرار يطي وارزقوا احدى عشر جزاً من ثلاثة عشر جزاً من اربعة وجملة احدى ثلاثون ديناراً فصحت المسئلة (وكذلك) يقسم بين ارباب الدين فيجعل مجموع الدين كتحصيل المسئلة ويجعل كل دين كسهم وارث \* (فصل) ومن صالح من الغرماء او الورثة على شي من التركة فاطرحه كأن لم يكن ثم اقسّم الباقي على سهام الباقيين \* مثاله زوج وأم وعم صالح الزوج عن نصيبه من التركة على ما في ذمتهم من المهر فاطرحه كأنها ماتت عن أم وعم (١) فاقسم التركة بينهما للام الثلثان والباقي للام كذا في الاختيار شرح المختار \*

### باب السابع عشر في متشابه الفرائض عما يسأل عنه او يختص بها الفرضيون

بجل مات وترك اَخالاب وأم وأخامر أنه فورث المال أخوامر أنه دون أخيه لايه وأمه كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأم امرأة أبيه وأبوهم حتى فولدت له ابناً ثم مات الذي تزوج ومات أبوه بعد ذلك وترك ابن ابنة وهو أخوامر أنه وكان له أخ لاب وأم قصار ميراثه لابن ابنة دون أخيه \* وان سئل عن رجل مات وترك عمالاب وأم وخالالام فورث المال دون الم كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأم أم أخيه لايه فولدت له ابناً ثم مات الرجل الذي تزوج بأم أم أخيه ثم مات أخوه بعد ذلك وترك عمالاب وأم وابن أخيه لايه وهو خاله غير أنه لابن أخيه لايه دون عمه \* وان سئل عن رجل مات وترك ابن عم لاب وأم وابن أخ لاب وأم فورث المال ابن الم دون ابن أخيه كيف يكون هذا (قيل) صورة هذا أخوان ولا أحدهما ابن فاشترى باجارية فماتت بابتين فادعيا جميعاً كان ابنا لهما ثم ماتت الأخوان ثم مات ابن أحدهما بعد موتها ولم يترك وارثاً غير ابن الذي كان بين أبيهم وعمو كان له ابن أخ لاب وأم فماتت له لايه وهو ابن عم وسقط ابن أخيه لايه وأمهم (وان سئل) عن رجل مات وترك ابن عم لاب وأم وأخالاب فورث المال ابن عمه دون أخيه لايه كيف يكون هذا (قيل) هذا في الاصل أخوان ولا أحدهما ابن فاشترى باجارية فماتت بابتين فادعيا جميعاً فكان ابنا لهما ثم اعتق هذه الجارية وتزوج بها أبو الابن فولدت له ابناً آخر فماتت الأخوان ومات الابن الذي ولدته بعد النكاح وترك اَخالاب وأم وهو ابن عمه وأخالاب غير أنه لابن عمه لانه أخوه لايه وأمهم (وان سئل) عن رجل مات وترك ثلاث بنات فورثت احداها ثلث جميع المال والاخرى ثلثي جميع المال والثالثة لم ترث شيئاً كيف يكون هذا (قيل) رجل كان عبداً وله ثلاث بنات فاشترى احداهن أباهما والاخرى قتلت أباهما فلبنتين اللتين لم تقتلا الثلثان والباقي للشرعية منهن ما يحكم الولاء (وان سئل) عن رجل وأمهم ورثا المال (١) قوله فاقسم التركة بينهما للام الثلثان الخ كذا في نسخ العالم كبرى وهو الصواب لكنه مناف لما قبله من قوله كأنها ماتت عن أم وعم ومخالف لما رأيت في الاختيار من قوله للام الثلث الخ وقد ذكر في اواخر الرد المختار أن ما في الاختيار غلط مخالف للاجماع وان الصواب أن يقسم باقي التركة وهي ما عدا المهر بين الام والعم اثلاً ما بقدر سهامهما من التصحيح قبل التصحيح فيكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز أن يجعل الزوج كأن لم يكن لثلاثين ففرض الام من ثلث أصل المال الى ثلث أصل الباقي أي في نحو هذه الصورة فقامل اهـ

وأختان لاب وأم هو محروم بأحد أسباب الحرمان فعند عامة الصحابة رضي الله عنهم تقول هذه المسئلة الى سبعة عشر وأصلها من اثني عشر لان الزوجة فرضها ربع عندهم اذا لابن المحروم لا ينقصها حقها وعن ابن مسعود رضي الله عنه أصلها من اربعة وعشرين لان الزوجة فرضها الثلث عنده اذا لابن المحروم ينقصها حقها فعالت الى احدى وثلاثين \* ومنها الجهل بترتيب المسوت فانه لا وارث بين الفرق والخرق والهدى ويجعل كأنهم ما واما \* ومنها جهالة الوارث وذلك في خمس مسائل أو أكثر احدها رجل وضع ولده في فناء المسجد ليلا ثم ندم صباحاً ثم رجع ليرفعه فاذا فيه ولدان ولا يعرف ولده من غيره ومات قبل الظهور لا يرث واحدهما ويوضع ماله في بيت المال ونفقتهما على بيت المال ولا يرث أحدهما من صاحبه وثانيها أَرْضعت صبياً مع ولدها وماتت ولا يعلم ولدها من غيره لا يرثها واحدهما ولا من صاحبه وثالثها

وكان بينهم ماضفين كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل له بنت فزوج بنته ابن أخيه فولدت له ابنا فأتا ابن  
 الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتا وابن ابن أخ فللمت النصف وما بقي لابن ابن أخ فصار لابن ابن الاخ  
 نصف المال واللام نصف المال (وان سئل) عن رجل وأمّه وخالته وورثوا المال بينهم أثلاثا كيف يكون هذا  
 (قيل) هذا رجل له بنتان تزوج احدهما ابن أخيه فولدت له ابنا ومات ابن الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك  
 بنتين وابن ابن أخ فللبنتين الثلثان وما بقي فلان ابن الاخ فصار لابن ابن الاخ الثلث والامه الثلث ونحوه  
 الثلث (وان سئل) عن ثلاثة اخوة لاب وأم وورث أحدهم ثلثي جميع المال والاخران كل واحد منهما  
 سدسا كيف يكون هذا (قيل) هذه امرأة كان لها ثلاث بنى عم أحدهم زوجها فالاصل من ستة أسهم  
 للزوج النصف ثلاثة وبقي ثلاثة أسهم بينهم أثلاثا لكل واحد منهم (وان سئل) عن رجل مات عن أربع  
 نسوة فورثت احدها ربع المال ونصف عن وورثت الاخرى نصف المال ونصف عن وورثت الثالثة  
 والرابعة عن المال كيف يكون هذا (قيل) هذا زوج تزوج بابنة خاله لام وابنة خاله لاب وابنة عمه لاب  
 وابنة عمه لام ثم مات ولم يترك وارثا سواهن فان للنسوة الأربع الربع والربع لابنة الخالة لاب ثلث ما بقي وما بقي  
 فلابنة العمه لاب والاصل من ستة عشر سهما أربعة أسهم لهن ولابنة الخالة من الاب ثلث ما بقي أربعة يتي  
 ثمانية فهي لابنة العمه لاب فصار لابنة الخالة للام وابنة العمه للام من ستة عشر سهما عن جميع المال  
 لكل واحد منهم وصار لابنة الخالة للاب خمسة وهي ربع المال ونصف الثلث وصار لابنة العمه لاب تسعة  
 أسهم من ستة عشر وهو نصف المال ونصف الثلث (وان سئل) عن رجل مات وترك سبعة اخوة لامرأة  
 فورثت امرأته المال واخوتها بالسوية كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأمرأة أبيه فولدت له  
 سبعة بنين ثم مات أبوه بعد ذلك وترك امرأته وسبعة بنى ابن للمرأة الثلث منهم وبقي سبعة أسهم بينهم أسباعا  
 لكل واحد منهم وهم سبعة اخوة لامرأة الميت (ولو سئل) عن رجل مات وترك عشرين ديناراً فورثت امرأته  
 دينارا كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك عشرين ديناراً وترك اثنتين لابوين واثنين لأم وأربع  
 نسوة الفريضة من اثني عشر وعالت الى خمسة عشر للنسوة ثلاثة من خمسة عشر وهي خمسها فيكون لهن  
 خمس عشرين دينارا وذلك أربعة دنانير لكل امرأة دينار واحد (وان سئل) عن امرأة تورثت من أربعة  
 أزواج فصار لها نصف المال فهذه امرأة تزوجها أربعة اخوة واحد بعد موت واحد وكان المال ثمانية  
 عشر دينارا والاولهم ثمانية والثاني ستة والثالث ثلاثة والرابع دينار فأتى الاول عن ثمانية دنانير عن هذه  
 المرأة وعن هؤلاء الاخوة الثلاثة أخذت المرأة منه دينارين وكل أخ كذلك فصار للاخ الثاني ثمانية فاذا ماتت  
 أخذت المرأة منه دينارين فصار لها أربعة ولكل واحد من الاخوين الباقيين ثلاثة فصار للثالث ثمانية فاذا  
 ماتت أخذت المرأة منه دينارين فصار لها ستة والباقي للاخ الرابع فصار له ثمانية فاذا ماتت أخذت المرأة منه  
 ثلاثة فصار لها تسعة وهو نصف المال والباقي للعصبة (ولو) أن رجلا جاء الى قوم يقتسمون الميراث فقال  
 لا تعجلوا في قسمة الميراث فان لي امرأته غائبة لو كانت حية وورثت هي دوني وان كانت ميتة وورثت أنا ودونها  
 كيف يكون هذا (قال) هي امرأة ماتت فتركت اثنتين لابوين وأما وأختا لام وأختا لاب وهو تزوج  
 أختا لامها وهي غائبة فان كانت حية فالثلثان للاختين والسدس للام والسدس الباقي للاخت لام  
 ولا شيء للاخ لاب الذي هو القائل وان كانت ميتة فالسدس الباقي له (قال) جاءت امرأة وقالت لا تعجلوا  
 في قسمة الميراث فاني حبلتي فان ولدت غلاما لم يرث شيئا وان ولدت جارية فترثت كيف يكون هذا  
 (قيل) هذا امرأته ماتت وترك زوجها وأما وأختين لام فجاءت امرأة أبيها فقالت ان ولدت غلاما كان  
 لها أخا لاب ولم يرث شيئا وان ولدت جارية كانت لها أخا لاب فترث معها النصف والفريضة تعول  
 الى تسعة (وان) جاءت الى قوم يقتسمون ميراثا فقالت لا تعجلوا في قسمة الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما  
 يرث وان ولدت جارية لم يرث كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك اثنتين لاب وأم فجاءت امرأة أبيه  
 وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما كان لي أخا لاب فكان للاختين من الاب  
 والام ثلثان وما بقي فللاخ من الاب وان ولدت جارية كانت له أخا لاب فكان للاختين من الاب والام

وأمة ولدت كل واحدة ولدا  
 في ميت مظلم ولا يعرف ولد  
 الحرة من ولدا لامة لا يرث  
 واحد منهم ما ويسعى كل  
 واحد منهما في نصف قيمته  
 لمولى الامة ورابعها استأجر  
 نصراني ومسلم ظنرا واحدا  
 لولديه ما فكبرا ولا يعرف ولد  
 النصراني من ولد المسلم  
 والولدان مسلمان لا يرثان  
 من أبوين ما ولا كل منهما من  
 صاحبه وخامسها رجل له  
 ابن من حرة وابن من أمة  
 لانسان أرضه ثم ما ظن حتى  
 كبرا ولا يعرف ولدا الحرة من  
 ولدا لامة فهما حران ويسعى  
 كل واحد منهما في نصف  
 قيمته لمولى الامة ولا يرثان  
 الفصل السادس في حكم  
 المفقود والحال والخنى  
 لا يرث المفقود ولا يورث عنه  
 ما لم يثبت موته ببينة أو يعصى  
 مدة يعلم يقينا أنه لا يعيش  
 أكثر من ذلك وقت أبو  
 حنيفة في ذلك رواية الحسن  
 عنه مائة وعشرين سنة من  
 وقت ولادته وعن أبي يوسف  
 مائة سنة وقال بعضهم  
 بتسعين وبعضهم بسبعين  
 وقال بعضهم موكول الى  
 رأى القاضي فاذا مضت  
 تلك المدة ورثه من كان حيا

ثلاثان وما بقي فللعصبة وليس للاخت من الاب شئ (وان قالت) لا تنجوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما أو جارية لم يرث شيئا وان ولدت غلاما وجارية ورنا جميعا في قول زيد رضي الله تعالى عنه كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك أمًا وأختًا لاب وأمًا وجدًا فاجتات امرأته أمه وقالت لا تنجوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما كان لليت أختا لاب فكان للام السدس وكان ما بقي بين الاخ والاخت والجد للذ كرمثل حظ الاثنين ثم يرث الاخ من الاب على الاخت من الاب والام جميع ما في يده ويخرج بلا شئ وان ولدت جارية كانت لليت أختا لاب فكان للام السدس وما بقي فهو بينهم على أربعة ثم ترث الاخت من الاب على الاخت من الاب والام جميع ما في يدها بغير شئ فان ولدت غلاما وجارية كان لليت أختا لاب فكان للام السدس والجد ثلث ما بقي والمقاسمة سواء وللأخت لاب وأم النصف وما بقي بين الاخ والاخت من الاب للذ كرمثل حظ الاثنين (وان) جاءت امرأته وقالت لا تنجوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما ورثت أنا والغلام وان ولدت جارية لم ترث هي ولا أنا (قال) هذا رجل زوج ابن ابنه بنت ابن له آخر ثم مات ابن ابنه وبنت ابنه حبلتي من ابن ابنه ثم مات الرجل وترك بنتين وعصبة فاجتات بنت ابنه هذه وقالت لا تنجوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت جارية كان للبنتين الثلثان وما بقي للعصبة وليس لبنت ابنه شئ ولا لجارية وان ولدت غلاما كان للبنتين الثلثان وما بقي فهو بين بنت ابنه وبين ابنتها للذ كرمثل حظ الاثنين (ولو) أن رجلا مثل عن رجل مات وترك خال ابن عمه ابن خاله فالسبيل لك أن تسأله أه خال ابن عمه آخر وعمه ابن خال أخرى فان قال ليس له خال ولا عمه فقل الميراث بينهما أثلاثا فان خال ابن عمه أبوه وعمه ابن خاله هي أخت أخى أمه فهي أمه فلها كان للاب الثلثان وللأم الثلث (قالت) حبلتي لقوم يقتسمون تركته لا تنجوا في حبلتي ان ولدت ذكرا ورثت وان ولدت أنثى لم ترث وان ولدت ذكرا وأنثى ورثت الذكرا دون الأنثى (هذه) زوجة كل عصبة سوى الاب والابن \* ولو قالت ان ولدت ذكرا وأنثى ورثا وان ولدت أنثى لم ترث فهي زوجة الاب وفي الورثة أختان لاب وأم أو زوجة الابن وفي الورثة اثنتان من الصلب \* ولو قالت ان ولدت ذكرا لم يرث وان ولدت أنثى ورثت فهي زوجة الابن والورثة الظاهرون زوج وأبوان وبنت أو زوجة الاب والورثة الظاهرون زوج وأم وأختان لام \* ولو قالت ان ولدت ذكرا أو أنثى لم يرث وان ولدتا ورثا فهي زوجة الاب وقد ملأت الاب قبله والورثة الظاهرون أم وجد وأخت من الابوين ان ولدت ذكرا أو أنثى فهو أخ وأخت لاب فيكون الباقي بعد فرض الام بين الجد والاخت والمولود ثم تسد الاخت جميع حصص المولود وان ولدت ذكرا أو أنثى أخذ الحد ثلث الباقي بعد فرض الام فما بقي تأخذ الاخت منه قدر النصف فيبقى لها شئ (ولو) قالت ان ولدت ذكرا في الثمن والباقي له وان ولدت أنثى فالمال بينهما وبين بالسوية وان أسقطت ميتا في جميع المال (فهى) امرأته أعققت عبدًا ثم تكتمت فبكت عنها وهي حبلتي (امرأة) وزوجها أخذ ثلاثة أرباع المال وأخرى وزوجها أخذ الربع (صورته) أخت لاب والاخرى لام وابنا عم أحدهما أخ لام والذي هو أخ لام زوج الاخت لاب والاخر زوج الاخت لام فلاخت من الاب النصف وللأخ والاخت من الام ثلث والباقي بين ابني العم بالسوية (زوجان) أخذوا ثلث المال وآخران أخذوا ثلثيه (صورته) أبوان وبنت ابن ابن في نكاح ابن ابن آخر (أخوان لاب وأم) ورث أحدهما من ميت ثلاثة أرباع المال والاخر ربعه (صورته) ابنا عم أحدهما زوج ابنة الميت (دخل) صحب على مريض فقال أوص لي فقال كيف واثم يرثني أنت وأخوك وأبوك وعمك فالصحب أخو المريض لامه وابن عمه وأخوه أخو المريض لامه وأبوا عم المريض وأمه وعمه عم المريض فالصاحب ثلاثة أخوة لام وأم وثلاثة أعمام \* ولو قال يرثني أبوك وعمك فالصحب ابن أخي المريض لامه وابن أخته لامه وله أخوان آخران لامه \* ولو قال يرثني جدنا وأختنا وزوجتنا وبنتنا فجدا فالصحب زوجتنا المريض وأختنا من قبل الام أختنا المريض من قبل الاب وزوجتنا الصحب أحدهما أم المريض والاخرى أخته من الاب وبنتا الصحب أختنا المريض من الام ولدتهم ماله أم المريض

من ورثته ولا يرث من مات قبل مضي المدة ولو مات مورثه في خلال فقدده وله وارث سواء فان كان لا يحجب لكنه ينقص حقه يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي وان كان يحجب به لا يعطى أصلا \* ويوقف للحم نصيب أربع بنين عند أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد ميراث ابنتين وهو رواية عن أبي يوسف وعنه أنه يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى \* ولو كان معه وارث آخر لا يسقط به مال ولا يتغير به يعطى كل كل نصيبه وان كان ممن يسقط به لا يعطى أصلا وان كان ممن يتغير به يعطى الاول ميراث ولد الامعان وولد الزمان جهة الام لا غير وانها كسائر الامهات ولا يكون عصبة \* وان خنتي يرث من حيث يبول فان بال بينهما فالحكم للاسبق وان كانا معا فهو مشكل عند أبي حنيفة وعندهما يعتبر الاكثر وان استويا فهو مشكل عندهما أيضا \* ثم اخنتي المشكل يرث أقل النصيبين وهو نصيب البنت عند عامة الصحابة رضي الله عنهم الا أن يكون أسوأ حاله



والباقي بين الجد والاخت نصفان فالواو به سميت خرقاء وتسمى مائة عثمان ومربعة ابن مسعود وخمسة  
الشعبي رضي الله تعالى عنهم لان الحجاج سأله عنها وقال اختلف فيها خمسة من الصحابة واذا ضيف اليهم قول  
الصديق كانت سدسة (الرواية) ست اخوات متفرقات وزوج للزوج النصف وللأختين لاوين  
الثلاثين وللأختين لام الثلث وسقط أولاد الاب أصلها من ستة ونقول الى تسعة سميت مروانية لوقوعها  
في زمن مروان بن الحارث وتسمى القراء لاشتراكها بينهم (الحزبية) ثلاث جدات متحاذيات وجد  
وثلاث اخوات متفرقات قال أبو بكر وابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما للجدات السدس والباقي للجد  
أصلها من ستة ونصح من ثمانية عشر وقال علي رضي الله تعالى عنه للاخت من الابوين النصف ومن  
الاب السدس تكله للثلاثين والجدات السدس والجد السدس وهو قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه  
وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه رواية شاذة للجددة أم الام السدس والباقي للجد وقال زيد رضي الله  
تعالى عنه للجدات السدس والباقي بين الجد والاخت لاوين والاخت لاب على أربعة ثم ترذا الاخت من  
الاب ما أخذت على الاخت من الابوين أصلا من ستة ونصح من اثنين وسبعين وتعود بالاختصار الى ستة  
وثلاثين للجدات ستة وللأخت من الابوين نصيبا ونصيب أخها خمسة عشر وللجددة عشرة سميت حزبية  
لان حزمة الزينات سئل عنها فاجاب بهذه الاجوبة (الدينارية) زوجة وجد قوبنتان واثنا عشر أخا وأخت  
واحدة لاب وأم والتركة بينهم ستمائة دينار للجددة السدس مائة دينار للبنتين الثلاثين أربع مائة دينار  
وللزوجة الثمن خمسة وسبعون دينار ياتي خمسة وعشرون دينار لكل أخ ديناران وللأخت دينار وللك  
سميت الدينارية وتسمى الداودية لان داود الطائي سئل عنها فقسما ~~هكذا~~ كما جفت الاخت الى أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى فقالت ان أخي مات وترك ستمائة دينار فأعطيت منها الا دينار واحد فقال من  
قسم التركة فقالت تليدك داود الطائي فقال هولا نعلم هل ترك أخوك جدة قالت نعم قال هل ترك بنتين  
قالت نعم قال هل ترك زوجة قالت نعم قال هل ترك معك اثني عشر أخا قالت نعم قال اذا حقت دينار وهذه  
المسئلة من المعايير فيقال رجل خلف ستمائة دينار وسبعة عشر وراثة كوراولنا ما فاصاب أحدهم دينار  
واحد (الامتحان) أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسع أخوات لاب أصلها من أربعة  
وعشرين للزوجات الثمن ثلاثة وللجدات السدس أربعة والبنات الثلاثين ستة عشر وللأخت ما بقي سهم  
ولاموافقة بين السهام والرؤس ولا بين الرؤس والرؤس فيحتاج الى ضرب الرؤس بعضها في بعض فاضرب  
أربعة في خمسة يكن عشرين ثم اضرب عشرين في سبعة يكن مائة وأربعين ثم اضرب مائة وأربعين في  
تسعة يكن ألفا ومائتين وستين فاضربهم في أصل المسئلة أربعة وعشرين يكن ثلاثين ألفا ومائتين  
وأربعين منها نصيب المسئلة \* وجه الامتحان أن يقال رجل خلف أصنافا عدد كل صنف أقل من عشرة  
ولا تصح مسئلته الا بما يزيد على ثلاثين ألفا (المأمونية) أبوان وبنات مائتا احدى البنتين وخلفت من  
خلفت سميت المأمونية لان المأمون أراد أن يولي قضاء البصرة أحدا فاضرب بين يديه يحيى بن أكرم  
فاستحققه فسأله عن هذه المسئلة فقال يا أمير المؤمنين أخبرني عن الميت الاول ذكرا أو أنثى فعلم المأمون  
أنه يعلم المسئلة فاعطاه العهد وولاه القضاء والجواب فيها يختلف بكون الميت الاول ذكرا أو أنثى فان كان  
ذكرا فالمسئلة الاولى من ستة للبنتين الثلاثين وللأبوين السدس فاذا ماتت احدى البنتين فقد خلفت  
أختا وجد أصحهما أباب وجددة صحيحة أم أب فالسدس للجددة والباقي للجد وسقطت الاخت على قول أبي  
بكر رضي الله تعالى عنه وقال زيد للجددة السدس والباقي بين الجد والاخت أثلاثا وصح المناخنة كما مر  
من الطريق وان كان الميت الاول أنثى فقد ماتت البنت عن أخت وجددة صحيحة أم أم وجددة فاسد أبي أم  
فللجددة السدس وللأخت النصف والباقي ردة عليهم ما وسقط الجد التاسد بالاجماع كذا  
في الاختيار شرح المختار \* تم الجزء السادس وبه تمام الكتاب  
\* والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

ثلاثة خمسة عشر فيعطيه  
أبو يوسف خمسة عشر من  
خمس وثلاثين ومحمد من  
ستة وثلاثين وخمس عشر  
من خمسة وثلاثين أكثر منها  
من ستة وثلاثين هكذا ذكر  
العلماء في كتبهم وفي هذا  
نوع تغير وتكسر  
والاوضح الأسلم أن يقول  
فاضرب مخرج ما يعطيه  
أبو يوسف وذلك سبعة في  
مخرج ما يعطيه منه محمد  
وذلك اثنا عشر تصير الجملة  
بعد الضرب أربعة وعشرين  
فأعظم من هذا المبلغ بعد  
الضرب بالطريق الذي  
ذكرناه في المناخنة لاقرار  
الانصاء أعنى خذ ثلاثة  
واضربها فيما ضربت  
السبعة فيه وذلك اثنا عشر  
وثلاثة في اثني عشر ستة  
وثلاثون هذا هو الذي يعطيه  
أبو يوسف من أربعة  
وثمانين ثم اضرب خمسة  
في السبعة التي ضربت  
الاثني عشر فيها تصير خمسة  
وثلاثين هذا هو الذي  
يعطيه محمد رحمه  
الله \* سبحانه برب  
العزة عما يصفون  
وسلام على المرسلين  
والحمد لله رب  
العالمين  
تم

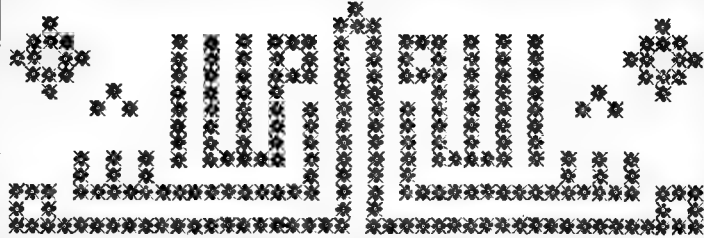


يقول خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة العامرة بيولا ق مصر القاهرة الفقير  
الى الله تعالى محمد الحسيني أعانه الله على أداء واجبه الكفائي والعيني

يا من فضلت العلماء بحمل الشريعة الخفيفة السهلة النيرة وشرقتهم بحفظ كتابك العزيز وسنة نبيك  
الحقة المطهرة اللذين هما أساس هذا الدين وعماد هذا الحق المتين حفظوا أحكامك وبلغوها  
لعبادك وقاموا بنصرة دينك على وفق مرادك فأرضوك وأرضيتهم وقاموا بحق العبودية  
وبتاج العز والكرامة توجتهم فحمدك وشكرك ونشيتك الخير كله ولا تنكفرك ونصلي ونسلم  
على نبيك الأكرم ورسولك السيد السند الأعظم سيدنا محمد الناطق بالصدق والصواب المؤيد  
بفتح الكتاب الذي أرسلته رحمة لجميع العالمين بشيرا ونذيرا وداعيا الى الله بانه في محكم الكتاب  
المبين وسراجا منيرا وعلى آله وصحبه القانتين حق القيام بشريعته الحافظين لحسده ودمه وسنته  
(أما بعد) فغير خاف على من توارثه قلبه أن هذا الدين أعظم الأديان وأشرفها وأبهج الشرائع وألطفها  
حفظه الله الى يوم الدين وحفظه العلماء العاملين فعملوا بواجباته ومنهذوباته وتزهدوا عن  
مكروهاته ومحرماته ينشأ الناس الحرام والحلال وأرشدوهم الى ما وصلهم الى حضرة نبي  
الحلال والفوا في ذلك جلائل الكتب ونفائس الاسفار وأعمال واجياد الفكر في تدوين الاحكام  
الشريعة وأطالوا في تلقيها الاسفار فكانوا جديرين بما أعد لهم من النعيم المقيم في دار الثواب  
حقيقين بان يجلسوا على منابر من نورهم وحين في ظل العرش والناس في هول القيامة والحساب أهل  
لما ورد في فضاهم من الاحاديث الحقة يشفعون لمن اتبعهم أو أحجم عند الصراط ويدفعون عنه  
الشقة هذا ومن انتظم في سلوكهم وأثبت في ديوانهم وصكهم الفضلاء الذين يروا على  
أقربهم وتفوقوا في علو شأنهم الثبة الملمعة والعصابة الجهنمية الذين هم في الآفاق الهندية  
بدور التمام لاسمار تيسرهم العلامة الشيخ نظام وهم الذين اتقاهم ملك هاتيك الالة شمس  
الفضل المضيئة ومركز مدار العدالة الملك الهمام والسيف الصمصام ذوال مقام المهيّب والقدر  
الخطير السلطان محمد أورنگ زيب عالمكبر روح الله وروحه ونور ضريحه فانه رحمه الله  
أمرهم بجمع الاحكام الشريعة التي تدور عليها أمور الرعية في كتاب واحد حيث رأى أن الكتب  
الشريعة كثيرة جدا بعيدة الغور بعيدة العسر الوقوف منها على حكم شارد فجاءهم الله بهذا الكتاب  
أحسن جمع ورتبوه أجمل ترتيب ووضعوه أبعد وضع وهو المسمى بالفتاوى العالمكبرية  
والمشهور بالفتاوى الهندية في مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان أفاض الله عليه صفات  
الرحمة والرضوان ولما كان وحيدا في باب اماماني محرابه سارع بعض أهل الخير سابقا في طبعه  
ليسهل على كل انسان اقتناؤه ورغبة في حسن صنعه حتى اذا اتطاول عليه الزمن ونفدت أفراد وعز  
على أهل العلم اقتناؤه وفان كلاما من احتيازه مراده انتهض الى طبعه رغبة في عموم نفعه بدار الطباعة  
الهيبة بيولا ق مصر المعزية - حضرة السيد الشريف كامل النفس مذهبها اللطيف السامي  
الى الخير بهمة والراغب في البر بسجيته السيد عمر حسين الخشاب التاجر في الكتب بجوار الجامع  
الازهر من مصر المحروسة أعانه الله على ما وجهه اليه وجعل سبيل الخير سهلا عليه فتم طبعه  
بحمد الله على هذا الوضع اللطيف والشكل الطريف مطرز الحواشي بكتابين جليلين فائقين  
في جمع الفتاوى كملتي الحسن جيلين يدور عليهما أمر الفتوى في زمانيهما أقبل عليهما العلماء  
الفضلاء القبول وعزوا في الفتوى عليهما أحدهما فتاوى العلامة الهمام شيخ الاسلام نخر  
المقوالين قاضيان الاورجندى الحقن وهومن أهل الترجيح صائب النظر في دين الله صحيح وهو  
موضوع على هامش الاجزاء الثلاثة الاول من الهندية والثاني الفتاوى البرازية للسمة بالجامع

الوجيز للشيخ الامام علامة الاسلام حافظ الدين محمد بن شهاب المعروف بابن البراء الكردي  
 الخنقي روح الله روحهما بالروح والريحان في دار الكرامة والاحسان وهذا الكتاب موضوع  
 على هامش الاجزاء الثلاثة الاواخر من الفتاوى الهندية وكان هذا الطبع اللطيف بهذا الشكل  
 الحسن المنيف في ظل الحضرة الفخيمة المهيبة الخديوية وعهد الطلعة الميمونة الداورية  
 حضرة من انام الانام في ظل امنه وعظمهم بنى احسانه وعينه وارث ملك الملوك السيد وفرع  
 دوحة السادة الصناديد من بلغت رعيته ببركة عدالتهم غاية الاماني خديويتنا المعظم  
 عباس باشا حلي الثاني ادام الله ايامه ووالى على رعيته احسانه وانعامه  
 ملحوظا هذا الطبع الجميل عطر العرف الاربعة بتظمن عليه اخلاقه بجميل  
 الطبع تنفي حضرة وكيل المطبعة محمد بك حسنى وكان  
 انتهاء طبعه وكال بدرة وازدهار نفعه في اوائل اول  
 الربيعين عام احدى عشر بعد ثلثمائة و الف من هجرة  
 سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله  
 وصحبه كما ذكره اذا كرون  
 وغفل عن ذكره  
 القائلون

(فهرست الجزء السادس)



(وبهامشه الجزء الثاني من الفتاوى البرازية) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ  
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردري الحنفي المتوفى  
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب  
المختلفة وورج مساعدته الدليل وذكر الائمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنتي  
عشرة وثمانمائة قيل لاي السعود الملقى لم يجمع المسائل المهمة ولم يؤلف فيها كتابا  
قال أنا أستحي من صاحب البرازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة لاهيات كما  
ينبغي اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه

﴿ فهرست الجزء السادس من الفتاوى العالمية ﴾

صفحة	صفحة
٩٧	٢ ( كتاب الجنایات وفيه سبعة عشر بابا )
الباب الثالث في الوصية ثلث المال ونحوه والوصية	الباب الاول في تعريف الجنایة وأنواعها
بمثل نصيب ابنه أو ابنته أو عازاد	وأحكامها
أو نقص فيجيزه الورثة أو لا يجيزونه أو يجيز	٣ الباب الثاني فيمن يقتل قصاصا ومن لا يقتل
بعضهم	٧ الباب الثالث فيمن يستوفي القصاص
١٠٨ الباب الرابع في اجازة الولد من وصية أبيه	٩ الباب الرابع في القصاص فيمدون النفس
في مرض موته وقراره بالدين على نفسه أو على	١٥ الباب الخامس في الشهادة في القتل والافرار
أبيه وما يبدأ به	به وتصدق القاتل المدعى ولي الجنایة أو تكذبه
١٠٩ فصل في اعتبار حالة الوصية	٢٠ الباب السادس في الصلح والعفو والشهادة فيه
١٠٩ الباب الخامس في العتق والمحابة والهبة	٢٣ الباب السابع في اعتبار حالة القتل
في مرض الموت	٢٣ الباب الثامن في الديان
١١٤ فصل الوصايا اذا اجتمعت فالثلث لا يتجاوز ما أن	٢٨ مطلب اذا جامع امرأته فانت لا يضمن
يسع كل الوصايا ولا يسع الكل	٢٨ فصل في الشجاج
١١٦ الباب السادس في الوصية للأقارب وأهل	٣٠ الباب التاسع في الامر بالجنایة ومسائل الصبيان
البيت والجيران ولبنی فلان واليتامى والموالى	وما يناسبها
والشعبة وأهل العلم والحديث وغيرهم	٣٤ الباب العاشر في الجنين
١١٩ مطلب الوصية للشعبة والجيران	٣٦ الباب الحادي عشر في جنایة الخاط و الجناح
١٢٠ مطلب الوصية للأصهار	والكسيف وغيرها مما يحدثه الانسان في
١٢١ الباب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة	الطريق وما يناسب ذلك
والثمرة وغلة العبيد وغلة البستان وغلة الارض	٤٩ الباب الثاني عشر في جنایة البهائم والجنایة عليها
وظهر الدابة وغيرها	٥٤ الباب الثالث عشر في جنایة المماليك وفيه ثلاثة
١٣١ الباب الثامن في وصية الذمي والحربي	فصول الفصل الاول في جنایة الرقيق وما يصير به
١٣٢ مسائل شتى	المولى مختار الاقراء
١٣٦ الباب التاسع في الوصى وما يملكه	٦٥ الفصل الثاني في جنایة المدبر وأم الولد
١٥٨ الباب العاشر في الشهادة على الوصية	٧٠ الفصل الثالث في جنایة المكاتب والافرار
( كتاب المحاضر والسجلات )	٧٥ الباب الرابع عشر في الجنایة على المماليك
١٦١ محضر في اثبات الدين المطلق	٧٧ الباب الخامس عشر في القسامة
١٦٢ سجل هذه الدعوى	٨٣ الباب السادس عشر في المعاقل
١٦٤ محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى	٨٧ فصل اذا لم يكن لقاتل الخطاء قلة تجب الدية في ماله
١٦٥ سجل هذه الدعوى	٨٧ الباب السابع عشر في المتفرقات
١٦٦ محضر في دعوى دين على الميت	٩٠ ( كتاب الوصايا ) وفيه عشرة أبواب الباب الاول في
١٦٦ سجل هذه الدعوى	تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن يجوز الوصية
١٦٧ محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى	ومن لا تجوز وما يكون رجوعا عنها وما لا يكون
١٦٧ سجل هذا الدفع	٩٤ الباب الثاني في بيان الالفاظ التي تكون وصية والتي
١٦٧ محضر في دعوى النكاح	لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز
١٦٨ سجل هذه الدعوى	
١٦٨ محضر في دفع دعوى النكاح	

صفحة	صفحة
١٦٨	سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم
١٦٩	محضر في دعوى النكاح على امرأة في يد رجل
١٧٠	يدعى نكاحها وهي تقر به بذلك
١٧٠	محضر في اثبات الصداق ديناً في تركه الزوج
١٧٠	سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وسجل الدفع
١٧٠	محضر في اثبات مهر المثل بطريق التوكيل لايها
١٧١	أو الاجنبي
١٧١	محضر في اثبات مهر المثل بغير توكيل
١٧١	محضر في اثبات المتعة
١٧١	محضر في اثبات الخلوة
١٧١	محضر في اثبات الحرمة الغائبة
١٧١	سجل هذه الدعوى
١٧٢	محضر في شهادة الشهود بالحرمة الغليظة بثلاث
١٧٢	تطبيقات بدون دعوى المرأة
١٧٢	سجل هذه الدعوى
١٧٢	محضر في اثبات الحرمة الغليظة على الغائب
١٧٣	سجل هذه الدعوى
١٧٣	محضر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة
١٧٥	محضر في فسخ اليمين المضافة
١٧٥	سجل في فسخ اليمين المضافة
١٧٥	محضر في اثبات العنة للتفريق
١٧٦	محضر في دفع هذه الدعوى
١٧٦	محضر في دعوى النسب
١٧٦	صورة المحضر فيما اذا كان في يد المرأة صغير تدعى
١٧٦	على زوجها أنه ابنها منه
١٧٦	صورة المحضر فيما اذا كان في يد الرجل صغير يدعى
١٧٦	على المرأة أنه ابنها منه
١٧٧	صورة المحضر في دعوى رجل بالغ على رجل أنه
١٧٧	ابنه
١٧٧	صورة المحضر في دعوى رجل على رجل أنه أبوه
١٧٧	محضر في دعوى ولاء العتاقة
١٧٧	محضر في دعوى الدفع
١٧٧	محضر في اثبات العصوبة
١٧٨	سجل هذه الدعوى
١٧٩	محضر في دعوى حرية الاصل
١٧٩	سجل هذه الدعوى
١٧٩	محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعتناق
١٧٩	من جهته
١٧٩	سجل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم
١٧٩	محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعتناق من
١٨٠	جهة غيره
١٨٠	سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم
١٨٠	محضر في اثبات الرق
١٨٠	سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم
١٨٠	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٠	سجل هذا المحضر
١٨١	محضر في اثبات التدبير والاستيلاء
١٨١	محضر في دعوى التدبير
١٨١	سجل هذا المحضر
١٨١	سجل في اثبات العتق على الغائب
١٨٢	محضر في اثبات حد القذف
١٨٢	محضر في دعوى رجل على رجل أنك سرق من
١٨٢	دراهمي كذا درهمي
١٨٢	محضر فيه دعوى سرقة
١٨٣	محضر في دعوى شركة العنان
١٨٣	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٣	محضر في اثبات الوقفية
١٨٤	سجل هذه الدعوى وهذا المحضر
١٨٥	محضر في اثبات ملكية لمحدود
١٨٥	سجل هذه الدعوى
١٨٦	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٦	سجل هذه الدعوى
١٨٦	محضر في اثبات دعوى الدار ميراثاً عن الأب
١٨٧	سجل هذه الدعوى
١٨٧	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٨	سجل هذه الدعوى
١٨٨	محضر في دعوى ملكية المنقول ملكاً مطلقاً
١٨٨	سجل هذه الدعوى
١٨٨	محضر في دفع دعوى البرذون
١٨٩	سجل هذا الدفع

صحيحة	صحيحة
٢٠٦ نسخة أخرى	١٨٩ محضر في دعوى ملكية العقار بسبب السرا من صاحب اليد
٢٠٦ محضر في دعوى الشفعة	١٩٠ محضر في اثبات سجل أو رده رجل من بلدة أخرى
٢٠٨ سجل هذا المحضر	للرجوع بثمن البنون المستحق
٢٠٨ محضر في دعوى المزارعة	١٩١ سجل هذه الدعوى
٢٠٩ سجل هذه الدعوى	١٩٢ نسخة أخرى للسجل الاول على سبيل الايجاز
٢٠٩ محضر في اثبات الاجارة	١٩٢ محضر في اثبات القود
٢١٠ سجل هذه الدعوى	١٩٣ محضر في ايجاب الدية
٢٠١ سجل هذا المحضر	١٩٣ محضر في اثبات حد القذف
٢١٠ سجل هذا المحضر على نحو ما قلنا	١٩٣ محضر في اثبات الوفاة والوراثة مع المناصفة
٢١١ محضر في اثبات الرجوع في الهبة	١٩٤ نسخة أخرى لهذه الدعوى
٢١١ سجل هذا المحضر	١٩٥ محضر في دعوى المنزل ميراثا عن أبيه
٢١١ محضر في اثبات منع الرجوع في الهبة	١٩٥ سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم
٢١١ محضر في اثبات الرهن	١٩٦ محضر في اثبات الوصاية
٢١١ محضر في اثبات الاستصناع	١٩٦ نسخة أخرى
٢١٢ كتاب حكمي في دعوى العقار	١٩٧ محضر في اثبات دعوى بلوغ يتيم
٢١٢ كتاب حكمي في العبد الا يبق على قول من يرى ذلك	١٩٧ محضر في اثبات الاعدام والافلاس على قول من يرى ذلك
٢١٣ رسم القضاة والحكام في تقليد الاوقاف	١٩٧ سجل هذا المحضر
٢١٣ كتاب يكتب القاضي الى بعض الحكام في النواحي	١٩٧ محضر في اثبات هلال رمضان
لاختيار القيم للاوقاف	١٩٧ محضر في اثبات كون المستدعي عليها محدرة لدفع
٢١٣ جواب المكتوب اليه	مطالبة المدعي اياها بالحضور مجلس الحكم
٢١٣ تقليد الوصاية	١٩٨ محضر في دعوى المال على الغائب بالكتاب
٢١٤ كتاب الى بعض الحكام بالناحية لقسمه التركة	الحكمي
واختيار القيم للوارث الصغير	١٩٩ كتاب حكمي في نقل كتاب حكمي
٢١٤ كتاب في نصب الحكام في القرى	٢٠٠ محضر في ثبوت ملك محدود بكتاب حكمي
٢١٤ كتاب في التزويج	٢٠٠ محضر في اقامة البينة على الكتاب الحكمي في
٢١٥ كتاب القاضي الى بعض الحكام بالناحية للتوسط	دعوى المضاربة والبضاعة
بين الخصمين	٢٠١ محضر في دعوى مال المضاربة على ميت يحضره
٢١٥ كتاب القاضي الى الحاكم بالناحية ليوقف الضبعة	ورثته
ذكر الاذن في الاستدانة على الغائب	٢٠١ كتاب حكمي لاثبات شركة العنان في عمل الجلايين
٢١٥ ذكر فرض نفقة المرأة	٢٠٢ محضر في اثبات الكتاب الحكمي
٢١٦ كتاب المستورة الى المزركي في التعترف عن أحوال	٢٠٤ كتاب آخر حكمي
الشهود	٢٠٦ كتاب حكمي على قضاء الكاتب بشي قد حكم به
٢١٦ جواب المزركي	ومجمله
٢١٦ محاضر ومجلات ردت خلال فيها	٢٠٦ نسخة أخرى لهذا الكتاب
٢١٦ ورد محضر في دعوى العقار للصغير بالاذن الحكمي	
٢١٦ محضر في دعوى الميراث على وارث الزوج	



صحيحة	صحيحة
٢٢٥ ورد محضر في الرجوع بثن الاتان عند ورود الاستحقاق	الميت ودعوى الوارث الصلح عليها
٢٢٧ محضر عرض على نعيم الدين النسفي في بيع سهم واحد شائع بمقدود هذا السهم	٢١٧ محضر في دعوى تجهيل الوديعة
٢٢٧ محضر في دعوى الاجارة الطويلة	٢١٧ سجل لم يكتب في آخره وحكمت بكنا في مجلس قضائي بكورة كذا تر كواذ كر الكورة فورد السجل بعلة أن المصر شرط نفاذ القضاء الخ
٢٢٧ محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة	٢١٨ سجل ورد من قاض كتب في آخره يقول فلان كتب هذا السجل عنى بأمرى
٢٢٨ محضر فيه دعوى الاجارة ودعوى احداث المؤجر يده على المستأجر	٢١٨ ورد محضر في دعوى الذانير الملكية رأس مال الشركة
٢٢٨ محضر في دعوى بقية مال الاجارة المفسوخة	٢١٨ محضر فيه دعوى الوصية بثلاث
٢٢٩ محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت المؤجر من ورثة المستأجر	٢١٩ محضر فيه دعوى الكفالة
٢٢٩ عرض صلح في الاجارة	٢١٩ محضر في دعوى المهر بحكم الضمان
٢٢٩ محضر في تعريف الملاك	٢١٩ محضر في دعوى الكفالة بشئ من الصداق معلقة بوقوع الفرقة
٢٢٩ عرض سجل فيه حكم نائب قاضي مهر قند فرد بوجوه	٢٢٠ محضر في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض تلك الارض
٢٣٠ محضر فيه دعوى اجارة العبد	٢٢٠ محضر في دعوى نصيب شائع من الارض
٢٣٠ خط الصلح والابراء	٢٢٠ محضر فيه دعوى شراء المحمد وود من والد صاحب البلد
٢٣٠ محضر فيه دعوى مال المضاربة على ميت بمحضرة ورثته	٢٢١ ورد محضر في دعوى الجارية
٢٣١ محضر فيه دعوى قيمة الاعيان المستملكة	٢٢١ ورد محضر في دعوى الجارية أيضا
٢٣١ محضر فيه دعوى الخنطة	٢٢١ ورد محضر في دعوى ولاء العتاقة
٢٣٢ محضر فيه دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها	٢٢٢ ورد محضر في دعوى الدفع
٢٣٢ محضر في دعوى الثمن	٢٢٢ ورد محضر في دعوى الميراث
٢٣٣ محضر فيه دعوى الوكيل وديعة موكله	٢٢٣ محضر عرض على نعيم الدين النسفي
٢٣٣ محضر في دعوى امرأته من لا في يد رجل شراء من والدها	٢٢٣ محضر فيه دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من التركة
٢٣٤ محضر في دعوى عن الدهن	٢٢٣ ورد محضر آخر كان فيه ادعى فلان على فلان الخ
٢٣٦ محضر في دعوى الوصية بالثلث	٢٢٣ ورد محضر في دعوى الارث مع دعوى العتق
٢٣٦ محضر في دعوى النكاح على امرأة	٢٢٤ محضر فيه دعوى الميراث
٢٣٧ ورد سجل من مروف اثبات ملكية سجل	٢٢٤ ورد محضر في دعوى دويرة وسراجه
٢٣٨ محضر في اثبات الاصابة بثلث المال	٢٢٤ محضر في دعوى بيع السكنى
٢٣٨ سجل في اثبات الوقفية	٢٢٤ عرض عليه محضر آخر ولم يذ كفيه اسم جده المدعى عليه
٢٤٠ محضر فيه دعوى عن أشياء أرسل المدعى الى المدعى عليه لبيعها	٢٢٥ ورد محضر فيه دعوى الشفعة

صحيحة	صحيحة
٢٤٧ عرض سجل كتب في آخره ثبت عندى ولم يكتب	٢٤١ محض فيه دعوى ملكية حمار
حكمت	٢٤١ محض فيه دعوى الرجل بقبعة صداق ابنته على
٢٤٧ عرض سجل في دعوى الوقفية	زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهته
٢٤٧ عرض سجل في دعوى حرية الاصل	بالخلف
(كتاب النكاح) وفيه فصول الفصل الاول في	٢٤١ محض فيه دعوى استيجار الطاحونة فرد المحضر
الحلى والشيات	٢٤١ محض فيه دعوى اجارة محدود بأجرة معلومة فرد
٢٥٢ الفصل الثاني في النكاح	المحضر أيضا
٢٥٤ الفصل الثالث في الطلاق	٢٤١ محض في الاجارة المضافة الى زمان بعينه
٢٦١ الفصل الرابع في العتاق	٢٤٢ محض فيه استحقاق جارية اسمها دلبر
٢٦٥ الفصل الخامس في التدبير	٢٤٢ محض في اثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن فسد
٢٦٦ الفصل السادس في الاستيلاء	المحضر
٢٦٦ الفصل السابع في الكتابة	٢٤٢ محض في دعوى عن عين مسماة فرد المحضر
٢٧١ الفصل الثامن في المولاة	٢٤٢ ورد محض فيه دعوى دنانير نيسابورية جيدة جراه
٢٧٢ الفصل التاسع في الاشربة	٢٤٢ ورد محض صورته ادعى فلان على فلان انك
٣٠٣ الفصل العاشر في السلم	اشتريت مني كذا كذا حنطة الخ
٣٠٤ الفصل الحادى عشر في الشفعة	٣٤٣ ورد محض ادعى فلان على فلان كذا كذا أفقره
٣٠٧ الفصل الثانى عشر في الاجارات والمزارعات	حنطة الخ
٣٢٠ الفصل الثالث عشر في الشركات	٢٤٣ ورد محض فيه دعوى أعيان مختلفة الجنس
٣٢٢ الفصل الرابع عشر في الوكالات	والنوع والصفة
٣٢٩ الفصل الخامس عشر في الكفالات	٢٤٣ ورد محض في دعوى الناقه والكتوب في المحضر
٣٣١ الفصل السادس عشر في الحوالة	الجل
٣٣٢ الفصل السابع عشر في المصالحات	٢٤٣ ورد محض صورته ادعى فلان على فلان أنه قطع
٣٤١ الفصل الثامن عشر في القسمة	من كرمه كذا الخ
٣٤٤ الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات	٢٤٣ ورد محض فيه دعوى امرأة على زوجها
٣٤٧ الفصل العشرون في الوصية	٢٤٤ عرض محض على شيخ الاسلام على السفلى
٣٥٤ الفصل الحادى والعشرون في العواري والتقاط	٢٤٤ ورد محض فيه دعوى الثمن المكسر
اللقطة	٢٤٥ ورد محض صورته ادعت امرأة على ورثة زوجها
٣٥٥ الفصل الثانى والعشرون في الودائع	بقية مهرها الذى كان لها
٣٥٥ الفصل الثالث والعشرون في الاقارب وهاذا	٢٤٥ ورد محض فيه ذكر اقرار افعال فرد الامام النسفى
الفصل يشتمل على أنواع	٢٤٦ محض فيه دعوى رجلين صداق جارية مشتركة
٢٦٩ الفصل الرابع والعشرون في البراآت	بينهما
٣٧١ الفصل الخامس والعشرون في الرهن	٢٤٦ ورد محض فيه دعوى صبي
٣٧٢ الفصل السادس والعشرون في الاوقاف وهاذا	٢٤٦ محض فيه دعوى رجل على رجل انه وكرم خطأ
الفصل يشتمل على أنواع	٢٤٦ ورد محض فيه دعوى الضمان
٣٨٤ الفصل السابع والعشرون في رسوم الحكام على	٢٤٦ ورد محض فيه دعوى دفع النفع
سبيل الاختصار	٢٤٧ سجل ورد من خوازم في اثبات الجارية

صفحة	صفحة
٤٣٥	٣٨٧ الفصل الثامن والعشرون في المقطعات
٤٣٦	٣٨٩ (كتاب الحيل) وفيه فصول
٤٣٧	٣٩٠ الفصل الاول في بيان جواز الحيل وعدم جوازها
٤٣٨	٣٩٠ الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة
٤٤٢	٣٩١ الفصل الثالث في مسائل الزكاة
٤٤٦	٣٩٢ الفصل الرابع في الصوم
٤٤٧	٣٩٣ الفصل الخامس في الحج
٤٥٠	٣٩٣ الفصل السادس في النكاح
٤٥١	٣٩٥ الفصل السابع في الطلاق
٤٥٢	٣٩٧ الفصل الثامن في الخلع
٤٥٣	٣٩٧ الفصل التاسع في الايمان
٤٥٤	٤٠١ الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة
٤٥٥	٤٠٣ الفصل الحادي عشر في الوقف
٤٥٦	٤٠٤ الفصل الثاني عشر في الشركة
٤٥٧	٤٠٥ الفصل الثالث عشر في البيع والشراء
٤٥٨	٤٠٧ مسائل الاستبراء
٤٦٤	٤٠٩ الفصل الرابع عشر في الهبة
٤٦٦	٤٠٩ الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره
٤٦٨	٤١٠ الفصل السادس عشر في المداينات
٤٦٩	٤١٣ الفصل السابع عشر في الاجارات
٤٧٠	٤١٧ الفصل الثامن عشر في الدفع عن الدعوى
٤٧٣	٤١٧ الفصل التاسع عشر في الوكالة
٤٧٤	٤٢١ الفصل العشرون في الشفعة
٤٧٧	٤٢٤ الفصل الحادي والعشرون في الكفالة
	٤٢٤ الفصل الثاني والعشرون في الحوالة
	٤٢٥ الفصل الثالث والعشرون في الصلح
	٤٢٩ الفصل الرابع والعشرون في الرهن
	٤٣١ الفصل الخامس والعشرون في المزارعة
	٤٣٢ الفصل السادس والعشرون في الوصي والوصية
	٤٣٣ الفصل السابع والعشرون في أفعال المريض
٤٣٥	الفصل الثامن والعشرون في استعمال المعاريض
٤٣٦	الفصل التاسع والعشرون في المتفرقات
٤٣٧	(كتاب الخنثى) وفيه فصلان الفصل الاول في
٤٣٨	تفسيره ووقوع الاشكال في حاله
٤٤٢	الفصل الثاني في أحكامه
٤٤٦	مسائل شتى
٤٤٧	(كتاب الفرائض) وفيه ثمانية عشر بابا الباب
٤٥٠	الاول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة
٤٥١	الباب الثاني في ذوى الفروض
٤٥٢	الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة
٤٥٣	الباب الثالث في العصبات
٤٥٤	الباب الرابع في الحجب
٤٥٥	الباب الخامس في الموانع
٤٥٦	الباب السادس في ميراث أهل الكفر
٤٥٧	ومما يتصل بهذا الباب ميراث المرتد
٤٥٨	الباب السابع في ميراث الحمل
٤٥٩	الباب الثامن في المفقود والاسير والغرق
٤٦٠	والحرقي
٤٦١	الباب التاسع في ميراث الخنثى
٤٦٢	الباب العاشر في ذوى الارحام
٤٦٣	الباب الحادي عشر في حساب الفرائض
٤٦٤	الباب الثاني عشر في معرفة التوافق والتماثل
٤٦٥	والتداخل والتباين
٤٦٦	الباب الثالث عشر في العول
٤٦٧	الباب الرابع عشر في الرد وهو ضد العول
٤٦٨	الباب الخامس عشر في المناصفة
٤٦٩	الباب السادس عشر في قسمة التركة
٤٧٠	الباب السابع عشر في متشابه الفرائض مما يسأل
٤٧١	عنها ويمتنع بها القرضيون
٤٧٢	الباب الثامن عشر في المسائل للقبائل

﴿فهرست الجزء الثالث من الفتاوى البرازية الموضوع على هامش الجزء السادس من الفتاوى الهندية﴾

صفحة	صفحة
٢	(كتاب الكفالة) خمسة فصول الاول في المقدمة
٣	وفيها حكمه وألفاظه
١٥	نوع في ألفاظه
١٩	الثاني في المعلقة
٢١	الثالث في التسليم
٢٢	الرابع في صلح الكفيل
٢٤	الخامس في تكفيل المالك
٣٠	(كتاب الحوالة) فيه سبعة فصول الاول في المقدمة
٣١	الثاني في الدين
٣٣	نوع في المشترك
٣٤	نوع فيما يشترط قبضه في المجلس
٣٩	الثالث في الجائز والفساد
٤٠	الرابع في الصلح عن النكاح والوديعة والغارية
٤٣	الخامس في العيوب
٤٥	السادس في صلح الاب والوصى ومسائل التركة
٥٣	والتخارج
٥٣	السابع في الحظر والاباحة
٥٦	(كتاب الرهن) ستة فصول الاول في المقدمة
٥٧	الثاني في العدل ونفقة الرهن وموته
٥٨	نوع في وضعه عند عدل
٥٩	نوع في نفقة الرهن
٦٧	الثالث في الضمان
٦٨	الرابع في عارته
٦٩	الخامس في الشهادة فيه
٧١	نوع في اختلاف الراهن والمرتهن والشهادة فيه
٧١	السادس في قبضه
٧٢	نوع في حق المرتهن فيه
٧٤	نوع في تصرفه ما فيه
٧٥	(كتاب المضاربة) فيه ثلاثة فصول الاول في المقدمة
٧٧	الثاني فيما يملك المضارب وما لا يملك
٧٨	نوع فيما يجوز أن يشترط من الربح وما لا يجوز
	نوع في الألفاظ
٧٩	نوع فيما له أن يعمل
٨١	نوع في الاختلاف
٨٣	نوع في هلاك مالها
٨٧	الثالث في نفقته وموته
٨٨	(كتاب المزارعة) وفيه ستة فصول الاول في صحتها
١٠٢	وشرائطها
١٠٤	نوع في زرع أرض الغير بغير إذن
١٠٥	المزارعة نوعان
١٠٦	الثاني في إعمالها
١٠٧	الثالث في فسخها بالاعذار
١١٠	الرابع في المزارعة يدفعها إلى آخر
١١١	الخامس في المعاملة
١١٤	السادس في الضمان
١١٦	(كتاب الشرب) فيه أربعة فصول الاول في المياه
١١٧	الثاني في مسيل الماء ومسائل السطح
١٢٢	الثالث في الضمان
١٢٤	نوع في كرى النهر
١٢٥	الرابع في الموات
١٢٧	(كتاب الاشربة)
١٣٣	(كتاب الاكراه)
١٤٢	(كتاب المأذون)
١٤٤	(كتاب القسمة) أربعة فصول الاول فيما يقسم وما لا يقسم
١٤٦	نوع في نقض القسمة والخيار فيها
١٤٧	الثاني في دعوى الغلط فيها
١٤٨	الثالث في الاستحقاق الخ
١٥١	نوع في الدين
١٥٤	الرابع في قسمة التركة وفيها غائب أو صغير
١٥٥	(كتاب الشفعة) ثلاثة فصول الاول في الحيل
١٥٧	الثاني في المقدمة
١٦٢	نوع ما ثبت فيها وما لا يثبت الخ
١٦٧	الثالث في الطلب
	(كتاب الغصب) وفيه ثلاثة فصول الاول في وجوب الضمان

صحيفة	صحيفة
١٧١ نوع في رده	٢٤٠ نوع في هبة المريض وغيره
١٧٢ جنس آخر في غصب الضياع والعقار	٢٤١ الثاني في الرجوع عنها
١٧٤ جنس آخر في الدواب	٢٤٢ الثالث في الخطر والاماحة والاحلال
١٧٥ جنس آخر في العبيد والاماء	٢٤٦ (كتاب الوقف) وفيه ثمانية فصول الاول في المقدمة
١٧٧ جنس آخر في الطيور	٢٥٠ نوع فيما يتعلق بالشرط في الوقف
١٧٧ جنس آخر في الثياب	٢٥١ الثاني في غصب المتولى وما يملكه أولا
١٧٨ جنس آخر في المتفرقات	٢٥٥ الثالث في صحته وفساده وفيه وقف النقلي والسائع
١٨١ الثاني في انقطاع حق المالك وما يتعلق بالحل	٢٥٧ نوع فيما يصلح الوقف عليه وما لا يصلح
والحرمة	٢٥٨ نوع في المشاع
١٨٣ جنس آخر في الحل والحرمة	٢٥٩ نوع في وقف المنقول
١٨٤ الثالث في مسائل الضمان	٢٦١ نوع في الفاظ جارية في الوقف
١٩٥ (كتاب الوديعة) ستة فصول الاول في حفظها	٢٦٦ نوع في العقود
١٩٧ الثاني فيما يكون اضاعه	٢٦٨ الرابع في المسجد وما يتصل به
٢٠٢ الثالث في الدفع	٢٧٢ الخامس في الوقف على الاولاد أو نفسه وأقربائه
٢٠٥ الرابع في طلبها	٢٧٧ السادس في الوقف على الفقراء وفيه الوقف على
٢٠٦ الخامس في الاختلاف	فقراء وأولاده وجيرانه
٢٠٧ السادس في المتفرقات	٢٨١ السابع في الدعوى والشهادة
٢١٠ (كتاب العارية) أربعة فصول الاول في المقدمة	٢٨٣ نوع في الشهادة
٢١٢ الثاني في اعارة الدواب	٢٨٤ الثامن في المتفرقات
٢١٤ الثالث في طلبها وردها	٢٨٦ (كتاب الاضحية) فيه سبعة فصول الاول في المقدمة
٢١٥ الرابع في الحل والحرمة	٢٨٦ الثاني في نصابها
٢١٨ (كتاب القبط)	٢٨٨ الثالث في وقتها
٢١٩ (كتاب الاقطعة)	٢٨٩ الرابع فيما يجوز من الاضحية
٢٢٢ (كتاب جعل الاتقي)	٢٩٠ نوع في الغلط
٢٢٤ نوع فيما ينصل به	٢٩٣ الخامس في عيوبها
٢٢٤ (كتاب المفقود)	٢٩٤ السادس في الانتفاع
٢٢٥ (كتاب الشراكة) ثلاثة فصول الاول في صحتها	٢٩٥ السابع في النخبة عن الغير
وفسادها	٢٩٦ (كتاب الصيد) خمسة فصول الاول في المقدمة
٢٢٨ الثاني فيما للشريك وما لاله	٢٩٦ الثاني في صيد الكلب
٢٣٠ الثالث في النسخ	٢٩٨ الثالث في الرمي
٢٣٢ (كتاب الهبة) ثلاثة فصول الاول في جوازها وفيه	٣٠٠ الرابع في السمك ما يؤكل وما لا يؤكل والجلالة
ثلاثة اجناس الاول في الفاظها وشرائطها	٣٠١ نوع في الجلالة
٢٣٤ الجنس الثاني في هبة الدين	٣٠٣ الخامس في تعليق الصيد
٢٣٥ نوع في هبة المهر وغيره	٣٠٤ (كتاب الذبائح) فيه فصلان الاول في مسائله
٢٣٦ الجنس الثالث في هبة الصغير	٣٠٦ الثاني في التسمية
٢٣٩ مسائل الشيوع والهبة في المرض وغيره	٣٠٨ (كتاب السير) فيه أربعة فصول الاول في الأمان

صفحة	صفحة
٣٨٣ الثاني في الخطا	٣٠٩ الثاني في البيع
٣٨٤ نوع في العاقلة	٣١٠ الثالث في الخطر والاباحة
٣٨٥ نوع في الغرة	٣١٢ الباب الرابع في المرتد وما يصير الكافر به مسلماً
٣٨٦ نوع آخر في الجنابة على الصبي	٣١٥ (كتاب ألقاظ تكون اسلاماً أو كفراً أو خطأ) وفيه ثلاثة فصول الاول فيما يكون اسلاماً وما لا يكون
٣٨٩ نوع في العاقلة	٣١٨ نوع فيما يتصل بها مما يجب ا كفاراً من أهل البدع
٣٨٩ الثالث في الاطراف	٣٢٠ الثاني فيما يكون كفر من المسلم وما لا يكون وفيه أحد عشر نوعاً والمتفرقات الاول في المقدمة
٣٨٩ نوع في مسائل البعثة	٣٢٣ الثاني فيما يتعلق بالله تعالى
٣٩٧ نوع في الشجاج	٣٢٧ الثالث في الانبياء
٣٩٩ نوع في القسامة	٣٢٨ الرابع في الايمان والاسلام
٣٩٩ نوع آخر في الصلح	٣٣٠ الخامس في الاقرار بالكفر
٤٠٠ الرابع في الجنابة على غير بني آدم وأنه سبعة أجناس الاول نخس الدابة الخ	٣٣٢ السادس في التشبيه
٤٠٦ الثاني في النار وما يتولد	٣٣٤ السابع في كلام الفسقة
٤٠٦ الثالث في المشي والوضع	٣٣٦ الثامن في الاستخفاف بالعلم
٤٠٨ نوع في مسائل الطريق والقضاء وما يملك بالمنسوب فيه ما وما لا يكون الاً وهو العامل في ذلك وفيه الغرور في اطعام المسموم	٣٣٨ التاسع فيما يقال في القرآن والاذكار والصلاة
٤١١ الرابع في اشتراع الجناح	٣٤٢ العاشر فيما يتعلق بالمرض والموت
٤١٢ الخامس في الاشهاد على المائل	٣٤٤ الحادي عشر فيما يكون خطأ
٤١٢ السادس في السعاية	٣٤٨ في المتفرقات
٤١٣ (كتاب المحيطان) فيه ثلاثة فصول الاول في اشراع الجناح	٣٥٠ (كتاب الكراهية) تسعة فصول الاول في العلم
٤١٥ نوع في مسيل الماء	٣٥٢ الثاني في العبادات
٤١٧ نوع في الطرق والابواب والزقاق وما يسعهم احدانها وما لا	٣٥٤ نوع في السلام
٤١٨ نوع في يحدت عمارة يضر لصاحبه	٣٥٧ نوع في المسجد
٤١٩ الثاني في الحائط وعمارة	٣٥٩ الثالث فيما يتعلق بالنهاي
٤٢١ نوع في الاعيان المشتركة	٣٦٠ الرابع في الهدية والميراث
٤٢٢ نوع في الانتفاع بالمشترك	٣٦٤ الخامس في الاكل
٤٢٣ نوع في عمارة الحائط المشترك	٣٦٧ نوع في التداوى
٤٢٦ الثالث في الحائط يتنازع اثنان فيه	٣٦٧ السادس في النكاح
٤٢٧ (كتاب الحدود) وفيه فصلان الاول في القذف	٣٦٨ السابع في اللبس
٤٢٨ الثاني في الزنا	٣٦٩ الثامن في القتل
٤٢٨ نوع مشتركة بين الحدود والجنايات	٣٧٠ التاسع في المتفرقات
٤٣٠ (كتاب السرقة)	٣٧٣ (كتاب الاستحسان)
٤٣٣ (كتاب الوصايا) وفيه ثمانية فصول الاول في	٣٨٠ (كتاب الجنائيات) وفيه أربعة فصول الاول في قتل العمد
	٣٨١ نوع في موجهه



صفحة	صفحة
أصوله في المقدمة وفيها ما أصبح منها وما لا يصبح وإنه	٤٣٤
ثلاثة أنواع الأول في أصوله	٤٣٦
نوع في ألفاظها	٤٣٧
نوع في الرجوع عنها	٤٣٨
الثاني في الوصية بالكفارة	٤٣٩
الثالث في الوصية للأقرباء والخيران	٤٤٠
الرابع في الدفن والكفن وما يتصل بهما	٤٤٠
الخامس في الإيلاء والعزل	٤٤٤
نوع في العزل	٤٤٧
السادس في تصرفات الوصي	٤٤٨
السابع في الدعوى والشهادة	٤٤٨
الثامن في دفع الظلم	٤٤٨
نوع في تصرفات الأب والوصي والقاضي في مال	٤٧٥
الفصل السادس في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل السابع في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل الثامن في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل التاسع في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل العاشر في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل الحادي عشر في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل الثاني عشر في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل الثالث عشر في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل الرابع عشر في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل الخامس عشر في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل السادس عشر في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل السابع عشر في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل الثامن عشر في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل التاسع عشر في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل العشرون في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل الحادي والعشرون في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل الثاني والعشرون في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل الثالث والعشرون في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل الرابع والعشرون في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل الخامس والعشرون في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل السادس والعشرون في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل السابع والعشرون في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل الثامن والعشرون في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل التاسع والعشرون في حكم المفقود والجل والخنثى	
الفصل الثلاثون في حكم المفقود والجل والخنثى	

